

آمین

مقام الله بعلم الجبر محقق بن عبد الرحمن بن حبيب

- هذه الحاشية الجليلة آخر مؤلفات شيخ الاسلام الشيخ البيجورى رضى الله عنه التي جمعها
 الاستاذ الشيخ نصر أبو الوفاء من أجل تلامذته في هذا الجدول المرتب على السنين
- ١ حاشية على رسالة استاذنا وشيخ شيخنا الفضالي في لا اله الا الله سنة (١٢٢٢)
 - ١ حاشية على رسالة الاستاذ المذكور المسماة كفاية القوام فيما يجب عليهم من علم الكلام سنة (١٢٢٣)
 - ١ فتح القريب المجيد بشرح بداية المريد للشيخ السباعي سنة (١٢٢٤)
 - ١ حاشية على مولد الامام ابن حجر الهيتمي سنة (١٢٢٥)
 - ١ حاشية على مختصر السنوسي في فن المنطق في التاريخ المذكور
 - ١ حاشية على السلم في المنطق ايضا سنة (١٢٢٦)
 - ١ حاشية على السمرقندية في فن البيان في التاريخ السابق
 - ١ فتح الخبير اللطيف شرح نظم التعريف في التصريف للشيخ عبد الرحمن بن عيسى سنة (١٢٢٧)
 - ١ حاشية على السنوسية في التاريخ المتقدم
 - ١ حاشية على مولد الدردير
 - ١ شرح على منظومة العمريطي في الخصوصة سنة (١٢٢٩)
 - ١ حاشية على البردة في التاريخ المتقدم
 - ١ حاشية على بانة سعادنة سنة (١٢٣٤)
 - ١ حاشية على الجوهر في هذا التاريخ
 - ١ مخ الفتح على ضوء المصباح في أحكام النكاح في هذا التاريخ بعبينه
 - ١ حاشية على الشنهوري سنة (١٢٣٦)
 - ١ الدرر الحسان على فتح الرحمن فيما يحصل به الاسلام والايمان للزبيدي سنة (١٢٣٨)
 - ١ حاشية على الشمايل النبوية في سنة (١٢٥١)
 - ١ رسالة صغيرة في التوحيد
 - ١ هذه الحاشية على ابن قاسم في سنة (١٢٥٨)
- وله مؤلفات أخرى لم تتم على الخطيب والمنهج وجمع الجوامع والعقائد السلفية وشرح منظومة
 شيخنا الشيخ التجاري في التوحيد

٢٩٤، ١٢٢

ص ١١٣

ص ١٥٠

ص ١٥٠

*(فهرسة الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ البيجورى على شرح بن قاسم) *

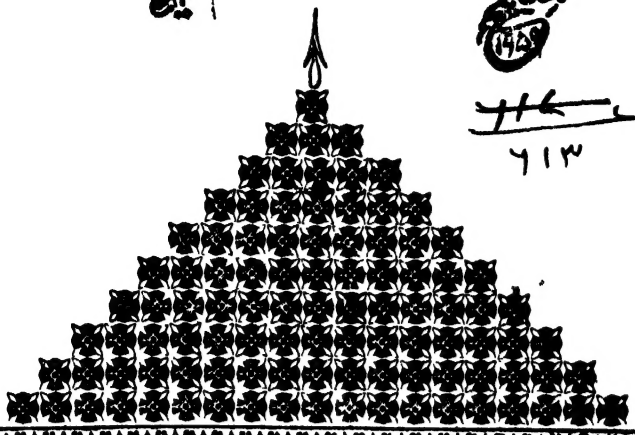
صحيقه	
٢	فصل فى احكام الاقرار
٩	فصل فى احكام العارية
١٢	فصل فى احكام القصب
١٨	فصل فى احكام الشفعة
٢٥	فصل فى احكام القراض
٢٠	فصل فى احكام المساقاة
٢٣	فصل فى احكام الاجارة
٤١	فصل فى احكام الجعالة
٤٤	فصل فى احكام المخابرة
٤٦	فصل فى احكام احياء الموات .
٥٣	فصل فى احكام الوقف
٦٠	فصل فى احكام الهبة
٦٦	فصل فى احكام اللقطة
٧٢	فصل فى بيان اقسام اللقطة
٧٥	فصل فى احكام الاقبط
٧٦	فصل فى احكام الوديعه
٨٤	*(كتاب احكام القرائض والوصايا) *
٩٦	فصل فى عدد الفروض وبيانها
١٠٥	فصل فى احكام الوصية
١١٥	*(كتاب احكام النكاح) *
١٢٨	فصل فيما لا يصح النكاح الابه
١٣٤	فصل (فى بيان احكام الاولياء ترتيبا واجبارا وعدمه)
١٤٠	فصل فى محرمات النكاح
١٥١	فصل فى احكام الصداق
١٥٩	فصل والوليمة على العرس مستحبة
١٦٥	فصل فى احكام القسم والشوز
١٧٣	فصل فى احكام الخلع
١٧٧	فصل فى احكام الطلاق
١٨٣	فصل فى تقسيم الطلاق
١٨٦	فصل فى حكم طلاق الحر والعبد

صفحة	
١٩٣	فصل في احكام الرجعة
١٩٨	فصل في احكام الايلاء
٢٠١	فصل في احكام الطهار
٢٠٨	فصل في احكام القذف واللعان
٢١٥	فصل في احكام العدة
٢٢٢	فصل في انواع المعتدة واحكامها
٢٢٧	فصل في احكام الاستبراء
٢٣١	فصل في احكام الرضاع
٢٣٦	فصل في احكام نفقة الاقارب والارقاء والبهائم
٢٤٩	فصل في احكام الحضانة
٢٥٥	كتاب احكام الجزايات
٢٦٩	فصل في بيان الدية
٢٦٩	فصل في احكام القسامة
٢٩٣	• (كتاب الحدود) •
٣٠٠	فصل في احكام القذف
٣٠٤	فصل في احكام الاشربة وفي الحد المتعلق بشربها
٣٠٧	فصل في احكام قطع السرقة
٣١٥	فصل في احكام قاطع الطريق
٣١٩	فصل في احكام الصيال واتلاف البهائم
٣٢٢	فصل في احكام البغاة
٣٢٨	فصل في احكام الردة
٣٣٢	فصل في حكم نارك الصلاة
٣٣٤	• (كتاب احكام الجهاد) •
٣٤٣	فصل في احكام السلب وقسم الغنمة
٣٥١	فصل في قسم النقي على مستحقه
٣٥٤	فصل في احكام الجزية
٣٦٣	• (كتاب احكام الصيد والذباح والغصايا والاطعمة) •
٣٧٢	فصل في احكام الاطعمة
٣٧٩	فصل في احكام الاضحية
٣٨٨	فصل في احكام العقيقه
٣٩٢	• (كتاب احكام السبق والرمي) •
٣٩٩	• (كتاب احكام الايمان والتذور) •

صيفه

٤١٢	فصل في احكام التذور
٤١٧	* (كتاب احكام الاقضية والشهادات) *
٤٣٧	فصل في احكام القسمة
٤٤٣	فصل في الحكم بالينة
٤٤٩	فصل في شروط الشاهد
٤٥٤	فصل في أنواع الحقوق
٤٦٢	* (كتاب احكام العتق) *
٤٧٠	فصل في احكام الولاء
٤٧٣	فصل في احكام التدبير
٤٧٦	فصل في احكام الكتابة
٤٨٥	فصل في احكام أتمهات الاولاد

* (تمت) *



بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل في أحكام الاقرار)

(فصل في أحكام الاقرار)

(قوله في أحكام الاقرار) من ككون حق الله بصح الرجوع عنه وحق الادعى لا يصح الرجوع عنه وصحة الاستثناء في الاقرار الى غير ذلك وهو مصدر أقر يقال أقر بقر اقرارا فقولهم مأخوذ من قر بمعنى ثبت فيه تجوز كما قاله المحشي وأجيب بأن دائرة الاخذ أوسع من دائرة الاشتقاق لأن الاخذ يكتفي فيه اشتقائه على أكثر الحروف وأما الاشتقاق فلا بد فيه من جمعها والترض بيان أصل المادة فلا ينافي أن فعله أقر والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى أقرتم وأخذتم على ذلكم أصري أي عهدى قالوا أقررنا وخبر الصحبين اغديا أي نيس الى امرأه هذا فان اعترفت فارجعها فذهب اليها فاعترفت فارجعها وأجبت الاقعة على المواخذة به وأركاته أربعة مقر ومقر له ومقر به وصيغة وسيد كالمصنف شروط المقر وأما شروط المقر له ففنها كونه معيناً نوع تعيين بحيث يتوقع منه الدعوى والطلب حتى لو قال لاحده هؤلاء الثلاثة على كذا أصح اقراره بخلاف ما لو قال لواحد من أهل البلد على كذا الا ان كانوا محصورين ومنها كونه أهلاً لاستحقاق المقر به وصحة اسناده اليه فلو قال لهذه الدابة على كذا لم يصح لانها ليست أهلاً لذلك لان قال على سببها فلان كذا اجلا على انه جنى عليها أو استعمالها تعدياً أو أكثرها من مالها ومحل البطالان في الدابة المملوكة بخلاف غيرها كالتبيل المسبلة فالاشبه كما قال الأذرى الصحة ويجعل على انه من غلة وقف عليها أو وصية لها ولا يصح أيضاً الجمل قلانة على كذا أقرضنيه أو باعني به كذا كما قاله السلامة الرملي تبعاً للجلال المحلى وهو المعتمد وقال شيخ الاسلام ونسبه العلامة الخطيب يصح الاقرار ويلغوا الاسناد المذكور يومئذ عدم تكذيبه للمقر فلو كذبه في اقراره بجمل ترك في يده لانها تنسحب بالملك وسقط الاقرار بمعارضته الانكار فلو رجع عن التكذيب لم يعد له الا باقرار جديد ما لم يكن في ضمن معاوضة كما لو قالت له خالعني ولك على هذا

الثوب فانكرتم رجع وصدقها في ذلك فانه يستحقه ولا يتوقف على اقرار جديدها بشرط المقر به ان لا يكون ملكا للمقر بهين يقر فتقوله داري اوديني لعمر ولغولان الاضافة اليه تقتضي ملكه فتنا في الاقرار لغيره في جلد واحد بخلاف ما لو قال هذا الثوب لفلان وكان ملكا لي الى ان اقررت به فليس لغوا اعتبارا بآيوله وكذا لو عكس فقال هذا ملكي هذا الثوب لفلان فيصح لانه غايته انه اقرار بعد انكار وان يكون سيد المقر ولوما لا فلول يمكن بيده حاله صار بهما عمل بمقتضى اقراره فلولاً اقر بحرية عبده غيره ثم اشتراه حكم بهما عليه وكان شراؤه افتداء له من جهته ويعمل من جهة البائع فله الخيار دون المشتري وبشرط الصيغة كونها لفظا يشعر بالالتزام وفي معناه الكتابة مع النية واسارة الاخرس المفهمة كقوله لزيد علي او عندي كذا وعلى او في ذمتي للدين ومعى او عندي للعين وقبل مشترك بينهما فلو حذف علي وعندي ونحوهما لم يكن اقرارا الا ان يكون المقر به معينا كهذا الثوب لفلان وجواب لي عليك او ليس لي عليك ألف يلى او نعم او صدقت او انا مقر به او نحوها كابرأتني منه اقرار وكذا لو قال اقض الالف الذي لي عليك فاجابه نعم او بقوله اقض غدا او امهلني او حتى افتح الكيس او اجد المقناح او نحوها كابت من يأخذه واما جواب ذلك بصورته او اتم عليه او اخذه او ابعده في كيسك او هي صحاح اوردية فليس باقرار لان ذلك يذكرا للاستتراء (قوله وهو) أي الاقرار وقوله لغة الاثبات هكذا عبارة الشيخ الخطيب وهو المناسب للاقرار لانه مصدر اقر بمعنى أثبت وتقدم أن قوله من قر بمعنى ثبت فيه فيجوز وان أجيب عنه بما مر فجعل المحشى تبعا للعلامة القليوبي الاثبات بمعنى الثبوت أخذ من قولهم قر الشيء اذا ثبت ليس على ما ينبغي فقوله ولو عير به لكان أولى غير مرضى بل ما عير به الشارح هو الاول (قوله وشرا) عطف على قوله لغة وقوله اخبار بحق على المقر أي لغيره فهو اخبار بحق لغيره على نفسه (قوله فخرجت الخ) تفريع على مفهوم التقييد بقوله على المقر وقوله الشهادة أي والدعوى أيضا لانها اخبار بحق له على غيره عكس الاقرار وهذا كله في الامور الخاصة واما الامور العامة أي التي تقتضي أمرا عاما لكل أحد فان أخبر فيها عن محسوس كخبر الصباي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الاعمال بالنيات فرواية وان أخبر عن أمر شرعي فان كان فيه الزام فحكم والافتقوى فتحصل أن الاقسام ستة (قوله لانها الخ) تعليل لقوله فخرجت الشهادة (قوله والمقر به) هذا أحد أركانه الاربعه وهو المصرح به في كلام المصنف واما المقر فسيذكره في قوله واذا اقتراح فان الضمير فيه للمقر والمقر له يؤخذ من كلامه ضمن حيث قال حق الله وحق الآدمي واما الصيغة فتؤخذ من كلامه اشارة (قوله ضربان) أي نوعان يدرجان تحت جنس واحد وهو الحق (قوله أحدهما) أي أحد الضربين وقوله حق الله تعالى أي المحض وهو ما يسقط بالشبهة من الحدود كما أشار اليه بقوله كالسرقة والزنا فهذا هو الذي يصح الرجوع فيه عن الاقرار به بخلاف حق الله المالى كركاة وكفارة فلا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به لما فيه من شائبة حق الآدمي (قوله كالسرقة) أي كذا السرقة وهو القطع وقوله والزنا أي وحد الزنا وكذلك حد شرب الخمر وأشار الشارح بالكاف (قوله والثاني) أي من الضربين وكان المناسب لقوله أحدهما أن يقول ثانيهما وقوله حق الآدمي أي سواء كان مالا أو عقوبة وقد مثل الشارح الثاني بقوله كذا القذف لشخص وترك مثال الاول لظهوره (قوله

وهو لغة الاثبات وشرا
اخبار بحق على المقر
فخرجت الشهادة لانها
اخبار بحق لغيره على الغير
(والمقر به ضربان) أحدهما
(حق الله تعالى) كالسرقة
والزنا (و) الثاني (حق
الآدمي) كذا القذف

لحق الله تعالى الخ) أى اذا أردت بيان حكم كل من الضربين المذكورين فأقول لك حق الله
 تعالى الخ وقوله يصح الرجوع فيه عن الاقرار به أى فيقبل الرجوع فيه بعد الاقرار به سواء
 رجع قبل الحد أو فى أثناءه فيسقط كله فى الأول وباقية فى الثانى لانه يسقط بالشبهة فلو حذوه أو
 تمومفات فلا قصاص للشبهة فان بعض الأئمة يقول بعدم صحة الرجوع عنه وتجب الدية ونحوه
 الباقي من الدية باعتبار عدد الضربات (قوله كأن يقول من أقرب الزنا الخ) أى وكأن يقول من
 أقرب السرقة ما سرقت من حرز مثله مثلا وكأن يقول من أقرب السكر ما سكرت وهكذا (قوله
 رجعت عن هذا الاقرار أو كذبت فيه) وفى بعض النسخ وكذبت فيه والواو فيه بمعنى أو وكذا
 لو قال ما زنت أو ما ظننت زنا (قوله ويسن للمقتر بالزنا الرجوع عنه) بل يسن له عدم الاقرار
 من أول الأمر ستر على نفسه وتوب بينه وبين الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم من أتى من
 هذه القاذورات شيئا فليستر بستر الله تعالى فانه من أبدى لنا صفتها أثنا عليه الحد وكذلك يسن
 للشاهد ترك الشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يستريح من عباده المستيرين ويسن
 للقاضي وغيره أن يعرض له بالرجوع لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عرض بالرجوع حيث قال له
 لعلي قبلت لعلي لمست لعلي فاخذت أباك جنون ولا يقول له ارجع لئلا يكون أمر الله بالكذب
 على احتمال صدقه فى الاقرار وخرج بالاقرار بالزنا لما لو ثبت زناه بالينة فلا يعتبر رجوعه معها
 فلو أقرب بعد الينة ثم رجع فان كان رجوعه قبل الحكم فلا يعتبر وان كان بعده اعتبر ما استند اليه
 الحكم من الحاكم (قوله وحق الآدمى لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به) فلا يقبل الرجوع
 من المقتر بعد الاقرار به لانه لا يعتبر الانكار بعد الاقرار (قوله وفرق بين هذا) أى حق الآدمى
 حيث لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به وقوله والذي قبله أى وهو حق الله حيث يصح الرجوع
 فيه عن الاقرار به وقوله بأن حق الله تعالى مبنى على المسامحة أى المسامحة يقال تسامحوا أى
 تساهلوا وأيضاً هو مبنى على الدر والستر مما يمكن ولذلك يسقط بالشبهة كما مر وقوله وحق
 الآدمى مبنى على المشاحة أى الخاصة والمجالات والنسخ هو الفصل مع حرص وفى بعض النسخ
 المشاحة بالقص وهو لمن لوجوب الادغام كما قال ابن مالك أهل مشلح محز كين فى ه كلمة ادغم
 (قوله وتفتقر صحة الاقرار الى ثلاثة شرائط) أى توقف صحة الاقرار على هذه الشروط وهذه
 هى شروط المقتر الذى هو أحد الاركان كما مر (قوله البلوغ) أى ولولا بالامناء أو الحيض
 الثابت بقوله عند اقراره بذلك فيصدق فيه بلاجهن ان أمكن بأن استكمل تسع سنين ثم ان كان
 فى مزاجه كطلب سهم الغزاة أو اثبات اسمه فى ديوان المرتقة حلف وأما البلوغ بالنسب فلا يثبت
 فيه من بينة تخبر بسنه ولو أقرب بالبلوغ مطلقاً قال الأذرى الوجه طلب استفساره ويحتمل
 قبوله من غير استفساره وهو الوجه عند العلامة الرملى ومن تبعه جملة على الاحتلام (قوله
 فلا يصح اقرار الصبي) تفريع على مفهوم البلوغ وانما لا يصح اقراره لأن أقواله وأفعاله لا غلبة
 الا فى عبادة من غير كسالة ولا يؤخذ بعد بلوغه بما أقربه حال صباه الا ان أقربه ثانياً بعد بلوغه
 ولو ادعى صباه صدق ولا يحلف ولو بعد بلوغه ان اقامه قبل ثبوت بلوغه ولا حلف ان أمكن
 (قوله ولو مراهما) غاية فى عدم صحة اقرار الصبي وكذا قوله ولو بذن وليه (قوله العقل)
 أى التمييز فكل من لا يميز عنده لا يصح اقراره (قوله فلا يصح اقرار المجنون الخ) تفريع على

لنخص (حق الله تعالى
 يصح الرجوع فيه عن
 الاقرار به) كان يقول من
 أقرب الزنا رجعت عن هذا
 الاقرار أو كذبت فيه
 ويسن للمقتر بالزنا الرجوع
 عنه (وحق الآدمى لا يصح
 الرجوع فيه عن الاقرار به)
 وفرق بين هذا والذي قبله
 بأن حق الله تعالى مبنى على
 المسامحة وحق الآدمى
 مبنى على المشاحة (وتفتقر
 صحة الاقرار الى ثلاثة
 شرائط) أحدها (البلوغ)
 فلا يصح اقرار الصبي ولو
 مراهما ولو بذن وليه
 (و) الثانى (العقل) فلا يصح
 اقرار المجنون والمغشى عليه

مفهوم العقل ولو اذى بعد افاقته جنونه حال اقراره صدق حيث عهد له جنون وكذا المغمى عليه المذكور وقوله وزائل العقل من عطف العام على الخاص لأن المراد به زائل التمييز فيشمل النائم وهو وقوله بما عذرفيه أى كشرب دواء أو كراه على شرب خمر وشرب ما ظنه ماء وظاهر صنيعه أنه راجع لزائل العقل والوجه رجوعه لما قبله أيضا لأن كلام من الجنون والمغمى عليه يشترط فيه أن يعذرفى جنونه أو اغماؤه (قوله فان لم يعذر) أى بأن يعتدى به وقوله فحكمه كالسكران أى حكم السكران المعتدى بسكره لانه المراد عند الإطلاق واقاره صحيح كبقية تصرفاته له وعليه معاملة لمعاملة المكلف واعتراض بأن فى كلامه تشبيه الشيء بنفسه لأن من لم يعذرفى زوال عقله هو المعتدى بذلك والسكران هو المعتدى بسكره كما علمت وأجيب بأنه من تشبيه العام بالخاص لأن من لم يعذرفى زوال عقله عام والسكران المعتدى فرد من افراده فان الاول يشمل ويشمل الجنون والمغمى عليه المعتدين وان قصر الاول عليه بما بان برأيه من تعاطى شيئا متعمدا وحصل له جنون أو اغماؤه وأريد بالثاني من تعاطى مسكرا متعمدا كما هو ظاهره كان المشبه غير المشبه به (قوله والاختيار) أى ولو بقرينة فتن ظهر منه قرينة اختيار كأن عدل عما كره عليه فاقراه صحيح لانه حينئذ غير مكروه ولذلك قال الشارح فلا يصح اقرار مكروه بما كره عليه فقيده بقوله بما كره عليه ليخرج ما لو أقر بغير ما كره عليه (قوله فلا يصح اقرار مكروه) تفريع على مفهوم الاختيار والمراد المكروه بغير حق أما المكروه بحق كأن أقر بجهول وامتنع من بيانه فأكره على تفسيره فانه يصح تفسيره وان كان مكروها لانه بحق لكن هذا اكره على التفسير لاعلى أصل الاقرار وصوره اقرار المكروه أن يسأل عن المدعى به فيجيب بالنفى فيضرب ليقر فاذا أقر حينئذ فلا يصح اقراره بخلاف ما لو سئل عنه فبسط ولا يجيب بشئ لا اثباتا ولا نفيا فيضرب ليصدق فى القضية حتى أجاب بشئ ولو نفيا لم يعترض له فاذا أقر حينئذ صح اقراره لانه ليس مكروها اذ المكروه من أكره على شئ واخذ وهذا يضرب ليصدق والصدق لا ينصرف فى الاقرار وفرض المسئلة أنه لو أجاب ولو بالنفى ترك كما علمت واتاما يقع من ولادة الجور فى هذا الزمان من ضرهم المتم بسرة أو قتل أو نحوهما ليعتد بالحق ويريدون بذلك الاقرار بما ادعاء خصمه ولا يكتفون منه بقوله ما أخذت مثلا حتى يقر بالحق الذى ادعاء خصمه فالصواب أن هذا اكره سواء أقر فى حال الضرب أو بعده وعلم أنه لو لم يقر لضرب ثانيا كما قاله الاذوى واعقده الخطيب ولو اذى بعد الاقرار أنه كان مكروها وقتها فان كان هناك قرينة دالة على تصديقه كحبس أو ترسيم صدق بينه والافلا ولو تعارضت بينه اكره واختيار قدمت الاولى لأن معها زيادة علم الآن شهدت بينة الاختيار بانه زال الاكره ثم أقر بعده فتقدم كما قاله فى العباب (قوله وان كان الاقرار بحال) أى واختصاص وانكاح وقوله اعترفيه أى فى الاقرار كما هو الظاهر وقوله بشرط رابع أى مع ما تقدم وقوله وهو الرشد أى ولو حكم كما يشمل السفيه المهمل فانه رشيد حكما كما أشار اليه الشارح بقوله والمراد به أى بالرشد وقوله كون المقر مطلقا التصرف أى ليشمل السفيه المهمل كما علمت ويخرج نحو الولي فى مال محجوره ولو عبر المصنف بإطلاق التصرف لكان أولى فلا يصح اقرار السفيه بدين أو اتلاف مال أو نحو ذلك قبل الجور أو بعده فلا يلزم ذلك لا ظاهرا ولا باطنا على ما اعتمد الرملى فى باب الجور وأقره مشايخنا

وزائل العقل بما عذرفيه
فان لم يعذر فحكمه
كالسكران (و) الثالث
(الاختيار) فلا يصح اقرار
مكروه بما كره عليه (وان
كان الاقرار بحال اعترفيه
بشرط رابع وهو الرشد
والمراد به كون المقر مطلقا
التصرف

خلافاً لما جرى عليه شيخ الاسلام وتبعه الشيخ الخطيب من أنه يلزمه باطناً فيغرمه للمقر له بعد
فك الحجر عنه وأما اقرار القلس فصح سواء أقر بعين أو دين جنابة مطلقاً أو بدين معاملة أسند
وجوبه لما قبل الحجر فان أسند وجوبه لما بعد الحجر لم يقبل في حق الغرماء لكن يؤاخذ به فيغرمه
مدفك الحجر عنه نعم اقراره بالتصرف في أعيان ماله غير صحيح لانه لا يصح نصرفه في أعيان ماله
فلا يصح اقراره بالتصرف فيها وهذا كله تعلم ما في قوله المحشى فيصح في ذمته لا في أعيان ماله
فتأمل (قوله واحترز المصنف بمال الخ) هذا معلوم مما سبق لكنه صرح به بمجازاة للكلام
المصنف (قوله كطلاق وظهار ونحوهما) وكذلك موجب عقوبة كحد وقود وان عقا على
مال لعدم تعلقه بالمال ابتداء وان استبعض المال (قوله واذا أقر لشخص بجهول الخ) علم منه
أنه لا يشترط في المقر به أن يكون معسلاً بل يصح اقراره بالجهول ثم يرجع في بيانه اليه أو الى وارثه
(قوله كقوله لفلان على شيء) أي أو كذا فيقبل تفسيره بغير عيادة المريض ورد السلام لفهمهما منه في معرض
لا يقتضى والحق كاشي إلا أنه يقبل تفسيره بعبادة المريض ورد السلام لفهمهما منه في معرض
الاقرار ولو قال له على شيء شيء أو كذا كذا الزمته شيء واحد لان الثاني تأكيد لا لاقول فان قال شيء
وشيء أو كذا وكذا الزمته شيئاً لاقتضاء العطف المغايرة ولو قال له على كذا درهم برفع أو نصب
أو جزاً أو سكون لزمه درهم ومثله ما لو قال كذا كذا درهم بالاحوال الأربعة أو قال كذا وكذا
درهم بلانصب فيلزمه درهم واحد فان قال له على كذا وكذا درهم بالنصب لزمه درهمان لان
التمييز يعود للجميع مع المغايرة التي يقتضيا العطف ولو قال له على درهم في عشرة لزمه درهم
واحد لان المقر به درهم مظهر وفي عشرة هذا ان أراد ظرفية أو أطلق أو حساباً لا يعرفه فان
أراد معية فأحد عشر أو حساباً عرفه فعشرة لان ذلك مقتضى ضرب واحد في عشرة وتحمل
الدراهم على الكاملة السليمة فلو قال الدراهم التي أقرت بها ناقصة أو مغشوشة فان وصل قوله
المذكور أو كانت دراهم البلد كذلك قبل قوله وان أقر بمال قبل تفسيره بما قبل من المال وان
لم يتول كعبة بزان وصفه بنحو عظيم ويكون وصفه بذلك بالنظر لانه غاصبه وأصل ذلك كله قول
الامام الشافعي رضي الله عنه أصل ما ينبغي عليه الاقرار أن الزم اليقين وأطرح الشك ولا يستعمل
الغلبة (قوله رجع بضم أوله) أي وكسر ثابته فهو مبنى للجهول وقوله اليه متعلق برجع
وقوله أي المقر تفسير للضمير وقوله في بيانه متعلق برجع ايضاً وقوله أي الجهول تفسير للضمير وإذا
بين فان وافقه المقر له عليه فذلك ظاهر وان ادعى المقر له غيره قبل قول المقر في نفيه بينه (قوله
فيقبل تفسيره) أي الجهول وقوله بكل ما يتول أي يقابل بمال لكونه يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً
ويستمسكاً ويقع موقعاً وضد غير المتول وكل متول مال ولا عكس ولعل تقييده بالمتول لكونه
محل وفاق كما يعلم مما بعده وقوله وان قل غاية في كل ما يتول وقوله كقلس بفتح الفاء أي جسد
(قوله ولو فسر الجهول بما لا يتول الخ) مقابل لقوله بكل ما يتول بالنظر لكون ذلك محل وفاق
وهذا محل خلاف وقوله وهو من جنسه أي من جنس ما يتول وقوله وليس من جنسه أي ليس
من جنس ما يتول والغرض من ذلك التعميم لا التقييد نعم قيد الشق الثاني بقوله لكن يحل
اقتناؤه احترازاً عن الذي لا يحصل اقتناؤه كخنزير وكل غير معلوم فلا يقبل تفسيره به كما تصرح به
عبارة الشيخ الخطيب وان نقل المحشى عنه خلافه فليستظر (قوله بكلمة وكلمة علم وزيل) أي

واحترز المصنف بمال عن
الاقتراب بغيره كطلاق وظهار
ونحوهما فلا يشترط في
المقر بذلك الرشد بل يصح
من الشخص السفه (واذا
أقر) لشخص (بجهول)
كقوله لفلان على شيء (رجع)
بضم أوله (البه) أي المقر
(في بيانه) أي الجهول فيقبل
تفسيره بكل ما يتول وان
قل كقلس ولو فسر الجهول
بما لا يتول وهو من جنسه
ككلمة حنطة أو ليس من جنسه
لكن يحل اقتناؤه بكلمة حنطة
وكلمة علم وزيل

وقود وحذف وحق شفعة لصدق الشيء بكل منها مع كونه محترما (قوله قبل تفسيره في جميع ذلك على الاصح) هو المعتمد (قوله ومتى أقتر بمجهول) أي كان قال له على شيء أو كذا كما تقدم وقوله وامتنع من بيانه بعد أن طوبى به أي بيانه وقوله حبس حتى بين المجهول أي ولو بالأكراه وهذه هي صورة الأكراه بحق كما مر (قوله فان مات) أي المقر وقوله قبل البيان أي قبل بيان المجهول وقوله طوبى به الوارث فان بين الوارث جرى فيه ما ذكر مع المورث الذي هو المقر وان امتنع من البيان حبس حتى بين كورته وقال بعضهم لا يحبس الوارث لانه لم يتر شي لكنه يمنع من التصرف في التركة حتى يبين (قوله ووقف جميع التركة) فلا يتصرف في شيء منها لانها موهوبة رهنها شرعا بما أقتر به المورث (قوله ويصح الاستثناء) هو ما خوذ من الشيء وهو لغة العطف تقول ثبت الحبل اذا عطف بعضه على بعض وقيل الصرف يقال ثني عنان الدابة اذا صرفها عن مقصودها وعرفا بالاخراج بالاول او احدى اخواتها المولود لادخل في الكلام السابق حقيقة في الاستثناء المتصل بخوله على عشرة الاخسة أو حكافي المنقطع فحوله على ألف الانوبا ولا فرق في صحة الاستثناء بين تأخير المستثنى وتقديمه كما اطلقه المصنف فلو قال له على عشرة مائة صح ولا فرق أيضا بين اثبات والنفي فلو قال ليس له على شيء الا عشرة لزمه عشرة ولو قال ليس له على عشرة الاخسة لم يلزمه شيء لان العشرة الاخسة عبارة عن خمسة فكأنه قال ليس له على خمسة ويصح الاستثناء من معين كقوله هذه الدار لزيد الا هذا البيت أو هؤلاء العبيد الا واحدا ويحلف في بيان الواحد حتى لو ماتوا الا واحدا وزعم انه المستثنى صدق بيمينه لانه أعرف بجماعه واذا تكرر الاستثناء بعطف فالحل من الاول فحوله على عشرة الثلاثة والا أربعة فكل المستثنى سبعة ويلزمه ثلاثة أو بغير عطف فكل واحد مستثنى مما قبله فلو قال له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا تسعة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحد لزمه خمسة وطريق معرفة ذلك ان تخرج المستثنى الاخير مما قبله ثم تخرج ما بقي منه مما قبله وهكذا في هذا المثال تخرج الواحد من الاثنين وما بقي من الثلاثة وما بقي من الاربعة وهكذا حتى تنتهي الى الاول فابقي فهو المقر به ولك أن تخرج الواحد من الثلاثة وما بقي من الخمسة وهكذا مقتضرا على الاتوار وهذا أسهل من الاول ومحصل للمطلوب ولك طريق أخرى وهي أن الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات فالمعنى له على عشرة تلزم التسعة لا تلزم الا ثمانية تلزم وهكذا فتجتمع الاعداد المثبتة وكذلك المنفية ثم تسقط مجموع المنفية من مجموع المثبتة فالاعداد المثبتة في المثال المذكور ثلاثون والمنفية خمسة وعشرون فاذا أسقطت المجموع من المجموع بقي خمسة وهي المقر به (قوله في الاقرار) أي وغيره كالطلاق وانما خص الاقرار بالذكر لكون الكلام فيه ولذلك قال المشي هو تخصيص للمقام والافهو صحيح في غيره من الاحكام (قوله اذا وصله به) أي وتلفظ به وأجمع به نفسه وفاء قبل فراغه من المستثنى منه ولم يستغرق فالشروط خمسة اذا فقد واحد منها لم ينفع الاستثناء ذكر المصنف واحدا واقصر عليه لان فيه خلافا فالجمهور على اشتراطه خلافا لابن عباس رضي الله عنهما فانه لا يشترط وصله به وذكر الشارح واحدا وهو عدم الاستغراق كما سيأتي (قوله أي وصل المقر الاستثناء بالمستثنى منه) تفسير للضمان الثلاثة التي في عبارة المصنف فمفسر الضمير المرفوع المستقر بالمقر والمنصوب بالاستثناء والمجرور بالمستثنى

قبل تفسيره في جميع ذلك
على الاصح ومتى أقتر بمجهول
وامتنع من بيانه بعد ان
طوبى به حبس حتى يبين
المجهول فان مات قبل البيان
طوبى الوارث ووقف جميع
التركة (ويصح الاستثناء
في الاقرار اذا وصله به)
أي وصل المقر الاستثناء
بالمستثنى منه

منه (قوله فان فصل الخ) بيان لمفهوم الشرط الذي ذكره المصنف وسيأتي مفهوم الشرط الذي ذكره الشارح في كلامه ولنذكر كلاً من مفاهيم الشروط التي زدناها وهي ما اذا لم يتلفظ به أو لم يسمع به نفسه أو لم ينو قبل فراغ المستثنى منه فإنه لا يتبعه الاستثناء كما تقدم (قوله بينهما) أي بين الاستثناء والمستثنى منه وقوله بسكوت أي طويل عرفاً كما يدل عليه ذكر مقابله بقوله أما السكوت اليسير الخ وكان الأولى التصريح بذلك وقوله أو كلام كبير أجني كان الأولى اسقاط لفظ كبير لأن اليسير يضرب أيضاً فهو ليس بقيد للكلام الاجنبي يضرب سواء كان قليلاً أو كثيراً لم لو قال له على ألف أستغفر الله الأمانة صح كافي العدة والبيان بخلاف الجدلة ونحوه لأن الاستغفار يؤول به عند التذكر عادة فكأنه ليس بأجنبي (قوله ضراً) أي السكوت بقيد السابق والكلام الاجنبي وفي بعض النسخ ضرب بصفة الأفراد أي أحد الأمرين المذكورين (قوله أما السكوت اليسير) أي عرفاً وهذا محذور القيد الملاحظ فيما سبق كما تقدم تقديره وقوله كسكة تنفس أي أوحى أي تعب أو نذر كالمستثنى أو انقطاع صوت وقوله فلا يضرب أي في صحة الاستثناء (قوله وبشرط أيضاً) أي كما يشترط الوصل السابق في كلام المصنف وقوله أن لا يستغرق المستثنى منه أي حقيقة وهو ظاهر أو تقديرًا كما لو قال له على ألف الاثنا عشر بفسره ثوب قيمته ألف فهو من المستغرق (قوله فان استغفره) أي الاستثناء المستثنى منه وقوله ضراً أي لغا الاستثناء ولزمته العشرة ما لم يتبعه باستثناء آخر كقوله على عشرة الاثنا عشر الاثنا عشر فلزمته العشرة لأن الاستثناء من الاثنا عشر وعكسه ولا يجمع مفرق في استغراق لافي المستثنى ولا في المستثنى منه ولا فيهما فنشال الأول فنحوه على ثلاثة دراهم الدرهمين ودرهما فيلزمه درهم لعملة استثناء الدرهمين واستغراق الدرهم فيلغو فقط ولوجب المفرق في المستثنى لحصل الاستغراق في الجميع فكأنه قال له على ثلاثة دراهم الاثنا عشر دراهم فلا يجمع المفرق في المستثنى لاجل تحصيل الاستغراق في الجميع ومثال الثاني فنحوه على درهم ودرهم الدرهمين فيلزمه ثلاثة دراهم تحصيل الاستغراق في استثناء الدرهم من الدرهم الذي قبله ولوجب المفرق في المستثنى منه لاندفع الاستغراق فكأنه قال له على ثلاثة دراهم الاثنا عشر فيلزمه ثلاثة دراهم تحصيل الاستغراق ومثال الثالث فنحوه على درهم ودرهمين الدرهمين فيلزمه درهمين فالدراهم مستثنى من الدرهمين قبله فيصح استثنائهما ويلغوا استثناء الدرهمين بعده لحصول الاستغراق فيهما لانه بقي بعد استثناء الدرهم درهمان فاستثناء الدرهمين منهما مستغرق ولا يجمع المفرق فيهما لاجل تحصيل الاستغراق في الجميع فكأنه قال له على ثلاثة دراهم الاثنا عشر دراهم ولوجب للزوم ثلاثة هذا هو المثال الذي يترتب عليه فائدة في عدم الجمع وإتمام المحقق كغيره بنحوه على درهم ودرهم ودرهم الاثنا عشر ودرهما ودرهما فلا فائدة فيه لحصول الاستغراق عند الجمع والتفريق فيلزمه ثلاثة على كلاً من الحالتين فظهر من هذا أن في تعليلية مع تقدير مضاف فالمعنى لاجل تحصيل الاستغراق أو لاجل دفعه (قوله وهو أي الاقرار) أشار الشارح بتفسير الضعيف بالاقرار إلى أنه راجع للاقرار لا للاستثناء كما هو ظاهر وقوله في حال العصة أي حال هو العصة وقوله والمرض أي ولو نحوفاً وقوله سواء أي في الحكم بحسنه والعمل به ويستوى اقراره واقرار وارثه بعده فلو أقر في حسنة أو مرضه بدين لانيان وأقر وارثه بعده موته بدين لا تخلم

فان فصل بينهما بسكوت
أو كلام كبير أجني ضراً
أما السكوت اليسير كسكة
تنفس فلا يضرب بشرط أيضاً
في الاستثناء أن لا يستغرق
المستثنى منه فان استغفره
نحوه زيد على عشرة الا
عشرة ضراً (وهو) أي
الاقرار (في حال العصة
والمرض سواء)

يقدم الأول على الثاني في الأصح لأن الوارث خليفة المورث فكأنه أقرب بالدين ويصح إقراره في مرضه لو أقره على المذهب كالأجنبي ولا عبرة بآبائهما بحرمات بعض المورثة لأنه انتهى إلى حالة يصدق فيها الكذب ويتوب فيها الفاجر وفي قول موافق لما عليه السادة المالكية أنه لا يصح لآبائهما بحرمات بعض المورثة والخلاف في صحة الإقرار وأما التحريم عند قصد حرمان المورثة فلا شك فيه ولا يحل للمقر له أخذه إن لم يكن صادقا في نفس الأمر ويصح إقراره بنحو طلاق وموجب عقوبة بخلاف ما لو قال قتل فلانا صح جزما وإن أفضى إلى المال بالعفو عليه لضعف التهمة (قوله حتى لو أقر شخص الخ) تفريع على التسوية المذكورة وقوله لم يقدم الإقرار الأول بخلاف ما لو أقر لآبائهم ولا تخير بين قدم صاحبها وإن لم يوجد غيرها لأن الإقرار بالدين لا يتضمن حجرا في العين وقوله فيقسم المقر به بينهما بالسوية أي إذا لم يف ماله بالدين المقر بهما في الحالين وأما لو كان ماله بيني بهما فلا قسم بل يأخذ كل منهما أدنى كاه من التركة ومحل قوله بالسوية إذا أقر لكل منهما بمثل ما أقر به للأخر كأن أقر زيد بألف ولعمرو بألف ولم يوجد في التركة الألف فيقسم بينهما بالسوية وأما لو أقر زيد بألف ولعمرو بألفين ولم يوجد الألف فيقسم بينهما أثلاثا ولو قال بنسبة قدر الدينين بدل قوله بالسوية لتشمل ذلك

(فصل في أحكام العارية)

كجوازها مطلقة ومقيدة وجواز الزجر نحو فيها إلى غير ذلك والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى وقعا ونوا على البر والتقوى وفسر جمهور المفسرين الماءون في قوله تعالى ويعتصمون الماعون بما يستعيرون الجيران بعضهم من بعض كالفأس والدلو والابرة وفسره بعضهم بالزكاة وخبر العيصين أنه صلى الله عليه وسلم استعار فرسا من أبي طلحة فركبه ودرع من صفوان بن أمية يوم حنين فقال أغضب يا محمد أوعارية فقال بل عارية مضمونة وهي مستحبة أصالة وقد تجب كإعارة الثوب لدفع حر أو برد ولا أجره إن لم تحض مدة ثلثيها أجره والأوجب كذا أطلقوه وهو محمول على ما إذا وصل إلى حالة لا تنافي معه المعاودة والافلات تجب الأجرة للبشرطها وقد تحرم مع عدم العصة كالإعارة الأمة المستهانة أو غير المستهانة لكبر أو قبح أو لصغر لأجنبي لحرمه الخلوة بها ويطبق بها الأمرد الجليل لاسيما من عرف بالفجور قال الاستنوى وسكتوا عن إعارة العبد للمرأة وهو كملكه بلا شك ولو كان المستعير والمعارض خفي امتنع احتياطا وقد تذكره كإعارة فرع أصله كأن يكون الفرع مكاتباً ويملك أصله فيكره له إعارته واستعارة فرع أصله تلذذته لآلئرفه ولو خدمه بلا استعارة فهو خلاف الأولى وقيل مكروه وكإعارة العبد المسلم من كافر ولا يمكن من استغدامه وفائدة جواز أن يعير مسلماً بأذن المالك أو يستئيب مسلماً في استغدامه فيما تعود منفعته إليه فلا حاجة لقول بعضهم ولعل فائدة تظاهرها في الإيمان والتعاليق ولا تدخلها الإباحة لأن ما كان الأصل فيه النذب لا تعتر به الإباحة وقال بعضهم وتكون مباحة كإعارة من له نوب مستغنى عنه إياه من له ثياب كثيرة وقولهم ما كان الأصل فيه النذب لا تعتر به الإباحة أغلبي لا كلي وأركانها أربعة معبر ومستعير ومعارض وصيغة وهي لفظ يشعر بالأذن في الاتقاع كأن عرتك أو بطله كأن عرتي مع لفظ الآخر أو فعله ولو تراخي كافي الإباحة وفي معنى اللفظ الكتابة مع النية وإشارة الآخر إلى المفهمة (قوله وهي) أي العارية وقوله بتشديد الياء في الأصح وقد تحققت وفيها لغة ثالثة وهي

حتى لو أقر شخص في مرضه
بدن لزيد في مرضه بدنه
لعمرو ولم يقدم الإقرار الأول
وحينئذ فيقسم المقر به بينهما
بالسوية
(فصل في أحكام العارية)
وهي بتشديد الياء في الأصح

عارة كقافة (قوله ما أخوذة من عار) أي من مصدره ان أريد الاشتقاق عند البصريين والافهرو
 على ظاهره وقوله اذا ذهب أي وجاء بسرعة ومنه قبل للغلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه وبجيبته
 وانما أخذت من ذلك لذهابها وبجيبها بسرعة لما لكها غالباً وما أخوذة من التعاور وهو التناوب
 لأن المستعير والمالك يتناوبان في الانتفاع بها (قوله وحقيقتها الشرعية) وأما حقيقتها القوية
 فهي الذهاب والجيء بسرعة كما يعلم من قوله ما أخوذة من عار اذا ذهب أي وجاء بسرعة كما مر
 (قوله اباحة الانتفاع) أي بصيغة وقوله من أهل التبرع هو المعبر وقوله بما يصل الانتفاع به مع
 بقاء عينه هو المعار وقوله ليرد أي المستعير وقوله على التبرع أي وهو المعبر فقد اشتمل هذا
 التعريف على الأركان الأربعة وعلم من قوله ليرد ان مؤنة رده على المستعير من مالك وكذا من
 نحو مكر ان رده عليه فان رده على المالك فالمؤنة عليه كما لو رده عليه المكرى وخرج بمؤنة رده مؤنته
 فتلزم المالك لانها من حقوق المالك خلافا للقاضي القائل بأن ما على المستعير فلو قال أعزتك الدابة
 بعقلها أو لتعلمها أو لتعبرني دابك فهي اجارة لا عارية نظرا الى المعنى فاسدة بلهالة المدة
 والعوض وحينئذ يلزمه أجرة المثل ويرجع بالعرف ولا يضمنها وان تلقت بغير المأذون فيه حيث
 كان من غير تقصير ولا يجب عليه ردها ولا مؤنة ردها (قوله وشرط المعبر الخ) وشرط المستعير
 تعيين وإطلاق تصرف فلا تصح لغيره من كان قال أعزت أحدكم أو لالصبي ومجنون وسفيه
 لا يعقدولهم اذ لم تكن العارية مضمنة كأن استعار من مستأجر وصحة التبرع عليه بالمنفعة
 لا بخصوص المحرم وجارية لا جنسي ونحو ذلك والمستعير استيفاء المنفعة ولو بغيره اذا كان مثله
 أو دونه لأعلى منه وسيد ذكر المصنف شرط المعار في قوله وكل ما يمكن الانتفاع به الخ وشرط
 الصيغة لفظ يشعر بالاذن في الانتفاع الى آخر ما مر (قوله صحة تبرعه) أي لانها تبرع بالمنافع
 وقوله وكونه مالاً بالمنفعة ما يعبره أي وان لم يكن مالاً بعينه لأن الاعارة انما ترد على المنفعة دون
 العين فتصح من مكر وموصى له بالمنفعة ولا بد من كونه مختاراً أيضاً فلا تصح من مكره (قوله
 فمن لا يصح تبرعه الخ) تفريع على مفهوم الشرطين اللذين ذكرهما الشارح على ألف والقشر
 المرتب وقوله كصبي ومجنون أي ومحجور وسفه نعم تصح اعارة الصبي والسفيه لما لا يقصدا من
 منفعة كل منهما بان لم يحتج اليها ولم تقابل باجرة سواء كانت الاعارة من نفسه أو وليه ولذلك سئل
 الشهاب الرملي عن قال لولد غيره اقض لي كذا هل يجوز له ذلك أم لا فأجاب بأنه ان كان يقابل
 باجرة لا يجوز والاجاز (قوله ومن لا يملك المنفعة كستعير) لانه انما يصلح له الانتفاع فلا يملك نقل
 الاباحة لغيره وقوله لا تصح اعارته الا باذن المعبر فان كانت باذنه صحت ثم ان عين المالك من يعبره
 خرج الأول عن العارية بمجرد الاذن والضمنان على الثاني دون الأول وان لم يعينه فالأول على
 عاريته والضمنان باق عليه ويضمن الثاني فان رده عليه برئ (قوله وذكر المصنف ضابط المعار)
 أي قاعدته وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وكل ما يمكن الانتفاع به) أي وكل شئ سهل
 الانتفاع به ولو ما لا حيث كانت العارية مطلقة أو مقيدة بمن يمكن الانتفاع به فيه كالجنس
 الصغير بخلاف ما لا يمكن الانتفاع به فلا يعار كالحمار الزمن وقوله منفعة مباحة أي مقصودة
 بخلاف التزين بالنقد والضرر على طبعهما لانها منفعة ضعيفة قلما تقصد ومعظم منفعتها
 في الاتفاق نعم ان صرح بالتزين أو الضرب على طبعهما أو نوى ذلك حكما يجهت بعضهم صحت

ما أخوذة من عار اذا ذهب
 وحقيقتها الشرعية اباحة
 الانتفاع من أهل التبرع
 بما يصل الانتفاع به مع بقاء
 عينه ليرد على التبرع وشرط
 المعبر صحة تبرعه وكونه مالاً
 بالمنفعة ما يعبره فمن لا يصح
 تبرعه كصبي ومجنون لا تصح
 اعارته ومن لا يملك المنفعة
 كستعير لا تصح اعارته الا باذن
 المعبر وذكر المصنف ضابط
 المعار في قوله (وكل ما يمكن
 الانتفاع به) منفعة مباحة

لا تخاذها مقصد وان ضعفت وكذلك اذا استعار طعاما يطبخ على صورته وقوله مع بقاء عينه
 أى كالعبد والثوب وغيرهما وقوله جازت اعارته أى حلت وصحت وان كرهت في بعض الصور كما
 مر (قوله فخرج بمباحة آلة الله) أى كالزمار والطنبور والدرية وقوله فلا تصح اعارتها أى
 لأن منفعتها محرمة وقوله ويقاء عينه أى وخرج يقاء عينه وقوله اعارة الشعة بفتح الميم في المفرد
 كالجمع وهو شمع وان اشتهر اسكانها على السنة المولدين وقوله للوقود بضم الواو لانه بالفتح اسم لما
 يشد به على ما هو المشهور وليس مرادنا وقوله فلا تصح أى لأن الوقود يحصل بذهاب عينها
 وكذلك اعارة المطعوم لأكلة والصابون للفسل به فلا تصح لأن الاتفاع بذلك يحصل بذهاب عينه
 (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله فخرج بصيغة اسم الفاعل وفي بعض النسخ فخرج بصيغة الفعل
 الماضي وهو غير ظاهر لعدم خبر المبتدأ على هذه النسخة الا ان يقتدر ككأن يقال قبدي صحة
 العارية (قوله اذا كانت منافعه انارا) بالمتخلافين قال بالقصر كالشيخ الخطيب وهو جمع أنر
 كسبب وأسباب والمراد بالانارة غير الاعيان ولذلك قال الشارح فخرج للمنافع التي هي اعيان
 واعتراض ذلك بأن المنافع لا تكون الا غير اعيان فيكون قيد المصنف مستند ركاه وقول الشارح
 فخرج للمنافع التي هي اعيان غير مستقيم ولعله فعل ذلك مجازاة لكلام المصنف الموهوم أن المنافع
 قسمان اعيان وغير اعيان وليس كذلك وأجيب عن ذلك بأن المراد بمنافعه في كلام المصنف
 القوائد التي تستفاد منه ولا شك أنها بهذا المعنى قسمان اعيان كلبن الشاة وغير الشجرة وغير
 اعيان كسكنى الدار وركوب الدابة فظهر أن قيد المصنف غير مستدرك وأن قول الشارح فخرج
 للمنافع التي هي اعيان مستقيم (قوله فخرج للمنافع التي هي اعيان) ضعيف والمعتمد عدم
 الانحراج على ما يأتي (قوله ونحو ذلك) أى كدواة الكتابة بجبرها (قوله فانه لا يصح) أى ان قلنا
 ان اللبن والتمر ونحوهما ما خوزة بطريق العارية فكانت اعارة اللبن والتمر ونحوهما والمعتمد أنها
 ما خوزة بطريق الاباحة والشاة والشجرة ونحوهما معارة لمنفعة وهي التوصل لحقه من اللبن
 والتمر ونحوهما كما صرح به شيخ الاسلام في شرح الروض وغيره فالاعارة في ذلك صحيحة على
 المعتمد (قوله فلو قال لشخص خذ هذه الشاة الخ) الفرق بين هذه الصورة وما قبلها على كلام
 الشارح أن هذه صرح فيها بالاباحة بخلاف ما قبلها والمعتمد الصحة فيهما لأن لفظ العارية قائم
 مقام لفظ الاباحة وان لم يصح بالاباحة فالمعنى عليها وقوله فقد أجمعت درها أى لبنها وقوله
 ونسلها أى أولادها وقوله فالاباحة صحيحة والشاة عارية وكذلك ما قبلها على المعتمد كما علمت
 (قوله وتجاوز) أى تصح وقوله العارية أى عتدها وقوله مطلقا حال من العارية وكذلك مقبدا
 لكن التذكير نظر الـ كونهما بمعنى العقد والتأنيث في النسخة الثانية نظر اللفظها وفي المطلقة
 لا يفعل المستعار له الامرة واحدة فلا يفعله مرة أخرى الا بانذن جديد ما لم يصرح له بالتجديد مرة
 بعد أخرى وفي المقيد يجوز تكريره الى أن تنقضي المدة (قوله من غير تقييد بعتة) تفسير لقوله
 مطلقا وقوله ومقيد بعتة عطف على مطلقا وقوله كاعرتك هذا الثوب شهرا مثال للمقيدة
 بوقت (قوله وفي بعض النسخ وتجاوز العارية مطلقا ومقيدة بعتة) وهي أولى ولذلك شرح عليها
 العلامة الخطيب (قوله والمعير) وكذا للمستعير ولو قال ولكل من المعير والمستعير كما قال الشيخ
 الخطيب لكان أولى ولعله اقتصر على المعير لانه هو المتوهم وقوله الرجوع فيهما أى في المطلقة

(مع بقاء عينه جازت اعارته)
 فخرج بمباحة آلة الله
 فلا تصح اعارتها ويقاء عينه
 اعارة الشعة للوقود فلا تصح
 وقوله اذا كانت منافعه
 انارا فخرج للمنافع التي
 هي اعيان كاعارة شاة للبنها
 وشجرة لثمرتها ونحو ذلك فانه
 لا يصح فلو قال لشخص خذ
 هذه الشاة فقد أجمعت درها
 ونسلها فالاباحة صحيحة.
 والشاة عارية (وتجاوز العارية
 مطلقا) من غير تقييد بوقت
 (ومقيد بعتة) أى بوقت
 كاعرتك هذا الثوب شهرا
 وفي بعض النسخ وتجاوز
 العارية مطلقا ومقيدة بعتة
 والمعير الرجوع في كل منهما

والمقيدة وقوله متى شاء أى وقت شاء الرجوع فيه لانها عقوبة ترضى الطرفين فتتسخ بها
تتسخ به الوكالة من موت أحدهما وجنونه وانما هو ذلك ويستثنى من جواز الرجوع
مسائل منها اذا أعار السرة لصلاة الفرض فيمتنع الرجوع حتى يفرغ منه ومنها ما لو أعار
الارض للزراعة فيمتنع الرجوع حتى يبلغ أو ان قلعه ان لم يقصر بتأخيره فان قصره الرجوع حتى
لوعين مدة ولم يدرك فيها الزرع لتقصير من المستعير قلعه المعير مجازا ومنها ما لو أعار كفن الميت فيمتنع
الرجوع بمجرد وضعه عليه وان لم يلق عليه ومنها ما اذا أعار أرض الدفن ميت محترم فيمتنع
الرجوع حتى يندرس الأعب الذئب محافظة على حرمة الميت نعم يجوز الرجوع قبل ادلائه
في القبر لابعده وان لم يوارى بالتراب كما رجحه في الشرح الصغير خلافا للمتنولى ومفهوم قولهم حتى
يندرس أنه يجوز الرجوع بعد الاندراس وصورة المسئلة أنه أذن له في تكرير الدفن والافقد
انتهت العارية فلا يحتاج الى الرجوع ويعلم من الغاية المذكورة أنه لا رجوع أبدا في نبي وشهيد
وبقية الخمسة المنظومة في قول بعضهم

لاتأكل الارض جسما للنبي ولا * لعالم وشهيد قتل معتزك

* وللقارى قرآن ومحاسب * أذانه لاله يجرى الفلك

ويجب في العارية تعيين كونه نيا أو شهيد امثالا لطوله وقصره لانه يتساع فيما يتعلق بذلك
ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من المنافع قبل علمه برجوع المعير ويلزمه الرد عند علمه به أو نفقوه
ويجب على الورثة في صورة الموت والولى في صورة الجنون الرد على المعير أو وارثه حالا ولو بلا
طلب منه فان أخروا ضمنوا الا ان أخروا العذر فلا ضمان عليهم (قوله وهى أى العارية) بمعنى
العين المعارة وقوله اذا تلفت أى ولو من غير تقصير كما لو تلفت بأفة سحابة وقوله لا باستعمال
مأذون فيه أى بأن تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه ولو فى الاستعمال المأذون فيه كأن استعار
دابة لاستعمالها فى ساقية فسقطت فى بئرها فانت فى ضمانها المستعير لانها تلفت بغيره فيه (قوله
مضمونة على المستعير) ومن ذلك كوز السقاء المأخوذ منه بمائه لشربه وقبجان القهوة المأخوذ
بها الشربها وقنينية القفص أى قزاة الزيب المأخوذة به لشربه فهى مضمونات لانها مأخوذة
بطريق العارية دون الماء والقهوة والقفص فهى غير مضمونات لانها مأخوذة بطريق الإباحة
هذا ان أخذت بغير مقابل والا فالماء والقهوة والقفص مضمونات لانها مأخوذة بطريق البيع
الفاسد دون الكوز والقبجان والقفص فهى غير مضمونات لانها مأخوذة بطريق الاجارة
الفاسدة وفاسد كل عقد كصحة فى الضمان وعدمه وهكذا حكم الضمان الواقع فى الارياق
وهو ان يقول شخص لاخر ضمنك هذه الدابة لتأكل لبنها وتعلقها فى مقابلة مال يأخذ منه فلا
ضمان فى الدابة لانها مأخوذة بالاجارة الفاسدة والبن مضمون على من أخذه لانه مأخوذ بالبيع
الفاسد فیرتمله لصاحب الدابة ويطالب بقيمة علفها ويمادفعه له من المال ويتبع الدابة فى الضمان
سرحها أو كافها ونحوهما مما يتفق به معها بخلاف ولدها ونحو صوفها وكذلك ثياب عبد
استعاره وهى عليه فلا يضمنها لانه لم يأخذها ليعملها ويستثنى من ضمان العارية مسائل فلا
ضمان فيما منها جلد الاضحية المندورة فلا يضمنه المستعير اذا تلف فى يده ومنها المستعار للرهن
اذا تلف فى يد المرتهن فلا ضمان عليه ولا على المستعير ومنها ما لو استعار الحلال صيداً من محرم

متى شاء (وهى) أى العارية
اذا تلفت لا باستعمال مأذون
فيه (مضمونة على المستعير)

فتلف في يده فلا يضمنه في الأصح وأما عكسه وهو ما لو استعار المحرم صيداً من الحلال قتلف في يده فإنه يضمنه بالجزم والله تعالى وبالقصة للعلال وبذلك ينحل لغز ابن الوردي بقوله
عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا
قايض شيء برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا

ومنها ما لو أعاره الإمام شيئاً من بيت المال لمن لفقه حق قتلف في يده فلا يضمنه لأنه من جملة المستجقين ومثله ما لو استعار القصة كتاباً موقوفاً على المسلمين قتلف في يده فلا يضمنه لأنه من جملة الموقوف عليهم (قوله بيمينها) سواء كانت متقومة أو منقبة على العقد كما جزم به في الأنوار واقتضاه كلام الجمهور خلافاً لابن أبي عصرون في قوله يضمن المثل بالمثل ويرى عليه السبكي وإن اعتمد العلامة الخطيب حيث قال وهذا هو الجاري على القواعد فهو العقد ورد بأن في تضمين المثل تضمين ما نقص منه بالاستعمال المأذون فيه الآن يعتبر المثل وقت التلف وقوله يوم تلقها أي وقته فالمراد باليوم الوقت وقوله لا بيمينها يوم قبضها أي وقته أيضاً والزم تضمين ما نقص بالاستعمال المأذون فيه وقوله ولا بأقصى القيم أي أبعداً وأكثراً فليست كالغصب في التغليب بتضمين الاتقي لوجود الأذن هنا بخلاف الغصب (قوله فان تلفت باستعمال مأذون فيه) مفهوم قوله اذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه وقوله كإعارة ثوب للبسه فان سحق أي قتصت عينه وقوله أو اتحق أي ذهبت عينه بالكلية ولم يبق لها أثر بسبب اللبس بخلاف ما اذا احترق أو سرق مثلاً فإنه يضمنه وليس من الاستعمال المأذون فيه فومه فيه أن لم تجز العادة به فيه ومثل الثوب المذكور في عدم الضمان الداية المستعارة للعمل أو للركوب قتلفت بها اذا كانا بحسب العادة والسيف المستعار للقتال اذا انكسرفيه ونحو ذلك ولو اختلف في كون التلف بالاستعمال المأذون فيه أو بغيره صدق المستعير لأن الأصل عدم الضمان وبراءة النعمة بخلاف ما لو أعارها ما ينتفع فإن نية المعير تقدم لأنها نافذة ونية المستعير مستهينة ولو اختلف المعير والمستعير في رد العارية صدق المعير يمينه لأن الأصل عدم الرد فلا يصدق المستعير اليمين

(فصل في أحكام الغصب)

كوجوب رده ولزوم ارش قصه وأجرة مثله إلى غير ذلك والمعتمد أنه كبيرة مطلقاً وقيل كبيرة أن كان المصنوع ما لا يبلغ نصاب سرقة ولا انصغرة كالاختصاص ونحوه والأصل في تحريمه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي لا يأكل كل بعضكم مال بعض بالباطل وأخبار كثيرة أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وخبر من غصب قيد شبر من أرض ملوكة من سبع أرضين يوم القيامة ولا مانع من جملة على ظاهره بأن يطول غنقه جداً حتى يسع ذلك وقيل هو كتابة عن شدة عذابه (قوله وهو) أي الغصب وقوله لغة أخذ الشيء ظلماً مجاهرة وقيل أخذ الشيء ظلماً فقط ودخل في الشيء المال وإن لم يتول كخبة بئرو الاختصاص كالسرجين والخمرة المحترمة والمجاهرة الجهر وهو ضد الخفية وخرج بها نحو السرقة على القول الأول ودخل على القول الثاني فيسعى غصباً لغة وإن كانت لا تسمى غصباً شرعاً على ما يأتي (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله الاستيلاء هو مصدر استولى يقال استولى زيد على كذا اذا صار في يده وعبر به ولم يعبر بالأخذ كما سبقه ليدخل ما لو ركب دابة غيره أو جلس على فراشه فان ذلك

بيمينها يوم تلقها) لا بيمينها يوم قبضها ولا بأقصى القيم فان تلفت باستعمال مأذون فيه كإعارة ثوب للبسه فان سحق أو اتحق بالاستعمال فلا ضمان
(فصل في أحكام الغصب)
وهو لغة أخذ الشيء ظلماً
مجاهرة وشرعاً الاستيلاء

يسمى غصبا شرعا وان لم نقلهما لانه يعتد مستوليا عليه ما ثم ان كان القراش صغيرا ضمنه كله وان كان كبيرا ضمن ما يعتد مستوليا عليه منه لاجبته ولو جلس عليه آخر بعد قيام الاول فهو غاصب له ويضمنه أيضا وقرار الضمان على من تلف تحت يده فان تلف بعد انتقال كل منهما عنه فعلى كل القرار يعني ان من غرم منهما لا يرجع على صاحبه لان المالك يفترم كلاهما بدل كل المصروب كما هو ظاهر ولو ركب الدابة مع مال كهما وجلس على القراش مع مال كة فهو غاصب للنصف فقط وقوله على حق الغير اعم من قول غير على مال الغير لانه يدخل فيه الاختصاص كما يذكره الشارح ويدخل فيه حق التجبر والمنافع فاذا اقام من تعدى في مسجد أو سوق أو موات أو منعه من سكنى بيت رباط مع استحقاقه له فهو غاصب وقوله عدوانا أي ظلمنا يقال عد عليه عدوانا اذا تعدى عليه وظلمه ثم ان كان خفية من حرز مثله سمي سرقة أو مكابرة في صراحتي محاربة أو مجاهرة واعتقد الهرب سمي اختلاسا وان جحد ما اتفق عليه سمي خيانة وصريح ذلك أن فهو السرقة يقال له غصب شرعا والمشهور أنه ليس غصبا فيزاد في التعريف مجاهرة مع الاعتماد على القوة والغلبة لخراج فهو السرقة ولذلك قال بعضهم اعلم ان أخذ مال الغير على ثلاثة أقسام لان الأخذ له إما أن يعتد القوة والسدة فذلك غصب وانتهاج وإما أن يعتد الهرب فهو اختلاس وكل منهما مع الجهر فان كان خفية فهو السرقة والتقييد بالعدوان يخرج ما لو أخذ مال غيره بظنه ماله فيقتضي أن ذلك ليس غصبا مع أنه غصب حقيقة على المعتد خلافا لقول الرافعي ان الثابت في هذه حكم الغصب لاحقيقته وهو ناظر الى أن الغصب يقتضي الاثم مطلقا وليس كذلك بل هو غالب فقط فلو عبر بدل قوله عدوانا بقوله بلا حق لكان أولى وأنسب ولذلك قال بعضهم ولو بلا قصد والحاصل أن الغصب إما أن يكون فيه الاثم والضمن كما اذا استولى على مال غيره المتقول عدوانا والاثم دون الضمان كما اذا استولى على اختصاص غيره أو ماله الذي لا يتحول عدوانا والضمن دون الاثم كما اذا استولى على مال غيره المتقول بظنه ماله فهذه ثلاثة أقسام وزاد بعضهم قسم اربعاء وهو ما اتفق فيه الاثم والضمن كأن أخذ اختصاص غيره بظنه اختصاصه ولو أخذ مال غيره بالحياء كان له حكم الغصب فقد قال الغزالي من طلب من غيره مالا في الملا أي الجماعة من الناس فدفعه اليه لباعث الحياء لم يملكه ولا يحل له التصرف فيه وهو من باب كل أموال الناس بالباطل فليحذر (قوله ويرجع في الاستيلاء للعرف) فباعتد في العرف استيلاء كان غصبا وما لا فلا فالمرجع في الاستيلاء الى العرف وهو المتعارف بين الناس بحيث لو عرض على العقول لتلقته بالقبول وهذا ظاهر في العقار أو ما المنقول فلا يتم نقله الا القراش والدابة فلا يشترط نقلهما (قوله ودخل في الحق) ودخل فيه أيضا المال وان لم يتحول كحبة بر مثلا فهو قيد للدخال وقوله ما يصح غصبه أي ما يصح الاستيلاء عليه بخلاف ما لا يصح الاستيلاء عليه كالخسرات والخمر غير المحترمة والكلب العقور والخنزير فلا يصح غصبه لانه لا يعتد بوضع اليد عليه وقوله مما ليس بمال بيان لما يصح غصبه والمراد مما ليس بمال وهو جار مجرى المال وقوله بخلد ميتة مثال لما يصح غصبه مما ليس بمال ومثله السريحين والخمر المحترمة والكلب المعلم وغير ذلك (قوله وخرج بعدوان) وخرج به أيضا ما لو أخذ مال غيره بظنه ماله وقد علمت ما فيه فهو قيد للاخراج وقوله الاستيلاء بعقد أي كاستيلاء الوكيل والوديع والمستأجر والمستعير والمرتهن فان

على حق الغير عدوانا ويرجع في الاستيلاء للعرف ودخل في الحق ما يصح غصبه مما ليس بمال كحبة ميتة وخرج بعدوان الاستيلاء بعقد

الاستيلاء على حق الغير في ذلك ليس هدواً وكذا الاستيلاء عليه بشراء أو هبة لكن شعيته حينئذ حق الغير بحسب ما كان لانه بعد الشراء والهبة ليس حق الغير كما هو ظاهر (قوله ومن غصب الخ) من شرطية وغصب فعل الشرط ولزمه جواب الشرط وذكر المصنف أنه يلزمه ثلاثة أشياء ويلزمه أيضاً التعزيز لحق الله تعالى يستوفيه منه الامام أو نائبه وإن أبرأ المالك ولو غصب أمة غملت بحرق في يده بأن وطئت عنده بنسبه لزم الواطي المهر وقمة الولد لتفويت رقة على مالكها فإذا ردها الغاصب على مالكها وهي حامل به لزمه أن يرد معها قيمتها العيولة لانه أحال بينه وبين بيعها مادامت حاملاً لا تمنع بيعها لان الحامل يجوز اتباع فان وضعته ولم تغت بالولادة استردت القصة لانها العيولة كما علت وان ماتت بالولادة استقرت للمالك (قوله مالا) نحل المتقول وغيره كجبة حنطة ولو قال شيئاً لكان أعم لشعوله فهو جلد الميتة وانجر المحترمة فان أجب بأنه قيد بالمال لاجل قوله فان تلف ضمن لأن الضمان خاص بالمال دون الاختصاص رده بأنه لو كان كذلك لقيد بالمتقول أيضاً فانه لا يضمن الا المتقول دون غيره وقوله لاحد أي ولو ذنباً وغير مكلف نعم الحربى يضيع عليه لان المأخوذ منه قهر اغنية (قوله لزمه) أي بنفسه ان لم يكن محجوراً عليه ووليّه ان كان محجوراً عليه وقول المحشى أو وكيله فيه نظر لان التوكيل في ردة الاعيان لا يصح وقوله رده أي ان بقي أخذاً من قوله فان تلف الخ فهو متقابل لهذا المقدّر والردّ على الفور الا في مستلذين الاولى مالو غصب لواحواً ودرجه في سفينة وصارت في البجة وخيف من نزعه تلف محترم من طرف أو نفس أو مال ولو للغاصب على الاصح فلا يرد في هذه الحالة بل يؤثر الى أن يامن تلف ما ذكر بأن يصل الى الشط بخلاف مالو غصب نحو حجر ووضع في أس منارة مثلاً فانه يجب هدمها ورده لصاحبه لانه ليس له أمد ينتظر بخلاف مستلئناً فان لها أمداً ينتظر الثانية تأخيرها للاشهاد وان طالبه المالك ولا اتم عليه حيث قد واستشكل بأن الغصب مستمر فكيف يجوز التأخير معه وأجب بأن زمن ذلك يسير بحسب الشأن وان طال في بعض الصور لان له التأخير مادام لم يجد الشهود لان المالك قد ينكر الرذع أنه لا يقبل قول الغاصب فيه الا بيئته فاعتقر التأخير لذلك للضرورة (قوله للمالك) أي ولو بالوضع بين يديه ان لم يكن لتقله مؤنة فلولقى الغاصب المالك بمفازة والمغصوب معه فان استردته المالك منه لم يكلف أجره النقل حتى لو أخذه المالك منه وشرط عليه مؤنة النقل لم يجوز لانه ينقل ملك نفسه ولو رده الغاصب الهدية الى امسطبل المالك برى ان علم بردها اليه بمشاهدة أو اخبار ثقة والا فلا ولو غصب من الوديع أو المستأجر أو المرتين برى بالرد الى كل منهم وفي المستعبر والمستام وجهان وجههما أنه يبرأ لانها مأذون لهما من جهة المالك وان كانا ضامنين ولا يبرأ بالرد الى الملتقط لانه غير مأذون له من جهة المالك وان كان مأذوناً له من جهة الشارع فظهر من هذا أن مفهوم المالك تفصيلاً فاندفع الاعتراض على التقيد بالمالك (قوله ولو غرم) أي الغاصب وقوله على رده أي المغصوب وقوله اضعاف قيمة أي أمثالها لان الاضعاف جمع ضعف بمعنى المثل كأن احتاج الى أجره حمل أو غيرها ككأجرة من يخرج اللوح المغصوب من السفينة في المسئلة السابقة ولو بتفصيل ألواحها وهذا لا ينافي قولهم فيها مال ولو للغاصب لان ذلك مقروض فيما يتلف بسبب الاخراج لاني أجره قتاتل (قوله ولزمه أيضاً) أي كإلزمه رده وقوله أرض نفسه وهو ما نقص من قيمته

(ومن غصب مالا لا حل لزمه رده) للمالك ولو غرم على رده اضعاف قيمته (ولزمه ايضاً) (أرض نفسه)

وقوله ان نقص أى بخلاف ما اذا لم ينقص ومراعاة ان نقص بغير رخص السعر كما يدل عليه أخذ
مقابله بقوله أما لو نقص المغصوب برخص سعره الخ فهو مقابل لهذا المقدّر سواء كان النقص
نقص عين كقطع يد أو سقوطها ولو باقاة أو نقص صفة كسيان صنعتها ولو غوغنا من غير أمة
أو أمر دجيل ومنه ما لو غصب نحو فردى خف قيمتها عشرة قتلقت احداها فصار الباقي
تساوى درهمين فيلزمه ثمانية (قوله كمن غصب ثوبا فلبسه) أى فنقص بلبسه وقوله أو نقص بغير
لبس أى كخرق أو حرق لبعضه فلا يشترط أن يكون النقص بسبب الاستعمال (قوله ولزمه
أي كإلزامه أرش نقصه وقوله أجرة مثله أى المدة أقامته تحت يده ولو لم يستوف المنفعة
بأن لم يوجد منه استعمال ولو تفاوتت المدة في الأجرة لزمته أجرة كل زمن بما يناسبه فلو غصب
عبد أغصى عليه زمن سليمانم قطعت يده وسقطت بمرض مثلا لزم مع أرش النقص أجرة مثله
سليما بالنسبة لما قبل قطعها أو سقوطها ومعيها بالنسبة لما بعد ذلك (قوله أما لو نقص المغصوب
الخ) قد عرفت أنه مقابل للمقدّر في كلامه سابقا ولو قدم هذا على الأجرة لكان أولى وأنسب وقوله
برخص سعره أى ولو بنحو كساد أى بوار وقوله فلا يضمنه الغاصب على الصحيح هو المعتدلان
المغصوب باق بحاله (قوله وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ أجبر برده) أى على رده فالباء
يعنى على والنسخة الاولى أولى للتصريح بلزوم الرد ولو من غير اجبار وقوله الى آخره أى الى آخر
ما ذكره المصنف من قوله وأرش نقصه وأجرة مثله (قوله فان تلف الخ) مقابل للمقدّر السابق
أعني ان بنى كما تقدم التنبيه عليه وقوله المغصوب أى المقول ولو عبر الشارح بالمال بدل المغصوب
لكان أولى لان الضمير في كلام المصنف يعود الى المال المذكور في كلامه أولا لكن يحتاج
لتقييده بالمقول أيضا لان غير المقول كحبة بركاب يقتنى ونحو ذلك لا ضمان فيه حتى لو كان
مستحقه قد غرم على نقله أجرة لم نوجبها على الغاصب بل نضيع على المستحق فلا شيء فيه اذا تلف
الا الاثم كالمتر (قوله ضمنه الغاصب) أى سواء كان تلفه باقاة سماوية أو باتلاف من لا يضمن
وهو الحر بنى أو باتلاف الغاصب أو أجنبي يضمن لكن قرار الضمان عليه فالغاصب طريق
في الضمان فقط وأما اذا أتلفه المالك أو غير محمى ومن يعتقد وجوب طاعة الأمر بالمالك
ففيه الغاصب فلا ضمان عليه ثم لو مال المغصوب على المالك فقتله دفعا لصاحبه ضمنه الغاصب
وان علم المالك أنه عبده لان اتلافه بهذه الجهة كتلفه باقاة سماوية ولو قتل برده سابقة على
النصب أو بجناية كذلك فلا ضمان على الغاصب بخلاف ما لو قتل برده عند الغاصب أو بجناية
كذلك فانه يضمنه الغاصب ولو كان قتله بذلك بعد رده الى المالك ولو تلف بغير ذلك بعد رده الى
المالك فلا ضمان على الغاصب الا اذا لم يعلم المالك انه عبده مثلا ورده اليه بصورة اجارة او رهن
او وديعة فان الضمان باق على الغاصب (قوله بمثله) متعلق بضمين ويضمن المثل بمثله فى أى مكان
حل به المثل فاذا اغصب منه أردب قمح مثلا في مصر ونقله الى بولاق ثم الى قليب وهكذا ضمنه
بمثله فى أى مكان حل به فيه وانما يضمن المثل بمثله اذا بقي له قيمة ولو بسيرة فلو غصب ماء بمقازة
ثم اجتمع عند شطنهم مثلا وجبت قيمته بالمقازة وكذا لو غصب منه ثيابا في الصيف ثم اجتمعا
في الشتاء ضمن قيمته في الصيف (قوله ان كان له الخ) تقييد لقوله بمثله وقوله أى المغصوب تفسير
للضمير وقوله مثل أى موجود بين مثله في دون مسافة القصير فان لم يوجد بمكان الغاصب

ان نقص كمن غصب ثوبا فلبسه
أو نقص بغير لبس (و) لزمه
أيضا (أجرة مثله) أما لو نقص
المغصوب برخص سعره فلا
يضمنه الغاصب على الصحيح
وفي بعض النسخ ومن غصب
مال امرئ أجبر برده الخ
(فان تلف) المغصوب (ضمنه)
الغاصب (بمثله ان كان له)
أى المغصوب (مثل)

ولاحواله الى مسافة القصر أو وجد بدأ كثر من غن مثله ضمنه بأقصى قيمة من حين الغصب الى حين فقد المثل ولو غرم القيمة ثم وجد المثل فلا رجوع والمالك أن لا يأخذ القيمة وينظر وجود المثل (قوله والاصح أن المثل الخ) ومقابل الاصح أن المثل ما حصره كيل أو وزن وان لم يجز السلم فيه فيدخل فيه على هذا القول الغالية والمجوع ومقابلها أيضاً أن المثل ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه وجاز بيع بعضه ببعض فيخرج على هذا القول الغيب والرطب وما ذكره الشارح هو المشهور وهو المعتمد (قوله ما حصره كيل أو وزن) أي ما ضبطه شرعاً كيل أو وزن بمعنى أنه يقتدر شرعاً بالكيل أو الوزن وليس المراد ما أمكن فيه ذلك فان كل شيء يمكن وزنه حتى الحيوان وخرج بذلك المذروع والمعدود فكل منهما متقوم وقوله وجاز السلم فيه خرج به ما لا يجوز السلم فيه كالغالية والمجوع كما ذكره الشارح وأورد على التعريف البر المتشط بالشعير فانه لا يجوز السلم فيه مع أن الواجب فيه المثل لانه أقرب الى التالف وأجيب بأنه يجوز السلم في جزأيه الباقيين بحالهما ولا تنظر الى امتناع السلم في جملة لانه لعارض اختلاف جزأيه ووجوب رد المثل انما هو بالنظر اليهما من غير خلط فيغرم ما يتحقق به براءة ذمته ولا يتصور ذلك الا بغرم أكثر من الواجب كما اذا كان المختلط أردبا وشكـل البر ثلث والشعير ثلثان أو البر نصف والشعير نصف فيغرم النصف من البر والثلثين من الشعير احتياطاً لبراءة الذمة (قوله كخصاس) بضم النون وكسر ها وقوله وقطن أي وان لم ينزع حبه وكل منهما مثال لما حصره الوزن ولم يذكر الشارح مثالا لما حصره الكيل لكثرة وتطوره وذلك كالبر والذرة والشعير (قوله لا غالية ومجوع) هذا محترز جواز السلم فيه كما مر وكل منهما طيب مركب من نحو مسك وكافور وعنبر ودهن (قوله وذكر المصنف ضمان المتقوم) أي المغصوب كما هو الفرض وأما المتقوم غير المغصوب فيضمن بقيته وقت التلف فقط لأن ضمان الاقصى انما كان تغليظاً لاجل الغصب ولم يوجد هنا الا اذا تلف بسرية جناية فيضمن بالاقصى من الجناية الى يوم التلف لانا اذا اعتبرنا الاقصى في الغصب ففي نفس الاتفاق أولى ولو ادخلت بهيمة رأسها في قدر ولم يمكن اخراجها الا بكسره كسر ولا تدبج البهيمة لذلك ولو ما كولة الا ان كانت غير محترمة ثم ان صاحبها مالها فاعليه ضمان أرض القدر فان لم يكن معها فان تعدى صاحب القدر بوضعه بموضع لاحق له فيه أو له فيه حق وقدر على دفع البهيمة ولم يدفعها فلا أرض له ولو تعدى كل من مال البهيمة والقدر غرم صاحب البهيمة النصف لاشترأ كهما في التعدي ومثل ذلك ما لو وقع الدينار في الهبة ولم يمكن خروجه الا بكسرها فان كان الوقوع بتفريط صاحب الهبة فلا أرض له على صاحب الدينار والاغرم الارش وان كان بتفريطه ما غرم النصف لاشترأ كهما في التفريط ولو ابتلعت بهيمة جوهرة لم تدبج لخراجها وان كانت ما كولة بل يغرم مالها كقيمة الجوهرة للسهولة ان فرط في حفظها والا فلا ضمان عليه فان ابتلعت ما يفسد بالابتلاع غرم قيمته للسهولة ان فرط في حفظها تطير ما سبق (قوله في قوله) متعلق بقوله ذكر (قوله أو ضمنه بقيته) والعبرة بنقد مكان التلف ان لم ينقله والا فيجبه كافي الكفاية اعتباراً أكثر الامكنة قيمة وتضمن أبعاضه بما نقص من الاقصى الا ان تلفت من رقيق ولها أرض مقدرة من حر كيدور رجل تضمن مع هذه القيود الثلاثة وهي الاتفاق وكونها من رقيق ولها أرض مقدرة من حر كيدور رجل تضمن مع نقص

والاصح أن المثل ما حصره
كيل أو وزن وجاز السلم فيه
كخصاس وقطن لا غالية
ومجوع وذكر المصنف
ضمان المتقوم في قوله (أو)
ضمنه (بقيته)

ونصف قيمته لاجتماع الشبهين شبيهه بالخر وشبهه بالمال فلو قطعت يده أو رجله فنقص بقطعها ثلثا قيمته لزماءه نعم ان قطعها المالك ضمن الغاصب الزائد على النصف فقط وهو السدس وزوائد الغصب المتصلة كالسمن والمنفصلة كالولد مضمونة على الغاصب كالأصل وان لم يطلبها المالك (قوله ان لم يكن له مثل) قصره الشارح على المتقوم حيث قال بأن كان متقوما ولو جعله شاملا للمثل الذي فقد مثله أو وجد بأكثر من غن مثله لكان أولى فانه يضمن بأقصى قيمة كما مر (قوله واختلفت قيمته) ذكره الشارح نوطته لقول المصنف أكثر ما كانت من يوم الغصب الى يوم التلف فانها اذا لم تختلف لا يظهر ذلك فلو كانت وقت الغصب غنائين ثم صارت بعده وقبل التلف تسعين ثم صارت عند التلف مائة ضمن المائة وانما ضمن الزائد لتوجه الرد عليه حال الزيادة ولو صار المثل مثليا آخر يجعل السهم شريفا أو صار المثل متقوما يجعل الدقيق خيرا أو صار المتقوم مثليا يجعل الشاة لحما ثم تلف في هذه الاحوال ضمنه بمثله الاول في الاولى وبمثله دون القيمة في الاخيرتين الا أن يكون مثله الاخر في الاولى أو المتقوم في الاخيرتين أكثر قيمة فيضمنه به فان استوى المثلان قيمة تخير المالك بينهما فحمل التخيير عند اتحاد القيمة كما يفيد به بعضهم فقول المحشي ويخير المالك بين المثلين وان اختلفت قيمتهما فيه نظر وان تبع فيه شجخه القليوبي ولو صار المتقوم متقوما آخر يجعل الاباء النحاس حليا ثم تلف وجب أقصى القيم وهذا مبني على أن المضمون فيه قيمة الاباء فيكون متقوما والمعتد أنه يضمن مثله وزمان النحاس مع أجرة صنفته فالتحاس مثلي والمتقوم انما هو الصنعة (قوله والعبرة في القيمة بالنقد الغالب) أي ان غلب نقد واحد أخذ من قوله فان غلب نقد الخ فهو مقابل لهذا المقدار وقوله وتساويا أي حتى في النفع للمالك والاتعين الانفع للمالك وقوله عين القاضي واحدا منهما أي من النقدين المذكورين

ان لم يكن له مثل (بأن كان متقوما واختلفت قيمته) أكثر ما كانت من يوم الغصب الى يوم التلف (والعبرة في القيمة بالنقد الغالب فان غلب نقدان وتساويا قال الرافعي عين القاضي واحدا منهما) (فصل) في أحكام الشفعة

* (فصل في أحكام الشفعة) * أي في بيان جنس أحكامها المتحقق في بعضها لان المصنف لم يذكر جميعها بل ذكر بعضها وذكر أيضا كيفيتها وهي كونها على الفور فاقتصار الشارح في الترجمة على الاحكام للكونها هي المقصودة بالذات وهي مأخوذة من الشفع الذي هو ضد الوزان نصيب الشفع بصير شفعامع النصيب المشفوع بعد أن كان وزرا أو من الشفاعة لانهم كانوا في الجاهلية يأخذونها بالشفاعة عند المشتري والأصل فيها خبر البخاري قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في المشترك الذي لم تقع فيه القسمة بالفعل مع كونه يقبلها كما هو الأصل في المنق بل عكس المنق بلا فان الأصل فيه كونه لا يقبله فحولا شريك له وقد تدخل لم على ما لا يمكن فحولا يولد ولا على ما يمكن فحولا لا يسه الا المطهرون على خلاف الأصل فيهما وقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أي فاذا وقعت حدود القسمة بين الشريكين وبينت الطرق فلا شفعة وهذا كناية عن حصول القسمة فكأنه قال فاذا قسم فلا شفعة وذكرت عقب الغصب لانها ثبتت قهرا فبأخذ الشفع الشقص المشفوع قهرا على الشريك الحادث فكأنها مستقتاة منه وأركانها ثلاثة شفع وهو الاخذ وشفوع وهو المأخوذ وشفوع منه وهو المأخوذ منه وشرط في الشفع وهو الركن الاول ان يكون شريكا بخلطة

الشفوع لا بالحوار كما أشار إليه المصنف بقوله والشفعة واجبة بالخلاطة دون الحوار وشرط
 في المشفوع وهو الركن الثاني أن يكون مما ينقسم أي مما يقبل القسمة إذا طلبها الشريك دون
 ما لا ينقسم وأن يكون مما لا ينقل من الأرض بخلاف ما ينقل فلا تثبت فيه الشفعة كما ذكره
 المصنف بقوله فيما ينقسم دون ما لا ينقسم وفي كل ما لا ينقل من الأرض وشرط في المشفوع منه
 وهو الركن الثالث تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الآخر فيكتفي في أخذ الشفيع بالشفعة تقدم
 سبب ملكه عن سبب ملك الآخر منه وإن تقدم ملكه على ملك الآخر فلا يباع أحد شره
 نصيبه لزيد بشرط الخيار للبائع أو له ما فباع الآخر نصيبه له عمرو في زمن الخيار يبيع بت
 فالشفعة للمشتري الأول وهو زيد لم يشفع بابعه على المشتري الثاني وهو عمرو وتقدم سبب ملك
 الأول عن سبب ملك الثاني وإن تأخر ملك الأول عن ملك الثاني فلا يشتري اثنان داراً وبعضها
 معاً فلا شفعة لأحدهما على الآخر لعدم السبق وليست الصفعة ككنا فيها لأنها انما تجب
 في التملك فلا يملك الشفيع الشقص الا بلفظ يشعر به كقلكت أو أخذت بالشفعة مع أحد أمور
 ثلاثة إما قبض مشتري الثمن أو رضاه بكون الثمن في ذمة الشفيع أو قضاء القاضي له بها إذا حضر
 مجلسه وأثبت حقه فيها وطلبه (قوله وهي) أي الشفعة وقوله يسكون الفاء أي مع ضم الشين
 المجعلة (قوله وبعض النقصاء بضمها) أي الفاء فيقول شفعة بضمين لكن السكون أفصح بل
 غلط من حرّكها والمراد أن بعض الفقهاء ينقل ضمها عن أئمة اللغة لأن ذلك من اللغة لا من
 اصطلاح الفقهاء (قوله ومعناها لغة الضم) يقال شفعه إذا ضمه ومناسبة المعنى الشرعي
 للمعنى اللغوي ما فيه من ضم أحد النصيبين إلى الآخر (قوله وشرعاً) عطف على لغة
 وقوله حق تملك أي استحقاق تملك وقوله قهري بالرفع على أنه صفة ملحق وهو أولى من قرأته
 بالجر على أنه صفة لملك لأن التملك باختيار الشفيع وإن كان قهرياً بالنسبة للمشتري
 وإن أجيب عنه بأن المراد قهري سببه كعيشة راضية أي راض صاحبها فيرجع للأول (قوله
 ثبت) أي الحق فالجمله صفة له والعنونهما أفضل ما يمكن المشتري نادماً أو غبوناً وقوله
 للشريك القديم على الشريك الحادث كل منهما متعلق يثبت وتثبت لذمي على مسلم بأن كان
 الشريك القديم ذمياً والشريك الحادث مسلماً وكذلك عكسه ولم كاتب على سيده بأن كان
 الشريك القديم مكاتباً والشريك الحادث سيده وكذلك عكسه ولناظر المسجد إذا باع شريكه
 نصيبه بأن كان للمسجد شقص لم يوقف عليه بل كان ملكاً له بشراء أو هبة ليصرف في عمارته
 فباع شريكه حصته فللساظر أن يأخذ بالشفعة إن رآه مصلحة بخلاف ما إذا كان موقوفاً عليه
 الشقص ثم باع شريكه نصيبه فليس لناظره الأخذ بالشفعة لأنه ليس مالكاً للرقبة حينئذ ولا مام
 بيت المال إذا باع شريكه حصته بأن كان لبيت المال شريك في أرض فباع شريكه نصيبه
 فلا مام الأخذ بالشفعة إن رآه مصلحة ولشريك في وقف يقسم أفراناً بان كانت الأرض مستوية
 الأجزاء إذا باع شريكه آخر نصيبه بأن كانت الأرض مشتركة بين ثلاثة لكن ثلثها وقف على
 شخص وثلثها الباقيان لشخصين آخرين فباع أحدهما ثلثه لا خرقاً أخذ شريكه المالك للثلث
 الباقي الثلث المبيع على المعتمد من جواز قسمة الملك عن الوقف قسمة أفران وهو ما اختاره
 الروياني والنووي خلافاً لما أفتى به البلقيني من أنه لا شفعة له لامتناع قسمة الوقف عن الملك

وهي يسكون الفاء وبعض
 الفقهاء يضمها ومعناها لغة
 الضم وشرعاً حق تملك قهري
 ثبت للشريك القديم على
 الشريك الحادث

بخلاف الشريك الموقوف عليه شقصه فلا شفعة له اذا باع شريكه لا تنفاه ملكه عن الرقبة
 (قوله بسبب الشركة) أى بسبب هو الشركة فالأضافة للبيان وهو متعلق بثبوت أى بمعنى
 استحقاق أو بتملك والاول أقرب وكذلك قوله بالعوض لكن الباء الثانية باء العوضيّة
 والاولى باء السبيبة كما لا يخفى فليس فيه تعلق حر في جر بمعنى واحد بعامل واحد حتى يحتاج الى
 الجواب عنه بأن الاول تعلق به وهو مطلق والثاني تعلق به وهو مقيد وان أجاب بذلك الشيخ
 عطية ولو قال بدل قوله بالعوض فيما لك معاوضة لكان أولى لاشتغال التعريف حينئذ على
 جميع الاركان المتقدمة (قوله وشرعت) أى الشفعة وقوله لدفع الضرر أى ضرر مؤنة
 القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة اليه لو قسم كالمعد والمرد والبالوعة وغير ذلك
 وهذا الضرر كان يمكن حصوله قبل البيع وكان من حق الراغب في البيع أن يخلص صاحبه
 منه بالبيع له فالبايع لغيره سلطة الشارع على أخذه منه قهرا (قوله والشفعة) أى استحقاق
 التملك القهرى وقوله واجبة أى بالمعنى القهرى كما أشار اليه الشارح بقوله أى ثابتة بالامعنى
 الشرعى فليس المراد بكونها واجبة أنها ثابتة على فعلها ويعاقب على تركها فلا يحرم تركها
 وقوله للشريك متعلق بواجبة وهذا قوله بالخلطة أى معها فالبايع معنى مع ويصح جعلها
 للسبيبة ومعنى الخلطة الشركة (قوله أى خلطة الشيوخ) أى شركة الشيوخ سميت بذلك
 لشيوخ ملك كل من الشريكين في المشترك (قوله دون خلطة الجوار) بكسر الجيم وضمة
 كما قاله الجليلي لكن الكسر هو القياس كما يقتضيه قول ابن مالك * لفاعل الفاعل والمفاعلة *
 فيقال جاور يجاور جوارا ومجاورة ولذلك قال المحشى بكسر الجيم لا غير ولو أسقط الشارح
 لفظ خلطة لكان أولى لان الجوار لا خلطة فيه (قوله فلا شفعة لجار الدار) تفريع على قوله
 دون الجوار وقوله ملامصا كان أو غيره تعميم في الجار فلا شفعة له مطلقا خلافا لابي حنيفة
 رضى الله عنه في قوله بشبوتها الجار فلو قضى بها حتى للجار ولو شافعي لم ينقض حكمه كتنظيره
 من المسائل الاجتهادية فينفذ قضاؤه به الظاهر ارباطنا (قوله وانما ثبت الشفعة الخ) هذا
 حل معنى أشار به الشارح الى أن قوله فيما ينقسم متعلق بواجبة بمعنى ثابتة فاندفع بذلك قول
 المحشى هو متعلق بواجبة في كلام المصنف فافعله الشارح غير مستقيم مع أنه راجع اليه
 ثم أجاب بأنه لما فسر الواجبة بالثابتة احتاج لذلك المتعلق وهو قوله للشريك وعلق به الجار
 والجور الذي بعده وهو قوله بالخلطة وقد رشحنا محذوفات تعلق به قوله فيما ينقسم وقد عرفت أنه
 حل معنى (قوله فيما ينقسم) أى في المشترك الذي ينقسم وليس المراد أنه ينقسم بالفعل بل
 المراد أنه يقبلها كما أشار اليه الشارح بقوله أى يقبل القسمة وذلك بأن لا يطل نفعه المقصود
 منه لو قسم بل يكون بحيث يتنفع به بعد القسمة اذا طلبها الشريك من الوجه الذي كان يتنفع به
 قبلها كطاحون وحمام كبيرين بحيث يمكن جعلهما طاحونين وحمامين فلا اعتبار بنفع اخر كحمام
 صغير يمكن جعله بيتين مثلا لانه يطل نفعه المقصود منه لو قسم (قوله دون مالا ينقسم) أى دون
 المشترك الذي لا ينقسم أى لا يقبل القسمة بأن كان يطل نفعه المقصود منه لو قسم ولو كان
 لاحد الشريكين عشر دار صغيرة وللآخر تسعة أعشارها ثبتت الشفعة للاول اذا باع الثاني
 لان المشتري لو طلب القسمة يجاب لعدم نفعه ولا تثبت للثاني اذا باع الاول لان المشتري لو طلب

بسبب الشركة بالعوض
 الذى ملك به وشرعت لدفع
 الضرر والشفعة واجبة
 أى ثابتة للشريك بالخلطة
 أى خلطة الشيوخ (دون)
 خلطة الجوار فلا شفعة
 لجار الدار ملامصا كان
 أو غيره وانما ثبت الشفعة
 فيما ينقسم أى يقبل القسمة
 (دون مالا ينقسم)

القصة لا يجب لتعنته لأن العشر يطل تقع المقصود منه لو قسم ويؤخذ من ذلك أنه لو كان
 للمشتري ملك مجاور لتلك الدار ثبتت الشفعة لأن المشتري يجب للشفعة حينئذ (قوله حكماء
 صغير) وكذلك طاحون صغيرة ودار وحانوت وساقية كذلك والضابط في ذلك أن يطل تقع
 المقصود منه لو قسم بحيث لا يمكن جعل الحمام حمامين ولا الطاحون طاحونين وهكذا (قوله
 فان أمكن انقسامه الخ) لا حاجة لذلك لتقدمه في قوله فيما ينقسم الآن يقال أتى به لتوضيحه
 بالمثال ولو قدم المثال هنالك كما صنع الشيخ الخطيب لكان أولى وقوله حكماء كبير وكذلك
 طاحون كبيرة ودار كذلك وقوله يمكن جعله حمامين ضابط للكبير وكذلك الدار الكبيرة بحيث
 يمكن جعلها دارين والطاحون الكبيرة بحيث يمكن جعلها طاحونين وهكذا وقوله ثبتت
 الشفعة فيه جواب ان في قوله فان أمكن الخ (قوله والشفعة ثابتة أيضا) أي كما هي ثابتة فيما
 ينقسم وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف وفيما لا ينقل من الأرض عطف على قوله فيما
 ينقسم فهو متعلق بواجبة بمعنى ثابتة (قوله في كل ما لا ينقل) أي تبعاً للأرض وكذلك كل
 منفصل توقف عليه نفع متصل كأبواب ونحوها وخرج بذلك كل ما ينقل فلا شفعة فيه
 إلا المنفصل الذي توقف عليه نفع متصل المذكور والضابط في ذلك كل ما يدخل في بيع الأرض
 عند الإطلاق وقوله من الأرض يحتمل أنه متعلق ينقل من قوله وفي كل ما لا ينقل كما هو المتبادر
 ويحتمل على بعده أنه بيان لما ينقسم والتقدير عليه والشفعة واجبة فيما ينقسم من الأرض وفي
 كل ما لا ينقل وهذا خلاف الظاهر (قوله غير الموقوفة) أما الموقوفة فلا شفعة فيها لعدم ملك
 الرقبة ولا عبء بملك المنفعة لأن المنافع المشتركة لا شفعة فيها وقوله والمحتركة أي الأرض
 المجهول عليها حكر وهو الابرة المؤبدة وصورتها أن تكون موقوفة ويؤجرها الناظر للبناء
 عليها بآجرة معلومة كان يجعل عليها كل سنة كذا أو تكون ملكاً ويؤجرها مالكها للبناء
 عليها كذلك فعلى الصورة الأولى تكون المحتركة من الموقوفة وانما ذكرها بعد الموقوفة لثلاث
 يتوهم ثبوت الشفعة في البناء الذي عليها (قوله كالعقار) مثال للأول وهو ما ينقسم وقوله
 وغيره مثال للثاني وهو كل ما لا ينقل على ألف والشر المرتب وهو أوجاع الأول للأول والثاني
 للثاني كقولك أكلت خبزاً وجبتنا خبزاً وحالوما فالجنس راجع للأول وهو الخبز والثاني للثاني
 وهو الجنين والعقار بفتح العين المهملة اسم المنزل والأرض والضباع كافي تهذيب النووي
 ويحريه عن أهل اللغة وقوله من البناء والشجر بيان للغير والمراد الشجر المفروض ويتبعه غير
 مؤبر ويتبع البناء أيضاً أبواب ونحوها كما مر وقوله تبعاً للأرض أي لاستقلالها والحاصل أن
 الشفعة لا تثبت إلا في أرض وحدها أو في أرض مع ما يتبعها من كل ما يدخل في بيعها عند
 الإطلاق (قوله وانما يأخذ الشفع شقص العقار الخ) هذا حل معنى لاحل اعراب
 والا فالجار والجور أعني قوله بالثمن متعلق بواجبة أو إشارة إلى أنه متعلق بمحذوف كما قاله
 الشيخ عطية (قوله بالثمن) أي بمثله ان كان مثلياً أو بقيته ان كان منقوماً أخذ من كلام
 الشارح فهو على تقديره مضاف لأنه لا يأخذ بنفس الثمن لأخذ بآثاره الشقص له نعم ان اتقل الثمن
 إلى الشفع بآثار أو هبة أو وصية أخذ بآثاره ولا بقيته ولو قال بالعوض لكان أعم لأنه
 يشمل نحو المهر كأن أصله امرأه نصف دار مشتركة فلا يشرى لك أن يأخذ به المثل كما سياتي

حكماء صغير فلا شفعة فيه
 فان أمكن انقسامه حكماء
 كبير يمكن جعله حمامين ثبتت
 الشفعة فيه (و) الشفعة
 ثابتة أيضاً (في كل ما لا ينقل
 من الأرض) غير الموقوفة
 والمحتركة (ك) العقار
 وغيره من البناء والشجر
 تبعاً للأرض وانما يأخذ
 الشفع شقص العقار (بالثمن)

في قوله واذا تزوج امرأة على شقص أخذ بهر المثل وعوض الخلع كأن خالها على نصف
الدار المشتركة فللشريك أن يأخذ بهر المثل أيضا وعوض الصلح عن دم العمد كأن صالح
ولى الجنى عليه الجاني عن الدم على نصف دار مشتركة فللشريك أن يأخذ بالدية وهي الابل
الواجبة في الجناية وقال بعضهم يأخذ بقيمتها ولعل المصنف عبر بالثمن لكونه الاغلب
والا فالشرط أن يملك بها وضعة تخرج مالم يملك كجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل ومالك بغير
عوض كارت فاذا مات المورث عن نصف عقار مشترك فليس لشريكه أخذه من وارثه بالشفعة
أما لو مات المورث عن أخوين مثلا وترك لهما عقارا فباع أحدهما حصته لشخص فلا خيه
أخذها بالشفعة لأنها ملكت بعوض حينئذ ومثل الارث الوصية والهبة بلا ثواب وهذه من
الحيل المسقط للشفعة فاذا وهب مالك الشقص نصيبه لا آخر ووهبه ذلك الآخر قدر قيمته فلا
شفعة للشريك حينئذ وكذا لو باعه جزأ فليلا من الشقص بقيمة الكل ووهبه الباقي ومن
الحيل المسقط للشفعة أيضا أن يتراضيا على قدر معلوم ثم يبيعه الشقص بأكثر من ثمنه بكثير
ثم يأخذه عرضا يساوى ما تراضيا عليه عوضا عن الثمن أو يحط عن المشتري ما يريد عليه بعد
انقضاء الخيار بخلاف ما إذا كان قبل انقضاء الخيار فإنه يحط عن الشفيع كحط عن المشتري
ومنها أن يبيع الشقص بمقوم مجهول القيمة كقص ثم يبيعه أو يخلطه بغيره وكذلك إذا باع
بجزاف نقدا كان أو غيره فيمنع الاخذ بالشفعة لأن الاخذ بالمجهول غير ممكن لكن للشفيع
أن يدعى على المشتري قدر ما بعد قدر ويحلفه على نفي العلم به كأن يقول اشتريته بمائة درهم
فيقول لا أعلم بذلك ويحلف على نفي علمه فيقول اشتريته بتسعين فيقول لا أعلم ذلك ويحلف على نفي
علمه وهكذا حتى يقرأ وينكل عن اليمين فيحلف الشفيع ويأخذ بما حلف عليه فان ادعى الشفيع
علم المشتري بالثمن من غير تعيين قدر لم تسمع دعواه لأنه لم يدع حقاله وصورها كثيرة وهي
مكروهة ان كانت في صلب العقد لأن ذلك قبل ثبوت حق الشفيع فان كانت بعده كأن باعه
بشيء معين ثم خلطه بغيره حرمت لأنها تسقط الحق بعد ثبوته ولو ظهر الثمن مستحقا ونحاسا بعد
الاخذ بالشفعة فان كان معينا في العقد كأن اشتري بمائة فخرجت مستحقة ونحاسا بطل
البيع والشفعة وان لم يكن معينا كأن اشتري بثلث في ذمته ودفع ذلك عما فيها فخرج المدفوع
كذلك بقي البيع والشفعة وأبدل المدفوع بغيره ولودفع الشفيع مستحقا ونحاسا لم تبطل
شفعته وان علم أنه كذلك لأنه لم يقصر في الطلب والاخذ سواء أخذ بعين أم لا فان كان معينا
في تملكه احتاج تملكه كاجديدا ولو تصرف المشتري في الشقص فالشفيع فسحبه بالاخذ بالشفعة
سواء كان تصرفه فيه شفعة كبيع أم لا كوقف ولو مسجد أو هبة بلا ثواب لأن حقه سابق
على هذا التصرف وله الاخذ بالشفعة في تصرف فيه شفعة فاذا باع المشتري الشقص فله الاخذ
بالشفعة من المشتري الاول وله الاخذ أيضا من المشتري الثاني لأنه قد يكون له عرض في الاخذ
منه دون الاول كان يكرن الثمن فيه أقل أو من جنس هو عليه أيسر ويكفي للمشتري الاول
دون الثاني (قوله الذي وقع عليه البيع) أي به فعلى بمعنى الباء ولو بيع مثلا لشخص وغيره
كثوب بثلث واحد أخذ الشفيع الشقص بقدر حصته من الثمن باعتبار القيمة فلو كان الثمن
مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة الثوب عشرين أخذ الشفيع الشقص بأربعة أضعاف الثمن

الذي وقع عليه البيع

وهي مائة وستون لأن قيمته أربعة أخماس مجموع القيمتين (قوله فان كان الثمن مثليا كحب) كان باع الشقص بعشرين صاعا من الخنطة مثلا وقوله ونقد كأن باعه بعشرين ديناراً أو درهمين وقوله أخذه بمثله أى ان يسرى دون مسافة القصر والافقيته وقوله أو متقوما كعبد وثوب كأن باع الشقص بالعبد أو بالثوب وقوله أخذه بقيته أى بقيته الثمن وهو العبد أو الثوب وقوله يوم البيع أى وقته لانه وقت ثبوت الشفعة ولأن ما زاد على فرض الزيادة زاد في ملك البائع فلا يحسب على الشفيع وعلم أن المراد باليوم الوقت ليلا كان أو نهارا ومثل البيع غيره من نكاح أو خلع أو نحوهما ولذلك قال العلامة الخطيب وتعتبر قيمته وقت العقد من بيع ونكاح وخلع وغيرها ولعل الشارح خص البيع لأنه الاغلب ولأنه المناسب للكلام المصنف ولو اختلفا في قدر القيمة صدق المأخوذ منه بيمينه فله الروباني (قوله وهي على الفور) أى لانها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعيب بجماع أن كلا شرع لدفع الضرر ومحل الفورية اذا علم بالبيع ولو باخبار ثقة حرًا وعبدًا وامرأة لأن خبر الثقة مقبول ولو أخبره من لا يقبل خبره كفاسق وصبي ولو عجزا فآخر الطلب لكونه لم يصدق الخبر عذر بخلاف ما اذا صدقه ولو أخبر الشفيع بالبيع بألف فترك الشفعة فبان أنه بخمسائة تبقى حقه في الشفعة لأنه لم يتركها زهدا بل للغلاف ليس مقصرا بخلاف عكسه بأن أخبر بالبيع بخمسمائة فبان أنه بألف فانه يظل حقه في الشفعة لأنه اذا لم يرغب فيه بالاقل فبالاكثر أولى ولولق الشفيع المشتري فسلم عليه أو سأله عن الثمن أو قال له بارك الله لك في صفقتك لم يظل حقه لأن السلام سنة قبل الكلام في الاولى ولأن جاهل الثمن في الثانية قد يرد معرفته وقد يرد العارف به اقرار المشتري ولأنه في الثالثة قد يدعو بالبركة ليأخذ صفقة مباركة ولا يضمن العلم بان له الشفعة وبأنها على الفور فلو قال لأعلم أن في الشفعة وهو ممن يحق عليه ذلك أو قال العاصي لأعلم أن الشفعة على الفور قبل قوله على المذهب ومحل الفورية أيضا اذا كان الثمن حالا فان كان مؤجلا خبر الشفيع بين أخذه حالا مع تعجيله وبين صبره الى الحلول ثم يأخذه ان حل الاجل بموت المشتري ولا يلزم بالاخذ حالا بنظر المؤجل من الحال لأنه يضرب بالشفيع اذا اجل يقابله قسط من الثمن ولورضى المشتري بذمة الشفيع لم يخير على الاصح بل يتعين الاخذ حالا بالمؤجل فان لم يأخذ حالا بطل حقه (قوله أى الشفعة) تفسير للضمير وقوله بمعنى طلبها أى الاخذ بها بخلاف التملك فلا يضرب تأخيرها (قوله على الفور) أى عقب علمه بالبيع كما علم محامرا (قوله وحينئذ) أى حين اذ كانت على الفور وقوله فليبادر الشفيع أى فليسرع الشفيع في طلبها والاخذ بها بأن يقول أنا أخذت بالشفعة وقوله اذا علم بيع الشقص أى بخلاف ما لم يعلم به فيبقى حقه في الشفعة ولو مضى سنون وقوله بأخذه متعلق بقوله فليبادر واذا سار طالبا في الحال فلا يكلف الاشهاد على الطلب فلا قتل شفعة بتركه (قوله والمبادرة في طلب الشفعة على العادة) فلو كان الشفيع في الصلاة أو في الحليم أو في حال قضاء الحاجة لم يكلف القطع على خلاف العادة بل له التأخير الى فراغ ذلك ولا يكلف الاقتصار في الصلاة على أقل مجزئ بل له أن يستوفي المستحب للمنفرد لا الزيادة عليه ولو كانت الصلاة نفلا مطلقا ولو حضر وقت الصلاة أو الطعام أو قضاء الحاجة جاز له أن يقدمها فاذا فرغ طالب بالشفعة وله أن يلبس ثوبه ولو لم يجعل ولو كان

فان كان الثمن مثليا كحب
ونقد أخذه بمثله أو متقوما
كعبد وثوب أخذه بقيته
يوم البيع (وهي) أى
الشفعة بمعنى طلبها (على
الفور) وحينئذ فليبادر
الشفيع اذا علم بيع
الشقص بأخذه والمبادرة
في طلب الشفعة على العادة

فلا يكلف الاسراع على
خلاف عادته بعدد أو غيره
بل الضابط في ذلك أن ماعد
تواياعد في طلب الشفعة
أسقطها والافلا (فان
أخرها) أي الشفعة مع
القدرة عليها بطلت ولو كان
مريد الشفعة مريضا أو غائبا
عن بلد المشتري أو محبوسا
أو خائفا من عدو فليؤكل ان
قدروا الا فليشهد على الطلب
فان ترك المقدور عليه من
التوكيل أو الاشهاد بطل
حقه في الاظهر ولو قال
الشفيع لم أعلم أن حق
الشفعة على الفور وكان
من يخفى عليه ذلك صدق
بمينه (واذا تزوج شخص
امرأة على شقص أخذه)
أي أخذ (الشفيع الشقص)
(بمهر المثل) تلك المرأة
(وان كان الشفعاء جماعة
استحقوها)

في الليل فله التأخير حتى يصبح ان شق عليه الذهاب ليلا والابان كان أميرا وكان في ليالى رمضان
فليس له التأخير (قوله فلا يكلف الاسراع على خلاف عادته) تبريع على ما قبله وقوله بعدد
أي جرى وقوله أو غيره أي كروب بل يمتنع على عادته (قوله بل الضابط في ذلك) أي بل القاعدة
في طلب الشفعة وقوله أن ماعد تواياعد أي تأخير أو تأني وقوله أسقطها أي أسقط الشفعة أي
حقه فيها وقوله والافلا أي وان لم يعد تواياع فلا يسقطها (قوله فان أخرها) أي بعد العلم
بالببيع والافلا يضرب كما مر وقوله أي الشفعة أي طلبها وقوله مع القدرة عليها أي بأن لم يكن له
عذر وقوله بطلت أي شفعتها لتقصيره (قوله ولو كان مريدا الشفعة الخ) هذا محترز قوله مع
القدرة وقوله مريضا أي مريض يمنع من المطالبة لا كصداع يسير وقوله أو غائبا عن بلد المشتري
أي ولود مفرقا قصيرا بشرط أن يعجز عن الوصول اليه أو الرفع الى الحاكم وقوله أو محبوسا أي ظلما
أو بدين معسر به وهو عاجز عن اثبات اعساره بينة وقوله أو خائفا أي على نفسه أو عرضه أو ماله
أو غيرها وقوله فليؤكل أي غيره في الطلب وقوله ان قدر رأى على التوكيل وقوله والافليشهد
أي وان لم يقدر على التوكيل فليشهد وصرح بذلك أن التوكيل مقدم على الاشهاد عند
القدرة (قوله فان ترك المقدور عليه من التوكيل أو الاشهاد بطل حقه في الاظهر) هو المعتقد
(قوله ولو قال الشفيع لا أعلم أن حق الشفعة على الفور) وكذا لو قال لم أعلم أن حق الشفعة كما مر
وقوله وكان ممن يخفى عليه ذلك أي بأن كان هاتيا ولو محال للعلماء لان ذلك مما يخفى على العوام
وقوله صدق بمينه أي ويثق حقه في الشفعة (قوله واذا تزوج شخص امرأة) أي أو خالها
وقوله على شقص هو بكم الشين المجبة واسكان القاف اسم للقطعة من الارض والطائفة
من الشيء كما اتفق عليه أهل اللغة وقوله أخذه جواب اذا وقوله أي الشفيع تفسير للضمير
القائل المستتر وقوله للشقص تفسير للضمير المفعول البارز وقوله بمهر المثل تلك المرأة أي
لان البضع متقوم بقيمته مهر المثل ولودفع لها الشقص متعة فللشريك أخذه بمتعة مثلها
لامهر مثلها لانها الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها (قوله وان كان الشفعاء) هكذا
في بعض النسخ بلا واو وهو أولى وفي بعض النسخ وان كانوا الشفعاء بالواو وعلى لغة كلوني
البراغيث وهي لغة ضعيفة وقوله جماعة اثنين فأكثر (قوله استحقوها الخ) حتى لو كان
للمشتري حصة في الدار اشتراك مع الشفيع في المبيع لاستوائهما في الشركة وصورة ذلك أن
تكون الدارين ثلاثة أو ثلاثة أو ثلثا فباع أحدهم نصيبه لاحد شريكه فباع الشفيع وهو الشريك
الاخر السدس ويثق للمشتري السدس كما لو كان المشتري أجنبيا ولوباع أحد الشريكين
بعض حصته لرجل ثم باع باقيها لآخر فالشفعة للشريك القديم في البعض الاول لانقرانه
بالحق ثم ان أخذه بالشفعة فالشفعة له أيضا في البعض الثاني لزال ملك المشتري الاول وان
لم يأخذه بالشفعة بل عفا عن المشتري الاول شاركه في البعض الثاني لانه صار شريكا مثله قبل
الببيع الثاني ولوعفا أحد الشفيعين ولوعن بعض حقه سقط كله كالقود وأخذ الآخر
الكل أو ترك الكل ولا يقتصر على حصته لثلاث تبعض الصفقة على المشتري ولو كان أحدهما
غائبا تخير الحاضرين الصبر الى حضور الغائب ليعذر في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه وبين أخذ
الجميع فاذا حضر الغائب شاركه فيه لالحق لهما لکن ما استوفاه الحاضر من المنافع كالأجرة

والثمرة لا يراجه فيه الغائب وليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاث تبعض الصفقة على المشتري لولم يأخذ الغائب بعد حضوره وتتعدد الشفعة بتعدد الصفقة اما بتعدد البائع أو المشتري أو بتفصيل الثمن وبتعدد الشقص أيضا فلو باع اثنان لواحد شقصا واشترى اثنان من واحد فلا شفع لأخذ نصيب أحدهما وحده لا تنافا تبعض الصفقة على المشتري لتعددتها وكذا لو قال بعثت ربع الدار بـ كذا وربعها لآخر بكذا فقبل فله أخذ أحدهما لتعددتها بتفصيل الثمن ولو باع شقصين من دارين في صفقة واحدة فلا شفع لأخذ أحدهما لأنه لا يفيض إلى تبعض شيء واحد في صفقة واحدة لأنهما شقصان (قوله أي الشفعة) تفسير للضمير (قوله على قدر حصصهم من الاملاك) أي لأن حق الشفعة مستحق بسبب الملك فقط على قدره كالاجرة والثمرة وهذا ما صححه الشيخان وهو المعتمد وقيل بعدد الرؤس لأن الواحد يأخذ الجميع وإن قل نصيبه واعتقه جمع من المتأخرين حتى قال الاسنوي ان الاول خلاف مذهب الشافعي (قوله فلو كان لاحدهم الخ) تفريع على قوله استحقوها على قدر الاملاك وقوله فباع صاحب النصف حصته أي التي هي النصف وقوله أخذها الاخران اثنان أي لأن حصصهما ثلاثة اسداس فتجعل الحصة ثلاثة أيضا لصاحب الثلث ثلثاها ولصاحب السدس ثلثها ولو باع صاحب الثلث حصته أخذها الاخران ارباعا لأن حصصهما أربعة اسداس فان النصف ثلاثة اسداس فاذا ضم اليه السدس الاثني كانت الجلة أربعة اسداس فتجعل الحصة أربعة أجزاء لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب السدس واحد ولو باع صاحب السدس حصته أخذها الاخران اثنا عشر اسداس لأن حصصهما خمسة اسداس اذ النصف ثلاثة اسداس والثلث سدسان لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث اثنان

• (فصل في أحكام القراض) •

بكسر القاف ويقال له المقارضة لأن كلامهم مصدر قارض كما قال ابن مالك • لقاعل القفال والمفاعلة • ويقال له أيضا المضاربة من الضرب بمعنى السفر قال تعالى وإذا ضربتم في الأرض أي سافرتم لاشتتاله عليه غالبا والقراض والمقارضة لغة أهل الحجاز والمضاربة لغة أهل العراق والاصل فيه الاجماع والحاجة لأن صاحب المال قد لا يحسن التصرف ومن لا مال له يحسنه فيحتاج الاول إلى الاستعمال والثاني إلى العمل واحتج له الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تتخافوا فسادا من ربكم أي ليس عليكم حرج في أن تطلبوا زيادة من ربكم وهي الربح والآية شاملة للقراض والتجارة لأن المراد والله أعلم ليس عليكم جناح ان تتخافوا فسادا من ربكم في أموالكم أو أموال غيركم فصح الاحتجاج بالآية من حيث عمومها وبأنه صلى الله عليه وسلم ضارب لخديجة بمالها إلى الشام وأخذت معه عيسى ميسرة وأركان ستة مائة وعامل ومال وعمل وربح وصيغة وكلها تعلم من كلام المصنف قال الشبرايملى وفي عقد العمل والربح من الاركان تسع لانهم لا يحصلان الا بعده اللهم إلا أن يقال ان المراد ذكر عمل وذكركم لانه لا بد لصحة العقد من ذكرهما وشرط في المالك ما شرط في الموكل وفي العامل ما شرط في الوكيل لأن القراض توكل من جهة المالك وتوكل من جهة العامل وشرط في المال أن يكون نقدا خالصا كما أشار إليه المصنف بقوله ان يكون على ناض من الدراهم والدنانير وان يكون معلوما

أي الشفعة (على قدر)
حصصهم من (الاملاك) فلو
كان لاحدهم نصف عقار
وللاخر ثلثه ولاخر سدسه
فباع صاحب النصف حصته
أخذها الاخران اثنان
(فصل في أحكام القراض)

جنسا وقد راوصفة وأن يكون معينا يد العامل بشرط في العمل كونه تجارة وأن لا يصفه على
 العامل كإسبأ في شرط في الربح أن بشرط للعامل منه جزء معلوم منه بالجزئية كنصف وثالث
 وشرط في الصيغة ما مرت فيها في البيع نحو فواضلك أو عاظمك في كذا على أن الربح بينهما يقبل
 العامل لفظا ويجوز تعدد كل من المالك والعامل فلما لكان أن يقارضا واحدا ويكون الربح
 بعد نصيب العامل له ما بحسب المالكين فإذا كان مال أحدهما مائتين ومال الآخر مائة وشرطا
 للعامل نصف الربح اقتسما النصف الآخر أثلاثا فلو شرط خلاف ما تقتضيه النسبة فسد العقد
 وللمالك أن يقارض اثنين متساويين أو متفاضلين في المشروط لهما من الربح كأن يشترط لهما
 النصف بالسوية أو لأحدهما ثلث الربح وللآخر ربعه سواء شرط على كل من الرجعة الآخر
 أم لا ولا يعمل العامل المالك ولا وكيلا ولا مأذونه بخلاف مكاتبه ولا يكون نفسه من مال
 القراض وعليه فعل ما يعتاد فعله كطى ثوب ووزن خفيف كذهب (قوله وهو) أى القراض
 وقوله مشتق من القرض بفتح القاف وكسرها وانما اشتق منه مع أن كلا منهما مصدر والمصدر
 لا يشتق من المصدر لأن الأول مصدر مزيد والثاني مجرد والمزيد مشتق من الجرد وقوله وهو
 القطع تقول قرضت الثوب قرضا إذا قطعت بالقرض وانما كان القراض مشتقا من القرض
 وهو القطع لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله ليستصرف فيها وقطعة من الربح (قوله وشرعا)
 عطف على لغة وقوله دفع المالك الخ أى مع الصيغة ولو قال عقديت مضى دفع المالك الخ لكان أولى
 لأن القراض اسم للعقد لا للدفع حتى لو حلف لا يقارض حنث بالعقد ويؤخذ من هذا التعريف
 الأركان الستة فقد اشتمل على المالك والعامل والمال وقوله ليعمل فيه إشارة إلى العمل وقوله
 والربح بينهما نصري بالربح والدفع لا يكون إلا بصيغة فليس فيه ذكر الصيغة صريحا ولو ذكر
 العقد كما قلنا لكان فيه نصري بها (قوله وللقرض أربعة شروط) أى بحسب ما ذكره المصنف
 والافهى أكثر من ذلك كما علم مما مر (قوله أحدها) أى أحد الشروط الأربعة وقوله أن يكون
 على ناص أى منصوص وقوله أى نقد أى منقود ثم بين ذلك بقوله من الدراهم والدنانير بشرط
 في المال الذى هو أحد الأركان أن يكون من النقد المضروب بأن يكون من الدراهم والدنانير
 ويشترط أيضا أن يكون معلوما جنسا وقد راوصفة فلو كان مجهولا جنسا أو قدرا أو وصفا لم يصح
 ومعينا فلا يصح على إحدى الصريتين ولو متساويتين إلا أن عينت أحدهما في المجلس لأنه حريم
 العقد فالواقع فيه كالواقع في العقد وكذلك لو كان على مقداره معلوم في ذمة المالك ثم عين
 في المجلس كأن قال فارضضك على مائة ريال مثلا في ذمتي ثم عينت في المجلس لا على دين ومنفعة
 مطاقا ويبد العامل فلا يصح بشرط كونه بيد غير العامل كالمالك لئلا يوفى منه ثمن ما اشتراه العامل
 لأنه قد لا يجده عند الحاجة (قوله الخالصة) قيد في الدراهم والدنانير (قوله فلا يجوز القراض
 الخ) تفرع على مفهوم قوله أن يكون على ناص الخ وانما يجوز القراض على ذلك لأن في القراض
 إغراء الكون العمل فيه غير مضبوط والربح غير وثوقه وانما يجوز الحاجة فاخص بما يروج
 بكل حال وتسهيل التجارة به (قوله على تبر) هو كسرة الذهب والفضة إذا أخذ من معدنهما
 قبل تقيتهما من ترابهما وقوله ولا على حلى أى كخطلان وسوار ونحوهما فلو قارضت المرأة على
 حلها لم يصح وقوله ولا مغشوش مختزنا لخالصة نعم أن كان غشه مستهلكا أى غير متميز كدراهم

وهو لغة مشتق من القرض
 وهو القطع وشرعا دفع المالك
 مالا للعامل ليعمل فيه
 والربح بينهما (وللقراض
 أربعة شروط) أحدها أن
 يكون على ناص (أى نقد
 من الدراهم والدنانير)
 الخ لصة فلا يجوز القراض
 على تبر ولا على حلى ولا
 مغشوش.

مصر صرح القراض عليه في الاظهر (قوله ولا عروض) أي كالتحاس والقماش وهوهما وقوله
ومنها أي العروض وقوله القلوس أي الجدد فهي عروض لانها قطع من التحاس ومن جعلها من
القدر أراد كونها يتعامل بها كالنقد كقولهم نقد البلد ما يامل به فيها كالودع والخرز وهوهما
(قوله والثاني) أي من الشروط الاربعة وكان الانسب بقوله أحدها أن يقول وثانيها (قوله
أن يأذن رب المال) أي مالكة وقوله للعامل متعلق بيأذن وكذا قوله في التصرف أي في البيع
والشراء على وجه التجارة فلا يصح شراء بربطه ويخبره أو غزل ينسجه ويبيعه لأن ذلك عمل
مضبوط يستأجر عليه لا يسمى تجارة ويؤخذ من الأذن اعتبار الصيغة وقدم الكلام عليها
(قوله اذنا) أشار السارح بتقديره إلى أن قول المصنف مطلقا وما عطف عليه وهو قوله وفيما
لا ينقطع وجوده فالباصة مصدر محذوف مفعول مطلق فالشرط مرديين أمرين أن يأذن
له في التصرف اذنا مطلقا أي غير مقيد بنوع أو فيما لا ينقطع وجوده غالبا أي أو بقيد بنوع
لا ينقطع وجوده غالبا وحاصله أن لا يضيق العمل على العامل بأن يطلقه أو يقيد بنوع لا ينقطع
غالبا (قوله فلا يجوز للمالك الخ) تفريع على مفهوم الشرط على ما تقرر وقوله أن يضيق
التصرف على العامل ومنه معاملة شخص معين كقوله ولا تشترا الامن زيد ولا تبع الا له وشراء
سلعة معينة كقوله ولا تشترا الا هذه السلعة لأن المقصود من القراض حصول الربح وقد
لا يحصل فيما يبيعه فيختل العقد (قوله كقوله لا تشتري شيئا حتى تشاوري) فقد ضيق عليه التصرف
بكونه لا يشتري شيئا حتى يشاوره فقد لا يجده حين الشراء وقوله ولا تشترا الا الخطة البيضاء أي
في محل يندر وجودها فيه فان كان في محل لا يندر وجودها فيه كالصعيد جاز وقوله مثلا أي
أو الباقوت الاحمر أو الخليل البلق (قوله ثم عطف المصنف الخ) أشار السارح بذلك إلى أن قوله
أو فيما لا ينقطع وجوده غالبا عطف على قوله مطلقا فعلم من هذا أنه لا يحتاج في الاذن إلى ذكر
ما يتصرف فيه لانه يكفي الاذن المطلق فان ذكره اشترط أن لا يكون عما يندر وجوده غالبا (قوله
أو فيما) أي في نوع أي كالبر والياب وهوهما وقوله لا ينقطع وجوده غالبا بأن لا ينقطع أصلا
أو ينقطع نادرا فهو صادق بصورتين لأن غالبا راجع للمنى والثنى إذا توجه على مقيد بقيد خدق
بنى المقيد وثنى القيد وان كان الغالب انصباب الثنى على القيد (قوله أي من التصرف)
لوقال أي في التصرف لكان أولى وأشار السارح بذلك إلى أن قول المصنف في التصرف
مسلط على المعطوف كالمعطوف عليه والا فلا حاجة اليه فيمكن الاقتصار على قوله أي في ثنى وهو
تفسير لقوله فيما وأشار به إلى أن ما نكرة موصوفة فقوله لا ينقطع وجوده غالبا صفة لما ولو أذن
فيما لم وجوده فانقطع لم ينسخ العقد (قوله فلو شرط عليه الخ) تفريع على المفهوم وقوله
كالخليل البلق وكالباقوت الاحمر وقوله لم يصح أي لانه لا يحصل منه الربح غالبا (قوله والثالث)
أي من الشروط الاربعة وكان الانسب أن يقول وثالثها وقوله أن يشترط وفي بعض النسخ أن
يشترط بضم الراء من باب نصر كافي المختار وقوله أي يشترط المالك للعامل تفسير للضمير المستتر
والبارد الجهر وباللام وقوله جزأى ولوقليل بخلاف ما لو شرط الربح كله لاحدهما كأن قال
ولى كل الربح أو لك كل الربح فلا يصح فيهما ولا ثنى له في الاولى لانه عمل غير طامع وله أجرة
المثل في الثانية والربح كله للمالك فيهما ولا يصح أن يشترط لغيرهما منه شيئا نعم ان كان الغير غلاما

ولا عروض ومنها القلوس
(و) الثاني (أن يأذن رب
المال للعامل في التصرف)
اذنا (مطلقا) فلا يجوز للمالك
أن يضيق التصرف على
العامل كقوله لا تشتري شيئا
حتى تشاوري أو لا تشترا الا
الخطة البيضاء مثلا ثم
عطف المصنف على قوله
سابقا مطلقا قوله هنا (أو فيما)
أي من التصرف في ثنى
(لا ينقطع وجوده غالبا) فلو
شرط عليه شراء ثنى يندر
وجوده كالخليل البلق لم يصح
(و) الثالث (أن يشترط له)
أي يشترط المالك للعامل
(جزأ)

لا حده ما صح لان المشروط له راجع لتبوعه ولا يضطر شرط نفقة غلام المالك على العامل وان لم
تقدر بشئ وينبع فيها العرف وقيل لا بد من تقديرها (قوله معلوما) أى له ما بالجزئية كما أشار
اليه الشارح بقوله كنهه أو ثلثه وخرج بذلك ما لو جعل له ربح نصف معين أو قدر معين
كعشرة فلا يصح لانه قد لا يربح غير ربح ذلك النصف أو غير العشرة فيفوز أحدهما بجميع
الربح وقوله من الربح فالو شرط له شيا من غير الربح لم يصح (قوله فالو قال المالك للعامل الخ)
تفريع على منهوم كونه معلوما وقوله فسد القراض أى للجهل بحصة العامل (قوله أو على ان
الربح ينصاح) أى حملا على التساوى فهو معلوم ضمنا وله ويكون الربح نصفين أى كالأحوال
هذه الدار زيد وعمر وقتكون بينهما نصفين وكذا لو قال المالك للعامل ولك نصف الربح فيصح
ويكون الباقي للمالك بحكم التبعية للمالك بخلاف ما لو قال له ولّى نصف الربح فإنه لا يصح لان
الربح للمالك بحكم التبعية للمالك إلا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شئ منه فمضى فسد
القراض استحق العامل أجرة المثل ولو علم الفساد لانه لم يعمل مجانا وقد فاته المسمى فيرجع لأجرة
المثل الا اذا قال المالك والربح كله لى لانه عمل غير طامع كما مر ولو اختلفا في قدر المشروط تحالفا
ورجع لأجرة المثل (قوله والرابع) أى من الشروط وكان الانسب ورابعها وقوله أن لا يقدر
بالبناء للجهول ونائب الفاعل ضمير يعود على القراض فتقول الشارح القراض تفسير للضمير
على تقدير رأى التفسيرية أو يدل منه لانا نائب الفاعل ثلاثين أن المصنف حذف نائب الفاعل
وهو لا يحذف أو بالبناء للفاعل وهو ضمير يعود على العاقد من المالك والعامل وبعبارة الشيخ
الخطيب صريحة في بناءه للفاعل (قوله كقوله فارضتلك سنة) أى سواء سكنت بعد ذلك بأن
اطلقها ومنعه التصرف بعدها بأن قال له فارضتلك سنة ولا تصرف بعدها أو البيع والشراء
بأن قال له فارضتلك سنة ولا تباع بعدها أو لا تشتري بعدها سواء ذكر ذلك متصلا أو منفصلا ثم
أن قال فارضتلك ولا تشتري بعد سنة صح لحصول الاسترباح بالبيع الذى له فعله بعدها ومجمله كما قال
الامام ان تكون المدة تسع الشراء للاسترباح كالصورة السابقة بخلاف نحو ساعة هكذا ينبغي
تقرير هذا المثل بخلاف تقريره بغير هذا كما وقع لبعضهم لما فيه من الخلل (قوله وان لا يعلق
بشرط) لم يذكره المصنف لانه معلوم من عدم التأقيت بالاولى لاغتقار التأقيت بل اشتراطه في نحو
المساقاة بخلاف التعليق وقوله كقوله اذا جاز رأس الشهر فارضتلك ومثله اذا قال فارضتلك
واذا جاز رأس الشهر تصرف فتعلق التصرف مثل تعليق العقد بخلاف نظيره في الوكالة
(قوله والقراض امانة) أى والمال المقارض عليه امانة في يد العامل فيقبل قوله في الرد على
المالك لانه ائتمنه وفي تلف المال على تفصيل الوديعة وفي حصول الربح وعدمه وفي مقداره
وفي شرائه لنفسه ولوراجها والقراض ولو خاسر ولو تلف المال وادعى المالك انه قرض فيضمنه
العامل وادعى العامل انه قراض فلا يضمنه فالمصدق المالك يمينه على المعتمد لانه أعرف بكيفية
العقد وقيل يصدق العامل لان الاصل عدم شغل ذمته ولو أقام كل منهما يمينه قدمت يمينه المالك
على المعتمد ولو كان المال باقيا وحصل منه ربح فادعى المالك انه قراض فله حصته من الربح
وادعى العامل انه قرض فالربح كله له صدق العامل يمينه كما أتقى به الرمى (قوله وحينئذ) أى
حين اذ كان القراض امانة وقوله لا بعد وان أى ظلم ولو عبر بالتفريط لكان أولى لانه يشغل

معلوما من الربح) كنهه
أو ثلثه فالو قال المالك للعامل
فارضتلك على هذا المال على
انك فيه شركة أو نصيبا منه
فسد القراض أو على ان
الربح ينصاح ويكون
الربح نصفين (و) الرابع (أن
لا يقدر) القراض (بمدة
معلومة) كقوله فارضتلك
سنة وأن لا يعلق بشرط كقوله
اذا جاز رأس الشهر فارضتلك
والقراض امانة (و) حينئذ
(لا ضمان على العامل) في
مال القراض (لا بعد وان)
فيه وفي بعض النسخ
بالعدوان

ما لو استعمله ناسيا فان ذلك تفریط لا تعدق خالف في شيء مما وجب عليه ضمن كأن سافر في بر
 أو بحر بغير إذن لما فيه من الخطر ولا يسافر في البحر إلا بنص عليه (قوله وإذا حصل في مال
 القراض ربح) أي بسبب تصرف العامل بخلاف فهو غرة وولد وصوف وكسب ومهر وغير ذلك
 من الزوائد العينية فهي للمالك نعم المهر الواجب بوطء العامل عليه كأن وطئ أمة القراض
 بشبهة من الزبح لانه حصل بفعله فأشبهه ربح التجارة ولا يملك العامل حصته من الربح بظهور لانه
 لو ملكها بالظهور لكان شريكاً في المال وليس كذلك ويملكها بالقسمة لكن إنما يستقر ملكه
 بالقسمة ان نص رأس المال وقسح العقد والا فلا يستقر حتى لو حصل بعد القسمة فقط نقص جبر
 بالربح المقسوم كما في شرح الخطيب ويستقر ملكه أيضاً بنقص المال والفسخ بلا قسمة (قوله
 وخسران) أي نقص بسبب رخص أو كساد أو عيب حادث أو تلف ولو باقته مما وبه بعد
 تصرف العامل فيه كأن اشتري به شيئاً فرخص سعره أو تلف بعضه ثم حصل ربح جبر به النقص
 بخلاف ما لو كان قبل تصرف العامل فلا يجبر به بل يحسب من رأس المال لان العقد لم يتأكد
 بالعمل (قوله جبر الخسران بالربح) سواء حصل قبله أو بعده فقول المحشي بعده ليس بقيد وإنما
 جبر به لاقتضاء العرف ذلك لان الربح وقاية لرأس المال نعم لا يجبر خسران ما أخذه المالك بعد
 الخسران مثاله المال مائة والخسران عشرون وما أخذه المالك بعده عشرون فالخسران موزع
 على الثمانين الباقية بعد الخسران فكل عشريْن يتبعها خمسة فالعشرون التي أخذها المالك
 يتبعها خمسة فلا يلزم العامل جبرها والستون التي بقيت بيد العامل يتبعها خمسة عشر فيلزمه
 جبرها حتى يصير رأس المال خمسة وسبعين فلوربح خمسة أيضاً وبلغ المال ثمانين فالخمس الزائدة
 على الخمسة والسبعين تقسم بينهما بحسب المشروط فلو شرط له نصف الربح فلكل منهما اثنان
 ونصف ولا يأخذها المالك لجبر الخمسة الباقية من الخسران لتبعيتها للعشرين التي أخذها
 المالك ولو أخذ المالك بعض المال بعد الربح فالأخذ ربح ورأس مال بحسب نسبة الربح لمجموع
 المال والربح مثاله المال مائة والربح عشرون وأخذ المالك عشريْن فسد سها وهو ثلاثة وثلاث
 ربح وباقيها رأس مال وهكذا كل عشريْن لان الربح سدس جميع المال فيقسم سدسها الذي
 هو ثلاثة وثلاث بين العامل والمالك بحسب المشروط فيكون لكل منهما واحد وثلاثان ان شرط له
 نصف الربح ولو أخذ المالك بعض المال قبل ظهور ربح وخسران رجع المال الباقي مثاله
 المال مائة وأخذ منه عشريْن رجع المال لثمانين (قوله واعلم أن عقد القراض جائز من
 الطرفين) أي طرفي المالك والعامل وقوله فلكل من المالك والعامل فسحجه نفع على ما قبله
 فيفسحجه كل منهما متى شاء وينفسح بما تنفسح به الوكالة أيضاً كوت أحدهما وجنونه لما مر أنه
 توكيل وتوكل وبعد الفسخ أو الانقضاء يلزم العامل استيفاء الدين وتنضيض رأس المال بأن
 يصيره ضارداً لهم ودنا غير قد رد رأس المال مثله ولو أبطله السلطان كأن تعاقدا على نقد
 وتصرف فيه العامل ثم أبطله السلطان فليس على العامل بعد الفسخ أو الانقضاء الا مثل النقد
 المعقود عليه على الصحيح في الزوائد يلزمه ذلك وان لم يكن ربح لانه في عهده رد رأس المال كما
 أخذه ومحل لزوم ذلك ان طلب منه المالك الاستيفاء والتنضيض والا فلا يلزمه إلا أن يكون
 لمجبر عليه وحظه فيه

(وإذا حصل) في مال القراض
 (ربح وخسران جبر
 الخسران بالربح) واعلم
 أن عقد القراض جائز من
 الطرفين فلكل من المالك
 والعامل فسحجه

(فصل في أحكام المساقاة)

(فصل في أحكام المساقاة)

وهي لغة مشتقة من السقي
وشرعا دفع الشخص نخلا
أو شجرة غيب لمن يتعهده
سقي وزرية على أن له قدرا
معلوما من ثمره (والمساقاة
جائزة

كالجواز الاتي في قول المصنف والمساقاة جائزة ولما كانت شبيهة بالقراض في العمل في شيء
يبيض غنائه وفي جهالة العوض لانه لا يعلم قدره فيها وان كان معلوما بالجزئية وشبهة بالاجارة
في اللزوم والتأقيت جعلت بينهما والاصل فيها خبر الصحابي أنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل
خيبر على نخلها وأرضها على ما يخرج منها من ثمر أو زرع لانه لما فقهما ملك فنخلها وزرعها فصار
الزرع من عند المالك فقام مقام البذر فكانت مساقاة ومنزعة وسأني أن المزارعة تصح تبعا
للمساقاة والحاجة دائمة اليها لأن مالك الانبار قد لا يحسن العمل فيها ولا يتفرغ له ومن
يحسن ويتفرغ قد لا يكون له أشجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل ولو اكثره
المالك لزمته الاجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويتناون العامل في العمل وأركانها
سنة مالك وعامل وعمل ومورد وغر وصيغة وكلمات علم بما يأتي (قوله وهي) أي المساقاة وقوله
مشتقة أي مأخوذة وقوله من السقي بفتح السين وسكون القاف وتخفيف الباء وانما أخذت منه
لاحتياجها اليه غالبا لانه أنفع أعمالها وأكثرها مؤنة لاسيما في أرض الخبز فانهم يسقون من
الآبار ويصح ضبطه بكبير القاف وتشديد الباء وهو صغار النخل وانما أخذت منه على هذا لانه
موردها والاول هو الاظهر لأن السقي عليه صدور فالاشتقاق منه ظاهر بخلاف الثاني فان
السقي عليه ليس مصدرا فلا يظهر الاشتقاق منه إلا أن يراد به مطلق الاخذ كما أشرنا اليه (قوله
وشرعا) عطف على لغة وقوله دفع الشخص الخ أي بصيغة نحو ساقيتك على هذا النخل أو الغيب
أو أسلمته اليك لتعهده بكذا فيقبل كما سيذكره الشارح بقوله وصيغتها الخ والشخص هو المالك
ومن تعهده هو العامل وقوله نخلا أو شجرة غيب هو المورد وشرطه كونه مغروسا معينا ثم ثابدا
عائلا لم يبدل صلاح ثمره فلا تصح على غير مغروس كودي وهو صغار النخل لغرسه ويتعهده وتكون
الثمرة بينهما كالوسيلة بذر الزرع ولأن الغرس ليس من عمل المساقاة فضمه اليه بفسده ولا على
مبهم كأحد البستانين ولا غير مرفى ولا كونه بغير يد العامل كيد المالك ولا على ما بدلت اصل ثمره
انقوات معظم الاعمال وقوله بسقي وتنبية هو العمل وشرطه أن لا يشترط على المالك أو العامل
ماليس عليه فلو شرط على العامل أن يبنى جدارا لحديقة أو على المالك تنقية النهر لم يصح وقد ذكر
الشارح الثمر في قوله على أن له قدرا معلوما من ثمره والمراد بكونه معلوما بالجزئية كربع وثلاث
بخلاف ما لو كان معلوما بغير الجزئية كقطار أو قنطارين ويشترط اختصاصه بالعاقدين فلا
يجوز شرط بعضه لغيرهما ولا شرط كله للمالك ولا يستحق في هذه العامل أجره لانه عمل غير طامع
كأفي القراض فيؤخذ من هذا التعريف جميع الاركان الستة المتقدمة واعلم أن النخل والغيب
يخالفان غيرهما من بقية الاشجار في اربعة أمور الزكاة والخمس ويبيع العرايا والمساقاة
واختلفوا أيهما أفضل والراجح أن النخل أفضل لوروده أكثر مواعيدكم النخل الطلع في المحل
وان تكلم فيه وانما قيل لها عمت لانها خلقت من فضله طينة آدم والنخل مقدم على الغيب
في جميع القرآن وشبه صلى الله عليه وسلم النخل بالمؤمن في كونها تنفع بجميع أجزائها وعين
الدجال بحبنة الغيب لانها أصل الخمر وهي أم الخبائث (قوله والمساقاة جائزة) أي صحيحة
وحلال فان الجواز بمعنى العحة والحل المقابل للبطلان لامن الجواز المقابل للزوم فلا ينافي أنها

لازمة من الجانبين كما يصريح به الشارح فاندفع الاعتراض بأنها لازمة فكيف يقول جائز
 (قوله على شيتين فقط) أي دون غيرهما فهي محصية بما وقوله التخل والكرم بدل من شيتين
 بالنظر لكلام الشارح وإن كان في كلام المصنف مجرورين بالحرف وهو على أما صحتها على التخل
 فلغير السابق ونصح على التخل ولو ذكر كورا كما اقتضاه إطلاق المصنف وصرح به الخفاف ومثله
 العنب لانه ملحق بالتخل بجامع وجوب الزكاة وتأتي الخرص وقد ورد النهي عن تسمية العنب
 كرمًا قال صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب كرمًا إنما الكرم الرجل المسلم وإنما سماه المصنف بذلك
 إشارة إلى الجواز لكون النهي للترية (قوله فلا تجوز المسافة على غيرهما) تبريع على مفهوم
 قوله على شيتين فقط والمراد أنها لا تجوز على غيرهما استقلالاً أما بما تقتضيه كما سيذكره الشارح
 في المزارعة الآتية وإنما لم تجز على غيرهما اقتصاراً على مورد النص ولأنه ينهون عن غير تعهد غالباً
 (قوله كين الخ) أي وبطيخ وخوخ وجوز ولو زوتفاح وعنب وسفرجل إلى غير ذلك (قوله
 ومشمش) بكسر الميمين أو فقههما أو ضمهما (قوله وتصح المسافة من جائز التصرف) بيان
 لشرط المالك وفيه إشارة إلى أن المراد من الجواز في كلام المصنف العدة ولو ذكره الشارح
 عقبه وعلق به الجار والمجرور أعني قوله من جائز التصرف بأن يقول بعد قوله والمسافة جائزة أي
 صحيحة من جائز التصرف الخ لكان أنسب الآن يقال آخره ليفصل فيه بين المتصرف لنفسه
 والمتصرف لغيره فتأمل (قوله من جائز التصرف) فشرطه كالموكل وشرط العامل كالوكيل
 وسماي في ذكرهما في كلام المصنف ولذلك قال المصنف وفي ذكرهما هنا تكرار مع ما يأتي ويدفع
 التكرار بأن ذكرهما فيما سمي في ليس من جهة ركنيتهما ولا شروطهما بخلافه هنا (قوله
 وصيغتها) أي المعلومة مما مر وما يأتي وشرطها كما في البيع الآتي التأنيت فانه يشترط هنا وظاهر
 صنيعة أن الصيغة هي الإيجاب فقط وليس كذلك بل هي مجموع الإيجاب والقبول اللهم إلا أن
 يقال أنه فعل هكذا اهتماً بالإيجاب ثم صرح بشرطية القبول لدفع توهم الاكتفاء بالإيجاب
 كما في الوكالة ونحوها وليس مراداً هنا وقوله ساقيتك على هذا التخل أي وعلى هذا العنب وقوله
 أو سلمته إليك هذه صيغة ثانية وقوله ونحو ذلك أي كما ملكتك على هذا البستان بكذا (قوله
 ويشترط قبول العامل) أي بأن يقول قبلت أو نحو ذلك (قوله ولها) أي لصحتها قال الكلام على
 تقديره مضاف والضمير راجع للمسافة كما أشار إليه الشارح بقوله أي المسافة وقوله شرطان
 مبتدأ أخبره الجار والمجرور قبله (قوله أحدهما) أي الشرطين المذكورين وقوله أن يقدرها
 المالك أي مع موافقة العامل على ذلك وإنما اقتصر على المالك لانه هو الذي يبدأ بالإيجاب غالباً
 والعامل يوافق على ذلك بالقبول ولو عبر بالعاقدين لكان أولى لشموله لكل من المالك
 والعامل وعبارة الشيخ الخطيب أن يقدرها العاقدان وعلم من ذلك أنها لا تصح مطلقة ولا مؤبدة
 وقوله بجهة معلومة أي يثمر فيها الشجر غالباً يقيناً وظناً عند أهل الخبرة بالشجر في تلك الناحية كما
 يقتضيه كلام الدارمي وغيره فلا يصح تقديرها بجهة لا يثمر فيها الشجر غالباً ثم إن علم العامل وأوطن
 أنه لا يثمر فيها غالباً يقيناً وظناً فلا أجر له وإن استوى عنده الاحتمال أن أوجع الحال فله أجرته
 لانه عمل طامع وإن كانت المسافة باطلة (قوله ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح) أي
 باستوائها ولو غلبت ما تطلب فيه غالباً وإنما لم يجز تقديرها بذلك للجهل بجهة فانه يتقدم نارة

على شيتين فقط (التخل
 والكرم) فلا تجوز المسافة
 على غيرهما كين ومشمش
 وتصح المسافة من جائز
 التصرف لنفسه ولصبي
 ومجنون بالولاية عليهما عند
 المصلحة وصيغتها ساقيتك
 على هذا التخل بكذا أو سلمته
 إليك لتتعهد ونحو ذلك
 ويشترط قبول العامل (ولها)
 أي للمسافة (شرطان)
 أحدهما أن يقدرها المالك
 بجهة معلومة كسنة هلالته
 ولا يجوز تقديرها بأدراك
 الثمرة في الأصح

ويتأخر أخرى (قوله والثاني) كان الانسب أن يقول وثانيهما وقوله أن يعين المالك للعامل جزأ معلوما من الثمرة كثيرا كان أو قليلا والمراد أن يكون معلوما بالجزئية كما أشار إليه الشارح بقوله كنهها وثلاثها فلا يصح شرط ثمر شجرة أو أشجار معينة ولا بكل معلوم من الثمرة ولا يصح شرطه كنهها لاحدهما ولا شرط شي منه لغيرهما إلا الغلام أحدهما وخرج بالثمره الجريد والليف والخوص والكرفاء وهو غطاء الثمر قبل تشققه وساعد القنوه وهو المسمى بالعرجون فهي كلها للمالك وأما الشماريح وجمعها وهو المسمى بالقنوف فيترك فيه المالك والعامل ولو شرط شي مما تقدم بينهما كالثمره بطل العقد على المتقدم وجهين ذكرهما في الحاوي خلافا لما جرى عليه المحشي تبع المالك استظهره الشيخ الخطيب ولا يصح كون العرض من غير الثمرة فلو ساقاه بذرهما أو غيرهما لم تنعقد مساقاة ولا أجارة إلا أن فصل الأعمال وكانت مضبوطة (قوله فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح الله الخ) وكذا لو ذكر جزء العامل وحده كما ترى القراض وقوله بيننا أي مشترك بيننا وقوله صح أي لأنه في قوة شرط النصف للعامل كما أشار إليه الشارح بقوله وحمل على المناصفة (قوله ثم العمل) أي الشامل للعمل الذي على العامل والذي على المالك فكلامه فيها هو أعم بدليل التقسيم بعدوان كان العمل الذي هو أحد الأركان الستة ما هو على العامل فقط وقوله فيها أي المساقاة وقوله على ضربين أي نوعين من حيث تنفعه ومن يلزمه فالنوع الأول ما يعود نفعه إلى الثمرة وهو على العامل والنوع الثاني ما يعود نفعه إلى الأرض وهو على المالك ولو حذف المصنف لفظ على لكان أولى إلا أن يجاب بأنه من كينونة القسم على قسميه (قوله أحدهما) أي الضربين المذكورين وقوله عمل يعود نفعه إلى الثمرة أي زيادتها أو إصلاحها وهو ما يتكرر كل سنة ويستحق العامل حصته من الثمر بالظهور أن عقد قبله والاقبال العقد وفارق القراض بأن الربح وقاية له (قوله كسنى النخل) أي وتنقية مجرى الماء من فحوظين وإصلاح أجابن أي حفر يقف فيها الماء حول الشجر ليشربه شبيه بأجابن الغسيل أي مواجبه جمع اجابة وتنحية أي إزالة فحوظضان وحشيش مضر بالشجر وحفظ الثمر على الشجر وفي البسند وهو الجرن المعروف من فحوظير وسارق بأن يجعل كل عنقود منها في وعاء يهينه المالك كقوصرة وهي وعاء صغير من خوص وهو المسمى بالقوطة وكقطعه بالعين المهملة أو بالقاء وتجهيفه وتعريش للعنب أن جرت به العادة وهو أن ينصب أعوادا ويربطها بالحبال ويرفعه عليها ولا يشترط فيها تفصيل الأعمال بل يحمل المطلق على العرف الغالب في الناحية الذي عرفه العاقدان فإن لم يكن فيها عرف غالب بأن اضطرب فيها العرف أو لم يعرفه العاقدان اشترط التفصيل (قوله وتلقيحه) أي تلقيح النخل وقوله بوضع الخ أي مصورا بوضع الخ فالباء للتصوير وذلك بأن يشقو طلع الاناث ويذر فيه شي من طلع الذكور كما جرت به العادة (قوله فهو على العامل) الضمير عائد على العمل المذكور فهو الذي على العامل وأما آلات ذلك فهي على المالك كالمجل والفاس والمحول وهو الفاس العظيم فعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام ولو جرت العادة بخلاف ذلك لم يوجب عند العلامة الرلي وخالفه العلامة ابن حجر واعتبر العادة الطارئة والحاصل أن جميع الاعيان والآلات كالآجر والجرو والطلع التي يلقح به النخل والبهيمة التي تدقود

(و) الثاني (أن يعين) المالك
للعامل جزأ معلوما من
الثمره كنهها أو وثلاثها فلو
قال المالك للعامل على أن
ما فتح الله به من الثمرة يكون
ينصاح وحمل على المناصفة
(ثم العمل فيما على ضربين)
أحدهما (عمل يعود نفعه إلى
الثمره) كسنى النخل وتلقيحه
بوضع شي من طلع الذكور
في طلع الاناث (فهو على
العامل)

الدولاب على المالك وليس على العامل الا العمل المذكور (قوله والثاني) كان الانسب
 أن يقول وثانيهما وقوله عمل يعود دفعه الى الارض وهو الذي لا يتكرر كل سنة (قوله كنصب
 الدولاب وحفر الانهار) أي وبناء محيطان البستان ونصب الابواب واصلاح ما انهار من
 النهر ونحو ذلك (قوله فهو على رب المال) أي مالكة دون العامل لاقتضاء العرف ذلك (قوله
 ولا يجوز أن يشترط المالك الخ) فتفسد المساقاة باشتراط ذلك ويستحق العامل أجرة عمله
 وان علم الفساد وهكذا في سائر صور الفساد الا ان قال المالك والخمرة كلها في فلائشي للعامل
 لانه عمل غير طامع (قوله ويشترط أيضا) أي كما اشترط ما تقدم وقوله انفراد العامل بالعمل
 أي وبالسيد في الحديقة كما مر والعامل أمين كما في القراض (قوله فلو شرط رب المال
 عمل غلامه الخ) تفريع على مفهوم الشرط المذكور وقوله لم يصح أي ان قصد مشاركته
 للعامل في وضع اليد على البستان فان قصد اعاقبه له صح (قوله واعلم ان عقد المساقاة لازم
 من الطرفين) أي طرفي العامل والمالك قياسا على الاجارة فلو مات العامل المعين انفسخ العقد
 وأما المساقاة في ذمته فادامات قبل تمام العمل قام وارثه مقامه فيه عمل بنفسه أو من ماله
 او من التركة ان كانت فلا يجبر على الاتفاق من التركة ولا يلزمه العمل ان لم تكن تركته
 ولا يلزم المالك تحكيه من العمل بنفسه الا ان كان امياعا رفا بالاعمال ولو هرب العامل
 او عجز نحو مرض قبل الفراغ من العمل ولو قبل الشروع فيه فان تبرع غيره من مالك او غيره
 بالعمل عنه بنفسه او بماله بقي حق العامل لان ذلك بمنزلة التبرع بقضاء الدين من الغير فان لم
 يتبرع غيره عنه بالعمل رفع الامر الى الحاكم واكثرى عليه من يعمل عنه من ماله ان كان له
 مال والا اكثرى بوجله ان تأتى فان لم تأت اقترض عليه من المالك او غيره ويوفي من نصيبه
 من الثمر فان تعذر اقتراضه عمل المالك بنفسه أو اتفق ويرجع بأجرة عمله في الاولى وبما اتفق
 في الثالثة ان شهد بذلك وشرط الرجوع نعم ان كانت المساقاة على العين فالذي جزم به صاحب
 المعين البني والشاشي أنه لا يكثرى عليه لتكن المالك من الفسخ (قوله ولو خرج الثمر مستحقا)
 أي للغير كالوصى له في المثال الذي ذكره الشارح وقوله فللعامل على رب المال أجرة المفضل
 لعمله أي لانه الذي غره * (فصل في أحكام الاجارة) أي كعقبتها المذكورة في قول المصنف
 وكل ما أمكن الاتقاء به مع بقاء عينه صحت اجارته وعدم بطلانها بموت أحد المتعاقدين
 وبطلانها بتلف العين المؤجرة وهي مأخوذة من أجره بالمديون جره ايجارا أو من أجره بالقصر
 بأجره أجرة او الاصل فيها قبل الاجماع وقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن أي فان
 أرضعت الزوجات لكم بأزواج فأعطوهن أجورهن وجه الدلالة منه أن آتوهن أجورهن
 أمر والامر للوجوب والارضاع بلا عقد تبرع لا يوجب أجرة وانما يوجبها ظاهرا العقد
 فتعين الحمل عليه وانما قلنا ظاهرا لانه لا يوجبها باطنا الامضى المدة بدليل انه لو تلفت الدار
 المؤجرة قبل مضى مدة لها أجرة تبين عدم وجوبها وقال بعضهم لا تبين عدم الوجوب
 وانما يسقط الوجوب بعد حصوله وعليه فقوله ظاهر الامه فهم له بل يجب بالعقد ظاهرا
 وباطنا لكان لا يستقر الوجوب الا بمضى المدة وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى
 عن المزارعة وامر بالمؤاجرة والمعنى فيها ان الحاجة داعية اليها اذ ليس لكل احد مراكوب

(و) الثاني (عمل يعود دفعه
 الى الارض) كنصب
 الدولاب وحفر الانهار
 (فهو على رب المال) ولا
 يجوز أن يشترط المالك
 على العامل شيئا ليس من
 أعمال المساقاة كحفر الهر
 ويشترط أيضا انفراد العامل
 بالعمل فلو شرط رب المال
 عمل غلامه مع العامل لم يصح
 واعلم أن عقد المساقاة لازم
 من الطرفين ولو خرج الثمر
 مستحقا كان أوصى بثمره
 التخل المساقى عليها فلا يعمل
 على رب المال أجرة المثل
 لعمله
 (فصل في أحكام الاجارة)
 وهي بكسر الهمزة في المشهور

ومسكن وخادم وغير ذلك فحوزت الاجارة لذلك كما يجوز بيع الاعيان وسكناها كالبيع لانها
 بيع للمنافع وأركانها ثلاثة اجمالاً ستة تفصيلاً عاقداً مكرراً ومكثراً ومعتقود عليه أجرة ومنفعة
 وصيغة ايجاب وقبول (قوله وهي) اى الاجارة وقوله ~~ب~~ كسر الهزة فى المشهور اى على
 المشهور وعند أهل اللغة وقوله وحكى ضمها أى وقصها أيضاً وكل منهما مقابل المشهور ولذلك
 قال الخطيب بكسر الهزة أشهر من ضمها وقصها فهى مثلثة الهزمة (قوله وهي) اى
 الاجارة وقوله اسم للاجرة اى بحسب الاص ل ثم اشتهرت فى العقد لانه سبب لوجوب الاجرة
 فهو مجاز لغوى (قوله وشراً) عطف على لغة وقوله عقد اى ايجاب وقبول فهذا تصريح
 بالصيغة ومعلوم أن العقد يستلزم العاقد وقوله على منفعة مع قوله بعوض هو المعتقود عليه
 فهذه هى الاركان المتقدمة فقد استوفاهما الشارح فى هذا التعريف مع غالب الشروط
 وعلم من قوله على منفعة أن مورد الاجارة المنفعة سواء كانت واردة على العين كاجرة هذه
 الدابة بدينار أو على الذمة كالزمت ذمتك حلى الى مكة بدينار ولا يجب قبض الاجرة فى المجلس
 فى الواردة على العين وتصح الحوالة بها وعليها والاستبدال عنها وأما الواردة على الذمة فيشترط
 فيها قبض الاجرة فى المجلس ولا تصح الحوالة بها ولا عليها والاستبدال عنها لانها سلم فى المنافع
 فتصرى فيها أحكام السلم (قوله معلومة) قيد أول وقوله مقصودة قيد ثان وقوله قابلة للبذل
 بالذال المجبة أى الاعطاء قيد ثالث وقوله والاباحة اى وقابلة للاباحة قيد رابع وقوله بعوض
 قيد خامس وقوله معلوم قيد سادس فجعله القيد الذى ذكره فى التعريف سنة كما يدل عليه
 اخذ المحترزات الاتية (قوله وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد) اى عدم الخرف يشمل
 ما لو كان سفيهاً ممللاً وقوله وعدم الاكراه اى بغير حق ~~ك~~ البيع (قوله وخرج الخ)
 أخذ الشارح رحمه الله تعالى محترزات القيود الستة التى ذكرها فى التعريف على اللف والنشر
 المرتب وكان الاولى تقديمها قبل قوله وشرط كل من المؤجر والمستأجر الخ (قوله الجمالة)
 أى لان المنفعة فيها مجهولة كذا العبد الا بق (قوله وبمقصودة) أى وخرج بمقصودة وكذا
 يقال فى الباقي (قوله استخبار تفاحة اشمها) أى لانها نافعة لا تقصد وكذلك استخبار بيع
 لكامة لا تعب كقوله يارب ان باخل (قوله منفعة البضع) أى فى النكاح واخراج هذه الصورة
 انما هو بحسب الظاهر فان النكاح عقد على منفعة البضع فى الظاهر وأما فى الحقيقة فهو عقد
 على الاتفاح فيستحق الزوج أن ينفع بالبضع ولا يستحق منفعة البضع بدليل انها لو وطئت
 بشبهة كان المهر لها لاله فالاجراج صورى لاحقيقى وقوله فالعقد عليها أى على منفعة البضع
 وقوله لا يسمى اجارة أى بل يسمى نكاحاً (قوله اجارة الجوارى للوطء) أى لانها ليست بمباحة
 بل هى حرام وفى بعض النسخ اعارة الجوارى والاولى اولى لان الاعارة خرجت بقوله بعوض
 كما صرح به الشارح (قوله الاعارة) أى لانها عقد على منفعة بلا عوض بل مجاناً (قوله
 عوض المساقاة) أى لانه مجهول اذ لا يعلم انه قنطار ومثلاً وان كان لا بد أن يكون معلوماً
 بالجزئية كنصف النمرة وثلاثاً كما مر (قوله ولا تصح الاجارة الا بايجاب الخ) هذا تصريح
 بالصيغة وقوله كاجر ترك أى أو اكرتتك أو ملكتك منافعه لا بعثتك أو منافعه لا صريحاً
 ولا كناية وعلم من ذلك أنه لا يتعين لفظ الاجارة ولا فرق فى ايقاع الاجارة على العين أو المنفعة

وحكى ضمها وهى لغة اسم
 للاجرة وشراً عطف على
 منفعة معلومة مقصودة
 قابلة للبذل والاباحة بعوض
 معلوم وشرط كل من المؤجر
 والمستأجر الرشد وعدم
 الاكراه وخرج بمعلومة
 الجمالة وبمقصودة استخبار
 تفاحة لشمها وبقابلة للبذل
 منفعة البضع فالعقد عليها
 لا يسمى اجارة وبالاباحة
 اجارة الجوارى للوطء
 وبعوض الاعارة وبمعلوم
 عوض المساقاة ولا تصح
 الاجارة الا بايجاب كاجر ترك
 وقبول

فالأول كقوله أجرتك هذا الثوب مثلاً والثاني كقوله أجرتك منفعة هذه الدار سنة مثلاً
على الأصح ويكون ذكر المنفعة تأكيداً كقوله البائع بعثك عين هذه الدار ورقيتها (قوله
كاستأجرت) أي أو استأجرت أو نحو ذلك (قوله وذكر المصنف ضابطاً مانعاً أجارته)
أي قاعدته الكلية وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله وكل ما) أي وكل شيء فكل مبتدأ وبجمله
صحت أجارته خبره وما يعني شيء مضاف إليه وتكتب مفصلة من كل وقوله أمكن الانتفاع به
أي سهل ويسر الانتفاع به عقب العقد في أجارة العين وعند استحقاقها في غيرها ولا بد أن يمكن
الانتفاع به شرعاً فلا تصح أجارة آلات الملاهي كالضربكة والزمار بخلاف بقية الطبول فتصح
أجارتها وقوله مع بقاء عينه أي مدة الأجارة لا دائماً فإن ذلك ليس بشرط وعلم من ذلك أن
موردها المنفعة وإن تعلقت بالعين فقولهم ترد الأجارة على عين كجارة معين من عقار ورقيق
ونحو ذلك وعلى ذمة كجارة موصوف في الذمة من دابة ونحوها والزام ذمته عملاً كخياطة
وبناء معناه أن الأجارة ترد على منفعة متعلقة بالعين كأن يقول أجرتك هذه الدار أو هذا
العبد أو هذا الثوب وعلى منفعة متعلقة بموصوف في الذمة كأن يقول أجرتك دابة في ذمتي
أو منفعة متعلقة بالذمة كأن يقول الزنت ذمتك خياطة كذا وبالجملة فموردها المنفعة لا العين
سواء وردت على العين أم على الذمة ولا تكون أجارة العقار الكامل أو الأكر من نصفه الأعلى
العين فلا يثبت في الذمة لأنه لا يوجد له نظير ولهذا لا يصح قرضه أما النصف فأقل فتصح أجارته
في الذمة لأنه له نظير وهو نصفه الآخر ويشترط في صحة أجارة المعين رؤيته كعهده الدابة
أو هذا العقار وفي أجارة الذمة ذكر جنسه كابل أو خيل ونوعه كخافق أو عراب وذكر كونه
أو نوثته وصفة سيره من كونها مهملبة أي سريعة السير أو بجراً أي واسعة الخطأ أو قطوفاً
أي بطيئة السير لأن الأغراض تختلف بذلك ويشترط في أجارة العين والذمة للركوب ذكر قدر
سرى وهو السريلاً أو قدر تأريب وهو السيرتها راجح لم يطرده عرف والاجل عليه فإن شرط
خلافه أتبع والحمل رؤيته محمول أو امتحانه يدمن لأن حضراً أو تقديره حضراً أو غاب وذكر
جنسه مكبلاً وعلى مكري دابة للركوب ما يركب عليه كبرذعة أو كاف وهو ماتحت البرذعة
وحزام وماتقاده كالزمام ويتبع في نحو سرج وجبر وكل وخيط وصبغ ومرهم ودواء ومجھون
عرف مطرد في محل الأجارة فإن لم يكن عرف أو اختلف العرف في محل الأجارة وجب البيان
(قوله كاستأجار دار السكنى ودابة للركوب) تمثيل لاستحجار ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه
(قوله صحت أجارته) لكن تكره أجارة مسلم للكافر عيناً وذمة ولا يمكن من استخداً مطلقاً
لأنه لا يجوز خدمة المسلم للكافر أبداً ويؤمر وجوباً بإزالة يده عنه في المعين بأن يؤجره لا آخر
دون أجارة الذمة كأن يقول ألزمت ذمتك كذا فلا يؤمر بالإزالة فيها إذ يمكن المسلم أن يستأجر
كافراً يئوب عنه في خدمة الكافر (قوله والأفلا) أي ولا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه
فلا تصح أجارته كاستحجار الشمعة للوقود والطعام للأكل (قوله ولعنه أجارة ما ذكر شروط)
لا يفتي أن الجائر والمجرور خبر مقدم وشروط مبتدأ مؤخر وفي بعض النسخ وصحة أجارة ما ذكر
مشرطاً بشرط وعلى هذا فصحة مبتدأ ومشرطاً خبر وقوله ذكرها أي ذكر المؤلف بعضها
لأنه لم يذكر الواحد منها وهو التقدير بأحد الأمرين كما يعلم من كلامه وقال بعضهم أراد بالجمع

كاستأجرت وذكر المصنف
ضابطاً مانعاً أجارته بقوله
(وكل ما أمكن الانتفاع به
مع بقاء عينه) كاستحجار
دار السكنى ودابة للركوب
(صحت أجارته) والأفلا
ولعنه أجارة ما ذكر شروط
ذكرها بقوله

ما فوق الواحد لانه لم يذكر الا اثنين ولعله نظر للامر من معاوفه نظر لان الشرط التقدير
 بأحدهما فان الجمع بينهما مبطل كما سيأتي (قوله اذا قدرت منافعه بأحد أمرين) أي
 اذا قدرت في العقد منافعه بأحد أمرين أما لوجع بين الأمرين كأن يقول أكثرتك لتعطى لي
 هذا الثوب يياض النهار فلا يصح لأن العمل قد يتقدم وقد يتأخر أي شأنه ذلك ولو قطع عادة
 بفراغه في اليوم خلا للسبكي في قوله بأنه لو كان الثوب صغيرا يقطع بفراغه في اليوم فإنه يصح
 وهو ضعيف والمعتمد ما قلنا لأن العادة قد تختلف فقد يطرأ له مانع كمرض نعم ان قصد التقدير
 بعمل العمل وذكر النهار للتجمل صم (قوله اما بعة) أي اما بتعين مدة يمكن بقاء العين فيها غالباً
 فيؤاخر الرقيق ثلاثين سنة ما لم يبلغ العمر الغالب والافسنة سنة والدابة عشرين سنة والثوب
 سنة أو سنتين على ما يليق به والارض مائة سنة أو أكثر وذلك متعين في المنفعة المجهولة القدر
 كالسكنى والارضاع وسقى الارض لأن السبكي تنقل وتكثر وما يشيع الصبي من اللبن
 وما تروى به الارض من الماء لا ينضب فاحتج في تقدير منفعته الى تعيين مدة واعلم أنه
 لو استأجره لعمل وقدره بمدة فزمن الطهارة والصلاة ولوالسن الرواتب مستثنى شرعاً
 ولا ينقص من الاجرة شيء وكذلك السبت لليهود والاحد للنصارى (قوله كاجرتك هذه الدار
 سنة) وكاستأجرتك للخياطة أو للبناء شهر افان قال لتعطى لي كذا أولتني لي كذا شهر لم يصح
 لأن فيه الجمع بين الزمن ومحل العمل وهو مفسد كما علمت (قوله أو عمل) أي أو محل عمل فهو
 على تقدير مضاف والمعنى أو بتعيين محل عمل وذلك يكون في المنفعة المعلومة كالخياطة
 والبناء والحاصل أن ما لا ينضب بالعمل يجب التقدير فيه بالزمن فقط وما ينضب بالعمل يصح
 فيه التقدير بالزمن كاجرتك هذه الدابة لتركبها شهراً أو بمحل العمل كاجرتك هذه الدابة
 لتركبها الى مكة وأما الجمع بين الزمن ومحل العمل كأن قال استأجرتك لتعطى لي هذا الثوب
 في هذا النهار فلا يصح ما لم يرد به الاستحجال كما تقدم (قوله كاستأجرتك لتعطى لي هذا الثوب)
 فالخياطة هي العمل والثوب محل عمل ويشترط بيان ما يريد من الثوب من كونه قصاصاً
 وهو غير المفتوح من قدام أو قباء وهو المفتوح من قدام كالقطنان المعروف وبيان نوع
 الخياطة من كونها فارسية وهي التي بغرزة واحدة وهي المسماة في العرف بالشلالة اوروبية
 وهي التي بغرزين وهي المسماة في العرف بالنبانة فعلم من ذلك أنه لو قال لتعطى لي ثوباً وأطلق
 لم تصح (قوله وتجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد) هذا كلام مستأنف ذكره نوطاً لما بعده
 وعلم من ذلك أن الاجرة تملك بالعقد في الحال لكن ملكاً صراعى بمعنى أنه كلما مضى زمن
 على السلامة بان أنه استقر ملك ما قبله من الاجرة فلا تستقر كلها الا بعض المدة وان لم يتفع
 المكترى ان قبض العين أو عرضت عليه فامتنع تلف المنفعة تحت يده في الاولى ولتقصيره
 في الثانية فلوانقصت الاجارة في أثناء المدة تلف العين المؤجرة وجب قسط الماضي وسقط
 ما يقابل الباقي وتوزع على كل زمن بحسب أجرة مثله وتستقر أجرة المثل في الاجارة الفاسدة
 بما يستقر به المسمى في الصحة لكن لا تجب الاجرة في الفسدة الا بالاتفاق فاذا لم يحصل
 اتفاق لم يجب شيء فلو وضع بين يدي المكترى أو عرضت عليه وامتنع من القبض الى انقضاء
 المدة لم يجب شيء وان وجب المسمى في الصحة حينئذ لم يوجب قبض العين حتى انقضت المدة

(اذا قدرت منفعته بأحد
 أمرين) اما بعة (كاجرتك
 هذه الدار سنة) (أو عمل)
 كاستأجرتك لتعطى لي هذا
 الثوب وتجب الاجرة في
 الاجارة بنفس العقد

وجبت أجرة المثل في الفاسدة كالسمي في الصحة وإن لم يتنع لتقصيره حينئذ وعلم أنه يشترط العلم بالاجرة عيناً في المعينة فتسكني رؤيتها وقد راوصفة فيما في الذمة والقدرة على تسليمها في الحال فلا تصح اجارة دار بعمارتها أو دابة بعلفها للجهل بذلك نعم إن عين قدر معلوماً للاجرة ثم أذن في صرفه خارج العقد للعمارة أو العلف صح ولا يصح الاستتجار لسلح شاة بجملتها ولا الطمن برتيع بعض دقيقه أو نخالته للجهل بخفائه الجلد وبقدرا دقيق والنخالة ولعدم القدرة على تسليم الاجرة حالاً ولا يصح الاستتجار أيضاً لارضاع رقيق بيعه إلا أن قال يعضه الآن لترضيه أو لترضيه بابقه والعمل المكثري له وهو الارضاع انما وقع في ملك غير المكثري تبعاً لا قصداً بخلاف ما لو قال يعضه بعد الفطام أو لترضيه كله (قوله واطلاقها) أي الاجارة والمراد اطلاقها عن الحلول والتأجيل فلم يقيد بواحد منهما وقوله يقتضي تعجيل الاجرة أي كونها مجملة فالمعنى أنه إذا أطلقت الاجارة عن الحلول والتأجيل حلت على الحلول وقوله الآن يشترط فيها التأجيل أي لكن ان اشترط فيها التأجيل فليست حالة بل مؤجلة فهو استثناء منقطع فإن التأجيل غير داخل في الاطلاق وهذا في اجارة العين فلا يشترط فيها كون الاجرة حالة ولا تسليمها في المجلس كالتمن في البيع سواء كانت الاجرة معينة أو في الذمة فإن كانت معينة فلا تأجيل لأن الاعيان لا تزول وإن كانت في الذمة صح تأجيلها وتعجيلها واطلاقها يقتضي تعجيلها كما قاله المصنف وأما في اجارة الذمة فيشترط كون الاجرة حالة وتسليمها في المجلس فلا يصح تأجيل الاجرة ولا تأخيرها عن مجلس العقد كراس مال السلم ولذلك لا يصح الاستبدال عنها ولا الحوالة لهما ولا عليهما ولا الابراء منها لأن الاجارة في الذمة سلم في المنافع كما مر (قوله فتكون الاجرة مؤجلة حينئذ) أي حين اذ شرط التأجيل في صلب العقد وقد عرفت أن ذلك في اجارة العين فقط (قوله ولا تبطل الاجارة) أي سواء كانت واردة على العين أم على الذمة لأنها عقد لازم كالبيع فلا تنفسخ بالموت وكذا لا تنفسخ الاجارة باقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة لا مكان زرعها بغير الماء المنقطع بل يثبت الخيار للمكثري على التراخي فان تعذر ذلك انفسخت ولا يبيع العين المؤجرة سواء باعها للمكثري وهو ظاهر أو غيره ولو بغير اذن المكثري ولا خيار للمشتري ان كان كالمالك بالاجارة لانه اشتراها مسلوبة المنفعة مدة الاجارة فان لم يكن عالماً بها ثبت له الخيار ولا بزيادة أجرة ولو كانت أجرة وقف لجريانها بالغبطة في وقتها ولا باعتاق رقيق ولا يرجع على سيد بها أجرة ما بعد العتق لانه أعققه مسلوب المنفعة مدة الاجارة وتكون مؤتة حينئذ في بيت المال أو على أغنياء المسلمين نعم ان علق عتقه بصفة ثم أجره ثم وجدت الصفة انفسخت الاجارة لاستحقاقه العتق قبلها وتنفسخ الاجارة بفحص العين المؤجرة المعينة مدة الغصب شيئاً فشيئاً بمعنى أنه كلما مضى زمن منها لا يحسب على المستأجر ويثبت له الخيار على التراخي وإذا رجعت إليه العين استوفى منها ما بقي من المدة هذا كله ان قدرت بمدة فان قدرت بعمل عمل كأن أجره دابة ليركبها الى مكان كذا فلا تنفسخ بالغصب اذا لا تعذر استيفاء المنفعة بعد زوال الغصب (قوله بموت أحد المتعاقدين) أي ولو ناظر في وقت من حاكم أو منصوبه أو من شرط له النظر على جميع البطون الا اذا كان الناظر هو المستحق للوقف وأجره بدون أجرة المثل فإنه يجوز له ذلك لأن الحق له فاذا مات في أثناء المدة انفسخت

(واطلاقها يقتضي تعجيل
الاجرة الآن يشترط) فيها
(التأجيل) فتكون الاجرة
مؤجلة حينئذ (ولا تبطل)
الاجرة (بموت أحد
المتعاقدين)

كما قال ابن الرفعة ولو شرط الواقف النظر لكل بطن من البعاطون مدة حياته واجر البطن الاول
من الموقوف عليهم العين الموقوفة مدة ومات البطن المؤجر قبل تمامها انفسحت الاجارة
لانه انتقل استحقاق الوقف بموت المؤجر لغيره ولا ولاية له عليه وتنفسخ أيضا بموت الاجير المعين
كأن قال استأجرتك لتكتب لي كذا أو لتخط لي كذا أو لتبقي لي كذا ثم مات الاجير فتفسخ
بموته لانه مورد العقد بمعنى أن المنفعة المتعلقة بعينه مورد العقد لانه عاقد ولو اجر عبده
المعلق عتقه بصفة فوجدت تلك الصفة مع موت السيد فتفسخ الاجارة بموته لكن لو جرد
الصفة للموت العاقد وكذا لو اجر عبده المدبر أو أم ولده ومات السيد في مدة الاجارة فتفسخ
الاجارة بموته لانقطاع استحقاقه بالموت فلا حاجة لاستثناء ذلك كله من عدم الانفساخ بموت
أحد المتعاقدين وان استثناء بعضهم منه بالنظر للظاهر (قوله أي المؤجر والمستأجر) تفسير
للمتعاقدين (قوله ولا بموت المتعاقدين) انما زادها الشارح لأن كلام المصنف لا يشملها
لتقييده بالاحد وقال بعضهم يمكن شمول كلام المصنف لهذه ولعل وجهه صحة أن يراد الاحد
الدائر الشامل لكل منهما (قوله ويقوم وارث المستأجر الخ) وكذلك يقوم وارث المؤجر
مقايمة في أخذ الاجرة ان لم تكن قبضت (قوله وبطل الاجارة) أي تنفسخ وليس المراد
أنه يبطل من أصلها وان أوهمة التعبير بالبطلان بل من حين عروض المانع (قوله تلف
العين المستأجرة) أي كلها بالبطلان مقيده بثلاثة قيود الاول التلف فيخرج به التعيب
كما لو عرحت الدابة المستأجرة للركوب أو خربت الدار المستأجرة للسكنى فيثبت الخيار بذلك
والثاني كون التلف لكل العين فيخرج به ما لو تلف به بعضها مع امكان الانتفاع بالبعض الباقي
كما لو انهدم بعض الدار وأمكن السكنى في الباقي منها فانها لا تنفسخ الاجارة بذلك بل ثبت
الخيار فقط والثالث أن تكون الاجارة اجارة عين فيخرج به اجارة الذمة فيجب فيها الابدال لتلف
أو تعيب ويجوز مع سلامته منهما برضى المكثري لأن الحق له بخلاف اجارة العين فلا يجوز
فيها الابدال وهذا معنى قولهم لا يجوز ابدال مستوفى منه لانه معقود عليه ويجوز ابدال
مستوفى كراكب وساكين ومستوفى به كعمول من طعام وغيره ومستوفى فيه كالطريق
يمثل كل منها أو بدونه المفهوم بالاولى لا بما فوقه قلخص أنه يجوز ابدال المستوفى والمستوفى به
والمستوفى فيه ولا يجوز ابدال المستوفى منه الا في اجارة الذمة فيجب الابدال لتلف أو تعيب
ويجوز مع عدمهما برضا المكثري (قوله كأنه دام الدار) أي كلها كما علم مما تقدم ولم يقل
الدار المعينة كما قال وموت الدابة المعينة لما تقدم من أن اجارة العقار لا تكون الاجارة عين
ولو كان الانهدام بفعل المستأجر انفسخت الاجارة وتكون هذه الصورة مستثناة من قولهم
من استعمل بشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه فانها قاعدة أغلبية (قوله وموت الدابة المعينة)
بخلاف الدابة المؤجرة في الذمة كما سيأتي في كلام الشارح فتأمل (قوله وبطلان الاجارة)
مبتدأ خبره بالنظر للمستقبل وقوله بما ذكر أي من تلف العين المستأجرة وهو متعلق ببطلان
وقوله لا للماضي أي لا بالنظر للماضي فهو عطف على قوله للمستقبل (قوله فلا تبطل الاجارة
فيه) أي في الماضي وقوله في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد ولعل مقابله يقول تبطل
فيه أيضا ويجب اجرة المثل للماضي فتأمل (قوله بل يستقر قطعه) أي قسط الماضي وفرض

أي المؤجر والمستأجر ولا
بموت المتعاقدين بل تبقى
لاجارة بعد الموت الى انقضاء
مدتها ويقوم وارث المستأجر
مقايمة في استيفاء منفعة
العين المؤجرة (وتبطل)
الاجارة (تلف العين
المستأجرة) كأنه دام الدار
وموت الدابة المعينة وبطلان
الاجارة بطلان الماضي فلا
تبطل الاجارة فيما في الاظهر
بل يستقر قطعه

المسئلة أن الذي تلف في أثناء المدة العين المستأجرة مع سلامة الشيء المستأجره كالومات الدابة
وسلم المحمول او غرقت السفينة وسلم الجبل فحينئذ يجب القسط بخلاف عكسه كأن تلف المحمول
وسلت الدابة او غرق الجمل وسلت السفينة فلا يجب القسط للماضي ما لم يظهر أثره على الحمل
ويقع العمل مسلما والا كأن استأجره خياطة الثوب فحاط بعضه بحضرة المالك ما وفي يته
ثم سرق ذلك الثوب أو حرق بعد خياطة البعض فانه يجب القسط حينئذ (قوله من المسمى)
أي الذي يسمى في العقد من الاجرة وقوله باعتبار اجرة المثل أي لكل زمن بما يناسبه فاذا كانت
أجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف أجرة مثل الزمن الباقي وجب من المسمى ثلثه كأن يؤجر
يتاعلى الخليج سنة ثلاثين قرشا وتلف ذلك البيت بعد ستة أشهر من السنة وكانت أجرة المثل
تلك السنة ستة أشهر ثلاثين لكونها قبل هجي التبل مثلا وكانت أجرة مثل الباقي من السنة ستين
لكونه في زمن التبل مثلا فالجموع تسعون وأجرة مثل الماضي بالنسبة لذلك الجموع ثلث
فيجب الثلث من المسمى وهو عشرة ومن المعلوم أنه لا يجب أن يكون المسمى قدر أجرة المثل
ففي المثال المذكور المسمى ثلاثون وأجرة المثل تسعون ولكن يجب القسط من المسمى باعتبار
أجرة المثل فتدبر (قوله فتقوم المنفعة حال العقد) أي الملاحظة حال العقد فهو وصفة للمنفعة
وليس ظرفا للتقويم لأن التقويم بعد التلف لا حال العقد فكانه قال المنفعة المعشود عليها
ولو أسقطه لكان أولى لا يهاهم أن التقويم حال العقد وقوله في المدة الماضية أي الموجودة
في المدة الماضية وهو وصفة ثانية للمنفعة وقوله فاذا قيل كذا أي كأن قيل أجرة المنفعة في المدة
الماضية ثلاثون كما تقدم في المثال مع كون أجرة مثل الباقي ستين فالجموع تسعون كما تقدم أيضا
وقوله يؤخذ بذلك النسبة من المسمى أي يؤخذ الثلث من المسمى وهو عشرة في المثال المارة
لأن المسمى فيه ثلاثون وثلثه مائة (قوله وما تقدم من عدم الانقاسخ الخ) هذا تقييد
لوجوب القسط للماضي في المسئلة المذكورة وقوله مقيد بما بعد قبض العين المؤجرة أي حقيقة
كأن قبض الدار المؤجرة وسكنها بالفعل أو حكم كأن خلى بينه وبينها وقبض مفتاحها وركبها
بلا سكين فانه ممكن من الانتفاع بها وان لم ينتفع بها بالفعل لتقصيره وقوله وبعد مضى مدة لها
أجرة أي لمثلها أجرة (قوله والا) أي بأن لم يقبض العين المؤجرة لاحقيقة ولا حكما ولم تحض
مدة لها أجرة فتصدق الابصورتين وقوله تنفسخ في المستقبل والماضي أي فلا يجب القسط
للماضي حينئذ (قوله وخارج بالمعينة) أي في قوله وموت الدابة المعينة فهذا محترزه كما تقدم
التنبه عليه وقوله ما اذا كانت الدابة المؤجرة في الذمة أي ملتزمة في الذمة وقوله فان المؤجر
اذا أحضرها أي الدابة الملتزمة في الذمة وسلمها عما في ذمته وقوله وماتت أي تلك الدابة
التي أحضرها عما في ذمته وقوله فلا تنفسخ الاجارة أي بموت تلك الدابة وقوله بل يجب على
المؤجر ابدائها أي في التلق كاهو القرض وكذلك التعيب ويجوز الابدال مع السلامة منهما
برضا المصترى لأن الحق له كما مر (قوله واعلم أن الخ) هذا دخول على كلام المصنف فهو
قوتله وقوله أن يد الاجير سواء كان معينا كأن استأجره بعينه ليخط كذا أم مشترا
كأن استأجره جماعة ليحفظ لهم كذا انفراد العمل كأن عمل وحده أو لا كأن عمل بحضرة
المالك أو في يته ومن ذلك يعلم أن الخفراء لا ضمان عليهم وكذلك رعاة الحيوان وحامس الحمام

من المسمى باعتبار أجرة
المثل فتقوم المنفعة حال
العقد في المدة الماضية
فاذا قيل كذا يؤخذ بذلك
النسبة من المسمى وما تقدم
من عدم الانقاسخ في الماضي
مقيد بما بعد قبض العين
المؤجرة وبعد مضى مدة لها
أجرة ولا تنفسخ في المستقبل
والماضي وخارج بالمعينة
ما اذا كانت الدابة المؤجرة
في الذمة فان المؤجر اذا
أحضرها وماتت في أثناء
المدة فلا تنفسخ الاجارة بل
يجب على المؤجر ابدائها
واعلم أن يد الاجير

إذا استخفظه على الامتعة والتم ذلك فلا ضمان عليهم إلا أن فرطوا فيه ضمنون وإن لم يعرف
الحامي أفراد الامتعة ومعلوم أنهم ما لو اختلفا في مقدار الضائع صدق الحارس بينهما
لأنه الغارم وقوله على العين المؤجرة أي سواء في مدة الاجارة وبعد ما ان قدرت بمدة أو بمدة
امكان الاستيفاء ان قدرت بمثل عمل اذا يلزمه رد ما حينئذ بل الواجب عليه التخلية
بين المالك وبينها اذا طلبها كالوديعة ومثل العين المؤجرة ما يتعلق بها بما يتفجج معها كالجواهر
ومفتاح غلقها وأبوابها فيجب على المكبري تسليم مفتاح الغلق كضبة ويكون بخلاف القفل
ومفتاحه فلا يستحقه المكبري وإن اعتد ويلزم المؤجر ابدال نحو مفتاح الغلق اذا ضاع من
المستأجر ويلزم المستأجر قيمته أن فرط في تلفه ولا يضمنه أن لم يفرط وعلى المؤجر العمارة
سواء كان ذلك في الابتداء كأن كان في الدار خلل وقت العقد أو في الدوام كأن عرض الخلل
لها دواماً فإن بادر المكبري بالعمارة فذلك ظاهر والا فلا مكبري الخيار وعلى المؤجر أيضاً
رفع الثلج ونحوه عن السطح ابتداءً ودواماً لأنه كالعمارة وكذا تفريغ نحو حش وإزالة
نحو كاسة أو تلج في عرصة الدار في الابتداء بأن كان ذلك موجوداً وقت العقد فهو على المؤجر
لأن ذلك يحصل به التسليم التام فلم يستأجر الخيار إن لم يدار المؤجر بذلك وأما في دوام المدة
فهى على المكبري والمراد بكونها عليه عدم ثبوت الخيار له بها فإن انقضت المدة أجبر على إزالة
الكاسة دون الثلج لأن الكاسة بفعله فإن المراد به ما يتساقط من القشور والطعام ونحوهما
ولا كذلك الثلج والمراد بازالتها جعها في محل من اداره هو دلهاء الحنية ولا يكلف نقلها
الى نحو الكيمان كما قاله العلامة الزملى وأما التراب المتجمع بهبوب الرياح فلا يلزم واحداً
منهما (قوله يداً مائة) سواء انتفع بها أم لا ومع ذلك لو ادعى الرذعي المؤجر لم يصدق الابينة
لأن القاعدة أن كل أمين ادعى الرذعي من اتقنه صدق بينهما إلا المرتين والمستأجر والكلام
في المستأجر للعين بخلاف الاجير للعمل في عين كالتياطة في ثوب فيصدق في دعواه الرد (قوله
وحينئذ) أي حينئذ كانت يد الاجير على العين المؤجرة يداً مائة وقوله لا ضمان على الاجير
الابعد وإن أي تفريط ولو عبر به لكان أولى لأن التفريط يشمل ما لو سها عنها فاضاعت ولا يشمل
ذلك العدوان لأنه من التعدي ولو اختلفنا في التفريط وعدمه صدق الاجير بينهما لأن الأصل
علمه وبرائة ذمته من الضمان نعم ان أخبر عدلان بأن ما أتى به تعدى عمل بقولهما ولو اختلفا
في قطع الثوب قصاً أو قباءاً كان قال المالك أمرتك بقطعه قصاً فقال الخياط بل أمرتني
بقطعه قباءاً صدق المالك بينهما فيحلف أنه ما أذن له في قطعه قباءاً كما لو اختلفا في أصل الاذن كأن
قال المالك ما أذنت لك في قطعه بل وضعته عندك أمانة مثلاً وقال الخياط بل أمرتني بقطعه
فصدق المالك لأن الأصل عدم الاذن ولا أجره عليه كما لو خاطبوا بعد أنكاره بخلافه قبله بل
على الخياط أن يرضى بنقص الثوب لأن القطع بلا اذن موجب للضمان وفي رأس النقص في المسئلة
الاولى وجهان الظاهر منهما أنه ما بين قيمته مقطوعاً بقيصاً ومقطوعاً بقياءاً واختاره السبكي وقال
لا يجبه غيره لأن أصل القطع مأذون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعاً بقياءاً
أكثر قيمة فلا شيء عليه وأما صححه ابن أبي عصرون وغيره وهو أنه ما بين قيمته بقيصاً ومقطوعاً
لأنه أثبت بينهما أنه لم يأذن في قطعه قباءاً فضعيف لما علمت من أن أصل القطع مأذون فيه

على العين المؤجرة يداً مائة
(وحينئذ لا ضمان) على
الاجير لا يعدوان فيها

واعلم أنه لا أجرة لعمل صدر من مطلق التصرف بلا شرط أجرة وإن كانت العادة جارية بهافيه
أو كان بسؤال صاحبه أو كان لا يتأتى فعله من صاحبه كخلق رأسه إلا أن قال اعلم لي كذا وأنا
أرضيك أو ولك ما يرضيك أو ما يسرك أو نحو ذلك فحبب أجرة المثل وكذا لو كان العامل غير
مطلق التصرف فحبب له أجرة المثل لأنه ليس من أهل التبرع بعمله ويستثنى داخل الحمام
وراكب السفينة بلا إذن فعلهما الأجرة على الرابع لأنه استوفى المنفعة بكونه في كل منهما
بلا إذن فيكون في حكم الغاصب ويستثنى أيضا عامل المساقاة إذا عمل ماليس عليه كبناء الحائط
بإذن المالك فإنه يستحق الأجرة للآذن في أصل العمل المقابل بعوض (قوله **كأن ضرب**
الدابة فوق العادة) أي أو نخعها باللباس فوق العادة أيضا بخلاف ما لو كان مثل العادة فيها
فلا يضمن ويضمن فيما لو انهدم الاصطبل على الدابة في وقت لو استقع بهافيه لسلت بخلاف ما لو
تلف بغير ذلك كما لو دغتها حية أو نحوها على ما قاله الرملي وخالفه غيره (قوله أو أركبها شخصاً
أنقل منه) أي أو أسكن الدار حذاء أو وقصار ادق وليس هو كذلك لزيادة الضرر فإن لم يدق فلا
ضمان وإن كان هو كذلك فلا ضمان أيضاً وحمل الدابة جنساً غير ما استأجر له مع الاستواء في
الوزن كما لو حمل مائة رطل بر بدل مائة رطل شعيراً وعكسه ووجهه في الأولى أن البرأ ربح وأثبت
في ظهر الدابة فلا يتحرك فيضرها وفي الثانية أن جرم الشعير أكثر من جرم القمح فيمتلي هواء
فيصير على ظهرها كالقلع فيثقل عليها بخلاف ما لو حملها الأخف مع الاستواء في الكيل كما لو
حملها عشرة أقدرة شعير بدل عشرة أقدرة بر فإنه لا يضمن لخفة الشعير مع استوائهما في الحجم
بخلاف عكسه والحاصل أن أبدال الموزون بغيره يضر مطلقاً وأما أبدال الكيل بغيره فإن كان
بأنقل منه ضرر وإن كان بأخف لم يضر (فصل في أحكام الجعالة) * أي يجوزها واستحقاق
العوض إذا ردت الضالة مثلاً يقال لها الجعيلة والجعل وذكرها المصنف كصاحب التبيين
والغزالي وتبعهم في الروضة عقب الأجرة لأستراكم ما في غالب الأحكام إذا جعالة لا تخالف
الأجرة إلا في خمسة أحكام صححتا على عمل مجهول عسر عمله كد الضالة والآخر فإن لم يصر عمله
اعتبر ضبطه إذا حاجة إلى احتمال الجهل حينئذ وصحتماع غير معين كأن يقول من رد ضالتي
فله على كذا أو كونها جائزة وكون العامل لا يستحق الجعل إلا بعد تمام العمل وعدم اشتراط
القبول وزيد سادس وهو جهل العوض في بعض الأحوال كسئله العلي وهو الكافر الغليظ
والمراد به مطلق الكافر وهي أن يجعل الإمام أن دلنا على قلعة جارية منها وذكرها في المنهاج
كأن صله بها للجهمود عقب اللقطة نظراً إلى ما فيها من التقاط الضالة والأصل فيها قبل الإجماع
خبر أبي سعيد الخدري وهو الرأى وذلك أنه كان مع جماعة من الصحابة في سفر فزواجي من أحياء
العرب فاستضافوهم فلم يضيفوهم فباتوا بالوادي فلدغ رئيس ذلك الحى قاتوا له بكل دواء فلم
ينجح أي لم ينفع بشئ فقال بعضهم لبعض سلوا هذا الحى الذي نزل عندكم فسلوهم فسلوا أهل
فيكم من راق فأتى سيد الحى لدغ فسلوا نعم ولكن لا يكون ذلك إلا بعمل لكونهم لم يضيفوهم
فجعلوا لهم قطيعاً من الغنم وكان ثلاثين رأساً وكانت الصحابة كذلك فقرأ عليه أبو سعيد
الفاطحة ثلاث مرات فكأنما شط من عقاب واندار فاه بالفاطحة دون غيرها لأنه صلى الله عليه
وسلم قال فاتحة الكتاب شفاه لكل داء ثم توفوا في ذلك فقالوا كيف تأخذ أجراً على كتاب الله

كأن ضرب الدابة فوق
العادة أو أركبها شخصاً
أنقل منه
(فصل في أحكام الجعالة)

فلما قدموا المدينة أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وسألوه عن ذلك فقال إن أحق وفي رواية إن أحسن ما أخذتم عليه أجر كتاب الله تعالى زاد بعضهم أصر بوالى معكم بسهم وانما قال ذلك صلى الله عليه وسلم لم تطيبوا قلوبهم لأطلب النصيب معهم حقيقة وأيضاً الحاجة قد تدعو إليها فجازت كالأجوة لأن القياس يقتضى جواز كل ما دعت الحاجة إليه وهذا دليل عقلي بعد النقل ويستأنس لها بقوله تعالى ولن جاءه من غير وجه وكان الحمل معلوماً عندهم كالوسق وانما عبر بالاستئناس دون الاستدلال لأن شرع من قبلنا ليس شرعنا وان ورد في شرعنا ما يقرره على الرأى في مذهبنا وأركانها أربعة أجمالاً الأول العاقد وهو ملتزم للعوض ولو غير المالك وشرط فيه اختيار وإطلاق تصرف فلا يصح التزام مكره وصبي ومجنون ومجبور وسفه وعامل وشرط فيه ولو غير معين علمه بالالتزام فلو قال إن رد آتني زيد فله كذا فرده غير عالم بذلك لم يستحق شيئاً ومن رد آتني فله كذا فرده من لم يعلم بذلك لم يستحق شيئاً والمثال الأول للعين والثاني لغير المعين وشرط فيه إذا كان معيناً أهلية العمل فيصح من هو أهل له ولو عبداً وصيواً ومجنوناً ومجبوراً وسفه بخلاف صغير لا يقدر على العمل لأن منفعة معدومة فالجعالة معه كاستئجار أعمى للحفظ والثاني الصيغة وهي من طرف الجاعل لا العامل فلا يشترط له صيغة ولذلك تقدم أنه لا يشترط فيها قبول وشرطها عدم التأنيب لأن التأنيب قد يفوت الغرض ولا فرق في الجاعل بين أن يكون جاعلاً على نفسه وأن يكون مخبراً عن غيره أن كان صادقاً وكان ثقة فإن كان كاذباً فلا شيء له لعدم الالتزام وكذا إن كان غير ثقة كما لو رد عبداً زيد غير عالم بآذنه والتزامه إلا أن يعتقد الراد صدقه كما استظهره ابن قاسم والثالث الجعل وشرط فيه ما شرط في الثمن فما لا يصح ثمناً كونه مجهولاً ونجساً لا يصح جعله جعلاً ويستحق العامل أجره المثل في المجهول والنجس المقصود كخمر وجلد ميتة فإن لم يكن مقصوداً كدم فلا شيء للعامل والرابع العمل وشرط فيه كفاية وعدم تعيينه فلا جعل فيما لا كفاية فيه كأن قال من دلى على مالى فله كذا فله عليه وهو يدعيه ولا كفاية ولا فيما تعين كأن قال من رد مالى فله كذا فرده من تعين عليه لنحو غضب لأن مالا كفاية فيه وما تعين عليه شرعاً لا يقابلان بعوض ولو جسد ظلماً فبذل مالا لمن يخلصه بجاهه أو غيره كعلمه ولا يشترط أن لا يتم جاز لأن عدم التعين صادق بكون العمل فرض كفاية ولا فرق في العمل بين كونه معلوماً وما يكونه مجهولاً عسر علمه للحاجة كافي القراض بل أولى فإن لم يعسر علمه اشترط ضابطه ففى بناء حائط يذكرموضعه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبنى به وفي الخياطة يعتبر وصفها ووصف الثوب (قوله وهو بتثليث الجيم) والكسر أفصح عما يقول ابن مالك الفاعل الفعال والمفاعلة يقال جاعل يجاعل جعالة بل اقتصر بعضهم على الكسر فقول الرجائي والفتح أفصح غير مسلم وإن كان هو إلا كثر الجارى على اللسان (قوله ومعناها) أى الجعالة وقوله ما يجعل الخ أى سواء كان بعقد أو بغيره ولا يخفى أن الجعالة فى الأصل مصدر رقتة بـها بما يجعل الذى هو الجعل مجاز بحسب الأصل وإن اشتهر ذلك فصار حقيقة عرفية (قوله على شئ) أى على فعل شئ فهو على تقدير مضاف وإن كان بصرف الكلام ركة لأنه يصير التقدير على فعل شئ يفعل (قوله وشرعاً) عطف على لفظة وقوله الالتزام مطلق التصرف الخ قد جمع الشارح جميع أركانها الأربعة المذكورة وغالب شروطها لأن الالتزام لا يكون إلا بصيغة ومطلق التصرف أحد

وهى بتثليث الجيم ومعناها
لفظة ما يجعل لشخص على
شئ يفعله وشرعاً الالتزام
مطلق التصرف

العاقدين وهو الملتزم وقوله عوضا هو الجعل وهو مفعول المصدر المضاف لفاءه والعمل
 مذكور صريحاً في قوله على عمل وقوله معين أو مجهول أى عسر عليه والاشتراط ضبطه كما مر
 وقوله لمعين أو غيره متعلق بالالتزام وهو العامل الذى هو أحد العاقدين وصورة المعين أن يقول
 لزيد عبدى ولك على كذا وصورة غير المعين أن يقول من رد عبدى فله على كذا . (قوله
 والجعالة جائزة) المتبادر أن مراد المصنف بالجواز ما قابل المنع والفساد وهو الحل والصحة
 لا ما قابل للزوم فقول المحشى ما قابل الصحة لا ما قابل للزوم غير صحيح بل سبق قل لأن ما قابل
 الصحة هو الفساد ولا تصح إرادته بل المراد الحل والصحة كما علمت فكان الأنسب للشارح أن
 يحمل كلام المصنف على ذلك ثم يذكر الجواز المقابل للزوم بعد ذلك فاسلكه الشارح ومثله
 الشيخ الخطيب خلاف الأنسب على أن ذكر الجواز مطلقاً قبل ذكر حقيقتها غير مناسب لأن
 الحكم على الشيء فرع عن تصوره فكان المناسب للمصنف أن يذكّر حقيقتها بقوله وهى أن يشترط
 الخ أو لا ثم يذكر الجواز ويوجب عنه بأنه اتكلم على كونها معلومة (قوله من الطرفين) فلكل
 من الجاعل والعامل فسحها قبل تمام العمل فان فسح الجاعل أو العامل المعين قبل الشروع
 فى العمل فلا شئ له لأنه لم يعمل شيئاً وانما يتصور الفسخ قبل الشروع فى العمل من العامل المعين
 لأنه اذا عقدم معين كان قال رد يابى عبدى ولك على كذا فأتى الفسخ من كل منهما باعتبار
 العقد الصادر بينهما بخلاف غير المعين كان قال من رد عبدى فله كذا فاذا قال شخص فسخت
 الجعالة لغا ذلك القول اذا لعقدين سماحتى يفسخه وانما ذلك تعليل وان فسح العامل ولو غير
 معين بعد الشروع فى العمل فلا شئ له أيضاً لأنه لم يحصل غرض الجاعل وان فسح الجاعل بعد
 الشروع فى العمل فعليه أجرة المثل لما عمله العامل لأن عمله وقع محتمراً فلا يقوت عليه بالفسخ
 لكن الفسخ رفع المسمى لرفع العقد فرجع الى بدله وهو أجرة المثل (قوله طرف الجاعل
 والمجهول له) بدل من الطرفين وكان الاولى أن يقول طرفى بصيغة التثنية لأنى يجب بأنه
 مفرد مضاف فعلم الطرفين والجاعل هو الملتزم للعوض والمجهول له هو العامل (قوله وهى)
 أى الجعالة كذا فى بعض النسخ وفى بعضها وهى أى الجعالة أيضاً فهو راجع للجعالة على كل من
 التسخيتين وذكره على الثانية باعتبار الخبر كما هو الاولى لأن القاعدة أن الضمير متق ووقع بين
 مذكور ومؤنث جاز التذكير والتأنيث لكن الاولى مراعاة الخبر وهو هنا أن يشترط فانه فى تأويل
 اشتراط (قوله أن يشترط) أى أن يلتزم الشخص ولو غير المالك فالإضافة فى ضالته ليست قيداً
 كما أن كلام الرد والضالة ليس قيداً فخل ضالته ضالة غيره ومثل رد الضالة غيره كالخطاطة والبناء
 وتخليص المال من نحو ظالم والمحجوس ظلماً كما تقدم ومثل الضالة غيرها من مال وأمتعة وغيرها
 كالاختصاص والحاصل أن كلام المصنف يوهم أن الرد قيد والضالة قيد أيضاً وأن الإضافة
 فى ضالته كذلك وليس كذلك فى الجميع ويجب عنه بأنه أراد مثلاً فى الجميع (قوله فى رد ضالته)
 هى اسم للمضاع من الحيوان كما قاله الأزهري وغيره وقد عرفت أنها ليست قيداً كما أن الرد ليس
 قيداً والإضافة كذلك وانما بنى كلامه على مجرد التقييد (قوله عوضاً) هو الجعل وقوله معلوماً
 هو شرط الاستحقاق عنه فان لم يكن معلوماً كان لم يكن مقصوداً فان لم يكن مقصوداً فلا شئ للعامل كما مر
 نحو ذلك فله أجرة المثل وكذلك ان كان نجساً مقصوداً فان لم يكن مقصوداً فلا شئ للعامل كما مر

عوضاً معلوماً على عمل معين
 أو مجهول لمعين أو غيره
 (والجعالة جائزة) من
 الطرفين طرف الجاعل
 والمجهول له (وهى أن يشترط
 فى رد ضالته عوضاً معلوماً)
 كقول مطلق التصرف من
 رد ضالته فله كذا

(قوله فاذا ردها) أي رد العامل الضالة من المكان المعين فان ردها من أقرب منه فله تسطه وان ردها من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها أو من مثله من جهة أخرى فله كل الجعل لمساواته للعمل المشروط مع حصول الغرض ولا بد من تسليمة المردود فلو هرب العبد وأغصب أو مات بغير قتل المالك له ولو بعد دخول دار المالك لكن قبل تسليمة فلا جعل له وكذا لو رجع الهارب أو المقتصوب وحده لانه لم يردّه ولو أنكر المالك سعي العامل في ردّه لا بقاء له لم تردّه بل يرجع بنفسه صدق المالك بيمينه لأن الأصل عدم الرد وكذا لو أنكر شرط الجعل للعامل بأن قال العامل شرطت لي جعلا فأنكر المالك فيصدق المالك بيمينه لأن الأصل عدم الشرط فان اختلف الملتزم والعامل في قدر الجعل بعد فراغ العمل تمحالفا وفسخ العقد ووجب أجره المثل كما لو اختلفا في الاجارة وليس للعامل حبس المردود لتبعض الجعل لأن استحقاقه بالتسليم ولا حبس قبل الاستحقاق وكذلك لا يجبسه لاستيفاء ما أتفق عليه ولا يرجع به الا ان أتفق باذن المالك فباذن الحاكم فان تعذر فبالاشهاد فان تعذر لم يرجع وان قصد الرجوع لأن تعذر الاشهاد نادر (قوله استحق الراد) أي ولو تعذر فيستحقونه بعد الدار أو ان تساوا في العمل والاوزع عليهم بقدر المسافة مثلا وقوله ذلك العوض المشروط له أي لذلك الراد فيستحق جميعه على الملتزم ولو غير المالك ان لم يتصرف الملتزم في الجعل بزيادة أو نقص أو تغيير جنس قبل الفراغ من العمل فان تصرف فيه بذلك كأن قال من رد عبدي فله عشرة ثم يقول من رد عبدي فله خمسة أو عكسه أو قال من رد عبدي فله دينار ثم يقول من رد عبدي فله درهم فان علم العامل بالنداء الثاني قبل الشروع في العمل استحق الجعل في النداء الثاني لانه فسخ للنداء الاول وان لم يعلم به استحق أجره المثل لما علمت من أن النداء الثاني فسخ للاول وهو يقتضي الرجوع الى أجره المثل عند الجهل بالنداء الثاني وكذا لو كان التغيير بعد الشروع فيستحق أجره المثل فلو عمل من سمع النداء الاول مع من سمع النداء الثاني استحق الاول نصف أجره المثل لانفساخ النداء الاول بالثاني في حقه واستحق الثاني نصف المسمى الثاني * (فصل في أحكام الخبارة) * أي كعدم الجواز الا في كلام المصنف واقتصار الشارح على الخبارة في الترجمة نظرا لظاهر كلام المصنف لأن المتبادر منه أن المالك لم يدفع للعامل الا الارض حيث قال واذا دفع شخص الى رجل أرضا الخ فيكون البذر من عند العامل كما هو ضابط الخبارة وجعل بعضهم كلام المصنف ظاهرا في المزارعة لأن المتبادر من قوله ليزرعها ان العامل ليس من جانبه الا العمل فيكون البذر من عند المالك كما هو ضابط المزارعة وفي الحقيقة كلام المصنف محتمل لهما معا لانه محتمل لأن يكون البذر من العامل ولأن يكون من المالك وكان الاولى أن يزيد في الترجمة كرايا الارض بأن يقول وفي أحكام كرايا الارض لأن المصنف ذكره بقوله وان كراياها الخ وعبارة الشيخ الخطيب فصل في المزارعة والخبارة وكرايا الارض وتسعة المحشى ومناسبة كل منهما للجملة أن في كل عمل بعوض (قوله وهي) أي الخبارة وقوله عمل العامل الخ كان الاولى أن يقول معاملة العامل الخ لأن العمل لا يوجد الا بعد العقد الذي هو حقيقة الخبارة وقوله يعرض ما يخرج منها أي كنصف الزرع وقوله والبذر من العامل أي والحال أن البذر من العامل والمزارعة كالخبارة الا ان البذر من المالك (قوله واذا دفع شخص الى رجل) أي بشرط أن يكون كل منهما أهلا

(فاذا ردها استحق الراد)
(ذلك العوض المشروط له)
(فصل في أحكام الخبارة)
وهي عمل العامل في أرض
المالك يعرض ما يخرج منها
والبذر من العامل (واذا
دفع شخص الى رجل

للمعاملة بأن يكون كل منهما مطلق التصرف والتقييد بالرجل جرى على الغالب والافلاحي كالرجل وقوله أرضاً مفعول لدفع ومعنى دفع الأرض للرجل فكيفه منها وقوله ليزرعها أى المدفوع له وهو العامل ويسمى الرابع أيضاً فان كان المراد ليزرعها يذو العامل فهي المخبرة وان كان المراد ليزرعها يذو المالك فهي المزارعة فكلام المصنف محتمل لهما معا كجمله وقوله وشرطه أى شرط المالك للعامل وقوله جزاً كثيراً كان أو قليلاً وقوله معلوماً أى بالجزئية كالنصف والثلث والرابع وقوله من ريعها أى من ثمنها وفوائدها وقوله لم يجز أى يحرم ولا يصح للنهي عن المخبرة في الصحيحين وعن المزارعة في مسلم والمعنى في النهي أن يحصل منفعة الأرض بمحسب بالاجارة فلم يجز العمل عليها على ما يخرج منها مع الفرر كالمواشي فإنه لو أعطى شخص دابة لا تخرب عمل عليها بعض ما يحصل منها من أجرة ونحوها لم يصح لأنه يمكن إيجار الدابة فلا حاجة إلى إيراد عقد عليها فيه غير بخلاف الشجر فإنه لا يمكن إيجاره فجوزت المساقاة عليه للحاجة والزرع في المخبرة للعامل وفي المزارعة للمالك لأن الزرع يتبع البذر فهو نعمة مملوكة وعلى العامل في الأولى للمالك أجرة مثل الأرض وعلى المالك في الثانية أجرة مثل عمله وعمل دوابه وآلاته وان لم يحصل من الزرع شيء كافي القراض الفاسد وطريق جعل الغلة لهما في المخبرة أن يؤجر مالك الأرض نصفها بنصف البذر ونصف العمل ومنافع الدواب والآلات أو بنصف البذر فقط ويتبرع العامل بالعمل والمنافع فينتدب يكون الزرع مشتركا بينهما على المناصفة ولا أجر لأحدهما على الآخر وطريق جعل الغلة لهما في المزارعة أن يستأجر المالك العامل ودوابه وآلاته بنصف البذر ونصف منفعة الأرض أو بنصف البذر فقط وبعبارة نصف الأرض فيكونان شريكين في الزرع على المناصفة ولا أجر لأحدهما على الآخر ولا بد في هذه الاجارة من رعاية شروطها كتقديرها بالمدة ونحو ذلك (قوله لكن النوى الخ) استدراك على قوله لم يجز لأنه قد يوهى أنه لم يخالف في ذلك أحد وقوله تعالى ابن المنذر رأى لأجل التبعية فهو مفعول له مقدم أو حال كونه تابعاً لابن المنذر فهو حال وقوله اختار جواز المخبرة أى من جهة الدليل وان كان المختار من جهة المذهب عدم الجواز وهو المعتمد كما قاله الامام مالك وأبو حنيفة وأحمد رضي الله عنهم أجمعين فمأله النوى تعالى ابن المنذر ضعيف بل قيل أنه رجع عنه (قوله وكذا المزارعة) يحتمل أنه مرتبط بكلام المصنف بناء على فرضه في المخبرة كما صنفه الشارح فيكون التشبيه في عدم الجواز على المعتمد ويحتمل أنه مرتبط بكلام النوى فيكون التشبيه في اختياره الجواز وان كان ضعيفاً وهو الذي يفهم من شرح المنهج ونص عبارته واختار النوى من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقاً تعالى ابن المنذر ويجاب عن الدليل الدال على جوازهما بمجمعه على الطريقين السابقين في كل منهما وبمجمعه في المزارعة على جوازها تعالى المساقاة لا استقلالاً لأنها تجوز تعالىها كإسما في بخلاف المخبرة فإنها لا تجوز لا استقلالاً ولا تبعاً لعدم ورودها كذلك (قوله وهي) أى المزارعة وقوله عمل الخ كان الأولى إبدال العمل بالمعاملة نظير ما سبق (قوله وان كراه) أى أجره وقوله أى شخص تفسير للضمير المستتر الفاعل على ما في بعض النسخ أى شخص بالرفع وفي بعض النسخ أى شخصاً بالنصب فيكون تفسير الضمير البارز الذي هو مفعول أول وقوله أيها مفعول ثان وقوله أى أرضاً تفسير

أرض البزرها وشرطه ليجز
معلوماً من ريعها لم يجز
ذلك لكن النوى تعالى ابن
المنذر اختار جواز المخبرة
وكذا المزارعة وهي عمل
العامل في الأرض ببعض
ما يخرج منها والبذر من
المالك (وان أكره) أى
شخص (أيها) أى أرضاً

لاياها وقوله يذهب أو فضة أي أو به مامعاً أو بغيرهما كالعروض من الثياب ونحوها فأولست مانعة خلق ولا مانعة جمع وقوله أو شرطه أي أو شرط المالك للعامل وقوله طعاماً أي كقمح أو ذرة ونحوهما وقوله معلوماً أي قدر أو جنساً وصفة ونوعاً عنده وعند المكترى وقوله في ذمته أي ملتزم في ذمته بخلاف ما لو شرط له طعاماً مما يخرج من الأرض فإنه لا يصح وقوله جاز أي حل وسمح على المذهب المنصوص بل نقل بعضهم فيه الإجماع وفي بعض النسخ وان أكثرى أي استأجر صاحب الأرض بنقد أو غيره أو طعام في ذمته رجلاً ليعمل بنفسه والدواب من عند المالك كالبدن وأول عمل له الرجل بنفسه ودوابه وآلاته جاز وكل من التسخين صحيح واضح (قوله) أما لو دفع لشخص الخ) مقابل لمقدروا التقدير هذا إذا كانت المزارعة استقلالاً فإن كانت تبعاً جازت بالشروط الآتية وكان الأولى تقديم ذلك على قوله وإن أكره أياها الخ لأنه تقييد لعدم جواز المزارعة وقوله فيها أي في تلك الأرض وقوله نخل أي أو عنب وقوله كثيراً وقليل تعميم في النخل ومثله العنب كما علمت وقوله فساقاه عليه وزراعته على الأرض أي فساقى المالك العامل على النخل ومثله العنب وزراعته على الأرض الخالية من الزرع والتي فيها زرع لم يبد صلاحه وقوله فتجوز هذه المزارعة تبعاً للمساواة أي الحاجة إلى ذلك لكن بشرط أربعة الأول أن يتقدم لفظ المساواة على المزارعة أو يقارن كأن يقول ساقيتك على هذا النخل أو العنب بنصف الثمرة وزارعتك على هذه الأرض بنصف الزرع أو يقول عاملتك على هذين بنصف ما يخرج منهما بخلاف ما إذا تقدمت المزارعة والثاني أن يتعد العقد ولو أفرد المساواة بعقد والمزارعة بعقد لم يجز والثالث أن يتعد العامل بحيث لا تفرد المساواة بعامل والمزارعة بعامل هذا هو المراد من اتحادهما فلا يضر تعدده مع عدم أفراد كل منهما بعامل بأن يكون عامل المزارعة هو عامل المساواة ولو تعدد فلو كان لكل منهما عامل مستقل لم يجز والرابع أن يتعد أفراد الشجر بالسقي فإن لم يتعدر بأن سهل لم يجز وخروج بالمزارعة المخبرة فلا تصح لاستقلالها ولا تبعاً لعدم ورودها كذلك كما مر * (فصل في أحكام أحياء الموات) * أي كالجواز الآتي في قوله وأحياء الموات جائز الخ وفي بعض النسخ إسقاط أحكام وهي أعم لأنها تشمل الحقيقة والأحكام بخلاف الأولى فإنها لا تشمل الحقيقة وقد بينها المصنف بقوله وصفة الأحياء ما كان في العادة الخ بل ذكر المصنف تعالى ذلك بذل الماء بقوله ويجب بذل الماء بثلاثة شرائط ولم يذكره الشارح في الترجمة لكونه تابعاً وانما يذكر فيها المقاصد والمراد بأحياء الموات عمارة الأرض الميتة فشيئها عمارة الأرض الميتة بالأحياء الذي هو إدخال الروح في الجسد بجماع النفع في كل واستعاروا الأحياء من المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية أو شبهوا الأرض الميتة بالميت بجماع عدم النفع في كل وحذفوا اللفظ المشبه به ورمزوا إليه بشئ من لوازمه وهو الأحياء على طريق الاستعارة بالكناية وذكر الأحياء تخييل وهو قرينة المكنية والأصل فيه قبل الإجماع أخبار كغير من عمر أرضها ليست لاحد فهو أحق بها أي فهو مستحق لها كما في رواية فهي له (قوله وهو) أي الموات يقع الميم كسحاب ويضمها كغراب فالضمير راجع للمضاف إليه وهو الموات وإن كان قليلاً كما في قوله تعالى كمثل الجار يحمل أسفاراً فالضمير في يحمل يعود إلى الجار لا إلى المثل والغالب رجوعه إلى المضاف ولا يصح رجوعه هنا إلى المضاف وهو الأحياء لأن معناه

(يذهب أو فضة أو شرطه)
طعاماً معلوماً في ذمته جاز
أما لو دفع لشخصاً رضاً فيها
نخل كثيراً وقليل فساقاه
عليه وزراعته على الأرض
فتجوز هذه المزارعة تبعاً
للمساواة

(فصل في أحكام
أحياء الموات)

وهو

يحصل به الملك فالشرطان في كلامه للجواز ومن جعلهما الملك كالشيخ الخطيب حيث قال
وانما تلك الهبة ما أحياء بشرطين وتبعه المحشى فقد نظر بالمقصود الذي هو الملك لكن في صنيعة
خروج عن موضوع كلام المصنف فكان الانسب أن يقول الشيخ الخطيب وانما يجوز أحياء
بشرطين لكن في الشرط الثاني نظر لانه معلوم من الموات فلا حاجة لجعله شرطاً لأن ما خرج به
لم يدخل في الموات وتكلف بعضهم في تصحيح جعله شرطاً حيث جعل الموات بمعنى مطلق الارض
فحينئذ يظهر اشتراطه بخلاف ما لو أبقينا الموات على معناه وهو الارض التي لا مالك لها فلا
يظهر اشتراطه بل هو نصريح بمعلوم (قوله أحدهما) أى أحد الشرطين وقوله أن يكون المحي
بكسر الياء وقوله مسلماً أى ولو غير مكلف بل ولو غير مميز ومحل اشتراط كونه مسلماً اذا كانت
الارض بيلاذ الاسلام ولو بالحرم ما عدا عرفه ومنزلة ومضى لأن موات الارض كان ملكاً
لنبي صلى الله عليه وسلم ثم رده على أمته كما قاله السبكي نقلاً عن الجوزي بضم الجيم من أصحابنا
وذلك روى الامام الشافعي رضي الله عنه خبر الارض لله ورسوله ثم هي لكم متى أم المسلمون
وفي رواية أن الله تعالى أقطع رسوله صلى الله عليه وسلم أرض الدنيا وأرض الجنة ليقطع منهما
ما شاء لمن شاء ومن ثم أفتى السبكي بكفر معارضي أولادهم فيما أقطع له صلى الله عليه وسلم بأرض
الشام أما اذا كانت الارض بيلاذ الكفار فلهم أحياءها لانه من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه وكذا
للمسلمين أحياءها ان لم يذوبوا عنها وقد صولوا على أن الارض لهم والابان ذوبوا عنها فليس لنا
أحياءها (قوله فيسئل له) أى للمسلم وقوله أحياء الارض الميتة بالتخفيف والتشديد وقوله سواء
أذن له الامام أم لا نعميم في الأحياء فلا يتوقف على اذن الامام (قوله اللهم الآن يتعلق الخ)
استثناء من قوله سواء أذن له الامام أم لا وهذه الكلمة أعنى اللهم يذوق بها الاستبعاد ما بعدها
فكان يستعين عليه بالله (قوله كأن جى الامام) أى منع السلطان ولوبنا به الناس من الرعى
في تلك الارض وخلها لنعم الجزية والتي والضعيف عن النجعة بضم النون أى الذهاب بدوابه
الى الارض البعيدة فيجمل له الامام قطعة قريبة من داره ليرعى فيها بعامه قال في المنهج ولا يأم
جى أرض لنحو نعم جزية أو في الخ وظاهر ذلك بقاؤها على الموات مع حماها وهو كذلك (قوله
فلا يملكها الا اذن الامام في الاصح) هو المعتمد ويكون اذنه نقضاً للحمى (قوله أما الذى
والمعاهد والمستأمن) وكذا غيرهم من الكفار وهذا مقابل لقوله مسلم فهو مفهوم الشرط
الاول (قوله فليس لهم الأحياء) أى يلاذنا أما يلاذهم فلهم الأحياء كما مر وانما نعوام
الأحياء يلاذنا لانه كالأستعلاء على المسلم كما في عبارة المنهج وفي عبارة الشيخ الخطيب لانه
كالأستعلاء وفيه أن الأحياء هو الأستعلاء فيلزم عليه تشبيهه الشيء بنفسه فالصواب لانه
كالأستعلاء وهو ممنوع عليه بدارنا والذي والمستأمن والمعاهد الا خطاب والاحتشاش
والامطباد لأن المسامحة تغلب في ذلك ويمنع الحربى من ذلك لكن ان احتطبت شيئاً مثلاً ملكه
(قوله وتو اذن لهم الامام) غاية في قوله فليس لهم الأحياء أى لأن الحق للمسلمين ولا يقطع حقهم
اذن الامام (قوله والثاني) أى من الشرطين وقد عرفت ما فيه فلا تغفل (قوله أن تكون
الارض حرّة) أى خالصة من الملكية وقوله لم يجز عليها ملك تفسير للموارد من حرّة على النسخة
التي فيها الجمع بينهما وقوله لمسلم ليس بقيد بل وكذا التفسير كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد

أحدهما (أن يكون المحي
مسلماً) فيسئل له أحياء
الارض الميتة سواء أذن له
الامام أم لا اللهم الآن
يتعلق بالموات حق كأن
جى الام قطعته منه
وأحياء شخص فلا يملكها
الا باذن الامام في الاصح أما
الذى والمعاهد والمستأمن
فليس لهم الأحياء ولو اذن
لهم الامام (و) الثاني
(أن تكون الارض حرّة
لم يجز عليها ملك مسلم)

من كلام المصنف الخ فانه قال فهو لما لك ان عرف مسلما كان أو ذميا وأشار الشيخ الخطيب
الى الجواب عن المصنف حيث قال لمسلم ولا غيره أى فى كلامه حذف الواو مع ما عطف
(قوله وفى بعض النسخ أن تكون الارض حرة) أى بلا زيادة لم يجز عليها ملك لمسلم وقد عرفت
أنه على الجمع بينهما يكون تفسيره والمراد من كلام المصنف أى من مفهوم كلامه كما هو
ظاهر وحاصله أن فى المفهوم تفصيلا تكفل الشارح ببيانه (قوله ان ما كان معمورا) أى
فى الاصل وقوله وهو الآن خراب عبارة الشيخ الخطيب وان كان الآن خرابا بصيغة الغاية
خلاف بين كونه الآن معمورا أو خرابا وانما قيد الشارح بذلك لانه هو الذى يتوهم أنه يجزى
(قوله فهو لما لك) أى أو لوارثه من بعده وقوله ان عرف أى مالكة وقوله مسلما أو ذميا
أى أو مؤمنا أو معاهدا الا حريالات مال الحرى اذا ظفر نابه أخذناه غنيمه وقوله ولا يملك هذا
الخراب بالاحياء أى لانه ليس من الموات بل هو لما لك كما علمت (قوله فان لم يعرف مالكة)
مقابل لقوله ان عرف وقوله والعمارة اسلامية أى والحل أن العمارة اسلامية بأن كانت بعد
الاسلام فلذلك نسبت اليه بأن كانت بعد البعثة وقوله فهذا المعمور أى الذى كان معمورا
وهو الآن خراب كما هو الفرض (قوله أمره رأى الامام فى حفظه) أى بلا بيع وقوله أو يبيعه
وحفظ ثمنه أى الى ظهور مالكة وبقي خصله ثالثة وهى اقتراضه على ميت المال الى أن يظهر
مالكة وهذا كله ان رجبى ظهور مالكة فان أبس من ظهوره فهو ملك لميت المال يتصرف فيه
الامام كيف يشاء (قوله وان كان المعمور جاهليا) أى بأن كان قبل البعثة وهذا قابل لقوله
والعمارة اسلامية وقوله ملك بالاحياء أى لانه من الموات (قوله وصفة الاحياء) أى كيفيته
التي يترتب عليها الملك وقوله ما كان فى العادة أى فيما اعتيد بين الناس وهو المعبر عنه بالعرف
أى الذى تعورف بينهم وقوله عمارة للمعيا بفتح المعيا على انه اسم مفعول ومن شرد فى احياء
ما يقدر على احيائه ولم يرز على كفايته أو نصب عليه العلامات كنصب الاجار أو قطعه له الامام
فهو متعبر لذلك وهو أحق به من غيره لكن لو احياء آخره ملكه فان طالت عرفامة تعجيره بلا
عذر قال له الامام أحمى أو اترك فان استعمل لعذر أمهل مدة قريية برأى الامام ومن وجد فيها
أحياء معدة ناملكه لانه من أجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء هذا ان لم يعلم به قبل الاحياء فان
علمه قبله لم يملكه ولا بعثته لفساد قصده لأن المعدن لا يتخذ دارا ولا يستأنف ولا من رعة ولا نحوها
لا فرق فى ذلك بين المعدن الباطن والظاهر على المعتقد خلافا لمن قال يملك عند العلم الباطن
دون الظاهر ولا يملك بقتنهما والمعتقد أنه يملكهما بقتنهما عند عدم العلم ولا يملكهما ولا بقتنهما
عند العلم والظاهر هو ما لا يحتاج الى علاج كنقط بكسر التون أفصح من قتها وهو شى يرمى به
كالبارود وكبريت بكسر الكاف وأصله عين تجرى فاذا جد صار كبريتا وأعزه الاجرو قار أى
زفت وموينا بضم أوله يندو بقصر وهو شى يلقى به البحر الى الساحل فيجمد ويصير كاقطار وبرام
بكسر أوله وهو حجر يمل منه القدور والباطن وهو ما يحتاج الى علاج كذهب وفضة ونحاس
ورصاص (قوله ويختلف هذا) أى ما كان فى العادة عمارة للمعيا بفتح المعيا وقوله باختلاف
الفرض الذى يقصده المحيى بكسر هاء على أنه اسم فاعل وضابطه أن يهيى الارض لما يريد منها
وذكر من هذا الضابط أربعة أشياء المسكن والزرية والمزرعة والبستان (قوله فان أراد

وفى بعض النسخ أن تكون
الارض حرة والمراد من
كلام المصنف أن
ما كان معمورا وهو
الآن خراب فهو لما لك
ان عرف مسلما كان أو
ذميا ولا يملك هذا الخراب
بالاحياء فان لم يعرف
مالكة والعمارة اسلامية
فهذا المعمور مال ضائع
أمره رأى الامام فى حفظه
أو يبيعه وحفظ ثمنه وان
كان المعمور جاهليا ملك
بالاحياء (وصفة الاحياء
ما كان فى العادة عمارة
للمعيا) ويختلف هذا
باختلاف الفرض الذى
يقصده المحيى فان أراد

الحي احياء الموات مسكناً) أي محل سكنى كدار وقوله اشترط فيه الخ حاصل ما يشترط فيه ثلاثة أشياء ان قد شرط منها فأحياء غير ملكه وهكذا يقال فيما يأتي (قوله يبناء حيطانها) متعلق بالتصويط على انه تصويره وقوله بما جرت الخ متعلق ببناء وقوله عادة ذلك المكان أي عادة أهله لان المكان لاعادة له بل لاهله (قوله من أجرة الخ) بيان لما جرت به العادة والآخر بالمد هو الطوب المحرق ومثله اللبن يكسر الباء وهو الطوب التي كما جرت به عادة الفلاحين وقوله أو حجر أي حجارة من الجبل أو حجر كبر كما جرت به عادة الامراء وقوله أو قصب فارسي وهو المسمى عند العامة بالبوص ومثله الخشب كما جرت به عادة اسلا مبول (قوله واشترط أيضاً) أي كما اشترط تصويط البقعة وقوله سقف بعضها ونصب باب أي ايمنها للسكنى (قوله وان أراد الحي احياء الموات زريعة دواب) أي أو غيرها كغلال وغمار ونحوها فالدواب ليست بقيد (قوله فيكني تصويط دون تصويط السقف) ولا يكتفى التصويط بنصب سقف وهو جريد الفضل ولا نصب أعمار من غير بناء بل لا بد من البناء ونصب الباب وكان الاولى له أن ينص عليه وحاصل ما يشترط فيه أمران (قوله ولا يشترط السقف) أي ان لم تجر العادة بتظليل محل منها للدواب مثلاً والافلا بد منه (قوله وان أراد احياء الموات مزرعة) بفتح الزاء أفصح من ضمها وكسرها وقوله فيجمع التراب الخ حاصل ماد كره ثلاثة أشياء وهي جمع التراب وتسوية الارض وترتيب الماء ولا بد من حرثها ان لم تزرع الاباء ولا يشترط فيها الزرع لانها تسمى مزرعة وان لم تزرع بالفسح بل يكتفى تهيتها للزراعة بخلاف البستان فانه لا بد فيه من الغرس بالفعل كما سبأني لانه لا يقال له بستان الا بذلك (قوله بكسح مستعمل) أي ازالته وقوله وطم منخض أي ملته بالتراب والباء سببية متعلقة بقوله يسوى (قوله وترتيب ما لها) أي تهيتها لها وقوله بشق ساقية أي حفرها وقوله من يربان للساقية وقوله أو حفر قناة عطف على شق ساقية ولم يقل أو قناة عطفاً على بئر لان القناة ليست من الساقية ولو قال ذلك لكانت من جدلة بيان الساقية فيفسد حينئذ أنها منها وليس كذلك ومن حفر بئر بموات للثقل ملكها وماءها أو في ملكه ملك ماءها لانه غنما ملكه كالثمره واللبن أو بموات لا ارتفاع بها أي لا تناعه بها مذهب اقامته هنالك فهو أولى من غيره حتى يرتحل فان عاد فهو كغيره فيها كالمواخرها بقصد ارتفاق الملوثة أو عموم المسكين أو لم يقصد شيئاً فيكون فيها كغيره (قوله فان كفأها المطر المعتاد الخ) مقابل لمحدوف تقدير هذا ان لم يكفأها مطر معتاد ومثله النيل ونحوه وقوله لم يجز لترتيب الماء على الصحيح هو المعتاد ومن ذلك أرض الجبال التي لا يمكن سوق الماء اليها ويكفيها المطر المعتاد فذلك يجمع التراب أي حولها وتسويتها وحرثها (قوله وان أراد الحي احياء الموات بستاناً) هو فارسي معرب وهو الجنة ويقال له الباغ وهو حدة فحجة بينهما ألف والحديقة والجنانط والكبرم (قوله يجمع التراب الخ) حاصل ما ذكره في ثلاثة أشياء وقوله ان جرت به عادة فان لم تجر به عادة لم يعتبر فيكون المعبر فيه شيتين فقط (قوله ويشترط مع ذلك) أي المذكور ومن جمع التراب والتصويط حول أرض البستان وقوله الغرس أي غرس قدر من الشجر بحيث يسمى بستاناً ولا يشترط غرس كله وقوله على المذهب هو المعنى (قوله واعلم أن الماء الخ) هذا دخول على كلام المصنف ونوطته كما لا يخفى (قوله المختص بشخص) أي للملك

الحي احياء الموات مسكناً
اشترط فيه تصويط البقعة
يبناء حيطانها بما جرت به
عادة ذلك المكان من أجرة أو
حجر أو قصب واشترط أيضاً
سقف بعضها ونصب باب
وان أراد الحي احياء
الموات زريعة دواب فيكني
تصويط دون تصويط
السكنى ولا يشترط السقف
وان أراد احياء الموات
مزرعة فيجمع التراب
حولها ويسوى الارض
بكسح مستعمل في وطم
منخض وترتيب ما لها
بشق ساقية من بئر أو حفر
قناة فان كفأها المطر المعتاد
لم يجز لترتيب الماء على
الصحيح وان أراد الحي
احياء الموات بستاناً فجمع
التراب والتصويط حول
أرض البستان ان جرت به
عادة ويشترط مع ذلك
الغرس على المذهب واعلم
أن الماء المختص بشخص

له أو لارتفاقه به بأن حفر بترابجوات لارتفاقه به فإنه أولى به حتى يرتحل بخلاف ما لو حفرها
لارتفاق المازة أو أطلق فليس له منع أخذ منها وبخلاف المياه المباحة كالنيل والقرات
والعيون في الجبال وغيرها وسيل الأمطار فإن الناس يستوي فيها خبر الناس شر كما في ثلاث
في الماء والكلا والنبارى في الماء المباح والكلا كذلك والنار التي أضرمت في حطب
مباح فلا يجوز لأحد تصبرها بل ولا لإمام قطعها لأحد بالاجماع ولو أشعل نارا في حطب
مباح لم يمنع أحد الانتفاع بها ولا الاستصباح منها فإن أشعلها في حطب له فله المنع من الأخذ منها
لا الاصطلاح بها أي التدفئ بها ولا الاستصباح منها فليغيره الاستضاءة بضوئها واشعال القبيلة
منها وإن أراد قوم سقى أرضهم من الماء المباح فضاق عنهم وبعضهم أحياء ولا فناء ولا سقى
الأول فالأول وهذا هو المراد بقول بعضهم سقى الأعلى فالأعلى لأن الغالب أن الهجي أو لا يجرح
على القرب من الماخان أحيوا معا أو جهل السابق أقرع بينهم ويحبس كل منهم المام حتى
يلغ الكعين لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك وما أخذ من المباح في إنباء أو بركة أو حفرة
أو نحو ذلك ملك على الصحيح كالاختطاب والاحتشاش والاصطياد وحكي ابن المنذرية الاجماع
ويجوز الشرب وسقى الدواب من الجدول وهي الأنهار الصغيرة وكذا الآبار المملوكة ولو لم يجوز
عليه كما هو الظاهر إذا لم يحصل ضرر لمالكها فامة للأذن العرفي مقام الأذن اللفظي قاله
ابن عبد السلام والعين المشتركة يقسم ما زها عند ضيقه عن الشر كما ما بها ياء يتراضون
عليها كأن يسقى كل منهم يوما وبعضهم يوما وبعضهم يومين فأكثر بحسب حصصهم في العين أو
نصب خشبة في عرض القناة فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص ولو سقى زرع به ماء
مغصوب فالغلة له ويهمل من صاحب المام مع غرم يده له فإن الغلة تكون أطيب له مما لو غرم
البذل فقط (قوله لا يجب بذله) أي دفعه من غير عوض وقوله مطلقا أي غير مقيد بالشروط
الآتية فالمعنى أنه لا يجب بذله على الإطلاق بل بشروط ذكر المصنف بعضها وأشار أنشراح إلى
باقها كما يأتي (قوله وإنما يجب بذل الماء) أي دفعه لكن المراد هنا التخلية بينه وبين طالبه
كما سيذكره الشارح فلا يجب الاستئذانه ولا بذل آله نفسه كدلو ورسا مطلقا ونحو
بالماء الكلا فلا يجب بذله لأنه لا يستخف في الحال وزمن رعيه يطول ولأنه يقابل بالعوض
في العادة بخلاف الماء (قوله بثلاثة شرائط) بل ستة أما الثلاثة التي ذكرها المصنف
فستعرفها وأما الثلاثة الزائدة فنذكرها لك كما ذكرها الشيخ الخطيب فنقول الرابع أن يكون
بقرب الماء كلاب مباح ترعاه الماشية والافلا يجب بذل الماء حيث نذ على المذهب وقد أشار
الشارح إلى هذا الشرط بقوله هذا إذا كان هناك كلاب ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه إلا بسقى
الماء والخامس أن لا يجرد مالك الماشية عنه الكلام ما مباه كالعيون السائجة على وجه
الأرض والأنهار والافلا يجب بذل مائه والسادس أن لا يكون على صاحب المام ضرر بورد
الماشية في زرع أو ماشيته والأمنعت لكن يجوز للرعاة استئذان فضل الماء لها كما سيذكره
الشارح فإنه أشار إلى هذا الشرط بقوله أن لا يتضرر صاحب الماء الخ وقد تقدم بعضهم هذه
الشروط بقوله

لا يجب بذله لماشية غيره
مطلقا (و) إنما (يجب بذل
الماشية شرائط)

وواجب بذلك للمالك الفاضل * لحرمه الروح بلا مقابل

ان كان في بئر ونحوها وثم • كلام مباح قدر على المحترم
ولم يكن ماء مباح والضرر • قد اتفق من صاحب المافي الشجر

(قوله أحدها) أي أحد الشروط الثلاثة (قوله أن يفضل عن حاجته) لنفسه أو ماشيته
ونحوه وزرعه كذا قال الشيخ الخطيب وتبعه الهنسي والمعتد قدس الله روحه على الماشية
وتقديم الحيوان المحترم ولو غير آدمي على شجر المالك وزرعه لحرمته الروح وأطلق المصنف
حاجته وقيد ما ورد بالنسبة أي الحالة فلو فضل عن حاجته الآن لكنه يحتاج إليه
في المستقبل وجب بذله لاحتاج إليه في الحال لأنه يستعمل فلا يلحقه ضرر بالاحتياج إليه
في المستقبل (قوله أي صاحب الماء) تفسير للضمير المضاف إليه (قوله فان لم يفضل الخ)
محترز الشرط الأول وقوله بدأ بنفسه أي لحديث بدأ بنفسك وقوله ولا يجب بذله لغيره أي لكن
يندب ابتداء لغيره ان صبر (قوله والثاني) أي من الشروط الثلاثة وقوله أن يحتاج إليه
غيره أي وان لم يصل لقدرة الضرورة وقوله اما لنفسه أو لبيته أي المحترم بخلاف غيرهما
كلزاني المحسن وتارك الصلاة بعد أمر الامام أو الوضوء لها على الاصح في الروضة والمرئذ
والحربي والكلب العقور ومن البهية المحترمة البهية المأكولة اذا وطئت فان الصحيح أنها
لا تنج فهي محترمة فيجب بذل فضل الماء لها (قوله هذا اذا كان الخ) أي محل وجوب
فضل الماء اذا كان الخ وقد عرفت أن هذا الاشارة الى الشرط الرابع وقوله كلا أي حشيش
سواء كان رطباً أو يابساً وهذا يقتضي أنه اذا اشترى لها علفاً لا يجب بذل فضل الماء لها وهو
كذلك لانه مقصوح حيث اعتلها العلف دون الماء (قوله ولا يمكن رعيه الا ببق الماء) فيجب
بذل الماء حينئذ لان منعه يؤدي الى منع الكلا كما في خبر العيصين لا تمنعوا فضل الماء لقمعوا
به الكلا لأن الماشية انما ترضى بقرب الماء لتشرب منه فاذا منعت من الماء ذهبت عن الكلا
فكانما منعت منه (قوله ولا يجب عليه بذل الماء رعيه غيره ولا لشجره) أي ولو أدى
الى قطفه وهذا محترز قوله اما لنفسه أو لبيته وانما وجب بذله لنفسه أو لبيته لحرمته الروح
بخلاف الزرع والشجر ويجوز بذله لذلك بالعوض ولا بد من تقدير الماء بكيل أو وزن
فلا يجوز بيع الماء بربى الماشية أو الزرع بل يشترط في بيعه التقدير المذكور ان لم يجب بذله
قال بعضهم الا في شرب الا آدمي من كوز السقاء بعوض والفرق أن الاختلاف في شرب الا آدمي
أهون منه في شرب الماشية والزرع والمعتد أنه لا فرق بين الا آدمي وغيره فلا يجوز بيع الماء
بشرط الري مطلقاً فهو من البيع الفاسد وان كان يساهم به في الا آدمي (قوله والثالث)
أي من الشروط الثلاثة (قوله أن يكون الماء في مقرة) أي محل قراره واستقراره الاصل
بخلاف ما اذا أخذ منه وجعل في غير مقرة كأن جعل في صهر يجر أو زيراً ونحو ذلك كما سيذكره
الشارح بقوله فان أخذ هذا وجعل في اناء لم يجب بذله وقوله وهو مما يستخلف في بئر أو عين
بالبناء للمفعول أي مما يخلفه غيره ولا يخفى أن قوله مما يستخلف كان خبراً ليكون في كلام
المصنف لجعله الشارح خبر مبتدأ محذوف وجعل خبر يكون مقدراً وهو في مقرة وفيه تفسير
اعراب المتن والخطيب في ذلك سهل (قوله فان أخذ هذا الماء في اناء الخ) قد عرفت أن هذا
محترز قوله أن يكون في مقرة الخ وقوله لم يجب بذله على الصحيح هو للمعتد والمراد أنه لا يجب بذله

أحدها (أن يفضل عن
حاجته) أي صاحب الماء
فان لم يفضل بدأ بنفسه
ولا يجب بذله لغيره (و)
الثاني (أن يحتاج إليه
غيره) اما (لنفسه أو
لبيته) هذا اذا كان هناك
كلا ترعاه الماشية ولا يمكن
رعيه الا ببق الماء ولا يجب
عليه بذل الماء لزرع غيره
ولا لشجره (و) الثالث (أن
يكون) الماء في مقرة وهو
(مما يستخلف في بئر أو عين)
فاذا أخذ هذا الماء في اناء
لم يجب بذله على الصحيح

بلا مقابل فلا يشافي أنه يجب بذله المضطر بمقابلته وانما وجب بذله في صورة الاستخلاف لانه لا يلحقه ضرر بالاكتياج اليه في المستقبل لاستخلافه بخلاف غيره فانه يلحقه ضرر بالاكتياج اليه في المستقبل لانه لا يستخلف (قوله وجبت وجب البذل للماء) أي بأن وجبت الشروط المارة وقوله فالمراد به تمكين الماشية الخ فيلزمه أن يمكنها من ورود البئر وقوله ان لم يتضرر بقيد في لزوم تمكينه الماشية من حضورها البئر وقد تقدم أن هذا اشارة الى الشرط السادس (قوله فان تضرر بربورودها) أي في زرعه أو ماشيته وهذا محترز الشرط المذكور وقوله منعت منه أي من حضورها البئر وقوله واستحق لها الرعاة أي بآثانه كقرية ونحوها (قوله وجبت وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح) هو العقد لصحة التهي عن بيع فضل الماء رواه مسلم * (فصل في أحكام الوقف) * أي كالجواز الاتي في كلام المصنف وانما قال الشارح في أحكام الوقف لان المصنف لم يبين حقيقة الوقف لالفة ولا شرعا وانما ذكر شيئا من أحكامه وهو مصدر وقف وهو أن يصح من أوقفه فأنه الفة رديئة تحمية وعليها العاتة عكس حبس وأحبس فان أحبس أفصح من حبس فأنه الفة رديئة لكنها هي الواردة في الاحاديث الصحيحة ويجمع على وقوف جمع كثرة وأوقاف جمع قلة والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى لن تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون فان أباطلته رضى الله عنه لما سمعها رغب في وقف بديها وكانت أحب أمواله اليه وهي حديقة مشهورة مأخوذة من البراح وهو الارض الظاهرة وخبر مسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف كما قاله الرافعي ومن ذلك يعلم أنه لا يصح على الاثنياء عليهم الصلاة والسلام لان الصدقة لا تجوز لهم والمراد بالولد الصالح المسلم ولو فاسقا وهذا العدد لا مفهوم له فقد زيد على ذلك أشياء وقد تظلمها الجلال السيوطي فقال

اذا مات ابن آدم ليس يجزى * عليه من خصال غير عشر

علاوم بنها ودعاء نجمل * وغرس القل والسدقات تجزى

وراثه مصنف ورباط نثر * وحفر البئر وأجره نهر

ويت للغريب بناء أو ي * اليه أو بناء محل ذكر

وقعلم لقرآن كرم * نخذهما من أحاديث بحصر

وأركانه أربعة واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة (قوله وهو لغة الحبس) يقال وقفت كذا أي حبسته (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله حبس الخ فيه استيفاء الشروط والاركان الاربعة فأشار بالحبس الى الصيغة وهو يستلزم الواقف والموقوف عليه وقوله مال هو الموقوف وقوله معين الخ بيان للشروط نفرج بالعين مافي الزمة والمهم كاحد عبده لعدم تعيينها وبالقابل للنقل المستولدة والمكاتب كآية مهيضة لانهما لا يقبلان النقل فقول المحشى قيد يخرج به مافي النمة غير ظاهر لانه خرج بالمعين كما علمت وأما المكاتب كآية فاسدة فيصح وقفه لانه يقبل النقل لجوازيه وقوله يمكن الانتفاع به أي سواء كان الانتفاع به في الحال أم لا كعبد وحش صغير كاسيد كره الشارح ونخرج بذلك ما لا يمكن الانتفاع به فهو الجار الزمن الذي لا يربح برؤه بخلاف ما يربح برؤه بزوال ثماته فيصح وقفه وقوله مع شاء عينه أي

وجبت وجب البذل للماء

فالمراد به تمكين الماشية من

حضورها البئر ان لم يتضرر

صاحب الماء في زرعه أو

ماشيته فان تضرر بربورودها

منعت منه واستحق لها

الرعاة كما قاله الماوردي

وجبت وجب البذل للماء

امتنع أخذ العوض عليه

على الصحيح

(فصل في أحكام الوقف)

وهو لغة الحبس وشرعا

حبس مال معين قابل

لنقل يمكن الانتفاع به مع

شأن عينه

ولومدة قصيرة أقلها زم يسايل بأجرة لو أوجر وخرج به مالا يتفقع به الإذهاب عنه كشمعة
 للوقود وريحان مقطوع للشم وطعام للأكل فلا يصح وقف شيء من ذلك لأنه لا يمكن الاتفاع به
 إلا مع ذهاب عنه كما سيأتي في الشرح وقوله وقطع التصرف فيه معطوف على حبس عطف
 تفسيره هو بالرفع وبعبارة الشيخ الخطيب بقطع التصرف فيه بالباء التي للتصوير فالجس مصور
 بقطع التصرف وقوله على أن يصرف الخ متعلق بحبس وقوله في جهة خير متعلق يصرف
 والمراد بجهة الخير ما عدا الحرام وبعبارة الشيخ الخطيب على مصرف مباح فيخرج به المصرف
 الحرام وقوله تقربا إلى الله تعالى أي لأجل التقرب إلى الله تعالى وإن لم يظهر فيه قصد القرية
 كالوقف على الأغنياء كما سيأتي في كلام الشارح وعلم مما تقرر أنه لا بد من بيان المصرف فان لم
 يبينه كقوله وقت هذا المصحف وهذا الكتاب لله تعالى كما يوجد كثيرا في المصاحف والكتب
 لم يصح لأن الموقوف عليه ركن فإذا فقد بطل الوقف بخلاف الوصية فإذا قال أو وصيت ثبات
 ماله لله تعالى صحته وصيته وتصرف بعده ماله للفقراء وفي وجوه الخير (قوله وشرط الواقف
 الخ) لعله اقتصر على شرط الواقف اهتماما به وشرط الصيغة لفظي يشعر بالمراد صريحه كوقفت
 وسلت وجبت كذا على كذا ونصت بكذا على كذا صدقة مؤبدة أو محرمة أو موقوفة
 أو لاتباع ولا تهب وجعلت هذا المكان مسجدا أو كنيسته كرمت وأبدت هذا للفقراء
 وكصنعت به على الفقراء وألحق المأوردى باللفظ مالم يأت مسجدا أو بنية المسجد ويشترط
 قبول الموقوف عليه المعين فوراً بخلاف غيره كالجهة فلا يشترط القبول لعدم تأنيه ويشترط
 التخصيص فلو قال إذا جاء رأس الشهر فقد وقت كذا على الفقراء لم يصح ومحله فيما لا يباح
 التصريح أي يشابهه فلو قال إذا جاء رمضان فقد جعلت هذا المكان مسجدا صح كما ذكره
 ابن الرفعة ولا يصير مسجدا إلا إذا جاء رمضان ومحلّه أيضا مالم يعلقه بالموت فلو قال وقتت
 كذا بعد موتي على الفقراء صح وكان وقفا له حكم الوصية فيصح الرجوع عنه لقول القفال
 أنه لو عرضه للبيع كان رجوعا ولو تجزى الوقف وعلق الإعطاء للموقوف عليه بالموت جاز كما نقله
 الزركشي عن القاضي حسين ويشترط أيضا عدم التأقبت فلو قال وقتت كذا على الفقراء
 سنة لم يصح لفساد الصيغة مالم يتبعه بمصرف والا كان قال وقتت كذا على زيد سنة ثم على
 الفقراء صح وهذا فيما لا يباح التصريح أما ما يباحه كالسجدة والرباط والمقبرة كقوله جعلته
 مسجدا سنة فإنه يصح مؤبدا ويلغو التأقبت ويشترط الإلزام فلو قال وقتت كذا على كذا
 بشرط الخيار له أو لغيره أو أن يدخل من شاء ويخرج من شاء لم يصح بخلاف العتق فإذا اعتقه
 بشرط الخيار أو الرجوع فيه متى شاء ونحو ذلك صح على الأرجح خلافا للرافعي لقوة العتق دون
 الوقف لأن التصريح لا يتأثر بالشروط القاسدة وشرط الموقوف عليه أن كان معينا أصلا مملوكا
 للموقوف في حال الوقف عليه فلا يصح وقف عبد مسلم ونحوه معصف على كافر ولا يصح الوقف
 على جنين لعدم صحته مملوكه سواء كان مقصودا أم تابعا حتى لو كان له أولاد له جنين لم يدخل
 نعم أن اتصل بدخل معهم إلا أن يكون الواقف قد سمى الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل
 كما قاله الأذري ولا على ميت لأنه لا يملك ومنه الوقف على المشايخ إلا أن أراد المصرف على
 مصالحهم ولا على أحدهم من الشخصين لعدم تعيين الموقوف عليه ولا على العبد لأنه لا يملك هذا

وقطع التصرف فيه على أن
 يصرف في جهة خير تقربا
 إلى الله تعالى وشرط الواقف

ان أراد قصر العبد فان أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده فيصح ان كان لغیره وان كان
له لم يصح لانه يقع للواقف وان كان الموقوف عليه مبعضا فان كان هنالك مهايأة ومسدور
الوقف في نوبته فكالحزب أو في نوبة سيده فكالفن وان لم يكن مهايأة وزع بحسب الرق والحرية
ولو وقف مالك البعض بعضه الرقيق على بعض الحرم ويصح الوقف على المكاتب ويستمر
بعد العتق ان أطلقه فان قيده بعتة الكتابة كان منقطع الاخر وسيأتي حكمه فان عجز نفسه
بان أنه منقطع الاول ولا على مرتد وحرى لانهم لا ادوام لهم مع كفرهم ما سوا ذلكهما
باسمهما أو وصفهما بخلاف دمي معين فيما يمكن تملكه ولا على الشخص نفسه خلافا للامام
أي حنيفة لتعذر تملك الانسان ملكه لنفسه لانه حاصل وتخصيل الحاصل محال الا اذا قال على
أعلم أو لادأي وهو أعلمهم ولا على جمعة مملوكة لانه ليس له التملك بحال الا ان قصد
مالكها فهو وقف عليه وخرج بالملوكة الموقوفة كالخيل المسبلة في الثغور وهو فيصح
الوقف عليها وكذلك الوقف على الارقاء الموقوفين على خدمة الحرم والكعبة الشريفة
والروضة المنيفة وعلى حمام مكة فهو مستثنى من قولهم لا يصح الوقف على الوحوش والطيور
المباحة وأما شروط الموقوف فقد تمت في التعريف (قوله صحة عبارته) فلا يصح وقف
الصبي والمجنون لعدم صحة عبارتهما وقوله وأهلية التبرع فلا يصح وقف مكره ومكاتب
ومحجور عليه ولو بغلس ولو بشاورة ولية لعدم أهلية التبرع فيمن ذكر ولا يلزم من صحة العبارة
أهلية التبرع بخلاف العكس ويصح الوقف من الكافرو ولو لمسجد وان لم يعتقه قربة وكذا
من بعض ممالك ملكه بعضه الحر ويعلم من شرط صحة تبرع الواقف أن الموقوف مملوك له
فلا يصح وقف نحو مكره ولا وصي له بالمنفعة ولا نحو سرجين أو كلب نعم يصح وقف الامام من
بيت المال ولو على أولاده خلافا للجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع شرطه ويعلم منه
أيضا أنه يكون مختارا فلا يصح من مكره (قوله والوقف جائز) أي صحيح بل هو مستحب ولم يقل
هو قربة لانه ليس بقربة محضة اذ لا يشترط فيه ظهور قصد القربة كما سيأتي (قوله بثلاثة
شرايط) أي على ما ذكره المصنف والافهى أكثر من ذلك وجعلها ثلاثة مبنى على جعل قولهم ان
يكون على أصل موجود وفرع لا ينقطع شرطا واحدا فيكون قوله وفرع لا ينقطع من جملة
الشرط قبله والذي في الروضة أنهم ما شرطان فيكون قوله وفرع لا ينقطع شرطا مستقلا وعلى
هذا الصنيع جرى الشيخ الخطيب فجعل الشرط التي ذكرها المصنف أربعة (قوله وفي
بعض النسخ الخ) هو معنى ما في التمهنة الاولى فلا تفاوت بينهما في المعنى (قوله أحدها)
أي أحد الثلاثة شرايط وقوله أن يكون أي الوقف بمعنى الموقوف كما أشار إليه الشارح
فالذي مر عائد للوقف بمعنى الموقوف فقول الشارح الموقوف تفسير للمراد ولا فرق في الموقوف
بين العقار والمنقول فالأول كالدار والثاني كالعبد والكتب ولو مشاعفهما كان وقف
نصف عبد أو دار على الشيوع ولو مسجد أو يجب قسمته في الحال اذا كانت قسمته افرازا ومن
المنقول المدبر والمعلق عنه بصفة ويعتقان بوجود المصفة من موت السيد في الاول والمعلق
عليه في الثاني ويطل الوقف بعتة هما هذا ان سبق التدبير والتعليق على الوقف كما هو قضية
كلامه وهو ظاهر أو ما دبر أو علق عنه بعد الوقف فلا يصح نكروجه عن ملكه بالوقف ومنه

صحة عبارته وأهلية التبرع
(والوقف جائز بثلاثة
شرايط وفي بعض النسخ
والوقف جائز بثلاثة
شروط أحدها أن يكون
الموقوف

بناء وغرس وضعا في أرض بحق كأن وضعها بأرض مملوكة أو مستأجرة لهما وإن استحقا القلع
بعد مدة الاجارة فلو قلع ذلك وبقي منتفعا به فهو وقف كما كان وإن لم يبق فهل يصير ملكا
للموقوف عليه أو للواقف وجهان أحسنهما أولهما (قوله عما ينتفع به) أي ولو ما لا لأنه
لا يشترط النفع حالا كما سيذكره الشارح وقوله مع بقاء عينه أي مدة ولو قصيرة أقلها زمن
يقابل بأجرة ونخرج بقوله عما ينتفع به ما لا ينتفع به كالعبد الزمن الذي لا يربح برؤه كما مر
وبقوله مع بقاء عينه ما لا ينتفع به إلا مع عدم بقاء عينه لأن نفعه في فوته ومقصود الوقف
الدوام العادي وهو في كل شيء بما يليق به والا فالدوام الحقيقي غير ممكن في المخلوقات وقد ذكر
ذلك الشارح بقوله وأما الذي لا يبق عينه الخ فذكر محترز الثاني ولم يذكر محترز الأول (قوله
ويكون الانتفاع مباحا مقصودا) هذان القيدان شرطان في الشرط السابق كما أن قوله مع
بقاء عينه شرط فيه أيضا لأن الشرط كونه عما ينتفع به مع بقاء عينه انتفاعا مباحا مقصودا
(قوله فلا يصح وقف آلة الله) تفريع على مفهوم قوله مباحا لأن آلة الله ومحترمة كضربكة
وزمارة وكذا كل محرم وقوله ولا وقف دراهم للزينة تفريع على مفهوم قوله مقصودا لأن
الزينة غير مقصودة ومحل بطلان وقف الدراهم للزينة ما لم تكن موقوفة لتصاغ حلما أو الاصم
وكذا لو كانت معزاة كالمعروف عند أهل مصر بالصفا فيصح وقفه لأنه حتى يقصد للزينة
(قوله ولا يشترط النفع في الحال) إشارة إلى التعميم في قوله أن يكون عما ينتفع به كما تقدم التنبيه
على ذلك فكأنه قال سواء كان النفع في الحال كوقف عبد وجهش كبير بر أم في المال كوقف
عبد وجهش صغيرين ولذلك فرع قوله فيصح وقف عبد وجهش صغيرين على ما قبله وهو ظاهر
(قوله وأما الذي لا يبق عينه الخ) مقابل لقوله مع بقاء عينه كما تقدم وقوله كقطعوم أي لأن
الانتفاع به مع ذهاب عينه بسبب أكله وقوله وربحان أي غير منزوع لأن نفعه في فوته وأما
المنزوع فيصح وقفه لأنه يدوم وكل ما يدوم يصح وقفه كسك وعشيرة الراد بالربحان كل بنت
غض أي فيه غضاضة طيب الرائحة فيشمل الورد والياسمين ونحوهما فيصح وقف ذلك إن كان
منزوعا والأفلا وقوله فلا يصح وقفه أي الذي لا يبق عينه (قوله والثاني) كان الأنسب
وثانيها وقوله أن يكون الوقف على أصل أي متبوع بغيره وهو الطبقة الأولى من الموقوف
عليه وقوله موجود أي في الحال ويشترط في الموقوف عليه المعين القبول فورا دون الجهة
كما سجد والربط والمجاهدين والعلماء والفقراء وكذا الأغنياء والفسقة وأهل الذمة لأن
الصدقة عليهم جائزة (قوله وفرع) أي تابع وهو ما عدا الطبقة الأولى فيشمل الوسط والآخرة
وقوله لا يقطع أي بل يدوم وهو مبني على أن منقطع الوسط والآخرة باطل وهو مرجوح والراجح
العصاة كما سبأني ولم يقيد الفرع بالموجود كالأصل لعدم كونه شرطافيه (قوله نخرج الخ) تفريع
على مفهوم قوله موجود لأن الأصل ليس موجودا في هذا المثال وقوله الوقف على من سبوا
للاوقف وكذلك الوقف على ولده ولا ولده فان كان له ولد واد صم وصرف له صونا للصبرة الواقف
عن الإلغاء فان حدث بعد ذلك ولد شاركه على المعتمد وكذلك الوقف على فقراء وأولاده ولا فقير فيهم
فإن كان فيهم فقير وغني صم ويعطى منه من اقترب بعد ذلك (قوله ويسمى هذا منقطع الأول)
وهو باطل على المعتمد لعدم إمكان الصرف إليه في الحال فكذلك ما ترتب عليه ومنه وقف كذا فيهما

(عما ينتفع به مع بقاء
عينه) ويكون الانتفاع
مباحا مقصودا فلا يصح
وقف آلة الله ولا
وقف دراهم للزينة ولا
يشترط النفع في الحال
فيصح وقف عبد وجهش
صغيرين وأما الذي لا يبق
عينه كقطعوم وربحان فلا
يصح وقفه (و) الثاني (أن
يكون) الوقف على أصل
موجود وفرع لا يقطع
نخرج الوقف على من سبوا
للاوقف ثم على الفقراء
ويسمى هذا منقطع الأول

شاء الله أو فيما شاء زيد وكذا فيما شئت أنا ولم يسبق منه مشيئة فيها فان سبق منه مشيئة صح وعمل
 بيانه (قوله) فان لم يقل ثم الفقراء أي بل اقتصر على الوقف على من سيولده وقوله كان منقطع
 الأول والاخر أي وهو باطل بالاولى (قوله احتراز) أي ذوا احتراز وقوله عن الوقف المنقطع
 الاخر ومثله منقطع الوسط كقوله وقف هذا على زيد ثم رجل ثم الفقراء أو وقف هذا على
 أولادى ثم هذا العبد لنفسه أو هذه البهية ثم الفقراء فهو صحيح على الراجح ثم اذا مات الأول
 صرف لما بعد الثاني ان لم يعرف أمد انقطاعه كافي المثال الأول وان عرف أمد انقطاعه صرف
 لا قرب رحم الى الواقب مدة وجوده ثم بعد ما يصرف الثالث (قوله) كقوله وقف هذا على زيد
 ثم نسله) ويدخل في الوقف على الذرية والتسل والعقب أولاد البنات لصدق اللفظ بهم أما في
 الذرية فلقوله تعالى ومن ذريته داود وسليمان الى ان ذكر عيسى وليس الاولاد البنت والنسل
 والعقب في معنى الذرية الا ان قال على من ينسب الي منهم فلا يدخل أولاد البنات فيمن ذكر ان
 كان الواقف رجلا فان كان امرأه أدخلوا فيه بجعل الاتساب فيها لغويا لا شرعا لانه لا نسب فيها
 شرعي قال تعالى ادعوهم لابائهم فالتقييد فيها ليسان الواقع لا للاخراج ولا تدخل أولاد
 الاولاد في الاولاد ويحمل عليهم عند عدم الاولاد ثم اذا وجدوا شاركهم والابن لا يشمل البنت
 وعكسه والولد يشمل الذكر والانثى والخنى لا الجنين ولا ولد الولد والمولى يشمل المعتق والعقيق
 ويشرك بينهم على عدد الرؤس وان وجد كل منهما فان وجد أحدهما اختص به ولا يشركه
 الاخر اذا وجد بعده وفارق ما تقدم في أولاد الاولاد بأن اطلاق المولى على كل منهما على سبيل
 الاشتراك اللفظي وقد دلت القرينة على ارادة أحدهم عنيه وهي الاختصاص في الموجد ونصار
 المعنى الاخر غير مراد (قوله ولم يزد على ذلك) فان زاد عليه كان قال ثم الفقراء لم يكن منقطع
 الاخر كما هو الظاهر (قوله وفيه طريقان) أي في منقطع الاخر طريقان للاصحاب (قوله)
 أحدهما أنه باطل أي أحد الوجهين أن منقطع الاخر باطل وهو مرجوح وقوله وهو الذي
 مشى عليه المصنف أي حيث قال وفرع لا ينقطع (قوله لكن الراجح الصحة) استدرك على
 قوله وفيه طريقان لانه يومهم استواءهما فنفع ذلك بالاستدراك ويصرف بعد انقراض زيد
 ثم نسله الى أقرب الناس الى الواقف رجلا لا اثنى الاصم فيقدم ابن بنت على ابن عم فان لم يوجد
 بصفة الاستحقاق فالى الاهم من مصالح المسلمين والفقراء والمساكين (قوله الثالث) كان
 الانسب أن يقول وثالثها كما تقدم نظيره وقوله أن لا يكون الوقف في محذور أي أن لا يكون
 في معصية لان الوقف شرع للتقرب فهو مضاد للمعصية وقوله بظام مسألة أي قبلها حاكمه ملة
 وانما وصفت الظام بالمسألة لانه يشال اللسان عند النطق بها (قوله أي محترم) تفسير للمحذور
 ومن المحترم كتب التوراة والانجيل المبديلين والسلاح لقاطع الطريق فلا يصح وقف ذلك
 (قوله) فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبد) تفريع على مفهوم الشرط ومثل الكنيسة
 سائر متعبدات الكفار كبيعة وصومعة ومثل عبارتها حصرها وقتاديلها وخدمها ولو أطلق
 الوقف على الكائنات فالظاهر لبطلان كما أفتى به بعضهم لأن الظاهر من الوقف عليها الوقف على
 مصالحها وهو ممنوع وخرج بقوله للتعبد ما لو كانت لتزول المارة ولو من الكفار فهو صحيح عليها
 (قوله) وأفهم كلام المصنف أي حيث قال أن لا يكون في محذور وقوله أنه لا يشترط في الوقف

فان لم يقل ثم الفقراء كان
 منقطع الأول والاخر
 وقوله لا ينقطع احتراز عن
 الوقف المنقطع الاخر
 كقوله وقف هذا على زيد
 نسله ولم يزد على ذلك وفيه
 طريقان أحدهما أنه باطل
 كمنقطع الأول وهو الذي
 مشى عليه المصنف لكن
 الراجح الصحة (و) الثالث
 (أن لا يكون) الوقف
 (في محذور) بظام مسألة أي
 محترم فلا يصح الوقف على
 عمارة كنيسة للتعبد
 وأفهم كلام المصنف أنه
 لا يشترط في الوقف

ظهور قصد القرية بل
انتفاء المعصية سواء وجد
في الوقف ظهور قصد
القرية ~~ك~~ الوقف على
الفقراء ~~أو~~ لا كالوقف على
الاغنياء ويشترط في الوقف
أن لا يكون مؤقتا كوقف
هذا سنة وأن لا يكون
معلقا كقوله إذا جاء رأس
الشهر قصد وقف كذا
(وهو) أي الوقف (على
ما شرط الواقف) فيه

ظهور قصد القرية وهذا لا ينافي أنه في نفسه قرية ولو على الاغنياء اذ في كل ~~ك~~ بدو رتبة
أجر لكن الوقف على الفقراء يظهر فيه قصد القرية بخلاف الوقف على الاغنياء فإنه لا يظهر
فيه قصد القرية فتقوله سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية كالوقف على الفقراء ~~أو~~ لا أي
أول يظهر فيه قصد القرية فلا ينافي أنه قرية كما علمت (قوله كالوقف على الفقراء) والعبرة
هنا بفقراء الزكاة ولو ادعى شخص أنه فقير في الوقف على الفقراء ولم يعرف له مال قبل بلائنة
بخلاف الوقف على الاغنياء وادعى شخص أنه غني فلا يقبل الايسة (قوله كالوقف على
الاغنياء) والعبرة هنا باغنياء الزكاة ثم المكسب ~~ك~~ فائته ولا مال له ليس غنيا هابل من
الفقراء فيأخذ منهم (قوله ويشترط في الوقف أن لا يكون مؤقتا كوقف هذا سنة) مالم
يعقبه بمصرف آخر فإن أعقبه بمصرف آخر ~~ك~~ وقف هذا على زيد سنة ثم الفقراء صح ومحل
البطالان مالم يضاء التحرير أما يضا هي التحرير كالمسجد والمقبرة والرباط فإنه يصح مؤبدا ويلغو
انتايت كالوذ كر شرط فاسدا كان وقف مسجد بشرط أن لا يصلي فيه أحد وقوله وأن لا يكون
معلقا فلا يصح تعليقه كقوله إذا جاء زيد فقد وقف كذا على كذا لأنه لم يبين على التغليب والسراية
وكل مالم يبين على التغليب والسراية لا يصح تعليقه بخلاف ما بنى على التغليب كالخلع فإنه بنى
على تغليب الجمالة على المعارضة فلذلك صح تعليقه وبخلاف ما بنى على السراية كالطلاق والعق
فاذا أطلق يدها أو اعتق نصفه سرى الى الكل فيمسأ فلذلك صح تعليقه ما فالقاعدة أن ما قبل
التغليب والسراية صح تعليقه وما لا فلا ومحل البطلان فيما لا يضا هي التحرير وأما ما يضا هي
يكملته مسجد إذا جاء رمضان صح كذا كراهة ابن الرفعة ولا يصير مسجد الا إذا جاء رمضان ومحل
أيضا مالم يعلقه بالموت فإن علقه به كقوله وقف دارى بعده وفى على الفقراء صح قال الشيخان
وكأنه وصية والمراد أنه وقف له حكم الوصية في حساباته من الثلث وجواز الرجوع عنه ولهذا
قال القفال لو عرضها للبيع كان رجوعا وامتناعه للوارث من غير اجازة وله حكم الوقف في منع
بيعه وهبته وعدم ارثه وبهذا تعلم ما في قول المهشي لكنه وصية لا وقف ولو تجزى الوقف وعلق
الاعطاء للموقوف عليه بالموت كقوله وقف يتبع على الفقراء فاذا مات مصرف اليهم جاز كقوله
الزركشى عن القاضي حسين وقد تقدم ذلك في الكلام على الاركان (قوله وهو) أي الوقف
بمعنى الموقوف كما هو الاظهر وان قال المهشي بمعنى الصيغة وقوله على ما شرط الواقف فيه أي
في الوقف بمعنى الصيغة فالمعنى أن الموقوف من حيث الاستحقاق وصرف غلته مبنى على اتباع
ما شرطه الواقف في صيغته فالعبرة بما اشتملت عليه الصيغة من الشروط سواء قلنا الملك
في الموقوف للواقف أو للموقوف عليه أو لله تعالى وهو الاظهر من الاقوال الثلاثة ومعنى كون
الملك فيه لله تعالى أنه يتفك عن اختصاص الادميين والافكل الخلقات بامره ذلك له تعالى
في الحقيقة وان سمي غيره مالم الكافي الظاهر بحسب التوسع والمجاز وانما عمل بشرط الواقف مع
خروج الموقوف عن ملكه نظر اللفاء بفرضه الذي يمكنه الشارع فيه فلذلك يقولون شرط
الواقف كنش الشارع ومن ذلك شرطه النظر لنفسه أو لغيره فاذا شرطه لنفسه أو لغيره اتبع
شرطه والا فهو للقاضي وللواقف الناظر عزل من ولاد النظر نيابة عنه ونصب غيره مكانه بشرط
الناظر عدا لا باطنه وكما به في التصرف المقتود منه ووطئته حماية واجارة وحفظ أصل وهو

الموقوف وغلة وهي الاجرة التي تستغل منه وجهها وقسمتها على مستحقها فان قوض له بعض هذه الامور لم يتجاوز غلة ونفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه اذا كان عبدا وعمارته من حيث شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف والاثن منافع الموقوف فكسب العبد وغلة العقار فاذا انقطعت منافعه فالنفقة ومؤنة التجهيز من بيت المال صيانة لروحه في الاولى ولطهرته في الثانية أما العماره فلا تجب في بيت المال (قوله من تقديم لبعض الموقوف عليهم) أي في أصل الاستحقاق كما في المثال الذي ذكره الشارح فان من قدمه الواقف وهو الاروع هو المقدم على غيره في الاستحقاق أو تقديم لبعض الموقوف عليهم على بعض بني مال الوقف أو منافعه كان شرط الواقف أن يقدم الاروع بكذا من مال الوقف أو بسكنى بيته وهذا هو الانسب بقول الشيخ الخطيب فان فضل شيء كان للباقيين وظاهر كلام الشارح أن الترتيب ليس داخلا في التقديم بل جعله داخلا في التأخير والوجه دخوله في التقديم لان فيه تقديم بعض الطبقات على البعض الآخر وانما يجعله الشارح داخلا في التقديم فرارا من التكرار فانه جعله داخلا في التأخير كما علمت وبالجمله هو مشتق على تقديم وتأخير لانهما ملازمان مثال الترتيب وقفت هذا على أولادى ثم أولاد أولادى أو الأعلى فالأعلى أو الاقل فالأقل أو الاقرب فالأقرب وحيث وجد لفظ الترتيب فلا يصرف البطن الثاني شيء ما بقي من البطن الاول واحد وهكذا في جميع البطون لا يصرف الى بطن وهناك البطن اقرب منه الا ان قال على أن من مات من أولادى فنصيبه لولده فيتبع شرطه (قوله كوقفت هذا على أولادى الاروع منهم) فقدم الاروع منهم على غيره والورع ترك الشبهات والاقصاء على الحلال ولوزاد على قدر الحاجة وأما الزهد فهو الاقتصاد على قدر الحاجة من الحلال وترك ما زاد على ذلك ولو حلالا ومثل الاروع الفقير فان استغنى خرج عن الاستحقاق فان عاد اليه الفقر رجع اليه الاستحقاق وكذا الارامل ونحوهم والصفة والاستثناء يلحقان المتعاطفات بحرف مشرط كالواو والفاء وثم ان لم يتخلها كلام طويل كوقفت هذا على أولادى واحفادى واخوتى المحتاجين أو الامن يفسق منهم فان تخطل المتعاطفات كلام طويل كوقفت هذا على أولادى على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ الانثيين والافنصيب لمن درجته ثم على اخوتى المحتاجين أو الامن يفسق منهم اختص ذلك بالمعطوف الاخير (قوله أو تأخير) أي لبعض الموقوف عليهم عن بعض وقوله كوقفت هذا على أولادى فاذا اقترضوا فعلى أولادهم فقد أخروا ولادى لا يعين الاولاد وهذا في الحقيقة مثال للترتيب وهو مستلزم للتقديم والتأخير كما مر ولو اعتبر الترتيب في البعض والاشتراف في البعض اتبع كوقفت هذا على أولادى وأولادهم فاذا اقترضوا فعلى أولادى وأولادهم وهكذا ما تناسلوا فيكون الاولاد وأولادهم مشتركين ويكون من بعدهم مرتين (قوله أو تسوية) أي في لفظ الواقف كما قال الشارح حيث مثل بقوله كوقفت على أولادى بالسوية بين ذكورهم وانثاهم نظير القول المصنف وهو على ما شرط الواقف والافلاطلاق مقتضى التسوية كوقفت هذا على أولادى وأولادهم فان ذلك يقتضى التسوية في أصل الاعطاء وفي المقدار بين جميع افراد الاولاد وأولادهم ذكورهم وانثاهم لان الواو يطلق الجمع لا للترتيب كما هو المعنى عند الاصوليين ونقل عن اجماع النجاة ومقتضى القول بأنها للترتيب كما

(من تقديم لبعض الموقوف عليهم كوقفت على أولادى الاروع منهم) أو تأخير كوقفت على أولادى فاذا اقترضوا فعلى أولادهم (أو تسوية) كوقفت على أولادى بالسوية بين ذكورهم وانثاهم

في جمع الجوامع ويسوى بين الجميع في ذلك وان زاد ما تناسلوا أو بطناً بعد بطن اذا لم يزد لتعميم
 في النسل لا لترتيب خلافاً لمن جعل المزيد فيه بطناً بعد بطن للترتيب ولو اختلفوا في أنه وقف
 ترتيب أو تسوية صدق من هو في يده من ناظر أو غيره والاحقوا وقسم بينهم (قوله أو تفضيل
 لبعض الأولاد على بعض) انما قال ذلك لاجل المثال الذي ذكره بقوله كوقفت على أولادى
 للذ كرمثل حظ الاثنين فقد فضل بعض الأولاد على بعض والافكان الاعم أن يقول أو تفضيل
 لبعض الموقوف عليهم على بعض ولذلك قال الشيخ الخطيب كقوله بشرط أن يصرف لزيد مائة
 ولعمرو وخسون وكل صحيح (فصل في أحكام الهبة) * أى يجوزها الآتى في قوله وكل ما جار
 بيعه جازيته وعدم لزومها الا بالقبض وغير ذلك مما يأتى وهي مناسبة للوقف من حيث كونها
 خالية عن العوض ونحو ذلك كخروجها عن ملك الواهب وهي تطلق على ما يعم الصدقة والهبة
 والهبة ذات الاركان أى على معنى عام يشمل الثلاثة وهو تعليق تطوع في حياة وعلى ما يقابل
 الصدقة والهبة أى على معنى خاص يقابلهما وهو تعليق تطوع في حياة لا لكرام ولا لاجل ثواب
 أو احتياج بإيجاب وقبول وهذا هو معنى الهبة ذات الاركان وهو المراد عند الإطلاق في كل
 صدقة وهبة هبة ولا عكس لانفرادها في الهبة ذات الاركان ولهذا وحلف أنه لا يهب له فتصدق
 عليه أو أهدي اليه خشنود العكس وكلاهما سنونة وأفضلها الصدقة وكان صلى الله عليه وسلم
 لا تحلل له الصدقة وتحلل له الهبة لأن الأولى تنزه عن احتياج الآخر والثانية تشعر بعظمته
 وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يأكل من الهبة حتى يأمر صاحبها بالاكل منها المكان
 الذراع المسحوم ثم صار ذلك عادة للملوك بعده ولو في غير الهبة حتى في نحو القهوة ونظر الهبة
 هدية أيضاً ان لم يعتد رده كقوصرة التروهي وعاءه الذي يكثر فيه يعمل من خوص ونحوه فان
 اعتد رده فليس هدية بل يجب رده ويحرم استعماله الا في نحو أكلها منه ان اعتد والاصل فيها
 بالمعنى العام الشامل للصدقة والهبة قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
 أى ليعين بعضكم بعضاً على ما فيه بر وتقوى وقوله تعالى وآتى المال على حبه أى مع حب المال
 أو لاجل حب الله فالضهير عائد للمال وعلى معنى مع أو لله وعلى معنى لأم التعليل وأخبار كخبر
 الصمخين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أى لا تحقرن جارة مهدية لجارتها المهدي اليها أو
 بالعكس ولو ظلف شاة مشوية وانما قلنا مشوية لانه لو كان نيئاً لا ينفع وهو مبالغ في القلة أى
 ولو شيئاً قليلاً وأركانها بالمعنى الخاص ثلاثة عاقد وموهوب وصيغة وشرط في العاقد بمعنى
 الواهب الملك حقيقة أو حكماً ليشمل هبة نحو الصوف من الاخصية الواجبة مع خروجهما عن
 ملكه بالنذر لكونه له بها نوع اختصاص وهبة حق الصبر الآتى وهبة الضرر لباثما لضررها
 وإطلاق التصرف في ماله فلا تصح من المحجور وعليه ولا من وليه في مال محجوره ولا من مكاتب
 بغير إذن سيده وبمعنى الموهوب له أهلية ملك ما يوجب له ولو غير مكلف ويقبل له وليه فلا تصح لجل
 ولألبهية ولا لنفس الرقيق فان أطلق الهبة له فهي لسيده وكذا ان قصد سيده وشرط في الموهوب
 أن يكون معلوماً مظهر منتقاه مقدور على تسلمه مملوكاً للعاقد كما أشار إليه المصنف بقوله وكل
 ما جازيحه جازيته على ما سياتى وشرط في الصيغة ما شرط فيها في البيع ومنه توافق الإيجاب
 والقبول على المعقد فلم يوجب له شيئين فقبل أحدهما أو شيئاً واحداً فقبل بعضه لم يصح

(أو تفضيل) لبعض الأولاد
 على بعض كوقفت على
 أولادى للذكر منهم مثل
 حظ الاثنين
 * (فصل في أحكام الهبة)

وقيل بالعصة وافرقت بين الهبة والبيع بأنه معاوضة فضيقت فيه بخلافها (قوله وهي) أي الهبة وقوله لفظة مأخوذة من هوب الر بيع أي مروره يقال هب الر بيع إذا مر من جانب إلى جانب ووجه الأخذ من ذلك أنها تخرج من يد الواهب إلى يد الموهوب له (قوله ويجوز أن تكون من هب من نومه) أي أن تكون مأخوذة من مصدر هب الخ لأن الاشتقاق من المصدر على الصحيح وقد صرح بالمصدر أو لا فدل على إرادته في الثاني وسعد أنه جرى في الأول على مذهب البصريين وفي الثاني على مذهب الكوفيين وبهذا يدفع ما يقال تحزى نكتة تغيير الأسلوب حيث جعل المأخذ في الأول المصدر وفي الثاني الفعل لأن ذلك انما هو بالنظر لظاهر العبارة وقوله إذا استيقظ أي يقال ذلك إذا استيقظ أي تنبه من نومه وقوله فكان فاعلها استيقظ للاحسان بيان لوجه الأخذ من الثاني أي فكان فاعل الهبة استيقظ من غفلة للاحسان وفعل الخير (قوله وهي في الشرع الخ) هذا مقابل لقوله وهي لغة الخ ولو قال وهي في الشرع تملك تطوع في الحياة لكان أولى وأخصر (قوله تملك) خرج بالتمليك أي خرج عنه بمعنى أنه لم يدخل فيه الضيافة لأنها أباحة لكن يملك الضيف ما أكله بوضعه في فمه ملكا مرامعي بمعنى أنه ان ازدرده أي بلعه استقر على ملكه وان أخرجه تين أنه باق على ملك صاحبه ولهذا الوالحف لا يأكل طعام زيدا فأكله ضيفا لم يحنث لأنه لم يأكل الطعام نفسه والوقف لأنه أباحة على المعتمد فهو خارج بالتمليك وعلى القول بأنه تملك فهو تملك للمنفعة للعين فهو خارج بقوله في عين والعارية لأنها أباحة لأن ينتفع المستعير بالتمليك للمنفعة وقوله منجز أي حاصل في الحال قال بعضهم هو قيد لم يذكره غير الشارح وهو مستدرك لأن الخارج به خارج بقيد الحياة كما صنع الشارح والصواب أنه قيد معتبر يخرج به المعلق على صفة كقدوم غائب فخوان جاءه زيد فقد وهبك كذا فلا يصح لأنه غير منجز فلا اعتراض على الشارح في إخراج الوصية به مع أنها خارجة بقيد الحياة فالحق أن الخارج بالمنجز المعلق على صفة كحدوث ولد والخارج بقيد الحياة الوصية وقوله مطلق أي غير مقيد فيخرج به المقيد بالمدة وهو التملك المؤقت كما سبذ كره الشارح وقوله في عين أي غير منفعة فهي احتراز عن المنافع كما سبذ كره الشارح وأما الذين نهبت لمن هو عليه إبراء وغيره باطلة على الأصح لأنه غير مقدور على تسلمه وقيل صحيحة وعليه جرى شيخ الإسلام وقوله حال الحياة أي في حال الحياة يخرج به الوصية كما سبذ كره الشارح لأن التملك فيها لا يتم إلا بالقبول وهو بعد الموت وقوله بلا عوض أي لأن اللفظ لا يقتضيه هذا إن لم يقيد بثواب فإن قيدت به فإن كان مجهولا لا كتب فباطلة لتعذر تصحيحها بإيعال جهالة العوض وهبة لأن لفظها لا يقتضيه كما علمت والمقبوض بها حينئذ مقبوض بالشراء الفاسد فيضمن ضمان المغضوب وإن كان معلوما فهي بيع نظر الله في فيجوز فيه أحكامه كالخيار والشفعة وعدم توقف الملك على القبض بل تملك بالعقد ومحل عدم العوض أن لم تقم قرينة على طلبه والواجب إعطاء العوض أو رد الهدية كما صرح به الرملي (قوله ولومن الأعلى) أي ولو كان ذلك التملك صادرا من الأدنى للأعلى منه رتبة دينية فمن معنى اللام وهذه الغاية للرّد على القول بأن الهبة إذا كانت من الأدنى للأعلى رتبة دينية تقتضي العوض عملا بالعادة (قوله يخرج بالمنجز الخ) أي إذا أردت بيان المحتررات الخارجة بتلك القيود فأقول لك يخرج بالمنجز الخ وقوله الوصية فيه نظر كما سبق لأنه يلزم عليه

وهي لفظة مأخوذة من هوب
البيع ويجوز أن تكون
من هب من نومه إذا استيقظ
فكان فاعلها استيقظ
للاحسان وهي في الشرع
تمليك منجز مطلق في عين
حال الحياة بلا عوض ولو
من الأعلى فخرج بالمنجز
الوصية

تكرر خروج الوصية وقد يقال لامانع من خروج الشيء مرتين لكن الاظهر ان يخرج بقيد
 المنجز المعلق بصفة وبقيد الحياة الوصية كما قرره المبدئي وقد تقدم (قوله وبالملحق) أي وبخروج
 بالملحق وقوله التملك الموقت كما في الاجارة فانها تملك للمنافع عليك مقيدة بامدة الاجارة ولا يقال له
 هبة لانه ليس عليك مطلقا بل عليك موقت فسط قول العلامة القليوبي انظر ما صورته فتأمل
 (قوله وتخرج بالعين هبة المنافع) أي بناء على ان ما وهبت منافعه عارية فصوره بملك سكنى الممار
 أو خدمة العبد عارية ووجه جماعة فتكون خارجة في الحقيقة بالتملك من أول الامر لانها ليست
 تملك بل اباحة وله الرجوع فيها متى شاء كما هو شأن العارية واذا تلفت العين بغير الاستعمال
 المأذون فيه ولو بغير تفریط كانت مضمونة ضمان العواري والمعتقد أنها هبة صحيحة لانها تملك
 فتكون داخله لا خارجة بناء على أن ما وهبت منافعة أمانة وهو ما رجحه ابن الرفعة والسبكي
 وغيرهما وهو الظاهر كما ذكره الشيخ الخطيب فجعل المحشى القول الأول هو الاصح ضعيف بل
 الاصح الثاني وعليه فلا تلزم الا باستيفاء المنفعة لا قبض العين لانها ليست موهوبة بل أمانة وله
 الرجوع بالنسبة للمستقبل لانه صدق عليه أنه قبل قبض المنفعة الباقية واذا تلفت العين فلا
 يضمن الا بالتقصير (قوله وخروج بحال الحياة الوصية) أي لان التملك انما يتم بالقبول وهو بعد
 الموت كما مر وان كان الايجاب في حال الحياة لكن لا يتم به التملك (قوله ولا تصح الهبة) أي بالمعنى
 الخاص وهي الهبة ذات الاركان فالصدقة والهدية لا يحتاجان الى ايجاب ولا قول بل المدار في
 الاولى على دفعها المتصدق عليه لاجل ثواب الآخرة أو لاحتياجه مع قبضه وفي الثانية على
 بعثها للمهدي اليه اكرامه مع قبضه وقوله الا بايجاب وقبول لفظا أي باللفظ من الناطق ومن
 صرائح الايجاب وهبتك ومختك وملكتك بلاذ كرغن ومن صرائح القبول قبلت ورضيت
 وقبل الهبة للصغير ونحوه عن ليس أهلا للقبول وليه فاذا وهب له شيئا قبله له ويتولى الطرفين
 ومن جهز بته واذهى أنه أعطاه اياه عارية صدق بيمينه ان لم يوجد منه صيغة تملك ولو بعثها به
 لدار الزوج ما لم يقل هذا جهاز بنى والا كان لمكالمها لان اضافته اليها تنتضي الملك ولو اشترى
 الزوج لزوجته حليا لتزين به مادامت عنده لم تملكه الا بصيغة ويصدق في ذلك وكذا لو زين به
 ولده الصغير من غير صيغة حتى لو مات الولد لم ترث منه أمه لانه باق على ملك أبيه (قوله وذكر
 المصنف ضابط الموهوب) أي قاعدته وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله وكل ما جاز يبعه
 جاز هبته) أي وكل ما صح بيعه صح هبته فالمراد بالجواز هنا الهبة وان حرم كالبيع وقت نداء
 الجمعة وهبة الشيء لم يستعين به على معصية وفي بعض النسخ جازت هبته بالتاء وهو الاولى وانما
 تركها في النسخة الاولى لان الهبة مجازي التأنيث ومجازي التأنيث يجوز فيه اثبات التاء
 وحذفها في الاسم الظاهر فيجوز طلعت الشمس وطلع الشمس بخلاف ما لو قلت الشمس طلعت
 فنجب فيه التاء لان الضمير يجب فيه التأنيث وان كان مجازي التأنيث ومحصل هذا الضابط أن
 ما صح أن يكون مبيعا صح أن يكون موهوبا ويستثنى من ذلك مسائل منها الجارية المروونة اذا
 استولدها الراعي المعسر أو أعتقها فانه يجوز بيعها للضرورة ولا يجوز هبتها ومنها المكاتب
 يجوز بيع ما في يده ولا يجوز هبته من غير اذن سيده ومنها المنافع يجوز بيعها بالاجارة لانها يبيع
 للمنافع وفي هبتها وجهان كما تقدم ومنها مسائل غير ذلك كونه في شرح المسألة وغيره (قوله

وبالطلاق التملك الموقت
 وتخرج بالعين هبة المنافع
 وتخرج بحال الحياة الوصية
 ولا تصح الهبة الا بايجاب
 وقبول لفظا وذكر المصنف
 ضابط الموهوب في قوله
 (وكل ما جاز يبعه مجاز هبته)

وما لا يجوز بيعه (الخ) هذا بيان لمفهوم كلام المصنف فهو عكس الضابط المذكور وقد استثنى من
 هذا المفهوم مسائل كما استثنى من المنطوق مسائل تقدم ذكرها ثم اذكره الشارح بقوله
 الاحبتي حنطة ونحوها ومنها حق التجبر كأن نصب علامات على موات ولم يحبس فانه ثبت له
 فيه حق التجبر فيجوز هبته ولا يجوز بيعه ومنها صوف الشاة المجمولة أخمية ولبنها وجلدها
 ومنها الثمار قبل بدو الصلاح فيجوز هبتها من غير شرط القطع بخلاف البيع واستثنى مسائل غير
 ذلك مذكورة في شرح المنهاج وغيره فاقصار الشارح في الاستثناء على ما ذكره تقصير فقد علمت
 المسائل المستثناة من المنطوق والمسائل المستثناة من المفهوم وبهذا تعلم ما في منبع المنهي
 حيث جمع بعض المسائل الاولى مع الثانية وجعل الكل مستثنى من المفهوم واعترض على
 الشارح بقوله ولو جعل الشارح لكلام المصنف مفهوما وفيه تفصيل لاسم من حصر الاستثناء
 الذي ذكره لعدم صحته اذ ورد عليه المستولد من معسر المرهونة الى آخر عبارته والحق ما بيناه
 لك كما صنع الشيخ الخطيب (قوله كجهول) أى فانه لا يجوز بيعه فلا تجوز هبته كأن يقول
 وهبتك أحدهذين الثوبين أو العبدين فلا تصح الهبة لان هذا جهول ومنه التجبر والمفصوب
 لغيره لا قدر على اقتزاعه والصال والاتب فلا يجوز بيع ذلك ولا هبته (قوله الاحبتي حنطة
 ونحوها) أى نحو الحنطة من المحقرات شعير وقد علمت ما في هذا الاستثناء من القصور
 وقوله فلا يجوز بيعهما أى حتى الحنطة ونحوها وقوله وتجوز هبتهما أى تصح لاتقاء المقابل
 لهما كما جرى عليه في المنهاج وهو المعتمد وان قال ابن النقيب ان هذا سبق قلم فهو مردود
 (قوله ولا تملك ولا تلزم الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف ان الهبة تملك بالعقد ولا تلزم الا بالقبض
 وليس كذلك بل لا تملك ولا تلزم الا بالقبض أصله الشارح كما ترى وقوله الهبة أى بالمعنى
 الاعتم الشامل للصدقة والهبة ولو من أصل لفرعه الصغير فلا تملك الا بالقبض عنه كما هو
 مقتضى كلامهم في البيع ونحوه خلافا لما حكاه ابن عبد البر والكلام في الهبة الصحيحة غير
 الضمنية وغير ذات الثواب فخرج بالصحة الفاسدة فلا تملك أصلا ولو بالقبض وبغير الضمنية
 الهبة الضمنية كما لو قال أعتق عبدك عنى مجانا فأعتقه عنه فانه يسقط القبض في هذه الصورة
 وبغير ذات الثواب الهبة ذات الثواب فانها تملك وتلزم بالعقد بعد انقضاء الخيار لانها بيع
 كما ترى (قوله الا بالقبض) أى لا بالعقد لان عقد ارفاق كالقرض فلا تملك ولا تلزم الا بالقبض
 ولانه صلى الله عليه وسلم أهدي الى النجاشي ثلاثين أوقية مسكا وقيل أربعين ثم قال لا تمسكه
 انى لارى النجاشي قد مات ولا أرى الهدية التى أهديت اليه الاستدراك اذ ردت الى فمى لك
 فكان الامر كذلك لكن لما ردت قسمها صلى الله عليه وسلم بين نسائه ولم يخص بها أم سلمة
 والقبض هنا كالبيع لكن لا يكتفى هنا التولية ولا الوضع بين يديه بغير اذنه والاتلاف لانه غير
 مستحق للقبض بخلاف البيع الا ان كان الاتلاف بالا كل أو بالعتق اذا كان باذن الواهب
 ويقدر انتقاله اليه قبيل الاكل والعتق (قوله باذن الواهب) أى أو اقباضه بالاولى فلو قبضه
 بلا اذن ولا اقباض لم يملكه ودخل في ضمانه فيجب رده ان بقى وبطلان تلفه لو رجع عن الاذن
 قبل القبض بطل ولو اختلف في الاذن صدق الواهب لان الاصل عدم الاذن ولو اختلفا على
 الاذن واختلفا في الرجوع قبل القبض صدق الواهب لان الاصل عدم الرجوع (قوله

وما لا يجوز بيعه كجهول
 لا يجوز هبته الاحبتي حنطة
 ونحوها فلا يجوز بيعهما
 وتجوز هبتهما ولا تملك
 (ولا تلزم الهبة الا بالقبض)
 باذن الواهب

فلومات) أي أوجع أو أغى عليه ويقوم ولي الجنون مقامه وأما الانغماء فينتظر إفاقته منه
لقرب زواله فإن أبس منه فكالجنون وقوله لم تنسخ الهبة أي لانها تول الى الزوم كالبيع
في زمن الخیار وقوله ويقوم واره أي أووليه في الجنون والانغماء عند اليأس كما علمت وقوله
مقامه أي مقام أحدهما أي الموهوب له أو الواهب وقوله في القبض أي بالنسبة للموهوب
له وقوله والاقباض أي بالنسبة للواهب ومثل الاقباض الاذن في القبض والرجوع في الهبة
مكان يقول رجعت في الهبة وتكون ملكا له (قوله وإذا قبضها) أي الهبة بالمعنى الاعتم
الشامل للصدقة والهبة وقوله الموهوب له أي أووارته أووليه باذن الواهب أي اقباضه
أووارته أووليه كما علم مما مر وقوله لم يكن للواهب أن يرجع فيها الخ أي لغيره لا يحل لرجل أن يعطى
عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الولد فيعطى ولده رواء الترمذى والحاكم ومحمدا والمراد
بالعطية في الحديث الصدقة والهبة وبالهبة خصوص الهبة ذات الاركان بقريضة العطف
(قوله الآن يكون والدا) أي الآن يكون الواهب والوالد الموهوب له فله الرجوع ولو كان قد
أسقطه ذكر كان أو أمي غنيا كان أو فقيرا صغيرا كان أو كبيرا ولو مع اختلاف الدين وقوله
وان علا أي فيشمل سائر الأصول من جهة الآباء والاقهار فالمراد بالوالد كل من له ولادة قريبا
كان أو بعيدا وخصوصا بذلك لاتقاء التهمة عنهم فلا يرجعون الحاجة أو مصلحة لوفور شفقهم
بخلاف الاجانب ومذهب الحنفية عكس مذهبا معنيين بأن الرجوع في الوالد يورث الشفعة
والقبض فيترتب على ذلك العقوق بخلاف الاجانب ومحل الرجوع فيما إذا كان الولد حرا فان
كان رقيقا فلا رجوع لان الهبة له هبة لسيده وهو أجنبي ومحله أيضا في هبة الاعيان اما في هبة
الديون كأن وهب لولده دينا له عليه فلا رجوع له فيه سواء قلنا انه تمليك أو اسقاط اذ لبقاء للدين
فأشبهه ما لو وهب شيئا قتلقت بشرط الرجوع بقاء الموهوب في سلطنة الولد ولو أبقى الموهوب
أو غصب فيرجع فيه بقاء السلطنة ولا يمنع الرجوع رهنه ولا هبته قبل القبض لبقاء السلطنة
أيضا وأما بعد القبض فلا رجوع له لزال سلطنته ولو لم يزل ملكه كما في صورة الرهن بعد القبض
وكما في صورة الجناية والفس فلوجبى الموهوب أو أفس الموهوب له وحجر عليه امتنع الرجوع
له ملق الحق بالموهوب الذي يمنع بيعه ثم لو قال في صورة الجناية أنا أو ذى أرش الجناية وأرجع
مكن في الاصح ولا رجوع له في بيع فترخ ولا في بذرت لان الموهوب صار مستهلكا ولا يمنع
الرجوع تدبر ولا تعليق عتق بصفة ولا تزويج للرقيق ولا زراعة للأرض ولا اجارة لان العين باقية
بها لها ولا يفسخ الوالد الاجارة ان رجع بل تبقى بحالها كالتزويج ويرجع في العين مساوية المنفعة
مدة الاجارة ويمتنع الرجوع ببيع الولد الموهوب ولولا يه الواهب أو وقفه له أو عتقه أو نحو
ذلك مما يزيل السلطنة وان لم يزل الملك كالكتابة والايلاء والرهن بعد قبضه ولو عاد بعد البيع
فلا رجوع لان الزائل العائد كالذي لم يعد هنا ولبعضهم كما اشتهر .

فلومات الموهوب له أو
الواهب قبل قبضة الهبة لم
تنسخ الهبة ويقوم واره
مقامه في القبض والاقباض
(وإذا قبضها الموهوب له
لم يكن للواهب أن يرجع فيها
الآن يكون والدا) وان علا

* وعائد كزائل لم يعد * في فلس مع هبة للولد

* في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

ولو زاد الموهوب رجوع فيه بزيادته المتصلة كالسمن دون المنفصلة كالولد الحادث فانه يبقى للولد
لحدوثه على ملكه بخلاف الحمل المقارن للهبة فانه يرجع فيه وان انفصل لانه من جله الموهوب

ويحصل الرجوع بنحو رجعت فيها وهبت أو استرجعته أو رددته إلى ملكي أو نقضت الهبة
 أو بطلتها أو فسختها ولا يحصل بوطء الأمة ولا بيع ما وهبه الأصل لقرعه ولا بوقفه ولا بهيته
 ولا باعقائه * (تنبيه) * يستثنى للوالدان علا العدل في عطية أو ولادة بأن يسوي بين الذكور
 والإناث فيها وكذا في سائر وجوه الأكرام حتى في التقبيل والبشاشة لخبر البخاري اتقوا الله
 واعدلوا بين أولادكم بل يكره تركه ومحل ذلك عند الاستواء في الحاجة أو عدمها والأفلا يكره
 تركه وعلى ذلك يحمل تفضيل بعض العصاة ببعض أولاده على بعض كتفضيل الصديق السيدة
 عائشة على غيرها من أولاده ومحل ذلك أيضا عند عدم عذر كعقوق ونحوه من سائر المعاصي وهو
 أن يؤذى والديه أو أحدهما أدى ليس بالهين ما لم يكن ما أذا به واجبا كما هو معروف وأنه
 عن منه ~~مكر~~ وعطية الأولاد للأصول كعكسه فيسن للولد التسوية بين والديه إذا وهب لهما
 شيئا بل يكره ترك التسوية كما مر في الأولاد فان فضل أحدهما فالأتم أو لى خبر أن لها ثلثي البر
 ولا شك أن التسوية بين الأخوة ونحوهم مطلوبة لكن دون طلبها في الأصول والقروع وصلة
 الرحم مندوبة ولو بنحو إرسال سلام أو هدية أو كتاب أو نحو ذلك على ما جرت به عادة معهم فإذا
 اعتادوا ذلك وصاروا يتأذون بتركه حرم قطعه لأن ذلك يعد من قطيعة الرحم وهي من الكبائر
 لا يقال كيف يكون ترك السنة حراما لانا نقول إنما حرم من حيث التآدي الذي حصل بالقطع
 لأن حيث ترك السنة (قوله وإذا أعرأخ) لا يخفى أن لفظ العمرى والرقي من الفاظ الهبة
 لكنها صيغة مخصوصة فالعمرى من العمر لا ~~رقي~~ لفظ العمر فيها والرقي من الرقوب لأن
 كلامهم ما رقب موت صاحبه وقوله شخص إشارة إلى أن فاعل أعرأخ وأرقب ضمير عائدة على
 الشخص فهو على تقدير أي لانه تفسير للضمير وليس المراد بيان الفاعل فيكون المتن حذفه لانه
 لا يجوز حذف الفاعل إلا في مسائل ليس هذا منها (قوله شيئا) مفعول ثان والمفعول الأول
 محذوف والتقدير وإذا أعرأخ الشخص غيره شيئا فهو متعد لمفعولين كما يصرح به قوله أعرأخ
 هذه الدار وقوله أي دار تفسير لشي وقوله مثلا أي أمثل مثلا أي أو عبدا أو كتابا أو نحو ذلك
 (قوله كقوله أعرأخ هذه الدار) أي جعلتها كعمرك وكذا الوفا وهبتك هذا عمرك أهيا تان
 أو ما عشت وإن راد فان مت عادلي بخلاف ما لو قال جعلتها كعمري أو عمر زيد مثلا فانه لا يصح
 فيها على الأرجح لأن فيها تأقبت الملك لأن الواهب أزيد أقديعوت أو لا وإنما اغتقر الأول لانه
 تصرح بالواقع لأن الإنسان لا يملك الأمدة حياته ولا يصح تعليق العمرى كقوله إذا جاء فلان
 أو رأس الشهر فقد جعلت هذا الشيء لك عمرك (قوله أو أرقبه) الظاهر أن الضميرى كلام
 المصنف راجع إلى الشيء فيكون هو المفعول الثاني والمفعول الأول محذوف والتقدير
 أو أرقب غيره أي الشيء وظاهر كلام السارح أن الضميرى كلام المصنف عائدة إلى الغير لانه
 جعله مفعولا ولا وجعل الثاني محذوفاً قدره بقوله أيها ولا يخفى بعده من كلام المصنف وإن
 كان صحيحا في نفسه والمقام سهل والله الحمد (قوله كقوله أرقبك هذه الدار) أي جعلتها لك
 رقبى فالصيغة الثانية نصرح بمعنى الأولى وإنما ذكرها السارح بقوله أو جعلتها لك رقبى إشارة
 إلى اختلاف الصيغ وإن كان المراد واحداً وقدينه بقوله أي أن مت قبلى عادت لى وإن مت
 قبلك استقرت لك ولو صرح بذلك في صيغته لم يضر (قوله فقبل وقبض) إشارة إلى أن قول

(وإذا أعرأخ) شخص (شيئا)
 أي دار أمثلا كقوله
 أعرأخ هذه الدار
 (أو أرقبه) أيها كقوله
 أرقبك هذه الدار وجعلتها
 لك رقبى أي أن مت قبلى
 عادت إلى وإن مت قبلك
 استقرت لك فقبل وقبض

المصنف كان الخ يتوقف على تقدير لا بد منه وانما حذفه المصنف للعلم به مما سبق فاذا لم يقبل
 أو لم يقبض لم يكن كذلك كما لا يخفى (قوله كان ذلك الشيء للمعمر والمرقب بلفظ اسم المفعول
 فيهما) أي لا للمعمر ولا للمعمر بلفظ اسم الفاعل فيهما وقوله ولورثته من بعده أي لورثة
 أحدهما من بعده فالضمير عائدا للاحد لان العطف بأو فالعطف بأو فالعطف بأو فالعطف بأو
 اسم المفعول فيهما وهذا هو المراد من خبر الصحيحين العمري ميراث لاهلها وخبر أبي داود
 لا تعمر واو لا تزقبوا فن أعمر شيأ أو أرقبه فهو لورثته أي لا تعمر واو لا تزقبوا طمعا في أن يعود
 اليكم فان مصير الميراث لورثة المعمر والمرقب بلفظ اسم المفعول فيهما (قوله ويلغو الشرط
 المذكور) أي في العمري والرقبي والمراد المذكور ولو لم يحسب القوة ليشمل ما إذا لم يصرح
 بالشرط فانه يفهم من اللفظ وليس لما موضع يصح فيه العقد ويلغو فيه الشرط الفاسد للمنافي
 لمقتضاه الاهدا كما قاله الحلبي * (فصل في أحكام اللقطة) * أي يجوز أن أخذها وتركها
 كما سيأتي في قوله فله أخذها وتركها وهي مناسبة للهمة لتغليب الاكتساب فيها على الامانة
 والولاية وان كان الاكتساب فيها آخر بعد التعريف والامانة والولاية أو لاحين الاخذ
 والاصل فيها قبل الاجماع الآيات الآمرة بالبر والاحسان كقوله تعالى وتعاونوا على البر
 والتقوى وفي أخذها لحفظها على مالكها وردّها عليه برّ واحسان والاخبار الواردة في ذلك
 كخبر مسلم والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وأركانها ثلاثة لا قوط وملقوط ولقط
 (قوله وهي) أي اللقطة لغة وقوله يفتح القاف أي واسكانها مع ضم اللام فيهما ولعله اقتصر
 على الفتح لانه الأشهر وظاهر كلامهم أن اللغتين بمعنى الملقوط ومقتضى القاعدة أنها يفتح
 القاف بمعنى اللاقط وباسكانها بمعنى الملقوط قال ابن ربي وهو الصواب لان الفعل بالفتح
 للفاعل كالغصّة بالفتح بمعنى الضاحك كثيرا وبالسكان للمفعول كالغصّة بالسكون بمعنى
 المخلو عليه كثيرا ويجي فعله بالتحريك للمفعول نادر فعلى ظاهر كلامهم يكون ما هنا من
 النادر ويقال فيها لتقاطه بضم اللام مع الالف ولقط وكسب وقوله اسم الشيء الملقط بفتح
 القاف على معنى اسم المنعول وهو الملقوط (قوله ومعناها شرعا) أي وأما لغة فهو ما تقدم
 وهو ما ذكره بقوله وهي اسم الشيء الملقط وهذا يدل على تقدير لغة كما تقدم وقوله ماضع الخ
 أي شيء ماضع الخ فيشمل المال والاختصاص كالسرجين وجلد الميتة فهو أعم من قول بعضهم
 مال ماضع الخ وهو في بعض النسخ كذلك وهو ليس بقيد بل مثله الاختصاص واعما ذكره جريا
 على الغالب ونظر القول المصنف فيما يأتي فان لم يجد صاحبها كان له أن يتملكها بشرط الضمان
 وقوله من مال كذا ليس بقيد بل مثله المستعير والمستأجر والغاصب فالعبرة بالمالك جرى على
 الغالب والمراد من له اليد على ذلك الشيء (قوله بسقوط أو غفلة) كأن سقط من صاحبه
 أو غفل عنه فضاع فيهما وقوله ونحوهما أي كنوم وهرب واعيا بعير تركه صاحبه وبخبره عن
 حمل ثقل فالتقاء بخلاف ماضع بغير ذلك كأن ألقى الرمح فوافت داره أو ألقى في حجره من
 لا يعرفه كسبا وهو هارب أو مات مورثه عن ودائع لا يعرف ملاكها وما يلقيه البحر على الساحل
 من أموال الغرق وما يوجد في عش الحداة ونحوها فهو مال ضائع الامر فيه لبيت المال فان
 لم ينظم صرفه في وجوه الخير بنفسه ان عرفها وهو مأجور على ذلك والأعطاء لعدل يعرفها

(كان ذلك الشيء للمعمر
 أو للمعمر) بلفظ اسم
 المفعول فيهما (ولورثته من
 بعده) ويلغو الشرط
 المذكور

* (فصل في أحكام اللقطة)
 وهي يفتح القاف اسم الشيء
 الملقط ومعناها شرعا
 ماضع من مال كذا بسقوط
 أو غفلة ونحوهما

(قوله واذا وجد شخص) أي حر بخلاف الرقيق فلا يصح التقاطه بغير إذن سيده وإن لم ينه
 بأن سكت عليه لأن في اللقطة معنى الأمانة والولاية ابتداء ومعنى التملك انتهاء وهو ليس من
 أهلها فمن أخذها منه فهو اللاقط سيدها كان أو أجنبيا ولو استغفله عليه سيده ليعزفها وهو
 أمين جاز وصح تعريفه حيث قد ان لم يكن أمينا فهو متعديا قراؤه عليها فكأنه أخذها منه وردها
 إليه وأما التقاطه بأذن سيده فصحيح ويكون سيده هو الملتقط ويصح لقط المكاتب كآبة صحيحة
 ويعرف ويتملك لانه مستقل بالملك والتصرف بخلاف المكاتب كآبة فاسدة فهو كالقن فان عجز
 المكاتب نفسه أو مات رقيقا حفظ القاضي لقطته لملكها ولا يأخذها السيد لأن التقاط
 المكاتب لا يقع لسيده ولا ينصرف إليه والمبعض في نوبته كالحز وفي نوبة سيده كالقن ان كان
 هناك مهايأة والافصاح الرق والحزبة كتحصيل التقاط وكذا سائر الأكتساب والموت وأما
 أرض الجناية منه أو عليه فزرع عليها مطلقا لانه يتعلق بالرقبة في الجناية منه وبذلها في الجناية
 عليه وهي مشتركة بينهما ولو في نوبة أحدهما وبذل على التصيد بالحران الشارح لم يقل
 في التعميم حرا أو لأغاية الأمر أن في مفهومه تفصيلا هكذا يستفاد من الشيخ الخطيب وأما
 المحشى فقال وشمل كلامه الحز والرق وتبعه في التقرير على ذلك فتدبر (قوله بالغيا كان الخ)
 عم في الواحد بتعميمات ثلاثة وهو تعميم في الواحد من حيث الصحة وإن كان الولي ينزع اللقطة
 من يد الصبي ويعرفها وكذلك القاضي ينزعها من الفاسق ويضعها عند عدل كما سيذكره
 الشارح فيهما وقوله أو لأى أو لم يكن بالغيا بأن كان صبيًا ولو غير عيز ومنه الجنون وكالصبي
 والجنون السفية لأنه يصح تعريفه دونهما وقوله مسلماً أو لأى أو لم يكن مسلماً بأن كان
 كافراً فيصح اللقطة منه ولو في دار الاسلام ودخل فيه الكافر المعصوم والمرتد لكن العقيد أن
 المرتد لا يتمك بعد التعريف لأن ملكه موقوف وقوله فاسقاً أو لأى أو لم يكن فاسقاً بأن كان
 عدلاً لكن يكره اللقط للفاسق لئلا تدعوه نفسه إلى الخيانة (قوله لقطه) مفعول لوجد
 وقوله في موات أو طريق ومنه الشارع فانه الطريق النافذ كما مر ومنه المسجد والرباط
 والمدرسة ونحوها من محال اللقطة وخرج بذلك ما وجد في موضع مملوك فليس لقطه بل هو
 لملكه ان ادعاه والافلن تلقى الملك عنه وهكذا حتى ينتهي الأمر إلى المحي فهو له وإن نفاه
 لانه ملك الأرض وما فيها بالاحياء ولم يخرج عن ملكه لانه لا يتبع الأرض في البيع وهذا هو
 المعتمد وقيل هو له ان ادعاه فان لم يدعه فهو لقطه كما قاله المتولي وأقره في الروضة (قوله فله
 أخذها) أى لأن خيائته لم تتحقق والاصل عدمها وعليه الاحتراز والتعقظ اذا حدثت نفسه
 بالخيانة بعد أخذها وقوله وتركها أى وله تركها خشية الخيانة فيها في المستقبل وقوله ولكن
 أخذها أولى من تركها استدراك على قوله فله أخذها وتركها لانه يقتضى استواءهما فدفعت ذلك
 بالاستدراك المقتضى ان الأخذ مستحب ان وثق بأمانة نفسه في الحال والمستقبل كما أشار إلى
 ذلك بقوله ان كان على ثقة من القيام بها أى ان كان على علم من نفسه بالقيام بحفظها فالنقطة بمعنى
 التوثق وهو العلم ومن معنى الباء والكلام على تقدير مضاف فان لم يثق بأمانة نفسه في الحال بل
 تحقق الخيانة حالاً لم يحرم عليه أخذها وبصرضاً منالها ان أخذها ويرأى دفعها لالحاكم أمين
 ويلزم قبولها منه وان وثق بأمانة نفسه في الحال ولم يثق بأمانة نفسه في المستقبل أن ينجح أخذها

(واذا وجد شخص بالغيا)
 كان أو لا مسلماً كان
 أو لا فاسقاً كان أو لا لقطه
 في موات أو طريق فله
 أخذها وتركها (لكن
 أخذها أولى من تركها
 ان كان) إلا أخذها (على
 ثقة من القيام بها)

وان تحقق الخيانة في المستقبل كرهه أخذها وقد يجب الاخذ كما لو تحقق الضياع لو لم يأخذها
 (قوله فلوتر كرها من غير أخذ لم يضمنها) وان كرهه تركها بالشرط الذي ذكره المصنف فالحاصل
 أنه لا يضمنها بالترك سواء من له أخذها أو أبيع أو حرم أو وجب ففي جميع الصور لا ضمان بتركها
 وان أتم في صورة الوجوب (قوله ولا يجب الاشهاد على التقاطها) بل يسق نظر الماقيها من
 الاكتساب وحلوا الامر بالاشهاد في خبر أبي داود ومن التقط لقطه فليشهد ذا عدل أو ذوى
 عدل ولا يكتف ولا يغيب على النذب ويسق له مع الاشهاد تعريض من اللقطه للشهود فان
 استوعب الصفات للشهود ~~ذكره~~ ولا يضمنها بخلاف ما لو استوعبها في التعريف والفرق أن
 الشهود محصورون ولا تهمة فيهم بخلافه في التعريف فربما يعقد الكاذب الصفات التي يذكرها
 فيضمن كإسبأى (قوله وينزع القاضي) أي لا غيره وقوله من القاسق أي لانه ليس من أهل
 الحفظ اعدم أماته ومنه الكافرا له أفدى القاسق ومن الكافر بل أشده المرتد فيصح لقط
 هؤلاء ولكن ينزع اللقطه منهم القاضي ويضعها عند عدل لانهم ليسوا أهل الحفظ لعدم أماتهم
 (قوله ولا يعقد تعريف القاسق اللقطه) أي وحده لئلا يحون فيها أخذ من قول الشارح بل
 يضم القاضي اليه رقيباً عدلاً يمنع من الخيانة فيها ومعنى الرقيب المشرف والمطلع فادام
 التعريف غلظتها القاسق لانه الملتقط (قوله وينزع الولي اللقطه من يد الصبي) ومثله المجهنون
 فينزع اللقطه منه ولله فان قصر في اتزاعها منهم ما حتى تاذت ولو باقلا فلهما ضمنها في مال نفسه
 ولو كما ثم يعرف التالف وان لم يقصر فلا ضمان على أحد وقوله ويعرفها ولا تؤخذ مؤنة
 التعريف من مال المحجور عليه بل يراجع الحاكم ليقترض عليه ويبيع جزءاً منها (قوله ان رأى
 المصلحة في غلظتها) أي حيث يجوز له الاقتراض لان غلظتها في معنى الاقتراض بأن احتاج
 الى نفقة أو كسوة وعنده ما يوفي كدين مؤجل ومحتاج كسدد وان لم ير المصلحة في غلظتها
 حفظها أو سلمها للقاضي (قوله واذا أخذها) أي الملتقط سواء الوائق بأمانة نفسه وغيره
 وقوله أي اللقطه تفسير للضمير البارز الذي هو مفعول وأما تفسير الضمير المستتر الذي هو
 الفاعل فقد علمته من قولنا أي الملتقط وقوله وجب عليه أن يعرف الخ أي على ما قاله ابن الرفعة
 كصاحب الكافي وقضية كلام الجمهور أن معرفة هذه الاوصاف عقب الاخذ سنة وهو ما قاله
 الاذرى وغيره وهو المعتمد فيكون كلام المصنف ضعيفاً هذا ان حل على معرفتها عقب الاخذ
 كما صنع الشارح حيث قال عقب أخذها فان حل على معرفتها عند التملك بعد التعريف لم يكن
 ضعيفاً بل مسلماً للعرف ما يدخل في ضمانه وقوله في اللقطه فيه اظهاري محل الاضمار لا لباح
 للمبتدى وقد عرفت ما في قوله عقب أخذها من أن الوجوب حينئذ ضعيف والمعتمد السبب
 (قوله ستة أشياء) أي على عد المصنف وهي ترجع الى أربع لان العفاص بمعنى الوعاء كاجرى
 عليه الشارح وهو المحكى في تحرير التنبيه عن الجمهور والعدد والوزن بل والكيل والدرع يعبر
 عنها بالقدر فانه يشغل الاربعة وترك الاثنين وهما الصنف وصفتان محصة وتكسیر وهو هما
 ويمكن ادراجهما في الجنس بأن يراد به ما يشغل الصنف والصفة (قوله وعاءها) بكسر الواو
 وبالذال أي ظرفها وقوله من جلد أو خرقة بيان للوعاء وقوله مثلاً أي أوقفة أو نحو ذلك (قوله
 وعفاصها) وهو يكسر العين المهملة وبالفاء والصاد المهملة وأصله كافي تحرير التنبيه عن

فلوتر كرها من غير أخذ لم
 يضمنها ولا يجب الاشهاد
 على التقاطها لثلاث
 أو حفظ وينزع القاضي
 اللقطه من القاسق ويضعها
 عند عدل ولا يعقد تعريف
 القاسق اللقطه بل يضم
 القاضي اليه رقيباً عدلاً
 يمنع من الخيانة فيها
 وينزع الولي اللقطه من يد
 الصبي ويعرفها ثم بعد
 تعريفها يملك اللقطه للصبي
 ان رأى المصلحة في غلظتها
 له (واذا أخذها) أي اللقطه
 (وجب عليه أن يعرف)
 في اللقطه عقب أخذها
 (ستة أشياء وعاءها) من
 جلد أو خرقة مثلاً
 (وعفاصها) هو معنى
 الوعاء

الخطابي الجلد الذي يلبس رأس القارورة وهو مراد المصنف كما صاحب التنبية لانهما جعلا
 بين الوعاء والعفاس وهو يقتضى المغايرة بينهما وكذلك العطف يقتضى المغايرة بينهما وان كان
 المحكى في تخرير التنبية عن الجهور أن العفاس هو الوعاء وجرى عليه في الروضة حيث قال
 فيعرف عفاصها وهو وعاءها وجرى عليه الشارح حيث قال وهو عنى الوعاء فهو مرادف له
 على هذا الكيفية لا يناسب كلام المصنف فهو محل له على غير مراده فالاولى تفسيره بما يلبس رأس
 القارورة وعلى هذا فلا مردقة (قوله ووكاهها) بكسر الواو وقوله بالمد أى مع كسر الواو
 وقوله وهو الخطيب الذى تربط به له لاقتصر عليه لانه الغالب وبعبارة الشيخ الخطيب من تربط به من
 خيط أو غيره (قوله وجنسها) هو بالمعنى الشامل للنوع والصنف فلا حاجة لزيادة نهما وقوله
 من ذهب أوفضة أى مثلا وبعبارة الشيخ الخطيب من نقد أو غيره وهى أعم (قوله وعددها)
 أى كائنين فأكثر وقوله ووزنها أى كطل أو أكثر ولعل اقتصاره على العدد والوزن للغالب
 فان الغالب فى اللقطة أن تكون معدودة أو موزونة والألأكليل والذرع كذلك ويغنى عن
 الأربعة القدر كما تقدم (قوله ويعرف) أى المتقدم فى كلام المصنف وقوله يفتح أوله
 وسكون ثابته من المعرفة أى مع تخفيف الراء وهو احتراز عن ضم أوله وفتح ثابته مع تشديد الراء
 فانه من التعريف الآتى وهو غير مراد هنا (قوله وأن يحفظها) أى لما لكها الى ظهوره
 لما فيها من معنى الولاية والأمانة وان كان المقلب فيها الاكتساب كما مر والذى يدل على أن المقلب
 فيها الاكتساب أنه يصح التقاط الفاسق والذى ولولأن المقلب فيها ذلك لما صح التقاطهما
 (قوله حتما) هو مستدرك لتبسيط الوجوب عليه بواسطة عطف يحفظ على يعرف كما يصرح
 به صنيع الشارح حيث قدر أن واهله ذكره ايضا حال لا يغفل عن مقتضى العطف وأما كلام
 المصنف فيحتمل في حد ذاته الاستئناف فيحتاج لقوله حتما وبالجملة فالوجوب مسلم في الحفظ
 ضعيف في المعرفة السابقة (قوله في حرز مثلها) أى اللقطة وهو متعلق بصفظ (قوله ثم بعد
 ما ذكر) أى من أخذها ومعرفة الامور السابقة وأفاد التعبير بتم أن التعريف ليس على القور
 وهو ما صححه الشيخان لكن ذهب القاضى أبو الطيب الى وجوب القورية واعتمده الغزالي
 ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف بعد زمن طويل كعشر سنين وهو فى غاية البعد
 والظاهر أن المراد عدم القورية المتصلة بالتقاط والوجه ما توسطه الاذرعى وهو عدم
 جواز تأخيرها المقوت لمعرفة المالك فيجوز التأخير ما لم يغلب على الظن فوات معرفة المالك كما
 قاله البلقيني (قوله اذا اراد الملتقط تملكها) قضيه أنه اذا اراد الملتقط حفظها لا يجب عليه
 التعريف بل يندب وهو ضعيف والمعتمد أنه يجب عليه التعريف ولو انقطعت الحفظ فاجرى
 عليه المحضى ضعيف حتى لو اراد الحفظ فعرّفها سنة ثم اراد التملك عرّفها سنة أخرى ولو انقطعت
 اثنان عرّفها كل واحد نصف سنة بأن يعرفها أحدهما يوما ثم الآخر يوما ثم جمعة وجمعة
 ثم شهر او شهر الا نهاللقطة واحدة والتعريف من كل منهما لكلها لا لنصفها لانها انما تقسم
 بينهما عند التملك وهذا هو الاشبه كما قاله السبكي وان خالف في ذلك ابن الرفعة حيث قال يعرف
 كل واحد منهما سنة لانه ملتقط لنصفها وهو كلقطة كاملة (قوله عرّفها) أى وجوبه بانفسه
 أو نائبه وبين في التعريف زمن وجد ان اللقطة يندب كعب أنه انقطعت وقت كذا ويندب

(ووكاهها) بالمد وهو الخطيب
 الذى تربط به (وجنسها)
 من ذهب أوفضة (وعدها)
 ووزنها) ويعرف بفتح أوله
 وسكون ثابته من المعرفة
 (و) أن (يحفظها) حقا
 (في حرز مثلها) ثم بعد
 ما ذكر (اذا اراد) الملتقط
 (تملكها عرّفها) بتشديد
 الراء من التعريف

أيضا كتب صفاتها ويمنع التعريف على من غلب على ظنه أن السلطان أو نائبه إذا علم بها يأخذها بل يمنع عليه الأشهاد حينئذ وتكون أمانة يده أبدا كما في نكت التبيين وغيرها (قوله سنة) أي إذا لم تكن حقيرة كما يدل عليه قول الشارح ومن التقط شيئا حقيرا لا يعرفه سنة والمعنى في اعتبار السنة أن القوافل لا تتأخر فيها غالبا ولأنه لو لم يعرف سنة لضاعت الأموال على أربابها ولو جعل التعريف أبدا لamenع الناس من التقاطها فكان في اعتبار السنة نظر للفرقيين معا ولومات الملتقط في أثناء السنة بنى وارثه على ماضى كما يحسنه الزركشى (قوله على أبواب المساجد) أي لأن ذلك أقرب إلى وجود صاحبها ولذلك قال عند خروج الناس وقوله من الجماعة متعلق بخروج كما هو ظاهر وعلم من قوله على أبواب المساجد أنه لا يعرف فيها يحرم ان شوش والأكروه بهذا يجمع بين قول من قال بأنه يكره التعريف فيها وقول من قال بأنه يحرم التعريف فيها إلا المسجد الحرام لأنه يجمع الناس فيعرف فيه ولا يجوز لقط حرم مكة الاحتفظ ويجب تعريف لقطه أبدا لخبر أن هذا البلد حرمه الله لا يقطع لقطته الا من عرفها والمعنى على الدوام والافسار البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وإذا أراد اللقط السفر دفعها للعالم أو لأمين فان سافر بها ضمنها إلا باذن حاكم يراه وخرج يحرم مكة حرم المدينة والاقصى فهو ما كسائر البلاد في حكم اللقطة خلافا لمن ألحقهما به وانظر لو وجد اللقطة في المصلى نفسها فهل يعرفها فيها انظر الشمول قوله وفي المواضع التي وجدها فيها وعلى أبوابها كما لو وجدها خارجها ويفرق بين أن يكون فيه مجاورون كالأزهر أولا كغيره الأزهر من كثير من المساجد وخير الأمور الوسط (قوله وفي المواضع التي وجدها فيها) وفي بعض النسخ وفي المواضع التي وجدها فيها لأن طلب الشيء في المواضع التي وجدها فيها أكثر لأن يكون مفارقة ونحوها من الأماكن الخالية فلا يعرف فيها إذا فائدة في التعريف فيها فان مرتبه قافله تبعها وعرف فيها ان أراد ذلك فان لم يرد ذلك في بلدي قصدها ولو بلدته التي سافر منها فلا يكلف العدول عنها إلى أقرب البلاد إلى ذلك المكان وبهذا تعرف ما في قول المحشى في أقرب الأماكن إليه من بلد أو غيره (قوله وفي الأسواق ونحوها) أي كلقهاوى وقوله من مجامع الناس بيان لنحوها (قوله ويكون التعريف على العادة زمانا ومكانا) أي في الزمان والمكان فالزمان ما سبذ كره بقوله ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف الخ والمكان كبلد اللقط وقرينته وقد ذكره بقوله على أبواب المساجد وفي المواضع التي وجدها فيها وفي الأسواق ونحوها (قوله وابتداء السنة من وقت التعريف لا الالتقاط) ظاهره وان طال الزمن بينهما وهو ظاهر على القول بأنه على التراخي لا القول بأنه على الفور وظاهر قوله ثم إذا أراد تملكها عرفها سنة أنه من وقت ارادة القتل (قوله ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف) أي كما قد يتوهم من قوله عرفها سنة فليس المراد أنه يستوعب السنة بالتعريف (قوله بل يعرف الخ) اضراب اتفاقا لا ابطالى وقد اقتصر الشارح على مرتبتين من مراتب التعريف الأربعة فالمرتبة الأولى أن يعرف كل يوم مرتين طريقه أسبوعا والمرتبة الثانية أن يعرف كل يوم طريقه أسبوعا وأسبوعين والمرتبة الثالثة أن يعرف كل أسبوع مرة أو مرتين إلى أن تتم سبعة أسابيع والمرتبة الرابعة أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين إلى آخر السنة فالشارح ذكر المرتبة الأولى بقوله بل يعرف أولا كل يوم

(سنة على أبواب المساجد)
عند خروج الناس من
الجماعة (وفي المواضع التي
وجدها فيها) وفي الأسواق
ونحوها من مجامع الناس
ويكون التعريف على
العادة زمانا ومكانا
وابتداء السنة من وقت
التعريف لا الالتقاط ولا
يجب استيعاب السنة
بالتعريف بل يعرف

مرتين طرفي النهار وقد عرفت أنه اسبوع وذكر المرتبة الثالثة بقوله ثم يعرف بعد ذلك كل
اسبوع مرة أو مرتين وقد عرفت أنه سبعة أسابيع وقد حذف المرتبة الثانية وهي أن يعرف كل
يوم طرفه مرة وقد عرفت أنه اسبوع أو أسبوعان والمرتبة الرابعة وهي أن يعرف كل شهر مرة
أو مرتين وقد عرفت أنه بقية السنة وهذا هو المشهور وقيل أنه يعرف كل مئة من هذه المدد
ثلاثة أشهر فيعرف كل يوم مرتين طرفه ثلاثة أشهر ثم يعرف كل يوم طرفه مرة ثلاثة أشهر
ثم يعرف كل اسبوع مرة ثلاثة أشهر ثم كل شهر مرة ثلاثة أشهر وهو ضعيف بل ما ذكره وليس
متعينا بل الضابط المعتمد أن يكون التعريف بحيث لا ينسى أن التعريف الثاني تكرار الأول
بل ينسب بعض مرات التعريف إلى بعض وإنما جعل التعريف في الأزمنة الأولى أكثر لأن
تطلب المالك فيها أكثر (قوله أولا) أي في أول السنة وقوله كل يوم مرتين طرفي النهار رأى
لأنهم ما وقت اجتماع الناس ولذلك قال لاليل ولا وقت القبولة لأنهم ليسا من أوقات الاجتماع
بل من أوقات النوم والراحة غالباً وهذه هي المرتبة الأولى وهي اسبوع كما عرفت (قوله
ثم يعرف بعد ذلك الخ) قد عرفت أن هذه هي المرتبة الثالثة وحذف المرتبة الثانية وهي أن
يعرف كل يوم مرة طرفه أسبوعاً أو أسبوعين وقوله كل اسبوع مرة أو مرتين أي إلى أن تم
سبعة أسابيع وحذف المرتبة الرابعة وهي أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين بقية السنة كما تقدم
(قوله ويذكر الملتقط) أي بنفسه أو نائبه بدلاً وجوباً وقوله بعض أو صافها فلا يستوعبها
لأنه قد يعتمد الكاذب بل قد يرفعه إلى حاكم مذهبه يرى أن اللاقط يلزمه دفع اللقطة بالصفات
(قوله فإن بالغ فيها ضمن) أي فإن بالغ في صفاتها ضمن وظاهره وإن لم يستوعب جميعها لكن
تعبير غيره بالاستيعاب يقتضي أنه لا يضمن إلا بالاستيعاب وتقدم أنه لو استوعبها في الأشهاد
فلا ضمان لعدم تهمة الشهود ولأنه أبلغ في الحفظ بخلافه في التعريف فيجزم الاستيعاب ويضمن
(قوله ولا يلزمه مؤنة التعريف الخ) أي لأن الحفظ حينئذ للمالك فقط وقوله إن أخذ اللقطة
ليحفظها على مالكها وكذا إن أطلق بأن لم يقصد حفظها ولا تملكها وقوله بل يرتبها القاضي من
بيت المال أي تبرعاً كما اعتمده الأذرع ويدل عليه قوله أو يقترضها على المالك ومحل ترتيبها
من بيت المال إن كان فيه شعة وقوله أو يقترضها على المالك أي إن لم يكن في بيت المال سعة
فأوفي كلامه للتوزيع ولا فرق في الاقتراض بين أن يكون من اللاقط أو غيره وفي معنى ذلك أن
يأمره بصرفها للرجوع بها على المالك أو يبيع بعضها إن رآه مؤنة الباقي (قوله وإن أخذ اللقطة
ليتملكها) أي أو يحتص بها ولو بعد لقطها للحفظ أو مطلقاً وكلقطه للتملك لقطه للخيانة فمؤنة
التعريف عليه حينئذ ما لم يعد إلى قصد الأمانة والحفظ والأفلام مؤنة عليه وهذا في غير المحجور
عليه أما فيه فلا مؤنة في ماله بل يرجع إليه الحاكم لبيع جزأ منها أو يقترض عليه كما مر وقوله
وجب عليه تعريضها ولزمه مؤنة تعريضها أي وجب عليه الامران معاً فلا ينافي أنه إذا قصد
الحفظ وجب عليه تعريضها على المعتمد دون مؤنة التعريف وقوله سواء تملكها بعد ذلك أم لا
أي لأن المدار على قصد التملك وإن لم يملك بعد ذلك بالفعل (قوله ومن التقط شيئاً حقيراً) هو
ما يغلب على الظن أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً مقولاً كان أو مختصاً
ولا يتقيد بشئ وقوله لا يعرفه سنة بل يعرفه زمناً يظن أن فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن

أولا كل يوم مرتين طرفي
النهار لاليل ولا وقت
القبولة ثم يعرف بعد ذلك
كل اسبوع مرة أو مرتين
ويذكر الملتقط في تعريف
اللقطة بعض أو صافها
فإن بالغ فيها ضمن ولا يلزمه
مؤنة التعريف إن أخذ
اللقطة ليحفظها على مالكها
بل يرتبها القاضي من بيت
المال أو يقترضها على
المالك وإن أخذ اللقطة
ليتملكها وجب عليه
تعريضها ولزمه مؤنة
تعريضها سواء تملكها بعد
ذلك أم لا ومن التقط شيئاً
حقيراً لا يعرفه سنة بل
يعرفه زمناً يظن أن فاقده
يعرض عنه بعد ذلك
الزمن

ويختلف ذلك باختلاف الاموال والاحوال ومحل ذلك ان كان مما لا يعرض عنه غالباً فان كان كذلك كبرية وزينة واختصاص يسير فلا يعترف بل يستقل به واجده وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه رأى رجلاً يعترف زينة فضر به بالدرّة وكانت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان من الورع ما يحقت الله عليه (قوله فان لم يجد صاحبا بعد تعريضها كان له ان يملكها) أي أو يختص بها وإذا تملكها الملتقط بعد التعريف ولم يظهر لها مالك فلا شيء عليه في اتفاقها ولا مطالبة عليه في الدار الآخرة لانها من اكسابه هذا ان عزم على ردها ان بان مالكها والاطول بغيرها في الآخرة (قوله بشرط الضمان لها) ليس من الصيغة كما يعلم من كلام الشارح بعد بل هو بيان للواقع (قوله ولا يملكها الملتقط بمجرد مضى السنة) أي أو المدة التي يظن أن المالك يعرض به - دها في الحقير فلو قال بمجرد مضى مدة التعريف لكان أعم وقوله بل لا بد من لفظ يدل على التملك أي كما يقتضيه قول المصنف كان له أن يملكها فهو مفاد كلام المصنف فكان المقام للتفريع وانما احتج الى لفظ آخر ونحوه لانه تملك مال يدل فافتقر الى ذلك كالتك بشراء ونحوه ويبحث ابن الرفعة في لقطة لا تملك كخمر وكلب أنه لا بد فيها من لفظ يدل على نقل الاختصاص (قوله فان تملكها وظهر مالكها الخ) ولا تدفع لمدعيها بلا وصف ولا يئنه الآن يعلم اللاقط أنه له فيلزمه دفعها له وان وصفها له وظن صدقه جاز دفعها له عملاً بظنه بل يسق فان دفعها له بل وصف فثبتت لا آخر بحجة - حوات له عملاً بالحجة فان تلفت عند الواصف فللمالك تضييع كل منهما والقرارات على المدفوع له لحصول التلف عنده (قوله وهو باقية) أي بحالها لم يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها كالعتق والوقف والرهن وقوله وانفق على ردها أو بدلها فالأمر فيه واضح أي ظاهر جلي لأنه ردي حينئذ ما اتفقا عليه من بدلها وهو المثل في المثل والقيمة في المتقوم أو عينها بزيادة المتصلة وكذا المنفصلة ان حدثت قبل التملك تبعاً للقطة (قوله وان تنازعا) أي في أداء عينها أو بدلها كما فسره بقوله فطلبها المالك وأراد الملتقط العدول الى بدلها وهما ذامقابل لقوله وانفق وقوله أجيب المالك في الأصح هو المعتمد (قوله وان تلفت اللقطة) أي حساً أو شرعاً بان يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها كوقف وعتق ورهن وهما ذامقابل لقوله وهي باقية وقوله يوم التملك لها أي لانه وقت دخولها في ضمانه (قوله وان نقصت بعيب) أي حدث بعد التملك وقوله فله أخذها مع الارش في الأصح هو المعتمد فيضمن الملتقط الارش بالعيب كما يضمنها كلها بالتلف وللمالك العدول الى بدلها سليمة ولو أراد اللاقط الرد بالارش وأراد المالك العدول الى البدل أجيب اللاقط

(فصل في بيان أقسام اللقطة وحكم كل منها) وحاصل ذلك أن اللقطة ان لم تغير بطول البقاء كالذهب والفضة فهو القسم الأول وحكمه أنه بعد تعريضه بملكه بشرط الضمان أو بحفظه على الدوام وان تغيرت بالتأخير فان لم تقبل التجفيف بالعلاج كالرطب الذي لا يتقر والعنب الذي لا يتزيب فهو القسم الثاني وحكمه أنه يتخير بين تملكه في الحال وأكله أو شربه وغضرم بدله من مثل أو قيمة ويبيعه بغير مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليمتلك الثمن المذكور وان قبل التجفيف بالعلاج كالرطب الذي يتقر والعنب الذي يتزيب فهو القسم الثالث وحكمه أنه يتخير بين بيعه بغير مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليمتلك الثمن المذكور كما مر وتجفيفه وحفظه لمالكه فان

(فان لم يجد صاحبها) بعد
تعرضها (كان له أن
يملكها بشرط الضمان)
لها ولا يملكها الملتقط
بمجرد مضى السنة بل لا بد
من لفظ يدل على التملك
فان تملكها وظهر مالكها وهي
باقية وانفق على ردها
أو بدلها فالأمر فيه واضح
وان تنازعا فطلبها المالك
وأراد الملتقط العدول الى
بدلها أجيب المالك في الأصح
وان تلفت اللقطة بعد
تملكها غرم الملتقط مثلها
ان كانت مثلية أو قيمتها
ان كانت متقومة يوم التملك
لها وان نقصت بعيب فله
أخذها مع الارش في الأصح
(فصل)

تبرع الملتقط أو غيره بالتجفيف فظاهر والاباع منه ما يساوي مائة التجفيف باذن الحاكم ان
 وجده والاستقل بالبيع وجفف بمن الجزء الذي باعه الباقي أو اقترض على المالك ما يحققه به
 وان احتاجت الى نفقة كالحوان فهو القسم الرابع وحكمه أنه ان كان لا يمتنع من صغار
 السباع فهو مخير فيه بين تملكه ثم أكله في الحال وغرم قيمته ان وجده في المفازة وان وجده
 في العمران امتنعت هذه المصلحة لسهولة البيع في العمران دون المفازة فقد لا يجب فيها من
 يشتره ويشق النقل الى العمران وبين تركه بلا كل بل يسكه عنده ويتطوع بالانفاق عليه فان لم
 يتطوع فلينفق باذن الحاكم ان وجده والا أشهد وبين بيعه بمن مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفها
 ثم يملك الثمن المذكور وزاد الماوردي خصلته رابعة وهي أن يملك في الحال ويستبقه
 للدوا لتسل لانه لما استباح تملكه مع استهلاكه فأولى أن يستبيع تملكه مع استبقائه وان كان يمتنع
 من صغار السباع فان وجده في العمران الآمنة امتنع أخذه للتمك وجاز أخذه للحفظ فان
 كانت غير آمنة بأن كان الزمن زمن نهب جاز أخذه للتمك وللحفظ أيضا وان وجده في الحضر
 تخير بين امساكه والانفاق عليه وبيعه وحفظ غنمه وامتنع أكله كما تقدم ويعلم من استقصاء
 كلام المصنف ولفظ فصل ساقط في بعض النسخ (قوله واللقطة) أي بالنظر الى ما يفعل
 فيها من النظر الى ذات الشيء الملتقط وقوله وفي بعض النسخ وجلة اللقطة أي وجلة أنواعها
 وقوله على أربعة اضرب أي مشغلة على أربعة اضرب من اشتغال الكلى على جزئياته فاندفع
 بهذا قول المحشي كان الاولى اسقاط لقطة على ومعنى الاضرب الانواع وهي جمع ضرب بفتح
 فسكون وهو النوع فالضرب والنوع والقسم ألفاظ متقاربة أو متحدة (قوله أحدها) أي
 أحد الاضرب الاربعة وقوله ما يبق على الدوام أي النسبي فان دوام كل شيء بحسبه والافكل
 من عليها فان وقوله كذهب وفصة أي وغيرهما مما لا يسرع اليه الفساد ولا يحتاج الى نفقة
 كالتياب والحديد وهو ذلك (قوله فهذا) أي الذي ذكره في قوله ثم اذا أراد تملكها عرفها سنة
 الى أن قال ثم ان لم يجد صاحبها كان له أن يملكها بشرط الضمان ولذلك قال الشارح أي
 ما سبق من تعريفها سنة وتملكها بعد السنة وقوله حكمه أي هذا الضرب ولذلك قال للشارح
 أي حكم ما يبق على الدوام ولا يمتنع أن قوله وتملكها بعد السنة مخصوص بما اذا أراد التملك
 فلا ينافي أن له أن يحفظها على الدوام فهو مخير بين تملكها وحفظها بعد التعريف كما يعلم مما مر
 (قوله والضرب الثاني) كان الانسب وثانيها وقوله ما لا يبق على الدوام أي بل يفسد بالتأخير
 ولا يبق بعلاج ولا يمكن تجفيفه أخذا مما بعده وقوله كالطعام الرطب بفتح الراء وسكون
 الطاء وذلك كالرطب الذي لا يتقر والغيب الذي لا يتزب وكالبقول وهي الخضراوات (قوله
 فهو الخ) أي اذا أردت بيان حكمه فهو الخ والضمير عائذ الى معلوم من السياق كما أشار اليه
 الشارح بقوله أي الملتقط وقوله أي ما لا يبق على الدوام وقوله مخير بين خصلتين أي بحسب
 المصلحة للمالك لا بحسب التشهي ولا يمتنع ما في قول المحشي ويقدم التجفيف على البيع
 والا كل ان تساوا في المصلحة لان الكلام فيما لا يمكن تجفيفه ولا يبق بعلاج كما هو ظاهر
 (قوله أكله) أي بعد تملكه في الحال وقوله وغرمه أي غرم بدله من مثل في المثلي أو قيمة في المتقوم
 ولذلك قال الشيخ الخطيب أي غرم بدله من مثل أو قيمة وقول الشارح أي غرم قيمته فيه قصور

(واللقطة) في بعض النسخ
 وجلة اللقطة (على أربعة
 اضرب أحدها ما يبق على
 الدوام) كذهب وفصة
 (فهذا) أي ما سبق من
 تعريفها سنة وتملكها بعد
 السنة (حكمه) أي حكم
 ما يبق على الدوام (و)
 الضرب (الثاني ما لا يبق على
 الدوام كالطعام الرطب
 فهو) أي للملتقط له مخير بين
 خصلتين أكله وغرمه أي
 غرم قيمته

وقوله أوبيعه كان الأولى أن يقول وبيعه لأن أو لا تقع بعددين ضرورة أن بين لا تضاف
 إلا لشيئين فالعبر بأوبعدين وإن جرى على الالسنه غير صحيح والصواب الواو اللهم الآن
 تجعل أوبعني الواو والمراد ببيعه باذن الحاكم أن وجده والاستقل ببيعه وقوله وحفظ غنه الى
 ظهور مال كة أى ثم يعرفه ليقول الثمن (قوله والثالث) أى والضرب الثالث وانما لم يقل ذلك
 لعلمه من نظيره السابق وقوله ما يبق بعلاج أى ما يبق على الدوام لكن بعلاج بكسر العين المهملة
 أى معالجة كالتجفيف وقوله كل رطب بضم الراء وفتح الراء أى الذى يتمر وكالعنب الذى
 يترب (قوله فيفعل ما فيه المصلحة) أى فيفعل الملتقط ما فيه المصلحة للمالك فى رأى القاضي
 وجواب قوله من يبيعه الخ بيان لما فيه المصلحة وقوله وحفظ غنه أى الى ظهور مال كة ويعرفه ثم
 يملكه ان أراد التملك وقوله أو يتجففه وحفظه الى ظهور مال كة ثم ان تبرع الملتقط أو غيره
 بالتجفيف فظاهره والاباع جزمه بأذن الحاكم لتجفيف باقية أو اقترض على المالك ما يجففه به
 (قوله والرابع) أى والضرب الرابع ولم يصرح بذلك لعلمه من سابقه وقوله ما يحتاج الى نفقة
 فان تبرع الملتقط أو غيره بالاتفاق عليه فذلك ظاهره وان أراد الرجوع أنف بأذن الحاكم
 ان وجده والأشهد (قوله كالحيوان) ومنه لا دى فيصع قطر رقيق صغير غير عيزاً وزمن
 نهب بخلاف زمن الامن فلا يلتقط فيه المميز لانه يستدل بالسؤال فيه على سيده فيصل اليه نعم
 لا يحمل لقط أمة تحمل له التملك لان تلك اللقطة كالاقتراض وهو لا يجوز فى الامة التى تحمل لانه يشبه
 اعارة الامة للوطء بخلاف التناط الامة التى لا تحمل كجوسية ومحرم ويخالف التقاطها للمفظ
 وينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان فضل منه شئ فهو للمالك فان لم يكن له كسب أنفق
 عليه باذن الحاكم فان لم يجده أشهد ان لم يتبرع بالاتفاق عليه أحد والا فالامر ظاهره واذا بيع ثم
 ظهر مال كة وقال كنت أعتقته قبل قوله وتبين فساد البيع (قوله وهو) أى ما يحتاج الى نفقة
 وقوله ضربان أى نوعان (قوله أحدهما) أى أحد الضربين وقوله حيوان لا يمتنع بنفسه من
 صغار السباع أى لا يقوى بنفسه على الامتناع من صغار السباع كدب وغر وفهد وانما قيد
 بصغار السباع لان كبار السباع لا يمتنع منها شئ وذلك كالأسد وقوله كغهم وعجل هو الصغير
 من ولد البقر ومنه الفصيل وهو ولد الناقة حين يفصل عنها والكبير من الابل والغنم ونحو ذلك
 مما يضيع بكسر من السباع أو بخائن من الناس (قوله فهو الخ) أى اذا أردت بيان حكمه
 فهو الخ والضمير عائذ على معلوم من السياق فلذلك قال الشارح أى ملتقطه وقوله مخبر أى
 بحسب المصلحة للمالك لا بحسب التسمية كما مر وقوله بين ثلاثة أشياء زاد الماوردى شيئاً رابعاً
 وهو أن يملكه فى الحال ليستبقية للدر والنسل قال لانه لما استباح تملكه مع استهلاكه فأولى
 أن يستبق تملكه مع استبقائه ويجوز لقطه للتملك وللحفظ زمن أمن أو نهب من مفازة أو عمران
 نعم يمتنع الاكل ان لقطه فى العمران لسهولة بيعه فيه بخلافه فى المفازة كما مر (قوله أكله) أى
 بعد تملكه فى الحال فلا يجوز أكله قبل التملك كما قد يتوهم من ظاهر المتن ويفعله بعض الجهلة
 ولا يفتنى ما فى قول المحشى بعد تملكه وتعرفه سنة لانه مخالف لما فى المنهج وغيره من أن التملك
 والاكل فى الحال نعم محله فيما اذا التقطه فى المفازة فانه يمتنع الاكل ان لقطه فى العمران كما
 علمت وهذا كله فى الحيوان المأكول وأما غير المأكول فليس فيه الا انحصان الاخيرتان وهما

(أوبيعه وحفظ غنه) الى
 ظهور مال كة (والثالث
 ما يبق بعلاج) فيه
 (كالرطب) والعنب
 (فيفعل ما فيه المصلحة من
 بيعه وحفظ غنه) ويتجففه
 ويحفظه الى ظهور مال كة
 (والرابع ما يحتاج الى نفقة
 كالحيوان وهو ضربان
 أحدهما حيوان لا يمتنع
 بنفسه من صغار السباع
 كغهم وعجل (فهو) أى
 ملتقطه (مخبر) فيه (بين)
 ثلاثة أشياء (أكله)

التطوع بالاتفاق عليه عند امساكه ويبيعه وحفظ غنمه (قوله وغرم غنمه) لو قال وغرم قيمته
 لكان أولى لأن الثمن هو ما وقع عليه البيع ولا يبيع هنالكان الفرض أنه تملكه وأكله (قوله
 أو تركه بلا أكل) أي امساكه عنده وقوله والتطوع بالاتفاق عليه أي ان شاء التطوع
 والاتفاق باذن الحاكم ان وجدته والأشهاد كما مر (قوله أو يبيعه) أي بمن مثله وقوله وحفظ غنمه
 الى ظهور مالكة ويعترف الحيوان بعبديته سنة ثم تملك الثمن ولا يعرف الثمن كما هو ظاهر
 (قوله والثاني) أي والضرب الثاني من ضرب ما يحتاج الى نفقة وهو الحيوان وقوله حيوان
 يمنع بنفسه من صفار السباع اما بقوته كالابل والخيول والبغال والخيرو هذا ما أشار اليه
 الشارح بقوله كعبير وفرس أو بعده كالارانب والقطا المملوكه بأن وجد فيها علامة الملك
 أو بطيرانه كالحمام (قوله فان وجدته الملتقط في الصحراء) أي الآمنة فان لم تكن آمنة جازا قطه
 للتملك كما يجوز اقطه للحفظ لانه حينئذ يضيع بامتداد اليد الخافضة اليه والحاصل أنه يجوز لقطه
 للحفظ مطلقا وللملك الا في مفازة آمنة فيمنع لقط ما يمنع بنفسه من صفار السباع للتملك (قوله
 تركه) هو بلفظ الفعل الماضي جواب ان في قوله فان وجدته وقوله وحرم التقاطه للتملك لانه
 مصون بالامتناع من صفار السباع مستغن بالرعي الى أن يجده مالكة ولا نطروق الناس
 في الصحراء لا يمين فلا تمتد اليه أيدي الخونة وخرج بتيمم التملك أخذه للحفظ فيجوز له الا يضيع
 بأخذ خائله (قوله فلو أخذ للتملك ضمنه) ويرأى من الضمان بدفعه الى القاضي لبرده الى
 موضعه (قوله وان وجدته الملتقط في الحضر) كأن وجدته ببلدة أو قرية وقوله فهو مخير الخ
 أي ويجوز لقطه حينئذ ولو للتملك زمن أمن أو زمن نهب وانما جاز لقطه في الحضر للتملك مع
 الامن بخلاف الصحراء الآمنة ثلاث يضيع بامتداد الايدي الخافضة اليه في الحضر دون الصحراء
 لأن طروق الناس بها نادر وقوله بين الاشياء الثلاثة أي مجموعها لأن الخصلة الاولى لا تتأق هنا
 لامتناع أكله في الحضر كما علمت فقول الشارح والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمنع بيان للمراد
 بحسب الظاهر والافراد مجموعها أي بعضها وهو الخصلة الثانية الاخيرة فهو مسارة لظاهر
 المتن وكذلك قول المحشي على قول الشارح والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمنع وهي أنه مخير
 بين أكله وغرم غنمه أو تركه بلا أكل والتطوع بالاتفاق عليه أو يبيعه وحفظ غنمه الى ظهور
 مالكة فهو بيان للثلاثة السابقة فيما لا يمنع وليس مراده أنها مرادة هنالكانه قبل ذلك على
 أن الخصلة الاولى لا تتأق هنا * (فصل في أحكام اللقيط) * كوجوب أخذه وتربيته وكفالتة
 ويسمى ملقوطا كما يسمى لقيطا باعتبار وسط أمره ودعيابوزن يعني باعتبار أخوة أمره لأن غيره
 قديده ومنبوذ أي مطروحا باعتبار أول أمره والاصل فيه قوله تعالى وانفعلوا الخير وقوله
 تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله تعالى ومن أحباها فكأنما أحيا الناس جميعا وأركان
 اللقط الشرعي وهو اللقط المستعمل للشروط لقط لغوي وهو مطلق الاخذ فاندفع بهذا
 الاعتراض بأن في ذلك جعل الشيء ركنا لنفسه ولا قط وملقوط وقد ذكر المصنف الملقوط بقوله
 واذا وجد لقيط الخ واللقط بقوله فأخذه الخ واللاقط بقوله ولا يقر الا يبدأ من فلذلك قال
 المحشي وستأق (قوله وهو) أي اللقيط وقوله صبي أي أو يجنون أخذ ما بعده والمراد بالصبي
 المعنى الشامل للصبي وهو الصغير ولو عجز الاحتياجه الى العهد وقوله منبوذ أي مطروح على

وغرم غنمه أو تركه) بلا اكل
 (والتطوع بالاتفاق عليه
 أو يبيعه وحفظ غنمه) الى
 ظهور مالكة (و) الثاني
 (حيوان يمنع بنفسه) من
 صفار السباع كعبير وفرس
 (فان وجدته) الملتقط
 (في الصحراء) وجب (تركه)
 وحرم التقاطه للتملك فلو
 أخذه للتملك ضمنه (وان
 وجدته) الملتقط (في الحضر
 فهو مخير بين الاشياء الثلاثة
 فيه) والمراد الثلاثة السابقة
 فيما لا يمنع
 * (فصل في أحكام اللقيط) *
 وهو صبي منبوذ

أبواب المساجد ونحوها وقوله لا كافل له أى معلوم ولذلك قال فى شرح البهجة انه الصغير
الضائع الذى لا يعلم له كافل بأن لم يكن له كافل أصلاً وله كافل غير معلوم وقوله من أب الخ
بيان للكافل المنقضى وقوله وأوجد أى عند فقد الأب وقوله وما يقوم مقامهما أى كالوصى
والقيم (قوله ويلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون البالغ) هو المعتمد فكان عليه أن يقول
فى التعريف صبي أو مجنون لا كافل له معلوم كما قال فى المنهج ولعل اقتصاره على الصبي
فى التعريف لانه الاغلب (قوله واذا وجد) بالبناء للمفعول وقوله لقيط بمعنى ملقوظ فقيل
بمعنى مفعول وقوله بقارعة الطريق أى بوسطه أو أعلاه أو صدره أو ما برز منه سمي بذلك لقرعته
بالنعال وهذا التفسير بحسب الاصل والمراد هنا مطلق الطريق أى بقارعة هي الطريق
فلاضافة بيانية بل المراد ما هو أعم من ذلك فيشمل أبواب المساجد ونحوها (قوله فأخذه) أى
الذى هو لقطه وهو الذى عبر به غيره وقوله وتريته أى تعهد به بما يصلحه وقوله وكفالاته عطف
عام على خاص لشواها لحفظه وما يصلحه وعلم من ذلك أنه ليس المراد بالكفالة هنا الحضانة وإن
كانت تسمى كفالة (قوله واجبة) أى المذكورات من الأمور الثلاثة وغلب الأخيرين منها
على الأول مع كونه مذكراً وانما وجب لقطه لحفظ نفسه ونسبه ولانه آدمى محترم فوجب
حفظه كالضطر الى طعام غيره وفارق اللقطة حيث لا يجب لقطها بأن الغلب فيها الا كسباب
والنفس تدل اليه فاستغنى بذلك عن الوجوب كالسكاح والوطء فيه فانه استغنى بميل النفس
اليها عن الوجوب (قوله على الكفاية) أى ان علم به أكثر من واحد اثنان فأكثر اخذ من
قول الشارح ولو علم به واحد فقط تعين علمه لكن التعيين عرضي والافه وفرض كفاية أصالة
سمى بذلك لانه اذا قام به البعض كفى ولذلك قال الشارح فاذا التقطه بعض من هو أهل لحضانة
اللقيط سقط الاثم عن الباقي بخلاف ما اذا التقطه بعض من هو ليس أهلاً لحضانة اللقيط لعدم
الاعتداد بالتقاطه فلا يسقط الاثم به عن الباقي وقوله فان لم يلتقطه أحد ثم أجمع أى لعدم
قيام أحد بفرض الكفاية وظاهر ذلك أن المخاطب بفرض الكفاية الجميع لكن اذا قام به
البعض سقط الطلب عن الباقي وهو المعتمد عند الأصوليين وقيل المخاطب به بعض مبهم كما يعلم
من جمع الجوامع (قوله ولو علم به واحد فقط) أى دون غيره وقوله تعين عليه أى صار فرضاً
عينا عليه فحمل كونه فرض كفاية حيث علم به أكثر من واحد كما مر (قوله ويجب فى الاصح)
هو المعتمد وقوله الاشهاد على التقاطه أى خوفاً من أن يسترقه اللاقط ولو كان ظاهر العدالة
وفارق الاشهاد على التقاط اللقطة بان الغرض منها المال غالباً والاشهاد فى التصرف المالى
مستحب والغرض منه حفظ حرمة ونسبه فوجب الاشهاد عليه كما فى النكاح فانه يجب
الاشهاد عليه لحفظ نسب الولد لايه وحرمة وبأن اللقطة يشيع أمرها بالتعريف ولا تعريف
فى اللقيط ويجب الاشهاد على ما معه من المال تبعاله وان كان لا يجب الاشهاد على المال وحده
فلو ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحفظ بل ينزع منه وجوب الحاكم دون الآحاد ولا ينافى هذا
قول بعضهم جاز نزع لآل الجوار بعد امتناع يصدق بالوجوب والفرق بين هذا حيث اختص
بالحاكم دون الآحاد وبين أخذه ابتداء حيث جاز للآحاد أنه هنا وجدت يد النظر فيها حيث
وجدت انما هو للحاكم بخلاف ما اذا لم توجد فانه فى حكم المباح فان تأهل أخذه أى صار أهلاً

لا كافل له من أب أو وجد أو
ما يقوم مقامهما ويلحق
بالصبي كما قال بعضهم المجنون
البالغ (واذا وجد لقيط) بمعنى
ملقوظ (بقارعة الطريق
فأخذه) منها (وتريته
وكفالاته واجبة على الكفاية)
فاذا التقطه بعض من هو
أهل لحضانة اللقيط سقط
الاثم عن الباقي فان لم يلتقطه
أحد ثم أجمع ولو علم به
واحد فقط تعين عليه ويجب
فى الاصح الاشهاد على
التقاطه

بأن تاب وأشهد لم يعارضه أحد لأن ذلك بمنزلة التقاط جديد من حيثن كما يحسنه السبكي مصرحاً
 بأن ترك الشهاد فسق وانما يجب الاشهاد على لاقط بنفسه أمام من سلطه الحاكم له فلا يجب الاشهاد
 عليه بل هو مستحب كما قاله الماوردي وغيره (قوله وأشار المصنف لشرط المتقط) أى الذى
 هو أحد الاركان كما مر وقوله بقوله متعلق بأشار (قوله ولا يقر) بالبناء للمفعول أى لا يترك
 اللقيط وقوله الا سيدأمن أى عدل ولو مستور العدالة والمراد به عدل الرواية بدليل ذكر الحرج
 بعدمه وبدليل أنه يشمل الاتى ومحصل أوصافه أنه هو المسلم الحر الرشيد العدل ولذلك قال
 الشارح بعد قول المصنف أمين حر مسلم رشيد فلا يصح لقط من انصف بضد ذلك لأن حق
 الحضنة ولاية وليس هو من أهلها فلا يقرمه اللقيط بل ينزع منه نعم لو أذن لرقيقه غير المكاتب
 فى لقطه أو أقره عليه فهو اللاقط ورقيقه نائب عنه فى الاخذ والقرية بخلاف المكاتب
 لاستقلاله فلا يكون السيد هو اللاقط بل ولا هو أيضاً لاشتراط الحرية وهى معدومة
 فى المكاتب فان قال له السيد التقط لى فالسيد هو اللاقط والمبعض كالرقيق فان أذن له سيده
 فى لقطه أو أقره عليه فهو اللاقط سواء كان هناك مهايأة أم لا وان لم يأذن له سيده لم يصح لقطه
 ولو فى نوبته اذا كان هناك مهايأة على المعتمد لأن الغلب هنا الولاية وهو ليس من أهلها لقصة
 بالرق ولو أزدحم أهلا للقط على لقيط قبل أخذه بأن قال كل منهما أنا أخذته عين الحاكم من
 يراه ولو من غيرهما اذ لاحق لهما قبل الاخذ أما بعد أخذه فيقدم سابق فيما اذا أخذه امرئاً
 لسبقه وان لقطاه معاً قدم غنى ولو بخيلا على فقير لانه قد نوا سيه يعرض ماله ألا يطمع فى مال
 اللقيط وعدل باطناً ولو فقيراً على مستورا احتياطاً للقط فان استويا أقرع بينهما ويجوز نقله من
 محل لقطه مثله أولاً على من له لا لادنى فلا لقط نقله من بادية وقريبة وبلد لها ومن بادية لقريبة
 ونهما البلد لانه أرفق به لا نقله من قرية أو بلد لبادية أو من بلد لقريبة لخشونة عيشهما وقوات العلم
 بالدين والصناعة نعم لو نقله من قرية أو بلد لبادية قرية بحيث يسهل المارد منها ما جاز على النص
 وقول الجمهور (قوله حر) أى كله بخلاف من يدرى ولو مبعضاً ومكاتباً كما علم مما مر وقوله
 مسلم بخلاف الكافر لكن كافر لقط كافر بأن وجدته فى بلاد الكفار التى ليس بها مسلم لما بينهما
 من الموالاة (قوله فان وجدته) بالبناء للمجهول فقوله مال نائب فاعل وقوله أى اللقيط تفسير
 للضمير والمعنى فان وجد اللاقط مع اللقيط ما لا يخصه كدنانير عليه أو تحتة ولو مشنورة وثياب
 ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو قطى بها أو مفروشة تحتة وداره فيها وحده وحصة منها ان كان
 معه غيره بحسب الرؤس بخلاف المال المدفون تحتة ولو كان فيه أو مع اللقيط رقعة مكتوب
 فيها أنه له نعم ان حكمه بأن المكان له فهو له كالمكان وبخلاف المال الموضوع بقربه فانه ليس له
 كالبعد عنه بخلاف الموضوع بقرب المكلف لأن له رعاية دون غير المكلف (قوله أنفق عليه
 الحاكم منه) أى أو مأذونه وقوله ولا يتفق المتقط عليه منه الا باذن الحاكم أى لأن ولاية المال
 لا تثبت لغير الاب والجد من الاقارب بل يقوم الحاكم بكم مقام الاب والجد عند فقد هما ولو مع
 وجود غيرهما من الاقارب فالاجنبى أولى بذلك فان لم يجد الحاكم أنفق عليه بأشهادى كل مرة
 كما صرح به ابن الرقعة نقل عن القاضى محلى وأقره قال العلامة ابن حجر وفيه من الحرج
 ما لا يخفى واعتد العلامة الرملى وجوبه فى المرة الاولى فقط وهو الاتى بمحاسن الشريعة وعلم

وأشار المصنف لشرط
 المتقط بقوله (ولا يقر)
 اللقيط (الا يدا من) حر
 مسلم رشيد (فان وجدته)
 أى اللقيط (مال أنفق عليه
 الحاكم منه) ولا يتفق المتقط
 عليه منه الا باذن الحاكم

من ذلك ان الاشهاد في الملتقط عند فقد الحاكم فذكر المحشى في الحاكم نفسه غير ظاهر فان اتفق عليه بدون ذلك ضمن (قوله وان لم يوجد معه أى اللقيط مال) أى وان لم يجد الا لا قطع مع اللقيط مالا وقوله فنفقته ككسنة في بيت المال أى من سهم المصالح وقوله كالوقف على القبطى أى والوصية لهم فان لم يكن في بيت المال مال أو كان ثم ما هو أهم منه اقترض عليه الحاكم وانفق عليه مما اقترضه فان تعذر الاقراض وجبت نفقته على الموسرين قرضا بالقاف عليه ان كان حرا والافقلى سعيده والمراد بالموسر من يملك زيادة على كفاية سنة كذا قال المحشى قال الشيخ عطية والوجه ضبط الموسر بمن يأتى في نفقة الزوجة فلا يعتبر قدرته بالكسب وبوزعها الامام على مياسير بلده فان شق التوزيع فعلى من يراه الامام منهم فان استوفى قطره فخير وهذا ان لم يبلغ اللقيط فان بلغ من سهم الفقراء والمساكين أو القارمين (تمة) اللقطة في دار الاسلام أو ما ألحق بها مسلم تبعا للدار الا ان أقام كافر يئنه بنسبه فيتبعه في التسبب والدين فيكون كافرا تبعا بخلاف ما اذا استطاعه بلائنة لانه قد حكمه بالاسلام تبعا للدار الاسلام أو ما ألحق بها وهى دار الكفر التى بها مسلم يمكن كونه منه ولو أسير امتشرا أو تاجرا ولا يكتفى اجتياز به دار الكفر بخلافه بدار الاسلام فانه يكتفى اجتياز به الحرمات ولو وجد اللقيط بدار الكفر التى لا مسلم بها فهو كافر ويحكم بالاسلام صبى أو مجنون غير لقيط تبعا لاحد اصوله ولو من قبل الاتم وان كان ميتا بشرط أن ينسب اليه عادة كالبى القبيلة التى اشتهرت به لا كائنا آدم عليه السلام والا لحكمكم على الناس جميعا بالاسلام ولو زنى مسلم بدمية فانت بولد فهو كافر تبعا لاته ولا يتبع المسلم لانه مقطوع التسبب عنه كما أفتى به الشهاب الرملى خلافا لابن حزم ومن تبعه ويحكم بالاسلام من ذكر أيضا تبعا لسايقه المسلم ولو غير مكلف ان لم يكن معه فى السبى أحد أصوله والام يتبع السابى لان تبعية أحدهم أقوى ومعنى كون أحد أصوله معه كفى الروضة أن يكون فى جيش واحد وغنيمة واحدة وليس معنى ذلك أن يكون فى ملك رجل واحد فلو كان السابى له كافرا فهو كافر تبعا لانه على دين سايقه كما قاله الماوردى وغيره ولو سباه مسلم وكافر فهو مسلم تغليب الاسلام ولا يصح اسلام الصبى استقلالاً وانما صح اسلام على رضى الله عنه وكره الله وجهه فى صغره لان الاحكام انما تعلقت بالبلوغ بعد الهجرة أما قبلها فهى منوطة بالتمييز وقبل صح اسلامه فى صغره خصوصية له فان كفر بعد كماله فى تبعية لاحد أصوله أو للسابى فرتد بخلافه فى تبعية الدار فانه كافر أصلى لان حكمنا عليه بالاسلام مبنى على ظاهر الدار فاذا أعرب عن نفسه بالكفر تبينا خلافا لما ظنناه وهذا معنى قولهم تبعية الدار ضعيفة نعم ان تمحض المسلمون فى الدار لم يقر على كفره قطعا قاله الماوردى وأقره ابن الرفعة وعلم أن اللقيط حر وان ادعى رقه الاقط أو غيره لان غالب الناس أحرار الا أن تقام برقه بنية متعوضة لسبب الملك كارت وشراء كان تشهد أنه رقيق فلان ورثه من أبيه أو اشتراه فلا يكتفى مطلق الملك لانه يمكن أن يعقد الشاهد ظاهر البد وفارق غيره كالدار والثوب بان أمر الرقيق بخطر فاحتيط فيه وبأن المال ملوك فلا تغرد عواء صفته وهى ملوكيته بخلاف اللقيط فانه حر ظاهره فدعوى ملكه تغيب صفته فلا تقبل الا ان تقوت باسنادها الى السبب والا ان أقر بالرق بعد كماله لشخص ولم يكذب المقر له بأن صدقه أو سكت ولم يسبق منه قبل اقراره بالرق بعد كماله اقرار بهجرة

(وان لم يوجد معه) أى
اللقيط (مال فنفقته) ككسنة
(فى بيت المال) ان لم يكن له
مال عام كالوقف على القبطى

أما إذا كذب المقر له فلا يقبل إقراره بالرق له وإن عاد المكذب وصدقه لأنه لما كذبه حكم بحجته
بالأصل فلا يعود رقيقا وكذا الوسيط منه قبل إقراره بالرق بعد كاله إقراره بحجته لأنه لما حكم
بحجته بإقراره السابق لم يقبل إقراره بالرق بعد ذلك * (فصل في أحكام الوديعه) * أى
كاستصحاب قبولها الآتى في قوله ويستحب قبولها لمن قام بالأمانة فيها وهي مناسبة للقطعة
واللقيط في وجوب حفظها وأمانتها ونحو ذلك ككونها تحت يد الوديع كما أن اللقطة واللقط
تحت يد اللقط والأصل فيها قوله تعالى إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها أى يأمر
كل من كان عنده أمانة أن يردّها إلى صاحبها إذا طلبها وهي وإن نزلت في مفتاح الكعبة فهي
عامة لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قال الواحدى أجمعوا على أنها نزلت بسبب
مفتاح الكعبة يوم الفتح حين أراد النبي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة فطلب على المفتاح
من سادها أى خادمها وهو عثمان بن طلحة الجبلى فابى فلوى على يده وأخذ منه وقال نحن
أحق بالسدانة منكم ودخل النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة وصلى فيها ونزلت هذه الآية ولم
ينزل في جوف الكعبة آية سواها فخرج وأمر عليا بركة المفتاح إلى عثمان المذكور ففرقه إليه
فصار يتجيب قتلا عليه الآية نأسلم والمفتاح المذكور وان أخذ قهر الكعبة في حكم الأمانة
لكونه مأخوذا بحق وخبر آذا الأمانة إلى من اتتمت ولا تخن من خاتك وتسمية الثاني خيانة
مشاكلة لأنه امتنع بوجوبه تخليص حق أو إشارة إلى أن الأولى الغفوة وأن المعنى ولا تخن من
خاتك بأخذ غير حقك أو زيادة عليه وهذا كله في الأمر الذي يجوز الشارع المجازاة به وأما
الذي لم يجوز الشارع المجازاة به كان زنى رجل بامرأتك فأردت أن ترضى بامرأتك فتسمية الثاني
خيانة ظاهرة كالقول والقياس يقتضى جوازها لأن الناس حاجة إليها بل ضرورة وأركانها
بمعنى الإيداع أى العقد أربعة وديعة بمعنى العين المودوعة فليس فيه جعل الشيء ركنا لنفسه
وشرط فيها ككونها محترمة وإن لم تكن مقولة ولو نجسة نحو حبة بر وكب يتقع بخلاف غير
المحترمة نحو كوب لا يتنع وآله وهو وصيغة وشرط فيها ما مر في الوكالة وهو اللفظ من أحد
الجانين وعدم الرق من الآخر حتى لو قال الوديع أودعنيها فندفعها له ساكنا كنى والواجب
أما صريح كادعتك هذا واستحفظتلك أو كناية مع النية كندعه ومودع بكسر الدال ومودع
بقصها وإن شئت قلت ووديع وهو وضع وشرط فيها ما مر في موكل وهو كىل وهو إطلاق
التصرف لأن الإيداع استنباط في الحفظ فلما أودع ناقص نحو صبي ناقصا مسئلة أو كملما ضمن كل
منهما ما أخذ منه لأن الإيداع باطل ولو أودع كامل ناقصا لم يضمن إلا بالتلافى لأنه لم يسلطه على
التلافى ولا يضمن بغير التلافى ولو بالتفريط لتقصيره بالإيداع عنده وبقيت صورة رابعة وهي
أن يودع كامل كاملا ولا ضمان حينئذ إلا بالتفريط وهذه الصورة هي مقصود الباب (قوله
هى) أى الوديعه وقوله فعليه أى بمعنى مفعولة أن أخذت من ودع بمعنى ترك لأنهم مودوعة
عند الوديع وبمعنى فاعله أن أخذت من ودع بمعنى سكن لأنها ساكنة عند الوديع فيصح أن
تكون فعيلة بمعنى مفعولة كما اشتهر وهو الذى اقتصر عليه المحقق وبمعنى فاعله كما علمت
(قوله من ودع إذا ترك) أى مشتقة من مصدره فهو على تقدير مضاف أو مأخوذة منه
لأن مادة الأخذ أوسع من مادة الاشتقاق واعتراض بأنهم أما توامضى يدع ويذراى لم ينطقوا به

* (فصل في أحكام الوديعه) *
هى فعيلة من ودع إذا ترك

وتطلق لفظة على الشيء
المودوع عند غير صاحبه
الحفظ وتطلق شرعا على
العقد المقتضى للاستحفاظ
(والوديعة أمانة) في يد الوديع
(ويستحب قبولها لمن قام
بالأمانة فيها) ان كان ثم غيره
والاوجب قبولها كما أطلقه

وأجيب بأن المراد أنهم أمانة غالباً فلا ينافي أنهم نطقوا به نادراً فيكون ما هنا من قبيل التبادر
وأجيب أيضاً بأن الذي أمانة مودوع بمعنى تركه ويصح أن يجعل ما هنا مودوع بمعنى سكن كما في المختار
وان كان يخالفه قول الشارح اذ تركه فهو انما يتشبه على الجواب الاول ويصح أن تكون
مشتقة من الدعة وهي الراحة لانها في راحة الوديع ومراعاته (قوله وتطلق لفظة على الشيء
المودوع عند غير صاحبه الحفظ) فهي لفظة بمعنى العين المودوعة وقوله وتطلق شرعا على العقد
المقتضى للاستحفاظ أي الصيغة المقتضية لطلب الحفظ نحو استحضرتك وتطلق شرعا أيضاً على
العين المستحفظة فهي حقيقة فيهما وتصح ارادة كل منهما في الترجمة وأما في قوله والوديعة
أمانة فهي بمعنى العين المودوعة لا غير فلتخص من هذا أن اطلاقها على العين المودوعة مشترك
بين اللغة والشرع فهو لغوي وشرعي وإطلاقها على العقد المقتضى للاستحفاظ شرعي فقط
(قوله والوديعة أمانة في يد الوديع) وفي بعض النسخ في يد المودوع بفتح الدال المهملة
والنسخة الاولى أوضح والمراد أن الأمانة متأصلة فيها لا تابعة بمعنى أن القصد منها الحفظ فان
عرض فعل مضمّن فعلى خلاف الاصل بخلاف الرهن فان القصد منه التوثيق والأمانة فيه تابعة
وينشئ على ذلك أن الوديع يقبل قوله في رد الوديعة لأن وضعها الأمانة واذا فعل فعلاً تعدياً
ارتفعت لأن مقصودها الحفظ وقد زال بالتعدي فيجب فيها الرد فوراً وأما المارتهن فلا يقبل قوله
في الرد لأن القصد منه التوثيق والأمانة تابعة ولذا إذا فعل فعلاً مضمناً يلزمه الرد فوراً
وان كان ضامناً لا ارتفاع الأمانة التابعة وبقاء التوثيق الذي هو الاصل هناك (قوله
ويستحب قبولها) سواء كانت يجعل أو لا لقوله تعالى ما على المحسنين من سيل والوديع
محسن في الجملة ونحوه مسلم والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه والمراد أنه يستحب
قبولها عيناً لمن انقرد أو كفاية لمن تعدد فيكون الاستحباب عينياً وكفاً كما أن الوجوب
يكون عينياً وكفاً ويحمل الاستحباب عيناً لمن انقرد أو كفاية لمن تعدد ان لم يحش ضياعها
بان قدر صاحبها على حفظها فلا ينافي قول الشارح والاوجب قبولها لانه محمول على ما اذا
خشى ضياعها بان لم يقدر صاحبها على حفظها وخرج بقبولها ايجابها فهو تابع لجواز التصرف
وعدمه فيصح في الاول ولا يصح في الثاني (فائدة) فرض العين أفضل من فرض الكفاية على
الراجح والمراد بالافضلية كثرة الثواب لقاعله (قوله لمن قام بالأمانة فيها) أي بأن قدر على
حفظها ووثق بأمانة نفسه فيها حالاً وما لا أي حال قبولها وبعده فان عجز عن حفظها حرم عليه
قبولها لانه يعرضها للتلف وان قدر على حفظها وهو في الحال أمين لكان لم يثق بأمانة
نفسه في المستقبل بل خاف من نفسه اخیانة فيه كرهه قبولها خشية اخیانة فيها وهذا اذا
لم يعلم المالك بحاله فيهما والا فلا تحريم في الاولى ولا كراهة في الثانية وتكون مباحة فتعريضها
الاحكام الخمسة (قوله ان كان ثم غيره) أي ان كان هناك في مسافة العدو أمين غيره
وقوله والاوجب قبولها أي وان لم يكن هناك في مسافة العدو أمين غيره وخشى ضياعها
وجب عليه قبولها عيناً فلا ينافي أنه يستحب قبولها عيناً لمن انقرد لأن ذلك محمول على من لم
يحش ضياعها كما مر وقوله كما أطلقه جمع أي من أحمنا بنا معاشر الشافعية ومعنى اطلاقهم له أنهم
لم يقيده بأصل القبول مع أنه مقيد بأصل القبول كما يعلم مما نقله بعد عن الروضة وأصلها

(قوله قال) أي الامام النووي وقوله في الروضة كاملها متعلق بقوله والمراد بأصلها ما اتفق فيه لفظ الرافعي والنووي قبل زيادة الروضة وقوله وهذا أي وجوب قبولها وقوله محمول على أصل القبول أي على أصل هو القبول وقوله دون اتلاف منفعة وحرزه مجازاً أي بلا أجرة فله المطالبة بأجرة منفعة نفسه ومنفعة حرزه لا يقال كيف يكون له أخذ الأجرة على الواجب لأننا نقول قد جئوا بأخذ الأجرة على الواجب كما في سقي اللبا وانقاذ الغريق وتعليم الفاتحة ومع حكمهم بوجوب القبول عليه عينا لو امتنع من قبولها أتم ولا ضمان لعدم الاستيلاء عليها (قوله ولا يضمن الوديع الالبتعدى فيها) أي بالتقصير في حفظها بأن يتعدى في تلفها وحينئذ فلا تكون أمانة ولذلك قال المحشي هو مفهوم حكمه عليها بالأمانة (قوله وصور التعدى كثيرة مذكورة في المطولات) لكنهما مضبوطة في عشرة أمور نظمها الدميري بقوله.

عوارض التضمن عشرة ودعها * وسفر وقتلها وبجدها

وزك ابصاء ودفع هلك * ومنع ردها وتضييع حكي

والانتفاع وكذا المخالفه * في حفظها ان لم يرد من خالفه

ويعلم غالبها من كلامه صريحاً وضعها فالصورة الاولى ذكرها الشارح بقوله منها أن يودع غيره بلا إذن من المالك ولا عذر من الوديع ولو كان ذلك الغير قاضياً أو ولده أو زوجته أو خادمه فما يقع كثير من أن الوديع يعطى الوديعة لولده أو زوجته أو خادمه ليحفظها كل منهم في حرزه موجب للضمان لأن المودع لم يرص بذلك نعم الاستعانة بمن يحملها الحرز أو بعطفها أو بسقيها لأن العادة جرت بذلك وخرج بقوله بلا إذن من المالك ما لو أذن له في أن يودعها غيره فالثاني وديع أيضاً ولا يخرج الاقل عن الابداع الا ان ظهر من المالك قرينة على استقلال الثاني به لجواز استنابة اثنين فأكثر في حفظها ثم ان صرح المالك باجتماعهما على حفظها تعين فيضمانها في حرز واحد لهما بأن يكون لكل منهما اليد عليه بملك أو اجارة أو اعادة اتفاقاً في ذلك أو اختلقاً فيه ولكل منهما مقتاح عليه فلو انفرد أحدهما بحفظها مع رضا الآخر ضمن كل منهما ما وعلى كل منهما قرار النصف وان لم يكن مع رضا الآخر اختص المنفرد وحده ضماناً وقراراً وان لم يصرح المالك باجتماعهما على حفظها جازا لانفرادهما أو سكناً أو مائة كان يحفظها كل منهما في حرزه يوماً ونحوه وخرج بقوله ولا عذر من الوديع ما لو أودعها عند غيره لعذر كإرادة سفر أو مرض مخوف أو حريق في البقعة وأشرف الحرز على الخراب ولم يجد غيره ولكن يجب عليه أولاً ردها الى المالك أو وكيله فان فقدوها ردها للقاضي الامين وعليه أخذها فان فقدوها ردها لامين ولا يكلف تأخير السفر لما في ذلك من المشقة والصورة الثانية السفر بهما مع القدرة على ردها الى من ذكر لانه عرضها للضياع اذ حرز السفر دون حرز الحضر والصورة الثالثة ذكرها الشارح بقوله ومنها أن يقلعها من محلها أو دارها الى أخرى دونها في الحرز أي دون المحلة أو الدار الاولى في الحرز وظاهره ولو سكنت الاخرى حرز مثلها وليس كذلك فان كانت حرز مثلها فلا ضمان عليه وان كانت أدون مما كانت فيه وخرج بمآذ كرما لوقتها الى مثل الاول حرزاً أو أحرزاً ونقلها من بيت الى آخر في دار واحدة أو من حاصل الى آخر في خان واحد فلا ضمان ومحل ذلك ما لم ينهه المالك عن نقلها ولا ضمن مطلقاً ان نقلها يظن أنها ملكه ولم ينتفع بهام يضمن

قال في الروضة كمالها
وهذا محمول على أصل القبول
دون اتلاف منفعة وحرزه
مجازاً (ولا يضمن الوديع
الوديعة) (الالبتعدى) فيها
وصور التعدى كثيرة
مذكورة في المطولات

والصورة الرابعة أن يجدها بلا عذر بعد طلب المالك لها بخلاف ما لو جدها بعذر كدفع ظالم
عن مال كها أو وجدها بلا طلب من مال كها ولو يحضره لأن اخفاها أو بلغ في حفظها والصورة
الخامسة أن يترك الإيصاء بها عند المرض أو السر للقاضي أو الأمين عند فقد القاضي فإن
الإيصاء به المذكر يقوم مقام ردها إليه فهو مخير عند فقد المالك ووكيله بين ردها للقاضي
والإيصاء بها إليه وعند فقد القاضي بين ردها للأمين والإيصاء بها إليه والمراد بالإيصاء بها
الاعلام بها مع وصفها بما يتميز به إن كانت غائبة أو الإشارة لعينها إن كانت حاضرة والامر بردها
فإن لم يفعل ما ذكر كإدراكه ضمن إن كان من ردها أو الإيصاء بها لأنه عرضها للقوات إذا واثرت
يعتد ظاهرا بالبد ويدعيها لنفسه وكذلك يضمن لو دفنتها بوضع وسافر ولم يعلم بها أميناً راقبها
وإن لم يكن سائقاً في موقعها بخلاف ما إذا لم يتمكن كأن مات فجأة أو قتل غيلة أي خديعة
والصورة السادسة أن يترك دفع متلفاتها فقوله في النظم ودفع مهلك بالجر لأنه على تقدير وترك
دفع مهلك كترك تهوية ثياب صوف وترك لبسها عند حاجتها لذلك وقد علمها فيلزم تهويتها أو
لبسها عند حاجتها لذلك وعلمها وواجبها لذلك وتمكنه منه بأن أعطاه المفتاح لأن الدود
يفسدها وكل من الهواء وعبوق را حجة الآدمي بها يدفعه حتى لو لم يجد من يجوز له لبس الثوب
الحرير جاز له لبسه بل يجب عليه بمعنى أنه يضمنه بترك لبسه لا بمعنى أنه يأثم بتركه وأما لو وجد
من يجوز له لبسه لكنه امتنع من ذلك الأباجرة فالواجب جواز لبسه ويكون ذلك عذراً له في
دفع الحرمة عنه بل يتجه الوجوب كما صرح به العلامة الرملي وتطريفه الشبراملسي وقال ينبغي
رفع الامر للحاكم فيستأجر له من يلبسه ويترك علف دابة يسكون اللام أي تقديم العلف لها
بقصها فيلزمه علفها لأنه من الحفاظ فأن أعطاه المالك علفاً علفها به والاراجعة أو وكيله ليعطفها
أو يستردها فإن فقد هما راجع القاضي ليقترض على المالك أو يؤجرها بما يعلفها به أو يبيع
جزأ منها لذلك بحسب ما يراه إن رأى من يشتريه فإن تعذر عليه ذلك علفها من عنده وأشهد
ليرجع به إن أراد فإن نهاه المالك عن التهوية واللبس والعلق وتلفت بذلك فلا ضمان لكنه
يعصى في مسئلة الدابة لحرمة الروح فلو كان بهذه الدابة علة كخمة ونهاه المالك عن علفها
نخالقه وعلقها قتلت قال العلامة الرملي ضمن مطلقاً سواء علم بالعلة أو لم يعلم وقال العلامة
ابن حجر ضمن إن علم بالعلة وتعهد والا فلا يضمن والصورة السابعة أن يمنع ردها بلا عذر بعد
طلب مال كها بخلاف ما لو كان بعذر كصلاة أو كل ونحوهما واستأنى الإشارة لذلك بقوله
وإذا طوبى به فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلتفت ضمن فإن أخرأجها بالعذر لم يضمن
والمراد بردها التخلية بينها وبين المالك وأما حملها إليه فلا يلزمه والصورة الثامنة أن يضعها
كان يضعها في غير حرز مثلها أو ينساها أو يدل عليها ظالمنا محلها أو يسلمها له ولو مكرها
ويرجع الوديع إذا غرم بها على الظالم لأن قرار الضمان عليه فإنه المستولى على المال عدواناً
ولو أخذها الظالم من يده قهراً عليه فلا ضمان على الوديع وكذا لو أعلمه بانها عنده من غير تعيين
مكانها فلا يضمن بذلك وإن كان يجب عليه إنكارها والامتناع من الاعلام بها جهده وله أن
يخلف على ذلك لمصلحة حفظها قال الأذرى ويتجه وجوب الخلف إذا كانت الوديعة رقيقاً
والظالم يريد قتلها أو القصور به وإذا خلف وجب عليه أن يورث في يمينه إن عرف التورية

وأمكنه فان لم يور كقر عن يمينه ان حلف بالله لانه كاذب فيها فان حلف بالطلاق أو العتق حنت
 لانه قدى الوديعة بزوجه أو رقيقه والصورة التاسعة أن يتقمع بها كبس الثوب وركوب
 الدابة بلا عذر بخلاف ما اذا كان لعذر كبس الثوب لدفع الدود أو ركوب الدابة لدفع الجراح
 فلا ضمان بذلك لانه لمصلحة المالك والصورة العاشرة أن يخالف في حفظها كقوله لا ترقد على
 الصندوق الذي فيه الوديعة فردد وانكسر بقله وتلف ما فيه بانكساره فيضمن بذلك لخالفته
 المؤدية للتلف لان تلفه بغير ذلك كسرقة فلا يضمن لان رفاده عليه زيادة في الحفظ نعم ان كان
 الصندوق وفي نحو المهراب فسرق من جانبه الذي لو لم يرقد على الصندوق لرقد منه ضمن ولا ان
 نه عن قفل فأقفله أو نه عن قفلين كأن قال له لا تقفل عليه الا قفلا واحدا فأقفلها لا ذلك
 مبالغة في الحفظ والاحتياط ولا تقرر لما يقال ان في ذلك اغراء للسارق على الصندوق لان
 ذلك متوهم (قوله منها) أي من صور التعدي وكذا يقال في قوله ومنها أي ومنها غير ذلك وقد
 تقدم الكلام عليه مستوفى (قوله وقول المودع بفتح الدال) وفي بعض النسخ وقول الوديع
 وهو مبتدأ خبره قوله مقبول في ردها على المودع بكسر الدال أي يمينه وهكذا كل أي ادعى
 الرد على من اتقنه فانه يصدق بيمينه كوكيل وشريك وعامل قراض وجاب في ردها جابه على
 من استأجره للجباية ونقيب في الرد على من نصبه الا المرتين والمستأجر فانهما لا يصدقان في الرد
 على الراهن والمؤجر لانهما أخذوا العين لغرض أنفسهما وخرج بالامين الضامن كالغاصب
 والمستعير والمستام فانه لا يصدق في دعوى الرد الا بينة وبمن اتقنه وارث أحدهما مع الآخر
 بأن ادعى وارث الوديع أنه ردها على المودع أو ادعى الوديع أنه ردها على وارث المالك وكذا
 وارث أحدهما مع وارث الآخر بأن ادعى وارث الوديع أنه ردها على وارث المودع فانه
 لا يصدق الا بينة والتفصيل بين الامين والضامن في دعوى الرد كما هو القرض وأما في دعوى
 التلف فان كلامه ما يصدق بيمينه ان لم يذكر سببا أصلا ولا يلزمه بيان السبب أو ذكر سببا خفيا
 كسرقة أو غصب أو سببا ظاهرا عرف هو دون عمومه كحريق ونهب أو عرف هو وعمومه واتهم
 فانه يصدق بيمينه في هذه الصور فان عرف هو وعمومه ولم يتهم صدق بلايين وان لم يعرف هو ولا
 عمومه طوب بيمينه على وجوده وحلف على تلفها به (فرع) لو وقع في خزانة الوديع حريق فنقل
 أمانته قبل الوديعة فاحترقت لم يضمن كالم لم يكن الاودائع فتقدم بعضها على بعض فاحترق
 الباقي (قوله وعليه أي الوديع أن يحفظها في حرز مثلها) هذا مناسب للحكم الاقل وهو
 قول المصنف والوديعة أمانة فكان الاولى ذكره هناك كأن يقول بعد قوله والوديعة أمانة
 وعليه أن يحفظها في حرز مثلها (قوله فان لم يفعل ضمن) أي بأن حفظها في غير حرز مثلها
 كأن حفظ الثياب في اصطلب الدواب والدراهم في كور عمامته بلاربط ونحو ذلك وهذا
 اشارة الى التضييع المتقدم (قوله واذا طوب بها) أي بمن له طلبها من المالك أو وكيله أو
 وارثه بعدموته وقوله أي الوديع بالوديعة تفسير للضمير من فالاول تفسير للضمير المستتر المرفوع
 على أنه نائب فاعل والثاني تفسير للضمير البارز بالجرور بالياء ومثل الوديع وارثه وقوله فلم
 يخرجها أي لم يحل بينها وبين طالبا فان الواجب عليه التخلية فقط لاجلها الى مالكمها فتوته الرد
 على المالك لاعلى الوديع حتى لو قال الوديع للمالك خذ وديعتك فانه يلزمه الاخذ منه ولا يضمن

منه أن يودع غيره بلا اذن
 من المالك ولا عذر من
 الوديع ومنها أن ينقلها
 من محلة أو دار الى أخرى
 دونها في الحرز (وقول
 المودع) بفتح الدال (مقبول
 في ردها على المودع) بكسر
 الدال (وعليه أي الوديع
 أن يحفظها في حرز مثلها)
 فان لم يفعل ضمن

الوديعة لعدم أخذها منه ولو بعث رسولاً لقضاء حاجة وأعطاه خاتمه أو منديله أو سبخته إماراة
لمن يقضى له الحاجة وقال له رده على بعد قضاء الحاجة فوضعه بعد قضائها في حزمته لم يضمنه
إذ لا يجب عليه إلا التظلمة لا الرد إلى المالك وقوله مع القدرة عليها أي بأن لم يعذر وقت طلبها
بما تقدم في رد المبيع كصلا وقضاء حاجة وأكل طعام وقوله حتى تلفت أي بعد الطلب
الجائز وقبل الرد الواجب وقوله ضمن أي الوديعة بدلها من مثل أوقية ولعله كما قاله بعضهم
بالأقصى من وقت طلب الرد المقدور عليه إلى وقت التلف ولو كانت الوديعة ورقة مكتوب فيها
دين كائنة دينار وتلفت بسبب التأخير ضمن قيمتها مكتوبة مع أجره الكتابة بخلاف الثوب
المطرز فإنه يلزمه قيمته مطرزا ولا يلزمه أجره التطريز لأن الكتابة تنقص قيمة الورقة والتطريز
يزيد قيمة الثوب وعلم من ذلك كله أن الوديعة جائزة لا لازمة فلم يودع الاسترداد للوديعة الرد
كل وقت أراد كل منهما أما المودع فلأنه المالك وأما الوديعة فلأنه مستبرع بالحفظ نعم إن كان
في حالة يلزمه فيها القبول ابتداءً بأن كانت لمحجور عليه والزمن زمن نهب لم يجز له الرد بل يحرم
عليه فإن ردها عليه ضمن فإن ردها على المالك في حال سكره فدر ضمان لانه كالمكلف بخلاف
الصبي ونحوه فإن كان بحالة يندب فيها القول فالرد خلاف الأولى إن لم يرض به المالك وليس
له تأخير الرد للاشهاد عليه وإن أشهد عليه المالك عند الدفع فإنه يصدق في الرد بيمينه فليس له
أن يلزم المالك تأخير أخذها حتى يشهد إلا أن كان الطالب ممن لا يقبل قول الوديعة في الرد عليه
بيمينه كوكيل المودع ووارثه فيعذر في تأخير الرد للاشهاد لانه لا يقبل قوله في الرد إليه اليمين
وتنسخ بما تنسخ به الوكالة من موت أحدهما وجنونه وانغمائه ونحو ذلك (قوله فإن أخر
أخراجها الخ) محترز قوله مع القدرة وقوله بعد رأى كان كان مشغولاً بلا صلاة أو قضاء حاجة أو
أكل طعام أو في حمام أو كان في جنح ليل والوديعة في خزانة لا يتأتى فسخها في ذلك الوقت وقوله
لم يضمن أي لعدم نقصيره (فائدة) لا عبرة بكتابة الميت في جريده مثلاً هذا وديعة فلان بن فلان
ونحو ذلك والله أعلم

(وإذا طوّل بها أي الوديعة
بالوديعة فلم يخرجها مع
القدرة عليها حتى تلفت
ضمن) فإن أخر أخرجها
بعد لم يضمن
(كتاب)
أحكام الفرائض والوصايا

(كتاب أحكام الفرائض والوصايا)

لما كانت الفرائض نصف العلم كما في الخبر الآتي ذكرها المصنف كغيره في نصف الكتاب ولما
كانت الوصايا متعلقة بالموت بحسب اعتبارها من الثلث وقولها ورثتها ناسب أن يضمها مع
الفرائض وقدم الفرائض عليها باعتبار الاستحقاق فإن الورثة يستحقون الميراث بالموت وإن
كانت الوصية باعتبار الاعطاء مقدمة على الميراث كما قال تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين
والمراد بالفرائض مسائل قسمة الموارث أي التركة سواء كانت بالقرض أو بالتعصيب وليس
المراد بالفرائض الانصباء لكن التعبير بالفرائض ظاهر بالنسبة للمسائل التي فيها فروض ولو مع
التعصيب كالمسئلة التي تكون من ثمانية كزوجة وبنت وعم لا للمسائل التي تكون بالتعصيب
فقط كان مات عن عشرة أخوة أشقاء أو ألاب فإن المسئلة تكون من عدد رؤسهم وهو عشرة
فكان مقتضى ذلك أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب ودفع العلماء ذلك بقولهم وغلبت
الفرائض على التعصيب لقوتها ونشرها عليه على الراجح لأن الشارع قد رها وقيل التعصيب

أشرف لأن صاحبه إذا انفرد أخذ جميع التركة والاصل فيها آيات المواريث كقوله تعالى
يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين الآية وقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم
الآية وأخبار كخبير ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر وفائدة ذكر بعد رجل
التوكيد ودفع ما يتوهم أن المراد بالرجل مقابل الصبي وهو البالغ بل المراد به مقابل الأنثى وهو
الذكر فإن قيل لو اقتصر على ذكر من أول الأمر لكتفى فلم ذكر رجل معه أجب بأن ذكر رجل
معه لدفع توهم أنه عام مخصوص وقد اشتهرت الأخبار الصحيحة بالحث على تعليمها وتعلمها كخبير
تعلوا الفرائض وعلوها الناس فاني امر ومقبوض وأن هذا العلم سيقبض وقطهر الفتن حتى
أن الاثنين يختلفان في الفريضة الواحدة فلا يجدان من يقضى بينهما وخبير تعلوا الفرائض
فانهما من دينكم وانه نصف العلم وانه أول علم ينزع من أتتى أى يفقد بموت أهله ويرفع بفقدهم
وليس المراد انه يرفع من صدورهم بخلاف القرآن فانه يرفع في آخر الزمان من الصدور ومن
السطور فانه يصبح الرجل لا يجد في صدره شيئاً منه ويجد المصحف ورقاً أبيض وانما سمي نصفاً
مع أن غيره أكثر حكماً متعلقه بالموت المقابل للحياة وهما حالان للانسان ولكل منهما أحكام
تخصه وقيل النصف بمعنى الصنف وان لم يكن نصفاً حقيقة كما في قول الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع

فإن مراده بالنصف الصنف وان كان احداً الصنفين أكثر أفراداً من الآخر وليس مراده بتحرير
المناصفة حقيقة والبيت مخترج على لغة من يلزم المثني الالف في الاحوال كلها وأما اسم كان
نمبر الشان والناس مبتدأ خبره نصفان والجملة خبر كان وكانوا في الجاهلية يورثون الرجال
دون النساء والكبار دون الصغار وكان الارث في ابتداء الاسلام بالخلف بكسر الحاء وسكون
اللام وهو العهد على النصرة فاذا تخالف رجلان وتعاهدا على ان ينصرا أحدهما الآخر ورث
أحدهما من الآخر السادس ويدل له قوله تعالى والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم فنسخ
ذلك بالتوارث بالاسلام والهجرة فاذا أسلم شخص مع شخص أو هاجر معه ورثه وان لم يكن
بينهما قرابة ويدل له قوله تعالى ان الذين آمنوا وهاجروا الى قوله اولئك بعضهم اولياء بعض
ثم نسخ ذلك فكانت الوصية واجبة للوالدين والاقربين ثم نسخ وجوبها بآيات المواريث فلما
نزلت قال صلى الله عليه وسلم ان الله أعطى كل ذي حق حقه الا وصية لوارث أى واجبة وعلم
الفرائض يحتاج الى ثلاثة علوم علم الانساب وعلم الحساب وعلم القنوى وموضوعه التركات
ونمايته معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة ولو أسقط الشارح لفظاً أحكام لكان أولى وأنسب
كذا قال المحشى لأن المراد ببيان الفرائض بمعنى المسائل وأنت خبير بأن المقصود بالذات من
المسائل أحكامها فلذلك زاد الشارح لفظاً أحكام وأركان الارث ثلاثة وارث وموثر وحق
موثر ولو اختصا صافيهما أعم من قول المحشى ومال موثر وعلم أن الارث يتوقف على
ثلاثة أمور وجوداً سبباً واتقافاً موانعه ووجود شرطه فأسبابه أربعة قرابة ناشئة عن
الرحم خاصة أو عاقمة ونكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل فيه وطء ولا خلوة وولاء
وهو عصوبة سببها نعمة المعتق على عبقة وجهه الاسلام ان انتظم بيت المال بأن كان متوليه
يعطى كل ذي حق حقه فان لم ينتظم فلا يرث فلذلك عذب بعضهم الاسباب ثلاثة كما قال صاحب

الرجية أسباب ميراث الورى ثلاثة * كل يقدر به الوراثة
وهي نكاح وولاء ونسب * ما بعدهن للوراث سبب

والموانع أربعة أيضا كما قال ابن الهائم في شرح كفايته الرق والقتل واختلاف الدين والدور
الحكمي سمى بذلك لأن فيه توقف حكم على حكم آخر كما يعلم من تعريفه وهو أن يلزم من
توريث شخص عدم توريثه كما لو أقر أخ بابن للميت فإنه ثبت نسب الابن ولا يرث لانه لو ورث
تجب الاخ فلا يصح استلحاقه للابن لأن شرط المستحق أن يكون وارثا حائرا وإذا لم يصح
استلحاقه للابن لم يثبت نسبه فلا يرث فأدى ارثه الى عدم ارثه بوساطة وعدم ارثه انما هو في
الظاهر أثباتي الباطن فيجب على الاخ ان كان صادقا تسليم التركة للابن ويحرم عليه أخذ شيء
منها وزاد بعضهم خامسا وهو الحراية وغيرها فالحر في توريث من غير الحر في وبالعكس وزاد
بعضهم أيضا سادسا وهو اللعان وفيه بحث ظاهر كما قاله بعضهم لأن المنع فيه لعدم السبب الذي
هو النسب وشروطه أربعة أيضا تحقق موت المورث حقيقة أو الحاقه بالموتى حكما كما في حكم
القاضي بموت المفقود اجتهدا بعد غيبته مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش بعدها غالبا وتقديرا
كما في الجنين المنفصل بجنابة على أمه توجب الغرة فتورث عنه بتقدير أنه كان حيا ثم مات
وتحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو الحاقه بالاحياء حكما أو تقديرا كالحمل والمفقود فلو
مات متوارثان معا ولو احتمالا أو مري بالمكن لم يعلم عين السابق فلا توارث بينهما فان علم عين
السابق ثم نسي وجب التوقف الى البيان أو الصلح ومعرفة ادلائه للميت بقراءة أو نكاح أو
ولاء والرابع العلم بالجهة المقتضية للأرث تفصيلا كالأبوة والبنوة وبالدرجة التي اجتمع فيها
ويختص به القاضي والمفتي فلا يكتفي بقول الشاهد هذا وارث فلان الميت حتى يعين الجهة التي
اقتضت الارث منه ولا يكتفي بقوله هو ابن عمه حتى يبين الدرجة التي اجتمع فيها كالجدة القريب
لهما لاحتمال أن يكون هناك من هو أقرب منه (قوله والقراض جمع فريضة بمعنى
مفروضة) أي لا بمعنى فارضة فهي فعيلة بمعنى مفعولة لا بمعنى فاعلة وقوله من الفرض بمعنى
التقدير أي مأخوذة من الفرض بمعنى التقدير فان الفرض لغة التقدير قال تعالى فنصف
ما فرضتم أي قدرتم يقال فرض القاضي النفقة أي قدرها ويطلق الفرض بمعنى القطع يقال
فرض العود بمعنى قطعه (قوله والفرض شرعا) أي في هذا المحل بخصوصه فلا يتأني أن
الفرض شرعا يطلق على ما قابل الحرام والمنسوبة ونحوهما وهو المطلوب فعله طلبا جازما وان
ثبت قلت وهو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وقوله اسم نصيب مقدور لمستحقه كالنصف
والربع والثلث ونحوه بالمقدور التعصيب فإنه ليس مقدرا بل يأخذ العاصب جميع التركة ان
انفرد وما أبقى الفروض ان لم تستغرق التركة والاسقط (قوله والوصايا جمع وصية من وصيت
الشيء بالشيء) أي مأخوذة من وصيت الشيء بالشيء بفتح الصاد المنخفضة وقوله اذا وصلت به أي
تقول ذلك اذا وصلت به والضمير الأول للشيء الأول والثاني للشيء الثاني كما هو الأقرب ويحتمل
العكس بمعنى الوصية لغة الإبصال لأن الموصي وصل خبر دنياه بخبر عقباه أي وصل الخبر الواقع
منه في دنياه وهو الطاعات التي فعلها في حياته بالخبر الواقع في عقباه وهو الوصية قبل أن هذه
العبارة مقبولة والاصل وصل خبر عقباه بخبر دنياه لأن الثاني هو الذي يوصل بالأول عادة وهو

والقراض جمع فريضة بمعنى
مفروضة من الفرض بمعنى
التقدير والفرض شرعا اسم
نصيب مقدور لمستحقه
والوصايا جمع وصية من
وصيت الشيء بالشيء اذا
وصلته به

غير متعين لأن الوصل أمر نسبي بين الأمرين كما إذا وصلت جبلا بآخر فنسبة الوصل للآول كنسبته للثاني (قوله) والوصية شرعا تباع بحق مضاف لما بعد الموت) أي ولو تقدير إذا قال أوصيت لزيد بكذا فاما المعنى بعد موتى ومضاف بالجزء صفة لحق لا بالرفع صفة للتبرع لأن الحق انما يعطى للموصى له بعد الموت والتبرع في الحال وأركانها موص وموصى له وموصى به وصيغة وستأتي كلها (قوله) والوارثون من الرجال) أي حال كونهم من الرجال والمراد بهم الذكور ليدخل الصبي وهو معلوم من صيغة المذكور وهي قوله الوارثون فإنه جمع مذكر (قوله) المجمع على ارثهم) هو احتراز عن ذوى الارحام وكذلك قوله الآتي المجمع على ارثهم فانهم يرثون على الرابع وفي كيفية ارثهم مذهبان أحدهما مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل واحد منزلة من يدل به ويجعل كأن الورثة هم المنتهى اليهم ويقسم المال عليهم على تقدير كونهم موجودين وتعطى حصة كل واحد منهم لمن أدلى به والثاني مذهب أهل القرابة وهو تقديم الأقرب منهم الى الميت ففي بنت بنت بنت ابن المال على الثاني لبنت البنت لقربتها الى الميت وعلى الأول بينهما أرباعا ووجهه أن بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس تسكمله الثلثين فستلتهما من ستة لدخول النصف في السدس يبقى اثنان يقسم عليهما ردا باعتبار نصيبهما فلبنت البنت واحد ونصف ولبنت بنت الابن نصف فحصل الكسر على مخرج النصف وهو اثنان فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة فيخرج اثنا عشر لبنت البنت تسعة فرضا وراد لبنت بنت الابن ثلاثة فرضا وراد وترجع بالاختصار الى أربعة فأصل المسئلة من ستة وتصح من اثني عشر وترجع بالاختصار الى أربعة هذا كله اذا وجد أحد من ذوى الارحام والا فحكمه كما قاله العزيز بن عبد السلام انه اذا جارت الملوكة في مال المصالح وظفر بالمال النمل لم يوجد له وارث ولو من ذوى الارحام أحد يعرف المصارف أخذه وصرفه فيها كما يصرفه الامام العادل وهو مأجور على ذلك قال والظاهر وجوبه بشرط سلامة العاقبة وان كان يستحق في ميت المال جازله أن يأخذ منه لنفسه وعياله ما يحتاجه والعبرة بالعمر الغالب وان تردد بعضهم في ذلك - ميت قال وهل العبرة بمجاءته سنة أو أقل أو أكثر للنظر فيه بحال (قوله عشرة بالاختصار) أي بطريق الاختصار بواسطة عدل الأخ سواء كان لابوين أو لاب أولام واحدا وابن الأخ سواء كان لابوين أو لاب واحدا والعتم سواء كان لابوين أو لاب واحدا وابن العتم سواء كان لابوين أو لاب واحدا (قوله) وبالبسط خمسة عشر) ويبان طريق البسط أن يقال الاب وأبوه وان علا والابن وابنه وان سفل والأخ الشقيق والأخ للاب والأخ للام وابن الأخ الشقيق وابن الأخ للاب والعتم لابوين والعتم لاب وابن العتم لابوين وابن العتم لاب والزوج وذو الولاء فيزداد في طريق البسط اثنان في الأخ لانه كان واحدا في الاختصار وصار ثلاثة في البسط وثلاثة في ابن الأخ والعتم وابن العتم لأن كل واحد منهم معدود في الاختصار واحدا ويعتد في البسط اثنين (قوله) وعدا المصنف العشرة الخ) في بعض النسخ عدا العشرة بقلمها وهو ظاهر وفي بعض النسخ اسقاط بعضها من كلام المصنف حيث قال الابن وابن الابن وان سفل الخ ولا يخفى ما فيه وسكت عن الخمسة الباقية في طريق البسط مع اشارته اليهم وقد قدمنا بيانهم وقوله بقوله متعلق بعد (قوله) الابن وابن الابن) وهما من أسفل النسب وانما قال وابن

والوصية شرعا تباع بحق
مضاف لما بعد الموت
(والوارثون من الرجال)
المجمع على ارثهم (عشرة)
بالاختصار وبالبسط خمسة
عشر وعدا المصنف العشرة
بقوله (الابن وابن الابن)

الابن احترازاً عن ابن البنت ولو قال وابنه لكان أولى وأخصر وله قال وابن الابن للابيضاح
 وقوله وان سفل يفتح الفاء على الافصح الاشهر ويجوز ضمها وكسرهما ومعناه نزل أى ابن الابن
 كابن ابن الابن وهكذا (قوله والاب والجد) وهما من أعلى النسب ولذلك قال وان علا أى الجد
 والمراد به أبو الاب وابنه عليه لوضوحه ولو قال والاب وأبوه لكان أوضح (قوله والاخ) أى
 لابوين أو لاب أو لأم وقوله وابن الاخ أى لابوين أو لاب فقط بخلاف ابن الاخ لأم فانه من ذوى
 الارحام وقوله وان تراخى أى بعد ابن الاخ كابن ابن الاخ وهكذا وقوله والعمة أى لابوين أو
 لاب فقط بخلاف العمة لأم والمراد به أخوال لأم فانه من ذوى الارحام وقوله وابن العمة أى
 المذكور بان كان لابوين أو لاب بخلاف ابن العمة لأم فانه من ذوى الارحام وقوله وان تباعدا
 أى العمة وابنه فيشمل العمة عم الأب وعم الجد وهكذا ويشمل ابنه ابن ابن العمة وابن ابن ابن
 العمة وهكذا الى حيث ينتهى وهذه الاربع من أوسط النسب (قوله والزوج) أى ولو
 في عدة رجعية فإن الرجعية كل زوجة في خمسة أحكام التوارث ولحق الطلاق والظهار
 والايلاء وأمتناع نكاح نحو أختها وأربع سواها وهى في العدة وقوله والمولى أى ذوالولاء
 ويطلق على عشرين معنى والمراد منها هنا السيد وقوله المعتق بكسر التاء فيه قصور لانه لا يشمل
 عصبة المعتق المتعصبين بأنفسهم فلا واسطة لكان أولى وأخصر وأجاب الشيخ الخطيب بأن
 المراد به من صدر منه الاعتاق أو ورث به فلا يرد على الحصر في العشرة عصبة المعتق ومعتق
 المعتق وهذان من غير النسب (قوله ولو اجتمع كل الرجال فقط) أى دون النساء ولو أبدل كل
 بجميع لكان أنسب لأن كل للأفراد بغناها كل فرد فرد وجميع للهيئة المجمعة وقوله ورث
 منهم ثلاثة الاب والابن والزوج أى لانهم لا يحبون وقوله فقط أى دون غيرهم من الرجال لانه
 محبوب بالاجماع فابن الابن بالابن والجد بالاب والباقي بهما ومثلتهم من اثني عشر لان فيها ريعا
 وسدسا وكل مثله فيها ربع وسدس ففى من اثني عشر للاب السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثة
 وللابن الباقي وهو سبعة (قوله ولا يكون الميت في هذه الصورة) أى صورة اجتماع كل الرجال
 وقوله الامراة أى وهى الزوجة لان الفرض وجود الزوج (قوله والوارثات من النساء) أى
 حال كونهن من النساء والمراد بهن الاناث ليدخل فيهن الصغيرة وهو معلوم من صبغة المؤنث
 وهى قوله الوارثات فانه جمع مؤنث وقوله اجمع على ارهن تقدم أنه احتراز عن ذوى الارحام
 (قوله سبع) بتقديم السين على الباء الموحدة وقوله بالاختصار أى بطريق الاختصار
 بواسطة عدة الجد واحدة سواء كانت من جهة الاب أو من جهة الام والاخت واحدة سواء
 كانت لابوين أو لاب أو لأم (قوله وبالسط عشرة) وبيان طريق السط أن يقال الام والجد
 للاب والجد للام وان علنا والميت وبنت الابن وان سفل والاخت الشقيقة والاخت للاب
 والاخت للام والزوجة والمولاة المعتقة فيراد في طريق السط ثلاثة على سبعة فتكون الجملة
 عشرة (قوله وعدا المصنف السبع) أى بطريق الاختصار كما هو الفرض ولم يبين الشارح طريق
 السط تفصيلا مع كونه به علما الجالا وقد يضافها سابقا تفصيلا وقوله في قوله متعلق بعد (قوله
 الميتة وبنت الابن) وهما من أسفل النسب وفي بعض النسخ وان سفلت وصوابه وان سفل
 يهدف المثناة المفوقية اذا القاعل ضمير يعود على المضاف اليه وهو الابن وابنتا المثناة ربما

وان سفل والاب والجد وان
 علا والاخ وابن الاخ وان
 تراخى والعمة وابن العمة وان
 تباعدا والزوج والمولى
 المعتق المتخ ولو اجتمع كل
 الرجال ورث منهم ثلاثة
 الاب والابن والزوج فقط
 ولا يكون الميت في هذه
 الصورة الا امرأة
 (والوارثات من النساء)
 اجمع على ارهن (سبع)
 بالاختصار وبالسط عشرة
 وعدا المصنف السبع في
 قوله (الميتة وبنت الابن)

يؤدى الى دخول بنت بنت الابن فى الارث وهو خطأ لانهم من ذوى الارحام ويجب أن المراد
سفلت بسفل أوليها لتدخل بنت ابن الابن وهكذا (قوله والام والجدّة) وهما من أعلى التسب
ولافرق فى الجدّة بين أن تكون من جهة الام كأم الام أو من جهة الأب كأم الاب بشرط
أن لا تدلى بذكرين اثنين بأن تدلى بمحض الاناث أو بمحض الذكور أو بمحض الاناث الى محض
الذكور فان أدلت بذكرين اثنين كأم أبي الام فلا ترث لانها من ذوى الارحام وتسمى الجدّة
الفاسدة (قوله والاخت) وهى من المحواشي سواء كانت لابوين أو لاب أو لأم (قوله
والزوجة) أى ولوى عدة رجعية كما تقدم فى نظيره والزوجة لغة مروجحة والافصح أن يقال
زوج والتحيز بين الذكور والانثى بالقراين قال النووي واستعمالها بالتاء فى باب الفرائض متعين
ليحصل الفرق بين الزوجين والشافعى رضى الله عنه يستعمل فى عبارته المرأة وهو حسن وقوله
والمولادة أى ذات الولاء وقوله المعتقة بكسر التاء وهى التى صدر منها العتق فترث عنه ماله ون
انتمى اليه ينسب كبنه أو لولاء كعتيقه وأما قول الهشبي أى ذات الولاء فيشمل المعتقة وعصبها
المعتصين بأنفسهم فغير ظاهر لان الكلام فى عدة الوارثات من النساء وكذلك قوله ولو أسقط
المصنف لفظ المعتقة لكان أولى وأخصر نعم المتبادر من المعتقة من باشرت العتق بنفسها وفيه
قصور بخلاف المولادة أى ذات الولاء فترث أولاد العتق وعتقها كما مر لان ثبوت الولاء عليهم انما
هو بطريق السرية لا بطريق المباشرة وهاتان من غير التسب (قوله ولو اجتمع كل النساء فقط) أى
دون الرجال وقوله ورث منهن خمس أى والباقي منهن محجوب فالجدّة بالام والاخت للام بالبنت
وكل من الاخت للاب والمعتقة بالشقيقة لكونها مع البنت وبنت الابن عصبه تأخذ الفاضل عن
القروض وقوله البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة بدل من الخمس ومثلتهن
من أربعة وعشرين لان فيها سدا وستا والسدس من ستة والثمن من ثمانية وهما متوافقان
بالنصف فيضرب نصف أحدهما فى كامل الآخر فيحصل أربعة وعشرون للبنت النصف اثنا عشر
ولبنت الابن السدس تكمله الثلثين أربعة وللأم السدس أربعة أيضا والزوجة الثلث ثلاثة
والاخر الباقي وهو واحد (قوله ولا يكون الميت فى هذه الصورة) أى صورة اجتماع كل
النساء وقوله الارجل أى وهو الزوج لان الفرض وجود الزوجة ولو اجتمع من يمكن اجتماعه من
الصنفين الذكور والاناث بأن اجتمع كل الذكور وكل النساء الا الزوجة فانهم الميتة أو كل الاناث
وكل الذكور الا الزوج فانه الميت ورث منهن فى المسثلين خمسة الابوان والابن والبنت وأحد
الزوجين وهو الزوج حيث كان الميت هو الزوجة أو الزوجة حيث كان الميت هو الزوج لحيهم
من عداهم ومسئلة الزوجة من اثني عشر للابوين السدسان أربعة وللزوج الربع ثلاثة والباقي
وهو خمسة بين الابن والبنت أثلاثا لان الابن برأسين والبنت برأس ولان ثلث لها صحیح فحصل
الكسر على ثلاثة رؤس فتضرب ثلاثة فى أصل المسئلة وهو اثنا عشر بستة وثلاثين ومنها تصح
تقول من لشي من أصلها أخذ مضر وباقى جزء سهمها وهو ثلاثة فللابوين أربعة فى ثلاثة باقى
عشر لكل منهم خمسة وللزوج ثلاثة فى ثلاثة بتسعة يبقى خمسة عشر للابن منه عشرة وللبنات
خمس ومسئلة الزوج من أربعة وعشرين للابوين السدسان ثمانية وللزوجة الثلث ثلاثة
والباقي وهو ثلاثة عشر بين الابن والبنت أثلاثا علمت ولان ثلث لها صحیح فحصل الكسر على

(والام والجدّة) وان علمت
(والاخت والزوجة والمولاة)
المعتقة) الخ ولو اجتمع كل
النساء فقط ورث منهن
خمس البنت وبنت الابن
والام والزوجة والاخت
الشقيقة ولا يكون الميت
فى هذه الصورة الارجل

ثلاثة رؤوس فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون باثنين وسبعين ومنها تصح فتقول
 من لشيء من أصلها أخذ مضروباً في جزءيها وهو ثلاثة فللابوين ثمانية في ثلاثة بأربعة
 وعشرين لكل منهما ما اثنا عشر وللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة يتي تسعة وثلاثون للابن ستة
 وعشرون وللبنت ثلاثة عشر وعلم من قولنا من يمكن اجتماعه من المصنفين أنه لا يمكن اجتماع
 الزوجين خلافاً لمن قال يمكن اجتماعهما في ميت موقوف أقام رجل يئنه بأنه زوجته وهؤلاء
 أولادهم وأقامت امرأة يئنه بأنه زوجها وهؤلاء أولادهم منه فكشف عنه فإذا هو خنثى
 مشكل له آتان آله رجال وآله نساء وفي ميت منقود أقيم عليه يئنان كذلك فقيل تقسم
 التركة بين الرجل والمرأة وأولادهم مع بقية الورثة على تفصيل مذكور في شرح الفصول
 وغيره والأصح ما قاله الشيخ أبو طاهر من أن يئنه الرجل تقدم على يئنه المرأة لأن معها زيادة علم
 (قوله ومن لا يسقط من الورثة بحال خمسة) أي لكونهم لا يحجبون حجب حرمان بالشخص
 وسبب كونهم لا يحجبون حجب حرمان بالشخص أنهم هم أدلوا إلى الميت بأنفسهم بنسب أو نكاح
 بخلاف من أدلى بولائه وأنه وإن أدلى إلى الميت بنفسه لكن الولاء فرع النسب والأصل مقدم
 على الفرع وهذا لا ينافي أنهم يحجبون حجب نقصان فإنه يدخل على جميع الورثة وكذلك
 يحجبون حجب حرمان بالوصف لأنه يدخل على جميع الورثة أيضاً يعني أنهم لا يسقطون
 بحال أنهم لا يحجبون حجب حرمان في حال من الأحوال لكن بالشخص والحاصل أن الحجب
 لغة المنع وعرفاً منع من قام به سبب الإرث من الإرث بل كلية أو من أوفر حظيه ويسمى الأول
 حجب حرمان وهو قسمان حجب بالوصف كالقتل والرق وسبأ في قوله ومن لا يرث بحال الخ
 وحجب بالشخص وهو المشار إليه هنا ويسمى الثاني حجب نقصان وأنواعه ستة من فرض إلى
 فرض آخر كحجب الأم من الثلث إلى السدس والزوج من النصف إلى الربع والزوجة من
 الربع إلى الثمن ومن تعصيب إلى تعصيب آخر كالاحتفالها أن يكون عصبة مع الغير وذلك
 إذا كانت مع البنت ولها النصف حينئذ تعصبا لأنها عصبة مع الغير فإذا كانت مع الأخ
 كانت عصبة بالغير ولها الثلث حينئذ تعصبا لأنها عصبة بالغير فقد انتقلت من تعصيب إلى
 تعصيب آخر ومن فرض إلى تعصيب كالنبت فإنها إذا كانت وحدها كان لها النصف فرضاً وإذا
 كانت مع أخيها كان لها الثلث تعصبا فقد انتقلت من فرض إلى تعصيب ومن تعصيب إلى فرض
 كالجد فإنه إذا كان وحده ورث بالتعصيب وإذا كان مع الأخوة ورث بالفرض على تفصيل
 فيه ومزاحمة في فرض كالبنات فإنهن يتزاحن ولو كنّ ألفاً في فرضهن وهو الثلثان ومزاحمة
 في تعصيب كالبنين فإنهم يتزاحنون ولو كانوا ألفاً في التعصيب (قوله الزوجان والابوان
 وولد الصلب) كان الاظهر أن يقول الابوان والولدان وأحد الزوجين لأن الزوجين لا يجتمعان
 كما مر بخلاف الولدين (قوله ومن لا يرث بحال) أي ومن لا يرث في حال من الأحوال فكأنه
 قال مطلقاً وهذا الإشارة إلى الحجب بالوصف كما مر في مفهوم قوله لا يرث وهو أنه يرث تفصيل
 والحاصل أن الناس في الإرث على أربعة أقسام قسم يرث ويورث كالأخوين والزوجين وقسم
 لا يرث ولا يورث كالرفيق والمرثقة وقسم يرث ولا يرث كالمبعض فيما ملكه ببعضه الميراث والبنين
 في غيرته فقط وقسم يرث ولا يورث كالانبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم يرثون ولا يورثون

(ومن لا يسقط من الورثة)
 (بجمال خمسة الزوجان)
 (الزوج والزوجة والابوان)
 أي الأب والأم (وولد
 الصلب) ذكر أكان أو أنى
 (ومن لا يرث بحال)

لخسر الصبيح نحن معاشر الانبياء لانورث ما تركناه صدقة والحكمة في ذلك أن لا يتقى أحد
 من الورثة موتهم لاجل الاورث فيهلك وأن لا يظن بهم الرغبة في الدنيا لاجل ورثتهم وأن يكون
 مالهم صدقة بعد وفاتهم توفير الاجورهم (قوله سبعة) كان الاخصر أن يقول أربعة بدل
 سبعة ويعبر عن العبد والمدر وأم الولد والمكاتب بالرقيق فجعل في المانع الواحد أقساماً متعددة
 مع أنه لم يستوف جميع الموانع فانه أشار الى الرق والقتل والرذة والعياذ بالله منها واختلاف
 الملتين بالاسلام والكفر ويغنى عن هذين اختلاف الدين وبقي منها الدور الحكمي وقد تقدم
 مثاله وعد بعضهم منها اللعان وقدم رماقيه وعد بعضهم منها النبوة وقدمت الإشارة اليه
 (قوله العبد) هو لغة الانسان حرًا كان أو رقيقاً لانه مملوك لبارئه وشرعاً خاص بالرقيق وهو المراد
 هنا والمشهور أن العبد خاص بالذكور فلذلك قال الشارح بعد قول المصنف العبد والامة نظرا
 للمشهور ومن دقائق اللغة ما قاله ابن حزم وهو أنه يشمل الذكر والانثى ويؤيده قول المحكم
 العبد هو المملوك ذكرًا كان أو أنثى ولا فرق بين رقيق الكل والبعض وان قل في كونه لا يرث
 اذا العحيح أن البعض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لانه ناقص بالرق فلم يرث كالقن ولا يورث
 الرقيق كله لانه لا يملك شيئاً واستثنى من كونه لا يورث كافر له أمان وقعت عليه جناية في حال
 حرته وأمانه ثم نقض الامان والتحق بدار الحرب فسي واسترق ثم مات بالسراية فان قدر الارش
 من قيمته لورثته على الاصح عندنا والباقي لسيده قال الزركشي وليس لنا رقيق كامل الرق
 ويورث الا هذا قال بعضهم وفيه بحث ظاهر ولعل وجهه أن ورثته انما وورثه امنه قدر الارش
 من قيمته نظرا لحال حرته لا لالحال رقه فتدبر (قوله ولو عبر بالرقيق لكان أولى) أي لان العبد
 لا يشمل الامة على المشهور فقيسه قصور بل لو عبر بالرقيق لاستغنى عما ذكره بعد من المدر وأم
 الولد والمكاتب ويترب على ذلك أنه يبدل السبعة بالاربعة كما مر (قوله والمدر) هو الرقيق
 الذي قال له سيده أنت حر بعد موتى وقوله وأم الولد هي الامة التي استولدها سيدها وقوله
 والمكاتب هو الذي قال له سيده كاتبك على دينارين تؤديهما الى في شهرين فان أدتهما الى
 فانت حر فيقبل فهو لا يرثون لنقصهم بالرق (قوله وأما الذي بعضه حر الخ) مقابل لمقتدر
 تقديره أما كامل الرق فلا يورث كما لا يرث وقوله اذامات عن مال ملكه ببعضه الحر الخ فيورث
 عنه مملوكه ببعضه الحر لانه تام الملك عليه وقوله ورثته قرينه الحر وزوجته ومعتق بعضه ولا شيء
 لسيده لاستيفائه حقه مما كتبه ببعضه الرقيق (قوله والقاتل) أي كل من له دخل
 في القتل سواء كان ببشارة أو تسبب أو شرط الا المقتول وراوى الحديث فلا يمنع من الارث
 وقوله لا يرث من قتله أي ولو مكرها سواء كان القتل عمداً أو خطأ أو شبه عمد ولو قصد القاتل
 بضربه مصلحة المقتول كضرب الاب وولده والزوجة والمعلم المتعلم فاذا مات المضروب
 لم يرث منه خسر ليس للقاتل شيء أي من الميراث ولان القتل قطع الموالاة التي هي سبب الارث
 ولانه لو ورث لم يورث من أن يستجمل الارث بالقتل فاقضت المصلحة منعه من الارث فان من استجمل
 بشئ قبل أن انه عوقب بهرملته ويفهم من قوله لا يرث من قتله أن المقتول قد يرث من قاتله كأن
 جرح أخ أخاه مثلاً وامات الخارج قبل الجرح فغيره الجرح (قوله سواء كان قتله مضمونا)
 أي بخاص أو بدمع الكفارة وقوله أم لا أي لم يكن مضمونا كان وقع قصاصاً أو حداً

سبعة العبد والامة
 ولو عبر بالرقيق لكان
 أولى (والمدر وأم الولد
 والمكاتب) وأما الذي بعضه
 حر اذامات عن مال ملكه
 ببعضه الحر وزوجته
 ومعتق بعضه (والقاتل) لا يرث
 من قتله سواء كان قتله
 مضمونا أم لا

أوبصيل أو غيرها (قوله والمرتد) أي لا يرث أحد سواء كان مرتداً أو كافراً أو صليماً أو مسلماً كما سيذكره الشارح بقوله والمرتد لا يرث من مرتد ولا من مسلم ولا من كافر فكان الأولى أن يقدمه هنا فلذلك اعترضه بعضهم بأنه مؤخر عن محله وظاهر كلامهم أنه لا يرث ولو عاد إلى الإسلام بعد موت قريبه كآخيه مثلاً وهو كذلك بل حكى بعضهم الإجماع عليه وما وقع لابن الرفعة من تقييد عدم إرثه بما إذا مات مرتداً وأنه إذا أسلم تبين إرثه غلط خارق للإجماع كما قاله السبكي في الابتهاج وكما لا يرث المرتد لا يورث لأنه ليس بينه وبين أحد موالاة في الدين لكن لو قطع شخص طرف مسلم فارتد الما قطع ومات سراية وجب قود الطرف ويستوفيه من كان يرثه لولا الرقة ومثله حد القذف (قوله ومثله الزندق) ومثله أيضاً المستقل من دين إلى آخر كيهودى تنصر أو بالعكس فلا يرث أحد إلا أنه ترك ديناً بقر عليه ولا يقر على دينه الذى انتقل إليه بل لا يقبل منه إلا الإسلام فان أسلم تركه والاقتل كل مرتد (قوله وهو) أي الزندق بكسر الزاى وقوله من يخفى الكفر ويظهر الإسلام وهو المنافق المذكور في قوله تعالى إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وهذا هو المشهور وقبل من لا يتحمل ديناً أى من لا يختاره ديناً ولا يتخذ ديناً يتمسك به وقيل بن يعبد الليل والنهار وقيل غير ذلك (قوله وأهل ملتين) أى حلة الإسلام وملة الكفر نظر الكون الكفر كله ملة واحدة من حيث البطلان قال تعالى فإذا بعد الحق إلا الضلال وإن تعددت ملته كاليهودية والنصرانية فيرث اليهودى النصرانى وبالعكس وإلى حل كلام المصنف على ملة الإسلام وملة الكفر يشير صنيع الشارح حيث فزع عليه قوله فلا يرث مسلم من كافر الخ ويندفع بهذا الجمل ما يوهمه كلام المصنف من أن اليهودى لا يرث النصرانى وبالعكس لأنه يصدق عليهما أنهما أهل ملتين باعتبار ظاهره فكان الاظهر أن يقول فلا يورث بين مسلم وكافر (قوله فلا يرث مسلم من كافر) تفريع على قوله وأهل ملتين وقوله ولا عكسه أى ولا يرث كافر من مسلم لا تقطاع الموالاة بينهما وانعقد الإجماع على أن الكافر لا يرث المسلم واختلقوا في توريث المسلم من الكافر والجهود على المنع ولا يرد على ذلك ما لو مات كافر عن زوجة كافرة حامل ووقف الميراث فأسلمت ثم ولدت فإن الولد يرث منه مع الحكم بإسلامه تبعاً لاقته لأنه انما وورث لكونه كان محكوماً بكفره يوم موت أبيه وقد وورث منذ كان حلاً ولهذا قال الكافى من محققى المتأخرين أن لنا جاداً يملك وهو الحمل ولو نطفة واستحسنه السبكي قال الدميرى وفيه نظر إذا الجهاد ليس بجهيوان ولا كان جهيواناً ولا أصل جهيوان فالنطفة ليست جاداً لأنها أصل جهيوان وأجيب بأن الجهاد يختلف باختلاف المواضع فالمراد به هنا ما ليس فيه روح فالنطفة جاد بهذا المعنى (قوله ويرث الكافر من الكافر) أى حالة الموت ولو أسلم بعده كفاً في مسئلة الحمل السابقة بشرط أن يكون لهما عهد أو يكونا حريين معاً بخلاف ما إذا كان أحدهما له عهد والاخر حري كما سيذكره الشارح بقوله ولا يرث حري من ذمى وعكسه (قوله وإن اختلفت ملتئما) أى سواء اتفقت ملتئماً واختلفت لأن جميع ملل الكفر كالملة الواحدة كما تقدم وقوله كيهودى ونصرانى أى ومجوسى وثنى وهكذا وهذا متنبئ للكافرين المتخلفين في الملة فان قيل كيف يتصور ارث اليهودى من النصرانى وعكسه مع أن الأصح أن من انتقل من ملة إلى ملة أخرى لا يقر عليها أجيب بأنه يتصور ذلك في النكاح كأن تزوج

(والمرتد) ومثله الزندق
وهو من يخفى الكفر ويظهر
الإسلام (وأهل ملتين)
فلا يرث مسلم من كافر
ولا عكسه ويرث الكافر من
الكافر وإن اختلفت
ملتئما كيهودى ونصرانى

اليهودى النصرانية أو بالعكس وفى الولاء **كان** أعنى اليهودى نصرانياً وبالعكس وكذا فى النسب **كان** يتولد بين اليهودى والنصرانية أو عكسه ولد سواء كان بشكاح أو وطء شبهة فإنه يتغير بعد بلوغه بين دين أبويه كما قاله الرافعى فله أن يختار دين أبيه أو دين أمه ومع ذلك يرث منهما بالنسبة مع اختلاف ملتهم حتى لو ولد بينهما ولدان واختار أحدهما اليهودية والآخر النصرانية ورث أحدهما الآخر بالاخوة مع اختلاف ملتهم ولا يخفى أن اليهودى نسبة لليهود وهم قوم موسى عليه الصلاة والسلام وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم هو بذلك لانهم هادوا أى رجعو عن عبادة العجل من هاد اذ ارجع من خبر الى شمر أو عكسه أو لانهم **كانوا** يتهودون أى يصركون عند قراءة التوراة وأن النصرانى واحد النصارى وهم قوم عيسى صلى الله عليه وسلم هو بذلك لانهم نصره قال تعالى من انصارى الى الله قال الحواريون نحن أنصار الله أو لنصرة بعضهم بعضاً ولانهم **كانوا** فى قرية يقال لها نصرانة أو ناصرة ونصرة والياء فى نصرانى للمبالغة كالياء فى أخرى (قوله ولا يرث حربى من ذمتى) أى او معاهداً ومومن وقوله وعكسه أى ولا يرث الذمتى من الحربى وبالجمله فلا وارث بين الحربى وغيره لانتقطاع الموالاة بينهما (قوله والمرتد لا يرث الخ) تقدم الاعتراض عليه بأنه • وخرج من محله فكان حقه التقديم قبل قوله وأهل ملتين قال الهشئ أقول ويمكن الجواب بأن ذكره أولاً من حيث كونه لا يرث لمناسبته لما ذكرهنا من حيث كونه لا يرث كالأيرث لمناسبته لما ذكرهنا اه وفيه أن ذكرهنا من حيث كونه لا يرث كما يصرح به قول الشارح والمرتد لا يرث الخ نعم يعلم من قوله لا يرث من مرتد أن المرتد لا يرث كالأيرث وان كان المقصود من العبارة أنه لا يرث من أحد سواء كان مرتداً أو مسلماً وكافراً وبالجمله فالمرتد لا يرث من أحد ولا يرثه أحد (قوله وأقرب العصبان الخ) أى من النسب وأما العصبان من الولاء فستأتى فى قوله فاذا عدمت العصبان فالملوى المعتق ثم عصبته والمراد بأقرب العصبان الآخر بالتقديم من جهة العصبية سواء كانت أحقيته بقرب الجهة أم بالقرب مع اتحاد الجهة أم بالقوة عند اتحاد الجهة وتساويهما فى القرب فالمراد بالأقرب ما يشمل الأقوى والحاصل أنه اذا اختلفت الجهة قدم بالجهة كابن وأب أو أخ وهكذا وترتيب الجهة البنوة ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم بنو العمومة ثم الولاء ثم بيت المال واذا اتحدت الجهة قدم بالقرب فى الدرجة كالابن وابن الابن و**كان** الاخ ولولأب وابن ابن الاخ ولوشقيقا فقدم الاول على الثانى لقربه فى الدرجة مع اتحادهما فى الجهة واذا استويا قربا قدم بالقوة كالأخ شقيق وأخ لاب وكم شقيق وعم لاب فيقدم الاول منهما على الثانى لقوته عنه فان الاول أدلى بأصلين والثانى أدلى بأصل واحد وقد أشار الى ذلك الجعبرى بقوله

فبالجهة التقديم ثم بقربه • وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

فهذه قاعدة عظيمة ينبغى الاعتناء بها ولا يخفى أن الأقرب يحجب الأبعد لكن الاب مع الابن يرث السدس وانما يحبه من جهة التعصيب والتقل بسببه الى القرض ولهذا قال بعضهم لا يخفى أن هذا من أنواع الحجب المتقدم فكان الاولى ذكره معه وأجيب بأنه لما كان الحجب من حيث التعصيب فقط ذكره المصنف استقلالاً فالقرض من ذلك بيان الارث بالتعصيب وان

ولا يرث حربى من ذمتى
وعكسه والمرتد لا يرث من
مرتد ولا من مسلم ولا من
كافر (وأقرب العصبان)

لزم منه الجب وتقدير المصنف للتعصيب على القرض ربما يشعر بأنه أفضل منه وهو أحد وجهين
والراجح أن القرض أفضل من التعصيب كما تقدم (قوله وفي بعض النسخ العصبه) عطف على
مقدركاثة قال هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ العصبه وهي أولى وأخصر لانه لا حاجة
للمجمع فانه العصبه تطلق على الواحد والمجمع والمذكور والمؤنث كما قاله المطرزي وتبعه النووي
وأكثر ابن الصلاح الذي هو شيخ النووي إطلاقها على الواحد لأن العصبه جمع عاصب فكيف
تطلق على الواحد ومرا د المصنف العصبه بنفسه لانهم المذكورون في قوله الابن ثم ابنه الخ
وأما العصبه بغيره فالبنت مع أخيها والاخت مع أخيها فانه يعصب كلا منهما والعصبه مع الغير
الاخوات مع البنات وبنات الابن كما قال في الرجبية

والاخوات ان تكن بنات * فهن معهن معصبات

فأقسام العصبه ثلاثة عصبه بالنفس وعصبه بالغير وعصبه مع الغير (قوله وأريد بها) أي بالعصبه
وقوله من ليس الخ هذا معناها شرعا وأما معناها لغة فقرة الرجل لايه مما يملك لانهم عصبوا
به أي أحاطوا به ومنه عصاب الرأس لانهم تحيط به وقيل لان بعضهم يقوى بعضا فيشد بعضهم
بعضا وينع عنه من العصب وهو الشد والمنع وقوله حال تعصبيه قيد لا بد منه لادخال الاب
والجد كما بينه الشارح فيما بعد وقوله سهم مقدرا أي بل يرث التركة كلها اذا انفرد أو ما فضل
بعد الفروض ان كان معه ذوفرض فان لم يفضل بعد الفروض شيء سقط لاستغراق القروض
التركة الا في المشتركة وهي زوج وأم واخوان لأم وأخ شقيق أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة
وللام السدس واحد وللأخوين للام الثلث اثنان فقد استغرقت الفروض التركة لكن لا يسقط
الاخ الشقيق هنا بل يشارك الاخوين للام في الثلث لما شاركه اهما في قرابة الام فتحتاج الى
تجميع لان الاثنين لا ينقسمان على ثلاثة فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة بثمانية عشر
للزوج تسعة وللأم ثلاثة ولكل من الاخوة اثنان وتسمى بالجزية وبالبية لان الاشقاء قالوا العمر
هب أن ابانا جرمنا في اليم وقوله من المجمع على توريثهم احتراز من ذوى الارحام فانهم اختلفوا
في اريثهم فليسوا عصبه ومقتضى ذلك أن ما يرثونه ليس بالتعصيب والراجح أنه بالتعصيب فاذا
انفردوا أحد منهم أخذ جميع المال بالتعصيب ولو أثنى (قوله وسبق بيانهم) أي في قوله الوارثون
من الرجال المجمع على اريثهم عشرة ثم عدها بعد ذلك كما مر (قوله وانما اعتبر السهم حال
التعصيب) أي وانما قيد السهم المنفي بكونه حال التعصيب حيث قال فيما تقدم من ايس له حال
تعصبيه سهم مقدر وقوله ليدخل الاب والجد أي ولو لا قية السهم يكونه حال التعصيب لم
يدخل الاب والجد فهو قيد لادخال ولذلك أوردوا الاب والجد على من لم يقيد بهذا القيد حيث
قال من ايس له سهم مقدر من الورثة فان كلام من الاب والجد يصدق عليه أنه له سهم مقدر من
الورثة فيكون ليس عصبه مع أنه عصبه لانه ليس له سهم مقدر حال التعصيب وهو حال انفراده عن
الابن وان كان له سهم مقدر في غير التعصيب وهو حال اجتماعه مع الابن فان له معه السدس
والباقي للابن والحاصل أن لكل من الاب والجد حال تعصيب وحال فرض وفي الحال الاول ليس
له سهم مقدر فلذلك دخل في العصبه لانه ليس له سهم مقدر حال التعصيب وفي الحال الثاني له سهم
مقدر فهو ذوفرض في هذه الحالة وذو تعصيب في تلك الحالة فله جهتان (قوله فان لكل منهما)

وفي بعض النسخ العصبه
وأريد بها من ليس له حال
تعصبيه سهم مقدر من المجمع
على توريثهم وسبق بيانهم
وانما اعتبر السهم حال
التعصيب ليدخل الاب
والجد فان لكل منهما

أى من الاب والجد وقوله سهم مقدرا أى وهو السدس وقوله فى غير التعصيب أى فى حال ارته
 بالفرض وهو حال اجتماعه مع الابن فلا يشاقى أنه ليس له سهم مقدرا حال التعصيب وهو حال
 انفراده عن الابن كما وضعت لك (قوله ثم عد المصنف الاقربية فى قوله) أى بين الاقربية فى قوله
 المذكور ولو قال ثم بين المصنف الاقرب فالاقرب فى قوله لكان أظهر وكان أوفق بقوله وأقرب
 العصبات على أنه لا حاجة الى هذا الدخول من أصله لأن قوله الابن الخ خبر عن قوله وأقرب
 العصبات كما لا يخفى (قوله الابن) أى لادلائه الى الميت بنفسه مع قوة عصو به بدليل أنه ينقل
 الاب من التعصيب الى الفرض وهو السدس وبدليل أنه يعصب أخته ويقولنا مع قوة عصو به
 اندفع ما يرد على العلة الاولى التى اقتصر عليها المحشى بعلل الشيخ الخطيب ما يقال الادلاء بانفس
 موجود فى الاب كالابن فلا نفي تقديم الابن على الاب فلا بد من هذه الزيادة لثلاث ذلك وانما
 قدموا الاب فى الصلاة على الميت على الابن لأن المنظور اليه ثم الولاية وهى فى الآباء أنسب
 والمنظور اليه هنا قوة التعصيب وهى فى الابناء أظهر (قوله ثم ابنه) أى وان سفل لأنه يقوم
 مقام أبيه فى الارث فكذا فى التعصيب ولا يخفى أن تقديم الابن على ابنه بالقرى وتقديم
 كل منهما على الاب من التقديم بالجهة لان جهة البنوة مقدمة على جهة الابوة كما علم بعمارة
 (قوله ثم الاب) أى لادلائه من العصباء به وقوله ثم أبوه أى وان علا جهة الابوة مقدمة على
 جهة الجدودة كما علم بعمارة (قوله ثم الاخ للاب والام) لوعبر بالشقيق لكان أخصر لكنه عبر
 بذلك لأنه أوضح للمبتدى وكلامه يقتضى أن الجد مقدم على الاخ وليس كذلك لان الجد
 يشارك الاخوة على التفصيل المعلوم فى باب ميراث الجدوالاخوة فكان عليه أن يعبر بالواو ويدل
 ثم لان الواو تقتضى التشريك (قوله ثم الاخ للاب) أى لان كلامهم ما يدل بالاب لكن
 الشقيق أقوى من الاخ للاب بتقديمه عليه بالقوة وهكذا تقديم ابن الاخ الشقيق على ابن
 الاخ للاب وتقديم العم الشقيق على العم لاب وتقديم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب
 فكل ذلك من التقديم بالقوة فلذلك قال بعضهم فى دخول ذلك تحت قوله وأقرب العصبات
 نظر ظاهر لكن تقدم ما يؤخذ منه الجواب وهو أنه أراد بالاقرب ما يشمل الاقوى بعد اتحاد
 الجهة وتساويهما فى الدرجة كما هنا (قوله ثم ابن الاخ للاب والام) أى الشقيق ولو عبر به
 لكان أخصر لكنه راعى الاوضح للمبتدى كما مر وقوله ثم ابن الاخ للاب أى لان كلامها
 كآبىه فيقوم مقامه فى الارث والتعصيب وقوله المحشى لان كلامهم ما يدل بنفسه كآبىه غير
 ظاهر وان تبع فيه الشيخ الخطيب وأوله بعضهم بقوله المراد لان كلامهما عصبه بنفسه كآبىه
 (قوله ثم العم) أى لانه يدل بالجد وقوله على هذا الترتيب أى المتقدم فى قوله ثم الاخ للاب والام
 ثم الاخ للاب وقوله ثم ابنه أى على ترتيب آبىه وقد فسر السارح ذلك كله بقوله فيقدم العم
 للابوين ثم للاب ثم بنوهما كذلك أى بنو العم لابوين ثم لاب وقوله ثم يقدم عم الاب من الابوين ثم
 من الاب وأشار بذلك الى أنه أراد العم الحقيقى والمجازى فيشمل عم الاب وعم الجد وهكذا اخلافا
 لمن قال ان المصنف ترك ذلك اختصارا وقوله ثم بنوهما كذلك أى ثم نوع عم الاب من الابوين
 ثم من الاب وقوله وهكذا أى ثم نوع عم الجد لابوين ثم لاب وهكذا الى حيث ينتهى (قوله فاذا
 عدت العصبات) وفى بعض النسخ فاذا عدم العصبات والاولى أولى وقوله من التسب وانما

سهما مقدرا فى غير التعصيب
 ثم عد المصنف الاقربية فى
 قوله (الابن ثم ابنه ثم الاب
 ثم أبوه ثم الاخ للاب والام ثم
 الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب
 والام ثم ابن الاخ للاب) الخ
 وقوله (ثم العم على هذا
 الترتيب ثم ابنه) أى فيقدم
 العم للابوين ثم للاب ثم
 بنو العم كذلك ثم يقدم عم
 الاب من الابوين ثم من
 الاب ثم بنوهما كذلك ثم
 يقدم عم الجد من الابوين
 ثم من الاب وهكذا (فاذا
 عدت العصبات) من

التسب

قدم التسب على الولاء لظهوره عنه كما يرشد إليه قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لغة كلمة التسب حيث شبه به والمشبه دون المشبه به وقوله والميت عتيق أى والحال أن الميت عتيق لانه لو كان حراً فلا معتق له فلا يورث بالولاء نعم يورث بالولاء الذى يسرى اليه من أبيه (قوله فالمولى المعتق) أى بنفسه أو بواسطة فيشمل عصبته المتعصين بأنفسهم كابن المعتق وأبيه وأخيه وابن أخيه وجده بتقديم الاخ وابن الاخ على الجد فى الارث بالولاء بخلاف الارث بالتسب وبتقديم الم وابن العم على أبى الجد هنا أيضاً بخلاف العصبه بغيره كبنيت المعتق مع أخيها والعصبه مع غيره كاخت المعتق مع بنته والمعنى فيه أن الولاء أضعف من النسب المتراخي وهو يرث فيه الذكور دون الاناث فبثرت الم دون العمه وابن الاخ دون بنت الاخ وابن العم دون بنت الم لضعف التسب مع ضعف الانوثة فالولاء أولى بأن لا ترث فيه الاناث لانه أضعف من التسب المتراخي نعم ترث المولاة المعتقة لأن الولاء بسبب الانعام بالمعتق وهو موجود من المرأة كالرجل فاستويا فى الارث به وحكى ابن المنذر فيه الاجماع فان لم يكن للمعتق عصبه فتركه العتيق لمعتق المعتق ثم لعصبته ثم لمعتق معتق المعتق ثم لعصبته وهكذا فان فقدوا فلعقت الاب ثم عصبته ثم معتق الجد ثم عصبته وهكذا (قوله يرثه بالعصبه) أى التى سبها الولاء وقوله ذكرنا كان المعتق أو أختي نعمين فى المعتق وذلك لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق وليس لنا عصبه من النساء الا المعتقة كما قال فى الرجبية

وليس فى النساء طرأ عصبه * الا التى منت بعق الرقبه

(قوله فان لم يوجد للميت عصبه بالنسب ولا عصبه بالولاء فإله ليت المال) أى ان المال للمسلمين مراعى فيه المصلحة فلكونه ارثاً لا يعطى القاتل منه شيئاً ولكونه مراعى فيه المصلحة يعطى من ولد بعده فليس ارثاً محضاً ولا مصلحة محضة وهذا ان انتظم بيت المال بأن كان الامام عاد لا يعطى كل ذى حق حقه فان لم ينتظم لم يرث بيت المال فيرد الباقي بعد الفروض على أهلها غير الزوجين لأن عله الرد القرابة وهى منتفية فيهما ان لم يكونا من ذوى الارحام والارد عليهم ما من جهة الرحم لا من جهة الزوجية وذلك كأن تكون الزوجة بنت عم أو بنت خالة وكيفية الرد أن تجمع الفروض وتعرف نسبة كل منها الى المجموع ويرد الباقي على أهلها بتلك النسبة طلباً للعدل فيهم ففى بنت وأم أصلها من ستة للبنات النصف ثلاثة وللأم السدس سهم يبقى بعد فرضهما سهمان يردان عليهما بالنسبة المذكورة للبنات ثلاثة أربعاً واحداً ونصف وللأم ربعهما نصف فلك أن تعتبر مخرج النصف وهما ثمان فيضربان فى أصل المسئلة وهى ستة باثنى عشر وأن تعتبر مخرج الربع وهو الاوفق بالقاعدة التى هى اعتبار المخرج الادق وهو أربعة فتضرب فى الستة بأربعة وعشرين وترجع بالاختصار الى أربعة للبنات ثلاثة وللأم واحد فان لم يكن هنالك من يرث عليه ورث ذوو الارحام على ما مر * (فصل) فى عدد الفروض وبيانها وبيان أصحابها وما يتعلق بذلك وللفصل ساقط من بعض النسخ (قوله والفروض المقدرة) اعترض على ذكر المقدرة بعد الفروض بأن فيه تكراراً لأن معنى الفروض المقدرة فكأنه قال والمقدرة المقدرة وأجيب بأن المراد بالفروض الانصاء فكأنه قال والانصاء المقدرة وأما على التمهنة التى فيها المذكورة فلا اعتراض وهى التى أشار اليها الشارح بقوله وفى بعض النسخ والفروض المذكورة وقوله فى كتاب الله أى القرآن

والميت عتيق (فالمولى
المعتق) يرثه بالعصبه ذكرنا
كان المعتق أو أختي فان
لم يوجد للميت عصبه
بالنسب ولا عصبه بالولاء
فإله ليت المال
* (فصل) *

والفروض المقدرة) وفى
بعض النسخ والفروض
المذكورة) فى كتاب الله تعالى

العزير وانما قيد بقوله المذكورة في كتاب الله لا يرد عليه ثلث الباقي في مسائل الجدة والاختوة حيث كان معه ذو فرض وزادت الاختوة على مثله كما تم وجد وخسة اختوة أصلها من ستة ونصف من ثمانية عشر وقبل من ثمانية عشر تأصيل لان فيها سدسا وثلث الباقي للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل أخ اثنان من العشرة الباقية لانه من قبيل الاجتهاد ومثله ثلث ما يتي في القرأوين سيما بذلك شهرتهما فها كالكوكب الاغزأى النير المضي وكما يسميان بالقرأوين يسميان أيضا بالعمرتين لقضاء سيدنا عمر فيهما بذلك وبالغريتين لغرابتهما ومخالفتهما للقواعد وهما أب وأم وزوج أو زوجة بأن ماتت الزوجة في المسئلة الاولى عن أيها وأمتها وزوجها فللزوجة النصف واحد لانهم من اثنين مخرج النصف وللأم ثلث الباقي وهو واحد فانكسرت على مخرج الثالث تضرب ثلاثة في اثنين بسطة فهي من ستة تعجها وقبل تأصيل لان فيها نصفًا وثلث الباقي فللزوجة النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وللأب اثنان أو مات الزوج في المسئلة الثانية عن أيها وأمتها وزوجها فللزوجة الربع واحد لانهم من أربعة مخرج الربع وللأم ثلث الباقي واحد وللأب اثنان وأما السبع والتسع في مسائل العول فالأول سدس عائل والثاني عن عائل مثال الأول زوج وأخت شقيقة وأخت لاب فللزوجة ثلاثة وللأخت الشقيقة ثلاثة ويعال للأخت للاب واحد لان لها السدس تكمله الثلثين وهو وان كان سبعة في الحقيقة لكنه سدس عائل كما علمت ومثال الثاني زوجة وأبوان وبتان فلبنتين الثلثان ستة عشر لانهم من أربعة وعشرين وللأبوين السدسان ثمانية وللزوجة الثمن ثلاثة وهو وان كان تسعا في الحقيقة لكنه عن عائل وتسمى المنبرية لان سيدنا عليا سئل عنها وهو على المنبر بعد أن قال الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعي فأجاب بقوله ارتجلا من غير تأمل صار عن المرأة تسعا ومضى في خطبته وأما السدس الذي للجدة ولبنات الاب فهو مذكور في القرآن لانه ذكر فيه السدس للام قال تعالى فلامته السدس فيصدق على السدس أنه مذكور في القرآن بقطع النظر عن مستحقه أما كان أو جدة أو بنت ابن (قوله ستة) خبر الفروض ولا يوههم أن الخبر قوله في كتاب الله لانه متعلق بالمذكورة الواقعة صفة فالخبر هو ستة (قوله لا يزداد عليها ولا ينقص منها) كالعول (أي والرذ فانه زيد على الستة السبع والتسع بالعول كذا قال الشارح وغيره والاولى اسقاطه لما علمت من أن السبع سدس عائل والتسع عن عائل فلم يزد فرض على الستة ولا نقص فرض منها وانما هو راجع الى مقدار المال فالعول نظير قلة المال والرذ نظير كثرة المال وحق ذلك أن يذكر في تفسير كون الفروض مقدرة كما ذكره الشيخ الخطيب فان معنى كونها مقدرة أنه لا يزداد عليها ولا ينقص منها الاعراض عول أو رذ فبالعول ينقص من قدرها وان زيد في عددها والرذ بالعكس (قوله والستة هي الخ) للفرضيين في ذكر الفروض عبارات فتدبيل يكون طريقة التدبيل وهي أن يذكر الكسر الاعلى ثم يتدلى لما تحته كما صنع المصنف فانه قال النصف والربع الخ وأخصر من عبارة المصنف أن تقول النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ومثل عبارة المصنف أن تقول النصف ونصفه ونصف النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وقد بيلكون طريقة الترتي وهي أن يذكر الكسر الاسفل ثم يترقى لما فوقه كان تقول الثمن

ستة لا يزداد عليها ولا ينقص منها الاعراض كالعول والستة هي

والسدس وضعفهما وضعف ضعفهما وقد يسلكون طريقة التوسط وهي أن يأتي بالكسر
الوسط ثم يصعد درجة وينزل درجة كأن تقول الربع والثالث وضعف كل ونصفه (قوله
النصف) بكسر التون وقصعها وضعفها فهو مثلث التون وفيه لغة رابعة وهي نصف كضعف
ولغة خامسة وهي نص بلا فاء وهي المتداولة بين العوام وبدأ به المصنف كغيره لأنه أكبر
كسر مخرج بالقرن الثالث فانه وإن كان أكبر من النصف لكنه مشنى والمفرد أخف
من المثني وقال السبكي وكنت أود أن يدعى بالثلثين لأن الله تعالى بدأ بهم ثم رأيت أبا النجباء
والحسين بن عبد الواحد العرفي بدأ بهم فأعجبني ذلك (قوله والربع) هو وما بعده يجوز فيه
الضم والسكون (قوله وقد يعبر القرضيون عن ذلك بعبارة مختصرة وهي الخ) قد عرفت
أنها عبارة عن سلك طريقة التوسط وهي الأولى لأن خير الأمور التوسط (قوله وضعف كل)
أي كل من الربع والثالث فضعف الربع النصف وضعف الثالث الثلث لأن ضعف الشيء
مضاد وقوله ونصف كل أي من الربع والثالث فنصف الربع الثمن ونصف الثالث السدس
(قوله فالنصف الخ) لما فرغ من عقد الفروض وبيانها شرع في بيان أصحاب الفروض واقعة
في جواب شرط مقدر فكانه قال إذا أردت بيان أصحاب الفروض فأقول لك النصف الخ
(قوله فرض خمسة) أي كل واحد منهم كما هو ظاهر (قوله البنت) أي لقوله تعالى فإن كانت
واحدة فلها النصف وقوله وبنت الابن أي وإن سفل كبرت ابن ابن وهذا أولى من قول بعضهم
وإن سفلت لأنه يشمل بنت بنت الابن مع أنها من ذوى الأرحام لأن يجب أن يراد وأن سفلت
بسفل أيها (قوله إذا انفرد كل منهم) أي وعن يساويها في الدرجة
من البنات أو بنات الابن واحدة أو أكثر وانفردت بنت الابن عن ينجبها أو يعصبها من ولد
الصلب أيضا وهو الابن أو البنت فخرج ما إذا كان مع كل منهما ذكر يعصبها كأن يكون
مع بنت ابن هو أخوها أو مع بنت الابن ابن ابس سواء كان أخاها أو ابن عمها فانه يعصبها
فهو الثلثان ولها الثلث وما إذا كان مع البنت بنت أخرى أو أكثر أو مع بنت الابن بنت ابن
أخرى أو أكثر فلها ما أولهن الثلثان وما إذا كان مع بنت الابن ابن فانه ينجبها أو بنت
صلب فان إلهامها السدس تكملة للثنين (قوله والاخ من الاب والام) لوعبر بالشيقة
لأن أخصر لكنه عبر بالوضع وقوله والاخ من الاب أي لقوله تعالى وله أخت فلها نصف
ما ترك وأجه وأعلى أن المراد بها الاخ الشقيقة والاخ من الاب بخلاف الاخ من الام
فإن لها السدس لقوله تعالى وله أخ وأخت فلكل واحد منهما السدس أي من أم كافي قرأة
ابن مسعود (قوله إذا انفرد كل منهم) أي وعن يساويها في الدرجة من
الاخوات واحدة أو أكثر وعن ينجبها أو يعصبها من البنين والبنات فخرج ما إذا كان
مع كل منهما ذكر يعصبها وهو أخوها أو بنته فانه بمنزلة الاخ فيعصبها أو كان مع كل منهما
من يساويها أخت أو أكثر فلها ما أولهن الثلثان أو كان هناك ابن أو بنت فانه يجب بالابن
وتكون معه بنت مع البنت فتأخذ الباقي تعصبا لافرضا (قوله والزواج إذا لم يكن معه ولد
الخ) أي لقوله تعالى وللكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد وولد الابن كولد الصلب
في حجب الزوج من النصف إلى الربع إجماعا أما الصدق الواجب به مجازا فيكون مأخوذا من

(النصف والربع والثلث
والثلثان والثلث والسدس)
وقد يعبر القرضيون عن ذلك
بعبارة مختصرة وهي الربع
والثالث وضعف كل ونصف
كل (فالنصف فرض خمسة
البنت وبنت الابن) إذا
انفرد كل منهما عن ذكر
يعصبها (والاخذ من الاب
والام والاخذ من الاب)
إذا انفرد كل منهما عن
ذكر يعصبها (والزوج
إذا لم يكن معه ولد)

الآية على هذا أو لقياسه عليه في ذلك بجامع الارث والتعصيب فيكون بطريق القياس على هذا (قوله ذكر اكان أو اتى) أى أو خنتى وقوله ولا ولد ابن أى سواء كان ولدا لابن ذكر أو أنثى أو خنتى ولو قال اذ لم يكن معه فرع وارث لكان أخصروا لفرق بين أن يكون الولد منه أو لا كما سجد كره الشارح فيما سبأنى وانما لم يذكره هنا لانه فكره في سياق النفي فتم فلا حاجة للتنبه على التعميم بخلافه فيما سبأنى فانه قد يتوهم التخصيص فلذلك احتاج للتعميم هناك (قوله والرابع فرض اثنين) قد تكرر الالم الرابع فيما اذ ترك زوجة وأبوين وهى احدى الفرائين فان للام فيها ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع لكن الفرضيون يعبرون بثلث الباقي تأديا مع لفظ القرآن العظيم (قوله الزوج مع الولد أو ولد الابن) أى لقوله تعالى فان كان له من ولد فلهم الربع وولد الابن كالولد كما تخرج بولد الابن وولد البنت فانه لا يرث ولا يحجب وكذلك الولد أو ولد الابن اذا قام به مانع من الارث كرق أو قتل فانه لا يرث ولا يحجب فهو كالعديم فكأن عليه أن يقيد بالوارث بالقرابة الخاصة سواء كان الولد منه أو من غيره وكذلك ولد الابن ويصح أن يجعل الولد شاملا لكل منهما بدليل ذكر التعميم بعد كل منهما وما قد ذكر الشيخ الخطيب التعميم في كل منهما (قوله وهو أى الربع فرض الزوجة) أى الواحدة وقوله والزوجتين زاده الشارح نظر الظاهر كلام المصنف فانه عبر بعد ذلك بالزوجات والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة والافقير ادبالزوجات ما يشمل الزوجتين فبراد بالجمع ما فوق الواحدة وقد يشعر بذلك مقابله بالزوجة الواحدة وقوله والزوجات فيشتركن في الربع بالسوية ولوزدن على أربع كما في نكاح الكفار (قوله مع عدم الولد أو ولد الابن) أى لقوله تعالى ولهم الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد وولد الابن كالولد اجماعا كما تروا وهنا بمعنى الواو لانها بعد النفي فان أو بعد النفي بمعنى الواو (قوله والا فصح في الزوجة حذف التاء) فيقال فيها زوج ويجمع على أزواج وبه جاء القرآن في قوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم أى زوجاتكم (قوله والثن فرض الزوجة) أى الواحدة وقوله والزوجتين أى فيه ما تفرقا وقوله والزوجات أى ولوزدن على الرابع كما تقدم (قوله مع الولد أو ولد الابن) أى لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهم الثلث مما تركتم وولد الابن اجماعا كما تقدم (قوله ويشتركن كلهن في الثمن) أى بالسوية (قوله والثلثان فرض أربعة) اعلم أن ضابط من يرث الثلثين المتعدي من الاثلاث لا يكتفى عن فرضه النصف لو انفرد وخرج بقولنا من الاثلاث الزوج فانه لا يتأق تعدده كما هو معلوم (قوله البنتين فأكثر) أى لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهم الثلثا مما ترك بناء على أن المعنى والله أعلم اثنتين فما فوقهما وان كانت لفظه فوق مقحمة كانت الآية دليلا لا ثنتين وان كان المعنى أكثر من اثنتين كما هو ظاهر اللفظ الكريم كانت دليلا لا أكثر من اثنتين ودليلهما الاجماع المستند الى ما صححه المحاكم أنه صلى الله عليه وسلم أعطى بقرى سعد بن الربيع الثلثين والى القياس على الاختين (قوله وبنتى الابن فأكثر) أى للقياس على البنتين فأكثر وقوله وفي بعض النسخ وبنت الابن أى ما زاد على الواحدة بناء على أن الجمع عند الفرضيين ما فوق الواحدة فانه مع قول الشيخ الخطيب ولو عبر ببنتى الابن فأكثر كلن أولى ليدخل بنتا الابن ثم التعبير بذلك أو وضع كافي السبعة الاولى وهذا اذا لم يكن معها بنت صلب والافلن السدس

ذكر اكان أو اتى ولا ولد ابن
(والربع فرض اثنين الزوج
مع الولد أو ولد الابن) سواء
كان الولد منه أو من غيره
(وهو) أى الربع (فرض
الزوجة) والزوجتين
(والزوجات مع عدم الولد
أو ولد الابن) والا فصح
في الزوجة حذف التاء
ولكن اثباتها في القرائن
حسن للتمييز (والثن فرض
الزوجة) والزوجتين
(والزوجات مع الولد أو ولد
الابن) ويشتركن كلهن
في الثمن (والثلثان فرض
أربعة البنتين) فأكثر
(وبنتى الابن) فأكثر
وفي بعض النسخ وبنت
الابن

تكملة الثلثين كما سبق وأل في الابن للبشر الصادق بالواحد واتعد حتى لو كن من أبناء
 كان الحكم كذلك (قوله والاثنين من الاب والام) أي الشقيقتين وقوله فأكثر أي من
 الاثنين وقوله والاثنين من الاب فأكثر أي عند فقد الشقيقتين أما في الاثنين من النوعين
 فلقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك فان المراد بهما الصنفان كما حكى فيه
 ابن الرفعة الاجماع وأما في الاكثر من الاثنين فلا قياس على البنات المذكورات في قوله
 فان كن نساف فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك (قوله وهذا عند انفراد كل منهما عن اخوتهن)
 صوابه أن يقول عند انفراد كل منهما عن أخيهما أو عند انفرادهن عن أخوتهن أما بالثنية
 فيها كما في العبارة الاولى أو بالجمع فيها كما في العبارة الثانية واسم الإشارة في قوله وهذا راجع
 الى كون كل منهما يرث الثلثين (قوله فان كان معهن ذكر الخ) مقابل اقوله وهذا عند انفراد
 كل منهما الخ وقوله فقد يرثن الخ كان الاوضح في المقابلة أن يقول لم يفرض لهن الثلثان
 بل يعصهن فقد يرثن الخ لكنه راعى الاختصار (قوله كما لو كن عشرة والذكر واحد)
 كما لو خلف الميت عشر بنات وابنا واحدا وقوله فلهن عشرة من اثني عشر أي لأن للذكر مثل
 حظ الانثيين فيجعل الذكر برأسين ويضمن للعشرة فتكون المسئلة من اثني عشر للعشر اناث
 عشرة لكل واحدة واحد وللذكر اثنان (قوله وهي أكثر من ثلثيها) لأن ثلثي اثني عشر ثمانية
 فزادت العشرة على الاثنين سدسا ولم يأخذ الاخ في هذه الصورة الاسدسا (قوله وقد ينقصن)
 أي عن الثلثين وقوله كبتين مع ابنتين أي فالبقيتين اثنا عشر من ستة فلهما الثلثين لأن المسئلة
 من ستة عدد الروس فان البنتين برأسين والابن بأربعة رؤوس (قوله والثلث فرض اثنين)
 قد يفرض الثلث للجد مع الاخوة فيكون الثلث فرض ثلاثة لكن الثالث ليس مذكورا
 في كتاب الله تعالى بل بالاجتهاد كما مر وذلك فيما اذا نقص عنه بالمقاسمة بأن زادت الاخوة على
 مثله كما لو كان معه ثلاثة اخوة فللجد الثلث واحد لأن المسئلة من ثلاثة يبقى اثنان على الثلاثة
 لا ينقسمان ويبيان فنضرب الثلاثة في أصل المسئلة ثلاثة بتسعة ومنها تصح للجد ثلاثة يبقى
 للاخوة ستة لكل واحد اثنان (قوله الام اذا لم تعجب) أي عجب نقصان من الثلث الى السدس
 نعم للام في احدي الفرواين ثلث الباقي بعد فرض الزوج والزوجة وهما أب وأم مع أحد
 الزوجين كما مر وقوله وهذا أي عدم عجبها وقوله اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن أي وارث
 بخلاف غير الوارث لرق أو قتل أو نحوهما فهو كالعدم فلا يعجب الام وقوله واثنان من اخوة
 واخوات أي ولو محجوبين فلو مات عن أب وأم وأخوين أو عن جد وأم وأخوين لأم فانهما
 محجوبان ومع ذلك يحجبان الام من الثلث الى السدس فلا لام السدس وللأب أو الجدة الباقي
 ولا شيء للاخوين مطلقا في الاولى وللأخوين للام في الثانية ومن ذلك ما لو كانا ملتصقين
 لهما رأسان وأربع أي وأربع أرجل وفرجان والمعتد أن المدا على تعدد الرأس فاذا مات
 ابن لهما آخر عن أمته وعن الاخوين الملتصقين كان لهما السدس وعجبها هذان الاخوان
 عن الثلث لأن لهما حكم الاثنين في سائر الاحكام من قصاص ودية وغيرهما وقد أخبرنا بعض
 الناس أنه وجد اثنان ملتصقان ظهر أحدهما في ظهر الآخر في مولد سيدي أحمد البسدي
 رضى الله عنه والدليل على ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلأمه الثلث وولد الابن

(والاثنين من الاب والام)
 فأكثر (والاثنين من الاب
 فأكثر وهذا عند انفراد
 كل منهما عن اخوتهن فان
 كان معهن ذكر فقد يرثن
 على الثلثين كما لو كن عشرة
 والذكر واحد افلهن عشرة
 من اثني عشر وهي أكثر من
 ثلثيها وقد ينقصن كبتين
 مع ابنتين (والثلث فرض
 اثنين الام اذا لم تعجب)
 وهذا اذا لم يكن للميت ولد
 ولا ولد ابن أو واثنان من
 اخوة واخوات

ملحق بالولد وقال تعالى فان كان له اخوة فلامته السدس والمراد بالاخوة اثنان فأكثر اجماعا
 قبل اظهار ابن عباس الخلاف حيث قال لا يحجبها من الثلث الى السدس الا ثلاثة اخوة
 ذكورا وذكورا واثلاث علات بغير اجمع في الآية فان أقل الجمع ثلاثة وغيره يجعل أقل الجمع
 اثنين فأكثر لان الجمع عند القرطبيين مافوق الواحد كما مر (قوله سواء كانوا أشقاء أو لأب
 أو لأم) أي أو مختلفين وسواء كانوا أيضا ذكورا أو إناثا أو خنثى أو مختلفين (قوله وهو أي
 الثلث للثنتين الخ) أي لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ وأخت فلكل
 واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد بالام ولاد الام بدليل
 قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ وأخت من أم وهي وان كانت شاذة لكنها خبر الواحد
 في العمل بها على الصحيح وشرط ارث أو لاد الام أن يكون الميت كلالة كما ذكره الله في الآية
 المذكورة ومعنى الكلالة الذي لا والد له ولا ولد من كل النسب اذا ذهب طرفاه أي أصله وفرعه
 (قوله فصاعدا) أي فذهب العدد حال كونه صاعدا من الاثنين الى مافوقهما فهو منصوب
 على الحال وناسبه واجب الاضمار ويستعمل بالقاء ونم لا بالواو كما قاله في الحكم (قوله
 من الاخوة والاخوات من ولد الام) يستوي فيه الذكر والانثى ولا يعصبها لانه لا تعصيب
 فيمن أدلوا به وهو الام بخلاف الاخوة الأشقاء أو لأب فان ذكرهم يعصب أشأهم فلذلك مثل حظ
 الانثيين لان فيمن أدلوا به تعصبا وهو الاب كالبنين والبنات (قوله أو البعض كذا والبعض
 كذا) أي البعض ذكورا والبعض إناث مثلا (قوله والسدس فرض سبعة) بالسين والباء
 الموحدة ثلاث تعرف عليك تسعة بالتاء الفوقية والسين (قوله الام مع الولد أو ولد الابن
 أو اثنين الخ) لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما تركا ان كان له ولد وولد الابن
 كالولد اجماعا قال تعالى فان كان له اخوة فلامته السدس وفي تقديم المصنف الولد ثم ولد الابن
 ثم الاثنين وقوله فصاعدا من الاخوة والاخوات اشعار بنسبة الحب اليهم اذا اجتمعوا على هذا
 الترتيب فالذي يحجبها من الثلث الى السدس عند اجتماعهم الولد لقوته كما يحجب ابن الرعية
 وقد يفرض للام السدس مع عدم من ذكر كالومات امرأة عن زوج وأبوين وهي إحدى
 الفزاوين كما مر (قوله فصاعدا) أي فذهب العدد صاعدا من الاثنين الى مافوقهما كما تقدم
 آتفا (قوله ولا يفرق بين الأشقاء وغيرهم) أي من الاخوة لأب أو لأم وقوله ولا يفرق بين كون البعض
 كذا والبعض كذا أي البعض أشقاء والبعض غير أشقاء حتى لو كان وجود الاخوين احقالا
 كان للام السدس على الرابع كأن وطئ اثنان امرأة بشبهة وأنت بولد واشتبه الحال ثم مات
 هذا الولد عن أمه قبل لحوقه بأحدهما وكان هناك ولدان لاحدهما فتعطي الام السدس
 لاحتمال أن يكونا خوين للميت (قوله وهو أي السدس للجدة) أي لخبر أبي داود وغيره
 أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدّة السدس سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الأم
 والمراد بالجدّة الوارثة بخلاف الجدّة الساقطة وتسمى الجدّة القاسدة وهي التي تدلى بذكر
 بين اثنتين كأم أبي الأم فانها من ذوى الارحام (قوله عند عدم الام) أمام عدم وجود الام
 فنسقط الجدّة بالاجماع فانها اغتارت بالامومة والام أقرب منها سواء كانت من جهة الام
 كأم الام أو من جهة الاب كأم الاب ولذلك قال في الرحبية

سواء كانوا أشقاء أو لأب
 أو لأم (وهو) أي الثلث
 (للاثنين فصاعدا من
 الاخوة والاخوات من ولد
 الام) ذكورا كانوا أو إناثا
 أو خنثى أو البعض كذا
 والبعض كذا (والسدس
 فرض سبعة الام مع الولد
 أو ولد الابن أو اثنين فصاعدا
 من الاخوة والاخوات)
 ولا يفرق بين الأشقاء وغيرهم
 ولا يفرق بين كون البعض كذا
 والبعض كذا (وهو) أي
 السدس للجدّة عند عدم
 الام

وتسقط الجدات من كل جهة * بالأم فاحفظه وقس ما أشبهه
وتسقط الجدات من جهة الأب بالأب لانها تدلى به بخلاف الجدة من جهة الأم فلا تسقط بالأب
والقريب من كل جهة تحجب البعدى من تلك الجهة فأم الأم تحجب بأم الأم وأم الأم الأب
تحجب بأم الأب فلا ترث البعدى مع وجود القريب مع اتحاد الجهة وان لم تدل بها كأم أبي أب
وأم أب فلا ترث الأولى مع الثانية والقريب من جهة الأم كأم أم تحجب البعدى من جهة
الأب كأم أم أب والقريب من جهة الأب كأم أب لا تحجب البعدى من جهة الأم كأم أم أم
على الصحيح قال في الرحبية

وان تكن قربة لأم تحجب * أم أب بعدى وسدس اسلمت
وان تكن بالعكس فالقولان * في كتب أهل العلم منصوصان
لاتسقط البعدى على الصحيح * وانفق الجدل على التصحيح

(قوله وللجدتين والثلاث) أى فأكثر لعدم الانحصار فى الثلاث ولوجل الشارح الجدة
فى كلام المصنف على الجنس الصادق بالواحدة والمتعددة لاستغنى عن هذه الزيادة والمراد
أن الجدتين يتركان فى السدس وكذلك الثلاث فأكثر تركن فيه أيضا (قوله ولبنت
الابن) أى فأكثر وان شئت قلت أى جنس بنت الابن فتصدق بالواحدة وبالأكثر وقوله مع بنت
الصلب أى أو مع بنت ابن أقرب منها وكذا كل طبقين من ذلك لقضائه صلى الله عليه وسلم
بذلك فى بنت الابن مع بنت الصلب رواه البخارى عن ابن مسعود وقيس عليه الباقي وخرج بقوله
مع بنت الصلب بالافراد ما لو كان هناك يتصلب فأكثر فلا شئ لبنات الابن بالاجماع
الآن يكون معهن ذكر يعصهن سواء كان أخاهن أو ابنهن أو نزلنهن (قوله لتسكلمة
الثنتين) أى لأن بنت الصلب لها النصف وماتأخذها بنت الابن وهو السدس لتسكلمة الثنتين
ولهذا يسمى تسكلمة فليس فرضا مستقلا (قوله وهو أى السدس للاخت من الاب) أى فأكثر
ولأن تحملها على الجنس الصادق بالواحدة وبالأكثر وقوله مع الاخت من الاب والأم أى
الشقيقة وخرج بقوله مع الاخت من الاب والأم بالافراد ما لو كان هناك أخنان فأكثر من
الاب والأم فلا شئ للاخوات من الاب كما مر فى بنات الابن مع بنتى الصلب فأكثر لكن لا يعصب
الاخوات من الاب الأخوهن ويسمى الاخ المبارك اذ لولاه لسقطن وقوله لتسكلمة الثنتين
أى لأن الاخت الشقيقة لها النصف والسدس الذى تأخذها الاخت من الاب تسكلمة الثنتين
فليس فرضا مستقلا كما مر (قوله وهو أى السدس فرض الاب الخ) لقوله تعالى ولا يورث
لكل واحد منهما السدس مما تركا ان كان له ولد وولد الابن كالولد وقوله مع الولد ذكر
كان أو أقر أم مع الذكر فليس للاب الا السدس فرضا والباقي للابن والحكمة فى ذلك مع أن
الاب أشرف من الابن أن الاب لم يبق من عمره الا القليل غالبا فلا يحتاج الا للقليل من المال
والابن باقى من عمره كثير غالبا فيحتاج الى مال كثير فاقضت الحكمة الالهية اعطاء الاب
السدس والابن الباقي وأما مع الاثنى فلا باب السدس فرضا والباقي بعد نصف البنت تعصبا
كما ذكره الشارح وقوله أو ولد الابن أى وان سقط (قوله ويدخل فى كلام المصنف الخ) أى لانه
عبر بالولد الصادق بالذكور والاثنى قد دخل فيه البنت وقوله ما لو خلف الميت بنتا وأبامسكلمة

وللبنتين والثلاث (ولبنت
الابن مع بنت الصلب)
تسكلمة الثنتين (وهو) أى
سدس (للاخت من الاب
مع الاخت من الاب والأم)
تسكلمة الثنتين (وهو)
أى السدس (فرض الاب
مع الولد أو ولد الابن) ويدخل
فى كلام المصنف ما لو خلف
الميت بنتا وأبام

من ستة اعتبارا يخرج السدس وقوله فلينصف النصف أى ثلاثة وقوله وللاب السدس أى واحد وقوله فرضا أى حال كونه فرضا وقوله والباقي تعصيبا أى وهو اثنان فى هذه الحالة يجمع الاب بين الضرر والتعصيب (قوله وفرض الجسد الوارث) أى الذى هو أبو الاب وان علا بخلاف الجدة غير الوارث كالأب فانه من ذوى الارحام فلا يرث بخصوص القرابة وقوله عند عدم الاب أى لانه عند وجود الاب يكون محجوبا بالاب لانه يدلى به والمراد ان الجدة يرث السدس عند عدم الاب اذا كان مع الولد أو ولد الابن (قوله وقد يفرض للجدة السدس ايضا مع الاخوة) أى كما يفرض له السدس مع الولد أو ولد الابن (قوله كما لو كان معه ذوفرض) أى كالبنتين فى المثال الذى سيذكره وقوله وكان سدس المال خيرا له من المقاسمة ومن ثلث الباقي أى لان له اذا كان معه ذوفرض الا حظ من سدس المال والمقاسمة وثلث الباقي (قوله كبنتين وجدة وثلاثة اخوة) مستلزم أصلها من ستة للبنتين الثلثان وأربعة للجدة السدس واحد يتيق واحد على ثلاثة اخوة لا ينقسم ويبيان قسمة الثلاثة فى ستة فتصع من ثمانية عشر للبنتين أربعين فى ثلاثة باثنى عشر وللجدة واحد فى ثلاثة بثلاثة يتيق ثلاثة على ثلاثة اخوة لكل واحد واحد (قوله وهو أى السدس فرض الواحد من ولد الأم) لقوله تعالى وله أخ وأخت فلكل واحد منهما السدس أى أخ وأخت من أم كأم وقوله ذكر كان أو أنثى أى أوختى (قوله وتسقط الجذات الخ) هذا شروع فى حجب الحرمان بالثخص وقوله سواء قربن أى كأم أم وأب وقوله أو بعدن أى كأم أم وأم الجدة أى فلا فرق بين أن يكن لأب أو لأم وقوله بالأم أى لان الجذات انما يرثن بالأمومة والأم أقرب منهن كأم وقوله فقط أى دون الاب وهذا فى الجدة للأم فلا يحجبها إلا الأم اذ ليس بينهما وبين الميت غيرها وأما الجدة للاب فيجبها الاب لان أم تدلى به كما تحجب بالأم والبعدى من جهة تحجب بالقرب منها والبعدى من جهة الأم تحجب بالقرب من جهة الأم بخلاف العكس على الصحيح كما تقدم موضحا (قوله وتسقط الاجداد بالاب) وكذلك يسقط الجدة الابعد بالجدة الاقرب منه الى الميت ولذلك قال فى المنهج وجد بموسط بينه وبين الميت (قوله ويسقط ولد الأم) أى ذكر كان أو أنثى فالمراد بقوله أى الاخ للأم ما يشمل الاخوة وقوله مع وجود أربعة أى واحد منهم والضابط فى ذلك أن يقال يجب الاخ للأم بالفرع الوارث والاصل المذكور بالفرع الوارث يشمل الولد وولد الابن والاصل المذكور يشمل الاب والجدة وان نظرت لتكون الولد يشمل الابن والبنات وولد الابن يشمل ابن الابن وبنات الابن والاصل المذكور يشمل الاب والجدة وان المجموع ستة فلتخص أن الاخ للأم يجب بواحد من ستة ولا يجب بالأم وان أدلى بها فالقاعدة أن من أدلى بواسطة هيئته تلك الواسطة الأولاد الأم فلا يحجبون بها وان أدلوا بها وعلم بما ذكره المصنف أن الاخ للأم لا يجب بالاخ الشقيق أو الاخ للاب وان كان قد يغلط فيه (قوله الولد) أى ولد الصلب وقوله ذكر كان أو أنثى أى أوختى وقوله ومع ولد الابن كذلك أى ذكر كان أو أنثى أى أوختى أيضا (قوله ومع الاب والجدة) فالاب يجب الاخوة الاشقاء وأولاد أولاد الجدة لا يجب الاخوة الاشقاء وأولاد يجب الاخوة للأم وقوله وان علا أى الجدة (قوله ويسقط الاخ للاب والام) أى الشقيق كأم وقوله مع ثلاثة أى مع واحد منهم (قوله الابن وابن

فلينصف النصف وللاب
السدس فرضا والباقي
تعصيبا (وفرض الجدة)
الوارث (عند عدم الاب)
وقد يفرض الجدة السدس
ايضا مع الاخوة كما لو كان
معه ذوفرض وكان
سدس المال خيرا له من
المقاسمة ومن ثلث الباقي
كبنيتين وجدة وثلاثة اخوة
(وهو) أى السدس (فرض
الواحد من ولد الأم) ذكر
كان أو أنثى (وتسقط
الجذات) سواء قربن
أو بعدن (بالأم) فقط
(و) تسقط الاجداد بالاب
(و) يسقط ولد الأم أى الاخ
للأم (مع) وجود أربعة
الولد ذكر كان أو أنثى
(و) مع (ولد الابن) كذلك
(و) مع (الاب والجدة) وان
علا (ويسقط الاخ للاب
والام مع ثلاثة الابن وابن

(الابن وان سفل) أى ابن الابن وقوله والاب أى دون الجد فلا يحجب به بل يشاركه كما هو معلوم
 (قوله ويسقط ولد الاب) أى الاخ للاب وقوله بأربعة أى بواحد منهم وقوله بهؤلاء الثلاثة بديل
 من قوله بأربعة وقوله وبالاخ للاب والام أى الشقيق لانه أقوى منه فان قيل انه يحجب أيضا
 بالاخت الشقيقة مع البنت لانها عصبه مع الغير أجيب بان كلامه فيمن يحجب بفردة والاخت
 لا يحجب الاخ بفردة بل مع البنت ويسقط ابن الاخ للاب والام بسنة بالاب والجد والابن
 وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب ويسقط ابن الاخ للاب بسبعة بهؤلاء الستة وبابن الاخ
 لابوين ويسقط الم لابوين بثمانية هؤلاء السبعة وابن الاخ لاب ويسقط الم للاب بتسعة
 هؤلاء الثمانية والم لابوين ويسقط ابن الم لابوين بعشرة هؤلاء التسعة والم لاب ويسقط
 ابن الم لاب بأحد عشر هؤلاء العشرة وابن الم لابوين ويسقط الملق وعصبته بعصبة النسب
 اجماعا لان النسب أقوى من الولاء ولذلك اختص بأحكام كوجوب النفقة وسقوط القصاص
 ورذ الشهادة وقبوحها وانما ~~كانت~~ المصنف عن ذلك اختصارا (قوله وأربعة يعصبون
 أخواتهم) لما ذكر العصبه بالنفس ذكر العصبه بالغير ولا يخفى أن أخواتهم منصوب بالكسرة
 لانه جمع مؤنث سالم فهو بالتاء لابلان لان الاخوان جمع أخ وهو ليس مرادها هنا وأما العصبه
 مع الغير فهن الاخوات مع البنات وأبنات الابن (قوله لانه كمثل حظ الاثنين) أى مثل
 نصيبهما لانه يحتاج النفقة لنفسه ولزوجته والابن يحتاج النفقة لنفسها بل قد تستغنى
 عنها بنفقة الزوج لكن لم ينظر لذلك لانه قد لا يرغب فيها لعدم جمالها رقله مالها فأبطل الشارع
 ما كانت عليه الجاهلية من حرمان الاناث وتوريث الذكور بحسب ما اقتضته الحكمة الالهية
 (قوله الابن) لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وقوله وابن الابن أى
 وان سفل لانه لما قام مقام أبيه في الارث قام مقامه في التعصيب وقوله والاخ من الاب والام
 أى الشقيق وقوله والاخ من الاب لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل
 حظ الأنثيين (قوله أما الاخ من الام الخ) مقابل لقوله والاخ من الاب والام والاخ من الاب
 وقوله فلا يعصب أخته لانه لا تعصب فين ادلى بها وهى الام وتوله بل لهما الثلث أى يشتركان
 فيه بالسوية وفي بعض النسخ بل لهما السدس وهو تحريف أو سبق قلم ويمكن تأويله بأن المعنى
 بل لكل واحد منهما السدس (قوله وأربعة يرثون دون أخواتهم) أى فلا يرث الضعيف
 النسب المتراخي مع ضعف الانوثة أيضا فلا يعصب الذكر أخته من هؤلاء الاربعة فالعصمة
 وبنت الم وبنت الاخ من ذوى الارحام فلا يرثون بالقرابة الخاصة (قوله وهم) أى الاربعة
 الذين يرثون دون أخواتهم وقوله الاعمام أى لابوين وأولاد وقوله وبنو الاعمام أى من
 الابوين وأولاد وانما قال وبنو الاعمام ولم يقل وبنوهم للايضاح للمبتدى فاندفع قول بعضهم
 هو من الاظهار في مقام الاضمار لغر حكمة بل له حكمة وهى الايضاح للمبتدى لانه هو المقصود
 من وضع هذا الكتاب فالانظار أولى من الاضمار وقوله وبنو الاخ أى للابوين وأولاد (قوله
 وعصبات المولى) أى المتعصبون بأنفسهم كابن الملق فيرث دون أخته فلا يرث بالولاء لان
 الاناث اذ لم يرثن في النسب البعيد فعدم ارثهن في الولاء الذى هو أضعف من النسب البعيد
 أولى وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم ورث بنت حمزة من عتيق أيتها حديث مضطرب لا تقوم به

(الابن) وان سفل (و) مع
 (الاب) ويسقط ولد (الاب)
 بأربعة (بهؤلاء) الثلاثة
 أى الابن وابن الابن والاب
 بالاخ للاب والام وأربعة
 يعصبون أخواتهم
 أى الاناث ~~لذلك~~
 مثل حظ الاثنين (الابن
 وابن الابن والاخ من الاب
 والام والاخ من الاب)
 أما الاخ من الام فلا يعصب
 أخته بل لهما الثلث
 (وأربعة يرثون دون
 أخواتهم وهم الاعمام
 وبنو الاعمام وبنو الاخ
 وعصبات المولى الملقى
 وانما انفردوا عن أخواتهم
 لانهم عصبه وارثون
 وأخواتهم من ذوى
 الارحام لا يرثون

حجة والذي صوبه الناسق أنه كان عتيقها * (فصل في أحكام الوصية) أي بالمعنى
 الشامل للإيصاء لأن المصنف سيذكر الوصية بمعنى الإيصاء بقوله وتصح الوصية إلى من
 اجتمعت فيه خمسة خصال الخ ولذلك فسرنا الشارح بالإيصاء حيث قال أي الإيصاء بقضاء
 الديون وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الأطفال كما سيأتي ولما كانت الوصية مشاركة للقرائن
 في التعلق بالموت من حيث الرد والقبول والثلث الذي تعتبر منه كانت كأنها مندرجة فيها فلذلك
 ترجعها بفصل ولما كانت القرائن أهم منها وأقوى فثبت عليها فاندفع قول من قال كالشيخ
 الخطيب وكان الأنسب تقديم الوصية على القرائن لأن الإنسان يوصي ثم يموت فتقسم تركته
 وهو ناظر في ذلك للاتبان بصيغة الوصية السابقة على الموت كما يصرح به قوله يوصي ثم يموت
 والمصنف كذا يرد نظرنا إلى كونها إنما تعتبر من حيث القبول والرد والثلث الذي تكون منه بعد
 الموت مع كون القرائن أهم منها وأقوى كما علمتوا الأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى
 في الموارث من بعد وصية يوصي بها أو دين وإنما قدمت الوصية في الآية على الدين للاهتمام
 بها لأن النفوس قد تشعجها الكون تارة بخلاف الدين فقد تمت عليه حنا عليها وإن كان الدين
 مقدما عليها بعد مؤن التجهيز وأخبار كخبر ابن ماجه المحروم من حرم الوصية من مات على وصية
 مات على سبيل وسنة وتقي وشهادة ومات خفورا له وخبر العيصين ما حق امرئ مسلم له شيء
 يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده أي مع الشهاد عليها لأن الكتابة بلا شهاد
 لا عبرة بها فإن اقتصر على الشهاد كفي قال الدميري رأيت بخط ابن الصلاح أن من مات من غير
 وصية لا يتكلم في مدة البرزخ والاموات يتزاورون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال
 مات على غير وصية وكانت واجبة في صدر الاسلام للوالدين والأقربين قوله تعالى كتب عليكم
 إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين ثم نسخ
 وجوبها بآية الموارث ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث إن الله أعطى كل ذي حق
 حقه وبقي استحبابها ففي سنة مؤكدة إجماعا وإن كانت الصدقة في الحياة أفضل منها وقد تباح
 كالوصية للأغنياء وقد تذكره كالوصية بزيادة على الثلث أو كانت للوارث وقد تجرم كالوصية لمن
 عرف أنه متى كان له حق في التركة أفسدها وقد تجب وإن لم يحصل له مرض كالوصية التي يترتب
 على تركها ضياع الحقوق التي عنده أو عليه فتعتبر في الأحكام الخمسة وأركانها لا بمعنى الإيصاء
 أربعة موص وموصي له وموصي به وصيغة وكما تعلم من كلامه صريحا وضمنا أو إشارة وأما
 بمعنى الإيصاء فأركانها أربعة أيضا لكن بإبدال الموصي له بالموصي وإبدال الموصي به بالموصي فيه
 (قوله وسبق معناها لغة وشرعا) فعناها لغة الإيصال من قولهم وصي الشيء بالشيء إذا وصله به
 لأن الموصي وصل خير دنياه بخير عقباء وشرعا لا بمعنى الإيصاء تبرع بحق مضاف لما بعد الموت
 ولو تقديره بالتصديق كأن يقول أعطوا القلان كذا بعد موتي فيستوقف على أن يقول بعد موتي
 تحقيقا والتقدير كأن يقول أوصيت لفلان بكذا وإن لم يقل بعد موتي فلا يتوقف على أن يقول
 بعد موتي لأن الوصية لا تكون إلا بعد الموت فكأنه قال بعد موتي فهو مضاف لما بعد الموت
 تقديره ويعني الإيصاء إثبات تصرف مضاف لما بعد الموت ولو تقديره وإن لم يكن فيه تبرع كالإيصاء
 بالقيام على أمر أطفاله وورثته وقضا دينونه فإنه لا تبرع في شيء من ذلك وقد يشغل على تبرع

* (فصل في أحكام الوصية)
 وسبق معناها لغة وشرعا
 أوائل كتاب القرائن

كالا يصاء بتنفيذ وصاياه ولا بد من زيادة في التعريف الاول وهي أن يقال ليس بتدبير ولا تعليق
عق بصفة كما زادها في شرح الخطيب وغيره ليخرج التدبير وتعليق العق بصفة بعد الموت فكل
منه ما ليس بوصية وان التصاقها بحكام من حيث الاعتبار من الثلث كالتبرع المتبرع في مرض
الموت أو الملق به كالتقديم للقتل وهيجان الرجح في حق راكب السفينة والطلق في حق المرأة
عند الولادة ونحو ذلك فلا يختلف الوارث والمتبرع عليه بعدم موت المتبرع في عين المرض كأن قال
الوارث كان حي مطبقة وقال المتبرع عليه كان وجع ضرس صدق المتبرع عليه بموته لأن
الاصل السلامة من المرض الخوف وعلى الوارث البينة (قوله ولا يشترط في الموصي به أن
يكون معلوما وموجودا) ذكره فوطنة الكلام المصنف ودخولا عليه ولذلك رتب عليه بقوله
وحينئذ الخ ثم يشترط فيه كونه مقصودا وقابلا للنقل اختيارا وبما حاق فلا تصح الوصية بغير
المقصود كدم فانه غير مقصود فلا تصح الوصية به وبما لا ينقل اختيارا نحو أتم ولد فانها لا تقبل
النقل من شخص الى آخر فلا تصح الوصية بها وكذا أقصا وحذف لغيره هما عليه فان
مستحقهما لا يتمكن من نقلهما لغيره وان اتقلا لوارثه فان أوصى به سمان هما عليه صحمت
وبغير المباح كزمار ومنه فلا تصح الوصية بهما (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان لا يشترط
في الموصي به أن يكون معلوما وموجودا وقوله تجوز الوصية أي تحل وتصح بل تندب لانها سنة
مؤكد كإمرو يعلم من الوصية الصيغة لانها ركن فيها كما سبق ويشترط فيها لفظ يشعر بالوصية
وفي معناه ما مر في الضمان من الكتابة وإشارة الآخر فلا يجاب صريحا كما وصيته وان لم يقل
بعد موتي أو أعطوه له أو هوله أو وهنته له بعد موتي في الثلاثة وكناية مع التنية كهوله من مالي وأما
هوله فقط فاقرا لا وصية والقبول يكون بعدم موت الموصي ولو بتراح ان كان الموصي له معينا فلا
يصح القبول قبل الموت لأن الموصي أن يرجع في وصيته فان كان غير معين كالفقراء فلا يشترط
القبول بل لا يأتى تعذره وانما يشترط القور في القبول لانه انما يشترط في العقود التي يشترط
فيها ارتباط القبول بالاجاب كالبيع ولا حاجة الى القبول فيما لو كان الموصي به اعتاقا كأن
قال أعتقوا عني فلا يبعد موتى بخلاف ما لو أوصى له بربقته فلا بد من القبول لاقتضاء الصيغة له
ويحصل الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها بالقول نحو أبطلت الوصية أو رجعت عنها وبقوله
هذا الوارثي وقد أشار الى الموصي به ونحو يسع ورهن وكأبه ولو بلا قبول وبالفعل الذي يشعر
بالرجوع أو بزيل الاسم فهو خلطه بزمعينا وصي به وطعنه بترأصي به وهجته دقة قواصي به ونحو
ذلك (قوله بالمعلوم) أي عينا وصفة وقد راو جفنا ونوعا جميعها أو مجموعها ويقال له الجهول
في جميعها أو مجموعها أيضا وشمل المعلوم القليل والكثير فتصح بمقتضى -نطة ونحوهم كتابة وان لم
تكن مسطرة وبالمكاتب كتابة فاسدة وان لم يقل ان عجز نفسه وبالمكاتب كتابة صحيحة ان قال ان
عجز نفسه فان لم يقل في الصحة لم تصح الوصية به فتقول الهشبي تبع الشخ الخطيب وبالمكاتب
وان لم يقل ان عجز نفسه ضعيف أو محمول على الفاسدة وبعد غيره وان لم يقل ان ملكه لكن
لا بد أن يكون ملكه عند الموت والاتباع بطلان الوصية وبغير المقدور على تسليمه كالعبد الا بقي
والطير الطائر في الهواء ونحوه يحل الانتفاع به كحوزيل ورماد وجلد الميتة قابل للديبغ وزيت
نجس وميتة لطعم الجوارح ونحوه حرمته لا غيرها وكلب معلم أو قابل للتعليم فلا وصى بكلب من

ولا يشترط في الموصي به أن
يكون معلوما وموجودا
(و) حينئذ تجوز الوصية
بالمعلوم

كلايه أعطى الموصي له أحدها فان لم يكن له كلب يحمل الاتفاقيات عند الموت لانت وصيته ولو كان له كلاب ومال لم يوص بثلثه وأوصى بها كلها أو ببعضها نفذت وصيته وان كثرت الكلاب وقتل المال لأن قليل المال خير من كثير الكلاب إذ لا قيمة لها أمالوا وصى بكلايه ولا مال له أو له مال وأوصى بثلثه أيضا نفذت الوصية في ثلثها عدد الأقبية إذ لا قيمة لها كما علت (قوله والجبهول) أي من كل وجه كشيء أو من بعض الوجوه كأن يكون مجهول القدر كشال الشارح الذي ذكره بقوله كاللبن في الضرع وكقوله أو وصيت له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر أو الجنس كتوب أو النوع كصاع خنطة أو الصفة كحمل الدابة أو العين كاحد عبيدي وبذلك تعلم أن الوصية بالمبهم كأن أحد عبيده صحيحة لأن الوصية تحتل الجملالة كشيء فلا يؤثر فيها الإبهام والتعيين في ذلك للوارث والحاصل أنه أحق في الوصية وجوب من الفرر رقبا بالناس وتوسعة لهم (قوله وبالموجود) سواء كان معلوماً ومجهولاً فالأول كأن أوصى له بهذا العبد والثاني كأن أوصى له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر وقوله والمعدوم أي سواء كان معلوماً ومجهولاً فالأول كأن قال أوصيت له بغير شيء مما تنجبه غني التي هي من النوع الغلاني والثاني كأن أوصى له بالجل الذي سيحدث وكشال الشارح الذي ذكره بقوله كالوصية بغير هذه الشجرة قبل وجود الثمرة ومن المعدوم المنفعة فتصح الوصية بالمنفعة دون العين مؤقتة ومطلقة ومؤبدة والاطلاق يقتضي التأيد ونصح بالعين دون المنفعة حتى لو أوصى بالعين لواحد بالمنفعة لا ترحمت وانما صحت بالعين وحدها مع أنه لا يتنفع بها إلا مكان سيورة المنفعة له بإجارة أو إباحة أو نحو ذلك (قوله وهي أي الوصية من الثلث) أي معتبرة ومبتدأة من الثلث فن لا ابتداء فيشمل الوصية بكل الثلث وبعضه والاحسن أنه ينقص منه شيئاً لأنه صلى الله عليه وسلم قال لسعد بن أبي وقاص حين عادته في مرضه وقال له أوصى بما لي كله قال لا قال بثلثيه قال لا قال بنصفه قال لا قال بثلثه قال الثلث والثلث كثير إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس ويجوز في الثلث الأول الرفع على أنه مبتدأ أخبره محذوف أي كافيك أو على أنه فاعل فعل محذوف أي يكفيك والنصب على أنه مفعول لفعل محذوف أي اعط الثلث وأما الثلث الثاني فيتعين رفعه لأنه مبتدأ أخبره كثير وأن تذر بفتح الهمزة على أنه مؤول بمصدر من معناه مبتدأ أخبره خبره بالجملة خبر إن والتقدير إنك تركت ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عالة أي فقراء لأن العالة جمع عائل وهو الفقير ومعنى يتكفون الناس أي يمدون أكتفهم لسؤال الناس وكان سعد رضي الله عنه ثالث ثلاثة في الإسلام ولأنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم رواه ابن ماجه وفي اسناده مقال ولا فرق في كون الوصية من الثلث بين أن يوصى في الصحة أو المرض لاستواء الكل في كونه تملكاً بعد الموت ومثلها في الحسبان من الثلث تبرع مخبر في مرض الموت كهبة وإبراء ووقف وعتي بخلاف المخبر في الصحة فإنه من رأس المال ولو وهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثلث لأن الهبة لا تملك إلا بأقبض فلا أثر لتقدم الهبة ويستثنى من التبرع المخبر في مرض الموت ما لو تبرع عتي أم ولده في مرض موته فإنه يتقدم رأس المال مع أنه تبرع مخبر في مرض الموت لأنها مستحقة للعتق من رأس المال بالاستيلاد ولو في مرض الموت فإنه لو استولد في مرض موته أمة فقد

والجبهول) كاللبن في
الضرع (وبالموجود
والمعدوم) كالوصية بغير
هذه الشجرة قبل وجود
الثمره (وهي) أي الوصية
(من الثلث)

الاستيلاء من رأس المال لانه ليس تبرعاً بل اتلاف واستمعا ولا يخفى أن الثلث الذي تنفذ فيه الوصية تلك القاضل بعد وفاة الدين أو سقوطه عنه فلو كان عليه دين مستغرق لم تنفذ الوصية في شيء ~~لكنها~~ منقذة حتى لو أبرأه الغريم أو قضى عنه الدين من أجني أو من وارث نفذت الوصية في الثلث كما جزم به الرافعي وغيره ولو أوصى بالثلث وله عين ودين دفع للموصى له ثلث العين وكل ما تضر من الدين شيء دفع له ثلثه ولو أوصى بشيء هو ثلث ماله وباقية غائب لم يسلط الموصى له على شيء منه حالاً لاحتمال تلف الغائب لا يقال كأن يسلط على ثلث الحاضر لانه يستحقه سواء تلف الغائب أم لا لاننا نقول تسلط الموصى له على شيء من الوصية متوقف على تسلط الوارث على مثله والوارث لا يسلط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب واعلم أن قيمة ما يفوت على الورثة تعتبر في المنجز بوقت التقويت وفي المضاف الى الموت بوقت الموت وقيمة ما يبقى للورثة تعتبر بأقل قيمه من وقت الموت الى وقت القبض مثال الاول ما لو كان هنده ثلاثة عبيد فأعتق واحدا منهم في مرض موته فهذا هو الذي فوته على الورثة فتعتبر قيمته بوقت التقويت فإذا كان وقت الاتفاق يساوي مائة اعتبرت في ذلك الوقت لانه وقت تفويته على الورثة وأما قيمة العبد الذي الباقيين لهم فتعتبر بالأقل من وقت الموت الى وقت القبض فإذا كان أقل قيمته ما في ذلك الوقت ما تين اعتبر ذلك ومثال الثاني ما لو أوصى أن يبعده وكانت قيمته وقت الموت مائة فانهما تعتبر في ذات الوقت وترك عبيدين للورثة وكان أقل قيمته ما من وقت الموت الى وقت القبض ما تين اعتبر ذلك وانما اعتبر الأقل المذكور فيما يبقى للورثة لانه ان كان وقت الموت أقل فالزيادة بعد ذلك حصلت في ملكهم فلا تحسب عليهم وان كانت وقت القبض أقل فالزيادة التي كانت قبل ذلك لم تدخل في يدهم فلا تحسب عليهم وكيفية اعتبار الوصية وغيرها من التبرعات من الثلث ولم يوف الثلث بها كلها أنما ان تحضت عتقاً سواء كانت منجزة أو معلقة بالموت فان كانت مرتبة فيما كان قال في الاولى أعتقت سالماً فاعاناً فبكر أو قال في الثانية اذ امت فسالماً حرتم غانم ثم بكر أو قال أعتقوا بعد موتى سالماً غانم بكر أقدم أو قال الى تمام الثلث وما زاد يتوقف على اجازة الورثة وعلم من ذلك أنه لا فرق بين ترتيبه هو بأن أتى بحرف مرتب كالغناء وثم وبين اعتباره الترتيب من الورثة على المعتمد فلا يثبت تقدم ما تقدم في الصورتين خلافاً لمن فرق بينهما وان لم تكن مرتبة كان قال في المنجزة أعتقتكم أو أنتم أحرار أو قال في المعلقة اذ امت فأنتم أحرار أو فسالماً وغانم وبكر أحرار أو فخرج بينهم فمن خربت فرعته عتق منه ما بقي بالثلث ولا يعتق من كل بعضه جذواً من التشخيص لان المقصود من العتق تخليص الرقبة من الرق وعلم من ذلك أنه لا فرق بين ان يرتبهم في الذكر كالمثال الثاني او لا كالمثال الاول لانه لم يأت بحرف مرتب وهذا معنى قول بعضهم هنا وان كانت مرتبة فإرادته الترتيب في الذكور فقط كما يشعر به تكرير المثال فلا يتأني ما تقدم من ان المرتبة حقيقة يقدم منها الاقل فالأقل على المعتمد خلافاً لمن فهم ان الترتيب منه لا يعتبر بخلاف سألوا اعتبره من غيره وان كان البعض منجزاً والبعض معلقاً تقدم المنجز على المطلق لان المنجز لازم لا يمكن الرجوع فيه بخلاف المعلق ولو قال ان اعتقت غانماً فسالماً حرتم فاعتق غانماً في مرض موته وخرج وحده من الثلث عتق غانم فقط ولا اقرايح لاحتمال ان يخرج القرعة لسلام فيرق غانم فيتوقف شرط عتق سألماً فان خرج بعض غانم من الثلث عتق بقدره او خرج

مع سالم مئة عتقا ومع بعض سالم مئة مع غانم بعض سالم وان تمحضت غير عتق سواء كانت مخبرة
أو معلقة بالموت فان كانت مرتبة فيهما كان قال في الاولى تبرعت لزيد بكذا ثم بعده قال تبرعت
لعمر وبكذا ثم بعده قال تبرعت ليكر بكذا أو قال في الثانية أعطوا لزيد كذا بعد موتي ثم أعطوا
هرا كذا بعد موتي ثم أعطوا ليكر كذا بعد موتي قدم أول فأول الى تمام الثلث ويتوقف ما زاد
على اجازة الورثة كما تقدم فيما اذا تمحضت عتقا وان وجدت دفعة منه أو بوكالة كان قال في
المخبرة لجمع عليهم ديون له أبرأتكم أو تصدق أحد وكلائه وذهب آخر ووقف آخر كلهم معا وكان
قال في المعلقة أو صبت لزيد بكذا ولعمر وبكذا وليكر بكذا أو وان مت فأعطوا زيدا كذا وعمر كذا
وليكر كذا انقسط الثلث على الجميع كما تقسط التركة بين أبواب الديون عند ضيقها من الوفا بها
كلها فاذا أوصى لزيد جماعة ولعمر وبخمسين وليكر وبخمسين وثلاث المال مائة فقط فلزيد خمسون
ولكل من عمرو وبكر خمسة وعشرون وان كان البعض مخبرا والبعض معلقا قدم المخبر على
المعلق كما تقدم فيما اذا تمحضت عتقا وان كانت عتقا وغيره سواء كانت مخبرة أو معلقة فان كانت
مرتبة فيهما كان قال في الاولى اعتقت سالما ثم قال أعطيت زيدا مائة وفي الثانية ان مت فأعتقوا
سالما ثم أعطوا زيدا مائة قدم أول فأول الى تمام الثلث والزائد يوقف على اجازة الورثة وان كانت
غير مرتبة كان قال في الاولى اعتقت سالما وتصدقت على زيد جماعة وفي الثانية ان مت فأعتقوا
سالما وأعطوا زيدا مائة قسط الثلث على الجميع أيضا كما اذا تمحضت غير عتق فاذا كانت قبعة سالم
مائة وقد أوصى لزيد جماعة وثلاث المال مائة عتق من سالم نصفه وأعطى زيد خمسين ثم لود برعبه
وقبضة مائة وأوصى له جماعة والثلث مائة فانه يعتق كله ولا شيء للوصية على الاصح لان تحليص
جميعه من الرق أخط لمن تنفذ بعض الوصية مع عتق بعضه وان كان البعض مخبرا والبعض
معلقا قدم المخبر على المعلق كما مر والاصل أن الترتبات اما أن تنحصر عتقا وغيره أو يكون
بعضها عتقا وبعضها غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل اما أن تكون معلقة أو مخبرة أو يكون
البعض مخبرا والبعض معلقا فالثلاثة في ثلاثة بنسبة وعلى كل اما أن تكون مرتبة أو غير مرتبة
أو يكون البعض مرتبا والبعض غير مرتب فالجمله سبع وعشرون صورة فاحتمل من ضرب ثلاثة
في تسعة هذا توضيح الفائدة الصعبة التي ذكرها الشيخ الخطيب وأجلها المحنى غاية الاجال
(قوله أي ثلث مال الموصى) أي وقت الموت حتى لو أوصى بثلث ماله ثم زاد ماله عما كان وقت
الوصية تعلقت الوصية به فلا عبرة بما قبل الموت حتى لو أوصى بعد ولا بعده وقت الوصية ثم ملك
عبدا عند الموت تعلقت الوصية به وتنفذ في ثلثه فقط ان لم يكن له مال غيره وان كان له مال غيره
وخرج من الثلث نفذت في كله ولا يتعين على الوارث أن يدفع هذا العبد بعينه للموصى له بل له
أن يشتري له عبدا آخر (قوله فان زاد على الثلث وقف الزائد على اجازة الورثة) وتكره الزيادة
على الثلث كما قاله المتولي وغيره وهو المعقد وان قصد حرمان الورثة لانهم ان أجازوا لم ينفذ الزائد
الا باجازتهم وان لم يصيروا لفت الوصية بالزائد خلا للقول القاضى بأحقهم وهذا في الورثة
الخاصة وأما الورثة العامة وهم المسلمون فلا ثبات في الاجازة منهم فتبطل الوصية بالزائد لانه لا يجوز
(قوله المطلقين التصرف) فان كانوا غير مطلقين التصرف فان وقعت أهلكهم بالبلوغ
أو الافاقة أو الرشد وقف الامر اليها والابطال وعليه يحمل ما أتى به السبكي من البطلان كذا

أي ثلث مال الموصى (فان
زاد) على الثلث (وقف)
الزائد (على اجازة الورثة)
المطلقين التصرف

في شرح الخطيب وغيره يقول المحشي قبل بطل في الزائد موافق لما اتفق به السبكي وقد علمت أنه محمول على ما إذا لم يتوقع أهل بيته (قوله) فإن أجازوا فاجازتهم تنفيذ الوصية بالزائد أي لأصلية مبتدأة كما قبل ويترب على ذلك أنه ان قلنا بالاول فليس لهم الرجوع ولا يحتاج الى قبول غير قبول الوصية وان قلنا بالثاني كان لهم الرجوع في الزائد قبل القبض ويحتاج الى قبول المذكور وولاء من أجازوا اعتقه الحاصل في مرض الموت وبعده بحكم الوصية ثابت للميت يستحقه ذكورا العصبية دون اناتهم (قوله وان ردوه) أي رد الورثة المطلقون التصرف الزائد وقوله بطلت في الزائد أي بطلت الوصية في الزائد فقط وان أجازوا البعض ورد البعض فلكل حكمه (قوله ولا يجوز) أي لا يتخذ ومع ذلك نكره كراهة تنزيه وتفسير بعضهم عدم الجواز بالكرهية لا يناسب الاستثناء في قوله إلا ان يميزها باقية الورثة لأن مقتضى ذلك انتفاء الكراهة اذا أجاز باقي الورثة وليس كذلك ولو قال المصنف وأما التفسير الاول فظاهر لأن مقتضاه نفوذ الوصية اذا أجاز باقي الورثة وهو كذلك ولو قال المصنف ولا يتخذ الخ لكان أولى (قوله الوصية) أي ولو بأقل من الثلث وان قلت جدا لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث إلا ان يميز الورثة رواء البيهقي باسناد صالح كما قاله الذهبي وقياسا على الوصية لاجنبي بالزائد على الثلث وفي معنى الوصية للوارث الوقف عليه وبراءة من دين عليه وهبته عينا في مرض موته فيتوقف ذلك على اجازة بقية الورثة ويستثنى من الوقف صورة واحدة وهي ما لو وقف ما يخرج من الثلث على ورثته بحسب نصيبهم كأن وقف دارا يخرج من الثلث ثلثها على ابنه وثلثها على بنته فإنه ينفذ ولا يحتاج الى اجازة في الاصح ومن الخيل في الوصية للوارث من غير توقف على اجازة بقية الورثة ان يقول اوصيت لزيد بألف ان تبرع لولدي بخمسة مائة مثلا فاذا قبل زيد الوصية لزمه دفع الخمسة لولد الموصي والوصية للوارث الحائز بما له كله باطله على الاصح كالوصية لكل وارث بقدر حصته شائعا لانه يستحق من غير وصية بل بالارث بخلاف ما لو اوصى لبعضهم بقدر حصته شائعا كما لو اوصى لاحد بنيه الثلاثة ثلث ماله فانها تصح وتتوقف على اجازة باقي الورثة وبعد اجازة يقاسمهم في الباقي بالسوية كما لو اوصى لبعين هي قدر حصته فانها تصح وتتوقف على اجازة باقي الورثة وبعد اجازة يقاسمهم في الباقي بالسوية والوصية لكل وارث بعين هي قدر حصته كأن اوصى بعبء قيمته ألف لاحدا بنيه وبدار قيمته ألف لآخر ولا يملك غيرهما حصته تفقرا الى الاجازة في الاصح لاختلاف الاغراض في الاعيان ولذلك صحت الوصية ببيع عين من ماله لزيد (قوله لوارث) أي خاص بخلاف الوارث العام كما لو اوصى لاندان من المسلمين بعين بالثلث فأقل وكان وارثه بيت المال فانها تصح ولا تتوقف على اجازة الامام دون ما زاد فانها لا تصح فيه اذا لم يميز والعبرة بكونه وارثا وقت الموت دون وقت الوصية فلأوصى لاختيه ولا ابن له فحدث له ابن قبل موته تبين أنها وصية لغير وارث أو أوصى لاختيه وله ابن فمات الابن قبل موت الموصي فهي وصية لوارث (قوله إلا ان يميزها باقية الورثة) أي بعد الموت لانه لا عبرة باجازتهم ولا ردتهم في حياة الموصي اذا استحقاق لهم قبل موته فان أجازوا فلا رجوع لهم ولو قبل القبض كما في شرح الروض بناء على أن اجازتهم تنفيذ الوصية لا ابتداء عطية منهم كما مر (قوله المطلقين التصرف) خرج بذلك ما لو كان فيهم محجور عليه بسفه أو بصغرا أو جنونا فلا تصح

فان أجازوا فاجازتهم
تنفيذ الوصية بالزائد وان
ردوه بطلت في الزائد (ولا
يجوز الوصية لوارث إلا ان
يميزها باقية الورثة) المطلقين
التصرف

اجازته بل ان توقعت اهلته انتظرت والابطلت كما يؤخذ مما مر (قوله وذكر المصنف شرط
الموصى) وذكر الشارح له شروطا آخر وجلة الشروط أربعة وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله
ونصح) بل تندب لانها سنة مؤكدة كما مر وأشار بقوله وفي بعض النسخ ويجوز الى أن معنى الجواز
الاحتمال فترجع هذه النسخة للنسخة الاولى (قوله من كل بالغ عاقل) لو قال مكلف لكان أولى
وأخصر ويمكن أن يجاب بأنه عبر بذلك ليشمل السكران المتعدي بسكره فانه غير مكلف لكنه
كالمكلف في سائر الابواب (قوله حر) أى كالأبواب بعضها تنصح الوصية من البعض ولو بالاعتناق
بخلاف رقيق الكل فلا تنصح وصيته ولو مكاتب بالعدم ملكا غير المكاتب وضعف ملك المكاتب نعم
ان أذن له سيده في الوصية صح (قوله وان كان كافرا) حرييا أو غيره ودخل فيه المرتد فنصح
وصيته ان عاد إلى اسلام فان مات مرتدا بطلت لأن ملكه موقوف على الأصح فبين زوال ملكه
من حين الرد بموته مرتدا والعياذ بالله تعالى وقوله أو محجورا عليه بسفه أى أفلس لهجة عبارته
واحتماله للثواب فنصح وصية المرأة السفيرة للفاصلة بجهاتها وأولادها مثلا كما يقع كثيرا
(قوله فلا تنصح وصية الخ) تفريع على مفاهيم الشروط المذكورة لأنه لم يذكر الرقيق وكان
الاولى أن يذكره وقد ذكرناه آنفا (قوله وذكر شرط الموصى له اذا كان معينا) أى غير جهة وان
تعذر ويشترط فيه أيضا عدم المعصية فلا تنصح لكافر بمسلم لكونها معصية وأن يكون غير مبهم فلا
تنصح لاحد هذين الرجلين للجهل به نعم ان قال اعطوا هذا الاحد هذين صح كما لو قال لو كilde به
لاحد هذين والفرق أنه في الاولى تعليق لغير معين وفي الثانية فوض التملك لغيره وهو انما يعطى
معينا وقوله بنفسه أو بوليه أو بخوذلك وتنصح للكافر ولو حرييا ومرتدا لكن صورته أن يوصى
لزيد ونحوه وهو في الواقع حربي أو مرتد بخلاف ما لو قال أوصيت لفلان الحربي أو المرتد لأن
تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلمه مامنه الاشتقاق فكانه قال لحرابته أو رذته فيكون القصد
منه المعصية وتنصح أيضا للقاتل بحق أو غيره كالصدقة عليهم أو الهبة له ما لكن صورة القاتل بغير
حق أن يوصى لرجل فيقتله بخلاف ما لو أوصى لمن يقتله بغير حق فانها لا تنصح لانه حمل على المعصية
(قوله في قوله) متعلق بذكر وقوله لكل مقلد بكسر اللام المشددة ولو عبر المصنف بمن يتصور
تملكه بدل ذلك لكان أوضح ولذلك فسره بمن يتصور له الملك أى يتأق له الملك ولو بما قدوة وله
فيقبل له ولديه في الصغير والجنون والحمل ولو قبل انفصاله على المعتمد فلا تنصح الوصية لمن لا يتأق
ملكه كيت لانه لا يتأق ملكه ولا يرد قول الرافعي في باب التيمم انه لو أوصى بجاه لاولى الناس به
قدم الميت على المتجسس والمحدث لانه في الحقيقة ليس وصية للميت بل ولديه لانه هو الذي يتولى
أمره وعند التأمل الصادق لا يحتاج للجواب عن ذلك لانه وصية بلهمة للمعين الذي الكلام
فيه ولا تنصح لاداة لانها ليست أهلا للملك الا ان قصد مال كلها ولو فسر الوصية لها بالصرف
في علقها صح لأن علقها على مال كلها فهو المقصود بالوصية فيشترط قبوله ويتعين صرف الموصى
فإنه الدابة رعاية لغرض الموصى ولو انتقلت الدابة لا تخرف ان كان قبل موت الموصى
فالوصية له وان كان بعده فهي للاول لكنه يصرفها في علق الدابة كما تقدم ثم ان دلت قرينة
ظاهرة على انه انما قصد بها مال كلها وانما ذكرها مجعلا وبسطا ملكها مطلقا وكذلك لو ماتت
الدابة ولا يسلم علقها للمالك بل للموصى فان لم يكن للقاضي ولو نائبه ولو كان النائب هو مالك

وذكر المصنف شرط
الموصى في قوله (ونصح)
وفي بعض النسخ ويجوز
(الوصية من كل بالغ عاقل)
أى مختار حر وان كان كافرا
أو محجورا عليه بسفه فلا
تنصح وصية مجنون وبغى
عليه وصية ومكره وذكر
شرط الموصى له اذا كان
معينا في قوله لكل مقلد
أى لمن يتصور له الملك

الدابة ولا تصح لرقيق ان قصده فان قصده سيده واطلق صحت ولا يحتاج الى اذن السيد بل يقبل العبد وان نهى سيده نعم ان كان فاصرا قبل سيده ولا ينتظر كما كما اعتمد العلامة ابن قاسم نقل عن العلامة الرملي (قوله من صغير وكبير الخ) يان لمن يتصوره الملك لكن الصغير انما يقبل له وليه وكذلك المجنون والجل كليمز (قوله وحمل موجود عند الوصية) بخلاف غير الموجود عند الوصية فلا تصح حمل سيده اذ لا يتصور الملك الا للموجود (قوله بان يتصل لأقل من سنة اشهر من وقت الوصية) اى والاكثر من الاقل المذكور ولا ربع سنين فاقول ولم تكن المرأة فراسا بعد الوصية لزواج اوسيد للعلم بأنه كان موجودا عند الوصية في الاولى والظاهر وجوده عندها في الثانية ولا تظر لاحتمال أن يكون من وطء الشبهة لندرة ذلك وفي تقدير الزنا اساءة ظن فان اتصل لاكثر من اربع سنين او اقل منها ولسته اشهر فأكثر وكانت فراسا لزواج اوسيد لم تصح الوصية له لعدم وجوده عندها في الاولى ولا احتمال حدوثه معها او بعدها في الثانية وكذا لو لم تكن فراسا قاط لا قبل الوصية ولا بعدها لاحتمال وجوده معها او بعدها من وطء شبهة او زنا ولا يرد ما تقدم من أن وطء الشبهة نادر وفي تقدير الزنا اساءة ظن لأن محل ذلك عالم تضطر اليه ومع ذلك لا تصح لاحتمال أن يكون من وطء الشبهة (قوله وخروج بعين ما اذا كان الموصى له جهة عامة) ظاهر هذا الصنيع أن المصنف لم يشترط اذا كان الموصى له جهة عامة مع أنه قد اشار اليه بقوله وفي سبيل الله اوسيل البرعى اختلاف الشخصين كما سيأتى والحاصل أن الموصى له قهنا معين وغير معين فأشار المصنف الى القسم الاول بقوله لكل مقلك والى القسم الثاني بقوله وفي سبيل الله او البر كآبى على ذلك الشيخ الخطيب وبمذا تعلق ما في قول المحشى وبعضهم جعل هذا يعنى قوله وفي سبيل الله اشارة الى الجهة وهو لا يناسب سياق الكلام فتأمل (قوله فان الشرط في هذا) أى المذكور من الجهة العامة وقوله ان لا تكون الوصية جهة معصية ظاهره أنه لا يشترط في الوصية لمعين عدم المعصية وليس كذلك وقد تقدم اشتراط ذلك في شرط المعصية المطلقة عدم المعصية لأن القصد من الوصية تدارك ما فات من الاحسان في حال الحياة فلا يجوز أن تكون معصية واذا اتفقت المعصية فلا فرق بين أن يظهر فيها قصد القرية كالوصية للقراء وان لا يظهر فيها ذلك كالوصية للاغنياء فانه لا يظهر فيها قصد القرية وان لم يتصل عن قرية لان في كل كبد رتبة صدقة ويكتفى في الجهة اعطاء ثلاثة منهم فلا يجب استيعابهم ولا التسوية بينهم ومن ذلك الوصية للجاورين في الجامع الازهر حيث لم ينصروا ووثق استيعابهم (قوله كعمارة كنيسة) اى ولو ترميما ومثل ذلك كتابة الترواة والانجيل وكتب الفلاسفة وسائر العلوم المحترمة وكذلك سراج الكنيسة فالوصية بدعنه له تعظيما لها باطلا اما اذا قصد انتفاع المؤمنين بها ولو سكفارا فالوصية صحيحة وان خالف في ذلك الاذرى (قوله من مسلم او كافر) وحيث قصد المسلم تعظيم الكنيسة كافر واما الكافر اذا قصد تعظيم المسجد فلا يحكم باسلامه لان شرط الاسلام النطق بالشهادتين فلا يحصل بمجرد تعظيم المسجد بخلاف الرتبة والعبادة بالله تعالى فانها تحصل بمجرد تعظيم الكنيسة (قوله لتعبد فيها) اى ولو مع نزول المارة بخلاف ما اذا كانت لتزول المارة فقط أو كانت موقوفة على قوم يسكنونها ولو من كفار ولا نهى اليسب كنيسة في الحقيقة ولا أثر لتسويتها كنيسة جنتند (قوله ونصح الوصية في سبيل الله تعالى) أى لا يهمن القرية فانها

من صغير وكبير وكامل
ومجنون وحمل موجود عند
الوصية بان يتصل لأقل
من ستة اشهر من وقت
الوصية وخروج بعين ما اذا
كان الموصى له جهة عامة
فان الشرط في هذا ان
لا تكون الوصية جهة
معصية كعمارة كنيسة
من مسلم او كافر لتعبد فيها
(و) نصح الوصية في سبيل
الله تعالى

قال أوصيت بثلث مالى فى سبيل الله أو لسبيل الله وصيت وصيته وصرفت لغزاة الزكاة ولو قال
أوصيت بثلث مالى لله أو قال أوصيت بثلث مالى ولم يقل لله وصيت وصيته وصرفت للمساكين
وجوه البر (قوله وتصرف للغزاة) أى غزاة الزكاة وهم المتطوعون بالجهاد لثبوت هذا الاسم
لهم فى عرف الشرع (قوله وفى بعض النسخ بدل سبيل الله الخ) هذه النسخة أعم من النسخة
الاولى وعلى كل فهو اشارة الى الجهة كما تقدم (قوله وفى سبيل البر) أى الخير والاحسان فان
البر اسم عام لكل خير (قوله أى كالوصية للفقراء) أى كالوصية للعلماء فتصرف لاصحاب علوم
الشرع من تفسير وحديث وفقه بخلاف العلماء بغير ذلك كالمستغنين بعلم النحو والطب وغير
ذلك ويدخل فى الوصية للفقراء المساكين وعكسه لوقوع اسم كل منهما على الآخر عند الانفراد
بجذاه عند الاجتماع فاذا أوصى لهما مشترك بينهما نصيبان كافى الزكاة ويكتفى بثلاثة من كل من
الفقراء والمساكين والعلماء ونحوهم ولو أوصى لغيره صرفت الوصية لاربعة دار من كل
جانب من جوانب داره الاربع وبجمله ذلك مائة وستون دارا خبر ورد فى ذلك رواه البيهقي وغيره
وهذا انما يظهر فى دار مربعة محفوفة بدور فى جوانبها الاربعة كما هو الغالب (قوله أولبناء
مسجد) وتصح لعمارة مسجد ومصالحه ومطلقا وتحمل عند الاطلاق على المصالح الشاملة
للعامة عملا بالعرف فان قال أردت تخليك المسجد فالاربع محبة الوصية كما يحسنه الرافعي مغللا
ذلك بأن المسجد ملكا وعليه وقفا أى بأن اللفظ المشغل على قوله للمسجد يكون ملكا والمشغل
على قوله عليه يكون وقفا والمراد أن المسجد ملك كافى ذاته وعليه وقفا كذلك قال النووي هذا
هو الاقبح الاربع خلا فالمن قال بطل الوصية حينئذ (قوله وتصح الوصية الخ) هذا شروع
فى الوصية بمعنى الايصاء ولذلك قال الشارح أى الايصاء ومعناه لغة الايسال كالوصية وشرعا
اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت وأركانه أربعة موص وموصى وقبه وصيغة كما تقدم
التنبيه عليه أقل الفصل وقد تكلم المصنف على شروط الوصى وأما شروط الموصى والموصى فيه
والصيغة فلم يتكلم عليها ونحن نتكلم على ذلك فنقول يشترط فى الموصى بقضاء الحقوق التى عليه
وتنفيذ الوصايا ورذالودائع ونحوها أن يكون مكلفا حرا كاه أو بعينه مختارا وفى الموصى بنحو
أمر طفل ومجنون ومجنون مدغم مع مأمور ولاية له عليه ابتداء من الشرع لا بتقويض فلا يصح
الايصاء من صبي ومجنون ووريق ومكره ولا من أم وعم لعدم الولاية لهما ولا من الوصى لأن
ولاية ليست شرعية ابتداء بل جعلية بتقويض الاب أو الجد اليه الا ان أذن له فيه كأن قال
أوصى عنى فأوصى عن الولي لا عن نفسه ولا يصح الايصاء من أب على ولده والجد بصحة الولاية
لأن ولايته ثابتة شرعا ابتداء بخلاف الوصى كما علمت ويشترط فى الموصى فيه كونه تصرفا ماليا
مباحا فلا يصح الايصاء فى تزويج نحو بته أو ابنه لأن هذا لا يسمى تصرفا ماليا وأيضا غير الاب
والجد لا يزوج الصغيرة والصغير ولا فى معصية كبناء كنيسة للتعبد لكون الايصاء قربة وهى
تناهى المعصية ويشترط فى الصيغة لفظ يشعر بالايصاء وفى معناه ما روى الضمان كأن وصيت
اليك أو فوضت اليك أو جعلتك وصيا مع بيان ما يوصى فيه فلا تقتصر على نحو أوصيت اليك
كأن لغوا ويكون القبول بعد الموت متى شاء كافى الوصية بحال ويكتفى بالعمل كافى الوكالة
ويصح مؤقتا ومطلقا كأن وصيت اليك الى بلوغ ابنى أو قدوم زيد فاذا بلغ أو قدوم فهو الوصى

وتصرف للغزاة وفى بعض
النسخ بدل سبيل الله وفى
سبيل البر أى كالوصية
للفقراء أولبناء مسجد
(وتصح الوصية)

لأنه يحتمل الجهالات والاختار ولو قال أوصيت إلى الله وإلى فلان جمل ذكر الله على التبرك وقد
أوصى ابن مسعود فكتب وصيق إلى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبد الله ولكل من الموصي
والوصي رجوع عن الإيصاء متى شاء لأنه عقد جائز إلا أن تعين الوصي وغلب على ظنه استيلاء
ظالم من قاض وغيره فليس له الرجوع ولو خاف الوصي على مال اليتيم ونحوه من استيلاء الظالم
عليه فله تخليصه بشئ منه والله يعلم المقصد من المصلح فيبذل شيئاً لقاضي السوء الذي لو لم يبذل
له شيئاً لانتزع المال منه وسلمه لبعض خوخته وأتى ذلك إلى استئصاله وكذلك يجوز للوصي تعيب
مال اليتيم ونحوه كما قاله ابن عبد السلام إذا خاف عليه الغصب لأجل حفظه كما في قصة الخضر
عليه السلام وقد حكاه الله تعالى بقوله أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فآردت أن
أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا (قوله أي الإيصاء بقضاء الديون وتنفيذ
الوصايا) أي ونحو ذلك كذا الودائع والعواري والغصب وقوله والنظر في أمر الأطفال أي
ونحوهم كالمجنون والسفيه والإيصاء المذكور سنة إلا في قضاء حق عجز عنه حالاً وليس به شهود
فانه يجب حينئذ لأن ترك الإيصاء به يؤدي إلى ضياعه (قوله إلى من) أشار بذلك إلى أنه يتعدى
إلى كما يتعدى باللام وينفسه يقال أوصيت إلى فلان وأوصيت له وأوصيته إذا جعلته وصياً وقوله
أي شخص أشار بذلك إلى أن من نكرة موصوفة ويصح جعلها موصولة فتكون بمعنى الذي
وقوله اجتمعت فيه أي عند موت الموصي وإن لم تكن موجودة عند الوصية أو بين الوصية
والموت حتى لو أوصى إلى من لم يجتمع فيه الشروط كصبي ورقيق ثم اجتمعت فيه عند الموت صح
(قوله خمس خصال) وفي بعض النسخ خمسة شرائط وترك سادساً وهو القدرة على التصرف
والاهتداء إليه وسبذكره الشارح بقوله وبشروط أيضاً في الوصي أن لا يكون عاجزاً عن
التصرف وترك سابعاً أيضاً وهو عدم العداوة بينه وبين المحجور عليه وأما العدالة فقد استغنى
المصنف عنها بالامانة كما ذكره الشارح حيث قال بعد الامانة واكتفى بها المصنف عن العدالة
وكذلك الشيخ الخطيب حيث قال بعد الامانة وعبر عنها بعضهم بالعدالة وبهمذا تعرف ما في قول
الحشي أي بعد اعتبار العدالة والاهتداء إلى التصرف وعدم العداوة بين المحجور عليه والولي
لأنه يقتضي أنه يزاد ثلاثة شروط على الخمسة فتكون الجملة ثمانية بناء على مغايرة العدالة للامانة
وليس كذلك (قوله الاسلام) أي في مسلم فلا يصح الإيصاء إلى كافر على مسلم وأما الإيصاء إلى كافر
على كافر فيصح كما سيصرح به الشارح في الاستدراك الآتي وقوله والبلوغ فلا يصح الإيصاء إلى
صبي وقوله والعقل فلا يصح الإيصاء إلى المجنون وقوله والحرية فلا يصح الإيصاء إلى من به رق
وقوله والامانة فلا يصح الإيصاء إلى غير الأمين وهو القاسق وقد جمع ذلك الشارح بقوله فلا يصح
الإيصاء لأحد من ذكر (قوله واكتفى بها المصنف عن العدالة) أشار بذلك إلى مساواة الامانة
للعدالة كما مر وهل تكني العدالة ولو ظاهرة أو لا بد من العدالة الباطنة جرى شيخ الاسلام تبعاً
للهروري وتبعه الشيخ الخطيب على الأول والمعتمد أنه لا بد من العدالة الباطنة وجمع بعضهم
بجمل الأول على ما إذا لم يقع نزاع والثاني على ما إذا وقع نزاع وهو جمع حسن لكن الذي اعتمد
الزبدي أنه لا بد من العدالة الباطنة مطلقاً سواء وقع نزاع أم لا (قوله فلا يصح الإيصاء لأحد من
من ذكر) تفرع على مفاهيم الشروط المتقدمة أجمالاً وقد فصلناه لك سابقاً لكن لا يظهر أن يقول

أي الإيصاء بقضاء الديون
وتنفيذ الوصايا والنظر
في أمر الأطفال (إلى
من) أي شخص (اجتمعت
فيه خمس خصال الاسلام
والبلوغ والعقل والحرية
والامانة) واكتفى بها
المصنف عن العدالة فلا
يصح الإيصاء لأحد من
ذكر

فلا يصح الا بصاء الى من اتصف بشئ من أضداد ذلك الا أن يجاب بأنه على تقدير مضاف والتقدير
 لذوى أضداد من ذكر (قوله لكن الاصح جواز وصية الخ) استدراك على قوله فلا يصح الا بصاء
 لا ضد من ذكر بالنسبة للكافر وقوله وصية ذى الخ قضيته أنه لو كان الموصى مسلماً والمجبور
 عليه كافراً بأن أسلم شخص وله ابن بالغ عاقل سفيه كافراً فإنه لا يتبعه في الاسلام لا يصح أن يوصى
 عليه كافراً وهو الراجح خلافاً لما جرى عليه في شرح الروض من أنه يصح أن يوصى عليه كافراً
 وقوله الى ذى عدل في دينه وعرف ذلك بالتواتر من العارفين بدنه أو بشهادة شاهدين عارفين
 بذلك بعد اسلامهما وقضية قوله الى ذى أنه لا يصح الا بصاء الى حربى على أولاد حربى والنظام
 الصحة (قوله ويشترط أيضاً) أى كما اشترط ما تقدم من الشروط وقوله أن لا يكون عاجزاً عن
 التصرف أى بأن يكون قادراً على التصرف وقوله فالعاجز عنه لكبر الخ تفريع على مفهوم
 الشرط الذى قبله وقوله أو هرم أى شدة الكبر وقوله مثلاً أى أو خبل أو سفه أو مرض ولا يضر
 عى لأن الاعبى متمكن من التوكيل فيما لا يتمكن منه كبيع المعين (قوله واذا جعت أم الطفل
 الشرايط المذكورة) أى عند الوصية لا عند الموت وان جرى عليه جمع كشيخ الاسلام وتبعه
 الشيخ الخطيب لأن الاولوية انما يخاطب بها الموصى وهو لا علم له بما يكون عند الموت لا يقال قد
 تجتمع فيها الشروط عند الوصية وتتبي عند الموت فيتبين بطلان الوصية فالعبرة حينئذ بحال
 الموت لا بحال الوصية لا ناقول الاصل بقاء ما هى عليه فيقال اذا اجتمعت فيها الشروط عند
 الوصية فالاولى أن يوصى لها نظراً للاصل المذكور ومع ذلك اذا اتفقت فيها الشروط عند الموت
 تبين عدم صحة الوصية في اعتبار حال الموت نظراً الى استقرار الصحة ومن اعتبر حال الوصية نظر الى
 الاولوية المبنية على الاصل المذكور وقوله نهى أولى من غيرها أى لو فور شفقتها وخر وجابن
 خلاف الاصطخرى فإنه يرى أنها تلى بعد الاب والجد وكان شيخنا رحمه الله تعالى يقول لا بأس
 بتقليد الاصطخرى في هذا الزمان فانها أشفق من غيرها غالباً وتزوجها لا يطل وصايتها الا ان
 نص عليه الموصى وعلم من ذلك أن الاثوة غير مانعة من الوصاية لما في سنن أبى داود أن عمر أوصى
 الى حفصة بنته وكانت زوجة له صلى الله عليه وسلم

(كتاب أحكام النكاح)

لكن الاصح جواز وصية
 ذى الى ذى عدل في دينه
 على أولاده الكفار
 ويشترط أيضاً الوصى أن
 لا يكون عاجزاً عن
 التصرف فالعاجز عنه
 لكبراً أو هرم مثلاً لا يصح
 الا بصاء اليه واذا جعت
 أم الطفل الشرايط
 المذكورة فهى أولى من
 غيرها
 (كتاب أحكام النكاح)

أى كاستحبابه للتائق للوطء الواجد أهبت كما سبأقى وهذا هو الركن الثالث من أركان الفقه وانما
 قدموا العبادات لأنها أهم لعلقتها بالله تعالى ثم المعاملات لأن الاحتياج اليها أشد من الاحتياج
 لغيرها ووسطوا الفرائض للاشارة الى أنها نصف العلم كما في الحديث ثم النكاح لأنه اذا تمت شهوة
 البطن يحتاج لشهوة الفرج ثم الجنبايات لأن الغالب أن الجنباية تحصل بعد استيفاء شهوة
 البطن والفرج ثم الاقضية والشهادات لأن الانسان اذا وقعت منه الجنبايات دفعه للقاضى
 واحتاجوا المشاهدة عليه ثم ختموا بالعقرب رجاء أن يختم الله لهم بالعقرب من النار والنكاح من
 الشرائع القديمة فإنه شرع من لدن آينا آدم عليه السلام واستمر حتى في الجنة فإنه يجوز
 للانسان النكاح في الجنة ولو لحارمه ما عدا الاصول والفروع فلا ينكح أمه ولا بنته فيها وفائدته
 في الدنيا حفظ النسل وتفريع ما يضر جسده من المنى واستيفاء اللذة والتمتع وهذه هى التى تبقى
 في الجنة والاصل فيه الكتاب والسنة وإجماع الامم فمن الكتاب قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم

من النساء وقوله تعالى وأنكحوا الإيما منكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم تناكحوا
تكرروا فاني مباه بكم الام يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم من أحب فطرني فليستسن بسني
ومن سني النكاح وأركانه خمسة زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة (قوله وما يتعلق به) أي
والذي يتعلق به من صحة وفساد وحل وحرمة ونحو ذلك ويحتمل أن المراد بما يتعلق به جميع ما يأتي
الى كتاب الجنائيات لتعلق جميع ذلك بالنكاح كما قاله ابن قاسم العبادي في شرحه على الكتاب
(قوله وفي بعض النسخ وما يتصل به) عطف على مقدور تقديره هكذا في بعض النسخ (قوله من
الاحكام) أي من بعض الاحكام بمعنى النسب التامة جمع حكم بمعنى النسبة التامة وقوله
والقضايا أي ومن القضايا الآتي ذكرها في الفصول الآتية ومعناها التسبب المقضي بها فهي
جمع قضية بمعنى نسبة مقضي بها فتكون بمعنى الاحكام فالعطف من قبيل عطف التفسير ويصح
أن يكون المراد بالقضايا المعنى المصطلح عليه عند أهل الميزان فالعطف من قبيل عطف الكل على
الجزء لان القضية بالمعنى المصطلح عليه عندهم المركب من المحكوم عليه والمحكوم به والحكم
بمعنى النسبة (قوله وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن) المراد بالكلمة المعنى اللغوي لان
الإشارة لقوله من الاحكام والقضايا هي كلمات (قوله والنكاح يطلق لغة على الضم) يقال
تناكحت الاشجار اذا تعاميت وانضم بعضها الى بعض وقوله والوطء والعقد ظاهره بل صريحه
أنه يطلق لغة على الوطء والعقد ولا مانع منه ويؤيده قول الشيخ الخطيب والعرب تستعمله بمعنى
العقد والوطء جميعا وهذا لا ينافي أنه شرعا حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل بالعكس وقيل
حقيقة فيهما ولذلك قال الشيخ الخطيب بعدما تقدم ولا يصحنا في موضوعه الشرعي ثلاثة أوجه
اصحها أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء ويؤيد ذلك ايضا قول النووي في شرح مسلم هو في اللغة
الضم ويطلق على العقد والوطء ثم قال قال الواحدى قال ابو القاسم الزجاجي النكاح في كلام
العرب بمعنى العقد والوطء مجعيا ثم قال وقال أبو على القارسي فرقت العرب بينهما فراقا لطيفا فاذا
قالوا نكح فلانة أو بنت فلان أرادوا عقد عليها وإذا قالوا نكح امرأته أو زوجته أرادوا وطئها
وبذلك اندفع ما زعمه المحشي بقوله فيه تساهل لان الوطء والعقد من معناه الشرعي وانما الخلاف
في كونه حقيقة فيهما أو لا لا يرد على ما هو الاصح من أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقوله تعالى
حتى تنكح زوجا غيره لان المراد به فيه العقد واما الوطء فهو مستفاد من خبر حتى تذوق عسلته
ويذوق عسلته فالعقد مستفاد من الكتاب والوطء مستفاد من السنة والمراد به في ذلك الوطء
مجازا من اطلاق اسم السبب على المسبب بقرينة الخبر المذكور (قوله ويطلق شرعا على عقد
مشغل على الاركان والشروط) كان الاوضح والاولى ان يقول كما قال غيره عقد يتضمن اباحة
وطء بلفظ انكاح او تزويج او ترجمته فغاده الاباحة لا الملك على الوجة لانه اختلف في كونه عقد
اباحة أو تعليق على وجهين أو وجههما أنه عقد اباحة يظهر أثر ذلك فيما لو حلف لا يملك شيئا وله
زوجة والاصح أنه لا يحنث حيث لا ينعى وعلى الثاني فهو تعليق لان ينتفع بالمنفعة فلو وطئت
المرأة بشبهة فالمهر لها اتفاقا والمعقود عليه المرأة أي منفعة بضعها على الرجوع وقيل المعقود عليه
كل من الزوجين وينبى على هذا الخلاف أنهم لا تطالبه بالوطء على الاول لانه حقه فلا يجب عليه
وطؤها ثم الاول له ذلك ليعقوبها ويحصنها وتطالبه به على الثاني وعقد النكاح لازم من جهة

وما يتعلق به *
وفي بعض النسخ وما يتصل
به (من الاحكام والقضايا)
وهذه الكلمة ساقطة من
بعض نسخ المتن والنكاح
يطلق لغة على الضم والوطء
والعقد ويطلق شرعا على
عقد مشغل على الاركان
والشروط

الزوجة قطعاً ومن جهة الزوج على الراجح فلا خيار فيه وليس له ما فسخه بلا عيب من العيوب
الآتية فلا يتأني أن لكل منهما فسخه بالعيب كما سيأتي ومقابل الراجح أنه جائز من جهة الزوج
من حيث أن له رفعه بالطلاق وأما فسخه بلا سبب فلا يتأني لامن الرجل ولا من المرأة وهذا يسلمه
الأول فالخلف لفظي (قوله والنكاح) أي بمعنى التزويج أي قبول التزويج اذ هو الذي من
طرف الزوج فهو المحكوم عليه بالاستحباب له في كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر النكاح
أولاً في الترجمة بمعنى العقد المركب من الإيجاب والقبول وذكره ثانياً بمعنى آخر وهو القبول الذي
هو أحد طرفيه وأما الإيجاب الذي هو الطرف الآخر فهو من طرف الولي وهو مستحب أيضاً
أن كانت المرأة تاتقة فيستحب لها النكاح بمعنى التزويج الذي هو الإيجاب لكن بواسطة الولي
وفي معنى التاتقة المحتاجة للنفقة والخاتمة من اقحام الفجيرة بل إن لم تدفع الفجيرة عنها
الإبالنكاح وجب فإن لم تكن تاتقة ولا محتاجة ولا خاتمة كره لها لأنها يخشى منها أن لا تقوم
بمخوف الزوجية مع عدم السبب المقتضي للنكاح فما قيل أنه يستحب لها ذلك مطلقاً مردود
ويستحب كون الزوجة بكر إلا العذر كضعف آئمه عن الاقتضاض أي إزالة البكارة أو احتياجه
لمن يقوم على عياله كما وقع لجابر فإنه قال صلى الله عليه وسلم هلا بكراتلأعياها وتلاعبك اعتذر
له فقال إن أبي قتل يوم أحد وترك تسع بنات فكبرته أن أجمع اليهن جارية خرفاً مثلهن أي
لا تحسن شيئاً ولكن امرأة تمسطن وتقوم عليهن فقال صلى الله عليه وسلم أصبت وكونها دينة
لا فاسقة جميلة عرفاً عند العلامة الرمي "ويحسب طبعه عند العلامة الريادي خبر الصحيحين
تنكح المرأة أربعاً لالهالها وبخالها ولحسبها ولدينها فانظر بذات الدين تربت يداي التفت
بالتراب وهو كناية عن الفقر فكانت قال اقتضت أن لم تفعل واستغيت أن فعلت لبارعة الجمال
لأنها تزهر عليه بجمالها البارع وتمتد إليها العين غالباً وكونها ولوداً ويعرف كون البكر ولوداً
بأقاربها ولوداً خبر تزوجوا الولود والود فاني مكاثرتكم الأم يوم القيامة بالغة الحاجة
خفيفة المهر لا مطلقة يرغب فيها مطلقاً وترغب هي فيه ذات نسب طيب لا بنت زنا ولا غف
فاسق ومثلها اللقطة ومن لا يعرف لها أب خبر تخيروا النطفكم غير ذات قرابة قريبة بأن كانت
أجنبية وأزات قرابة بعيدة لضعف الشهوة في ذات القرابة القريبة كبت العم فيبي الولد خفيفاً
ولذلك قال بعضهم

ان أودت الانجاب فانكح غريباً * وإلى الأقربين لا توصل

فاتقاء الثمار طيباً وحسناً * ثم غرضه غريب موصل

ويستحب أن يعقد عليها في شوال وأن يكون في يوم الجمعة أول النهار وأن يكون في جمع وأن
يكون في المسجد ويستحب أيضاً أن يدخل عليها في شوال كما فعل صلى الله عليه وسلم في عائشة
رضي الله عنها (قوله مستحب) أي استحباباً عارضاً لأن أصله الإباحة لكن إن قصد به العفة أو
حصول ولد أو نحو ذلك صار طاعة بخلاف ما لو قصد مجرد استيفاء اللذة أو قضاء وطره ولهذا
لا يصح نذره ولو في صورة الاستحباب على ما اعتقده الرمي وقال ابن حجر يصح نذره إن قصد به العفة
أو حصول ولد أو نحو ذلك نظراً لاستحبابه حينئذ وهو وجيه والعلامة الرمي نظر لكون أصله
الإباحة والاستحباب عارض ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو كان في دار الحرب فإنه لا يستحب

(والنكاح مستحب)

له النكاح وان وجدت فيه الشروط كما نص عليه الشافعي وعلمه بالخوف على الولد من الكفر والاسترقاق (قوله لمن يحتاج اليه) أي للشخص الذي يحتاج الى النكاح سواء كان مستقلاً بالعبادة أم لا وقوله بتوفانه للوط متعلق يحتاج أي بسبب اشتياقه للوط قاله للسيبسية فان لم يكن به توفان كره له النكاح ان فقد أهبته سواء كان به علة كتمعين أم لا وأوجد ها وكان به علة كهرم وتعين لا تنفاه حاجته مع التزام فاقد الالهية ما لا يقدر عليه وخطر القيام به فحين عداها فان وجدها ولا علة به ففعل لعبادة أفضل ان كان متعبدا اهتماما بها وان لم يكن متعبدا فالنكاح أفضل من تركه لثلاث تفضي به البطالة بسبب التفكير الى الفواحش (قوله ويجد أهبته) عطف على قوله يحتاج اليه والالهية بضم الهمزة مؤن النكاح وقوله كهرم ونفقة أي وكسوة كما أشار اليه بكاف التمثيل والمراد بالمهر الحال منه وبالنفقة نفقة يوم النكاح ولبنته وبالكسوة كسوة فصل التمكين (قوله فان فقد الالهية) أي مع توفانه للوط كما هو الفرض وقوله لم يستحب له النكاح بل يستحب له تركه كما في المنهاج وغيره وبالغ في شرح مسلم فقال يكره له النكاح ويكسر شهوته بالصوم ارشاداً فانه بالتمترن عليه يضعف الشهوة لخبر يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء أي قاطع لتوفانه والباءة بالمؤن النكاح فان لم يكسر بالصوم لا يكسره بالكافور ونحوه بل يتزوج ويتوكل على الله فان الله تكفل بالرزق للمتزوج بقصد العفاف فان كسره بالكافور الطيار ونحوه كره ان أضعف الشهوة فان قطعها من أصلها حرم وكذلك استعمال المرأة الشيء الذي يطيئ الحبل أو يقطعها من أصله فيكره في الاول ويحرم في الثاني (قوله ويجوز للحر) أي كامل الحرية غير النبي صلى الله عليه وسلم أما هو صلى الله عليه وسلم فيجوز له نكاح أكثر من أربع فانه صلى الله عليه وسلم تزوج خمس عشرة امرأة ودخل ثلاث عشرة وتوفي عن تسع أشار اليهن شيخنا بابا ائيل قوله عشقت مليحاً زاد حسن جلاله * صفار شأ هند به سل للفتك

نخذا حراف من اول النظم تستقد * نساء توفي عنهم المصطفى المكي

فالعين لعائشة والميم لميمونة والراي لزيد بنت جحش والحاء لحفصة والجيم لجويرة والصاد لصفية والراء لمرلة والهاء لهند والسين لسودة رضي الله عنهن (قوله ان يجمع) أي في عقد واحد وفي عقود متعددة ولو مرتبة وقوله بين أربع حراف رأى ولو كن كافات فان زاد عليهن بطل الزائد ان عقد عليه بعد الأربع والابطال الكل اذا بطل واحدة ليس بأولى من ابطال الاخرى فيبطل الجميع وجوز بعض الخوارج نكاحها أذا من قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء منثى وثلاث ورباع أي اثنين وثلاثة وأربعة ومجموع ذلك تسع وقال بعض الخوارج ايضا ان هذه الآية تدل على غاية عشر لان معنى منثى اثنين اثنين وثلاث ثلاثة ثلاثة وثلاث ورباع أربعة أربعة ومجموع ذلك ماذكروا وهذا خرق للاجماع والمراد من الآية والله اعلم فانكحوا ما طاب لكم من النساء اثنين أو ثلاثاً وأربعاً فلا تجوز الزيادة على الأربع ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لغيلان وقد أسلم على عشر نسوة أسسك أربعاً وأربعاً فارق سائرهن واذا وجب الاقتصار على أربع في الدوام ففي الابتداء أولى واستفيد من تقييد المصنف بالحر اترجوا ان يجمع بين الامام بملك العين من غير حصر ولو كن مع الحراف اتر لا طلاق قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم (فائدة) ذكر ابن عبد السلام

لمن يحتاج اليه) بتوفانه للوط ويجد أهبته كهرم ونفقة فان فقد الالهية لم يستحب له النكاح (ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حراف)

أنه كان في شريعة موسى عليه السلام جواز النساء من غير حصر تغليباً لمصلحة الرجال وفي شريعة
عيسى عليه السلام أنه لا يجوز غير واحدة تغليباً لمصلحة النساء وراعت شريعة نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم مصلحة النورين والحكمة في أن موسى عليه السلام غلب مصلحة الرجال أن فرعون
كان يقتل أبناءه ويستحي نساءهم فناسب أن يغلب في شريعته مصلحة الرجال لقلتهم وكثرة
النساء والحكمة في أن عيسى عليه السلام غلب مصلحة النساء أنه خلق من أمه بلا أب فناسب
أن يغلب في شريعته مصلحة النساء لكونهن نوع أصله الذي هو أمه والحكمة في تخصيص الأربع
أن الشخص له طبائع أربع وأن المقصود من النكاح الألفة والموانسة وذلك بقوت بالزيادة على
الأربع دون الاقتصار على الأربع لأنه إذا دار عليهن بالقسم فأنما يغيب عن كل واحدة منهن
ثلاث ليال وهي مدة قرية مغفرة شرعاً في كثير من الأبواب (قوله فقط) أي دون ما زاد على
الأربع وقد عرفت حكم الزائد فيما مر آنفاً (قوله الآن تنهين الواحدة في حقه) أي فلا تجوز
الزيادة عليها وقوله كنكاح سفيه أي فانه تنهين فيه الواحدة لأنه إنما يزوج للحاجة وهي تندفع
بالواحدة فينكح هو باذن وليه أو ينكح له وليه باذنه ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات
الشهوة لأنه قد يفسد اتلاف ماله لسفهه وقوله ونحوه أي نحو نكاح السفيف كنكاح المجنون
فانه تنهين فيه الواحدة لأنه إنما يزوج للحاجة وهي تندفع بالواحدة واحتياجه لغير الواحدة
نادر لا يعتبر نعم إن كان احتياجه لمرض فيدفع بالحاجة والمزوح له أب ثم جد ثم حاكم دون سائر
العصبات ويلزم الأب وإن علل تزويج المجنون الكبير المحتاج للنكاح بخلاف المجنون الصغير
والمجنون الكبير غير المحتاج له وأما الصغير العاقل فلا يسه وان علل تزويجه ولو أربعاً لمصلحة غبطة
ظاهرة لايه وقوله مما يتوقف على الحاجة أي من نكاح يتوقف على الحاجة كنكاح المجنون كما
تقدم فما واقعة على نكاح فاندفع قول المحشى لو قال ممن يتوقف جواز نكاحه على الحاجة لكان
أولى وأنسب ولعله بناء على تفسير قوله ونحوه بسفيه كما يدل له تمثيله بالمجنون وقد فسرناه لك
فيما تقدم بنحو نكاح السفيف ومثلناه بنكاح المجنون (قوله ويجوز للعبد) المراد به من فيه رق
بجميع أنواعه كما أشار إليه الشارح بقوله ولو مدبر الخ وإن كان المتبادر من العبد كامل الرق
الذي لم يجز عليه سبب من أسباب الحرية وقوله أن يجمع بين اثنين أي سواء كانتا في عقد واحد أو
في عقدين ولو مرتين وسواء كانتا حرتين أو أمتين أو مختلفتين فهو على النصف من الحر
لأن النكاح من باب الفضائل فلم يلحق العبد فيه بالحر كما لم يلحق الحر غير النبي بمنصب الأنبياء
في الزيادة على الأربع وعلم من ذلك جواز نكاح العبد الأمة مع الحرية فانه لا يشترط لنكاحه
الأمة الشروط الاتية (قوله أي زوجتين فقط) أي دون ما زاد عليهما فان زاد عليهما فكما لو زاد
الحر على الأربع والحاصل أنه لو نكح الحر خساء أو ستافاً كثيراً والعبد ثلاثاً كثيراً كان
في عقد واحد بطل في الجميع وإن كان في عقود مترتبة بطلت الخامسة فما فوقها في الحر والثالثة
فما فوقها في الرقيق لأن الزيادة على العدد الشرعي حصلت في كل منهما (قوله ولا ينكح) أي
لا يتزوج فلا يجوز ولا يصح وقوله الحر أي الكامل الحرية بخلاف الرقيق كالأب وبعضا فيجوز له
نكاح الأمة وإن لم توجد الشروط كما مر في الإسلام شرط في المسلم حر كان أو غيره فهو يعم
الحر وغيره ويختص بالمسلم (قوله أمة) أي من في هرق ولو بمبعضة فهي كالرقيقة لأن أرقاق

فقط الآن تنهين الواحدة
في حقه كنكاح سفيه
ونحوه مما يتوقف على
الحاجة (ويجوز للعبد) ولو
مدبراً ومبعضاً أو مكاتباً أو
معلقاً عنه بصفة (أن يجمع
بين اثنين) أي زوجتين فقط
(ولا ينكح الحرأمة)

بعض الولد محذور كارتفاق كله ثم اذا جاز له نكاح الامة ووجد مبيعة وجب تقديمها على كاملة
الرق لان ارتفاق بعض الولد أهون من ارتفاق كله وهذا هو الراجح من تردد الامام وعلى تعديل منع
رققة الكل اقتصر الشيخان بل يجب تقديم من هي أقل رقا على من هي أكثر رقا ولو أوصى
بأولاد أمته ثم أعنتها الوارث فلا ينكحها الحر الا بشرط الامة لان العلة وهي ارتفاق الولد
تجوز فيها وبها يلغز من وجهين الاول أن يقال لنا حره لا ينكحها الحر الا بشرط الامة الثاني
أن ولد هارقيق بين حرمين (قوله لغيره) انما قيد الشارح بذلك لانه لا يجوز له نكاح أمته مطلقا
وجدت الشروط أولان ان أعنتها جاز له نكاحها بل يستحب لانه ورد أن له أجر من أجر على
اعتناقها وأجر على نكاحها وكذلك لا يجوز أن ينكح أمة ولده لانها مثل أمته فان طرأ ملك
الفرع على نكاح أصله بأن ملك الولد الامة التي تزوجها أبوه قبل ملكه لم ينسخ النكاح لانه
دوام مع ضعف تعلق الاب بال ولد بخلاف أمة المكاتب فانه يمتنع على السيد نكاحها ابتداء
ودواما لان تعلق السيد بال المكاتب أقوى ومثل أمته ايضا الامة الموقوفة عليه والموصى له
بمنفعته على الدوام وكذلك يمتنع على السيدة ان تنكح عبدا المملوك لها او الموقوف عليها او
الموصى لها بمنفعته على الدوام (قوله الا بشرطين) وسيزيد الشارح عليهما شرطين فالجمله
اربعة والذي في الخطيب تبع للمنهج جعلها ثلاثة يجعل الاول العجز عن الحره فيشمل فقد
صدقتها وعدم كونها تحتها فيستغنى به عن الشرط الاول من الشرطين اللذين زادهما الشارح
ولو حذف المصنف لفظ صدق لشملى ما ذكر واستغنى عن الشرط المذكور فتعبيه بالصدق
قاصر كما اشار اليه الشارح بقوله أفقد الحره او عدم رضاها به ولا يمتنع أن الشرط الاول من
الشرطين اللذين زادهما الشارح هو مفاد قول الشارح أولا وقد قد الحره فكان عليه اسقاط
الشرط المذكور (قوله عدم صدق الحره) اى ولو كفايه ان وجدت شروط نكاحها ولا
يكافى بيع مسكنه وخادمه ولباسه ومركوبه لاجل تحصيل صدق الحره ولو رضيت بصدق
حلت له الامة لوجوبه عليه بالعقد وكذلك لو رضيت بالمؤجل فتحل له الامة لان ذمته تصير
مشغولة في الحال به وقد لا يجده عند حلول الاجل ومثل ذلك ما لو لم ترض الابا كثر من مهر المثل
ما لم يكن السيد طالبا لا كثر المذموم وفي مهر الامة لانه قادر على نكاح الحره بغير الامة ولو
رضيت له الحره بغير المثل فأقل وقد وجد لم تحل له الامة لقدرته على صدق الحره ولا نظر للمنة
في الثانية اذا العادة المسامحة في المهور ولا يمنع ماله الغائب نكاح الامة لانه كالعديم (قوله او
فقد الحره) اى بأن لم يجدها في بلده فلو وجدها غائبة عن بلده ولحقه مشقة ظاهرة في طلبها حلت
له الامة وضبط الامام المشقة بان ينسب في طلب الزوجة الى الاسراف ومجاوزة الحد او لم تلحقه
تلك المشقة لكنه لا يقدر على منع نفسه من الزنا في مدة السفر لها والاوجب عليه السفر لها
ومحل كما قاله الزركشى ان امكن انتقاله معه الى وطنه والافهى كالعدم لما في تكليفه المقام
معها في بلدها من الغربة والرخص لا تختمل هذا التضييق (قوله او عدم رضاها به) اى بالزوج
لتصور نسيه او نحو ذلك وكذلك عدم رضاها بما قد رغب عليه من المهر بان طلبت أكثر منه (قوله
وخوف العنت) اى بأن يتوقعه لا على ندور بأن يغلب على ظنه الوقوع فيه أو يحتمل الوقوع
فيه وعدمه على السواء بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف ما اذا توقعه على ندور بأن

لقبره (الا بشرطين عدم
صدق الحره) أو فقد الحره
او عدم رضاها به (وخوف
العنت)

نصف شهونه او قويت شهوته وقويت تقواه ايضا فلا تحل له الامة لقوله تعالى ومن لم يستطع
منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمأملكت ايما نكح الى قوله ذلك لمن خشي العنت منكم
والطول السعة والمراد به المهر والمراد بالمحصنات الحرائر والمؤمنات الاولى جرى على الغالب
لان الحرة الكاكية كالخزاة المسلمة في منع الامة كما يعلم من قول الشارح ان لا يكون تحت حرة
مسلمة أو كناية بخلاف المؤمنات الثانية فانه قيد في حق المؤمن لانه يشترط اسلام الامة في حق
المسلم كما سيأتي وعلم من ذلك الشرط ان المسحوق والمحبوب لا يحل لكل منهما نكاح الامة لانه
لا يتصور منه خوف العنت بخلاف العنين والنحصى ولا بد ان يكون العنت عاما فالعنت عموم
العنت لا خصوصه فلو خاف العنت من امة بعينها القوة ميله لها فليس له ان ينكحها لان العشق
لا اعتبار به لانه تهيج من البطالة وطالة الفكر وكم من انسان ابتلى به وسلاه (قوله أي الزنا)
وأصله المشقة سمي به الزنا لانه سبها بالحد في الدنيا حدة فيها والافبال عقوبة في الآخرة ان
لم يقبض في حد في الدنيا لا يعاقب في الآخرة لان الله أكرم من أن يجمع على الذنب الواحد
عقوبتين فهو من تسمية السبب باسم المسبب وقوله مدة فقد الحرة ظرف لخوف العنت (قوله
وترك المصنف شرطين آخرين الخ) قد تقدم أن الاولى للشارح اسقاط الشرط الاول من
هذين الشرطين لانه مفاد قوله فيما مرأ وقد الحرة فهو يفنى عنه لكن الشارح زاده نظرا
لكلام المصنف (قوله أحدهما) أي الشرطين الآخرين وقوله أن لا يكون تحت حرة أي
أو امة بالملك أو بالنكاح وانما اقتصر على الحرة لبيان التعميم فيها بقوله مسلمة أو كناية فاذا
تزوج امة بالشرط فلا يجوز له نكاح امة أخرى الا ان انتقل الى جهة أخرى وخاف العنت فله
نكاح امة ثانية فلو انتقل الى جهة أخرى وخاف العنت أيضا فله نكاح امة ثالثة وهكذا
في الرابعة وله بعد ذلك جمعهن والقسم بينهما لانه دوام (قوله مسلمة أو كناية) تعميم في الحرة
فاذا كانت تحت حرة كناية منعت نكاح الامة فقوله المؤمنات الاولى في الآية ليس بقيد بل
جرى على الغالب بخلاف المؤمنات الثانية كما مر (قوله تصلح للاستمتاع) أي عرفا بأن تعفه
ولو قال صالحة للاستمتاع لكان أولى لان تعبيره بالمضارع بهم أنه يكفي كونها تصلح للاستمتاع
في المستقبل وليس كذلك بل لا بد أن تكون صالحة للاستمتاع في الحال وخرج بذلك الصغيرة التي
لا تحمل الوطء والرتناء والقرناء والهرمة وقحوها كالتخيرة ان عافت نفسها وطئها فله نكاح
الامة حينئذ ولا نظر لتوقع شفاؤها كما نقل عن العلامة الرمي خلافا لابن قاسم حيث جعلها
كالصالحة للاستمتاع لتوقع شفاؤها (قوله والثاني) أي الشرط الثاني من الشرطين الآخرين
وقوله اسلام الامة أي لقوله تعالى من قياتكم المؤمنات وقوله التي ينكحها بخلاف التي
يلكها فلا يشترط اسلامها فيجوز له وطء الامة الكاكية بملك العين لان المهور في نكاح الامة
الذي هو اراق الولد منتفها (قوله فلا يحل لمسلم امة كناية) سواء كان حرا أو رقيقا فهذا
الشرط عام للعز وغيره لكنه خاص بالمسلم بخلاف الكافر حرا كان أو رقيقا فله نكاح الامة
الكاكية لاستوائهم في الدين ولا بد في نكاح الحرة الكاكية الامة الكاكية من فقد الحرة وخوف
العنت كالمسلم فحصل أن فقد الحرة وخوف العنت خاصان بالحرة كنهما بهمان المسلم
والكاكية والاسلام خاص بالمسلم لكنه يعم الحرة وغيره كما تقدم (قوله واذا نكح الحرة امة

أي الزنا مدة فقد الحرة
وترك المصنف شرطين آخرين
أحدهما أن لا يكون
تحت حرة مسلمة أو كناية
تصلح للاستمتاع والثاني
اسلام الامة التي ينكحها
الحرة فلا يحل لمسلم امة كناية
واذا نكح الحرة امة

بالشروط المذكورة) أي التي هي فقد صدق الحرة وخوف العنت وعدم كونه قخته حرة صالحة للاستمتاع وإسلام الأمة في حق المسلم وقوله ثم أيسر أي بأن قدر على صدق الحرة وقوله أو نكح حرة أي بعد نكاح الأمة كما هو فرض المسئلة بخلاف ما لو عقد عليها مانعا فإنه يصح في الحرة ولا يصح في الأمة لأن نكاح الحرة يمنع نكاح الأمة وهذا ظاهر إن كانت الحرة تصلح للاستمتاع لأن الحرة غير الصالحة للاستمتاع لا تمنع نكاح الأمة فلذلك اعتمد الشرا ملبس على الرمي بتقييد هذه المسئلة بما إذا كانت الحرة صالحة للاستمتاع خلافا لمن عزم فيها وتبعه الهنسي حيث قال وإن كانت الحرة غير صالحة وهو صريح شرح المنهج ولعل وجهه قوة ابتداء النكاح لكن الوجه ما قلناه أولا (قوله لم ينفسخ نكاح الأمة) أي لأنه دوام ويقتضي الدوام ما لا يعتقر في الابتداء (قوله ونظر الخ) شروع في أحكام النظر وأقسامه ولا يخفى أن المناسب للمقام انما هو النظر لأجل النكاح وهو الذي ذكره المصنف بقوله والرابع النظر لأجل النكاح فيجبوا إلى الوجه والكفين وانما ذكر بقية الأقسام على وجه الاستطراد وحيت حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه في اللذة وإثارة الشهوة ويحرم اضطلاع الرجلين أو المرأتين في ثوب واحد إذا كانا عاريتين وإن كان كل منهما في جانب من الفراش غير مسلم لا يقضى الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد ولا فرق في ذلك بين الأجانب والمحارم ولذلك قال الرمي ولو أبا وابنه وأما بنته وإن أزع في الأصول السبكي وفي غيرهم الزكشي ويسن مصالحة الرجلين والمرأتين غير ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان لا يغفر لهما ما قبل أن يتفرقا ويستثنى الأمرد الجليل فحرم مصاحته كما حلف الرجل للمرأة فإنها تحرم من غير حائل ومبايعته صلى الله عليه وسلم للنساء انما كانت بالقول لا بالمصافحة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصافح امرأة قط وتكرمه مصافحة من به عاهة كالابرص والاجذم ونحوهما وتكرمه المعانقة والتقبيل في الرأس الالقاد من سفر أو لمن بعد لثاؤه عرفا فإنه سنة لمن ذكر للاتباع ويسن تقبيل اليد لصلاح ونحوه من الأمور الدينية كعلم وزهد ويكره ذلك لغني ونحوه من الأمور الدنيوية كشوكة ووجاهة فقد ورد من تواضع لغني لقنانه ذهب ثلثا دينه كما في شرح الروض ويسن القيام لأهل الفضل أكراما لارياه وتنفيها بخلاف غير أهل الفضل فلا يطلب القيام لهم إلا الحاجة أو ضرورة وخرج بالقيام نحو الركوع الواقع بين يدي الأهراء فهو حرام ولو مع الطهارة واستقبال القبلة كما قاله العلامة ابن حجر وألف فيه بعضهم مؤلفا (قوله الرجل) أي الذكر البالغ وهو يشمل الفعل وهو الذي بقي ذكره وأنثاء والخصى وهو من قطع أنثاء وبقي ذكره والمحبوب بالباء الموحدة وهو من قطع ذكره وبقيت أنثاء بخلاف المسحوح وهو الذي مسح ذكره وأنثاء فهو مع النساء الأجانب كالمحرم وأما المجهنون بالنون فلا يوصف نظره بتحريم ولا تحليل كالبهيمية لكن يلزم المرأة الاحتجاب عنه وخرج بالبالغ الصبي لكن المراهق كالبالغ ومعنى حرمة النظر في المراهق مع أنه غير مكلف أنه يحرم على وليه تمكينه منه ويحرم على المرأة أن تكشف عليه وكذلك غير المراهق إن كان يقدر على حكاية ما يراه شهوة فهو كالبالغ أيضا ومعنى الحرمة فيه كاذر وإن كان يقدر على حكاية ما يراه من غير شهوة فهو كالمحرم وإن كان لا يقدر على حكاية ما يراه فهو كالمعذور فذلك علم أن غير البالغ على أربعة أقسام وهذا كله في الواضح وأما الخفي المشكل فيعامل بالاشد فيجعل مع

بالشروط المذكورة ثم أيسر
أو نكح حرة لم ينفسخ نكاح
الأمة (ونظر الرجل)

النساء رجلا ومع الرجال امرأة إذا كان في سن يحرم فيه نظر الواضع ولا يجوز أن يحلوه أجنبي
ولا أجنبية ويمكن ادخاله في كلام المصنف بأن يراد بكل من الرجل والمرأة ما يشمله فيقال المراد
الرجل ولو احتملا والمرأة ولو احتمالا (قوله إلى المرأة) أي الاتي البالغة ومنه المراهقة بل
الصغيرة التي تستهي كذلك بخلاف الصغيرة التي لا تستهي فيحل النظر إليها لأنها ليست في مظنة
الشهوة إلا الفرج فيحرم النظر إليه وكذلك ذكر الصغير ويستثنى الأتم زمن الرضاع والتربية
فإنها تنظر إليه ونفسه للحاجة ومنه ما تحورها كالمريضة وأما الكبيرة فيحرم النظر إليها ولو كانت
لا تستهي لتعوتشوه وتحرم الخلوة بها إذا من ساقطة إلا ولها لاقطة وسكت المصنف عن نظر
الرجل إلى الرجل ونظر المرأة إلى المرأة فيحل كل منهما بلا شهوة إلا لما بين السرة والركبة فيحرم
ولو بلا شهوة ويستثنى من الأول نظر الرجل إلى المرأة الجليل فإن كان بشهوة فهو حرام
بالاجماع ولا يختص ذلك بالامرء الجليل بل النظر بشهوة حرام لكل ما لا يجوز الاستمتاع به
ولو جادا كأن ينظر إلى العمود بشهوة وضابط الشهوة فيه كما قاله في الإحياء أن يتأثر بحال
صورته بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه وبين الملتقى ويقرب منه قواهم هي أن ينظر فيلذ وكثير
من الناس ينظرون إلى الامرء الجليل مع التلذذ بحاله ومع المحبة له ويظنون أنهم مسلمون من
الأثم لاقتصارهم على النظر دون إرادة البقا حشة وليسوا مسلمين ومثل الشهوة خوف الفتنة
فلواتفت الشهوة وخيفت الفتنة حرم النظر أيضا وليس المراد بخوف الفتنة غلبة الطن
بوقوعها بل يكفي أن لا يكون ذلك نادرا وإن كان بغير شهوة وبلا خوف فتنة فهو حرام عند
النووي حيث لا محرمية ولا ملك ولا كرون على خلافه والامرء هو الشاب الذي لم يبلغ أو ان
الانبات بخلاف من نفعه ولم تنبت له حمية فانه لا يقال له امرء بل يقال له ناط بالثناء المثلثة ويستثنى
من الثانية نظر الكافرة إلى المسلمة فهو حرام إلا ما يدع عند المهنة أي الخدمة لفهوم قوله تعالى
أولئك منكم وصح عن عمر رضي الله عنه منع الكليات دخول الحمام مع المسلمات ومحل ذلك
في كافرة غير محرم للمسلمة وغير مملوكة لها أماء ما فيجوز لهما النظر إليها كما يحسنه الزركشي
في المحرم وأفتى به النووي في المملوكة (قوله على سبعة أضرب) بتقديم السين على الموحدة أي
على سبعة أنواع وسكت المصنف عن أشياء من النظر اختصارا منها النظر للتعليم فيجوز النظر له
ولا يشكل على ذلك ما قالوه في الصداق من أنه لو أصدقها تعليم قرآن فطلقها قبله تعذر تعليمها
لأن التعذر انما هو في المطلقة لأن كلام الزوجين تعلقت آماله بالآخر ولكل منهما طمعية
في صاحبه بسبب العهد السابق بينهما فمنع من ذلك لقوة خوف الفتنة وخص السبكي جواز
النظر بالواجب تعلمه وتعليمه كالفتاة وما يتعين تعلمه من الصنائع المحتاج إليها بشرط التعذر
من وراء حجاب ومحل مسئلة الصداق على المندوب كسورة من القرآن وقال الجلال المحلي
جواز النظر للتعليم خاص بالامرء دون المرأة أخذ من مسئلة الصداق فأنها تقتضي منع النظر
إلى المرأة لتعليم وإلا لا تعذر والمعتقد جواز النظر للتعليم مطلقا مع عدم المطلقة قبل التعليم لما
تقدم من قوة خوف الفتنة لتعلق طمعية كل منهما بالآخر (قوله أحدها) أي أحد السبعة
أضرب وقوله نظره أي الرجل ولو من وراء قزاز كأن رآها من العيون المعروفة بخلاف
ما لو رأى مثالا من المرأة فلا يحرم لأنه مجرد خيال وقوله ولو شينا هرا عابرا عن الوطء أي

إلى المرأة على سبعة أضرب
أحدها تنظر ولو كان شينا
هرا عابرا عن الوطء

قوله ما من ساقطة الخ فيه
إشارة إلى قول القائل
لكل ساقطة في الحى لا قطة
وكل كاسدة يومها سوق

كالعين والمختب بفتح النون أشهر من كسر ها لكن عبارة الشيخ الخطيب وهو بكسر النون على
 الافصح ومعناه على الكسر المتشبه بالنساء وعلى الفتح المشبه بالنساء بان يشبهه الغير بهن وقبشه
 الرجل بالنساء حرام كقبشه المرأة بالرجال خبر عن الله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من
 النساء بالرجال أو كما قال (قوله الى أجنبية) أى الى شئ من امرأة أجنبية أى غير محرّم ولو أمة
 وشمل ذلك وجهها وكفها فيحرم النظر اليها ولو من غير شهوة وأخوف قننة على الصحيح كافي
 المنهاج وغيره ووجهه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات الوجوه أى
 كاشفات الوجوه وبأن النظر محرّم للشهوة ومظنة الفسنة وقد قال تعالى قل للمؤمنين بغضوا
 من أبصارهم واللاتق بمحاسن الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كما قاله
 في الخلوة بالأجنبية وقيل لا يحرم لقوله تعالى ولا يدين زيفتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه
 والكفين والمعتمد الاول ولا بأس بتقليد الثاني لاسيما في هذا الزمان الذى كثرت فيه خروج النساء
 في الطرق والاسواق وشمل ذلك أيضا شعرها وظفرها حتى دم القصد منها وكل ما حرم نظره متصلا
 حرم نظره منفصلا فيحرم النظر الى شعرها وظفرها المنفصلين ولو تزوجها بعد انفصالهما لان
 العبرة بوقت الانفصال لا بوقت النظر على المعتمد وليس صوتها عورة فلا يحرم سماعه ان لم يخف
 منه قننة والاحرم وكذا ان التدفيع يحرم أيضا كما يحشمه الزركشي ومثل ذلك صوت الامرء
 ولا يخفى أن نظرها الى الرجل الاجنبى كعكسه فيحرم عليها ان تنظر شيئا منه متصلا ومنفصلا
 ولو شعرا وظفرا حتى قلامة ظفره (قوله لغير حاجة الى نظرها) أى مما سياتى كالشهادة
 والمداواة والمعاملة كما سيذكره المصنف (قوله لغير جائز) أى فهو غير جائز بل هو حرام وان
 لم يخف قننة ولو من غير شهوة خبر من نظرها الى امرأة أجنبية حرام تكوى عيناه يوم القيامة
 بمسامير من نار ومحل ذلك اذا حصل النظر قصدا فان حصل من غير قصد بل حصل اتفاقا فلا
 حرمة ما لم يستدمه والاحرم (قوله فان كان النظر لحاجة الخ) أى به مع علمه مما سياتى فى كلام
 المصنف لبيان محترز قوله لغير حاجة وقوله كشهادة أى ومداواة ومعاملة وغيرها وقوله عليها
 أى على المرأة وهو متعلق بالشهادة وقوله جائز النظر للحاجة فينظر ما يحتاج اليه من وجه
 وغيره حتى يجوز النظر الى الفرج للشهادة على الزنا والولادة والى الثدي للشهادة على الرضاع
 واذا نظر اليها وتحمل الشهادة عليها كلفت الكشف عن وجهها عند الاداء ان لم يعرفها
 فى نقابها والا لم يقتصر الى الكشف بل يحرم لحرمة النظر حينئذ وبهذا تعرف ما فى قول المحشى
 أى النظر الى الوجه خاصة واهله أخذه من قول الشارح فيما سياتى وقوله الى الوجه خاصة
 يرجع للشهادة والمعاملة وسيأتى ما فيه (قوله والثانى) أى والضرب الثانى من السبعة
 أضرب وقوله نظره أى الرجل لكن بمعنى الزوج والسيد خاصة أخذنا مما بعده وقوله الى
 زوجته أى التى يحل له الاستمتاع بها فتخرج زوجته المعتدة من وط غير به شبهة فانه يحرم عليه
 النظر الى ما بين السرة والركبة ولو بلا شهوة ومحل لما سوى ذلك بلا شهوة وقول المحشى
 والافهى كالحائض فيه نظر لانه لا يحرم النظر ولو بلا شهوة الى ما بين السرة والركبة فى الحائض
 وهنا يحرم كما علمت وأما النظر لغير ما بين السرة والركبة فلا يحرم فى الحائض ولو بلا شهوة وهنا
 يحرم بشهوة كما علمت أيضا ومعلوم أن نظرها الى زوجها كعكسه نعم ان منعها من النظر الى

(الى أجنبية لغير حاجة) الى
 نظرها (لغير جائز) فان كان
 النظر لحاجة كشهادة
 عليها جائز (والثانى نظره)
 أى الرجل (الى زوجته)

عورته امتنع عليها النظر اليها بخلاف العكس لانه يملك التمتع بها ولا يملك التمتع به وهو ظاهر وان
توقف فيه بعضهم (قوله وأمنه) أى الذى يحل له الاستمتاع بها أما الذى لا يحل له الاستمتاع بها
كزوجة ومشتركة ومكاتب ومردة وثنية ومحرم ولومن رضاع أو مصاهرة ومعتقة من غيره
فيحرم عليه النظر الى ما بين السرة والركبة دون ما زاد فتكون كالمحرم نعم ان كانت الحرمة
لعارض قريب الزوال كخض ورهن فلا يحرم نظره اليها ومعلوم أن نظرها الى سبدها كعكسه
(قوله فيجوز أن ينظر من كل منهما) أى من زوجته وأمنه حال الحياة وكذا بعد الموت بغير
شهوة ولولا بين السرة والركبة على المعتمد خلافا لما فى المجموع من جعله بعد الموت كالمحرم
اذ قضية التشبيه بالمحرم أنه يحرم النظر لما بين السرة والركبة من غير شهوة وليس كذلك بل يجوز
النظر الى جميع بدنهما اذا انتفت الشهوة وان جرى الشح الخطيب على ما فى المجموع فلذلك قيد
أولا بحال الحياة ثم قال وخرج بالحياة ما بعد الموت فيصير الزوج فى النظر حينئذ كالمحرم كما قاله
فى المجموع (قوله الى ما عدا الفرج منهما) أى قبلا كان أو دبرا لان الفرج ما خوذ من
الانفراج فيشمل كلام القبل والدبر وقوله أما الفرج فيحرم نظره مقابل لقوله الى ما عدا
الفرج منهما وهذا بناء على ظاهر كلام المصنف لان مفهومه أن النظر الى الفرج لا يجوز
والمبادر منه أنه يحرم فيكون جاريا فى المفهوم على الضعيف كما قاله الشارح ويحتمل أن المراد
فى المفهوم أنه لا يجوز جواز مستوى الطرفين بل يكره النظر اليه كما هو المعتمد وهو الذى جرى
عليه الشيخ الخطيب فى بيان مفهوم كلام المصنف وهو وان كان خلاف المتبادر لكنه أولى
ليكون المصنف جاريا على المعتمد (قوله وهذا وجه ضعيف) أى وهذا الذى ذكر من حرمة النظر
الى الفرج وجهه ضعيف وقوله والاصح جواز النظر الى الفرج أى ولودبرا وقول الامام
والتلذذ بالدبر بلا ايلاج جائز صريح فيه وهو المعتمد وان خالف فى ذلك الدرهمى وقال بحرمة
النظر اليه وقوله لكن مع الكراهة فيكره النظر اليه بلا حاجة والى باطنه أشد كراهة قالت
عائشة رضى الله عنها ما رأيت منه ولا رأى منى أى الفرج وأما خبر النظر الى الفرج يورث
الطمس أى العمى كما ورد كذلك فرواه ابن حبان وغيره فى الضعفاء بل ذكره ابن الجوزى
فى الموضوعات وقال ابن عدى حديث منكروا خالف ابن الصلاح وحسن اسناده وقال أخطأ
من ذكره فى الموضوعات واختلف فى العمى فتبيل فى الناظر وقيل فى الولد وقيل فى القلب والاول
أقرب (قوله والثالث) أى والضرب الثالث من الاضرب السبعة وقوله نظره أى الرجل لكن
بمعنى المحرم بالنسبة الى قوله الى ذوات محارمه والسيد بالنسبة لقوله وأمنه المزوجة (قوله الى
ذوات محارمه) أى الى ذوات هى محارمه فالإضافة للبيان التى هى إضافة العام للخاص كشجر
أراك وذوات هنا بمعنى أبدان لا بمعنى صاحبات فانه لا يناسب هنا بل يناسب فى نحو قولهم ذوات
جمال أو ذوات مال أى صواحبات جمال أو مال وقوله بنسب أو رضاع أو مصاهرة أى بسبب
نسب كبقته وأخته من النسب أو رضاع كاخته وأمه من الرضاع أو مصاهرة كأم زوجته
وبنتها وزوجة أبيه وزوجة ابنه وشمل ذلك مالوكات محرمه مملوكاته كأمته (قوله أو أمنه
المزوجة) ومثلها المكاتب والمعتقة والمشرقة والمردة والمجوسية والثنية تقدم (قوله
فيجوز أن ينظر فيما عدا ما بين السرة والركبة) أى بغير شهوة لأن النظر بشهوة حرام حتى

وأمنه فيجوز أن ينظر من
كل منهما (الى ما عدا الفرج
منهما) أما الفرج فيحرم
نظره وهذا وجه ضعيف
والاصح جواز النظر الى
الفرج لكن مع الكراهة
(والثالث نظره الى ذوات
محارمه) بنسب أو رضاع
أو مصاهرة (أو أمنه
المزوجة فيجوز أن ينظر
فيما عدا ما بين السرة
والركبة) أما الذى بينهما
فيحرم نظره

فما عدا ما بين السرة والركبة بل هو حرام لكل ما لا يساح الاستمتاع به ولو حيواناً أو جاداً
وأفادت عبارة المصنف أنه يجوز النظر إلى السرة والركبة لأنهما ليسا بعورة بالنسبة للمعزم
وليس في أمته المزوجة ونحوها فهذه العبارة أولى من عبارة ابن القري تعلقه بغيره بما فوق
السرة ونعت الركبة لأنها تقتضي أنه يحرم النظر إلى السرة والركبة وليس كذلك وخرج ما بين
السرة والركبة فيحرم النظر إليه ولو بلا شهوة ونظر المرأة إلى محرمها والامة المزوجة إلى سيدها
كعكسه (قوله والرابع) أي والضرب الرابع من الاضرب السبعة وقوله النظر إلى الاجنبية
لاجل حاجة النكاح خرج بالنظر المس فلا يجوز ولو لا معنى اذا لاحت الحاجة اليه والاعنى بكل فحور
امرأة تنظر له (قوله فيجوز) أي بل يستلحق قوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبه وقد خطب
امرأة نظر إليها فانه أحرى أن يؤدم بينكما المودة واللفة وأصل يؤدم يؤدم بناء على أنه من
الدوام فقد تمت الواو على الدال ثم قلبت همزة وقيل مأخوذ من الادام لانه تطيب به المعيشة
كما يطيب الطعام بالادام حكى الماوردي الاقل عن الهذلي والثاني عن أهل اللغة وقوله
في الحديث وقد خطب امرأة أي عزم على خطبة امرأة لأن وقت النظر قبل الخطبة وبعد العزم
على النكاح اذا جاز جاء ظاهراً أنه يجب الى خطبته لانه قبل العزم على النكاح لا حاجة اليه
وبعد الخطبة قد يفرض الحان الى الترتيب فيشق عليها والاوجه بقاءه في النظر بعد الخطبة لظاهر
الخبر المذكور والتأويل المتقدم خلاف الظاهر واذا لم تعجبه يسكت ولا يقول لأريدها وهي
كذا وكذا الثلاث أي بذلك لا يقال يترتب على سكونه منع خطبة غيره لها لا ناقول اذا طال
السكوت أشعر بالاعراض فيجوز حينئذ خطبة غيره لها وضرب الطول أهون من ضرر قوله
لأريدها ونحوه ونظر المرأة الى الرجل لاجل النكاح كعكسه فيسكن لها أن تنظر منه غير عورته
اذا أرادت تزويجه لأنها يعجبها منه ما يعجب منها (قوله للشخص) أي الذي أراد النكاح بدليل
قوله عند عزمه على نكاح امرأة فان لم يتيسر له النظر إليها ولم يرده بأن كان يستحي منه بعث
امرأة ونحوها تأملها وتصفها له فقد يصف المبعوث للبائع زائداً على ما ينظره فيستفيد
بالبعث ما لا يستفيد به نظره (قوله النظر) أي ولو بشهوة أو خوف فنه كما قاله الامام
والروائي وان قال الاذرى في جواز نظره بشهوة وتطرو المعتمد الجواز ولو بشهوة وله تكريره
ان احتاج اليه ولو فوق الثلاث حتى يقين هيئتها فان لم يحجج اليه لكونه تين هيئتها بنظره حرم
ما زاد عليها لان الضابط في ذلك الحاجة (قوله الى الوجه والكفين) ولا يجوز النظر الى غيرهما
والحكمة في الاقتصار عليهما أن الوجه يستدل به على الجاهل والكفين يستدل بهما على خصب
البدن وقوله منها أي من المرأة التي عزم على نكاحها والمراد بها الحرة أخذاً من قوله بعد وينظر
من الامة الخ وخرج بقوله منها أخفاً فلا يجوز له نظرها مطلقاً وأما أخوها وابنها الامر فقد
اختلف فيه فقال بعضهم لا ينظر اليه أيضاً وقال بعضهم يجوز له النظر اليه ان بلغه استواءهما
في الحسن والافلا كما يحسنه الاذرى وظاهر أن محله عند اتقاء الشهوة وعدم خوف الفتنة
(قوله ظاهراً وباطناً) تعميم في الكفين (قوله وان لم تأذن له الزوجة في ذلك) أي النظر
المتقدم فلا يتوقف النظر على اذنها ولا اذن وليها استتفاً باذن الشارع وللتاخر فيفوت
غرض الزوج من معرفة هيئتها الاصلية (قوله وينظر من الامة على ترجيح النووي) أي بناء

(والرابع النظر) الى
الاجنبية (لاجل) حاجة
(النكاح فيجوز) للشخص
عند عزمه على نكاح امرأة
النظر الى الوجه والكفين
منهما ظاهراً وباطناً وان
لم تأذن له الزوجة في ذلك
وينظر من الامة على ترجيح
النووي عند فصل خطبتها
ما ينظر من الحرة

على ترجيحه أن الامة كالخزفة ولذلك قال ما ينظر من الخزفة أى الذى هو الوجه والكفان وهو
مروج والراجح أنه ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة كما صرح به ابن الرقعة وقال انه
مفهوم كلامهم والحاصل أنه ينظر منها ما عدا عورة الصلاة (قوله والخامس) أى والضرب
الخامس من الاضرب السبعة وقوله النظر للمداواة أى كقصد وجحامة وعلاج فحود ما ميل
كوضع لزفة وذرور وفى معنى ما ذكر نظر الحائض الى فرج من يحسنه ونظر القابلة الى فرج من
ولدها (قوله فيجوز نظر الطبيب من الاجنبية) أى بشرط أن يكون الطبيب أميناً فلا يعدل
الى غيره مع وجوده وأن يأمن الافتتان وأن لا يكشف الا قدر الحاجة ان لم يغض بصره والاجاز
كشف العضو ولو زاد على قدر الحاجة ونظر الطبيبة من الاجنبى كعكسه فلرجل مداواة
المرأة وعكسه بشرط عدم وجود امرأة تعالج المرأة فى الاولى وعدم وجود رجل يعالج الرجل
فى الثانية كما أشار اليه الشارح بقوله وأن لا تكون هذا المرأة تعالجها السكينة قصره على الاولى
لانه فرض كلامه فيها مثلها الثانية ويشترط حينئذ أن يكون ذلك بحضرة محرم أو نحوه كما أشار
اليه الشارح بقوله ويكون ذلك بحضور محرم فالحاصل أنه يشترط اتحاد الجنس بأن يعالج
الرجل الرجل أو تعالج المرأة المرأة أو حضور محرم أو نحوه عند فقد الجنس بأن يعالج الرجل
المرأة أو تعالج المرأة الرجل ويشترط أيضاً أن لا يكون كافراً مع وجود مسلم لكن الكافرة تقدم
على المسلم فى علاج المسلمة لأن نظرها ومسها أخف من الرجل فانها تنظر منها ما يبدو وعند الممنة
بخلاف الرجل وقد رتب البلقينى المعالج فى المرأة فقال تقدم المرأة المسلمة فى امرأة مسلمة ثم صبي
مسلم غير مراهق ثم كافر غير مراهق ثم مراهق مسلم ثم مراهق كافر ثم المحرم المسلم ثم المحرم
الكافر ثم المسحوق المسلم ثم المرأة المسحوقة ثم المسحوق الكافر ثم المسلم الاجنبى ثم الكافر
الاجنبى والزواج مقدم على جميع من ذكر (قوله الى المواضع التى يحتاج اليها فى المداواة حتى
مداواة الفرج) لكن يعتبر فى كل ما يلى به فيعتبر فى النظر الى الوجه والكفين مطلق الحاجة
فيكنى أدنى حاجة وفيما عدا السوائين من غير الوجه والكفين شدة الحاجة فلا يكتفى أدنى حاجة
بل لا بد من حاجة تبيح التيم وفى السوائين زيادة شدة الحاجة بان لا يعد كشفها سبب تلك
الحاجة هتكالل مروءة لكونها شديدة جدّاً (قوله ويكون ذلك) أى نظر الطبيب من الاجنبية
الى المواضع التى يحتاج اليها وقوله بحضرة محرم أو زوج أو سيد أو امرأة ثقة ان جوزنا
خلوة رجل بامرأتين وهو الراجح حيث كانتا ثقتين لأن كلامهم ما استنى أن تفعل القاحشة
بحضرة مثلها بخلاف خلوة الرجل بالامردين لأن كلامهم ما قيد ليس على الآخر (قوله وأن
لا تكون هناك امرأة تعالجها) أى تعالج المرأة فلا يعالج الرجل المرأة الا عند عدم وجود المرأة
التي تعالجها وكذلك لا تعالج المرأة الرجل الا عند عدم وجود رجل يعالجه فيقدم الجنس أولاً
كما مر (قوله والسادس) أى والضرب السادس من الاضرب السبعة وجعل هذا الضرب
شاملاً لنوعين النظر للشهادة والنظر لالمعاملة (قوله النظر للشهادة عليها) أى على المرأة
الاجنبية فحملوا وأداء كأن يحمل أن هذه المرأة اقترضت من فلان كذا مشلا ثم بدت هذه
الشهادة عند القاضي فاذا نظر اليها وتعمل الشهادة عليها كلفت كشف ثيابها عن وجهها عند
الاداء ان لم يعرفها فى ثيابها فان عرفها فيه لم يفتقر الى الكشف بل يحرم لحرمه النظر حينئذ ويجوز

(والخامس النظر للمداواة
فيجوز) نظر الطبيب من
الاجنبية (الى المواضع
التي يحتاج اليها) في
المداواة حتى مداواة
الفرج ويكون ذلك بحضور
محرم أو زوج أو سيد
وان لا تكون هناك امرأة
تعالجها) والسادس النظر
لشهادة) عليها

فى بعض النسخ بحضرة
محرم وعليها كتب المحشى
هنا وفى آخرها بحضور كما
ذكره المحشى فى القولة
السابقة

النظر الى عانة ولدا الكافر اذا سبي لينظر هل أنبت أو لا والى ذكر الرجل اذا امتنعت زوجته من تمكينه وادعت عبالة ومحل جواز النظر للشهادة اذا لم يحض قننة فان خافها لم ينظر الا ان تعينت عليه الشهادة فينظر ويضبط نفسه ما أمكن (قوله فينظر الشاهد فرجها عند شهادته الخ) أى لأجل الشهادة أخذاً بما بعده وكذلك ينظر الشاهد ثديها عند شهادته على الرضاع وهكذا (قوله فان تعمد النظر لغير الشهادة) بأن تعمد النظر للشهوة وقوله فسق وردت شهادته أى ان لم تغلب طاعاته على معاصيه فان غلبت طاعاته على معاصيه لم يفسق ولم ترز شهادته لأن ذلك صغيرة والصغيرة لا يفسق بها الا حينئذ (قوله أو النظر للمعاملة للمرأة) كان يبيع لها شيئاً أو يشتريه منها أو يزوجها أو يحوّلها ونحو ذلك وقوله فيجوز النظر لها أى للمرأة (قوله وله الى الوجه منها خاصة) مبتدأ وقوله يرجع للشهادة وللمعاملة خبر والحق أنه يرجع للمعاملة فقط لانه ينظر في الشهادة ما يحتاج اليه من وجهه وغيره حتى الفرج في الزنا والولادة كما صرح به الشارح قبل ذلك وينظر في المعاملة الى الوجه فقط كما جزم به الماوردي وغيره الا أن يحمل كلام الشارح على أداء الشهادة عند القاضي فانه ينظر لوجهها ويؤذيها عليها ان يعرفها في نقابها كما مر فلا ينافي أن النظر لتحمل الشهادة يكون للوجه وغيره مما يحتاج اليه وبهذا يدفع السنافي بين قول الشارح أو لا ينظر الشاهد فرجها عند شهادته الخ وبين قوله هنا يرجع للشهادة فتأمل (قوله والسابع) أى والضرب السابع وهو تمام الضرب السبعة (قوله النظر الى الامه عند ابتاعها) أى نظر الرجل الى الامه اذا أراد أن يشتريها وكذلك نظر المرأة الى العبد اذا أرادت أن تشتريه فينظر الرجل اذا أراد أن يشتري أمة ماعدا ما بين سرتها وركبتها ونظر المرأة اذا أرادت أن تشتري عبداً ماعدا ما بين سرتها وركبتها فينظر كل منهما الى بينهما الا العورة كما قاله الشارح وان فرضه في الامه (قوله يجوز النظر الى المواضع التي يحتاج الى تقليبها) قال الماوردي ولا يزداد على النظرة الواحدة الا أن يحتاج الى ثانية للتحقق فيجوز وانظر هل يجوز النظر الى الامه عند الشراء ولو بشهوة قياساً على النظر للخطبة فانه يجوز ولو بشهوة كما مر أو يفرق بين ما هنا وما هناك قال ابن قاسم وقعت هذه المسئلة في درس العلامة الرملي وتوقف فيها واختلفت طلبته فذهب من قال بالجواز ومنهم من قال بالفرق قال وينبغي أن يعمل بالفرق ولعل الفرق أن المقصود من النكاح الاستمتاع فجازله النظر ولو بشهوة ولذلك أمر صلى الله عليه وسلم بالنظر للزوجة وعمله ببقاء المودة بينهما وليس المقصود غالباً من الشراء الاستمتاع بل انما يقصد منه غالباً الاستخدام فلا يلزم من الشراء الاستمتاع فانحط الكلام على أنه ينظر بلا شهوة ولا خوف قننة ولا خلوة (قوله فينظر أطرافها) كيديها ورجليها وقوله وشعرها أى شعر رأسها ونحوه وقوله لا عورتها أى وهي ما بين سرتها وركبتها وكذلك عورة العبد وهي ما بين سرتها وركبتها

(فصل فيما لا يصح النكاح الابيه) أى من الاركان والشروط وغلب الشارح غير العاقل وهو الشروط على العاقل وهو ما ذكره من الاركان الذى هو الولي والشاهدان فلذلك عبر بما دون من فاندفع قول المحشى ولو عبر الشارح بمن لكان أولى وأنبأ أى نظرا للعاقل لكن قد هرفت جوابه ولم يتكلم المصنف الاعلى الولي والشاهد من الاركان وعلى ما يقتضيه الولي والشاهدان من الشروط وبقي من الاركان الزوج والزوجة والصيغة فالجمله خمسة كما مر

فينظر الشاهد فرجها عند شهادته بزناها أو ولادتها فان تعمد النظر لغير الشهادة فسق وردت شهادته (أو) النظر للمعاملة للمرأة في بيع وغيره (فيجوز النظر) أى نظره لها وقوله (الى الوجه) منها (خاصة) يرجع للشهادة والمعاملة (والسابع) النظر الى الامه عند ابتاعها (أى شرائها) (فيجوز) النظر (الى المواضع التي يحتاج الى تقليبها) فينظر أطرافها وشعرها لا عورتها

(فصل فيما لا يصح النكاح الابيه)

وشروط الزوج كونه حلالا فلا يصح نكاح محرم ولو بوكيله وكونه مختارا فلا يصح نكاح
مكره بغير حق بخلاف ما لو كان مكرها بحق كان أكره على نكاح من طلقها طلاقا تابدا دون
الثلاث وهي مطلومة في القسم فانه يصح وكونه معيناً فلا يصح نكاح أحد الرجلين وكونه عالماً
باسم المرأة ونسبها وعينها وحملها فلا يصح نكاح جاهل بشئ من ذلك وكونه ذكراً يقينا فلا
يصح نكاح الخنثى وإن باتت ذكوره وشروط الزوجية كونها حلالاً فلا يصح نكاح محرمة
وكونها معينة فلا يصح نكاح إحدى المراتين وكونها خالصة من نكاح وعدة فلا يصح نكاح
منكوحه ولا معتدة من غيره وكونها أثنى يقيناً فلا يصح نكاح الخنثى وإن باتت أنوثته بخلافه
في الولي فإذا كان خنثى ثم انقض بالذكورة صح وبخلافه أيضاً في الشاهدين فإذا كانا خنثيين
ثم انفصا بالذكورة صح والفرق أن كلام من الزوجين معقود عليه ولا كذلك الولي والشاهدان
ويحتاجان في المعقود عليه ما لا يحتاجان في غيره ويكره نكاح من كان خنثى وانقض بالذكورة أو
بالأنوثة من قبل العقد وشروط الصيغة كسر وطها في البيع وكونها بصريح مستقيم نكاح
أو تزويج ولو بغير العربية حيث فهمها العاقدان والشاهدان ولو مع القدرة على العربية فلا
يصح بكتابة كالحلث الذي لا بد في الكتابة من النية والشهود لا اطلاع لهم على النية نعم يصح
بكتابة في المعقود عليه كما لو قال زوّت بك بنيتي فقبلت نكاحها ونوياً معينة ولا يضر تقديم
القبول على الإيجاب لحصول المقصود فلو قال الزوج قبلت نكاح فلانة فقال الولي
زوّجتكمها صح ويصح بزوّجني من قبل الزوج مع قول الولي عقبه زوّجتك ويقول الولي
زوّجهم مع قول الزوج عقبه زوّجتهم لوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضا وإذا
وكل الزوج في العقد كما يقع كثيراً فليقل الولي لو كمل الزوج زوّجت بنيتي موكلك فلا نافي قول
وكيله قبلت نكاحها له فان ترك لفظة لم يصح النكاح وإن نوى موكله لأن الشهود
لا اطلاع لهم على النية كما علمت وإذا وكل الولي فليقل وكيله للزوج زوّجتك بنت فلان موكلتي
فيقبل وإذا وكل كل من الولي والزوج فليقل وكيل الولي لو كمل الزوج زوّجت فلانة موكلك
بنت فلان موكلتي فيقول قبلت نكاحها (قوله ولا يصح عقد النكاح) أي عقده هو النكاح
فلا إضافة للبيان وقوله الأبوي وشاهدي عدل أي لخبر ابن حبان في صححه لأن نكاح الأبوي
وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فإن تشاحوا فالسلطان ولي من لا
ولي له وقصد المصنف التبرك بالحديث والإشارة إليه والافسأني التصريح باشتراط العدالة
في كلامه فهو مبرح بما علم فاندفع بذلك الاعتراض بالتمكرا ولا فرق في الولي بين الخاص
والعام سواء كان بنفسه أو بأذونه أو وكيله أو القائم مقامه وهو الحاكم عند فقد الولي أو
غيبته فوق مسافة القصر أو عضله دون ثلاث مرات أو أحرامه (قوله عدل) أخذه الشارح
من قول المصنف عدل فجعله راجعاً للولي والشاهدين وأنه حذف من الأول دلالة الثاني عليه
فاشتراط العدالة فيصلياً أي نصريح بما علم كالمزويج يمكن أن المصنف قيد الشاهدين بالعدالة
دون الولي كما في خبر ابن حبان السابق لأن العدالة ليست بشرط في الولي وإنما الشرط فيه
عدم الفسق فالصبي إذا بلغ ولم تصدر منه كبيرة ولم يصبر على صغيرة بزوّج في الحال مع أنه ليس
بعدل ولا فاسق فهو واسطة وكذلك الكافر إذا أسلم بزوّج في الحال ومثله الفاسق إذا تاب

(ولا يصح عقد النكاح إلا
بولي عدل)

حال العقد فقط بمعنى أنه أفلح عن الذنب وعزم أن لا يعود ورثا المظالم إلى أهلها ان يسر والا
 كفت يفته على ردها ولذلك تجدد القضي يتوب الولي في حال العقد ثم يعقد فثبت صحته فثبت صح
 عقده بخلاف الشهود فلا بد فيهم من مضي مدة الاستبراء وهي سنة (قوله وفي بعض النسخ
 بولي ذكر) والنسخة الاولى أولى لأن الذكورة ستأتي في كلامه فيلزم التكرار على النسخة
 الثانية دون الاولى اذ لا يعلم منها الذكورة لأن لفظ الولي قد يطلق على المرأة فان الولي من له
 الولاية وهو يشمل الذكر والانثى كما أفاده المبداني وبه يسقط ما للقلوبي من الاعتراض وان
 تبعه المحنى (قوله وهو) أي ذكر وقوله احتراز عن الانثى أي محترز به عن الانثى ولو آخر
 الشارح ذكر المحتراز إلى ما سيأتي عند التصريح بشرط الذكورة لكان أولى وأنسب لكنه
 ذكره هنا تجيلا للقائدة وقوله فانها لا تزوج نفسها فلا يصح أن تسائر تزويج نفسها ولو باذن
 الولي اذ لا يليق بمحاسن العادات دخولها في النكاح لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره
 أصلا وقوله ولا غيرها أي ولا تزوج غيرها بالولاية ولا وكالة لخبر لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة
 نفسها نعم ان تولت امرأة الإمامة العظمى والعياذ بالله تعالى نفذت أحكامها للضرورة كما قاله
 ابن عبد السلام وغيره وقيل صحتها تزويجها غيرها بالولاية العامة ويؤخذ من هذا أنها
 لا تزوج بناتها اذا كان لهن ولي غيرها كاب وجد وأخ وعم ونحوهم أما هي فيتزوجها بعض
 نوابها بأن تأذن لامير من أمرائها في تزويجها فتزوجها ولا تزوج نفسها أبدا (قوله ولا يصح
 عقد النكاح) أي عقد النكاح فلا إضافة للبيان كما مر وقوله أيضا أي كما أنه لا يصح عقد
 النكاح الا بولي وقوله لا بحضور شاهدي عدل أي وان لم يكن باحضر فلا يشترط احضارهما
 بل حضورهما وانما قدر الشارح الحضور في الشاهدين دون الولي مع أنه لا بد من حضوره
 أيضا لان المقصود من الولي عقده لا مجرد حضوره والمقصود منه مجرد حضورهما والمعنى
 في اشتراط حضورهما الاحتياط للابتناع وصيانة الانكحة عن الجحود وبسبب حضور جميع
 من أهل الخير والدين زيادة على الشاهدين والمراد من المصدر المثني فكانه قال شاهدين عدلين
 وقد عرفت أنه قصد التبرك بالحديث والانسياق التصريح بشرط العدلة فهو تصريح بما
 علم كما مر (قوله وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهدين) أي شروط كل منهما فهو مفرد
 مضاف بعم وأما شروط بقية الاركان الخمسة فقد علمت اوقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله
 ويفتقر الولي والشاهدان) أي كل من الولي والشاهدين والمراد الاقتدار على سبيل الشرطية
 كما يوثق اليه قوله الى ستة شرائط وفي بعض النسخ ست شرائط باسقاط التاء وترك المصنف
 من شروط الولي أن لا يكون محتمل النظر بهرم أو خبل وأن لا يكون مجبورا عليه بسفه لانه
 لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره نعم السفه الماهل بل وأما المجبور عليه بالفلس فيصح أن يكون
 وليا لكال نظره والجبر عليه لحق الغرماء لانقص فيه وترك من شروط الشاهدين السمع
 والبصر والنطق والضبط ومعرفة لسان العاقدين وعدم التعين للولاية فلو وكل الاب أو الاخ
 المنفرد في العقد وحضر مع آخر ليكون شاهدين لم يصح لانه متعين للعقد فلا يكون شاهدا كما
 لو وكل الزوج في العقد وحضر مع آخر ليكون شاهدين فإنه لا يصح لأن وكيله نائب عنه فكانه
 هو العاقد فكيف يكون شاهدا (قوله الاول) أي من الشروط الستة وقوله الاسلام أي

وفي بعض النسخ بولي ذكر
 وهو احتراز عن الانثى فانها
 لا تزوج نفسها ولا غيرها
 (و) لا يصح عقد النكاح
 أيضا الا بحضور (شاهدي
 عدل) وذكر المصنف شرط
 كل من الولي والشاهدين
 في قوله (ويقتصر الولي
 والشاهدان الى ستة
 شرائط) الاول (الاسلام)

يقيناً في الولي وكذا في الشاهدين ولو في نكاح كافرة لأن الكافر ليس أهلاً للشهادة فلا يصح بظاهر الاسلام بأن يكون يولد اختلط فيها المسلمون والكفار وغلب المسلمون ولا يستوره بأن اختلط المسلمون بالكفار ولا غالب (قوله فلا يكون ولي المرأة كافراً) تفريع على مفهوم الشرط بالنسبة للولي وسكت الشارح عن التفريع عليه بالنسبة للشاهدين وهكذا في جميع المفاهيم مع أن الشروط في كلام المصنف عامة للولي والشاهدين وهذا تقصير من الشارح لأنه نقص عما يفيد كلام المصنف غاية الامر أنه نبه على ذلك آخراً بقوله وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شأه في النكاح وهو لا يمنع الاعتراض عليه وعلم من ذلك أن الكافر يمنع الولاية وينقلها للأبعد وكذلك باقي مفاهيم الشروط التي ذكرها المصنف والتي ذكرناها سابقاً وقد عذ بهم موانع الولاية عشرة وتظمها ابن العماد في قوله

وعشرة سواها بالولاية * كفر وفسق والصبا لغاية

رق جنون مطبق أو الخبل * وأخرس جوابه قد اقتفل

ذوعنه نظيره مبرسم * وأبلاً لا يتهدى وأبكم

ففي هذه الصور كلها يزوج الأبعد وأما الصور التي يزوج فيها الحاككم فجعلها بعضهم خمسة ونظمها بعضهم فقال

خمس محررة تقرّر حكمها * فيها يرّد الامر للحكام

فقد الولي وعضله ونكاحه * وكذلك غيبته مع الاحرام

وزيد عليها صور أخرى ولذلك قال بعضهم

وزوج الحاككم في صور أنت * منظومة تحكي عقود جواهر

عدم الولي وفقده ونكاحه * وكذلك غيبته مسافة قاصر

وكذلك انغماء وجبس مانع * أمة لهجور توارى القادر

احرامه وقعر زرع عضله * اسلام أم الفرع وهي لكافر

وبقيت المجنونة البالغة التي ليس لها مجبر فزادها بعضهم بقوله

تزويج مجبر من جنت ولم يكن مجبر * بعد البلوغ فضم ذلك وبادر

وقد جرى صاحب النظم في الانغماء على طريقة ضعيفة والمعتمد أنه تنتظر افاقته منه ان لم يزد

على ثلاثة أيام فان علم أنه يزيد عليها انتقلت الولاية للأبعد فلا يزوج الحاككم وان تضررت في

مدة الانتظار خلافاً لابن حجر حيث قال انه يزوج اذا تضررت في مدة الانتظار وأم الفرع ليست

بقيد بل متى أسلمت أمة الكافر يزوجه الحاككم لأن الكافر ليس له أن يزوج أمة المسلمة اذ

لا يملك التمتع بها أصلاً (قوله الان في استنبه المصنف بعد) أي بعد ذلك بقوله الا أنه لا يفنقر

نكاح النكحة الى اسلام الولي فيزوج الكافر الكافرة بشرط أن يكون عدلاً في دينه (قوله

والثاني) أي من الشروط الستة وقوله البلوغ أي في الولي والشاهدين لما علمت من أن كلام

المصنف عام في الولي والشاهدين وان اقتصر الشارح في التفريع على المفاهيم (قوله فلا

يكون ولي المرأة صغيراً) أي لأن الصغير يسلب العبارة وكذلك لا يكون الشاهدان صغيرين

ايضاً لأن الصغير ليس أهلاً للشهادة (قوله والثالث) أي من الشروط الستة وقوله العقل أي

فلا يكون ولي المرأة كافراً
الان في استنبه المصنف
بعد (و) الثاني (البلوغ)
فلا يكون ولي المرأة صغيراً
(و) الثالث (العقل)

في كل من الولي والشاهدين وان اقتصر الشارح في التفريع كما علمت أو لا رنايا (قوله
 فلا يكون ولي المرأة مجنوناً) أي لأن المجنون يسلب العبارة وكذلك لا يكون الشاهدان مجنونين
 لأن المجنون ليس أهلاً للشهادة وممثل المجنون الآخر الذي ليس له إشارة فهو حمة ولا كتابة
 مفهومة فيزوج الابعد حينئذ كما تقدم في النظم حيث قال فيه وأخرس جوابه قد اقتفل فان
 كان له إشارة مفهومة أو كتابة كذلك فان لم يخص بإشارته القطنون بل فهمها كل أحد بأمر
 العقد بنفسه والاول كل من يعقد بإشارة أو كتابة وان كانتا كائنتين ولا يباشر النكاح بنفسه لانه
 لا يصح بالكتابة (قوله سواء أطبق جنونه أو تقطع) فيزوج الابعد في زمن جنون الاقرب دون
 زمن افاقته الصافية عن الخبل فيزوج الاقرب في زمن افاقته المدكورة لانه هو الولي حينئذ
 فان لم تكن صافية عن الخبل فيزوج الابعد ومن ذلك يعلم أن محتمل النظر بخبل في عقله لا يكون
 ولياً بل يزوج الابعد كما ذكره في النظم السابق (قوله والرابع) أي من الشروط الستة وقوله
 الحرية أي الكاملة يقيناً في كل من الولي والشاهدين فلا يصح النكاح بمستور الحرية أو
 ظاهراً بأن يكون يبداً اختلط فيه الاحرار بالعبيد ولا غالب في الاول وغلب الاحرار في الثاني
 نظير ما مر في الاسلام (قوله فلا يكون الولي عبداً في ايجاب النكاح) فلا يوجب العبد النكاح
 لا بطريق الولاية ولا بطريق الوكالة فلو وكله الولي فيه لم يصح نعم يزوج المكاتب أمته لانه يزوج
 بالملك لا بالولاية وكذلك البعض يزوج أمته التي ملكها به نفسه الحر لانه يزوج بالملك لا بالولاية
 كالمكاتب بل أولى لأن ملكه تام ولهذا يجب عليه الزكاة (قوله ويجوز أن يكون قابلاً
 في النكاح) أي ويجوز أن يكون العبد قابلاً في النكاح لنفسه باذن سيده وألعيه بالوكالة عنه
 وهذه فائدة زائدة على كلام المصنف لأن كلامه في الايجاب فقط بدليل أن السياق في الولي
 فاندفع قول المحشي تعالى لا يلزم ويراد هذه المسئلة على كلام المصنف غير مستقيم لانه ليس
 غرضه ايراد هذه المسئلة على كلام المصنف بل غرضه افادة فائدة زائدة كما قاله المبداني (قوله
 والخامس) أي من الشروط الستة وقوله الذكورية أي يقيناً في كل من الولي والشاهدين فلا
 ينعقد النكاح بشهادة النساء ولا برجل واحد اثنين وقوله فلا تكون المرأة وانحنى وليين أي
 ولا شاهدين ايضاً نعم ان اتضح انحنى بعد العقد بالذكورة ثبت صحة النكاح في الولي
 والشاهدين حتى لو كان الشاهدان خنثيين ثم بانا رجلين فالاصح الصحة ولا يرد ما لو عقد للخنثى
 أو عليه ثم اتضح بالذكورة في الاول وبالاثنية في الثاني حيث لا يصح لانه يحتاط في المعقود عليه
 ما لا يحتاط في غيره كما مر (قوله والسادس) أي الذي هو آخر الشروط الستة (قوله العدالة)
 هي لغة الاستقامة والاعتدال وعرفاً ملكة في النفس تمنع من اقرار الذنوب الكبار وصغار
 الخمسة كسرقة لقمة وتطفيف غمرة والراذل المباحة كالمنشي حافياً ومكشوف الرأس وأكل
 غير سوقي في سوق والمراد بها بالنسبة للولي عدم التقسق فيشمل الوساطة فالصبي اذا بلغ ولم
 تصد منه كبيرة ولم يصرع على صغيرة لم تحصل له تلك الملكة لا عدل ولا فسق ومع ذلك يصح أن
 يكون ولياً وكذلك الكافر اذا أسلم والفسق اذا تاب فانه يزوج في الحال لأن الشرط في ولي
 النكاح عدم القسق لا العدالة المتقدمة ويكتفي بالعدالة المستورة والظاهرة في الولي
 والشاهدين ولذلك نقل الامام والغزالي الاتساق على أن المستورين بذلك أيضاً ينعقد

فلا يكون ولي المرأة مجنوناً
 سواء أطبق جنونه أو تقطع
 (و) الرابع (الحرية)
 فلا يكون الولي عبداً
 في ايجاب النكاح ويجوز أن
 يكون قابلاً في النكاح
 (و) الخامس (الذكورة)
 فلا تكون المرأة وانحنى
 وليين (و) السادس
 (العدالة)

النكاح بمسئور العدل ولو كان العاقد بهما الحاكم على المعتمد وهما المعروفان بها ظاهرا بسبب المخالطة من غير تركية عند القاضي وقبل هما اللذان لم يطلع لهما على مفسق وعلى هذا فيمكنني حضور شاهدين وان لم يعرفا بالمخالطة بأن يؤتى بهما من الطريق والحال انهما غير معروفين لأن ظاهر المسلمين العدالة والفرق بين مستوري العدالة حيث اكتفى بهما وبين مستوري الاسلام أو الحزبية حيث لم يكتف بهما أن الاسلام والحزبية يسهل الوقوف عليهما باطنا بخلاف العدالة فلا يسهل الاطلاع عليهما باطنا (قوله فلا يكون الولي فاسقا) وكذلك الشاهدان لا يكونان فاسقين فلا ينعقد النكاح بشهادة فاسقين لانه لا يثبت بهما ولا ينعقد بولي فاسق بأئى نوع من أنواع المحرمات كشرب الخمر والسرقه والزنا وترك الصلاة واخراجهما عن وقتها سواء أعلن بفسقه أم لا لحديث لانكاح الابولى مرشد قال الشافعى رضى الله عنه والمراد بالمرشد العدل أى غير الفاسق وهذا فى غير الامام الاعظم أما هو فلا يضر فسقه لانه لا ينزل به فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تفصيلا شأنه ومحل ذلك ان لم يكن لهن ولي غيره والا قدم لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة ولو كان الولي فاسقا وكان بحيث لو سلب الولاية لا تنقل الى حاكم فاسق يزوج الحاكم الفاسق لانه يزوج مع فسقه بخلاف الولي الفاسق خلافا لما أفتى به الغزالي من أنه لا تنقل الولاية بل يزوج الفاسق حينئذ قال ولا يسيل الى الفتوى بغيره لان الفسق قد عم العباد والبلاذوا لوجه الاول لان الحاكم لا ينزل بالفسق بل ينفذ حكمه للضرورة (قوله واستثنى المصنف من ذلك) أى المذكور من شرط الاسلام والعدالة وقوله ما تضمنه قوله أى من أن الكافر يلى الكافرة وهذا مستثنى من شرط الاسلام فى الولي ومن أن السيد الفاسق يزوج أمته وهذا مستثنى من شرط العدالة فى الولي لكن استثناء هذه صورة لان السيد يزوج أمته بالملك لا بالولاية (قوله الا أنه) أى الحال والشأن وقوله لا يفتقر نكاح الذمية الى اسلام الولي أى لان الكافر يلى الكافرة ولو اختلفت ملتهما فيزوج اليهودى النصرانية وبالعكس كالارث وقضية التشبيه بالارث أنه لا ولاية لغيري على ذمية وبالعكس وهو كذلك والمسلم كالأذى كما صححه البلقيني ومحل ذلك ان كان عدلا فى دينه بأن لم يرتكب محرما فسدقا فى اعتقاده فان لم يكن عدلا فى دينه بأن ارتكب المحرم المذكور لم يلى الكافرة لان الفاسق عندهم كالفاسق عندنا وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين تزويج الكافرة لكافر وتزويجها لمسلم وهو كذلك لكن لا يزوج المسلم قاضيه وهذا فى الكافر الاصلى أما المرتد فلا يلى مطلقا لا على مسلمة ولا على كافرة ولا على مرتدة لانقطاع الموالاة بينه وبين غيره وفيه قوا بين ولاية الكافر على الكافرة وشهادته حيث لا تقبل ولولى نكاح كافرة بأن الشهادة محض ولاية على الغير وليس الكافر أهلا لها والولى كإبراهيم حفظ مولاه براعى حفظ نفسه فى دفع العار عن النسب (قوله ولا يفتقر نكاح الامة الى عدالة السيد) أى لانه يزوجه بالملك لا بالولاية حتى يحتاج الى عدالة وقوله فيجوز أن يكون فاسقا أى فيجوز أن يكون السيد فى نكاح الامة فاسقا ولا فرق فى تزويجها لغيره وتزويجها لغيره بشرطه ~~وذلك~~ يجوز كونه رقيقا كما بار مبعضا أو كافر فى كافرة فاقطعنا الشارع على الفاسق انما هو بالتفريق لتغيير المصنف بالعدالة (قوله وجب مع ما سبق فى الولي يعتبر فى شهادته النكاح) أى كما هو صريح كلام المصنف

فلا يكون الولي فاسقا
واستثنى المصنف من ذلك
ما تضمنه قوله (الا أنه لا
يفتقر نكاح الذمية الى
اسلام الولي ولا) يفتقر
(نكاح الامة الى عدالة
السيد) فيجوز أن يكون
فاسقا وجب مع ما سبق
فى الولي يعتبر فى شهادته
النكاح

وأما العمى فلا يقدح في
الولاية في الأصح
(فصل)

(وأولى الولاية) أى أحق
الأولياء بالتزويج (الاب ثم
الجد أبو الأب) ثم أبوه وهكذا
ويقدم الأقرب من
الأجداد على الأبعد (ثم
الاخ للاب والام) ولو عبر
بالشقيق لكان أخصر (ثم
الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب
والام) وان سفل (ثم ابن
الاخ للاب) وان سفل (ثم
العم) الشقيق ثم العم للاب
(ثم ابنه) أى ابن كل منهما
وان سفل (على هذا الترتيب)
فيقدم ابن العم الشقيق
على ابن العم للاب

فيشترط فيهما الاسلام فلا يصح النكاح بشاهدين كافرين ولو في نكاح الكافرة والبلوغ فلا
يصح النكاح بشاهدين صغيرين والعقل فلا يصح النكاح بشاهدين مجنونين والحرية فلا يصح
النكاح بشاهدين رقيقين والذكورة فلا يصح النكاح بشهادة امرأتين ولا خندين والعدالة
فلا يصح النكاح بشاهدين فاسقين وقد تقدم التبيه على ذلك مفرقا (قوله) وأما العمى فلا
يقدر في الولاية في الأصح أى فلا يقدح في ولاية التزويج على الأصح وهو المقصد لوصول
المقصود بالبحث والسهاج وهذا بالنسبة لصفة العقد منه لكنه اذا عقد بعين لغير المسمى ووجب
مهر المثل ويوكل في قبض المهر من الزوج واقباضه للزوجة ولا يجوز للقاضي تفويض ولاية
العقد للعمى لانه نوع من القضاء كما في شرح الرملى * (فصل ل) * كما في بعض النسخ
وفي بعض آخر اسقاطه والمقصود به بيان أحكام الاولياء ترتيبا واجبارا وعدمه وبعض أحكام
الخطبة بكسر الخاء فالاول مذكور في قوله وأولى الولاية الاب ثم الجد الخ فيؤخذ من ثم الترتيب
والاجبار مذكور في قوله فالابكر يجوز للاب والجد اجبارا وعدمه مذكور في قوله والنيب
لا يجوز تزويجها الا بعد بلوغها واذنهما وبيان بعض أحكام الخطبة في قوله ولا يجوز ان يصرح
بخطبة - عندة (قوله) وأولى الولاية) بضم الواو جمع وال كفصة جمع قاض وأسباب الولاية
أربعة الابوة والعصوبة المجردة عن الابوة والاعتاق والسلطنة وفي التعبير بأفعل التفضيل
اشارة الى أن الولاية ثابتة للجميع مع الترتيب لاثباته لكل واحد على الترتيب وقوله أى أحق
الاولياء بالتزويج يبين معنى الاولوية وأفاض بذلك أن المراد بها الوجوب المقضي لعدم الصحة
لوعقد غير المتقدم لا بمعنى الكمال المقضي للصحة لوعدة غيره ويكون خلاف الاولى فقط وهذا كله
بالنظر لولاية التزويج المطلق كما أشار اليه الشارح وأما بالنظر للعة الخاصة فلا حق فيه لغير
المقدم فيكون أفعل التفضيل على غير يابه اذ لا حق للجد مثلا مع وجود الاب فأحق بمعنى
مستحق تخوفلان أحق بماله أى مستحق له دون غيره (قوله الاب ثم الجد) انما يقبل الاب
وان علامع أنه أخصر ضرورة افادة الترتيب بين الاب والجد فانه لو قال ما ذكر لم يفسد الترتيب
بينهم ما فاندفع بذلك قول المحشى تبعا للقلوبى لو قال الاب وان علل لكان أولى وأخصر وقوله
أبو الاب احتراز من الجد أى الام فلا ولاية له كما لا يخفى (قوله ثم أبوه) أى أبو الجد وقوله وهكذا
أى ثم أبويه ثم أبواى أبيه وهكذا وقوله ويقدم الأقرب من الاجداد على الأبعد هو مستفاد
من قوله ثم أبوه وهكذا فهو تصريح بماعلم أنى به توضيحا (قوله ثم الاخ للاب والام) أى لادلائه
بهما وقوله ولو عبر بالشقيق لكان أخصر لكنه عبر بذلك ايضا حال المبتدى كما تقدم في الفرائض
(قوله ثم الاخ للاب) أى لادلائه بالاب فهو أقرب من ابن الاخ (قوله ثم ابن الاخ للاب والام)
أى لادلائه بالاب والام بواسطة الاخ لا بوبين وقوله وان سفل كان الاولى أن يقول وان تراخى
في هذا وما بعده ومقتضى ذلك أن ابن الاخ الشقيق البعيد مقدم على ابن الاخ للاب الأقرب
منه قال المحشى وهو كذلك والذي في كلام غيره وليس كذلك بل ابن الاخ للاب الأقرب مقدم
على ابن الاخ الشقيق الأبعد فحل تقديم ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ للاب عند اتحادهما
في الدرجة فليحترز (قوله ثم العم) المراد به ما يشعل عم المرأة وعم أيها وعم جدها والمراد بابن
العم ما يشعل ابن عم المرأة وابن عم أيها وابن عم جدها (قوله على هذا الترتيب) راجع لقوله

ثم ائنه فقط كما أشار اليه الشارح بقوله فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم اللاب فهو راجع
لهذه الصورة فقط اذ لم يبق غيرها فلولا غاب الشقيق لم يزوج الذي للاب بل السلطان نعم لو كان
ابن العم اللاب أخا من أم قدم على ابن العم الشقيق لأن الاول يدلى بالجد والام والثاني يدلى
بالجد والجدته مثاله أن يكون زيد وعمرو أخوين شقيقين وبكر أخوهم للاب فتزوج زيد امرأة
ورزق منها بنت وتزوج عمرو امرأة أخرى ورزق منها ابن فنسب هذا الابن للبنت المذكورة انه
ابن عم شقيق لها فاذا مات زيد عن امرأته وتزوجها بكر ورزق منها ابن فنسب هذا الابن للبنت
المذكورة انه ابن عمها لا يها وأخوها من أمها فهو الولي ولو كان لها ابنة عم أحد ما أخلام
والآخر ابنة اقدم الابن لانه أقرب مثاله أن يتزوج عم البنت بأمة بعد موت أبيها فتلد منه
ابنا فهذا ابن عمها وأخوها من أمها ثم يطأ تلك البنت عمها الآخر بشبهة فتلد منه ابنا فهذا ابن
عمها وابنة اقدم ولو كان لها ابنة عم أحد ما معتكق قدم المعتكق وعلم من تقديم ابن العم
الذي هو ابن أن قولهم الابن لا يزوج أمه عند ما معناه أنه لا يزوجها بمحض البنوة لانه لا مشاركة
بينه وبينها في النسب فلا يعتنى بدفع العار عن النسب فلا ينافي أنه يزوجها بغير البنوة كأن
كان ابن ابن عم لها كأن يتزوجها ابن عمها فتلد منه ابنا فهذا الابن ابنا وابن ابن عمها فاذا
أرادت أن تتزوج نائيا تزوجها هذا الابن وكذا لو كان معتقا أو عاصبا معتكق أو قابضا أو وكلا
عن واما كما قاله الماوردي فلا نضره البنوة لانها غير متضمنة لامانة فاذا اجتمعت مع مقتضى
للولاية لم تمنعه فهو من قبيل اجتماع المقتضى وغير المقتضى لامن قبيل اجتماع المقتضى والمانع
(قوله فاذا اعدمت العصبات) وفي بعض النسخ فاذا اعدمت العصبات والاولى أولى وفي بعضها
أيضا فاذا اعدمت العصبه بلفظ الافراد وقوله من النسب قد رده الشارح لدفع ما ردد على المصنف
من أن المولى المعتق من العصبات وكذلك عصبانه فلا يصح قوله فاذا اعدمت العصبات فأشار
الشارح الى أن المراد خصوص العصبات من النسب لا مطلق العصبات حتى يرد ما ذكر وقوله
فالمولى المعتق أى الحديث الولاية كلعمة النسب ولان المعتق أخرجهما من الرقي الى الجزية
فأشبه الاب الذي أخرجهما من العدم الى الوجود (قوله الذكر) هو احتراز عن المولاة المعتقة
الاثنى وسيد ذكر الشارح مقابله بقوله أما المولاة المعتقة الخ لا يقال يغنى عن الذكر قوله المولى
المعتق لانا نقول المراد به من له الولاة بالاعتاق ليس أى التعميم في قوله ثم عصبانه أى المولى المعتق
لا يقيد كونه ذكرا بل أعم من أن يكون المولى المعتق ذكرا أو أنثى (قوله ثم عصبانه) وبعد عصبه
المعتق معتق المعتق ثم عصبته وهكذا (قوله على ترتيب الارث) أى ارث الولاة فيقدم الاخ
وابن الاخ على الجد والعم وابن العم على أى الجد (قوله أما المولاة المعتقة الخ) مقابل لقوله
المولى المعتق الذكر وقوله فيزوج عتيقته أى عند فقده ولي العتيقة من النسب وقوله من يزوج
المعتقة بكسر التاء ولم يقل من يزوجهما لثبوتهم عود الضمير على العتيقة فأنى بالاسم الظاهر
للإيضاح وانما تزوج العتيقة من يزوج المعتقة بالولاية على العتيقة تبع للولاية على المعتقة لكن
برضا العتيقة ويكتفى سكوتها كان بكر كما قاله الزركشى في تكميلته وان خالف في دياجه
ولا يعتبر أن المعتقة في الاصح اذ لا ولاية لها فلا فائدة له وقوله بالترتيب السابق في أولياء
النسب فيزوجها الاب ثم الجد ثم الاخ للابوين الى آخر ما تقدم (قوله فاذا مات المعتقة الخ)

(فاذا اعدمت العصبات)
من النسب (فالمولى المعتق)
الذكر (ثم عصبانه) على
ترتيب الارث أما المولاة
المعتقة اذا كانت حية
فيزوج عتيقته من يزوج
المعتقة بالترتيب السابق
في أولياء النسب فاذا ماتت
المعتقة

مقابل لقوله اذا كانت حية وقوله زوج عتيقتهما من له الولاء على المعتقة بفتح التاء على صيغة
المفعول ولو قال من له الولاء عليها أى على العتيقة لكان أولى لك لا يقرأ من لم يتأمل المعتقة
بكسر التاء ولو أراد الايضاح التام لقال على العتيقة فيزوجها حينئذ ابن المعتقة ثم ابنه ثم
أبوه على ترتيب عصبة الولاء لأن تبعية الولاية انقطعت بالموت (قوله ثم الحاكم) عامّا كان
أو خاصا كالتقاضي والمتولى لعقود الأنكحة ولهذا العقد بخصوصه فان فقد الحاكم أو كان
يأخذ دراهم لها وقع جائز لزوجين أن يحكما حرّا عدلا ليعقد لهما وإن لم يكن مجتهد أو لومع
وجود المجتهد على ما هو ظاهر اطلاقهم بخلافه مع جود الحاكم ولو ما حكم ضرورة ولم يأخذ
الدراهم المذكورة فإنه لا يجوز أن يحكما إلا مجتهدا وصيغة التحكيم ان يقول لا حكمنا لك لتعقد لنا
النكاح ورضينا بحكمك (قوله يزوج) أى المرأة التي في محل ولايته لا الخارجية عن محل
ولايته فلو أذنت له وهي خارجة عن محل ولايته ثم تزوجها بعد وصولها إليه صح لا قبله فلا يصح
وان رضيت كما ذكره الرافعي في آخرباب القضاء على الغائب (قوله عند فقد الاولياء من
التسب والولاء) أى بأن عدموا بالمرّة وهو المراد بعدم الولي في النظم السابق وسئل عنه بأن
انقطع خبره بحيث لا يعلم موته ولا حياته ونكاحه لموليته ولا مساوى له في الدرجة فاذا كان لها
ابن عم فقط وأراد أن يتزوجها زوجها الحاكم فان كان هناك ابن عم آخر زوجها له وكذلك
يزوج الحاكم في غيبة الولي مسافة القدر مع عدم انقطاع خبره ليغايّر ما تقدم وتقدم أنه جرى
في النظم على ضعيف في الانغماء وان رافقه المحشى هنا يزوج أيضا في حبس الولي اذا منع
الحابس له من الوصول إليه بخلاف ما اذا لم يمنع من الوصول إليه فإنه يزوج الولي في الحبس
وكذلك يزوج أمة المحجور عليه كسبي ومجنون وسفيه حيث لا أب له ولا جد والازوجها الأب
أو الجد يزوج أيضا عند توارى القادر رأى هربه وعند أحراره وتزويجه كان يقول عند طلب
التزويج منه أزوجه اغدا وهكذا كلما يستل في ذلك يوعد وعضله أى منعه من التزويج بأن
دعت بالغة عاقلة رشيدة كانت أو سفينة وان قيد المحشى بالرشيدة الى كف واستنع الولي من
تزويجه ولو عيقت كفوا أو أراد الولي كفوا غيره فله ذلك في الاصح لانه أكل نظر منها يزوج
أيضا أمة الكافر اذا أسلت وتقدم أن قوله في النظم أم الفرع ليس بقيد وأهمل الناظم تزويج
المجنونة البالغة عند فقد الجبر وتقدم أن بعضهم الحقة بالنظم فأرجع اليه ان شئت (قوله ثم
شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء) ويسر خطبة بضم الخاء قبل خطبة بكسر ها
وخطبة أخرى قبل جوابها وأخرى أيضا قبل عقد فيحمد الله الخطاطب ويصلى ويسلم على النبي
صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله تعالى ثم يقول أما بعد فقد جئتكم خاطبا كرجيتكم أو
فئاتكم ثم يخطب الولي كذلك ثم يقول أما بعد فلست بمرغوب عنك ونحو ذلك وتحصل السنة
بالخطبة قبل العقد ولومن الاجنبى كالنكح الذي يعقد العقد ولو خطب الزوج بين الايجاب
والقبول خطبة قصيرة عرفا صح النكاح لكنها لا تسن بل يسن تركها كما صرح به ابن يونس
وان قال الرافعي وتبعه النووي انه اتسنت وعليه فيسن في النكاح أربع خطب خطبة قبل
الخطبة وأخرى قبل جوابها وخطبة قبل العقد وأخرى قبل القبول والراجح أن هذه لا تسن بل
يسن تركها كما علمت (قوله وهي) أى لغة وشرعا كما قاله الشبرايملى وقوله التماس الخطاطب

زوج عتيقتهما من له الولاء
على المعتقة ثم ابنه ثم ابن ابنه
(ثم الحاكم) يزوج عند فقد
الاولياء من التسب والولاء
ثم شرع المصنف في بيان
الخطبة بكسر الخاء وهي
التماس الخطاطب

الخ أي طلبه واستعطافه والخطبة مأخوذة من الخطب وهو الشأن لأنها خطب من الخطوب
وشأن من الشؤن وقيل من الخطاب وهو الكلام لأنها طلب يجري بين الخاطب والخطوبة
وشروط الخاطب أن يجعل له نكاح الخطوبة فلا تجوز الخطبة لمن في نكاحه أربع غير الخطوبة
كما قاله الماوردي ومثلها خطبة من يحرم الجمع بينها وبين زوجته وقوله من الخطوبة لو قال
عن له ولاية الخطبة لكان أولى وأعم كذا قال المحشي ووجهه أن من له ولاية الخطبة يشمل
الخطوبة والولي وأجاب بعضهم بأن المراد بقوله من الخطوبة من جهة الخطوبة فيشمل ما ذكر
(قوله فقال) عطف على شرع (قوله ولا يجوز أن يصريح بخطبة معتدة) أي فيحرم
التصريح بخطبتها ولا يصح العقد المرتب عليها ان وقع قبل انقضاء العدة فان وقع بعد انقضاء
العدة فهو صحيح ومثل التصريح بخطبة المعتدة النفقة في زمن العدة كما يقع كثيرا فهو حرام
ولو أنفق على الخطوبة ولم يتزوجها رجع عما أنفق - في المالم ولو كان التزك منه أو عموها ومحل
رجوعه حيث أطلق أو قصد الهدية لاجل النكاح فان قصد الهدية لاجل النكاح فلا رجوع
(قوله عن وفاة أو طلاق بائن أو رجعي) أي أو فسخ منها بعيبه أو منه بعيبها أو انقضاء كافي
الرضاع أو وطء شبهة نعم لصاحب العدة أن يصريح بالخطبة كما له أن يعرض بها أن حل له نكاحها
كان خالعا وشرعت في العدة فيحل له التعريض والتصريح لانه يجوز له نكاحها فان كان
طلاقه لها رجعا لم يكن له التصريح والتعريض بخطبتها لانه ليس له نكاحها وانما له مراجعتها
نعم ان نوى نكاحها الرجعة صح لانه كناية فيها فان نواه به حصلت والا فلا وأما من لايجل له
نكاحها كان طلقها بائنا أو رجعا ثم وطئت بشبهة وحلت من وطء الشبهة فان عدة وطء الشبهة
تقدم اذا كانت بالحل ويبقى عليها بقية عدة الطلاق فلايجل لصاحب عدة الشبهة أن يخطبها مع
أنه صاحب العدة لانه لايجوز له العقد عليها حينئذ لما بقي عليها من عدة الطلاق وهذا تعلم ما في
كلام المحشي من المأخوذة (قوله والتصريح ما يقطع بالرجعة في النكاح) أي ما يدل قطعا على
قوة الإرادة في نكاح الخطوبة وقوله كتوله للمعتدة أريد نكاحك أي وكقوله لها اذا انقضت
عدتك نكحتك وانما حرم التصريح لانه اذا صرح بتحقيق رغبته فيه افرج ما تكذب في انقضاء
العدة لما عهد على النسا من قلة الديانة وتضييع الامانة فانحن ناقصات عقل ودين ولا بأس أن
يقول للمجوسية ونحوها اذا أسلمت تزوجتك لأن الحل على الاسلام مطلوب بخلاف العكس فانه
لايجوز للكافر خطبة المسلمة بحال قال ابن قاسم ولم يتعرض الاصحاب ولا غيرهم لهذه الصورة
(قوله ويجوز الخ) فلا يحرم التعريض للمعتدة غير الرجعية لكن لا يصح العقد المرتب عليه
ان وقع في العدة فان وقع بعد انقضاء العدة صح (قوله ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي)
فان كانت معتدة عن طلاق رجعي فلايجل له التعريض كالتصريح لانه لايجوز المجوسية بالطلاق فقد
تكذب ابتغاء ماله ولانها في حكم الزوجة ومعلوم أن الزوجة يحرم التعريض لها كالتصريح
ومثلها الامة المستقرشة لسببها فحكمها حكم الزوجة ما لم يعرض عنها سببها والا فحكمها
بحكم المعتدة كما قاله ابن شرف فيما كتبه على التصريح (قوله أن يعرض لها) أي للمعتدة غير
الرجعية أخذ من قوله ان لم تكن الخ وقوله وينكحها بعد انقضاء عدتها أي فانه يصح حينئذ
بخلافه قبل انقضاء عدتها فانه لا يصح كآمر (قوله والتعريض ما لا يقطع بالرجعة في النكاح)

من الخطوبة النكاح
فقال (ولا يجوز أن يصريح
بخطبة معتدة) عن وفاة
أو طلاق بائن أو رجعي
والتصريح ما يقطع بالرجعة
في النكاح كقوله للمعتدة
أريد نكاحك (ويجوز)
ان لم تكن المعتدة
عن طلاق رجعي (أن
يعرض لها) بالخطبة
(وينكحها بعد انقضاء
عدتها) والتعريض ما لا
يقطع بالرجعة في النكاح

أى ما لا يدل دلالة قطعية على قوة الإرادة في النكاح وقوله بل يحتملها أى بل يحتمل الرغبة في النكاح كما يحتمل عدمها وسكت الشارح عن الاحتمال الثاني اختصارا مع علمه من قوله بل يحتملها كقول الخاطب للمرأة رب راغب فيك أى كثير من يرغب فيك فرب للتكثير وكذلك قوله أنت جميلة ومن يجد مثلك (قوله أما المرأة الخلية عن موانع النكاح الخ) مقابل للمعتدة التي فيها التفصيل بين التصريح والتعريض ما عدا الرجعية والحاصل أن الخلية عن موانع النكاح يجوز خطبتها تعريضا وتصريحا والمنكوحه والمستقرشة لسببها تحرم خطبتها تصرحا وتعريضا ومنها المعتدة الرجعية والمعتدة غير الرجعية تحرم خطبتها تصرحا وتجوز تعريضا وحكم جواب الخطبة حكمها حالا وحرمة فحيت حلت الخطبة حل جوابها وحيث حرمت حرم (قوله وعن خطبة سابقة) أما غير الخلية عن خطبة سابقة فتعزم خطبتها الخبر الشيعين واللفظ للبخارى لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب والمعنى في ذلك ما فيه من الإيذاء والحاصل أنه تحرم الخطبة لكن بشرط وهي أن تكون الخطبة الأولى جائزة بخلاف ما لو كانت محرمة كأن خطبها الأول في عدة غيره فلا تحرم الخطبة الثانية إذ لاحق للأول وإن يجاب الخاطب الأول صريحا من تعتبر أجابته وهو الولي أن كانت الزوجة مجبرة ونفس الزوجة أن كانت غير مجبرة وهي مع الولي أن كان الخاطب غير كف لأن الكفاءة حق لهما معا والسيدان كانت أمة غير مكاتبه وهو مع الأمة أن كانت مكاتبه والسلطان أن كانت المرأة مجنونة بالغة ولا أب ولا جد لها وإن يعلم الثاني بالخطبة ويجوزها وبأجابه وأنها بالصريح وأنها من تعتبر أجابه وبجرمة الخطبة على الخطبة وأن لا يحصل اعراض من الخاطب الأول أو الجيب فإن اتنى شرط من ذلك فلا حرمة عليه (قوله فيجوز خطبتها الخ) جواب أما وعلم أنه يجب ذكر عيوب من أريد اجتماع عليه لما كره أو نحوها كعاملته وأخذ علم من لا يصلح لذلك بدلا للنصيحة سواء استشير الأكرام لا وحمل ذلك أن لم يندفع مريدا للاجتماع الأبد كجميع عيوبه فإن كان يندفع بدونه بان لم يتخج الى ذكر شئ منها أو احتج الى ذكر بعضها فقط حرم ذكر شئ منها في الأول والزيادة على البعض المحتاج اليه في الثاني وهذا من المسائل التي تباح فيها الغيبة وقد نظمها بعضهم في قوله

الفسح ليس بغيبة في ستة * متظلم ومعرّف ومخذر
ولنظهر فسقا ومستفت ومن * طلب الاعانة في ازالة منكر

وقال بعضهم أيضا

لقب ومستفت وفسق ظاهر * والظلم تحذير من زيل المنكر

(قوله والتسام على ضربين) أى من حيث الاجبار على النكاح وعدمه وقوله ثيبات وأبكار بدل من ضربين فالثيبات لا اجبار فيهن والابكار للآب والجد اجبارهن على النكاح كما يأتي (قوله والثيب من زالت بكارتها بوطه) أى في قبلها ولو من نحو قرد وان كان قضية التعليل بممارسة الرجال خلافه لكنه جرى على الغالب ولذلك كانت من وطئت في قبلها ولم تزل بكارتها لكونها غورا كسائر الابكار وان كان مقتضى التعليل المذكور خلافه لكنه جرى على الغالب كما علمت وقوله حلال أو حرام فالأول كوطه زوجها السابق على هذا النكاح والثاني

بل يحتملها كقول الخاطب
للزوجة رب راغب فيك أما
المرأة الخلية عن موانع
النكاح وعن خطبة سابقة
فيجوز خطبتها تعريضا
وتصرحا (والسما على
ضربين) ثيبات وأبكار
والثيب من زالت بكارتها
بوطه حلال أو حرام

كوطء الزنا والظاهر أن وطء المشبهة كذلك مع أنه لا يتصف بجعل ولا حرمة في شبهة الفاعل ولو كان لها فريجان أصليان فوطئت في أحدهما وزالت بكارتها منه صارت نيبا بخلاف ما لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه الأصلي بالزائد ووطئت في أحدهما فلا تنصير نيبا اذ يحقل أن الوطء في الزائد والولاية بطريق الاجبار ثابتة فلا تزول بالشك (قوله والبكر عكسها) أي خلافها فالمراد بالعكس هنا الخلف فاندفع قول المحشي لو قال والبكر ضدها لكان أولى وأحسن نظر البكون العكس اللغوي لا بد فيه من التقديم والتأخير كأن تقول زيد قائم ثم تعكسه فتقول قائم زيد وقد عرفت أن المراد بعكسها خلافها فهي بكسر الباء من لم تزل بكارتها بوطء في قبلها بأن لم تزل بكارتها أصلا وان وطئت كالغوراء وأخلفت بلبا بكارته أوزالت بكارتها بغير وطء كسقطه وشدة حيض ونحو أصبع أوزالت بكارتها بوطء في دبرها ونصديق في دعوى البكارة بلايين وان كانت فاسقة سواء كان قبل العقد بأن ادعت البكارة لأجل أن تزوج بهم البكر أو بعده بأن ادعت البكارة لكونها تزوجت اجبارا فادعى الزوج ثبوتها لإبطال عقدها وادعت البكارة لتصحيح عقدها وتصدق في دعوى الثبوتية قبل العقد لكن بينهما اقتضاء دعواها إبطال حق الولي من تزويجها اجبارا ولا تسأل عن سببها فلا يقال لها ما سبب ثبوتك وان لم يسبق لها تزويج ولا يكشف عنها كما يقع كثير الانهأ علم بحالها فان ادعت الثبوتية بعد العقد وقد تزوجها أبوها أوجدها اجبارا فلا تصدق لما في نصدها من إبطال النكاح فهو المصدق بيمينه لئلا يلزم فساد النكاح حتى لو شهد أربع نسوة بعد العقد بأنها كانت نيبا وقت العقد لم يحكم بإبطال النكاح لجواز كونها خلقت بلبا بكارته أوزالت بكارتها بغير وطء فيكون حكمها حكم البكر كما ذكره الماوردي والرواني وإن أفتى ابن الصلاح بخلافه (قوله فالبكر الخ) أي إذا أردت بيان حكم كل من البكر والنيب فأقول لك البكر الخ ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة والعاقلة والمجنونة ويسن استئذانها إذا كانت مكلفة لحديث مسلم والبكر يستأمرها أبوها وهو محمول على الندب تطيبا لخاطرها ويكفي سكوتها ما غير المكلفة فلا إذن لها ويسن استفتاء المراهقة ويكفي سكوتها ويسن أن لا تزوج الصغيرة حتى تبلغ ونسأ تاذن والسنة في الاستئذان أن يرسل اليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها والام بذلك أولى لأنها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها ويجب على الأب والجد تزويج المجنونة البالغة لحاجة اليه كتوقع شفائها بالنكاح واحتياجها للمهر والنفقة (قوله يجوز للأب والجد) بخلاف غيرهما كالإخ وابن الأخ والعم وابن العم ونحوهم فليس لهم الاجبار وقوله عند عدم الأب أصلا أي من أصله بأن مات وقوله أو عند عدم أهليته أي كأن كان مجنوناً أو فاقاً ونحو ذلك وانما قدر الشارح ذلك لئلا يتوهم من كلام المصنف أن الجد له الاجبار ولو لمع وجود الأب وأهليته وليس كذلك (قوله اجبارها أي البكر على النكاح) أي تزويجها بغير إذنها لخبر الدارقطني الثيب أحق بنفسها والبكر تزويجها أبوها ولأنهم عمارس الرجال بالوطء فهي شديدة الحياء (قوله ان وجدت شروط الاجبار) أي التي تشترط لصحة نكاح الاجبار والتي تشترط لجواز الإقدام فقط فالشروط التي تشترط لصحة النكاح بغير الإذن أن لا يكون بينها وبين الأب أو الجد عداوة ظاهرة بحيث لا تخفى على أهل محلها وأن يكون الزوج كفواً وأن يكون موسرا بحال الصداق ولو حكما كما لو دفع ولي

والبكر عكسها (فالبكر
يجوز للأب والجد) عند
عدم الأب أصلا أو عدم
أهليته (اجبارها) أي البكر
(على النكاح) ان وجدت
شروط الاجبار

الصغير عنه المهر قبل العقد أو وجهه له وقبله وأن لا يكون بينهما وبين الزوج عداوة ظاهرة ولا باطنة والفرق بين الولي حيث اعتبر فيه عدم العداوة الظاهرة فقط وبين الزوج حيث اعتبر فيه عدم العداوة مطلقا ظاهر لانها مضافة للولي ومعاشرة للزوج فلا تنظر العداوة الباطنة في الولي وتضر في الزوج أما مجرد ذكر اهتاله من غير ضرر لصغيره أو هرم أو تشوه خلقه فلا يؤثر لكن يكره لوليها أن يزوجهما منه كائن على في الآتم والشروط التي تشترط لجواز الاقدام فقط أن يزوجهما بمهر المثل وأن يكون حالهما لم يجز عاداتهم بالتأجيل في الكل أو البعض والاعمال بما جرت به العادة وأن يكون من نقد البلد والمراد به ما جرت عادة أهل البلد بالمعاملة به ولو من العروش وزاد بعضهم شرط أن لا يزوجهما بمن تنظر ربحها شرته كإعني أو شيخ هرم وهو ضعيف والمعتمدان ذلك ليس بشرط وكذلك شرط أن لا يكون قد وجب عليها نسك لأنه وإن كان على التراخي لكن لها غرض في تعجيل براعة ذمتها والزوج يمنعها منه قاله ابن العماد وهو ضعيف أيضا ولا يخفى أنه متى فقد شرط من شروط صحة النكاح فالعقد باطل ومتى فقد شرط من شروط جواز الاقدام أتم مع صحة العقد بمهر المثل حالاً من نقد البلد (قوله بكون الزوجة غير موطوءة بقبل) أي المصورة بكون الزوجة غير موطوءة بقبل قاله بالتصوير لكن في جعل هذا شرطاً نظراً لأنه فرض المسئلة اذهى مفروضة في البكر بالمعنى السابق (قوله وان تزوج بكفو) هذا شرط من شروط صحة النكاح على وجه الاجبار وقد تقدم بيانها وقوله بمهر مثلها من نقد البلد هذان شرطان من شروط جواز الاقدام فقط كما يعلم مما مر (قوله والنيب) أي وإن عادت بكارتها لكن الكلام في الحرة العاقلة أما الامة فليس هذا أن يزوجهما وأن كذا الولي السيد أن يزوجهما للمصلحة وأما المجنونة فغير زوجها الاب ثم البتة عند عدمه أو عدم أهليته قبل بلوغها للمصلحة بخلاف الحاكم فلا يزوجهما الا بعد بلوغها مع فقد الاب والجد وقوله لا يجوز أي ولا يصح وقوله لوليها أي الاب والجد وغيرهما بالاولى لأن غيرهما لا يجوز له اجبار البكر كما علم مما مر وقوله لا بعد بلوغها أي لأن اذن الصغيرة غير معتبر فانه منع تزويجها الى البلوغ خلافاً للامة الثلاثة رضى الله عنهم وقوله واذنها أي نطقاً فلا يكفي سكوتها ويعلم اذنها باخبار امرأة ثقة يعيها اليها وأما الولي فان رجعت عن الاذن وزوجهما ولم يعلم برجوعها لم يصح وبما تقر علم أن النيب الصغيرة العاقلة الحرة لا تزوج قبل البلوغ ولو كان المزوج لها أباً وجداً وأن غير الاب والجد لا يزوج الصغيرة بحال ولو بكر لأن تزويج كل منهما لا يكون الا بالاذن والصغيرة لا اذن لها فلا بد من بلوغها واذنها (فصل) أي هذا فصل في محرمات النكاح ومثبتات الخيار فيه ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ وكلامه شامل للتحريم المؤبد وغير المؤبد كما يدل عليه ما سمي من قوله وواحدة من جهة الجمع لأن الهزيمة من جهة الجمع لا تحرم على التأييد بل تحمل بموت الأخرى أو بينوتها وأسباب التحريم الذاتي ثلاثة القرابة والرضاع والمصاهرة وأما اختلاف الجنس بأن كان أحد الزوجين من الجن والانس فليس ما عا على المعتمد كما قاله القمولى وأما العلامة الرملی فصلاص افتاء والده خلافاً لما قاله ابن يونس وأفتى به ابن عبد السلام وتبعه شيخ الاسلام والشيخ الخطيب محققين بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها أزواجها وأجاب الاولون بأن الامتنان في الآية بأعظم الامرير لا ينافي جواز

بكون الزوجة غير موطوءة بقبل وأن تزوج بكفو بمهر مثلها من نقد البلد (والنيب لا يجوز) لوليها تزويجها الا بعد بلوغها واذنها) نطقاً لا سكوتاً
* (فصل) *

الآخر فيجوز للأب أن ينكح الحنية ولو على غير صورة الأتمية كأن كانت على صورة كلبه
 وهكذا عكسه أما التحريم غير الذاتي وهو العاوض بسبب حض أو حرام أو صوم أو نحو
 ذلك فليس مراد هنا (قوله والمحرّمات) أي من حيث نكاحهن كما أشار إليه الشارح بقوله أي
 المحرم نكاحهن لأن التحريم كغيره من الأحكام لا يتعلق بالذوات وإنما يتعلق بالأفعال وقوله
 بالنص أي نص القرآن الكريم كقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقوله أربع عشرة
 أي لأن المحرمات بالنسب سبع وبالرضاع على ما ذكره المصنف نظرا لظاهر الآية اتفان
 وبالمصاهرة أربع وواحدة فالجمع فالحيلة أربع عشرة كما ذكره المصنف وفي الحقيقة المحرمات
 بالرضاع سبع كما أن المحرمات بالنسب سبع والمحرمات بالمصاهرة أربع فجملة المحرمات تحريما
 مؤبداً ثمان عشرة والمحرمات من جهة الجمع تفصيلاً ثلاثة أخوات الزوجة وعمتها وأختها كما هو
 مذکور في كلام المصنف فقول الحنفى وأربع في تحريم الجمع على ما سبق في فيه نظر لأن يريد
 بالاربعة المحرمة بملك اليمين كما قاله المبدئي وستأتي في قول الشارح ومن حرم الجمع بينهما بشكاح
 حرم جمعهما أيضا بالوطء في ملك اليمين فتلك واحدة أجمالا إذا ضمت للثلاثة المذكورة صارت
 أربعة فيستقيم هذا الحنفى (قوله وفي بعض النسخ أربعة عشر) والنسخة الأولى أولى لأن
 المعداد المؤنث إذا كان عددهم مائة ترك النساء في جزئه الأول ويؤتى به في الثاني (قوله
 سبع) بتقديم السين على الموحدة وقوله بالنسب أي يحرم بسبب النسب والمحرمات بالنسب
 ضابطان الأول تحريم نساء القرابة الآمن دخلت تحت ولد العمومة أو ولد الخولة كبنات الم
 والعمة وبنت الخال والخالة والثاني يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول أول أصوله وأول
 فصل من كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الأمهات وان علت والفصول البنات وان
 سفلت وفصول أول الأصول الأخوات وبنات الأخ وبنات الأخت وبنات أولادهم لأن أول
 الأصول الآباء والأمهات وفصولهم الأخوة والأخوات وأولادهم وأول فصل من كل أصل
 بعد الأصل الأول هو العمات والخالات لأن كل أصل بعد الأصل الأول الأجداد والجدات
 وان علواً وخارج بأول فصل ثاني فصل وهو أولاد الأعمال والعمات وأولاد الأخوال والخالات
 وثالث فصل وهكذا وهذا الضابط للشيخ أبي إسحق الأسفراييني والأول لتلميذه الشيخ أبي منصور
 البغدادى وهو أولى كما قاله الرافعى لا يجازه ونصه على الآث بخلاف الثاني (قوله وهى)
 أي السبع التي تحرم بالنسب وفي بعض النسخ وهن وهى أولى لأنه ضمير جمع المؤنث العاقل
 وهذا في معناه (قوله الأم وان علت) وضابطها أن تقول كل أنثى ولدتك أو ولدتك من ولدك
 ذكر كان أو أنثى كأم الأب وأم الأم فمن ولدتك هى أمك حقيقة ومن ولدتك من ولدك هى أمك
 مجازاً وان شئت قلت كل أنثى ينتهى نسبها إليها بالنسب الغريب بواسطة أو بغيرها فالتى بواسطة هى
 الأم المجازية والتى بغير واسطة هى الأم الحقيقية وإنما قلنا نسباً لغوياً لأن النسب الشرعى
 لا يكون إلا بالاباء قال تعالى ادعوهم لأبائهم (قوله والبنات وان سفلت) وضابطها أن تقول
 كل من ولدتها أو ولدتك من ولدها ذكراً كان أو أنثى كبنات ابن وبنات بنت فمن ولدتها هى
 بنتك حقيقة ومن ولدتك من ولدها هى بنتك مجازاً وان شئت قلت كل أنثى ينتهى اليك نسبها بواسطة
 أو بغيرها فالتى بواسطة هى البنت المجازية والتى بغير واسطة هى البنت الحقيقية ودخل في

(والمحرّمات) أى المحرم
 نكاحاً حين (بالنص
 أربع عشرة) وفى بعض
 النسخ أربعة عشر (سبع
 بالنسب وهى الأم وان
 علت والبنات وان سفلت)

الضابط المذكور المنفية باللعان لأنه قد يستلحقها نافيها فتلحقه فحرم عليه ويثبت لها جميع الأحكام فلا تقطع بسرقتها مال النافي وكذا عكسه ولا يقتل بقتلها وإن أصر على النفي ولا يحرم عليه النظر إليها ولا الخلوة بها ولا يتقص وضوءه بلسها لأن الانتقص بالشك وهذا ما اعتمد الرمي وخالفه ابن حجر فقال الأوجه حرمة النظر إليها والخلوة بها والنقص بلسها ولعله راعى الاحتياط في هذه الأحكام (قوله أما المخلوقة من ماء زنا شخص) مقابل لقوله والبنت لأن المراد البنت التي تنسب إليه فإن الكلام في السبع التي تحرم بالنسب وهذه لا تنسب إليه وقوله فقبل له على الأصح هو المعتمد إذا حرمة لماء الزنا بدليل انتفاء سائر الأحكام عنها من ارث وغيره فلا تبعض الأحكام كما يقول المخالف فإنه يقول لا تحل له ولا ترث فإنه يجمع على منع الارث كما قاله الرافعي ومثل المخلوقة من ماء زناه المخلوقة من ماء استمتنا به بغير دحلته ومثلها أيضا المرتفعة بلبن الزنا فإذا أَرْضعت المرأة بلبن زنا شخص يتناصغيرة حلت له كما تحل له البنت المخلوقة من ماء زناه وقوله لكن مع الكراهة فيكره له نكاحها خروجاً من خلاف من حرّمها (قوله وسواء كانت المزني بها مطاوعة) أي على الزنا وقوله أو لا أي ولم تكن مطاوعة بأن كانت مكرهه (قوله وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا) بل يحرم عليها وعلى سائر محارمها ويرث منها وترث منه بالاجماع والفرق بين الرجل حيث لا تحرم عليه البنت المخلوقة من ماء زناه وبين المرأة حيث يحرم عليها الولد المخلوق من ماء زناها أن البنت انفصلت من الرجل وهي نطفة قدرة لا يعابها والولد انفصل من المرأة وهو إنسان كامل (قوله والاخت) وضابطها كل أنثى ولدها أبوان أو أحدهما فالأولى شقيقة والثانية لأب أو لأم فلذلك قال الشارح شقيقة كانت لأب أو لأم (قوله والخاله) وضابطها كل أخت أنثى ولدته بواسطة أو غيرها فالتى بغير واسطة هي الخالة حقيقة والتي بواسطة كخالة أيب وخالة أمك هي الخالة مجازاً فقول الشارح حقيقة أي حال كونها حقيقة وهي أخت الأنثى التي ولدته من غير واسطة وقوله أو بتوسط أي وهي الخالة مجازاً وكان الاظهر في المقابلة أن يقول أو مجازاً لكنه اكتفى باللازم وقوله كخالة الأب أي أخت أم الأب وقوله أو لأم أي أخت أم الأم (قوله والعمة) وضابطها كل أخت ذكر ولدته بواسطة أو غيرها فالتى بغير واسطة هي العمة حقيقة والتي بواسطة كعمة أيب وعمه أمك هي العمة مجازاً فقول الشارح حقيقة أي حال كونها حقيقة وهي أخت الذكر الذي ولدته من غير واسطة وقوله أو بتوسط أي وهي العمة المجازية وكان الاظهر في المقابلة أن يقول أو مجازاً لكنه اكتفى باللازم نظير ما تقدم وقوله كعمة الأب أي أخت أبي الأب وعمه الأم هي أخت أبي الأم فقد تكون العمة من جهة الأم كما تكون الخالة من جهة الأب ولو قدم المصنف العمة على الخالة لوافق نظم الآية الشريفة قال تعالى وعماتكم وخالاتكم فقدم العمات على الخالات في النظم الكريم (قوله وبنت الأخ) أي من جميع الجهات أي من جهة الأب والأم وهو الأخ الشقيق أو من جهة الأب فقط وهو الأخ للاب أو من جهة الأم فقط وهو الأخ للأم وهذه هي بنت الأخ بلا واسطة فهي بنت الأخ حقيقة وذكر الشارح بنت الأخ بواسطة وهي بنت الأخ مجازاً بقوله وبنت أولاده وقوله من ذكر وأنثى بيان للولد وتسميم فيهم فإن الأولاد تشمل الذكور والإناث فدخل في ذلك بنت ابن الأخ وبنت بنت الأخ وظاهر

أما المخلوقة من ماء زنا شخص
فقبل له على الأصح لكن
مع الكراهة وسواء كانت
المزني بها مطاوعة أو لا
وأما المرأة فلا يحل لها
ولدها من الزنا (والاخت)
شقيقة كانت لأب أو
لأم (والخاله) حقيقة أو
بتوسط كخالة الأب أو لأم
(والعمة) حقيقة أو
بتوسط كعمة الأب (وبنت
الأخ) وبنت أولاده من
ذكر وأنثى (وبنت الأخ)
وبنت أولاده من ذكر
وأنثى

صنيع الشارح أن بنات أولاد الاخ من زيادته على كلام المصنف ولو جعلهن محمدا دخل تحت كلام المصنف لكان أولى كان يقول وبنت الاخ حقيقة أو بتوسط كما قال فيما سبق وهكذا يقال في بنت الاخ فيجرب فيها ما ذكر في التي قبلها فقول وبنت الاخ أي من جميع الجهات فيشمل بنت الاخ الشقيقة وبنت الاخ للاب وبنت الاخ للام وهذه هي بنت الاخ الحقيقية وهي التي من غير واسطة وذكر بنت الاخ بتوسط واسطة وهي بنت الاخ مجازا بقوله وبنات أولادها من ذكر وأني ولو قال حقيقة أو بتوسط لكان أولى نظير ما سبق (قوله وعطف المصنف على قوله سابقا سبع) أي بالنسب وانما قدر الشارح ذلك لئلا يتوهم الاستئناف وقوله قوله هنا أي فيما نحن فيه الآن مفعول عطف (قوله واثنان الخ) اقتصر المصنف عليهم ما ظهر الظاهر الآية الكريمة ووافقه الشارح على ذلك وعلى هذا فبإني السبع التي تحرم من الرضاع مأخوذة من السنة لقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية حرمت من الرضاع ما يحرم من النسب وبعض المفسرين يجعل السبع مأخوذة من الآية الشريفة لأن تحريم السبع لاجل الولادة له أو منه أو لاجل الاخوة له ولو بواسطه أو لاحداً أصوله فأشير للاول بقوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم فالتحريم لاجل الولادة الذي علم من ذلك يشمل تحريم الام وتحريم البنت وأشير للثاني بقوله تعالى وأخواتكم من الرضاعة فالتحريم لاجل الاخوة ولو بواسطه أو لاحداً أصوله الذي علم من ذلك يشمل تحريم الاخ والخاله والعمة وبنت الاخ وبنت الاخ لان تحريم الاخ لاجل الاخوة بغير واسطة وتحريم الخالة والعمة لاجل الاخوة لاحداً أصوله الذي هو الام في الاولى والاب في الثانية وتحريم بنت الاخ وبنت الاخ للاخوة بواسطه ولا يخفى ما في ذلك من الخفاء فلذلك جرى المصنف على ظاهر الآية ووافقه الشارح عليه كما علمت (قوله أي المحرمات بالنص) أي جنس المحرمات بنص الآية الشريفة على ظاهرها وقوله اثنان بالرضاع أي حرمت بسبب الرضاع وبنأويل المحرمات بالجنس صح الاخبار عنه بقوله اثنان فليت الجنس يصدق بالثنتين (قوله وهما) أي الثنتان اللتان حرمتا بالرضاع وقوله الام المرضعة تصدق بمن أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أباً من رضاع وهو العسل أو أرضعت من ولدك بواسطه أو غيرها ومثل من أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أباً من رضاع من ولد من أرضعتك أو ولدت أباً من رضاع فكل واحدة من هذه الصور أم رضاع وقس على ذلك في التسمير الباقي من السبع التي تحرم بالرضاع (قوله والاخ من الرضاع) فمن أرضعت من امرأة صار جميع بناتها أخوات له من الرضاع سواء التي أرضعت عليها والتي قبلها والتي بعدها وانما بينهما على ذلك مع وضوحه لانه جهل العوام يسألون عن ذلك كثيراً ويظنون أن الاخ من الرضاع هي التي أرضعت عليها دون غيرها (قوله وانما اقتصر المصنف على الاثنتين الخ) هذا جواب عما يقال لم يقتصر المصنف على الثنتين مع أن السبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع وحاصل الجواب أنه انما اقتصر على الثنتين لانهما المنصوص عليهما في الآية الكريمة وقوله والا فالسبع الخ أي والانقل انه اقتصر عليهما للنص عليهما في الآية فلا يصح لأن السبع الخ تخذف فعل الشرط ولم يبق منه الا لا النافية وجواب الشرط وأقيم تعليله مقامه فعلم من ذلك

وعطف المصنف على قوله سابقا سبع قوله هنا (واثنان) أي المحرمات بالنص اثنان (بالرضاع) وهما (الام المرضعة والاخ من الرضاع) وانما اقتصر المصنف على الاثنتين للنص عليهما في الآية والا

أن قوله فالسبع الخ تعليل للجواب لانفس الجواب وقد علمت أن ذلك بالنظر لظاهر الآية
وبعض المفسرين جعل السبع كلها مأخوذة من الآية (قوله فالسبع المحترمة بالنسب تحرم
بالرضاع أيضا) أي كما تحرم بالنسب وقوله كإساقى التصريح به في كلام المتن أي في قوله ويحرم
من الرضاع ما يحرم من النسب نعم لا يحرم عليك مرضعة أخيك أو أختك فأم أخيك أو أختك
من الرضاع لا تحرم عليك مع أن أم أخيك أو أختك من النسب تحرم عليك لأنها أمك إن كان
الأخ أو الأخت من الأبوين أو من الأم وموطوءة أيسك إن كان الأخ أو الأخت من الأب
ولامرضعة نافلتك وهو ولد الولد فيشمل ولد الابن وولد البنت فأم ولد ولدك من الرضاع لا تحرم
عليك مع أن أم ولد ولدك من النسب تحرم عليك لأنها بنتك إن كان ولدك أنثى سواء كان ولد
ولدك ذكرا أو أنثى أو موطوءة ابنتك إن كان ولدك ذكرا أو أنثى ولا أم
مرضعة ولدك ولا بنتها مع أن أم ولدك وبنتها من النسب تحرم عليك لأنها أم موطوءتك
وبنتها وكل منهما حرام بالمصاهرة إذا لوى أم الزوجة والثانية بنتها فهذه تحرم من النسب ولا
تحرم من الرضاع فاستثناها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحققون
على أنها لا تستثني لأنها انحازت في النسب لمعنى لم يوجد فهين في الرضاع كما قترنه (قوله
والمحترمة بالنسب أربع الخ) لوضع الشارح فيه كاصنع في الذي قبله لكان أولى وأنسب بأن
يقول وعطف المصنف على قوله سابقا سبع قوله هنا وأربع الخ ثلاثا بهم الاستئناف لكن
الشارح اتكل على علم ذلك من سابقه وانما غرضه حل المعنى وقوله بالمصاهرة أي حرمن بسبب
المصاهرة وهي معنى يشبه القرابة يترتب على النكاح فالمعنى القائم بأم الزوجة يشبه المعنى
القائم بأم النسب وهكذا (قوله وهن) أي الأربع اللاتي حرمن بالمصاهرة وقوله أم الزوجة
أي بواسطة أو غيرها كما أشار إليه الشارح بقوله وان علت أمها ومثل أم الزوجة أم
الموطوءة بملك اليدين وأم الموطوءة بشبهة لأن من وطئ امرأة ملك اليدين حرمت عليه أمها
وبناتها وحرمت هي على آباءه وأبنائه تحريمًا مؤبدا بالاجماع وكذا الموطوءة بشبهة كان ظنها
زوجه أو أمته فيحرم عليه أمهاتها وبناتها وتحرم هي على آباءه وأبنائه بخلاف المزني بها
فلزاني نكاح أم من زني بها ونكاح بنتها كما أن له نكاح المزني بها نفسها ولا يسه ولا يسه نكاحها
لأن الله تعالى امتنع على عباده بالنسب والصهر فلا يثبت كل منهما بالزنا وليست المباشرة بشهوة
كلس وقبله كالوطء في التعريم خلافا للحنفية فمن باشر امرأة بشهوة فلا تحرم عليه أمها ولا
بنتها لأنها لا توجب العدة فلا توجب التعريم (قوله وان علت أمها) فيشمل أم أمها وهكذا
وانما أظهر لانه لو قال وان علت لربما توهم ان التعريم عائد على الزوجة ولا معنى له بقوله سواء
من نسب أو رضاع فلا فرق بين أم الزوجة من النسب وأمها من الرضاع وقوله سواء وقع
دخول الزوج بالزوجة أم لا أي لا إطلاق قوله تعالى وأمتهات نسائكم فالعقد على البنات
يحترم الامتهات وأما البنات فلا تحرم الا بالدخول على الامتهات كما سيذكره المصنف بقوله
والريية اذا دخل بالأم فان قيل لم يعتبر والدخول في تعريم الامتهات واعتبروه في تعريم
البنات أجيب بأن الرجل يتلى عادة بكلمة الأم عقب العقد على البنت لترتيب أمور غرمت
بالعقد ليسهل ذلك عليه ولا كذلك البنت فلم تحرم الا بالدخول لكن لا بد في تعريم الأم بالعقد

فالسبع المحترمة بالنسب
تحرم بالرضاع أيضا كما ساقى
التصريح به في كلام المتن
(و) المحترمة بالنسب
(أربع بالمصاهرة) وهن
(أم الزوجة) وان علت
أمها سواء من نسب أو
رضاع سواء وقع دخول
الزوج بالزوجة أم لا

من محبة فلو كان فاسد الم تحرم بالعقد نعم لو وطئ بعد العقد الفاسد حرمت بالوطء لانهم من قبيل
 أم الموطوءة بشبهة وهي حرام كما مر بخلاف بنت الزوجة فانها تحرم بالدخول سواء كان العقد
 صحيحاً أو فاسداً والحاصل أن من حرم بالعقد لا بد في تحريمه من محبة العقد الا ان حصل دخول
 بالفعل فيحصل التحريم بالوطء لا بالعقد ومن حرم بالدخول كالربيبة فلا يعتبر فيه محبة العقد
 (قوله والربيبة) أي بنت الزوجة كما قاله الشارح سواء كانت من نسب أو رضاع
 وكذا بنات بنت الزوجة وبنت ابن الزوجة وبناتها وذلك ذكر الماوردي في تفسيره ان
 الربيبة بنت الزوجة وبناتها وبنت ابن الزوجة وبناتها ومن هذا يعلم تحريم بنت الربيبة
 وبنت الربيب لانهم من بنات زوجته وهي مسئلة نفيسة جداً يقع السؤال عنها كثيراً
 (قوله اذا دخل بالأم) بخلاف ما اذا لم يدخل بها لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم
 من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وذكر المحجور
 في الآية جرى على الغالب فان من تزوج امرأة تكون بنتها في حجره غالباً والمراد بالدخول بالأم
 وطؤها ولو في الدبر ومشله استدخال منيه المحترم ولو في الدبر أيضاً وقضية كلام الشيخ
 أبي حامد وغيره أنه يعتبر في الدخول أن يقع في حياة الأم فلو ماتت قبل الدخول ثم وطئها بعد
 موتها لم تحرم بنتها لأن ذلك لا يسمى دخولا عرفاً وان تردد فيه الروايات وعلم من ذلك أن بنت
 الزوجة غير المدخول بها لا تحرم الا المنقضية بلعان فتحرم عليه لأن له استلحاقها فتلحقه
 اذا استلحقها وشئت لها جميع الاحكام كما مر وصورتها أن يعقد على امرأة وتأتى له لينت
 بعد مضى مدة من حين امكان اجتماعهما ما يمكن كونها منه فانها تلحقه ظاهراً مع كونه لم يدخل
 بها فاذا انفأها باللعان انتفت عنه لكن تحرم عليه لانهما تلحقه اذا استلحقها فلذلك أدخلناها
 في البنت كما سبق (قوله وزوجة الاب) أي وان لم يدخل بها الاطلاق قوله تعالى ولا تنكحوا
 ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف يعني ما قد مضى في الجاهلية قبل علمكم بتحريمه كما قاله
 الامام الشافعي في الأم فلا مؤاخذة عليكم به فانه كان في الجاهلية اذا مات الرجل عن زوجة
 خلفه عليها كبر أولاده فيتزوجها العكس لا بد عند عدم الدخول من محبة العقد بخلاف
 ما لو كان العقد فاسداً فلا تحرم الا بالدخول لانهم حينئذ موطوءة الاب بشبهة وقوله وان علا
 فيشمل الاب والجد وهكذا ولا فرق بين أن يكون من قبل الاب أو الأم ولا فرق أيضاً بين أن
 يكون من نسب أو رضاع (قوله وزوجة الابن) أي وان لم يدخل بها الاطلاق قوله تعالى
 وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم لكن لا بد عند عدم الدخول من محبة العقد بخلاف
 ما لو كان العقد فاسداً فلا تحرم الا بالدخول لانها حينئذ موطوءة الابن بشبهة فان قيل لم قال
 تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم مع أن حليته الابن من الرضاع فتحرم كما تحرم
 حليته الابن من النسب فلا فرق في التحريم بين أن يكون الابن من نسب أو رضاع أجيب
 بأن التقييد بذلك في الآية لاخراج حليته المتبني فلا يحرم على الشخص زوجة من بناء
 لانه ليس بابن له لاخراج حليته الابن من الرضاع فانها تحرم بالاجماع وأما قول الشيخ القليوبي
 في حاشيته على التحرير وقوله من أصلابكم خرج به زوجة من بناءه وأبنته من الرضاع فهو سهو
 أو سبق فلم بالنسبة لزوجة ابنه من الرضاع فانها تحرم بالاجماع كما علمت (قوله وان سفل)

(والربيبة) أي بنت الزوجة
 (اذا دخل بالأم وزوجة
 الاب) وان علا (وزوجة
 الابن) وان سفل

فيشمل الابن وابن الابن وهكذا اقهرم زوجته وان نزل ولا تحرم زوجة الريب أى ابن الزوجة ولا زوجة الراب أى زوج الام ولا تحرم أيضا بنت زوج الام ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الابن ولا بنتها (قوله والمحرمات السابقة حرمتهن على التأيد) وجعلها ثلاثة عشر على عذ المصنف سبع بالقرب وثلاث بالرضاع وأربع بالمصاهرة وقد تقدم أن جعلها في الحقيقة ثمان عشرة لأن المحرمات بالرضاع تفصيلا سبع كما أن المحرمات بالقرب سبع والمحرمات بالمصاهرة أربع فالجمله ماذ ذكره وانما ذكر الشارح قوله والمحرمات السابقة حرمتهن على التأيد للدخول على كلام المصنف ولذلك قال وواحدة حرمتهن على التأيد وأشار بذلك الى أن المحرمات قسمان محرمات على التأيد وقديسب الكلام عليهن ومحرمات لا على التأيد ويسير في الكلام عليهن فلذلك قال الشيخ الخطيب ثم شرع في القسم الثاني وهو التحريم غير المؤبد الخ (قوله وواحدة) عطف على سبع لتمام الأربع عشرة كما ذكره المصنف وقوله حرمتهن على التأيد يدل من جهة الجمع فقط فلا يابذ تحريمها بل يحرم جمعها مع الزوجة في العمة فقط فتحمل موت الزوجة أو ينيوتها بخلاف ما لو طلقها طلاقا رجعيا فلا تحل نحو أختها مادامت في العدة لأن الرجعية في حكم الزوجة (قوله وهي) أى الواحدة التى تحرم من جهة الجمع رقله أخت الزوجة فلا يجمع بينهما وبين أختها لقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف ولما فيه من قطعية الرحم بسبب ما يحصل بينهما من الخاصمة المؤدية الى البغضاء غالبا وهذه فى الدنيا وأما فى الآخرة فلا مانع من جمع الاختين فيها لان قضاء العلة التحريم اذا تناقض فيها ولا حد ولا غل في تزوج احدى الاختين ثم ماتت فى عصمته ثم تزوج الاخرى ثم ماتت أيضا فى عصمته أو ماتت عنها ولم تزوج بعده بغيره جمع بينهما فى الآخرة (قوله ولورضيت أختها بالجمع) أى لأن الطبع يتغير (قوله ولا يجمع أيضا) أى كما لا يجمع بين المرأة وأختها وانما أعاد العامل لأن الواحدة التى تحرم من جهة الجمع بنفس الآية هى الاخت فقط قال تعالى وأن تجمعوا بين الاختين فهى التى تعدت من المحرمات بالنص وقوله بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وأختها أى من نسب أو رضاع ولو بواسطة كعمة أيها وخالتها وعمه أمتها وخالتها غير لانتمسك المرأة على عمها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه الترمذى وغيره وصححه ولا نه يؤدى الى قطعية الرحم كما مر فى الاختين (قوله فان جمع الشخصين من حرم الجمع بينهما) وضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت احدهما ماذ ذكره مع كون الاخرى أختى حرم تناكحهما كما فى الاختين من النسب أو من الرضاع فانه لو فرضت احدهما ماذ ذكره مع كون الاخرى أختى حرم تناكحها لان الشخص يحرم عليه نكاح أخته وكفى المرأة وعمتها من النسب أو من الرضاع فانه لو فرضت المرأة ذكر ا حرم عليه نكاح عمته ولو فرضت العمة ذكر ا حرم عليه نكاح بنت أخيه وكفى المرأة وخالتها فانه لو فرضت المرأة ذكر ا حرم عليه نكاح خالته ولو فرضت الخالة ذكر ا حرم عليه نكاح بنت أخته وخرج بقولنا بينهما ما نسب أو رضاع الملك كفى المرأة وأمتها فيجوز بينهما وان حرم تناكحهما لو فرضت احدهما ماذ كرا بالمصاهرة فيجوز الجمع بين المرأة وأمت زوجها أو بنت زوجها وان حرم

تتا کہہ

تناكحهما لو فرضت احداهما ذكرا والآخرى أنثى (قوله بعقد واحد) أى أو بعقدين ان وقعوا معا وجهل السبق والمعية أو علم السبق لكن جهلت السابقة فانه يبطل نكاحهما معا كما نص الشارح على الاخير فيما بعد وقوله بطل نكاحهما أى لانه لا أولوية لاحداهما على الاخرى (قوله أولم يجمع بينهما) أى ابتداء فلا ينافى أنه جمع بينهما انتهاء كما يستفاد من قوله بل نكحهما مرتباً بأن عرف السبق وقوله فالثانى هو الباطل أى والاوّل هو الصحيح وقوله ان علمت السابقة أى ولم تنس أخذاً مما بعد (قوله فان جهلت بطل نكاحهما) أى وكذا ان جهل السبق والمعية أو تحققت المعية كما تقدم (قوله وان علمت السابقة ثم نسبت منع منهما) أى حتى يتبين الحال (قوله ومن حرم جمعهما بنكاح حرم جمعهما أيضاً فى الوطء بملك الميّن) وله جمعهما فى الملك فقط فله غلظت لهما بالاجماع (قوله وكذا لو كانت احداهما زوجة والاخرى مملوكة) أى فانه يحرم الجمع بينهما أيضاً فى الوطء وان كانت احداهما بالعقد والاخرى بالملك فتحل له الزوجة دون المملوكة سواء نكح الزوجة أو لا ثم ملك الامة التى يحرم الجمع بينها وبينها كالختم أو ملك الامة أو لا ثم نكح من يحرم الجمع بينها وبينها كالختم أو تقارن الملك والنكاح لان فراش النكاح أقوى من فراش الملك اذ يتعلق به الطلاق والظهار والايلاء وغيرها فلو فارق الزوجة حلت المملوكة وخرج بفراش النكاح وفراش الملك نفس النكاح والملك فان الملك أقوى من النكاح لانه يملك به الرقبة والمنفعة بخلاف النكاح فانه لا يملك به الاضرب من المنفعة ولذلك اذا طرأ الملك على النكاح أبطله فاذا كان متزوجاً أمة ثم ملكها بطل نكاحها ولا يدخل النكاح على الملك فاذا ملك أمة لا يصح نكاحه لها الا ان أعقها ثم ينكحها (قوله فان وطئ واحدة) أى ولو فى دبرها ولو مكرهاً وأجاءه لا لكن بشرط أن تكون كل منهما مباحة له على انفرادها فلو كانت مجوسية أو نوحوها كحرم فوطئها جازله وطء الاخرى وصورة المحرم أن تكون احدى الامتين أخن من أبيه كان تزوج أبوه رقيقة بالشروط وأتى منها بنت والاخرى أختها من أمها كان تزوج تلك الامة رجل آخر بالشروط أيضاً وأتى منها بنت فاذا ملك البنتين معا ووطئ أخته لم يحرم الاخرى وقوله من المملوكين أشار بذلك الى أن هذا الكلام ليس راجعاً لما اذا كانت احداهما زوجة والاخرى مملوكة وقد علمت أنه تحل له الزوجة دون المملوكة الا ان فارق الزوجة فانه تحل له المملوكة (قوله حتى يحرم الاولى) نعم لو ملك أتما وبنها فوطئ احداهما حرمت الاخرى أبداً كما علم مما مر وقوله بطريق من الطرق أى التى تزيل الملك والاستحقاق بخلاف نحو الحيض والاحرام والرهن لانها لا تزيل الملك ولا الاستحقاق وقوله كسبعها أى كلاً أو بعضاً وكأنتها وقوله أو تزويجها أى وهبتها كذلك فلو عادت الاولى كان ردّت بعيب فان كان عودها قبل وطء الاخرى فله وطء أيتهما شاء بعد استبراء العائدة وان كان بعد وطء الاخرى حرمت العائدة حتى يحرم الاخرى (قوله وأشار لضابط كلّى) أى بعد أن ذكر شيئاً خاصاً وهو انه يحرم بالرضاع اثنتان الامة المرضعة والاخذ من الرضاع نظر الظاهر الآية كما تقدم وقوله بقوله متعلق بأشار وقوله ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أى يحرم من أجل الرضاع ما يحرم من أجل النسب فهذا أعظم مما قبله وقوله وسبق أن الذى يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضاً أى كما حرمت بالنسب

بعقد واحد نكحهما فيه
بطل نكاحهما أولم يجمع
بينهما بل نكحهما مرتباً
فالثانى هو الباطل ان علمت
السابقة فان جهلت بطل
نكاحهما وان علمت
السابقة ثم نسبت منع منهما
ومن حرم جمعهما بنكاح
حرم جمعهما أيضاً فى الوطء
بملك الميّن وكذا لو كانت
احداهما زوجة والاخرى
مملوكة فان وطئ واحدة
من المملوكين حرمت
الاخرى حتى يحرم الاولى
بطريق من الطرق كسبعها
أو تزويجها وأشار لضابط
كلّى بقوله (ويحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب)
وسبق أن الذى يحرم من
النسب سبع فيحرم بالرضاع
تلك السبع أيضاً

وقد تقدم أن دليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية
 حرّموا من الرضاعة ما يحرم من النسب (قوله ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه)
 أي التي تثبت الخيار لكل من الزوجين في النكاح فالجنون والجذام والبرص مشتركة
 بين الزوجين والرتق والقرن خاصان بالزوجة فيثبت بهما الخيار للزوج والجب والعنة خاصان
 بالزوج فيثبت بهما الخيار للزوجة ولا فرق في ثبوت الخيار لكل منهما بين أن تكون هذه الأمور
 موجودة قبل العقد أو حدثت بعد العقد وقبل الوطء أو بعد العقد وبعد الوطء ويثبت الخيار
 أيضا لولي الزوجة بكل من الجنون والجذام والبرص إن قارن العقد وإن رضيت به لأنه يعبر
 بذلك بخلاف الحب والعنة وكل من الثلاثة المذكورة إن حدث بعد العقد لأنه لا يعبر بذلك
 (قوله فقال) عطف على شرع وقوله وترد المرأة هو البناء للمفسعول أي يردّها الزوج بمسخ
 نكاحها الثبوت الخيار له وفوائد الفسخ أربعة وإن جعلها بعضهم ثلاثة الأولى أنه لا ينقص
 عدد الطلاق فلو فسخ مرة ثم جدد العقد ثم فسخ ثانيا وهكذا لم تحرم عليه الحرمة الكبرى
 ولو بلغ الثلاث أو أكثر الثانية أنه إذا فسخ قبل الدخول فلا شيء عليه وإذا طلق قبل الدخول
 وجب نصف المهر الثالثة أنه إذا فسخ بين العيب بعد الوطء لزمه مهر المثل وإذا طلق حينئذ
 لزمه المسمى الرابعة أنه إذا فسخ بمقارن للعقد فلا نفقة لها وإن كانت حاملا بخلاف ما إذا طلق
 في الحالة المذكورة فتجب النفقة وأما السكني فتجب في كل من الفسخ والطلاق حيث كان
 بعد الدخول (قوله بخمسة عيوب) أي بواحد منها وإن أوهمت عبارة المصنف أنه لا يفسخ
 إلا بالخمسة مجتمعة (قوله أحدها) أي أحد العيوب الخمسة وقوله بالجنون أي مصور بالجنون
 فالبناء للتصوير وهو مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء كما تقدم
 في فصل الأحداث وألحق الشافعي الخبل بالجنون والصراع نوع من الجنون كما قاله بعض
 العلماء وهو الذي يقال له عند الناس لحوق الاخت وقوله سواء أطبق أو تقطع واستثنى المتولي
 من المتقطع الخفيف الذي يطرق في بعض الزمان وقوله قبل العلاج أولا أي أول ما يقبل العلاج
 وأشار الشارح بذلك إلى أنه لا يشترط في الجنون الاستحكام وإن قلنا بأشترط الاستحكام
 في الجذام والبرص والفسق أن الجنون يقضي إلى الجناية كما قاله الرزقي فاذا جنى
 أحد الزوجين ترتب عليه الجناية على الآخر بقتل أو نحوه (قوله فخرج) أي بالجنون وقوله
 الاغماء أي سواء كان من مرض أو من غيره وقوله فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح أي كسائر
 الأمراض وقوله ولو دام خلافا للمتولي أي فيما إذا دام واعتمد الشيخ الخطيب كلام المتولي
 ويؤيده أن الاغماء الدائم ملحق بالجنون لكن كلامهم يقتضي أن ذلك ضعيف والمعتمد الأول
 (قوله وثانيها) أي العيوب الخمس وقوله بوجود الجذام أي مصور بوجود الجذام أي وإن لم
 يستحكم على المعتدل متى وجد شيء منه ثبت الخيار لأن النفس تنفر منه وعلى القول بأشترط
 الاستحكام لا يثبت الخيار بأوله كما قاله الجويني قال والاستحكام في الجذام يكون بالقطع
 وجوز الامام الاكتفاء بأسوداد العضو والمقول عليه **حكم** أهل الخبرة باستحكام العلة
 ومما جرت به إن يؤخذ من دهن حب العنب ومراة النسر أجزاء متساوية ويختلطان معا
 ويدلك بهما ثلاثة أيام وفي العيصين قرمن المهذوم فرار لمن الاسد وهذا محمول على غير قوى

ثم شرع في عيوب النكاح
 المثبتة للخيار فيه فقال (وترد
 المرأة) أي الزوجة (بخمسة
 عيوب) أحدها (بالجنون)
 سواء أطبق أو تقطع قبل
 العلاج أو لا فخرج الاغماء
 فلا يثبت به الخيار في فسخ
 النكاح ولو دام خلافا
 للمتولي (و) ثانيها بوجود
 (الجذام)

اليقين الذي يعلم أنه لا يصيبه الا ما قدر له وذلك الغير هو الذي يحصل في قلبه خوف حصول المرض له فقد جرت العادة بأنه يحصل له المرض غالباً وحينئذ فلا ينافي ما صح في الحديث لا عدوى لانه محمول على قوى اليقين الذي يعلم أنه لا يصيبه الا ما قدر له فقد شوه هذا لا يحصل له مرض ولا ضرر فزعم أهل العلم بالطب أنه بعدى كثيراً أو قليلاً سلم منه فان سلم منه أدرك نسله انما هو بحسب العادة لمن حصل في قلبه خوف حصول المرض له أو يقال لا عدوى مؤثرة فلا ينافي أنه قد تحصل العدوى لكن يفعل الله تعالى فان الحديث ورد رد الما كان يعتقد أنه أهل الجاهلية من نسبة الفعل لغير الله تعالى (قوله بذال مجبهة) أي مع ضم الجيم وقوله وهو علة يحمر منها العضو الخ ويتصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه أغلب وقوله ثم يتقطع أي يتشقق مع الاتصال بالبدن وقوله ثم يتأثر أي يتساقط مع الانفصال عن البدن فهو عطف مغاير (قوله والثالث) أي من العيوب الخمس وقوله بوجود البرص أي مصور بوجود البرص أي وان لم يستحكم على العتمة خلافاً لمن قيد بالمستحكم ويكنى فيه قول أهل الخبرة ومما جرب له أن يؤخذ ماء الورد ويطل به ثلاثة أيام فانه يبرأ بآذن الله تعالى وقوله وهو يبيض أي شديد وقوله يذهب دم الجلد وما تحته فاذا أذهب دمويه بقعه (قوله نخرج) أي بالبرص وقوله البهق يفتح الباء والهاء وقوله وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه وسببه فساد مزاج الانسان وخلل في طبيعته ولذلك قال الاطباء من اقتصدوا **كل شيئاً ملحا فأصابه بهق** أو جرب فلا يلومن الانفسه (قوله والرابع) أي من العيوب الخمسة وقوله بوجود الرتق أي مصور بوجود الرتق بفتح الراء والتاء المثناة من فوق ويشب الخیار بكل من الرتق والقرن والزوج ولو مجبواً وأعني كما ثبت لها الخیار بحسبه أو عنته ولو كانت رتقاء أو قرناء (قوله وهو) أي الرتق وقوله انسداد محل الجماع بلحم ولا تجبر على شق الموضع فان شقته أو شقه غيرها وأمكن الوطء فلا خيار لزوال المانع من الجماع ولا تمكن الامه من الشق الا باذن سيدها فان قيل اذا انسداد محل اللحم فغن أين يخرج البول أجيب بأنه يخرج من ثقبه صغيرة كاحليل الرجل قاله في الكفاية (قوله والخامس) أي من العيوب الخمس وهو تمامها وقوله بوجود القرن أي مصور بوجود القرن بفتح القاف ويفتح الراء أربع من اسكانها (قوله وهو) أي القرن وقوله انسداد محل الجماع بعظم هذا هو المشهور وعليه فالرتق والقرن متغايران وقيل بلحم وعليه فهما مترادفان على معنى واحد فترجع العيوب الى أربع فقط (قوله وماعدا هذه العيوب) أي الخمسة المتقدمة وقوله كالخرو والصنان أي والخرو والاستحاضة والقروح السبالة ونحو ذلك ومنه الداء المعروف بالمبارك والعايا بالله تعالى وقوله لا يثبت به الخیار أي لا يثبت بماعدا هذه العيوب مما ذكر الخیار للزوج على الزوجة وبالعكس (قوله ويرد الرجل) هو البناء للمفعول أي ترده الزوجة بنفسه فكأنه ثبتت خيارها وقوله بخمسة عيوب أي بواحد منها وان أو همت عبارته اجتماعها (قوله بالجنون والجذام والبرص) فثبتت الخیار بكل منها للمرأة كما ثبتت الخیار بكل منها للرجل وان تماثل لابل وان كان الذي فيهن له الخیار أكثر لان الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه نعم الجنونان يتعذر الخیار لهما لانهما ليسا أهلاً للاختيار فان قيل كيف يتصور صحة النكاح وثبوت الخیار للزوجة بكل منها اذا كان

بذال مجبهة وهو علة يحمر
منها العضو ثم يسود ثم يتقطع
ثم يتأثر (و) الثالث بوجود
(البرص) وهو يبيض
في الجلد يذهب دم الجلد
وما تحته من اللحم نخرج
البهق وهو ما يغير الجلد من
غير اذهاب دمه فلا يثبت به
الخيار (و) الرابع بوجود
(الرتق) وهو انسداد محل
الجماع بلحم (و) الخامس
بوجود (القرن) وهو انسداد
محل الجماع بعظم وماعدا
هذه العيوب كالخرو
والصنان لا يثبت به الخیار
(و) ويرد الرجل أي
الزوج (بخمسة عيوب
بالجنون والجذام والبرص)
الخرو تن الاتب

مقارن مع أنه يشترط لعمدة العقد أن يكون الزوج كفؤا لها وفي هذه الصورة ليس كفؤا لها
ولو ماثلته في العيب أجيب بأن صورة ذلك أن تأذن لوليها في تزويجها من معين فيعمل على
السلامة لأن الأصل في الناس السلامة فإذا تبين خلافها ثبت لها الخيار بخلاف ما إذا زوجت
من غير أنهما أجبارا فإنه إذا تبين أن الزوج معيب تبين بطلان النكاح من أصله (قوله وسبق
معناها) أي معنى الثلاثة في كلام الشارح فلا حاجة لاعادته (قوله وبوجود الحب) بفتح الحيم
وتشديد الباء وهو في الأصل اسم لطلق القطع سواء للذكر وغيره لكنه خصه العرف بقطع الذكر
فلذلك قال الشارح وهو قطع الذكر أي ولو بفعل الزوجة كما رجحه في الروضة كاصلها ولو بعد
الوطء بخلاف العنة فلا بد أن تكون قبل الوطء وسيأتي الفرق بينهما وخروج بالحب الخصاء
فلا خيار به على الأصح لقدرة الخصي على الجماع بل يقال أنه أقدر عليه كما قاله ابن الملقن
في شرح الحاوي لأنه لا ينزل فلا يعتبره فتور (قوله فإن بقي قدرها فأكثر فلا خيار) فإن تنازعا
في إمكان الوطء به فالقول قوله على الأصح لأن الأصل دوام النكاح (قوله وبوجود العنة)
أي في المكلف بخلاف العبي والجنون فلا تسمع دعوى العنة في حتمها لأنها لا تثبت إلا باقرار
الزوج عند القاضي أو عند شئته ثم يدعى إقراره أو يمينها بعد نكوله وإقرار كل من الصبي
والجنون لغو كمنكوله ولا تثبت بالينة لأنه لا اطلاع للشهود عليها ومما صرح به العلماء
أن الرجل قديم عن امرأة دون أخرى ولا بد أن تكون العنة قبل الوطء فلا خيار بالعنة
بعد الوطء ولو مرة لأنها وصلت إلى مطلوبها وعرفت بذلك قدرته على الجماع مع توقع حصول
الشفاء بزوال العنة وعود الداعية للاستمتاع بخلاف حدوث الحب بعد الوطء فإنه ثبت به
خيار الفسخ على الأصح في الروضة لياسها من الجماع وعدم توقع الاستمتاع (قوله وهي)
أي العنة ووقع للمعشى نسخة فيها وهو فقال كان الأولى أن يقول وهي اللهم الآن يقال
ذكر الضمير باعتبار كونه خامسا ولك أن تقول ذكر الضمير باعتبار الخبر وقوله بضم العين أي
مع تشديد النون مأخوذة من عنان الدابة لأنها تمتنع الزوج عن الجماع كما أن عنان الدابة يمتنعها
من السير (قوله عجز الزوج عن الوطء في القبل) أي ولو قدر على الوطء في الدبر فقوله في القبل
قيد لا بد منه ولا بد من ضرب القاضي لسنة كما فعله عررضي الله عنه وتابعه العلماء عليه
وقالوا تعذرا للجماع قديم كونه عارضا حارضا فيزول في الشتاء أو برودة فيزول في الصيف
أو يوسه فيزول في الربيع أو رطوبة فيزول في الخريف فإذا مضت السنة ولم يطأ علما أنه عجز
خلق حرًا كان الزوج أو عبدا مسلما كان أو كافرا إذا ادعى الوطء وهي ثيب أو بكر غورا
ولم تصدقه صدق هو يمينه أنه وطئ ولا يطالب بوطء بخلاف البكر غير الغوراء فتكلف هي أنه
لم يوطأ وكذلك إن نكل عن اليمين في الثيب أو البكر العوراء فإنها تصف بين الرد كغيرها وقوله
بضعف في قلبه أو آكلته وقبل في دماغه (قوله ويشترط في العيوب المذكورة الرفع فيها إلى
القاضي) أي لأن الفسخ بها أمر مجتهد فيه فأشبهه الفسخ بأعسار الزوج بالمهر أو بالنفقة
ويشترط فيها أيضا القورية لأن الخيار بها خيار عيب وهو على الفور كما في الخيار بعيب المسخ
ولا ينافي الفورية بضرب السنة في العنة لأنها لا تثبت إلا بعد مضي السنة والرفع بعدها إلى
القاضي وحينئذ قلها الفسخ ولكن بهد قول القاضي ثبتت عندي عنه أو ثبت حق الفسخ

وسبق معناها (و) بوجود
(الجب) وهو قطع الذكر
كله أو بعضه والباقي منه
دون الحشفة فإن بقي قدرها
فأكثر فلا خيار (و) بوجود
(العنة) وهي بضم العين
عجز الزوج عن الوطء
في القبل لسقوط القوة
الناتجة بضعف في قلبه
أو آكلته ويشترط في العيوب
المذكورة الرفع فيها إلى
القاضي

(قوله ولا ينفرد الزوجان الخ) أي من غير رفع إلى القاضي لما علمت من أن ذلك أمر مجتهد فيه فلا بد فيه من الرفع للقاضي وإن كانت تفسخ في العنة بعد قول القاضي ثبت عنه أو ثبت حق الفسخ كما مر وقوله كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره هو المعتمد وقوله لكن ظاهر النص خلافه أي لا يمكن ظاهر نص الشافعي خلافه وهو أنه ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ وهو مرجوح * (فصل في أحكام الصداق) * كاستحباب تسميته في النكاح الآتي في قوله ويستحب تسمية المهر في النكاح وكما يسمى صداقا يسمى مهرا ونحوه وغير ذلك وجعلها بعضهم أحد عشر اسما وتعلمها في قوله

صداق ومهر ونحوه وفريضة * حياء واجر ثم عقر علائق

وطول نكاح ثم خرس تمامها * ففرد وعشر عددا للموافق

وزيد على ذلك عطية فله اثنا عشر اسما ويقال له صدقة وتجمع على صدقات كما في الآية الآية وانما قيل له فحله وعطية مع أنه عوض في مقابلة منفعة البضع ظاهرا لانه كما يستمتع بها تستمتع به بل استمتاعها به أكثر لأن شهورها أقوى من شهوته وقيل انها تتلذذ بالجماع من ثلاثة أوجه ترداد الذكري في فرجها وخروج منها وسريان مني الرجل في رحمها وأما الرجل فيتلذذ بوجهين فقط ترداد الذكري في فرجها وخروج منيه فوجوبه عليه لافي مقابلة التمتع في الحقيقة بل تكرمه وعطية من الله مبتدأة وصادرة من الزوج تحصل الألفة والمحبة وانما وجب عليه لاعليها لانه أقوى منها وأكثر كسبا ومن هذا علم الجمع بين القولين اللذين حكاهما المرحوم هل هو عوض أو تكرمه وفضيلة فن قال بالأول نظرا إلى الظاهر من كونه في مقابلة منفعة البضع ومن قال بالثاني نظر إلى الحقيقة والباطن من كونها تستمتع به كما يستمتع به بل أكثر فلا تنافي بين القولين والاصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله تعالى وآتوهن أجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم لم يرد التزويج القس ولو خاتم من حديد رواء الشيخان أي اطلب شيئا فأجعله صداقا ولو كان الملقس خاتما من حديد والمخاطب بآية المهور إلى النساء الأزواج عند الأكثرين وهو الظاهر وقبل الأولياء لانهم كانوا في الجاهلية يأخذونها ولا يعطون النساء منها شيئا بل بقي منه بقية الآن في بعض البلاد (قوله وهو بفتح الصاد أقصع من كسرهما) وقال الزمخشري الكسر أقصع من الفتح عند أصحابنا البصريين ولكن الفتح هو الأشهر في الاستعمال وقوله مشتق من الصدق بفتح الصاد نظرا لانه أشد الأعواض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي فلوتراضت مع الزوج على تزويجها بلامه ولم يسقط وقبل مشتق من الصدق بكسر الصاد لاشعاره بصدق رغبة بآله في النكاح ولهذا كان فيه فتح الصاد وكسرهما فالفتح على أخذه من الصدق بفتحها والكسر على أخذه من الصدق بكسرهما وقوله اسم لشديد الصلب بالإضافة البيانية كما يؤخذ من المختار أي للشديد الصلب كما في بعض النسخ والصلب بفتح الصاد الشديد القوى ووجه الأخذ من ذلك أنه أشد الأعواض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي كما علمت (قوله وشرعا اسم الخ) وأما لغة فهو اسم لما وجب بالنكاح فقط فيكون المعنى الشرعي أعم من المعنى اللغوي على عكس القاعدة من أن المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي وهذا على أنه لا فرق بين الصداق والمهر وأما على القول

ولا ينفرد الزوجان بالتراضي
بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام
الماوردي وغيره لكن
ظاهر النص خلافه

(فصل في أحكام الصداق)

وهو بفتح الصاد أقصع من
كسرهما مشتق من الصدق
بفتح الصاد وهو اسم لشديد
الصلب وشرعا اسم

لم يوجد في كتب اللغة صلب
بفتح الصاد إلا بمعنى الهيئة
المعروفة في القتل بالصلب
وعليه فيعين هنا ضم
الصاد قاله الفقير نصر
المهري

بأن الصداق ما وجب بالنكاح والمهر ما وجب بغيره كوطء الشبهة والارضاع ورجوع الشهود
 فالمعنى الشرعى مساو للمعنى اللغوى وهو على خلاف القاعدة المتقدمة أيضا لأن القاعدة
 أن المعنى اللغوى أعم من المعنى الشرعى كما علمت وهذا مساو له (قوله لئال واجب على
 الرجل) أى لئال واجب للمرأة على الرجل لأنه أقوى وأكثر كسبا كما مر والتعبير بالمال جرى
 على الغالب ومن غير الغالب قد يكون منفعة كما سيأتى فى قوله ويجوز أن يتزوجها على منفعة
 معاومة وفى بعض النسخ لما وجب على الرجل وهو أعم من المال والمنفعة لئالها مصلحة
 ووجوبه للمرأة على الرجل هو الأصل الغالب وقد يجب للرجل على المرأة كفى مسئلة الارضاع
 كأن ترضع احدى زوجتيه وهى الكبرى الأخرى وهى الصغرى فيجب على المرضعة نصف مهر
 مثل الصغرى للزوج ويجب على الزوج للصغرى نصف المسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر
 المثل وانما وجب على المرضعة للزوج نصف المهر ولم يجب المهر كله مع أنها فوتت عليه البضع
 اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه ولا يجب عليها مهر نفسها لتفويتها بضعها على الزوج أيضا
 فإن الارضاع حرم كلا من الزوجتين عليه خلافا للقلوبى القائل بوجوب مهر نفسها أيضا
 لئلا يخلو نكاحها عن المهر فيشبه نكاح الواهة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وهو من
 خصائصه صلى الله عليه وسلم وقد يجب للرجل على الرجل كفى مسئلة رجوع الشهود
 كأن يشهد شاهدان أن بين الزوجين رضاعا محترقا يفرق بينهما القاضى ثم يرجع فى الشهادة
 فيغرمون المهر كله ولو قبل الدخول على العقد لتفويتهم البضع على الزوج فإن رجوعهما
 لا يقبل بالنسبة له وقيمة البضع الذى فوته المهر كله ومحل غرم الشهود إذا لم يصدقهم الزوج
 والأفلا غرم عليهم (قوله بنكاح) أى بسبب نكاح أى عقد وذلك فى غير التفويض فإنه يجب
 بالعقد فى غير التفويض المسمى ان كان صحيحا ومهر المثل ان كان فاسدا وكذلك عند عدم
 التسمية فى غير المفوضة فإنه يجب بالعقد مهر المثل وقوله أو وطء شبهة فإذا وطئها بشبهة وجب
 عليه لها مهر المثل ومنه الوطء فى النكاح الفاسد ولو قال أو وطء وسكت لكان أخصر وأعم
 لأنه يشمل الوطء فى المفوضة فإنه يجب به فيها مهر المثل وقوله أو وطء أى للزوجين أو لاحدهما
 فى التفويض فإن الموت كالوطء فى تقرير المسمى فى غير التفويض فكذا فى إيجاب مهر المثل
 فى التفويض ولا يجب فى التفويض بالعقد شئ والالتشط بالطلاق قبل الدخول وليس كذلك
 فلا يجب فيه شئ إلا بما ينضم إلى العقد من الفرض أو الوطء أو الموت وأما فى غير التفويض
 فيجب المهر بالعقد ويتقرر جميعه بالوطء أو الموت وبذلك يندفع اعتراض الرجائي بأن ذكر
 الموت يقتضى أنه موجب للمهر وليس كذلك بل هو مقر بجميعه وتقديره غير إيجابه ووجه
 اندفاعه أن اعتراضه مبنى على أن ذلك فى غير التفويض وليس كذلك بل هو فى التفويض
 كما علمت هذا ولوزاد الشارح أو تفويت بضع قهرا كمسئلة الارضاع ورجوع الشهود
 المتقدمين لو فى الميراث وعبارة غيره ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهرا كارضاع
 ورجوع شهود (قوله ويستحب تسمية المهر الخ) أى ويستحب للعاقدة ذكر المهر الخ لأنه صلى الله
 عليه وسلم لم يخل نكاحا عنه ولأنه أدفع الخصومة بين الزوجين ولئلا يشبه نكاح الواهة نفسها له
 صلى الله عليه وسلم وقد يجب التسمية فى صور الأولى إذا كانت الزوجة غير جائرة التصرف

لئال واجب على الرجل
 بنكاح أو وطء شبهة أو موت
 ويستحب تسمية المهر

أصغر أو جنون أو سفه أو علة كذا فغير جائز التصرف كصبي ومجنون وسفيه وقد حصل الاتفاق مع الزوج على أكثر من مهر المثل فلوسكت عن التسمية لوجب مهر المثل فتقوت الزيادة مع أنها مصلحة للزوجة المذكورة وأولسبدها الثانية إذا كانت الزوجة جائزة التصرف وأذنت لوليها أن يزوجها من غير تفويض وقد حصل الاتفاق على أكثر من مهر المثل فلوسكت لوجب مهر المثل فتقوت المصلحة مع أن تصرف الولي يكون بالمصلحة الثالثة إذا كان الزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة على أقل من مهر المثل فيجب تسمية ما وقع الاتفاق عليه فلوسكت عن التسمية لوجب مهر المثل فتحصل زيادة على الزوج فالمصلحة في هذه الصورة عائدة على الزوج وفيما قبلها على الزوجة وأولسبدها وقد تحرم التسمية كما لو تزوج المحجور عليه بمن لم ترض الأب أكثر من مهر مثلها وانما يمكن الصداق ركناً في النكاح كالنكاح في البيع فتكون تسميته واجبة لأن الغرض من النكاح الاستمتاع ونواجيه وهو قائم بالزوجين فهما الركنان دون الصداق والغرض من البيع المعاوضة فكان العوض ركناً فيه وبسبب أن لا يدخل بها حتى يدفع إليها شي من الصداق خروجا من خلاف من أوجبه قال بعضهم وحكمة ذلك أن الله لما خلق حواء اشتاق لها آدم ومثبده إليها فقال الله مه يا آدم حتى تؤدى مهرها قال ومهرها قال مهرها أن تصلي على محمد صلى الله عليه وسلم ألفاً نفس واحد فصلى خمسمائة مرة وتنفس فقال يا آدم الذي صليته هو مقدم الصداق والذي بقي عليك هو مؤخره وفي رواية أن الله تعالى لما خلق حواء قال له آدم يارب زوجني من حواء فقال له يا آدم حتى تعطيني مهرها قال ومهرها يارب قال مهرها أن تصلي على محمد حبيبي مائة مرة في نفس فصلى آدم سبعين مرة ثم انقطع نفسه فقال له الرب لا بأس عليك الذي صليته مقدم المهر والذي بقي عليك مؤخره فلذلك تجد بعض الناس يقدمون النصف ويؤخرون النصف وبعضهم يقدمون النصفين ويؤخرون النصف الثالث وهو الأغلب المتعارف بيننا الآن في هذه الأزمان (قوله في عقد النكاح) في زيادة الشارح لفظاً قد ركا كذا لأن النكاح بمعنى العقد كما هو حقيقة فكانه قال في عقد العقد فيجوز إلى أن يجعل الإضافة بيانية وعبارة الشيخ الخطيب سالمة من ذلك حيث قال في صلب النكاح أي العقد فهي أولى من عبارة الشارح (قوله ولو في نكاح عبد السيد أمته) غاية للرد على من قال أنه لا يستحب التسمية في هذه الصورة وهو المعتمد أن لم يكن أحدهما مكاتباً وعبارة المنهج نعم لو تزوج عبده أمته ولا كتابة لم يسن ذكره إذا لا فائدة فيه فإنه لا يثبت للسيد على عبده شيء فلا حاجة إلى تسميته بخلاف ما لو كان أحدهما أو كلاهما مكاتباً إذا المكاتب كالأجنبي وإن جرى العلامة الخطيب على ما قاله الشارح تعالى في الروضة كآصلها وعليه فيكره ترك التسمية لكن المعتمد ما تقدم (قوله ويكنى تسمية أي تسمى كان) أي عينا كان أو ديناً ومنفعة لكن لا بد أن يصح جعله غنا كما ساق في كلام الشارح فلو عقد بما لا يتناول كزواة وحصة وترك شفعة وحد قذف فسد عقد الصداق ورجع إلى مهر المثل (قوله ولكن يسن عدم النص عن عشرة دراهم) أي خروجا من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يجوز أقل منها لأنها نصاب السرقة عنده والمراد عشرة دراهم خالصة ويمكن إرجاع خالصة في كلام الشارح إليها أيضاً وقوله وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة أي لأنها صدقة نسائه صلى الله عليه وسلم ونسائه ويؤخذ من هذا أنه

(في عقد النكاح)
ولو في نكاح عبد السيد
أمته ويكنى تسمية أي
شيء كان ولكن يسن عدم
النقص عن عشرة دراهم
وعدم الزيادة على خمسمائة
درهم خالصة

يستحب أن يكون من الفضة للتابع وصح عن عمر رضي الله عنه في خطبته لا تقالوا بصدقات النساء فانهم لو كانت مكرمة في الدنيا وتقوى عند الله تعد الى لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بها وأما اصداف أم حبيبة أربع مائة دينار فلم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم حتى يردوا إنما كان من التجاشي اكراما للنبي صلى الله عليه وسلم فانها كانت تحت عبد الله بن جحش وهاجرت معه الى الحبشة فتنصر وبقيت على الاسلام رضى الله عنها فبعث النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في تزويجها من التجاشي فأصدقها التجاشي أربع مائة دينار وجهزها من عنده وأرسلها مع نمر جليل للنبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع (قوله) وأشعر قوله يستحب بجواز اخلاء النكاح عن المهر (أي فيكون قوله بعد ذلك فان لم يسم مهر صح العقد تصريحا بما علم لكن تقدم أنه قد تجب التسمية في صور وتجرم في بعض الصور وقوله وهو كذلك أي والحكم من الخارج مثل ما أشعر به كلامه من الجواز لكن مع الكراهة كما صرح به الماوردي والمتولى وغيرهما (قوله فان لم يسم) بالبناء للمفعول ومهر بالرفع نائب فاعل وفي بعض النسخ عدم ذكر مهر فلذلك كتب المحشي فان لم يسم أي اصداف وبناء الشخ الخطيب للفاعل وقوله مفعولا حيث قال فان لم يسم صداقا بالنصب وعليه فالفاعل ضمير يعود على العاقد المعلوم من المقام وقوله في عقد النكاح أي في عقد هو النكاح فالإضافة بيانية ولو قال في صلب النكاح لكان أولى كما علم مما مر وقوله صح العقد أي صح عقد النكاح بالإجماع لكن مع الكراهة كما علمت (قوله وهذا) أي عدم تسمية اصداف في العقد وقوله معنى التفويض انما قصره على ذلك مع أن عدم تسمية اصداف تارة يكون مع عدم التفويض فاذا لم تكن مفوضة ولم يسم اصداف في العقد وجب مهر المثل بنفس العقد وتارة يكون مع التفويض وحينئذ يجب المهر بواحد من ثلاثة أشياء أخذ من كلام المصنف فيما بعد حيث قال ويجب المهر بثلاثة أشياء فان ذلك خاص بالتفويض لما علمت من أنه في غير التفويض يجب مهر المثل بنفس العقد فلذلك قصر الشارح كلام المصنف على التفويض من أول الامر والتفويض لغة جعل الامر موكولا الى الغير ومنه فوضت امرى الى الله ويفسر بالاهمال ومنه قول سيدنا علي كرم الله وجهه

لا تصلح الناس فوضي لاسراة لهم * ولا سراة اذا جهالهم سادوا

والتفويض نوعان تفويض بضع وتفويض بمهر فالثاني كتقوله الوليهاز وجنى بما شئت أو شاء فلان لانها فوضت اليه جنس المهر وقدره وكلامهم في النوع الاول وهو تفويض البضع لان وليها فوض امر البضع الى الزوج ليتولى بعد ذلك فرض المهر في مقابلته أو يفرضه القاضي نيابة عنه أو يتلقاه بالوطء ويقوم مقامه الموت كما سيأتي (قوله ويصدر تارة من الزوجة) أي ويصدر التفويض في تارة أي في حالة من الزوجة وعلى هذا فيقال لهما مفوضة يكسر الواو لتفويضها أمر بضعها وهو العقد عليه بلامهر الى الولي وأما فتح الواو فلان الولي فوض أمرها الى الزوج والفتح أفصح لكن ما صدر منها ليس تفويض في العقد مع أن الكلام فيه وانما هو سبب لجواز تفويض الولي في العقد ويمكن أنه من تسمية السبب باسم المسبب والمتقابل لقوله ويصدر تارة من الزوجة الخ قوله وكذا لو قال سيد الامة لشخص الخ فكأنه قال وتارة يصدر من السيد ولو عبر بذلك لكان أظهر وأولى (قوله الباقية) خرجت الصغيرة فلا يصح التفويض

وأشعر قوله يستحب بجواز
اخلاء النكاح عن المهر
وهو كذلك (فان لم يسم)
في عقد النكاح مهر (صح
العقد) وهذا معنى
التفويض ويصدر تارة
من الزوجة الباقية

منها وقوله الرشيدة أى ولو حكما فيشمل السفينة المهمة (قوله كقولها لوليها تزوجني بلامه
 أو على أن لامهري) بخلاف ما لو قالت تزوجني وسكت عن المهر بالكلية فلا يكون نفويضا بل
 إذا ما ملقاني التزويج لأن النكاح بعقد غالب بالمهر فيحمل المطلق عليه فكأنها قالت تزوجني
 بمهر وقوله في تزوجها الولي ويتنى المهر أو يسكت عنه من تمام التفويض فلا يوجد التفويض
 بمجرد قولها المذكور بل لا يقال له تفويض إلا إذا تزوجها الولي ونفى المهر أو سكت أو تزوج
 بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد لأن التسمية الفاسدة كالتسمية فهي بمنزلة السكوت فتكون
 من صور التفويض وجعل اقتضاء التسمية الفاسدة وجوب مهر المثل بالعقد في غير التفويض
 وأما لو تزوج بمهر المثل من نقد البلد انعقده ولا تفويض (قوله وكذلك قال سيد الأئمة
 لشخص الخ) أى فانه تفويض لكن لا تثنى السيد بعد ذلك على الزوج ولو دخل بها لأن الحق له
 وقد أسقطه وقوله ونفى المهر أو سكت بخلاف ما إذا تزوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد فلا
 يكون تفويضا منه بل يجب دون مهر المثل وغير نقد البلد إذا عقد السيد بهما ويكون كل منهما
 مسمى صحيحا لأن المهر حق السيد وقد رضى بذلك بخلاف ما تقدم في الولي (قوله وإذا صح
 التفويض الخ) بخلاف ما إذا لم يصح التفويض كتفويض غير الرشيدة لأن التفويض صورة
 تبرع نظرا لكونه لا يجب بالعقد شئ لكن يستفد به الولي من السفينة الأذن في تزويجها
 وقوله وجب المهر فيه أى في التفويض وقوله بثلاثة أشياء أى بواحد منها كما هو معلوم فلا
 يشترط اجتماع الثلاثة كما قد توهمه عبارة المصنف أولا وإن كان تعبيره بعد ذلك بأو يدفع هذا
 الإيهام فلأخذ بظاهر العبارة أولا من اشتراط اجتماع الثلاثة لتناقض مع ما يقتضيه العطف
 بأو من أن المعتبر واحد منها (قوله وهي) أى الثلاثة أشياء أى أحدها كما علت ليصح العطف
 بأو وقوله أن يفرضه الزوج على نفسه أى أن يقدره الزوج على نفسه قبل الدخول بهما من غير
 طلبها أو بطلبها منه ولما حبس نفسها حتى يفرض لها التكون على بصيرة في تسليم نفسها ولها بعد
 الفرض حبس نفسها حتى يسلمها المقروض الحال بخلاف الموجل كالمسمى في العقد فيهما وعلم
 من ذلك أنه يجوز فرض مؤجل بأجل معلوم بالتراضي ولا يشترط علم الزوجين بقدر مهر المثل
 بل حيث تراضيا على مهر صريح ولو دون مهر المثل أو فوقه بخلاف فرض الحال كما فانه يشترط فيه
 علم الحال كما بمهر المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا بالتفاوت اليسير والمقروض الصحيح
 كالمسمى في العقد سواء كان الفرض من الزوج أو من الحال كما فيتشطر بالطلاق قبل الدخول
 فإن طلقها قبل الفرض فلا شئ لها إلا المتعة (قوله وترضى الزوجة بما فرضه) أى إن كان
 دون مهر المثل أو فرض مؤجلا أو من غير نقد البلد ولا فلا يعتبر رضاها حيث صدقته على أنه
 مهر مثلها فإن نازعته في أنه مهر مثلها بأن قالت ليس هذا مهر مثلي فرضه الحال كما لانه هو الذى
 يفرضه عند التنازع (قوله أو يفرضه الحال كما على الزوج) فيفرض المهر عند امتناع الزوج من
 الفرض أو تنازعهما في قدر المقروض كما يفرضه الحال من نقد البلد لأن منصبه
 فصل الخصومات والالزام بالمال الحال من نقد البلد كما في قيم المتلفات فلا يفرضه مؤجلا ولا من
 غير نقد البلد وإن رضيت الزوجة بذلك لكن لها إذا فرضه حالاً تأخير القبض بل لها تركه
 بالكلية لأن الحق لها ولا يصح فرض أجنبي ولو من ماله بغير إذن الزوج لأنه خلاف ما يقتضيه

الرشيدة كقولها لوليها
 تزوجني بلامهري أو على أن
 لامهري في تزوجها الولي
 ويتنى المهر أو يسكت عنه
 وكذلك قال سيد الأئمة
 لشخص تزوجتك أمي ونفى
 المهر أو سكت (و) إذا صح
 التفويض (وجب المهر)
 فيه (بثلاثة أشياء) وهي
 (أن يفرضه الزوج على
 نفسه) وترضى الزوجة بما
 يفرضه (أو يفرضه الحاكم
 على الزوج)

العقد سواء كان عينا أو دينا وانما جاز أداء دين الغير بغير اذنه لانه لم يسبق عقد مانع من أداء
الغير أما فرض الغير بأذن الزوج فيصح ويرجع عليه ان أذن له في القرض من ماله أو مطلقا
بخلاف ما إذا أذن له في القرض من مال نفسه فقرضه من ماله فلا رجوع (قوله ويكون
المفروض عليه مهر المثل) أي ويكون ما يفرضه الحالك على الزوج مهر المثل بلا زيادة ولا نقص
الابتقاوت يسير ولا بد أن يكون حالاً من نقد البلد كما تقدم (قوله ويشترط علم القاضي بقدره)
أي بقدر مهر المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه بالافتاوت اليسير (قوله أما رضا
الزوجين بما يفرضه فلا يشترط) فلا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاهما به لانه حكم منه (قوله
أو يدخل الخ) أي بأن بطأها ولو في الدبر أو في حيض أو أحرأ أو نحو ذلك ولو بدون انتشار ولو
لم تزل البكارة بخلاف التحليل وقوله أي الزوج تفسير للضمير الواقع فاعلا وقوله بهما متعلق
بسدخل وقوله أي الزوجة تفسير للضمير بالجرور وقوله المقوضة بفتح الواو وكسرها والفتح
أفصح أما الكسر فلانها فوضت أمرها إلى الولي في تزويجها بلا مهر وأما الفتح فلأن الولي
فوض أمر بضعها إلى الزوج ليقرض المهر في مقابلة أو يفرضه القاضي نيابة عنه أو يتلنه
بالوطء ويقوم مقامه الموت كما تقدم (قوله قبل فرض من الزوج أو الحالك) أما إذا كان بعد
فرض من الزوج أو الحالك فيستقر به المفروض كما يتقرر به المسمى في العقد (قوله فيجب لها
مهر المثل بنفس الدخول) فيستقر بذمته ونطالبه به وإن رضيت بأن لا مهر لها لأن الوطء لا يباح
بالإباحة أي لا يصور بصورة الإباحة والافهوا بباح هنا بالعقد لكن لو قلنا بأنه لا مهر لها حيثئذ
كان مصورا بصورة الإباحة وهو لا يصور بصورة الإباحة لما فيه من حق الله تعالى نعم لو نكح
في الكفر مفوضة ثم أسلم واعتقادهم أن لا مهر للمفوضة بحال ثم وطئ فلا شيء لها لانه استحق
وطأ بلا مهر فأشبه ما لو زوج عبده أمته ثم أعنتهما ثم وطئها بعد ذلك (قوله ويعتبر هذا المهر
بحال العقد في الأصح) أي لانه هو المقتضى للوجوب بالوطء أو بالموت المتزل منزله وهذا ما نقل
عن الأكثرين لكن صحح في أصل الروضة أن المعتبر أكثر مهر من العقد إلى الوطء لأن البضع
دخل بالعقد في ضمانه واقترب به الاتلاف فوجب الأكثر كالمقبوض بالشراء الفاسد ولذلك
حمل المحشى كلام الشارح على ما إذا كان هو الأكثر قال لأن الرجح اعتباراً كالمهر في أوقات
ثلاثة وقت العقد ووقت الوطء وما بينهما فالمعتد أن المعتبر أكثر مهر مثل من العقد إلى الوطء
للتعليل المتقدم (قوله وإن مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهر مثل في الاظهر)
أي أن كان النكاح صحيحاً فلا مهر بالموت في النكاح الفاسد وانما يجب به في النكاح الصحيح
لانه كالوطء في تقرير المسمى في غير التفويض فكذلك في إيجاب مهر المثل في التفويض وهل
يعتبر مهر المثل هنا بالأكثر كما مر في مسألة الوطء أو بحال العقد أو بحال الموت هذه أوجه
ذكرها في الروضة وأصلها بالترجيح أوجهها أولها لأن البضع دخل في ضمانه بالعقد وتقرر
عليه بالموت كالوطء (قوله والمراد بمهر المثل) أي في قوله ويجب لها مهر المثل ويجري ذلك في
سائر مسائل مهر المثل وقوله قدر ما يرغب به في مثلها أي قدر الذي يرغب به في مثلها عادة وركنه
الاعظم نسب في النسبية في العرب وكذلك في العجم على المعتمد لأن الرغبات تختلف به مطلقا
ويراعى أقرب امرأة تنسب إلى من تنسب إليه المنكوحه من الألفاظ التي اختلجها لا يبين ثم لا ب

ويكون المفروض عليه
مهر المثل ويشترط علم
القاضي بقدره أما رضا
الزوجين بما يفرضه فلا
يشترط (أو يدخل) أي
الزوج (بها) أي الزوجة
المقوضة قبل فرض من
الزوج أو الحالك (فيجب)
لها (مهر المثل) بنفس
الدخول ويعتبر هذا
المهر بحال العقد في الأصح
وإن مات أحد الزوجين
قبل فرض ووطء وجب
مهر مثل في الاظهر والمراد
بمهر المثل قدر ما يرغب به
في مثلها عادة

كأنه حتى لو صدق الكفاية تعليم الشهادتين فإن كان فيه كلفة صم والافلا كما قاله الأذرى
 وخرج بقيد المعلومة المجهولة فلا يصح - عليها صداقاً ولكن يجب مهر المثل ومحل جواز تزوجها
 على المنفعة المعلومة أن كان الزوج يحسن تلك المنفعة سواء التزمها في ذمته أو عقد على عينه
 فإن لم يحسنها فقيده تفصيل فإن التزمها في ذمته جاز ويستأجر لها من يحسنها وإن عقد على عينه
 لم يصح على الأصح ليجزئه فلو تنازعا في البداءة في هذه المسئلة فقال بعضهم تجبر على تسليم نفسها
 لرضاها بالتأخير اللازم للتعليم فهو كالموكل وقال بعضهم يفسخ الصداق ويؤمر بدفع مهر المثل
 لعدل ثم تؤمر بالتسكين قال ابن قاسم وهذا ما تحرر مع الرملى في الدرس فيما علمت (قوله
 كتعليمها القرآن) أى وكفاية ثوب وكفاية نحو دلائل الخيرات ومثل القرآن الفقه والحديث
 والشعر الجائز والخط وغير ذلك مما ليس بمحرم ولا فرق في تعليم القرآن بين أن يكون لملكه كما هو
 ظاهره أو لسورة معينة منه كالنسخة وغيرها ولقد روي عن من سورة معينة كربع من سورة
 يس أن كانت تعرفه ولو يقرأه نه عليها وسواء كان التعليم لها أو لغيرها مطلقاً ولو لها الص - غير
 الواجب عليها تعليمه كأن كانت وصية عليه ولو طلقها قبل التعليم بعد الدخول أو قبله تعذر تعليمه
 ويرجع لمهر المثل كله فيما إذا كان بعد الدخول أو نصفه فيما إذا كان قبله لأنها صارت محرمة
 عليه لا يجوز نظره إليها ولا اختلاؤها ومحل تعذره فيما إذا أصدقها تعليمه بنفسه لنفسها ولم
 تكن صغيرة لا تشتهى ولم تصر محرماً له برضاع كأن ترضع الكبرى من زوجته الصغرى ولم
 ينكحها ثانياً بنكاح جديد وأن يكون ذلك قدراً كثيراً بحيث يتعذر تعلمه في مجلس أو مجالس
 واللام يتعذر التعليم فإن قيل قد تقدم أنه يجوز النظر للأجنبية للتعليم وهذه صارت أجنبية فهلا
 جاز تعليمها ولم تعذر أجيب بأن كلام من الزوجين تعلقت آماله بالآخر وحصل بينهما نوع ود
 فتويت التهمة فامتنع التعليم لقوة التهمة وخشية الفتنة بخلاف الأجنبية فإن قوة الوحشة
 بينها وبين الأجنبية اقتضت جواز التعليم وبعضهم خص التعليم الذى يجوز له النظر بالتعليم
 الواجب كتعليم الفاتحة وما هنا بغير الواجب كالندوب كتعليم السورة غير الفاتحة ورجحه
 السبكي وبعضهم خص التعليم الذى يجوز النظر به بالامر بخلاف الأجنبية ورجحه الجلال
 المحلى والمعتمد الاول ولو فارقها قبل الدخول وبعد التعليم رجع عليها بنصف أجرة مثله لانبصف
 المهر لانه كعين قبضتها وتلفت تحت يدها (قوله ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر)
 أى لا ية وإن طلقته من قبل أن تنسوهن ومثل الطلاق ما لو كان بقويضة إليها أو بتعليقه
 على فعلها بآئناً كان أو رجعيًا لكن بعد انقضاء العدة وصورة الرجعى قبل الدخول أن يكون
 بعد استدخال المني فهو طلاق قبل الدخول لكنه رجعى ومثل الطلاق كل فرقة لامنها ولا يسيها
 كسلامه وورده ولعانه وارضاع أمهاله أو أمه لها فينصف المهر قبل الدخول قياساً على الطلاق
 بخلاف الفرقة التي منها كسلامها ولو تبعاً لحد أو غيرها أو ردتها أو ارضاعها زوجة له صغيرة
 أو فسختها بعيه أو بسيها كفسخه بعيها فانما تسقط المهر كله لانها في الفرقة التي منها هي
 المختارة للفرقة فلذلك تسقط العوض وفي الفرقة التي يسيها كفسخه بعيها ما كانت الفرقة
 يسيها كانت كأنها هي القاضية بئى ما لو كانت الفرقة يسيها ما كان أو ردتا والعياذ بالله تعالى
 فهل هي كردتها فسقط المهر كله أو كردته فنصفه وجهان صحيح الاول الروايتي وغيره وصح

كتعليمها القرآن (ويسقط
 بالطلاق قبل الدخول
 نصف المهر)

الثاني المتولى وغيره وهو الوجه فهو المعتمد واعلم أن من وجب لها نصف المهر لامتعة لها لان
النصف جابر للايحاش الذي حصل لها بالطلاق مع سلامة بضعها بخلاف التي لم يجب لها شيء
من المهر وهي المقوضة التي طلقت قبل القرص والوط فوجب لها المتعة لقوله تعالى لا جناح
عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تقرضوهن فريضة ومنعهن وتجب أيضا الموطوءة
مع وجوب كل المهر لها في الاظهر لعموم قوله تعالى والله طلاقات متاع بالعرف ولان جميع
المهر وجب في مقابلة منفعة بضعها فوجب المتعة أيضا لجبر الايحاش الحاصل بالطلاق خلوة عن
الجبر والمتعة بضم الميم وكسرها مأخوذة من التمتع فعنها لغة التمتع وعرفا ما لا يجب على
الزوج دفعه لمفارقة لم يجب لها نصف مهر فقط ان كانت الفرقة لا بسببها ولا بسببها ولا بسبب
ملكها ولا بسبب موت لهما أو لاحدهما كطلاقه واسلامه وردته ولعانه بخلاف ما اذا كانت
بسببها كاسلامها وردتها وملكها له وفسخه ابعيه وفسخه بغيرها أو بسببها كان اردنهما
أو سببها معا وكانت بسبب ملكها لهما أو بموت لهما أو لاحدهما فلا متعة في ذلك كله ويسن أن
لا تنقص عن ثلاثين درهما خاصة وأن لا تبلغ نصف المهر اذا كان نصفه أكثر من ثلاثين درهما
فان تنازعا في قدرها قدرها فاض باجتهاده بحسب ما يليق بحال الزوج يسارا واعسارا وما يليق
بنسبها وصفاتها لقوله تعالى ومنعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالعرف حق على
المحسنين ولا فرق في وجوبه بين المسلم والكافر والحرة والعبد والمسلمة والذمية والحرة والامة
وهي لسيد الامة وفي كسب العبد قال النووي ان وجوب المتعة مما يفضل النساء عنه فينبغي
تعريفهن اياه واشاعته ينهن ليعرفن ذلك (قوله أما بعد الدخول الخ) مقابل لقوله قبل
الدخول والمراد بالدخول الوطء ولو في الدبر وقوله فيجب كل المهر أي لتقره بالوطء وقوله ولو كان
الدخول حراما غاية في وجوب كل المهر (قوله ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين)
أي لتقر المهر به كالوطء وقوله لا جناح للزوج بها في الجديد هو المعتمد خلافا للقديم الموافق
للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه (قوله واذا قتلت الحرة نفسها الخ) وكذا لو قتلت زوجها
أو قتلها أجنبي فانه لا يسقط مهرها في جميع ذلك بخلاف ما لو قتلت الحرة زوجها قبل الدخول
فانه يسقط مهرها كما جزم به صاحب الانوار واعتمده الشهاب الرملي (قوله بخلاف ما لو قتلت
الامة نفسها أو قتلها سيدها) وكذا لو قتلت زوجها أو قتلها سيدها فانه يسقط مهرها في ذلك
بخلاف ما لو قتلتها زوجها أو قتلها أجنبي فانه لا يسقط مهرها ولو اشترك الزوج والسيد في
قتلها سقط مهرها جميعه عند العلامة الرملي تغليب الفعل السيد ونصفه فقط عند العلامة
الخطيب ومثله ما لو قتل السيد وغيره المبعضة

*(فصل) * هو ساقط في بعض النسخ وقوله والولية الخ واشتقاقها كما قاله الازهرى من الولم
وهو الاجتماع لان الناس يجتمعون لها وهذا أعم من قول الحشى بغيره لاجتماع الزوجين
فيها لانه قاصر على وليمة العرس مع أنها تطلق على غير وليمة العرس أيضا وان كانت لا تنصرف
عند الاطلاق الا لولية العرس فقط لان استعمالها مطلق في العرس أشهر وتقيد في غيره فيقال
وليمة ختان أو غيره وقوله على العرس أي لاجله فعلى تعليلية بمعنى اللام على حد وتكبر والله على
ما هداكم أي لاجل هدايته اياكم والعرس بضم العين مع ضم الراء واسكانها يطلق على العقد وعلى

أما بعد الدخول ولو
واحدة فيجب كل المهر ولو
كان الدخول حراما كوطء
الزوج زوجته حال احرامها
أو حبيبتها ويجب كل المهر
كما سبق بموت أحد الزوجين
لا جناح للزوج بها في الجديد
واذا قتلت الحرة نفسها
قبل الدخول بها لا يسقط
مهرها بخلاف ما لو قتلت
الامة نفسها أو قتلها
سيدا قبل الدخول فانه
يسقط مهرها
(فصل والولية على العرس
مستنبه)

وقال بعضهم ان الولايم عشرة مع واحد * من عدها قد عزي أقرانه
فالخرس عند نقاسها وعقبة * للطفل والاعذار عند ختانه
ولحفظ قرآن وآداب لقد * قالوا الحذاق لحذقه ويانه
ثم الملاك لعقده ووليمة * في عرسه فاسر ص على اعلانه
وكذا المأدبة بلا سب يرى * ووصيرة لبنائه ملكاته
ونقيعة لقدومه ووضيعة * لمصيبة وتكون من جيرانه

(قوله والاجابة اليها) وينبغي كما قال الغزالي في الاحياء ان يقصد بالاجابة الاقتداء بالنبى
صلى الله عليه وسلم واقامة الواجب لتكون من أمور الآخرة فينبأ عليها ولا يقصد الاكل
وقضاء الشهوة فتكون من أمور الدنيا فلا ينبأ عليها وينبغي أيضاً أن يقصد اكرام أخيه المؤمن
وزيارته ليكون من المتحابين في الله تعالى وقوله أى وليمة العرس تفسير للضمير والمراد بالعرس
هنا الدخول للعقد ولذلك قال في شرح المنهج والمراد بالاجابة وليمة الدخول وقال الشيخ عطية
وهو احتراز عما يقع قبل العقد فلا تجب الاجابة اليه وان اتصل بالعقد وليس احترازاً عن وليمة
العقد فان الاجابة اليها واجبة أيضاً بشرط أن تكون بعد العقد فاذا فعلت بعد العقد بقصد
وليمة العقد ووليمة الدخول معاً صلاها بصرف وقد رأينا التنبيه على ذلك (قوله واجبة)
أى وغيره سنة كما سب ذكره الشارح لخبر الصحيحين اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها وخبر أبى
داود اذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو غيره وجلوا الامر في ذلك على النذب بالنسبة
وليمة غير العرس وعلى الوجوب في وليمة العرس وأخذ جماعة بظاهره من الوجوب فيهما
ويؤيد الاقل ما في مسند أحمد عن الحسن قال دعى عثمان بن أبى العاص الى ختان فلم يجب
وقال لم يكن يدعى له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خبر الصحيحين مرفوعاً اذا دعى
أحدكم الى وليمة عرس فليجب فقيهه التقييد بوليمة العرس وعليها حمل خبر مسلم شر الطعام طعام
الوليمة تدعى لها الاغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله أى شر الطعام
طعام الوليمة في حال كونها تدعى لها الاغنياء وتترك الفقراء كما هو شأن الولايم فانه يقصد بها
الفقر والخسلاء ومن لم يجب الدعوة في غير هذه الحالة فقد عصى الله ورسوله فوجب الاجابة في
غير هذه الحالة المسد كونه لما سياتى من أن من شروط وجوب الاجابة أن لا يخص بالدعوة
الاغنياء لغناهم (قوله أى فرض عين في الاصح) وقبل فرض كفاية وقوله ولا يجب الاكل
منها في الاصح بل يندب للمفطر الاكل وقبل يجب وصححه النووي في شرح مسلم أخذ بظاهر
خبر مسلم اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطراً فليطعم وان كان صائماً فليصل فان
ظاهر الامر في قوله فليطعم الوجوب وحمله صاحب القول الاول على النذب وهو المعتمد وأقله
على كل من القولين لقمة والمراد بقوله فليصل فليدع بالبركة ونحوها بدليل رواية فليدع بالبركة
وخبر ما فسره بالوارد فيسن أن يقول اللهم بارك لهم في طعامهم واغفر لهم ونحو ذلك فالمراد
بالصلاة الدعاء وقبل المراد بها الصلاة الشرعية بأن يصلى ركعتين تعود بركتها على المحل وعلى
الحاضرين والمشهور والاقل واذا دعى وهو صائم فلا يكره أن يقول انى صائم لعل الداعى يعذره
واذا حضر وكان صائماً فلا فان شق على الداعى عدم فطره فاقطع أفضل من اتمام الصوم بقصد

(والاجابة اليها) أى وليمة
العرس (واجبة) أى فرض
عين في الاصح ولا يجب
الاكل منها في الاصح

جبر خاطره ويعرضه الله فواياد لا عى فواب صومه مثله أو أكثر وان لم يشق عليه فالانعام أفضل
وان كان صاعاً فرضاً فلا يجوز الخروج منه ولو موسعاً كذا مطلق فعمل من ذلك أنه لا تسقط
اجابته بالصوم (قوله أما الاجابة لغير وليمة العرس الخ) مقابل لقوله والاجابة اليها واجبة وقوله
من بقية الولائم أى حال كون غير وليمة العرس من بقية الولائم وهو بيان للغير وقوله فليست
فرض عين بل هي سنة أى على المعقد وتقدم أن بعضهم أخذ بظاهر الحديث السابق وقال
بوجوبها حتى في وليمة غير العرس حيث قال فيه عرساً كان أو غيره وتقدم أن الجمع هو وجوبه على
الندب في وليمة غير العرس (قوله وانما تجب الدعوة) أى اجابتها وفي بعض النسخ الاجابة لوليمة
العرس أو نسيان لغيرها الخ فالشروط كما تعتبر في وجوب الاجابة لوليمة العرس تعتبر لوليمة
غير العرس وقوله بشرط الخ لا يخفى أن الشرط في كلامه مفرد مضاف فيعم فانه ذكر شرطين وبه
على بقية الشروط اجمالاً بقوله وبقية الشروط مذكورة في المطولات والمصنف فيه على أكثر
الشروط بقوله الامن عذرو ذلك قال الشيخ الخطيب وقوله الاعتذار أشار به الى أكثر شروط
وجوب الاجابة والحاصل ان الشروط كثيرة نحو العشرين وسياق ذكرها (قوله لا يخصص
الداعي الاغنياء بالدعوة) أى لغناهم كما صرح به الشيخ الخطيب حيث قال أن لا يخصص بالدعوة
الاغنياء لغناهم فلا يضر ما لو خصهم لكونهم أهل حرقة أو عشرينه أو جيرانه ولو كانوا كلهم
أغنياء فلو خص الاغنياء بالدعوة لغناهم لم تجب الاجابة حتى عليهم خبر بشر الطعام طامام الوليمة
تدعى لها الاغنياء وتترك الفقراء ومعلوم أن الشر لا تجب الاجابة له لان المقصود التحذير عنه
وليس المراد بعدم التخصيص أن يعم الناس جميعاً بالدعوة لان هذا غير ممكن بل الشرط أن لا
يظهر منه قصد التخصيص فيعم عندئذ عشرينه أو جيرانه أو أهل حرقة وأما عند عدم تمكنه
فلا يضر التخصيص حتى لو دعا واحداً الكون طامامه لا يكفي الا واحد الفقراء لم يسقط وجوب
الاجابة كما يؤخذ من شرح الروض (قوله بل يدعوهم والفقراء) مقتضاه أنه لو خص الفقراء
بالدعوة لم تجب الاجابة وهو قضية قول شيخ الاسلام في المنهج وعموم الدعوة بأن لا يخصص بها
أغنياء ولا غيرهم بل يعم الخ ثم به بعد ذلك على أن تعبيره بعموم أولى من تعبیر الاصل بأن لا
يخصص الاغنياء وهذه طريقة ضعيفة له والمعمداً ما أفاده كلام الاصل من أنه لو خص الفقراء
بالدعوة وجبت الاجابة وكذلك قصيده عبارة الشيخ الخطيب المتقدمة بل وبعبارة الشارح
قبل الاضراب (قوله وأن يدعوهم في اليوم الاول) ولودعاهم في يوم واحد لكنه جعله ثلاثة
أوقات لم تجب الاجابة الا على من دعاه في الوقت الاول (قوله فان أولم ثلاثة أيام) أى فأكثر
كسبعة أيام وقوله لم تجب الاجابة في اليوم الثاني بل تستحب وتكره في اليوم الثالث أى
وكذا ما زاد عليه فيما إذا زاد على ثلاثة أيام وتجب في اليوم الاول من وليمة العرس كما نص عليه
في المنهج فلأولم ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الاجابة الا في الاول يعنى للعرس وأما في غير العرس
فتسن في اليوم الاول وتسنى في اليوم الثاني في العرس وغيره لكن سنه في اليوم الثاني دون
سنه في اليوم الاول في غير العرس وتكره فيما بعده فيهما خبراً في داود وغيره أنه صلى الله عليه
وسلم قال الوليمة في اليوم الاول حتى وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء ومعه وبهذا تعلم أن
قول المحشى على قول الشارح بل تستحب أى في اليوم الاول وتباح في اليوم الثاني مردود لما

أما الاجابة لغير وليمة العرس
من بقية الولائم فليست
فرض عين بل هي سنة وانما
تجب الدعوة لوليمة العرس
أو نسيان لغيرها بشرط أن
لا يخصص الداعي الاغنياء
لدعوة بل يدعوهم والفقراء
وأن يدعوهم في الصوم
الاول فان أولم ثلاثة أيام لم
تجب الاجابة في اليوم الثاني
بل تستحب وتكره في اليوم
الثالث

علت من أنها تجب في اليوم الأول في العرس وتسق في اليوم الأول في غير العرس وتسق
 في اليوم الثاني فيهما ففعل ما قاله المحشى سهو أو سبق فلم يحل ذلك ان لم يكن لضيق منزله أو
 نحو ذلك يجعل كل يوم لصنف من الناس كما يقع ذلك في مصر غالباً فانهم يجعلون يوماً للعلماء
 ويوماً للنوابين ويوماً لاهل حرقته مثلاً والا وجبت الاجابة في كل يوم في وليمة العرس وتسق
 في كل يوم في وليمة غير العرس وان زاد على ثلاثة أيام (قوله وبقية الشروط مذكورة
 في المطولات) منها أن يكون الداعي مسلماً فلو كان كافراً لم تطلب اجابته نعم تسق اجابة ذمي لكن
 سنهاله دون سنهالمسلم في غير العرس ومنها أن يكون المدعو مسلماً أيضاً فلا تجب الاجابة على
 كافر ولا تسق لاتقاء المودة معه ومنها أن يكون الداعي مطلق التصرف فلو كان غير مطلق
 التصرف لم تجب الاجابة ولا تسق بل تحرم ان كانت الوليمة من ماله فان فعلها وليه وهو أب أو
 جد من مال نفسه وجبت الاجابة في وليمة العرس وسنت في وليمة غيره وأما اذا كان المحجور
 عليه مدعواً فهو في اجابة الدعوة كالرشد اذا لاضرر عليه ومنها أن يعين الداعي بنفسه أو نائبه
 المدعو بخلاف ما لو قال ليحضر من شأء ونحو ذلك ومنها أن لا يدعوه خوفاً منه أو لطمع في
 جاهه أو اعاقته على باطل والا فلا تلزمه الاجابة ومنها أن لا يعتذر المدعو للداعي ويرضى بخلفه
 عن طيب نفس لاعتى حياءً بحسب القرائن ومنها أن لا يسبق الداعي غيره والأجاب السابق
 فان جاء أماً أباً أقر بهما رجاء ثم دارا فان استويا أقرع بينهما ومنها أن لا يكون الداعي ظالماً
 أو فاسقاً أو شرباً أو متكلفاً طالبا للباهة والفخر كما قاله في الاحياء ومنها أن لا يدعوه من
 أكثر ماله حرام فمن كان كذلك كرهت اجابته ما لم يعلم أن عين الطعام حرام والا حرمت وان لم يرد
 الاكل منه لان فيه اقرارا على المعصية نعم اذا عم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه منه ولا
 يتوقف على الضرورة فان لم يكن أكثر ماله حراما لكن فيه شبهة لم تجب الاجابة ولم تسق بل تباح
 ولهذا قال الزركشي لا تجب الاجابة في زمانها هذا ~~المكن~~ لا بد أن يغلب على الظن أن في مال
 الداعي شبهة ومنها أن لا يكون الداعي امرأة أجنبية من غير حضور محرم لها ولا للمدعو
 خشية من الخلوة المحترمة وان لم يحل بها بالفعل ومنها أن يدعوه في وقت الوليمة وهو من حين
 العقد كما مر ومنها أن يكون المدعو حرّاً فلو كان عبداً فان كان بآذن سيده أو كان سكاياً ولم يضر
 حضوره بكسبه وجبت الاجابة فان أضر حضوره بكسبه وأذن له سيده فالوجه عدم
 الوجوب ومنها أن لا يكون المدعو قاضياً في معناه كل ذي ولاية عامة فلا تجب الاجابة عليه
 في محل ولايته بل ان كان لاداعي خصومة أو غلب على ظنه انه سيخاصم حرمت عليه الاجابة
 ومنها أن لا يكون المدعو معذوراً بمرض في ترك الجماعة من نحو مرض ووحل لكن الجوع
 والعطش لا يظهر كونه عذراً هنا لان المقصود من الوليمة الاكل والشرب وليست كثرة الزجة
 عذراً ان وجد سعة لم دخله ومجلسه ومخرجه وأمن على نحو عرضه ومنها أن لا يكون المدعو
 امرأة أو امرء يخشى من حضوره رية أو تهمة أو فلاة والا لم تجب الاجابة وان أذن الزوج
 أو الولي خصوصاً في هذا الزمان الذي كثر فيه القساد وغلبت فيه محبة الاولاد ولا
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وقوله الامن عذر) أي من أجل عذره وقد تقدم أن
 المصنف أشار بذلك الى أكثر الشروط فلونه الشارح على ذلك كما صنع العلامة الخطيب

وبقية الشروط مذكورة
 في المطولات وقوله (الامن
 عذر)

لكان أولى (قوله أي مانع من الاجابة) قال المحنثى كان الاولى أن يقول أي مسقط لوجوب
الاجابة لان شأن الاعذار ذلك وأنت خبير بأن المراد باسقاط الوجوب ~~ك~~كونه مانعاً من
الوجوب من أول الامر لأنه حصل الوجوب ثم سقط فكللام الشارح أقعدتم ان طرأ العذر
بعد تحقق الوجوب ظهر ما قاله المحنثى فالاولى أن يراد ما يجعل ذلك (قوله كأن يكون الخ)
أي وكأن يكون هناك منكر ولو عند المدعوق فقط لا يزول بحضوره كآلة لهو وفرش محرمة
لكونها حصر المسجد ومغصوبة أو لكونها حريراً والوليمة للرجال أو لكونها جلود النجور
لما فيها من الخبلاء وكصور حيوان مرفوعة على هيئة لا تعيش بدونها كأن كانت على سقف
أو جداراً أو ثياب ملبوسة ولو بالقوة أو وسادة منصوبة بخلاف صور غير الحيوان كالاشجار
والسفن والشمس والقمر وصور حيوان غير مرفوعة بأن كانت على أرض أو بساط يداس
عليه أو على مخاض يسكن عليها وعلى هيئة لا تعيش بها كأن كانت مقطوعة الرأس أو الوسط
أو مخزقة البطون فلا يحرم عليه الحضور حينئذ ومنه يعلم جواز التفرج على خيال النمل
المعروف لانها مخصوصة مثقبة البطون وما أحسن قول بعضهم

رأيت خيال النمل كبربرة * لمن كان في علم الحقيقة راق
مخصوص لا رواح تمر وتنقضي * ترى الكل يفنى والحر لا يبق

وهذا التفصيل في دوامه وجواز التفرج عليه وأما أصل تصوير الحيوان فحرام مطلقاً ولو
على هيئة لا تعيش بها كان كان بلا رأ من خبر أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ثم
يستثنى لعب النبات لان عائشة كانت تأعب بها عنده صلى الله عليه وسلم وحكمة ذلك تعليمهن
أمر التربة فان كان المنكر يزول بحضوره وجب عليه الحضور ازالة للمنكر سواء كانت
الوليمة للعرس أو غيره زيادة على وجوبه لاجابة وليمة العرس ومنه لاجابة وليمة غير العرس (قوله
في موضع الدعرة) أي أو في طريقه فوضع الدعرة ليس بقصد وحل بلا كراهة تفرجاً وسكر
ودراهم في الولاة كلها عـ لا بالعرف وحل التقاطه اذ ذلك مالم يكن ايداء وتركهما أولى فيكون
فعلهما خلاف الاولى لان الثاني يشبه النهي والاول سبب لما يشبهه ان عرف أن الناس
لا يوزن بعضهم على بعض ولم يقدح الالتقاط في مروءة الملتقط لم يكن الترك أولى ويكره أخذ
الناس من الهواء فان أخذ منه ملكه مع الكراهة وكذلك يملكه اذا بسط حجره فوقه فيه أو
التقطه فان وقع في حجره ولم يسطه لم يملكه لانه لم يوجد منه فعل ولا قصد فملك نعم هو أولى به من
غيره فلو قام فقط من حجره بطل اختصاصه به وكذلك لو نفضه في بطل اختصاصه كما لو وقع
على الارض من أول الامر وعلم من ذلك أنه يجوز للانسان أن يأخذ من مال غيره ما يظن رضاه
به من دراهم وغيرها ويختلف ذلك باختلاف الناس والاموال فقد يسمع لشخص دون آخر
ويقال دون آخر وينبغي له مراعاة النصفة مع الرفقة فلا يأخذ الا ما يخصه لا ما يريه عليه من
حقهم الا أن رضوا بذلك عن طيب نفس لا عن حياء ويجوز للضيف الاكل مما قدم له بلا لفظ
من مضيقه اكتفاء بالقرينة العرفية كما في الشرب من السقايات التي في الطرق الا أن يتظن
الداي غيره أو يكون قبل تمام السفر فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن المضيف لفظاً بخلاف غير
ما قدم له فليس له الاكل منه ولا يتصرف فيما قدم له بغير الاكل لانه المأذون فيه عرفاً فلا يطم

أي مانع من الاجابة السولية
سكن يكون في موضع الدعرة

منه سائلا ولا هرة الا باذن صاحبه أو علم رضاه نعم له أن يقيم منه غيره من الاضياف الا أن يفاضل
 المضيف الطعام بينهم فليس لمن خص بنوع أن يطعم غيره منه ويملك المضيف ما التقمه بوضعه
 في فمه ملكا ما اعني بمعنى أنه ان ازدردده استقر على ملكه وان أخرجه من فمه تبين بقاؤه على ملك
 صاحبه ويتقرر على ذلك أنه لو حلف لا يأكل من طعام زيد فضيقه وأكل من طعامه لم يحنث
 لانه لم يأكل طعام زيد وإنما أكل طعامه لانه ملكه بالوضع في فمه كما علت بخلاف ما لو حلف
 لا يتناول طعام فلان فإنه يحنث لانه وقت التناول يصدق عليه أنه طعام فلان لعدم ملك المضيف
 له حينئذ ويسن أن يقول المالك للمضيف ونحو ولده وزوجه اذا رفع يده من الطعام كل ويكرره
 عليه ثلاث مرات ولا يزيد عليها ما لم يتحقق أنه اكتفى من الطعام ويسن للمضيف أن يدعو لاهل
 المنزل كأن يقول أكل طعامكم الابرار وصلت عليكم الملائكة الاخبار وذكركم الله فحين عنده
 أو يقول اللهم من أكله وأخلف على من بذله وهي لتأبده بالجملة ومعنى المضيف من يحضر
 الولية باذن سمي باسم ملك يأتي برزقه قبل يحنث لاهل المنزل بأربعين يوما وينادي فيهم هذا
 رزق فلان بن فلان وأما الطقبي وهو الذي يحضر الطعام بلا اذن من صاحبه فيحرم عليه ذلك
 الا أن يعلم رضا رب الطعام لصداقة أو نحوها سمي بذلك نسبة لرجل من غطفان يقال له طقيل
 كان يحضر كل وليمة تفعل من غير دعوة والنقطة المعتاد في الافراح يجب رده كالدين ولدا فعه
 المطالبة ولا أثر للعرف اذا جرى بعدم الرد لانه مضطرب فلا اعتبار به فكم من شخص يدفع
 النقطة ويريد رده اليه ويستحي أن يطالب به (قوله من يتأذى به المدعو) أي لعداوة أو
 نحوها وقوله ولا تليق به مجالسته أي كالاراذل الذين يحصل منهم مخزية أو فيهم خسة أو يوجد
 منهم كشف عورة أو نحو ذلك * (فصل في أحكام القسم والنشوز) * أي كوجوب التسوية
 في القسم بين الزوجات الا في قول المصنف والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة وإنما
 ذكر القسم بعد الولية نظر الكون الافضل فعلها بعد الدخول فيحتاج للقسم حينئذ وذكر بعده
 النشوز لانه يترتب غالبا على ترك القسم ولقوة المناسبة بينهما فجمعها في ترجمة واحدة والقسم
 بفتح القاف وسكون السين مصدر قسمت الشيء والمراد به العدل بين الزوجات وبفتح القاف مع
 فتح السين اليمين والقسم بكسر القاف وسكون السين النصيب وبكسر القاف مع فتح السين جمع
 قسمة وهي غير الانصاف بعضها عن بعض والنشوز هو الخروج عن الطاعة مطلقا ومن الزوجة
 أو من الزوج أو منهما (قوله والا قول) أي الذي هو القسم وقوله من جهة الزوج أي لانه
 واجب على الزوج ان كان بالغا عاقلا وعلى وليه ان كان صبيًا مطبقا للوط أو مجنونًا يمكنه الوط
 وعلى وليه أن يدور به عليهن ان كان له فيه مصلحة كان ينفعه الجماع بقول أهل الخبرة فان جار
 الصبي أو المجنون فالانتم على وليه (قوله والثاني) أي الذي هو النشوز وقوله من جهة الزوجة
 أي بحسب الاصل والغالب لانه قد يكون من الزوج بخروجها عن أداء الحق الواجب عليه
 لها وهو معاشرتها بالمعروف والقسم والمهر والنفقة والكسوة وبقية المؤن وقد ذكره بقولهم
 لو منع الزوج زوجته حقها عليه كقسم ونفقة ألزمه القاضي فوفيته اذا طلبته فان أساء
 خلقه معها واذاها بضرب أو غيره بلا سبب منها نهى عن ذلك ولا يعززه أول مرة فان عاد اليه
 وطلبت تعزيره عززه بما يليق به وانما لم يعززه في المرة الاولى لان اساءة الخلق تكثر بين الزوجين

من يتأذى به المدعو ولا تليق
 به مجالسته
 (فصل في أحكام القسم
 والنشوز)
 والا قول من جهة الزوج
 والثاني من جهة الزوجة

والتعزير عليها أول مرة يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على النهي لعل الحال يلتئم بينهما
وقد يكون من كل منهما وقد ذكره بقولهم ولو ادعى كل منهما تعذري الآخر عليه تعرف
القاضي حالهما بخبر ثقة يعرف حالهما بجوار أو غيره ومنع الظالم منهما من عوده لظلمه ولو تعزير
يليق به فان اشتد الشقاق بينهما بعث القاضي وجوبا حكمين مسلمين حزينين عارفين
بالمقصود منهما لينظر في أمرهما ويسن كون حكم الزوج من أهله وكون حكم الزوجة من
أهلها ويسن أيضا كونهما ذكرا وذكرا وكيلا لهما لا كما كان من جهة الحاكم على الأصح
لأن الزوجين رشيدان فلا يولي عليهما في حقهما وانما اشتراط فيهما ما ذكره أنهم ما وكيلا
لتعلق وكالتهما بنظر الحاكم كافي أمينه فيقتل حكمه به وحكمهما بها فان أمكن الصلح بينهما
صالحا بينهما وان لم يمكن التام الحال بينهما وكل الزوج حكمه بطلاق أو خلع ونحو كل الزوجة
حكمها في قبول طلاق وبذل عوض وان اختلف رأيهما بعث القاضي اثنين غيرهما حتى يتفق
رأيهما على شيء هذا ان رضى الزوجان بيعت الحكمين والأدب الظالم منهما باجتهاد واستوفى
للمظلوم حقه (قوله ومعنى نشوزها) أي الزوجة وقوله ارتفاعها عن أداء الحق الواجب عليها
أي الذي هو طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسلم نفسها وملازمة المسكن (قوله وإذا كان
في عصمة شخص زوجتان فأكثر) أي من الزوجتين كالثلاثة والأربعة وقوله لا يجب عليه
القسم بينهما أي الزوجتين وقوله أو بينهما أي الزوجات في صورة الأكثر والمراد أنه لا يجب
عليه القسم ابتداء أما لو بات عند واحدة منهما أو منهن وجب عليه اتمام الدور فوراً للباقيات
بقرعة وجوباً لمن بعد التي بات عندها وبين الجميع في الدور الذي بعد تمام الدور الذي تعذى
في ابتدائه (قوله حتى لو أعرض الخ) أي فلما أعرض الخ فهو تفرع على قوله لا يجب عليه
القسم وقوله عنهن أي الزوجات وقوله أو عن الواحدة أي أو أعرض عن الزوجة الواحدة
وقوله فلم يبت عندهن ولا عندها عطف تفسير للأعرض عنهن أو عن الواحدة فالمراد عن
الأعرض ترك المبيت وقوله لم يأت أي لأن المبيت حقه فله تركه ابتداء أو بعد تمام الدور
بخلاف ما لو بات عند واحدة فانه يجب عليه اتمام الدور كاملاً (قوله ولكن يستحب أن لا
يعطلن من المبيت) ويستحب له أيضاً أن يحصنن بالوطء وقوله ولا الواحدة أيضاً أي ولا
يعطل الواحدة أيضاً وقوله بأن يبيت الخ تصوير لقوله أن لا يعطلن مع قوله ولا الواحدة أيضاً
(قوله وأدنى درجات الواحدة أن لا يخلها كل أربع ليل عن ليلة) أي اعتباراً بمن عنده
أربع زوجات فانه اذا قسم بينهما لا تخلو كل واحدة عن ليلة من كل أربع ليل (قوله
والتسوية في القسم الخ) محمل وجوب التسوية في القسم بين الزوجات ان كن حراً رخصاً
أو أماء خالصاً لو كان فيهن حرة وأمة فلا تجب التسوية وان كان القسم واجباً فللحرة ليلتان
وللأمة ليلة وللمستولدة ومبعضة ولا تجب التسوية بين الزوجات في التمتع بوطء أو غيره لكنها
نسب ولا يواخذ بيل القلب الى بعضهن لأن هذا أمر قهري ولهذا كان صلى الله عليه وسلم
يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك (قوله بين الزوجات) قيد لا بد منه
خرج به ما لو كان عنده أماء مملوكات لا يجب القسم بينهما ولا يمنع من وجوب القسم بين
الزوجات عذر فقام بهن كرض وحيف ورتق وقرن وأحرام لأن المقصود الانس لا الوطء نعم

ومعنى نشوزها ارتفاعها
عن أداء الحق الواجب
عليها وإذا كان في عصمة
شخص زوجتان فأكثر
لا يجب عليه القسم بينهما
أو بينهما حتى لو أعرض عنهن
أو عن الواحدة فلم يبت
عندهن أو عندها لم يأت
ولكن يستحب أن لا يعطلن
من المبيت ولا الواحدة أيضاً
بأن يبيت عندهن أو عندها
وأدنى درجات الواحدة أن
لا يخلها كل أربع ليل
عن ليلة (والتسوية في
القسم بين الزوجات)

لا قسم لنا شرة وان لم تأثم لخصم فلا تستحق قسما كما لا تستحق نفقة ولا غيرها (قوله واجبة)
 أى على الزوج البالغ العاقل وعلى ولي الصبي المطلق للوطء فان جاز فالأثم على وليه وعلى ولي
 الجنون أن يدور به عليهن للقسم ان كان له فيه مصلحة كأن ينقعه الجماع بقول أهل الخبرة ولا
 قضاء عليه بترك القسم وان أئمه الولي (قوله وتعتبر التسوية بالمكان) فيدور عليهن بمسكنهن
 أو يدعوهن لمسكنه والأول أولى وليس له أن يدعو بعضهن لمسكن بعض منهن إلا بالرضا ولا
 أن يدعو بعضهن لمسكنه ويمضي لبعضهن لما فيه من التخصيص الموحد من الإبراض أو بقربة
 أو لغرض تقرب مسكن من بعضي اليها أو جالها دون الأخرى (قوله تارة) أى فى تارة أى
 حالة (قوله وبالزمان أخرى) أى تارة أخرى وأقل نوب القسم ليلة يومها فلا يجوز أقل منها
 ويجوز كونها اليقين أو ثلاثا لكن الأول أفضل ولا يجوز الزيادة على الثلاث وان تفرق في
 البلاد الإبراض فيجوز ولو مشاهرة ومسانة وعليه يحمل قولهم يجوز القسم شهر أو شهرا
 وستة وستة ونحو ذلك ولا يجوز تبعض ليلة مطلقا لما فيه من تشويش العيش بسبب عسر ضبط
 أجزاء الليل وأما طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة فمحمول على رضاهن (قوله
 أما المكان فيجزم الجمع الخ) أى لم يفر دكل واحدة بمكان (قوله وأما الزمان فمن لم يكن حارسا
 الخ) حاصله أن من كان عمله نهارا فالأصل في حقه الليل لانه وقت السكون والنهار قبله أو بعده
 تبع لانه وقت المعاش وهذا هو الغالب قال تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه
 والنهار مبصر أى مبصر فيه ومن كان عمله ليلا كحارس فالأصل في حقه النهار لانه وقت
 سكونه والليل تبع لانه وقت معاشه ومن عمله فيها فالأصل في حقه وقت راحته ووقت شغله تبع
 ولو كان يعمل نارة ليلا ونارة نهارا لم يجزله أن يجعل لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا
 ولاخرى عكسه والأصل في حق المسافر وقت نزوله والتابع في حقه وقت سيره إلا أن يكون
 وقت سيره هو وقت خلوته ووقت نزوله هر وقت اجتماعه بالمسافر من فيمنعكم في حقه الحال
 (قوله فعماد القسم) أى أصله ومقصوده وقوله الليل أى لانه وقت سكونه كما علم مما مر وقوله
 والنهار أى قبله أو بعده كما مر وقوله تبع له أى لانه وقت معاشه كما تقدم (قوله ومن كان حارسا)
 أى مثلاً أخذاً مما قبله وقوله فعماد القسم أى أصله ومقصوده وقوله النهار أى لانه وقت سكونه
 وقوله والليل تبع أى لانه وقت شغله كما مر (قوله ولا يدخل الزوج الخ) أى ولا يجوز أن يدخل
 الخ فبأنهم من تعدي بالدخول لغير حاجة وغير ضرورة سواء كان في الأصل أو في التابع ولا يقضيه
 ان لم يطل مكثه ولا تجب التسوية في أزمدة الدخول في التابع وانما تجب في الأصل فيجب ترك
 الخروج فيه لخصوص صلاة الجماعة في الكل أو الخروج في الكل فلا يخرج في نوبة بعضهن ويتركه
 في نوبة بعضهن (قوله ليلا) صوابه نهارا كما عبر به الشيخ الخطيب لأن الدخول في الأصل
 لا يجوز للحاجة وانما يجوز للضرورة كمرض مخوف وشدة طلق وخوف نهب أو حريق ويجوز
 الدخول في التابع للحاجة ولا يتوقف على الضرورة اللهم إلا أن يحمل كلامه على من في حقه
 النهار أصل والليل تابع كالحارس وان كان خلاف الغالب والأولى أن يقول التابع لينحل
 الصورتين والحاصل أن الدخول في الأصل لا يجوز لغير الضرورة وفي التابع لا يجوز لغير
 الحاجة ولا يقضى قد رز من الضرورة ان قصر عرفا فان طال في ذاته بان كان العمل الذي

واجبة) وتعتبر التسوية
 بالمكان تارة وبالزمان أخرى
 أما المكان فيجزم الجمع بين
 الزوجتين فأكثر في مسكن
 واحد إلا بالرضا وأما
 الزمان فمن لم يكن حارسا
 مثلاً فعماد القسم في حقه
 الليل والنهار تبع له ومن
 كان حارسا فعماد القسم في
 حقه النهار والليل تبع له
 (ولا يدخل) الزوج ليلا
 (على غير المقسوم لها)

تقتضيه الضرورة بأخذ زمن طويل لإعادة أو أطاله بأن كان لا يقتضى ذلك لكن تأنى الزوج
وتحمل قصد اقضى كل الزمن وهذا فى الأصل وأما التابع فان طاله فى ذاته فلا قضاء وان أطاله
قضى الزائد فقط وقد نظم بعضهم ذلك بقوله

للزوج أن يدخل للضرورة * لضرورة ليست بذات النسوبة
فى الأصل مع قضاء كل الزمن * ان طال أو أطاله فأنقضى
وان يكن فى تابع لحاجة * وقد أطال وقت تلك الحاجة
قضى الذى زاده فقط ولا يجب * قضاؤه فى الطول هذا ما انتخب
وان يكن دخوله لا لغرض * عصى ويقضى لاجتماع عرض

(قوله لغبر حاجة) قد عرفت أن ذلك فى التابع لا فى الأصل لانه لا يجوز الدخول فيه لغبر ضرورة
وقوله فان كان لحاجة كعبادة أى بأن كانت مريضة قد دخل لعبادتها وقوله ونحوها أى كوضع
متاع وأخذه وتسليم نفقة وتفرقة خبز ونحو ذلك (قوله لم يمنع من الدخول) أى لعدم تحريره
حينئذوله الاستمتاع بعد دخوله للحاجة بغبر الجماع لحديث عائشة رضى الله عنها كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا فيدنو من كل امرأة من غير ميسر أى وطأ حتى يبلغ الى
التي هو يومها فيبيت عندها (قوله وحينئذ) أى حين اذا كان دخوله لحاجة وقوله ان طال مكثه
قضى الخ الذى تقدم فى النظم أنه لا يقضى فى الطول بخلاف ما اذا أطاله فوق الحاجة فيحمل
كلام الشارح على ما اذا أطاله لأن كلامه فى التابع لكن يعكز على ذلك قوله مثل مكثه لانه انما
يقضى فى التابع الزائد فقط ومحل وجوب القضاء ما تمت التى دخل عندها من نوبة الاخرى
والا فلا قضاء مخلص الحق للباقيات ولو فارق المظالمه قبل القضاء لم يمسقط حقها فيجب
عليه أن يعيدها ولو بعد جديدا ان أمكن ليقضيه لها فان تعذر أعادتها بأن كانت مطلقة ثلاثا
تعذر القضاء (قوله فان جامع قضى زمن الجماع) أى ان طال أخذ من الاستثناء بعده أعنى
قوله الا أن يقصر زمنه فلا يقضيه ويعصى بالجماع وان قصر الزمن وكان لضرورة وتحريم الوطء
لأذاته بل لابقاع المعصية به وهو صرف الزمن لغبر صاحبته فحريم الجماع لأذاته بل لامر خارج
(قوله واذا أراد من فى عصمته زوجات الخ) خرج بالزوجات الاما فله أن يخرج بواحدة منهن
ولو بغير قرعة (قوله السفر) أى المباح سواء كان طويلا أو قصيرا فخرج سفر المعصية فليس له
أن يخرج بواحدة منهن ولو بقرعة فان سافر بها الزمه القضاء للمغفلات ومع ذلك يجب على التى
طلبها الخروج معه طاعته ولو عاصيا بسفره لانه لم يدعها للمعصية بل لاستيفاء حقه والكلام
فى سفر غير النقلة أما سفر النقلة ولو قصر اقليس له أن يستعجب بعضهم دون بعض ولو بقرعة
بغير رضا من ولا يتحقق كهن حذر من الأضرار بهن لما فى ذلك من قطع اطعامهن من الوقاع
فأشبهه الايلاء بخلاف ما لو امتنع من الدخول عندهن وهو حاضر لانه لا يتقطع اطعامهن من
الوقاع وان كان لا يواقعهن بالفعل لانه حقه وله أن ينقلهن كهن أو يطلقهن كهن أو يطلق
بعضا وينقل بعضا فان سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للباقيات ولو نقل بعضهن بنفسه وبعضهن
بوكيله المحرم أو التسوية المثقات قضى لمن مع الوكيل لانه صدق عليه أنه صاحب بعضهن دون
بعض (قوله أقرع يبنهن) أى وجوب اعتدنا زعنهن فان سافر بواحدة من غير قرعة عصى وقضى

لغبر حاجة) فان كان لحاجة
كعبادة ونحوها لم يمنع من
الدخول وحينئذ ان طال
مكثه قضى من نوبة المدخول
عليها مثل مكثه فان جامع
قضى زمن الجماع لا نفس
الجماع الا أن يقصر زمنه
فلا يقضيه (واذا أراد) من
فى عصمته زوجات (السفر)
أقرع يبنهن

للباقيات فان رضى بسفره بواحدة جاز بلا قرعة ولا قضاء للباقيات ولهن الرجوع قبل سفرها
 وكذا بعده قبل مسافة القصر كذا قال الحنفى والمعتد أنه متى شرع في السفر كأن جاوز
 السور ولو بخطوة فليس هن الرجوع (قوله وخرج بالتي تخرج لها القرعة) لما روى الشيخان
 أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فأيتن خرج سهمها خرج بها معه واذا
 خرجت القرعة لصاحبة النوبة لا تدخل نوبتها في مدة السفر بل اذا رجع وفي لها نوبتها وليس له
 الخروج بغير من خرجت لها القرعة وله تركها (قوله ولا يقضى الزوج المسافر للمخلفات)
 والمعنى فيه أن التي سافرها وان فازت بصحبته قد لحقه من تعب السفر ومشاقه ما يقابل ذلك
 والمخلفات وان فاتت حظهن من الزوج فقد ترفهن بالاقامة والراحة فتقابل الامر ان فاستويا
 (قوله مدة سفره ذهابا) أى واياها كما سيذكره بعد (قوله فان وصل مقصده الخ) هذا مقابل
 لقوله مدة سفره وقوله بأن نوى اقامة مؤثرة أى قاطعة للسفر وهى اقامة أربعة أيام صحاح غير
 يومى الدخول والخروج وقوله قضى مدة الاقامة أى لخروجه عن حكم السفر وقوله ان
 ساكن أى فى الاقامة فتقوله فى السفر من قوله المحبوبة معه فى السفر متعلق بالمحبوبة لباسا كن
 لان مساكنته فى الاقامة لا فى السفر كما علمت (قوله والا) أى وان لم يساكن المحبوبة بأن
 اعتزلها مدة الاقامة وقوله لم يقض أى مدة الاقامة التى لم يساكنها فيها (قوله أمامة الرجوع
 فلا يجب على الزوج الخ) أى كما لا يجب قضاء مدة الذهاب واعلم أنه يجوز لاحدى الزوجات أن
 تهب حقها من القسم لغيرها لكن لا يلزم الزوج الرضا بها لانها لا تخلك اسقاط حقها من الاستمتاع
 بها فان رضى بالهبة وهبته لمعينه منهن بات عند الموهوب اهل البيت ما ولا يجوز له تقديم ليلة
 الواهبة الى ليلة الموهوب لها ويجوز له تأخيرها ولها الرجوع قبل فواتها ولو فى أثناءها ويجب
 عليه الخروج حالاً بعد علمه ولا يقضى ما فات قبل علمه بالرجوع وان وهبته له خص به من شاء
 منهن لانها جعلت الحق له فيضعه حيث شاء ولو وهبته له ولهن قسم على الرضى فتجعل الواهبة
 كالعدومة فكما تجب ليلتها فى دور قسمت بين الزوج وضرائرها فيخص كل واحد ربيع
 فيجتمع لكل واحد من الزوج والضرائر ليلة من أربعة أدوار فيجتمع أربع ليلال من أربعة
 أدوار فيقسم بينهم بالقرعة فما خص الزوج يخص به من شاء وما خص الضرائر بانه عندهن
 بالقرعة وهكذا كلما اجتمع أربع ليلال هذا ان وهبته اداثما فان وهبت ليلة فقط جعلها أربعاً
 ويقرع أيضاً ويخص بربعه من شاء ولا يجوز للواهبة أن تأخذ فى مقابلة حقها عوضاً لامن
 الزوج ولا من الضرائر لانه ليس بعين ولا منفعة هذا وقد استنبط السبكي من هذه المسئلة ومن
 خلع الاجنبى الا فى جواز الزول عن الوطأ تبعض وغيره فالاول من خلع الاجنبى
 والثانى من هذه المسئلة ولو كان المنزل له دون النارل واذا اقترنا الناظر فيها غير المنزل له فليس له
 الرجوع على النازل بشئ لانه انما دفعه لاسقاط حقه لالتقريره فى الوظيفة فيبقى الامر فى ذلك
 الى الناظر فيفعل ما تقتضيه المصلحة شرعاً لم يشترط عليه فى ذلك تقريره فيها لمن الناظر
 والارجع عليه (قوله واذا تزوج الزوج) أى ولو رقيقاً أو غير مكلف لكن الوجوب على وليه
 (قوله جديدة) أى ولو بعد يد عقد هابعد ينوتها حتى لو طلقها طلاقاً ناقلاً قبل تمام السبع
 الاولى ثم نكحها وجب لها سبع زيادة على ما بقى من السبع الاولى ان كانت باقية على بكارتها

ونخرج أى سافر (بالتى
 تخرج لها القرعة) ولا
 يقضى الزوج المسافر
 للمخلفات مدة سفره ذهابا
 فان وصل مقصده وصار
 مقبلاً بأن نوى اقامة
 مؤثرة أو سفره أو عند
 وصول مقصده أو قبل
 وصوله قضى مدة الاقامة
 ان ساكن المحبوبة معه
 فى السفر كما قال الماوردى
 والا لم يقض أما مدة
 الرجوع فلا يجب على
 الزوج قضاؤها بعد اقامته
 واذا تزوج لزوج (جديدة)

قوله بينهم لعل الاولى بينهم
 وكأنه غلب الذكر على
 الاناث

وان صارت ثيبا وجب لها ثلاث زيادة على ما بقي ويجرى نظير ذلك في الثيب استداء وخرج
 بالجديدة الرجعية فلاحق لها في الزفاف ثانيا (قوله خصها حتما) أي وجوب بالتزول الحشمة
 بينهما وهذا التعليل جرى على الغالب والافقد لا يكون بينهما حشمة كالتى طلقها ثم جدد
 نكاحها فإنه يجب لها حق الزفاف كما مر مع أنه لا حشمة بينهما (قوله ولو كانت أمة) أي
 أو صغيرة محتملة للوطء أو نحو رتقاء أو قرناء وانما سوى بين الحرة والأمة لأن ما يتعلق بالطبع
 لا يختلف بالرق والحرية كمدة العنة والايلاء (قوله وكان عند الزوج غير الجديدة وهو بيت
 عندها) بخلاف ما إذا لم يكن عنده غير الجديدة أو كان عنده غير الجديدة وهو لا بيت عندها
 فلا يجب للجديدة حق الزفاف لكن ذكر الشيخان أنه لو تزوج جديدتين ليس في نكاحه غيرهما
 وجب لهما حق الزفاف وحمل على ما لو أراد القسم بينهما (قوله بسبع ليل) أي بأيامها وعبر
 بالليالي لصالتهما والحكمة في اختيار السبع أنهم أعدوا أيام الدنيا وما زاد كالتكرار لها وقوله
 متوالية أي لأن الحشمة لا تزول بالمفترق وليست على الفور ما يدر الدور (قوله ان كانت تلك
 الجديدة بكرا) أي حقيقة ولو غورا أو حكا وهي التي زالت بكارتها بغير الوطء كالمرض أو الوبة
 أو نحو ذلك وكذا المخلوقة ثيبا وانما زيد للبكر لاستحيائها أكثر ويحرم عليه الخروج للجمعة
 والجماعة ونحوهما كعبادة المرضى وتشجيع الجنائز ليلاتها والابرضاء على المعتمد خلافا لمن
 قال ولا يتخلف بسبب ذلك عن الجمعة والجماعات وسائر أعمال البر كعبادة المرضى وتشجيع
 الجنائز مدة الزفاف الا لا في تخلف وجوب تقديم الواجب قال وهذا ما جرى عليه الشيخان
 وان خالف فيه بعض المتأخرين اهـ والمعتمد ما قاله بعض المتأخرين من حرمة الخروج لذلك
 ليلاتها والابرضاء (قوله ولا يقضى للباقيات) فلوزاد للبكر على السبع ولو باختيارها كان
 طلبت عشر اقضى الزائد للباقيات دون السبع (قوله وخصها) أي الجديدة وقوله ثلاث أي
 من الليالي بأيامها والحكمة في اختيار الثلاث انها مغمفرة في الشرع وقوله متوالية أي لأن
 الحشمة لا تزول بالمفترق كما مر (قوله ان كانت تلك الجديدة ثيبا) أي وهي التي زالت بكارتها
 بالوطء حالا كان أو حراما أو وطء شبهة فلوزادها على الثلاث بغير اختيارها قضى الزائد
 للباقيات أو باختيارها دون السبع كأن طلبت خمسا يقضى يومين للباقيات بخلاف اختيارها
 للسبع فيقضيهما جميعا لانها الماطعت في حق غيرها وهي البكر سقط حقها ولذلك يستخيرها
 بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء كما فعل صلى الله عليه وسلم بأتم سلمة حيث قال لها ان شئت سبعة
 عندك وسبعة عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت أي بالقسم الاول بلا قضاء ويتصور قضاء
 السبع للباقيات من احدى وعشرين ليلة كل واحدة سبعة متوالية كما قاله الشيخ ابن حجر
 وهو الظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم وسبعة عندهن وقال الشيخ سلطان والشبرايمسى
 لا يتصور الا من أربع وثمانين ليلة لانه انما يقضيها من فويتها من الادوار فاذا جاءت ليلة الجديدة
 في الدور الاول باتمها عند واحدة من الباقيات بالقرعة واذا جاءت ليلاتها في الدور الثاني باتمها
 عند واحدة من الباقيتين بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث يبيتها عند الثالثة بالقرعة فقد حصل
 لكل واحدة من الباقيات من اثني عشرة ليلة ليلة وهكذا حتى يحصل لكل واحدة سبع وذلك
 لا يحصل الا من أربع وثمانين وفيه مشقة لا تخفى (قوله فلو فرق الليالي الخ) تفريع على

خصها حتما ولو كانت
 أمة وكان عند الزوج غير
 الجديدة وهو بيت عندها
 (بسبع ليل) متوالية
 (ان كانت) تلك الجديدة
 (بكرا) ولا يقضى للباقيات
 (و) خصها (ثلاث) متوالية
 (ان كانت) تلك الجديدة
 (ثيبا) فلو فرق الليالي

مفهوم قوله متواليه فالوالة واجبة لعدم القضاء وقوله بنومه ليلة الخ أى بسبب نومه ليلة الخ
فهذا سبب للتفريق وقوله وليله في مسجد مثلاً أى أوفى وكالة أو نحوها (قوله لم يحسب ذلك)
أى ما فرقه وقوله بل يوفى الجديدة حقها متواليها وهو السبع للبكر والثلاث للثيب (قوله
ويقضى ما فرقه للباقيات) أى من نوبة الجديدة في أثناء الادوار فاذا جاءت نوبتها في الدور
الاول باتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة واذا جاءت نوبتها في الدور الثاني باتها عند واحدة
من الباقيتين بقرعة أيضاً وفي الثالث يبيتها عند الباقية بالقرعة وهكذا حتى يتم قضاء ما فرقه
(قوله واذا خاف) أى ظن بأن ظهرت اماره نشوزها كما في بعض النسخ التي حكاهها الشارح
بقوله وفي بعض النسخ واذا بان نشوز المرأة أى ظهر سواء كانت الامارة فعلاً كاعراض وعيوس
بعد لطف وطلاقة وجهه وكخروج من منزله بلا عذر بخلاف ما اذا خرجت بعذر كأن خرجت
الى القاضي لطلب حقها منه أو الى اكسابها النفقة التي أعسر بها الزوج أو للاستفتاء عن
حكم شرعى اذا لم يكن زوجها فقيها ولم يستفت لها من غيره وكتعها له من الاستماع بها ولو بغير
الجماع حيث لا عذر ولم يكن تدللاً بخلاف ما اذا منعت تدللاً وبخلاف ما لو كان بها عذر كأن
كانت مريضة أو مضانة لا تحتمل الوطء أو بفرجها قروح أو كانت مستحاضة أو كان الزوج
عبلاً بحيث يضرها ووطءه أو قولاً كأن تجيبه بكلام خشن بعد ان كان بليين بخلاف ما اذا كان
طبعها ذلك دائماً فانه لا يكون نشوزاً وعلم أن المراد بالخوف هنا الظن فلذلك جازله الوعظ دون
الهجر والضرب فانه لا يجوز كل منهما الا ان علم نشوزها ولذلك كان تقدير قوله تعالى واللاق
تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن واللاق تخافون نشوزهن
فعظوهن فان تحققتم نشوزهن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن وجعل بعضهم الخوف
في الآية بمعنى العلم كفى قوله تعالى فمن خاف من موص جنتاً أو انما فأصلح بينهم وهو الاظهر
في الآية فان ظاهرها جواز الثلاثة معا وهي لا تجوز مع الابد العلم (قوله وعظها زوجها)
أى ذكرها زوجها بالعواقب استحباباً بمعنى الوعظ التذكير بالعواقب وقوله بلا ضرب ولا هجر
أى لانه لا يجوز كل منهما الابد العلم بنشوزها كما علمت ومحله في الهجر اذا أدى الى تفويت
حقها كلياً والافلا يحرم لان الوطء حقه (قوله كقوله لها اتق الله الخ) ويحسن أن
يذكر لها ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها
الملائكة حتى تصبح وما في الترمذى عن أم سلمة من قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة باتت
وزوجها راض عنها دخلت الجنة وعن ابن عباس ايما امرأة عبت في وجه زوجها جاءت يوم
القيامة مسودة الوجه (قوله في الحق الواجب عليك) أى الذى هو الطاعة والمعاشرة
بالمعروف زادنى شرح الخطيب واحذر العقوبة فلعلها تبتدى عذراً أو توب عما وقع منها بغير
عذر (قوله واعلى أن التشوز مسقط للنفقة والقسم) أى وسائر المومن كالكسوة ونحوها
كإسباقى (قوله وليس الشتم للزوج من التشوز) وكذلك شتمها غيره وانما قيد بقوله للزوج
لاجل قوله نستحق به التأديب من الزوج اذ ليس له تأديبها في شتمها غيره وان كان ليس من
التشوز أيضاً بل مثل الشتم مطلق الا اذا باللسان أو بغيره فليس من التشوز بل تأثم به ونستحق
التأديب (قوله في الاصح) أى على القول الاصح وهو المعتقد وقوله ولا يرفعها الى القاضي

بنومه ليلة عند الجديدة
ولياله في مسجد مثلاً
بحسب ذلك بل يوفى الجديدة
حقها متواليها ويقضى
ما فرقه للباقيات (واذا
خاف) الزوج (نشوز
المرأة) وفي بعض النسخ
واذا بان نشوز المرأة أى
ظهر (وعظها) زوجها
بلا ضرب ولا هجر لها
كقوله لها اتق الله في الحق
الواجب عليك واعلى
أن التشوز مسقط للنفقة
والقسم وليس الشتم
للزوج من التشوز بل
نستحق به التأديب من
الزوج في الاصح ولا يرفعها
الى القاضي

أى لأن ذلك يكثر بين الزوجين فيشق الرفع فيه الى القاضي تخفف فيه وجعل التأديب منه من غير رفع الى القاضي (قوله فان أبت) أى امتنع من الاباء وهو الامتناع والمعنى أنها امتنعت من كل شئ يتعلق بالزوج فالاستثناء في قوله الا النشوز متصل لانه داخل في المستثنى منه على هذا بخلاف ما لو قلنا ان المعنى أنها امتنعت من العود الى الطاعة كما قدره المحشى فان الاستثناء عليه منقطع لان المستثنى غير داخل في المستثنى منه والمعنى عليه انها امتنعت من الطاعة فلم تفعلها لكن النشوز لم يمنع منه بل فعلته فهذا تحقق نشوزها فحينئذ يجوز له كل من الهجر والضرب بل والوعظ أيضا بخلاف ما تقدم فانه لم يتحققه فلذلك لا يجوز له الا الوعظ فقط (قوله بعد الوعظ) أى لكون الوعظ لم يقع معها القساوة قلبها كما قال القائل

لا يقع الوعظ قلبا قاسيا أبدا * ولا يلين اقلب الواعظ الحجر (قوله الا النشوز) أى لم تمنع منه قد عرفت أنه استثناء متصل على التقدير الاول ومنقطع على الثانى فتدبر (قوله هجرها في مضجعتها) بكسر الجيم أفصح من قصها أى ترك مضاجعتها فيه كما أشار اليه بقوله فلا يضاعفها فيه أى يوطأ أو غيره وقوله وهو فرأى بكسر الفاء فهو على وزن فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب ويقال له فرش بمعنى مفروش تسمية بالمصدر وجمعه فرش بضمين وانما جاز هجرها في المضجع لظاهر الآية ولأن في الهجر أثر اظاهر فى تأديب النساء (قوله وهجرانها) وكذا هجران غيرها وقوله بالكلام أى فيه فلا يجوز الهجر فى الكلام فوق ثلاثة أيام لاروجة ولا لغيرها فغير عذر شرعى ولذلك قال بعضهم

يا هاجرى فوق الثلاث بلا سبب * خالفت قولنا أيضا زكى العرب

هجر القفى فوق الثلاث محترم * مالم يكن فيه لولا ناسب (أو غضب) وأشار بذلك للحديث الصحيح لا يحل تسمي أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام وفي سنن أبى داود فى هجره فوق ثلاث دخل النار أى لم يبعث الله عنه (قوله فيما زاد على ثلاثة أيام) أى ما فى ثلاثة أيام فأقل فلا يحرم بل يجوز ومحل فى غير الانبياء والابوين وأما فهم فلا يجوز ولو لحظ (قوله وقال فى الروضة انه) أى التحريم فيما زاد على ثلاثة أيام وقوله فى الهجر بغير عذر شرعى أى كأن هجره لحظ نفسه فقط ألحظ نفسه وزجره عن المعصية وقوله والافلاتحرم الزيادة على الثلاثة أى والا يكن بغير عذر شرعى بأن كان بعذر شرعى كأن قصده زجره عن المعصية فقط فلا تحرم الزيادة على الثلاثة وهذا مأخوذ من قولهم يجوز هجر المبتدع لزجره عن بدعته والفاسق لزجره عن فسقه وكذا يجوز الهجر اذا ربح صلاح دين الهاجر أو المهجور كأن كان يحصل عندهم الهجر خلل بفعل معصية من الهاجر أو المهجور فيه جره لاصلاح دين كل منهما ولو لوجيع الدهر وعليه يحمل هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وهلال بن أمية ومراثة بن الربيع ونبيه صلى الله عليه وسلم الصحابة عن كلامهم حيث تختلفوا عن غزوة تبوك وهجر السلف والخلف بعضهم بعضا فى الاحياء أن سعد بن أبى وقاص هجر عمار بن ياسر الى أن مات وهجر عثمان بن عفان عبد الرحمن بن عوف الى أن مات وهجر طاوس وهب بن منبه الى أن مات وهجر سفيان الثورى شيعة ابن أبى لبيلى الى أن مات ولم يشهد جنازته (قوله فان أقامت عليه) أى أصرت عليه بعد الهجر لظاهر كلام المصنف أن المراتب ثلاثة الوعظ فى المرتبة الاولى والهجر

(فان أبت) بعد الوعظ
(الا النشوز هجرها) فى
مضجعتها وهو فرأى هجرانها
يضاعفها فيه وهجرانها
بالكلام حرام فيما زاد على
ثلاثة أيام وقال فى الروضة
انه فى الهجر بغير عذر
شرعى والافلاتحرم الزيادة
على الثلاثة (فان أقامت
عليه) أى النشوز

في المرتبة الثانية والضرب في المرتبة الثالثة وهي طريقة ضعيفة والمعتمد أنه متى تحقق نشوز جازله الضرب وان لم تنصر عليه فليس هناك الامر بتبائن الاولى عند عدم تحقق نشوزها بان ظهرت امارته فقط فله الوعظ حينئذ الثانية عند تحقق نشوزها فله الهجر والضرب بل له الوعظ فبحوز الثلاثة بعد التحقق كما تقدم (قوله بتكرره منها) أي بسبب تكرره منها وهذا ما قاله الشارح تبعا لظاهر كلام المصنف حيث قال فان أقامت عليه وهو ما رجه جمهور العراقيين وغيرهم ورجحه الرافعي والذي صححه النووي جواز الضرب وان لم يتكرر النشوز لظاهر الآية وهو المعتمد (قوله هجرها وضربها) اشار بذلك الى جواز الهجر والضرب بل والوعظ في المرتبة الثالثة على ظاهر كلام المصنف وقوله ضرب تأديب لها اشارة الى أنه يشترط أن يكون غير مبرح فلا يضربها بضرب مبرح وهو ما يعظم الله بأن يفضي منه محمد بن تميم وان لم تنزجر الابن وقال بعض الاصحاب يضربها بتدليل ملقوف أو يسده لابسوط ولا يعصا ولا يجوز ضربها على الوجه والمهالك وهي المواضع التي يسرع الضرب فيها الى الموت وانما يجوز ضربها ان أفاد في ظننه والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره والاولى له الغفوة عن الضرب وعلى ذلك يحمل خبر النهي عن ضرب النساء أو يحمل على الضرب بغير سبب يقتضيه بخلاف ولي الصبي فالاولى له عدم الغفوة لان مصلحة ضربه تعود على نفس الصبي وأما ضرب الزوج زوجته فصالحته تعود له ولو ضربها وادى أنه بسبب النشوز وادعت هي عدمه صدق هو بالنسبة لجواز الضرب وصدق هي بالنسبة لعدم سقوط القسم والنفقة والكسوة ونحوها مما سياتي (قوله وان افضى) أي أدى وقوله الى التلف أي تلف نفسها بأن ماتت أو تلفت شي من أعضائها أو حواسم وقوله وجب الغرم أي وجب عليه غرم مقابل ماتت منها من الدية ان لم يطلب القود أو الارش فيما له أرض مقدرا والحكومة فيما ليس له أرض مقدرا لان ضرب التأديب مشروط بإسلامة العاقبة (قوله ويسقط بالنشوز) أي ولو في أثناء يوم أو فصل ومراهم بالسقوط ما يشمل عدم الوجوب من أول الامر حتى لو طلع القبر وهي ناشئة فلا وجوب ويقال سقطت بمعنى أنها لم تجب من أول الامر وان كان السقوط فرع الوجوب فغلب ما في الانشاء على ما في الابتداء ومعنى الكل سقوطا (قوله قسمها) أي في ذلك الدور وما بعده مادامت ناشئة وان لم تأثم بالنشوز كصغيرة ونحوها ما لم ترجع قبل نوبتها وقوله ونفقتها أي ونواجبها كالكسوة والسكنى وآلات التنظيف ونحوها ولعل المصنف لم يذكرها لانها تابعة للنفقة في الوجوب وعدمه فان عادت للطاعة لم تعد كسوة ذلك الفصل بل تكسو نفسها الى تمامه ثم يكسوها الزوج في الفصل الذي بعده ولا تعود نفقة ذلك اليوم الذي عادت فيه للطاعة ما لم يتبع بها والاعادت لها وتعود لها سكنى ذلك اليوم لان السكنى ضرورية والله أعلم * (فصل في أحكام الخلع) أي بكوائمه المذكور في قوله والخلع جائز وملك المرأة نفسها وعدم الرجعة بعده الانسكاج جديدا الى آخر ما سياتي والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا الآية فان المعنى والله أعلم فان طبن لكم عن شيء منه نفسا ولو في مقابلة تلك العصمة فدللت الآية على المدعى وزيادة كالهبة والهبة وأصرح من ذلك في الدلالة عليه قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والامر به في خير البضارى وهو أن أم حبيبة بنت سهل الانصارى جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت

بتكرره منها هجرها
وضربها ضرب تأديب
لها وان افضى ضربها الى
التلف وجب الغرم ويسقط
بالنشوز قسمها ونفقتها
* (فصل) في أحكام الخلع

لهما رسول الله أن ثابت بن قيس ما عتب وفي رواية ما أنقم عليه في خلق ولادين ولكني امرأة
أكره الكفر في الاسلام أي كفران نعمة العشير لأن الزوج لا يخلو عن نعمة على الزوجة فلا تقوم
بشكرها غالباً فقال لها أتردين عليه حديقته أي بستانه وكان اصدقها اياه فقالت نعم فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقة وطلقها تطليقة وهو أوّل خلع وقع في الاسلام وهو
نوع من الطلاق وانما قدمه عليه لترتبته على الشقاق غالباً وأصله الكراهة كالطلاق لقوله صلى
الله عليه وسلم أبغض الحلال الى الله الطلاق ولما فيه من قطع النكاح الذي هو مطلوب الشارع
ويستثنى من الكراهة صور منها أن يخاف أن لا يقيم احدهما الله فيختلعا خوفاً من ذلك كما قال
تعالى الا أن يخافا أن لا يقيم احدهما الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ومنها أن يخلف بالطلاق
الثلاث على عدم فعل شيء لا بدّ له من فعله كدخول الدار فيخالعها ليخلصه من الطلاق الثلاث
ثم يقع له فهو مخلص من الطلاق الثلاث في الخلع على النقي المطلق كقوله عليه الطلاق الثلاث
لا أفعل كذا أو المقيد كقوله عليه الطلاق الثلاث لا أفعل كذا في هذا الشهر أو الاثبات المطلق
كقوله عليه الطلاق الثلاث لا فعلت كذا أو اما الاثبات المقيد كقوله عليه الطلاق الثلاث
لا فعلت كذا في هذا الشهر ففيه خلاف والمعتقد أنه يخلص فيه أيضاً بشرط أن يخالعه والباقي
من الوقت زمن يسع فعل المحلوف عليه والام يتفعه قطعاً وقال بعضهم لا يتفعه ان فعله بعد
التمكن من فعل المحلوف عليه فاذا خالعه بعد ذلك ومضى الوقت ولم يفعل المحلوف عليه تبين أنه
وقع عليه الطلاق الثلاث ولم يتفعه الخلع لانه قوت البر بآخياره وعلى الاول فلا يقع عليه
لاطلقة الخلع لانه ينقص عدد الطلاق على الراجح وهناك طريقة ضعيفة بأنه فسح فلا ينقص
عدد الطلاق بشرط أن يكون بلفظ الخلع أو المقاداة وأن لا يقصده الطلاق وأركانه خمسة
ملتزم للعرض وبضع وعوض وزوج وصيغة وشرط في الملتزم ولو أجنبياً قابلاً كان أو ملتصقاً
اطلاقاً تصرف مالى قال القابل كأن قال الزوج لشخص خالعت زوجتي على ألف في ذمتك
فقبل والمتمسك كأن قال الاجنبي ابتداء خالعت زوجتك على ألف في ذمتي فيقول خالعتها على ذلك
وفي مفهوم هذا الشرط تفصيل وهو أن اختلاع المريضة مرض الموت صحيح ويحسب من
الثالث ما زاد على مهر مثلها لأن التبرع انما هو بالزائد فقط ومهر المثل من رأس المال والزائد
محسوب من الثالث فان لم يسعه الثالث فسح المسعى ورجع لمهر المثل واختلاع محجورة الفس
صحيح بعوض في ذمتها فان اختلعت بعين من مالها فسح كالمغصوب فيقع بانها بمهر المثل في ذمتها
واختلاع محجورة السفه يقع رجعياً ويلغو ذكر المال ولو باذن وليها لانها ليست من أهل
التزامه وليس لوايها صرف مالها الى مثل ذلك مالم يخش على مالها من الزوج ولم يمكنه دفعه الابه
والا فيجوز صرفه لذلك واختلاع الامة ولو مكتوبة باذن سيدها صحيح بمهر المثل ان اطلق الاذن
ويتعلق بكسبها ومال تجارتها فان قدر لها ديناً أو عين مينا واختلعت بذلك قطاها أنه صحيح به
وان خالفت شيئاً من ذلك بأن زادت على مهر المثل في الاولى أو على الدين أو على العين تعلق الزائد
بذمتها وان اختلعت بغير اذن سيدها بعين من ماله أو غيره بانته بمهر المثل في ذمتها كالخلع
بالمغصوب أو بدين بانته به في ذمتها وكل ما تعلق بذمتها لا تطالب به الابه بعد العتق واليسار وشرط
في البضع ملك الزوج له فيصح الخلع في الرجعية لانها كالزوجة في كثير من الاحكام لافي بائن

وشرط في العوض كونه مقصودا معلوما راجعا لجهة الزوج مقدورا على تسلمه كما يعلم من كلام
المصنف والشارح وقد أشار الى بعض محترزاته بقوله فخرج الخلع على دم ونحوه أي
كالخسرات فلا يصح الخلع بل يقع الطلاق رجعيا ولا مال لانه طلق غير طامع في شيء لكون
العوض فاسدا غير مقصود فان كان فاسدا مقصودا انخرم وميتة وقع الطلاق بانجاب المثل
وبقوله فان كان على عوض مجهول كان خالعا على ثوب غير معين بانت بغير المثل وخرج
بقولنا راجعا لجهة الزوج ما لو علق طلاقها على براءتها مما لها على أجنبي فاذا أبرأتها براءة صحيحة
وقع الطلاق رجعيا ووجه الزوج شامل له واسيده ولو مع غيرهما كما لو قال ان أبرأتني وزيدا
ممالك علينا فانت طالق فأبرأتهم - ما براءة صحيحة وقع الطلاق باننا في مقابلة البراءة نظر لجهة
الزوج ولا يضر ضم الاجنبي معه لانه اذا اجتمع مقتض وغير مقتض غلب المقتضى ولا يجب
عليها مهر المثل حينئذ خلافا لما جرى عليه المحشي تبعا للقلوب لئلا يتضاعف الغرم عليها
ودخل في قولنا راجعا لجهة الزوج ما لو خالعا على ما ثبت لها عليه من قصاص وغيره أما
في القصاص فتبين به وأما في غيره كحد القذف والتعزير فتبين بغير المثل وشرط في الزوج كونه
من يصح طلاقه فيصح خلع عبد وسفيه ولو بلا اذن سيده ووليده ويدفع المال للمالك امرهما من
السيد والولى أولهما باذنه ما ليرأى الدافع منه فان دفعته للسفيه بغير اذن الولي فان كان دينيا
لم تبرأ منه فيرجع الولي عليها به وهي على السفيه بما قبضه منها فان تلف في يده فلا شيء لها عليه
لانها هي المقصرة بالدفع له ولا تطالبه به بعد رشده وان كان عينا أخذها الولي منه فان تلفت
في يده قبل أخذها وكان الولي عالما في الضمان عليه وجهان الرابع منهما الضمان أوجاهلا فلا
ضمان عليه ويرجع عليها بغير المثل والدفع للعبد كالدفع للسفيه الا أنها ترجع عليه بما تلف في يده
بعد عتقه ويساره والفرق بينهما أن الجرح على العبد لحق سيده فينبغي أن لا ضمان مادام حقه
باقيا فاذا زال ضمن والجرح على السفيه لحق نفسه بسبب نقصانه فينبغي عدم الضمان حالا وما لا
وخرج بما ذكر الصبي والمجنون والمكره فلا يصح خلعهم لعدم صحة طلاقهم وشرط في الصيغة
ما مر فيها في البيع لكن لا يضر هنا تخلل كلام يسير لكونه معاوضة غير محضة وهي كل لفظ من
الفاظ الطلاق صريحه وكأنيه ولفظ الخلع والمقادة صريح في الطلاق فلا يحتاج الى نية وقبل
كأنيه فيه والاصح كافي الروضة أنه ان ذكر معهما المال أو نوى فهما صريحان لان ذكره أو نيته
يشعر بالبينونة والافسكيات فان نوى الطلاق وقع والا فلا فلو لم يصرح بالمال ولم ينو ونوى
التماس قبولها وقبلت ونوى الطلاق وقع فان لم ينو التماس قبولها ونوى الطلاق وقع رجعيا
والا فلا وان نوى التماس قبولها ولم تقبل لم يقع شيء وكذا ان لم ينو الطلاق ولو أضمر التماس
قبولها فقبلت على المعتد خلافا لما جرى عليه المحشي والحاصل أنه ان صرح بالعوض أو نواه
كان صريحا فيقع بانثابه في الاولى وكذا في الثانية ان وافقته على ما نواه والافيقع بانثابه بغير
المثل وان لم يصرح به ولم ينو فهو كتابة وان أضمر التماس قبولها وقبلت على المعتد كما علمت
(قوله وهو يضم الخاء المجبة مشتق من الخلع بقبحها) فهو بالضم مصدر بمعنى تبيع وبالفتح مصدر
قياسي يقال خلع نعله ليخلعه خلعاً كنفعه يتفعه نفعا وقوله وهو التزاع أي والخلع يفتح الخاء
التزاع فيكون معنى الخلع بضمها لغة التزاع ومناسبتها للمعنى الشرعي أن كلام من الزوجين

وهو يضم الخاء المجبة مشتق
من الخلع بفتحها وهو التزاع

كاللباس لا تنزع قال تعالى هن لباس منكم وأنتم لباس لهن أي هن كاللباس لكم وأنتم كاللباس لهن فكل منهما في حال اعتناق أحدهما بالآخر كاللباس في اجتماعه على الملبوس قال الجعدي إذا ما التصميم في عطقها * تثبت فكانت عليه لباسا

وأيا كل منهما ليس ترحال صاحبه ويعينه من الفواحش فكان كاللباس له وإذا فارق الزوج زوجته كأنه نزع لبسته الحسنى فصع الاتيان بكأن التي للتشبيه أو اللباس المعنوي فتكون كان التصديق (قوله وشريحا) عطف على لغة المقدرفكانه قال وهو لغة النزاع وشريحا الخ وقوله فرقة أي هال فرقة أي لفظة دال على فرقة ولو بلفظ الخفاضة وقوله بعوض مقصود أي راجع بلجهة الزوج كما تقدم ويقيد كلام المصنف بذلك أيضا فقوله والخلع جائز على عوض معلوم أي مقصود راجع بلجهة الزوج فلو قيدته الشارح بذلك لكان أولى لأنه اتكل على علمه من التعريف (قوله نخرج للخلع على دم ونحوه) أي كالخسرات وهو تضييع على مفهوم قوله

مقصود وتقدم أنه يقع في ذلك الطلاق رجعيا ولا مال بخلاف الخلع على المقصود الفاسد كخمر وميتة فيقع الطلاق باتناجه المثل (قوله والخلع جائز) أي صحيح بالسمي وإن كره كما هو الأصل فيه كإمراة حرم كأن وقع مع الأجنبية في حال الحيض (قوله على عوض معلوم) أي مقصود راجع بلجهة الزوج كما علم مما تقدم وانما قيد بالمعلوم لأجل لزوم السمي فلا ينافي أنه يصح بالجهول لكن يقع باتناجه المثل كسب ذكركه بعد ولو سكت عنه لكان أولى وانسب والحاصل أن عوض الخلع يكون قليلا وكثيرا ودينا وعينا ومنفعة ومالكا وغير مملوك وطاهرا ونجسا ومعلوما ومجهولا وعموما ولا عموم قوله تعلى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (قوله مقدور على تسليمه) خرج مألوا خالعهما على نحو مقصوب فانه يقع باتناجه المثل (قوله فان كان على عوض مجهول) ومنه مألوا خالعهما على ما في كفها وليس فيه شيء فيقع باتناجه المثل علم بذلك الزوج أم لا فكانه خالعهما على شيء ويلغو قوله في كفها فان كان فيه شيء فان كان صحيحا معلوما وقع باتناجه وان كان فاسدا مقصودا كخمر وميتة وقع باتناجه المثل وان كان فاسدا غير مقصود كدم ونحوه فان علم به الزوج وقع رجعيا وان لم يعلم به وقع باتناجه المثل (قوله كأن خالعهما على نوب غير معين) أي كأن قال لها خالعتك على مقطع قماش ولم يعينه بالصفات وقوله بابت بجهول المثل فالتقييد بالمعلوم ليقع الخلع بالسمي كما تقدم وأما لو قال لها ان أبرأتني من دينك أو من صداقتك فأنت طالق فإبرأتها وكان المبرأ منه مجهولا فلا يقع الطلاق أصلا وكذا لو كانت غير رشيدة أو تعلق به زكاة فلا يقع الطلاق إلا ان كانت البرائة صحيحة بأن كانت مستجمعة للشروط فالحاصل أنه ان صحت البرائة وقع الطلاق باتنا والافلا يني أنه يقع كثيرا ان المرأة تقول أبرأتك وأبرأتك الله فيقول ان صحت براءتك فأنت طالق فان صحت براءتها بان اجتمعت شروط البرائة وقع الطلاق رجعيا لانه انما علقه على الصحة وقد وجدت لاعلى البرائة لانها أبرأتها أولا وان لم تصح لم يقع الطلاق (قوله والخلع الصحيح تلك به المرأة نفسها) أي بضعها الذي استخلصته منه بالعوض ولو اذمت خلعا فأنكر الزوج صدق بيمينه لأن الأصل عدمه فان أقامت عليه يمينه عمل بها ان كانت رجلين بخلاف غيرهما لأن الخلع لا يثبت بغير الرجال لكونه ليس مقصودا منه المال بالنسبة للمأبل البيئونة تلك نفسها ولا مال لانه يشكره إلا أن يعود ويعترف بالخلع فيستحقه لانه

قول النظم تثبت فكانت
عليه روبة التي في الخليل
تثبت عليه فكانت
اباسا اه

وشري عا فرقة بعوض مقصود
نخرج الخلع على دم ونحوه
(والخلع جائز على عوض
معلوم) مقدور على تسليمه
فان كان على عوض
مجهول كأن خالعهما على
نوب غير معين باتناجه
المثل (و) الخلع الصحيح
(تلك به المرأة نفسها)

في ضمن معاوضة أو أذى هو الخلع فأذكرت الزوجة بانتهوا خذته بقوله ولا مال له عليها لأنها
 تنكره فخلص على نفسه لأن الأصل عدمه فإن أقام بينة به ولو شاهد أو عيّن ثابت المال وكذا لو
 اعترفت بعد عيّن بما ادعاه ولا يرثها عند عدم قيام البينة مع عدم الاعتراف عملاً بدعواه فإنها
 تضمن أن ما بانته منه وترثه هي إذا ماتت لأنها تنكر البينة ولو اختلفا في عدد الطلاق كأن
 قالت طلقني ثلاثاً بألف فقال بل واحدة بألف وفي جنس العوض كدراهم ودنانير أو صفته
 كمصاح ومكسرة أو قدره كقوله خالعتك بما تين فقالت بمائة ولا بينة لواحد منهما أو لكل
 منهما مائة وتعارضتا فقالا كما تبايعين في كفية الحلف ومن يدا ب فيبدأ بالزوج لأنه كالبايع
 وقال الشيخ سلطان ينبغي أن يبدأ بالزوجة لأن البضع يبقى لها ثم بعد الفسخ منهما أو من أحدهما
 أو الحالم كما يجب له مهر المثل وإن كان أكثر مما ادعاه لأنه المرد وإن كان لأحدهما مائة عمل بها
 ولو خالع بألف مثلاً ونويان وعان نوعين بالبلد لزم الحاق المملوك بالملقوظ فإن لم ينوياً شياً حل
 على الغالب أن كان والالزم مهر المثل (قوله ولا رجعة له) أي لينتونها منه المانعة من
 تساطع عليها ولذلك لا يصح منها ظهار ولا إيلاء ولا عان ولا توارث بينهما ولو في العدة فلو شرط
 عليها الرجعة وقع الطلاق رجعيًا ولا مال لتنا في شرطى المال والرجعة فيساقطان ويبقى أصل
 الطلاق وهو يقتضي ثبوت الرجعة (قوله أي الزوج) نفسه للضمير وقوله عليها أي الزوجة
 (قوله سواء كان العوض صحيحاً ولا) أي أو لم يكن صحيحاً لكن كان فاسداً مدة ودالته أن
 كان فاسداً غير مقصود كان له الرجعة أيها كما علم بملزم (قوله وقوله) مبتدأ أخبر مساقط
 في أكثر النسخ وهو أولى لأن الاستثناء في قوله الانكاح جديد على ما في بعض النسخ منقطع
 ومحلّه إذا لم يكن الطلاق ثلاثاً أو الا فتاح له لا يعمل (قوله ويجوز الخلع في الطهر) أي وإن
 جاءها فيه أو في حيض قبله لأنه لا يلحقه ندم بظهور الحمل لرضاء بأخذ العوض فهو جائز في الطهر
 الذي جاءها فيه أو في حيض قبله وكذا في الطهر الذي لم يبا بها فيه ولا في حيض قبله من باب
 أولى (قوله وفي الحيض ولا يكون حراماً) أي إذا كان معها لأنها ما بذلت العوض لخلاصها
 منه رضى بتطويل العدة على نفسها فإن كان مع الأجنبية حرم كالمتر (قوله ولا يلحق المختلعة
 الطلاق) أي لا يروثها أجنبية باقتداء بضعها بالعوض وكذلك لا يلحقها ظهار ولا إيلاء
 ولا لعان (قوله بخلاف الرجعية فيلحقها) أي فيلحقها الطلاق مادامت في العدة حتى لو كانت
 معاشرة معاشرة الأزواج لحقها الطلاق ولو بعد انقضاء الإقراء أو الأشهر لأنها لا تستغنى عتبتها
 إلا بعد التفريق بينهما وما وصى الإقراء أو الأشهر بعد ذلك نعم إن انقضت عتبتها بوضع الحمل
 لم يلحقها الطلاق والله أعلم (فصل في أحكام الطلاق) أي ككونه يفترق إلى نية في الكتابة
 ولا يفترق إليها في الصريح وغير ذلك وأما كونه مكروهاً أو حراماً أو واجباً أو غير ذلك من بقية
 الأحكام فسيذكره الشارح فيما يأتي والأصل فيه قبل الإجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق
 مرتان أي عدد الطلاق التي تلك الرجعة بعده مرتان فلا ينافي أنه ثلاث وقد سئل صلى الله
 عليه وسلم أين الثالثة فقال أو تسمى باحسان ولذلك قال الله تعالى بعد ذلك فان طلقها أي
 الثالثة فلا تنكح من بعد حتى تنكح زوجاً غيره والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم ليس شيء من
 الحلال أبغض إلى الله من الطلاق والمراد بالحلال في هذا الحديث الشريف المكروه فإنه

ولا رجعة له أي الزوج
 (عليها) سواء كان العوض
 صحيحاً ولا وقوله (الانكاح
 جديد) ساقط في أكثر النسخ
 ويجوز الخلع في الطهر
 وفي الحيض ولا يكون
 حراماً (ولا يلحق المختلعة
 الطلاق) بخلاف الرجعية
 فيلحقها
 (فصل في أحكام الطلاق)

حلال بمعنى جائز لكنه مبغوض لله لأنه نهى عنه نهى تنزيه والطلاق بالنظر المكروه منه من جهة الحلال بمعنى المكروه ولكنه أشد بغضا إلى الله من غيره من المكروه لما فيه من قطع النكاح الذي طلبه الشارع فأنفذ بذلك اشتشكال الحديث بأنه يقتضي أن الحلال مبغوض لله والطلاق أشد بغضا منه مع أن الحلال لا بغض فيه والمراد من البغض في حقه تعالى عدم الرضا به وعدم المحبة وهو لفظ جاهل جاء الشرع بتقريره وأركانه خمسة صبيغة وقد ذكرها المصنف بقوله والطلاق ضربان الخ ومحل ولايته عليه وقصد ومطلق (قوله وهو لفظة حل القيد) أي فكما سواء كان ذلك القيد حسيا كقيد البهية أو معنويا كالعصبة فذلك كان المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي لأن القيد فيه معنوي فقط كما هو القاعدة الغالبة ومن المعنى اللغوي قولهم ناقة طالقة أي محلول قيدها إذا كانت مرسله بلا قيد ومنه ما في قول الامام مالك

العلم صيد والكاتبه قيد * قيد صيدك بالحبال الواقعة

فن الحماقة أن تصيد غزالة * وتفكها بين الخلائق طالقة

(قوله وشراعه اسم لحل قيد النكاح) أي لحل عصمة النكاح فالقيد هناسه معنوي كما علمت وإنما عبر بالقيد ليكون أنسب بالمعنى اللغوي لما علمت من أن القيد في المعنى اللغوي شامل للحسي والمعنوي وفي المعنى الشرعي معنوي فقط وبهذا تعلم رد قول المحشي ولو قال كغيره وشراعه حل عقد النكاح لكان أولى وأنسب على أن عبارته تنجس إلى أن إضافة عقد النكاح للبيان نعم تعبده بالعقد أصرح في المراد وكان على الشارح أن يزيد كما زاده الشيخ الخطيب بلفظ طلاق أو نحوه لأن تعريفه من غير هذه الزيادة يشمل التسخيع بعيب من عيوب النكاح وهو لا يسمى طلاقا وأما قول الدميري لساطلاق بلا صريح ولا كتابة وهو اعتراف الزوجين بنسق الشهود حال العقد فهو مردود بأدب يبين به أن لانكاح بينهما لا أن اعترافهم بذلك يقتضي عدم انعقاده فلا طلاق بل ولا نسخ فتقول المحشي بأنه فرقة فسخ على الصحيح غير صحيح ولعل المراد به التفريق بينهما اتين عدم صحة النكاح حتى لو حصل وطء هذه الحالة فإن كانا حال الوطء عالين بذلك كان زنا والافوطه شبهة (قوله ويشترط لقوده) أي وقوعه في محله ولو علقا فلو قال وهو صبي أن بلغت فأنت طالق أو هو مجنون أن افقت فأنت طالق فلا يقع الطلاق بعد بلوغه أو افاقته لأن قوله حال التعليق لاغ لا عبرة به فلا يترتب عليه الوقوع عند وجود الصفة (قوله التكليف) فلا يصح من غير مكلف كصبي ومجنون وقوله والاختيار فلا يصح من مكروه بغير حق كما سبق في ذلك في قول المصنف وأربع لا يصح طلاقهم الصبي والمجنون والنائم والمكروه (قوله وأما السكران الخ) وارد على مفهوم التكليف لأنه يقتضي أن غير المكلف لا يقع عليه طلاق ومنه السكران فإنه غير مكلف كما نقله في الروضة عن أصحابنا وغيرهم إلا أنه يعامل معاملة المكلف تغليظا عليه والكلام في السكران المتعدى بسكره لأنه المراد عند الإطلاق بخلاف غير المتعدى فلا يقع عليه طلاق ولو قال السكران بعد الطلاق إنما شربت الخمر مكرها أو غير عالم بأنه خمر صدق بينه (قوله فينفذ طلاقه عقوبة له) أي تغليظا عليه وكذا إذا ترصفت فيه له وعليه ومثلها تصرفات المجنون المتعدى مجنونه لأن هذا من قبيل ربط الأحكام بالأسباب لا من قبيل التكليف لكن مع مراعاة التغليظ على التعدى لئلا يرد غير المتعدى (قوله والطلاق) أي

وهو لفظة حل القيد وشراعه اسم لحل قيد النكاح ويشترط لقوده التكليف والاختيار وأما السكران فينفذ طلاقه عقوبة له (والطلاق)

جنس الطلاق المتحقق في قسميه فصيح الاخبار بقوله ضربان عنه لان الجنس المتحقق في قسميه
بنزلة المشي فاندفع ما يقال في كلامه الاخبار بالمشي عن المفرد والمعنى أن ألفاظ الطلاق الذي
هو حل العصمة قسمان وأفهم كلام المصنف أنه لا يقع الطلاق بغيره من غير لفظ فلا بد من التلفظ
به ولا بد أيضاً من أن يسمع به نفسه ولو تقديره فان اعتدل سمعه ولا مانع من تحوّل لفظ فلا بد ان
يرفع به صوته بقدر ما يسمع نفسه بالفعل وان لم يعتدل سمعه أو كان هناك مانع من تحوّل لفظ فلا بد
أن يرفع صوته بحيث لو كان معتدل السمع ولا مانع سمع فيمكن سماعه تقديره وان لم يسمع بالفعل
وعلى كل فلا يقع بغيرك لسانه به من غير أن يسمع نفسه وعلم من اعتبار اللفظ أنه لا يقع بإشارة
الناخى وان فهمها كل أحد كأن قالت له طلقني فأشار به أن اذهب أو أصابعه الثلاث لأن
عدوله عن اللفظ الى الإشارة يفهم أنه غير قاصد لالطلاق فهي لا تقصد للافهام الا نادراً ولذلك
كانت لغوا في جميع الابواب الا في ثلاثة الاقتناء والاجازة والامان وأما إشارة الاخرس فهي
مثل اللفظ فيعتد بها ولو قدر على الكتابة في العتود كالبيع والحلول كالطلاق وغيرهما كالاقرار
والدعوى وتكون صريحة ان فهمها كل أحد وان اختص يفهمها الفطنون فكفاية وان لم
يفهمها أحد فافغو ويستثنى من ذلك ثلاثة الصلاة فلا تبطل بها والشهادة فلا تصح بها والحنث فلا
يحث بها فيما لو حلف لا يتكلم ولذلك قال بعضهم

إشارة الاخرس مثل نطقه * فيما عد ثلاثة لصدقه

في الحنث والصلاة والشهادة * تلك ثلاثة بلا زيادة

(قوله ضربان) أي نوعان وفي نسخة قسمان والمعنى واحد وقوله صريح وكفاية بدل من قوله
ضربان أو قسمان ويشترط في كل منهما قصد اللفظ لمعناه عند وجود الصارف وان كان الاقول
لا يشترط فيه قصد الايقاع والثاني يشترط فيه ذلك كما سيذكره المصنف فلا يقع على من سبق
لسانه اليه ولا على الخاكي كلام غيره وأما عدم الصارف فلا يشترط قصد اللفظ لمعناه ولذلك
يقع على الهازل واللاعب ومن غفل مخاطبته أجنبية فاذا هي زه جتبه (قوله فالصريح ما لا
يحتمل غير الطلاق) أي ما لا يحتمل ظاهره غير الطلاق ولذلك لا يحتاج الى نية كما سيأتى وغرض
الشارح بذلك بيان ضابط الصريح وما سيأتى في كلام المصنف فهو بيان لافراده فلا تكرر
فبذلك فقط قول المحدثي سيأتى في كلام المصنف فذكره هنا تكرر فأتى نعم يقال ذلك في الكفاية
لان المصنف سيذكر تعريفها فيكون تعريف الشارح لها تكرر الكفاية اعترف الصريح
ناسب أن يضم اليه تعريف الكفاية تجميعاً للقائده (قوله والكفاية ما يحتمل غيره) أي ما يحتمل
غير الطلاق ولذلك يحتاج الى نية كما سيأتى (قوله ولو تلفظ الزوج بالصريح الخ) كان حقه
التفريع ولذلك قال الشيخ الخطيب فلوقال الزوج لم أنوبه الطلاق الخ وقوله لم يقبل كان الاولى
أن يقول لم يمنع من الوقوع لان عدم ارادته الطلاق مع الصريح لا تمنع الوقوع وان قبل منه
بمعنى أنا صدقته في أنه لم يرد الطلاق لكننا نتحكم بالوقوع بل لو أراد عدم الطلاق وقع أيضاً ولو
عقب الصريح بما يخرج به عن الصراحة كان كفاية كما لو قال أنت طالق من الوثاق أو من
العمل أو سرحتك الى القبط أو على الطلاق من ذراعى أو من فرسى أو من رأسي أو نحو ذلك
فان قصد الاتيان بهذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق لم يقع والخوف وقوع السؤال عما اذا

ضربان صريح وكفاية
فالصريح ما لا يحتمل غير
الطلاق والكفاية ما يحتمل
غيره ولو تلفظ الزوج بالصريح
وقال لم أرد به الطلاق لم يقبل

قال لزوجه تكوني طالقاهل هو صريح أو كناية والجواب أن هذا اللفظ كناية فان قصد به وقوع الطلاق في الحال طلقت وان أراد الطلاق في المستقبل فهو وعد لا يقع به شيء ما لم يكن معلقا على صفة كأن يقول ان دخلت الدار تكوني طالقاهل هو صريح وان نوى به الامر وأنه على تقدير الادم فكانت كناية قال لتكوني طالقاهل لا لأنه انشاء وهو يقع في الحال ويعلم من ذلك أن قوله كوني طالقاهل يقع في الحال لأنه انشاء صريح يحالكن لا ينبغي اقتناء العاتق في مسئلة تكوني الا بالوقوع لأن الظاهر من حاله أنه لا يقصد الا الوقوع في الحال (قوله فالصريح ثلاثة ألفاظ) أي فالصريح بنفسه ثلاثة ألفاظ فلا يرد الخلع والمفاداة لأنهما صريحان بذكر المال كما سيذكره الشارح ومثل ذكره بينه كما هو ولا يرد نعم جوابا لمن قال أطلقت زوجتك قاصدا التماس الانشاء فيقع به الطلاق وهي صريحة لأنها قائمة مقام طلقها فليست زائدة وإذا نظرنا إلى ذلك من الصريح كان الصريح خمسة ألفاظ الطلاق والفراق والسراح والخلع والمفاداة مع ذكر المال أو بينه ونعم المذكورة في جواب السؤال مع قصد السائل التماس الانشاء (قوله الطلاق) أي فيما إذا جعله مبتدأ كأن قال الطلاق لازم لي أو واجب علي بخلاف قوله فرض علي فهو كناية لأن الفرض قدر ادبه المقدّر بنظر المعارف في ذلك ولو قال علي الطلاق وسكت فقال الصبري أنه صريح وهو الحق خلافا لمن قال أنه كناية وفيما إذا جعله مفعولا كما وقعت عليك الطلاق أو فاعلا كقوله يلزني الطلاق فهو صريح أيضا بخلاف ما لوجهه خيرا كقوله أنت طلاق أو الطلاق فليس بصريح بل كناية لأن المصادر انما تستعمل في الاعيان توسعا وكذلك إذا قال أنت فراق أو سراح فهما كنايةان فقوله هم المصادر كناية محمول على ما إذا استعملت أخبارا لا مطلقا كما اشتهر وترجمة الطلاق بالجمية والمراد بهامعنا العربية صريحة لشهرة استعمالها فيه عند أهلها فهي صريحة وان أحسن العربية دون ترجمة الفراق والسراح فإنها كناية لضعفها بالترجمة مع الاختلاف في صراحتهما بالعربية (قوله وما اشتق منه) ظاهر منعيه حيث عطفه ولم يقل أي ما اشتق منه كما قال الشيخ الخطيب أن المصدر صريح أيضا وهو كذلك حيث لم يقع خبرا عن الزوجة كما علم مما قررناه فاندفع بذلك قول المحشي صوابه حذف الواو لأن المصادر الثلاثة كنبات والصريح هو ما اشتق منها لأنك قد عرفت أن محل كون المصادر كنبات إذا وقعت أخبارا يختلف ما إذا وقعت مبتدآت أو مفعولات أو فاعلا وذلك فإنها صريحة (قوله كطلقتك) وكذا لو قال طلقك الله ومثله ما لو قال لغريمه أبرأ الله أو لامته أعنتك الله بخلاف ما لو قال بأعك الله أو أمالك الله فإنه كناية لأن القاعدة أن ما استعمل به الشخص وأسندته لله تعالى كان صريحا بالقوة بالاستقلال وما لا يستعمل به الشخص وأسندته لله تعالى كان كناية وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

(فالصريح ثلاثة ألفاظ
الطلاق وما اشتق منه
كطلقتك وأنت طالق)

ما فيه الاستقلال بالانشاء • وكان مسند الذي الآلاه

فهو صريح ضده كناية • لكن لذا الضابط إذا رايه

(قوله وأنت طالق) ولو أتى بالتاء المثناة من فوق بدل التاء كأن قال أنت تالق كان كناية سواء كانت لغته كذلك أم لا ولو قال نساء المسلمين طوائق لم تطلق زوجته ان لم ينو طلاقها بناء على الاصح من أن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه حتى لو قال نساء العالمين طوائق وأنت يا زوجتي

لم تطلق أيضا لأنه لم يصرح فيها بالخبر وهو طالق مع أنه لا يتم التصريح بالجزءين فإذا قال طالق ولم يقل أنت لم يقع به شيء وإن نواه لم يتقدم ما يدل عليه كأن قالت له أنا طالق فقال طالق لأنه حينئذ كلفه كور بخلاف ما لو قال طالقت نساء العالمين وزوجتي فأنها تطلق لتسلط العامل عليها بطريق عطف المفردات فإن التقدير وطلقت زوجتي (قوله ومطلقة) يقع الطاء ونشديد اللام بخلاف مطلقة بسكون الطاء وتخفيف اللام فهو كناية وإن كان الزوج نحويا (قوله والفرق والسراح) أي ما اشتق منه ما بقرينة قوله كفارتك وأنت مفارقة ومرحلتك وأنت مسرحة بخلاف ما إذا قال أنت فراق أو سراح فهو كناية ومثله ما لو قال أنت فرقة أو مسرحة أو مطلقة ومن الكناية فارقتي لا يقال أنه مشتق من الفراق وهو صريح لا نأقول محل صراحته إذا أسنده إليه كقوله فارقتك بخلاف ما إذا أسنده إليها (قوله ومن الصريح أيضا) أي كما أن منه ما تقدم وقوله الخلع أن ذكر المال أي أو نوى وقوله وكذا المقاداة أي فهي صريحة أن ذكر المال أو نوى فإن لم يذكر المال ولم ينو فلا يكون كل من الخلع والمقاداة صريحا بل يكون كناية وإن أضمر التماس قبولها وقبلت على المعتمد كما تقدم تحريره في الفصل السابق (قوله ولا يفتر صريح الطلاق إلى النية) أي إلى نية الإيقاع لأنه لا يحتمل غير الطلاق فلا يتوقف وقوع الطلاق فيه على نية إيقاعه بل يقع وإن نوى عدمه نعم لا يتم قصد اللفظ المعناه عند وجود الصارف كما مر ولو لو وكل سيد الأمة زوجها في عتقها فطلقها وأعتقها وقصد الطلاق والعق معا وقع ابتداء على إرادة الحقيقة والجواز بلفظ واحد ولو قال لها أنت طالق ثلاثا لأقل الطلاق وقع الثلاث لأن الأقل الذي استثناءه يصدق ببعض طلاقه فيبقى من الطلقة بعضهم فانكسر ولو قال أنت طالق طلقة ونصفا لا طلقة ونصفا فنقل عن بعضهم أنه أفتى بوقوع طلقة لأنكسر النصف في جانب الإيقاع فيصير الواقع طلقتين ثم استثنى منه طلقة ونصفا فيبقى نصف طلقة فتكمل ونألف في ذلك بعضهم فأوقع طلقتين لأنه أوقع طلقة ونصفا فكم لنا ذلك طلقين ثم رفع بالاستثناء طلقة ونصفا فكم لنا ذلك طلقتين في الرفع كما كملنا ذلك طلقتين في الإيقاع فقد استثنى طلقتين من طلقتين وهو مستغرق فبلغوا الاستثناء ووقع طلقتان ولو قال أنت طالق لأقل ولا كثير وقع ثلاث لأن قوله لأقل يقتضي وقوع الكثير وهو الثلاث وقوله بعد ذلك ولا كثير يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع بخلاف ما لو قال لها أنت طالق لا كثير ولأقل فإنه يقع طلقة لأن قوله لا كثير يقتضي وقوع القليل وهو طلقة وقوله بعد ذلك ولأقل يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع ولو قال لزوجته إن قبلت ضرتك فأنت طالق فقبلها مسمية لم تطلق بخلاف تعليقه بتقبيل أمته فإنها تطلق بتقبيلها مسمية والفرق أن قبله الضرة المقصود منها الشهوة ولا شهوة بعد الموت وقبله الأم المقصود منها الشفقة والأكرام ولا فرق في ذلك بين الموت والحياة ولو قال لزوجته إن دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم أكسره في رأسك فأنت طالق فدخل ووجد من متاعها ما وناطلقت حالا على المعتمد كما تقدم له الرمي عن افتاء والده قبيل كتاب الرجعة لأنه من قبيل التعليق بالحال فبما كان لم تصحدى السماء فأنت طالق فأنه تطلق حالا خلافا لما قال لم تطلق فهو ضعيف فتقول المحشى لم تطلق على المعقد ليس بمعتمد وقيل تطلق باليأس بموتها أو مونه (قوله ويستثنى المكروه على الطلاق فصرحه كناية في حقه) أي لأن قرينة

ومطلقة (والفرق والسراح)
كفارتك وأنت مفارقة
ومرحتك وأنت مسرحة
ومن الصريح أيضا الخلع
أن ذكر المال وكذا
المقاداة (ولا يفتر)
صريح الطلاق (إلى النية)
ويستثنى المكروه على
الطلاق فصرحه كناية في
حقه

الأكراه تصرفه عن الصراحة وبهذا يلغز ويقال انما صريح يحتاج لنية وقوله ان نوى وقع
والافلا فالشرط في وقوع الطلاق على المكروه نيته ولو صريحاً وما اوالو كذا في الطلاق فالشرط
في حقه تعيين الزوجة للموكل في طلاقه اذا كان لموكله زوجة أخرى كما رجحه في الخادم لتردده
بين زوجتين فلا بد من تمييز المطابقة عن غيرها وهذا غير نية الايقاع التي الكلام فيها فلا وجه
لاستثنائها من عدم احتياج الصريح لنية وأما اذا لم يكن لموكله غيرها فالظاهر عدم اشتراط
التعيين (قوله والكتابة الخ) أصل الكتابة الحذف والاياء الى الشيء من غير تصريح به فلما كانت
الانفاذ الاتية فيها خفاء واياء الى الطلاق من غير تصريح به سميت كتابة (قوله كل لفظ
احتمل الطلاق وغيره) أي وغير الطلاق مثلاً قوله أنت بربيه يحتمل الطلاق لكون المراد بربيه من
الزوج ويحتمل غير الطلاق لكون المراد بربيه من الدين أو من العموب وهكذا ولذلك قال
الرافعي هي ما احتمل معنيين فصاعداً وهي في بعض المعاني أظهر وقال البغوي في تهذيبه هي
كل لفظ ينفي عن الفرقة وأدق العبارات كلها راجعة الى معنى واحد (قوله ويستقر الى
النية) أي ويستقر في وقوع الطلاق الى النية لأن اللفظ متردد بين الطلاق وغيره فلا بد من النية
لينصرف للطلاق دون غيره ويكفي اقترانها ببعض اللفظ سواء كان من أوله أو من آخره أو وسطه
على ما رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد وقيل بشرط اقترانها بكل اللفظ كما في المنهاج وأصله وقيل
يكفي اقترانها بأوله ونفسه على ما بعده فالاقوال في ذلك ثلاثة وهل اللفظ الذي يعتبر قرن
النية به لفظ الكتابة كتحلية بربيه الخ أو يكفي اقترانها بأنت من أنت بائن مثلاً صوب في المهمات
الأول لأن الكتابة هي التي تحتاج الى النية والاوجه الاكتفاء بقرنها بأنت لانه وان لم يكن من
الكتابة فهو كالجزء منها لأن المقصود لا يتأدى بدونه (قوله فان نوى بالكتابة الطلاق وقع) أي
لانصرافه الى الطلاق بالنية وقوله والافلا أي وان لم ينو فلا يقع لعدم قصد الطلاق (قوله وكتابة
الطلاق الخ) قد ذكر المصنف في بعض نسخه بعضاً منها حيث قال بعد قوله ويستقر الى النية مثلاً
أنت خلية الخ وعليها شرح الشيخ الخطيب (قوله كانت بربيه) أي من الزوج لاني طلقك فيقع
الطلاق ان قصد ذلك أو من الدين أو العيوب فلا يقع الطلاق ان لم يقصده وقوله خلية أي من
الزوج لاني طلقك أو من المال أو العيال فلا يقع الطلاق بذلك الا ان قصده (قوله الحق)
بكسر الهمزة وفتح الحاء وقيل بالعكس وجعله المطرزي خطأ وقوله بأهلك أي لاني طلقك فتدلى
وان لم يكن لها أهل (قوله وغير ذلك مما هو في المطولات) أي كانت بنة من البت وهو القطع
أي مقطوعة النكاح لاني طلقك أو مقطوعة الأهل فليس لك أحد أنت بنة متروكة النكاح
لاني طلقك أنت بائن على اللغة انقصي والقليل بائنة أنت على حرام أي محترمة لاني طلقك
أنت كالبينة أي في التحريم نفسه تحريمها عليه بالطلاق بتحريم الميتة أعز بي بعين مهملة ثم زاي
مجهة أي صبري عز بالاني طلقك أغرب بي بعين مبهمة ثم راء مهملة أي صبري غريبة بلازواج
لاني طلقك بعد أي غني لاني طلقك اذهب وهو يعني ما قبله تقضي أي استري رأسك بالقناع
بكسر القاف وهو كالقنعة بكسر الميم ما تغطي به المرأة رأسها وهو المعنى عند الناس بالطرحة
استبرق رجلك أي لاني طلقك فيقع الطلاق وان لم تكن مدخولاً به وتجردى وتزودى دعي
ودعيني وحبك على غاربك أي خلت سبيلك كما يحل البعير في الصرا وهو جله على غاربه وهو

ان نوى وفتح الافلا والكتابة
كل لفظ احتمل الطلاق وغيره
ويستقر الى النية فان نوى
بالكتابة الطلاق وقع
والافلا وكتابة الطلاق
كانت بربيه خلية الحق
بأهلك وغير ذلك مما هو
في المطولات

عزب بوزن سبب يطلق على
الذكر والاتي فقوله
صبري عزب بافتح الزاي
والالف للتبوين لا للتأنيث
اه نصر

ما تقدم من الظهر وارتفع من العنق ولا أندم مبرك أى لأهت بشأنك من الندم وهو الزجر
والسرب بفتح السين وكسر ها وسكون الراء الجماعة من الظباء والبقر فيجوز هنا الفتح والكسر
ولا حاجة لى فسك لاسيل لى عليك وذوقى أى مرارة الفراق وكلى واشربى أى زاد الفراق
وشربه وكلى واشربى من كسك لانى طلقك أنت وشأنك أمانك طالق أو بائن فارقتى عليك
الطلاق على الحلال على الحرام بخلاف قوله عليه السخام أو اللطام فليس صريحا ولا كناية
وكذلك بارك الله فيك بخلاف بارك الله لك فهو كناية وكذا الوحلف شخص بالطلاق فقال لا تخ
وأنا من داخل عينتك فيكون كناية فى حق الثانى وبالجملة فالفاظ الكناية كثيرة لا تنحصر والضابط
هو ما احتمل الطلاق وغيره وخرج بذلك ما لا يحتمل نحو قولى واتعدى وأطعبنى واسقىنى
وزودنى وما أشبه ذلك فلا يقع به طلاق وإن نواه لأن اللفظ لا يصلح له * (فصل) * هو ساظم من
أكثر النسخ وهو فى تقسيم الطلاق الى سنى وغيره وفيه اصطلاحان أحدهما وهو أن يضبط أنه
ينقسم الى سنى وبدى والمراد بالسنى فيه الجائز وبالبدى الحرام وثانيهما وهو أشهر أنه ينقسم
الى سنى وبدى ولا ولا والمراد بالسنى فيه ما اجتمعت فيه شروطه بأن يطلق ذات الحيض
المدخول به غير الحامل والمقتلعة وليس المراد به الجائز كما فى التقسيم الاول وإن أوهمه قول
الشارح وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز بل التسمية بالسنى تسمية اصطلاحية والاشمل
القسم الثالث وهو لا وفاته من الجائز وذلك أدخله صاحب التقسيم الاول فى السنى وليس
المراد به ما فيه ثواب وإن قاله المحقق لأنه حينئذ يكون قاصرا على الطلاق المندوب كطلاق غير
مستقيمة الحال دون المكروه كطلاق مستقيمة الحال كما سيأتى فى التقسيم الآخر والمراد
بالبدى فيه الحرام كما فى الاول والمراد بلا ولا ما ليس بسنى ولا بدى وهو طلاق الصغيرة
والأيسة والحامل وغيرهما سيأتى والمصنف مشى على التقسيم الثانى غير أنه جعل المقسم
النساء من حيث الطلاق ولا ضرر فيه لأن المنظور اليه هو الطلاق فكأنه هو المقسم فعلم من
الضرب الاول فى كلامه الطلاق السنى والبدى ومن الضرب الثانى لا ولا فهو جار على
كون الطلاق ثلاثة اقسام سنى وبدى ولا ولا فاندفع بهذا توقف بعضهم فى كلام المصنف وقال
إن ما سلكه المصنف مخالف لما سلكه غيره من المصنفين ثم قال بعدما ذكر الطريقتين فى التقسيم
على أن ما ذكره المصنف غير مستقيم وقد أوضحناه لك غاية الايضاح فادع لى بالهداية والفلاح
(قوله والنساء) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو امرأة والمراد بجنس النساء
لا بقيد الضرب الاول والثانى والالزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره (قوله فيه اى
الطلاق) خرج بقيد الطلاق الفسخ فليس فيه سنة ولا بدعة لأنه شرع لدفع الضرر فلا يلى به
مراقبة الاوقات ليوقة فى وقت السنة دون وقت البدعة (قوله ضربان) اى نوعان (قوله
ضرب فى طلاقهن سنة وبدعة) أى سنة تارة وبدعة تارة أخرى وليس المراد أنهم ما يجتمعان
معاً ولو قال أنت طالق للسنة أو أنت طالق طليقة حسنة أو أحسن الطلاق أو أفضله أو أعدله
أو أجله حل على وقت السنة فإن كانت فى طهر لم تمس فيه ولا فى حيض قبله وقع حالا وإن كانت
فى حيض أو فى طهر مست فيه أو فى حيض قبله حين تطهر بعد الحيض الذى لم تجتمع فيه
ولو قال أنت طالق للبدعة أو أنت طالق طليقة قبيحة أو أقبح الطلاق أو أسجبه أو أخشه حمل على

* (فصل) *
(والنساء فيه) أى الطلاق
(ضربان ضرب فى طلاقهن
سنة وبدعة)

وقت البدعة فان كانت في حيض او طهر مست فيه او في حيض قبله وقع حالا وان كانت في طهر لم تمس فيه ولا في حيض قبله فحين تمحيض او تمس فان جمع الصفتين وقع حالا وهذا فحين يتصف طلاقها بالسنة والبدعة والافيقع حالا مطلقا كالصغيرة والائيسة وغيره ما معنى يأتي (قوله وهن ذوات الحيض) انت الضمير باعتبار الخبر وهو ذوات الحيض ولوراي المرجع افعال وهو اي الضرب ويصح ان يقال انه باعتبار معناه والمراد ذوات الحيض المدخول بهن غير الحامل والمختلعة لان غير المدخول بها والحامل والمختلعة ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وكذلك طلاق الصغيرة والائيسة اللتين خرجتا بذوات الحيض وان اوهن كلام المحشي انه ما من ذوات الحيض (قوله واراد المصنف بالسنة) أي بذى السنة وهو السني ليستقيم قوله الطلاق الجائز وقوله وبالبدعة أي وبذى البدعة وهو البدعي ليستقيم قوله الطلاق الحرام فأذا كلامه أن المراد بالسني الجائز وبالبدعي الحرام ويرد عليه أن القسم الثالث وهو لا ولا يدخل في السني بمعنى الجائز كما يقول به من يجعله سنيا وبدعيا فقط كما تقدم التنبيه عليه إلا أن يقيد كلامه بكون المحل يقبل التحريم كما يقبل الجواز وهو ذوات الحيض كما هو الفرض فلا يرد القسم الثالث حينئذ لان المحل فيه ليس قابلا للتحريم بل للجواز فقط كما قاله ابن قاسم (قوله فالسنة) أي ذوات السنة وهو السني لان قوله ان يقع الطلاق الخ يناسب تفسير السني لا السنة وقوله الزوج هو قيد لا بد منه فانه المحشي ويظهر أنه يخرج به طلاق الحكم في الشقاق (قوله في طهر) أي لامع آخره والافهو بدعي لانهم لا تشرع في العدة بعد الطلاق حتى تمحيض وهذا يشكل على قوله لم لو وافق قوله أنت زمن الطهر وطالو زمن الحيض كان سنيا كما مشى عليه العلامة الخطيب وغيره تعالى ابن الرفعة وغيره وهي مسئلة عزيزة النقل وهي من ترتيب الحكم على أول أجزائه لان الطلاق لا يقع بقوله أنت بمفرده اتفاقا وانما يقع بمجموع قوله أنت طالق ونقل ابن الرفعة عن ابن سريج أنه قال يحسب لها الزمن الذي وقع فيه قوله أنت قرأ كاملا وهو كلام في غاية البعد والذي اعتمدته الشبرا مليس أنه يكون بدعيا لانهم فيه (قوله غير مجامع فيه) أي ولا في حيض قبله وذلك لاستعقابه الشروع في العدة مع عدم التدم في ذلك وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي لوقت بشرع فيه في العدة (قوله والبدعة) أي ذوات البدعة وهو البدعي لان قوله أن يقع الطلاق الخ يناسب تفسير البدعي لا البدعة (قوله في حيض) أي لامع آخره والا كان سنيا ومثل الحيض النفاس وقوله أوفي طهر جامعها فيه أي أوفي حيض قبله سواء جامعها في القبل أو في الدبر لان الوطء في الدبر كالوطء في القبل في وجوب العدة وان كان لا يثبت به التسبب على المعقد واستدخال المني المحترم كالجماع فيكون بدعيا مع الاثم ان علم استدخاله والافلا اثم وانما كان في ذلك بدعيا لخالفته فيما اذا طلقها في الحيض لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن فان زمن الحيض لا يحسب من العدة فتتفرر بطول المدة ولادائه الى التدم فيما اذا طلقها في الطهر الذي جامعها فيه أوفي حيض قبله لو ظهر حمل فان الانسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند التدم قد لا يمكنه التدارك بان يكون الطلاق ثلاثا فيتضرر هو والولد بتريته عند غير آية وخروج بايقاع الطلاق في الحيض تعليق الطلاق فيه بصفة فلا يحرم لكن ان وجدت الصفة في الطهر سمي سنيا وان وجدت في الحيض

وهن ذوات الحيض) وأراد
المصنف بالسنة الطلاق
الجائز وبالبدعة الطلاق
الحرام (فالسنة أن يقع)
الزوج (الطلاق في طهر
غير مجامع فيه والبدعة
ان يقع) الزوج (الطلاق
في الحيض أو في طهر جامعها
فيه

سمى بدعيًا لأنه لا إثم فيه إلا أن وقع الصفة فيه باختياره كأن قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم دخلها مختارًا في الحيض فبأنه بذلك لأن إيقاع الصفة باختياره في الحيض كإثشاء الطلاق فيه ويستثنى من كون الطلاق في الحيض بدعيًا ما لو طلقها طلقه في الطهر ثم في الحيض أخرى فإنه يكون سفيا لأنها لا تستأنف العدة للطلاق الثاني بل يبنى على ما مضى وما لو وقع الطلاق مع آخر جرم من الحيض فإنه يكون سفيا كما مر به لو علق - يد الامة عتقها على طلاقها كأن قال إن طلقك زوجك اليوم فأنت حرة وكانت حائضا فطلقها زوجها لاجل العتق لم يحرم فإن دوام الزرق أضربها من تطويل العدة وقد لا يسمع به السيد بعد ذلك أو يموت فيسودم الرق عليها وطلاق الحصة في الشقاق وطلاق المولى إذا طوب به وإن وقف فيه الرافعي وطلاق المتجيرة فليس بسني ولا بدعي لكن محله أن وقع الطلاق في أول الشهر أو في أثنائه وبقي منه ما يسمع حيضا وطورا والافسدي ويندب لمن طلق بدعيًا أن يراجع ما دامت البدعة وأمكن بأن كان الطلاق دون الثلاث ثم إذا جاء وقت السنة أن شاء طلق وإن شاء أمسك وينتهي السن بفراغ وقت البدعة لخبر الصحيحين أن ابن عمر طلق زوجته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أي قبل أن يمسه إن أراد كما صرح بذلك في بعض الروايات (قوله وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة) فليس طلاقهن سنيا ولا بدعيًا بل لا ولا كما مر (قوله وهن أربع) أثبت الضمير لانه راعى الخبر ومعنى المراجع كما مر نظيره ولو سكنت عن العدد لكان أولى لأنهن أكثر من الأربع كما يعلم من المستثنيات السابقة ومحل كون المذكورات في كلامه أربع أن جعل قوله التي لم يدخل بها صفة للمختلعة كما هو ظاهر مع أنه ليس قيد إلا أن المختلعة ليس في طلاقها سنة ولا بدعة سواء دخل بها أم لا فلذلك جاءه على تقدير الوافق كانه قال والمختلعة والتي لم يدخل بها فتكون لذك كوراث خمسة (قوله الصغيرة والآيسة) أي لأن عدتهما بالاشهر فلا ضرر يلحقهما (قوله وهي التي انقطع حيضها) أي بعد بلوغها سن اليأس (قوله والحامل) أي التي ظهر حملها لأن عدتهما بوضع الحمل فلا تختاف العدة في حقها حتى لو كانت تحيض مدة الحمل وطلقها في الحيض لم يحرم فإن لم يظهر حملها قتلها طلقها بدعي لأنه يؤدي إلى التدمر بعد ظهور الحمل وإن كان عموم قول المصنف والحامل قد يخالفه وقال القليوبي أنه ليس بقيد ولو نكح حامل من زنا ثم دخل بها وطلقها فإن لم تحض حال الحمل فبدعي لأنها لا تشرع في العدة إلا بعد الوضع والنفاس وإن كانت تحيض فإن طلقها في الطهر فسني وإن جامعها فيه لأنها لا تحمل ثانياً وفي الحيض فبدعي كما يؤخذ من كلامهم وأما الحامل من وطأ الشبهة فطلاقها بدعي ولو طلقها طاهر الطول المدة فإن عدته حمل الشبهة مقدمة فلا تشرع في عدة الطلاق إلا بعد وضع الحمل (قوله والمختلعة) أي بما لها ولو بوكيلها لأن دفعها المال يدل على احتياجها للخلاص حيث اقتضت نفسها بالمال بخلاف ما إذا سألتها طلاقا بلا عوض أو اختاعها أجنبي وقد عرفت أن قوله التي لم يدخل بها ليس صفة للمختلعة لأنه ليس قيد فيها وإنما هو على تقدير الوافق كانه قال والتي لم يدخل بها لأنها لا عدة عليها (قوله وينقسم الطلاق باعتبار آخر) أي غير اعتبار كونه سنيا أو بدعيًا ولا ولا ذلك الغير هو اعتبار عروض الأحكام الخمسة (قوله واجب كطلاق المولى) أي إذا طوب به فإنه يجب عليه الطلاق

وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وهن أربع الصغيرة والآيسة وهي التي انقطع حيضها والحامل والمختلعة التي لم يدخل بها الزوج وينقسم الطلاق باعتبار آخر إلى واجب كطلاق المولى

وكطلاق الحكم في الشقاق اذا رأى طلاقها مصلحة و كطلاق العاقر عن القيام بحقوق الزوجية
 (قوله) ومن دوب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال) كأن تكون غير عصفه وقوله كسنة
 الخلق زيادة على ما اعتيدوا ولا يخلو أحد عن سوء الخلق (قوله) ومكره كطلاق مستقيمة
 الحال) أي وهو هو وأها ويميل اليها دليل صورة المباح الآية وعلى هذا جعل قوله صلى الله عليه
 وسلم أبغض الحلال إلى الله الطلاق كما مر (قوله) وحرام كطلاق البدة) أي وكطلاق إحدى
 زوجاته قبل أن يقسم لها بعد أن قسم لغيرها فهو حرام أيضا لانها ظلمة بعد القسم لها (قوله)
 وسبق) أي بيانه في كلام المصنف (قوله) وأشار الامام) أي امام الحرمين وقوله للطلاق المباح
 أي لصورته وقوله بطلاق من لا يهاها الزوج أي لا يميل اليها وقوله ولا تسمح لنفسه بمؤنتها بلا
 استتاع بها أي لانه يرى ذلك ضارعا بلا فائدة (فصل في حكم طلاق الحر والعبد) • أي من حيث
 العدد فان الحر يملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين كما سيذكره المصنف لان من حيث الصريح
 والكتابة والقصد وعدمه ونحو ذلك فانه لا يختالف بين الحر والعبد في شيء من ذلك وقوله وغير
 ذلك أي من جهة الاستسقاء والتعليق وشرط المحل وهو كونه قابلا للطلاق كما أشار إليه بقوله ولا
 يقع الطلاق قبل النكاح و شروط المطلق التي أشار إليها بقوله وأربع لا يصح طلاقهم (٣) كما سيأتي
 (قوله) ويملك الزوج الحر) أي كامل الحرية لأن من به رق ولو لمبعضا لا يملك الاطليقتين كما ستعرفه
 وقد يملك الثالثة وهو رقيق كذمي طلق زوجته طليقتين ثم التحق بدار الحرب وحارب واسترق فانه
 يملك عليه الطلقة الثالثة لانها لم تحرم عليه بالطليقتين وطريان الرق لا يمنع الحل السابق فاذا أراد
 نكاحها باذن سيده حلت له على الاصح ويملك عليها الثالثة بخلاف ما لو طلقها طليقة ثم استرق
 فانها تعود له بطليقة واحدة لانه رق قبل استيفاء عدد طلاق العبد (قوله) ولو كانت أمة) أي
 لأن العبرة عندنا بالزوج لانه المالك للعصمة خلافا لابي حنيفة رضى الله عنه ويدل لنا ما رواه
 البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق بالرجال والعدة بالنساء (قوله) ثلاث تطليقات
 ولا يحرم جمع الطلقات الثلاث على المعتمد (قوله) ويملك العبد عليه ا تطليقتين فقط) أي دون
 الثالثة لما روى الدارقطني مرفوعا طلاق العبد طليقتان وقوله حررة كانت الزوجة أو أمة أي
 لأن العبرة عندنا بالزوج لا بالزوجة كما مر (فرع) لو طلق كل من الحر والعبد دون ما يملكه ثم
 راجع أو جدد عادت له بما بقي من الطلاق وان اتصلت بأزواجه واذا استوفى ماله ثم جدد نكاحها
 بعد اتصالها بزوج آخر عادت له بما يملك لانها زوجة جديدة (قوله) والمبعض والمكاتب والمدبر
 كالعبد) لما كان موضوع العبد لغة من لم يتعلق به سبب من أسباب الحرية احتاج الشارح
 للحاق المبعض والمكاتب والمدبر به فاندفع قول بعضهم لا يفتي أن الأخيرين داخلان
 في العبد فايرادهما غير مستقيم نعم لو حمل الشارح العبد على من فيه رق لدخل المبعض ومن
 بعده ولم يحتج للحاق الذي ذكره لكنه حمل على المتبادر منه وهو كمل الرق الذي لم يتعلق به
 بسبب من أسباب الحرية فقول المحقق في تفسير العبد أي من به رق كما ذكره الشارح غير مناسب
 لما صنعه الشارح من الحاق المذكورين بالعبد (قوله) ويصح الاستثناء) هـ ولغة الاخراج
 واصطلاح الاخراج بالأمر واحد أي أخواتها المداخل في الكلام السابق مأخوذ من التخي وهو
 العطف أو من التثني وهو الانعطاف تقول ثبتت الحبل اذا عطف بعضه على بعض أو تثني الحبل

ومن دوب كطلاق امرأة غير
 مستقيمة الحال كسنة
 الخلق ومكره كطلاق
 مستقيمة الحال وحرام
 كطلاق البدة وسبق
 وأشار الامام للطلاق
 المباح بطلاق من لا يهاها
 الزوج ولا تسمح لنفسه
 بمؤنتها بلا استتاع بها
 • (فصل في حكم
 طلاق الحر) •

والعبد وغير ذلك (ويملك)
 الزوج (الحر) على زوجته
 ولو كانت أمة (ثلاث
 تطليقات) ويملك (العبد)
 عليها (تطليقتين) فقط
 حررة كانت الزوجة أو أمة
 والمبعض والمكاتب
 والمدبر كالعبد القتن
 (ويصح الاستثناء)

(٣) قوله لا يصح طلاقهم
 الاولى لا يقع لانه لا ياتي
 في كلام المصنف اهـ

أى انعطاف بعضه على بعض (قوله في الطلاق) انما قيد به لأن الكلام فيه ولدفع التكرار مع
 ما ذكره في الاقرار فلا ينافي أنه يجري في سائر العقود والخلول (قوله اذا وصله به) بأن لم يفصل
 بينهما كلام أجنبى ولو يسيرا أو سكوت زائد على سكتة النفس والعلى وانقطاع الصوت ونحو
 ذلك ومنه عروض نحو السعال اليسير بخلاف الطويل فانه يضر كما لو فصل بينهما الكلام
 الاجنبى أو السكوت المذكور (قوله أى وصل الزوج المستثنى بالمستثنى منه) تفسير للضمائر
 الثلاثة فالزوج تفسير للضمير المستتر الذى هو الفاعل والمستثنى تفسير للضمير البارز المنصوب
 الذى هو المفعول والمستثنى منه تفسير للضمير المحرور وقوله اتصالا عرفيا أى منسوب الى العرف
 لكونه يعد في العرف كلاما واحدا كما أشار اليه بقوله بأن يعد في العرف كلاما واحدا فانه تصوير
 للاتصال العرفى واحترز بذلك عن الاتصال الحقيقى فانه ليس مراد الاله لا يضر الفصل بسكتة
 النفس والعلى وانقطاع الصوت ونحو ذلك كما مر (قوله ويشترط أيضا) أى كما يشترط أن
 يصله به ويشترط أيضا أن يقصد به رفع حكم العيين وأن يتلفظ به مسماها به نفسه عند اعتدال سمعه
 ولا لفظ فلولم يقصد به رفع حكم العيين أولم يتلفظ به أولم يسمع به نفسه عند اعتدال سمعه ولا لفظ
 لم يتقعه الاستثناء فغلة الشروط خمسة كما ذكره الشيخ الخطيب الأول أن يصله به وقد ذكره
 المصنف والثانى أن ينوى الاستثناء قبل فراغ العيين والثالث أن لا يستغرق المستثنى المستثنى
 منه وقد ذكرهما الشارح والرابع أن يقصد به رفع حكم العيين والخامس أن يتلفظ به مسماها
 به نفسه وقد ذكرناهما لك وأما السامع غيره فليس شرطا للصحة وانما يعتبر لتصدقه فيه لانه
 لو ادعى الاستثناء وأنكره الزوجة صدقت فصلا على نفسه بخلاف ما لو أنكرت سمعها آياه
 فيصدق هو لانه لا يلزم من عدم سمعها آياه عدم انبائه به فلا أثر لانكاره له وزاد بعضهم على
 الشرط المذكور معرفة معناه وهو معلوم منه بطريق اللزوم اذ يلزم من قصد رفع حكم العيين
 به معرفة معناه وزاد بعضهم أيضا عدم جمع المفرق فى الاستغراق والحق أنه ليس بشرط وان
 اشترطه المحشى بل هو حكم مستقل وحاصله أنه لا يجمع المفرق فى الاستغراق لافى المستثنى
 ولا فى المستثنى منه ولا فيهما مثال الأول أن يقول أنت طالق ثلاثا لا اثنين وواحدة فلا يجمع
 المفرق فى المستثنى ليحصل الاستغراق فى الجميع وكانه قال أنت طالق ثلاثا لا اثنين وواحدة فلا يجمع
 على تفريقه فيصح استثناء الاثنين ويلغو استثناء الواحدة فتقع واحدة ومثال الثانى أن يقول
 أنت طالق اثنين وواحدة لا واحدة فلا يجمع المفرق فى المستثنى منه لدفع الاستغراق
 فى الواحدة وكانه قال أنت طالق ثلاثا لا الواحدة بل يبقى على تفريقه فيلغو استثناء الواحدة
 من الواحدة ويقع الثلاث ومثال الثالث أن يقول أنت طالق واحدة واحدة وواحدة واحدة
 الواحدة واحدة وواحدة واحدة فلا يجمع المفرق فيهما وكانه قال أنت طالق ثلاثا لا اثنين لكن
 لا فائدة له فى هذا المثال لانه يقع الثلاث سواء بقي على تفريقه أو جمع وبظهره فائدة فيما اذا قال
 أنت طالق واحدة واثنين لا واحدة واثنين فلا يجمع المفرق فيهما ليحصل الاستغراق فى الجميع
 بل يبقى على تفريقه فيصح استثناء الواحدة من الاثنين ويبقى اثنان فيلغو استثناء الاثنين منهما
 فيقع اثنان وكما تعتبر الشرط مع تأخير المستثنى على المستثنى منه تعتبر أيضا مع تقديمه عليه
 وكان قال أنت الواحدة طالق ثلاثا (قوله أن ينوى الاستثناء قبل فراغ العيين) يصدق

فى الطلاق اذا وصله به
 أى وصل الزوج المستثنى
 بالمستثنى منه اتصالا عرفيا
 بأن يعد فى العرف كلاما
 واحدا ويشترط أيضا أن
 ينوى الاستثناء قبل فراغ
 العيين

ذلك بأن ينوبه أولها أو آخرها أو فيما بينهما وقوله ولا يكتفى بالتلفظ به من غيرية الاستثناء كان
 حقه التفریع على مفهوم الشرط السابق فاذا لم ينو الاستثناء أصلاً أو نواه بعد فراغ الميعين ضرر
 ولولم يعلم هل قصد الاستثناء أم لا ضرراً أيضاً لأن الأصل عدمه (قوله ويشترط أيضاً) أى كما يشترط
 ما تقدم وقوله عدم استغراق المستثنى منه أى عدم استغراق المستثنى للمستثنى منه فهو
 من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل وقوله فان استغرقه أى استغراق المستثنى للمستثنى
 منه بأن كان مساوياً له أو زاد عليه فمثال الاول ما ذكره الشارح بقوله كانت طالق ثلاثاً ثلاثاً
 ومثال الثانى أنت طالق ثلاثاً الأخماس والعبرة بالمقوّل لا بالمشروع فلو قالت أنت طالق خمساً
 ثلاثاً وقع طلقان فقط لعدم استغراق المستثنى للمقوّل وان استغرق العدد المشروع ولو قال
 أنت طالق ثلاثاً الا نصف طلاق وقع الثلاث لأنه لما استثنى نصف طلاق بقي نصفها أنت ~~ك~~مكمل لان
 الطاقة لا تتبع بعض فتبقى بعضها تبقى كلها وغلب جانب البقاء لا اعتضاده بالاستمرار (قوله بطل
 الاستثناء) أى لاستغراقه فان المستغرق باطل بالاجماع كما قاله الامام والامدى فيقع الطلاق
 الثلاث ومحل بطلانه ما لم يتبعه باستثناء آخر والا فيصح فلو قال أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً
 الواحدة وقعت واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً الا اثنين وقع ثقتان لان الاستثناء من
 النفي اثبات وعكسه كما سبق في الاقرار فالمعنى في الاول أنت طالق ثلاثاً ثلثان ثلثان لا تقع
 الواحدة تقع فتقع الواحدة وفي الثانى أنت طالق ثلاثاً ثلثان ثلثان لا تقع الا ثنتين فتقعان فيقع
 ثنتان (قوله ويصح تعليقه أى الطلاق) أى قياساً على العتق (قوله بالنصف) أى من زمان
 أو مكان أو غيرهما فطلق بوجودها فاذا قال لها أنت طالق في شهر ~~ك~~كذا وفى أوله أو رأسه
 أو غزته أو هلاله وقع الطلاق بأول جزء من الليلة الاولى منه أو أنت طالق في آخر شهر كذا
 أو سلطه أو فراغه أو نكاحه وقع الطلاق بأخر جزء منه أو أنت طالق في شهر كذا أو فى أول يوم
 منه طلقت بفجر اليوم الاول منه أو أنت طالق فى أول آخر شهر كذا طلقت بأول اليوم الاخير
 منه لانه أول آخره أو أنت طالق فى آخر أوله طلقت بأخر اليوم الاول منه لانه آخر أوله أو أنت
 طالق فى نصف شهر كذا طلقت بغروب خامس عشره وان نقص الشهر أو فى نصف نصفه الاول
 طلقت بطول فجر الثامن لان نصف نصفه سبع ليال ونصف ليلة وسبعة أيام ونصف يوم والليل
 سابق النهار فأخذنا نصف الليلة الثامنة الذى كان يستحقه النصف الثانى وأعطيناه للنصف
 الاول كما أخذنا نصف اليوم الثامن للذى كان يستحقه النصف الاول وأعطيناه للنصف الثانى
 فقابلنا نصف ليلة ونصف يوم فصارت ثمان ليال وسبعة أيام ونصف يوم ونصف ليال ونعانية أيام نصفاً آخر
 ولو علق بمابين الليل والنهار طلقت بالغروب ان علق بنهاره وبالفجر ان علق ليلاً لان كلاهما
 عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار اذا فاصل في الحقيقة بينهما ومن التعليق بالنصف
 ما لو قال أنت طالق طلاقاً حسنة أو طلاقاً سنيماً أو طلاقاً قبيحاً أو طلاقاً بدعيّاً وليس فى حال سنة
 فى الاول ولا فى حال بدعة فى الثانى فتطلق اذا وجدت الصفة فيهما بخلاف ما اذا كانت فى وقت
 سنة فى الاول أو بدعة فى الثانى فانها تطلق فى الحال وعلم من ذلك كله أن التعليق فى الصفة معنوى
 لانه لم يأت فيه بأداة تعليق (قوله والشرط) بالجر عطف على الصفة أى ويصح تعليقه بالشرط كأن
 يعلق بأداة من أدوات الشرط كما أشار اليه الشارح بقوله كان دخلت الدار الخ وعلم من هذا

ولا يكتفى بالتلفظ به من غيرية
 الاستثناء ويشترط أيضاً
 عدم استغراق المستثنى
 منه فان استغرقه كانت
 طالق ثلاثاً ثلاثاً بطل
 الاستثناء (ويصح تعليقه
 أى الطلاق (بالصفة
 والشرط)

ان التعليق بالشروط لفظي لانه اتي فيه بأداة التعليق فقد ظهر الفرق بين التعليق بالصفة وبين التعليق بالشروط وأدوات التعليق تقتضي القور في النفي الا ان فانها للتراخي ولا تقتضين قورا في الاثبات الا اذا وان مع المال أو شئت خطا باكان قال اذا أعطيتني ألفا وان أعطيتني ألفا فانت طالق وكذلك ان قال اذا ضمنت لي ألفا وان ضمنت لي ألفا فانت طالق أو قال اذا شئت أو ان شئت فانت طالق فلا تطلق الا ان أعطته الالف أو ضمنته له أو شامت فور الاله تعليق على الصحيح بخلاف متى شئت فانت طالق فحي شامت طلقت ولا تقتضي تكرار ابل ان وجد المعلق عليه مرة واحدة من غير نسيان ولا اكرام ولا جهل انحلت المين الا في كلما فانها تفيد التكرار ولذلك قال بعضهم

أدوات التعليق في النفي للقر * رسوى ان وفي الثبوت رأوها
للتراخي الا اذا ان مع الما * ل وشئت وكلما كرروها
وقد سأل بعضهم ابن الوردي بقوله

أدوات التعليق تحق علينا * هل لكم ضابط لكشف عطاها
فأجابه بقوله

كلما للتكرار وهي ومهما * ان اذا ما أي متى معناها
للتراخي مع الثبوت اذا لم * يك معها ان شئت أو أعطها
أو ضمنان والكل في جانب النفس لفسور لان فذا في سواها

وخرج بقولنا من غير نسيان ولا اكرام ولا جهل ما لو فعل المهلوف عليه ناسيا أو جاهلا أو مكرها فلا يقع الطلاق بذلك لكن المين منعقدة فلو فعله بعد ذلك عامدا عالما مختارا حنت ولو حلف أن غيره لا يفعل كذا فان فعله عامدا عالما وقع مطلقا وان فعله ناسيا أو جاهلا فان كان يسأل بحنت الحالف بحيث يشق عليه طلاق زوجته ويحزن له لصداقة أو نحوها لم يقع وان كان لا يسأل بذلك وقع والراجح أن الزوجة من شأنها أنها تسأل بحنت زوجها فان فعلت المهلوف عليه ناسية أو جاهلة لم يقع وان لم تسأل بالفعل نظر الشأن وقيل يجري فيها تفصيل الاجنبي وعلم من كون غير كلما لا يفيد التكرار انه اذا قال ان خرجت من غير اذني فانت طالق فخرجت مرة بغير اذنه طلقت أو خرجت مرة باذنه لم تطلق وان لم تعد لم بالاذن حتى لو خرجت بعد ذلك بغير اذنه لم يقع عليه شيء لان فحلال المين بالخروج أو مرة باذنه بخلاف ما لو قال كلما خرجت من غير اذني فانت طالق فكما خرجت من غير اذنه طلقت فتطلق ثلاثا بخروجها ثلاث مرات من غير اذنه ولو أخبرها شخص بأنه أذن لها فخرجت لم يقع الطلاق وان تبين كذب المخبر لعذرهما ولو قال عليه الطلاق بالثلاث ان رحت بيت أيك فانت طالق فعند الشهاب الرمي يقع الثلاث عند وجود الصفة عملا بأول الصيغة وعند الشمس الرمي يقع طلقة واحدة عملا بالآخرها لان الاول قسم وكل معتمد حتى ان بعض الاشياخ كان يقول نحن مع الدراهم كفرة وقلة واعلم أن التعليق بمشيئة الله يمنع وقوع الطلاق فلو قال أنت طالق ان شاء الله أو ان لم يشاء الله أو الا ان شاء الله وقصد التعليق بالمشيئة أو عدمها لم يقع الطلاق لان المعلق عليه من مشيئة الله أو عدمها غيره معلوم فان لم يقصد التعليق بالمشيئة بأن أطلق أو قصد التبرك أو سبق اليها لسانه لتعوده بها كما هو الادب وقع وكذا

قول التظلم أي متى معناها
وفي رواية أي من متى

لم يعلم هل قصد التعليق بالمشيئة أم لا ولو قال ياطالق ان شاء الله وقع الطلاق في الاصح نظرا
 لصورة النداء المشعر بمحصل الطلاق والحاصل لا يعلق وكذا يمنع التعليق بالمشيئة سائر العقود
 والحلول كالبيع والاجارة والاقرار والعقن ان قصد التعليق بخلاف ما اذا لم يقصد التعليق
 بأن أطلق أو قصد التبرك أو سبق اليها لسانه مثل ما مر فقول المحشي يمنع كل عقد وحل مالم يقصد
 به التبرك صوابه ان قصد التعليق لان عدم قصد التبرك يصدق بصورة الاطلاق وسبق اللسان
 يقتضاه أنه عند ذلك يمنع كل عقد وحل وليس كذلك بل لا يمنع الا ان قصد التعليق نعم العبادة
 كنية وضوء وغسل وصلاة وصوم يضرب فيها الاطلاق كقصد التعليق بخلاف قصد التبرك وسبق
 اللسان والحاصل أن قصد التعليق يمنع في الجميع وكل من قصد التبرك وسبق اللسان لا يمنع
 في الجميع وأما الاطلاق فيمنع في العبادة فهو كقصد التعليق ولا يمنع في غيرها من الطلاق وسائر
 العقود والحلول فهو كقصد التبرك وسبق اللسان ولو علق بمسحيل أمنا ناسوا كان مستحبلا
 عقلا كأن قال ان جمع بين النقيضين فأنت طالق أو شرعا كأن قال ان نسخ الله صوم رمضان
 فأنت طالق أو عادة كأن قال ان سعدت السماء فأنت طالق لم يقع الطلاق لعدم وجود الصفة
 المعلق عليها واليمين منعقدة فعدم وقوع الطلاق لا يقتضي عدم انعقاد اليمين ويترتب على ذلك
 أنه لو حلف بالله أنه لا يحلف حنث بما تقدم لانها يمين منعقدة بخلاف ما اذا علق بمسحيل نفيًا كأن
 قال ان لم تصعدى السماء فأنت طالق فإنه يقع الطلاق حالا كما في مسئلة الهاون على المعتمد كما
 تقدم ولو قال ان طلقنك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المنجز على الراجح ولا يقع معه المعلق
 للدور لانه لو وقع المعلق وهو الطلاق الثلاث لم يقع المنجز لانه زائد على عدد الطلاق واذا لم يقع
 المنجز لم يقع المعلق فأدّى وقوعه الى عدم وقوعه وقيل لا يقع شيء لان وقوع المنجز يقتضي وقوع
 المعلق ووقوع المعلق يقتضي عدم وقوع المنجز وهذه المسئلة تسمى بالسريحية لانها نسبت
 لابن سريج وجرى عليه كثير من الاصحاب لكن الاقل هو ما صححه الشيخان وقال الشيخ عز
 الدين لا يجوز التقليد في عدم الوقوع لما قاله ابن الصباغ من أن ابن سريج برئ مما نسب اليه
 فيها (قوله كان دخلت الدار فأنت طالق) ولو قال ان كنت زيدا فأنت طالق فكلمت حائطا
 وهو يسمع ولو بقصد زيد لم يحنث في أصح الوجهين لانها لم تكلمه ولو قال ان كنت رجلا
 فأنت طالق فكلمت أباها أو نحوهم من محارمها طلق لانها كلمت رجلا فان قال قصدت منهها
 من مكالمة الاجانب قبل منه ولم تطلق (قوله والطلاق لا يقع الاعلى زوجة) أي لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح صححه الترمذي وهذا لو طئه لكلام المصنف كما لا يخفى
 ولذلك قال الشارح وحيث شد أي وحين اذ كان الطلاق لا يقع الاعلى زوجة (قوله لا يقع
 الطلاق قبل النكاح) أي تهيأ أو تعلب كما قاله الشارح خلافا لمن جعل التعليق ليس داخلا
 في كلام المصنف لان كلامه في الوقوع لا في التعليق فكان الاولى والانسب جعل التعليق
 مسئلة مستقلة ثم كلام المصنف ظاهر في المنجز كأن قال للاجنبية أنت طالق وأما المعلق
 فالمعنى أنه لا يقع بعد النكاح الطلاق المعلق قبل النكاح وهو بعيد من كلام المصنف قال
 المحشي وفيه نظر لانه داخل في عموم قول المصنف ويصح تعليقه بالصفة والشرط أي فيكون
 التعليق في ذلك مراد ابل قصره الشيخ الخطيب على المعلق وحيث شد يكون التعليق في ذلك

كان دخلت الدار فأنت
 طالق فطلق اذا دخلت
 (و) الطلاق لا يقع الاعلى
 زوجة وحيث شد لا يقع
 الطلاق قبل النكاح

مستثنى من هذه التعليق بالصفة والشرط لأن هذا التعليق لا يصح قائل (قوله فلا يصح طلاق
 الأجنبية) تفريع على عدم صحة الطلاق قبل النكاح وقوله تنجيأ أى طلاق تنجيأ وطلافا
 منجيأ وقوله ولا تعليق اعطف على تنجيأ وقوله كقوله أى الشخص المعلق ولا نقل أى الزوج كما
 قد يتوهمه من لم يتأمل لأن فرض المسئلة أنه قبل النكاح وقوله لها أى للأجنبية (قوله
 ان تزوجتك فأنت طالق أو ان تزوجت فلانة فهي طالق) وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها فهي
 طالق فإذا التزج لم يقع الطلاق في المعينة ولا غيرها وإذا حكم حاكم يوقعه فلشافعي تنقضه قبل
 مطلقا وقبله تنقضه قبل نكاحها لا بعده (قوله وأربع) بمحذف التام حذف المعدود في هذه
 الجملة وإن ذكره بعد بقوله الصبي والمجنون والنائم والمكره فاندفع قول من كتب على الحاشية
 فيه أن المعدود مذكور في المتن لا محذوف وقوله لا يقع طلاقهم أى لا تنجيأ ولا تعليقاً وإن وجد
 المعلق عليه بعد الكمال في صورة التعليق فحق وقع التعليق قبل الكمال لا يقع الطلاق فإذا قال
 الصبي ان بلغت فأنت طالق أو قال المجنون ان أفتت فأنت طالق لم يقع بالبلوغ ولا بالافتة
 بخلاف عكسه وهو ما إذا وقع التعليق حال الكمال ووجد المعلق عليه حال عدم الكمال فإنه يقع
 كما سنبه عليه الشارح بقوله وإذا أصدر التعليق من مكلف الخ وأشار المصنف بهذا إلى شروط
 المطلق وهي التكليف والاختيار كما ذكره الشارح في أول الفصل (قوله الصبي الخ) انما سكت
 عن المغمى عليه لأنه في معنى المجنون كما ذكره الشارح وأما السكران فإن كان غير معتد فهو
 أيضاً في معنى المجنون كالمغمى عليه وكان الشارح سكت عنه اتكالا على ظهور ذلك وأما
 المتعدي فسيذكر الشارح أنه ينقض طلاقه وقد ذكره في أول فصل الطلاق فلذلك قال كما سبق
 وأما قول المحشي وسكت المصنف عن السكران لذكره فيما سبق وسنبه الشارح عليه ففيه نظر
 لأن الذي ذكر السكران فيما سبق هو الشارح كما علم لا المصنف وأيضاً كلام الشارح فيما سبق
 وفيما يأتي في السكران المتعدي والذي يعتذر عن عدم ذكر المصنف له مع الأربعة السكران غير
 المتعدي فتدبر (قوله والمجنون) أى غير المتعدي بجمونه إذا لم يقع في سكر تعدي به فإن تعدي
 بجمونه أو وقع في سكر تعدي به وقع طلاقه على المذهب المنصوص في كتب الشافعي رضي الله
 عنه وينقض سائر تصرفاته كما تقدم في السكران المتعدي (قوله وفي معناه المغمى عليه) أى
 فلا يرد على المصنف عدم ذكره وفي معناه أيضاً السكران غير المتعدي كما مر وأما الحق به المبرسم وهو
 من أصابه البرسام وهو وجع في الرأس يفسد العقل والمعتوه وهو الناقص العقل عن خيل لاعت
 عدم معرفة تصرف (قوله والنائم) أى ولو أجاز به بعد استيقاظه كأن قال أجزته أو أمضيته
 (قوله والمكره) بفتح الراء أى على طلاق زوجته فلا يقع طلاقه إذا وجدت شروط الأكرام
 خلافاً لابن حنيفة رضي الله عنه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان
 وما استكرهوا عليه ونحوه لا طلاق في اغلاق أى إكراه وخروج بقولنا على طلاق زوجته ما إذا
 أكره على طلاق زوجته المكره بكسر الراء كأن قال طلق زوجتي والاعتللت فطلقها فإنه يقع على
 الصحيح لأنه أبلغ في الإذن (قوله أى بغير حق) هذا قيد في كون طلاقه لا يقع (قوله فان كان
 بحق) أى فان كان مكرها بحق ولما كان فيه خفاء احتاج إلى أن يقول وصورة أى وصورة كونه
 مكرها بحق وقوله كما قال جمع أى من أصحابنا معاشر الشافعية وقوله إكراه القاضي للمولى بعد

فلا يصح طلاق الأجنبية
 تنجيأ كقوله لها طلقك
 ولا تعليقاً كقوله لها ان
 تزوجتك فأنت طالق
 أو ان تزوجت فلانة فهي
 طالق (وأربع لا يقع
 طلاقهم الصبي والمجنون)
 وفي معناه المغمى عليه
 (والنائم والمكره) أى
 بغير حق فان كان بحق وقع
 وصورة كما قال جمع إكراه
 القاضي للمولى بعد

مدة الإيلاء مبنية على أنه يثبت في الطلب فيطلب منه القسيمة فإن لم يفتى بطلب منه الطلاق فإن امتنع منه أكرهه عليه أو مبنية على أنه قام به عذر شرعي يمنعه من القسيمة والاخير بين القسيمة والطلاق فلا يتصور الإكراه حينئذ لأنه لا يكون الأعلى شي بعينه ولذلك كان إكراه المرتدة على الإسلام محققاً لأنه لا يقبل منه إلا الإسلام فيصح إسلامه مكرهاً بخلاف الحرى لأنه يقبل منه الإسلام أو الجزية فتقول بعضهم ومثله إكراه الحرى عليه فيه نظر لما علمت من أن الإكراه لا يكون الأعلى شي بعينه (قوله بشرط الإكراه) أي شرطه لأنه مفرد مضاف فيسم ومن شرطه أن يكون ما هتد به عاجلاً ظلاً فلا إكراه بالتهديد بالعقوبة الآجلة كما لو قال طلق زوجتك والأقتل غدًا ولا بما هو مستحق له كما لو قال طلق زوجتك والاقتصمت منك ومن شرطه أيضاً أن لا ينوى الطلاق والواقع لأن صريح الطلاق في حقه كناية ككامة ومن شرطه أيضاً أن لا يظهر منه قرينة اختيار كما سيذكر إليه الشارح ولذلك قال بعضهم بشرط أن يستفصل منه كأن يقول أطلق ثلاثاً أو واحدة فإذا قال له طلق ثلاثاً فطلق ثلاثاً لم يقع فإن طلق ثلاثاً بعد قول المكره طلق زوجتك فقط وقع وبما رجع ذلك لظهور قرينة الاختيار فإنه قد ظهر قرينة اختيار للثلاث حينئذ (قوله على تحقيق ما هتد به) أي على تثبيت وإيجاد ما خوف به وقوله بولاية أو تغلب أي بسبب ولاية أو تغلب (قوله بهرب منه أو استغاثه بمن يخلصه) أي بسبب هرب منه أو طلب الغوث ممن يخلصه منه وقوله ونحو ذلك أي ونحو الهرب والاستغاثه كالتحصن بحصن يمنعه منه (قوله وظنه) أي المكره بفتح الراء وكذا الضمير في أنه وفي قوله إن امتنع وفي أكره وقوله عليه أي على ما وقوله فعل أي المكره بكسر الراء وكذا الضمير في خوفه المستور أو ما البارز الذي هو المقعول فهو راجع للمكره بفتح الراء وقوله به أي بما (قوله ويحصل (٣) بضرب شديد الخ) ويحصل أيضاً بضرب يسير في حق أهل المروات بل يحصل أيضاً بالاستخفاف وبالشم في حق الوجبة وقوله أو حبس أي وإن قل في حق الوجبة كما قاله الأذرع وقوله أو اتلاف مال أي لو وقع عند المكره بحسب حاله من يسار وعسار فالتهديد بالتلاف خمسة دراهم ليس بإكراه في حق المومس لأنه يتحمله ولا يطلق لمثل ذلك وفي حق المعسر إكراه والحاصل أنه يختلف باختلاف الناس وأحوالهم فقد يكون الشيء إكراه في حق شخص دون آخر وفي حال دون حال كما يعلم مما قدمناه لك (قوله ونحو ذلك) أي أو نحو ذلك فالواو بمعنى أو فلو قال أو نحو ذلك كما في سابقه لكان أظهر ولو خوفه بما ظنه مهلكاً ثم تبين أنه غير مهلك ففي كونه إكراهاً احتمالان في الآم والأوجه أنه إكراه لأنه ساقط الاختيار (قوله وإذا ظهر من المكره الخ) تقدم أنه إشارة إلى أنه يشترط أن لا يظهر منه قرينة اختيار وقوله بأن أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة أي أو تبين أو أكرهه على صريح فكفى مع النية أو على تعليق فجز أو بالعكس في هذه الصور وقوله وقع الطلاق أي لأن مخالفته تشعر باختيار لما أتى به فلا إكراه وكذا لو نوى الطلاق كما تقدم (قوله وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكلف الخ) أشار إلى أن التكليف انما يشترط حال التعليق ولا يشترط حال وجود الصفة المعلق عليها وقوله ووجدت تلك الصفة أي الصفة التي وقع التعليق بها من المكلف وظاهره ولو فعله وقوله في غير تكليف أي كأن جن أو أغنى عليه أو سكر بلا تعدد (قوله فإن الطلاق المعلق

مدة الإيلاء مبنية على أنه يثبت في الطلب فيطلب منه القسيمة فإن لم يفتى بطلب منه الطلاق فإن امتنع منه أكرهه عليه أو مبنية على أنه قام به عذر شرعي يمنعه من القسيمة والاخير بين القسيمة والطلاق فلا يتصور الإكراه حينئذ لأنه لا يكون الأعلى شي بعينه ولذلك كان إكراه المرتدة على الإسلام محققاً لأنه لا يقبل منه إلا الإسلام فيصح إسلامه مكرهاً بخلاف الحرى لأنه يقبل منه الإسلام أو الجزية فتقول بعضهم ومثله إكراه الحرى عليه فيه نظر لما علمت من أن الإكراه لا يكون الأعلى شي بعينه (قوله بشرط الإكراه) أي شرطه لأنه مفرد مضاف فيسم ومن شرطه أن يكون ما هتد به عاجلاً ظلاً فلا إكراه بالتهديد بالعقوبة الآجلة كما لو قال طلق زوجتك والأقتل غدًا ولا بما هو مستحق له كما لو قال طلق زوجتك والاقتصمت منك ومن شرطه أيضاً أن لا ينوى الطلاق والواقع لأن صريح الطلاق في حقه كناية ككامة ومن شرطه أيضاً أن لا يظهر منه قرينة اختيار كما سيذكر إليه الشارح ولذلك قال بعضهم بشرط أن يستفصل منه كأن يقول أطلق ثلاثاً أو واحدة فإذا قال له طلق ثلاثاً فطلق ثلاثاً لم يقع فإن طلق ثلاثاً بعد قول المكره طلق زوجتك فقط وقع وبما رجع ذلك لظهور قرينة الاختيار فإنه قد ظهر قرينة اختيار للثلاث حينئذ (قوله على تحقيق ما هتد به) أي على تثبيت وإيجاد ما خوف به وقوله بولاية أو تغلب أي بسبب ولاية أو تغلب (قوله بهرب منه أو استغاثه بمن يخلصه) أي بسبب هرب منه أو طلب الغوث ممن يخلصه منه وقوله ونحو ذلك أي ونحو الهرب والاستغاثه كالتحصن بحصن يمنعه منه (قوله وظنه) أي المكره بفتح الراء وكذا الضمير في أنه وفي قوله إن امتنع وفي أكره وقوله عليه أي على ما وقوله فعل أي المكره بكسر الراء وكذا الضمير في خوفه المستور أو ما البارز الذي هو المقعول فهو راجع للمكره بفتح الراء وقوله به أي بما (قوله ويحصل (٣) بضرب شديد الخ) ويحصل أيضاً بضرب يسير في حق أهل المروات بل يحصل أيضاً بالاستخفاف وبالشم في حق الوجبة وقوله أو حبس أي وإن قل في حق الوجبة كما قاله الأذرع وقوله أو اتلاف مال أي لو وقع عند المكره بحسب حاله من يسار وعسار فالتهديد بالتلاف خمسة دراهم ليس بإكراه في حق المومس لأنه يتحمله ولا يطلق لمثل ذلك وفي حق المعسر إكراه والحاصل أنه يختلف باختلاف الناس وأحوالهم فقد يكون الشيء إكراه في حق شخص دون آخر وفي حال دون حال كما يعلم مما قدمناه لك (قوله ونحو ذلك) أي أو نحو ذلك فالواو بمعنى أو فلو قال أو نحو ذلك كما في سابقه لكان أظهر ولو خوفه بما ظنه مهلكاً ثم تبين أنه غير مهلك ففي كونه إكراهاً احتمالان في الآم والأوجه أنه إكراه لأنه ساقط الاختيار (قوله وإذا ظهر من المكره الخ) تقدم أنه إشارة إلى أنه يشترط أن لا يظهر منه قرينة اختيار وقوله بأن أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة أي أو تبين أو أكرهه على صريح فكفى مع النية أو على تعليق فجز أو بالعكس في هذه الصور وقوله وقع الطلاق أي لأن مخالفته تشعر باختيار لما أتى به فلا إكراه وكذا لو نوى الطلاق كما تقدم (قوله وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكلف الخ) أشار إلى أن التكليف انما يشترط حال التعليق ولا يشترط حال وجود الصفة المعلق عليها وقوله ووجدت تلك الصفة أي الصفة التي وقع التعليق بها من المكلف وظاهره ولو فعله وقوله في غير تكليف أي كأن جن أو أغنى عليه أو سكر بلا تعدد (قوله فإن الطلاق المعلق

بها يقع) أى لوجود الصفة المعلق بها ولا يضر فى ذلك كونها وجدت فى غير التكليف حيث صدر
التعليق به فى وقت التكليف بخلاف عكسه كما مر (قوله والسكران) أى المتعدي لانه هو
المنصرف اليه اللفظ عند الاطلاق بخلاف غير المتعدي وقوله بنفذ طلاقه أى يحصل ويصل منه
اليها كما ينفذ السهم من الرامى الى المرمى وقوله كما سبق أى فى كلام الشارح فى أول فصل الطلاق
فراجع * (فصل) * فى أحكام الرجعة ككونه له مراجعتها لم تنقض عدتها وذكراها المصنف
عقب الطلاق لانه سببها والمسبب يكون بعد سببه وهى كابتداء النكاح بناء على أن الطلاق يقطع
العصمة أو كاستدامته بناء على أنه لا يقطع العصمة فلا يطلق فيها القول وأصلها الاباحة وتعتبرها
أحكام النكاح والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك ان أرادوا
اصلاحاً أى أزواجهن مستحقون لردهن فى العدة ان أرادوا رجعة فأفعل التفضيل على غير بابه
اذلحق لغيرهم واسم الإشارة عائدة على العدة والاصلاح بمعنى الرجعة كما قاله الشافعى وقوله
صلى الله عليه وسلم أنانى جبريل فقال لى يا محمد راجع حفصة فانها صائمة قومة وانها زوجتك
فى الجنة وأركانها ثلاثة مرتجع وهو الزوج ومن يقوم مقامه من وكيل فيما اذا وكل من راجع
زوجته له وولى فيما اذا جئت من قد وقع عليه الطلاق حيث يرزوجه بأن احتاج اليه فلوليه الرجعة
حينئذ ومحل وهو الزوجة وصيغة وأما الطلاق فبسبب كما علمت لا ركن وشرط فى المرجع أهلية
النكاح بنفسه بأن يكون بالغاً عاقلًا مختاراً وان منع منه عارض كاحرام أو توقف على اذن الولى
والسيد كما سذكره الشارح وشرط فى الصيغة لفظ يشعر بالمراد سرياً كان أو كناية بشرط عدم
التعليق ولو عشيته وعدم التأقيب فلو قال راجعتك ان شئت فقالت شئت لم تصح الرجعة وكذا
لو قال راجعتك شهر أو لاتصح بالنية من غير لفظ ولا بفعل كوطه خلافاً لى حنيفة رضى الله عنه
نم لو صدر ذلك من كفار واعتقدوه رجعة ثم ترفعوا النساء أو أسلموا أقررناهم ويستثنى من
الفعل الكتابة مع النية وإشارة الاخرس المفهمة وشرط فى المحل كونه زوجة موطوءة وفى معنى
الوطء استدخال المنى المحترم معينة قابله للحل . طلاقه مجازاً لم يستوف عدد طلاقها فى العدة وقد
ذكر المصنف فى بعض النسخ بعض هذه الشروط بقوله فصل وشروط الرجعة أربعة أن يكون
الطلاق دون الثلاث وأن يكون بعد الدخول بها وأن لا يكون الطلاق بعوض وأن يكون قبل
انقضاء العدة وعلى هذه النسخة شرح العلامة الخطيب وخرج بالزوجة الاجنبية وبالموطوءة
والمحقة بها المطلقة قبل الوطء وما فى . هناك فلا تصح رجعتها لينوثها بالطلاق قبل الدخول
وبالمعينة المهمة فلو طلق احدى زوجتيه مهمة ثم راجعها أو طلقهما جميعاً ثم راجع احدهما
مهمة لم تصح الرجعة ولو تعينت ثم نسيت لم تصح رجعتها أيضاً فى الاصح ثم ان راجع معينة وتبين
أنها المطلقة صححت الرجعة اعتباراً بما فى نفس الامر ولو شك فى حصول المعلق عليه الطلاق
فراجع احتياطاً ثم علم انه كان حاصله فى صحة الرجعة وجهان أحدهما الصحة كما قاله الكمال سلاسل
شيخ النووى وبالقابله للحل المرتدة فلا تصح رجعتها فى حال ردها لان مقصود الرجعة الحل
والردة تنافيه وكذا لو ارتد الزوج أو ارتد امعا وبالمطلقة المقسوخ نكاحها فلا رجعة فيها وانما
تسترد بعقد جديد وبقولنا مجازاً المطلقة بعوض فلا رجعة فيها أيضاً بل تحتاج الى عقد جديد
وبقولنا لم يستوف عدد طلاقها المطلقة ثلاثاً فلا تحل له الا بمحل بشرطه الاتية فى قوله وان

بها يقع والسكران ينشد
طلاقه كما سبق

* (فصل) *

فى أحكام الرجعة

طلقها ثلاثاً لم تحل له إلا بعد وجود خمس شرائط وبقولنا في العدة ما إذا انقضت عدتها فلا تحل
له إلا بعد جديد كما سيذكره المصنف (قوله بفتح الراء وحكى كسرهما) والفتح أفصح عند
الجوهري والكسراً أكثر عند الأزهري (قوله وهي لغة المزة من الرجوع) أي من طلاق
أو غيره وظاهره أنها المرة من الرجوع سواء كانت بالفتح أو بالكسر ولا ينافيه قول ابن مالك
وفعله مرة بكسسه * وفعله لهينة بكسسه

لأن ذلك اصطلاح محوي وما هنا أمر لغوي باعتبار ما نقل عن العرب (قوله وشرباً) عطف على
قوله لغة (قوله رد المرأة) من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل أي رد الزوج أو من
يقوم مقامه من وكيل أو ولي المرأة وقد تقدم تصوير الوكيل والولي فتنبه (قوله إلى النكاح)
أي الكامل فلا ينافي أنهما في النكاح بدليل التوارث ولحق الطلاق لها وصحة الإيلاء والظهار
منها لأنه اختل بالطلاق (قوله في عدة طلاق) خرج به ما إذا كانت ليست في العدة أو كانت
في عدة غير الطلاق كالفسخ وقوله غير بائن خرج به البائن كملطقة بعوض والمطلقة ثلاثاً وقد
تقدم حكمهما وقوله على وجه مخصوص أشار به إلى شروط الرجعة المعتبرة في صحتها وقد علمتها
فيما مر (قوله وخرج بطلاق وطه الشبهة والظهار) أي وكذا الإيلاء وقال الشيخ العزري
هذا ليس داخل في التعريف فلا حاجة إلى إخراجها فانظر إلى مطلق العود إلى الحل كما يشعر به
قول الشارح فان استباحة الوطء فيه ما بعد زوال المانع لا يسمى رجعة ورد عليه نحو الطهر من
الحيض وسلام المرتد والظاهر أنهم ما كذلك لكن الشارح لم ينبه عليه ما لوضوحهما (قوله
وإذا طلق شخص) أي حرّاً وريق بالنسبة للطلقة الواحدة لافي التثنية فانه ما في الطرفة لأن
الريق لا رجعة له بعدهما وقوله امرأته أي زوجته حرّة أو أمة وقوله واحدة أي طلقة
واحدة وقوله أو اثنتين بالتام وفي بعض النسخ أو اثنتين بلاتاء وقد عرفت أن قوله أو اثنتين خاص
بالمتردون الرقيق لاستيفائه ما يملكه من الطلاق (قوله فله) أي للمطلق ولو بئسابه وقوله بغير
أذن أي أو أذن سيدها فلا يشترط رضاها ولا رضا سيدها وقوله امرأته أي رجعتها وعودها
إلى نكاحه ولو كانت أمة لا تحل له الآن كأن تزوج الحرة بعد أن تزوج الأمة بشرط وطئها ثم طلق
الأمة فله مراجعتها لأن الرجعة دوام ويسنّ الشهاد عليها خروجه من خلاف من أوجبها وانما لم
يجب لانها في حكم استدامة النكاح (قوله ما لم تنقض عدتها) أحسن من قول غيره في العدة لانه
يشمل ما لو وطئت بعد الطلاق بشبهة فحملت من وطء الشبهة فله مراجعتها في مدة الحمل مع أنها
ليست في عدته لأن عدة الحمل تقدم وصدق علمه أن لم تنقض عدتها منه نعم لا تصح رجعتها في حال
استقرارها الواطئ لها حتى يفرق بينهما السكن برده عليه ما لو عاشر الرجعية معاشرة الأزواج فانها
لا تنقض عدتها بحضرة الأقراء والأشهر ومع ذلك لا رجعة له فيما زاد على الثلاثة أقراء والأشهر
(قوله وتحصل الرجعة الخ) هذا الإشارة إلى الصيغة التي هي أحد الأركان الثلاثة وقوله من
الناطق أي وأما من الآخر فنقص بإشارته المفهمة لانها كالناطق كما تقدم (قوله بألفاظ) أي
صريحة أو كناية لكن مع النسبة في الثاني وتصيح بالجمية ولو بمن يحسن العربية (قوله منها
راجعتك) أي وأرجعتك وأمسكتك ونحو ذلك وقوله وما تصرف منها أي كانت مراجعتها
(قوله والاصح أن قول المرتجع ردتك لنكاحي) وكذا قوله ردتك إلى بخلاف قوله ورددتك

بفتح الراء وحكى كسرهما وهي
لغة المرة من الرجوع وشرباً
رد المرأة إلى النكاح في عدة
طلاق غير بائن على وجه
مخصوص وخرج بطلاق
وطه الشبهة والظهار فان
استباحة الوطء فيها ما بعد
زوال المانع لا يسمى رجعة
(وإذا طلق شخص) امرأته
واحدة أو اثنتين فله بغير
أذن (مرأته) ما لم
تنقض عدتها) وتحصل
الرجعة من الناطق بألفاظ
منها راجعتك وما تصرف
منها والاصح أن قول المرتجع
رددتك لنكاحي وأمسكتك
عليه صريحان في الرجعة

فقط لاحتماله لان يكون المراد رد ذلك الى أهلك فيحتاج للمتعلق في هذه دون باقي الصيغ وقوله
وأمسكتك عليه أى على نكاحي وقد عرفت ان قوله أمسكتك فقط كذلك فالمتعلق ليس بقيد
وقوله صريحان في الرجعة هو المعتقد لان مدار الصراحة على الشهرة مع الورد في الكتاب
والسنة (قوله وأن قوله الخ) أى والاصح ان قوله الخ وقوله كذايتان أى في الرجعة فيحتاجان
للنية فيهما وهذا هو المعتقد أيضا (قوله وبشرط المرتجع) أى الذي هو أحد الأركان الثلاثة وقوله
ان لم يكن محرما انما قال ذلك لان المحرم تصح رجعته مع أنه ليس أهلا للنكاح بنفسه لان الاحرام
عارض لا يمنع صحة الرجعة وان منع أهلية النكاح ولو قال وبشرط المرتجع أهلية النكاح بنفسه
الا المحرم لكان أوضح وقوله أهلية النكاح بنفسه أى بحيث لو عقد النكاح بنفسه لصح وان
توقف على اذن غيره كما سيذكره الشارح (قوله وحينئذ) أى وحين اذ شرط فيه أهلية النكاح
بنفسه وقوله فتصح رجعة السكران أى المعتدى لانه المراد عند الاطلاق وهو أهل للنكاح
بنفسه فتصح رجعته وقوله لارجعة المرتد أى فلا تصح رجعته لانه ليس أهلا للنكاح بنفسه اذ
لا يصح نكاح المرتد (قوله ولا رجعة الصبي) أى فلا تصح رجعته واستشكل بأن الصبي لا يصح
طلاقه وما صورة طلاقه حتى يقال لا تصح رجعته وأجيب بأن صورة طلاقه أن يرفع الى حاكم
مالكي فيحكم بوقوع طلاقه ومن هنا صور بعضهم المسئلة الملققة بأن تزوج المطلقة ثلاثا للصغير
لدى حاكم شافعي ويحكم بصحة النكاح ثم بعد دخوله بها يطلق عنه وليه لمصلحة ويحكم الحاكم
المالكي أو الحنبلي بصحة ذلك وعدم وجوب العدة بوطئه وحكمه بذلك صحيح وان علم أنه يترتب
عليه ما لا يجوز عنده وهو التحليل ثم يترتب بها الزوج الاول لدى الحاكم الشافعي ويحكم بصحة
النكاح الثاني لحالها بوطئه الصبي هكذا قال المحشي لكن الذي اعتمدته الاشياخ نفلا عن مشايخهم
كالشيخ الطوخى والشيخ البشيشي والشيخ الحنفى أن الملققة باطلة ولا يجوز العمل بها لانه
يشترط لصحة تزويج الصبي المصلحة وان يكون المزوج له أباً أو جدّاً وان يكون عدلاً وان يكون
المزوج للمرأة وليها العدل بحضرة عدلين فحق اختل شرط من ذلك لم يصح النكاح ولا مصلحة
للصبي في هذه المسئلة بل فيه مفسدة أى مفسدة وأقل ذلك تطلعه للنساء ولا يقاوم هذه المفسدة
ما يجبر للصبي من دراهم تعطى له كما يجعل بذلك بعضهم ويزعم أنهم امصلحة للصبي وليس كما زعم
لان المصلحة ان يحتاج الصبي للنكاح ليكون المرأة تصلح حاله على أن هذه الدراهم نافعة في
الغالب مع ان المحقق أو الغالب ان الذين يزوجون أولادهم لا رادة ذلك انما هم السفلة
المواظبون على ترك الصلوات وارتكاب المحرمات وكثيرا ما يقع ان المزوج للمرأة غير وليها بأن
توكل رجلاً أجنبياً في نكاحها وهذا غير صحيح عندنا وبالجملة فلا يجوز الاقتناء بهذه المسئلة كما قاله
الاستاذ الحنفى فانه قد ألف رسالة في بطلانها والتشريع على من أنفق بها وكذلك لا يجوز الاقتناء
ببطلان العقد الاول لاسقاط التحليل فان قام بمجوز ذلك للزوج باطنا قلنا جواره للزوج باطنا
محله في الزوج العدل وأمين هو الأول ولا يحذر أيضاً ما يقع من بعض الناس من انكاحها مملوكة
الصغيرة ثم بعد وطئه لها يملكها اياه لينسخ النكاح أى صورة أو لوقيل بصحة وانها ولا يصح
عندنا لان السيد ليس له اجبار عبده على النكاح فلا يزوجه الا بعد بلوغه ورضاه به نعم مسئلة
العبد تصح عند الحنفية فلتراجع عندهم (قوله والمجنون) أى الذى طرأ عليه الجنون بعد

وان قوله تزوجتك أو
نكحتك كذايتان وبشرط
المرتجع ان لم يكن محرماً
أهلية النكاح بنفسه
وحيث قد تصح رجعة
السكران لارجعة المرتد
ولا رجعة الصبي والمجنون

الطلاق والا فالجنون لا يصح طلاقه كإمتر ومثل الجنون المقمى عليه والنائم والمعتوه والمبرسم ونحو ذلك ولولى من جن وقد وقع عليه الطلاق رجعة حيث يزوجه بأن احتاج اليه كإمتر (قوله لأن كلامهم) أى من المرتد والصبي والجنون وفى بعض النسخ لأن كلامهما أى من الصبي والجنون وقوله ليس أهلا للنكاح بنفسه أى بحيث لو عقد النكاح بنفسه لا يصح فليس فيه أهلية النكاح بنفسه (قوله بخلاف السفية والعبد رجعتهم صالحة) أى لأنهما أهل للنكاح بنفسهما لكن باذن الولى والسيد وقوله من غير اذن الولى والسيد أى فى الرجعة فلا توقف على اذنها لأنها استدامة للنكاح فيعترف فيها عدم الاذن وقوله وان توقف ابتداء نكاحهما على اذن الولى والسيد أى والحال انه توقف ابتداء نكاحهما على اذن الولى فى صورة السفية والسيد فى صورة العبد والحاصل ان ابتداء نكاحهما يتوقف على اذن مالك أمرهما وأما رجعتهم فلا توقف عليه لمأمر (قوله فان انقضت عدتها) أى بوضع حل أو أقراء أو أشهر وتصدق هى وتحلف فى انقضاء العدة بغير الاشهر من اقراء أو وضع حل اذا أنكره الزوج ان أمكن وان خالفت عاداتها لأن النسا مؤنثات على أرحامهن أما فى انقضائها بالا شهر فلا تصدق الا بيينة وخرج بقولنا ان أمكن ما اذا لم يمكن لصغراً وبأس أو غيره فصدق بيينة بل ينبغي فى الصغيرة تصديقه بلايين وقوله حل له نكاحها ان أريد بنكاحها العقد كان قوله بعقد جديد أيضاً وتكون الباء للتصوير وان أريد به وطؤها كان للتعديد لأن المعنى حينئذ حل له وطؤها بعقد جديد لا بالرجعة لينبئتها حينئذ (قوله وتكون) أى الزوجة وقوله معها أى مع الزوج وقوله على ما بقى من الطلاق أى من عدده فان كان طلقها طلاقاً واحدة عادت له بطلقتين وان كان طلقها طلقتين عادت له بطلقة (قوله سواء اتصلت بزوجه غيره أم لا) أى لم تتصل بزوجه غيره لأن الزوج الآخر لا يهدم الطلاق قبل استيفاء عدده لأن عودها غير متوقف عليه فوجوده وعدمه سواء بخلاف ما اذا كان اتصالها بالزوج الآخر بعد استيفاء عدد الطلاق فإنه يهدمه وتعود له بما علكه من الطلاق كالزوجة الجديدة (قوله فان طلقها زوجها) أى تجزى طلاقها بنفسه أو بوكيله أو علقته بصفة ووجدت تلك الصفة وقوله ثلاثاى معاً ومترسباً ولو فى أكثر من كسعين أو تسعين وتقدم أنه لا يحرم جمع الطلقات الثلاث والقول بحرمة ضعيف وكذا الثنتان فى حق الرقيق (قوله ان كان حراً) تقييد لقوله ثلاثاى وقوله ان كان عبداً تقييد لقوله أو طلقتين ومثله المبعوض وقوله قبل المدخول أو بعده سواء كان فى نكاح أو أنكحة (قوله لم تحل له) أى ولو بملك الميّن فلو كانت زوجته أمة وطلقها ثلاثاى ثم اشتراها قبل التحليل لم يحل له وطؤها بملك الميّن تحريراً عليه حتى تنكح زوجها غيره كاهنوص القرآن (قوله لا بعد وجود خمس شرائط) وفى بعض النسخ الامع وجود خمسة أشياء أى فى المدخول به أى فى غيرهما فلا يتوقف على الاول منها لأنها لا عدة عليها وإنما توقف حلها على التحليل تنفيرا عن الطلاق الثلاث فى الحر والثنتين فى الرقيق وقبل قولها فى التحليل يمينها عند الامكان وان ظن كذبها لكنه يكره له تزوجها حينئذ فان قال هى كاذبة منع من تزوجها الا ان قال تبين لى صدقها ولو أخبرته بالتحليل ثم رجعت فان كان قبل العقد عليها قبل رجوعها أو بعده لم يقبل (قوله أحدها) أى أحد الخمس شرائط او الخمسة أشياء وقوله انقضاء عدتها منه أى باقراء أو أشهر أو حل وتصدق فيما عدا الاشهر حيث أمكن وفعل هذا

لأن كلامهم ليس أهلا
لنكاح نفسه بخلاف
السفية والعبد رجعتهم
صالحة من غير اذن الولى
والسيد وان توقف ابتداء
نكاحهما على اذن الولى
والسيد (فان انقضت
عدتها) أى الرجعية (حل
له) أى زوجها (نكاحها
بعقد جديد وتكون معه)
بعد العقد (على ما بقى من
الطلاق) سواء اتصلت
بزوجه غيره أم لا (فان طلقها
زوجها ثلاثاى) ان كان حراً
أو طلقتين ان كان عبداً
قبل المدخول أو بعده (لم
تحل له الا بعد وجود خمس
شرائط) أحدها (انقضاء
عدتها منه) أى المطلق

الشرط في المدخول به الا ان غير المدخول به الاعداء عليها فيشترط فيها ما عدا الاول كما مر (قوله
والثاني تزويجها بغيره) اي ولو عبد ابالغا بخلاف العبد الصغير لان سيده لا يجبره على النكاح وأما
الصغير الحر فيمكن بشرطه الا ان وهو كونه يمكن جماعه لكن لا يطلق الا بعد بلوغه كما هو معلوم
ويكنى تحليل الجنون بنونين لكن لا يطلق الا بعد افاقته كما هو معلوم أيضا وقوله تزويجها بغيره أي
لانه تعالى علق الحل بالنكاح وهو انما يتناول النكاح الصحيح وخرج بالتزويج ما لو وطئت بملك
اليمن او بالشبهة وخرج بالصحيح التزويج الفاسد كما لو شرط على الزوج الثاني في صلب العقد انه
اذا وطئ طلق او فلان نكاح بينهما فان هذا الشرط يفسد النكاح فلا يصح التحليل وعلى هذا يحمل
قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له بخلاف ما لو وطئوا على ذلك قبل العقد ثم عقدا
من غير شرط (قوله والثالث دخوله الخ) هو مستدرك لان المدار على الاصابة وهي المرادة
بالدخول فعطفها عليه للتفسير وجعل المحشى الواو بمعنى مع اي مع اصابتها وهو ناظر للظاهر
وبالجملة فلا يكتفى بالدخول المجرد عن الاصابة (قوله بأن يولج الخ) تصوير للاصابة لكن ابلاجه
ليس بقيد بل لوعلت عليه وأدخلت حشفته في فرجها كفي ولو نائما كما أنه اذا أوج كفي ولو نائمة
بل لو كانا نائمين وانقلب أحدهما على الآخر ودخل ذكره في فرجها كفي فلا يشترط قصد منهما
ولامن أحدهما وقوله حشفته أي ولو كان عليها حائل كان لف عليها خرقه ولو بلا انزال وقوله
أو قدرها من مقطوعها فلا يكتفى قدرها مع وجودها كان يثنى ذكره ويدخل قدرها فلا يحصل به
التحليل (قوله بقبل المرأة) أي ولو حائضة أو صائغة أو مضطربة أو معتدة عن شبهة طرأت
في نكاح المحلل أو محرمة بنسك أو كان محرما بنسك أو صائغا فصيح التحليل وان كان الوطء حراما
ويشترط في تحليل البكر الاقتصار فلا بد من ازالة البكارة ولو غوراء وقوله لا بدبرها أي فلا
يحصل به التحليل كما لا يحصل به التحمين وقد نظم بعضهم المسائل التي يفرق فيها بين القبل والدبر
بقوله
الدبر مثل القبل في الاثبات * لالحل والتحليل والاحسان
وفيشة الايلا ونقي العننه * والاذن نطقا واقتراش القنه
ومدة الزفاف واختيار * وتبعب بعد وطء الشاري
نصدق في الحوض نقي الرجم * اذا زنى المفعول فافهم نظمى

(قوله بشرط الانتشار في الذكر) أي بالفعل لا بالقوة على الاصح كما أفهمه كلام الأكتفين
وصرح به الشيخ أبو حامد وصاحب المذهب والبيان وغيرهم فاقبل ان الانتشار بالفعل لم يقل به
أحد مر دو بوقان الزركشي وليس لنا نكاح يتوقف على الانتشار الا هذا ويكتفى الانتشار
الضعيف وان استعان باصبعه أو أصبعها ولو خصيا فاذا لم يتشر لشلل أو عنة أو غيرهما لم يصح
التحليل حتى لو أدخل السليم ذكره باصبعه من غير انتشار لم يحصل التحليل (قوله وكون المولج
من يمكن جماعه لاطفلا) أي لا يمكن جماعه ولو أدخلت حشفته في فرجها وفازت الطفل الطقة بأن
القصد التفجير وهو حاصل في الطقة دون الطفل (قوله والرابع ينونتها منه) أي أما بالطلاق
الثلاث أو بجمع أو بانقضاء العدة في الطلاق الرجعي (قوله والخامس انقضائها منه) أي
لاستبراء رجها من وطئه فانه يحتمل علوقها منه وان لم ينزل لاحتمال سبق المنى ولم يشعر به (فائدة)
المعاشرة معاشرة الأزواج كالرجعية في ستة أحكام لحرق الطلاق لها وجوب سكناها وانه

(و) الثاني (تزويجها بغيره)
تزويجها صحيحا (و) الثالث
(دخوله) أي الغير (بها)
واصابته (بأن يولج
حشفته أو قدرها من
مقطوعها بقبل المرأة
لا بدبرها بشرط الانتشار
في الذكر وكون المولج من
يمكن جماعه لاطفلا
(و) الرابع (ينونتها منه)
أي للغير (و) الخامس
(انقضائها عنه) (بها منه)

لا يحسد بوطئها وليس له تزوج من يحرم جمعها معها ولا تزوج أربع سواها ولا يصح العقد عليها حال المعاشرة وكالبائن في تسعة أحكام أنه لا يصح رجعتها ولا واثب بينهم ما ولا يصح منها إيلاء ولاظهار ولا لعان ولا تنفقة لها ولا كسوة وإذا مات عنها لا تنتقل لعدة الوفاة ولا يصح الخلع منها بمعنى أنه إذا خالها وقع الطلاق رجعيًا ولا عوض ولذا قال بعضهم ليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها إلا هذه * (فصل في أحكام الإيلاء) * أي كالتأجيل الآتي والتخير بين القبضة والطلاق وهو حر الملقية من الإيذاء وهل هو صغيرة أو كبيرة خلاف والمعمقة أنه صغيرة كما في شرح الرملي وآخره المصنف عن الرجعة إشارة إلى صحته من الرجعية وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه إلى ما يأتي والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤولون من نساءهم تربص أربعة أشهر وأنما عدى في ذلك بطن وهو أنما يتعدى بعلى يقال آلى على كذا لأنه ضمن معنى البعد فكانه قيل للذين يؤولون مبعدين أنفسهم من نساءهم تربص أربعة أشهر وأركانه ستة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وزوجة وصيغة ومدة (قوله وهو لغة مصدر آلى بولي) يقال آلى عبد الهمزة بولي إيلاء كأنه أعطى يعطى إعطاء وقوله إذا حلف أي يقال ذلك إذا حلف فعنه لغة الحلف قال

* (فصل) *

الشاعر وأكذب ما يكون أبو المثنى * إذا آلى عينا بالطلاق

في أحكام الإيلاء وهو لغة
مصدر آلى بولي إيلاء إذا
حلف وشرعا حلف زوج
يصح طلاقه ليمتنع من وطء
زوجته في قبلها مطلقا أو
فوق أربعة أشهر وهذا
المعنى مأخوذ من قول
المصنف (وإذا حلف

أي حلف (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة وقوله حلف زوج الخ قد اشتمل هذا التعريف على الأركان الستة المتقدمة (قوله يصح طلاقه) أي ويتأتى وطؤه ليخرج المجنب فانه يصح طلاقه ولا يصح إيلاءه وقوله ليمتنع من وطء زوجته في قبلها وفي بعض النسخ ليمتنع من وطء زوجته بخلاف حلفه على الامتناع من التمتع بغير الوطء أو من الوطء في دبرها فليس إيلاءه وكذا إذا حلف على الامتناع من الوطء في قبلها في نحو حيض أو أحرام لأنه لا يؤثر إلا الامتناع من الوطء الشرعي وهو الجائز شرعا ولو قال والله لا أطولك إلا في الدبر فهو إيلاء بخلاف ما لو قال والله لا أطولك إلا في الحيض أو في النفاس أو نحو ذلك فليس بإيلاء لأن المنع فيها عارض بخلاف الدبر فإن المنع فيه لذاته (قوله مطلقا) أي امتناعا مطلقا فهو صفة لمصدر محذوف ومعنى كونه مطلقا غير مقيد بمدة ومثل المطلق المؤبد وقوله أو فوق أربعة أشهر أي أو مقيد بمدة فوق أربعة أشهر ظاهره ولو بما لا يسع الرفع إلى القاضي وهو المعتمد عند الرملي وابن حجر فإنه حينئذ أنه يأثم أتم الإيلاء وإن لم يترتب عليه الرفع إلى القاضي واعتمد الشيخ الزبائدي وابن قاسم أنه لا بد أن يكون فوق أربعة أشهر بما يمكن فيه الرفع إلى القاضي وعليه فلا يأثم فيما إذا كان الزائد على الأربعة أشهر لا يسع الرفع إلى القاضي أتم الإيلاء وإن كان بأثم أتم الإيذاء لا يذاها بقطع طمعهما من الوطء تلك المدة ومثل التقييد بالمدة المذكورة التقييد بمسبب الحصول كوتها أو موته أو موت غيرها أو كقول السيد عيسى صلى الله عليه وسلم وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى سائر النبيين والمرسلين كقوله والله لا أطولك حتى تموت أو أوموت فلان أو ينزل السيد عيسى (قوله وهذا المعنى) أي المعنى الشرعي المذكور في قوله وشرعا حلف زوج الخ وقوله مأخوذ من قول المصنف أي لأنه موافق له والألفا التعريف لا يتوقف على الأخذ من كلام المصنف لأن الظاهر أن التعريف واقع في كلام الأصحاب المتقدمين على المصنف ولذلك قال بعضهم في الأخذ بتجوز لانه لما كان موافقا كان كأنه مأخوذ منه (قوله وإذا حلف) أي الزوج حزا

كان اوراقها وقوله أن لا يبطأ أى ولا يجامع كأن قال والله لا أطولك أولاً جامعك فان قال
أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل ظاهر اريدن باطناً فجرى عليه احكام
الايلاء ظاهر ولا يأنم باطناً اثم الايلاء لانه لم يحلف على الامتناع من الوطء في الفرج بل على
الامتناع من الوطء بالقدم في الاولى والاجتماع في الثانية حتى اذا وطئ في الاولى لم يحنت ولا
تلزمه كفارة باطناً بخلاف ما اذا وطئ في الثانية فانه يحنت ظاهر اوطئاً وتلزمه الكفارة لانه
يلزم من الوطء الاجتماع فقد حصل الاجتماع في ضمن الجماع فهذا صريح لكن يدين فيه بخلاف
ما اذا قال والله لا أنيلك أولاً غيب حشفتي بقبلك فانه صريح ولا يدين فيه وأما اذا قال والله
لا أمسك أولاً أضاجعك أولاً بأشرك فكناية تفتقر الى نية لعدم اشتهاها فيه (قوله زوجته)
اى حرة كانت اوامة وخرج بالزوجة الامة فلا ايلاء فيها من سبها (قوله وطأ مطلقاً) اى غير
مقيدة لمقابلة بالمقيدة بها في قوله أومدة الخ فان المعنى أوطأ مقيدة بامدة كما سيذكره الشارح
وأشار بتقديره وطأ الى أن قول المصنف مطلقاً صفة لمحدوف وليس من كلام الحالف فلا توقف
عليه النصيحة كأن يقول والله لا أطولك ويسكت (قوله أومدة) عطف على مطلقاً وأشار
الشارح بقوله اى وطأ مقيدة بامدة الى أن لفظ مدة ليس من لفظ الحالف بل يأتى في صيغة بما
يفيده كأن يقول والله لا أطولك خمسة أشهر ومثل التقييد بالمدة المذكورة التقييد بغيره
الحصول كما مر (قوله تزيد على أربعة أشهر) ظاهره اى زيادة كانت وان لم تسع الرفع الى
القاضى وقد علمت ما فيه من الخلاف وخرج بقيد الزيادة على أربعة أشهر ما اذا قال والله
لا أطولك أربعة أشهر فلا يكون مولى بل يكون حالفاً فقط لأن المرأة تصير على الزوج هذه المدة
فاذا قال والله لا أطولك أربعة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطولك أربعة أشهر أخرى فليس بمول
أيضاً لانهم ما عينان لم تزد مدة كل واحد منهما على أربعة أشهر وان زاد عليها مجموع المدين ويأثم
في ذلك اثم الايداء لانهم الايلاء وظاهر ذلك أنه دونه ويجوز أن يكون فوقه لأن الايلاء تقدر فيه
المرأة على دفع الضرر عنها بالرفع الى القاضى بخلاف هذا فانها لا تقدر عليه بذلك بل لا دفع له الا
من جهة الزوج بالوطء وهذا اذا كرر القسم كما ذكره فان لم يكرره كان قال والله لا أطولك أربعة
اشهر فاذا مضت فلا أطولك أربعة أشهر أخرى كان مولى لانها عين واحدة اشملت على أكثر من
أربعة اشهر ولو قال والله لا أطولك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطولك ستة اشهر او سنة
بالتون فهما ايلاء لأن كل منهما حكمه فان قال والله لا أطولك سنة الامرة مشلا فان وطئ فيها
والباقي أكثر من أربعة اشهر صار ولياً بخلاف ما لو بقى أربعة اشهر فأقل فليس بمول بل حالف
ولو كرر الايلاء مرتين فأكثر كأن قال والله لا أطولك خمسة أشهر والله لا أطولك خمسة اشهر
وهكذا فان قصد بغير الاولى تأكيدها صدق بينه ولو طال الفصل او تعدد المجلس وان اراد
الاستئناف تعددت الايمان وان أطلق بأن لم يرد تأكيدها ولا استئنافاً فبين واحدة ان اتحد
المجلس جلا على التأكيدها والاتعددت ابعد التأكيدها مع اختلاف المجلس (قوله فهو الخ)
جواب اذا وقوله اى الحالف المذكور تفسير للضمير وقوله مول من زوجته اى لتضررها بقطع
طما عيتم أعمالها فيه حق العقاف بخلاف ما اذا لم يبطأها من غير ايلاء فان طما عيتم لم تنقطع
لامكان وطئه لها ولو ادعت الايلاء فانكره صدق بينه لأن الاصل عدمه وكذا لو اختلفا في

ان لا يبطأ زوجته (وطأ
مطلقاً أومدة) اى او
وطأ مقيدة بامدة (تزيد على
أربعة أشهر فهو) اى الحالف
المذكور (مول) من
زوجته

انقضاء المدة الايجابية بان ادعته فانكر فيصدق بيمينه لان الاصل عدمه ولو اعترفت بالوطء بعد
 المدة وانكره سقط حقهما من الطلب عملا باعترا فها ابو صولها الى حقها ولا يقبل رجوعها عنه
 (قوله سواء حلف بالله الخ) تعميم في الايلاء من حيث هو لان كلام المصنف لان قوله او علق
 الخ ليس بحلف فهو زائد على كلام المصنف وكذا ما بعده وقوله وصفاته اي اوصفة من صفاته
 فالواو بمعنى او (قوله او علق وطء زوجته بطلاق او عتيق) لا يخفى أن الطلاق او العتيق معلق
 بوطء زوجته فالعبارة مقولوبة او اراد بال تعليق الربط (قوله كقوله ان وطئت فانت طالق) ومثله
 ان وطئت ففرضت طالق فهو مول من الخطابة وقوله او فعبدى حر ولو زال ملكه عنه بموت
 او غيره كبيع لازم او بشرط الخيار للمشتري وحده او هبة مقبوضة زال الايلاء لانه لا يلزمه
 بالوطء بعد ذلك شئ وان ملكه بعد ذلك في صورة نحو البيع (قوله فاذا وطئ طلقت وعتيق
 العبد) اي لوجود المعلق عليه وكذلك تطلق الضرة في الصورة المتقدمة لوجود المعلق عليه
 ويزول الايلاء لانه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شئ (قوله وكذا الوفا ان وطئت فانت طالق على صلاة او
 صوم او حج او عتيق) اي اوصدة وضابط ذلك التزام ما يلزم بذر وقوله فانه يكون مولى اي
 لامتناعه من الوطء خوفا من لزوم ما التزمه بالنذر فانه ان وطئ لزمه ذلك (قوله ويؤجل له)
 وفي بعض النسخ لها والاولى اولى وقوله اي يجهل المولى اشارة الى أن المراد بالتأجيل الامهال
 فلا يحتاج الى ضرب القاضي لثبوتة بنص القرآن العظيم بخلاف مدة العنة فلا بد فيها من ضرب
 القاضي لانها ثبتت بالاجتهاد وقوله حتماى وجوبا (قوله حرا كان او عبدا) فلا فرق بين الحر
 والعبد في التأجيل بالاربعة أشهر (قوله في زوجة مطيعة للوطء) بخلاف غير المطيعة لانه لا يصح
 منها الايلاء كما لا يصح من الرقاة والقرناء لان المقصود من الايلاء الامتناع من الوطء وهو ممتنع
 في تلك فلامعنى للحلف عليه (قوله ان سألت ذلك) ليس بقيد فالاولى اسقاطه لان التأجيل
 لا يتوقف على سؤالها وقد صرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها سواء علمت بثبوت حقها في الطلب
 وتركته قصدا أم لم تعلم به واسم الاشارة في قوله ان سألت ذلك عائدا على التأجيل المفهوم من قوله
 ويؤجل له (قوله أربعة أشهر) اي لان المرأة تصبر على الرجل أربعة أشهر وبعد ذلك يقضى صبرها
 أو يقبل (قوله وابتدأوها في الزوجة من الايلاء) يفهم منه انها لا تحتاج الى الرفع الى القاضي كما
 تقدم ولا يحسب من المدة زمن ردة أحدهما وان أسلم المرتدة في العدة وبعد زوال الردة تستأنف
 المدة ان بقي من زمن الايلاء ما يزيد على أربعة أشهر أو كان مطلقا ولا يحسب من المدة أيضا من
 مانع وطء منها حتى يكرض وجنون ونشوزا وشرعى كتلبس بفرض نحو صوم كاعتكاف واحرام
 فرضين لامتناع الوطء بمانع من قبلها بخلاف النقل من غير الاحرام لانه ليس مانعا من الوطء
 وبخلاف المانع القائم به فلا يقطع المدة لانه مانع من قبله لامن قبلها فموجب منها من نحو
 حبس كنفاس لان ذلك يتكرر مع عذر هافيه وتستأنف المدة بعد زوال المانع ولا يبنى على ماضى
 لا اعتبار التوالى المعبر فى حصول الاضرار (قوله وفي الرجعية من الرجعة) فاذا طلقها طلاقا
 رجعيا ثم آلى منها لم تحسب المدة حتى يراجع فلا تحسب في هذه الصورة من الايلاء لامتناع
 الوطء شرعا قبل الرجعة (قوله ثم بعد انقضاء هذه المدة) أى التى هى الاربعة أشهر ولا يعتبر
 انقضاءها الا ان كانت خالصة عن المانع أو حصل هنالك مانع ومضت بعد زواله كما علم مما تقدم

سواء حلف بالله تعالى
 وصفاته أو علق وطء زوجته
 بطلاق أو عتيق كقوله ان
 وطئت فانت طالق او
 فعبدى حر فاذا وطئ
 طلقت وعتيق العبد وكذا
 لو قال ان وطئت فنته
 على صلاة او صوم او حج او
 عتيق فانه يكون مولى أيضا
 (ويؤجل له) اي يجهل المولى
 حتما كان او عبدا
 في زوجة مطيعة للوطء
 (ان سألت ذلك أربعة أشهر)
 وابتدأوها في الزوجة
 من الايلاء وفي الرجعية
 من الرجعة (ثم) بعد انقضاء
 هذه المدة

(قوله بخير المولى) أي يخيره القاضي بطلبها ان كانت بالغة ولو أمة ولا يطالب سبدها وتمهل المراهقة حتى تبلغ ولا يطالب ولها ولو تركت حقها لم يسقط بل لها المطالبة متى شئت لانها على التراخي وصريح قول المصنف بخير أنها ترد الطلب بين القسمة والطلاق وهو المعقد خلافا لمن قال بأنها ترتب قطالبة أو لا بالقسمة فان لم يبق طالبتها بالطلاق وان جرى عليه الشيخ الخطيب وهذا كله اذا لم يقم به مانع فان قام به مانع طبيعي كمرض طالبتها بقسمة اللسان بأن يقول اذا قدرت تمت ويزيدند يا وندمت على ما فعلت فتسكتني بالوعد كما قال القائل قد صرت عندك كونا بجزعة * ان فاته السقي أغتته المواعيد

أو الطلاق فخير أو ترتب على الخلاف السابق وان قام به مانع شرعي كاحرام أو صوم واجب طالبتها بالطلاق ولا تطالبه بالقسمة لحرمه الوطء عليه فان عصى بالوطء انحلت العين وسقطت مطالبته (قوله بين القسمة) بفتح الفاء وكسر هاء مأخوذة من فاء اذا رجع لرجمه الى الوطء الذي امتنع منه وقوله بأن يولج الخ تصوير للقسمة وقوله بقبيل المرأة بخلافه بدبرها فلا تنصه لال قسمة بالايج فيه (قوله والتكفير) بالنصب كما وجد في بعض النسخ بضبط القلم فهو منصوب على أنه مفعول معه ولو قال مع التكفير لكان أولى وأوضح لتلايتهم أنه من الخير فيه بناء على قرأته بالجز وليس كذلك وانما التحخير بين القسمة مع التكفير وبين الطلاق ولا يلزمه الا كفارة واحدة وان كرر الايلاء ان قصد التأكد وان تعدد المجلس أو طال الفصل أو أطلق واتحد المجلس بخلاف ما اذا قصد الاستئناف أو أطلق وتعددتا المجلس كما علم مما تقدم (قوله ان كان حلقه بالله) أي أو بصفة من صفاته وان كان الايلاء بغير الحلف بالله أو صفة من صفاته وقع ما علقه عليه من طلاق أو عتق ولزمه ما التزمه بالنذر من صلاة أو صوم أو حج أو عتق أو صدقة كما مر (قوله والطلاق) بالواو وفي بعض النسخ بأو والاولى أولى لان بين لا تنضاف الا لمتعدد فيحتاج على الثانية أن تجعل أو بمعنى الواو واذا طلق طلاقا رجعيًا ثم راجع عاد الايلاء وتماثف المدة من حين الرجعة (قوله فان امتنع الزوج) ويشترط حضوره ليثبت امتناعه حتى لو شهد عدلان بأنه آلى من زوجته ومضت المدة وامتنع من القسمة والطلاق لم يطلق عليه الحاكم حتى يحضر ويثبت عليه الامتناع الا ان تعذر حضوره بتورار أو غيبة أو تعذر فتسكتني البينة على الامتناع ويطلق عليه في غيبته ولا يشترط حضوره حينئذ (قوله طلق عليه الحاكم) أي نيابة عنه فيقول أو قعت عن فلان على فلانة طلاقاً أو حكمت على فلان في زوجته بطلاقاً أو نحو ذلك ولا يشترط للطلاق حضوره عنده ولا ينفذ طلاق القاضي في مدة امهاله ولا بعد وطلته أو معه ولا بعد طلاقه فان طلقا معا أو طلق الزوج بعد طلاق القاضي وقع الطلاقان (قوله طلاقاً واحدة رجعية) هذا ظاهر ان كان بعد الدخول ولم يسبق من الزوج قبل الايلاء طلاقان فان كان قبل الدخول كانت بائنة وكذا ان كان بعد الدخول وسبق من الزوج قبل الايلاء طلاقان فانها تبين بالثالثة التي تقع من القاضي كما هو ظاهر (قوله فان طلق أكثر منه لم يقع) كأن طلق ننتين أو ثلاثاً فلا يقع الاطلاق (قوله فان امتنع من القسمة فقط أمره الحاكم بالطلاق) مقابل اقوله من القسمة والطلاق (فصل في أحكام الطهار) أي كزوم الكفارة اذا صارت أئداً وهو من الكبار لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا وكان طلاقاً

(بخير) المولى (بين القسمة)
بأن يولج المولى حلقه
أو قدره من مقطوعها
بقبيل المرأة (والتكفير)
للمين ان كان حلقه بالله على
تركة وطئها (والطلاق)
للمحلف عليها (فان امتنع)
الزوج من القسمة والطلاق
(طلق عليه الحاكم) طلاقاً
واحدة رجعية فان طلق
أكثر منها لم يقع فان امتنع
من القسمة فقط أمره الحاكم
بالطلاق
(فصل في أحكام الطهار)

في الجاهلية كالا يلا فغير الشرع حكمه الى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة كما يأتي
والغلب فيه معنى اليقين لأن فيه شبهة باليمين من حيث لزوم الكفارة وشبهة بالطلاق من حيث
ترتب التحريم عليه فلذلك صح توقيته نظراً للاول وتعليقه نظراً للثاني والاصل فيه قبل الإجماع
قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الاية وسبب نزولها أن زوجة أوس بن الصامت رضى
الله عنه وهي خولة بنت حكيم وقيل بنت ثعلبة لما ظاهر منها سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
حرمت عليه فقال يا رسول الله أنظر في امرى فانى صبية ان ضممت اليه ضاعوا وان ضممتهم
الى جاعوا فقال لها حرمت عليه فكثر وتكر رفلما أيست منه شكت امرها الى الله حيث
قالت أشكو امرى وفاقتى الى الله فترلت سورة المجادلة وهذه السورة في كل آية منها اسم الله
مرة أو مرتين أو ثلاثا فليس في القرآن سورة تشابهها وهي نصف القرآن باعتبار العدد وعشره
باعتبار الاجزاء وقد ألغز في هذا بعضهم بقوله

ما قول من فاق جميع الورى * ودون العلم بأفكاره
في أى شئ نصفه عشره * ونصفه تسعة أعشاره

ويحكى أن عمر رضى الله عنه مرتبها في زمن خلافة فاستوقفته زمنا طويلا ووعظته فقالت له
يا عمر كنت تدعى عمرا ثم صرت تدعى عمر ثم قيل لك أمير المؤمنين فأتى الله يا عمر فانه من أيقن
بالموت خاف الموت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف يسمع كلامها فتصلى له
يا أمير المؤمنين أتقف لهذه العجوز فقال والله لو أقننتى من أول النهار الى آخره ما زلت
الالصلاة أتدرون من هذه العجوز قالوا لا قال هذه التى سمع الله قولها من فوق سبع سموات
أسمع الله قولها ولا يسمع عمر وأركانه أربعة مظاهر ومظاهر منها ومشببه به وصيغة وكلها
تؤخذ من كلام المصنف وان اقتصر في تصويره على صورته الأصلية وهي أن يقول الرجل
لزوجته أنت على كظهر أمى وشرط في المظاهر كونه زوجا يصبح طلاقه فلا يصح من غير زوج
من أجنبي وان نكح من ظاهر منها وسيد فلوقال لامته أنت على كظهر أمى لم يصح ولا يصح
أيضا من صبي وجنون ومكره وشرط في المظاهر منها كونها زوجة ولو رجعية فلا يصح من
أجنبية ولو محتلمة ولا من أمة مملوكة بخلاف الزوجة الامة فيصح الظاهر منها وشرط
في المشبه به أن يكون كل أمى أو جرة أمى محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم تكن حلاله
قبل كآته وبنته وأخته من النسب ومرضعة أياه وأمه وزوجة أياه التى نكحها قبل ولادته
أو معها فيما يظهر وأخته من الرضاة ان كانت ولادتها بعد ارضاعه أو معه فيما يظهر فخرج
بالأمى المذكور والخنى لأن كلامهما ليس محل للتمتع وبالحرم أخت الزوجة لأن تحريمها من جهة
الجمع وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم لأن تحريمهن ليس للمعصية بل لشرفه صلى الله عليه
وسلم ويقولن لم تكن حلاله قبل زواجه به وزوجة أياه التى نكحها بعد ولادته وأخته من
الرضاة التى كانت موجودة قبل ارضاعه فلا يكون التشبيه بها ظاهرا لانها كانت حلاله
وانما طرأ تحريمها وشرط في الصيغة لفظ يشهر بالظهار وفي معناه الكتابة وإشارة الآخر
المفهمة وذلك اما صريح كانت أو أسكأ أو يدك أو نحو ذلك من الاعضاء الظاهرة كظهر أمى
أو كيدها أو رجلها وان لم يكن لها يد أو رجل أو نحو ذلك من الاعضاء الظاهرة أيضا بخلاف

الباطنة فيهما على المعقد كالكبد والقلب وبخلاف ما لا يبعد جزأً كالفضلات كالبن والريق
وأما كتابة كانت كأمي أو كعينيها أو غيرها مما يذكّر للكرامة كراسها فان قصد الظهار كان
ظهاراً ولا فلا (قوله وهو لغة مأخوذ من الظهر) أي لأن صورته الأصلية أن يقول الرجل
لزوجته أنت علي كظهر أمي وإنما قال الشارح مأخوذ ولم يقل مشتق لأن الاشتقاق لا يكون
الامن المصادر ولفظ الظهر ليس مصدراً وبهذا تعلم ما في قول المحشي أي مشتق (قوله وبشرعا)
عطف على لغة وقوله تشبيه الزوج زوجته أي في الحرمة وقوله غير البائن يشمل الرجعية وقوله
بأنني لم تكن حلاله أي لم تكن حلاله قبل والمراد أنها محرمة لم يطرأ تحريراً عليها واعلم أنه يصح
تعليق الظهار بفحواً ظاهراً من ضررك فانت علي كظهر أمي فإذا ظاهر من الضرر
صار مظاهراً منها مما عمل بمقتضى التخيير والتعليق ويصح تأنيته يوم أو بشراً وغيرهما فلو قال
أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر كان ظهاراً وإلا فقصرى عليه أحكامهما فبالنظر للإبلاء
تصبر عليه المرأة أربعة أشهر ثم تطالبه بالفينة أو الطلاق فان وطئ زال حكم الإبلاء وصار عائداً
في الظهار بالوطء في المدة فيجب عليه التزعم حالاً ولا يجوز له وطؤها ثانية حتى يكفر أو تنقض
المدة وكل مقيد بالزمان المقيد بالمكان كان قال أنت علي كظهر أمي في مكان كذا فيصير عائداً
بالوطء فيه فيجب عليه التزعم حالاً ولا يجوز له وطؤها ثانية في هذا المكان حتى يكفر (قوله
والظهار أن يقول الخ) أي صورته الأصلية الكثيرة الغالبة ذلك فليس المراد الحصر في ذلك
وقد تقدم أن مثل القول الكتابة وإشارة الأخرس المفهمة (قوله الرجل) أي الزوج ولورقيقاً
أو كافراً أو محبوباً أو خصياً أو مسوحاً وسكران وقوله لزوجه أي ولو غائبة أو كافرة أو معتدة
عن شبهة أو ارتقاء أو قرناً أو حائضاً ونفساء أو مجنونة أو صغيرة أو نحو ذلك (قوله أنت) أي
أورأسك أو يدك وكذا كل عضو بشرط كونه من الأعضاء الظاهرة بخلاف الفضلات كالبن
وبخلاف الأعضاء الباطنة كالكبد وقوله علي ليس قيداً فهو صريح ولو بدون علي ومثلها
معي أو معي أو عندى وقوله كظهر أمي أو بطنها أو عينيها أو يدها أو رجلها وكذا كل عضو من
أعضائها الظاهرة لا الباطنة فليس التشبيه بظاهرها نعم ما يذكّر للكرامة يكون التشبيه به كتابة
ظهاراً ومثل الأم كل محرم لم تكن حلاله قبل كما تقدم (قوله وخص الظهر) بابناء المجهول
كما هو الأولى وبعبارة غيره وخصوا الظهر ويصح علي بعد جعله بالبناء للفاعل أي وخص
المصنف الظهر وبالجملة فالغرض من ذلك بيان السبب في تخصيصهم الظهر بالتشبيه في الصورة
الأصلية دون غيره (قوله لأن الظهر موضع الركوب) أي في الدابة فانها تركب على ظهرها
وقوله والزوجة مركوب الزوج أي في الجملة لانها تركب على بطنها فني قوله أنت علي كظهر
أمي كتابة تلوح بحجة لانه يلوح بالظهر إلى المركوب فينتقل من الظهر إلى المركوب فكانه
قال مركوبي منك مركوبي من أمي أي أنت علي محترمة كما أن أمي علي محترمة فيحرم علي
ركوبك كما يحرم علي ركوب أمي (قوله فإذا قال لها ذلك) أي ولو مراراً بقصد التأكد
ولا يصير بذلك عائداً على الأصح وإن كان متمكناً الاتيان بالطلاق بدل التأكد وكذا
إن أطلق فان قصد الاستئناف تعدد الظهار وصار عائداً المستأنف ولو قال لزوجاته الأربع
أنت علي كظهر أمي فظاهر منهن بهذه الصيغة فان أمسكن زمناً يسع فراقهن ولم يفارقن

وهو لغة مأخوذ من الظهر
وبشرع تشبيه الزوج زوجته
غير البائن بأنني لم تكن حلاله
والظهار أن يقول الرجل
لزوجته أنت علي كظهر
أمي (قوله وخص الظهر دون
البطن مثلاً لأن الظهر
موضع الركوب والزوجة
مركوب الزوج) فإذا قال
لهذا ذلك أي أنت علي
كظهر أمي

فما ندمن فيلزمه أربع كفارات فان ظاهر من كل واحدة منهن صار عاندا من الثلاث الاول
ولزمه ثلاث كفارات فان فارق الرابعة عقب ظهارها فليس عليه كفارة رابعة والا فعليه كفارة
رابعة فعلم من ذلك أن الكفارة تعد بعدد المظاهر منها (قوله ولم يتبعه بالطلاق) أي بأن سكت
زمننا يسع الطلاق ولم يطلق مع تمكنه من اتباعه به ليخرج ما لو جرت مشا عقب الظهار ولو قال
ولم يحصل عقبه فرقة لكان أعم لانه يشمل غير الطلاق من موت أحدهما أو موتها أو فسخ
نكاح بعينها أو عيبه أو انفساخه بردها أو برده قبل الدخول أو بعده واستمر على الرقة
حتى انقضت العدة فلما سلم في العدة لم يصير عاندا بالاسلام بل لا يصير عاندا الا ان مضى
بعد الاسلام زمن يسع الفرقة ولم يفارق بخلاف ما لو راجع من طلقها عقب ظهاره طلاقا
رجعيا أو ظاهرا منها وهي رجعية ثم راجع فانه يصير عاندا بالرجعة والفرق أن مقصود الاسلام
الرجوع الى الدين الحن والحل تابع له فيحصل بعده ومقصود الرجعة الحل نفسه فيحصل بها
(قوله صار عاندا) أي بخالف القول يقال قال فلان قولا وعادله وعادفه أي خالفه ونقضه
لان قوله أنت علي كظهر أمي يقتضي أن لا يسكها زوجة بعد فاذا أمسكها زوجة بعد فقد عاد
في قوله وهو قريب من قولهم عاد في هبته ومحل كون العود يحصل بامساكها زمن يسع الفرقة
ولم يفارق في الظهار غير المؤقت وغير المقيد بمكان وفي غير الرجعية وأما في الظهار المؤقت
فلا يصير عاندا الا بالوطء في الوقت وكذا لا يصير عاندا في المقيد بالمكان الا بالوطء في ذلك المكان
والعود في الرجعية انما يحصل بالرجعة كما يعلم مما مر (قوله ولزمته حينئذ) أي حين اذ صار
عاندا وان طلقها بعد ذلك فلا تسقط عنه الكفارة بعد العود بالطلاق بعده ومثل الطلاق غيره
من أنواع الفرقة لاستقرارها بالامساك بعد الظهار زمن يسع الفرقة ولم يفارق وقوله الكفارة
فاعل لزمته وهل وجبت بالظهار والعود أو بالظهار بشرط العود أو بالعود فقط أرجحه ذكرها
في أصل الروضة بلا ترجيح والاول هو الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين وجبت باليمين
والحنث جميعا وينبى على ذلك أنه على الاول يجوز تقديمها على العود لانها حينئذ لها سببان
فيجوز تقديمها على أحد السببين وعلى الاخيرين لا يجوز تقديمها على العود لانها سببا وشروطا
على الثاني وسببا فقط على الثالث ومحل جواز تقديمها على العود على الاول ان كانت بغير
الصوم فان كانت به فلا يجوز تقديمها عليه لانها عبادات دينية والعبادة البدنية لا تقدم على وقتها
(قوله وهي مرتبة) أي ابتداء وانتهاء بخلاف كفارة اليمين فانها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء
لانه يخير ابتداء بين الاطعام والكسوة والاعتاق فان لم يقدر على هذه الخصال صام ثلاثة أيام
ومثل كفارة الظهار كفارة جماع غير رمضان وكفارة القتل وان لم يكن فيها اطعام فالخصل
أن الكفارة من حيث الترتيب والتخير على نوعين مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء وهي كفارة اليمين
ومرتبة ابتداء وانتهاء وهي كفارة الظهار وكفارة الجماع في غير رمضان وكفارة القتل
لكن كفارة القتل لا اطعام فيها اقتصارا على ما ورد (قوله وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله)
وفي بعض النسخ الترجمة بفصل وهو ساقط من غالب النسخ (قوله والكفارة) انما عدل
عن الضمير مع أن المقام يقتضي الاضمار ايضا واشعارا بعدم اختصاص ما ذكره من
الخصال بكفارة الظهار لمشاركة كفارة الجماع في غير رمضان لها في ذلك بخلاف كفارة القتل

(ولم يتبعه بالطلاق صار
عاندا) من زوجته (ولزمته)
حينئذ (الكفارة) وهي
مرتبة وذكر المصنف بيان
ترتيبها في قوله (والكفارة)

فلا اطعام فيها كما علمت وأما كفارة اليمين فهي مخيرة ابتداء بين الاعتاق والاطعام والكسوة
مرتبة انتهى لانه ان عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام كما علمت أيضا فلا يصح ادخالها هنا وبهذا تعلم
ما في كلام المحشي بعبارة القليوبي واشتقاقها من الكفر وهو الاستر لانها تستر الذنب أي تمحوه
من مصحف الملائكة وقيل تستره عن أعين الملائكة مع بقاءه في الصحيفة ومن الكفر بمعنى السر
يقال للحرث كافر لانه يستر البذر بالأرض فعبارة المحشي مقاربة ومنه الكافر لانه يستر الحق
بالباطل والمراد أن شأنها ذلك والافتقار يجب وان لم يكن ذنب ككفارة قتل الخطأ وعلم من ذلك
أن معناها لغة السر وأما شرعا فمعناها مال أو بدله يخرج به الشخص بسبب ظهار أو قتل أو جراح
في شهر رمضان أو حنث في عین (قوله عتق رقبة) أي اعتاقها ولو عبر به لكان أولى وأنبأ
ليخرج ما لو اشترى من يعتق عليه بقصد العتق عن الكفارة كما صله وفرعه فلا يجزئه
عن الكفارة لانه مستحق للعتق بجهة القرابة فلا ينصرف عنها الى الكفارة وعلم من ذلك
أنه يشترط أن لا تكون الرقبة مستحقة للعتق بجهة أخرى غير الكفارة فتخرج أم الولد
فلا يجزئ اعتاقها عن الكفارة لانها مستحقة للعتق بجهة الاستيلاء ويخرج أيضا المكاتب كتابة
صحيفة فلا يجزئ اعتاقه عن الكفارة لانه مستحق للعتق بجهة الكتابة بخلاف المكاتب كتابة
فاسدة فيجزي عتقه عن الكفارة ويخرج أيضا المشتري بشرط العتق فلا يجزئ اعتاقه
عن الكفارة لانه مستحق للعتق بالشروط ويشترط أيضا خلوع عتق الرقبة عن شوب العوض
فلا يجزئ العتق عن الكفارة مع أخذ عوض عليه من العبد أو من أجنبي فلو قال لعبيده
أعتقكم عن كفاري على أن تعطيني ألفا وقال لأجنبي أعتقت عبدي عن كفاري بألف على
عليك فقبل لم يجزئه هذا الاعتاق في الصورتين عن الكفارة ولا يجزئ عتق بعض رقبة ولو من
عبدين الا اذا كان باقيا مائا وأحدهما حر لأن المقصود تخلص رقبة من الرق ولو حصل
الاعتاق في مرتين أو أكثر كان أعتق نصف عبده عن الكفارة ثم أعتق نصفه الاخر بنية
الكفارة فان لم ينوها عند اعتاق باقيه لم يجزه عنها ويجزئ اعتاق المدبر والمعلق عتقه بصفة
عن الكفارة وكذلك يجزئ عنها اعتاق رقبة مغصوبة من المكفوران كان لا قدرة له على انتزاعها
وأبقة وان لم يقدر على ردّها بشرط العلم بحياتها ولو بعد الاعتاق ومروءة وجانية من موثر
وتجتمعت قتلها في حراية (قوله مؤمنة) أي قبل العتق بخلاف المؤمنة مع العتق فلا يجزئ اعتاقها
عن الكفارة وقوله مسلمة تفسير للمؤمنة وأشار بذلك الى أن المدار على كونها مسلمة بأن كانت
منقادة للأحكام ظاهرا من النطق بالشهادتين وغير ذلك لأن كونها مؤمنة بمعنى مصدقة
بالأحكام باطنا لا اطلاع لنا عليه (قوله ولو باسلام أحد أبيها) أي أو تبع الساي أو لدار
فصورة الأول أن يكون الرقيق مغيرا فيسلم أحد أبيه فيحكم عليه بالاسلام تبعا لأحد أبيه
وصورة الثاني أن يسيه مسلم فيحكم عليه بالاسلام تبعا لسايبه وصورة الثالث أن يكون لقيط
في دار كفرها مسلم فذعي شخص رقه ويقيم عليه بينة فثبت رقه بالينة ويحكم عليه بالاسلام
تبعا للدار لاحتمال أن يكون من المسلم الذي هو بها (قوله سليمة من العيوب) أي لأن المقصود
من الاعتاق تمكيل حال الرقيق ليتفرغ لوظائف الحرا ولا يتفرغ لها الا ان استقل بكفاية
بنفسه والاصار كلاً أي ثقلا على نفسه وعلى غيره ولا يستقل بكفاية نفسه الا السليم ولو بحسب

عتق رقبة مؤمنة مسلمة
ولو باسلام أحد أبيها
(سليمة من العيوب)

الاصل والظاهر فيجزئ صغير ولو ابن يوم لان الاصل والظاهر من حاله السلامة ومريض يرجى برؤه فان لم يبرأ تين عدم الاجزاء بخلاف المريض الذي لا يرجى برؤه فانه لا يجزئ فان برئ تين الاجزاء على الاصح ولا يجزئ زمن ولا هرم عاجز ولا فاقد رجل أو خنصر وبصر من يده أو فاقد أعنتين من غيرهما ولا فاقد أعلة ابهام لتعطل منفعة اليد بذلك بخلاف فاقد أعلة غير ابهام أو أعنتين من الخنصر أو البصر أو أمان من كل منهما فيضرب ويجزئ مقطوع الخنصر من يده والبصر من يده أخرى (قوله المضرّة بالعمل والكسب) العطف فيه عطف تفسير أو مرادف واعتبر الشافعي رضي الله عنه في العيب هنا ما يضر بالعمل والكسب وفي عيب الانحسية ما ينقص العمل وفي عيب النكاح ما يحل بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يحل بالمالية فقد اعتبر في كل موضع ما يليق به (قوله اضراوا بنا) أي ظاهرا واضحا لكونه عظيما بخلاف غير البين لكونه يسيرا فيجزئ فاقد الانف أو الأذن أو أصابع الرجلين بخلاف فاقد أصابع اليدين ويجزئ الآخر إذا كان له إشارة مفهومة وفهم إشارة غيره والاصم وهو فاقد السمع والأعور الذي لم يضع عوره بصري عينه السليمة والأعرج الذي يمكنه تتابع المشي بأن يكون عرجه يسيرا والأقرع وهو الذي لا نبات برأسه (قوله فان لم يجد المظاهر الرقبة الخ) مقابل لحدوف تقدره هذا ان وجد المظاهر الرقبة وضابط من يلزمه العتق كل من ملك رقبة أو غيرها ولو من عرض فاضلا عن كفاية نفسه وعياله الذين تلزمه مؤتسم شرعا ففقه وكسوة وأثا أي أمتعة البيت واخذ ما لا بد منه لبقية العمر الغالب على ما هو منقول عن الجمهور وان جوز الرافعي أن يقدر بذلك وأن يقدر بسنة والمعد الأول ولا يكلف بيع عقار يستغله ولا رأس مال تجارة لتحصيل رقبة يعتقها عن الكفارة إذا لم يفضل غلة العقار وبيع مال التجارة عن كفايته المذكورة ولا يبيع مسكن وريق نقدين الفهم العسر مفاارقة المألوف ولا يكلف شراء رقيق بفن بجيث يكون بزيادة على ثمن المثل بما لا يتغابن به لكن لا يتقل في هذه إلى الصوم بل يصبر حتى يجد رقيقا بمن المثل ويشتره ويعتقه ولا يكلف الاستقراض فان تكلفه أجراه لانه ترقى إلى الاكل (قوله بأن عجز عنها) أي في وقت اودته التكفير لان العبرة بوقت الاداء أي الشروع في التكفير لا بوقت الرجوع ولا بأي وقت كان والمراد العجز في نفس الامر حتى لو عجز في الظاهر وصام الشهرين ثم تبين أن له مالا وورثه من أبيه ولم يعلم به لم يعتقه بصومه اعتبارا بما في نفس الامر واعلم أن الرقيق لا يكفر إلا بالصوم لاعساره وليس للسيد منه نفعه وان أضربه في الخدمة لتضرره بدوام الحر ثم عليه والمبعض كالحزب في الاعتاق لانه ليس من أهل الولاء وأما السفينة فلا يكفر إلا بالصوم أخذ من جهلهم له كالعسر والذي يكفر بالاعتاق وكذا بالأطعام عند عجزه عن الصوم أو ما عند قدرته عليه فلا يكفر بالأطعام لانه يمكنه التكفير بالصوم وان كان لا يصح منه لأن شرط التوبة الاسلام لتكفيره من أن يسلم ويصوم (قوله حسا) أي بأن لم يجد لها أصلا وقوله أو شرعا أي بأن لم يجد عنها فاضلا عن كفاية العمر الغالب أو احتاجها لعموم ضا أو زمانة أو منصب (قوله فصيام شهرين متتابعين) ويقوت المتتابع يقوت يوم فأكثر بلا عذر ولو اليوم الأخير أما إذا فات بعد دفان كان كرض وسفر فصر فيقطع المتابع ويتقلب ما مضى فخلا في العذر دون غيره وان كان يكون وانما مستغرق لم يضرب

المضرّة بالعمل والكسب
اضراوا بنا (فان لم يجد)
المظاهر الرقبة المذكورة
بأن عجز عنها حسا أو شرعا
(فصيام شهرين متتابعين)

فلا ينقطع به التتابع لانه ينافي الصوم فخرج به عن أهلية الصوم بخلاف نحو المرض فانه
وان كان مسوؤا للفطر لا ينافي الصوم فلم يخرج بذلك عن أهلية الصوم (قوله ويعتبر الشهران
بالحلال) أى ان أمكن بأن صام من أولهما فان صام في أثناء الشهر اعتبر الشهر الثاني بالحلال
وان نقص وتم الاول من الثالث ثلاثين يوما وقوله ولونقص كل منهما عن ثلاثين يوما غاية
في اعتبارهما بالحلال (قوله ويكون صومهما بنية الكفارة) فيجب فيهما التعيين بكونهما
عن الكفارة وان لم يعينها بكونها كفارة ظاهرا أو غيره فان عين وأخطأ كأن كان عليه كفارة
الظاهر ونوى كفارة القتل مثلا لم يجزه فيضرا الخطأ هنا وقوله من الليل أى لو جوب تبيت
النية كما في صوم رمضان (قوله ولا يشترط نية تتابع في الاصح) أى على القول الاصح اكتفاء
بالتتابع الفعلي (قوله فان لم يستطع المظاهر صوم الشهرين) أى لهم أو مرض يدوم شهرين
فلنا استفاد من العادة في مثله أو من قول الاطباء أو خوف زيادة مرض أو لمشقة شديدة
لا تحتمل عادة ولو كانت تلك المشقة لشئ وهو شدة شهوة الجماع وقوله ولم يستطع تتابعهما
أى وان استطاع صوم الشهرين غير متتابعين ولكن عجز عن تتابعهما (قوله فاطعام) تبع
فيه لفظ القرآن الكريم والمراد به التملك كما في قول جابر رضى الله عنه أطم رسول الله صلى
الله عليه وسلم الحبة السدس أى ملكها اياه ولا يشترط لفظ وان كان مقتضى التعبير بالملك
ذلك بل يكفي الدفع ولو بلا لفظ على ما هو الظاهر كما في دفع الزكاة ولا يكفي أن يطعمهم بغداء
أو عشاء لما علمت أن المراد بالاطعام التملك وقوله ستين أى فلا يكفي أقل منهم حتى لو أطم ستين
مدا المسكين واحد في ستين يوما لم يكف ولو زاد على الستين مع اعطاء ستين مدا للستين فالزائد
تبرع لا يضر قال بعضهم والحكمة في اطعام الستين ان الله تعالى خلق آدم من ستين لونا
أى نوعا من التراب فكانه باطعام الستين يستوفى جميع الألوان قال بعضهم ولا يعد أن تكون
حكمة الصوم ستين يوما كذلك وفيه خفاء الآن بوجه بأنه لما كان الاطعام لستين من الامداد
كان الصوم ستين يوما ليكون كل يوم في مقابلة مده (قوله مسكينا أو فقيرا) أى أو البعض كذا
والبعض كذا وانما كفى الفقير مع أن المنصوص عليه المسكين لأنه أسوأ حالا من المسكين
وهذا الصنيع مبنى على أن المراد بالمسكين غير الفقير ولو حل الشارح المسكين في كلام المصنف
على ما يشمل الفقير لكان أولى لانه متى انفراد أحدهما أريد به ما يشمل الآخر وأما فقيرهما
فعند اجتماعهما فلذلك تقول الفقهاء اذا اجتمعا افترا فاذا افترا واجتمعا ولا بد أن يكون كل
من الفقير والمسكين مما يجوز دفع الزكاة له فلا يكفي الاعطاء لها شئ ولا مطلب ولا مكفى
بنفقة قريب أو زوج ولا عبد ولو مكاتبان كان المكاتب يأخذ من الزكاة (قوله كل
مسكين مده) في دفع للستين مسكينا ستين مدا ولو وضعها بين أيديهم وملكها لهم بالسوية
أو أطلق وقبلوا ذلك أجزأ على الصحيح ولو اقساموا بعد ذلك على التفاوت بخلاف ما لو قال خذوه
ونوى فان أخذوه بالسوية أجزأ وان تفاوتوا لم يجزه الا من يقن انه أخذ مده دون من أخذ
دونه مده الا ان كل مده (قوله من جنس الحب) ظاهره أنه لا يجزئ غير الحب كاللبن ونحوه
والمعتمد اجزاء الاقط واللبن لان كلاهما يجزئ في الفطرة فكل ما يجزئ في الفطرة يجزئ هنا
كما صرح به ابن قاسم (قوله وحيتن) أى وحين اذا شرط كونه من جنس الحب الخ وقوله كبر

ويعتبر الشهران بالحلال
ولونقص كل منهما عن
ثلاثين يوما ويكون
صومهما بنية الكفارة
من الليل ولا يشترط فيه
تتابع في الاصح (فان لم
يستطع) المظاهر صوم
الشهرين أو لم يستطع
تتابعهما (فاطعام ستين
مسكينا) أو فقيرا (كل
مسكين) أو فقيرا (مده) من
جنس الحب المخرج في زكاة
الفطر وحيتن فيكون من
غالب قوت بلد المكفر كبر

وشعير أى وذرة وغيرهما من باقى الاقوات المعبرة فى زكاة الفطر وقوله لادقيق وسويق أى وخبز
فلا يكتفى (قوله واذا جهز المكفر) أى مرید التكفير لانه لم يكفر بالفعل لجهزه كما هو
الفرض وقوله استقرت الكفارة فى ذمته أى الى أن يقدر على خصلته من الخصال الثلاث
كما أشار الى ذلك الشارح بقوله فاذا قدر بعد ذلك على خصلته ففعلها واذا قدر على خصلتين
أو على الخصال الثلاث وجب الترتيب (قوله ولو قدر على بعضها كمتة طعام أو بعض متة
أخرجه) أى لان المسور لا يسقط بالمعسور سيق الباقى فى ذمته لان المجز عن الكفارة
لا يسقطها ولا تظر لكونه أخرجه ما قدر عليه فلا يتوهم أنه يسقط عنه ما بقى وأشار بقوله كمتة
طعام أو بعض متة الى أن ذلك فى الاطعام بخلاف الاعتاق والصوم فلو وجد بعض الرقبة
لم يعقبه لانه عادم للرقبة ولو قدر على بعض الصوم كيوم لم يجب عليه لانه يجب التتابع
فى صوم الشهرين فاذا صام البعض لم يحصل تتابع ولا يجوز تبعض الكفارة من خصلتين
كان يعتق نصف رقيق ويصوم شهراً أو يطعم ثلاثين ويصوم ثلاثين (قوله ولا يحل للمظاهر
وطوها) خرج بالوطء غيره كاللمس والقبلة فانه جائز ولو بشهوة فى غير ما بين السرة والركبة
أما فيما بينهما فيصمر كارجحه الرافى فى الشرح الصغير وقوله حتى يكفر بالكفارة المذكورة
أى كلها ولا يكتفى بعضها وان عجز عن باقىها حتى يتمها وظاهر ذلك أنه لا يحل له الوطء وان عجز
عن الخصال الثلاث وجوزه بعضهم له لعذره وان لم يشق عليه تركه وتوقف فيه الشبراملى
وقال القياس المنع منه حتى يكفر وان عجز وهذا كله فى الظاهر غير الموقت أما فيه فانما
يحصل العود بالوطء فى المدة فاذا عاد بالوطء فيه وجب عليه التزج حالاً ولا يجوز له الوطء بعد
ذلك حتى يكفر أو تنقضى المدة كما مر (فصل فى أحكام القذف واللعان) * انما قدم القذف
على اللعان لانه سابق عليه فانه سببه والسبب سابق على المسبب والاصل فيه ما قوله تعالى والذين
يرمون أنواجهم الآيات وسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى
الله عليه وسلم بشريك بن حمزة بتقديم الحاء على الميم مع المتك كما هو الصواب وان وقع
فى عبارة بعضهم سمحاً بتقديم الميم على الحاء فقال له النبى صلى الله عليه وسلم البينة أو حدة
فى ظهره فقال يا رسول الله أيجد أحدنا مع امرأته رجلاً وينطلق يلتمس البينة فجعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم يكثر عليه ذلك فقال هلال والذى بعشك بالحق نبيا لى صادق ولينزل الله
ما يبرئ ظهري من الحد فنزلت الآيات وقيل ان سبب نزولها أن عويمراً العجلاني قال يا رسول
الله أرايت اذا وجد أحدنا مع امرأته رجلاً ماذا يصنع ان قتله قتلتموه فكيف يفعل فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفى صاحبك قرآناً فاذهب فأت بها فأتى بها
فتلاعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مانع من أن يكون كل منهما سبب بالنزول
وبعضهم جعل أن المراد ان حكم واقعتك تين بما أنزل فى واقعة هلال ولم يقع بالمدينة الشريفة
لعان بعد اللعان الذى وقع بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم الا فى أيام عمر بن عبد العزيز رضى
الله عنه وهو أيمان مؤكدة بلفظ الشهادة وقيل شهادات ويترب على ذلك أنه ان كان كاذباً لزمه
أربع كفارات لانه أربع أيمان وأما الكلمة الخامسة فالقصد منها التأكيدها فادار أربعة
فليست عينا هذا ان قلنا بالاول وهو الراجح وان قلنا بالثانى فلا يلزمه شئ سوى الانم عند

وشعير لادقيق وسويق
واذا جهز المكفر عن الخصال
الثلاث استقرت الكفارة
فى ذمته فاذا قدر بعد ذلك
على خصلته فعلها ولو قدر
على بعضها كمتة طعام أو بعض
متة أخرجه (ولا يحل
للمظاهر وطوها) أى
زوجته التى ظاهر منها
(حتى يكفر) بالكفارة
المذكورة

* (فصل فى أحكام
القذف واللعان)

الكذب (قوله وهو) أي اللعان وأما القذف فهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا ونحوه في معرض
 التعبير صريحاً كان كزنت أو يازانية أو زني فرجك أو يا نجبة فهو صريح كما أفق به ابن عبد
 السلام وكناية كزنت في الجبل بالهمز لأن الزن هو الصعود بخلاف زنت في البيت بالهمز فإنه
 صريح لأنه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه وقيل إن لم يكن للبيت درج يصعد إليه
 فيها فهو صريح والافسكاه وكذلك يا فاجرة أو يا فاسقة أو أنت تحيين الخلوة أو لم أجده بكرافان
 نوى بذلك القذف كان قذفاً ولا فلا وانما لم يذكر الشارح معنى القذف لغة وشرعا لأنه
 سيأتي في فصل مستقل (قوله مصدر) أي لأنه يقال لعن يلعن لعناؤه ولا عنه كما قال ابن
 مالك لفاعل الفاعل والمفاعله وقيل إنه جمع لعن فيقال لعن ولعان كصعب وصعاب وقوله
 مأخوذ من اللعن أي مشتق منه لأن المصدر المزيدي مشتق من المصدر المجرد وقوله أي البعد أي
 لأن كلام المتلاعنين يبعد عن الآخر بل وعن رجة الله بالنسبة للكاذب منهما ومنه لعنه الله
 أي أبعد وطرده عن رحمته (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله كلمات مخصوصة أي التي هي
 الكلمات الخمس المعلومة مما سيأتي وسميت هذه الكلمات لعنا القول الرجل فيها وعليه لعنة
 الله إن كان من الكاذبين وهو من باب التغليب لأن اللعن لم يذكر إلا في الخامسة فهو من تغليب
 الأقل على الأكثر ولم ينظر للفظ الغضب مع وجوده في اللعان لقول المرأة وعليها غضب الله إن
 كان من الصادقين لأن اللعن متقدم في الآية على الغضب ولأن لعنه قد ينقل عن لعنها
 ولا ينعكس ولأنه من جانب الزوج وذلك من جانب الزوجة (قوله جعلت حجة) أي جعلها
 الله حجة لأن كل كلمة من الكلمات الأربع بمنزلة شاهد فالكلمات الأربع بمنزلة الشهود
 الأربع الذين هم حجة في الزنا ونحوه والحاصل أن الزوج يتل بقذف امرأ لدفع العار الذي
 ألحقته به والتسبب الفاسدان كان هناك ولدي نفيه وقد تعذر عليه إقامة البينة فجعل اللعان
 بينة له وإن تيسر له البينة لأن الشأن أن لا يجد بينة (قوله المضطر إلى قذف) أي للمحتاج
 إليه احتياجاً شديداً قال المحشي كغيره ليس يقيد بل له اللعان وإن كان هناك بينة وأنت خير بأن
 هذا لا يظهر إلا أن كان المراد المضطر إلى اللعان والشارح كغيره جعله مضطراً إلى القذف
 ولا شك أنه مضطر إلى القذف ولو كان معه بينة وكان عليه أن يزيد أو إلى نفي ولابد لا يظهر كونه
 مضطراً إلى القذف إلا إذا كان له ولدي نفيه بأن علم أنه ليس منه وانما يعلم ذلك إذا لم يبطأها
 أو وطنها ولكن ولدته لدون ستة أشهر من وطنه أو لفوق أربع سنين منه أو وطن أنه ليس منه
 بأن ولدته لما بينهما ومن زنا بعد استبراء منه بحيضة والقذف حينئذ واجب فوراً لأن نفي
 الولد على الفور كالرد بالعيب بأن يأتي القاضي ويقول له إن هذا الولد ليس مني فإن أخر ذلك
 لم يصح نفيه بعد وأما اللعان فهو على التراخي بعد ذلك ولو ادعى جهل النفي أو الفورية وكان ممن
 يخفى عليه ذلك صدق بيمينه وإن لم يعلم أن الولد ليس منه بأن لم يعلم أنه منه أو شك فيه حرم القذف
 والنسفي واللعان وأما إذا لم يكن له ولد فلا اضطراب لأنه وإن جازله القذف واللعان لكن الأولى
 له أن يستر عليها ويطلقها إن كرها وهذا كله إن علم زناها بأن رآها زني أو ظنه ظناً مؤكداً
 وذلك يحصل بشيوع زناها بزناً مثلاً معصوماً بقرينة كأن رآها في خلوة ولو مرة واحدة ورآها
 تخرج من عنده أو رآها يخرج من عندها أو رأى رجلاً معها امرأ في محل ريسة أو مرتقة

وهو لغة مصدر مأخوذ
 من اللعن أي البعد وشرعا
 كلمات مخصوصة جعلت
 حجة للمضطر إلى قذف

شعار في هيئة منكبة ولا يكتفي الشيوع وحده لانه قد يشيعه عدو لها أو من طمع فيها ولم يظفر بشئ ولا القرينة وحدها لانه وبما دخلت عليه لحوف أو سرقة أو نحوها أو دخل هو عليها لذلك فان لم يعلم زناها ولم يظنه ظنا موكد احرم عليه قذفها ولعانها ولو كان هناك ولد لانه يلحقه بالقرائن (قوله من طلع فراشه) أي زوجة طلعت فراشه بالزنا فمن واقعته على الزوجة وذكر الضمير المستتر في طلع باعتبار اللفظ من وفراشه هو الزوجة لانه يقرشها عند الوطء فهي لطلعت نفسها ففيه اظهار في مقام الاضمار وقوله وألحق العاربة أي بالمضطر وهو عطف مسبب على سبب أو عطف تفسير (قوله واذا رمى أي قذف) لان معنى القذف لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبير كما تقدم وخرج بمعرض التعبير معرض الشهادة والجرح في الشهادة فاذا شهد عليه بالزنا وبلغ الشهود نصا بأبواب جرحه به لترد شهادته لم يكن قذفا لانه ليس في معرض التعبير بل في معرض الشهادة أو الجرح في الشهادة وخرج بقولنا وبلغ الشهود نصا بما اذا لم يلقوا نصا بفهم قذفة لان الرمي بالزنا حينئذ في معرض التعبير حكما وان لم يقصدوا التعبير بل قصدوا الشهادة لانه لما لم تتم الشهادة حكمنا بأنه تعبير زجر أو ردع عن قذف الناس بصورة الشهادة (قوله الرجل) أي المكلف المختار الملتزم للأحكام فلا يقتضي قذف الصبي والمجنون والمكره وغير الملتزم للأحكام لعنا أو لاعتقابه لكن يعزى بالصبي والمجنون اللذان لهما نوع تمييزية قذفهما فان عزرا قبل الكمال فظاهر ولا بعد الكمال (قوله زوجته) أي المحصنة لاجل قوله فعليه حد القذف لان قذف غير المحصنة يوجب التعزير والمحصنة في باب القذف مكلف حر مسلم عفيف عن وطء محبته وعن وطء محرمة المملوكة له وعن وطء حليلة في دبرها والسكران المتعدي في معنى المكلف (قوله بالزنا) شبهه بنحو السهم الذي يرمى به (قوله فعليه حد القذف) أي لها والزنا الذي قذفه بها فعليه حدان حدانها وحد الزنا ولا يسقط حد أحدهما بغير الآخر (قوله وسياقي) أي في فصل القذف وقوله انه ثمانون جادة أي ان كان القاذف حرا أو ما غيره ممن به رق فحده أربعون على النصف من الحر (قوله الا أن يقيم الرجل القاذف البينة بزنا القذوفة) أي فيسقط عنه الحد لانه صلى الله عليه وسلم قال لهلل بن أمية البينة أو حد في ظهرك فقال والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق ولينزلني الله في أمرى ما يبرئ ظهري من الحد كما تقدم والحديث بطوله في صحيح البخاري فدل ذلك على سقوط الحد باقامة البينة ومثله التعزير ان لم تكن محصنة (قوله أو يلاعن الزوجة القذوفة) فهو مخير بين اقامة البينة واللعان فان امتنع منهما فعليه الحد كما علم (قوله وفي بعض النسخ أو يلتعن) أي يأتي بكلمات اللعان كما ان معنى يلاعن كذلك (قوله أي بأمر الحاكم) أي بتلقيه والافتلا يعذب به فهو شرط للاعتدال باللعان وجعله مشروطا بأربعة سبق قذف الزوجة تقديم السبب على المسبب كما هو مستفاد من منيع المصنف حيث قال واذا رمى الرجل زوجته بالزنا الخ وبه صرح الاصحاح لان اللعان انما شرع لخلاص القاذف من الحد وتلقي القاضى أو من يقوم مقامه وولاء كلمات اللعان وأن لا يدل لفظا بآخر كما يشير اليه الشارح (قوله أو من في حكمه كالحكم) أي حيث لا ولاء ما اذا كان هناك ولذا يصح التصريح ان كان مكلفا ورضى به بخلاف غير المكلف أو كان مكلفا ولم يرض به لان له حق في التسبب فلا يكتفى برضا الزوجين (قوله فيقول)

من طلع فراشه وألحق
العاربة (واذا رمى) أي
قذف (الرجل زوجته
بالزنا فعليه حد القذف)
وسياقي أنه ثمانون جادة
(الا أن يقيم الرجل
القاذف (البينة) بزنا
القذوفة (أو يلاعن
الزوجة القذوفة وفي بعض
النسخ أو يلتعن أي بأمر
الحاكم أو من في حكمه
كالحكم) فيقول

بالنصب عطا على يلاعن وهذا بيان لكيفية اللعان (قوله عند الحاكم) أو نائبه ولا بد من
تلقينه كما مر ومثله السيد بين أمته وعبدته إذا زوجها له لأن له أن يتولى لعان رقيقه هكذا
في الهنسي ومثله في شرح الخطيب بل وفي شرح الرملي أيضا لكن في شرح الكتاب لابن قاسم
أن للسيد أن يلاعن بين عبده وزوجته وبين أمته وزوجها وهو صريح في أنه يتولى لعان
عبدته ولو كانت زوجته غير أمته ولعان أمته ولو كان زوجها غير عبده وانظر ما لو كان الزوج
عبد الواحد والزوجة أمة لواحد فمن يتولى اللعان هل سيد العبد أو سيد الأمة أو هما أو يرفعان
الأمر للحاكم والظاهر جواز الجميع (قوله في الجامع) أي ندب بالان هذا التغلظ بالمكان وهو
مندوب وإنما غلظ بالجامع لأنه المعظم من أماكن البلد وقوله على المنبر أي ندب أيضا كما
سذكره الشارح لأنه محل وعظ وزجر فناسب أن يكون على المنبر ليتعظ وينزجر وليشتهر أيضا
نعم الأولى في المسجد الحرام أن يكون بين الركن والمقام ويسمى بالخطيب لأن الذنوب تقطع فيه
عن الطائفين فان قيل لا يثني لم يكن في البيت مع أنه أشرف بقاع مكة أجيب بأنهم عدلوا عنه
صيانة عن ذلك ولذلك لم يكن في الحجر لأنه من البيت فصين عن ذلك وإن حلف فيه عمر رضي الله
عنه وفي بيت المقدس أن يكون عند الحضرة لأنها أشرف بقاعه ولأنها قبله الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام وأما في مسجد المدينة الشريفة فعلى المنبر كما في المساجد كما في الام والتخصر لقوله
صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري هذا عينا أو غائباً مقعده من النار ويسن التغلظ
بالزمان كالتغلظ بالمكان فيكون بعد صلاة العصر أي عصر أي يوم أن كان طلبه حثيثاً لأن العين
الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة تلخير الصالحين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم رجل حلف على ساعة لقد أعطى بها
أكثر مما أعطى وهو كاذب ورجل حلف على عين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال امرئ مسلم
ورجل منع فضل مائه فيقول الله تعالى اليوم أمنعك فضلي كما منعك فضل مالم تعمل يدك فان
لم يكن طلب حثيث فبعد صلاة عصر يوم الجمعة لما روى من أن ساعة الإجابة فيه وإن كان
الاشهر أنها ساعة لطيفة فيما بين مجلس الامام على المنبر وانقضاء الصلاة كما رواه مسلم ويعتبر
التغلظ في الكافر بالمكان الذي يعظمه كالبيعة بكسر الباء والكنيسة وبيت نازح جوسى
ويجوز للحاكم دخول أماكنهم لأنه الحاجة ومثله غيره لكن باذن مكلف منهم ومحصل ذلك ان
خلف عن الصور والاحرم فلا يدخل بيت أصنام وثني وبالزمان الذي يعظمه كالسبت في حق
اليهود والاحدى في حق النصارى ومن لم يعظم شيئاً من ذلك كالدهرى بفتح الدال كما اقتصر
عليه الهنسي وبعضهم قال بضم الدال وقصها وهو من ينسب الفعل للدهر ومثله الزنديق وهو
من لا يدين بدين وقيل الذي يخفى الكفر ويظهر الاسلام يلاعن في مجلس الحكم لأنه لا ينزجر
بمكان ولا زمان ويحسن كما قال الشيخان أن يحلف من ذكر بالله الذي خلقه ورزقه لأنه وإن غلا
في كفره أي تجاوز الحد فيه بجذبه مدعنة لخالف مدبر فسبحان مدبر الكائنات (قوله
في جماعة من الناس) أي بحضور جماعة من أعيان الناس وصلاتهم لأن فيه ردعاً عن الكذب
وهذا مما يسن به التغلظ أيضا وقوله أقلهم أربعة أي ثبوت الزنا بهم فاستحب أن يحضر ذلك
العدد (قوله أشهد بالله) أي أعلم حالف بالله وقوله فيما رويت به زوجتي هذا إذا رماها بالزنا

عند الحاكم في الجامع على
المنبر في جماعة من الناس
أقلهم أربعة (أشهد بالله
أخى لمن الصادقين فيما رويت
به زوجتي)

كأمر فان ادعت قذفه لها وأثبتته عليه بالبينة قال فمأثنته على من رمى إياها بالزنا وقوله
 الغائبة أي عن البلد وعن مجلس اللعان وقوله فلانة أي فيسميها ويرفع نسبها ليعيها عن غيرها
 دفعا للاشتباه وقوله من الزنا أي ان رماها بالزنا فان رماها بوطء الشبهة وكان هناك ولد احتمل
 كونه من وطء الشبهة ولا عن نفسه قال فيما رميته به من اصابة غيري لها على فراشي وان هذا
 الولد من تلك الاصابة فقوله وان هذا الولد من الزنا محمله في غير هذه الصورة وقوله وان كانت
 حاضرة أي بمجلس اللعان وهو مقابل لقوله الغائبة كما لا يخفى (قوله وان كان هناك ولا ينفيه
 الخ) وانما يحتاج لنفيه ان لم يكن معلوما عند الناس أنه ليس منه فان كان معلوما عندهم
 أنه ليس منه كزوج مسوح أو صغير لم يحتج لنفيه لانه منفي عنه شرعا وكذا لو طلقها في مجلس
 العقد أو نكح امرأة بالمشرق وهو بالمغرب وقوله ذكره في الكلمات أي في كل من الكلمات
 الخمس فلو أغفل ذكر الولد في بعضها أعاد اللعان لنفيه فبعد اللعان جميعه ولو كان أغفاله في
 الرابعة لان الولاء بين كلمات اللعان شرط وما أغفل ذكره فيه اجنبي فبعد قاصلا فاستأنف
 اللعان (قوله وان هذا الولد من الزنا) قد عرفت ان هذا فيما اذا رماها بالزنا وما اذا رماها
 بوطء الشبهة الذي احتمل كون الولد منه فيقول وان هذا الولد من اصابة غيري على فراشي كأمر
 (قوله وليس مني) ظاهره أنه لا يكتفي اقتصاره على قوله وان هذا الولد من الزنا وبه قيل لانه قد
 يظن أن مثل وطء النكاح الفاسد زنا ولكن الرابع أنه يكتفي جملا للفظ الزنا على حقيقته
 وظاهره أيضا أنه لا يكتفي الاقتصار على قوله ليس مني من غير أن يقول من الزنا وهو كذلك على
 الصحيح لانه يتبادر من قوله ليس مني أنه لا يشبهني خلقا وخلقاء كثيرا ما يريد الاب ذلك من هذا
 اللفظ كأن يقول لولده لست مني يريد بذلك لا تشبهني خلقا وخلقاء (قوله ويقول الملاعن
 هذه الكلمات أربع مرات) أي تكون كل مرة بمنزلة شاهد وكررت الشهادة لتأكيد الأمر
 ولذلك سميت شهادات وهي في الحقيقة أيمان كأمر (قوله ويقول في المرة الخامسة) قد عرفت
 أنها مؤكدة لفاد الكلمات الأربع (قوله بعد أن يعظه الحاكم) أي ندب بالعه يزوج ويندب
 أيضا أن يأمر رجلا أن يضع يده على فخذ لعله يرجع وقوله أو المحكم أي لانه يقوم مقام الحاكم
 لكن بشرطه كأمر (قوله يخوفه الخ) تصوير للوعظ ويقرأ عليه قوله تعالى ان الذين
 يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية ويذكر قوله صلى الله عليه وسلم للمبتلأ عني حسابه
 على الله أحد كما كاذب فهل منكم من تأيب (قوله وانه أشد من عذاب الدنيا) فقد قال
 النبي صلى الله عليه وسلم لهلال اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (قوله فيما
 رميته به هذه من الزنا) أي ان كانت حاضرة فان كانت غائبة ذكرها بما يعيها من اسمها ونسبها
 كما في الكلمات الأربع وأشار الشارح الى تكميل كلام المصنف فكان من حقه أن يذكر
 هذه الزيادة ثلاثيهم أن الخامسة لا يشترط فيها ذلك وسكونه عن ذكره الولد في الخامسة
 يوهم أيضا أنه لا يشترط ذكره فيها وليس مراد الاله لا بد من ذكره في الكلمات الخمس كأمر
 (قوله وقول المصنف) مبتدأ أخبره ليس بواجب وقوله على المنسبر في جماعة وكذلك قوله في
 الجامع وقوله بل هوسنة أي للتغليظ وقد نهى على ذلك سابقا (قوله ويتعلق بلعانه) أي يترتب
 عليه ولو بلا حكم قاض وان كان كاذبا فيه وقوله وان لم تلاعن الزوجة فلا يتوقف على

الغائبة (فلانة من الزنا) وان
 كانت حاضرة أشار لها بقوله
 زوجتي هذه وان كان هناك
 ولا ينفيه ذكره في الكلمات
 فقال (وان هذا الولد من
 الزنا وليس مني) ويقول
 الملاعن هذه الكلمات
 (أربع مرات) ويقول في
 المرة الخامسة بعد أن يعظه
 الحاكم أو المحكم يخوفه
 له من عذاب الله في الآخرة
 وانه أشد من عذاب الدنيا
 (وعلى لعنة الله ان كنت
 من الكاذبين) فيما رمي
 به هذه من الزنا وقول
 المصنف على المنسبر في جماعة
 ليس بواجب في اللعان بل
 هوسنة (ويتعلق بلعانه)
 أي الزوج وان لم تلاعن
 الزوجة

لعانها وقوله خمسة أحكام يشير الشارح الى عدم حصر الاحكام المترتبة على اللعان في خمسة
 التي ذكرها المصنف بقوله وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة (قوله أحدها) أي خمسة
 أحكام وقوله سقوط الحد لو قال سقوط العقوبة لشمّل التعزير الذي ذكره الشارح وقوله
 للملاعنة أي وللزاني الذي قد فقه بها ان ذكره في كلمات اللعان والا فلا يسقط عنه لكن له إعادة
 اللعان وذكره فيه ليسقط عنه فان لم يفعل حد لا جله بل اذا لم يلاعن الزوجة وجب عليه حدان
 حد للزوجة وحد للمقذوف به كما مر واذا حد للزوجة بطلبها فطالبه المقذوف به بالحد فله
 اللعان له ويسقط به حده وتتأدبه حرمة الزوجة بل لو ابتدأ الرجل فطالبه بجحد قد فقه له اللعان
 له أيضا على الأصح من وجهين بناء على أن حقه ثبت أصلا لا تبع ولا يلاعن المقذوف به لانه
 لا يثبت زنا به بهذا اللعان وانما فائدة سقوط الحد عن القاذف وقوله عنه أي عن الزوج
 القاذف لها (قوله ان كانت) أي الزوجة وقوله محصنة قد تقدم ضابط الاحصان في الكلام
 على القذف (قوله وسقوط التعزير عنه) تقدم أنه لو عبر المصنف بالعقوبة لشمّلت التعزير
 لكنه عبر بالحد وهو لا يشمّل فلذلك زاده الشارح وقوله ان كانت أي الزوجة وقوله غير محصنة
 أي كصغيرة ورقيقة والعبرة في الحد والتعزير بحالة القذف فلا تغيران بحديث عتيق
 أورق أو اسلام في القاذف أو المقذوف (قوله والثاني وجوب الحد عليها) أي لقوله تعالى
 ويدراً عنها العذاب الآية دلت على وجوب الحد عليها بلعانه وعلى سقوطه بلعانها كما سيأتي
 وقوله أي حد زناها أي الذي ثبت بلعانه وقوله مسلة كانت أو كافرة تعميم في وجوب الحد
 عليها (قوله ان لم تلاعن) هذا قيد في الحقيقة لاستمرار الوجوب لانه لا يوجب الحد عليها
 بلعانه ثم ان لاغت سقط عنها كما سيذكره بقوله ويسقط الحد عنها الخ والكلام هنا في أصل
 الوجوب فلذلك قال المحمّدي لو أسقطه لكان أولى ويوجب بأنه قيد في محذوف والتقدير
 ويستمر وجوبه عليها ان لم تلاعن (قوله والثالث زوال الفرائش) أي فرائش الزوج عنها
 لا تقطاع النكاح بينهما والمراد بالفرائش هنا الزوجية وبزواله انقضاءها فهي فرقة انقضاء
 كالرضاع لحصولها من غير لفظ (قوله وعبر عنه) أي عن زوال الفرائش وقوله بالفرقة
 المؤبدة فيه أن التأبيد لا يعلم من قول المصنف وزوال الفرائش وانما يعلم من قوله والتحريم
 على الابد والمراد بالفرقة البينونة ويترتب على ذلك أنه لا نفقة لها ولو كانت حاملا لثقي الحمل
 عنه اذ انثى الحمل بلعانه كما جزم به في الكافي وعدم التوارث بينهما وجواز تزوجه أربعاً سواها
 ومن يحرم الجمع بينها وبينها كاختها وعمتها وغير ذلك من الاحكام (قوله وهي) أي الفرقة
 وقوله حاصله ظاهرها وباطنها أي في الظاهر وفي الباطن وقوله وان كذب الملاعن نفسه
 غاية في قوله وهي حاصله ظاهرها وباطنها لا يتوهم أنها في هذه الصورة تفصل ظاهرها وباطنها
 (قوله والرابع نفي الولد عن الملاعن) أي نفي نسبه عنه ان نفيه في لعانه ولو استلحقه بعد
 ذلك لحقه حتى لو قتل الملاعن من نفيه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص ولو أسلم دمي بعد
 نفي ولده لم يتبعه في الاسلام فان استلحقه ولو بعد موته وقسمته تركه لحقه في نسبه واسلامه وورثه
 وتنقض القسمة وقوله أما الملاعنة فلا يمتنع عنها نسب الولد أي لخبر العيصين أنه صلى الله عليه
 وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ولا يصح نفي أحد قوامين دون الآخر لأن الله تعالى لم يجر

(خمس أحكام) أحدها
 (سقوط الحد) أي حد
 القذف للملاعنة (عنه) ان
 كانت محصنة وسقوط
 التعزير عنه ان كانت غير
 محصنة (و) الثاني (وجوب
 الحد عليها) أي حد زناها
 مسلة كانت أو كافرة ان لم
 تلاعن (و) الثالث (زوال
 الفرائش) وعبر عنه غير
 المصنف بالفرقة المؤبدة
 وهي حاصله ظاهرها وباطنها
 وان كذب الملاعن نفسه
 (و) الرابع (نفي الولد) عن
 الملاعن أما الملاعنة فلا
 يمتنع عنها نسب الولد

العادة بأن يجمع في الرحم ولد من ماء وجعل وولد من ماء آخر لأن الرحم إذا دخله المني أنسد
 عنه فلا يقبل مني آخر وتقدم أن النقي فوري يكمل بقا العيب فإن آخر بلا عذر بطل حقه من
 النقي فيلحقه الولد بخلاف ما إذا كان بعد زكأن بلغه الحبر ليلًا فخر حتى يصبح أو كان مريضًا أو
 محبوسًا ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك أو لم يجد القاضي فأخر حتى يجد فلا يطل حقه في ذلك
 أن تعسر عليه الاشهاد بأنه باق على النقي والابطال حقه ولو هي بولد كأن قيل متعت بولد له
 فأجاب بما يتضمن اقرارا كأمين أو نعم لحقه ولا يصح نفيه بخلاف ما لو أجاب بما لا يتضمن اقرارا
 كقوله جزاك الله خير الآن الظاهر أن قصده مكافأة الدعاء بالدعاء وله نقي حمل وانتظار وضعه
 ليتحقق كونه ولدا فإنه يحتمل أن الحامل نفاخ لاجل فلو قال علمته ولدا وأخرت رجاء أن ينزل
 ميتا فإني اللعان بطل حقه لتفريطه ولولا عن النقي حمل فبان أن لاجل بان فساد لعانه
 وكذا لولا عن فبان فساد نكاحه وحينئذ فلا يثبت له شيء من أحكام اللعان كما يسد الحرمة
 وسقوط الحد ونحو ذلك (قوله والخامس التحريم للملاعة على الابد) فيتأيد تحريمها للمنافي
 للصحيح أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لا سبيل لك علي ما في سنن أبي داود والمتلحان
 لا يجتمعان أبدا أي ولا في القسامة فلا يجتمعان حتى في الآخرة كما قاله الزياي كالشهاب الرمل
 (قوله فلا يحمل للملاعن نكاحها) تفريع على قوله والتحريم على الابد فلا تحمل له بوجه من
 الوجوه ولو اتصلت بأزواج وقوله ولا وطؤها بملك المين لو كانت أمة أي وكان متزوجا بها
 ولا عنها وقوله واشتراها أي مثلاقتل الشراء غيره كهبه وغيرها فحق تملكها بشراء أو هبة أو
 غيره مما لا يحمل له وطؤها (قوله وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة) إشارة إلى أن الأحكام
 المترتبة على اللعان لا تنصرف في الخمسة التي ذكرها المصنف كما مر (قوله منها سقوط الخ) أي
 ومنها سقوط حد قذف الزاني الذي قد فقه بها أن ذكره في لعانه كما مر ومنها تشطير الصداق قبل
 الدخول ومنها أن حكمها حكم المطلقة طلاقا تاما فلا يلحقها طلاق إلى غير ذلك من الأحكام
 المترتبة على البينة وقد تقدم ذكرها ومنها أنها لا تنفقه لها وإن كانت حاملا كما مر (قوله
 حصانتها) أي كونهن محصنة وقوله في حق الزوج أي بخلاف حق غيره فلو قد فقهها أجنبي
 ولو بملك الزينة حد لا عنت وألم تلعن لأن أثر اللعان يختص بالزوج وقوله إن لم تلعن مفهومه
 أنها إذا اعنت لم تسقط حصانتها فيحد الزوج بحد فقهها حينئذ (قوله حتى لو قد فقهها بعد ذلك)
 أي بعد لعانه مع كونه لم تلعن وقوله لم يحد أي بل يعذر لا إذا (قوله ويسقط الحد)
 أي حد الزنا الذي وجب عليها بلعانه وقوله بان تلعن أي بسبب ذلك وقوله أي تلعن الزوج
 بعد تمام لعانه أي كما هو مستفاد من لفظ السقوط لأنه لا يكون إلا فيما يجب ولا يجب الإبقاء
 لعانه وباشرط البعدي بجرم في الروضة وبذل عليه قوله تعالى ويدرأ عنها العذاب الآية (قوله
 فتقول في لعانها) أي بأمر الحاكم أو نحوه في الجامع على المنبر في جماعة من الناس إلى
 آخر ما مر في لعانه من الشروط والمندوبات ومنها التغليب بالمكان والزمان نعم تلعن الحائض
 أو وضوها يباب المسجد تحريم مكثها فيه والباب أقرب المواضع إليه فيخرج إليها الحاكم
 أو نائبه بعد فراغ لعان الزوج فيه (قوله إن كان الملاعن حاضرا) فإن كان غائبا ميزته باسمه
 ونسبه كما في جانبها وانما قيد الشارح بذلك لاجل قول المصنف أشهد بالله إن فلانا هذا فان قوله

(و) الخامس (التحريم)
 للملاعة (على الابد) فلا
 يحمل للملاعن نكاحها ولا
 وطؤها بملك المين لو كانت
 أمة واشتراها وفي المطولات
 زيادة على هذه الخمسة منها
 سقوط حصانتها في حق
 الزوج إن لم تلعن حتى لو
 قذفها بعد ذلك بزنا لم يحد
 (ويسقط الحد عنها بان
 تلعن) أي تلعن الزوج
 بعد تمام لعانه (فتقول)
 في لعانها إن كان الملاعن
 حاضرا (أشهد بالله أن
 فلانا هذا

لمن الكاذبين فيمارى
به من الزنا) وتكرر
الملاعنة هذا الكلام
(أربع مرات وتقول في)
المرّة الخامسة) من لعانها
(بعد أن يعظها الحاكم)
أو المحكم بخوفه لها من
عذاب الله في الآخرة وأنه
أشد من عذاب الدنيا) وعلى
غضب الله أن كان من
الصادقين فيمارى به من
الزنا وما ذكر من القول
المذكور محمله في الناطق
أما الآخرس فيلاعن بإشارة
مفهومة ولو أبدل في كلمات
المعان لفظ الشهادة بالحلف
كقول الملاعن أحلف بالله
أو لفظ الغضب باللعن أو
عكسه كقولها لعنة الله
وقوله غضب الله على أو
ذكر كل من الغضب
واللعن قبل تمام الشهادات
الأربع لم يصح في الجميع
(فصل)

في أحكام العدة وأنواع
المعتدة وهي لغة الاسم من
اعتد وشرعاً ترصد المرأة
مدة يعرف فيها براءة زوجها
بأقراء وأشهر أو وضع حمل
(والمعتدة

هذا خاص بالخاضر كإظهاره (قوله لمن الكاذبين) أي على فيمارى به من الزنا كما في بعض
النسخ وقوله وتكرر الملاعنة هذا الكلام أي الذي هو قولها أشهد بالله الخ وقوله أربع
مرات أي لقوله تعالى ويدأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية وأفهم سكونه
عن ذكر الولد في لعانها أنها لا تتصلح إليه ولو تعرضت له لم يضر (قوله بعد أن يعظها الحاكم)
أي ندباً ويأمر امرأته بأن تضع يدها على فمها لعلها أن تنزجر وقوله أو المحكم أي بشرطه السابق
فتنبه وقوله بخوفه الخ تصوير للوعظ كما مرّ تطهيره وقوله وأنه أشد من عذاب الدنيا كأن يقول
لها عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (قوله وعلى غضب الله الخ) والحكمة في
اختصاص لعان المرأة بالغضب ولعان الرجل باللعن أن جرمة الزنا أعظم من جرمة القذف
والغضب أعظم من اللعن لأن الغضب إرادة الانتقام واللعن البعد والطرده فجعل الاغظ مع
الاغظ وغير الاغظ مع غير الاغظ (قوله وما ذكر من القول المذكور) أي من قول
الزوج أشهد بالله أني لمن الصادقين إلى آخر الكلمات الخمس وقول الزوجة أشهد بالله أنه لمن
الكاذبين إلى آخر الكلمات الخمس وقوله محله في الناطق أي زوجاً أو زوجة (قوله أما
الآخرس الخ) مقابل للناطق وقوله فيلاعن بإشارة مفهومة أي خمس مرات بدل الكلمات الخمس
في جانب كل من الزوج والزوجة (قوله ولو أبدل في كلمات الملاعن الخ) إشارة إلى أحد الشروط
السابقة كما تقدم التنبه عليه وقوله لفظ الشهادة بالحلف وكذا لو أبدل لفظ الله بلفظ الرحمن
مثلاً وقوله لم يصح في الجميع أي جميع هذه الصور *(فصل في أحكام العدة)* أي ككونها
تحصل بوضع الحمل في الحامل المتوفى عنها وغير المتوفى عنها وكونها تحصل بأربعة أشهر وعشر
في المتوفى عنها غير الحامل وثلاثة قروء في غير المتوفى عنها إلى غير ذلك وقوله وأنواع المعتدة أي
من كونها متوفى عنها وغير متوفى عنها وكل منهما إما حامل أو غير حامل وعلى كل إما حرة أو
أمة كما يعلم مما سبق والأصل فيها قبل الإجماع الآيات والأخبار الآتية وشرعت صيانة
للأنساب وتخصيصاً لهن عن الاختلاط (قوله وهي لغة الاسم من اعتد) فهي اسم مصدر
من اعتد والمصدر الاعتداد وقيل مأخوذة من العدد لاشتغالها عليه غالباً فانها تشتمل على عدد
من الأقراء أو الأشهر ونحوها بما لو كانت بوضع الحمل فانها لا تشتمل على عدد إذا عدد
فيه (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله ترصد المرأة الخ عبارة غير ممتدة ترصد فيها المرأة
الخ وهي أولى ومعنى التربص الانتظار فغنى تربص تنتظر وتمنع نفسها عن التكاح في تلك المدة
وشملت المرأة الحرة والأمة (قوله يعرف فيها) أي بها ففي معنى الباء كما هو في نسخة أخرى وفي
نسخة منها وقوله براءة زوجها أي من الحمل والرحم جلدته معلقة في فرج المرأة فما كالكيس
يجتمع فيها من الرجل ومن المرأة فيتعلق منهما الولد وكان الأولى للشارح أن يزيداً وللتعب
أو لتجبعها على زوجها فان كلامه قاصر على معرفة براءة الرحم فقط وبشارة غيره لمعرفة
براءة زوجها أو لتجبعها على زوجها والمغلب فيها التعبد بدليل عدم الاكتفاء بقره
واحد مع حصول البراءة وبدليل وجوب عدة الوفاة وان لم يدخل بها (قوله بأقراء وأشهر
أو وضع حمل) أي بسبب ذلك وهو متعلق يعرف (قوله والمعتدة) أي من حيث هي لا بقيد
كونها متوفى عنها أو غير متوفى عنها لئلا يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره وهكذا يقال في كل

تقسيم وقوله على ضربين أى كائنة على نوعين من كينونة المقسم على قسميه (قوله متوفى عنها
 بفتح المنة القوية وفتح الواو والقاء المشددة على صيغة اسم المفعول ونائب الفاعل الجارية
 والمجرورى كلام المصنف وقول الشارح زوجها حل معنى لاحتل اعراب لانه يلزم على جملة
 نائب فاعل أن المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يجوز حذفه (قوله فالتوفى عنها الخ) أى
 اذا أردت بيان حكم المتوفى عنها وغير المتوفى عنها فاقول لك المتوفى عنها كذا وكذا وغير المتوفى
 عنها كذا وكذا فالقاء فاء القصيدة لأنها أفصحت عن شرط مقدر (قوله ان كانت حرة حاملا)
 انما قيد بالحرة مع أن الامة الحامل كذلك مراعاة لصنيع المصنف فانه ذكر الامة فيما سمي
 وقوله فعدتها عن وفاة زوجها أى فعدتها الناشئة عن وفاة زوجها (قوله بوضع الحمل) أى
 بتمام انفصاله كما أشار اليه الشارح بقوله كله فلا أثر لانفصال بعضه متصلا كان أو منفصلا في
 انقضاء العدة وكذا غيرها من سائر أحكام الجنين نعم اذا خرج الجنين وبقي شعره منفصلا لم يضر
 بخلافه متصلا ومثله الظفر واستثنى من ذلك وجوب الغرة على الجاني على أمه بظهور ثبوت منه
 وجوب القود اذا حرجان رقبته وهو حي وجوب الدية على الجاني اذا جنى على أمته ومات
 بعد صياحه بالجنابة وشمل الحمل الميت فلا تنقضي العدة الا بوضعه ولو بدوا كما يتفق لبعض
 الحوامل فانه قد يموت الولد في بطن المرأة ويرتكب فيها فلا تنقضي عدتها مادام في بطنها ولو
 طالت المدة قال النووي قد وقعت هذه المسئلة واستقيمنا عنها فأجبنا عنها بذلك وان اختلف
 العصريون فيها ويدل لذلك قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن ودخل في
 الحمل المضغة التي فيها صورة خفية على غير القوابل مع ظهورها عندهن وأليس فيها صورة
 لا ظاهرة ولا خفية ولكن قال أربع منهن انها أصل آدمي ولو بقيت لتصورت فنسقطي بها
 العدة لحصول براءة الرحم بذلك وهذه المسئلة تسمى مسألة النصوص لان فيها ثلاثة نصوص
 للشافعي رضي الله عنه فانه نص فيها على أن العدة تنقضي بها ونص على أنه لا يجب فيها الغرة
 ونص على أنه لا يثبت فيها الاستيلاد والفرق أن العدة تحصل براءة الرحم وقد وجدت والاصل
 براءة الذمة في الغرة وأمومة الولد انما تثبت بما يسمى ولدا وهذه لا تسمى ولدا وأما العلة وهي
 دم غليظ يعلق فلا تنقضي بها العدة لانها لا تسمى حمالا لكن يثبت لها ثلاثة أحكام الفطر
 بخروجها وجوب الغسل به وان الدم الخارج بعدها يسمى نفاسا وتثبت هذه الاحكام الثلاثة
 للمضغة وتزيد بكونها تنقضي بها العدة بالشرط المذكور ويحصل بها الاستبراء ويولد عنها
 بأنه يثبت به أمية الولد وجوب الغرة بخلافهما (قوله حتى ثانی توأمين) أى ولو انفصل
 أحدهما في حياة الزوج والاخر بعد موته وضابط التوأمين أن لا يتخلل بينهما ستة أشهر بأن
 ولدا معاً أو يتخلل بينهما دون ستة أشهر فان تخلل بينهما ستة أشهر فأكثر فهما حاملان لا توأمين
 (قوله مع امكان نسبة الحمل للميت) قيد لانقضاء العدة بوضعه فلا تنقضي العدة بوضعه الا مع
 امكان نسبة الحمل له فلو كانت حاملا من وطء الشبهة فعدتها أربعة أشهر وعشر بعد وضع الحمل
 حتى لو حملت بشبهة في العدة مكنت الباقي بوضع الحمل لان عدة الحمل متقدمة تقدم أو تأخر
 فان كانت حاملا من زنا أو حملت في العدة منه انقضت عدتها بمضي الاشهر مع وجوده لانه
 لا حرمة له ولهذا لو نكح حاملا من زنا صح نكاحه قطعاً وجازله وطؤها قبل وضعه

على ضربين متوفى عنها
 زوجها (وغير متوفى عنها
 فالتوفى عنها) زوجها (ان
 كانت) حرة (حاملة فعدها)
 عن وفاة زوجها (بوضع
 الحمل) كله حتى ثانی توأمين
 مع امكان نسبة الحمل للميت
 ولو احتمالا

على الاصح ولو جهل حال الحمل هل هو من زنا أو من وطء الشبهة حمل على أنه من الزنا كما نقله
الشيخان عن الروياني وبه أفق القفال ويحرم به صاحب الانوار وقال الامام يحمل على أنه من
وطء الشبهة تحسينا للظن وبه جرم صاحب التيجيز ويجمع بينهما يحمل الاقول على أنه يعمل على
أنه من الزنا في أنه لا تنقض به العدة والثاني على أنه يحمل على أنه من الشبهة فلا يلزمها الحد
(قوله كمنى بلعان) مثال لقوله ولو لاحتمالا ومثل المنى باللعان المنى بالخلف في الامة فالكاف
تميلية للاستقصائية كما توهمه بعضهم كذا قال المحشي وأنت خبير بأن المنى بالخلف في الامة
لا دخل له في العدة اذ لا عدة على الامة في حق سيدها الا أن ينظر لكون التنبيل للمنسوب احتمالا
يقطع النظر عن العدة فظهر من ذلك وجه لمن جعلها بالاستقصائية لانه لا يناسب في هذا المقام
الا المنى باللعان وانما انقضت العدة به مع نفيه عنه لان نفيه لا ينافي امكان كونه منه ولهذا
لو استلحقه لحقه (قوله فلومات صبي الخ) تفريع على مفهوم القيد المذكور ومثله المسح وهو
المقطوع جميع ذكره وأنشيه فلومات عن حامل فعدتها بالاشهر لا بوضع الحمل اذ لا يلحقه ولد على
المذهب ولم يعمد ولادة مثله فحكمه حكم المرأة وقد حكى أن أبا عبيد بن جريه قلد قضاء مصر
وقضى بلوق الولد للمسح وكان من مجتهدى العموى فله له قلد القول المرجوح فحمله للمسح
على كنفه وطاف به في الاسواق وقال انظروا الى هذا القاضي يلحق أولاد الزنا بالخدم وأما
المحبوب وهو الذي قطع ذكره وبني أنشاه فليحقه الولد لبقاء أوجبه المنى وما فيها من القوة الهبلية
للدوم وكذا الخصى وهو الذي قطع أنشاه وبني ذكره ومثله المسلول وهو الذي سلت خصيته وبني
ذكره فيلحق كلاهما الولد لبقاء آلة الجماع فقد يبالغ في الايلاج فيلتد وينزل ماء رقيقا وقوله من
الخصية البقي للماء واليسرى للشعر أمر أغلبي فقد وجد من له اليسرى وله ماء كثير ومن له اليمنى
وله شعر كثير ويترتب على بلوق الولد لكل عن ذكر أنه اذا مات عن حامل انقضت عدتها بوضع
الحمل (قوله فعدتها بالاشهر) أي بأربعة أشهر وعشر وقوله لا بوضع الحمل أي لعدم نسبته اليه
لانه لا يولد مثله كما هو القرض وتحسب الاشهر مع وجود الحمل حتى لو تمت مع وجوده انقضت
العدة لحمله على أنه من الزنا بالنظر للعدة وان كان يحمل على أنه من الشبهة تحسينا للظن بالنظر
لعدم الحد كما يعلم عامر (قوله وان كانت حائلا) بهمة مكسورة أي غير حامل ولو غير مدخول
بها لان عدة الوفاة لا تتوقف على الدخول ومثل الحائلا الحامل من غير الزوج كما تقدم التنبيه
عليه (قوله فعدتها) أي الحائلا ولو صغيرة أو زوجة صبي أو مسح بشرط أن تكون حرة كما
هو السياق لان الامة غير الحامل المتوفى عنها شهران وخمس ليل كما سيأتي في كلام المصنف
فكلامه هنا مقيد بالحرة اخذ من كلامه الاتي وقوله أربعة أشهر وعشر رفع عشر كافي نسخة
وهو ظاهر وينسب كافي نسخة أخرى على أنه مفعول معه أو أنه مفعول المحذوف والتقدير ويزيد
عشر او حكمة الاربعة أشهر أنها لو كانت حاملا لتحرك الحمل فيه النفخ الروح فيه حينئذ وزيدت
العشر استظهارا (قوله من الايام بلياليها) أشار بهذا التقدير الى أن المتن منون لكن المناسب
لترك الناء في عشر أن يقول من الايام بأيامها لكن المعدوم محذوف في كلام المصنف فيجوز ترك
الناء ولو كان المعدوم ذكر لكن مراعاة القاعدة أولى (قوله وتعتبر الاشهر بالاهلة ما أمكن)
أي مدة امكان اعتبارها بالاهلة بأن وافق موت الزوج أول الشهر فتعتبر الاربعة أشهر بالاهلة

كمنى بلعان فلومات صبي
لا يولد مثله عن حامل فعدتها
بالاشهر لا بوضع الحمل (وان
كانت حائلا فعدتها أربعة
اشهر وعشر) من الايام
بلياليها وتعتبر الاشهر
بالاهلة ما أمكن

فائتة أو ناقصة وتكمل بعدها به بشر هذا ان علمت الالهة فان خفيت عليها كعبوسة اعتدت بمائة
 وثلاثين يوما اعتبارا بالعدد (قوله ويكمل المنكسر ثلاثين يوما) أي بأن مات الزوج في أثناء
 الشهر فيكمل من الخامس ثلاثين يوما وتأتي بعد تكمله بالعشرة ان لم يكن الباقي من المنكسر
 عشرة أيام والاحسب العشرة فتأتي بعدها بأربعة أشهر هلالية (قوله وغير المتوفى عنها
 زوجها) وهي المفارقة في الحياة سواء كانت فرقة طلاق أو فسخ يعيب أو انفساخ برضاع أو لعان
 ومثلها المعتدة عن وطء الشبهة ولو مسخ الزوج حيوانا فهو كفرقة الحياة بخلاف ما لو مسخ جادا
 فانه كفرقة الوفاة واعلم أنه لو مات عن المطلقة الرجعية في العدة انتقلت الى عدة الوفاة لانها
 كالزوجة وترث حينئذ بخلاف البائن ولو ادعت المعتدة التي مات عنها زوجها انها انقضت عدتها
 قبل موته لم تسقط عنها العدة ولم ترث وقيدته الفعالة بالرجعية وهو ظاهر بخلاف البائن فتصدق
 في قولها لانها لا تنتقل كما علمت ولو ادعت أن الطلاق رجعي لترث وقد جهل أنه رجعي أو بائن
 صدقت لان الاصل عدم الابانة (قوله ان كانت حاملا) أي وان لم يظهر كونها حاملا الا بعد عدة
 اقراء أو أشهر لانها لا بد لان على البراءة ظنا ووضع الحمل يدل عليها قطعاً فالعبرة به لا بالاقراء
 ولا بالأشهر وقوله فعدتها موضع الحمل أي بتمام انفصاله كله حتى تأتي توأمين ولو ميتة أو مضغة فيها
 صورة أو تصور ولو بقيت بقول القوابل كما مر (قوله المنسوب لصاحب العدة) أي زوجها كان
 أو غيره كالواطئ بشبهة كما في النكاح الفاسد والمراد المنسوب لصاحب العدة ولو احملا لا كمنفى
 بلعان فلولا عن حاملا ونفى الحمل انقضت عدتها بوضعه وان كان منفضاعه ظاهر الامكان كونه
 منه بدليل أنه لو استلحقه لحقه كما مر فان لم يكن منسوباً لصاحب العدة كحمل زوجة الممسوح فلا
 تعد بوضعه بخلاف المحبوب والمحصي والمسلول فان زوجة كل منهم الحامل تعدم بوضع الحمل
 ومثل الممسوح كل من لم يمكن كون الحمل منه كأن وضعته لدون ستة أشهر من امكان الاجتماع
 أو لقوق أربع سنين من القرقة نعم ان ادعت في الاخيرة أنه راجعها أو جدد نكاحها أو وطئها
 بشبهة وأمكن اقتض به عدتها وان اتنى عنه (قوله وان كانت حائلا) أي أو حاملا بحمل غير
 منسوب لصاحب العدة كما علمته قريبا (قوله وهي من ذوات أي صواحب الحيض) أي بأن
 كانت تحيض ولو مرة ولم تبلغ سن اليأس وقوله فعدتها ثلاثة قروء أي وان طالت أو استجملت
 الحيض بدواء ومن انقطع حيضها لعارض كرضاع ومرض أو لالامراض تصبر حتى تحيض فتمتد
 بالاقراء وحتى تبلغ سن اليأس وهما اثنتان وستون سنة على الاصح وقيل ستون وقيل خسون
 ثم بعده فتعد بالأشهر ولا مبالاة بطول المدة عليها وبذلك يعلم عدم صحة ما يفتيه بعض جهلة فقهاء
 الريف من تزويجهم لمن انقطع حيضها لعارض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسعون بما يجرد
 الإنقطاع آيسة ويكفون بمعنى ثلاثة أشهر ويستقرون صبرها الى بلوغ سن اليأس ثم الاعتماد
 بثلاثة أشهر ويقولون كيف تصبر حتى تصبر عجزا فليحد من ذلك لان الأشهر انما جعلت للتي
 لم تحض أصلا ولا آيسة وهذه غيرها ولو كانت من انقطع حيضها رجعية استمرت وجهتها
 ونفقها وكسوتها وسكاها الى انقضاء العدة ولا عبرة بتضر الزوج بذلك في طول المدة كما لو كانت
 حاملا ومات في بطنها وتعد خروج وجه بدواء ونحوه وطالت المدة جدا وهذا هو العمد كما نقله
 الشيخ عطية عن الشبراملسي خلافا لما نقل عن الراعي من أن ذلك بالنسبة للعدة وأما في الرجعة

ويكمل المنكسر ثلاثين
 يوما (وغير المتوفى عنها زوجها
 ان كانت حاملا فعدتها
 بوضع الحمل) المنسوب
 لصاحب العدة (وان
 كانت حائلا وهي من
 ذوات) أي صواحب
 الحيض فعدتها ثلاثة قروء

والنفقة وقوابعها فتعد الى ثلاثة أشهر فقط ولا تستمر حتى تبلغ سن اليأس لما يعلق الزوج في ذلك من الضرر وهذا ضعيف والاقول هو الصواب (قوله وهي الاطهار) لما كانت القرو مشتركة بين الحيضات والاطهار بين المصنف أن المراد بها الاطهار كما روى عن عمر وعلى وعائشة وغيرهم من الصحابة ولقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق في الحيض حرام كما مر فالطلاق المأمور به يكون في الطهر لتشرع في العدة حينئذ بخلاف الطلاق في الحيض فانها لا تشرع في العدة عقبه كما يعلم مما سبق والاصل أن القرم يضم القاف وقصهما مشترك بين الحيض والطهر ومن اطلاقه على الحيض ما في خبر النسائي وغيره ترك الصلاة أيام اقرائها وقيل القرو للاطهار والاقراء للحيض وبما يشهد له هذا الحديث فانه جعل الاقراء للحيض (قوله وان طلقت طاهرا) أي والحال انه سبق لها حيض أو نفاس فلا يحسب طهر من لم تحض ولم تنفس قرأ لأن القرم هو طهر محتوش بين دمي حيض أو حيض ونفاس أو نفاسين كان تلد من زوج ثم من زنا أو عكسه وقوله بأن بقي من زمن طهرها بقية أي وان قلت بخلاف ما لو قارن الطلاق آخر من من طهرها بتعلق أو غيره فهي كالمطلقة حائضا فلا تنقض عدتها الا بالطعن في حيضة رابعة (قوله انقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة) أي لا تبقى الطهر تعد قرأ فيصدق على بعض القرمع القرأين بعده ثلاثة قرو كما صدق على الشهرين وبعض الثالث أشهر في قوله تعالى الحج أشهر معلومات وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يبين به انقضاء عدتها (قوله أو طلقت حائضا أو نفاسا) ومثلها من طلقت مع آخر طهرها بتعلق أو غيره كما مر وقوله انقضت عدتها بالطعن في حيضة رابعة أي لاجل أن تتم لها ثلاثة قرو وهي الاطهار وقد عرفت أن زمن الطعن في الحيضة ليس من العدة (قوله وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ) هذا الايتوهم لأن المراد من القرو الاطهار كما مر فلا يتوهم أن بقية الحيض تحسب قرأ اللهم إلا أن يقال ذكره لما ذكره كلة بقية الطهر السابقة أو يقال ذكره للرد على من يقول المراد بالاقراء الحيض كما في حنيفة رضي الله عنه (قوله وان كانت تلك المعتدة) أي التي هي غير المتوفى عنها وهذا مقابل لقوله وهي من ذوات الحيض وقوله صغيرة أي قبل البلوغ وقوله أو كبيرة أي بعد البلوغ وقوله لم تحض أصلا أي لم يسبق لها حيض في عمرها أبدا بخلاف من سبق لها حيض ثم انقطع لعارض أو غيره فانها تصبر حتى تحيض فتعبد بالاقراء أو تبلغ سن اليأس فتعبد بالأشهر كما مر وقوله ولم تبلغ سن اليأس قيد دفع التكرار فيما بعده لانها اذا بلغت سن اليأس كانت آيسة فهي داخله في قوله أو آيسة (قوله أو كانت منقصة) فعدها ثلاثة أشهر في الحال لأن كل شهر يشتمل على طهر وحيض غالبها هذا ان طلقت في أول الشهر فان طلقت في أثناء الشهر فان كان الباقي يسع حيضا وطهرا بأن كان ستة عشر يوما فأنكر حسب لها قرأ لاشتماله على طهر لا محالة وتكمل بشهرين هلالين بعده وان كان لا يسع حيضا وطهرا بأن كان دون ستة عشر يوما لم يحسب لها قرأ وتعبد بعده ثلاثة أشهر هلالية أو ما استخاضه غير المتحصنة فترد لأقراءها المتحصنة في حقها فترد المعتادة لعادتها قدر أو قتا وعرفت ما والميزة لتمييزها والمباعدة غير الميزة أو القاقدة شرط تمييز ليوم وليلة في الحيض وتسعة وعشرين يوما في الطهر فعدها تسعون يوما (قوله أو آيسة) أي من بلغت سن اليأس سبق لها حيض أولا (قوله فعدها ثلاثة أشهر) أي لقوله تعالى واللائي ينسن من الحيض من نساكنكم أن ارتبهن فعدهن

وهي الاطهار) وان طلقت طاهرا بأن بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة أو طلقت حائضا أو نفاسا انقضت عدتها بالطعن في حيضة رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ (وان كانت تلك المعتدة صغيرة) أو كبيرة لم تحض أصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت منقصة (أو آيسة فعدها ثلاثة أشهر)

ثلاثة أشهر واللائي لم يحسن أي فعدتهن كذلك كما ظله أبو البقاء في أعرابه وقوله إن ارتبتم قد
 لبيان الواقع لانهم كانوا ارتابوا فباعا فعدته بالآيسة ومن لم تحض فبين الله ذلالتهم وقوله هلالية
 أي وإن كانت ناقصة (قوله إن انطبق طلاقها على أول الشهر) بأن وافق طلاقها أول الشهر
 وقوله فإن طلقت في أثناء شهر الخ مقابل لقوله إن انطبق طلاقها على أول الشهر وقوله ويكمل
 المنكسر ثلاثين يوما أي سواء كان المنكسر تاما أو ناقصا وهذا في غير التحيرة لما علمت من أنه إن بقي
 من المنكسر ستة عشر يوما فأكثر حسب لها قرأ والالائي المنكسر (قوله فإن حاضت المعتدة)
 أي المذكورة وهي الصغيرة والكبيرة التي لم تحض أصلا والتحيرة والالائية وقوله في الأشهر أي
 في أثناء الأشهر الثلاثة المذكورة وقوله وجب عليها العدة بالاقراء أي لأنها الأصل في العدة وقد
 قد رت عليها قبل الفراغ من بدلها فتنقل إليها كالتيمة إذا وجد الماء في أثناء التيمم (قوله أو بعد
 انقضاء الأشهر) أي أو حاضت المعتدة المذكورة بعد انقضاء الأشهر مذهب الصواب وما وقع
 في بعض النسخ من قوله أو بعد انقضاء الاقراء غير صواب وقوله لم يجب الاقراء أي في غير الآيسة
 لأن حوضها حينئذ لا يمنع أنها عند اعتدادها بالأشهر من اللائي لم يحضن وأما الآيسة فإن نكحت
 زوجها آخر فكذلك لانقضاء عدتها ظاهر مع تعلق حق الزوج بها وللشروع في المقصود كما إذا قدر
 التيمم على الماء بعد الشروع في الصلاة وإن لم تنكح بعد الأشهر زوجها آخر فإنها تعتد بالاقراء
 لتبين أنها ليست آيسة ولو انقطع الدم قبل تمام الاقراء استأنفت عدة بالأشهر لأنها آيسة حينئذ
 (قوله والمطلقة) ومثلها المنسوخ نكاحها وقوله قبل الدخول بها أي قبل وطئها ولو في الدبر لأن
 الوطء في الدبر كالوطء في القبل في إيجاب العدة ومثل الوطء استدخالها المني المحترم ولو في الدبر
 أيضا والمراد المحترم ولو في حال خروجه فقط بأن خرج على وجهه جائز بخلاف غير المحترم في حال
 خروجه فلو استقنى يده ثم أدخلته المرأة فرجها لم يجب عليها العدة لكونه غير محترم لأنه لم يخرج
 على وجهه جائز حتى لو تخلق منه ولم يلمسه وقوله لأعدة عليها أي لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا
 نكحتن المؤمنات ثم طلقوهن من قبل أن تنسوهن فإلكنكم عليهن من عدة تعتدوهن وما المعنى
 في عدم وجوب العدة عدم اشتغال رجها بما يوجب استبراء لكن لو كان عليها بقية عدة سابقة
 لم يصح نكاحها حتى تنكحها كما لو طلقها بانها ثم عقد عليها قبل تمام عدته كان مضي قرنها ثم طلقها
 قبل وطئها وما في معناه من استدخال المني المحترم فلا بد من اتمام العدة السابقة بالقرآن الباقين
 والأشهر كالأقراء فتنبه له فانه قد غلط فيه كثير بل أنكره بعضهم (قوله سواء بإشراف الزوج الخ)
 أي فلا عبرة بهذه المباشرة لما علمت من أن العبرة بالوطء وما في معناه (قوله وعدة الأمة الخ) أي فما
 تقدم كله في الحرة بديل ذكر الأمة هنا وقوله إذا طلقت أي أو مات عنها زوجها فعدتها أيضا بوضع
 الحمل كافي الحرة فكلام المصنف شاملا في الأمة الحامل للموتى عنها وغير المتوفى عنها فكان
 الأولى للشارح عدم التقييد وقوله بالحمل أي بوضعه أي تمام انقضاءه كله حتى نائي أو أمين حيا
 كان أو ميتا أو مضطرا أو موصورا ولو خفية أو قالت القوا بل لو بقيت لتصورت كما مر (قوله
 بشرط نسبه إلى صاحب العدة) أي بشرط هو نسبه إلى صاحب العدة فالإضافة للبيان وخرج
 بهذا الشرط الحمل الذي لا يمكن نسبه إلى صاحب العدة فلا تنقض عدتها به كما تقدم (قوله
 وقوله مبتدأ أخبره قوله أي في جميع ما سبق وقوله كعدة الحرة الحامل أي فإن عدتها بوضع الحمل

هلالية إن انطبق طلاقها
 على أول الشهر فإن طلقت
 في أثناء شهر فبعضه هلالان
 ويكمل المنكسر ثلاثين
 يوما من الشهر الرابع فإن
 حاضت المعتدة في الأشهر
 وجب عليها العدة بالاقراء
 أو بعد انقضاء الأشهر لم يجب
 الاقراء (والمطلقة قبل
 الدخول بها لأعدة عليها)
 سواء بإشراف الزوج فيما
 دون الفرج أم لا (وعدة
 الأمة) الحامل إذا طلقت
 طلاقا رجعيا أو ميتا
 (بالحمل) أي بوضعه بشرط
 نسبه إلى صاحب العدة
 وقوله (كعدة الحرة) الحامل
 أي في جميع ما سبق

وقوله اى في جميع ما سبق فلا فرق بينهما العموم الآية الكريمة وهى قوله تعالى واولات الاحمال
اجلهن ان يضمن حملهن (قوله وبالأقراء) اى وعدتها بالأقراء وقوله ان تعتد بقراءى اى لانها
على النصف من الحرة في كثير من الاحكام وكان مقتضى ذلك ان تعتد بقراءة نصف وخلاف ذلك
المقتضى وكملت القراءة الثانية اعتد ربعيها اذ لا يظهر نصفه الا بظهور ركبه فلا بد من الانتظار
حتى يعود الدم ومحل ذلك ما لم تعتق في العدة وهى رجعية والا كملت ثلاثة اقراء لان الرجعية
كالرجعية في كثير من الاحكام فكانت اعتقت قبل الطلاق ويعلم من ذلك حكم ما لو اعتقت مع
الطلاق كأن علق طلاقها وعتقتها بشى واحد فانها اعتدت عدة حرة بخلاف ما لو عتقت في العدة
وهى بائن فلا تكمل ثلاثة اقراء لانها كالأجنبية فكانت اعتقت بعد انقضاء العدة وأما لو كانت
حرة ذمية وطلقت ثم التحقت بداء الحرب واسترقت فصارت أمة بالاسترقاق على عكس ما قبلها
فهو تكمل عدة الحرة وترجع الى عدة الأمة وجهان في التمه والوجه الأول ومحل كون الأمة
تعتد بقراءى ان لم يظن بالواطى حرة فلو وطئ أمة غيره يظن أنها حرة اعتدت بثلاثة اقراء عملا
بظنه مع كون العدة حقه فانزها ظنه لكن محل اعتبار ظنه ان اقتضى تظن بخلاف ما اذا
اقتضى تخفيفا على المعقد فلو وطئ حرة يظنها أمة أو زوجته الأمة اعتدت بثلاثة اقراء عملا
بالواقع لا بظنه لاقتضائه التخفيف وجعل الشبهان الاشبه خلاف ذلك أى من حيث القياس
على اعتبار ظن الواطى فى الأولى ولو وطئ أمة غيره يظنها أمة اعتدت بقراءة واحد وعبارة بعضهم
ولو وطئ أمة يظنها أمة غيره اعتدت بقراءة واحد ويطقه الولدان كان ولا أثر لظنه لفساده كالأولى
وطئ زوجته يظنها أجنبية فلا يجد بذلك لانه ليس زنا حقيقة ولا يعاقب في الآخرة عقاب الزنا بل
دونه ويفسق بذلك وهكذا كل فعل قدم عليه بظنه معصية وهو غيرها والمراد بقولهم اعتدت بقراءة
استبرأت بقراءة فلو استبرأ لا عدة ففي تمييزهم باعتدت تسع وهذا في غير الأمة المتحصنة أما هي فان
طلقت في أول الشهر اعتدت بشهرين هلالين وان طلقت في أثناء الشهر فان كان الباقي منه ستة
عشر يوما فأكثر حسب قرأتك تكمل بعده بشهر هلالى والألفى واعتدت بعده بشهرين هلالين
على المعتمد خلافا للبارزى في اكتفائه بشهر ونصف (قوله والمبعضة والمكاتبه وأم الولد كالأمة)
أى في جميع ما ذكر ولو أريد بالأمة من بهارق لشملت ذلك وتفسير المحشى لها بذلك لا يناسب منيع
الشارح (قوله وبالشهور عن الوفاة) أى وعدتها بالشهور عن وفاة زوجها ولو قبل الدخول
وقوله ان تعتد بشهرين أى هلالين وبأى في الانكسار ما مر (قوله وعن الطلاق) أى وما في
معناه كالفسخ وقوله ان تعتد بشهر ونصف أى لا مكان النصف في الشهر بخلاف الأقراء كما مر
(قوله على النصف) هو المعقد لانها على النصف من الحرة كما مر (قوله وفي قول شهران) أى
لانها في الأقراء تعتد بقراءى في الشهر وتعتد بشهرين لكونها مابدا لعن القرأين وقوله وكلام
الغزالي يقتضى ترجيح أى لما علمت من توجيهه وهو الامام حجة الاسلام زين الدين محمد بن محمد
ابن محمد أبو حامد الغزالي ومن كلامه رضى الله عنه

غزات لهم غز لا رقيقا لم أجد * لغزلى نسا جافا كسرت مغزلى

(قوله وأما المصنف فجعله أولى) أى لا واجبا وقوله حيث قال فان اعتدت الخ أى لانه قال فان
اعتدت الخ فالخليفة خليفة تعليل واعتراض بعضهم على المصنف بأن ما ادعاه من الأولوية لم يقل به

(وبالأقراء ان تعتد بقراءى)
والمبعضة والمكاتبه وأم
الولد كالأمة (وبالشهور عن
الوفاة أن تعتد بشهرين
وخمس ليل ومن الطلاق
ان تعتد بشهر ونصف) على
النصف

أخذ لان الخلاف في الوجوب وبجمله ما في المسئلة ثلاثة أقوال الاول وهو الاظهر وجوب شهر ونصف والثاني وجوب شهرين والثالث وجوب ثلاثة أشهر وأجيب عن المصنف بأن القول الصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف بل يقول ان اعتدت بشهرين كان أولى خروجا من خلاف القائل بوجوب الشهرين كما أنها اذا اعتدت بثلاثة أشهر كان أولى أيضا خروجا من خلاف القائل بوجوب الثلاثة أشهر ولعل المصنف اقتصر على مراعاة القول الثاني لقوته في الجملة وأما الثالث فهو أضعف الأقوال فلذلك لم يراعه المصنف على أنه يعلم من أولوية مراعاة القول الثاني أولوية مراعاة القول الثالث بالاولى لانه أحوط كما أشار اليه الشارح بقوله وهو الاحوط (قوله وفي قول عدتها) أي الامة التي تعتد بالشهور عن الطلاق وشقوه لان الخلاف مفروض فيها فان صريح كلامهم أن الخلاف في غير المعتدة عن الوفاة وقوله عدتها ثلاثة أشهر فتكون على هذا القول كالحرة وهو أضعف الأقوال كما علمت وقوله وهو الاحوط أي لم يلقه من زيادة الاحتياط (قوله وعليه جمع من الاصحاب) أي اصحاب الامام الشافعي رضي الله عنه وعنهم أجمعين ولو عاشر السيد أمته المطلقة من زوجها فكألو عاشر الزوج زوجته المطلقة وقد تقدمت أحكامها فلا تغفل • (فصل في أحكام المعتدة وأنواعها) • وفي بعض النسخ عدم ذكر فصل وهو الانسب بقول الشارح في الترجمة السابقة فصل في أحكام العدة وأنواع المعتدة لكن الأنواع هنا وهي الرجعية والبارئ غير الحامل والحامل والمتوفى عنها زوجها ليست مذكورة لذاتها بل لبيان أحكامها وهي ما يجب لها وما يجب عليها فذلك قال بعضهم الاولى اسقاط الأنواع هذا وفي بعض نسخ المصنف تقديم فصل الاستبراء قبل هذا الفصل وهو الذي وجد بأيدينا من الشرح لكن تقديم هذا الفصل أنسب كما لا يخفى وهو الذي شرح عليه الشيخ الخطيب وتبعه المحشي وقد تبعته أيضا في ذلك لشدة مناسبته وتعلقه بالعدة (قوله ويجب للمعتدة الخ) الحاصل أن السكنى واجبة للمعتدة مطلقا الا الناشئة كما سيذكره الشارح والصغيرة التي لا تطبق الوطء لانها في معنى الناشئة والامة غير المسلمة لزوجها اليلادونها را كان = انت تسميها ليلادونها سيد هانها را والموطوءة بشبهة ولو بشكاح فاسد ويجب النفقة بل وسائر المؤن ما عدا آلة التطيق للرجعية ولو غير حامل والبارئ غير الحامل لا يجب لها الا السكنى فان كانت حاملا وجبت لها النفقة أيضا بسبب الحمل وأما المتوفى عنها فلا نفقة لها ولو حاملا كما يعلم مما سيأتي (قوله الرجعية) أي ولو حائلا وأمة مسلمة لزوجها اليلادونها را وخرج بها البارئ والمفسوخ نكاحها فليس لها الا السكنى والموطوءة بشبهة ولو بشكاح فاسد فليس لها شيء حتى السكنى كما علم مما تقدم (قوله السكنى في مسكن فراقها) أي في المسكن الذي فووقت فيه ان كان مستحقا للزوج وان لم يكن ملكا له فان لم يكن له مسكن أكثرى عليه الحاكم من ماله مسكنا للمعتدة لتعدي فيه ان لم يكن هناك منقطع به فان لم يكن له مال اقترض عليه الحاكم أو أذن لها في الاقتراض عليه ثم ترجع به ومثل ذلك ما لو أذن لها أن تكثرى مسكنا من مالها ثم ترجع به فان أكثر بلاذن الحاكم بقصد الرجوع فان قدرت على استئذانه أو لم تقدر على استئذانه ولم تشهه لم ترجع وان لم تقدر على استئذانه وأشهدت رجعت ويجوز ذلك في كل لازم مما يأتي (قوله ان لا قبها) فان كان خديما انتحيرت بين الاستقرار فيه وطلب النقل الى لائق بها وان كان نقيسا انتحير هو بين ابقائها فيه ونقلها الى لائق

وفي قول شهران وكلاهما
الغزالي يقتضي ترجيحه
واما المصنف فعمله اولى
حيث قال (فان اعتدت
بشهرين كان اولى) وفي
قول عدتها ثلاثة أشهر وهو
الاحوط كما قاله الشافعي
وعليه جمع من الاصحاب
• (فصل في أنواع المعتدة
واحكامها) •
(ويجب للمعتدة الرجعية
السكنى) في مسكن فراقها
ان لا قبها

بها ويقرى الاقرب الى المنقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده الفز الى
وتردد في الاستحباب (قوله والنفقة) أي بحسب حاله من يسار واعسار وتوسط لانها كالزوجة
ومحل وجوب النفقة لها ما تنقل لعدة الوفاة والابان مات زوجها وهي في العدة انقطع
نفقتها ولو حاملا لانها صارت معتدة وفاة وهي لانفقة لها ولو حاملا كما سيأتي بخلاف الحامل
البائن فان لها النفقة ولو مات زوجها وهي في العدة لانها لا تنقل لعدة الوفاة فتسقط نفقتها لانه
دوام مع عدم كونها في حكم الزوجة (قوله الا ناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها) أي فلا نفقة
لها ولا مؤن بل ولا سكنى لسقوطها بالنشوز كما في الزوجة الا ان عادت الى الطاعة كما في الرخصة
وأصلها نعم ان عادت في أثناء يوم عادت السكنى دون نفقة ذلك اليوم كما في الزوجة أيضا فحق هذه
العبارة في الرجعية كما ذكرنا واتصل نظر المحشى فذكرها في البائن وهو غير ظاهر لان البائن لانفقة
لها أصلا الا ان تكون حاملا كما سيأتي (قوله ولا يجب لها النفقة يجب لها بقية المؤن) أي من
كسوة وأدم واخدام ومؤنة خادم وغير ذلك لانها كالزوجة ولذلك سقط بنشوزها قبل الطلاق
وبعده كالنفقة وقوله الآلة التتلف أي كسط وصابون واشنان وطفل نعم ان تأدت بنحو قل
وجب ما يزيله (قوله ويجب البائن) أي يخلع أو ثلاث أو فسخ وقوله السكنى أي الا ان تكون
ناشرة قبل الطلاق أو في العدة فلو أبانها ناشرة أو نشزت في العدة فلا سكنى لها الا ان عادت للطاعة
فتعود لها السكنى بعودها للطاعة (قوله دون النفقة) أي ودون بقية المؤن كالكسوة والادام الى
غير ذلك قال الشيخ القليوبي واعل تقييده بالنفقة لاجل الاستثناء بعده بقوله الا ان تكون حاملا
وهذا يقتضى أن البائن الحامل لا يجب لها بقية المؤن بل النفقة فقط وهو كذلك كما يقتضيه قول
الشارح بعد قول المصنف الا ان تكون حاملا فتجب النفقة لها (قوله الا ان تكون حاملا) أي
بحمل يلحق الزوج اذا توافقا عليه أو هديه أربع نسوة أو بدعواها مع عيبتها وقوله فتجب لها
النفقة بسبب الحمل على الصحيح معتد وقوله وقيل ان النفقة للعمل ضعيف ويترب على الخلاف
أنها على الأقل تكون مقدرة ولا تسقط بعضى الزمان بل تكون دين عليه وتسقط بنشوزها وعلى
الثاني تكون بقدر الكفاية وتسقط بعضى الزمان ولا تسقط بنشوزها كما قاله الميداني وسيأتي
في النفقات أنها لا تسقط بعضى الزمان وان جعلنا النفقة للعمل لان الزوجة لما كانت هي التي
تنقع بها كانت كنفقتها وخرج بالبائن الحامل التي الكلام فيها المتوفى عنها فلا نفقة لها وان
كانت حاملا لم يبرئ ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة رواء الدارقطني باسناد صحيح ولانها باتت
بالوفاة ونفقة القريب تسقط بها لانه صار معسرا بالوفاة فلا تجب النفقة بسببه وانما وجبت
للحامل البائن اذا توفي زوجها بعد بينوته لانها وجبت قبل الوفاة فاغتفر بقاؤها في الدوام لانه
أقوى من الأبد مع كونها تنقل لعدة الوفاة بخلاف الرجعية فانها تنقل لعدة الوفاة فتسقط
نفقتها ولو حاملا كما مر (قوله ويجب على المتوفى عنها زوجها) أي ولو أمة أو كافرة لها أمان بذمة
أو عهد أو أمان اذا ترافعا اليه أو رضوا بحكمنا والافلا تعرض لهم والتقييد بالايمان في خبر
الصحيحين وهو لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تموت على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج
أربعة أشهر وعشر اجرى على الغالب وقوله في الحديث الشريف الاعلى زوج أي فيحل لها
الاحداد عليه بمعنى أنه يجب لان ما جاز بعد امتناع يصدق بالوجوب أو بقول ما جاز بعد امتناع

(والنفقة) والكسوة والا
ناشرة قبل طلاقها أو في أثناء
عدتها ولا يجب لها النفقة
يجب لها بقية المؤن الا آلة
التتلف (و) يجب البائن
السكنى دون النفقة الا ان
تكون حاملا) فتجب
النفقة لها بسبب الحمل على
الصحيح وقيل ان النفقة
للحمل (و) يجب
(على المتوفى عنها زوجها
الاحداد وهو)

وجب غالباً وهو المراد هنا اجاعاً ويجب على ولي الصغيرة والجنونة منعهما مما يمنع منه غيرهما
 وخرج بالتوقي عنهما زوجها المفارقة فلا يجب عليها الاحداد وانما يستلها ولو رجعية لانها ان
 فورقت بطلاق فهي مجفوة أو بفسخ فهو منها اذا كان بعيه أو وله في فيها اذا كان بعيها فلا يلحق
 بهما فيها الجباب الاحداد ونقل عن بعض الاصحاب أن الاولى للرجعية أن تترين بما يدع الزوج
 الى أن يراجعها وهو ظاهر ان ربحت منه ذلك والا فلا قل هو المعتمد كما نقله في الروضة وأصلها عن
 أبي ثور عن الشافعي رضي الله عنه (قوله الاحداد) بالخاء والدين المهملات من أحد ويقال
 الحداد من حدوير وي بالميم من جدت الشيء أي قطعته لانها قطعت نفسها عن الزينة والطيب
 وأما الاستعداد فهو استعمال الحديد كاللوسى في حلق الشعر من العانة كما هو معلوم (قوله وهو
 لغة مأخوذ من الحد وهو المنع) فعنه لغة المنع وشرعاً ما ذكره المصنف كما أشار إليه الشارح بقوله
 وهو شرعاً الخ (قوله الامتناع من الزينة) أي التزين في البدن فلا تلبس الخلى نهراً من ذهب
 أو فضة أو لؤلؤ أو من نحاس ان موه بذهب أو فضة أو كانت المرأة ممن يتعل به سواء كان كبيراً
 كالخطال والسوار أو صغيراً كالخاتم والقرط وهو ما يتعلق في شعبة الاذن المسمى بالخلق ومنه
 الودع ونحوه للأعراب والسلاسل وغيرها وانما يحرم عليها ذلك لانه يزيد في حسناتها كما قيل

وما الخلى الا زينة لتقصية * يتم من حسن اذا الحسن قصر

فأما اذا كان الجمال موفراً * كحسنك لم يحتج الى أن يزورا

وأما الخلى بما ذكره ليلاً فإما نزلت مع الكراهة ان كان لغير حاجة فان كان لحاجة فلا كراهة وخرج
 بالبدن غيره فيجوز تجميل الفراش وهو ما تعد أو ترتد عليه من نطع وهو الحد الذي تقعد عليه
 ومربية ووسادة وغيرها وتجميل الاثاث وهو أمتعة البيت فلا احداد فيه لان الاحداد في البدن
 لافي الفراش ونحوه وأما الغطاء فهو كالثياب ليلاً ونهاراً على المعتمد وان خسه الزكشي بالنهار
 ويحرم عليها ليلاً ونهاراً من سحر أو سها ولحيثها ان كانت وبقيّة شعور وجهها بخلاف شعور بقية
 بدنها ويحرم عليها أيضاً طلاء وجهها بالاسفيداج بالذال المجبة وهو ما يتخذ من الرصاص يطلى به
 الوجه وبالدماغ بكسر الدال المهملة وضعها ويمين بينهما الف وهو ما يطلى به الوجه للتخمين وهو
 الحبرة التي يوردها الخد وهو المسمى عند العامة بحسن يورف ويحكي أن أبا حنيفة رضي الله عنه
 كان اذا ذكر عنده أحد بسوء ينهى عن ذلك ويقول

حسد والحق ان لم ينالوا سعيه * فالكل أعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسداً وبغضائه لدميم

أي معمول بالدمام المتقدم ويحرم عليها خضاب ما ظهر من بدنها كالوجه واليدين والرجلين بنحو
 الخناء وتطريف أصابعها وتصفيف شعر طرحتها أي ناصيتها على جبهتها وتجعيد شعر صدغها وحشو
 حاجبها بالكحل وتدقيقه بالخف وهو إزالة الشعر ماحوله وشعرها على جبهتها وهو المسمى بالتصفيف
 ويجوز لها التصفيف بغسل رأس وبدن ولو بدخول حمام ليس فيه خروج محرم وامتشاط بلا دهر
 واستعمال فحوسد روازاله شعر لحية أو شارب أو باط أو حانة وقلم ظفر ولو تركت المعتدة الاحداد
 كل المدة أو بعضها انقضت عدتها مع العيصان ان علمت حرمة التبرك ولو بلغتها وفاة زوجها بعد
 انقضاء العدة فلا احداد عليها لانقضاء عدتها كما لو بلغها طلاقه بعد انقضاء العدة فإنه لا عدة عليها

لغة مأخوذ من الحد وهو
 المنع وهو شرعاً (الامتناع
 من الزينة)

(قوله بترك لبس مصبوغ يقصده زينة) أي ليلا ونهارا من حريرا وغيره وقوله كتب اصفر او احمر فالاول كالمصبوغ بالعصفر والثاني كالمصبوغ بالمشق بكسر الميم وهو المغرة بقصها او طين احمر يشبهها (قوله ويباح غير المصبوغ) محتررا المصبوغ في قوله بترك لبس مصبوغ وقوله من قطن وصوف وكان أي وان كان نقيسا وقوله وابرسم هو بالمعنى الشامل للقر وهو مطلق الحرير اذ لم تحدث فيه زينة بنحو نقش (قوله ومصبوغ لا يقصد زينة) محترزا قوله يقصده زينة فيما مر وذلك كالاسود والاخضر والازرق الا ان كانت من قوم يتزينون به كالاعراب فيحرم ومالم يكن كل من الاخضر والازرق براقا صافيا اللون والابان كان كذلك حرم لانه يقصد للزينة بخلاف الكدر والمشبع لانه يقارب الاسود الذي لا يقصد للزينة (قوله والامتناع من الطيب) ويضابط الطيب الذي يحرم عليها كل ما حرم على المحرم لكن لافدية عليها في استعماله ويلزمها ازالة الطيب الذي معها حال الشروع في العدة بخلاف المحرم في ذلك ويستثنى من الطيب قليل من قسط أو أظفار وهما نوعان من الجواهر تستعملها عند الطهر من الحيض أو النفاس كما قاله الاذرى وغيره (قوله أي من استعماله) أي ليلا ونهارا وانما احتاج الشارح لتقدير لفظ استعمال لانه الطيب على العين ولو فسر بالتطيب لم يحتج الى ذلك وانما جرى على الاول لانه المتبادر من الطيب وذلك قدر الشيخ الخطيب لفظ استعمال كما قدره الشارح (قوله أو بكل غير محرم) أي وهو الكحل الابيض كالتوتيا فلا يحرم الا كحاله به اذلا زينة فيه لكن يحرم استعمال الطيب فيه (قوله أما المحرم) مقابل لقوله غير المحرم وقوله كالاكحال بالاعتد أي وكالا كحال بالصبر بفتح الصاد وكسر الباء على الاشهر ويجوز اسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها فقصه ثلاث لغات فيحرم على السوداء وكذا على البيضاء في الاصح لانه يحسن العين وقوله الذي لا طيب فيه انما قيد بذلك لتكون الحرمة من جهة الاكحال فقط فان كان فيه طيب كان حراما من جهتين جهة الاكحال وجهة الطيب فهو حرام وان لم يكن فيه طيب وقوله فغرام أي لذاته وان كان لا طيب فيه كما علمت (قوله الحاجة كرمذ) استثناء من قوله فغرام (فائدة) من حفظ هذين البيتين لا يرمد أبدا وهما

يا ناظري يعقب أعيذكما * بما استعاذ به اذ مسه الكمد

قيص يوسف اذ جاء البشيرة * بحق يعقب اذهب أيها الرمد

قاله بعض الفضلاء (قوله فيرخص فيه للمعدة) أي لانه صلى الله عليه وسلم أذن لأم سلمة في الصبر ليلا (قوله ومع ذلك) أي ومع الترخيص فيه للمعدة وقوله تستعمله ليلا وتمسحه نهارا أي لانه انما أذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم ليلا كما مر وقوله الا ان دعت ضرورة لاستعماله نهارا أي فيجوز استعماله حينئذ نهارا للضرورة (قوله وللمرأة ان تحذ الخ) أي ويجوز للمرأة ان تحذ الخ وتخرج بالمرأة الرجل فلا يجوز له الا احد انطلقا ولو لحظت لان الاحد اذا شرع للنساء لنقص عقلهن المقتضى عدم صبرهن وقوله من قريب لها أي كأيها وولدها وقوله وأجنبي أي حيث لا رية فيما يظهر بأن كان علما أو صالحا ونحو ذلك فان كان هناك رية فلا يجوز الاحداد عليه وقوله ثلاثة أيام فأقل ظرف لقوله ان تحذ (قوله وتحرم الزيادة عليها ان قصدت ذلك) أي الاحداد وقوله فان زادت عليها بلا قصد لم يحرم أي لانه أمر اتفاق من غير قصد (قوله

بترك لبس مصبوغ يقصده
زينة كتب اصفر او احمر
ويباح غير المصبوغ من قطن
وصوف وكان وابرسم
ومصبوغ لا يقصد زينة
(و) الامتناع من (الطيب)
أي من استعماله في بدن أو
نوب أو طعام أو بكل غير
محرم أما المحرم كالاكحال
بالاعتد الذي لا طيب فيه
فغرام الحاجة كرمذ
فيرخص فيه للمعدة ومع
ذلك تستعمله ليلا وتمسحه
نهارا الا ان دعت ضرورة
لاستعماله نهارا والمرأة
أن تحذ على غير زوجها من
قريب لها أو أجنبي ثلاثة
أيام فأقل وتحرم الزيادة
عليها ان قصدت ذلك فان
زادت عليها بلا قصد لم يحرم

ويجب على المتوفى عنها زوجها والمتبونة أي المقطوعة عن النكاح من البت وهو القطع بينونة صغرى أو كبرى ومثلها المفسوخ نكاحها والمعتدة عن وطء الشبهة ولو بنكاح فاسد فيجب عليها ملازمة المسكن الذي هي فيه الحاجة والحال أنه لا يجب للمعتدة عن وطء الشبهة السكنى كما تقدم ومقتضى كلام المصنف إخراج الرجعية فلا يجب عليها ملازمة المسكن الذي كانت فيه عند الفرقة بل للزوج اسكانها حيث شاء من المواضع التي تليق بها وهو ما في الحاوى والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين وبه جزم النووي في نكته لأنها في حكم الزوجة وهذا ضعيف والمعتقد أنها كغيرها في وجوب ملازمة البيت وهو مانص عليه في الآم كما قاله ابن الرفعة وغيره وقال الأذرى أنه المذهب المشهور والركن أن الصواب وأما قول الأولين الأنم في حكم الزوجة فيرد بأنهم ليست في حكم الزوجة من كل وجه إذا يجوز له الاستمتاع بها ولا الخلوة بها (قوله أن لا يقبها) فإن لم يلق بها كان لها الانتقال منه إلى لا يقبها كما تقدم (قوله وليس زوج ولا غيره إخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه) أي لقوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة والاضافة في قوله من بيوتهن لسكنائهن فيها والا فالبيوت للزوج وفسر ابن عباس وغيره الفاحشة المبينة بأن تدعى أهل زوجها حتى يشتد أذاهم بها ومثل أهل زوجها جيرانها فإذا اشتد أذاهم بها جاز إخراجها كما أنه إذا اشتد أذاهم بها جاز خروجها بخلاف ما لو طلق بيت أبوها وتأدت بهما أو هما بها لأن الوحشة لا تطول بينهما (قوله وإن رضى زوجها) أي لأن الحق في ذلك لله تعالى وهو لا يسقط بالتراضي (قوله الحاجة) أراد بالحاجة ما يشعل الضرورة كما أشار إليه الشارح بقوله ويجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها الخ فإن ذلك من الضرورة وعلى تسليم أن الحاجة لا تشمل الضرورة فهو معلوم من كلام المصنف بطريق الأولى لأنه إذا جاز الخروج للحاجة جاز الخروج للضرورة من باب أولى (قوله فيجوز لها الخروج) أي للحاجة وهذا في غير من لها نفقة كالمعتدة عن الوفاة وعن وطء الشبهة ولو بنكاح فاسد والمفسوخ نكاحها والبائن الحائل فالضابط في ذلك كل معتدة لا يجب لها نفقة ولم يكن لها من يقضيها حاجتها أمان وجبت نفقتها من رجعية وبائن حامل ومستبرأة فلا يخرج إلا بذن أو ضرورة كالزوجة لأن من مكفيات بالنفقة وليس من الحاجة الزيارة والعبادة ولولا بوبها فيحرم عليها الخروج لزيارتها وعبادتهما في مرضهما وزيارتهما قبورا وأولياءه والصالحين حتى قبر زوجها الميت ويحرم عليها أيضا الخروج للصلاة لاستئمانها ونحو ذلك نعم لها الخروج لحج أو عمرة إن كانت أحرمت بذلك قبل الموت أو الفراق ولو تغير ذنه وإن لم تحف القوات فإن كانت أحرمت بعد الموت أو الفراق فليس لها الخروج في العدة وإن تحققت القوات فإذا انقضت عدتها أتمت عمرتها أو حجتها إن بقي وقت الحج والاتحلت بعمل عمرة وعابها القضاء ودم القوات (قوله كأن يخرج في النهار الخ) فإن لم يمكنها الخروج لذلك في النهار جاز لها الخروج له في الليل وقوله ونحو ذلك أي كصرف والواو فيه بمعنى أو (قوله ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها) أي الملاصقة وملاصقة الملاصقة فالمراد بالجار هنا الملاصق وملاصق الملاصق لا ما تقدم في الوصية وقوله لغزل وحديث ونحوهما أي كنائس والواو في ذلك بمعنى أو (قوله بشرط أن ترجع الخ) فإن لم

(و) يجب على المتوفى عنها زوجها والمتبونة ملازمة البيت أي وهو المسكن الذي كانت فيه عند الفرقة أن لا يقبها وليس زوج ولا غيره إخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه وإن رضى زوجها (الا) الحاجة) فيجوز لها الخروج كأن تخرج في النهار بشرط أن ترجع

ترجع وبانت عند جارتها حرم عليها (قوله ويجوز لها الخروج أيضا) أي كما يجوز لها الخروج فيما تقدم وقوله اذا خافت على نفسها أو ولدها أي أو عضوها ومالهاتها لغا من هدم أو غرق أو نحوهما سواء كان تلف ذات أو منفعة وكذا لو خافت على نفسها فاحشة من فسقة مجاورين لها وقوله وغير ذلك مما هو مذکور في المطولات الواو فيه بمعنى أو كما تقدم ولو ارتحل أهلها وفي الباقي قوة وعدد تخيرت بين الإقامة والارتحال لأن مفارقة الأهل تعسر وتوقع في الوحشة فيكون ذلك من العذر أيضا * (فصل في أحكام الاستبراء) * حرمة الاستمتاع بالامة التي حدث له ملكها حتى يستبرئها كما سيأتي في كلامه وهو في الامة كالعدة في الحرة وانما خص باسم الاستبراء لأنه اكتفى فيه بأقل ما يدل على براءة الرحم كحيضة في ذوات الحيض وشهر في ذوات الشهور بخلاف العدة فإنه لم يكتف فيها بذلك لخصت باسم العدة أخذ من العدد لاشتمالها عليه غالباً كما هو الأصل فيه الأحاديث الكثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم في سبائاً وطاس بضم الهمزة أفصح من فتحها وبمع الصرف للعلمية والتأنيث باعتبار البقرة أو بالصرف باعتبار المكان وهي اسم وادم من هو وزن عند حنين الألاتوطاً حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة وألق الشافعي رضي الله عنه من لم تحض أو أبست عن تحيض في اعتبار قدر الطهر والحيض غالباً وهو شهر وقاس بالمسبية غيرها بما جمع حدوث الملك وما رواه البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال وقع في سهمي جارية من سبي جلولا فنظرت إليها فاذا عنقها كبريق الفضة والمراد به السيف سمى بذلك لشدة بريقه ولعانه فلم أتمالك أن قبلتها والناس ينظرون إليها وجلولاه بفتح الجيم والمذكورية من نواحي فارس فتحت يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة وبلغت غنائمها من الاماء ثمانية عشر ألف ألف والنسبة إليها جلولي على غير قياس لأن القياس جلولاوي كعجراوي في النسبة الى عجرا (قوله وهو لغة طلب البراءة) فالسين والتاء للطلب (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله تربص المرأة أي انتظارها فالتربص بمعنى الانتظار كما مر والمراد بالمرأة الامة ولو عبر بها لكان أولى وانسب كما قاله المحشي لأن الاستبراء في الرقيقة نعم قد يكون في الحرة كما اذا كان لها ولد من غير زوجها ومات فإنه يسئل له استبرأؤها لانها ربما تكون حاملاً فيكون الحمل أخل لميت من الأم فبث منه السدس فلعل تعبيره بالمرأة ليشمل الحرة في هذه الصورة وتربص الامة أمان نفسها أو من سيدها وهو في الحقيقة من سيدها لأن السيد تربص بها فيصح إضافة المصدر لقاعله ولقوعوله (قوله مدة) ظرف للتربص والمراد به مدة الحيض فيمن تحيض والشهر في ذات الأشهر ومدة الحمل إلى أن تضع في ذات الحمل (قوله بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها) هذا بالنظر للأصل والغالب والافتقار يجب الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غيره يظن أنها أمة فيجب فيها الاستبراء على أن السبب في الحقيقة ليس حدوث الملك أو زواله بل حدوث حل التمتع أو زوم التزويج ودخل في حدوث حل التمتع ما لو فسخت الكتابة المكتوبة ككلمة صحيحة أو فسختها السيد بتجهيزه لها عند مجزها عن النجوم فيجب استبرأؤها لحدوث حل التمتع بعد زواله فأشبهه ما لو باعها ثم اشتراها بخلاف الكتابة الفاسدة فلا يجب فيها الاستبراء وما لو أسلت الامة المرتدة والسيد المرتد أو أسلمها بعد زوالها فإنه يجب الاستبراء لحدوث حل التمتع بعد زواله وما لو تزوج السيد أمة أو طلقها الزوج قبل الدخول

ويجوز لها الخروج أيضا
اذا خافت على نفسها أو
ولدها وغير ذلك مما هو
مذكور في المطولات
(فصل في أحكام الاستبراء)
وهو لغة طلب البراءة وشرعاً
تربص المرأة مدة بسبب
حدوث الملك فيها أو زواله
عنها

فانه يجب الاستبراء للمتر فان طلقها بعد الدخول وجب استبراء أوها بعد انقضاء عدتها من
 الزوج بخلاف ما لو خلت من حيض أو نفاس أو صوم أو اعتكاف أو احرام فلا استبراء
 عليها لان ذلك لا يحل بالملك بخلاف الكتابة والرذة والنكاح ودخل في روم التزويج ما لو أراد
 تزويج موطأ أنه مستولدة كانت أو غير مستولدة فيجب استبراء أوها قبل تزويجها حذرا
 من اختلاط الماءين بخلاف ما لو أعتقها أو أراد تزويجها فيجوز له أن يتزوجها من غير استبراء
 كما يجوز له تزويج المعتدة منه لان الماء ماؤه (قوله تعبد) أي للتعبد كما في البكر ومن استبرأها
 بأنهما قبل بيعها أو منتقلة من صبي أو امرأة فان الاستبراء في هذه الصور للتعبد ليس براءة
 رجها وقوله أولبراة رجها من الحل أي فيما إذا لم يتيقن براءة رجها لاحتمال أن يكون
 رجها مشغولا بالحمل (قوله والاستبراء يجب بشئين) أي بأحد شيئين بل ثلاثة أشياء
 بزيادة روم التزويج وقد تقدم الكلام عليه وقد عرفت أن هذا بالنظر للاصل والغالب والا
 فيجب بغير ذلك كالووطي أمة غيره بظنها أمة كما مر (قوله أحدهما) أي أحد الشئين وقوله
 زوال القراش أي عن الأمة وقوله وسياقي في قول المتن وإذا مات سيد أم الولد الخ أي لأنها لما
 عتقت بموت السيد زال القراش عنها فيجب عليها الاستبراء لزوال القراش الذي كان بالملك
 كما يجب العدة على المارقة لزوال القراش الذي كان بالنكاح ومثل أم الولد في ذلك
 المدبرة فإنها تعتق بموت السيد فيجب عليها الاستبراء لزوال القراش وكذا إذا عتق السيد أمة
 مستولدة كانت أو لا وأراد تزويجها من غيره فيجب عليها الاستبراء لذلك ولو استبرأها قبل
 الاعتاق في المستولدة بخلاف ما لو استبرأها قبل الاعتاق في غير المستولدة والفرق أن
 المستولدة تشبه المنكوحه فلا يعتد بالاستبراء الحاصل قبل زوال القراش وغير المستولدة
 لا تشبه المنكوحه فيعتد بالاستبراء الحاصل قبل زوال القراش فلها أن تتزوج في الحال كما
 سيأتي في الشارح (قوله والسبب الثاني حدوث الملك) قد تقدم أن حدوث الملك ليس هو
 السبب في الحقيقة بل السبب حدوث محل القمع فيشمل ما تقدم من فسخ الكتابة الصحيحة
 والاسلام من الرذة وطلاق الزوج للامة المزوجة (قوله وذكره المصنف) أي ذكر السبب الثاني
 فالسبب الأول في كلام الشارح مذكور في كلام المصنف ثانيا والسبب الثاني في كلام الشارح
 مذكور في كلام المصنف أولا كما استفصل من صنيع الشارح (قوله ومن استحدث ملك أمة)
 أي تسبب في حدوث ملك أمة هذا ظاهره ولكن المراد حدث له ملك أمة ولو قهره دليل قوله أو
 بارث فان الملك فيه قهري وكذلك في الرقة العيب الداخل في قوله أو غير ذلك كما سيأتي (قوله
 بشرأ) أي بسبب شراء نعم لو اشترى زوجته لم يجب استبراء أوها لانه لم يتجدد به حل القمع بل القمع
 باق غايه الامر أنه اختلف سببه فانه كان أولا بالنكاح وثانيا بالملك ولكن يندب استبراء أوها
 كما سذكره الشارح لتمييز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين فان ولد النكاح ينقصد بماله كما ينبغي
 فلا يكافئ حره الاصل ولا تصير أمة أم ولد وولد الملك ينقصد حرا فيكافئ حره الاصل وتصير أمة أم
 ولد (قوله لاخبار فيه) أي بأن كان لازما فان كان فيه خبار فان حصل الاستبراء في زمن الخبار
 فلا يعتد به لضعف الملك وان حصل بعد اللزوم اعتد به في مفهوم قوله لاخبار فيه تفصيل فاندفع
 قول المحشي لو قال بعد لزومه لكان أولى وأنسب على أنه يمكن دخوله ما إذا كان فيه خبار ثم

تعبد أو لبراة رجها من
 الحمل والاستبراء يجب
 بشئين أحدهما زوال
 القراش وسياقي في قول
 المتن وإذا مات سيد أم الولد
 الخ إلى آخره والسبب الثاني
 حدوث الملك وذكره المصنف
 في قوله (ومن استحدث ملك
 أمة) بشرأ لاخبار فيه

قوله بشئين كذا
 في النسخة التي كتب عليها
 المحشي وفي بعض النسخ
 بسين وهي الموافقة لقوله
 الآتي والسبب الثاني الخ
 قاله نصر الوفاي

حصل بعد الزوم في قوله لا خيار فيه لانه يصدق عليه بعد الزوم أنه لا خيار فيه وان كان المتبادر من قوله لا خيار فيه أنه لازم من أول الامر وبالجمله فالمدار على كونه بعد الزوم سواء وجد القبض أم لا لأن الملك قبل القبض لازم فأشبه ما بعد القبض (قوله أوبارث) أي ولو قبل القبض لأن ما ملك بذلك مقبوض حكما وان لم يكن مقبوضا حسب دليل صحة التصرف فيه (قوله أوصية) أي قبول وصية وان لم يقبضها بخلاف قوله أوهبة فإنه يقيد بالقبض فلو حصل الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لم يعتد به لتوقف الملك فيها على القبض (قوله أو غير ذلك من طرق الملك) أي كالزنا والعيب والأقالة والتحالف والسبي ونحو ذلك (قوله ولم تكن زوجته) بهاء الضمير كما في بعض النسخ وسيد كر الشارح مقابله بقوله وإذا اشترى زوجته سن له استبرأؤها وعلى هذا فالقيد لوجوب الاستبراء لانه يندب في مقابله وفي بعض النسخ ولم تكن زوجته من غيرها الضمير ويراد على ذلك ولا معتدة وسيد كر الشارح مقابله بقوله وأما الامة المزوجة أو المعتدة الخ وعلى هذا فالقيد لوجوب الاستبراء حالا لانه يجب الاستبراء في مقابله إذا زالت الزوجية والعدة وان كان لا يجب حالا (قوله حرم عليه الخ) جواب الشرط وهو من ان كانت شرطية أو خبر المبتدأ وهو من ان كانت موصولة ولكن لا يخفى ان الوطاء وان كان حراما لعدم الاستبراء لكنه ليس زنا لوجود الملك وانما نهبت على ذلك لأن بعض العوام يسأل عن ذلك ويتوهم أنه زنا (قوله عند ارادة وطئها) كان الاولى حذفه لانه يوهم أنه اذا لم يرد وطئها لم يحرم عليه الاستمتاع بها حتى يستبرئها وليس كذلك (قوله الاستمتاع بها) أي بجميع أنواعه حتى النظر بشهوة في جميع بناتها فيما عدا المسبية أما فيما فلا يحرم الا الوطاء دون غيره كالقبيل كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في سبائيا وطاس ألا لاوطأ الخ وقبيل ابن عمر الجارية التي وقعت في سهمه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة قصارا جاعا سكونيا وانما حرم وطئها صيانة لما نه عن أن يحتلط بهاء الحربي لا حرمة ماء الحربي ومثلها المشتراة من حربي (قوله حتى يستبرئها) أي لاحتمال حملها وللتعبد كما أشار اليه الشارح بقوله ولو كانت بكر الخ ولو باع جارية فظهر بها حمل وادعاه ولم يقر بوطئها قبل البيع فالقول قول المشتري بيمينه انه لا يعلم انه منه ولا يثبت نسبه من البائع على المعتمد لأن ثبوتها يقطع ارث المشتري بالولاء وقبل ثبت نسبه لانه لا ضرر على المشتري في المالية فان أقر بوطئها قبل البيع فان كان استبرأها قبل البيع فانت بولد دون ستة أشهر من استبرائها لحقه وتبين بطلان البيع لكونها أم ولد للبائع وان أنت به لستة أشهر فأكرمته لم يلحقه ثم ان كان المشتري وطئها وأمكن كونه منه بأن ولده لستة أشهر فأكرمته وطئه لحقه وصارت الامة مستولدة له وان لم يكن وطئها أو وطئها ولم يمكن كونه منه فالولد مملوك له ولا تصير الامة مستولدة له وان لم يكن استبرأها قبل البيع فان أمكن كونه من البائع فالولد له ان لم يمكن كونه من المشتري فان أمكن كونه منهما عرض على القاتل ولو جرى صورة استبراء بعد ملك فهو محسوبة كوثنية ومرة تدة أو فهو مزوجة كمعتدة من زوج أو وطئ مشبهة لم يمتد به فاذا زال المانع بأن أسلت فهو الجوسية أو طلقت الزوجة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة أو انقضت عدة الزوج أو الشبهة فلا بد من الاستبراء ثانيا ولا يصح في الاستبراء الاول لانه لا يستعقب حل القبح الذي هو المقصود من

أوبارث أو وصية أو هبة
أو غير ذلك من طرق الملك
لها ولم تكن زوجته (حرم
عليه) عند ارادة وطئها
(الاستمتاع بها حتى يستبرئها)

الاستبراء (قوله ان كانت من ذوات الحيض بجمضة) أى كاملة فلا تنكح بقية الحيض الذى كان موجودا عند وجود سبب ملكها كالشراء بخلاف بقية الطهر في العدة لانها تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهذه تستعقب الطهر ولا دلالة له على البراءة وانما كانت العبرة هنا بالحيض وفي العدة بالطهر لان الاقراء فيها متكررة فتعرف البراءة بتكرار الحيض ولا تكرر هنا في عقد الحيض الدال على البراءة ومن انقطع حيضها صبرت الى أن تحيض فتستبرى بجمضة فان لم تحض صبرت الى سن اليأس ثم استبرأت بشهر لانها آيسة على تطير ما تقدم في العدة (قوله ولو كانت بكرا) أى لانه وان يتقت براءة رجها يجب الاستبراء تعبد او هكذا يقال فيما بعد ومحل وجوب الاستبراء عند يتقن براءة رجها اذا كان السبب حدوث حل التمتع بخلاف ما اذا كان السبب روم التزويج فانه لا يجب الاستبراء له عند يتقن براءة رجها كما في الغابات التي ذكرها الشارح (قوله ولو استبرأها بانها تعاقبل بيعها) ويستحب له استبرأؤها قبل البيع ليكون على بصيرة في بيعها ومع ذلك لا يكتفى عن الاستبراء بعد بيعها تعبد كما علم (قوله ولو كانت منتقلة من صبي) أى كان اشتراها من وليه (قوله وان كانت الامة من ذوات الشهور) أى كصغيرة وآيسة ومنيرة وقوله فعدها شهر قال الشيخ القليوبي لعل هذا سهو من الشارح وكذا ما بعده لان الكلام في الاستبراء في العدة وأجاب المحشى حيث قال لعل مراد الشارح بالعدة هنا الاستبراء مجازا لانه شابه العدة في براءة الرحم وقوله فقط أى دون زائد عليه (قوله وان كانت من ذوات الحمل) أى ولم تكن معتدة بوضعه فان كانت معتدة بوضعه كأن ملكها وهي معتدة من زوج بالحمل فلا يحصل الاستبراء بالوضع بل يجب الاستبراء بعده وقوله فعدها شهرا قد علمت ما فيه من التعوز وقوله بالوضع أى للحمل ولومن زناها هكذا قال المحشى وغيره وهو كذلك في المنهج والمعنى سواء كان من زنا أو من غيره كما في المسبية الحامل من الكافر لأن كلام من ماء الزنا وماء الكافر لا حرمة له ولذلك قال في الحديث ألا لاوطأ حامل حتى تضع فسقط استشكل بعضهم لهذه الغاية حيث قال كيف يتصور أن الامة تكون حاملا من غير الزنا ويكون استبرأؤها بالوضع لانه ان كان من سيدها صارت به أم ولد ولا يصح بيعها وان كان من زوج انقضت عدتها به ولا يدخل الاستبراء في العدة بل يجب الاستبراء بعده ويكون الولد في هذه رقيقا وان كان من شبهة انقضت عده الشبهة بوضعه والولد حر ويغرم الواطئ قيمته لسيد الامة ولا يصح بيعها وهي حامل به لان الحامل بحر لا تباع فتعين أن يكون الحمل من الزنا وجعل الوالو الحال وقد علمت سقوط ذلك كله يجعل المعنى سواء كان من زنا أو من الكافر في المسبية وانما كتنى بوضع حمل الزنا هنا ولم يكتف به في العدة لاختصاصها بالتأكييد بدليل اشتراط التصكرو فيها دون الاستبراء ولأن الحق فيم الزوج فلم يكتف بوضع حمل غيره والحق في الاستبراء لله تعالى ومحل توقفه على وضعه ما لم تحض فان حاضت كفت حيضة ولا عبرة بالحمل ولو كانت من ذوات الشهور ومضى شهر فكذلك والحاصل أن الاستبراء في الحامل من الزنا يحصل بالاسباب من الوضع أو الحيضة فحين تحيض وبالاسباب من الوضع والشهر في ذات الأشهر (قوله واذا اشترى زوجته سن له استبرأؤها) أى لتمييز الولد الحاصل بالملك عن الولد الحاصل بالنكاح لان الاول ينقدر حرا فيكافى الحرة الاصلية وتصير أمه أم ولد والثاني ينقدر رقيقا ثم يعتق

ان كانت من ذوات الحيض بجمضة) ولو كانت بكرا ولو استبرأها بانها تعاقبل بيعها ولو كانت منتقلة من صبي أو امرأة (وان كانت) الامة (من ذوات الشهور) فعدها (بشهر) فقط (وان كانت من ذوات الحمل) فعدها (بالوضع) واذا اشترى زوجته سن له استبرأؤها

فلا يكون كفوا لحرمة أصلية ولا تصير به أمه أم ولد كما مر (قوله وأما الامة المزدوجة الخ) تقدم
 أنه مقابل لقوله ولم تكن زوجة بلاها الضمير على ما في بعض النسخ ويراد عليه ولم تكن معتدة
 أخذ من قوله هنا أو المعتدة سواء كانت معتدة من زوج أو وطء شبهة بالاحل والالم يصح البيع
 كما تقدم وقوله إذا اشتراها شخص أي مع علمه بالاحل أو مع جهله وأجاز البيع لأنه له الخيار مع
 الجهل (قوله فلا يجب استبرأؤها حالا) أي بل يجب ما لا كما أشار إليه بقوله فإذا زالت
 الزوجية والعدة الخ وتقدم أنه إذا جرى صورة الاستبراء حال الزوجية أو العدة لم يعتد به لأنه
 لا يستعقب حل التمتع الذي هو المقصود من الاستبراء (قوله كأن طلقت الامة الخ) مثال لزوال
 الزوجية ومعلوم أنه قبل الدخول لا عدة عليها وقوله أو بعده أي أو طلقت بعد الدخول وقوله
 وانقضت العدة راجع لقوله أو بعده كما هو ظاهر وهذا فيما إذا اشترى المزدوجة ومثله ما إذا اشترى
 المعتدة فيقال فيه كان انقضت العدة فكان الشارح استغنى بما ذكره عن هذه لعلمه من قوله
 وانقضت العدة وإن كان في سياق المزدوجة (قوله وجب الاستبراء حينئذ) أي حين إذ طلقت
 الامة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة بمعنى أن الاستبراء يجب بعد ذلك لأن حق الزوجية
 أو العدة متقدم عليه ولا يدخل الاستبراء في العدة لأنهما حقان لشخصين ولذلك لو وطأ الامة
 شريكاً أو أراد تزويجها وجب استبرأان وكذلك إذا باعها فيجب على المشتري استبرأان
 ولو وطئ اثنان أمة غيرهما وكل منهما يظن أمته وجب عليها استبرأان أيضاً كالعتنتين من
 شخصين وأما لو وطئ أحدهما بزوجية والآخر بشبهة لزمها استبرأان الشبهة وعدة للزوجية
 إذا طلقت فجعل المحشى أن الواجب في هذه استبرأان فيه ما لا يخفى (قوله وإذا مات سيد أم
 الولد) أي أو المادبرة لأنها تعتق بموته كأم الولد وكذلك لو أعتق السيد أمته في حياته مستولدة
 كانت أولاً وأراد تزويجها من غيره فيجب الاستبراء في ذلك لزوال الفرائض كما يجب العدة على
 المفارقة في النكاح لزوال الفرائض (قوله وليست في زوجية ولا عدة نكاح) أما إذا كانت
 في زوجية أو عدة نكاح فلا استبرأان عليها لأنها حينئذ ليست فرائضاً للسيد حتى يقال قد زال
 الفرائض عنها بالعنق بل هي مشغولة بحق الزوج من الزوجية أو عدة النكاح بخلاف عدة وطء
 الشبهة لأنها لم تقصر فرائضها بل تغير السيد فقد صدق عليها حينئذ أنه زال الفرائض عنها بالعنق
 فيجب عليها الاستبراء بعد انقضاء عدة الشبهة (قوله استبرأت حتماً) أي وجوباً وقوله نفسها
 أي فتستبرئ نفسها بنفسها لأنها صارت حرة وقوله كالامة أي كاستبراء الامة كما أشار
 إليه الشارح بقوله أي فيكون استبرأؤها الخ وقوله بشهران كانت من ذوات الأشهر أي
 كالآيسة وقوله ولا فجيضة أي وإن لم تكن من ذوات الأشهر فيكون استبرأؤها بجميعة (قوله
 ولو استبرأ السيد أمته الخ) أي بخلاف ما لو استبرأ المستولدة ثم أعتقها فيجب عليها الاستبراء
 وقد تقدم أن الفرق أن المستولدة تشبه المنكوحة فيجب عليها الاستبراء بزوال الفرائض ولا
 يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفرائض وغير المستولدة لا تشبه المنكوحة فيعتد بالاستبراء
 الواقع قبل العنق ولا استبرأان عليها بعده كما ذكره الشارح (قوله ولها أن تتزوج في الحال)
 أي من السيد أو من أجنبي ولو أعتق مستولدة فلها أن تتزوج من سيدها في الحال بلا استبرأان
 كالعتدة منه بخلاف الأجنبي فليس لها أن تتزوج منه إلا بعد الاستبراء ولو استبرأها قبل العنق

وأما الامة المزدوجة والمعتدة
 إذا اشتراها شخص فلا يجب
 استبرأؤها حالا فإذا زالت
 الزوجية والعدة كأن
 طلقت الامة قبل الدخول
 أو بعده وانقضت العدة
 وجب الاستبراء حينئذ
 وإذا مات سيد أم الولد
 وليست في زوجية ولا عدة
 نكاح (استبرأت حتماً)
 (نفسها كرامة) أي
 فيكون استبرأؤها بشهران
 كانت من ذوات الأشهر
 ولا فجيضة إن كانت من
 ذوات الأقراء ولو استبرأ
 السيد أمته الموطوءة ثم
 أعتقها فلا استبرأان عليها وله
 أن تتزوج في الحال

لانها تشبه المنكوحه كما تقدم • (فصل في أحكام الرضاع) • أى كسيرة الرضيع ولد
المرضعة والاصل فيه قوله تعالى وأتمتها لكم الاثني عشر شهرا من الرضاعة وخبر
العصيين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وخبر لارضاع الاما كان في الحولين وسبب
تحريمه ان لبن المرضعة يشبه منها في النسب وقد صار جرأ من الرضيع ويؤثر تحريم النكاح
ابتداء ودواما وجواز النظر والخلوة وعدم نقض الطهارة باللمس واجباب غرم المهر فيما لو
أرضعت الكبرى الصغرى فتغرم الكبرى للزوج نصف مهر المثل كما أن للصغيرة عليه
نصف مهرها اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه وان كان مقتضى كونها أثلقت كل البضع وجوب
المهر كله وسقوط المهر فيما لو أرضعت الصغيرة من ثامنة أو مستيقظة ساكتة فيسقط مهرها
لان الانقاسا حصل بها قبل الدخول وذلك يسقط المهر دون سائر أحكام النسب
كالميراث والنفقة والعق بالمك وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك وأركانه ثلاثة
مرضع ورضيع ولبن وقد اجتمعت في قول المصنف واذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا (قوله بفتح
الراء وكسرها) وبالصدا المجعة وبالتاء الفوقية بدلها ويقال الرضاعة بالثبات التاء (قوله وهو
لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه) أى مع شرب لبنه فلا يشمل المعنى اللغوي ما لوحب منها ثم
أوجزه وان شمله المعنى الشرعى فيكون المعنى اللغوي أخص من المعنى الشرعى على خلاف
القاعدة الاغلبية (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله وصول الخ أى وان لم يكن بمص الثدي
كما اذا حلب منها ثم أوجزه وقوله لبن أى ولو خضيا وشبهه الزبد والجن والاقط والقشطة
لان ما ذكر في حكم اللبن بخلاف اللبن الخالص من اللبن والمصل وهو الذى يسيل من الجنين
والاقط ويعرف عندهم بالمش الحسير واعتمد بعضهم التحريم بالسجن الخالص لما فيه من الدسم
وقوله آدمية خرج بها الرجل فلا تثبت حرمة بلبنه على الصحيح لانه ليس معدا للتغذية فأشبهه غيره
من المائعات لكن يكرهه ولقرعته نكاح من أرضعت بلبنه كما نص عليه فى الام والبويطى
والخنثى المشكل والمذهب أنه يوقف الامر فيه الى البيان فان بان أنى حرمة بلبنه والا فلا فلو مات
قبله لم يثبت التحريم فلذى ارتضع منه نكاح أم الخنثى ونحوها كما نقله الاذرى عن المتولى
والهيمه فلوارتضع صغيران من شاة مثلا لم تحرم مناكتهم لعدم ثبوت الاخوة بينهما بالرضاع
لانهم افرع الامومة ولا امومة هنا وحيث لم يثبت الاصل لم يثبت الفرع وكذا الجنينة بناء على
عدم صحة مناكتها للبن وهو مرجوح وان جرى عليه الشيخ الخطيب تبع الشيخ الاسلام والراجح
صحة مناكتها لهم فهم كالأدميين وينبى على هذا أن الجنينة لو أرضعت صغيرا ثبت التحريم
وان لم تكن على صورة الأدمية أو كان ثديها فى غير محله المعتاد وقوله مخصوصة أى بان تكون
حية حياة مستقرة فى حال انفصال اللبن منها وان لم يشربه الا بعد موتها بلغت تسع سنين فحرة
نقرينية كما سياتى وقوله لجوف آدمى أى لمعدته أو دماغه لان المراد بالجوف ما يحبل الغذاء أو
الدواء ولو باسقاط بأن يصب اللبن فى أنفه فيصل الى دماغه بخلافه بمقتضى أن يصب اللبن فى
دبره فيصل الى معدته أو تقطير فى قبل أوذن لعدم التغذى بذلك ومن هنا يظهر أنه لا أثر لوصوله
لمعدا المعدة والدماغ وان وصل الى حد الباطن المقطر للصائم وقوله مخصوص بان يكون حيا
حياة مستقرة ودون الحولين يقينا فلا أثر لوصوله لجوف الميت أو من فيه حركة مذبح لجراحة

(فصل في أحكام الرضاع)
بفتح الراء وكسرها وهو لغة
اسم لمص الثدي وشرب
لبنه وشرعا وصول لبن آدمية
مخصوصة لجوف آدمى
مخصوص

بجلاؤه لمرض وقوله على وجه مخصوص أى وهو كونه خمس رضعات متفرقات انفصالا ووضولا
الى جوف الطفل (قوله وانما ثبت الرضاع بلبن امرأة) أى ولدتها ياء الطفل بعد وصوله
جوفه ولو كان اللبن مع غيره ككان اختلاطه به مانع حيث بقى طعمه أو لونه أو ريحه غالباً كان
أو مغلوباً وإن شرب بعض المخلوط بخلاف ما إذا لم يبق طعمه ولا لونه ولا ريحه فان شرب الكل
أثر التحريم لتيقن شرب اللبن فيه والافلا فالتفصيل بين شرب الكل وعدمه فيما إذا لم يبق له طعم
ولون ولا ريح لا فيما إذا بقى ذلك فانه لا يشترط حينئذ شرب الكل خلافا للمعشى حيث جعل
التفصيل فيما إذا بقى ذلك ثم ان تعبيره هنا بالمرأة يشمل الانسية والجنينة وهو المعقد وكذلك تعبير
المصنف بالمرأة بخلاف تعبير الشارح في التعريف بالانسية فانه يخرج الجنينة وهو ضعيف
(قوله حية) أى حياة مستقرة في حال انفصال اللبن منها وإن شربه بعد موتها فلا يثبت الرضاع
بلبن ميتة لانه منفصل من جثة منفكة عن الحل والحرم كالهيبة ولا بلبن من انتهت الى حركة
مذبوح يجراحه لانها كالحيّة بخلاف من انتهت الى حركة مذبوح عرض فانه يثبت الرضاع
بلبنها (قوله بلغت تسع سنين) أى لان احتمال البلوغ قائم فقتصر الولادة والرضاع فلولو النسب
فاكتفى فيه بالاحتمال فلا يثبت بلبن من لم تبلغ تسع سنين لانها لا تتحمل البلوغ فلا تتحمل
الولادة حتى يؤثر رضاعها وقوله قرية أى هلالية ويعتبر كونها قريبة على المعقد كما في الحيض
بان ينقص اللبن منها قبل التسع بما لا يسع حبضا وطهرا وهو أقل من ستة عشر يوما فان
انفصل منها قبل التسع بما يسع حبضا وطهرا وهو ستة عشر يوما فلا يؤثر (قوله بكر كانت
أو ثيبا) تعميم في المرأة وكذلك قوله خلية كانت أو مزوجة فهو تعميم أيضا في المرأة وإذا
كانت خلية عن الزوج بان لم تنزح أصلا ولم يطأها أحد بشبهة فاللبن ليس منسوباً لأحد فليس
هناك أب من الرضاع فتثبت الامومة دون الابوة وقد ثبتت الابوة دون الامومة كالأولاد لرجل
خمس مستولات أو أربع زوجات ومستولة وارتضع الطفل من كل رضعة فقد صار الرجل أباه
لان لبن الجميع منسوب له وقد ارتضع به خمس رضعات ولا تثبت الامومة له من انه لم يرضع من
كل منهن الارضعة لكن يحرم من عليه لانهن موطوءات أي به ولو كان لرجل خمس بنات أو اخوات
وارتضع الطفل من كل وضعة لم يكن الرجل جدّاً في الأولى ولا خالاً في الثانية لان الجدوة
للأم والخطوة انما يثبتان بتوسط الامومة ولا أمومة هنا (قوله وإذا أرضعت المرأة الخ) انما
عبر بذلك نظر الغالب لانه لا يشترط ارضاعها اذ مثله ما لو ارتضع ولبنها ولو ناعمة بل لا يشترط
ارتضاعه أيضا كالأولاد وهو قائم فالمدار على الوصول لجوفه كما يعلم من المعنى الشرعى السابق
وإذا كان الرضاع من الثدي ثبت بشهادة رجلين أو رجل واحد أو أربع نسوة لا اطلاع
النساء عليه غالباً وإذا كان بالشرب من اناء أو بإيجار فلا يقبل فيه شهادة النساء المتحصنات
وأما الاقرار بالرضاع فلا يثبت الا برجلين (قوله بلبنها) أى ولو كان متغيرا بموضوعة أو غيرها
وقوله ولد أى ذكر أو أنثى أو خنثى لأن الولد يشمل الكل (قوله سوا مشرب اللبن في حياتها
أو بعد موتها وكان محلها في حياتها) هذا التعميم وان كان صحيحاً في ذاته لان المدار على انفصاله
في حياتها سواء وصل الى جوفه في حياتها أو بعد موتها الكنه لا يناسب كلام المصنف حيث قال
وإذا أرضعت المرأة بلبنها فقد فرض كلامه في ارضاعها وحينئذ فلا يلاعه هذا التعميم لكن

على وجه مخصوص وانما
ثبت الرضاع بلبن امرأة
حيث بلغت تسع سنين قرية
بكر كانت أو ثيبا خلية
كانت أو متزوجة (وإذا
أرضعت المرأة بلبنها ولدا
سواء مشرب اللبن في حياتها
أو بعد موتها وكان محلها
في حياتها)

الشارح أشار به الى ان فعل المرأة ليس بشرط كما مر (قوله صار الرضيع ولدها) أي من الرضاع (قوله بشرطين) وترك شرطين وهما وصول اللبن في كل مرة من الخمس الى جوف الطفل من المعدة أو الدماغ فلو لم يصل الى الجوف فلا تحريم ولو وصل لحد الباطن المنظر للصائم وكون الطفل حيا حياة مستقرة فالشروط أربعة ذكر المصنف شرطين وترك شرطين ولذلك قال الشيخ الخطيب وتركه والثا ورابعاً (قوله أحدهما) أي أحد الشرطين وقوله أن يكون له أي للرضيع دون الحولين أي يقينا لخبر لا رضاع الا ما كان في الحولين رواء الدارقطني ولو تم الحولان في أثناء الرضعة الخامسة أثر على المذهب لان ما يصل الى الجوف في كل رضعة غير مقدرحى لو لم يحصل في كل رضعة الاظرة كفى وان كان ظاهر نص الام وغيره عدم التحريم (قوله بالاهلة) أي ان وقع انفصاله أول الشهر الأول فان انكسر الشهر بأن وقع انفصاله في أثناءه تمام العدد من الخامس والعشرين ثلاثين يوما فالعبرة في الانكسار وعلمه بالانفصال في أثناء الشهر أو في أوله وأما قول العلامة ابن قاسم وهل العبرة في الانكسار بمجرد التمام الثدى ومعه أو بوصول شيء من اللبن الى المعدة أو الدماغ حتى لو وقع الالتقام والمص مع ابتداء الشهر لكن لم يصل اللبن الى ما ذكره الا بعد مضى تجزئ منه حصل الانكسار فيه نظر والظاهر أن المراد الثاني لان الوصول الى ما ذكره المؤثر لا غير فهو كلام نشأ من السهولان المدار على تمام انفصاله كما قال الشارح وابتدأ وهما من تمام انفصال الرضيع فان وقع في أول الشهر فلا انكسار واعتبر بالهلالة وان وقع في أثناءه انكسر وقم من الخامس والعشرين ثلاثين يوما ولو قال وهل العبرة في كونه دون الحولين بمجرد التمام الثدى ومعه أو بوصول شيء من اللبن الى المعدة أو الدماغ حتى لو وقع الالتقام والمص دون الحولين لكن لم يصل اللبن الى ما ذكره الا بعد الحولين لم يحصل الرضاع المؤثر للتحريم فيه نظر والظاهر الثاني لكأن عبارة مستقيمة ولعله اتفق نظره فتأمل (قوله وابتدأ وهما من تمام انفصال الرضيع) فان ارتضع قبل تمامه لم يؤثر (قوله ومن بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه تحريما) وما ورد مما يخالف ذلك في قصة سالم مولى أبي حذيفة فان زوجته كرهت دخوله عليها فارتد هامل الله عليه وسلم الى ارتضاعه حيث قال لها أرضعيه فخصص به أو منسوخ ولو شك في بلوغه السنتين لم يؤثر للشك في سبب التحريم (قوله والشرط الثاني أن ترضعه أي المرضعة خمس رضعات متفرقات) أي يقينا فلو شك في كونه خسا أو أقل لم يؤثر لان الاصل عدم الخمس لكن لا يخفى الورع والحكمة في اعتبار خمس رضعات أن الحواصم التي بها الادراك خمسة وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس فكان كل رضعة تحفظ حاسة وقيل يكفي رضعة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما (قوله واصله جوف الرضيع) أي المعدة أو الدماغ فان لم تصل اليه لم يؤثر (قوله وضبطه بالعرف) أي لانهم لا ضابط لهم لغة ولا شرعا وما لا ضابط له في اللغة ولا في الشرع فضابطه بالعرف وقوله فمما قضى بكونه رضعة الخ تفريع على قوله وضبطه بالعرف وقوله اعتبر أي وان طال الرضعة جدا أو قصرت جدا وان لم يحصل في كل رضعة الاظرة فلا يشترط كونهن مشبعات (قوله والا فلا) أي وان لم يقض بكونه رضعة أو رضعات فلا يعتبر ولعل صورته ما اذا لم يصل الى جوف الطفل شيء بان التقم الثدى ومعه ولم يصل الى جوفه شيء فلا يسمى رضعة لانه متى وصل الى جوفه

(صار الرضيع ولدها)
بشرطين أحدهما أن
يكون له أي الرضيع
(دون الحولين) بالاهلة
وابتدأ وهما من تمام
انفصال الرضيع ومن بلغ
سنتين لا يؤثر ارتضاعه
تحريما (و) الشرط الثاني
أن ترضعه أي المرضعة
(خمس رضعات متفرقات)
واصلة جوف الرضيع
وضبطه بالعرف فمما قضى
بكونه رضعة أو رضعات
اعتبر والا فلا

شيء ولو فطرة عذرة رضة كما علمت (قوله فلو قطع الرضيع الارضاع بين كل من الخمس اعراضا عن الثدي تعدد الارضاع) وكذا لو قطعته عليه المرضعة لشغل طويل ثم اعانته فانه يتعدد الارضاع بخلاف ما لو قطعته عليه لشغل خفيف ثم عادت فانه لا يتعدد وخرج بقوله اعراضا ما لو قطع له هو ونحوه كنوم خفيف أو تنفس أو ازدراد ما جمعه من اللبن في فقه وعاد في الحال فانه لا يتعدد الارضاع بل الكل رضة واحدة بخلاف ما لو طال له هو أو نومه فانه يتعدد ما لم يكن الثدي في فقه والا فلا تعدد ولو تحول الرضيع من ثدي الى ثدي بنفسه أو بتحويل المرضعة لم يتعدان تحول في الحال ولا تعدد ولو حلب منها اللبن دفعة وأوجره الطفل خمس مرات أو حلب منها خمس مرات وأوجره دفعة حسب رضة واحدة في الصورتين اعتبارا في الاولى بحالة الانفصال وفي الثانية بحالة الوصول فلا بد من كونه خسا انفصالا ووصولا ويجرى نظيره ما تقدم فحين حلب ليا كل في اليوم الامرة فلو قطع الاكل لشغل طويل ثم عادوا كل تعدد فيضت ولو أطال الاكل على المائدة وصار ينتقل من لون الى لون ويتحدث في خلال الاكل ويقوم ويأتي بالخبر عند نفاذه لم يتعدد فلا يبحث لان ذلك كله يعد في العرف أكلة واحدة (قوله ويصير زوجها) ومثله الواطئ بشبهة والواطئ بملك الميم بخلاف الواطئ بزنا لان اللبن لحقه الولد الذي نزل اللبن بسببه فلا يحرم على الزاني أن ينكح المرضعة بل زناه لا يمكن يكره ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه وان طال المدة جدا أو انقطع ثم عاد الابو لادته من آخر فاللبن قبلها للاول واللبن بعدها للآخر (قوله أبالة) وتنتشر الحرمة الى أصوله وفصوله وحواشيه نسبيا أو رضاعا وقوله ويحرم على المرضع الخ فحرم عليه المرضعة وأصولها وفصولها وحواشيها نسبيا أو رضاعا وقوله ويحرم عليها الخ فحرم عليها الرضيع وفروعه فقط نسبيا أو رضاعا دون أصوله وحواشيه ولذلك قال بعضهم

ويتشتر التحريم من مرضع الى * أصول فصول والحواشي من الوسط
ويمكن له ذلك الى هذه ومن * رضيع الى ما كان من فرعه فقط

والمراد بمن له ذلك صاحب اللبن كالزوج وامم الاشارة في قوله الى هذه عائدة الى الثلاثة التي هي الاصول والفصول والحواشي والمراد بالحواشي الاخوة والاخوات والاعمام والعمامات قصير آباء المرضعة وصاحب اللبن أجداده وأمها تهم أجدادته وأولادهم اخوته وأخواته وأخوة المرضعة اخواله وأخواتها خالاته وأخوة صاحب اللبن أعمامه وأخواته عماته ونصير أولاد الرضيع احفادهم والفرق بين أصولها وحواشيها وبين أصوله وحواشيه أن لبن المرضعة كالجزء من أصولها فسرى التحريم اليهم وإلى حواشيهم وسبب لبن المرضعة مني الفعل الذي جاء منه الولد وهو كالجزء من أصوله أيضا فسرى التحريم اليهم وإلى حواشيهم ولا كذلك في أصول الرضيع وحواشيه (قوله بفتح الصاد) أي على انه اسم مفعول ولو عبر بالرضيع لكان أوضح وقوله التزويج اليها أي بها قال في بعض الباء في هذا وما بعده (قوله وإلى كل من ناسبها) أي من أصول وفصول وحواشي كما علمت وقوله أي اتسب اليها أي اتى اليها واتصل بها فنصع قول الشارح نسب أو رضاع وليس المراد بقوله أي اتسب اليها خصوص اتسب المقابل للرضاع والامام ذكر الرضاع في حيز ذلك لكن لو قال أي اتى اليها لكان أوضح (قوله ويحرم

فلو قطع الرضيع الارضاع
بين كل من الخمس
اعراضا عن الثدي تعدد
الارضاع (ويصير زوجها)
أي المرضعة (أبالة) أي
الرضيع (ويحرم على
المرضع) بفتح الصاد
(التزويج اليها) أي المرضعة
(وإلى كل من ناسبها) أي
اتسب اليها نسب أو رضاع
ويحرم

عليها الخ) انما ذكره المصنف مع كونه معلوما بما قبله اذ يلزم من تحريمها عليه تحريمها عليها
 فوضعا للمبتدئ وليفيد أن الحرمة المنتشرة منه ليست كالحرمة المنتشرة منها فان حرمتها
 تنتشر الى جميع أقاربها وحرمة لا تنتشر الا الى فروعه (قوله الى الموضع) أي لانه ابنهما من
 الرضاع وهو يرفع الضاد على انه اسم مفعول كما علم مما قبله وقوله وولده وان سفل أي لانه ابن
 ابنهما من الرضاع فهو خفيدها (قوله ومن اتسب اليه) لعل المراد ومن اتسب الى الرضيع
 من أولاده ويكون عطفه على قوله وولده عطف تفسيري لكن ربما عكس على ذلك قوله وان
 علان المناسب أن يقول وان نزل كما قال فيما قبله وان سفل الا أن يقال وان علا أي الرضيع
 وانما تكلفنا ذلك لانا لو أبقيناها على ظاهره من أن المعنى على من اتسب اليه الرضيع من
 الاصول وان علا فهو سهو أو سبق فلم لانه لا يحرم عليها أصول الرضيع كايه وجدته لما حرم من
 أن الحرمة لا تنتشر منه الا الى فروعه دون أصوله وحواشيده فلا يبه وأخيه نكاح المرضعة
 وبناتها وزوج المرضعة أن يتزوج بأتم الطفل وأخته (قوله ودون من كان في درجته) أي
 فلا يحرم عليها التزويج اليه وقوله كاخوته الذين لم يرضعوا معه أي بخلاف الذين رضعوا معه
 فحكمهم كحكمه والحاصل ان الذي رضع يحرم عليه المرضعة وجميع بناتها ولو غير من
 رضع عليها سواء السابقة واللاحقة لان الجميع أخوان له والذي لم يرضع لا يحرم عليه المرضعة
 ولا بناتها حتى التي ارتضع عليها أخوه والبنات التي ارتضعت يحرم عليها جميع أولاد المرضعة
 ولو غير الذي ارتضعت عليه سواء السابق واللاحق لان الجميع أخوة لها والتي لم ترضع لا يحرم
 عليها أولاد المرضعة حتى الذي ارتضعت عليه أختها وانما تبتهت على ذلك لان العامة تسأل
 عليه كثيرا (قوله أو أعلى) عطف على قوله في درجته وأمعنى الواو كما أنشأ اليه الشارح
 بقوله أي ودون من كان أعلى فهو خير لكان واسمها ضمير عائدي على من فهي ناقصة فلا حاجة
 لقول المحشي فكان اما زائدة أو تامة بمعنى وجد (قوله طبقة) منصوب على التمييز المحمول
 عن اسم كان والاصل ومن كانت طبقة أعلى من طبقة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه
 مقامه فصاير ضمير رفع واستتر ثم أقي بالمضاف الذي حذف وجعل تميزا (قوله كاعمامه)
 أي وآبائه وأجداده (قوله وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحصرم الخ) أي
 والكلام هنا انما هو في بيان ما يحصل به التحريم وقوله فارجع اليه أي ان شئت ولكن الهمم
 قد قصرت * (فصل في أحكام نفقة الأقارب والارقاء والبهائم) * أي كالوجوب الاتي
 في كلام المصنف وجعلها المصنف في هذا الفصل لتناسبها في الوجوب بقدر الكفاية وسقوطها
 بمعنى الزمن بخلاف نفقة الزوجة فلذلك أفردناها بفصل وحدها على ما في بعض النسخ لكن الذي
 يناسب صنيع الشارح اسقاطه كما في بعض النسخ وعليه فكان الاولى أن يقول فصل في أحكام
 النفقات (قوله وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده) أي عن الفصل الذي
 بعده وهو فصل الحضانة بناء على ما في بعض النسخ من اسقاط لفظ فصل عند الكلام على نفقة
 الزوجة ووجه تأخير هذا الفصل عن الذي بعده بأن الحضانة من تعلق الارضاع فالانساب
 ذكرها عقبه ووجه تقديمه عنه أن الرضاع من جملة النفقة على القريب وهو سابق على الحضانة
 فناسب تقديم النفقة على القريب لاشتمالها على المتقدم وهو الرضاع وضم الى نفقة القريب

عليها أي المرضعة (التزويج
 الى الموضع وولده) وان
 سفل ومن اتسب اليه
 وان علا (دون من كان
 في درجته) أي الرضيع
 كاخوته الذين لم يرضعوا
 معه (أو أعلى) أي ودون
 من كان أعلى (طبقته)
 أي الرضيع كاعمامه
 وتقدم في فصل محرمات
 النكاح ما يحصرم بالنسب
 والرضاع مفصلا فارجع

اليه
 * (فصل في أحكام
 نفقة الأقارب

وفي بعض نسخ المتن تأخير
 هذا الفصل عن الذي بعده

غيرها استطراد الاجل تميم الكلام على النفقات (قوله والنفقة مأخوذة من الاتفاق) استشكله الشيخ القليوبي بأن فيه اشتقاق مصدر من مصدر وظاهره أن المصدر لا يشتق من المصدر مطلقاً أن المصدر المزيد يشتق من المصدر الجرد بخلاف العكس كما هنا فكان الصواب كما قال المحشي أن يقول وفيه اشتقاق مصدر مجزئ من مصدر مزيد وهو لا يصح وإنما يصح اشتقاق المزيد من الجرد وأجيب بأن الشارح عبر بالآخذ وهو أوسع دائرة من مادة الاشتقاق (قوله وهو) أي الاتفاق وقوله الانخراج أي دفع ما يسمى نفقة لمن يستحقه (قوله ولا يستعمل الا في الخير) أي كان الاسراف لا يستعمل الا في غير الخير ومن بلاغات الرخصى لاسراف في الخير كالإخفاق في السرف وهو من رد العجز إلى المصدر (قوله وللنفقة أسباب ثلاثة) ولا يرد على الحصر أنه يجب نفقة الهدى والأخصية المندورين على النادر مع خروجهما عن ملكه بالتذلل لانه من استصحاب الملك فهو داخل في الملك بحسب ما كان وكذلك لا يرد أنه يجب النفقة على حصة الفقراء في الزكاة بعد الحول وقبل الانخراج على المالك مع خروجهما عن ملكه بالحول لمذكر (قوله القرابة وملك اليمين والزوجية) إنما قدم القرابة على الملك والزوجية لأنها قد تسبق عليهما كافي والد طفل غني بتعزوصية أو بمروث ولأن القريب جزء المنفق فاعتنى به بالشرعها وبعضهم قدم الزوجية على القرابة والملك نظراً إلى قوة اللزوم فيها لكونها لا تنسقط بغير الزمان (قوله وذكر المصنف السبب الأول) أي الذي هو القرابة (قوله ونفقة العمودين) أي الأصول والفروع سيما بالعمودين تشبيهاً بعمودى الخيمة في الاعتماد فانهم يعتمد عليهم كما يعتمد على أعمدة الخيمة وقوله من الأهل أي الأقارب وخارج بالأصول والفروع غيرهما من سائر الأقارب كالآخ والأخت والعم والعمة ويشترط في كل من الأصول والفروع الحرية والعصمة فخرج بالحرية الرقيق فلا يجب نفقة له ولا عليه ولو مكاتباً ومبعضاً أما عدم وجوبها له فلا تنفقته على سيده وأما عدم وجوبها عليه فلا نه أسوأ حالاً من العسر وهو لا يجب عليه نفقة قريه نعم البعض تجب له بقدر ما فيه من الحرية وبالباقى على سيده بقدر ما فيه من الرق وتجب عليه نفقة كملته لقريه لتمام ملكه فهو كزكركل على المعتمد خلافاً لبعضهم وخرج بالعصمة غير المعصوم فلا يجب نفقة حربي ومرد مطلقاً وتارك صلاة بعد أمر الامام وزان محصن اذا حرمه لهم وقال الشيخ ابن حجر تجب للزاني المحصن لعذر بعدم قدرته على احسان نفسه فيكون مستثنى من غير المعصوم وهو المعتمد (قوله واجبة للوالدين والمولودين) بكسر الهمزة والفتح فيهما على صيغة الجمع كما يصريح به قوله فأما الوالدون الخ وأما المولودون الخ والدليل على وجوبها للوالدين قوله تعالى في حق الابوين وصاحبهما في الدنيا معروفان والمعروف القيام بكفايتهم عند حاجتهم وخبر أطيب ما يأتى كل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم والجداد والجدات ملحقون بهما في ذلك والدليل على وجوبها للمولودين قوله تعالى فان أرضع لكم فآتوهن أجورهن اذا إيجاب الاجرة لارضاع الاولاد يقتضى إيجاب نفقتهم وقوله صلى الله عليه وسلم لهن دخذى ما يكفين ولهن بالمعروف رواه الشيخان وأولاد الاولاد ملحقون بهم في ذلك (قوله أي ذكر كورا كانوا) أشار الشارح بذلك إلى أن في صيغة جمع المذكر تغليباً فان المراد بالوالدين ما يشمل الذكور والاناث وإن علوا ولومن

والنفقة مأخوذة من
الاتفاق وهو الانخراج ولا
يستعمل الا في الخير وللنفقة
أسباب ثلاثة القرابة
وملك اليمين والزوجية
وذكر المصنف السبب
الأول في قوله (ونفقة
العمودين من الأهل
واجبة للوالدين والمولودين)
أي ذكر كورا كانوا وأنا

جهة الام وبالمزودين ما يشمل الذكور والاثان وان سفلوا ولومن جهة البنات (قوله اتفقوا في الدين أو اختلفوا فيه) فلا يضر في ذلك اختلاف الدين فيجب على المسلم نفقة الكافر المصوم وعكسه لعموم الأدلة ولوجود الموجب وهو البعوضة كالعلق ورد الشهادة فان قيل هلا كان وجوب النفقة كالميراث في اشتراط اتفاق الدين أجيب بأن الميراث مبق على الموالاة والمناصرة ولا موالاة ولا مناصرة عند اختلاف الدين والنفقة مبنية على الحاجة وهي موجودة عند الاتفاق وعند الاختلاف (قوله واجبة) هذه الكلمة مكررة فكان الأولى إسقاطها وقوله على أولادهم أي وعلى أصولهم فقبه كنفاء على حد قوله تعالى سرايل تقيمكم الحرأى والبردوا المعبر في نفقة القرب السكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفينك وولدي بالمعروف ويجب اشباعه اشباعا بقدر ماله على التردد والتصرف ولا يجب ما زاد على ذلك وهو المبالغة في اشباعه كما لا يكتفى سد الرمي ويعتبر حاله في سنه وزهاده ورغبته ويجب له الادم والكسوة والسكنى ومونة خادم وأجرة طبيب وغن أدوية احتاجها ونحو ذلك فان حلت النفقة في كلام المصنف على المؤنة شملت جميع ذلك ولا تجب الاعلى الغنى بما زاد عن مؤنة مؤنه يوما وليلة وان كان عليه دين ويبيع فيها ما يباع في الدين من عقار وغيره لانها مقدمة على الدين ولما كتم بيع جز من ماله لغية المنفق أو امتناعه ولا تصريحا عليه بمضى الزمن وان تعدى المنفق بالمنع بل تسقط بمضى الزمان الانفقة الحامل فانها لا تسقط بمضى الزمان وان جعلناها للعمل لانها المتفق عليها فكانت كنفقتها ثم ان اقترضها القاضي أو مأذونه عليه لمنعه أو غيبته صارت ديناً عليه وكذلك لو لم يكن هناك كتم واستقرض وأشهد أماً اذ لم يشهد فلا رجوع عليه وله أخذها من ماله وان لم يكن من جنسها وللاب والجد أخذها من مال محجورهما بحكم الولاية ولهما ايجارها لاجلها العمل بطبقه ويليق به بخلاف الام والفرع فليس لهما أخذها من ماله لعدم الولاية ثم بولي القاضي الابن الرمن اجارة أي به المحنون اذا صلح لصنعة لاجل نفقته ويجب على الام ارضاع ولها اللبأ بالهمز والقصر وهو اللبن النازل أول الولادة لان الولد لا يعين بدونه غالباً ولا يقوى ولا تستدفيه الاب ومدة ثلاثة أيام وقيل سبعة وقيل يرجع في قدره الى أهل الخبرة ثم بعد ارضاع اللبأ ان لم يوجد الا الام أو الاجنية وجب عليها الارضاع ابقاء للولد وان وجدت الام والاجنية لم يجبر واحدة منها على ارضاعه حتى الام وان كانت في نكاح أبيه لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان رغبت في ارضاعه فليس لاب منعها لانها عليه أشق ولبنها له أصل ثم ان تبرعت الاجنية مع طلب الام للاجرة أو طلبت دون ما طلبته الام كان لمنعهما ولا ترانفقتهما للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الفداء لان نفقتهما لا تختلف باختلاف حالها واحتياجهما (قوله فأما الوالدون وان علوا فجب نفقتهم) أي على القروع ولو تعدد المنفق من القروع كابن أو بنتين وجبت عليهما بالسوية ان استويا كالتالين المذكورين فان اختلفا في القرب فعلى الاقرب ولو غير وارث كابن بنت مع ابن ابن ولو أنى غير وارثة كبنت بنت مع ابن ابن وان استويا في القرب واختلفا في الارث فعلى الوارث كابن ابن مع ابن بنت وان تفاوتا في الارث كابن بنت فوجهان المتقدم من انهما عليه ما حسب الارث وقيل بالنسبة وهو ضعيف (قوله بشرطين) أي باحدرطين كما يدل عليه تعبير المصنف

اتفقوا في الدين أو اختلفوا فيه واجبة على أولادهم (فأما الوالدون) وان علوا فجب نفقتهم بشرطين

بأو المراد بالشرط مجموع الامرين الفقر مع الزمانة أو الفقر مع الجنون على ما قاله المصنف
 وهو ضعيف والمعتقد أنه لا يشترط انضمام الزمانة أو الجنون إلى الفقر لان الاصول لا يكلفون
 الكسب وان كانوا قاطنين عليه بخلاف الفروع لان الله تعالى قال وصاحبها في الدنيا معروفا
 وليس من المصاحبة بالمعروف تكليفهما الكسب مع كبر السن (قوله الفقر لهم) أي
 للوالدين وقوله وهو أي الفقر وقوله عديم قدرتهم على مال أو كسب فالقدرة بالكسب كالقدرة
 بالمال على ما سياتي (قوله والزمانة) بفتح الزاي وهي الآفة التي تمنع من الكسب كما يؤخذ
 من كلام الشارح ومنها المرض والعمى والمعتقد أنها ليست شرطا كما علمت (قوله وهي) أي
 الزمانة وقوله اذا حصل له آفة أي غنمه من الكسب (قوله فان قدروا على مال أو كسب
 لم تجب نفقتهم) أي لان القدرة بالكسب كالقدرة بالمال كما مر لكن ان كان المراد أن معهم
 كسبا بالفعل فهو مسلم بل هو حينئذ داخل في المال وان كان المراد الكسب بالقوة فهو غير مسلم
 لان قدرة الاصول على الكسب لا تمنع وجوب نفقتهم على الفروع بخلاف قدرة الفروع على
 الكسب فانها تمنع وجوب نفقتهم على الاصول (قوله او الفقر والجنون) أي فجب نفقتهم مع
 الفقر والجنون لتحقيق احتياجهم حينئذ والمعتقد أنه لا يشترط الجنون كما أنه لا يشترط الزمانة
 والذي يشترط انما هو الفقر عني عدم المال وعدم الكسب بالفعل فعلى مقتضى كلام المصنف
 بالمفهوم لا تجب للفقراء الاعصاء ولا للفقراء العقلاء لانه وان وجد الفقر لكن فقدت الزمانة
 والجنون وعلى المعتقد تجب لهم لان الشرط الفقر فقط (قوله وأما المولودون وان سفوا فجب
 نفقتهم على الوالدين) فان تعدد المنفق من الوالدين كأن كان له أبوان فعلى الأب نفقته دون
 الأم فان كان له أجداد وجدات فعلى الاقرب منهم أو منهن وان كان له أصل وفرع فعلى الفرع
 وان نزل لانه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة وان تعدد المنفق عليه بأن كان له محتاجون من
 الاصول أو الفروع أو منهن ما لم يقدر على كفايتهم قدم نفسه ثم زوجته وخادمها ثم الاقرب
 فالاقرب فان لم يكن أقرب بان كان له أب وأم وولد قدم الولد الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير
 (قوله بثلاثة شرائط) أي بأحدها كما يدل عليه تعبير المصنف بأو المراد بالشرط مجموع
 الامرين الفقر مع الصغر أو الفقر مع الزمانة أو الفقر مع الجنون فالفقر معتبر مع كل منها
 (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة شرائط وقوله الفقر والصغر أي الفقر مع الصغر (قوله
 فالغنى الكبير لا تجب نفقته) تفریع على المفهوم لكنه اعتبر مفهوم الوصفين معا والاسباب
 أن يأخذ مفهوم كل منهما على حدته كان يقول فالغنى الصغير أو الفقير الكبير لا تجب نفقته
 فالأول محترز الفقر والثاني محترز الصغر وان احتاج الثاني إلى التقييد بعدم الزمانة والجنون
 وهكذا يقال فيما قاله في مفهوم الشرطين الآخرين وقد استغيد عما تقدم أن الولد القادر على
 الكسب اللائق به لا تجب نفقته بل يكلف الكسب بل قد يقال انه داخل في الغنى المذكور
 ويستثنى ما لو كان مستغلا بعلم شرعي ويرى منه العجاجة والكسب يمنعه منه فجب نفقته
 حينئذ ولا يكلف الكسب (قوله وذكر المصنف السبب الثاني) أي الذي هو ملك اليمين وانما
 أضيف اليمين مع أن الملك للذات لانها لا اخذ ولا اعطاء (قوله ونفقة الرقيق الخ) المراد بنفقة
 الرقيق مؤنته كما يشير إليه كلام الشارح ومنها اجرة الطيب وغنى الدواء وماء الطهارة وتراب

الفقر لهم وهو عديم قدرتهم
 على مال أو كسب (والزمانة
 او الفقر والجنون) وهي
 مصدر من الرجل زمانة
 اذا حصل له آفة فان قدروا
 على مال أو كسب لم تجب
 نفقتهم (وأما المولودون)
 وان سفوا (فجب نفقتهم)
 على الوالدين (بثلاثة شرائط)
 أحدها (الفقر والصغر)
 فالغنى الكبير لا تجب
 نفقته (أو الفقر والزمانة)
 فالغنى القوي لا تجب نفقته
 (أو الفقر والجنون)
 فالغنى العاقل لا تجب نفقته
 وذكر المصنف السبب
 الثاني في قوله (ونفقة الرقيق)

التيمم ان احتاج ذلك وقوله والبهائم جمع جمعة من البهيم وهو عدم التكلم لانها لا تكلم وهي
 في الاصل اسم لكل ذات أربع من دواب البر والبحر والمراد بها هنا كل حيوان محترم بخلاف
 غير المحترم كالفواشق الخس وهي الحداة والغراب والعقرب والقارة والكلب العقور
 فلا تلزمه نفقته بل تحليته ولا يجوز حبسه حتى يموت جوعاً لخبرنا اذا قلتم فأحسنوا القتل وأما
 ما لا روح فيه كالعقار والقناة فلا يجب فيه عمارته وان أدى تركها للغراب نعم يكره تركها
 حينئذ كما يكره ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان لما فيه من اضاءة المال فان قيل اضاءة
 المال تقتضي التحريم لانهم نصوا في مواضع على تحريمها أوجب بأن محل تحريمها اذا كان
 سبباً فعلاً كالقاء المتاع في البحر لا خوف ورعى الدراهم في الطريق فلا ينافي أنها تكره اذا كان
 سبباً تركها وهذا بالنسبة لحق الله تعالى فلا ينافي وجوب ذلك لحق غيره كالاوقاف ومال المحجور
 عليه والمروهن ما لم يكن يتوافق الراهن والمرتهن فيجوز ترك سقي الاشجار المرونة بتوافقهما
 خلافاً للرواية (قوله واجبة) أما في الرقيق فليخبر للمولك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل
 ما لا يطيق ولخبر للمولك نفقته وكسوته بالمعروف وأما في البهائم فخرمة الروح ولخبر الصبي
 دخلت امرأة النار في هرة حبستها لا هي اطعمتها ولا هي ارسلتاتها كل من خشاش الارض
 بفتح الخاء وكسرها أي هوامها (قوله فن ملك رقيقاً الخ) تقرب على كلام المصنف وقوله
 عبداً أو أمة أو مدبراً أو وام ولد أي أو مستاجر أو معاراً أو أعمى أو زماً أو مستحقة منافعهم بنحو
 وصية أو أبقا ومن وجه لم تسلم لوجهها لا ونها انهم المكاتب ولو كتابة فاسدة لا يجب له شيء من
 ذلك على سيده لاستقلاله بالكسب الا ان يحجز نفسه ولم يعجزه السيد وكذا الامة المسلمة لزوجها
 لبلائها وقوله أو بهيمة أي فطيمه علفها وسقيها بقدر الكفاية والمراد بالكفاية وصولها لأول
 الشبع والرى دون غايتها فان امتنع المالك بما ذكره مال أمره الحاكم في الحيوان المأكول
 بأحد ثلاثة أمور يبعه أو يفحوه بما يزيل الملك أو علقه وسقيه بقدر الكفاية أو ذبحه وفي غير
 المأكول بأحد أمرين يبعه أو يفحوه بما يزيل الملك أو علقه وسقيه بقدر الكفاية ويحرم ذبحه
 ولو لأراحته من الحياة لطول مرض أو يفحوه للنهي عن ذبح الحيوان الا لأكله فان لم يفعل
 ما أمر به الحاكم ناب عنه في ذلك على ما يراه ويقضيه الحال فان لم يكن له مال أكرى الحاكم
 الدابة عليه أو باعها أو جازأ منها فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها ولا يحلب المالك من لبن
 دابته ما يضر ولدها لانه غذاؤه كولد الامة وانما يحلب ما فضل عنه بشرط ان لا يضر البهيمة لقلته
 علفها وليس له ترك الحلب اذا كان يضرها أيضاً فان لم يضرها كره ويسن له أن لا يستقصى اللبن
 في حلبه بل يبق في الضرع شيئاً ليدفع داعي اللبن وأن يقص اظفاره ثلاثاً بوزنها وله أن يسقي ولده
 البهيمة غير لبن أمه ان استمرأه والافهواحق بلبن أمه فان لم يكفه وجب عليه أن يشتري له غيره
 لأن نفقته واجبة عليه وكذا الطير ويحرم جزئها الصوف من أصل الظهور وكذا احلقه لما فيه من
 تعذيب الحيوان ويجب على مالك العمل أن يسقي له شيئاً من العسل في الكوارة بقدر ما يكفيه
 أو يشوى له دجاجة ويعلقها على باب الكوارة فيأكل منها ويجب على مالك دود القز علقه بورق
 التوت أو تحليته لأكله ثلاثاً بغير فائدة ويجوز تخفيف الدود بالشمس عند حصول فوله وان
 أهلكه لان فائدة ذلك كذبح المأكول من الحيوان (قوله وجب عليه نفقته) أي موته

والبهائم واجبة فمن
 ملك رقيقاً عبداً أو أمة
 أو مدبراً أو وام ولد أو بهيمة
 وجب عليه نفقته

ما قبله كاهو ظاهر (قوله ويجب للزوجة أيضا) أي كما يجب لها ما سبق وقوله لحم أي مع ما يطبخ به كالخطب وغيره والمؤخية وغيرها وقوله يليق بحال زوجها أي في الجنس كالأضاني والجاموسي والقدر كالثلاثة أوطال الوقت كأن يكون في كل أسبوع مرة وفي كل يومين مرة ولو اختلفا في قدر اللحم قدره القاضي باجتهاده بحسب حال الزوج من يسار واعسار وتوسط وما ذكره الامام الشافعي من رطل لحم في الاسبوع محمول على ما كان في زمنه من قلة اللحم فلا ينافي أنه يزاد عليه بحسب العادة مع أن الرطل محمول على المعسر فيكون على الموسر باعتبار ذلك رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وإذا أوجبنا اللحم في يوم من الاسبوع فينبغي أن يكون يوم الجمعة لأنه أفضل الايام فهو أولى بالتوسيع فيه وظاهر كلامهم أنه يجب الاדם في يوم اللحم وهو الاقرب ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء (قوله وان جرت عادة البلد في الكسوة الخ) هذا تفصيل لقول المصنف ما جرت به العادة بالنسبة للكسوة وقوله لمثل الزوج أي في اليسار والاعسار والتوسط وقوله بكان أو حرير أي أوقطن لانه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترفه وناشئ عن الرعونة التي هي الحق وقلة العقل وقوله وجب أي الكتان والحرير أو القطن فيجب الجنس الذي جرت به العادة ويقاوت في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وغيره عملا بالعادة (قوله وان كان الزوج معسرا) أي بان كان لا يملك ما يزيد على مؤنة العمر الغالب وذلك صادق بأن يكون عنده ما يكفيه العمر الغالب فقط أو أقل منه كما يعلم مما مر (قوله ويعتبر اعساره بطول فجر كل يوم) أي لانه وقت الوجوب كما تقدم (قوله فخذ) خبر لم يتدا محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله أي فالواجب الخ وقوله من غالب قوت البلد أي بلد الزوجة وتقدم أن التعبير بالبلد جرى على الغالب والتعبير بالمحل أعم (قوله وما يتأتم به المعسرون مما جرت به عادتهم من الادم) أي قدرا وجنسا كما مر بيانه وقوله ويكسونه مما جرت به عادتهم من الكسوة أي قدرا وجنسا كما مر بيانه أيضا واعلم أن من به رفق ولو ببعضه ومكاتبه معسر لنقص حال البعض وضعف ملك المكاتب وان كثر ماله ولعدم ملك غيرهما (قوله وان كان الزوج متوسطا) أي بين اليسار والاعسار وقوله ويعتبر توسطه بطول فجر كل يوم أي لانه وقت الوجوب كما مر (قوله فخذ) خبر لم يتدا محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله أي فالواجب عليه الخ وقوله ونصف عطف على مد وقوله من غالب قوت البلد أي بلد الزوجة والمحل أعم من البلد كما مر (قوله ويجب لها من الادم الوسط) أي قدرا وجنسا كما مر بيانه وكذلك قوله ومن الكسوة الوسط وأشار الشارح بتقدير الوسط في الادم الى أن قول المصنف الوسط راجع لكل من الادم والكسوة (قوله وهو) أي الوسط وقوله ما بين ما يجب على الموسر والمعسر توضيحه أنه إذا أوجبنا على الموسر وقيتين من السمن مثلا وعلى المعسر وقية منه أوجبنا على المتوسط وقية ونصفا (قوله ويجب على الزوج تمليك زوجته الطعام جبا) أي ان كان الواجب عليه الحب بأن كان هو غالب قوت محلها فان كان الواجب عليه غير الحب كثر ولحم واقتبان كان غالب قوت محلها من ذلك وجب عليه تسليمه كذلك لا غير لكن يجب عليه ما يطبخ به اللحم كالخطب وغيره وكالمؤخية والبامية والقلقاس وغير ذلك فلو طلبت غير الحب من خبز أو قيمته لم يلزمه ولو بذل غيره مما ذكر لم يلزمها قبول لانه غير الواجب فلا يجبر

ويجب للزوجة أيضا لحم
يليق بحال زوجها وان جرت
عادة البلد في الكسوة لمثل
الزوج بكان أو حرير وجب
(وان كان) الزوج
(معسرا) ويعتبر اعساره
بطول فجر كل يوم (فخذ)
أي فالواجب عليه لزوجه
مد طعام (من غالب قوت
البلد) كل يوم مع ليلته
التأخرة عنه (وما يتأتم به
المعسرون) مما جرت به
عادتهم من الادم (ويكسونه)
مما جرت به عادتهم من
الكسوة (وان كان) الزوج
(متوسطا) ويعتبر توسطه
بطول فجر كل يوم مع ليلته
التأخرة عنه (فخذ) أي
فالواجب عليه لزوجه مد
(ونصف) من طعام من
غالب قوت البلد (ويجب
لها) (من الادم) الوسط
(ومن) (الكسوة الوسط)
وهو ما بين ما يجب على الموسر
والمعسر ويجب على الزوج
تمليك زوجته الطعام جبا

المتنع منها عليه ولا بد أن يكون الحب سليماً فلا يكتفى غيره كالمتوس (قوله وعليه طعنه وخبره) أي وبغضه فيتولى ذلك بنفسه أو يدفع مؤنة ذلك ولو فعلت ما بنفسها بل ولو أكلته حبا فحاسبه على مؤنة ذلك وفارق نظيره في الكفارة من عدم وجوب ذلك على المكفر لان الزوجة في حبسه بخلاف الفقراء (قوله ويجب لها آلة أكل الخ) أي كقصعة بفتح القاف ولا تكسر وفي المثل لا تنفخ الخزانة ولا تكسر القصعة وصحن وملعقة ومغرفة بكسر الميم وكوز وجرّة وقد در ونحو ذلك مما لا تحصى عنه سواء كان ذلك من خرف أو جحراً أو خشباً أو نحاساً ويجب لها أيضاً آلة تنظيف من نحو مشط بضم الميم وسكون الشين أو ضمها وبكسر الميم مع سكون الشين ونحو صابون مما تغسل به رأسها أو ثيابها ونحو اجانة مما تغسل فيه ثيابها أو نحوها وماء وضوء وغسل بسببه فيهما لا من حيض واحتلام وممرتك بفتح الميم وكسرها ونحو ما يدفع صنان اذالم يندفع الابه ويجب لها أجرة حمام في كل شهر أو أكثر أو أقل بحسب ما جرت به عادة أمثالها لا أجرة طبيب وحاجم وخاتن وفاسد ولاد واء مرض ومنه ما يصنع عقب الولادة من حلبة وعسل وفراخ وسمن فلا يجب ذلك على الزوج بخلاف ما تشبهه أيام الوحى فيجب عليه وأما ما تترين به من الكحل والخصاب والطيب فلا يجب عليه لكن ان هاء لها واجب عليها استعماله (قوله وشرب) بفتح الشين وضمها بل وكسرها فهو مثل الشين أي وآلة شرب كقله ودورق (قوله ويجب لها مسكن) أي ولو بأجرة فلا يشترط كونه ملك الزوج لانها لا تملكه بل تتمتع به فقط فهو امتاع لا تمليك كالخادم بخلاف غيرهما من النفقة والكسوة والادم والقرش والغطاء وآلات الاكل والشرب وآلات التنظيف وغير ذلك فانه تمليك وقوله يليق بها عادة أي لانه امتاع كما مر والقاعدة ان ما كان تمليكا اعتبر بحال الزوج وما كان امتاعا اعتبر بحال الزوجة (قوله وان كانت ممن يخدم مثلها) أي بأن كانت لا يليق بها أن تخدم نفسها بل المروأة تقضى بأن يخدمها غيرها في بيت أيها وان تخلف الاخداف بالفعل لعارض كعدم وجود ما تحصل به الخدام أو عدم وجود من يخدم أو قصدوا وضعها أو رياءتها لكن بشرط أن تكون حرة بخلاف الرقيقة كلاً أو بعضها فلا اخداف لها وان كانت جيلة لان شأنها أن تخدم نفسها وان وقع الاخداف لها بالفعل كما في الجوارى البيض وعلم من قوله وان كانت ممن يخدم مثلها أنه لا يجب الاخداف لمن تخدم نفسها في العادة عند أيها وليس لها أن تخدم خادماً وتنفق عليه من مالها الا باذن زوجها كما في الروضة وأصلها ولو كانت ممن لا يخدم مثلها عادة في بيت أيها ولكن اعتادت الاخداف في بيت زوج سابق لم يجب اخداها على المعتمد خلافاً لما جرى عليه بعضهم من وجوب الاخداف حينئذ وتبعه الحنفي حيث قال أي في بيت أهلها أو زوج قبله فسوى في وجوب الاخداف بين من يخدم مثلها في بيت أهلها ومن يخدم مثلها في بيت الزوج السابق وهو ضعيف (قوله فعليه أي الزوج اخداها) أي ولو بواحد ممن يحل له نظرها ذكراً كان أو أنثى ويقال لكل منهما خادم وفي لغة قليلة يقال للأنثى خادمة ولا يجب ما زاد على الواحد وان اقتضت العادة تعدد الخدام في مثلها ثم ان احتاجت الى خدمة لمرض أو زمانة وجب اخداها بقدر الحاجة وان تعدد سواء كانت حرة أو أمة لان ذلك للنجاسة التي هي أقوى من المروأة ولا يكتفى أن يخدمها الزوج بنفسه لانها تستغنى عنه غالباً وتعتبر بذلك وسواء

وعليه طعنه وخبره فيجب
لها آلة أكل وشرب وطبخ
ويجب لها مسكن يليق بها
عادة وان كانت ممن يخدم
مثلها فعليه أي الزوج
(اخدافها)

في وجوب الاخدام موسر ومعسر ومتوسط وعبد ومكاتب وغيره كسائر المومن لان ذلك من المعاشرة بالمعروف المأمور بها (قوله بجزء أو أمة) كان الاولى تأخير الجزة عن قوله أو أمة لئلا يتصل بها قوله مستأجرة لانه صفة لها فان الاستبجار لا يجري في أمة وان جرى في أمة غيره وفي بعض النسخ بعد قوله أو أمة مستأجرة وهي ظاهرة ومتى كانت مستأجرة لا يلزمه غير الاجرة وان كانت حرة (قوله أو بالاتفاق على من صعب الزوجة) وجنس طعام الخادم جنس طعام الزوجة لكن يكون دونه ونوعا وقدرا فيجب على المومرمة وثلاث اعتبارا بلقي نفقة المخدمه وعلى المتوسط مده اعتبارا بلقي نفقة المخدمه أيضا وعلى المعسرمة جزما لان النفس لا تقوم بدونه غالبا ويجب له الادم لان العيش لا يتم بدونه وجنسه جنس آدم المخدمه لكن يكون دونه ونوعا وقدرا بحسب قدر الطعام ويجب له أيضا كسوة تلحق به دون كسوة المخدمه جنسا ونوعا فيجب له قبض ونحو مكعب وقطع للذكر ومقنعة للأنثى وخف ورداء وجبة في الشتاء وما يفرشه وما ينطى به كقطعة لبد وكساء في الشتاء وحسرة في الصيف ومخدة وسراويل لجريان العادة به للخادم الآن وأما قول الشيخ الخطيب تبع الشيخ الاسلام لاسراويل فهو بحسب العادة القديمة فيجب الآن عملا بالعادة (قوله من حرة أو أمة) بيان لمن صعب الزوجة ويدخل في ذلك الجارية التي يدخلها أبوها بها كما جرت به العادة في مصرنا وقوله ان رضی الزوج بها يفيد أنه لا يلزمه الرضا بها لكن ان لم يرض بها يلزمه الاخدام بغيرها (قوله وان أعسر الخ) خرج بقوله أعسر ما اذا أسير لكن امتنع من الاتفاق عليها فليس لها الفسخ لئلا ينهكها من تحصيل حقها بالحكم سواء حضر الزوج أو غاب وان لم يترك لها شيئا في غيبته ولو غاب مدة طويلة خلا للمالكية فانه اذا غاب ولم يترك لها شيئا ففسخ عندهم فلو فعل ذلك مالكي ثم حضر الزوج فللشافعي نقضه ولو حضر الزوج وغاب ماله فان كان بمسافة القصر فأكثر فلها الفسخ ولا يلزمها الصبر للضرر وان كان دون مسافة القصر فلا فسخ لها وأمر باحضاره حال هذا ان سهل احضاره والا فلها الفسخ وقدره الزوج على الكسب كقدرته على المال فليس لها الفسخ الا ان عجز عن الكسب وقوله بنفقة أي أو كسوتها فلا عسار بالكسوة كالعسار بالنفقة لانها لا يتمها ولا يتيق البدن بدونها غالبا ويستثنى منها المكعب والسراويل فلا فسخ بالاعسار بهما كما لا فسخ لها بالاعسار بالادم لان النفس تقوم بدونه بخلاف القوت والكسوة وأما المسكن فجري بعضهم على أنها لا تفسخ به كالادم والمعدة أنها تفسخ به لشدة الحاجة اليه ولا فسخ أيضا بالاعسار بالخادم أو بنفقته وانما تفسخ باعساره بنفقة المعسرين فلوا أعسر بنفقة موسر أو متوسط مع قدرته على نفقة معسر لم تفسخ ولا يصير الزائد بناء عليه لان نفقته الا أن نفقة معسر فلوم يجد الا نصف مدها ونصفه عشاء فلا فسخ لها لانه قادر على المده ونفقة المعسر ولو تبرع بها شخص عن الزوج المعسر لم يلزمها القبول بل لها الفسخ لما فيه من المنعة نعم ان تبرع بها للزوج ثم دفعها الزوج لها فلا فسخ بل يلزمها القبول لان المنعة حينئذ على الزوج لاعلمها وكذلك لو كان المتبرع بها أباً أو جداً أو سيداً والزوج تحت حجره فلا فسخ لها بل يلزمها القبول لفعل المنعة وقوله أي المستقبل فلا فسخ بالاعسار بالماضية كما سيذكره الشارح والخاص ان شروط هذه المسئلة خمسة الاول

قوله وقع للذكر لعلها شيء
يشبه القمع يلبس على
الرأس كالبنس يسمى
القبعة بضم القاف وتشديد
الموحدة فلجتر قاله نصر

بجزء أو أمة أو أمة
مستأجرة أو بالاتفاق على
من صعب الزوجة من حرة
أو أمة تلزمه ان رضی
الزوج بها (وان أعسر
بنفقته) أي المستقبل

الاعسار فيخرج ما اذا امتنع مع عدم الاعسار * الثاني كونه بالنفقة أو العكس فيخرج
 ما اذا أعسر بنحو الادم * الثالث كون النفقة لها فيخرج ما اذا أعسر بنفقة الخادم
 * الرابع كون الاعسار بنفقة المعسر ين فيخرج ما اذا أعسر بنفقة الموسر أو المتوسط
 مع القدرة على نفقة المعسر * الخامس كون النفقة مستقبلة فيخرج ما لو أعسر بالنفقة
 الماضية (قوله فلها الصبر على اعساره) أشار بذلك إلى أن محل قول المصنف فلها فسخ
 النكاح إذا لم تصبر فهي مخيرة بين الصبر والفسخ وقوله وتنق على نفسها من مالها أو تقتصر
 أي وتنق على نفسها بما اقتضته وبعبارة الشيخ الخطيب وتنق على نفسها من مالها أو بما
 اقتضته وهي أسبغ من عبارة الشارح (قوله ويصير ما نفقته ديناً عليه) أي أن كان بقدر
 الواجب بخلاف ما إذا كان ما نفقته زائداً على قدر الواجب فلا يصير ديناً عليه الا قدر الواجب
 فلو قال وصارت النفقة ديناً عليه لكان أولى وتصير ديناً عليه وإن لم يفرضها القاضي لأنها غليظ
 فهي كسائر الديون المستقرة (قوله ولها فسخ النكاح) وطريق الفسخ أن ترفع الأمر إلى
 القاضي أو المحكم بشرطه ويثبت عنده اعسار الزوج باقراره أو بينة ثم بعد ثبوت اعساره
 يجب امهاله ثلاثة أيام وإن لم يطلب الامهال ليتحقق مجزؤه فإنه قد يجز لعارض ثم يزول ولها
 الخروج في مدة الامهال لحصيل النفقة بكسب أو قرض أو سؤال وليس له منعها من ذلك
 وعليها رجوع إلى مسكنها لبلالانه وقت الراحة وليس لها منعه من التمتع ثم بعد مدة الامهال
 ترفع الأمر إلى القاضي صبيحة الرابع فيفسخ النكاح هو أو نائبه أو هي باذنه وليس لها
 الاستقلال بالفسخ ولو مع علمها بالا عسار فلا تفسخ قبل الرفع إلى القاضي ولا بعده وقبل الإذن
 فيه نعم إن لم يكن في الناحية قاض ولا محكم في الوسيط لا خلاف في استقلالها به فإذا فسخت
 حينئذ نفذ ظاهراً وباطناً ولو سلم نفقة اليوم الرابع فلا فسخ لزوال ما كان الفسخ لاجله وهو
 الاعسار فإن أعسر بنفقة الخامس بنت على المدة الماضية ولا تستأنف فتفسخ في الحال
 كما لو أيسر في الثالث ثم أعسر في الرابع والحاصل أنه إذا أيسر يوماً أو يومين ثم أعسر بنت
 وإذا أيسر ثلاثة أيام ثم أعسر استأنفت ولا أثر لقولها رضيت باعساره ولو قالت رضيت به أبداً
 سواء قالت قبل النكاح أو بعده لانه وعد لا يلزم الوفاء به فلها الفسخ باعساره بعد ذلك
 لأن الضرر يفتد نعم إن رضيت باعساره بالمهر فلا فسخ لها لأن الضرر به لا يفتد (قوله
 وإذا فسخت حصلت المضارقة) أي مفارقتها من الزوج وقوله وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق أي
 فلا تنقص عدد الطلاق (قوله أما النفقة الماضية الخ) مقابل لقوله أي المستقبل وقوله
 فلا فسخ للزوجة بسببها أي ما عدا مدة الامهال بعد الرفع إلى القاضي كما تقدم في طريق الفسخ
 السابقة (قوله وكذلك) أي مثل الاعسار بالنفقة في ثبوت الفسخ وقوله للزوجة فسخ النكاح
 بيان انقضاء التشبيه وقوله أن أعسر زوجها بالصدقة أي بالحال منه كلاً أو بعضاً على العقد
 فلو أقبض بعض المهر وأعسر بالباقي قبل الدخول كان لها الفسخ للمجز عن تسليم العوض
 بتمامه مع بقاء المعوض كما أفتى به البارزى وبه صرح الجوزي وقال الأذري هو الوجه نقلاً
 ومعنى خلافاً لما أفتى به ابن الصلاح من عدم الفسخ إذا يلزم على اقتائه اجبار الزوجة على تسليم
 نفسها بتسليم بعض الصداق ولو درهما واحداً من صداق هو ألف درهم وهو في غاية البعد

(فلها) الصبر على اعساره
 وتنق على نفسها من مالها
 أو تقتصر ويصير ما نفقته
 ديناً عليه ولها (فسخ
 النكاح) وإذا فسخت
 حصلت المضارقة وهي فرقة
 فسخ لا فرقة طلاق أما النفقة
 الماضية فلا فسخ للزوجة
 بسببها (وكذلك) للزوجة
 فسخ النكاح (إن أعسر)
 زوجها (بالصدقة)

كما علمت ولا يجب أن يشبعه الشبع المقرط بل الشبع المعتاد وأما قاربه (قوله فيطعم رقيقه من غالب قوت أهل البلد) أي غالب قوت أرقاء أهل البلد من قمح وشعير وذرة ونحو ذلك وقوله ومن غالب أدمهم أي أدم أهل البلد أي أرقائهم من قمح وزيت ونحو ذلك وقوله ويكسوه من غالب كسوتهم أي أهل البلد أي أرقائهم من قطن وصوف ونحو ذلك فلا يجب أن يكون طعامه من طعام سيده ولأن يكون أدمه من أدم سيده ولأن تكون كسوته من كسوة سيده ولكن يستحق وقوله بقدر الكفاية أي في الطعام والادم والكسوة والعبرة بكفايته وإن زادت على كفاية أمثاله ويعتبر حاله زهدة ورغبة وحال السيد يسارا وعسارا وينفق عليه الشريك بقدرة ملكه ما ونسقط نفقته بعض الزمان كنفقة القريب بجماع وجوبه بالكفاية ولا تصير بنا عليه الا باقتراض القاضي بنفسه أو ما ذونه ويبيع القاضي فيها مال إن كان له مال عند امتناعه أو غيبته لأنه حق واجب عليه فإن لم يكن له مال أمره القاضي ببيعه أو اجارته أو اعتاقه دفعا للضرر فإن لم يفعل أجره الحالك فإن لم يتيسر اجارته باعه فإن لم يجد من يشتريه أنفق عليه من بيت المال (قوله ولا يكتفي في كسوة رقيقه ستر العورة فقط) أي دون بقية بدنه لما فيه من الازلال والتحقيق وإن لم يتأذى بجز ولا برد ومحل ذلك ما لم يعتد ستر العورة فقط كما في بلاد السودان ونحوها والاكتفي كما في المطلب (قوله ولا يكفون) أي الرقيق والبهائم وقوله من العمل بيان مقتدما وقوله ما لا يطبقون أي ما لا يطبقون الدوام عليه فلا يجوز للسيد تكليف رقيقه عملا يقدر عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه ويحرم على المالك تكليف دابته ما لا تطيق الدوام عليه من تقبل الحمل أو ادامة السير أو غيرها ما يوما ونحوه نعم إن اتفق ذلك لعذر في بعض الاوقات لم يحرم (قوله فاذا استعمل المالك رقيقه نهارا أراحه ليلا) أي من الاشغال كالخدمة والحمل ونحو ذلك وقوله وعكسه أي وهو أنه إذا استعمله ليلا أراحه نهارا (قوله ويرجحه صيفا وقت القيالولة) أي لأنه وقت الراحة (قوله ولا يكلف دابته أيضا ما لا تطيق حمله) فيحرم تحميلها ما لا تطيق الدوام عليه يوما ونحوه وكذلك ادامة السير والركوب ونحو ذلك كما سبق وقد فصل الشارح اجمال قول المصنف ولا يكفون من العمل ما لا يطبقون بالتفريع الذي ذكره بقوله فاذا استعمل المالك رقيقه الخ وبقوله ولا يكلف دابته أيضا الخ وبهذا ظهر أن قول المحشي صوابه التقديم على قوله ولا يكفون من العمل الخ لوجه له (قوله وذكر المصنف السبب الثالث) أي الذي هو الزوجية وهذا مناسب للنسخ التي ليس فيها ذكر فصل هنا فإنه ساقط من بعض النسخ وهو الانسب بصنيع الشارح لكن الشيخ الخطيب شرح على النسخة التي فيها ذكر فصل وتبعه المحشي حيث قال فصل في أحكام نفقة الزوجة وما يتعلق بها والتعبير بالنفقة لأنها الأغلب والمؤنة أعم منها وقد تطلق بمعنى المؤنة فتشمل سائر المؤن (قوله ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها) أي بأن عرضت نفسها عليه كأن تقول له اني مسلمة نفسي اليك فان لم يكن حاضرا عندها بعثت اليه اني مسلمة نفسي اليك فاختر أن أتيت حيث شئت أو أن تأتي فبالعبرة يلوغ الخبر له ومحل ذلك إذا كان في بلدها فان غاب عن بلدها رفعت الامر الى الحاكم ليكتب الى حاكم بلد الزوج ليعلمه بالحال فيجيء اليها أو يوكل في الاتفاق عليها فان لم يفعل شيئا من الامرين فرضها القاضي في ماله من حين امكان وصوله

مقتضى صنيع المحشي أن
قول الشارح بقدر
الكفاية مؤخر عن قوله
ويكسوه لكن الذي في
الشارح تقديمه عليه اه

فيطعم رقيقه من غالب قوت
أهل البلد ومن غالب
ادهم بقدر الكفاية
ويكسوه من غالب كسوتهم
ولا يكتفي في كسوة رقيقه
ستر العورة فقط (ولا يكفون
من العمل ما لا يطبقون)
فاذا استعمل المالك رقيقه
نهارا أراحه ليلا وعكسه
ويرجحه صيفا وقت القيالولة
ولا يكلف دابته أيضا
ما لا تطيق حمله وذكر المصنف
السبب الثالث في قوله
(ونفقة الزوجة الممكنة من
نفسها)

هذا ان كانت بالغة عاقلة فان كانت صغيرة أو مجنونة فالعبرة بعرض وليه لانه هو المخاطب بذلك وخرج بالممكنة من نفسها الممتنعة من التمكن وهي الناشئة فلا نفقة لها ولو مضت مدة ولم تعرض نفسها عليه ولم تمنع بل مع السكوت فلا نفقة لها أيضا لعدم التمكن ولا بد من التمكن التام فلو مكنته وقتادون وقت كان تمكنه الليل دون النهار أو في دار دون دار فلا نفقة لها ولو اختلفا في التمكن كان قالت مكنت في وقت كذا فأنا نكر ولا يثبت صدق بيينه لأن الأصل عدمه فلورق عليها المين حلفت عين الرد واستحقت النفقة لأن المين المردودة كالأقرار أو كالينة ولو اتفقا على التمكن واختلفا في الاتفاق كان قال دفعت لك النفقة فأنت كرت صدقت بيئها لأن الأصل عدم الاتفاق وكذا لو اختلفا في النشوز فصدقت هي لأن الأصل عدمه ومثل الناشئة في عدم النفقة المحبوسة ظلما أو بحق فلا نفقة لها وان كان الحابس لها هو الزوج ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها له كذا قال المحشي تبعا لاطلاق بعضهم والظاهر أنه ان حبسها الزوج ظلما تسقط نفقتها التعدي به حينئذ وان حبسها بحق فلا نفقة لها وأما اذا حبست الزوجة زوجها فان حبسته ظلما سقطت نفقتها وان حبسته بحق لم تسقط نفقتها وهذا التفصيل هو المتجه كما نقله في حاشية المنهج في باب القسم والنشوز وان أطلق في باب النفقات (قوله واجبة على الزوج) أي بالتمكن يوم ما يوم فجب بفجر كل يوم وانما وجبت بفجر اليوم لأنه يسلمها الحب فيحتاج الى طعنه وخبره وعجنه فلو حصل التمكن ابتداء في أثناء اليوم وجبت بالقسط حتى لو حصل وقت الغروب كما يقع كثيرا وجبت كذلك بخلاف ما لو كان ذلك بعد نشوز بان كانت ناشئة ثم مكنت في أثناء اليوم فلا تجب نفقة ذلك اليوم لانها تسقط بالنشوز فلا تعود بالطاعة ما لم يستمتع بها ولا تجب بالعقد قبل التمكن لأنه يوجب المهر فلا يوجب النفقة لأنه لا يوجب عوضين ولأنها مجبولة بسبب جهل حال الزوج من يسار أو عسار أو توسط والعقد لا يوجب ما لا مجهول ولا لأنه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع ولم ينقل أنه أتفق عليها قبل الدخول فلو كانت النفقة واجبة بالعقد لساقها اليها ولو وقع لنقل (قوله ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج) أي من يسار أو عسار أو توسط وقوله بين المصنف ذلك أي اختلفا بحسب حال الزوج فاسم الإشارة عائدة على الاختلاف المفهوم من اختلفت (قوله وهي مقدرة) وانما لم تعتبر فيها الكفاية لأنها تستحقها أيام مرضها وشبعها واذا أكلت عنده على العادة كني لغيره الناس عليه في الأعصار والامصار لكن محله ان أكلت عنده مرضاها وهي رشيدة أو غير رشيدة وقد أذن وليها في ذلك فان كانت غير رشيدة ولم يأذن وليها في ذلك لم يكف فترجع عليه بالنفقة وهو متطوع باكلها عنده ان كان أهلا للطوع والاربع عليها بما أكلت وهي ترجع عليه بالنفقة ومعلوم أن العبرة في الامة المزوجة اذا أوجبنا نفقتها على الزوج بأن كانت مسئلة له لئلا ونهارا برضا سدها المطلق التصرف لبرضاها ولو اعتاضت عن النفقة غير المستقبل جاز ان لم يكن ربا كان اعتاضت عنها دراهم أو دنانير أو ثيابا أو براعن شعير أو عكسه فان كان ربا كان اعتاضت خبز برأ ودقيقه عن بر لم يجرز وأما النفقة المستقبلية فلا يجوز الاعتياض عنها (قوله فان وفي بعض النسخ ان) أي بلا فاء وقوله كان الزوج موسرا

واجبة على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج موسرا)

أى بأن كان عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب وزاد عليه مئذان فإن لم يكن عنده ما يكفيه
العمر الغالب أو كان عنده ما يكفيه ولم يزد عليه شئ فميسر وإن زاد عليه شئ ولم يبلغ مئذين فتوسط
والعبارة في ذلك بطول فجر كل يوم كما سيصريح به الشارح وحينئذ فلا يبعد أن يكون موسرا
في يوم ومتوسطا في يوم وميسرا في يوم (قوله ويعتبر بساره بطول فجر كل يوم) أى لانه وقت
الوجوب فتعتبر ما عنده عند طلوع الفجر فإذا وجدناه يزيد على كفاية العمر الغالب بمئذين
فهو موسر فيلزمه في هذا اليوم مئذان وهكذا ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقلة العمال
وكثرتهم (قوله فئذان من طعام واجبان عليه) أشار بذلك الى أن قول المصنف مئذان مبتدأ
والخبر محذوف واحتجوا الاصل التفاوت بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
رزقه فلينفق مما آتاه الله وأما كون الواجب على الموسر مئذين فاعتبارا بأثر ما وجب
في الكفارة وهو مئذان في كفارة الاذى في الحج وأما كون الواجب على المعسر مئذان فاعتبارا
بأقل ما وجب في الكفارة وهو مئذ في نحو كفارة الطهارة فإنه يكتب في به الزهيد ويقنع به الرغيب
ولما أوجبوا على الموسر الاكثر وهو المئذان وعلى المعسر الاقل وهو المئذ قياسا على الكفارة
فيهما ما أوجبوا على المتوسط ما بينهما حاله لو ألزمناه بالمئذين لضربه ذلك ولو اكتفينا منه بالمئذ
لنضربه ذلك فأوجبنا عليه قدرا وسطا وهو مئذ ونصف (قوله كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه)
أى لان العبارة بفجر اليوم فحينئذ يعتبر اليوم مع ليلته المتأخرة عنه واضافتها اليه لاتصالها به
والانهي ليله اليوم المتأخرة لان الليل سابق على النهار (قوله مسلمة كانت الخ) تعميم
في الزوجة وأشار بذلك الى أن الواجب لا يختلف باختلاف حال الزوجة لان العبارة بحال الزوج
دون حال الزوجة وقوله حرة كانت أو رقيقة أى مسلمة له ليل ولا نهارا حتى تجب نفقتها عليه
(قوله من غالب قوتها) أى غالب قوت محل الزوجة لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها
وقياسا على القطرة والكفارة ولو اختلف الغالب في المحل كأن كانوا يقتاتون الشعير أربعة
أشهر والبر والارز ثمانية أشهر فقد اختلف الغالب وهو البر والارز أو اختلف قوت المحل
ولا غالب كأن كانوا يقتاتون البر والشعير على السواء وجب لائق بالزوج ولا عبارة بآقباته
أقل منه زهدا أو بخلا أو فوقه تكافا (قوله والمراد غالب قوت البلد) أى بلد الزوجة والتعبير
بالبلد جرى على الغالب لان المراد غالب قوت محلها سواء كان بلدا أو قرية أو مصرا أو بادية
وقوله من حنطة أو شعير الخ بيان لغالب قوت البلد وقوله أو غيرهما أى كالتمر والذرة والارز
ونحوها (قوله حتى الاقط) غاية في قوله أو غيرهما وقوله في أهل بادية يقتاتونه أى في حق
أهل بادية يعتادون آقباته (قوله ويجب للزوجة الخ) ويجب لها ايضا الفا كهة التي تغلب
في أوقاتها كنوخ وشمش وتين ونحو ذلك وما جرت به العادة من الكسكك والسمك والنقل
في العبد والحبوب في العشر وما يفعل في أربع أيوب ويوم سبأ البيض والقهوة والدخان
ان اعتادت شربهما والسراج في أول الليل لجران العادة بذلك والضابط أنه يجب لها كل
ما جرت به العادة (قوله من الادم) أى لان الطعام لا يساغ الا بالادم غالبا ولا تكلف أكل الخبز
وحده ولو جرت عادتها بذلك لم ينظر لعاداتها لانه حقها وقوله والكسوة بكسر الكاف وضما
والمعتبر في مقدار الكسوة كفاية بدنهما فلا يكفي ما ينطلق عليه اسم الكسوة اذ لم يكفها

ويعتبر بساره بطول فجر
كل يوم (فئذان) من طعام
واجبان عليه كل يوم مع
ليلته المتأخرة عنه لزوجه
مسلمة كانت أو رقيقة حرة
كانت أو رقيقة والمئذان
(من غالب قوتها) والمراد
غالب قوت البلبل من حنطة
أو شعيرا أو غيرهما حتى
الاقط في أهل بادية يقتاتونه
(ويجب للزوجة) من
الادم والكسوة

وتختلف كفاية بنسبها بطولها وقصرها وسمنها وهزالها وفي جنسها ما جرت به عادة أمثاله من قطن أو كان أو خير كما سيذكره الشارح وفي جودتها ووردها يسار الزوج واعساره وتوسطه فيساوت بين الموسر وغيره في الجودة والرداءة لافي عدد الكسوة لانه لا يختلف بذلك وتختلف باختلاف البلاد في الحر والبرد ويجب لكل فصل من فصل الشتاء والصيف كسوة والمراد بالشتاء ما يشمل الربيع والصيف ما يشمل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وان كانت في الاصل أربعة فصول فالق فصل عندهم ستة أشهر فيجب لها لكل ستة أشهر كسوة وهي قميص وسراويل وخمار وهوشى يغطي به الرأس وهو المسمى بالطرحة ومكعب بكسر الميم وسكون الكاف وتحقيف العين أو بضم الميم وفتح الكاف وتشديد العين وهو المداس كالبابج والصرمة ويلحق به القبقاب ان جرت به عادتها ويزاد في الشتاء دفع البرد بجهة محشوة أو وفرة أو نحوهما بحسب العادة ويجب لها أيضا قوايع الكسوة من كوفية للرأس وهي الطاقية التي تلبس في الرأس تحت الخمار وتكفي لباسا وهي ما يستعمله السراويل وزر قميص وجبة ونحوهما وخطب خياطة ونحو ذلك ويجب لها أيضا ما تقعد عليه من بساط نخين له وبرة كبيرة وهو المسمى بالسجادة في الشتاء ونطع بكسر النون وقمها مع اسكان الطاء وقمها وهو الجلد كالقروة التي يجلس عليها في الصيف بالنسبة للموسر ومن نحو لباد في الشتاء وحصير في الصيف بالنسبة للمعسر ويجب لها أيضا ما تنام عليه من الفراش كالطراحة وما تضع رأسها عليه من المخدة بكسر الميم سميت بذلك لوضع الخد عليها وما تغطي به كاللحاف في الشتاء أو في بلد بارد والمخدة أى الملاءة التي تلحف بها بدل اللحاف في الصيف أو في البلاد الحارة ولا يجب تجديد ذلك في كل فصل كالكسوة بل يجب تصليحه كلما احتاج لذلك بحسب ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس بالتحديد وكذلك تبيض الثعالب المعروف واذا حصل التمكين في أثناء الفصل وجب من الكسوة بقسطه مما يجب فيه وبعضهم يجعل كل ستة أشهر غرضي من التمكين فصلا لكنه بشكل عليه أنه يجب للشتاء كذا وللصيف كذا كما تقدم بيانه لانه يقتضى اعتبار فصل الشتاء والصيف كما قلنا (قوله ما جرت به العادة) فالحكم في ذلك العادة فيجب لها كل ما جرت به العادة وقوله في كل منهما أى من الادم والكسوة (قوله فان جرت عادة البلد في الادم الخ) هذا تفصيل لقوله ما جرت به العادة بالنسبة للادم ولو اختلف في قدر الادم قدره القاضي باجتهاده معتبرا حال الزوج من يسار أو غيره فينظر ما يحتاج اليه المقيم الادم فيقرضه على المعسر ويضاعفه على الموسر ويجعل ما بينهما على المتوسط وما ذكره الشافعى رضى الله عنه من مكيلة زيت أو سمن تقريب (قوله زيت) أى كالزيت الطيب فانه يتأدم به وقوله وشيرج أى أو شيرج وهكذا ما بعد والشيرج يفتح الشين وهو دهن السمسم ولا يجوز كسر الشين كما قاله الشرا ملسى لانه حينئذ يصير من باب درهم وهو قليل مع كون أمثله محصورة وليس هذا منها وقوله وجبن أى كسوة الجبن الخالوم وقوله ونحوها أى كسمن وغر وخل (قوله اتبع العادة في ذلك) أى فيما جرت به من الزيت والشيرج الخ (قوله وان لم يكن في البلد آدم غالب) أى كان يكون فيها ادمان على السواء وقوله فيجب اللاتى بحال الزوج أى من يسار وغيره (قوله ويختلف الادم باختلاف الفصول) أى الاربع وقوله فيجب في كل فصل الخ تقربيع على

ما جرت به العادة في كل
منهما فان جرت عادة البلد
في الادم زيت وشيرج
وجبن ونحوها اتبع
العادة في ذلك وان لم يكن
في البلد آدم غالب فيجب
اللاتى بحال الزوج
ويختلف الادم باختلاف
الفصول فيجب في كل فصل
ما جرت به عادة الناس فيه
من الادم

(قوله قبل الدخول بها) بخلافه بعد الدخول بها التلق المعوض وهو البضع وصيرورة العوض
 ديناً في الذمة (قوله سواء علمت يساره قبل العقد أم لا) أي فلها النسخ مطلقاً وهو ضعيف
 والمعتمد أنه لا يفسخ لها فيما إذا نكحته عامة بأعساره بالصدق لأن الضرر لا يتبدل بخلاف النفقة
 فإن ضررها يتجدد * (فصل في أحكام الحضانة) * أي كالحقبة الأم بها وتخير المميزين أبو به كما
 سيأتي في كلامه ونسب كفالته أيضاً وفيه أوسع ولاية وسلطنة وتثبت لكل من الرجال والنساء لكن
 النساء بها البقي لأنهن بالمحضون أشفق وعلى القيام بها أصبر وبأمر التربية أبصر وأولاهن الأم كما
 سيذكره المصنف وتنتهي بالبلوغ والافاقه ثم إن بلغ رشيداً فإنه أن يسكن حيث شاء ولا يجبر على
 الإقامة عند أبيه ذكر أكان أو أتي والاولى أن لا يفارقه ما إن لم يفت قنينة من انفراده كان
 كان أمر يرضى عليه قنينة أو أتي يحصل في سكاها وحدها رية أمنتت المفارقة وأجبر على
 البقاء عند أبيه إن كانا مجتمعين وعند أحدهما إن كانا متفرقين والاولى في الذكر أن يكون عند
 الأب وفي الأنثى أن تكون عند الأم المعجاسة ريب صدق الولي يمينه في دعوى القنينة والرية ولا
 يكلف بينة لثلاثين على إقامة البينة فضيحة وإن باغ غير رشيد فأطلق مطلقون أنه كالصبي قدوم
 الولاية عليه وهو المعتمد وفصل بعضهم فقال إن كان عدم رشده لعدم اصلاح ماله فكالصبي
 وإن كان عدم اصلاح دينه فيسكن حيث شاء وهذا التخصيص ضعيف وإن قال الرافعي وهذا
 التفصيل حسن والخائى كالاتي فيما تقدم (قوله وهي) أي الحضانة بفتح الحاء وقوله مأخوذة
 من الحضن الخ أي فعنا بالغة الضم أخذ من قوله لنضم الحاضنة الخ الذي ساقه تعليلاً لكونها
 مأخوذة من الحضن فكان الاوضح أن يقول وهي مأخوذة من الحضن لنضم الحاضنة الطفل
 اليه ثم يقول فهي لغة الضم وقوله بكسر الحاء والناس يضمونها الخ (قوله وهو) أي الحضن
 وقوله لنضم الحاضنة الخ تعليل لكونها مأخوذة من الحضن كما علمت وقوله الطفل ومثله الكبير
 المجنون كما سيذكره ولعله اقتصر هنا على الطفل لكونه الغالب وقوله اليه أي الى الحضن الذي
 هو الجنب (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله حفظ الخ هذا تعريف باللازم والمقصود فانه
 يلزم منها حفظ المحضون وهو المقصود منها وتعريفها بالحقيقة تربية من لا يستقل بأموره بفعل
 ما يصلحه ودفع ما يضره فكان لا بد أن يقول وشرعاً تربية الخ ولذلك قال فيما سيأتي أي تربيته
 الخ وعلم من هذا التعريف أن الذي على الحاضنة الأفعال كفعل جسده وشبابه ودهنه وكله
 وربطه في المهد وتحرير كلبنام وغير ذلك وأما الأعيان كالصابون الذي يغسل به والكحل الذي
 يوضع في العين وهكذا أسائر المون ففي ماله إن كان له مال ولا نفلي من عليه نفقته لانه من توابع
 النفقة ولهذا ذكرت هنا (قوله من لا يستقل بأموره نفسه) أي أصغراً وجنونا كما يعلم من تمثيله
 وقوله عما يؤذيه متعلق بحفظ وقوله لعدم تمييزه لغة لقوله لا يستقل بأموره نفسه وقوله كطفل
 وكبير مجنون تمثيل لمن لا يستقل بأموره نفسه (قوله وإذا فارق الرجل زوجته الخ) أي فارقها
 بطلاق أو فسخ أو غيرها واحترز بقيد المفارقة عما إذا بقي على النكاح فإن الولد يكون معهما
 يقومان بكفائته فالأب يقوم بالاتفاق عليه والأم تقوم بمحضاته وتربيته (قوله وله منها ولد)
 أي والحال أن له منها ولداً ذكر أكان أو أتي وكلامه في الصغير الذي لا يميز كما يدل عليه قوله الى
 سبع سنين ثم يميز بين أبيه الخ ومثله الكبير المجنون كما سبق في كلام الشارح (قوله فهي

قبل الدخول) بها سواء
 علمت يساره قبل العقد أم لا
 (فصل في أحكام الحضانة) *
 وهي لغة مأخوذة من
 الحضن بكسر الحاء وهو
 الجنب يضم الحاضنة الطفل
 اليه وشرعاً حفظ من
 لا يستقل بأموره نفسه عما
 يؤذيه لعدم تمييزه كطفل
 وكبير مجنون (وإذا فارق
 الرجل زوجته وله منها ولد
 فهي

أحق بحضاته) أى لو فورشفقتها وكلام المصنف كما ترى فى اجتماع الذكور والاناث فان
الاحوال ثلاثة اجتماع الذكور والاناث اجتماع الاناث فقط اجتماع الذكور فقط فى الحالة
الاولى تقدم الام على الاب فأمهات لها وارثات بخلاف غير الوارثات كما أم أبى أم فاب فأمهات
له وارثات بخلاف غير الوارثات كما أبى أم أبى فاب فأمهات لها وارثات بخلاف غير الوارثات
وأمهات لها والاب وأمها تقدم الاقرب من الحواشي ذكرنا كان كاخ وابن أخ وأختى كانت
وبنت أخ ثم بعد المحارم غير المحارم كبن خالة وبنت عم وبنت عم فغير أم بخلاف بنت العم
لأنه لا أم أدلت بذكر غير وارث ثم الذكور المحارم كاخ وابنه ثم غير المحارم كبن عم لكن لا تسلم
مشتبه لغير محرم بل لثقة يعينها كبنه فان استويا قربا واختلافا كورة وأبوه تقدمت الانثى على
الذكر كما فى أخت وأخ وبنت أخ وابن أخ لأن الانثى أصبر وأبصر كما تقدم وان استويا كورة
أو أبوة كما فى أخوين أو أختين أقرع بينهما فقدم من خرجت قرعته على غيره والخفى كالذكر
فلا يقدم على الذكر ولو ادعى الأبوة صدق بيمينه وفى الحالة الثانية تقدم الام ثم أمهات ثم أمهات
الاب ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن
العم ثم بنت الخال والفرق بين بنت الخال وبنت العم للام مع أن كلا أدلى بذكر غير وارث أن بنت
الخال أبوها أقرب للام من أبى بنت العم للام وتقدم أخت وخالة وعمة لابوين عليهن لآب زيادة
قربتهن وتقدم أخت وخالة وعمة لاب عليهن لأن لقوة الجبهة خلافا لما يقتضيه قول المحشى
وقرابة الام على قرابة الاب وفى الحالة الثالثة يقدم الاب ثم الجد ثم الاخ باقسامه الثلاثة ثم ابن
الاخ لابوين أو لاب ثم العم لابوين أو لاب ثم ابن العم كذلك ولو كان للمحزون بنت قدمت بعد الام
على الجدات أو زوج أو زوجة يمكن وطؤه لها فقدم ذكرنا كان أو أختى على كل الاقارب حتى على
الابوين فان لم يمكن وطؤه لها فلا تسلم له كما صرح به ابن الصلاح فى نقاويه (قوله أى تميمه) هى
معنى التربة التى تقدم التعبير بها وقوله بما يصلح متعلق بتميمه وقوله بتعده تصوير تميمه وقوله
بطعامه وشرايه كان الاولى أن يقول بطعامه وسقيه لأن الذى على الحاضنة الافعال لا الاعيان
كما تقدم وقوله وغير ذلك من صالحه أى كبطه فى المهد وهو ما يهد للصبي لينام فيه وكله ودهنه
ونحو ذلك (قوله ومؤنة الحضانة على من عليه نفقة الطفل) أى أو المجنون كما تقدم فى كلامه
ومحل ذلك ما لم يكن له مال والافعى فى ماله (قوله واذا امتنع) أى أو غابت أو ماتت أو جنت
وقوله الزوجة أى أو غيرها من كل قريب له الحضانة فالضابط أن كل قريب له الحضانة وامتنع
منها انتقلت لمن يليه وانما خص الشارح الزوجة بالذكر لأن فرض الكلام فيها وقوله انتقلت
الحضانة لأمها أى لأن امتناعها يسقط حضانتها وأما ذلك أن لا تجبر عليها عند الامتناع وهو
كذلك لكنه مقيد بما اذا لم تجب النفقة عليها والا كان لم يكن له مال ولا أب أجبرت لانها من جلة
النفقة فهى حينئذ كالاب (قوله وتسقط حضانة الزوجة) أشار بذلك الى أن قول المصنف الى
سبع سنين متعلق بمحذوف وقوله الى مضى سبع سنين إشارة الى أن كلام المصنف على تقدير
مضاف والسبع ليست بقيد وانما قيد بها المصنف نظرا للغالب كما أفاده كلام الشارح حيث قال
وعبر بها المصنف لأن التمييز يقع فيها غالبا فلذلك يقولون سن التمييز غالبا سبع سنين تقريرا
(قوله لكن المدار انما هو على التمييز) أى من غير نظر الى سن مخصوصه من تسع سنين أو أقل

أحق بحضاته (أى
تميمه بما يصلح بتعده
بطعامه وشرايه وغسل يديه
ونوبه وتغريضه وغير ذلك
من مصالحه ومؤنة الحضانة
على من عليه نفقة الطفل
واذا امتنع الزوجة
من حضانه ولها انتقلت
الحضانة لأمهات أو تسقط
حضانة الزوجة (الى مضى
سبع سنين) وعبر بها
المصنف لأن التمييز يقع فيها
غالبا لكن المدار انما هو على
التمييز سواء حصل قبل سبع
سنين أو بعدها

أو أكثر كما أفاده قوله «وإحصل قبل سبع سنين أو بعدها ويعتبر في تميزه كما قاله ابن الرفعة
 أن يكون عارفاً بأسباب الاختيار والأخر إلى حصول ذلك وهو موصوف بالوصول إلى رأي القاضى
 (قوله ثم بعدها) أى السبع سنين بناء على ما تقدم من حصول التميز غالباً عند ها وقوله يخبر
 المميز أى يبحث يكون يأكل وحده ويشرب وحده وينام وحده ويستحي وحده وهكذا وقوله
 بين أبويه أى أبويه وأمه لانه صلى الله عليه وسلم خير غلام بين أبويه وأمه رواه الترمذى وحسنه
 والغلام كالغلام في التميز كما في الاتساب فيما إذا ادعاه وجلان فانه يخبر بينهما بعد البلوغ
 في الاتساب إلى أيهما ومحل التمييز بينهما أن كانا صالحين للحضنة بأن وجدت فيهما الشروط
 الآتية وان فضل أحدهما الآخر ديناً أو مالاً أو محبة وصورة الدين أن يكون كل منهما عادلاً
 لكن أحدهما أكثر عدالته من الآخر فالمعنى أن أحدهما أكثر ديانته من الآخر (قوله فأيهما
 اختار سلم إليه) أى فإن اختار الأب سلم إليه وان اختار الأم سلم إليها وان اختارهما أقرع بينهما
 وسلم لمن خرجت قرعته منهما ولو لم يجتزأ واحد منهما فالأم أولى لأن الحضنة لها ولم يجتزأ غيرها
 وله بعد اختياراً أحدهما اختياراً الآخر لانه قد يظهر له الأمر على خلاف ما ظنه كأن يظن أن
 في الأب خيراً فيظهر له أن فيه شراً أو يتغير حال من اختاره أو لا فيحصل إلى من اختاره ثانياً وهكذا
 حتى إذا تكرر منه ذلك نقل إلى من اختاره مالم يظهر أن ذلك لقله تميزه والترك عند من كان
 عنده قبل التميز وإذا اختار الذكر أباه لم يمنعه زيارة أمه ويكلفها الجهرى لزيارته فيحرم عليه ذلك
 لثلا يكون ساعياً في العقوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج لانه ليس بعورة أو اختار أمه
 فعندها ليللا وعند الأب سار ليعلم الأمور الدينية والدينية على ما يليق به وإن لم تكن صنعة
 أبيه فإذا كان أبوه حماراً لكنه عاقل حاذق جده فألذى يليق به أن يكون عالماً مثلاً وإذا كان
 أبوه عالماً لكنه بليد جده فألذى يليق به أن يكون حماراً مثلاً فيؤدبه بالذى يليق به فن أدب ولده
 صغيراً سربه كبيراً ويقال الأدب على الآباء والصلاح على الله أو اختارت الأنثى ومثلها الخنثى
 كما جئهم بعضهم أباهاً ممنعه من زيارة أمهات لتألف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها بالخروج
 لزيارتها فانها تمنع من زيارة والديها لكن على العادة كزيارتها في يوم من الأسبوع لاني كل يوم
 إذا كان منزله أبعداً فان كان قرياً فلا بأس بزيارتها في كل يوم ولا يمنعه من دخولها بيته وإذا
 زارت لا تطيل المكث وإذا مرضا فهي أولى بتمريضهما عنده لانها أهدى إليه وأشفق عليهما
 أن رضى به الأب والافند ها ويعود هما ويحترز في الحالين عن الخلوة المحترمة أو اختارت أمه
 فعندها ليللا ونها الاستواء الزمين في حقها ويزورها الأب على العادة مع الاحتراز عن الخلوة
 ولا يطلب احضارها عنده لتألف الصيانة وعدم الخروج كما مر (قوله فان كان في أحد
 الأبوين نقص الخ) مقابل لمقدّر فكانه قال هذا ان لم يكن في أحد الأبوين نقص بأن كانا
 صالحين للحضنة (قوله وإذا لم يكن الأب موجود الخ) أفاد به هذا ان الجد يقوم مقام الأب
 في التمييز بينه وبين الأم عند فقد الأب وقوله وكذا يقع التمييز الخ أفاد بذلك ان الأخ وابنه والعم
 وابنه يقومون مقام الجد في التمييز بينهم وبين الأم عند فقد الجد وكذا يقع التمييز بين الأب
 والاخت لغير أب فقط بأن كانت شقيقة أو لأم وكذا بين الأب والخاله عند فقد الأم (قوله
 وشرائط الحضنة) أى استحقاقها وقوله سبع وفي بعض النسخ سبعة وترجع إلى ستة لأن العفة

(ثم) بعدها (بختير) المميز
 (بين أبويه فأيهما اختار
 سلم إليه) فان كان في
 أحد الأبوين نقص
 يكون فالخ لئلا يتر مادام
 النقص قائماً به وإذا لم يكن
 الأب موجوداً خيراً الولدين
 الجد والام وكذا يقع التمييز
 بين الأم ومن على حاشية
 النسب كالج وعم (وشرائط
 الحضنة سبع)

والامانة يرجعان الى شئ واحد وهو العدالة كما سياتى وزيد عليها شرائط أخر حتى أوصلها
بعضهم الى نحو الخمسة عشر شرطاً فقها أن لا يكون الحاضن صغيراً لانه ولاية وليس هو من أهلها
ومنها أن لا يكون معصلاً بحيث لا يهتدى الى الامور ومنها أن لا يكون أعشى لا يجذب من يباشر
أحوال المحنون نيابة عنه بخلاف ما اذا وجد من يباشرها عنه ومنها أن لا يكون أبرص
ولا أجذم اذا كان يباشر الافعال بنفسه بخلاف ما اذا كان يباشرها غيره عنه ومنها أن لا يكون
به مرض لا يبرح برؤه كالسبل والقالج ان كان بحيث يشغله ألمه عن كفالة المحضون والنظر
في أمره أو كان بحيث يعوقه عن الحركة وهو يباشر الاعمال بنفسه دون من يدبر الامور بنظره
ويباشرها غيره ومنها أن لا تمتنع من ارضاع المحضون اذا كان رضيعاً وكان فيها لبن فاذا امتنعت
من ارضاعه في هذه الحالة فلا حضانه لها حتى لو طلبت أجرة ووجد الاب متبرعة قدمت المتبرعة
ولا حضانه للام فان لم يكن فيها لبن استعقت الحضانه لعذرهما كما هو الظاهر خلافاً لظاهر عبارة
المنهاج من أنه لا حضانه لها حينئذ (قوله أحدها) أى أحد الشرائط السبع التى فى كلامه وقوله
العقل خبر المبتدأ الذى قدره الشارح وكان فى كلام المصنف بدلا من سبع (قوله فلا حضانه
للمجنونة) تفريع على مفهوم الشرط ولو قال المحنون لشمل الذكركل لكنه اقتصر على الانثى لانها
الامل فى الحضانه وقوله أطبق جنونها أو قطع أى ما لم يقل أخذها بعد وانما لم يكن للمجنون
حضانه لانها ولاية وليس هو من أهلها ولانه فى نفسه يمتنع الى من يحضنه فكيف يحض غيره
(قوله فان قل جنونها الخ) مقابل لمحذوف تقديره هذا ان لم يقل جنونها وقوله كيوم فى سنة
وفى بعض النسخ كيوم فى سنتين والاول أولى لافادته الثانى بالاولى وقوله لم يطل حق الحضانه
بذلك أى يجنونها القليل كيوم فى سنة وينجبه ثبوت الحضانه فى ذلك اليوم لولى قال العلامة
الرملى ولم أر لهم كلاماً فى الانعام والاقراب أن الحاكم يستتيب عنه زمن انعامه ولو قيل عجى
ما رقى ولى النكاح لم يعد (قوله والثانى الحرية) أى الكماله وقوله فلا حضانه لرقبة تفريع
على مفهوم الشرط ولو قال لرقبة لشمل الذكركل لكن تقدم أنه اقتصر على الانثى لانها الاصل فى
الحضانه والمراد الرقيق كلاً أو بعضاً فيشمل البعض وانما لم يكن للرقيق حضانه لانها ولاية وليس
هو من أهلها ولانه مشغول بخدمه سيده ويستثنى من قوله فلا حضانه لرقبة ما لو اسلم أم
ولد الكافر فان حضانه ولدها لها مع كونها رقيقة عالم تنسك لتبعيته لها فى الاسلام مع بقاء أبيه
على الكفر ولا حضانه للكافر على مسلم كما سياتى والمعنى فيه فراغها بالحضانه لمنع السيد من
قربانها مع وفور شفقها فان نكحت حضانه أقاربها المسلمين درن الاب على الصحيح لانه ربما
قتنه فى دينه فان لم يوجد أحد من أقاربها المسلمين حضانه المسلمين الاجانب (قوله وان اذن
لها سيدها) أى فلا عبرة باذنه لانه قد يرجع فيتشوش أمر الولد مع أنها ولاية فلا يؤثر فيها اذن
السيد (قوله والثالث الدين) أى الاسلام فيشترط اسلام الحاضن لكن فيما اذا كان المحضون
مسلماً أخذ امر كلام الشارح وأما اذا كان المحضون كافراً اقتببت الحضانه للكافر عليه وللمسلم
أيضاً بالاولى لانه فيه مصلحة له والحامل ان الصور أربع تبت الحضانه فى ثلاث منها اقتببت
للمسلم على المسلم وللكافر على الكافر وللمسلم على الكافر وتمتنع فى واحدة فلا تبت للكافر على
المسلم ولو حمل كلام المصنف على أنه يشترط اتفاق الحاضن والمحضون فى الدين لشمل الصورتين

أحدها (العقل) فلا حضانه
للمجنونة أطبق جنونها أو
تقطع فان قل جنونها كيوم
فى سنة لم يطل حق الحضانه
بذلك (و) الثانى (الحرية) فلا
حضانه لرقبة وان اذن لها
(سبلها فى الحضانه) (و)
الثالث (الدين)

الاولتين ويكون في المفهوم وهو اختلافهما في الدين تفصيل وهو انه ان كان الحاضن مسلماً
والمحضون كافراً ثبتت الحضانة وان كان الحاضن كافراً والمحضون مسلماً امتنعت الحضانة وربما
يؤيد هذا عدول المصنف الى التعبير بالدين عن التعبير بالاسلام وينزع ندبا ولدنحي وصف
الاسلام من آثاره الذميين وان لم يصح اسلامه احتياطاً لحزمة كلمة الاسلام ويحضنه المسلمون
وان لم يكونوا من آثاره ومؤتته في ماله ان كان له مال والا فعلى من عليه نفقه ان كان والا فعلى
بيت المال ثم على مياسير المسلمين لانه من المحاويج (قوله فلا حضانة لكافرة على مسلم) تفريع على
مفهوم الشرط ولو قال لذى كفر على ذى الاسلام لشمّل الذكر والانثى لكنه اقتصر على الانثى
لانها الاصل في الحضانة كما تقدم وانما لم يكن للكافر حضانة على المسلم لانه لا ولاية له عليه قال
تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولانه ربما قسنته في دينه فيحضنه آثاره
المسلمون على الترتيب المتقدم فان لم يوجد أحد من آثاره المسلمين حضنه بقيمة المسلمين (قوله
والرابع والخامس العنفة والامانة) انما جاع بينهما لتلازمهما اذ العنفة بكسر المهملة الكف
عما لا يحل ولا يحمّد كافي الحكم والامانة ضد الخيانة فكل أمين عنيف وعكسه فيؤلّان الى
شرط واحد وهو العدالة كما سيثـير اليه الشارح بقوله فلا حضانة لفساقه ولو عبر المصنف عنهما
بالعدالة لكان أخصر وانما جعلهما شرطين نظر التغيرات لفظا وان تلازم معنى (قوله فلا
حضانة لفساقه) تفريع على مفهوم الشرطين معا لانهما يؤلّان الى شرط واحد وهو العدالة
كأمر وانما لم يكن للفساق حضانة لانها ولاية والفساق لا يلي ولانه يخشى ان المحضون بشأ على
طريقته لان العصبة تؤزّر ولذلك قال بعضهم

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه * فكل قرين بالمقارن يقتدى

ومن الداسقة تاركة الصلاة فلا حضانة لها وانما ثبتنا عليه لانه يقع كثيرا في زماننا هذا أن الام
مثلا تكون تاركة الصلاة ومع ذلك تطلب الحضانة وربما يقضى لها بها ولا ينبغي لهذا (قوله
ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة) أى التي ثبتت عند القاضى بقول المزكبي وقوله
بل تكفى العدالة الظاهرة أى التي عرفت بالخلاطة واهماله وان لم تثبت عند القاضى وشمل هذا
ان لم يقع نزاع في اهليته الحضانة قبل تسلم الحاضن للمحضون والا فلا بد من العدالة الباطنة بأن
ثبتت عند القاضى فان كان بعد تسلم الحاضن للمحضون قبل قول الحاضن في الاهلية (قوله
والسادس الاقامة) أى فلا حضانة للمسافر سفر حاجة لخطر السفر بخلاف المسافر سفر تفرقة فانه
لا تسقط حضنته اذا كان هو العاصب بل الحضانة له ولو مسافر سفر تفرقة حفظا للنسب أخذنا
من كلام الشارح وقوله في بلد المميز ليس بقيد فلو قال في بلد المحضون لشمّل الصغير والمجنون
ولعله اقتصّر على ذلك نظر الصورة التخييرية أبو به فانه لا يخير بينهما ما الا المميز كما علم مما سبق
وقوله بأن يكون أبواه مقيمين في بلد واحد تصوير لتحقيق الشرط وهو الاقامة لكن لو قال بأن
يكون الحاضن مقيما لكان أولى لان المدارعلى اقامة الحاضن في بلد المحضون وله له صورته بذلك
نظر الصورة التخييرية أبو به فانه لا يخير بينهما الا اذا كانا مقيمين في بلد واحد (قوله فلو أراد
أحدهما) أى الابوين كما هو صريح كلامه ومثلهما غيرهما محامى معناه ما وقوله سفر حاجة
أى سفر الحاجة يقضيها ثم يعود وسأى مقابله وهو سفر التفرقة وعلم من ذلك أن المفهوم فيه

فلا حضانة لكافرة
على مسلم (و) الرابع
والخامس (العنفة والامانة)
فلا حضانة لفساقه ولا يشترط
في الحضانة تحقق العدالة
الباطنة بل تكفى العدالة
الظاهرة (و) السادس
(الاقامة) في بلد المميز بأن
يكون أبواه مقيمين في بلد
واحد فلو أراد أحدهما
سفر حاجة

تفصيل وقوله كج وتجارة أى وزبارة وعبادة وقوله طويلا كان السفر أقصر أو قصيرا تعميم في سفر الحاجة وظاهره ولو كان سفر زهة كخروجه الى الحلاء (قوله كان الولد المميز وغيره) كان الاخصر أن يقول كان المحضون وقوله مع المقيم من الابوين أى لامع المسافر لمشقة السفر على المحضون وقوله حتى يعود المسافر منها أى فاذا عاد المسافر منها عادت الحضنة لمن كانت له قبل السفر وفي صورة المميز يعود التحيير بينهما (قوله ولو أراد أحد الابوين سفر نقله) أى انتقال من بلد الى بلد بخلاف النقلة من محل الى محل آخر في البلد فانها لا تنصرف لانها لا سفر فيها وقوله فالأب أولى من الأم بحضنته أى حفظا للنسب لأن لو ترك مع الأم ضاع نسبه ومثل الأب بقية العصب ولو غير محرم لكن لا تسلم مشيئة لغير محرم كابن العم حذر من الخلوة المحرمة بل لثقة بعينها هو كبنته كما تقدم ومحل كون العاصب أولى به في سفره أن أمن الطريق والمقصد والافالام أولى به للخوف عليه حينئذ (قوله والشروط السابعة للخلو الخ) يشمل الخلو من الزوج ما لو طلقت ولو رجعا فتثبت لها الحضنة ولو في العدة لانها انما سقطت حضانتها بالنكاح لكونها مشغولة بالاستمتاع ولا شأن أنه يحرم الاستمتاع بالطلاق الرجعي كالباثن (قوله أم المميز) كان الاشمل أن يقول أم المحضون لكنه نظر بصورة التحيير كما تقدم (قوله من زوج ليس من محارم الطفل) صوابه أن يقول ليس له حق في الحضنة كاجنبي فاذا تزوجت به ولو قبل الدخول فلا حضنة له وان رضى الزوج بدخول الولد اده لانها مشغولة عنه بحق الزوج وانما لم يعتبر رضاه لانه رجع فيشوش أمر الولد مع كونه أجنيا عنه (قوله فان نكحت شخصا من محارمه) صوابه أن يقول بدل قوله من محارمه له حق في الحضنة لأن المداور على كونه له حق في الحضنة وان لم يكن من محارمه بدليل غيبه فانه مثل بائن العم مع انه ليس من محارمه لكن له حق في الحضنة لانها تثبت للذكر القريب الوارث ولو غير محرم لو فور شقيقته وقوة قرابته بالارث ويتعين ان الشارح أراد بكونه من محارمه ان له حق في الحضنة وان لم يكن من محارمه ليستقيم تمثيله كإخيه عليه الشبراملى (قوله كم الطفل) أى كأن طلقها أبو الطفل وله أخ فتزوجت بعد انقضاء العدة بأخ الأب وهو عم الطفل وقوله أو ابن عمه أى ابن عمه الطفل كأن طلقها أبو الطفل وله ابن أخ فتزوجت بعد انقضاء عدها بابن أخ الأب وهو ابن عم الطفل وقد تقدم أنه ليس من محارمه (قوله أو ابن أخيه) أى ابن أخى الطفل واستشكل تزوجها بابن أخى الطفل بأنه ان كان ابن أخيه الشقيق أو لأمه فهو ابن ابنها فتكون أم الطفل جدة فكيف تزوج به وان كان ابن أخيه لآبيه فقط فهو ابن ابن شريتها فتكون هي موطوءة جده فكيف تزوج به فحرم عليه في صورتين وأجيب بأن ذلك يتصور في مطلق الحاضنة لا خصوص الأم وان اقتضاه سياق كلام الشارح وذلك بأن تزوج أخت الطفل لأمه بابن أخيه لآبيه فيصير لانه أجنبي منها ويتصور أيضا في الأم المجازية وهي الجدة كأن تموت الأم فتنتقل الحضنة لآيتها وهي جدة الطفل وتسمى أما مجازا فاذا تزوجت بابن أبى الطفل الذى من غير بنتها فقد صدق عليها أن أم الطفل المجازية وهي الجدة تزوجت بابن أخى الطفل بل لها أن تزوج بابن أبى الطفل الذى من غير ابنتها فيصدق عليها حينئذ أن أم الطفل المجازية وهي الجدة تزوجت بأخى الطفل والمستند كل نظر لكون السياق فى أم الطفل الحقيقية (قوله ورضى كل منهم) أى من عم

كج وتجارة طويلا كان
السفر أقصر
الولد المميز وغيره مع
المقيم من الابوين حتى يعود
المسافر منها ولو أراد أحد
الابوين سفر نقله فالأب
أولى من الأم بحضنته
فبشرحه منها (و) الشرط
السابع (الخلو) أى خلوات
المميز (من زوج) ليس من
محارم الطفل فان نكحت
تخص من محارمه كم الطفل
أو ابن عمه أو ابن أخيه
ورضى كل منهم

الطفل وابن عمه وابن أخيه وإنما اعتبر رضاه لأن له حقاً في الحضانة فحصله شفقتهم على رعايته
تبقى حضانتها مع تزوجها به ليعاونا على كفالته وإن كانت الحضانة في الأصل للابوين فاندفع
بذلك قول المهشي لا يمتنع أن حق الحضانة في ذلك للزوج والزوجة معاً بمعنى هذا الرضا ووجه
الاندفاع أنه لما كان له حق في الحضانة في الجملة اعتبر رضاه وإن كان حق الحضانة في الأصل
للابوين وقوله بالمميز كان الأشمل أن يقول بالمحزون كما تقدم مراراً (قوله فلا تسقط
حضانتها بذلك) أي بتزوجهما بغيره في حق في الحضانة ورضى فإن لم يرض سقطت حضانتها (قوله
فإن اختلف شرط منها) أي من الشروط المذكورة كما أشار إليه الشارح بقوله أي السبعة وقوله
في الأم أي أوفى غيرها وقوله سقطت حضانتها أراد بالسقوط ما يشمل عدم الاستحقاق ابتداء كما
يشمل انتفاءها بعد ثبوتها فإذا اختلف الشرط فيها قبل ثبوت الحضانة لها لم تستحق الحضانة وإذا
طراً اختلال الشرط بعد ثبوتها سقطت حضانتها لكن لو خالها الأب على ألف مثلاً وحضانة
ولده الصغير سنة أو سنتين مثلاً ثم تزوج في أثناء المدة المعينة فلا يسقط حقها وليس له انتزاعه
منها في تلك المدة كما حكاه في الروضة عن القاضي حسين معللاً له بأن الاجارة عقد لازم وبه يعلم
أن الاستحقاق هنا بالاجارة لا بالقرابة والمراد سقطت حضانتها مادام المانع قائماً فإن زال كان
أفاق المجنونة أو عتقت الرقيقة أو أسلمت الكافرة أو تاب الفاسقة أو أقام المسافر أو طلقت
المنكوحه ولو طلاقاً رجعاً عادت الحضانة إليها ولو من غير لية جديدة لزوال المانع كالأب
والجد والناتر بشرط الواقف والامس لهم وتستحق المطلقة الحضانة في الحال ولو قبل انقضاء
العدة على المذهب (قوله كما تقدم شرحه مفصلاً) أي في التفريع على مفاهيم الشروط
كما رأيت

* كتاب أحكام الجنائيات *

أي كوجوب القود الآتي في كلامه وإنما أثرت الجنائيات عن المعاملات والمناكحات لأن
الشخص إذا تمت شهوة بطنه وشهوة فرجه وقعت منه الجنائية غالباً والمراد الجنائية على الإبدان
وأما الجنائية على الأموال والأعراض والأنساب والعقول والاديان فستأتي في كتاب الحدود
فليست مرادة هنا وإن كان التعبير بالجنائيات يشملها ولذلك قيل إن التعبير بالجراح أولى ورد بأن
شمول العبارة لما يتوهم دخوله بقرينة ذكره فيما سبأني أخف من إخراج ما يتعين دخوله لأن
شمول ما لا يتوهم دخوله ليس فيه فساد حكم وإخراج ما يتعين دخوله فيه فساد حكم فإن التعبير
بالجراح يخرج القتل بالسحر ونحوه كالخلق ويخرج إزالة الماعز أيضاً فيقتضي أن الحكم فيما
ذكر ليس كالحكم في الجراح وليس كذلك والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
كتب عليكم القصاص في القتلى وخبر الصحيحين اجتمعوا السبع الموبقات أي المهلكات قيل
وما هن إلا رسول الله قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الإباحة وكل الربا
وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات وخبر لا يحل دم امرئ مسلم
يشهد أن لا إله إلا الله وأن رسول الله إلا بأحدى ثلاث الشب الزنا والنفس بالنفس والتساول
لدينه المعارف للجماعة والقتل عد الظلم من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله تعالى عن ذلك علواً
كبيراً فقد سئل صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله قال أن تجعل لله نداً وهو خلقك

بالمميز فلا تسقط حضانتها
بذلك (فإن اختلف شرط منها)
أي السبعة في الأم (سقطت)
حضانتها كما تقدم شرحه مفصلاً
* (كتاب) أحكام الجنائيات *

قيل ثم أي قال أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك وتصح توبة القاتل عدا لأن الكافر تصح
توبته فتوبة هذا أولى لكن لا تصح توبته إلا بتسليم نفسه لورثته القتل فيقتصوا منه أو يعفوا
عنه على مال ولو غير الديه أو مجازاً فإذا تاب توبة صحيحة وسلم نفسه لورثته القتل راضياً بقضاء الله
عليه فاقصوا منه أو عفو عنه سقط عنه حق الله بالتوبة وحق الورثة بالقصاص أو بالعفو وأما
حق الميت فيبقى متعلقاً بالقاتل لكن الله يهونه ويخبره ويصلح بينه ما يسقط الطلب عنه
في الآخرة كما قاله النووي فإن لم يقب ولم يقتص منه بقيت الحقوق الثلاثة متعلقة بالقاتل وإن
اقتص منه قهره عنه كما يقع كثيراً سقط عنه حق الوارث فقط ولا ينهت عذابه بل هو في خطر
المشيئة كما أن أصحاب الكفار غير الكفر وإن أصر على عدم التوبة كما يدل عليه قوله إن الله
لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ولذلك قال صاحب الجوهرة

وميت ولم يتب من ذنبه * فأمره مفقوض لربه

ولا يجلد في النار أن عذب وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالد فيها
فمحمول على المستقل لذلك والمراد بالخلود فيه المكث الطويل فإن الدلائل تطاهرت على أن
عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم ولذلك قال صاحب الجوهرة ثم الخلود مجتنب ومذهب أهل
السنة أن القتل لا يقطع الأجل وأن من قتل مات بأجله خلافاً للمعتزلة في قولهم القتل يقطع
الأجل متمسكين بخبر أن المقتول يتعلق بقائه يوم القيامة ويقول إرب ظلمي وقتلني وقطع
أجلي وهو متكلم فيه ويتقدر صحته فهو منظور فيه للطاهر لانه لو لم يقتله لاحتمل أن يعيش فلما
قتله تبين أنه مات بأجله قال صاحب الجوهرة

وميت بعمره من يقتل * وغيره باطل لا يقبل

وشرع القصاص في الجنائيات حفظاً للنفوس لأن الجنائي إذا علم أنه جنى يقتص منه انكف
عن الجنائية فيترتب على ذلك حفظ نفسه ونفس المجني عليه وهو من الكليات الخمس المنظومة
في قول الجوهرة

وحفظ دين ثم نفس مال نسب * ومثلها عرض وعقل قد وجب

وانما كانت خمسة مع أن المذكور في النظم ستة لأن العرض يرجع للنسب فهما شيء واحد
(قوله جمع جنائية) أي هي جمع جنائية بكسر الجيم وانما جعت مع كونها مصدراً وهو لا يبنى ولا
يجمع لتنوعها إلى عمد وخطا وشبه عمد كما سيأتي (قوله اعلم من أن تكون قتلاً أو قطعاً أو جرحاً)
أي أو هتماً أو قطعاً أو إزالة معنى كسمع ويدر وغيره ما من المعاني لأن المصنف ذكر جميع ذلك
(قوله القتل) أي من حيث هو وهو أزهق النفس الناشئ عن فعل ولو حكماً كالسهر وهو أزهق
صرف الشيء عن وجهه يقال ما سهر لئن كذا أي ما صرفك عنه وشرعاً من أوله النفوس الحية
أموراً ينشأ عنها أمور خارقة للعادة ويقال لمن مات بغير قتل مات حتف أنفه وقوله على ثلاثة
أضرب أي كائن على ثلاثة أنواع من كينونة المقسم على أقسامه (قوله لارابع لها) وجه ذلك
أن الجنائي إن لم يقصد عين المجني عليه بأن لم يقصد الجنابة أصلاً كأن زانقت رجلاً فوقع على
إنسان فقتله أو قصد الجنابة على زيد فأصاب عمره فهو الخطأ المحض سواء كان بما يقتل غالباً أو لا
وان قصد عين المجني عليه فإن كان بما يقتل غالباً فهو العمد المحض وإن كان بما لا يقتل غالباً

جمع جنائية أصم من أن
تكون قتلاً أو قطعاً أو جرحاً
(القتل على ثلاثة أضرب)
لارابع لها

فهو شبه العمد (قوله عمد محض) أى خالص من شائبة الخطأ واحترزه عن شبه العمد لانه غير خالص من تلك الشائبة فانه وان كان عدا من حيث قصد المجنى عليه لكن فيه شبه بالخطا من حيث ضعف تأثير الآلة (قوله وهو) أى العمد فقد فسر الشارح العمد باعتبار معناه الاصلى وقوله مصدر عمد بفتح الميم كما يصرح به قوله يوزن ضرب لكن نقل الشيخ عطية عن بعضهم ما يصرح بانه من بابى ضرب وعلم وقوله ومعناه القصد أى معنى العمد الذى هو مصدر عمد القصد يقال عمد الى كذا أى قصده (قوله وخطأ محض) أى خالص من شائبة العمد على قياس ما تقدم (قوله وعمد خطأ) أى حقيقة مركبة من شائبة العمد وشائبة الخطأ ويقال له أيضا خطأ عمد وخطأ شبه عمد وشبه عمد وهو الاشهر (قوله وذكر المصنف تفسير العمد فى قوله الخ) أى وذكر تفسير الخطأ فى قوله والخطأ المحض أن يرى الخ وتفسير عمد الخطأ فى قوله وعمد الخطأ أن يقصد الخ فقد ذكر المصنف تفسير الثلاثة وانما اقتصر الشارح على ذكر المصنف تفسير العمد لا ابتداء المصنف به (قوله فالعمد المحض الخ) أى اذا أردت تفسير كل من الثلاثة فأقول لك العمد المحض الخ فالقاء فاء الفصيحة (قوله أن يعمد) بكسر الميم كما علم من قول الشارح يوزن ضرب ويجوز فتحها بناء على ما تقدم من أنه من بابى ضرب وعلم وقوله الجاني بدل من الضمير المستتر فى يعمد وأنه على تقدير أى تفسيره وليس فاعلا ليعمد لئلا يلزم عليه أن المصنف حذف الفاعل وقوله الى ضرب به متعلق بيمعد وقوله أى الشخص أى المقصود بالجناية وقوله بما يتعلق بضربه وقوله أى بشئ انما فسر به ذلك ليدخل السحر ونحوه كالخلق واللقاء فى البئر وتقديم الطعام المسموم لكن ربما ينافيه قول المصنف الى ضربه لان المتبادر منه أن ما واقعة على الآلة وان كان ماذ كرمثله فى الحكم وقوله يقتل غالبا أى فى الغالب فرجعت هذه النسخة للنسخة التى ذكرها الشارح بقوله وفى بعض النسخ فى الغالب وهذا تفسير للعمد فى ذاته ويعتبر فى ايجابه القود الذى سيذكره المصنف بقوله فيجب القود عليه أن يكون عدا وانما من حيث ازهاق الروح ليخرج به غير العدوان من الواجب كقتل المرتد ونحوه والمندوب كقتل المسلم الغازى قريه الكافر اذا سب الله أو رسوله والمكروه كقتل المسلم الغازى قريه اذا لم يسب الله ولا رسوله والمباح كقتل الامام الاسير اذا استوت الخصال فيه فعلم من ذلك أن القتل يكون حراما ومكروها وواجبا ومندوبا ومباحا فعليه الاحكام الخمسة وانما قلنا من حيث ازهاق الروح ليخرج ما لو استحق حرز رقبته فقد نصفين فانه لا يجب فيه القود وان كان عدوانا لانه ليس عدوانا من حيث ازهاق الروح بل من حيث العدوان عن الطريق المستحق الى غيره وخرج بقوله أن يعمد الى ضربه ما لو زلقت رجله فوقع على شخص فأتى فانه خطأ وتقييد الشخص بكونه المقصود بالجناية ما لو رمى زيدا فأتى بغيره فخطأ أيضا ويقول بما يقتل غالبا ما يقتل نادرا فهو شبه عمد وبما يقتل غالبا غير زارة فى مقتل أو فى غيره وتأم حتى مات بخلاف ما اذا كان فى غير مقتل ولم يتألم ومنه ضرب يقتل المريض دون الصحيح والصغير دون الكبير والسقيم دون السليم (قوله ويقصد الجاني قتله) أى على رأى المصنف والراجح أنه لا يشترط قصد القتل كما سيذكره الشارح وقوله أى الشخص تفسير للضمير وقوله بذلك الشئ أى الذى يقتل غالبا (قوله وحينئذ) أى حين اذ وجدت هذه الشروط وقوله فيجب القود لقوله تعالى كتب عليكم

(عمد محض) وهو مصدر
عمد يوزن ضرب ومعناه
القصد (خطأ محض وعمد
خطأ) وذكر المصنف تفسير
العمد فى قوله (فالعمد
المحض هو أن يعمد الجاني
الى ضربه) أى الشخص
(بما أى بشئ) يقتل غالبا
وفى بعض النسخ فى الغالب
(ويقصد) الجاني (قتله)
أى الشخص (بذلك الشئ)
وحيئذ (فيجب القود)

القصاص في القتل ولأنه بدل متلف متعين جنسه كسائر المتلفات ولا فرق في وجوب القود بين أن يموت الجاني عليه في الحال أو بعده بسراية جراحة وقوله أي القصاص تفسير للقود وانما يسمى القصاص قودا لأنهم يقودون الجاني إلى محل الاستيفاء بجعل أو غيره وقوله عليه متعلق يجب وقوله أي الجاني تفسير للضمير (قوله وما ذكره المصنف) مبتدأ وقوله ضعيف خبر وقوله من اعتبار قصد القتل بيان لما ذكره المصنف وظاهر من صريح الشارح أن ما ذكره المصنف قول أو وجه في المذهب وفي كلام الشيخ العبادي ما يفيد أن المصنف لم يسبق بما ذكره قال الشيخ البرماوي نقل عن شيخه هذا تفسير لقوله أن يعمد إلى ضربه لإفادته أن ذلك معناه وليس ذلك قدرا زائدا عليه كما يصرح به تقسيمه القتل إلى ثلاثة أضرب اذ لو اعتبر هذا زائدا عليه لمزم زيادة الاقسام أي لأنه يكون هناك قسم آخر وهو أن يعمد إلى ضربه بما يقتل غالباً ولم يقصد قتله كما يقتضيه مفهوم التقييد بقوله ويقصد قتله بذلك وفيما قاله نظر لأن قوله أن يعمد إلى ضربه معناه أن يقصد الفعل في ذاته وأما قصد قتل الشخص فهو قدرا زائدا على ذلك ولا بد فلا وجه لما قاله (قوله والراجح خلافه) أي أنه لا يشترط قصد القتل (قوله ويشترط لوجوب القصاص في نفس القاتل أو قطع أطرافه) أي أزالة معانيه وإن كان كل من قطع الأطراف وإزالة المعاني زائدا على كلام المصنف لأن كلامه في القتل فقط وقوله اسلام وأمان أي لأنه لا بد من عصمة القاتل بإيمان وأمان وقوله فيهدر الحربي والمرتبة تفرع على مفهوم الشرط لأن كلامهم ليس معصوما بإيمان وأمان وقوله في حق المسلم في مفهومه تفصيل وهو أن الحربي يهدر في حق الحربي والمرتبة أيضا مفهومه دفر في حق كل أحد وإن المرتد لا يهدر في حق مثله (قوله فإن عني عنه) أي على الدية بدليل قوله وجب على القاتل دية ففرض كلامه في العفو على الدية فإن قال عضوت مجازا سقط القود ولادية وكذا إن أطلق العفو بأن قال عضوت عنه فقط فسقط القود ولادية على المذهب لأن العفو اسقاط ثابت وهو القود لا إثبات معدوم وهو الدية وإن كان العافي محجورا عليه سواء عفا عن نفسه أو عضوا من أعضائه المتصلة ولو شعرا أو ظفرا كطليق عضوم أعضاء المرأة ولو عفا بعض المستحقين دون بعض سقط القصاص كله وإن لم يرض البعض الآخر لأنه لا يتجزأ ويغاب فيه جانب السقوط لأجل حقن الدم فحق سقط بعضه سقط كله (قوله أي عفا الجاني عليه عن الجاني) تفسير لكل من الضميرين فالجاني عليه تفسير للضمير المستتر للفاعل لكن المستحق أشمل لأنه يشمل الوارث فلو عبر به لكان أعم والجاني تفسير للضمير المجرور وقوله في صورة العمد المحض أي لأنها هي التي يجب فيها القود فيحتاج للعفو بخلاف صورتي الخطأ وشبه العمد كما هو ظاهر (قوله وجب على القاتل دية مغلطة) أي وإن لم يرض القاتل لأنه محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه وانما يعتبر رضاه الجاني عليه وكان في شرع موسى عليه السلام تقتل القود وفي شرع عيسى عليه السلام تقتل الدية وفي هذه الشريعة تخيير المستحق بين الأمرين تحقيقا على هذه الآلة لما في الإلزام بأحدهما من المشقة ومحل عدم اعتبار رضا الجاني أن عفا المستحق على الدية كما هو القرض فان صالحوه على غير ما هي كما يقع الآن فانهم قد يصالحونه على ألف قرش أو خمسة قرش اعتبر رضاه أيضا (قوله حالة في مال القاتل) فهي مغلطة من ثلاثة أوجه كونها مثلثة وكونها

أي القصاص (عليه) أي الجاني وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه ويشترط لوجوب القصاص في نفس القاتل أو قطع أطرافه اسلام أو أمان فيهدر الحربي والمرتب في حق المسلم (فإن عني عنه) أي عفا الجاني عليه عن الجاني في صورة العمد المحض (وجب) على القاتل (دية مغلطة حالة في مال القاتل)

قول المحشى للضمير المستتر الفاعل يفيد أن قول المتن عفا مبنى للمعلوم فيكتب بالالف ولكنه في أكثر النسخ عني مبنيا للمجهول فلا يكون فيه ضمير بل نائب الفاعل الجار والمجرور ويكون كلام الشارح بيانا للفاعل الذي حذف لقصد العموم وأنبأ عنه المجرور نصر الوفاي

حالة وكونها في مال الغائل (قوله وسيد كرم المصنف بيان تغليظها) أي في فصل الدية بقوله
 فالغلظة ما تضمنه الأبل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة في بطونها وأولادها فالمراد
 بالتغليظ الآتي في كلامه كونها مثلثة (قوله والخطأ المحض الخ) وهو لا يوصف بجمل ولا حرمة
 فليس بجمل ولا حرام لأنه من قبيل فعل الغائل كفعل البهية والجنون وقوله أن يرى إلى شيء
 الخ اقتصر المصنف في تصوير الخطأ على ما إذا قصد الفعل دون الشخص ومثله ما إذا لم يقصد
 الفعل أصلاً كأن زلقت رجله فوقع على غيره فلت كما مر ولعل المصنف اتكل على كون ذلك
 يفهم بالأولى (قوله كصيد) أي أو شجرة أو يرى إلى زيد فيصيب عمراً كما مر وقوله فيصيب
 رجلاً أي مثلاً ولو قال فيصيب انصافاً للكان أعم والمدار على أن يصب الشخص غير المقصود
 بالجناية وقوله فبقتله أي بتلك الأصلية (قوله فلا قود عليه) أي لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً
 خطأ قصير رقية مؤمنة ودية مسئلة إلى أهله لأن ظاهره نفي القود لأنه لم يتعرض له (قوله أي
 الرأي) فالضمير عائدة على الرأي المقهور من قوله أن يرى (قوله بل يجب عليه دية مخففة)
 اضرب اتقالي عن نفي القود إلى وجوب الدية لآية المذكورة (قوله وسيد كرم المصنف
 بيان تخفيفها) أي في فصل الدية بقوله والمخففة ما تمن الأبل عشرون جذعة وعشرون حقة
 وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون فالمراد بالتخفيف الآتي في كلامه
 كونها الخمسة (قوله على العاقلة الخ) فهي مخففة من ثلاثة أوجه وإنما كانت على العاقلة
 لخبر الصيحين أنه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الجاني وفيهما أن امرأتين اقتلتا
 فخذت أحدهما الأخرى بجحر فقتلتها وما في بطنها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية
 جنيها غزاة عبداً وأمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها (قوله مؤجلة عليهم) أي لأنهم يحملونها
 على سبيل المواساة والاحسان للبعائي فناسب أن الشارع يخفف عليهم بكونها مؤجلة عليهم
 وأنداء أجل دية النفس من الزهوق وأجل دية غيرها كقطع يده من ابتداء الجناية لكن لا يؤخذ
 أرضه إلا بعد الاندمال (قوله في ثلاث سنين) أي بالاجماع كما حكاه الامام الشافعي وغيره
 وهذا ظاهر أن كان المقتول كاملاً بجزية وذكورة وإسلام فإن كان رقيقاً أخذ في آخر كل سنة
 من قيمته قدر ثلث دية وإن كان أنثى أخذ في أول سنة قدر ثلث دية رجل وفي السنة الثانية
 مابق وأما الكافر فلا تزيد دية على سنة فتؤخذ في آخرها لأنها ثلث أو أقل والاروش
 والحكومات وواجب الأطراف كالدية فيؤخذ في كل سنة قدر ثلث دية كاملة ولو قتل رجلين ففي
 ثلاث سنين يؤخذ في آخر كل سنة ثلثان ثلث لهذا ولث لهذا لأن الواجب ديتان ويجمل قول
 الشارع يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلث دية كاملة إذا كان الواجب دية واحدة (قوله وعلى
 الغني من العاقلة) وهو من يملك زيادة على ما يكفي العمر الغالب له وللموثة عشرين ديناراً فأكثر
 اعتباراً بالزكاة فإن العشرين ديناراً أكثر لصلب يجب فيه الزكاة فإن ملك زيادة على ذلك
 أقل من عشرين ديناراً وفوق ربع دينار فهو متوسط وعليه ربع دينار إن كان من أصحاب
 الذهب وثلاثة دراهم إن كان من أصحاب الفضة وإن لم يملك ذلك فهو فقير فلا يعقل شيئاً لأن
 شروط من يعقل خمسة الذكورة والحزيرة والتكليف واتفاق الدين وعدم الفقر فلا يعقل امرأة
 ولا خنثى إلا إن بان ذكر أفيقر موصوفته التي إذا ما غيره ولا رقيق ولو مكاتباً ومبعضاً ولا صبي

وسيد كرم المصنف بيان
 تغليظها (والخطأ المحض أن
 يرى إلى شيء) كصيد
 (فيصيب رجلاً فقتله فلا
 قود عليه) أي الرأي (بل
 يجب عليه دية مخففة)
 وسيد كرم المصنف بيان
 تخفيفها (على العاقلة
 مؤجلة عليهم) (في ثلاث
 سنين) يؤخذ آخر كل سنة
 منها قدر ثلث دية كاملة
 وعلى الغني من العاقلة من
 أصحاب الذهب آخر كل سنة

ومجنون ولا مسلم عن كافر وعكسه ويعقل يهودى عن نصرانى وعكسه كالارث ولا فقير
ولو كسوبا ومن مات من العاقلة في أثناء سنة سقط من واجب تلك السنة (قوله نصف دينار)
لخملة ما يؤخذ منه في الثلاث سنين ثلاثة أنصاف دينار ونصف وقوله من أصحاب القضة
سنة دراهم أى لأن الدينار من الذهب يقابله اثنا عشر درهما من الدينار فالذى يقابل نصف
الدينار ستة دراهم والذي يقابل ربع الدينار ثلاثة دراهم كما تقدم التنبيه عليه في المتوسط
(قوله كما قاله المتولى) أى الامام أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابورى المتولى
صاحب الثقة ولد بنيسابور ومات ببغداد (قوله والمراد بالعاقلة عصبية الجاني) أى
المتعصبون بأنفسهم يقدم الأقرب فالأقرب فيقدم الاخوة لابوين ثم لاب ثم بنوهم وان سفلاوا
ثم الاعمال لابوين ثم لاب ثم بنوهم ثم معتق الجاني الذي كثر ثم عصبته الأصل وفرعه كأصل الجاني
وفرعه ثم معتق المعتق ثم عصبته الأصل والفرع كما مر ثم معتق أبى الجاني ثم عصبته الأصل
والفرع وهكذا أبدا ولا يعقل عتيق عن معتقه كما لا يريه فان فقد العاقل بمن ذكر عقل ذوو
الارحام ان لم ينتظم أمر بيت المال وان انتظم عقل فيؤخذ منه قدر الواجب فان لم يكن بيت
المال فكل الواجب على الجاني بناء على أن الدية تجب عليه ابتداء ثم تحملها العاقلة وهو
الاصح وخرج بقولنا الذكر المرأة المعتقة فعتقها يعقلها عاقلتها والمعتقون كل معتق الواحد
ويوزع الواجب عليهم بقدر ملكهم لا بعد دروسهم وكل واحد من عصبته كل معتق يحمل
ما كان يحمله ذلك المعتق والحاصل أن المقدم كالخوة لابوين يؤخذ من كل غنى منهم نصف
دينار ومن كل متوسط منهم ربع دينار ويشتري بما أخذ منهم قدر الواجب وهو ثلث الدية
فان لم يبقه انتقل الى من بعدهم مرتبة بعد مرتبة حتى يفي المأخوذ بقدر الثلث وان زاد
المأخوذ على قدر الواجب نقص منه بالنقص (قوله الأصل وفرعه) أى الأصل الجاني وفرعه
فأصول الجاني وفرعه لا يعتلون لانهم ابعاضه فكما لا يحمل الجاني لا تحمل ابعاضه وكذلك
أصول كل معتق وفرعه قياسا على أصول الجاني وفرعه كما تقدم التنبيه عليه (قوله وعدم
الخطا) أى المركب من شائبة العمد ومن شائبة الخطا وهو المسمى بشبه العمد وقوله أن يقصد
ضربه أى الشخص المقصود بالجنابة وقوله بما لا يقتل غالباً أى بل يقتل نادراً بحيث يكون سببا
في القتل وينسب القتل اليه عادة لا نحو قتل عمال ينسب اليه القتل عادة لان ذلك مصادفة قدر
فلا شيء فيه لا قود ولا دية ولا غيرهما (قوله كان ضربه بعصا خفيفة) أى أو بسوط أو نحوه
(فائدة) قال القراء أقول لحن سمع بالعراق هذه عصا وصوابه عصاى كما في قوله تعالى وما تلك
بيمينك يا موسى قال هى عصاى (قوله فيموت المضروب) أى بسبب ذلك الضرب كما أفادته
الفاء وقوله فلا قود عليه أى لان الآلة لا تقتل غالباً وقوله بل تجب دية مغلفة أى بالتثليل فقط
لقوله صلى الله عليه وسلم الا ان في قتل عمد الخطا قتل السوط والعصا مائة من الابل مغلفة منها
أربعون خلفه في بطنها أولادها (قوله على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين) أى كما في دية الخطا
فهى مغلفة من وجه مخففة من وجهين والمعنى في ذلك أن شبه العمد ترددين العمد والخطا
فأعطى حكم العمد من جهة تغليف الدية بكونها مثلية وحكم الخطا من جهة كونها على العاقلة
مؤجلة عليهم في ثلاث سنين (قوله وسيدكر المصنف بيان تغليفها) أى في فصل الدية بقوله

نصف دينار ومن أصحاب
القضة ستة دراهم كما قاله
المتولى وغيره والمراد بالعاقلة
عصبية الجاني الأصل وفرعه
(وعدم الخطا أن يقصد
ضربه بما لا يقتل غالباً) كان
ضربه بعصا خفيفة (فيموت
المضروب) فلا قود عليه
بل تجب دية مغلفة على
العاقلة مؤجلة في ثلاث
سنين وسيدكر المصنف
بيان تغليفها

والمغلطة الى آخر عبارته وقد سبق ذكرها (قوله ثم شرع المصنف الخ) دخول على قول المصنف
 وشرائط وجوب القصاص الخ وقوله في ذكر من يجب عليه القصاص أي وهو من اجتمعت
 فيه الشروط الاتية وقوله المأخوذ من اقتصاص الاثر أي يتبعه يقال اقتص الاثر أي يتبعه
 وقيل مأخوذ من القص وهو القطع ومنه القص المعروف (قوله لان المجنى عليه الخ) علة
 للاخذ من الاقتصاص الذي هو بمعنى التبع ولو عبر بالمستحق بدل المجنى عليه لكان أشمل
 لانه يشمل الوارث في صورة القتل وقوله فبأخذ مثلها أي فيستوفي مثلها من قتل أو قطع أو
 جرح أو ازالة معنى (قوله فقال) عطف على قوله شرع (قوله وشرائط وجوب القصاص
 الخ) في كلام المصنف تفنن لانه عبر فيما تقدم بالقود وعبر هنا بالقتصاص وقوله في القتل أخذه
 من السياق لان كلام المصنف في القتل ومثله القطع وازالة المعنى وقوله أربعة بل خمسة والخامس
 هو عصمة القتل بإيمان أو أمان فيهدر الحربي في حق كل أحد والمراد في حق المعصوم بخلافه
 في حق مرتد مثله والزاني المحصن اذا قتله مسلم معصوم ومن عليه قود لقاتله لعدم عصمتهم
 (قوله وفي بعض النسخ فصل) أي هكذا في بعض النسخ من غير لفظ فصل وفي بعض النسخ لفظ
 فصل فالترجمة به في بعض النسخ لكن الشارح والشيخ الخطيب شرح كل منهما على النسخ
 التي ليس فيها لفظ فصل ونبه شارحنا على بعض النسخ التي فيها لفظ فصل (قوله وشرائط
 وجوب القصاص أربع) أي من غير تاء التانيث بخلاف النسخة الاولى فان فيها تاء التانيث
 وقوله الاول أي الشرط الاول وقوله أن يكون بالغاً أي بالاحتلام أو بالسن أو بالحليض (قوله
 فلا قصاص على صبي) أي بالمعنى الشامل للصبي وهذا تفريع على مفهوم الشرط لان
 مفهومه أن غير البالغ لا قصاص عليه لرفع القلم عنه كالجنون الاتي وعلم من الاقتصاص على
 أني القصاص عنهما وجوب الدية في مالهما كسائر متلفاتهما مضمونة في مالهما وانما ضمنا
 متلفاتهما لان ضمانهما من قبيل خطاب الوضع وأما الحربي فلا قصاص عليه ولاديه اذا قتل
 غيره حال حرابه لعدم التزامه بالاحكام حال الجنانية وان عصم بعد ذلك باسلام أو عقد نعمة أو
 أمان لما تواتر من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل الصحابة بعده من عدم القصاص وغيره ممن
 أسلم كوخشي قاتل حزة عم النبي صلى الله عليه وسلم غابة الامر أنه صلى الله عليه وسلم قال له
 ان استطعت أن تغيب عنا وجهك فافعل لانه صلى الله عليه وسلم حزن على حزة حزننا شديد
 وقد استشهد في أحد رضى الله عنه (قوله ولو قال أنا الاتي صبي صدق) أي ان أمكن ولا
 يخلف في هذه الصورة لان تخليفه ثبت صلبه وثبت صباه يطل تخليفه في تخليفه ابطال
 تخليفه وأما لو قال وهو بالغ كنت وقت القتل صبياً وكذبه ولئى المقتول فيصدق القاتل بيمينه
 ان أمكن صباه وقت القتل لان الاصل بقاءه بخلاف ما اذا لم يكن صباه وقت القتل فلا يصدق
 بيمينه بل يصدق ولئى المقتول في نظير هذا في الجنون الاتي فاذا قال وهو عاقل كنت وقت
 القتل مجنوناً وكذبه ولئى المقتول صدق القاتل بيمينه ان عهد جنونه قبله لان الاصل بقاءه
 بخلاف ما اذا لم يعهده جنون فلا يصدق بل يصدق ولئى المقتول (قوله الثاني) أي الشرط
 الثاني وقوله أن يكون القاتل عاقلاً أي حال جنانيته وان جن بعد ما فيقتص منه حال جنونه
 لان العبرة بكونه عاقلاً حال الجنانية كما علمت لاحال الاقتصاص وان أوهمت عبارة الشارح

ثم شرع المصنف في ذكر من
 يجب عليه القصاص
 المأخوذ من اقتصاص الاثر
 أي يتبعه لان المجنى عليه
 يتبع الجنانية فبأخذ مثلها
 فقال (وشرائط وجوب
 القصاص) في القتل
 (أربعة) وفي بعض النسخ
 فصل وشرائط وجوب
 القصاص أربع الاول
 (أن يكون القاتل بالغاً)
 فلا قصاص على صبي ولو
 قال أنا الاتي صبي صدق
 بلا يمين الثاني أن يكون
 القاتل (عاقلاً)

خلاف ذلك (قوله فيمنع القصاص من مجنون) أي لرفع القلم عنه كما مرّت الإشارة اليه وهذا
 تفرّيع على مفهوم الشرط لأن مفهومه أن غير العاقل لا يجب عليه القصاص (قوله إلا أن
 تقطع جنونه) استثناء من مجنون فالباقي بعد الاستثناء ما إذا أطبق جنونه وهو ظاهر وقوله
 فيقتص منه زمن افاقته أي إذا جنى زمن افاقته بخلاف ما إذا جنى زمن جنونه فقوله زمن
 افاقته ظرف لمحذوف والتقدير إذا جنى زمن افاقته كما علمت وإن كان ظاهر كلام الشارح أنه
 ظرف لقوله يقتص ولذلك قال المحنّي تبعاً للقبولي وأعلم أن الشارح توهم أن كلام
 المصنف في حالة الاقتصاص من المجنون فذكر ما قاله وليس كذلك اللهم إلا أن يجعل ما قاله
 الشارح على ما ذكره العلامة الخطيب من أن جنونه لو كان متقطعاً فخايتمه حال افاقته
 مضمونة بخلافها وقت جنونه اهـ وقد أقرنا هالك بما يفيد ذلك والحاصل أن من قطع جنونه
 له حكم العاقل حال افاقته وحكم المجنون حال جنونه والعبرة في ذلك بوقت الجنابة لا وقت
 الاقتصاص حتى لو جنى حال افاقته ثم جنى اقتص منه حال جنونه وعكسه بعكسه (قوله
 ويجب القصاص على من زال عقله بشرب مسكر متعدي شربه) أي لا يعامل معاملة المكلف
 تغليظاً عليه وإن كان غير مكلف على التحقيق ولئلا يتخذ الناس ذريعة إلى ترك القصاص
 لأن من رام قتل شخص يتعاطى مسكراً حتى لا يقتص منه وألحق بمن تعدي بسكره من تعدي
 بتعاطي دوا من زبل العقل وهذا كالمستثنى من شرط العقل (قوله فخرج من لم يتعد بأن شرب
 شيئاً ظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه) أي لعذره فهو كالمعتوه (قوله والثالث)
 أي الشرط الثالث وقوله أن لا يكون القاتل والد المقتول أي أصله وإن علا ذكره كان أو
 أتي ولو كافراً ويفهم من قوله أن الولد يقتل بقتل والده وهو كذلك ويستثنى منه ما إذا كان
 الولد مكاتباً وقتل أباه المملوك له فإنه لا يقتل به لأنه فضله بالسيادة ويقتل المصارم بعضهم ببعض
 فإذا قتل الأخ أخاه قتل به (قوله فلا قصاص على والد بقتل ولده) أي لخبر الحاشاكم واليهيقي
 وصحاحه لا يقاد للابن من أبيه ولأنه كان سبباً في وجوده فلا يكون الابن سبباً في عدمه وشمل
 الولد المنقضي بلعان في الحرة أرخلف في الأمة فلا يقتل الوالد به وإن أصر على النني على العقد
 من وجهين خلافاً لمن قال الاشبه أنه يقتل به مادام مصرّاً على النني والكلام في الولد من
 النسب وأما الولد من الرضاع فيجب القصاص فيه ولو قتل زوجة نفسه ولمنها ولد فلا قصاص
 عليه وكذا لو قتل زوجة ابنه ولولمه قود فورث ولده بعضه سقط كما لو قتل أباً زوجته ثم ماتت
 الزوجة ولمنها ولد فيسقط القصاص لأنه إذا لم يقتل الوالد بجنايته على ولده فلائ لا يقتل
 بجنايته على من له في قتله حق أولى (قوله وإن سفل الولد) أي رعاية لحرمة الوالد وإن علا
 (قوله قال ابن كجب) أي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كجب كان رئيساً عالمًا زاهداً (قوله ولو
 حكم حاكم بقتل والد بولده نقض حكمه) أي لخالفته للعديد السابق وهو لا يقاد للابن من
 أبيه ويستثنى من ذلك كما قاله الشمس الرملی مالوا فنجع الوالد ولده وذبحه كالثلة وحكم
 بالقتل حاكم فلا ينقض حكمه (قوله والرابع) أي الشرط الرابع وقوله أن لا يكون المقتول
 أنقص من القاتل بكفر أو ورق أي لئلا يفضل القاتل المقتول بالإسلام أو الحرية فإنه بشرط
 أن لا يفضل القاتل المقتول بالإسلام أو حرية أو أمان أو سيادة أو إمالة كما يعلم بمحرمه تحقيقاً

ففيمنع القصاص من مجنون
 إلا أن تقطع جنونه فيقتص
 منه زمن افاقته ويجب
 القصاص على من زال عقله
 بشرب مسكر متعدي شربه
 شربه فخرج من لم يتعد بأن
 شرب شيئاً ظنه غير مسكر
 فزال عقله فلا قصاص عليه
 (و) الثالث (أن لا يكون)
 القاتل (والد المقتول) فلا
 قصاص على والد بقتل ولده
 وإن سفل الولد قال ابن كجب
 ولو حكم حاكم بقتل والد
 بولده نقض حكمه (و) الرابع
 (أن لا يكون المقتول أنقص
 من القاتل بكفر أو ورق)

للكفاة البشرية لوجوب القصاص بالادلة المعروفة (قوله فلا يقتل مسلم بكافر) أى لنقص
المقتول عن القاتل بالكفر فقد فضل القاتل المقتول بالاسلام فلا يقتل به ولو زانياً محصناً ويقتل
الكافر بالكافر ولو اختلفت ملته ما يقتل يهودى بنصرانى وعكسه ومعاهد وثمن وعكسه
لان الكفر كلمة واحدة فلو أسلم القاتل بعد القتل لم يسقط القصاص لتكافئهما حال الجنابة
ولا تنظر لحدوث الاسلام بعدها ووافق الشافعى على عدم قتل المسلم بالكافر ماله وأحمد وأصحق
وقال أبو حنيفة يقتل المسلم بالذى دون المعاهد والحربى وحكى انه رفع لابي يوسف مسلم قتل
كافر الخكم عليه بالتقود فأنام رجل برقة من شاعر فلقاها اليه فاذا فيها هذه الايات

يا قاتل المسلم بالكافر * جرت وما العادل كالجائر
يا لمن يغداد وأطرافها * من فقهاء الناس أو شاعر
جار على الدين أبو يوسف * بقتله المسلم بالكافر
فاسترجعوا وبكروا على دينكم * واصطبروا فالاجر لصابر

فاخذ أبو يوسف الرقة ودخل بها على الرشيد فأخبره بالحال وقرأ عليه الرقة فقال له الرشيد
تدارك هذا الامر بحيلة ثلاث يكون منه قسنة نفراج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول بالينة
على صفة المنة وأداء الجزية قلمياً بأوابها فأسقط القود وحكم بالدية فاذا كان الحكم بالقود
مفضيا الى استسكان النفوس وانتشار الفتنة كان العود عنه أحق وأصوب كما فعله أبو يوسف
(قوله حرياً كان أو ذمياً أو معاهداً) نعيم في الكافر (قوله ولا يقتل حر برقيق) أى
لنقص المقتول عن القاتل بالرق فقد فضل القاتل المقتول بالحرية وحكى الرويانى أن بعض
فقهاء اخر اسئل في مجلس أميرها عن قتل الحر بالعبد فقال أقدم حكاية قبل ذلك كنت في أيام
قضى يغداد قائماً ذات ليلة على شاطئ نهر الدجلة إذ سمعت غلاماً يترنم ويقول
خذوا بدى هذا الغزال فانه * رماى بهمى مقلبه على عمد
ولا تقتلوه انى أنا عبده * ولم أر حراً قط يقتل بالعبد

فقال له الأمير حسبك فقد أغثت عن الدليل وقوله خذوا بدى أى بدل دى وهو الدية ثلاثين
قوله بعد ذلك ولا تقتلوه ويقتل الرقيق بالرقيق ولا تنظر لتدبير أو كفاة أو استيلاء وحدث العتق
بعد القتل كحدث الاسلام بعد قتل عبد عبد الله ثم عتق القاتل قتل به ولا تنظر لحدث العتق
ولا يقتل البعض بمثله وان زادت حرية أحد هما على حرية الآخر لانه لا يقتل حر حرية بجزء
الحرية وجزء الرقيق بجزء الحر بل يقتل جميعه بجميعه شأنه حرية ورقا فيلزم قتل حر حرية بجزء
وهو منمنع واعلم ان الفضيلة في شخص لا تحجب نقصه ولهذا الاقصاص بين عبد مسلم وحر ذى
لان المسلم لا يقتل بالذى والحر لا يقتل بالعبد ولا تحجب فضله كل منهما منقصته (قوله ولو كان
المقتول أنقص من القاتل الخ) أى فيقتل الشاب بالشيوخ والكبير بالصغير والطويل بالقصير
وبالعكس وكذلك يقتل العالم بالجاهل والشريف بالخصيس والسلطان بالزبال والذكر بالانثى
والغنى بالعكس كما أشير اليه السارح بقوله مثلاً لانهم لم يعتبروا التفاوت في هذه الامور
وانما يعتبرون التفاوت في الصفات السابقة كالاسلام والحرية والامالة والسيادة بخلاف
غيرها من الامور المذكورة (قوله وتقتل الجماعة بالواحد) أى وان كثر والماروى مالك أن

فلا يقتل مسلم بكافر حرياً
كان أو ذمياً أو معاهداً ولا
يقتل حر برقيق ولو كان
المقتول أنقص من القاتل
بكبراً أو صغراً أو طولاً أو قصر
مثلاً فلا عيرة بذلك (وتقتل
الجماعة بالواحد) ان كافأهم

عمر رضي الله عنه قتل قراخسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة أي حيلة وقال لوعلى عليه أهل
صنعاء قتلتم جميعا ولم ينكر عليه أحد فصارا جماعا ولأن القصاص عقوبة تجب للواحد
على الواحد فتجب للواحد على الجماعة ولأنه لو لم تجب عند الاشتراك لكان كل من أراد قتل
شخص استعان بغيره واتخذ الناس ذلك ذريعة لسفك الدماء فوجب القصاص عند الاشتراك
لحقن الدماء وإن تفاوتت جراحاتهم عدداً وغشاً وأرساً وتفاوتت ضرباتهم كذلك سواء
قتلوه بمحترق أو بمنقل أو بالقوه من شاطئ جبل أو في بحر بشرطه المذكور في كلامه بقوله إن
كافأهم فالنشرط المذكور هو المكافأة وللولى عفو عن بعضهم على حصته من الدية وقتل الباقي
وله عفو عن جميعهم على الدية فإذا آل الأمر إلى الدية وزعت عليهم باعتبار الرأس في الجراحات
لأن تأثيرها لا ينضب بل قد تزيد نكابة الجرح الواحد على جراحات كثيرة وفي الضرب على
عدد الضربات لأنها تلاقى الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت فلو كانوا ثلاثة وضرب واحد ضربة
واحد ضربتين وواحد ثلاث ضربات فعلى الأقل سدس الدية وعلى الثاني ثلثها وعلى الثالث
نصفها لأن مجموع الضربات ست فتوزع الدية عليهم بنسبة مالكل من الضربات إلى المجموع
ولو قتل واحد جماعة عكس ما في كلام المصنف فإن قتلهم مرتباً قتل بأولهم وإن قتلهم دفعة
قتل واحد منهم بالقرعة وللباقي الديات في تركته لتعذر القصاص عليهم ولو قتل غير الأقل
في الأولى وغير من خرجت قرعته في الثانية عصي ووقع قتله قصاصاً وللباقي الديات لتعذر
القصاص عليهم وأما تجب القرعة في صورة المعية عند التنازع فإن رضوا بتقديم واحد منهم
من غير قرعة جاز ولهم الرجوع إلى القرعة قبل القصاص ولو أقر بسبق بعضهم اقتص منه ولية
ولغيره تخليفه إن كذبه ولو قتلوه كلهم دفعة واحدة أساءوا ووقع القتل موزعاً عليهم ولكل منهم
ما يفي من دية مورثه فلو كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه ويرجع بثلث الدية والعبرة بدية
المقتول لا القاتل (قوله وكان فعل كل واحد منهم لو انقرض كان قاتلاً) وحينئذ يجب عليهم
القصاص مطلقاً أي سواء تواطوا أم لا فإن كان فعل كل واحد منهم لا يقتل لو انقرض في صورة
الضربات لكنه له دخل في القتل فان تواطوا قتلوا أو افلا يقتلون وتجب الدية لأنه شبه عمد
وتوزع عليهم بعد دشر باتهم وإن كان فعل بعضهم يقتل لو انقرض وفعل البعض الآخر لا يقتل
لو انقرض لكن له دخل في القتل فلكل حكمه فصاحب الأول يقتل مطلقاً وصاحب الثاني يقتل
إن تواطع الباقيين أو افلا يقتل وتجب عليه حصته من الدية وأما في صورة الجراحات فلا
يعتبر التواطؤ بل يقتلون مطلقاً لأنها يقصد بها الهلاك غالباً وخارج بقولنا لكن له دخل
في القتل ما لو كان خفيفاً بحيث لا يؤثر في القتل أصلاً فإنه لا شيء على صاحبه فلا دخل له في
قصاص ولاديه وبهذا تنضح عبارة المحنثي فإن فيها تعقيداً (قوله ثم أشار المصنف لقاعدة
الح) دخول على كلام المصنف وتلك القاعدة هي قوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما
في النفس يجري بينهما في الأطراف التي لتلك النفس أي كيدورجل وأذن وكذا المعاني كسمع
وبصر وشم فيجرى فيها القصاص أيضاً لأن لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في إبطالها
(قوله فكما يشترط في القاتل كونه مكلفاً) أي بالغاً عاقلاً وكذلك بقية الشروط المتقدمة وقوله
يشترط في القاطع لطف أي أ والمزيل للمعنى من المعاني كما علم مما مر وقوله كونه مكلفاً أي بالغاً

وكان فعل كل واحد منهم
لو انقرض كان قاتلاً ثم أشار
المصنف لقاعدة بقوله
(وكل شخصين جرى
القصاص بينهما في النفس
يجري بينهما في الأطراف)
التي لتلك النفس فكما يشترط
في القاتل كونه مكلفاً يشترط
في القاطع لطف كونه
مكلفاً

عاقلا وكذلك بقية الشروط المتقدمة (قوله وحينئذ) أي حين إذ كان كما يشترط في القاتل كونه مكلفا إلى آخر الشرط ويشترط في القاطح كونه مكلفا إلى آخر الشرط وقوله فمن لا يقتل بشخص لا يقطع بطرفه أي يقطع طرف ذلك الشخص فلا يقطع الصبي والمجنون يقطع طرفيها كما لا يقتل به ولا يقطع الوالد يقطع طرف ولده كما لا يقتل به ولا يقطع المسلم يقطع طرف الكافر كما لا يقتل به ولا يقطع الحر يقطع طرف العبد كما لا يقتل به (قوله وشرائط وجوب القصاص في الأطراف الخ) لا يخفى أن شرائط مبتدأ خبره اثنان وانما صرح الاخبار بالاثنيين عن الشرائط مع أنه جمع لأن المراد به الجنس بسبب الاضافة فإن الاضافة تأتي للمثنى في اللام أو لانه أطلق الجمع على الاثنين مجازا بساء على المشهور من أن أقل الجمع ثلاثة أو حقيقة على مقابل المشهور من أن الجمع مأخوذ الواحد (قوله بعد الشرائط المذكورة في قصاص النفس) أي غير الشرائط المتقدمة في القتل وهي أربعة بل خمسة كما تقدم (قوله اثنان) قد عرفت أنه خبر عن شرائط وقد بينا وجه صحة الاخبار (قوله أحدهما) أي أحدا الاثنین وقوله الاشتراك في الاسم الخاص أي كالكلمة والبسري والعليا والسفلي وهكذا رعاية للمماثلة ولا يكتفى الاشتراك في الاسم العام كاليد والاذن وموهما وقوله للطرف المقطوع أي الموضع للطرف المقطوع (قوله وبينه المصنف بقوله) أي بين المصنف بقوله الذي سبب كراهة الاشتراك في الاسم الخاص لكن في البيان قصور وقد جازاه الشارح بقوله من أذن أو يذ أو رجل فهو مجازاة لكلام المصنف فكان الأولى أن يقول كالبني والبسري والعليا والسفلي وهكذا كما مثلنا فيما سبق وقد يحمل كلام المصنف على التمثيل كما أشار إليه الشارح بقوله أي تقطع البني مثلا الخ وعلم بما ذكر أنه لا تقطع شفة عليا بسفلي ولا عكسه ولا أنملة بأخرى ولا اصبع بأخرى ولا حادث بعد الجناية بوجوده فلو قطع سناليس له مثلها ثم نبت بعد الجناية له مثلها فلا قود (قوله البني بالبني) أي تقطع البني بالبني كما قدره الشارح والباء في ذلك داخله على المجيء عليه وهكذا فيما يأتي (قوله أي تقطع البني مثلا) أي وتقطع الشفة العليا بالعليا والسفلي بالسفلي وهكذا فإشار الشارح إلى أن كلام المصنف محمول على التمثيل كما تقدم التنبيه عليه وقوله من أذن أو يذ أو رجل بيان للبني مشوب ببعض لأن كلاما من الاذن واليد والرجل يشمل البني والبسري وقوله بالبني من ذلك أي من الاذن أو اليد أو الرجل فالنكتة كبرى في اسم الإشارة للتأويل بما ذكرنا ولما عاها الاخذ المأخوذ من العطف بأو (قوله والبسري مما ذكر) أي من الاذن أو اليد أو الرجل وكذلك قوله بالبسري مما ذكر (قوله وحينئذ) أي حين إذ اشترط الاشتراك في الاسم الخاص البني بالبني والبسري بالبسري وقوله فلا تقطع بني يسري أي لا تقطع البني بسبب قطع البسري وقوله ولا عكسه أي ولا تقطع البسري بالبني ولو تراضيا على ذلك لم يقع قصاصا فيهما وفي المقطوعة بدلا الدية دون القصاص لرضاء بقطعها بدلا مع فساد البدل ويسقط القصاص في الأولى لأن التراضي المذكور يتضمن العفو عن القصاص فيجب العفو فيه ولو قول الحمشي في العكس محله ما لم ير من المجيء عليه فإن رضي جاز لانه دون حقه فيه نظر لقوات الشرط الذي هو المشاركة في الاسم الخاص رعاية للمماثلة كما تقدم فكيف يصح القصاص مع فوات الشرط ويؤيد ما قلنا صريح شرح المنهج فانه بعد أن ذكر أن البني

وحينئذ لا يقتل بشخص
لا يقطع بطرفه (وشرائط
وجوب القصاص في
الأطراف بعد الشرائط
المذكورة) في قصاص
النفس (اثنان) أحدهما
الاشتراك في الاسم الخاص
للطرف المقطوع وبينه
المصنف بقوله (البني
بالبني) أي تقطع البني
مثلا من أذن أو يذ أو رجل
بالبني من ذلك (والبسري)
مما ذكر (بالبسري) مما ذكر
وحينئذ فلا تقطع بني
يسري ولا عكسه

لا تؤخذ باليسرى ولا عكسه قال ولو تراخيا بأخذ ذلك لم يقع قودا ولم يخصه بحشية بالاولى فظاهر
صنيعه أنه راجع للجميع وهو المتعين وعلم من ذلك أن التفاوت باليمنى واليسرى والعليا
والسفلى يمنع القود بخلاف التفاوت بالكبر والصغر والطول والقصر والقوة والضعف في العضو
فلا يمنع القود كما في النفس (قوله والثاني) أي من الاثنين المتقدمين وقوله أن لا يكون
بأحد الطرفين أي طرف الجاني وطرف المجنى عليه ومقتضى هذا أنه لو كان بطرف الجاني
شلل لم يجب القصاص وهو مخالف لقول الشارح كغيره أما الشلاء فمقتطع بالعصية على المشهور
الأن يكون المصنف جارا على مقابل المشهور أو يحتمل كلامه على ما إذا قال عدلان من أهل
الخبرة أن الشلاء إذا قطعت لا تنسد بالحسم كما سيذكره الشارح وقوله شلل بفتح الشين ولا مين
بعدها وهو بطلان العمل كما يؤخذ من قول الشارح وهي التي لا عمل لها ولا أثر لخرج وخضرة
أظفار وسوادها وصمم اذن وخشم أنف وعنت ذكر وخصي فتؤخذ الرجل العصية بالعرجاء
ويؤخذ الطرف سليم الاظفار بالطرف الذي في اظفاره خضرة أو سواد لأن ذلك علة ومريض
في العضو وذلك لا يؤثر في القود ويؤخذ طرف فاقد اظفار بطرف فيه اظفار لانه دونه لاعكسه
لانه فوقه وتؤخذ اذن جميع بأصم كعكسه لأن السمع لا يهل جرم الاذن ومنفعة تجميع الصوت
وهي موجودة ويؤخذ أنف شام بأخشم كعكسه لأن الشم ليس في جرم الانف ومنفته تجميع
الهواء وهي باقية ويؤخذ ذكر غل بذكر عنين وخصي لانه لا خلل في الذكر وتعد رالاتشار
لضعف في القلب والدماع فليس بأشل لأن الذكر الاشل منقبض لا ينسطأ ومنبسط لا ينقبض
(قوله فلا تقطع يدا ورجل صحيحة بشلاء) أي يدا ورجل شلاء وهذا تفريع على مفهوم قوله
وأن لا يكون بأحد الطرفين شلل بالنسبة لما إذا كان بطرف المجنى عليه شلل ولو شلت يد الجاني
أو رجله بعد الجناية فلا قطع لاستثناء المماثلة حالة الجناية ولو خالف صاحب الشلاء وقطع العصية
بغير اذن الجاني لم يقع قصاصا بل عليه دينها وله حكومة الشلاء فلو سرى القطع للنفس وجب عليه
القصاص لتقويتها بغير حق وأما إذا كان باذنه فان أطلق الاذن فلا دية في الطرف ولا قود
في النفس وجعل مستوفيا لحقه فان قال خذ قودا ففعل فعليه الدية وله حكومة كما قطع به
البغوي وقبل لاشي عليه وهو مستوف بذلك حقه (قوله وهي التي لا عمل لها) أي لأن الشلل
بطلان العمل كما تقدم (قوله أما الشلاء فمقتطع بالعصية) أي وبالشلاء إذا كانت مثلها
أو دونها شللا لانها مثل حقه أو دونه وهذا مقابل لما قبله لانه عكسه وقوله على المشهور هو المعتمد
(قوله الا أن يقول الخ) فمحل قطع الشلاء بالعصية أن أمن نزف الدم بقول أهل الخبرة كما
أشار إليه الشارح بالاستثناء (قوله أن الشلاء إذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفخ أفواه العروق)
فلا تقطع الشلاء بالعصية حيثئذ وان رضى الجاني حذرا من استيفاء النفس بالطرف وقوله
ولا تنسد بالحسم بالحاء والسين المهمتين أي الكي بالنار وثلثه غمس في زيت مغلي كما قاله
الشبرا ملسي (قوله ويشترط مع هذا) أي مع أمن نزف الدم المأخوذ من الاستثناء كما تقدم
أن يقطع به مستوفيا أي يرضى به فيقطع بفتح النون مضارع قطع بكسر هاء معني يرضى
بخلاف قطع يقطع بفتح النون فيهما فانه بمعنى سأل يسأل ومنه قول الشافعي رضي الله عنه
العبد حران قطع * والحر عبدان قطع

(و) الثاني (أن لا يكون بأحد
الطرفين شلل) فلا تقطع
يدا ورجل صحيحة بشلاء
وهي التي لا عمل لها أما
الشلاء فمقتطع بالعصية
على المشهور الآن يقول
عدلان من أهل الخبرة أن
الشلاء إذا قطعت لا ينقطع
الدم بل تنفخ أفواه
العروق ولا تنسد بالحسم
ويشترط مع هذا أن يقطع
به مستوفيا

فاقنع ولا تقنع فما * شئ يشين سوى الطمع

والقناعة أعز أو صاف الإنسان كما قال رضى الله عنه

أمت مطامعي فأرحت نفسي * فإن النفس ما طمعت تهون

وأحييت القنوع وكان ميتا * فنى أحيائه عرضي مصون

إذا طمع يحمل بقلب عبد * علته مهانة وعلاءه هون

(قوله ولا يطلب أرشال للشل) أى لأن الصفة لا تقابل بحال ولهذا الوقتل الذي بالمسلم والعبد بالحر لم يجب لفضيلة الاسلام والحرية شئ (قوله ثم أشار المصنف لقاعدة الخ) دخول على كلام المصنف وتلك القاعدة هي قوله وكل عضو أخذ من مفصل فقيه القصاص وقوله بقوله متعلق بأشار (قوله وكل عضو) بضم العين وكسرها وهو واحد الأعضاء كيد ورجل وقوله أخذ أى أخذه الجاني وقوله أى قطع تفسير لاخذ والمراد أنه قطع جناية وقوله من مفصل بفتح الميم وكسر الصاد وأما بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان لأنه يفصل الكلام كما في المختار (قوله كرفق وكوع) أى ومفصل القدم والركبة حتى أصل الفخذ والمنكب فيجب القصاص فيهما إن أمكن بلا جافة وإن لم يمكن إلا بالجافة فلا سواء أجافه الجاني أم لا نعم إن مات المجنى عليه بذلك قطع الجاني وإن لم يمكن إلا بالجافة (قوله فقيه القصاص) أى لانضباط ذلك مع الأمن من الزيادة في الاستيفاء ويجب القصاص في فتي معين وقطع أذن وجفن وشفة سفلى وعليا ولسان وذكر وأثنين وشفرين وأثنين لأن لها نهايات مضبوطة نعم لا تؤخذ عين مجتمعة بعيناء ولسان ناطق بلسان أخرس ويجب القصاص في السن قال تعالى والسن بالسن لكن لو قطع شخص ولو غير منغور سن غير منغور فلا قصاص في الحال لأنها تعود غالباً فإن بان فساد منبتها بأن عادت البواقي بعد سقوطها دونها وقال أهل الخبرة فسد منبتها وجب القصاص فإن كان صغيراً لم يقتص له في صفه بل يؤخر حتى يبلغ لأن القصاص للتشني وهو لا يحصل إلا بعد البلوغ فإن مات قبل بلوغه اقتص وارثه في الحال ولو اقتص من غير منغور لئله بعد أن بان فساد منبته فإن لم تعد سن الجاني فذلك ظاهر وإن عادت قلعت ثانياً فقط وقيل وثالثاً وقيل وأكثراً من ذلك ولو قطع شخص بالغ سن بالغ منغور ثم عادت لم يسقط القصاص لأن عودها نعمة جديدة من الله تعالى والمنغور بالثلثة هو الذي سقطت أسنانه الرواضع وغير المنغور هو الذي لم تسقط أسنانه المذكورة (قوله وما لا مفصل له لا قصاص فيه) أى لأنه لا قصاص في كسر العظام لعدم الوثوق بالمعائنه فيه لأنه لا يضبط نعم إن أمكن في كسر السن يقول أهل الخبرة وجب القصاص بنحو منشار أو مبرد ولو كان هناك مفصل قبل محل الكسر فله القصاص منه وله حكومة الباقي وخرج بكسر العظام قطع غيرها كقطع عين وأنف وأذن وشفة ولسان وذكر فيجب فيه القصاص بالجزئية كثلث وربيع ونصف لا بالمساحة (قوله واعلم الخ) هو توطئة كلام المصنف كما يشير إليه الشارح بعد لكن صنيع الشارح غير مناسب لأن الجروح في كلام المصنف عاقبة في سائر البدن ولو في غير الرأس والوجه فقطصره على شجاج الرأس والوجه غير ظاهر لأنه يلزم على كلامه أن الجروح في غير الرأس والوجه لا يعلم حكمها من كلام المصنف ولأنه يؤهم أن الموضحة في غيرهما لا قصاص فيها وليس كذلك فكان عليه أن يعبر بدل الشجاج

ولا يطلب أرشال للشل ثم
أشار المصنف لقاعدة بقوله
(وكل عضو أخذ) أى قطع
(من مفصل) كرفق وكوع
(فقيه القصاص) وما لا
مفصل له لا قصاص فيه واعلم

بالجروح العاتية لسائر البدن وتكون الموضحة عامة لسائر البدن أيضاً من حيث وجوب
 القصاص كما هو صريح كلام المصنف وأما من حيث وجوب الارش وهو خمسة أبعرة فهي
 خاصة بالرأس والوجه فلا يجب الارش فيها الا ان كانت في الرأس أو الوجه فان كانت في غيرهما
 ففيها حكومة بكاى الجروح (قوله ان شجاج الرأس والوجه) أى الجراح فيه ما فالشجاج
 بكسر الشين جمع شجة بفتحها وهى جرح فيها وأما فى غيرهما فلا يسمى شجة بل جرحاً فقط وقيل
 يسمى شجة ويرجحاً وقوله عشرة بل احدى عشرة بزيادة الدامعة بعين مهملة وهى التى تدمى الشق
 مع سيلان الدم كما سأتى (قوله حارصة بهملات) وتسمى الحارصة والحريصة وكلهما مأخوذة
 من حرص القصار الثوب اذا شقه بالدق وتسمى القاشرة أيضاً (قوله وهى مائشقة الجلد قليلاً)
 أى شحوا لخدش (قوله ودامية) بتخفيف الباء التثنية وقوله تدميه بضم التاء القوقية لانه
 مضارع أدمته والمراد تدميه بلا سيلان دم فان سال الدم سميت دامعة بالعين المهملة وبزيادة
 هذه صارت الشجاج احدى عشرة كما قاله أبو عبيدة وقد مر التنبيه على ذلك (قوله وباضعة)
 بموحدة ثم بعد الالف ضامة مجعثة ثم عين مهملة مأخوذة من البضع وهو القطع وقوله تقطع اللحم
 أى بعد قطع الجلد (قوله ومتلاحة) من التلاحم أى الدخول فى اللحم وقوله تغوص فيه
 أى فى اللحم (قوله وسحاق) بكسر السين المهملة وسكون الميم وبالهاء المهملة وبالضاد
 فى آخره مأخوذة من سحاقى البطن وهو الشحم الرقيق وقد تسمى هذه الشحمة الملتطاة والملطاة
 واللاطية وقوله تبلغ الجلطة التى بين اللحم والعظم وتسمى هذه الجلطة سمحاقاً وكذا كل جلدة
 رقيقة (قوله وموضحة) سميت بذلك لانها توضع العظم من اللحم كما أشار اليه بقوله توضع العظم
 من اللحم فلعله رأى وجه التسمية فعبر بذلك ولم يقل نصل الى العظم كما عبر به غيره وعبارة النهج
 نصله أى نصل العظم بعد خرق الجلدة (قوله وهاشمة) سميت بذلك لانها تسمى العظم كما أشار
 اليه بقوله تكسر العظم لان معنى شتم العظم كسره وقوله سواء أى وضحة أم لا نعميم فى الهاشمة
 دفع به توهم أن الهاشمة تستلزم الموضحة فلو أضحى وشحه وجب القود فى الموضحة وأرش
 الهاشمة وهو خمسة أبعرة لانه لا قود فى الهاشمة بل فى الموضحة فقط كما يعلم من قوله ولا قود
 فى الجروح الا فى الموضحة (قوله ومنقلة) بالتشديد سميت بذلك لانها تنقل العظم كما أشار اليه
 بقوله تنقل العظم من مكان الى مكان آخر أى وان لم توضحه ولم تهشمه (قوله ومأمومة) بالهمز
 وتسمى أمّة وقوله تبلغ خريطة الدماغ أى الجلدة المحيطة به ودماغ ككتاب مخ الرأس كما
 فى القاموس وقوله المسماة أم الرأس بنصب المسماة لانه صفة لخريطة الدماغ كما لا يخفى (قوله
 ودامعة بعين مجعثة) بخلاف الدامعة بالعين المهملة فانها التى تسيل الدم كما مر وقوله تحرق تلك
 الخريطة أى خريطة الدماغ وقوله وتصل الى أم الرأس كان الصواب أن يقول وتصل الى الدماغ
 وهو المخ كما مر لان التى تصل الى أم الرأس هى المأمومة كما ذكره قبل ذلك وأما هذه فتصل الى
 الدماغ ولذلك سميت الدامعة (قوله واستنى المصنف الخ) كان الاظهر فى الدخول على كلام
 المصنف أن يقول وذكر المصنف أنه لا قصاص فى الجروح واستنى منها الموضحة بقوله الخ لان
 الشارح لم ينبه على المستثنى منه فى الدخول (قوله من هذه العشرة) أى المتقدمة وقوله
 ما تضمنه قوله أى ما اشتمل عليه قوله وهو الموضحة (قوله ولا قصاص فى الجروح) أى لعدم

أن شجاج الرأس والوجه
 عشرة حارصة بهملات
 وهى مائشقة الجلد قليلاً
 ودامية تدميه وباضعة
 تقطع اللحم ومتلاحة
 تغوص فيه وسحاق تبلغ
 الجلدة التى بين اللحم
 والعظم وموضحة توضع
 العظام من اللحم وهاشمة
 تكسر العظم سواء
 أوضحه أم لا ومنقلة
 تنقل العظم من مكان الى
 مكان آخر ومأمومة تبلغ
 خريطة الدماغ المسماة أم
 الرأس ودامعة بعين مجعثة
 تحرق تلك الخريطة وتصل
 الى أم الرأس واستنى
 المصنف من هذه العشرة
 ما تضمنه قوله (ولا قصاص
 فى الجروح) أى المذكورة

انفسباطها وعدم الامن من الزيادة والنقصان فيها طولاً وعرضاً وقوله أى المذكورة أى بقوله
واهم أن شجاع الرأس والوجه عشرة لكن قد عرفت أن الجروح في كلام المصنف عامة في سائر
البدن ولو في غير الرأس والوجه فعمله على شجاع الرأس والوجه غير مناسب فلو عظمها في سائر
البدن لكان أولى (قوله الا في الموضحة) أى فيها القصاص ولو في سائر البدن فلا يختص
القصاص في الموضحة بالرأس والوجه وأما الارش فلا يجب فيها الا ان كانت في الرأس أو الوجه
فان كانت في غيرهما ففيها حكومة كما سيأتى وانما وجب القصاص فيها التيسر ضبطها واستيفاء
مثلها بأن يقاس مثلها طولاً وعرضاً من عضو الشاج ويخط عليه فهو سواد أو حرة ويوضع
بالموسى فهو معتبر بالمساحة لا بالجزئية لان الرأسين مثلاً قد يختلفان صغراً وكبراً ولو اختلفت
بالجزئية كالنصف والربع وقع الحيف لانه لو كان نصف رأس الشاج أكبر من نصف رأس
المشجوع وأخذنا نصف رأس الشاج في نصف رأس المشجوع لوقع الحيف بالشاج وعكسه
بعكسه ولو أوضح كل رأس المشجوع ورأسه أصغر أو ضخماً رأسه كله ولا يكمل الايضاح من غير
الرأس كالوجه والقفا لانه غير محل الجناية بل يؤخذ قسطه للباقي من أرض الموضحة فان كان الباقي
قد رثلها أخذ ثلث أرشها أو ورأسه أكبر أو ضخماً منه قدر حق المشجوع فقط رعاية للمماثلة
والخبرة في محل الجاني لان جميع رأسه محل لادام حق الجناية فيضرب في أدائه من ذلك المحل وقبل
الخبرة للجبني عليه ولو أوضح ناصية المشجوع ونصيبته أصغر كل عليها من باقي الرأس من أى
محل كان لان الرأس كله عضو واحد ولو زاد المقتص في الموضحة على حقه فان كان عمد الزمه
قصاص الزيادة لعدمه لكن لا يقتص منه الا بعد اندمال موضحته وان كان خطأ وشبهه عمد
وجب أرض كامل للزائد بخلاف حكمه حكم الاصل ان لم يكن الخطأ باضطراب الجاني والافهدر
ولو قال المقتص نود من اضطرابك وأنه كسر المقتص منه صدق المقتص منه على الاربع من
وجهين ولو كان برأس الشاج شعرون رأس المشجوع فعن نص الام أنه لا قود لمخيه من
اتلاف شعور يلفه الجاني وظاهر نص المختصر وجوبه وجل ابن الرفعة الاول على فسلد منبت
المشجوع والثاني على ما لو حلق ولا يضر في قود الموضحة فتفاوت غلط جلد ولحم (قوله فقط)
أى دون باقي الجروح وقد وضعه بقوله لاني غيرها من بقية العشرة فهو تفسير لمعنى فقط
* (فصل في بيان الدية) * أى في بيان أحكام الدية كالقتل والعضف والدية مأخوذة من
الودي يقال وديت القتل أدبه ودياً اذا دفعت دية وهاؤها عوض عن فاء الكلمة لان أصلها
ودي كعدة فان أصلها وعد حذفت الواو وعوض عنها الهاء قال في الخلاصة

فأمر أو مضارع من كوعد * احذف وفي كعدة ذلك الطرد

وذكرها المصنف عقب القصاص لانها بديل عنه على ما قيل والراجح أنها بديل عن الجني عليه
ولا يظهر للخلاف فائدة الا اذا اختلفت دية القاتل والمقتول كما لو قتلت امرأة رجلاً وعكسه
فان قلنا انها بديل عن القصاص الذي هو قتل الجاني وجبت دية امرأته في الاول ودية رجل
في الثاني وان قلنا انها بديل عن الجني عليه وجبت دية رجل في الاول ودية امرأة في الثاني وهذا
هو الصحيح فقول الحنفي تبع الشيخ الخطيب لانها بديل عنه على الصحيح ليس بصحيح والاصل فيها
الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتمن بر رقبة مؤمنة ودية مسئلة الى

(الافى الموضحة) فقط لاني
غيرها من بقية العشرة
* (فصل في بيان الدية) *

أهل والأحاديث طائفة بذلك والاجماع منعقد على وجوبها (قوله وهي) أي الدية وقوله المال الواجب بالجناية أي بسبب الجناية وقوله على خـرج به الرقيق قالوا يجب فيه القيمة بالغة ما بلغت تشبيهه بالدواب بجامع الملكية فلا يسمى المال الواجب بالجناية عليه دية وأما قوله فبما سأتى ودية العبد قيمته فقيه تجوز كما سأتى (قوله في نفس أو طرف) أي أو معنى وقال الهنسي تبعاً للقبلي قوله أو طرف أي بالمعنى الشامل للمعاني كالعقل والسمع وبعبارة الشيخ الخطيب في نفس أو فسادونها وهي تشمل الجروح لأن مادون النفس ثلاثة الأطراف والمعاني والجروح فيقتضي أن المال الواجب في الجروح يسمى دية وهو بعيد (قوله والدية على ضربين) أي على نوعين من حيث التغليظ والتخفيف فالتغليظ أمان ثلاثة أوجه وهي كونها على الجاني وكونها حالة وكونها مثلثة كما في دية العمد وأمان وجه واحد وهو كونها مثلثة كما في دية شبه العمد واقتصر عليه المصنف في بيان التغليظ ليكون شاملاً لدية العمد ودية شبه العمد والتخفيف أما من ثلاثة أوجه وهي كونها على العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين وكونها مخمسة كما في دية الخطأ وأمان وجهين وهما كونها على العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين كما في دية شبه العمد واقتصر المصنف في بيان التخفيف على الخمس لكونه مقابلاً للتثليث في بيان التغليظ والحاصل أن التغليظ أمان ثلاثة أوجه أو من وجه واحد والتخفيف أمان ثلاثة أوجه أو من وجهين ويجري التغليظ والتخفيف في دية الأطراف والاروش والحكومات وإن كانت الحكومات لأصايب لها لكن لا يجري التغليظ في المذكورات في الحرم والاشهر الحرم والرحم المحرم (قوله ولا ثالث لهما) أي للضربين المذكورين أعنى المغلظة والمخففة لا يقال المغلظة من وجه والمخففة من وجهين ضرب ثالث لأننا نقول هي داخله في المغلظة من الوجه الأول وفي المخففة من الوجهين الآخرين كما أشرنا إليه فيما تقدم فلم يخرج عن كونها مغلظة أو مخففة (قوله فالمغلظة الخ) أي إذا أردت بيان كل من المغلظة والمخففة فأقول لك المغلظة كذا والمخففة كذلك لكنه اقتصر في بيان التغليظ على التثليث فقط ليشمل دية العمد ودية شبه العمد فلا ينافي أن التغليظ في دية العمد من ثلاثة أوجه كونها على الجاني وكونها حالة وكونها مثلثة واقتصر في بيان التخفيف على الخمس لكونه مقابلاً للتثليث في بيان التغليظ فلا ينافي أن التخفيف في دية الخطأ من ثلاثة أوجه كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين وكونها مخمسة وفي دية شبه العمد وجهين كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين ولكنها مغلظة من جهة التثليث (قوله بسبب قتل الذكـر الحر المسلم) أي غير الجنين والمهدر وإضافة القتل لما بعده من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والاصل بسبب قتل القاتل المذكـر الحر المسلم ولا بد من تقييد القاتل بكونه حراً ملتزماً بالأحكام ولو اتفق فخرج بالذكر الاتفي فيها نصف الدية وهو خمسون وبالحر الرقيق ففيه القيمة ولو زادت على الدية وبالمسلم الكافر ففيه ثلث الدية إن كان كافراً وثلاثا عشر دية المسلم إن كان مجوسياً وخرج بما زاده الجنين ففيه الفترة عبد أو أمة والمهدر كترك الصلاة كسلا بعد أمر الامام والرافي المحصن إذا قتل كلاهما مسلم محقون الدم فلا دية فيه ولا كفارة وخرج بتقييد القاتل بكونه حراً ما لو كان القاتل رقيقاً للغير المقتول ولو لمكاتباً وأم ولدان الواجب عليه أقل الأمرين من قيمته والدية ولو كان مبعضاً

وهي المال الواجب بالجناية
على حرفي نفس أو طرف
(والدية على ضربين مغلظة
ومخففة) ولا ثالث لهما
(فالمغلظة) بسبب قتل
الذكـر الحر المسلم

لزمه من جهة الحرية القدر الذي يناسب من الدية كالنصف ومن جهة الرقبة أقل الا من من
 قيمة باقية الرقيق والباقي من الدية وبكونه ملتزما للاحكام ما لو كان حريسا فلا شيء عليه (قوله
 عمدا) أي أو شبه عمدا لأن التثليث الذي اقتصر عليه المصنف يجرى في كل منهما وجوب
 الدية في شبه العمد ظاهر وأما وجوبها في العمد فيكون دواما بالعفو أو ابتداء ولو قهرها كما في
 قتل الوالد وله وموت الجاني قبل القصاص منه (قوله مائة من الابل) ظاهره أن ذلك من
 وجوه التغليظ وليس كذلك فكان الاولى حذفه سواء كان من كلام المصنف كما هو كذلك
 في بعض النسخ أو من كلام الشارح على ما في بعض النسخ من اسقاطه من كلام المصنف وبجواب
 بأنه خبر موطن لما بعده وهو قوله ثلاثون الحفظ التغليظ عليه وتطير ذلك يقال في المحققة (قوله
 والمائة مثلثة) ذكره دخولا على كلام المصنف والمراد بكونها مثلثة أنها ثلاثة أجزاء وان لم
 تكن متساوية (قوله ثلاثون حقة) وهي التي استحققت أن يطرقها الفصل أو أن يركب
 ويحمل عليها وقوله وثلاثون جذعة وهي التي أجذعت أي أسقطت مقدم أسنانها (قوله
 وسبق معناهما في كتاب الزكاة) فذكرناه هنا بعد العهد به هناك (قوله وأربعون خلفة)
 والخلفة مفرد لاجمع لمن لفظه عند الجمهور بل من معناه وهو مخاض بمعنى الحوامل كأمراة
 فانه مفرد لاجمع لمن لفظه بل من معناه وهو نساء فقول المحشي وهو جمع لامفرد له من لفظه عند
 الجمهور عبارة مقالوبة والصواب أن يقول هو مفرد لاجمع له من لفظه كما تصرح به عبارة الشيخ
 الخطيب وقال الجوهرى جمعها خلف بفتح الخاء وكسر اللام ككثف كما في المختار وقد
 انقلب الضبط على المحشي أيضا فقال بكسر الخاء وفتح اللام وقال ابن سيده جمعها خلفات
 (قوله وفسرها) أي المراد منها وقوله بقوله متعلق بفسر وقوله في بطونها أولادها مقول القول
 (قوله والمعنى أن الاربعين حوامل) أشار به الى أن تعبير المصنف بالاولاد مجاز لأن الحمل
 مادام في بطن أمه لا يسمى ولدا فنيب مجاز الاول (قوله ويثبت حملها بقول أهل الخبرة بالابل)
 أي بقول عدلين منهم (قوله والمحققة) أي في الخطا لا دية الخطا محققة من ثلاثة أوجه
 كونها مخمسة وكونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين لكن المصنف اقتصر على
 التحميس لكونه مقابلا للتثليث وأما دية شبه العمد فهي محققة من وجهين كونها على العاقلة
 وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين ومغلظة من وجه واحد وهو كونها مثلثة وتقدم أن
 المصنف اقتصر في بيان التغليظ على التثليث ليكون شاملا لدية العمد ودية شبه العمد فقول
 المحشي قال شيخنا وسكت المصنف عن دية شبه العمد وهي مغلظة من حيث تثليثها فقط كما مررت
 الإشارة اليه ليس في محله لأن المصنف لم يسكت عن دية شبه العمد من حيث التثليث بل كلامه
 شامل لها كما علمت (قوله بسبب قتل الذكر الحز المسلم) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله
 مائة من الابل) لادخل لذلك في التحميص كما لادخل له في التغليظ فكان الاولى اسقاطه لكنه
 خبر موطن لما بعده كما تقدم التنبيه عليه (قوله والمائة مخمسة) ذكره دخولا على كلام المصنف
 (قوله عشرون جذعة الخ) قدم هنا الجذعة على الحقة وبفت البون على بنت الحاض وكان
 الاولى له العكس لأن الجذعة بعد الحقة في السن وبفت البون بعد بنت الحاض كذلك لكن
 الواو لا تقتضي ترتيبا كما لا تقتضي تعقيبا ومعنى بنت البون بنت ناقة استحققت أن تكون لبونا

عمدا (مائة من الابل) والمائة
 مثلثة (ثلاثون حقة
 وثلاثون جذعة) وسبق
 معناهما في كتاب الزكاة
 (وأربعون خلفة) بفتح
 الخاء المعجمة وكسر اللام
 وبالفاء وفسرها المصنف
 بقوله (في بطونها أولادها)
 والمعنى أن الاربعين
 حوامل ويثبت حملها
 بقول أهل الخبرة بالابل
 (والمحققة) بسبب قتل
 الذكر الحز المسلم (مائة من
 الابل) والمائة مخمسة
 عشرون جذعة وعشرون
 حقة وعشرون بنت لبون
 وعشرون ابن لبون
 وعشرون بنت مخاض

أي ذات لبن ومعنى بنت الخاض بنت نافلة استعقت أن تكون من الخاص أي الخواصل
 (قوله ومعنى وجبت الابل على قاتل) أي كل من العمد وقوله أو عاقلة أي كما في الخطأ وشبه الحمد
 وقوله أخذت جواب الشرط أعني متى وقوله من ابل من وجبت عليه أي الذي هو القاتل
 أو عاقلة ولا يقبل في ابل الدية معيب وإن كانت ابل من وجبت عليه معيبة لأن الشرع أطلقها
 فاقضى إطلاقها سلامتها ثم إن رضى المستحق بالمعيب كفي أن كان أهلاً للتعزيع بأن كان غير
 مجبور عليه لأن الحق له فيه إسقاطه وفارقت الزكاة حيث أجزأها المعيب إذا كانت ابله معيبة
 لتعلقها بعين المال والمراد بالمعيب ما فيه عيب ثبت الرذ في البيع بخلاف المعيب في الكفارة
 فإنه ما فيه عيب يحل بالعمل لأن المقصود منها تخلص الرقبة من الرقبة بمثل ثمنها فاعتبر فيها
 السلامة مما يحل بالعمل والاستقلال (قوله وإن لم يكن له ابل الخ) أي هذا إن كان له ابل فهو
 مقابل لحذوف وعلم من ذلك أن من لم يمت له ابل تؤخذ من غيره كما تجب
 الزكاة في نوع النصاب وإنها إذا كانت على العاقلة تؤخذ منهم على سبيل المواساة فلا يناسبهم
 التغليب بتكليفهم غير ابلهم (قوله فتؤخذ من غالب ابل الخ) أي لأنها ابل متلف فوجب فيها
 الغالب من الابل كما في قيمة المتلفات فإنه يجب فيها الغالب من النقد (قوله فإن لم يكن في البلدة
 أو القبيلة ابل) أي بصفة الاجزاء فيصدق بما إذا كان فيها ابل بغير صفة الاجزاء بأن كانت
 معيبة (قوله فتؤخذ من غالب ابل أقرب البلاد إلى موضع المؤدى) أي فيلزمه نقلها ما لم تبلغ
 مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المنزل يلد أو قبيلة العدم والافتلاب بنقلها وهذا ما جرى عليه
 ابن المقرئ وهو أولى من الضبط بمسافة القصر (قوله فإن عدت الابل) أي حساباً بأن لم توجد
 في الموضع الذي يجب تحصيلها منه أو شرعاً بأن وجدت فيه بأكثر من ثمنها (قوله انتقل
 إلى قيمتها) أي قيمة الابل وقت وجوب تسليمها بالغة ما بلغت لأنها بدل متلف وهو النقص
 ف يرجع إلى قيمتها عند فقدتها وتقوم بنقد البلد الغالب لأنه أقرب من غيره وأضبط فإن كان في
 البلد نقدان فأكثر ولا غالب تخير الجاني بينهما أو بينهما ومحل الانتقال إلى القيمة إن لم يجله
 المستحق فإن أمهله بأن قال أنا أصبر حتى توجد الابل لزمه أمثاله لأن الأصل في أخذ القيمة
 ثم وجدت الابل لم ترد القيمة لأخذ الابل وإن كانت هي الأصل لانفصال الأمر بينهما بأخذ القيمة
 (قوله وفي نسخة أخرى وإن أعوزت الابل) أي فقدت (قوله هذا) أي الانتقال إلى القيمة
 بالغة ما بلغت عند عدم الابل وقوله في القول الجديد أي الذي قاله بمصر وقوله وهو الصحيح هو
 المعتقد (قوله وقيل في القديم) أي الذي قاله يبعد أن يرجع عنه وهو ضعيف كما أشار إليه
 المشرح بصيغة التقرير (قوله ينتقل إلى ألف دينار في حق أهل الذهب) أي ينتقل المستحق
 إلى ألف دينار من المضروب الخالص في حق أهل الدنانير وقوله أو ينتقل إلى اثني عشر ألف
 درهم في حق أهل الفضة أي أو ينتقل المستحق إلى اثني عشر ألف درهم من المضروب الخالص
 في حق أهل الدراهم (قوله وسواء فيما ذكر الدية المقلطة والخففة) أي وسواء فيما ذكر من
 الانتقال إلى ألف دينار في حق أهل الذهب وإلى اثني عشر ألف درهم في حق أهل الفضة الدية
 المقلطة والخففة فلا فرق بينهما في ذلك على الأصح في القديم (قوله وإن غلظت على القديم
 الخ) كان الأولى أن يقول وقيل إن غلظت على القديم الخ لأن ذلك وجه مرجوع في القديم
 ينبع فيه المصنف صاحب المذهب والأصح في القديم أنه لا يراد بشئ لأن التغليب إنما ورد في الابل

ومعنى وجبت الابل على
 قاتل أو عاقلة أخذت من
 ابل من وجبت عليه وإن لم
 يكن له ابل فتؤخذ من غالب
 ابل بلدة بلدى أو قبيلة
 بدوى فإن لم يكن في البلدة
 أو القبيلة ابل فتؤخذ من
 غالب ابل أقرب البلاد إلى
 موضع المؤدى (فإن عدت
 الابل انتقل إلى قيمتها) وفي
 نسخة أخرى وإن أعوزت
 الابل انتقل إلى قيمتها هذا
 ما في القول الجديد وهو
 الصحيح (وقيل في القديم
 ينتقل إلى ألف دينار)
 في حق أهل الذهب (أو)
 ينتقل إلى (اثني عشر ألف
 درهم) في حق أهل الفضة
 وسواء فيما ذكر الدية
 المقلطة والخففة (وإن
 غلظت على القديم

بالسن والصفة لزيادة العدد وذلك لا يوجد في الدنانير والدرهم والمراد بقوله ان غلظت ما يشعل
 التغليظ ولومن وجه كافي دية شبه العمد وقوله زيد عليها الثلث أى لاجل التغليظ (قوله أى
 قدره) أى قدر الثلث وهو في الدنانير ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وفي الدراهم أربعة آلاف
 فاذا زيد ذلك على الاصل كان الواجب في الدنانير ألفا وثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث
 دينار وفي الدراهم ستة عشر ألف درهم ولذلك قال الشارح تفريعا على زيادة الثلث في
 الدنانير ألف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون دينار وثلث وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (قوله
 وتغلظ دية الخطأ) أى بالتثليث بدل الخميس والتغليظ بذلك يجري في النفس وغيرها من
 الاطراف التي فيها الدية والمعاني بخلاف الاطراف التي لا دية فيها كاليد السلاء والذكر
 الاشل وسائر الحكومات فلا تغلظ في هذه المواضع وكذلك القيمة في الرقيق فلا تغلظ
 فيها وخرج بقول المصنف دية الخطأ دية العمد وشبه العمد فلا يزداد في تغليظها بالاخلاف
 كما قاله العمراني لأن المغلظ لا يغلظ تطير قوله المكي لا يكبر ولا يكثر ولذلك لا يسن التثليث في غلات
 الكلب (قوله في ثلاثة مواضع) أى في أحد ثلاثة مواضع (قوله أحدها) أى أحد المواضع
 الثلاثة (قوله اذا قتل في الحرم) أى اذا قتل خطأ في الحرم فتغلظ فيه بالتثليث فقط لأن له تأثرا
 في الامن بدليل ايجاب جزاء الصيد المقتول فيه سواء كان القاتل والمقتول فيه أو كان فيه
 أحدهما بأن كان القاتل فيه والمقتول خارجه أو بالعكس أو كانا بالحل لكن قطع السهم
 في مروه هو الحرم ولا بد أن يكون المقتول مسلما فتغلظ دية في الحرم وان كان القاتل كافرا
 فان كان المقتول كافرا فلا تغلظ دية في الحرم لانه ممنوع من دخوله لكن ان دخله اضرورة
 اقتضت دخوله فهل تغلظ دية فيه حينئذ ولا لأن هذا نادرا فقال ابن حجر بالاول وأقره بعضهم
 وقال الرمي بالثاني وهو المعتقد ولذلك قال الشيخ الخطيب الوجه الثاني (قوله أى حرم مكة)
 أشار بذلك الى أن آل في الحرم للعهد الشرعي أو الذهن لأن المعهود شرعا وذو حرم مكة
 (قوله أما القتل في حرم المدينة) هذا خارج بحرم مكة وقوله أو القتل في حال الاحرام أي في غير
 الحرم وهذا خارج بالحرم وقوله فلا تغلظ فيه على الاصح أما الاول فلا يختص بحرم مكة
 بوجوب جزاء الصيد المقتول فيه دون حرم المدينة فلا يجب جزاء الصيد المقتول فيه على الاصح
 وأما الثاني فلا نحرمة عارضة غير مستمرة (قوله والثاني) أى من المواضع الثلاثة ولا يخفى
 أن الثاني مبتدأ خبره مذكور في قول المصنف (قوله أو قتل) أى مسلما وكافرا وقوله في الاشهر
 الحرم أى في بعض الاشهر الحرم الاربعة ولو عبروا بالسهم فيها ان أمكن كما مر في الحرم (قوله
 أى ذى القعدة) بفتح القاف على المشهور سمي بذلك اتعودهم عن القتال فيه وقوله وذى الحجة
 بكسر الحاء على المشهور سمي بذلك لوقوع الحج فيه وقوله والحرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد
 الراء المفتوحة سمي بذلك لأن أول تحريم القتال كان فيه على ما قيل وقبل التحريم الحنة
 على ابليس فيه حكاية صاحب المستعذب وانما دخلته الآف واللام دون غيره للاشارة الى أنه أول
 السنة كانه قيل هذا الشهر الذي يكون أول السنة أبدا ويقال له شهر الله المحرم لانه اسم
 اسلامي لم يعرف من جهة العرب وقوله ووجب بالصرف اذا لم يرد به معين كما هنا فان أريد به
 معين منع من الصرف سمي بذلك لأن العرب كانت ترجبه أى تغلظه ويسمى الاصم لعدم

(زيد عليها الثلث) أى قدره
 في الدنانير ألف وثلثمائة
 وثلاثة وثلاثون دينارا
 وثلث دينار وفي الفضة
 ستة عشر ألف درهم
 (وتغلظ دية الخطأ في ثلاثة
 مواضع) أحدها (اذا قتل
 في الحرم) أى حرم مكة
 أما القتل في حرم المدينة
 أو القتل في حال الاحرام
 فلا تغلظ فيه على الاصح
 والثاني مذكور في قول
 المصنف (أو قتل في الاشهر
 الحرم) أى ذى القعدة
 وذى الحجة والمحرم ووجب

سماعهم فيه صوت السلاح والاصب لانتصاب الخيرات فيه وما ذكره في عقدها من ترتيبها هكذا وجعلها من سنتين هو الصواب كما قاله النووي في شرح مسلم وعدها الكوفيون من سنة واحدة فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة وتظهر فائدة الخلاف فيما لو نذر صياها مرتبة فعلى الأول يبدأ بذي القعدة وعلى الثاني بالمحرم وترتيبها في الأفضلية على ما رتبته الكوفيون فأفضلها المحرم ثم رجب ثم ذو القعدة ثم ذو الحجة وانما لم يلحق به رمضان وإن كان سيد الشهر لأن المتبع في ذلك التوقف (قوله والثالث) أي من المواضع الثلاثة وهو مبتدأ خبره مذكور كما لا يخفى وقوله في قوله أي المصنف (قوله أو قتل قريبه) أي لما في ذلك من قطيعة الرحم ولا فرق بين أن يكون القريب مسلماً أو كافراً ذكراً أو أنثى وأخذ الشارح قوله قريبه من قول المصنف ذارحم لأن الرحم معناه القرابة بمعنى ذى الرحم القريب فهو يغني عنه (قوله ذارحم محرم) قيدان لا بد منهما فالرحمة قيد والمحرمية قيد ولا بد أن تكون المحرمية نشأت من الرحمة كما أشار لذلك في المنهج بقوله أو محرم رحم بالإضافة فإن المعنى أو محرم نشأت محرميته من الرحم كما في الأم والاخت ويخرج بذلك المحرم الرحم الذي لم تنشأ محرميته من الرحم بل من الرضاع أو المصاهرة كبت عم هي أخت من الرضاع أو أم زوجة تفصل أن القيود ثلاثة (قوله بسكون المهمل) أي مع فتح الميم والراء (قوله فإن لم يكن الرحم محرماً الخ) محترزاً للمحرّم وكذا لو كان محرماً وليس ذارحم كعزم الرضاع والمصاهرة كالأم من الرضاع وأم الزوجة وكذلك المحرم الرحم الذي لم تنشأ محرميته من الرحم بل من الرضاع أو المصاهرة كما تقدم (قوله كبت الم) أي وابنه وبنت العمه وابنها وبنت الخال وابنه وبنت الخالة وابنها (قوله فلا تغليظ في قتلها) أي على الأصح عند الشيخين لما بينهما من التفاوت في القرابة وأما إذا انفردت المحرمية عن الرحم كما في المصاهرة بالرضاع كالأم من الرضاع وأم الزوجة فلا تغليظ في قتلها ما قطع لعدم القرابة أصلاً (قوله ودية المرأة) أي الحرة مسلمة كانت أو كافرة فلو أحر المصنف ذكر المرأة عن الجميع ليرجع إلى الكل لكان أولى ليفيد أن دية المرأة الحرة على النصف من دية الرجل الموافق لها في الدين (قوله والخنثى المشكل) أي ودية الخنثى المشكل وانما زاده الشارح لانه كالمراة هنا في جميع الاحكام فان زيادته عليها مشكوك فيها (قوله على النصف من دية الرجل) أي الحرة ما رواه البيهقي دية المرأة نصف دية الرجل وألحق بها الخنثى ولا فرق بين أن يكون القتال لكل من المرأة والخنثى رجلاً أو امرأة ولا بين أن يكون مسلماً أو كافراً (قوله نفساً وجرحاً) أي وإزالة معي وهذا يقتضي تسمية ارض الجرح دية كما مر أو هو تغليب (قوله ففي دية حرة مسلمة الخ) تفریع علی قول المصنف ودية المرأة على النصف من دية الرجل مع مراعاة التغليظ والتخفيف ومنه الخنثى المشكل كما علم مما مر (قوله في قتل عمداً وشبهه عمداً) أي حال كونها واجبة في قتل عمداً وشبهه عمداً فهي مغلظة بكونها مثلثة في حال لكن دية قتل العمدة مغلظة أيضاً من جهة كونها على القاتل وكونها حالة ودية قتل شبه العمدة مخففة من جهة كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم كما علم مما تقدم وقوله خسون من الابل أي مثلثة كما يعلم من قوله خمسة عشر حقة الخ (قوله وفي قتل خطأ) أي وفي دية الحرة المسلمة في قتل الخطأ وقوله عشر بنات

والثالث مذكور في قوله
(أو قتل قريبه) ذارحم
(محرم) بسكون المهمل فان لم
يكن الرحم محرماً كبت
الم فلا تغليظ في قتلها (ودية
المرأة) والخنثى المشكل
(على النصف من دية الرجل)
نفساً وجرحاً ففي دية حرة
مسلمة في قتل عمداً وشبهه
عشر وخسون من الابل خمسة
عشر حقة وخمسة عشر
جذعة وعشرون خلفه
ابلاحوامل وفي قتل خطأ
عشر بنات مخاض وعشر
بنات لبون وعشرون بنو
لبون وعشر حقات وعشر
جذاع

مخاض الخ أي فهي خمسة فتكون محقة بالتخمين كما أنها محقة بكونها على العاقلة وكونها
 موجلة عليهم كما يعلم مما تقدم (قوله ودية اليهودي والنصراني) أي الذكر من اليهود
 والنصارى وأما دية المرأة واخنتي منها فسدس دية المسلم لأن ديتيها على النصف من دية
 رجالهم ويحتمل أن المراد ما يشمل الذكروا لا الخنثى مع كون المراد بالمسلم في قوله ثلث دية
 المسلم ما يشمل ذلك ويكون الكلام على التوزيع فدية الذكور من اليهود والنصارى ثلث دية
 المسلم الذكروا لا الخنثى منها ثلث دية المسلم الاثني والخنثى ومحل ذلك إذا كان كل
 من اليهودي والنصراني معصوماً كان عقد له الجزية وكانت تحمل منا حكمته فإن كان
 غير معصوم كالحر بن فلاح في فيه لانه مهذروا كانت لا تحمل منا حكمته فهو كالجوسي
 ومن لم تبلغه دعوة الاسلام ان تمسك بما لم يتدل من دين من الاديان فديته كدية أهل دينه
 والا فدية مجوسي ولا يجوز قبله قبل تبليغه دعوة الاسلام ويقص لمن أسلم بدار الحرب ولم يهاجر
 منها بعد اسلامه وان تمكن من الهجرة (قوله والمستأمن) أي من أمتناه من الكفار وقوله
 والمعاهد أي من عاهدناه على ترك القتال بيننا وبينه (قوله ثلث دية المسلم) أي كما قضى بذلك
 عمر وعثمان رضي الله عنهما وهو لا يفعل بلا توقف كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقال
 أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمدان قتل عمدا فدية مسلم وأخطأ فنصفها (قوله
 نفسا وحرًا) أي وأزاله معنى وفيه ما تقدم من أنه يقتضى تسعة ارش الجرح دية أو دون غلب
 (قوله وأما الجوسي) ومنه له الوثني وعابد الشمس والقمر والزندق وهو من لا يتحمل دينا
 أي لا يختار ولا يتخذ دينا ومن لا يعرف له دين ومحل ذلك فين له أمان كأن دخل لنا رسولا
 أو دخل دارنا بأمان أمان له فيهدر وسكت المصنف عن دية المتولد بين كافي وغيره
 ودية كافي اعتبارا بالاشرف لأن المتولد يتبع أشرف أبويه دينا والاشد ضمنا سواء كان
 أباء وأما (قوله فدية ثلث عشر دية المسلم) أي ستة وثلثان في الذكروا أما في الاثني والخنثى فثلث
 العشر وهو نصف ثلث الخمس فهو ثلاثة وثلث ومعلوم أن ثلثي عشر دية المسلم خمس دية اليهودي
 والنصراني والحكمة في ذلك أن في كل من اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي كتابه
 ودينه اللذان كانا حقا بالاجماع وحل منا حكمته وذبيحته وتقريره بالجزية وليس في الجوسي
 الا التقرير بالجزية فكانت دية على الخمس من دية اليهودي والنصراني (قوله وأخصر منه
 ثلث خمس دية المسلم) أي لأن في الثلثين تكرارا فنلث خمس دية المسلم هو الموافق لتصويب
 أهل الحساب لكونه أخصر (قوله وتكمل دية النفس) أي تجب دية النفس كاملة
 فيمادونها مما سبأني واعلم أن مادون النفس ثلاثة أقسام الاطراف والمعاني والجروح
 وقد ذكرها المصنف محلا بترتيبها حيث ذكر المعاني في أثناء الاطراف (قوله وسبق أنها مائة
 من الابل) أي في حق الكامل بالاسلام والجزية والذكورة وقد جعل الشارح كلام المصنف
 على الدية الكاملة بذلك وبلزم عليه القصور ولو جمل على أن المعنى وتكمل دية تقص الجني
 عليه فيمادونها ذكرًا كان أو أنثى مسلما كان أو كافرا تغليظا وتخفيفا لكان أعم كما صنفه
 الشيخ الخطيب حيث قال أي دية نفس صاحب ذلك العضو من ذكر أو غيره تغليظا وتخفيفا اه
 (قوله في قطع كل من اليسدين والرجلين) أي قطع اليسدين من الكوعين وقطع الرجلين من

(ودية اليهودي والنصراني)
 والمستأمن والمعاهد ثلث
 دية المسلم) نفسا وحرًا
 (وأما الجوسي) فدية ثلثنا
 عشر دية المسلم) وأخصر
 منه ثلث خمس دية المسلم
 (وتكمل دية النفس)
 وسبق أنها مائة من الابل
 (في قطع كل من اليسدين
 والرجلين)

الكمين ولو قال في قطع اليدين وفي قطع الرجلين لكان أوضع فإن قطع اليدين مما فوق الكوعين ولو من المنكبين أو قطع الرجلين مما فوق المنكبين ولو من الركبتين وجبت مع دية اليدين ومع دية الرجلين حكومة الزائد لأنه ليس نابعاً لليدين والرجلين فلا تندرج حكومته في دينهما بخلاف الكف مع الأصابع فتندرج حكومته في دينها لأنهما كالعضو الواحد وكذلك القدم مع الأصابع بدليل قطعهما في السرقة بقوله تعالى فاقطعوا أيديهما وتجب الدية بالتقاط أصابع اليدين وبالتقاط أصابع الرجلين وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشر دية صاحبها وفي كل أغلة من أصابع اليدين أو الرجلين ثلث دية الأصبع غير الإبهام لأن كل أصبع له ثلاثة أظفار إلا الإبهام فله أغلطان ففي أغلته نصفها والمراد أن ذلك واجب الأصلي السليم مما ذكر فاليد الزائدة والسلام والرجل الزائدة والسلام والأصبع الزائدة والسلام فيها حكومة نعم الأخرج كالسليم لأن العرج ليس عيباً في نفس الرجل وانما هو نقص في القصد وكذلك من تعطل مشيه بكسر ظهره مثلاً (قوله فيجب في كل يد أو رجل خمسون من الأبل) أي لأن كل متعذر وجبت فيه الدية فهي موزعة على أفراده وللإجماع المستند إلى النص الوارد في كتاب عمرو بن حزم بذلك وكان جلا دالتني صلى الله عليه وسلم ولذلك كثرت الرواية عنه في الجنابات (قوله وفي قطعهما ما من الأبل) فتكمل فيهما الدية سواء قطعهما معاً أو مرتباً (قوله وتكمل الدية في قطع الأنف) أي لخبر عمرو بن حزم بذلك ولأن فيه جالاً ومنفعة وتندرج حكومة قصبه في دينه كما رجحه في أصل الروضة ولا فرق بين الأخشم وغيره لأن الشم ليس حالاً في الأنف (قوله أي في قطع ما لانه منه) أي غير لباس من الأنف وهو ما لا عظم فيه وقوله وهو أي ما لانه منه وقوله المارن هو مجموع الطرفين السمين بالمخثرين والحاجز بينهما فهو مشتل على ثلاثة أشياء وقوله وفي قطع كل من طرفيه والحاجز ثلث دية أي توزع للدية على الثلاثة المذكورة (قوله وتكمل الدية في قطع الأذنين) أي لخبر عمرو بن حزم في الأذن خمسون من الأبل رواء الدارقطني والبيهقي ولأن فيهما جالاً ومنفعة فوجب أن تكمل فيهما الدية (قوله أو قطعهما) أي من أصلهما وقوله بغير إيضاح بقده لأنفراد الدية عن الأرض (قوله فإن حصل مع قطعهما إيضاح) مقابل لقوله بغير إيضاح وقوله وجب أرضه أي أرض الإيضاح وهو نصف عشر دية صاحب كخمس أبعرة للكامل ولا يندرج في دية الأذنين بخلاف حكومة قصبة الأنف فانه تندرج في دينه كما مر (قوله وفي كل أذن نصف دية) أي للضمير المذكور وفي قطع بعض الأذن قسطه ويقدر بالمساحة فإذا كانت أذنه خمسة قرايط مثلاً فقطع منها قرايطاً وجب عليه خمس نصف الدية (قوله ولا فرق فيما ذكر) أي من وجوب الدية في الأذنين وجوب نصف الدية في الأذن وقوله بين أذن السمع وغيره أي وأذن غيره وهو الأصم ووجه عدم الفرق بينهما فيما ذكر أن السمع ليس حالاً في الأذن بل في مقر الصمغ (قوله ولو أيسر الأذنين) أي أذهب الحركة منهما بحيث لو حركا لم يتحركا وقوله بجنايته عليهما أي بسبب جنايته عليهما وقوله ففهم مادية أي في إياس مادية لأنه أذهب منفعتهما كما لو ضرب يده فقتلنا ولو قطع أذنين بإيتين بجناية أو غيرهما حكومة (قوله والعينين) أي وتكمل الدية في قطع العينين لخبر عمرو بن حزم بذلك وحكي ابن المنذر فيه الإجماع ولأنهما من أعظم الجوارح

فيجب في كل يد أو رجل خمسون من الأبل وفي قطعهما مائة من الأبل (و) تكمل الدية في قطع (الأنف) أي في قطع ما لانه منه وهو المارن وفي قطع كل من طرفيه والحاجز ثلث دية (و) تكمل الدية في قطع (الأذنين) أو قطعهما بغير إيضاح فإن حصل مع قطعهما إيضاح وجب أرضه وفي كل أذن نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين أذن السمع وغيره ولو أيسر الأذنين بجنايته عليهما ففهم مادية (والعينين)

نصفا فوجبت فيهما الدية بالاولى من غيرهما من الاعضاء (قوله وفي كل منهما نصف دية) ففي كل
 عين خسون لكامل (قوله وسواء في ذلك) أي في وجوب الدية في العينين ووجوب نصف الدية
 في كل منهما وقوله عين أحول أي من في عينه حول أي خلل دون بصره وقوله وأعور أي أوعين
 أعور وهو فاقد إحدى العينين ووقعت الجناية على عينه السليمة ولا يجزئ أن أوفي هذا وما بعده
 بمعنى الواو لأن التسوية لا تكون إلا بين متعدّد وقوله وأعمش أي أوعين أعمش وهو من يسيل
 دمه غلبا مع ضعف بؤيته للأشياء وكذا عين أخف وهو صغير العين وعين أعشى وهو من
 لا يبصر ليلا وعين أبهر وهو من لا يبصر نهارا وكذا من بعينه بياض لا ينقص ضوءها سواء كان
 على بياضها أو سوداها أو ناظرها فان نقص الضوء وأمكن ضبط النقص وجب قسط الباقي
 في عينه والاحكامه وانما وجبت الدية في عين من ذكر لأن المنفعة باقية بأعينهم ولا ينظر
 لمقدار المنفعة (قوله وفي الجفون الأربعة) أي وتكمل الدية في الجفون الأربعة ولو كانت
 لا عمى لأن فيها جمالا ومنفعة وقد اختلفت من بين الاعضاء بكونها رباعية وتدخل حكومة
 الاهداب في ذيتها وتكمل فيها الدية ولو بلا اهداب ولو أزال الاهداب فقط وجب فيها حكومة
 كسائر الشعور ان فسد منبتها لأن الفاتت بقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الأصلية
 وان لم يفسد منبتها وجب التعزير فقط (قوله وفي كل جفن) بفتح الجيم وكسر ها وهو غطاء
 العين والمراد ما يشعل قطعه أو استخفافه أي جعله يابس أو يافقه عن الحركة وقوله منها أي من
 الجفون الأربعة وقوله ربع ذية أي لأن الدية موزعة على الجفون الأربعة فينص كل جفن
 ربع وفي بعض الجفن قسطه من الربع ولو قطع بعضه فتنقص أي انكسر باقيه وجب قسط
 المقطوع وحكومة للمقتل وفي قطع الجفن المستخف حكومة (قوله واللسان) أي
 وتكمل الدية في اللسان لحديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية صححه ابن حبان والحاكم
 ونقل ابن المنذر فيه الاجماع ولأن فيه جمالا ومنفعة تميزها الانسان عن البهائم وهي المنطق
 القصير والتعبير عما في الضمير والاعتماد عليه في أكل الطعام وإدارته في الله ولت حتى
 يستكمل طعمه بالاضراس (قوله لناطق) أي ولو بالقوة فتجب الدية في لسان طفل لم يبلغ
 أو ان النطق أخذ بظاهر السلامة ولذلك تجب الدية في يديه ورجليه وان لم يكن فيه ما يمش
 ولا مشى في الحال بخلاف ما اذا بلغ أو ان النطق ولم ينطق فيه حكومة لاشعار الحمار بجوزه
 حينئذ وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة لاجر من الدية بخلاف ما لو زال بعض نطقه بقطع
 بعض لسانه فإنه يجب جر من الدية فلو قطع نصف لسانه فزال نصف نطقه فنصف دية وهو ظاهر
 وكذا لو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه فإنه يجب
 نصف دية باعتبار أبا كثر الامر من المضمون كل منهما ما بالدية وخرج بقيد الناطق الاخرس
 ففي لسانه حكومة ولو كان خرسه مخرضا كافى قطع البدن السلاء ان لم يذهب بقطعه الذوق
 والاعتدب للذوق لانه يجب في الذوق الدية وان لم يقطع اللسان (قوله سليم الذوق) انما قصد
 بذلك الاتفاق على وجوب الدية حينئذ لانه اذا كان عديم الذوق جرى فيه الخلاف فجزم
 بالماوردى وصاحب المذهب بأن في لسانه حكومة كلسان الاخرس وهذا بناء على أن الذوق
 حال في اللسان والمعتمد أنه ليس حالا في اللسان فذلك حال البعوى اذا قطع لسانه فذهب ذوقه

وفي كل منهما نصف دية
 وسواء في ذلك عين أحول
 أو أعور أو أعمش (و) في
 (الجفون الأربعة) وفي
 كل جفن منها ربع دية
 (واللسان) لناطق سليم
 الذوق

ولو كان اللسان لا ينفع وأرت
(والشفقتين) وفي قطع
احداهما نصف دية (وذهب
الكلام) كله وفي ذهاب
بعضه بقسطه من الدية
والحروف التي توزع الدية
عليها ثمانية وعشرون حرفا
في لغة العرب

لزمه ديتان ويؤيده ما تقدم من أنه لو قطع لسان أخرس فذهب ذوقه لزمه الدية للذوق واعلم
أن الذوق تدرب له الحلاوة والحوضة والمرارة والملوحة والهمذوبة وتوزع الدية عليها فان أزال
واحدة منها وجب خمس الدية (قوله ولو كان اللسان الخ) غايته وجوب الدية في اللسان
وقوله لا ينفع وأرت أي وألكن من اللكنة وهي الهجة والالغ بالثلثة من يبدل حرفا آخر
كن يبدل السين بالناء فيقول المتقيم والارت بالثناة من يدغم مع الابدال كأن يقول المتقيم
ببدال السين ناء وادغامها في التاء (قوله والشفقتين) أي وتكمل الدية في الشفتين لحديث
عرو بن حزم وفي الشفتين الدية ويدخل فيها حكومة الشارب وغيره كالعنفة كما في الاهداب
مع الاجفان والاشلال كالقطع فلأشله ما وجبت الدية وفي شقها بلا ايانة حكومة كما لو قطع
شفقتين سلاوين ففيهما حكومة ولو قطع شفقتين مشقوقتين وجبت دية ناقصة حكومة الشق
(قوله وفي قطع احداهما نصف دية) وفي قطع بعضها قسطه ولو قطع بعضها فتنقص الباقي
وجب قسط المقطوع وحكومة المتصل والشفقة طول ما بين الشدقين وعرضا ما غطى اللثة
كما قاله في المحزر (قوله وذهب الكلام كله) أي وتكمل الدية في ذهاب الكلام كله كأن جنى
عليه فذهب كلامه ولو من غير ايانة اللسان ولو كان المجنى عليه عاجزا عن بعض الحروف
فان كان عجزه خلقتا كارت والنخ أو باقة سماوية وجبت الدية في ابطال كلامه لانه كلاما
مفهوما الآن في نطقه ضعفا وهو لا يقدح في كمال الدية كضعف البطش والبصروان كان
يجناية سابقة وجب قسط ما يحسنه فقط لتلايتضاعف الغرم في الذي أزاله الجاني الاول
ولو ادعى زوال كلامه بالاشارة امتنع بأن يروى في أوقات خلواته ويتطهر هل يصدر منه كلام
أولا فان صدر منه كلام عرفنا كذبه وان لم يظهر منه شيء حلف بالاشارة كما يحلف الاخرس
واستحق الدية وانما تؤخذ الدية اذا قال أهل الخبرة ان كلامه لا يعود فان قالوا يعود انتظر
عوده فان أخذت ثم عاد استردت وهكذا سائر المعاني بخلاف الاجرام فان ديتها لا تسترد
بعودها فلو قطع لسانه فأخذت ديته ثم عاد لم تسترد وهكذا سائر الاجرام الا السن غير المنقرة
والجلد اذا سلخ وافضاء ما بين قبلها ووبرها فاذا أخذت دية كل منها ثم عاد استردت وقد تنظم
ذلك بعضهم بقوله

دية المعاني تسترد بعودها * وديات الاجرام امتنعن لردّها
واستن سنا غير منقرة كذا * افضاؤها والجلد نالت عدّها

(قوله وفي ذهاب بعضه بقسطه من الدية) أي ان بقي له كلام مفهوم والا وجبت عليه كل الدية
كما جزم به صاحب الانوار لانه ابطال منفعة كلامه (قوله والحروف التي توزع الدية عليها ثمانية
وعشرون حرفا) أي باسقاط لانها مركبة من لام وألف وهما معدودتان في ابطال نصف
هذه الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعها لان نسبة الحرف الى الثمانية
والعشرين ربع سبعها فان سبعها أربعة فالخرف ربع سبعها فيجب فيه ربع سبع الدية
وهو ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع بعير ولو أذهب له حرفا فعاد له حرف آخر لم يكن يحسنه وجب
للذهاب قسطه من الحروف التي كان يحسنها قبل الجناية ولو قطع شفقتيه فذهبت الميم وجب
أرشها مع ديتها في أوجه الوجهين (قوله في لغة العرب) خرج بها غير ما فيوزع على حروفها

قلت أو كثرت فإن حروف اللغات مختلفة بعضها أحد عشر وبعضها أحد وثلاثون وقد انقردت
 لغة العرب بحرف الصاد فلا يوجد في غيرها وفي غيرها حروف ليست في لغة العرب كالحرف
 المتولد بين الجيم والشين ولوتكلم بلغتين غير العربية وزعت الدية على أكثرهما حروفا
 لانه أكثر في الاتفاغ بالحروف وكذا لوتكلم بالعربية وغيرها فإن الدية توزع على أكثرهما
 حروفا على المعتمد للعلل المذكورة كما قاله الشبرا ملى وقيل على أقلهما وقيل العبرة بالعربية
 قلت أو كثرت عن الأخرى ويدل عليه كلام ابن حجر في شرح المنهاج وغيره (قوله وذهب
 البصر) أي وتكمل الدية في ذهاب البصر لخبره هاذ في البصر الدية وهو غريب أي رواه واحد
 كما قال في المبيقونية * وقل غريب ما روى راو فقط * ولو فقا عينيه لم يزد على الدية دية
 أخرى للمدققين لأن البصر حال فيهما بخلاف ما لوقطع أذنيه مع ذهاب السمع فإنه يجب ديتان
 لأن السمع ليس حالا في الأذنين والحاصل أن المنفعة إذا كانت حالة في العضو وزالت بزواله
 وجبت الدية فقط ولا يجب لها دية أخرى البصر في العينين والبطش في اليدين والمشى
 في الرجلين والكلام في اللسان وإذا لم تكن حالة في العضو وزالت بزواله وجب ديتان دية لاه عنى
 ودية للعضو كالسمع مع الأذنين والشم مع الأنف والذوق مع اللسان على المعتمد ولو ادعى المجنى
 عليه زوال بصره وأنكر الجاني سئل عدلان من أهل الخبرة لأن لهم طريقا إلى معرفته فأنهم
 إذا وقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينيه عرفوا أن الضوء ذاهب أو موجود
 فإن لم يوجد أهل الخبرة أو لم يبين لهم شيء امتحن المجنى عليه بتقريب عقرب أو حديدة مسممة أو نحو
 ذلك من عينيه بغتة ونظر هل ينزعج أولا فإن انزعج صدق الجاني بيمينه وإن لم ينزعج صدق المجنى
 عليه بيمينه والرتيب بين سؤال أهل الخبرة والامتحان هو ما جعل عليه البلقيسنى مافى الروضة
 وأصلها من نقل سؤال أهل الخبرة عن نص الآم وجاعة والامتحان عن جماعة وقيل رد الأمر
 إلى خيرة الحاكم بينهما كما نقله فيهما عن المتولى وجرى عليه في المنهاج والحاصل أن في الروضة
 وأصلها ثلاثة نقول نقل السؤال عن نص الآم وجاعة والامتحان عن جماعة ورد الأمر
 إلى خيرة الحاكم عن المتولى (قوله أي اذها به من العينين) أي حتى تكمل الدية (قوله
 أما اذها به من احداهما الخ) مقابل لقوله أي اذها به من العينين وقوله فقيه نصف دية أي
 لتوزيع الدية على بصر كل من العينين ولونقص بصر المجنى عليه من عينيه جميعا فإن عرف
 قدر النقص بأن كان يرى من مسافة نصار لا يرى الا من نصفها امثلا وجب قسطه من الدية
 والا فكمومة وكذا لو نقص من عين واحدة وطريق معرفة قدر النقص فيما لو نقص من عين
 واحدة أن تعصب العليلة ويوقف شخص في موضع بحيث يراه المجنى عليه ويؤمر بأن يبعد
 حتى يقول لأراه ونضبط المسافة ثم تطلق العليلة وتعصب الصحيحة ويؤمر الشخص بأن يقرب
 إلى أن يراه فنضبط ما بين المسافتين ويظهر هل اذها به نصف بصرها أو ربعه فيجب قسطه
 من الدية (قوله ولا فرق في العينين بين صغيرة وكبيرة وعن شيخنا أوطقل) أي ولا بين حادة وكالة
 وصحيحة وعليه وعشاء وحول بحيث كان البصر سليما (قوله وذهب السمع) أي وتكمل
 الدية في ذهاب السمع لخبر البيهقي وفي السمع الدية ونقل ابن المنذر فيه الاجماع ولانه من أشرف
 الحواس فكان كالبصر بل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء وهو الراجح لانه يدرك به من

(وذهب البصر) أي
 اذها به من العينين أما اذها به
 من احداهما ففقيه نصف
 دية ولا فرق في العينين
 صغيرة وكبيرة وعن شيخنا
 أوطقل (وذهب السمع)

كان في بعض النسخ ولا فرق
 في العينين بالثنية وفي نسخة
 في العين بالافراد والخطب
 سهل كتبه نصر

الجهات الست وفي النور والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة النور وقال
 أكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه لانه يدرك به الاجسام والالوان والهيئات ولا يدرك بالسمع
 الا الاصوات فلما كانت تعلقاته أكثر كان أشرف وهذا ضعف وان قال الشيخ الخطيب
 وهذا هو الظاهر وتؤخذ دليقه في الحال ان تحقق زواله ولو يقول أهل الخبرة انه لا يعود فلو قالوا
 انه يعود وقد رواله مدة لا يستبعد أن يعيش اليها انتظر فان لم يشد رواله مدة أو قدر رواله مدة
 يستبعد أن يعيش اليها أخذت في الحال فان عاد استردت كباقي المعاني ولو ادعى المجنى عليه زواله
 وكذبه الجاني امتحن المجنى عليه فان انزعج للصباح في نومه أو غفلته فكاذب لان ذلك يدل على
 التصنع وان لم ينزعج بالصباح ونحوه فصادق في دعواه لكن يحلف حينئذ لاحتمال تجلده
 وبأخذ الدية (قوله من الاذنين) وفي اذهابه من أذن نصف الدية لانه تعدد السمع لانه واحد
 وانما التعدد في منفذه وضبطه بمنفذه أقرب من ضبطه بغيره بخلاف البصر فانه متعدد
 في العينين كما هو مشاهد وهذا مانص عليه في الامم (قوله وان نقص) أي السمع وقوله من أذن
 واحدة فلو نقص من أذنيه معافان عرف قدر النقص بأن كان يسمع من مسافة فصار لا يسمع
 الا من نصفها مثلا وجب قسطه من الدية وان لم يعرف في حكومة باجتهاد قاض (قوله سدت)
 أي العليقة وقوله وضبط منتهى سماع الاخرى أي التي هي العصى وهنا حذف تقديره
 ثم أطلقت العليقة وسدت العصى وضبط منتهى سماع العليقة ونظر التفاوت بينهما وبهذا يظهر
 قوله ووجب قسط التفاوت فانه لا يتم الا بهذا التقدير (قوله وأخذ بنسبته من الدية) أي
 فان كان التفاوت نصفان المسافة علم أن اذهب من السمع الربع فيؤخذ ربع الدية وهكذا
 (قوله وذهب الشم) أي وتكمل الدية في ذهاب الشم كما جاء في خبر عمرو بن حزم وهو
 غريب ولانه من الحواس النافعة فكملت فيه الدية كالسمع ولو ادعى المجنى عليه زواله
 وأنكره الجاني امتحن المجنى عليه في غفلاته بالرائحة الحادة أي القوية من الطيب كالزبد
 والمسك والخبيث فان هس أي انبسط للطيب وعبس للخبيث صدق الجاني بيمينه لظهور كذب
 المجنى عليه والاصدق المجنى عليه بيمينه لظهور صدقه مع أنه لا يعرف الا منه (قوله من
 المخثرين) وفي اذهابه من أحدهما نصف الدية (قوله وان نقص الشم) أي من المخثرين
 أو من أحدهما وقوله وضبط أي وأمكن ضبطه بأن علم أنه كان يشم من مسافة فصار يشم
 من نصفها مثلا أو كان يشم بأحد المخثرين من مسافة فصار يشم بالآخر من نصفها مثلا
 وقوله وجب قسطه من الدية أي فان كان اذهب ربعه وجب ربع الدية وهكذا (قوله
 والاغكومة) أي وان لم يضبط قدره في حكومة تجبر (قوله وذهب العقل) أي وتكمل الدية
 في ذهاب العقل كما جاء في خبر عمرو بن حزم ونظر البيهقي بذلك وقال ابن المنذر أجمع على ذلك
 كل من يحفظ عنه العلم لانه أشرف المعاني وبه يتميز الانسان عن البهيمة والمراد كما قاله المارودي
 وغيره العقل الغريزي الذي عليه مدار التكليف بخلاف المكتسب من الخاطلة مع البامر
 الذي به حسن التصرف فقبه حكومة ومسمى عقل لانه يعقل صاحبه أي يمنع عن الوقوع
 في المهالك وعن ارتكاب ما لا يليق ولهذا يقال لمرتكب القواحي لا عقل له ومحله القلب
 وله شعاع متصل بالدماغ على الصحيح وقبل مسكنه الدماغ وتديره في القلب وقبل مشترك بينهما

من الاذنين وان نقص من
 أذن واحدة سدت وضبط
 منتهى سماع الاخرى ووجب
 قسط التفاوت وأخذ بنسبته
 من الدية (وذهب الشم)
 من المخثرين وان نقص
 الشم وضبط قدره وجب
 قسطه من الدية والاغكومة
 (وذهب العقل)

والاكترون على الاول والاخر اختلاف في محله لم يجب القصاص فيه كما أفهمه اقتصار المصنف على
 الدية ولا يجب القصاص في المعاني الا في ستة السمع والبصر والبطش والذوق والشم
 والكلام لان محالها مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في ابطالها وانما تؤخذ دية حالان لم يرج
 عوده فان رجع عوده بقول اهل الخبرة في مدة يظن أنه يعيش اليها انتظر فان عاد فلا ضمان حتى
 لو اخذت ثم عاد استردت كسائر المعاني فان ادعى ولي المجني عليه زواله لانفس المجني عليه لانه
 مجنون فكيف يدعى ثم يصح أن يدعى جنونا متقطعا لكن يدعى في وقت افاقته أنه مجنون في وقت
 ويبقى في وقت فأنكر الجاني احتسب المجني عليه في خلواته فان لم ينظم قوله وفعله فيها لدية
 بلايين في الجنون المطبق لان عينه تثبت جنونه وجنونه يسلط عليه وفي المتقطع يحلف في زمن
 افاقته فان عرف قدر النقص كان صار مجنون يوما ويبقى يوما وجب قسطه من الدية والا لحكومة
 وان انتظم قوله وفعله فيها حلف الجاني لاحتمال صدور المنتظم انفاقا وأجرى على العادة (قوله)
 فان زال بجرح على الرأس الخ أي وان زال بغير جرح كان ضربه أو لطمه فزال عقله لم يرد شي
 على دية العقل وقوله لارث مقدرا أي كالموضحة وقوله أو حكومة أي أو حكومة كالدابة
 والباضعة والمتلاحة وجبت الدية مع الارث أي المقدر كارث الموضحة أو غير المقدر وهو
 الحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لان الجنابة أبطلت منفعة غيرها في محل الجنابة
 فكانت كالوأنفردت الجنابة عن زوال العقل (قوله والذكر) أي وتكمل الدية في الذكر
 لخبر عمر بن حزم بذلك والدية في الحقيقة للشبهة كما يعلم مما ذكره الشارح وتندرج حكومة
 القصبة في دية الحشفة لانها تابعة لها كالكف مع الاصابع (قوله السليم) خرج به الاشرف فقيه
 حكومة كما يشمله قوله المصنف الاتي وفي كل عضو لا منفعة فيه حكومة (قوله ولو ذكر صغير
 وشيخ وعنين) أي وخصي لان العنة عيب في غير الذكر فان الشهوة في القلب والمثني في الصلب
 وليس الذكر محلا لو احدهما فكان سليمان العيب ولان ذكر الخصي سليم لانه قادر على الوطء
 به وان لم يكن له أو صبية للمثني فالفائت انما هو الايلاد لا الايلاج (قوله وقطع الحشفة كالذكر)
 أي كقطع الذكر في وجوب الدية فلذلك قال في قطعها وحدها دية أي لان أحكام الوطء تدور
 عليها وما عداها من الذكر كالمتابع لها كما مر ويجب في بعضها قسطه من الدية منسوب اليها الى
 الذكر لان الدية تكمل بقطعها كما علمت فتنقص على أبعاضها (قوله والانس) أي وتكمل الدية
 في الانسين لحديث عمرو بن حزم ولانها من تمام الخلقة ومحل التناسل (قوله أي البصتين) أي
 مع جلدتهما وهما الخصيتان فان قطعهما دون الجلدتين بأن سلها منهنما تهتت حكومة من
 الدية وان قطع الجلدتين فقط ففيهما حكومة (قوله ولومن عنين ومحبوب) أي وطفل وشيخ
 وغيرهم (قوله وفي قطع احدهما نصف دية) أي لان الدية موزعة عليهما وسواء العني والبصري
 (قوله وفي الموضحة) خبر مقدم وقوله والسن عطف عليه وقوله خمس من الابل مبتدأ مؤخر فهو
 راجع لكل منهما وهو ناظر فيهما الكامل كما أشار اليه الشارح بقوله هنامن الذكر الحر المسلم
 ولو قال بدينه قوله خمس من الابل نصف عشر دية صاحبها لكان أشمل ويتقيد أرض الموضحة
 بكونها في الرأس ولوللعظم الثاني خلف الاذن أو في الوجه ولولماتحت المقبل من اللعين أما ماذا
 كانت في بقية البدن ففيها حكومة بخلاف القصاص فانه يجب فيها ولو كانت في باقي البدن كما مر

فان زال بجرح على الرأس
 له اربش مقدرا وحكومة
 وجبت الدية مع الارث
 (والذكر السليم) ولو ذكر
 صغير وشيخ وعنين وقطع
 الحشفة كالذكر ففي
 قطعها وحدها دية
 (والانس) أي البصتين
 ولومن عنين ومحبوب
 وفي قطع احدهما نصف
 دية وفي الموضحة

ولا يختلف أُرش الموضحة بكبرها وصغرها ولا يكون محلها. كان ظاهراً أو مستوراً بالشعر ويجب
فيها شئ مع موضحة عشر من الأبل وفي منقولة مع موضحة وهاشمة خمسة عشر بغيراً كما رواه
النسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله من ^{الذكر الحرام} المثل) خرج بقيد الذكرا لا في
والخنثى ففي موضعها بغيران ونصف وبالحر الرقيق ففي موضعها نصف عشر قيمته وبالمسلم الكتاني
والجوسي ونحوه ففي موضعها الكتاني بغير وثلاثان وفي موضعها الجوسي ونحوه ثلث بغير (قوله
وفي السن) أي الأصلية التامة المثغورة غير المقلقلة ولا فرق بين النسبة والناب والضرس وان
انفرد كل منها باسم يخصه سواء كانت بيضاء أو سوداء كبيرة كانت أو صغيرة نعم لو انتهت صغرها
إلى أن لا تصل للمضغ عليها فليس فيها الأحكام ولا فرق في وجوب دية السن بين أن يقطعها مع
السنخ بكسر المهملة وسكون النون وإجماع الخباء وهو أصلها المستعمل بالعم وبكسر الظاهر
منها دونها لأنه تابع لها كالكف مع الأصابع ولو أبطل منقعة السن وهي باقية على حالها وجبت
ديتها وخرج بقيد الأصلية الزائدة الشاغية أي الخارجة عن سمت الأسنان الأصلية ففيها
حكومة بخلاف غير الشاغية بأن كانت على سمت الأسنان فهي كالأصلية وبقيد التامة
مالو كسر بعضها ففيه قسطه من الأرش بالنسبة إلى ما بقي من الظاهر دون السنخ على المذهب
وبقيد المثغورة غير المثغورة بأن قطع سن صغير أو كبير لم يغير في نظر فان بان فساد منبتها
فكالمثغورة وإن لم يبين الحال حتى مات ففيها حكومة وبقيد غير المقلقلة المقلقلة للكبر أو مرض
فإن أدت القلقللة إلى إبطال منفعتهما من مضغ وغيره ففيها حكومة وإن لم تؤد إلى ذلك لقلقلتهما
فكصحة في حكمها بقاء الجمال والمنفعة فيها ولو كانت أسنانه كلها صفيحة واحدة وجب فيها
دية صاحبها على الأصح وفي بعضها قسطه منها ولو قطع لحية وجب عليه دية وفي كل لحى نصف
دية ولا يدخل أُرش الأسنان في دية اللحية لأن كلامهم ما مستقل برأسه وله اسم يخصه كالأسنان
واللسان (قوله وفي إذا هاب كل عضو لا منفعته فيه) أي كاليد والشلو والذكر الأشل ونحو ذلك
وقوله حكومة أي لأن الشرع لم ينص على ما يجب فيه ولم يبينه فوجب فيه حكومة وكذا تجب
الحكومة في تعويج الرقبة وتسويد الوجه وفي قطع حلمي الرجل والخنثى بخلاف حلمي المرأة
ففيها ديتها وفي أحدها منصفها لأن منقعة الأرضاع به مامع الشدين كمنقعة الأصابع مع
الكفين ولو ضرب ثدي امرأة ففشل بفتح الشين وجبت دية بخلاف ما لو ضرب به فاسترسل فإنه
تجب حكومة لأن الفاتت مجزئ جال ولو ضرب ثدي الخنثى فاسترسل لم تجب حكومة لاحتمال
كونه رجلاً فلا يلحقه نقص بالاسترسال ما لم يبين كونه امرأة والأوجب الحكومة (قوله
وهي) أي الحكومة وقوله جز من الدية منه يعلم أنها لا تبلغ الدية وإن بلغت أُرش عضوله أُرش
مقدراً وزادت عليه وهذا إذا كانت الجنابة على ما لا مقدرة كخضوع عضد فان كانت على ماله
مقدرة كيد ورجل وأصبع لم تبلغ الحكومة مقدرة ثلاث تكون الجنابة على العضو مع بقاءه
مضمونة بما يضمن به العضو نفسه فتقص حكومة جرح اليد عن ديتها وحكومة جرح الرجل
عن ديتها وحكومة جرح الأصبع عن دية فان بلغت ذلك نقص القاضي شيئاً منها باجتهاده
ولا يكتفي بنقص أقل محمول كما قاله الإمام خلافاً لما اقتضاه كلام الموردي من اعتبار المحمول
وان قل (قوله نسبته) أي نسبة ذلك الجزء وقوله إلى دية النفس متعلق بنسبته وقوله نسبة

من الذكر الحرام المسلم (و)
في (السن) منه (نفس من
الأبل وفي) ذهاب (كل
عضو لا منقعة فيه
حكومة) وهي جز من
الدية نسبته إلى دية النفس
نسبة

نقصها أى كسبة نقصها فالكلام على التشبيه والمراد بنقصها ما نقص بسبب الجناية فان لم تنقص الجناية شيئا فقبل يعز فقط الحاقا للبحر بالطم والضرب وقيل يفرض القاضي شيئا باجتهاده ويرجعه للبقيتين وهو المتمد (قوله أى الجناية) تفسير للضمير وقوله من قيمة المجنى عليه متعلق بنقصها وقوله لو كان رقيقا أى بتقديره رقيقا لأن الحر لا قيمة له فجعلوا الرقيق أصلا للحر في الحكومة كما جعلوا الحر أصلا للرقيق فعمله مقدر من الحر فيجب من قيمته مثل نسبت من الدية فيجب في قطع يده نصف قيمته كما يجب في قطعها من الحر نصف دية والحاصل أنهم جعلوا الرقيق أصلا للحر هنا وجعلوا الحر أصلا للرقيق فيما ذكر (قوله بصفاته التى هو عليها) أى حال كونه متلبسا بصفاته التى هو عليها (قوله فلو كانت الخ) تقرير على ما قبله قصد به توضيحه وقوله قيمة المجنى عليه أى بضره رقيقا كما علمت وقوله بلا جناية على يده أى حال كونه بلا جناية على يده وقوله مثلاً أى أمثل مثلاً وقوله عشرة خبر كانت في قوله فلو كانت قيمة المجنى عليه وقوله وبدونها تسعة صوابه وبها كما فى النسخ الصحيحة أى وكانت قيمته بها تسعة وقوله فالنقص عشر أى فما نقص بالجناية عشر من القيمة وهذا جواب لو وقوله فيجب عشرية النفس أى وهو عشر من الأبل إذا كان المجنى عليه حر أذكر أم لا وانما وجب ذلك لأن الجملة مضمونة بالدية فتضمن أجزاؤها يجز منها (تنبيه) ذكر المصنف من الأطراف أحد عشر وهى البدان والرجلان والانف والاذنان والعينان والجنفون واللسان والشفتان والذكور والانثى والاسنان وأهمل منها ستة وهى اللسان والحنان والالبيان والشفران والجلد والانامل وذكر من المعاني خمسة وهى الكلام والسمع والبصر والشم والعقل وأهمل منها تسعة وهى الذوق والمضغ والجماع وقوة الامناء وقوة الحسل والافضاء والبطش والمنشئ والصوت وقد تقدم أن المصنف أدخل بالترتيب حيث ذكر المعاني فى أثناء الأطراف ثم ذكر من الجراح الموضحة وختم بالسن وهو من الأطراف ولو ذكر الأطراف على نسق ثم المعاني ثم الجراح لكان أوفق بالترتيب لكن الامر فى ذلك سهل (قوله ودية العبد) فى تعبيره بالدية تجوز كما سبق فى تعريف الدية أول الفصل فلو قال وفى العبد قيمته لكان أولى ويحاج بأنه سماها دية لأنها كدية والحر لانها تجب فيما تجب فيه الدية فى الحر ويجب نصفها فيما يجب فيه نصفها فى الحر وعلى هذا القياس فيجب قيمته فى نفسه وفى يديه ورجليه وهكذا فى كلامه وسمعته وبصره وهكذا ويجب نصفها فى يده ورجله وأذنه وهكذا وفى موهنته نصف عشر قيمته وهذا فيما له أرش مقدر من الحر وأما ما ليس له أرش مقدر من الحر فيجب فيه ما نقص من قيمته سليما لا ناشئنا الحر بالرقيق فى الحكومة ليعرف قدرها فى التشبه به وهو الرقيق أولى (قوله المعصوم) خرج به غير المعصوم كمرتد فلا ضمان فيه وليس لناشئ يصح بيعه ولا يجب فى اتلافه شئ سواء (قوله قيمته) أى بالغة ما بلغت كسائر الاموال المتلفة ولا يدخلها التخليط سواء كانت الجناية عمدا أو خطأ ولا فرق بين المكاتب والمدبر وغيرهما. (قوله والامة كذلك) أى مثل العبد فيجب فيها قيمتها ولو أتم وأدبوا عبر المصنف بالرقيق بدل العبد كما عبر به فى المنهج لشمل الامة ولم يخرج النارج لزيادتها (قوله ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر) أى سواء زادت قيمة كل من العبد والامة على دية الحر أو نقصت عنها أو سوتها (قوله ولو قطع ذكر عبد وأنثاء وجب قيمتان

نقصها أى الجناية من قيمة
المجنى عليه لو كان رقيقا
بصفاته التى هو عليها فالو
كانت قيمة المجنى عليه بلا
جناية على يده مثلاً عشرة
وبدونها تسعة فالنقص
عشر فيجب عشرية النفس
(ودية العبد) المعصوم
(قيمته) والامة كذلك
ولو زادت قيمة كل منهما
على دية الحر ولو قطع ذكر
عبد وأنثاء وجب قيمتان
قول المصنف وهو أى السن
لعل الاولى وهى اهـ

في الاظهر) هو المعقد لانه يجب فيه - حافى الحرديتان وقد اثنى الرقيق على في أكثر الامكان
 فأخذناه به فيما لم يقدروا على الطرح كما تقدم وفي البعض يجب من الدية بقدر ما فيه من الحرية
 ومن القيمة بقدر ما فيه من الرق فيجب فيه نصفه حر ونصفه رقين نصف دية ونصف قيمة وفي
 يدرج الدية وربيع القيمة وعلى هذا القياس (قوله ودية الجنين) أي سواء كان ذكرا
 أو أنثى لان دية الجنين لو اختلفت بالذكورة والانوثة لكثرة الاختلاف في كونه ذكرا أو أنثى
 فسوى الشارع بينهما دفع هذا الاختلاف وسواء كان تام الأعضاء أو ناقصا ولو كان لها
 قال أهل الخبرة ولو أربع من القوابل فيه منوهة خفية بخلاف ما لو قالوا لولم يمتدوا لشي
 فيه وان انقضت به العدة وسواء كان ثابت النسب أولا كما لو كان من زنا وانما تجب الفرة
 في الجنين اذا انفصل ميتا بجناية مؤثرة فيه على أمه الجنينة بشرط أن يكون معصوما مضمونا
 على الجنائي وقت الجنانية سواء انفصل في حياتها بتلك الجنانية أو بعد موتها بجناية عليها في حياتها
 وسواء كانت الجنانية بالقول كالتمديد والتخويف المفضي الى سقوط الجنين أو بالفعل كالضرب
 وشرب الدواء الذي تلقى به الجنين أو بالتراك كان يمنعها الطعام والشراب حتى تلقى الجنين
 أو تصوم ولو في رمضان حتى تلقى الجنين فاذا اجسامت فاجهضت ضمت الفرة على عاقبتها ولا ترث
 من الجنين لانها قاتلته ثم لوسربت دواء الضرورة فالقت الجنين بسببه لم تضمن كما قاله الزركشي
 فان لم تنفصل الجنين ولم يظهر من أمه شيء من أجزائه فلا شيء فيه فان ظهر من أجزائه شيء فان
 علم موته بفروج بعضه كراسه وجبت الفرة لتحقيق موته وكذا لو ألفت يدا أو رجلا وماتت
 بعد ذلك فانما تجب الفرة للعلم بموت الجنين بخلاف ما لو عاشت بعد ذلك ولم تلق بقية الجنين فانه
 لا يجب الانصاف فرة كما يجب في يد الحية أو رجلا نصف دية ولا يضمن باقية لانها لم تحقق قتلها
 ولو انفصل حيا فان مات عقب انفصاله أو دام ألمه حتى مات وجبت دية ككامله وان مات
 بعد انفصاله برمن ولا ألم فيه فلا ضمان على الجنائي ولو لم تكن الجنانية مؤثرة فيه كقطع خضفة
 أو ضربة كذلك أو تمديد لا يؤثر فلا أثر لذلك وكذا لو أجمت بعد المضربة القوية بمدة بلا ألم
 ثم ألفت جنينا كما انفصل في البحر عن الكس ولو كانت أمه ميتة حال الجنانية لم يجب فيه شيء
 لظهور موته بجوهرها وكذا لو لم يكن معصوما حال الجنانية بجنين عربي من عريضة وان أتم أحدهما
 بعدد الجنين من عدة لا يوبى فلا شيء فيهما لعدم عصمتهم ما لم يهاجما دوان ولو لم يكن مضمونا
 على الجنائي لكونه مائلا كالهوان لم يكن مائلا كالهوان وصلى له به فلا شيء عليه لانه مائلا لكن
 لا يعني أن الكلام إلا أن في الجنين الحر وهذا ليس محررا إلا أن يصور بما إذا اعتقت أمه بعد
 الجنانية ثم ألفت الجنين كما انفصل به الشيخ الطيب (قوله الحر) مقابله الرقيق لا يثنى
 في كلام المصنف (قوله المسلم) لو أسقطه الشارع لم كان أولى لانه لا يوبى لمضطر كلام المصنف
 على المسلم ثم ذكر الميراثي والنصراني بتلك فلا يثبت على عمومه لثقل ذلك واستثنى عن
 ذكره فيما يثنى وقوله تعالى لا يوبى أي في الاسلام ففي كان أحد أبويه معلما لم يكن عليه
 بالاسلام فانه (قوله ان كانت أمه محرمة) كان صوابه ان كان معصوما لان العدة لا يجرى
 له معصمة أمه فالمدار على كونه معصوما وان لم يكن أمه معصومة بجنين غير عربي من عريضة
 بلان على مسلم أو غيري من عريضة بجنين معصوم أو أمه غير معصومة لكن الشارع

في الاظهر (ودية الجنين
 الحر) المسلم تعالى بعد أبويه
 ان كانت أمه معصومة

أشقر للغالب (قوله حال الجنابة) إنما قيل بذلك لأن العبرة بالصحة حال الجنابة قالوا لم يكن معصوما
 حال الجنابة بخين حربي من حرية فلا شيء فيه وإن أسلم أحدهما بعد الجنابة كما مر (قوله
 غرة) أي غيرة العبدين أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة وأصل الغرة البياض في جهة
 الفرس وتطلق أيضا على الخيار من الثشي فغرة كل شيء خياره فمن نظر إلى الأول شرط في العبد
 أن يكون أبيض وفي الأمة أن تكون بيضاء فقد شرط ذلك عمرو بن العلاء وحكامه القاهلي في
 في شرح الرسالة عن ابن عبد البر أيضا ومن نظر إلى الثاني وهم الأكثر لم يشترط ذلك فإن
 الرقيق غرة ما يملكه بنو آدم أي خياره وأفضله وتتعدد الغرة بتعدد الجنين فلما ألفت امرأة
 بالجنابة عليها جنينين وجب غرتان أو ثلاثا فثلاث وهكذا (قوله أي نسجة من الرقيق) أي
 شخص من الرقيق لأن النسجة في الأصل الواحد من الأشخاص وفيه إشارة إلى أن الثاني في الغرة
 للوحدة ولذلك قال المصنف عبد الأمة بشرط أن يكون العبد أوالأمة مميزا ولو قبل سبع سنين
 فلا يكتفى غير المميز وبهذا تعلم ما في قول الحنفي وصغير ولو ابن يوم فعله اشتبه عليه ما هنا بالكفارة
 أو أنه سبق قلم كما يدل عليه نصه بعد ذلك على اشتراط التمييز حيث قال ويشترط في الغرة التمييز
 ولو قبل سبع سنين (قوله عبد أو أمة) هما بالرفع على أنهم مبادل من غرة أن قرئت بالتسوية في
 كلام المصنف أو بالجر على إضافة غرة اليهما أن قرئت بالتسوية وتكون بالإضافة للبيان أي
 غرة هي عبد أو أمة والخبرة بينهما للغارم وهو عاقلة الجناني فان اختارا أحدهما جبر المستحق على
 قوله (قوله سليم من عيب مبيع) لو قال سليمة من عيب مبيع لكان أولى وأنسب لأنه صفة
 للغرة ولعل ذلك باعتبار الواحد المفهوم من قوله عبد أو أمة واختار ذلك لأنه لو أنزل عما لوهم
 أنه صفة للأمة فقط وليس كذلك وإنما اشترط كونه سليما لأن المعيب ليس من الخيار والذى
 هو معنى الغرة والاصح قبول رقيق كبير لم يجز بهرم لأنه من الخيار ولم تنقص منافعه (قوله
 ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر الدية) أي نصف عشر دية الأب وهو عشر دية الأم فترد
 العبارة من واحد منهم التعبير بعشر دية الأم يشمل ما لو كان من زنا فانه لأب له فيشرط في الغرة
 للحر المسلم أن تساوى قيمتها قيمة أبعرة كما روى عن عمرو بن زيد بن ثابت وعلى رضي الله تعالى
 عنهم ولا يخالف لهم (قوله فان فقدت الغرة) أي حسابا لم توجد أو شرعا بأن وجدت بأكثر
 من غن مثلها كما مر في الدية وقوله وجب بدلها وهو خمسة أبعرة أي في الحر المسلم وفي غيره بنسبته
 لأنها مقدرة بذلك فان فقد بدلها وهو خمسة أبعرة وجبت قيمته كما تقدم في أبل الدية وتكون
 الغرة أو بدلها لورثة الجنين على فرايض الله تعالى (قوله وتجب الغرة على عاقلة الجناني) أي
 وإن كانت الجنابة بعد الان الجنين لا يضمن بالجنابة لكونه غير محقق وجوده (قوله ودية
 الجنين الرقيق) أي ذكر أو أنثى وفي تعبيره هذا بالدية التحوزا لما روي قال وفي الجنين الرقيق
 الخ أسلم من ذلك لكنه عبر بذلك لئلا يظن كل ما سبق من أجل ذلك أن كان الجنين الرقيق معصوما كما مر
 ولا بد أن يتفصل من أنه ميت بالجنابة عليها فلما انفصل حيوات من أثر الجنابة وجبت قيمته
 يوم الانفصال وإن فقدت عن غير قيمة أمه كما تقدم في البصر عن النص ولو كان الجناني على أم
 الجنين الرقيق هو السيد لم يجز عليه شيء حتى لو كانت هي الجنانية على نفسها مع كونها
 أمة السيد لم يجز عليها شيء إذا السيد لا يجب له على رقيقه شيء ولو كان الجنين مبعوضا اعتبر بغيره

حال الجنابة (غرة) أي نسجة
 من الرقيق (عبد أو أمة)
 سليم من عيب مبيع ويشترط
 بلوغ الغرة نصف عشر الدية
 فان فقدت الغرة وجب
 بدلها وهو خمسة أبعرة
 وتجب الغرة على عاقلة
 الجناني (ودية الجنين الرقيق)

ما فيه من الرق والحرية من عشرة قيمة أمه والفترة فلو كان نصفه حرًا ونصفه رقيقًا وجب فيه نصف غزوة ونصف عشرة قيمة أمه خلافا للمعالي في جعله كالحُر (قوله عشرة قيمة أمه) أي قياسا على الجنين الحر فإن الفترة فيه معتبرة بعشر دية الأم وانما لم تعتبر قيمة الجنين نفسه لعدم استقلاله لانفصاله ميتا فلا قيمة له حيث نذسوا كانت أمه مدبرة أو مكاتبه أو مستولدة أو غير ذلك فلو كانت حرة والجنين رقيقا قدرت رقيقة وصورة ذلك أن تكون الأم أمه لشخص والجنين لا تخرب وصية فيعتقها مالكاها ويبقى الجنين على رقه فاذا جنى شخص على أمه وألقته وجب عليه عشرة قيمة أمه بتقديرها رقيقة وكذلك انقذت مسلمة ان كان الجنين مسلما وهي كفرة بأن أسلم أبوه فيحكم عليه بالاسلام تبعا لايه وتقدر أيضا سليمة ان كانت مقطوعة الاطراف والجنين سليما فيجب فيه عشرة قيمتها بتقديرها سليمة في الاصح لسلامته ولو كانت الام سليمة والجنين غير سليم وجب فيه عشرة قيمتها سليمة لان نقصان الجنين قد يكون من أثر الجناية فتحمله على ذلك لتكون للاتق الاحتياط والتغليظ والعشر المذكور على عاقلة الجاني كالفترة السابقة (قوله يوم الجناية عليها) هذا أحد وجهين جرى عليه في المنهاج وهو ضعيف والمعتمد ما في أصل الروضة من اعتبار أقصى قيم أمه من وقت الجناية الى وقت الاجهاض على قياس الغصب (قوله ويكون ما وجب لسيدها) أي ان كان الجنين مملوكا كما هو الغالب وهو الذي نظر اليه الشارح فان كان لغير سيدها بنحو وصية فالبدل لسيد له للسيد ما لو قال لسيد ما كان أولى وأعم لكنه نظر للغالب كما علت (قوله ويجب في الجنين اليهودي أو النصراني) أي تبعا لآبويه وكان الاولى للشارح أن يقدم ذلك على الجنين الرقيق بل كان الاولى له أن يجعل ذلك من مدخول كلام المصنف كما مرّت الاشارة اليه وقوله غزوة كثلث غزوة مسلم وفي الجنين اليهودي غزوة كثلث خمس غزوة مسلم وهونك بعير (قوله وهو) أي ثلث غزوة المسلم وقوله بعير وثلاثا بعير أي يساوي ذلك في القيمة * (فصل في أحكام القسامة) * أي لحلف المدعي خمسين يمينا عند اللوث واستحقاقه الدية الى آخر ما يأتي في كلام المصنف وبعضهم يترجم بدعوى الدم بدل القسامة وبعضهم يجمع بينهما في الترجمة كما عبر به الشافعي والاصحاب وأدرج المصنف في هذا الفصل الكلام على الكفارة والقسامة بفتح القاف مأخوذة من القسم وهو اليمين لكن القسم يطلق على اليمين الواحد وأما القسامة فهي خاصة بالايان الخمسين بشرط كونها من جانب المدعي ابتداء بأن كان هناك لوث وحلف المدعي خمسين يمينا بخلاف ما لو كانت من جانب المدعي عليه ابتداء بأن لم يكن هناك لوث وحلف المدعي عليه فلا تسمى قسامة وان كانت خمسين يمينا على المعتمد خلافا للبقيتي وكذا لو ردها المدعي عليه حيث نذ على المدعي لحلف خمسين يمينا فلا تسمى قسامة أيضا لانها وان كانت من جانب المدعي لكنها ليست من جانب المدعي ابتداء بل رد أو مثل ذلك ما لو كانت من جانب المدعي ابتداء بأن كان هناك لوث وردها حيث نذ على المدعي عليه لحلف خمسين يمينا أو نكل وردها مرة ثانية على المدعي وليس لتأمين تردين الا هذه وعلم من ذلك أن ايمان الدماء ولو من المدعي عليه وان كانت مردودة خمسون وكذا لو كانت مع شاهد أو في قطع طرف أو ازاله معنى فهي خمسون بخلاف الاموال ونحوها فاليمين فيها واحد (قوله وهي) أي القسامة وقوله ايمان الدماء أي

عشرة قيمة أمه) يوم الجناية عليها ويكون ما وجب لسيدها ويجب في الجنين اليهودي أو النصراني غزوة كثلث غزوة مسلم وهو بعير وثلاثا بعير
* (فصل في أحكام القسامة)
وهي أيمان الدماء

لغة وشرعاً لكن بشرط كون الايمان من جانب المدعى ابتداء كما مر ونطلق لغة على أولياء القتل
(قوله واذا اقترن بدعوى الدم) أى اصطحب مع دعوى الدم عند الحكم أو نائبه لأن الدعوى
لا تعتبر الا عند واحد منهما وبشرط لكل دعوى أن تكون مفصلة بأن يفصل المدعى ما يدعيه
كقوله قتله عمداً أو خطأ أو شبهة عمداً فراداً أو شركة فان أطلق سن للقاضي استقصاؤه عن
ذلك لتكون مفصلة ولا يجب استقصاؤه على الاصح وأن تكون ملزمة للمدعى عليه فلا تسمع
دعوى هبة شئ أو بيعه أو الاقرار به حتى يقول وقبضته باذن الواهب ويلزم البائع أو المقر
التسليم الى الاحتمال أن يقول الواهب كذلك لم تقبضها باذني فلا يلزمه شئ ولا احتمال أن يكون
للبيع حق الحبس أو يكون المقر به ليس في يد المقر فلا يلزمه التسليم اليه وأن يعين المدعى عليه
فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لايهام المدعى عليه وأن لا تناقضها ادعوى أخرى فلو ادعى
على واحد انفراده بالقتل ثم ادعى على آخر شركة فيه أو انفراد به لم تسمع دعواه الثانية
لأن الاولى تكذبها ولا يمكن من العود الى الاولى لأن الثانية تكذبها وأن يكون كل من
المدعى والمدعى عليه مكلفاً ومثله السكران فلا تصح الدعوى من صبي ومجنون ولا الدعوى
عليهما الا في الاتلاف أما فيه فتصح مع اليقينة واليمين كالادعى على الغائب والميت وأن
لا يكون كل منهما حرياً لا أمان له بأن كان مسلماً ولو محجوراً وسفه أو فلس لا يمكن لا يقول
السفيه في دعواه المال واستحق أن أتسلمه بل يقول وولاي يستحق أن يتسلمه أو كان ذمياً
أو معاهداً أو مستأمناً فلا تسمع دعوى حربي لا أمان له ولا دعوى عليه وقد تظم بعضهم هذه
الشروط بقوله

لكل دعوى شروط ستة جمعت * تفصلها مع الزام وتعيين

أن لا تناقضها دعوى تغايرها * تكليف كل ونفي الحرب للدين

(قوله لو) ، أخذ من التلوين وهو التلطيح لأنه يدل على تلطيح المدعى عليه بنسبته الى القتل
وقوله بمنئثة احتريزه عن قراءته بالمشاة الفوقية (قوله وهو لغة الضعف) أى والقوة بل
اطلاقاً على القوة أكثر كما يؤخذ من قول ابن قاسم العبادى في شرحه هو لغة القوة ويقال
الضعف والمناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي موجودة على كل منهما أما القوة فلا
فيه قوة على تحويل الايمان من جانب المدعى عليه الى جانب المدعى على خلاف الغالب من
أن اليمين على المدعى عليه وأما الضعف فلا أن الايمان حجة ضعيفة ولعل الشارح اقتصر على
ما ذكره لأنه الانسب بالمقام كما قاله الشبرايملى (قوله وشرعاً قرينة الخ) أى سواء كانت حالة
وقد صورها الشارح بقوله بان وجد قتل الخ أو مفالية كأن أخبر بقتله عدل أو عبدان
واحد أو ثمان أو صبية أو فسقة أو كفار لأن اخبار كل من هؤلاء يدل على صدق المدعى ولا نظر
لاحتمال التواطؤ في الاصناف الاخيرة لأنه كاحتمال الكذب في اخبار العدل بل اتفاق كل
منهم على الاخبار عن الشئ يكون غالباً عن حقيقة (قوله تدل على صدق المدعى) أى في دعواه
القتل وقوله بأن توقع تلك القرينة في القلب صدقه تصوير لكونها تدل على صدق المدعى ولا بد
أن يغلب على الظن صدقه بتلك القرينة (قوله والى هذا) أى الى هذا التصوير وهو قوله
بأن توقع الخ والجواز والمجور ومعلق بقوله أشار المصنف وكذا قوله بقوله فهو معلق بقوله

(واذا اقترن بدعوى الدم
لو) بمنئثة وهو لغة الضعف
وشرعاً قرينة تدل على
صدق المدعى بأن توقع
تلك القرينة في القلب
صدقه والى هذا أشار
المصنف بقوله

أشار أيضا (قوله يقع به في النفس صدق المدعى) أى يحصل بسبب اللوث في نفوس الناس صدق المدعى في دعواه القتل ويطلق اللوث بتكاذب الورثة كأن قال أحد إخيه قتلته زيد وكذب الآخر فإن تكذيب الآخر يدل على أنه لم يقتله فأنقزم خلق القتل بالتكذيب لأن النفوس مجبولة على الانتقام من قاتل مورثها وإنكار المدعى عليه اللوث في حقّه كأن قال كنت عند القتل غائبا أو لست الذي روى معه السكين الملوحة بالدم على رأسه فصديق يمينه لأن الأصل برائة ذمته وعلى المدعى البينة ولا عبرة باللوث مع الإطلاق عن التقييد بكون القتل عمدا أو غيره ~~كأن~~ أخبر عدل بأصل القتل ولم يخبر بأنه عمدا أو غيره لأنه لا يفيد مطالبة القاتل أو عاقلته وكذا لو شهد عدل أو عدلان أن زيد أقتل أحد هذين القتيلين ففي هذه الصور يسقط اللوث كما قاله في الروضة (قوله بان وجد قتيلا الخ) وكذا لو تفرق جمع محصورين عن قتيلا يتصور اجتماعهم على قتله كأن ازدجوا على باب الكعبة أو بئر ثم تفرقوا عنه بخلاف غير المحصورين فلا تنفع الدعوى عليهم نعم إن أذى على عدد محصورين منهم مكن من الدعوى عليهم ولو تقاتل صفان بأن التحم القتال بينهما وانكشفوا عن قتيلا من أحدهما حصل اللوث في حق الصف الآخر لأن الغالب أن صفه لا يقتله (قوله أو بعضه) أى الذي لا يعيش بدونه لأجل أن يتحقق موته كما أشار إليه الشارح بقوله كراهه فينبغي جعله حالا ليفيد اشتراط كونه لا يعيش بدونه بخلاف البعض الذي يعيش بدونه كيدأ ونظير (قوله في محله) أى حارة وقوله منفصلة أى منفردة وهو قيد لا بد منه ليخرج به المتصلة وقوله عن بلد متعلق بالمنفصلة (قوله أو وجد) أى القتيلا أو بعضه المذكور وقوله في قرية متعلق بوجد وقوله صغيرة أى بحيث يكون أهلها محصورين لتتناق الدعوى عليهم بخلاف الكبيرة (قوله لأعدائه) راجع للحملة والقرية وإن كان ظاهر قوله ولا يشاركهم في القرية غيرهم تخصيص ذلك بالقرية ولا فرق بين العداوة الدينية أو الدنيوية إذا كانت تبعث على الانتقام بالقتل (قوله ولا يشاركهم في القرية) أى ولا في الحملة أيضا وقوله غيرهم أى من غير أصدقاء القتيلا وأهله كذا في شرح المنهج لكن كتب عليه بعضهم أن المعتمد عدم مشاركة غيرهم مطلقا كما اقتضاء إطلاق الشارح فليحترز (قوله حلف المدعى خمسين يميناً) أى لثبوت ذلك في خبر المحججين المخصص بخبر البسيط البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ولو عبر بالمستحق بدل المدعى لكان أعم لأنه يشمل السيد فيما لو أذى المكاتب قتل عبده ~~وكان~~ هناك لوث وبجز نفسه قبل الحلف فيحلف سيده خمسين يميناً أن كان ذلك قبل نكول المكاتب فإن كان بعد نكوله فلا يحلف السيد لبطان الحق بالنكول كما حكاه الامام عن الأصحاب ولو عجز نفسه بعد الحلف لم يحلف السيد بل يأخذ الدية بطريق التلقين عن المكاتب كالمات المدعى بعد الحلف فإن وارثه يأخذ الدية بطريق التلقين عنه وفيما لو أذى العبد المأذون له في التجارة بقتل عبداً من عبيدها وكان هناك لوث فإن الذي يحلف الخمسين يميناً السيد لا العبد ويشمل أيضاً الوارث فيما لو أوصى لآلته ببيعة عبيدهم إن قتل ثم مات فاذا قتل العبد ووجد اللوث حلف الوارث بعد دعواه ففي هذه الصور الحالف غير المدعى ولا فرق في الحلف بين العدل والفاسق والمسلم والكافر ولو لم يرد بأن أوتيه بعد موت المخرج بخلاف الوارث قبل موته لأنه لا يرث حينئذ

(يقع به في النفس صدق المدعى) بأن وجد قتيلا أو بعضه كراهه في محله منفصلة عن بلد كبير كما في الروضة وأصلها أو وجد في قرية صغيرة لأعدائه ولا يشاركهم في القرية غيرهم (حلف المدعى خمسين يميناً)

وهذا تعلم ما في قول المشي بأن ارتد بعد الجرح لأنه يقتضي أنه لو ارتد بعد الجرح وقبل الموت
يخلف مع أنه لا يرت حنقذ والاولى تأخير حتى يسلم لأنه لا يتوزع في حال ردة عن الايمان
الكاذبة ولو كان للقبيل ورثة اثنان فأكثر وزعت الايمان عليهم بحسب الارث لأن ما ثبتت
بايمانهم يقسم بينهم بحسبه فيجب أن تكون الايمان كذلك ويجبر المنكسر ان لم تنقسم صحبة
لأن اليمين لا تبعض ولا يجوز اسقاطه لأن ايمان الدم لا تنقص عن خمسين ولا تضرب زيادتها عليها
بسبب جبر الكسر فلو كانوا ثلاثة بنين حلف كل منهم سبعة عشر يمينا ولو كانوا تسعة وأربعين
حلف كل منهم يمينين ثم لو نكل أحد الوارثين حلف الآخر خمسين يمينا وأخذ حصته من الدية
لأنه لا يستحق شيء منها بأقل من الخمسين وكذا الوغاب أحدهما فإنه يخلف الحاضر خمسين يمينا
ويأخذ حصته من الدية ولو حضر الغائب بعد ذلك حلف خساو عشرين يمينا كما لو كان حاضرا
وللحاضر الصبر حتى يحضر الغائب ويخلف كل منهما ما يخصه ولو كان هناك وارث غير حاضر
وشريكه يت المال لم توزع الايمان بل يخلف الوارث غير الحاضر خمسين يمينا ويأخذ حصته فلو كان
زوجة حلفت خمسين يمينا وأخذت المربع وأما بيت المال فلا يخلف لأجل الباقي ولللكل فيما اذا
لم يكن هناك وارث خاص أصلا لأن الحق للمسلمين وتحليفهم غير ممكن فينصب القاضي مستخرا
يتدعى على من ينسب اليه القتل ويخلفه فان حلف أطلق ولا يأخذ منه شيئا وان نكل حبس الى
أن يحلف أو يقر ولا يقضى عليه بالنكول على الأرجح من وجهين وان جزم في الانوار بأنه يقتضي
عليه بالنكول ولو كان هناك ردوعول قسعت الايمان بحسب ذلك مثال الردأم وفقت فأصل
المسئلة من ستة يبقى بعد سدس الام ونصف البنت اثنان يرذان عليهما بالنسبة فتأخذ الام
ربعهما وهو نصف واحد والبنت ثلاثة ارباعهما وهي واحد ونصف فاذا ضربنا اثنين
لكونهم مخرج النصف في الستة صارت اثني عشر فتأخذ الام اثنين فرضا وواحد اذافصار
معها الربع فرضا ورذا فكل ربع الايمان وهو ثلاثة عشر يجبر الكسر وتأخذ البنت ستة فرضا
وثلاثة رذافصار معها ثلاثة ارباع فكل ربع الايمان ومثال العول زوج وأتم وأختان
لاب وأختان لأم فأصل المسئلة من ستة وتعمل الى عشرة للزوج ثلاثة وهي ثلاثة أعشار العشرة
فيخلف ثلاثة أعشار الايمان وهي خمس عشرة ولكل أخت لاب اثنان وهما خمس العشرة فيخلف
كل منهما خمس الايمان وهو عشرة ولكل أخت لأم واحد وهو عشر العشرة فيخلف كل منهما
عشر الايمان وهو خمسة وللا أم واحد وهو عشر العشرة فيخلف عشر الايمان وهو خمسة كما علمت
(قوله ولا يشترط موالاتها على المذهب) هو المعتمد فلو حلف خمسين يمينا في خمسين يوما مع لأن
الايمان من جنس الحجج وهي يجوز تفريقها كما اذا شهد شاهد في يوم ثم شهد شاهد في يوم وانما
اشترطت الموالات في اللعان لأنه أحوط بمهاونا (قوله ولو تخلف الايمان جنون من الخائف أو
اغما منه بن الخ) بخلاف ما لو مات في أثناء الايمان فإنه لا يبنى وارثه على ما مضى منها بل
تستأنفها لأنه لا يستحق أحد شيئا يمين غيره مع كون الايمان كالجنة الواحدة بخلاف ما لو أقام
شاهد اثم مات فإن وارثه يضم اليه شاهدا آخر لأن شهادة كل شاهد شهادة مستقلة أما اذا مات
بعد تمام الايمان فيحكم لوارثه بالدية لأن الخائف استحقة ما قبل موته والوارث يتلقاها عنه بطريق
الارث فلا يقال أنه قد استحق هنا يمين غيره مع أن القاعدة أن الشخص لا يستحق يمين غيره وهذا

ولا يشترط موالاتها على
المذهب ولو تخلف الايمان
جنون من الخائف أو اغما
منه بن

في وارث المدعى وأما وارث المدعى عليه إذا مات في أثناء الإيمان فينبى على ماضى منها كما لو جرت
 المدعى عليه أو أغنى عليه في أثناء الإيمان ثم أفاق فإنه يبنى بعد أفاقته على ماضى منها كالمضى
 في هذه وصك كذلك يبنى المدعى عليه فيها إذا عزل القاضى أو مات ثم ولى غيره بخلاف المدعى فإنه
 يستأنف عند القاضى الآخر كما سيذكره الشارح في العزل والفرق بين المدعى والمدعى عليه أن
 يمين المدعى عليه للنفي فتنفذ بنفسها ولا تتوقف على حكم القاضى ويعين المدعى للاثبات فلا تنفذ
 بنفسها بل تتوقف على حكم القاضى ولا يحكم القاضى الثانى بحجة أقيم عند القاضى الاول
 والحاصل أن المدعى يخالف المدعى عليه في ثلاث مسائل الاولى أن المدعى إذا مات في أثناء
 الإيمان لا يبنى وارثه على ماضى منها بل يستأنف بخلاف ما لو مات المدعى عليه في أثناء الإيمان
 فإن وارثه يبنى على ماضى منها الثانية أن المدعى لا يبنى إذا عزل القاضى أو مات ولى غيره بل
 يستأنف عند القاضى الآخر بخلاف المدعى عليه فإنه يبنى على ماضى منها الثالثة أن المدعى
 إذا تعدد توزع الإيمان عليه بحسب الارث بخلاف المدعى عليه إذا تعدد فإن الإيمان لا توزع
 عليه على الاظهر لان كل واحد من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت له لو انفرد بل يثبت بعضه بقدر
 الارث فيحلف بقدره وكل واحد من المدعى عليهم يتنفي عن نفسه القتل كما تنفيه لو انفرد (قوله
 بعد الافاقة) ظرف لقوله بنى والمراد بعد الافاقة من الجنون أو الانحاء وقوله على ماضى منها
 متعلق بقوله بنى والمراد على ماضى من الإيمان (قوله ان لم يعزل القاضى) أى ولم يمت أيضا
 وقوله الذى وقعت القسامة عنده صفة للقاضى وقوله فان عزل أى أو مات وهو مقابل لما قبله
 وقوله وولى غيره أى غير القاضى الذى عزل بخلاف ما إذا عزل ثم ولى نفسه فان الحالف يبنى على
 ماضى من الإيمان وقوله وجب استئنافها أى الإيمان التى عزل القاضى فى أثناءها بل لو عزل
 بعد تمامها وجب استئنافها أيضا (قوله واذحلف المدعى) أى التحسين يميناً وأشار الشارح
 بتقدير ذلك الى أن قول المصنف واستحق الدية مترتب على قوله حلف المدعى تحسين يميناً وقد
 تقدم أنه لو عبر المستحق بدل المدعى لكان أشمل لكن الشارح عبر بالمدعى مجازاً لكلام المصنف
 فإنه عبر بالمدعى سابقاً وقوله استحق الدية جواب اذا التى قدرها الشارح والمراد أنه استحق الدية
 على العاقلة مخمسة ومؤجلة عليهم فى ثلاث سنين فى الخطأ ومثلثة ومؤجلة عليهم فى ثلاث سنين
 فى شبه العمد وعلى التنازل نفسه مثلثة وحالة فى العمد ولا يجب عليه القود لان الإيمان حجة
 ضعيفة فلا توجب القصاص ما لم ترد الإيمان من المدعى عليه على المدعى والاوجب القود لان
 الإيمان المردودة كالاقرار وكالبينة وكل منهما يوجب القصاص فى العمد فكذلك ما جرت لهما
 (قوله ولا تقع القسامة فى قطع طرف) أى ولا فى ازالة المعنى لان القسامة لم ترد الا فى القتل
 والقول فيهما قول المدعى عليه فيحلف تحسين يميناً لان إيمان الدعا كلها تحسون يميناً بخلاف
 الاموال فان اليمين فيها واحد كما مر (قوله وان لم يكن الخ) مقابل لقوله واذا اقترن بدعوى الدم
 لوث ومثل عدم اللوث من أصله ما لو كان هناك لوث وسقط لبطالانه كفى الصور التى تقدمت
 فيحلف فيها المدعى عليه تحسين يميناً لسقوط اللوث فى حقه وقوله هناك أى عند دعوى الدم وقوله
 لوث أى قرينة تدل على صدق المدعى كما مر (قوله فاليمين على المدعى عليه) أى لضعف جانب
 المدعى حيثئذ لو كان الاولى أن يقول فالإيمان على المدعى عليه لان تعبيره باليمين يقتضى أنه

بعد الافاقة على ماضى
 منها ان لم يعزل القاضى
 الذى وقعت القسامة عنده
 فان عزل ولى غيره وجب
 استئنافها (و) اذا حلف
 المدعى (استحق الدية)
 ولا تقع القسامة فى قطع
 طرف (وان لم يكن هناك لوث
 فاليمين على المدعى عليه)
 فيحلف تحسين يميناً

يختلف عينا واحدا وهو أحد قولين لكنه ضعيف وأظهرهما كما في الروضة أنه يختلف خمسين عينا
وهو المعقد ويمكن الجواب عن المصنف بأن المراد جنس العين المتحقق في ضمن المتعدد فبساوى
التعبير بالإيمان ويصـكون المراد خمسين عينا كما يشير إلى ذلك قول الشارح تفريعا على كلام
المصنف فيختلف خمسين عينا حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل واحد منهم خمسين عينا ولا توزع
عليهم الإيمان على الأظهر بخلاف ما لو تعدد المدعى فانها توزع عليهم كما مر مع تعليقه قريبا (قوله
وعلى قاتل النفس) أى سواء كان قتله مباشرة أو تسبب أو شرط فدخل فيه شاهد الزور والمكره
بكسر الراء وحافر بترعد وانا ودخل فيه أيضا قاتل نفسه فخرج من تركته كفارة وقاتل عبده
فعليه كفارة لانه قتل نفسا معصومة عليه وشريك غيره فلما اشترك جماعة في القتل فعلى كل منهم
كفارة في الاصح المنصوص ولا فرق بين الذكروالاُنثى والخنى ولا فرق أيضا بين المسلم والكافر
غير الحربى الذى لا أمان له أما هو فلا تلزمه كفارة لانه غيره لمتزم للاحكام والضابط في ذلك أن
يقال تجب الكفارة على غير الحربى الذى لا أمان له في قتل معصوم عليه ولو نفسه لان نفسه
معصومة عليه نعم الجلاد القاتل بأمر الامام ظلماء وهو جاهل بالحال لا كفارة عليه لانه سيف
الامام وآله سياسته فالكفارة على الامام كالقودا والدية فان كان عالما بالحال فالكفارة عليه
كالقودا والدية ولا يلزم الا امر الا الاثم ان لم يحق من سطوته والا كان كالأكراه ولا كفارة
في القتل بالحال ولا ضمان فيه بقود ولا دية خلا لما أفتى به بعض المتأخرين من أنه يقتل اذا قتل
به لان له فيه اختيارا كالساحر والصواب أنه لا يقتل به ولا في القتل بالدعاء كما نقل ذلك عن جماعة
من السلف قال مهران بن ميمون حدثنا غيلان بن جبر بن مطرف بن عبد الله بن الشخير انه كان
بينه وبين رجل كلام فكذب عليه فقال مطرف اللهم ان كان كاذبا فامته فخر ميتا فرفع ذلك الى
زياد فقال قتل الرجل فقال لا ولكن هادوة وافقت أجلا ولا في القتل بالعين وان اعترف به لان
ذلك لا يقضى الى القتل غالبا ولا يعد مهلكا عادة وان كانت العين حقا وينبغى للامام حبس العائن
أو أمره بل يزوم بينه ويرزقه من بيت المال ما يكفيه ان كان فقيرا لان ضرره أشد من ضرر الجذوم
الذى منعه عمر من مخالطة الناس ويندب للعائن أن يدعو للمعبون بأن يقول بسم الله ماشاء
الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم بارك فيه ولا تقصره أو يقول حصنك بالحق القيوم الذى
لا يموت أبدا ودفع عنك السوء بألف ألف لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وهكذا ينسب
للإنسان اذا رأى نفسه سليمة وأحواله مستقيمة أن يقول ذلك ولو في نفسه وكذا ينبغى للشيخ اذا
استكثر تلامذته واستحسن حالهم أن يقول ذلك ومثله الوالد في ولده ونحوه ولا كفارة في غير
القتل كقطع طرف وجرح لعدم وروده فيقتصر على ما ورد (قوله المحترمة) أى التى يحرم قتلها
لذاتها بخلاف غير المحترمة كالباغى والصائل والمرتد والزانى المحصن لغير المساوى له والحربى
والمقتص منه وبخلاف المحترمة لعارض كالمراة والصبي الحربين لان المحترمة ملحق بالسليين ودخل
في النفس المحترمة المسلم ولو بد ارا الحرب والنقى والمستأمن والمعاهد والجنين فلما صطدم
حاملان فاستاوا لقتل جنينين لزم كلا منهما أربع كفارات لاشراكهما في قتل أنفسهما وقتل
جنينيهما فقد اشترك في قتل أربعة أنفس ولو اصطدم شخصان فمات لزم كلا منهما كفارتان واحدة
لقتل نفسه وبواحدة لقتل الآخر (قوله عمدا أو خطأ أو شبه عمد) أى سواء كان القتل عمدا أو

(وعلى قاتل النفس
المحترمة) عمدا أو خطأ أو
شبه عمد

خطأ أو شبهه عدل لكن يجب في الخطأ على التراخي وفي العمد وشبه العمد على الفور تداركاً لا لا ثم
 (قوله كفارة) أي لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فحرير رقبته مؤمنة وقوله تعالى فان كان من
 قوم عدو لكم وهو مؤمن فحرير رقبته مؤمنة وقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
 فدية مسلمة الى أهله وتحري رقبته مؤمنة وخبروا ثله بن الاسقع قال أتينا الى النبي صلى الله عليه
 وسلم في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل فقال أعتقوا عنه رقبته يعتق الله بكل عضو منها عضواً
 منه من النار رواه أبو داود وصححه الحاكم وغيره (قوله ولو كان القتال صيباً أو مجنوناً) أي لأن
 الكفارة من باب الضمان فلا يشترط فيها التكليف نعم غير المميز لو قتل بأمر غيره فالكفارة على
 أمره لانه هو الضامن ولا يشترط فيها أيضاً الحرية فحبب وان كان القتال عبد الكفر يكفر بالصوم
 لعدم ملكه (قوله فيعتق الولي) أي عنهما من مالهما أي لأن الكفارة وجبت في مالهما لانهم من
 باب الضمان كما مر فان أعتق عنهما من ماله صح ولا يصوم عنهما بحال فان صام الصبي المميز
 أجزأه (قوله والكفارة عتق رقبته) أي اعتاقها ولا بد أن تكون كاملة الرق خالية عن العوض
 كما تقدم مبسوطاً في الظاهر فراجع (قوله مؤمنة) أي بالاجماع المستند الى قوله تعالى فحرير
 رقبته مؤمنة وقوله سليمة من العيوب المضرة أي اضراراً يبيناً بخلاف غير البين كما تقدم في الظاهر
 (قوله أي الخلة بالعمل والكسب) تفسير لقوله المضرة وتقدم أن العطف في ذلك عطف تفسير
 أو مرادف (قوله فان لم يجدها) أي فان لم يجد الرقبة بشروطها والمراد لم يجدها حسباناً فقدها
 أو شرعاً بأن وجدها بأكثر من غن مثلها أو وجدها بئنها وعجز عنه (قوله فصيام شهرين بالهلال)
 أي ان أمكن بأن صام من أولها ما فان انكسر شهر اعتبر الثاني بالهلال وكل الاول من الثالث
 ثلاثين يوماً كما تقدم في الظاهر (قوله متتابعين) وينقطع التتابع بفطر يوم ولو بعد ذلك لا ينافي
 الصوم كمرض بخلاف العذر الذي ينافي الصوم كجنون وحيض ونفاس كما مر في الظاهر واعلم أن
 صوم الفرض من حيث التتابع وعدمه ثلاثة أنواع الاول ما يجب فيه التتابع وهو صوم رمضان
 وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة الجماع في نهار رمضان عمداً وصوم النذر الذي شرط فيه
 التتابع الثاني ما يجب فيه التفريق وهو صوم المتعق والقارن وفوت النسك وترك الواجب فيه
 وصوم النذر المشروط فيه التفريق الثالث ما يجوز فيه الامران وهو قضاء رمضان وكفارة
 الجماع في النسك وكفارة البين وفدية الحلق والصيد والشجر واللبس والطيب والاحصار وتقليم
 الانظافر ودهن غير الرأس أو اللعبة في الاحرام وصوم النذر المطلق (قوله بنية كفارة) فيجب
 فيهما التبيين بكونهما عن الكفارة وان لم يبين كونها كفارة قتل (قوله ولا يشترط بنية التتابع)
 أي اكتفاء بالتتابع الفعلي وقوله في الاصح أي على القول الاصح وهو المعتقد (قوله فان عجز
 المكفر عن صوم الشهرين لهرم أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض كفر باطعام
 ستين الخ) جرى الشارح في ذلك على خلاف الاظهر فهو مرجوح والراجح أن كفارة القتل
 لا اطعام فيها عند العجز عن الصوم اقتصاراً على الوارد فيها كما يقتضيه اقتصار المصنف على العتق
 والصوم اذا المتبوع في الكفارات النص لا القياس ولم يذكر الله في كفارة القتل غير العتق والصيام
 ولا تنقاس على كفارة الظهار والجماع في نهار رمضان لما علمت من أن المتبوع في الكفارات النص
 لا القياس وبعضهم جعل عبارة الشارح سبق قلم أو سهواً وهو معلوم من أن كفارة القتل

(كفارة) ولو كان القتال
 صيباً أو مجنوناً فيعتق الولي
 عنهما من مالهما والكفارة
 عتق رقبته مؤمنة سليمة
 من العيوب المضرة أي
 الخلة بالعمل والكسب
 (فان لم يجدها) (فصيام
 شهرين) بالهلال (متتابعين)
 هنية كفارة ولا يشترط بنية
 التتابع في الاصح فان عجز
 المكفر عن صوم الشهرين
 لهرم أو لحقه بالصوم مشقة
 شديدة أو خاف زيادة المرض
 كفر باطعام ستين

لا اطعام فيها لكن قد علمت أنه جرى على وجه مرجوح كما يعلم من كلام الشيخ الخطيب وغيره فان قيل هلا حملوا المطلق في كفارة القتل على المقصد في كفارة الظهار كما فعلوا في التقيد بالمؤمنة فانهم حملوا المطلق في كفارة الظهار على المقصد في كفارة القتل أوجب بأن ذلك الحاق في وصف وهو كونها مؤمنة وهذا الحاق في أصل ولا يلحق المطلق بالمقصد في الأصول ألا ترى أنهم حملوا المطلق في التيمم وهو الأيدي على المقصد في الوضوء بكونها إلى المرافق ولم يحملوا المطلق الذي هو التيمم حيث أطلق في آيته عن ذكر الرأس والرجلين على المقصد الذي هو الوضوء حيث قيد في آيته بذكرهما نعم لو مات المكفر قبل الصوم أطعم من تركته عن كل يوم مدة كمن فاته صوم رمضان (قوله مسكينا أو فقيرا) أي أو البعض كذا والبعض كذا على ما جرى عليه الشارح وهو ضعيف كما علمت (قوله يدفع لكل واحد منهم مدامن طعام يجزئ في الفطرة) فكل ما أجزأ في الفطرة أجزأ هنا على الوجه المرجوح الذي جرى عليه الشارح (قوله ولا يطعم كذا) ولا هاشميا ولا مطلبيا (أي لأنهم لا يأخذون من الزكاة فكذلك لا يأخذون من الكفارة

*(كتاب الحدود) *

أي كتاب بيان الحدود فان المصنف قد بينا فيما سبأ في حيث قال فالخص - مده الرجم وغير المحص حده مائة جلدة وهـ كذا فلا وجه لزيادة الشارح الأحكام لان المصنف لم يبين أحكام الحدود كوجوبها وانما عبر بكتاب لان المراد بالجنايات فيما تقدم الجنايات على الابدان دون الجنايات على الانساب والاعراض والعقل ونحوها فلم تدرج أسباب الحدود في الكتاب السابق فاندفع قول بعضهم كالخطيب ولوعبر بالباب لكان أولى لما تقدم من أن الترجمة بالجنايات شاملة للحدود والاسبابها وقد تقدم رده وشرعت الحدود زجرا عن ارتكاب ما يوجبها من المعاصي وقيل جبرا لذلك والاول مبنى على القول بأن الحدود زجرا والثاني مبنى على القول بأنها جوابا والراجح انها في حق الكافر زجرا وفي حق المسلم جوابا فاذا استوفيت في الدنيا فلا يعاقب على المعاصي التي اقتضت في الآخرة لان الله أكرم من أن يعاقب على الذنب مرتين (قوله جمع حد) أي هي جمع حد فهو خبر بلمتد المحذوف وانما جمعها لاختلاف أنواعها (قوله وهو لغة المنع) وبطلق لغة أيضا على نهايتها شيء وأما شرعها فهو عقوبة مقدرة وجبت على من ارتكب ما يوجبها فان الشارع قد رهاف فلا يراذع عليها ولا ينقص عنها وخرج بذلك التعزير فانه عقوبة غير مقدرة بل موكولة الى رأى الامام كما سبأ في (قوله وسجيت الحدود) أي معانيها الشرعية وقوله بذلك أي بلفظ الحدود وغرضه بذلك بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي ولو ذكره ليرتب عليه ذلك لكان أولى لكنه اتكل على شهرته (قوله لمنعها من ارتكاب الفواحش) أي لأن من علم أنه اذا زنى حدا امتنع من الزنا وهكذا فقد منع الحد من ارتكاب الزنا ونحوه وقيل لان لها نهايات مضبوطة فتكون مأخوذة من الحد بمعنى النهاية وقيل مأخوذة من حد بمعنى قدر لان الشارع قد رهاها لا يزيد ولا ينقص كما تقدمت الإشارة اليه (قوله وبدأ المصنف من الحدود بجحد الزنا) أي اهتماما به لان حده أشد الحدود وفي الجملة والزنا بالعصر لغة مجازية وباللغة تيمية وهو من أخفش الكبائر لانه بعد القتل في الاخشية واتفق أهل الملل على تحريره لانه لم يحمل في مله قط وهو ابلح المكلف ولو حكما فيشمل السكران المتعدى الواضح حشفته الاصلية المتصلة أو قد رها عند فقد ها

مسكينا أو فقيرا يدفع لكل واحد منهم مدامن طعام يجزئ في الفطرة ولا يطعم كافرا ولا هاشميا ولا مطلبيا

*(كتاب الحدود) *

جمع حد وهو لغة المنع وسجيت الحدود بذلك لمنعها من ارتكاب الفواحش وبدأ المصنف من الحدود بجحد الزنا

في فرج واضح محرم لعينه في نفس الامر مشتق طبعاً مع الخلق عن الشبهة وخرج بالكلف الصبي
 والمجنون فليس ايلاج كل منهما فاحقيقة بل هو زنا صورة وبالواضح الخلفي المشكل اذا اويلج
 آلة الذكور في فرج فلا يسمى ايلاجه زناً الاحتمال انوثته وكون هذا عضو زائداً وبالحنيفة أو
 قدرها عند فقد هاعبر ذلك كاصبعه أو بعضها أو قدرها عند وجودها كأن ثني ذكره وأدخل
 قدرها فلا يسمى ايلاج ذلك زناً وبالاصلية الزائدة ولو احتمالاً كما لو اشتبه الاصل بالزائد وأويلج
 أحدهما فلا تحكم بأن ذلك زناً للشك في كونه أصلياً وبالتصلة المنفصلة فلو أخذت المرأة الذكور
 المبان وأدخلت حشفته فرجها فلا يسمى ذلك زناً وان وجب عليها الفسل وبفرج غير الفرج
 كما سيذكره المصنف بقوله ومن وطئ فيمادون الفرج عزم وبواضح فرج الخنثى المشكل فلا يسمى
 الايلاج فيه زناً الاحتمال ذكرته وكون هذا المحل زائداً وبمحرم لعينه المحرم لعارض حيض
 ونحوه فلو وطئ زوجته وهي حائض أو صائمة أو محرمة أو فحوا لم يكن زناً وبنفس الامر ما لو
 وطئ زوجته نظماً أجنبية فليس ذلك زناً لان فرجها ليس محرم في نفس الامر وان كان محرماً
 في ظنه وبمشتق طبعاً وطء الميتة والبهيمة فليس زناً لان فرجها ليس مشتق طبعاً بخلاف فرج
 الجنينة اذا تحقق أنوثتها فانه مشتق طبعاً ولا يرد ما لو زنى كبيراً بصغيرة أو كبيرة بصغير لان المراد
 ما من شأنه أن يكون مشتق طبعاً وبالخلق عن الشبهة وطء الشبهة سواء كانت شبهة فاعل كأن
 وطئ أجنبية نظماً زوجته أو جاريته وهذا الوطء لا يتصف بجمل ولا بحمرة لانه فعله وهو غافل فهو
 كفعل الساهي أو شبهة طريق وهي التي قال بجلها عالم كما لو نكح امرأة بلا ولي ولا شهود فان
 ذلك يقول بجله داود ولا يجوز تقليده الا للضرورة لا يمكن اذا وطئ امرأة بهذه الطريق لم يحتمل
 للشبهة أو شبهة محل كأن وطئ الأمة المشتركة أو وطئ الاصل أمة فرعه لاستحقاقه الاعفاف على
 فرعه بخلاف ما لو وطئ الفرع أمة أصله لانه لا يستحق الاعفاف على أصله وبخلاف ما لو وطئ
 الشخص جارية بيت المال لانه لا يستحق الاعفاف في بيت المال فالخاص ان القيود تسعة
 خمسة منها في الفاعل وأربعة في المفعول (قوله المذكور) صفة لذات الزنا وقوله في أثناء قوله أي
 في خلال قول المصنف وانما ذكر الشارح لفظ الاثناء لان المصنف لم يذكر الحد ابتداء بل ذكر قبله
 تقسيم الزاني الى محصن وغير محصن نوطته لبيان حد كل منهما (قوله والزاني على ضربين) أي
 على نوعين وقوله محصن وغيره بدل من ضربين ولو زنى وهو غير محصن ثم زنى وهو محصن قبل الجلد
 وجب جلده ثم رجه على الاصح من وجهين في الروضة وهو المعتمد لانهما عقوبتان مختلفتان فلا
 يتداخلان لكن يسقط التقريب بالرجم ويسن للزاني واكمل من ارتكب معصية أن يستقر على
 نفسه لخبر من أتى من هذه القاذورات شيئاً فليس مستقر يستقر الله تعالى فان من أبدى لنا صفحته أثمنا
 عليه الحد رواه الحاكم والبيهقي بإسناد جليل ويؤيد بينه وبين الله تعالى فان الله يقبل توبته اذا
 أخلص نيته (قوله فالحصن الخ) أي اذا أردت بيان حد كل من المحصن وغيره فأقول لك
 المحصن حقه كذا وغير المحصن حقه كذا ولا فرق فيما بين الرجل والمرأة ولم ينفه عليه الشارح
 في الاقل اتكالا على علمه بالمقاييس واعلم أن المفعول في دبر وحده الجلد ولو محصناً لان هذا الفعل
 لا يحصل به احصان ابداف لم يعتبر فيه الاحصان (قوله وسيأتي قريباً) أي في ضمن قوله وشرائط
 الاحصان الخ وعبارة الشيخ الخطيب وهو من استكمل الشروط الاتية وقوله انه أي المحصن

المذكور في أثناء قوله
 (والزاني على ضربين محصن
 وغير محصن فالحصن)
 وسيأتي قريباً أنه البالغ
 العاقل الحر

وقوله البالغ العاقل الحر أي ولو كان كافرا كما يعلم من قول الشارح فيما ساق من مسلم أو ذمى فهو
محسن في باب الزنا وان كان غير محسن في باب القذف لاختلاف البابين (قوله الذي غيب
حشفته الخ) أي حال بلوغه وعقله وحرته فلا بد أن يكون التغيب وهو المراد بالوطء الآتي
في كلام المصنف حال الكمال بالبلوغ والعقل والحرية كما أنه لا بد أن يكون الزنا حال الكمال بذلك
فلا يرجع الامن كان كاملا في الحالين وان تحللها ناقص بكنون ورق بخلاف ما لو وطئ وهو ناقص
بأن كان صبيا أو مجنونا أو رقيقا ثم زنى وهو كامل ولا بضرة ادخال المرأة حشفة الرجل وهو نائم أو
ادخاله حشفته فيها وهي نائمة فيحصل الاحصان للنائم لأنه مكلف استحبابا بالحالة قبل النوم لأنه
يتنبه بأدنى تنبيه بل يحصل الاحصان بتغيب الحشفة المكسرة ان قلنا بتصور الالكاه في ذلك
ولذلك سكتوا عن شرط الاختيار والاطهر أن الكامل من رجل أو امرأة بوطء ناقص محسن كما
لو كانا كاملين (قوله يقبل) أي وان لم تزل البكارة كان كانت غورا وخرج بالقبل الدبر فلا
يحصل بالتغيب فيه تحصين كما لا يحصل به تحليل (قوله في نكاح صحيح) بخلاف ما اذا كان في ملك
اليمين أو في الشبهة أو في النكاح الفاسد كما ساق (قوله حده الرجم) أي حتى يموت للاجماع
ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يرم جمعا أو الغامدية وقد قرئ شاذوا الشيخ والشيخة اذا زنيا
فارجوهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم وكانت هذه الآية في سورة الاحزاب ونسخ
لفظها وبقي حكمها كما قاله الزمخشري في الكشف وكانت سورة الاحزاب بقدر سورة البقرة
ودخلها نسخ كثير كما قيل (قوله بجوارفة معتدلة) أي بحيث تكون بقدر ملء الكف وقوله
لا بحصا صغيرة أي ثلاث بطول عليه الامر وقوله ولا بصخر أي بحجارة كبيرة ثلاث عت حلا فيفوت
التشكل الذي هو المقصود من الرجم (قوله وغير المحسن) وهو من لم يستكمل الشروط بأن لم
يغيب حشفته في نكاح صحيح مع كونه بالغاً عاقلًا حرًا الان الصبي والمجنون لا حده عليهما كما
سيذكره الشارح وغير الحر ليس حده مائة جلدة بل حده نصف حد الحر كما سيذكره المصنف
(قوله من رجل أو امرأة) بيان لغير المحسن وكذلك يقال في المحسن كما تقدم (قوله حده مائة
جلدة) أي لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا بد أن تكون ولاه
فان فرقها فان دام الالم لم يضرب وان زال الالم فان كان الماضي خمسين لم يضرب لانها حد الرقيق
فقد حصل حد في الجملة وان كان دونها ضرب ووجب الاستئناف (قوله سميت) أي الجلدة وقوله
بذلك أي بلفظ جلدة وقوله لاتصالها بالجلدة أي لاتصال الجلدة بفتح الجيم بالجلدة بكسر هاء وعبارة
الشيخ الخطيب وسعى جلد الوصوله الى الجلدة فالقول بالفتح والثاني بالكسر (قوله وتقريب
عام) أي من بلد الزنا تنكيلا له وابعاد من موضع القاحشة فلو كان الزاني غريبا غرب الى غير
بلده لاق المقصود ايجاشه وعقوبته وذلك لا يحصل بتغريبه الى بلده بل لا بد أن يكون بين البلد
الذي يغرب اليه وبين بلده مسافة قصر كالمسافة التي بينه وبين بلد الزنا الذي غرب منه واعلم أن
شروط التغريب ستة أولها أن يكون بأمر الامام أو نائبه فلو تغرب بنفسه لم يحسب نائبا أن
يكون الى مسافة القصير فأكث فلا يكفي مادونها تواصل الاخبار اليه في ذلك غالبا فلا يحصل له
الايحاش بالبعد عن الامل والوطن ولذلك يمنع من كونه يستعصب أهلا وعشيرة لكن لو تبعوه
لم يمنعوا عنه أن يستعصب جارية يسرى بها مع نفقة يحتاجها لاما لا يتغريبه على ما اعتمد

الذي غيب حشفته أو قدرها
من مقطوعها يقبل في
نكاح صحيح (حده الرجم)
بجوارفة معتدلة لا بحصا صغيرة
ولا بصخر (وغير المحسن) من
رجل أو امرأة (حده مائة
جلدة) سميت بذلك لاتصالها
بالجلدة وتقريب عام

الى مسافة القصر) فأكثر
 برأى الامام وتحسب مدة
 العام من أول سفر الزاني
 لامن وصوله مكان
 التغريب والاولى أن يكون
 بعد الجسد (وشرائط
 الاحسان أربع) الاول
 والثاني (البوغ والعقل)
 فلا حد على صبي ومجنون
 بل يؤدبان بما يجرهما عن
 الوقوع في الزنا (و) الثالث
 (الحرية) فلا يكون الرقيق
 والمبعض والمكاتب وأتم
 الولد محصنا وان وطئ كل
 منهم في نكاح صحيح (و)
 الرابع (وجود الوطء) من
 مسلم

الرملي كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لابن حجر وتبعه الشيخ الخطيب ثالثا أن يكون الى بلد معين
 فلا يرسله الامام ارسالا واذا عين له الامام جهة فليس له أن يختار غيرها لان ذلك ألحق بالزجر
 وليس له الانتقال من البلد الذي عينه الامام الى بلد آخر على المعتمد كما صرح حواشي في حواشي
 الخطيب فاجرى عليه المحشى تبعاً للخطيب ضعيف لكن لا يعقل ولا يقيم في البلد الذي غرب
 اليه بل يحفظ بالمراقبة لئلا يرجع الى بلده أو الى مادون مسافة القصر منه أو ينتقل الى بلد آخر
 على المعتمد السابق فلم يتفقد معه المراقبة أو خيف منه الفساد بالنساء والغلمان قيد حينئذ
 رابعها أن يكون الطريق والمقصد آمنين خامسها أن لا يكون بالبلد الذي يغرب اليه طاعون لانه
 يحرم الغفول في البلد الذي فيه الطاعون والخروج منه لغیر حاجة سادسها كونه عاما في الحر
 ونصف عام في الرقيق ويراد في حق المرأة ومنها الامر بالجبل خروج فهو محرم معها ولو بأجرة
 ولا يجبر على ذلك لئلا يلزم تعذيب من لم يذنب فيؤخر تغريبها الى أن تيسر من يخرج معها كما جزم
 به ابن الصباغ (قوله الى مسافة القصر) فلورجع الى دون مسافة القصر رد واستؤنفت المدة
 على الاصح اذ لا يجوز تغريب سنة التغريب في الحر ولا نصفها في الرقيق لان الايجاش لا يحصل
 بالفرق (قوله فأكثر برأى الامام) فقد غرب هرا الى الشام وعثمان الى مصر وعلى الى البصرة
 (قوله وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني لامن وصوله مكان التغريب) هذا هو المعتمد من
 وجهين وان كان الثاني هو الذي أجاب به القاضي أبو الطيب وينبغي للامام أن يثبت في ديوانه
 أول زمان التغريب ولو ادعى المغرب انقضاء العام صدق ويحلف ندب لان ذلك حق من حقوق
 الله تعالى (قوله والاولى أن يكون بعد الجسد) فلو قدم عليه جاز كما يفهمه العطف في كلام
 المصنف بالواو التي لاتفيد الترتيب وصرح به في الروضة وأصلها لكنه خلاف الاولى (قوله
 وشرائط الاحسان الخ) لافرق في هذه الشروط بين الوامئ والموطوءة (قوله الاول والثاني
 البلوغ والعقل) انما جمعهما معا لاستوائهما في المفهوم وما ذكره المصنف من اشتراط البلوغ
 والعقل في الاحسان صحيح لكن اشتراطهما ليس خاصا بالاحسان بل يجزى في وجوب الحد
 مطلقا بما كان أو جلدا كما أشار اليه الشارح بقوله فلا حد على صبي ومجنون الخ ولو عبر المصنف
 بالكيف بدل البلوغ والعقل لكان أخصر لكنه عدل الى ذلك ليدخل السكران المتعدى فانه
 غير مكافئ على الصحيح الا أنه يعامل معاملة المكلف تغليظا عليه (قوله فلا حد على صبي
 ومجنون) انما عدل عن أن يقول فلا احسان لصبي ومجنون مع أنه هو الذي تقتضيه المقابلة
 ليشير الى أن اشتراط البلوغ والعقل ليس خاصا بالاحسان بل يجزى في الحد طلقا مع أنه يلزم من
 نفي الحد في الاحسان بخلاف عكسه فحصلت المقابلة با لزم (قوله بل يؤدبان بما يجرهما عن
 أي ان كان لهما نوع تمييز (قوله والثالث الحرية) أي الكاملة كما يعلم من قول الشارح تقريرا
 على المفهوم فلا يكون الرقيق والمبعض الخ وانما لم يكن الرقيق محصنا لانه على النصف من الحر
 كما سبأى والرجم لانفسه (قوله وان وطئ كل منهم في نكاح صحيح) غاية في كونه ليس محصنا
 فكأنه قال سواء وطئ كل منهم في نكاح صحيح أم لا (قوله والرابع وجود الوطء الخ) أي لان
 الشهوة مركبة في النفوس فاذا وطئ في نكاح صحيح فقد استوفاه فكان حقه أن يتمتع من الزنا
 فاذا وقع فيه غلط عليه بالرجم وخرج بالوطء الماخذاة ونحوها كالتعبيل (قوله من مسلم أو

ذمى) ظاهر صنيع الشارح يخرج ما لو وجد الوطء من الحربي في نكاح صحيح بناء على صحة
 أنكحتهم وهو الأصح ثم عقدت له ذمة ثم زنى فيقتضى أنه ليس بمحصن وليس كذلك بل هو محصن
 لأن عقد الذمة شرط لأقامة الحد عليه إذا زنى بعده بخلاف ما إذا زنى قبله في سائر أحواله فلا يحد
 ومثله المستأمن والمعاهد فلا تقيم عليهما الحد لعدم التزام أحكامنا وإذا أسلم الذي بعد وجوب
 الحد عليه بأن زنى حال ذمته لم يسقط عنه الحد على الصحيح فقولا بعضهم واعلم أن هذا قيد لأقامة
 الحد لا لإحصان كما علمت فكان الأولى عدم ذكره صحيح وقول المحشى أقول وفيه نظر لانه شرط
 للإحصان أيضا غير متجه لانه قد قرر قبل هذا أن الحربي لو غيب حششته في نكاح وقتلنا به
 أنكحتهم فهو محصن قال فلو عقدت له ذمة ثم زنى رجم فهذا صريح في أن عقد الذمة شرط في أقامة
 الحد لا لكونه محصنا قاتل (قوله في نكاح صحيح) أى تحصياله بأكل الجهات بخلاف ملك
 العين والشبهة والنكاح الفاسد (قوله وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح) أى بالتعريف (قوله
 وأراد بالوطء تغيب الحشفة الخ) أشار الشارح بذلك إلى أنه ليس المراد بالوطء وطء الذمرك كما
 قد يتوهم بل المراد به تغيب الحشفة بخلاف تغيب بعضها وقوله يقبل بخلاف تقييدها ببر (قوله
 وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد) أى لانه حرام فلا تحصل به صفة الكمال وهى التحصين ولذلك
 قال الشارح تقرير على ذلك فلا يحصل به التحصين (قوله والعبد والامة) يعنى البالغين العاقلين
 فان كانا صبيين أو مجنونين فلا حد عليهما بل يؤذبان بما يزجرهما كما تقدم في الصبي والمجنون
 الحريين (قوله حدهما نصف حد الحر) أى من الجلد والتغريب لا الرجم لانه لا يتنصف
 وقضية كلامهم أنه لا فرق بين العبد والامة المسلمين والكافرين وهو كذلك وانما كان حدهما
 نصف حد الحر لقوله تعالى فإذا أحصن أى تزوجن فعليه نصف ما على المحصنات أى الحرات من
 العذاب أى الجلد والتغريب والآية في الاماء وقيس عليهن العبيد وروى مالك وأحمد عن
 علي رضى الله عنه أنه أتى بعبد وأمة زنيا فجلدهما خمسين خمسين اذ لا فرق في ذلك بين الذكر
 والانثى كما أشار إليه المصنف بقوله والعبد والامة الخ (قوله فيحد كل منهما خمسين الخ)
 تفريع على قوله حدهما نصف حد الحر وقوله ويغرب أى كل منهما وقوله نصف عام أى لانه
 يشبه الجلد فيتنصف مثله ومؤنة تغريبه على سيده وان زادت على مؤنة الحضر ومؤنة تغريب
 الحر على نفسه ولو زنى المؤجر فالوجه أنه لا يغرب في الحال بل يؤخر الى مضي مدة الاجارة ان
 تعذر عمله في الغربة كالبناء والخدمة كما لا يحبس لغريبه ان تعذر عمله في الحبس بل أولى لان
 ذلك حق أدنى وهذا حق الله تعالى بخلاف ما اذا لم تعذر عمله في الغربة كالخياطة والكتابة فانه
 يغرب في الحال (قوله ولو قال المصنف ومن فيه وقال الخ) أى لان كلامه قاصر على العبد
 والامة والمتبادر منهما كامل الرق الذى لم يتعلق به شأبة الحرية وقوله حده الخ أى كنصف
 حد الحر وقوله كان أولى جواب لو وهى أولوية عموم كما يؤخذ من قوله ليعلم المكاتب
 الخ وعبارة الشيخ الخطيب ولو عبر المصنف عن فيه رق لم المكاتب الخ وهو صريح فيما قلنا
 (قوله وحكم اللواط) بكسر اللام وهو اللواط في دبر الذكرك ولو عبده أو في دبر الانثى لكن محل
 وجوب الحد فيه في غير زوجته وأمتها فان تكررت وجب التعزير فقط على المذهب
 في الروضة فان لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره البغوى والروائى وهو فعل قوم لوط فانهم أثل من

أو ذمى (في نكاح صحيح)
 وفي بعض النسخ في النكاح
 الصحيح وأراد بالوطء تغيب
 الحشفة أو قدرها من
 موطئها يقبل وخرج
 بالصحيح الوطء في نكاح
 فاسد فلا يحصل به التحصين
 (والعبد والامة حدهما
 نصف حد الحر) فيحد
 كل منهما خمسين
 جلدة ويغرب نصف عام
 ولو قال المصنف ومن فيه
 رق حده الخ كان أولى ايم
 المكاتب والمبعض وأثم
 الولد (وحكم اللواط)

أقرب الرجال في أديارهم شهوة من دون النساء كما ذكره الجلال السيوطي في الاقليات ولم يعرف
بعد قوم لوط في الجاهلية لافي العرب ولا في العجم الى أن ظهر في صدر الاسلام حين كثر الغزو
وطالت عليهم الغيبة عن النساء وسبوا أبناء فارس والروم من الذرية واستخدموهم واختلوا بهم
فسول الشيطان لبعضهم أنهم يقومون مقام النساء في الجملة فطلبوا منهم ذلك فأطاعوهم
لشدّة انقيادهم لهم ففعلوا بهم وأجروهم مجرى النساء وكان أول ذلك بخراسان حان الله منه
ومن سائر القواحيش (قوله وإتيان البهائم) أي في قبل أو دبر وشمل عموم البهائم المأكولة
وغيرها (قوله تحكم الزنا) أي الذي هو وجوب الحد وهذا راجع في اللواط مرجوح في إتيان
البهائم والراجح أن فيه التعزير فقط كما يعلم من كلام الشارح وذكر الشيخ الخطيب أن في المسئلة
ثلاثة أقوال أحدها ما ذكره المصنف من وجوب الحد وعليه فيفرق بين المحسن وغيره فيرجم
الأول ويجلد الثاني ويغرب ثانیها أن واجبه القتل محصنا كان أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم
من أتى بهيمة فأقتلوه واقتلوا معه ورواه الحاكم وصححه اسناده وقته امام نسوخ المأخوذ على
المسئل وهذا يقتضي أنه يقتل بالسيف لا بالرجم والمراد بقتلها معه ذبحها ان كانت مأكولة
والامر فيه للندب ثلاثا تذكر الفاحشة كالمأثمة وثالثها وهو أظهرها أن واجبه التعزير فقط
لأن الطبع السليم يأباه فلم يحتج الى الحد في الزجر عنه بل يعزروا في النساق عن ابن عباس ليس
على الذي يأتي البهيمة حد ومثل هذا لا يقوله الا عن توقيف هذا وحل بعضهم كلام المصنف
على أن المراد منه أن حكم إتيان البهائم تحكم الزنا من حيث أنه لا يثبت الا بأربعة لا من حيث
وجوب الحد فلا ينافي أن واجبه التعزير على المعتمد وهذا الحل وان كان بعيدا أولى من
التضعيف كما قرره بعض المشايخ في دروسه المرات العديدة وعلم من ذلك أن الزنا لا يثبت الا بأربعة
لقوله تعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ولا بد فيها
من التفصيل فتعرض للكيفية لاحتمال ارادة المباشرة فيمادون الفرج ولمن زنى بها الاحتمال
أن لا حد عليه بوطئها وتعرض لادخال الحشفة أو قدرها من فاقدها في الفرج فيقولون رأينا
أدخل حشفته أو ذكره في فرج فلانة على وجه الزنا وان لم يقولوا كالمرد في المكحلة وكالبينة
الإقرار الحقيقي مع التفصيل فيثبت به الزنا ولو مرة خلافا لمن اعتبر كونه أو بضع مرات كالشهادة
وخرج بالحقيقي الحكمي وهي البين المردودة بعد نكول الخصم كان ادعى شخص على آخر أنه
زنى وأراد تخليفه على أنه لم يزن فنشكل ثم رد البين على المدعى خلف البين المردودة فانها كالأقرار
لكن لا يثبت بها الزنا في حق المدعى عليه وانما يسقط بها الحد عن القاذف (قوله فمن لا ط
بشخص الخ) تفريع على قول المصنف تحكم الزنا بالنسبة للواط وقوله بأن وطئه في دبره تصوير
للملوط به وقوله حد أي رجم ان كان محصنا ويجلد وغرب ان كان غير محسن وقوله على المذهب
هو المعتمد ومقابله أنه يقتل مطلقا وفي كيفية قتله أوجه أحدها بالسيف وهو أصحها كما في الروضة
فانه قال فيها قلت أصحها بالسيف والله أعلم وثانيها بالرجم وثالثها بدم جدار عليه أو بميه من
شاهق وهذا كله في الفاعل وأما المفعول به فيجلد ويقترب ان كان مكلفا طائعا سواء كان محصنا
أم لا ذكرنا كان أو أتى فان كان غير مكلف أو مكرها فلا حد عليه ولا مهرله (قوله ومن أتى بهيمة
الخ) معطوف على قوله فمن لا ط بشخص الخ فهو تفريع على قول المصنف تحكم الزنا بالنسبة

وإتيان البهائم تحكم الزنا
فمن لا ط بشخص بأن وطئه
في دبره حد على المذهب
ومن أتى بهيمة

لا تبيان البهائم بناء على ظاهره من أن المراد كحكم الزنا الذي هو وجوب الحد وقد عرفت أن بعضهم حمله على أن المراد أنه كحكم الزنا في كونه لا يثبت إلا بأربعة وهو أولى من التضعيف كما تقدم وقوله حد أي رجم أن كان محصنا وجلد وغرب أن كان غير محصن وقوله كما قال المصنف أي على ما يظهر من كلامه لا على تأويله السابق وقوله لكن الرابع أنه يعذر استدراكه على قوله حد كما قال المصنف لأنه رجم أي هو الرابع فدفع ذلك بالاستدراك (قوله ومن وطئ أجنبية فيمادون الفرج) أي كان أدخل ذكره في سرتها أو أذنبا أو فمها أو نحو ذلك وتجوز المصنف في إطلاق الوط على هذا ولذلك قال الشيخ الخطيب والاولى ومن باشر فيمادون الفرج أي لان حقيقة الوط لا يلحق الحشفة أو قد درها من فاقدها في الفرج وهذا ليس مرادا بدليل قوله فيمادون الفرج لكن قد عرفت أن المصنف تجوز في إطلاق الوط على هذا ثم هو ليس قيدا بل المعانقة والمفاخدة والتقبيل ونحوها كذلك واحترز الشارح بقوله أجنبية عن زوجته أو أمته فلا تعزير فيه ما لحل سائر بدنهم بالاستمتاع ما عدا الدبر (قوله عزز) أي بما يراه الامام من ضرب أو وضع بالقاء والعين المهملية وهو الضربة بجمع الكف أو بسطها أو حبس أو تقي أو تجريس أو تسويد وجهه أو قيام من مجلس أو تو بفتح بكلام وله أن يجمع بين هذه الامور وله الاقتصار على بعضها حتى له الاقتصار على التوبيخ بالكلام وحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كما في الروضة بل له ترك التعزير من أصله في حق الله تعالى لأنه مبني على المسامحة ولذلك أعرض صلى الله عليه وسلم عنه في جماعة استحقوه كالغالب في الغنية ولا يجوز تركه في حق آدمي عند طلبه له على المعتد وإن خالف في ذلك ابن المقرئ ولا يجوز للامام العفو عن الحد ودفعه أن بلغه ما يوجبها ولا تجوز الشفاعة فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا سامة لما كلمه في شأن الخزومية التي سرق تحكم عليها النبي صلى الله عليه وسلم بالحد أنشفع في حدم من حدود الله تعالى ثم قام فخطب فقال انما اهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والله لو أن فاطمة بنت محمد سرق لقطع يدها رواه الشيخان وحكى عن الامام الشافعي رضي الله عنه أنه كان يقول عند قراءة هذا الحديث حاشاها الله وأما أقول كذلك وتسبب الشفاعة الحسنة عند وفاة الامور في غير الحد ودفعه تعالى من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها وخبر العيصين عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه وقال اشفعوا تؤجروا ويقضي الله عن لسان نبيه ما شاء (قوله ولا يبلغ الامام) أي وجوبا فلا يجوز له ذلك لخبر من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين وهذا في التعزير بما هو من جنس الجلد كالضرب وجنس التعزير كالنفي بخلاف غير ذلك (قوله بالتعزير) متعلق بيلغ وقد ذكرنا ضابطا للتعزير وهو أنه مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفاية غالبا كبشارة أجنبية فيمادون الفرج كما سبق وسرقة ما لا قطع فيه وسب بغير قذف كقوله لغيره يا فاسق يا خبيث وتزوير أي محاكاة الخطأ وتحسين الكلام على الناس ليدخل عليهم أنه حق وهو باطل وشهادة زور ومنع حق مع القدرة عليه كمنع الزوج حق زوجته وهو قادر عليه ونشوز الزوجة من زوجها وموافقة الكفار في أعبادهم ونحوها ومسك الحيات ودخول النار وأن يقول لذي يا حاج فلان وتسمية من يزور قبور الصالحين حاجا وانما قلنا غالبا

حد كما قال المصنف لكن
الرابع أنه يعز (ومن وطئ)
أجنبية (فيمادون الفرج)
عز ولا يبلغ (الامام) بالتعزير

لأنه استثنى من منطوق الضابط مسائل منها أن الأصل لا يعز زلحق القرع كما لا يجتهد بقذفه ومنها أنه إذا ارتد ثم أسلم أول مرة لا يعز ز ومنها أن للسيد إذا كلف عبده ما لا يطبق لا يعز ز أول مرة مع أنه يحرم عليه وإنما يقال له لا تعد فان عاد عز ز ومنها أن الشخص إذا قطع أطراف نفسه لا يعز ز مع أنه يحرم عليه ومن مفهومه مسائل فانه اقتضى بالمفهوم أنه لا تعز ز في غير معصية واستثنى من ذلك مسائل منها أن الصبي والمجنون يعز زان إذا فعلا ما يعز ز عليه البالغ العاقل مع أن فعلهما ليس بمعصية لعدم تكليفهما ومنها أن المحتسب يمنع من يكسب بالله من فعله ذلك ويؤدب عليه الأخذ والمعطى وظاهر كلامهم ولو في اللهو المباح مع أنه ليس بمعصية ومنها نفى الخنثى أى المتشبه بالنساء ولو خلقا وطبيعيا مع أنه ليس بمعصية حينئذ وإنما يتقيه الامام للمصلحة لثلايفتن غيره واقتضى بالمفهوم أيضا أنه متى كان في المعصية حد كلزنا أو كفارة كالتمتع بالطيب في الاحرام اتقى التعز ز واستثنى من ذلك مسائل منها افساد الصائم يوما من رمضان بالجماع فانه يجب فيه التعز ز مع الكفارة والقضاء ومنها أن المظاهر يجب عليه التعز ز مع الكفارة ومنها اليقين الغموس سميت بذلك لانهم تغمس صاحبها في النار وفى الاثم فيجب فيها التعز ز مع الكفارة ومنها ما قاله الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى أنه لو زنى رجل بأمه في جوف الكعبة وهو صائم في رمضان معتكف محرم لزومه العتق لافساده الصوم في يوم من رمضان بالجماع والبدنة لافساده الاحرام بالجماع والحد للزنا والتعز ز لقطع الرحم وانتهك حرمة الكعبة واستثنت أيضا من ذلك مسائل عديدة مهمة لا تحتملها الطلاب وفيما ذكرته تذكرة لاولى الابواب (قوله أدنى الحدود) أى أدنى حدود المعز ز وهو حد الشرب فانه في الحرز أربعون وفي الرقيق عشرون كما أشار إليه الشارح بقوله فان عز ز الخ وقوله لانه أى المذكور من العشرين فى الاول والاربعين فى الثانى وقوله أدنى حد كل منه أى كل من العبد والحر * (فصل فى أحكام القذف) أى كوجوب حد القذف بالشروط الآتية وهو من الكبائر والأصل فيه قوله تعالى والذين يرمون المحصنات أى العفيفات ثم لم يأو بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية حين قذف زوجته بشريك بن صهماء البينة أو حد فى ظهره فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكرز ذلك فقال لهلال والذي بعثك بالحق انى صادق ولينزلن الله فى حق ما يرى ظهري من الحد فتزلت آيات اللعان وحده من حقوق الادميين وكذلك تعز زه ولذلك يرثه جميع الورثة حتى أحد الزوجين الا ان قذفه بعد موته فليس للحي من الزوجين حق على أوجه الوجهين لانتقطاع الوصلة بينهما حالة القذف ولو عفا بعض الورثة عن حقه منه فللباقين منهم استيفاء جميعه لأن العار يلحق الجميع كما يلحق الواحد وانما يسقط القود بعفو بعض الورثة عنه لأن له بدلا يعدل اليه وهو الدية بخلافه هنا حتى لو مات المقدوف مرثدا مع كون القاذف أسند قذفه لما قبل الرثة لم يسقط الحد بل يستوفيه وارثه لولا الرثة كظهيره من قصاص الطرف لانه للتشقي ولو كان المقدوف رقيقا واستحق التعز ز على غير سببه ومات استوفاه سببه على الاصح وقيل عصبته الاحرار وقيل السلطان (قوله وهولغة الرمي) أى مطلقا (قوله وشرا) عطف على لغة وقوله الرمي بالزنا خرج به الرمي بغير الزنا من الكبائر وغيرها

أدنى الحدود) فان عزز
عبد اوجب أن يتقص
فى تعزيره عن عشرين
جلدة أو عزز حر اوجب
أن يتقص فى تعزيره عن
أربعين جلدة لانه أدنى
حد كل منهما

* (فصل فى أحكام القذف
وهولغة الرمي وشرا الرمي
بالزنا

مما فيه ايداءه كأن يقول لغيره يا مرائي أو يا تارك الصلاة أو نحو ذلك فإن ذلك رى بغير الزنا من
الكبار وكان يقول له يا مقبل الاجنبيات أو يا ناظر العورات فإن ذلك رى بغير الزنا من الصغار
فوجب في ذلك التعزير للايداء لا الحد لعدم ثبوته وليس الرى بايمان البهائم قذفا كأن يقول له
يا نيك الحمار (قوله على جهة التعبير) أى على جهة هي التعبير أى الحاق العار بالمقذوف
وقوله لتخرج الشهادة بالزنا أى انما قيدت بذلك لتخرج الشهادة بالزنا فانها كانت ربما بالزنا
اكتنهابت على جهة التعبير ومحل ذلك اذا كان الشهود أربعة فان نقصوا عن الاربعة
كانت شهادتهم قذفا فيحدوا لأن ذلك تعبير حكما حيث لم يحصل المقصود من شهادتهم
بالزنا (قوله واذا قذف) أى رى وقوله بذال معجزة أى لا بدال مهمة وقوله غيره أى من رجل
أو امرأة أو خنثى لكن لا يكون قذفه صريحا الا ان أضاف الزنا الى فرجه كأن يقول زنى
فرجك فان أضافه الى أحدهما كان يقول له زنى ذكرك أو فرجك كان كناية (قوله كقوله
زيت) يفتح التاء وكسرها أو يازانى أو يازانية حتى لو قال للرجل يازانية والمرأة يازانى كان قذفا
ولا يضر اللحن بالتأنيث للمذكر والتذكير للمؤنث كما سرح به في المحرر إلى أنه لا حن لجواز
التأنيث باعتبار التسمية والتذكير باعتبار الشخص وكذا لو قال له أوجبت ذكرك أو حشفتك
في فرجك أو يلا جحر ما أو يدير وان لم يقل يلا جحر ما لأن الإيلاج في الدبر لا يكون الا محسوما
بخلاف الإيلاج في الفرج فقد يكون حلالا فلذلك احتج للتقييد فيه بقوله يلا جحر ما
والمستبداد منه أنه محترم لذاته فلا يقال ان المحرم صادق بالمحرم محارص كحيض ونحوه ولو قال زنت
بالياء في الجبل أو نحوه كان صريحا في القذف لظهور الرى بالزنا فيه وذكر الجبل ونحوه لبيان محله
فلا يصرف الصريح عن موضوعه بخلاف ما لو قال زنأت بالهمز في الجبل ونحوه فانه كناية لأن الزنا
في الجبل ونحوه ظاهره العود وكذا قوله لرجل يا فاجر يا فاسق يا خبيث ولا امرأة يا فاجرة يا فاسقة
يا خبيثة وأنت تحبين الخلوة أو الظلمة ولا تردين يد لاس وكذا قوله لغيره يا عرض يا معرض يا علق
يا ديوث فإن ذلك كله كناية واختلف في قوله يا لوطى هل هو صريح أو كناية والمعتمد أنه كناية
لاحتمال أن يريد أنه على دين قوم لوط بخلاف قوله يا لوط فانه صريح وكذا قوله يا خبثة فهو
صريح كما أتى به ابن عبد السلام وهو المعتمد خلافا لمن جعله كناية ولو قال يا بقاة فهو كناية لاحتمال
أن يريد أنه كثير البغي بمعنى مجاوزة الحد واحتمال أن يريد أنه كثير البغاء بمعنى الزنا وكذا لو قال
يا محنت فانه كناية على المعتمد خلافا لمن جعله صريحا نظر للعرف فان أنكر الشخص في الكناية
أراد القذف بها صدق بمبنيه لكن يعزى للايداء اذا خرج لفظه مخرج السب والذم والافلا تعزير
ولو قال لغيره في خصومة أو غيرها يا ابن الحلال وليست أى بزانية وما أنا ابن زانية وما أنا ابن زنا
وما أنا برزان وما أنا ابن خباز أو ساكفى وما أحسن اسمك في الجيران فليس ذلك بقذف وان
نواه فليس صريحا ولا كناية لأن اللفظ لا يحتمل القذف أصلا وانما يفهم بقرائن الاحوال فلذلك
يسمى بالتعريض والحاصل أن الالفاظ في هذا المقام ثلاثة أقسام صريح وكناية وتعريض لأن
اللفظ ان لم يحتمل غير القذف فصرح وان احتمل واحتمل غيره بوضعه فكناية وان لم يحتمل أصلا
لكن يفهم منه بقرائن الاحوال فتعريض (قوله فعليه حد القذف) أى فعلى القاذف حد
القذف للمقذوف وقوله ثمانين جلدة أى يعنى ثمانين جلدة فهو منصوب بمقذوف تقديره يعنى

على جهة التعبير لتخرج
الشهادة بالزنا (واذا قذف)
بدال معجزة (غيره بالزنا)
كقوله زيت (فعليه حد
القذف) ثمانين جلدة
كسأنى

مثلا ولا ينبغي أن هذا في الحر وأما في الرقيق فهو أربعون وقوله كما سيأتي أي في قوله ويحد الحر
ثمانين جلدة (قوله هذا) أي كونه عليه حد القذف وقوله إن لم يكن بالقاذف أبأ وأما أي
للمقذوف وقوله وإن عليا أي الأب والام وقوله كما سيأتي أي في قوله وأن لا يكون والدها
للمقذوف ولعل الشارح ذكره هنا اهتماما به ونهيلا للفائدة (قوله بثمانية شرائط) أي مع
ثمانية شرائط بل أحد عشر زيادة الثلاثة الآتية قريبا (قوله ثلاثة) أي بالهاء وقوله وفي
بعض النسخ ثلاث أي ثلاثاء وقوله منها أي من الثمانية وقوله في القاذف أي كائنه في القاذف
وزاد على هذه الثلاثة ثلاثة أخرى فتكون الشروط التي في القاذف ستة الثلاثة التي ذكرها
المصنف والثلاثة الزائدة أن يكون مختارا فلا حد على مكره بفتح الراء في القذف ولا على مكره
بكسر هاء فيه أيضا وأن يكون ملتزما للأحكام فلا حد على حربي لعدم التزامه بالأحكام
وان لا يكون مأذونا له في القذف فلا وزن لغيره في قذفه فلا حد عليه كما صرح به في الزوائد وعلم
من اقتصارهم على هذه الشروط في القاذف أنه لا يشترط اسلامه ولا حريته وهو كذلك (قوله
وهو) أي المذكور من الثلاثة التي في القاذف وقوله أن يكون بالغافلا أي ولو سكران
متعديا ولذلك لم يكن مكلفا وقوله فالصبي والمجنون الخ تبريع على مفهوم الشرطين معا وقوله
لا يحدان بقذفهما شخصا أي لعدم تكليفهما ويعزران على ذلك أن كان لهما نوع تمييز والا فلا
ويستقط بالبلوغ والافاقة (قوله وأن لا يكون والدها المقذوف) أي له عليه ولادة ولو بواسطة
أخذ من كلام الشارح وقوله فلو قذف الأب والام الخ تبريع على مفهوم الشرط وقوله وإن
علا أي أحدهما المأخوذ من أو وقوله ولده أي ولد أحدهما المأخوذ من أو أيضا وقوله
وان سفل أي الولد وهو معلوم من قوله وان علا وقوله لا حد عليه أي على أحدهما المأخوذ
من أو كما سبق وبالجملة لا يحد الأصل بقذف فرعه لكن يعزى للإيذاء (قوله وخمس في المقذوف)
أي وخمس منها كائنه في المقذوف (قوله وهو) أي المذكور من الخمس التي في المقذوف
وقوله أن يكون مسلما أي ولو ارتد بعد القذف فلا يسقط الحد عن قاذفه لأن طرقة الرد لا يدل
على سبق مثلها بخلاف الزنا كما سيأتي وقد يجب الحد بقذف الكافر بأن يقذف مرتدا بأنه زني
في حال اسلامه فيجب عليه الحد ولا يسقط مردته ولو مات مرتدا ويستوفيه وارثه لولا الردة
كما تقدم (قوله بالغافلا) أي حال القذف وقد يجب الحد بقذف المجنون بأن يقذفه بأنه زني
في حال افاقته فيجب عليه ولا يسقط مجنونه حينئذ (قوله حرا) أي حال قذفه وقد يجب الحد
بقذف العبد بأن قذفه بزنا أضافه إلى حال حريته قبل طرقة الرق عليه ومصورته أن يسلم الأسير
وهو حر ثم يبتاعه لأمام فيه الرق ثم يقذفه شخص وهو رقيق بزنا أضافه إلى حال حريته بعد أن
أسلم وهو أسير وقبل أن يبتاعه لأمام الرق هذا هو التصور الصحيح كما يؤخذ من كلام الشيخ
الخطيب بخلاف قول الهشبي نحو من التحق بدار الحرب ثم استرق فانه غير صحيح لأن ذلك قبل
طرقة الرق عليه كان كافرا فلا يجب الحد بأضافته زناه إلى حال حريته (قوله عفيفا عن الزنا) أي
وعن وطء زوجته في دبرها وعن وطء محرمة المملوكة له فكان على الشارح أن لا يقيد كلام
المصنف بقوله عن الزنا فإنه يشترط العفة عن ثلاثة أشياء وإطلاق المصنف بشملها فلا يجب
الحد على قاذف من فعل شيئا منها ولو مرة ولو تاب وصار وليا لله تعالى لان العرض متى اتم

هذا ان لم يكن القاذف أبأ
أو أما وان عليا كما
سيأتي بثمانية شرائط
ثلاثة وفي بعض النسخ
ثلاث (منها في القاذف
وهو أن يكون بالغافلا
فالصبي والمجنون لا يحدان
بقذفهما شخصا) وأن لا
يكون والدها للمقذوف
فلو قذف الأب أو الام
وان علا ولده وان سفل
لا حد عليه (وخمس
في المقذوف وهو أن يكون
مسلم بالغافلا حرا
عفيفا) عن الزنا

قول الشارح وان عليا
يتعين فيه كسر اللام من
باب رضى ولا يجوز قصها
الاذا قيل علوا بفتح الواو
كما في قوله تعالى فلما أنزلت
دعوا الله ورسوله ليهكنهم
الهوي

لا تفسد ثلثه بطرق العفة بعد ذلك فان قيل قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له اوجب بانه
 بالنظر الى امور الآخرة ولا تبطل العفة بوطء حليلته في نحو حبس أو احرام أو في ردة أو طلاق
 رجعي ولا بوطء أمته المروجة أو المكاتب أو المعتدة أو في زمن الاستبراء ولا بوطء أمة ولده
 ولا بوطء بشبهة كسكاح بلا ولي وشهود ولا بوطء مجوسى محرماه ولا بوطء مكره أو جاهل
 بهريمه ولا بزنا صبي أو مجنون ولا بعقد مات الوطء في أجنبية كقبله ونحوها (قوله فلا حد
 بقذف الشخص كافرا) أى لانه غير محصن لخبر من أشرك بالله فليس محصن وانما جعل الكافر
 محصنا في حد الزنا دون حد القذف لأن حده في الزنا بالرجم فيه اهانة له والحد بقذفه اكرام له
 والكافر ليس من أهل الاكرام وهذا محترز قوله مسلما وقوله أو صغيرا محترز قوله بالغا وقوله
 أو مجنونا محترز قوله عاقلا وقوله أو زانيا محترز قوله عفيفا عن الزنا وفيه قصور كما علم مما تقدم ولوزنى المقذوف قبل الحد
 سقط الحد عن قاذفه لان العادة الالهية جرت بأن الله لا يكشف الستر من أول مرة فظهر الزنا
 منه يشعر بسبق مثله لانه يكتم ما أمكن بخلاف ما لو ارتد قبل الحد فانه لا يسقط الحد عن قاذفه
 لان الرد عقيدة تظهر غالبا فظهرها لا يدل على سبق مثله (قوله ويحد الحر القاذف ثمانين
 جلدة) أى لقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وعلم كونه في الاحرام من قوله تعالى ولا تقبلوا
 لهم شهادة أبدا لانه دل على أن عدم قبول شهادتهم مترتب على القذف فيقتضى أنها كانت
 مقبولة قبله ومعلوم أن الشهادة لا تقبل الا من الامن الاحرار (قوله ويحد العبد) أى من فيه رق
 ولو مبعضا وقوله أربعين جلدة أى لانه على النصف من الحر بالاجماع (قوله ويسقط عن
 القاذف الخ) لما تكلم على شروط حد القذف شرعا في مسقطاته فقال ويسقط عن القاذف
 الخ (قوله بثلاثة أشياء) أى بأحد ثلاثة أشياء بل ستة بزيادة اقرار المقذوف بالزنا وارث
 القاذف له وامتناع المقذوف من العين فان للقاذف تحليف المقذوف على عدم زنا ولو مع
 قدرته على البينة عند الاكثر من فان حلف حد القاذف والاسقط عنه الحد (قوله أحدها)
 أى أحد الثلاثة الاشياء التي يسقط بها الحد عن القاذف (قوله اقامة البينة) أى على زنا
 المقذوف وتقدم أنها أربعة فلو شهد به دون أربعة حدوا ولا يتم التفصيل في شهادتهم كما مر
 (قوله سواء كان المقذوف أجنبيا أو زوجة) تعميم في سقوط الحد عن القاذف باقامة البينة
 وتأخذ هذا التعميم من تقييد المصنف الاخير بقوله أو اللعان في حق الزوجة ويجرى نظير هذا
 التعميم في قوله أو عفو المقذوف (قوله والثاني مذكور الخ) انما احتاج الى ذلك في هذا
 وما بعده لكون المصنف عطف بأولى لا تناسب العطف لكان المصنف عطف بها للاشارة الى
 أن المدار على أحدها كما قدرناه في كلامه السابق (قوله في قوله) أى المصنف (قوله
 أو عفو المقذوف) أى ولو على مال فلو عفا المقذوف أو وارثه على مال سقط الحد ولا يجب المال
 كما في فتاوى الخناطى وبعض المقذوف عن القاذف سقطت حصاته فاذا قذفه بعد ذلك لم يحد
 وان تكرر بل يعزى وقوله أى عن القاذف أى عن حده ولا يتم العفو عن جميعه فلو عفا عن
 بعضه لم يسقط منه شئ كما يحتمل الرافعى في الشفعة وكما يسقط الحد بالعفو يسقط التعزير بالعفو
 ولذلك ألحق في الروضة التعزير بالحد في سقوطه بالعفو (قوله والثالث مذكور الخ) تقدم

فلا حد بقذف الشخص
 كافرا أو صغيرا أو مجنونا
 أو زانيا (ويحد
 الحر) القاذف (ثمانين
 جلدة) (ويحد العبد
 أربعين) جلدة (ويسقط
 عن القاذف) حد القذف
 بثلاثة أشياء (أحدها
 اقامة البينة) سواء كان
 المقذوف أجنبيا أو زوجة
 والثاني مذكور في قوله
 (أو عفو المقذوف) أى
 عن القاذف والثالث
 مذكور

التبسيه على وجه احتياج الشارح لذلك وقوله في قوله أي المصنف (قوله أو واللعان في حق
 الزوجية) أي ولومع القدرة على البيئة كما تقدم في اللعان (قوله وسبق بيانه) أي اللعان وقوله
 في قول المصنف وأذا رمى الرجل الخ أي واته إلى آخره * (فصل في أحكام الاشربة وفي الحد
 المتعلق بشربها) * ظاهر هذه الترجمة أن المذكور في كلام المصنف شيان وليس كذلك بل
 المذكور في كلامه الحد كما يعلم بتسع كلامه وعبارة الخطيب فصل في حد شارب المسكر من خمر
 وغيره وهي أولى من عبارة الشارح وقال المحشي ولوعكس المصنف هذه العبارة لكان أولى
 وأنسب بما تقدم اذ الكلام في الحدود ولكن قد علمت أن المذكور في كلام المصنف الحد فكان
 الأولى الاقتصار عليه في الترجمة والاشربة جمع شراب والمراد الاشربة المحرمة كالخمر ونحوه
 وشربها من الكبائر والاصل في تحريره قوله تعالى انما الخمر والميسر أي القمار والانصاب أي
 ما ينصب ليعبد من دون الله والازلام أي القداح التي يضرب بها رجس من عمل الشيطان
 فاجتنبوه لعلكم تفلحون وكان شربها جازا في صدر الاسلام ولو القدر الذي يزيل العقل خلافا
 لمن قال المباح شرب ما لا ينهس الى السكر المزيل للعقل لان المزيل للعقل حرام في كل ملة حكاه
 القشيري في تفسيره عن القفال الشاشي قال النووي في شرح مسلم وهو باطل لا أصل له
 فالحق القول الاول وحصل التحريم بعد ذلك في السنة الثالثة من الهجرة بعد أحد خلافا لما
 وقع في عبارة الخطيب من قوله في الثانية فانه ينا في قوله بعد أحد لان غزوة بدر كانت في الثانية
 وأحد كانت في الثالثة وقال المحشي في السنة الثانية أو الثالثة فأشار الى الخلاف لكن
 الصواب الثالثة لما علمت وهي مما تكرر النسخ لها كما ذكر السيوطي في قوله
 وأربع تكرر النسخ لها * جاءت بها النصوص والآثار
 فقبلة ومثقة وخمر * كذا الوضوء مما تنفس النار

ويروى حر يدل خرفانها تكرار النسخ لها أيضا وبها تصير خمسة (قوله ومن شرب) أي أو أو كل
 بأن جدد الخمر أو كله بخلاف ما لو احدثن به بأن أدخله دبره أو استعط به بأن أدخله أنفه فلا يحدث
 بذلك لأن الحد للزجر ولا حاجة اليه هنا والمراد من شرب وهو مكلف ملتزم للأحكام عالم بالتحريم
 محذور لغير ضرورة وخرج بالمكلف الصبي والمجنون لرفع القلم عنه وما وبالملتزم للأحكام الحربي
 لعدم التزامه للأحكام والذي أيضا لانه لا يلزم بالذمة ما لا يعتقده وبالعالم بالتحريم الجاهل به
 لقرب عهده بالاسلام أو لكونه نشأ بعبد عن العلماء فلا حد عليه لانه قد يخفى عليه ذلك
 والحد يدبر بالشبهات لخبر ادرؤا الحدود بالشبهات ولا فرق في ذلك بين من نشأ في بلاد الاسلام
 وغيره بخلاف من علم الحرمة وجهل الحد فانه يجب عليه الحد لانه كان من حقه حيث علم
 الحرمة أن يمتنع عن الشرب فلما شربه مع ذلك غلط عليه بإيجاب الحد عليه ومثل الجاهل
 بالتحريم من جهل كونه خرا فشربه يظننه ماء أو لمحوه فلا حد عليه للعذر ويصدق في دعواه
 الجهل بيمينه كما قاله في البحر وبالحتم المكره ومنه المصبوب في حلقه قهر الخبر رفع عن أمي
 الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ويجب عليه أن يتقيا بأبعد زوال الاكراه وبغير ضرورة
 ما لو غص بلقمة أي شربها ولم يجد غيره فأساغها به فلا حد عليه لوجوبها عليه انفاذ نفسه
 من الهلاك فهذه رخصة واجبة فلا وجب غيره ولو بول من مغلا أساغها به وحرم أساغها بالخمر

في قوله (أو واللعان في حق
 الزوجية) وسبق بيانه في قول
 المصنف فصل وأذا رمى
 الرجل الخ
 * (فصل في أحكام الاشربة
 وفي الحد المتعلق بشربها
 ومن شرب

ولكن لاحد به على العقد للشبهة ويحرم التداءى بصرف الخمر لانه صلى الله عليه وسلم لما سئل
عن التداءى به قال انه ليس بدواء ولكنه داء وعليه جل حديث ابن جبريل الله شفاء متى فيما
حرم عليها فهو محمول على صرف الخمر ولا يمكن لاحد به للشبهة وأما التداءى بما استهلك فيه
كالترياق الكبير ونحوه فيجوز اذ لم يجد ما يقوم مقامه من الطاهرات كالتداءى بالنفس غير
الخمر كالبول ولحم الميتة بالشرط المذكور ويحرم أيضا تناوله للعطش لانه لا يزيد بل يزيده لأن
طبعها حار يابس كما قاله أهل الطب لكن لاحد عليه للشبهة ومحل حرمة تناوله للعطش ما لم يتبين
لدفع الهلاك والاجازيل وجب لدفع الهلاك كما نقله الامام عن اجماع الاصحاب فهو حينئذ
كاساغة اللقمة به لمن غص به لأن كلاً لدفع الهلاك ولا يبعد أن يلحق بالهلاك فتحو تلف عضوه
أو منفعته ويؤخذ من ذلك أنه لو شرب الصغير رائحة الخمر وخيف عليه الهلاك أو ما ألحق به
ان لم يسق منه أنه يجوز سقيه منه بقدر ما يدفع عنه الضرر وهو ظاهر (قوله خيرا) أى صرفا
وان قل وان لم يسكر لقلته وان كان درديا وهو ما يبقى فى أسفل اناته نخينا وخرج بالصرف
ما لو شربه فى ماء استهلك فيه أو كل خبزا بمن دقيه به أو لما طبخ به أو مجونا هو فيه فلا حد
بذلك لاستهلاكه عن الخمر بخلاف ما لو شرب مرق اللحم المطبوخ به أو غمر به أو ترديه فانه
يحده ببقاء عينه (قوله وهى المتخذة من عصير العنب) سميت بذلك لخامسها العقل واختلف
فى اطلاق الخمر على المتضمن غير عصير العنب هل هو حقيقة أو لا قال المزنى وجماعة نعم لأن
الاشتراك فى الصفة وهى الاسكار يقتضى الاشتراك فى الاسم بطريق القياس فى اللغة وهو جائز
عند الاكثرين وهو ظاهر الاحاديث كحديث كل مسكر خمر وكل خمر حرام وقيل لا يطلق عليه الا
مجازا ونسبه الرافعى الى الاكثرين العلماء وعليه مشى المصنف حيث عطف الشراب المسكر
على الخمر فاقضى أنه لا يسمى خمر اولئك فسر الشارح كالشيخ الخطيب الخمر بالمتخذة من عصير
العنب فقط (قوله أو شرابا) أى أو شراب شرابا وان قل أو كان درديا كما مر فى الخمر وخرج
بالشراب النبات كالخيشة والاقيون ونحوهما فلا حد فيه وان حرم ما يخذل العقل
منه بخلاف ما لا يخذل العقل منه لقلته فلا يحرم لكن ينبغي كتم ذلك عن العوام
ويجوز تناول ما يغيب العقل منه لقطع عضو متأكلا أو سلعنة أو نحوها بخلاف
تصاوى الخمر ونحوه من الشراب المسكر فلا يجوز تعاطيه لذلك وقوله مسكرا أى ولو بالقوة
وان لم يسكر بالفعل لقلته لان كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وكثيره وانما حرم
قليله وان لم يسكر حسما لمادة الفساد كما حرم تقيله الاجنبية والخلاوة بها وان لم تخش الفتنة
حسما لمادة الفساد والعطف فى كلام المصنف من عطف العام على الخاص لان الشراب
المسكر عام للخمر وغيره بالنظر لعموم عبارة المتن لكن الشارح قيده بقوله من غير الخمر فيكون
بالنظر لتقييده من عطف المغاير والمناسب ما صنعه الشارح لأن عطف العام على الخاص لا يكون
بأو (قوله كالنبيذ المتخذ من الزبيب) أى أو القرا والرطب أو الشعير أو الذرة أو نحو ذلك
والضابط فى ذلك كل ما كان فيه شدة مطرية بأن أرغى وأزبد ولو الكسكس المعروف فى صانفيه
شدة مطرية حرم شربه وحذبه وصار نجسا (قوله يحمدة) أى بسوط أو عصا معتدلة بين القضب
وهو القصب والعصا غير المعتدلة وبين الرطب واليابس أو نعل أو أطراف ثياب لما روى

خمر) وهى المتخذة من عصير
العنب (أو شرابا مسكرا) من
غير الخمر كالنبيذ المتخذ من
الزبيب (يحمدة)

الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان يضرب بالجريد والنعال وفي البخاري عن أبي هريرة
 أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فأمر بضربه فقلع من يده ومنع من ضرب به
 ومنع من ضرب بشو به ويفرق الضارب المضرب على الأضواء فلا يجتمع في موضع واحد لانه
 قد يوذى إلى الهلاك ويحتمل المقاتل وهي المواضع التي يسرع الضرب فيها إلى القتل كالقلب
 ونقرة العرو والفرج ويحتمل الوجه أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم إذا ضرب أحدكم فليترك
 الوجه ولانه يجمع المحاسن بخلاف الرأس فلا يحتمل لانه مغطى بالعمامة غالباً فلا يخاف تشويهه
 بالضرب ولذلك روى ابن أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال اضرب الرأس فإن
 الشيطان فيه ولا يرفع الضارب يده فوق رأسه مثلاً لانه يلزم على ذلك زيادة الألم ولا تستفيد
 الحدود ولا تجرد ثيابه الخفيفة التي لا تمنع أثر الضرب بخلاف ما يمنع كلبية المشوة والفرقة
 فتزعم منه ليحصل مقصود الحد ويحذر كذا قالوا لا ينبغي جالسة ويجعل عند المرأة محرم أو
 امرأة تلق عليها ثيابها إذا انكشفت ويحسن ما فعله أهل العراق من ضربها في غرارة مبالغة
 في الستر ويجعل عند الخنثى محرم لارجل أجنبي ولا امرأة أجنبية ولا بد من نوال الضرب
 ليحصل الزجر والتسكيل فلا يجوز أن يفترق على الأيام والساعات لعدم حصول الإيلام المقصود
 من الحدود والضابط أنه أن تخلل زمن يزول فيه الألم الأول لم يكف على الأصح والاكتفى وبكره
 إقامة الحدود والتعازير في المسجد كما صرح به الشيخان في آداب القضاء (قوله ذلك
 الشارب) أي بعد صحوه وجوبا فلا يحسد حال سكره لأن المقصود من الحد الردع والزجر وذلك
 لا يحصل مع السكر فإن حد حال سكره اعتد به على الأصح من وجهين كما قاله البلقيني أن كان
 عنده نوع تمييز والا فلا يكتفى قولاً واحداً (قوله أن كان حراً) أي كامل الحرية (قوله
 أربعين جلدة) أي خلافاً للامعة الثلاثة حيث قالوا إحدى ثمانين جلدة ويدل لنا ما روى مسلم
 عن أنس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين
 ويكتفى الحد المذكور ولو تعدد الشرب مراراً كثيرة قبل الحد وحديث الأمر بقتل الشارب
 في المرة الرابعة منسوخ بالإجماع (قوله وإن كان رقيقاً) أي ولو معه ضاوقه عشرين أي
 لانه حد يتبعض فيتنصف في حق الرقيق كحد الزنا (قوله ويجوز أن يبلغ الخ) أي ويجوز
 الاقتصار على الحد السابق أعنى أربعين في الحر وعشرين في الرقيق وقوله به متعلق يبلغ وقوله
 أي حد الشرب تفسير للضمير وظاهره أنه شامل لحد الحر والرقيق ويصرح به قوله والزيادة على
 أربعين في حر وعشرين في رقيق لكنه يبلغ في الرقيق أربعين لانه زيادة قدر حدته وقوله
 ثمانية جلدة أي على الأصح المنصوص لانه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى أي تكلم بالفحش
 وإذا هذى افتري أي قذف وحد الاقتراء ثمانون وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال جلد
 النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى
 والظاهر أن اسم الإشارة عائد إلى الجلد ثمانين لانه أقرب مذكور وقال الزبائدي انه عائد على
 الجلد أربعين (قوله والزيادة على أربعين في حر وعشرين في رقيق على وجه التعزير) أي لانها
 لو كانت حد المأزور لكان هذا هو الأصح واعتراض بأن التعزير يجب فيه النقص عن الحد
 فكيف يساويه وأجيب بأنه يتولد من الشارب جنابيات فالزيادة تعزيرات على الجنابيات التي

ذلك الشارب ان كان حراً
 (أربعين) جلدة وان كان
 رقيقاً عشرين جلدة (ويجوز
 أن يبلغ) الإمام (ب) أي حد
 الشرب (ثمانين) جلدة
 والزيادة على أربعين في حر
 وعشرين في رقيق (على
 وجه التعزير)

تتولد منه ولذلك استحسن تعبير المتهاج بتعزيرات على تعبير المحتر بتعزير ويجعل آل في كلام
المصنف الجنس المتحقق في ضمن المتعدد فيرجع للتعبير بتعزيرات لكن قال الرافي وليس هذا
الجواب شافيا لان الجنايات التي تتولد من الشارب لا تنحصر فكان مقتضى ذلك جواز الزيادة
على الثمانين وقد منعوها وأجيب عن ذلك بأنه انما تجز الزيادة على الثمانين اقتصارا على ماورد
(قوله وقيل الزيادة على ما ذكر حدة) أي لان التعزير لا يكون الا عن جنابة محققة والجناية
هنا غير محققة وهذا امر جرح ويجب بأن الشرب مظنة للجناية ونزلت المظنة منزلة المثنية
(قوله وعلى هذا) أي القول بأنها حد وقوله يمنع النقص عنها أي عن الثمانين وهذا مخالف
لقولهم وعليه الحد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بان يتصم بعضه وبعضه يتعلق باحتياط
الامام فان هذا صريح في جواز النقص عنها على هذا القول المرحوح (قوله ويجب الحد)
أي المتقدم الذي هو أربعون في الحر وعشرون في الرقيق وقوله عليه متعلق يجب وقوله أي
شارب المسكر تفسير للضمير والمراد بالمسكر ما يشغل الخمر وغيره من سائر الاشربة المسكرة ولو
بالقوة وقوله بأحد أمرين متعلق يجب وانما يجب بأحد الأمرين لان كلا منهما حجة شرعية
(قوله بالينة) أي شهادة الينة ولا يشترط هنا التفصيل بل تكفي الشهادة بأن فلا شارب
خرا أو شرابا مسكرا وان لم يقل الشاهد وهو محتار عالم لان الاصل عدم الاكراه والغالب من
حال الشارب علمه بما يشربه فتزل الشهادة عليه وقوله أي رجلين تفسير للينة وقوله يشهدان
بشرب ما ذكر أي المسكر ومثل شهادتهما بشربه شهادتهما على اقراه به (قوله أو الاقرار
من الشارب بأنه شرب مسكرا) أي بأن قال شربت مسكرا ولا يشترط في الاقرار التفصيل
كما تقدم في الينة وقيل رجوعه عن الاقرار لان حق الله يقبل فيه الرجوع عن الاقرار
(قوله فلا يحد الخ) تفرع على مفهوم قوله ويجب عليه الحد بأحد أمرين الخ وقوله بشهادة
رجل وامرأتين ولا يشهد رجل وامرأتين وبعبارة الشيخ الخطيب فلا يحد بشهادة رجل
وامرأتين الخ وهي صريحة فيما قلناه لان الينة هنا رجلان فقط ولا يقوم مقامهما رجل
وامرأتان وقوله ولا يشهادة امرأتين أي أو أكثر من امرأتين وقوله ولا يبين مردودة أي كان
يطلب من ادعى على شخص أنه شرب مسكرا الينين منه على أنه لم يشربه فيردها على المدعي
فيصنف أنه شربه فلا يجب عليه الحد بهذه العين المردودة وقوله ولا يعلم القاضي أي لانه لا يقضي
بعلمه في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفي الحد من عبده بعلمه لاصلاح ملكه (قوله ولا
يحد أيضا) أي كما لا يحد بما ذكر وقوله الشارب أي للمسكر وقوله بالتي أي كأن تقبلا خرا وقوله
والاستسكاه أي وجود نكته أي رائحة الخمر منه كما أشار اليه الشارح بقوله أي بأن يشم
منه رائحة الخمر وكذلك لا يحد بالسكر لاحتمال أن يكون شرب الخمر ناسيا أو غالطا ومكرها
فانهض ذلك شبهة والحد يدبر بالشبهات كما تقدم * (فصل في أحكام قطع السرقة الخ) * أي
هذا فصل في أحكام الخ والمراد بالاحكام هنا الامور المثبتة للقطع كما قاله الشارح ملحق وقوله
قطع السرقة أي القطع الذي سببه السرقة فالاضافة في ذلك من اضافة المسبب الى السبب
وفي السرقة ثلاث لغات فتح السين مع كسر الراء أو سكونها وكسر السين مع سكون الراء والاصل
في القطع بها قبل الاجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولما شكك أبو العلاء

وقيل الزيادة على ما ذكر حدة
وعلى هذا يمنع النقص عنها
(ويجب الحد) (عليه) أي
شارب المسكر (بأحد أمرين
بالينة) أي رجلين يشهدان
بشرب ما ذكر (أو الاقرار
من الشارب بأنه شرب
مسكرا فلا يحد بشهادة
رجل وامرأة ولا يشهادة
امرأتين ولا يبين مردودة
ولا يعلم القاضي ولا يعلم غيره
(ولا يحد) أيضا الشارب
(بالتي والاستسكاه) أي
بأن يشم منه رائحة الخمر
(فصل في أحكام قطع السرقة)

المعزى وكان ملدا على أهل الشريعة في الفرق بين دية اليد بضم سمانه دينار عند فقد الأبل
على القول القديم القائل بأنه ينتقل في الدية الكاملة إلى أقد ينلر وقطعها في السرقة بربرع
دينار بقوله

يد بخمسين مئتين عسجد وديت * ما باله اقطعت في ربيع دينار
أجاب القاضى عبد الوهاب المالكي بقوله
وقاية النفس أغلاها وأرخصها * وقاية المال فافهم حكمة البارى

ويروى

عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة البارى

وقال ابن الجوزى لما سئل عن ذلك لما كانت أمانة كانت غنية ولما خانت هانت وأركان
السرقة ثلاثة سارق ومسروق وسرقة لا يقال يلزم على ذلك جعل السرقة وكذا السرقة فيكون
الشيء ركا لنفسه لا نأقول المجهول له الأركان السرقة الشرعية والمجهول وكذا السرقة اللغوية
بمعنى مطلق أخذ الشيء خفية وعدل الشيخ الخطيب عن ذلك فجعل الأركان للقطع حيث قال
وأركان القطع ثلاثة وفيه نظر لأن القطع حكم من أحكام السرقة صاحبة الأركان وكلها تعلم
من كلام المصنف صريحا وخضا فالسارق والمسروق يعلمان من كلامه صريحا حيث قال
وتقطع يد السارق إلى أن قال وأن يسرق نصا باقعيته ربيع دينار والسرقة تعلم من كلامه ضمنا
حيث قال وأن يسرق لأن أن وما بعدها في تأويل مصدر وهو السرقة (قوله وهى) أى
السرقة وقوله لغة أى فى لغة العرب وقوله أخذ المال ظاهره أن أخذ غير المال كالاختصاص
لا يقال له سرقة لغة والظاهر خلافه ولو عبر بالشيء لتدل ذلك وعبرة الشيخ الخطيب كعبارة
الشارح وقوله خفية يخرج أخذ المال جهره فلا يقال له سرقة بل يقال له نهب إن اعتمد فاعله
القوة والشدّة واختلاس إن اعتمد الهرب فالمنتخب هو الذى يأخذ المال جهره ويعتمد القوة
والشدّة والمحتلس هو الذى يأخذ المال جهره ويعتمد الهرب كالعرب الذين يخطفون الشيء
ثم يهربون (قوله وشرا) عطف على لغة وقوله أى المال وقوله خفية يخرج به النهب
والاختلاس لأن كلاهما أخذ المال جهره لكن الأول يعتمد فاعله القوة والغلبة والثانى
يعتمد فاعله الهرب كما تقدم ويخرج به أيضا جند نحو وديعة ككمارية فلا قطع على المنتخب
والمحتلس والجاحد لنحو الوديعة لحديث ليس على المحتلس والمنتخب والخائن قطع صححه
الترمذى والفرق بينهم وبين السارق أن السارق يأخذ المال خفية ولا يتأتى منعه بسلطان
أو غيره وكل من المحتلس والمنتخب يأخذ المال جهره معاينة فيتأتى منعه بالسلطان أو غيره
والخائن يعطيه المالك المال بنفسه فربما يشهد عليه فيتأتى تحصيل المال منه بالحاكم إذا
خان بعد ذلك فإن لم يشهد عليه فهو المقصرون وإن كان حينئذ لا يمكن منعه من الخيانة بسلطان
أو غيره (قوله ظلم) خرج به ما لو أخذ مال غيره يظنه مال نفسه وقوله من حرز مثله خرج به ما لو
أخذه من غير حرز مثله كاسمى أى وكان الأولى أن يقول بشرط تأتى كما قاله الشيخ الخطيب
لينبه به على الشروط الآتية (قوله وتقطع يد السارق) أى وأرجله كاسمى أى ولا فرق فى
السارق بين الحرز والريق فيقطع كل منهما عند وجود الشروط (قوله بثلاثة شرائط) أى

وهى لغة أخذ المال
خفية وشرا أخذه
خفية ظلم من حرز مثله
(وتقطع يد السارق بثلاثة
شرائط)

بالنظر للسارق وحده وقوله وفي بعض النسخ: يستشرط أي بالنظر للسارق والمسروق معا فلا تنافي بين التخصيص وجعلها الشيخ الخطيب عشرة فزاد على الستة التي ذكرها المصنف أربعة والحاصل أنه يشترط في السارق أن يكون بالغاعاقلا مختارا ملتزما للأحكام عالما بالتصريم وأن لا يكون مأذونا من المالك فهذه ستة في السارق ويشترط في المسروق كونه ربيع ديناراً وما قيمته ذلك وكونه محرراً بحراً ومثله وأن لا يكون للسارق فيه ملك وأن لا يكون له فيه شبهة فهذه أربعة في المسروق فتكون الجمله عشرة (قوله أن يكون السارق بالغاعاقلا) أي ولو سكران معتقداً لأنه يعامل معاملة المكلف تغليظاً عليه كما مر في نظائر ذلك وقوله مختاراً أي وأن يكون عالماً بالتصريم إلى آخر الشروط السابقة (قوله مسلماً كان أو ذمياً) تعميم في السارق وعلم منه أنه لا يشترط فيه الإسلام لكن يشترط كونه ملتزماً بالأحكام فلا يقطع الحرب لعدم التزامه بالأحكام وكذلك المعاهد والمؤمن كما سيذكره الشارح في المعاهد ومثله المؤمن (قوله فلا يقطع على صبي ومجنون) أي لعدم تكليفهما وهذا تفريع على مفهوم الشروط السابقة (قوله ومكره) أي بفتح الراء رفع القلم عنه كالصبي والمجنون وأما المكره بكسر الراء فإلحاقه عليه أيضاً لكونه لم يسرق نعم يقطع إن أمره أجمعياً باعتقاده وجوب الطاعة أو أمر غير مبيح بالسرقة ففعل لأنه هو السارق حقيقة وكل من الأجمعي وغير المميز لأنه بخلاف ما لو أمر بمكره أو حيواناً معلماً كقرد بالسرقة ففعل فإنه لا يقطع عليه لأن كلاً من المميز والحيوان ليس آفة بل له اختيار في الجمله وبهذا فارق الأجمعي وغير المميز المتقدمين فإن قلت لو علم نحو القرد القتل ثم أرسله على إنسان فقتله ضمنه فهل واجب عليه القطع هنا كالقتل هناك قلت أجيب بأن الحد إنما يجب بالمباشرة لا بالتسبب بخلاف القتل ولو عزم على غرقت فأنجرح نصاباً من حرز مثله فلا يقطع عليه فيما يظهر كالوأكره المميز على ذلك فإنه لا يقطع كما علت (قوله ويقطع مسلم وذمياً بمال مسلم وذمياً) أي يقطع مسلم بسرقة مال مسلم وذمياً ويقطع ذمياً بسرقة مال مسلم وذمياً فالصور أربع أما يقطع المسلم بمال المسلم فيما لا يجاع وأما يقطع بمال الذمى فعلى المشهور لأنه معصوم بمنته ولا يقطع المسلم والذمى بمال معاهد ومؤمن كما لا يقطع المعاهد والمؤمن بمال مسلم وذمياً كما ذكره الشارح في المعاهد ومثله المؤمن كما مر (قوله وأما المعاهد الخ) مقابل لقوله ويقطع مسلم وذمياً الخ ومثل المعاهد المؤمن كما علت وقوله فلا يقطع عليه في الأظهر أي على القول بالأظهر وهو المعقد لأنه غير ملتزم بالأحكام فأشبهه الحرب (قوله وما تقدم) أي من كونه بالغاعاقلا مختاراً وقوله شرط أي شروط فالمراد بالشرط الجنس المتحقق في متعدد وإنما أفردته نظراً لكون المبتدأ مفرد القضا وقوله في السارق أي في القطع بالنظر للسارق كما أن ما يأتي في شرط في النقطع بالنظر للمسروق كآتيه عليه الشارح وكان عليه أن يفتي على ذلك هنا أيضاً وبالجملة فالشروط كلها في القطع لكن بعضها بالنظر للسارق وبعضها بالنظر للمسروق فكل من السارق والمسروق ركن ولكل منهما شروط والسرقة هي الركن الثالث وكلها تؤخذ من كلام المصنف كما مر (قوله وذمياً) المصنف شرط القطع أي شروطه فهو مفرد مضاعف به وقوله بالنظر للمسروق أي باعتبار المسروق وأما شرط القطع بالنظر للسارق فقد تقدم وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وأن يسرق نصاباً) أي نصاب سرقة

وفي بعض النسخ يستشرط (أن يكون) السارق بالغاعاقلا مختاراً مسلماً كان أو ذمياً فإلحاقه على صبي ومجنون ومكره ويقطع مسلم وذمياً بمال مسلم وذمياً وأما المعاهد فلا يقطع عليه في الأظهر وما تقدم شرط في السارق وذكر المصنف شرط القطع بالنظر للمسروق في قوله (وأن يسرق نصاباً)

لأنصاب زكاة كما هو ظاهر وقوله قيمته ربع دينار أي فصاعداً الخبر مسلم لا تقطع يدسارق إلا
 في ربع دينار فصاعداً أو مثل ذلك ما لو كان الربع لجماعة اتحد حرزهم واعتبار القيمة انما هو
 في غير المضروب من الذهب لأن العبرة في المضروب من الذهب بالوزن فقط فلا تعتبر فيه القيمة
 والعبرة في الذهب غير المضروب بالوزن والقيمة معاً ولو كان وزنه دون ربع دينار فلا قطع به وإن
 بلغت قيمته ربع دينار كخاتم وزنه دون ربع دينار وبلغ بالصنعة ربع دينار فأكثر فلا تظر لقيمة
 الصنعة ولو كان وزنه ربع دينار فأكثر ولم يبلغ قيمته ذلك فلا قطع به أيضاً كربع دينار سميكة
 أو حلياً أو نحو ذلك كقراضة الذهب لا يساوي ربعاً مضروباً والعبرة في غير الذهب ولو من
 الفضة بالقيمة فقط فلو سرق من الفضة ما يبلغ قيمته ربع دينار قطع به وإن لم يبلغ وزنه ذلك وكذا
 لو سرق شيئاً يساوي نصاباً حتى المصحف وكتب العلم الشرعي وما يتعلق به وكتب شعر نافع
 مباح وكذا الكتب التي لا يحل الاتفاع بها إن بلغت قيمة ورقها أو جلدها نصاباً وإنه النقيدين
 إن بلغ بدون صنعة نصاباً إلا أن أخرجه من الحرز ليظهر كسره فلا قطع حينئذ وكذا كل
 ما سلب الشرع على كسره كزمار وطنبور وصنم وعلب لأن إزالة المعصية مطلوبة شرعاً فصار
 شبهة لكن محل ذلك أن قصد بأخراجه تكسيه فإن قصد السرقة وبلغ مكسره نصاباً قطع به لأنه
 سرق نصاباً من حرز مثله كالأول كسره في الحرز ثم أخرجه وهو يبلغ نصاباً فإنه يقطع به كما يقطع بآناه
 انخرأ وإنه البول إن بلغ نصاباً وقصد بأخراجه السرقة فإن قصد بأخراجه أراقته فلا قطع لأن
 ذلك مطلوب شرعاً ولا قطع فيما لا يتناول كخمير ولو محترمة وخنزير وكلب ولو معلماً وجلد ميتة
 بلاد بغير لأن ما ذكر لا قيمة له نعم إن صار انخرأ خلاً قبل أخراجه من الحرز أو دبغ الجلد قبل ذلك
 ولو دبغ السارق له وكل منهما يساوي نصاباً قطع به ويقطع ثوب رث أي بال في جيبه تمام نصاب
 وإن جهله السارق لأنه أخرج نصاباً من حرز مثله بقصد السرقة والجهل بجنبه لا يؤثر كالجمل
 بصفته وكذلك لو سرق نصاباً نلته فلو سألنا سوابه وهو نصاب في الواقع فيقطع به ولا أثر لظنه
 ولو كانت قيمته وقت الإخراج من الحرز نصاباً قطع به وإن نقصت بعد ذلك فلا يسقط القطع
 بالنقص العارض بعد الإخراج بخلاف ما لو نقصت قيمته قبل الإخراج عن النصاب بأكل
 أو غيره كالتمضمخ بالطيب لا تنقضاء كون المخرج نصاباً ولو اشتراك اثنين في إخراج شيء دون نصابين
 فلا قطع على واحد منهما لأن كلا منهما لم يسرق نصاباً (قوله أي خالصاً مضروباً) أي لأن
 الأصل في التقويم الذهب الخالص المضروب حتى لو سرق دراهم أو غيرها قومت به لكن
 الذهب المضروب لا تعتبر فيه القيمة لأن العبرة فيه بالوزن فقط كما مر وإن أوههم كلام المصنف
 والشارح خلاف ذلك (قوله أو يسرق قدراً مغشوشاً يبلغ خالصه ربع دينار مضروباً وقيمته)
 أي قيمة ربع الدينار المضروب وظاهره أن الغش لا يدخل في التقويم وليس كذلك فإذا بلغ
 المجموع قيمة ربع دينار قطع به بخلاف ما إذا لم يبلغ ذلك لأن المغشوش ليس بربع دينار (قوله
 من حرز مثله) أي النصاب المذكور لأن الجنابة تعظم بمخاطرة أخذ من حرز مثله فوجب
 القطع زجر السارق حينئذ بخلاف ما إذا أخذ من غير حرز مثله فلا قطع فيه لأن المالك يمكنه
 منه بتضييعه ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا قطع في شيء من الماشية إلا فقياً أو أهلاً المراح أي
 أو ما يقوم مقامه من حافظ يراها والمحكم في الحرز العرف لأنه لم يضبط في الشرع ولا في اللغة

(قيمته ربع دينار) أي خالصاً
 مضروباً أو يسرق قدراً
 مغشوشاً يبلغ خالصه ربع
 دينار مضروباً وقيمته (من
 حرز مثله)

فرجع فيه الى العرف كالقبض والاحياء وضبطه الغزالي بما لا يبعد صاحبه مضيقا له وذلك
يختلف باختلاف الاموال والاحوال والافات فقد يكون الشيء حرز المال دون مال وفي حال
دون حال ووقت دون وقت بحسب صلاح احوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه
فعرصة دار وصفتهم حرز خسيس آية وميلاب ويوت الدور والحانات والاسواق المنبوعة حرز
نقيسهما ومخزن كغزاة وصندوق حرز حلي ونقد ونحوهما ونوم بنحوهم كسجد وشارع
على متاع حرز له ولو نوسده تحت رأسه كان حرز له ان كان بعد التوسد في مثله حرز له والا كان
نوسد كساقبه نقدا وجوه فلا يكون حرز له وقد أشار الشارح الى بعض ذلك بقوله فان كان
الخ ويقطع بنصاب انصب من وعاء بنقبه له أو من جيب بنقبه له وان انصب شيئا فشيئا وان لم
يأخذه لانه أخرجه نصابا من حرزه وبنصاب أخرجه دفعتين لذلك ما لم يتخلل بينهما علم المالك واعادته
للحرز والا فالثانية سرقة أخرى فان كان المخرج فيها دون نصاب فلا قطع وان كان نصابا وجب
القطع (قوله فان كان المسروق بعصراء أو مسجد أو شارع اشتد في حرزه دوام اللحاظ) بكسر
اللام أى الملاحظة ولا يقدح في دوام اللحاظ الفترات التي تعرض عادة (قوله وان كان بحصن
كبيت كفى لحاظ معتاد في مثله) ثم ان كانت الدار منفصلة عن العمارة كفى ملاحظ قوى يقطن
بها ولو مع فتح الباب أو نائم مع اغلاقه ويطبق باغلاقه ما لو كان مردودا ونام خلفه بحيث
لو فتح لاصابه واتبه أو أمامه بحيث لو فتح لا تتبعه بصره وما لو نام فيه وهو مفتوح فان لم يكن بها
أحد أو كان بها ضعيف وهي بعيدة عن الفتوح ولو مع اغلاق الباب أو بها نائم مع فتحه فليست
حرز او ان كانت متصلة بالعمارة كفى اغلاق الباب مع ملاحظ ولو نائما وضعيفا واغلاقه
مع غيبته زمن أمن نهارا بخلاف فتحه مع نومه ليلا أو نهارا أو يقظته لكن تغظه السارق في غير
الفترات التي تعرض عادة لتقصيره في المراقبة مع فتح الباب ويخلف غيبته زمن خوف ولو
نهارا أو زمن أمن ليلا أو نهارا والباب مفتوح (قوله وثوب ومتاع وضعه شخص بقربه
بعصراء مثلا) أى أو مسجد أو شارع وقوله ان لاحظ بنظره وقتا فوقتا أى على العادة في مثله
وقوله ولم يكن هناك ازدحام طارئين أى والحال أنه لم يكن هناك ازدحام الطارئين أو كان هناك
ازدحام الطارئين وكثر الملاحظون وقوله فهو حرز جواب ان في قوله ان لاحظ بنظره الخ (قوله
والافلا) أى وان لم يلاحظ بنظره وقتا فوقتا على العادة أو كان هناك ازدحام الطارئين ولم يذكر
الملاحظون فلا يكون حرز او كذا لو نام عليه وانقلب عنه ولو قلب السارق له لانه أزال الحرز
ولم يهتكمه (قوله وشرط الملاحظ قدرته على منع السارق) أى بقوة أو استغاثه فان لم يكن فيه
قدرة على منع السارق لا بقوة ولا باستغاثه فهو كالعدم (قوله ومن شروط المسروق ما ذكره
المصنف الخ) دخول على كلام المصنف وانما في ذلك لطول الكلام فربما غفل شخص عن كون
ذلك من شروط المسروق فنبه الشارح على ذلك (قوله لا ملك له فيه) أى لا ملك للسارق في
المسروق فلا يقطع بسرقة ملكه الذي يسد غيره ولو كان حرهونا أو مؤجرا أو مستعارا حتى لو
سرق ما اشتراه من يده غيره ولو قبل تسليمه الثمن أو في زمن الخيار فلا قطع ولو سرق معه ما لا آخر
بعد تسليم الثمن أو قبله وسكان الثمن مؤجلا فلا قطع أيضا لانه مأذون له في الدخول لاخذ
ما اشتراه وكذا لو سرق ما اتهمه قبل قبضة لشبهة اختلاف الملك وان كان المشهور ان الهبة

في التسع اشتد في حرزه
وكان النسخة التي كتب
عليها المحشى في حرزه اه

فان كان المسروق بعصراء
أو مسجد أو شارع اشتد
في حرزه دوام اللحاظ
وان كان بحصن كبيت كفى
لحظ معتاد في مثله وثوب
ومتاع وضعه شخص بقربه
بعصراء مثلا ان لاحظ
بنظره وقتا فوقتا ولم يكن
هناك ازدحام طارئين فهو
حرز والا فلا وشرط الملاحظ
قدرته على منع السارق
ومن شروط المسروق
ما ذكره المصنف في قوله
(لا ملك له فيه)

لا تملك الا بالقبض بخلاف ما لو سرق ما أوصى له به قبل موت الموصي أو بعده وقبل القبول فإنه يقطع في الصورتين لعدم ملكه فيه ما فان الوصية لا تملك الا بالقبول بعد الموت ولا يقطع أيضا بسرقة المال المشترك وان قل تصيبه منه لان له فيه حشاشا متاعا فكان ذلك شبهة ومن ذلك ما لو كانت الوصية للفقراء وسرق الموصي به فقير بعد موت الموصي لانه صار مشتركا بين الفقراء بمجرد الموت اذ لا قبول في هذا الوصية بخلاف ما لو سرقه غني فإنه يقطع به ولو ملك السارق المسروق أو بعضه قبل اخراجه من الحرز بارت أو غيره كشرائه أو هبته بأن مات المسروق منه فورته السارق أو باعه له أو هبته له فقبل فلا قطع لانه لم يخرج من الحرز الا ملكه بل ولو ملكه بعد الاخراج من الحرز وقبل الرفع الى الحاصم سقط القطع ولو ادعى السارق أن المسروق أو بعضه ملكه لم يقطع على النص لاحتمال صدقه ظاهرا وان كان كاذبا في نفس الامر فصار شبهة دائنة للقطع ولو ثبت بينه أنه ملك المسروق منه وسماه الشافعي رضي الله عنه السارق القريب أي الفقير ولو سرق اثنان نصابين وادعى أحدهما أن المسروق له وألهمهما فلا قطع على المدعى لما تركه الآخران صدقة أو سكت أو قال لا أدري اقيام الشبهة فان كذبه قطع في الاصح لانه أقرب سرقة نصاب لاشبهة له فيه (قوله ولا شبهة أي للسارق في مال المسروق منه) فان كان له شبهة فيه فلا قطع لخبر ادرؤا الحدود والشبهات وشملت الشبهة مالو كانت عامة فلا يقطع المسلم بسرقة ما يفرش في المسجد كالحصير والبسط والبلاط ولا بسرقة قناديله المعدة للسراج ولا بسرقة المنبر والدكة والمنارة لان ذلك كله لمصلحة المسلمين فله فيه حق ويقطع بالقناديل المعدة للزينة وكذا الحصر المعقود لها كما قاله ابن المقرئ وبالجدوع والحدردان والباب والسواري والسقوف والتأزير ونحوها وبستر المنبران خيط عليه ومثله ستر الكعبة ويقطع الذي بجميع ذلك لعدم الشبهة له ولا يقطع المسلم أيضا بسرقة مال المصالح من بيت المال ولو غنيا لان له فيه حقا وان كان غنيا لانه قد يصرف في عمارة المساجد والقناطر والرباطات فينتفع به الغني والفقير من المسلمين بخلاف النمين فيقطع الذي بسرقة ذلك ولا تقرر لاتفاق الامام عليه من بيت المال عند الحاجة لانه انما يتفق عليه للضرورة وبشرط الضمان واتقاعه بالقناطر والرباطات من حيث انه فاطن بدار الاسلام بطريق التبعية لئلا لان له حقا فيها وغير مال المصالح من بقية مال بيت المال ان أقرز لطائفة هو أصله أو فرعه منهم فلا قطع به وان أقرز لطائفة ليس هو ولا أصله ولا فرعه منهم قطع به اذ لا شبهة له في ذلك ولا يقطع مسلم ولا ذي بسرقة مال موقوف على الجهات العامة أو على وجوه الخير ولا يقطع بسرقة المحصف الموقوف على القراءة وان لم يكن قارئاً لانه يعمل منه أو دفعه الى شخص يقرأ فيه ليستمع منه هذا ان لم يكن موقوفا على غيره والا قطع بسرقة لانه مال محرر (قوله فلا قطع بسرقة الخ) تقرير على المذهب وقوله مال أصل وفرع للسارق أي لان مال كل معد الحاجة الآخر وكذا المال الذي لا أصله أو فرعه فيه شبهة كالمال الذي أقرز من مال بيت المال لطائفة منهم أصله أو فرعه منه سواء كان السارق منهما حرأ أم بقيا كما صرح به الزركشي تفقها وسواء اتهمه دينهما أو اختلف ونخرج بالاصل والفرع سائر الاقلب وكلا لا يقطع الاصل والفرع بسرقة مال الآخر لا يقطع رقيق كل منهما بسرقة مال الآخر لان المساعدة أن من لا يقطع بمال لا يقطع به بيقينه (قوله ولا

ولا شبهة أي للسارق في مال المسروق منه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق ولا

بسرقه رقيق مال سيده) أي ولا قطع بسرقه رقيق مال سيده بالاجماع كما حكاه ابن المنذر لأن
يده كبده ولشبهة استحقاقه النفقة في مال سيده ولو مبعضا أو مكاتبه لانه قد يجهز نفسه فيصير
قنا كما كان ولذلك لا يقطع السيد بسرقه مال مكاتبه ولا يقطع السيد أيضا بسرقه مال مبعضة
الذي ملكه يعضه الحر كما جزم به الماوردي لأن ما ملكه يعضه الحر هو في الحقيقة لجميع يده
فصار ذلك شبهة سواء اتفق دينهما أو اختلف كما مر في الاصل والفرع (قوله وتقطع من السارق
الخ) أي لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقري شاذا فاقطعوا أيديهما
والقراءة الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها ولو سرق مرارا اكتفى بقطع واحد كما لو سرق أو
شرب مرارا فإنه يكتفى بحد واحد لا اتحاد السبب وليكن المقطوع جالساً وليضبط لثلاثين ترك
ولا يقطع الا بعد ثبوت السرقة وطلب المال من المالك أو نائبه ويجب رده حيث ثبت وان لم
يثبت القطع كما لو شهد بذلك رجل وامرأتان فيجب المال ولا قطع لأن القطع لا يثبت الا بشهادة
رجلين كسائر العقوبات غير الزنا وباقرار السارق مؤاخذه له باقراره ولا يشترط تكرار الاقرار
كما في سائر الحقوق لكن لا بد أن يكون بعد الدعوى عليه فلاؤقر قبله لم يثبت القطع في الحال
بل يتوقف على حضور المالك وطلبه ويشترط التفصيل في كل من الشهادة والاقرار فيبين
السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحرز يتعين أو وصف بخلاف ما زاد الميسر ذلك لانه
قد يظن أن سرقة موجبة للقطع ويتفق أنها غير موجبة للقطع وبقبل رجوعه عن الاقرار
بالسرقة بالنسبة للقطع فيه ترك ولو في أثناءه لا بالنسبة للمال لأن القطع عقوبة لله تعالى
فيقبل فيها الرجوع ويندب للقاضي التعريض له بالرجوع لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن
أقر عند السرقه ما أخاك سرق قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً فأمر به فقطع ولا يقول له
ارجع اثلاً يكون أمره بالكذب ولو أقر فيه أو الرقيق بالسرقة وجب القطع باقرارهما ولا
يلزمهما المال ولا يجب القطع باليمين المردودة كأن يدعى شخص على آخر بسرقة فينكر ويطلب
منه اليمين فينكر ويرد اليمين على المدعى فيحلف فلا يثبت بها القطع كما جرى عليه في الروضة لانه
حق الله الى خلافه لما جرى عليه في المنهاج من أنه يثبت بها لأنها كالأقرار أو اليمين وكل منهما
يثبت به والاول هو المعتمد بل قال الاذري أنه المذهب والصواب الذي قطع به جمهور الاصحاب
وأما المال فيثبت بذلك قطعاً (قوله يده اليمنى) أي ولو معيبة أو ناقصة كفاقة الاصابع
أو زانها خلسة أو عروضا أو كالثلاء أن أمن نرف الدم فان خيف نرف الدم فان كان ذلك قبل
السرقة انتقل المأبدها من الرجل اليسرى كما لو كانت اليد اليمنى مفقودة قبل السرقة فإنه ينتقل
حينئذ لما بعدهما من الرجل اليسرى وان كان ذلك بعد السرقة سقط القطع ولا ينتقل لما بعدهما
سواء كان فقد اليد في صورة الفقد بجناية أو آفة وهذا اذا كانت اليمنى واحدة فان تعددت كنى
الاصلى منها ان عرف الاصلى من الزائد أو واحدة ان انتبه الاصلى بالزائد أو كان الكل اصولاً
فلو سرق ثانياً قطعت الثانية وحينئذ ترد هذه على قول المصنف كغيره فان سرق ثانياً قطعت رجليه
اليسرى الا ان يجاب بأن كلامه مبنى على الخلقة المعتادة الغالبة وهذا ان أمكن قطع واحدة
في السرقة الاولى والاقطع الجميع وهكذا يقال في بقية الاعضاء (قوله من مفصل الكوع) أي
لانتقاد الاجماع على ذلك والكوع بضم الكاف هو العظم الذي يلي ايهام اليد والذي يلي الخنصر

ولا بسرقه رقيق مال سيده
(وتقطع) من السارق (يده)
اليمنى من مفصل الكوع

يقال له كرسوع بضم السين هو العظم الذي بين ساق ووسط اليد أو ما البوع فهو العظم الذي يلي إبهام الرجل ويقال القبي الذي لا يعرف كوعه من بوعه أي لا يدري لغباوته ما اسم العظم الذي عند كل إبهام من يديه ولا اسم العظم الذي عند كل إبهام من رجله فلا يميز بينهما والذي لا يعرف كوعه من كرسوعه أشد في الغباوة (قوله بعد خلعها منه بجبل الخ) أي ليسهل قطعها فقد حتى تضلع تسهلا للقطع ويكون قطعها بجديدة ماضية دفعة واحدة كما ذكره الشارح بعد (قوله وانما تقطع اليمنى في السرقة الاولى) أي لا تقطع اليد اليمنى الا في السرقة الاولى وقد عرفت أنه لو سرق من ارا قبل القطع كنى قطعها فالمراد بالسرقة الاولى السرقة التي قبل القطع ولو تكررت (قوله فان سرق ثانيا بعد قطع اليمنى) بخلاف ما لو سرق ثانيا قبل قطع اليمنى فانه يكتفى بقطعها كما يعلم مما تقدم (قوله قطعت رجله اليسرى) أي بعد ان دمال يده اليمنى لثلاثين في التوالى الى الهلاك وهكذا يقال فيما بعد وقوله بجديدة ماضية دفعة واحدة أي ليكون أسهل في القطع (قوله بعد خلعها) أي بجبل يجز بعنف كما مر وقوله من مفصل القدم أي من المفصل الذي بين الساق والقدم للتابع في ذلك (قوله فان سرق ثالثا) أي بعد قطع رجله اليسرى وقوله قطعت يده اليسرى أي بعد ان دمال رجله اليسرى لما مر وقد تقدم التنبيه عليه (قوله فان سرق رابعا) أي بعد قطع يده اليسرى وقوله قطعت رجله اليمنى أي بعد ان دمال يده اليسرى لما مر وقد تقدم التنبيه عليه وانما كان القطع من خلاف لثلاثين في جهة واحدة فتضع سرخته كما في قطع الطريق وقد روى الامام الشافعي رضي الله عنه أن السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا رجله وقوله بعد خلعها أي بجبل يجز بعنف كما مر (قوله ويغمس محل القطع الخ) أي لتسند أفواء العروق وهو حق للمطوع فزنته عليه وقوله بزيت أو دهن مغلى أي في الحضري وأما في البدوي فيحسم بالنار (قوله فان سرق بعد ذلك) أي كان سرق برأسه أو بضمه وقوله أي بعد الاربعة أي بعد المذكور من الاربعة لان ذلك اسم إشارة للمذكور ولولنا وبلا وعبارة الشيخ الخطيب أي بعد قطع اعضائه الاربعة وهي أحسن (قوله عزز) أي على المشهور ولانه لم يبق في تكاله بعد ما ذكر الا التعزير كالوسقطة اطرافه قبل القطع (قوله وقيل يقتل) أي لانه لا يزجره حينئذ تعزير قتيين القتل وهذا ما حكاه الامام عن المذهب القديم لوروده في حديث رواء الاربعة وهم أصحاب السنن ما عدا البخاري ومسلم وسيسير الشارح الى الجواب عنه بقوله وحديث الامر بقتله الخ (قوله صبرا) أي قتلا صبرا فهو منصوب على انه صفة لمصدر محذوف مفعول مطلق والصبر في اللغة الحسب يقال قتله صبرا أي حبسه لاقتل صبرا أن يجلس الشخص ويرى حتى يموت والمراد من ذلك ان يسلك ويرتقب ثم يقتل لكن التقييد بذلك ليس في كلام الامام الحاك في لهذا القول عن المذهب القديم وذلك قال بعض الشارحين لم أره بعد التبع الكثير في كلام واحد من الأئمة الحاكين له بل أطلقه من وقت على كلامه منهم فعلى تقييد المصنف به من نصرفه أوله فيه سلم أنظر به اه (قوله وحديث الامر بقتله في المرة الخامسة) أي الذي استند اليه صاحب القول الضعيف المتقدم وقوله منسوخ أي ومحمول على المستعمل أو وهو ذلك كان يقتل بسبب آخر يقتضى قتله بل صرح الشافعي بضعفه وقال ابن عبد البر انه منكر لأصله

بعد خلعها منه بجبل يجز بعنف وانما تقطع اليمنى في السرقة الاولى (فان سرق ثانيا) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى بجديدة ماضية دفعة واحدة بعد خلعها من مفصل القدم (فان سرق ثالثا) قطعت يده اليسرى (فان سرق رابعا) بعد خلعها رجله اليمنى (بعد خلعها ويغمس محل القطع بزيت أو دهن مغلى (فان سرق بعد ذلك) أي بعد الاربعة (عزز) أي بعد الاربعة (عزز وقيل يقتل صبرا) وحديث الامر بقتله في المرة الخامسة منسوخ

* (فصل في أحكام قاطع الطريق) * أى قاطع المروءى الطريق بمعنى مانع المروءى فيها فالقاطع
 بمعنى المانع لأنه مأخوذ من القطع بمعنى المنع والاصل فيه قوله تعالى انما جوارى الذين يماربون
 الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من
 خلاف أو ينقوا من الارض أى أن يقتلوا ان قتلوا ولم يأخذوا المال أو يصلبوا مع القتل ان
 قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان أخذوا المال فقط أو ينقوا من
 الارض ان أخفوا السبيل ولم يقتلوا ولم يأخذوا المال كما فسرهما ابن عباس بذلك فحمل كلمة أو على
 التنويع لا على التخيير كما فى قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى أى قالت اليهود كونوا هودا
 وقالت النصارى كونوا نصارى وليس المراد أنهم خير و هم بين أن يكونوا هودا وأن يكونوا
 نصارى ويثبت برجلين لابرجل واحد أتين كما تقدم فى السرقة (قوله وسعى) أى قاطع الطريق
 وهو من اجتمعت فيه الشروط الآتية وقوله بذلك أى بلفظ قاطع الطريق وقوله لا امتناع
 الناس الخ لئلا قال لمنعه الناس الخ لكان أوضح لأن التامع مأخوذ من القاطع وهو المنع كما تقدم
 لكن الشارح اعتبر الا لازم فانه يلزم من منعه الناس امتناعهم وقوله من سلوك الطريق أى
 السلوك فيها فالإضافة على معنى فى وقوله خوفامنه له لا امتناع الناس (قوله وهو) أى قاطع
 الطريق وقوله مسلم ليس قيد ابل القيد كونه ملتزما للأحكام ولوعبر به الشارح كما عبر به الشيخ
 الخطيب لكان أولى ليشمل الذمى ويخرج الحرى ولو ما هذا واجب بانه انما قيد بالمسلم لأن
 جميع أحكام الباب تأق فيه كالغسل والصلاة ونحوهما بخلاف الكافر وقد يقال مفهوم المسلم
 فيه تفصيل فانه ان كان ذميا فكالسلم وان كان حريا فلا والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض
 به (قوله مكاف) أى ولو حكم فيشمل السكران المتعذى وخرج بذلك العبي والجنون فليس كل
 منهم قاطع طريق نعم يعزى المراهق والجنون الذى له نوع تمييز ويشترط ان يكون مختارا أيضا
 فيخرج بذلك المسكر فليس قاطع طريق (قوله له شوك) أى ولو بلا سلاح والمراد بالشوك القوة
 بالنسبة لمن يريد انظر به بحيث يقاوم من يبرزهوله مع البعد عن الغوث البعد عن العماقة أو
 للضعف فى أهلها حتى لو دخل جمع بالبلد دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة مع قوة السلطان
 وحضوره فهم قطاع طريق وقيل محتسبون وخرج بذلك المختلس لانه لا يعقد القوة بل يعقد
 الهرب كما سيذكره الشارح والمنتهب لانه وان كان يعقد القوة لكن مع الغوث لا مع البعد عن
 الغوث (قوله فلا يشترط فيه الخ) تفريع على الاقتصار على القبود المذكورة وقوله مذكورة
 ولا عدد أى ولا حرة غيبته تشمل قاطع الطريق المرأة والواحد والرق فكل منهم قاطع طريق
 ويترتب عليه احكامه (قوله فخرج بقاطع الطريق) وفى بعض النسخ فخرج من قاطع الطريق
 أى لانه مقيد بأن يكون له شوك أى قوة بحيث يقاوم من يبرزهوله مع البعد عن الغوث وقوله
 المختلس أى وكذا المنتهب اما الاقل فلانه ليس له شوك أى قوة بحيث يقاوم من يبرزهوله بل
 يتعرض لآخر القافلة ويعتمد الهرب كما قاله الشارح واما المنتهب فلانه وان كان له شوك أى قوة
 لكن مع الغوث لا مع البعد عن الغوث كما مر (قوله وقطاع الطريق على أربعة أقسام) أى لأن
 الفعل الصادر منهم اما القتل فقط واما القتل وأخذ المال واما أخذ المال فقط واما اخافة
 المارئين فى الطريق وقد رتبها المصنف على هذا الترتيب (قوله الاول) أى القسم الاول من

* (فصل)

فى أحكام قاطع الطريق
 وسعى بذلك لا امتناع الناس
 من سلوك الطريق خوفا
 منه وهو مسلم مكاف لشوكه
 فلا يشترط فيه مذكورة ولا
 عدد فخرج بقاطع الطريق
 المختلس الذى يتعرض لأخذ
 القافلة ويعتمد الهرب
 وقطاع الطريق على أربعة
 أقسام الاول

الاقسام الاربعة وقوله مذ كور في قوله اى المصنف وانما احتاج الشارح لذلك لبيان المصنف بالجله الشرطية وهكذا يقال فيما يأتى (قوله ان قتلوا) اى وقصدوا أخذ المال والا فلا يتهم قتلهم ولذلك قال البندنجي ومحل تحننه اذا قتلوا لاخذ المال والا فلا يتهم اه (قوله اى عمدا عدوانا) قيدان لا بد منهم ما يخرج بالعمد ما لو قتلوا خطأ وشبهه عمد فلا يقتل كما سيذكره الشارح ولكن تجب عليهم الدية كما سبق وبالعنوان ما لو قتلوا مرتدا او زانيا محصنا او تاركا صلاة بعد أمر الامام أو من يستحقون عليه القصاص (قوله من يكافؤه) بخلاف من لم يكافؤه كما سيذكره الشارح (قوله ولم يأخذوا المال) اى المقدرب نصاب السرقة بأن لم يأخذوا مالا أصلا أو يأخذوا مالا دون نصاب السرقة (قوله قتلوا) للآية السابقة والمغرب في قتلهم القصاص لا الحد فلذلك شرطت المكاباة لأن الاصل فيما اجتمع فيه حق الله وحق الآدمي تغليب حق الآدمي لبنائه على التضيق ولانه لو قتل من قتلوه بلا محاربة ثبت لوارثه القود فكيف يسقط حقه بقتله فيما وترأى المماثلة فيما قتلوا به ولو قتل قاطع الطريق جماعة قتل بأولهم ان قتلهم مرتبا والافبوا حد منهم بقرعة وللباقير ديات ولو عفا لى العتيل على مال وجب المال في مقابلة حقه وقتل قاطع الطريق حدا يتهم قتله ولو مات القاطع بغير قتل وجبت دية في تركته ان كان المقتول حرافا كان رقيقا وجبت قيمته وان لم يترك الدامع (أوله حذ) اى وجب وبافلا يسقط عنهم ولو عفا الولي على مال كما مر وانما تمت قتلهم لانهم صموا الى جنائيتهم اخافة المارين في الطريق وهى مقتضية لزيادة العقوبة ولا زيادة هذا لانهم القتل ولا يتهم بغير قتل وصلب كقطع اليد والرجل وكالتعزير فلا مام ترك اذا رآه مصلحة (قوله وان قتلوا خطأ وشبهه عمد) هذا محترز لقوله عمد او كذا لو لم يكن عدوا ما كما تقدم (قوله او من لم يكافؤه) اى كوله هم فان الفرع لا يكافئ الاصل وهذا محترز لقوله من يكافؤه كما مر التنبيه عليه (قوله لم يقتلوا) اى في الصورتين (قوله والثاني) اى القسم الثاني من الاقسام الاربعة وقوله مذ كور في قوله اى المصنف (قوله فان قتلوا) اى عمدا عدوانا من يكافؤه كما مر في الذى قتله وقوله وأخذوا المال اى من حرز مثله مع كونه لملك لهم فيه ولا شبهة على قياس ما تقدم في السرقة (قوله اى نصاب السرقة فأكثر) اى ربع دينار فأكثر منه بخلاف مادونه (قوله قتلوا وصلبوا) اى حتما كما مر في الذى قتله ويكون صلبهم ثلاثة ايام ان لم يحف تغيرهم كالموت كان في زمن البرد والاعتدال فان خيف تغيرهم أنزلوا قبل الثلاثة والمراد بالتغير الانهيار لا مجرد التثقل فلا ينزلون به وانما صلبوا بعد قتلهم زيادة في التشكيل بهم وزجر الغيرهم ولذلك لا يقيم عليهم الحد في مكان محاربهم الا اذا شاهدتهم من يترجمهم فان كانوا بمعازة أقيم عليهم بأقرب محل اليها بهذا الشرط وانما كان صلبهم ثلاثة ايام ليشهر الحال ويتم النكال ولان لها في الشرع اعتبارا في مواضع كثيرة ولا غاية لما زاد عليها لذلك لم يعتبر في الشرع غالبا (قوله على خشبة ونحوها) اى كجبر وجدار (قوله لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم) اى ان كانوا مسلمين (قوله والثالث) اى القسم الثالث من الاقسام الاربعة وقوله مذ كور في قوله اى المصنف (قوله وان أخذوا المال ولم يقتلوا) اى بل اقتصر واعلى أخذ المال وقوله اى نصاب السرقة فأكثر اى ربع دينار فأكثر منه بخلاف مادونه كما مر وقوله من حرز مثله اى الذى سبق بيانه في السرقة وقوله

مذ كور في قوله (ان قتلوا) اى
عمدا عدوانا من يكافؤه
(ولم يأخذوا المال قتلوا) حتما
وان قتلوا خطأ وشبهه عمد
او من لم يكافؤه لم يقتلوا
والثاني مذ كور في قوله
(فان قتلوا وأخذوا المال)
اى نصاب السرقة فأكثر
(قتلوا وصلبوا) على خشبة
ونحوها لكن بعد غسلهم
وتكفينهم والصلاة عليهم
والثالث مذ كور في قوله
(وان أخذوا المال ولم
يقتلوا) اى نصاب السرقة
فأكثر من حرز مثله ولا شبهة
لهم فيه

ولاشبهة لهم فيه بخلاف ما لو كان لهم شبهة فيه كما مر في السرقة (قوله تقطع) أي بطلب من المالك أو نائبه للمال لا للقطع وقوله أيديهم وأرجلهم من خلاف أي ثلاث قوت عليهم المنفعة من جهة واحدة كما مر في السرقة فلو قطعوا من غير الخلاف كأن قطع الامام البدعي والرجل البني ضمن الرجل البني بالقودان كان عامداً والأفالية ولا تجزئ عن قطع الرجل اليسرى لخالفه قوله تعالى من خلاف (قوله أي تقطع منهم أولاً) أي في أقل محاربة وقوله البدعي والرجل اليسرى أي دفعة واحدة أو على الولاء لانه حد واحد وقوله فان عادوا أي للمحاربة ثانياً وقوله فيسرهم وينصاهم يقطعان أي يذهبهم اليسرى ورجلهم البني يقطعان دفعة واحدة أو على الولاء لانه حد واحد كما مر وقطع اليد للمال كالسرقة وقيل للمحاربة وقطع الرجل للمال والمجاهرة تنزيل لذلك منزلة سرقة ثانية وقيل للمحاربة وهو الاشبه كما قاله العمراني (قوله فان كانت البني أو الرجل اليسرى مفقودة) مقابل لمحذوف تقديره هذا ان كانت البني والرجل اليسرى وجودتين وقوله اكنفي بالموجودة في الاصح أي على القول الأصح وهو المعتقد (قوله والرابع) أي القسم الرابع من الاقسام الاربعة وقوله مذكور في قوله أي المصنف (قوله فان أخافوا المارتين الخ) أي بوقوفهم في الطريق وقوله ولم يأخذوا منهم أي من المارتين وقوله ما لا إلى انصاب سرقة فيصدق بالواخذ وادون ذلك ويلزمهم رتبة في صورة أخذه وقوله ولم يقتلوا انفساً أي ولم يقتلوا ذاتا فان النفس بمعنى الذات (قوله حبسوا في غير موضعهم) أي لانه أحوط وأبلغ في الزجر والايحاش كما حكاه في الروضة عن ابن سريج وأقره وقوله وعزروا من عطف العام على الخاص لان الحبس من التعزير وانما أفرد الحبس بالذكر للنص عليه في الآية بقوله تعالى أو يتقوا من الارض (قوله أي حبسهم الامام الخ) غرضه بيان الفاعل في الفعلين السابقين لان المصنف حذف الفاعل وبني كلامه ما للمفعول كما لا يخفى (قوله وعزروهم) أي بمباراهم من ضرب وغيره لارتكابهم معصية لاحد فيها ولا كفارة ولا امام تركه اذ ارأه مصلحة كما مر (قوله ومن تاب) أي رجع عن قطع الطريق بشروط التوبة الشرعية الآتية لان التوبة لغة الرجوع ولا يلزم ان تكون من ذنب ولذلك قال صلى الله عليه وسلم اني لا توب الى الله تعالى في اليوم سبعين مرة مع انه صلى الله عليه وسلم معصوم من الذنب فهو محمول على انه يرجع عن الاشتغال بالخلق الى مشاهدة الحق ذاتا ليس بذلك المقام رأى ان المقام الاول أنقص من هذا المقام العالي فيتوب منه وان كان كما لا في نفسه قال تعالى فاذا فرغت فانصب أي فاذا فرغت من تبليغ الاحكام للخلق فاتعب في العبادة بذلك وأيضا فتوبته صلى الله عليه وسلم فتح باب التوبة للامة وتشريع لهم لانه لا يدخل أحد مقاما من المقامات الصالحة الا بعبادة صلى الله عليه وسلم فلولا توبته صلى الله عليه وسلم ما حصل لاحد توبة ولذلك سئل بعض الاكابر عن قوله تعالى لقد تاب الله على النبي من أي تنبى تاب عليه فقال بسمه توبة من لم يذنب على توبة من أذنب وشرعا الرجوع عن الطريق غير المستقيم الى الطريق المستقيم بشروط وهي الندم على ما وقع منه والاقلاع عنه والعزم على ان لا يعود اليه وان لا يقر غروا ولا تطلع الشمس من مغربها وان كانت من حق آدمي شرط فيها الخروج من المظالم كما مر (قوله منهم) أي حال كونه منهم وقوله أي قطاع الطريق تفسير للضمير (قوله قبل

(تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أي تقطع منهم أولاً البدعي والرجل اليسرى فان عادوا فيسرهم وينصاهم يقطعان فان كانت البني أو الرجل اليسرى مفقودة اكنفي بالموجودة في الاصح والرابع مذكور في قوله (فان أخافوا المارتين) في الطريق (ولم يأخذوا) منهم (مالا ولم يقتلوا) انفسا (حبسوا) في غير موضعهم (وعزروا) أي حبسهم الامام وعزروهم (ومن تاب منهم) أي قطاع الطريق (قبل

قوله يقطعان بالآية الاولى بل الصواب على مقتضى القواعد يقطعان بالتاء كسبه نصر

القدرة من الامام عليه اي قبل ظفر الامام به بان كان قبل قبض الامام ونايبه عليه بخلاف
من تاب بعد ذلك ولو قدر عليه الامام فزعم التوبة قبل القدرة فالظاهر كما قاله ابن قاسم عدم
تصديقه مالم تقم قرينة على صدقه (قوله سقط عنه الحدود) اي لقوله تعالى الا الذين تابوا من
قبل ان تقدروا عليهم (قوله اي العقوبات المختصة بقاطع الطريق) أشار بذلك الى أن المراد
الحدود المعهودة وهي العقوبات المختصة بقاطع الطريق لا مطلق الحدود (قوله وهي تحتم قتله
أي دون أصل قتله فلا يسقط بتوبته بل يقتل قصاصا لا حدا الا ان عفا عنه مستحق القصاص
فيسقط قتله حينئذ وقوله وصلبه ان قرئ بالجر كان المعنى وتحتم صلبه مع أن الصلب يسقط من
أصله فلما نسب قراءته بالرفع لأن الصلب من حيث هو عقوبة تخصه (قوله وقطع يده ورجله)
فيسقط قطع يده ورجله مع الا يقال قطع رجله عقوبة تخصه وقطع يده عقوبة لا تخصه فسقوط قطع
رجله ظاهر وسقوط قطع يده غير ظاهر لا نقول العقوبة التي تخصه قطعهما معا فقطع مجموعهما
عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها سقط كلها كما صرح بذلك في حاشية المنهج خلافا لما في المحشى من
أن البدل تقطع منه وان تاب بخلاف الرجل فانه متى تاب سقط عنه قطعها فان هذا معنى على ان
قطع كل منهما عقوبة مستقلة وليس كذلك بل قطعهما معا عقوبة واحدة كما علمت (قوله ولا
يسقط باقي الحدود) اي التي لا تخصه فهذه الحدود لا تسقط بالتوبة عن قاطع الطريق ولا عن
غيره لان العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف حد قاطع الطريق
المتخصص به ولذلك لو زنى الكافر ثم أسلم حذ على المعتد عند الرمي خلافا لابن حجر حيث قال بسقوط
الحد عنه وتبعه الشيخ الخطيب علا بعموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد
سلف وعلى الاول فيجيب عن الآية بأنها في غير الحدود ثم تارك الصلاة كسلا اذا تاب سقط عنه
القتل مع أنه كان يقتل حدا على الصحيح اما المرتد فلا يراد له وان سقط عنه القتل بالتوبة لكن
لو أصر قتل كفر الحد او محمل عدم سقوط باقي الحدود بالتوبة في الظاهر أما فيما بينه وبين الله
تعالى فيسقط قطعاً لأن التوبة تسقط أثر المعصية لقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تجب ما قبلها
وقد ورد الثابت من الذنب كى لا ذنب له (قوله التي لله تعالى) ليس بقيد بل مثلها التي لا ذميين
كما ذكره المصنف بقوله وأخذ بالحقوق وفسره الشارح بقوله أي التي تتعلق بالآدميين كقصاص
وحد قذف الخ لكن في تفسيره قصور لانه يدخل في عموم كلام المصنف حقوق الله تعالى المالية
كالزكاة والكفارة (قوله كذا وسرقة) اي كذا زنا وحد سرقة فهو على تقديره مضاف لأن
الكلام في الحدود ودوم مثل ذلك حد الشرب ويحوى كما أشار الشارح الى ذلك بالكاف وقوله بعد
التوبة طرف لقوله ولا يسقط باقي الحدود (قوله وفهم من قوله) اي المصنف ولا ينبغي ان فهم
بالبناء للمفعول ونايب فاعله قوله أنه لا يسقط الخ (قوله وأخذ) يضم أو لفه فهو البناء للمفعول
من غير واو بعد الهمزة من الأخذ والذي شرح عليه الخطيب وأخذوا وبعلم الهمزة ولذلك
قال من المؤاخذه سبى للمفعول بمعنى طوبل وقوله بالحقوق متعلق بأخذ فلا تسقط عنه بالتوبة
بل يطالب بها (قوله أي التي تتعلق بالآدميين) ومثلها التي تتعلق بالله تعالى كالكفارة والزكاة
كما مر (قوله كقصاص) فيقتص منه ولو تاب وقوله وحد قذف فيحد القذف ولو تاب وقوله ورد
مال فيطالب به وان تاب (قوله أنه لا يسقط الخ) تقدم انه نائب فاعل فهم وقوله شئ منها أي من

القدرة من الامام عليه
سقط منه الحدود اي
للعقوبات المختصة بقاطع
الطريق وهي تحتم قتله وصلبه
وقطع يده ورجله ولا يسقط
باقي الحدود التي لله تعالى
كزنا وسرقة بعد التوبة
وقه من قوله (وأخذ) يضم
أوله (الحقوق) أي التي
تعلق بالآدميين كقصاص
وحد قذف ورتمال انه
لا يسقط شئ منها

الحقوق وقوله عن قاطع الطريق وكذلك غيره (قوله وهو كذلك) أي والحكم مثل ذلك الذي فهم من كلام المصنف (فصل) أي هذا فصل وقوله في أحكام الصيال واتلاف البهائم أي وفي أحكام اتلاف البهائم فهذا الفصل معقود لشئين والصيال مصدر صال يصل إذا قدم بجراة وقوة وهول قوة الاستطالة والوثوب أي العدو والاستعلاء على العدو شرعا الاستطالة والوثوب على الغير بغير حق والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وتسمية الثاني اعتداء مشاكلة والافهوجراء الاعتداء الأول وفي ذلك إشارة إلى أن الأولى العفو وخبر البخاري انصر أخاك ظالمًا ومظلوماً والأصل ظالم ومظلوم من ظلمه (قوله ومن قصد بضم أوله) وكسر ثانيه فهو مبنى للمفعول أي قصده شخص ليصل عليه ولو غير عاقل كجنون وبهية وغير مسلم وغير معصوم بالغ أو صغير أقربا أو أجنبيا ولو آدمية حاملا ثم الجزة الساقطة عليه إذا كسرها ضمنها وإن لم تدفع إلا بالكسر وإن كان كسرهما واجبا إذا قصدها ولا اختيار إلا أن كانت موضوعة بروشن أو معتدل لكتنهما مائة فإذا سقطت على إنسان ودفعها بالكسر فلا ضمان حينئذ ولا بد أن يغلب على ظنه أن ذلك الشخص قصده للصيال فلوشك في صياله فلا يجوز له قتاله (قوله بأذى) بتويز المجبة أي بما يؤذيه (قوله في نفسه) أي أو نفس غيره وقوله أو ماله أي أو مال غيره وقوله أو حريمه أي أو حريم غيره فلاضافة في الثلاثة ليست بقيد ومثل النفس الطرف ومنفعة العضو ومثل المال الاختصاص كالسرجين والكلب المقتنى ومثل الوط مقدماته كتفصيل ومعاقبة والضابط أن يكون الموصول عليه معصوما من نفس أو طرف أو منفعة عضواً ومالاً وإن قل أو اختصاص كذلك أو بضع ولو لغير أئني أو مقدمانه سواء كانت المذكورات للدافع أم لغيره فله دفعه وجوباً في غير المال والاختصاص وجوازا في ماله المال الذي له روح كالبهية يجب الدفع عنه إذا قصد الصائل اتلافه مالم يخش على نفسه حرمة الروح وشرط الوجوب في نفس الغير وبضعه أن لا يخاف الدافع على نفسه ويستثنى من وجوب الدفع عن النفس ما لو قصدها مسلم معصوم ولو مجنوناً فلا يجب الدفع عنها حينئذ بل يندب الاستسلام له لئلا يكرن خيرا بن آدم يعني قايلاً وهائلاً بخلاف ما لو قصدها كافر أو بهية أو مسلم غير معصوم كزاد محصن فيجب الدفع عنها حينئذ لأن الاستسلام للكافر فيه ذل ديني والبهية نذيج لاستبقاء الآدمي فلا وجه للاستسلام لها وغير المعصوم كذلك ومحل سن الاستسلام للمسلم المعصوم مالم يكن الموصول عليه عالماً متوحداً أو سلطاناً كذلك أو شجاعاً مثل ذلك ولا فيجب الدفع عنه ولو تعارض عليه صائلون ولم يقدر على دفع الجميع تخير في دفع من يقدر عليه فلو تعارض عليه صائل على امرأة ليرى بها صائل على ذكر ليلوط به ولا يستطيع الدافع أحدهما فعند الرمي يدفع عن المرأة لأن الزنا لا يحل بوجهه وعند ابن حجر يدفع عن الذكر لأن اللواط لا طريق إلى حله وعند الخطيب يتخير بينهما تعارض المعنيين ويستثنى من جواز الدفع في المال ما لو قصد المضطر طعام غيره فلا يجوز له ما لك دفعه إن لم يكن مضطراً مثله فإن قتله حينئذ وجب عليه القود وما لو كان مكرهاً على اتلاف مال غيره فلا يجوز دفعه بل يلزم المالك أن يقي روحه به كإتلاف المضطر طعامه ولكل منهما دفع المكره بالكسر وبما قدمناه في صدر القول ظهر قول بعضهم لا يفتي ما في كلام المصنف والشراح من القصور والخفاء (قوله بأن صال عليه شخص الخ) تصوير لقوله قصد بأذى

عن قاطع الطريق بتوبته
وهو كذلك
• (فصل) •

في أحكام الصيال واتلاف
البهائم (ومن قصد بضم
أوله) بأذى في نفسه أو ماله
أو حريمه بأن صال عليه
شخص

وقوله يريد قتله راجع لقوله في نفسه وقوله أو أخذ ماله راجع لقوله أو ماله وقوله وان قتل أي
 كدرهم والاختصاص كذلك كما علمته مما تقدم وان كان ظاهر تعبير المصنف والشارح بالمال
 يخرج به لانه ليس بمال وقوله أو وطء حريمه راجع لقوله أو حريمه ومثل الوطء ممتداته كما علمته مما مر
 وحريمه شامل لزوجه وولده وقريبه وقد عرفت أن الاضافة في الثلاثة ليست بقيد فيجب الدفع
 عن حريم غيره حتى عن بضع حريمه أو حريمه وان كان الصائل عليه مسلماً معصوماً (قوله فقاتل
 عن ذلك) أي ليدفع الصائل عنه لكن يدفعه بالاخف فالاخف ان أمكن فيقدم الهرب فالزجر
 فالاستغاثة فالضرب باليد فبسوط فعصا فالقطع فالقتل لان ذلك جواز للضرورة ولا ضرورة في
 الاثقل مع امكان الاخف لكن محل وجوب الترتيب بين الزجر والاستغاثة ان ترتب على الاستغاثة
 ضرراً أقوى من الضرر المترتب على الزجر كان يترتب عليها امسالك كما جازوا الا فلا ترتب بينهما
 ومتى خالف هذا الترتيب بأن عدل الى الرتبة المتأخرة مع امكان المتقدمة كان ضامناً فان لم يمكن
 الاخف كان التحم القتل بينهما واشتد الامر عن الضبط سقطت مراعاة الترتيب ولولم يحدد
 المصول عليه الا بالسيف فله الضرب به ولو كان الصائل يندفع بالسوط والعصا لانه حينئذ لا يمكنه
 الدفع الابيه ولا يعذم قصور في ترك استعمال السوط والعصا ولا يجب الترتيب فيما لو كان الصائل
 غير محترم كحربي ومرد فله قتله ولو ابتداء اعدم حرمة ويجب الترتيب في الفاحشة على المعتمد
 وقال شيخ الاسلام لا يجب الترتيب فيها لانه في كل لحظة مواقع لا يدرك بالاناء كقتله وهو وجبه
 (قوله اي عن نفسه أو ماله أو حريمه) تفسير لقوله عن ذلك فاسم الاشارة بما تدعى على أحد الثلاثة
 (قوله وقتل الصائل على ذلك) اي على نفسه أو ماله أو حريمه وقوله دفع الصاله اي ان لم يندفع
 الا بالقتل لوجوب الترتيب كما علمته مما سبق (قوله فلا ضمان عليه) اي ولا اثم عليه أيضاً لخبر بن
 قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل
 دون أهله فهو شهيد رواه أبو داود والترمذي وصححه ودين يعني لا جيل في المذكورات فغنى
 دون دينه لاجل دينه أي لاجل الدفع عن دينه وهكذا الباقي ووجه الدلالة أنه لما جعله شهيداً
 دل على أن له القتال والقتل بل على أنه ما موبد ذلك فدل على أنه لا ضمان عليه لان بين الامر
 بالقتال والقتل والضمن منافاة ونظير ذلك من قاتل أهل الحرب فلو قتلوه لكان شهيداً فدل
 ذلك على أن له القتال والقتل بل على أنه ما موبد ذلك فدل على أنه لا ضمان عليه (قوله بقصاص
 ولاديه ولا كفارة) أي ولا قيمة في البهيمه والريق حتى لو مال العبد المصوب أو المستعار على
 مالكة فقتله دفع الصاله لم يبرأ الغاصب والمستعير (قوله وعلى راكب الدابة) اي وسائقها
 وعائدها الا ان كانا مع الراكب فيخص الضمان به دونهما على الاربعين وجهين ثانيهما يكون
 الضمان اثلاً وقضية كلامهم اختصاص الضمان بالراكب ولو أسمى ولو كان الزمام بيد غيره
 وقال الشيرازي ما لم يكن الزمام بيد غيره وهو الاظهر ولو اجتمع سائق وقائد دون راكب
 فالضمان عليهما نصين ولو كان عليهما اربكان فالضمان على المتقدم منهما على المعتمد لان سيرها
 منسوب اليه وقيل يجب الضمان عليهما لان البدلهما نعم ان لم ينسب الى المتقدم فعل كصغير
 ومريض لا حركه له وجب الضمان على المؤخر وهو الرديف وحده لان فعلها حينئذ منسوب اليه
 وكذا لو كان المتقدم غير ملتزم لاحكام كحربي هذا ان كانا على ظهرها فان كانا في جنبهما متحاذيين

يريد قتله أو أخذ ماله وان
 قتل أو وطء حريمه (فقاتل
 عن ذلك) أي عن نفسه أو
 ماله أو حريمه (وقتل) الصائل
 على ذلك دفع الصاله (فلا
 ضمان عليه) بقصاص
 ولاديه ولا كفارة (وعلى
 راكب الدابة)

فالضمان عليهم ما قلوركب على ظهرها ثالث في الوسط اختصر الضمان به عند العلامة الرملة كوالده وعند غيره يضمنون سواء ولو تعدد أحد الثلاثة مثلاً وزع الضمان على الرأس ويستثنى من إطلاقه صور خمسة * الأولى مالو أركبها أجنبي صبياً ومجنوناً بغير إذن الولي فأطلقت شيئاً فالضمان على الأجنبي ولو أمكنهم ما ضبطها على المعتد ولو لمصلحتهم ما والتفصيل انما هو في الولي لو أركبها * الثانية مالو تخسها انسان بغير إذن رابكها فترحت فأطلقت شيئاً فالضمان على الناخب ولو كان غير مجزف لو كان باذن رابكها فالضمان عليه * الثالثة مالوردها انسان حيث غلبت رابكها بغير إذنه ولم يحق منها على نفسه أو ماله فأطلقت في انصرافها شيئاً ضمنه الرادفان كان باذن الرابك فالضمان عليه وكذا لو خاف منها على نفسه أو ماله فردتها عنه فلا ضمان عليه هذا كله ان نسب ردها اليه ولو بإشارة والا كان رجعت فزعامنه فلا ضمان عليه * الرابعة مالو سقطت ميتة فتلف به شيء فلا يضمنه وكذا لو سقط هو ميتة على شيء فتلف به فلا يضمنه وكذا لو اتفخ الميت فتكسر بسببه شيء فلا يضمنه لانه لا فعل للميت بخلاف مالو سقط طفل على شيء فتلف به فانه يضمنه لان له فعلاً قال الزركشي ويبنى أن يلحق بسقوطها ميتة سقوطها بمرض أو عارض ريح شديد ونحوه لكن اعتمد الرملة الفرق بين الموت والمرض * الخليفة مالو نذبعه أو انفلتت دابته من يده فأفدت شيئاً فلا ضمان عليه لغلبيتها له حينئذ وكذا لو كانت الدواب مع راع فهاجت ريح وأظلم النهار فتفرقت منه وأطلقت زرعاً مثلاً فلا ضمان على الراعي في الاظهر للغلة بخلاف مالو تفرقت لذومه فأطلقت شيئاً فانه يضمنه لتقريبه والى هذه الصور أشار في المنهج بقوله غالباً (قوله سواء كان مالكها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها) أي أو وديعها أو مرتهنها فتعبر بعضهم بصاحب الدابة فيه قصور لان الظاهر منه مالكها فقط الا أن يراد به المصاحب لها فيشمل من ذكر كما أشار اليه في المنهج بقوله ومن حسب دابة (قوله ضمان ما أتلفته دابته) أي التي يده عليها فالإضافة لادنى ملازمة لا لملك فقط كما علم من قوله سواء كان مالكها أو مستعيرها الخ سواء كان ما أتلفته نفساً أو مالا أو سواء كان اتلافها ليلاً أو نهاراً لكن ضمان النفس على العاقلة كحفر البئر وانما كان عليه ضمان ما أتلفته دابته لانها في يده فعليه حفظها وتعهدوها ولان فعلها منسوب اليه بخنايتها وبحل ضمان صاحب الدابة ما أتلفته دابته اذا لم يقصر صاحبه فان قصر كان وضعه بطريق أو عرضه لها فلا ضمان على صاحب الدابة لتفريط مالكه فهو المضيع لماله وكذا لو كانت الدابة وحدها وأتلفت شيئاً مع تقصير مالكه كأن كان حاضر وترك دفعها أو كان في محوط له باب وترك مفتوحاً فلا ضمان لتفريطه فان لم يقصر مالكه فان أرسلها في وقت جرت العادة بضبطها فيه ليلاً أو نهاراً ضمن صاحبها وان أرسلها في وقت جرت العادة بارسالها فيه لم يضمن ومن ذلك يؤخذ ما بحثه البلقيني من أنه لو جرت العادة بحفظها ليلاً ونهاراً ضمن مرسلها ما أتلفته مطلقاً ولا يضمن ما أتلفته الطيور كالحمام مطلقاً لان العادة ارسالها ومنها النحل فلا ضمان فيما يلقه ولذلك أفتى البلقيني في نحل لانسان قتل جلالاً آخر بعدم الضمان وعلاه بأن صاحب النحل لا يمكنه ضبطه والتقصير من صاحب الجمل وكل حيوان عهد منه الاتلاف كالهرة التي عرفت بالاتلاف للطير والطعام وغيرهما يضمن مالكه أو من يأويه ما أتلفه ليلاً أو نهاراً ويدفع بالآخف فالآخف كالمائل ولا يجوز التعرض

سواء كان مالكها أو
مستعيرها أو مستأجرها أو
غاصبها (ضمان ما أتلفته
دابته)

له في غير حال الجنابة وقيل انه التحق بالقواسق الخمس المأمور بقتلها فلا يصحها الاقتناء ووضع
 اليد عليها ولو كان يداره كلب عقوراً وداية بجوح ودخلها شخص ياذنه ولم يعلمه بالحال فعضه
 الكلب أو جرحته الدابة ضمنه ولو كان الداخل بصيراً فان دخل بلا اذنه أو أعلمه بالحال فلا
 ضمان لانه المتسبب في هلاك نفسه وكذلك لو كان ماذ كرخار جاحش داره ولو كان يجانب بابها
 فلا ضمان لان ذلك مظاهر يمكن الاحتراز عنه وقد سئل الفضل عن حبس الطيور في الاقفاص
 لسباع صوته أو نحو ذلك فأجاب بالجواب اذا تعهد صاحبها بما تقتضيه الحاجة اليه كالبهيمة التي
 تربط يتعهد هائل الكفاية عنها (قوله سواء كان الائلاف يدها أو رجلها) نعم في الضمان
 وقوله أو غير ذلك أي كراسها (قوله ولو بالأت أو رانت) بمثابة وقوله بطريق أي ولو واقفة بقدر
 الحاجة من ركوب أو نزول أو لاجل البول أو الروث بخلاف إيقاف الحمار جريحهم في المواقف
 المعرّنة بالطرق والأسواق فيضمنون لانهم مقصرون بإيقافهم جريحهم فيها لتعديدهم بذلك وقوله
 تلتف بذلك أي يولها أو رونها وقوله نفس أو مال أي أوهما معاً وقوله فلا ضمان أي لأن
 الطريق لا تخلو عن ذلك والمنع من الطريق لا سبيل اليه وهذا هو المعتمد خلاف ما جرى عليه
 بعض المتأخرين كشيوخ الاسلام من الضمان لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة
 قال وهذا ما جزم به في الروضة وأصلها وهو المنقول عن نص الام والاصحاب ومع ذلك فهو
 ضعيف والمعتمد عدم الضمان كما علمت (فصل في أحكام البغاة) أي هذا فصل في بيان أحكام
 البغاة سموا بذلك لبغيتهم وظلمهم ومجازتهم الحد وعدولهم عن الحق والاصل فيه قوله تعالى
 وان طاعة تان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي
 تبغي حتى تفي إلى أمر الله وانما جاع في قوله اقتتلوا نظر المعنى وتفي في قوله فأصلحوا بينهما
 نظر اللفظ وليس في الآية ذكر الخروج على الامام صريحاً لكنهما تشبه لعمومها بناء على ان
 الطائفة تطلق على الواحد فتشمل الامام أو تقتضيه بطريق القياس الاولى بناء على ان الطائفة
 لا تطلق على الواحد لانه اذا طلب القتال لبغي طائفة على طائفة فلبغي على الامام أولى وليس
 البغاة فسقة لتأويلهم ولذلك قبلت شهادتهم قال الامام الشافعي الا أن يكونوا ممن يشهدون
 لموافقهم تصديقهم الخطا بية وهم صنف من الرافض منسوبون لرجل يقال له خطاب
 يشهدون لموافقهم تصديقهم لانهم يقولون المسلم لا يكذب فلا تقبل شهادتهم الا ان ينوا
 السبب كأن قالوا أقرضه كذا فتقبل لا تنفاء التهمة حينئذ ولذلك أيضاً قبل قضاء قاضيه فيما
 يقبل فيه قضاء قاضيه بخلاف ما لا يقبل فيه ذلك كأن حكم قاضيه بما يخالف النص أو الاجماع
 أو القياس الجلي فلا يقبل ومحل قبول شهادتهم وقضائهم ما لم يستحلوا دماءنا وأموالنا ولا نفلا
 تقبل شهادتهم ولا قضائهم لا تنفاء التهمة حينئذ مذهبنا ان العدة شرط في الشاهد والقاضي
 ولو كتبوا لنا حكم فلنا تنفيذه أو بجماع بينة فلنا الحكم به لكن يندب لنا عدم التنفيذ وعدم
 الحكم استخفافاً بهم ويعتد بما استوفوه من حد أو تعزير أو خراج وزكاة وجزية لما في عدم
 الاعتداد بذلك من الاضرار بالرعية ويعتد بما فرقه من سهم المرتقة على جندهم لانهم من
 جند الاسلام ولأن رعب الكفار قائم بهم (قوله وهم) أي البغاة وقوله فرقة مسلمون أي طائفة
 مسلمون وحكمهم داوهم حكم دار الاسلام فاذا جرى فيها ما يجب فامة معدة امام استولى

سواء كان الائلاف يدها
 أو رجلها أو غير ذلك ولو
 بالأت أو رانت بطريق
 تلتف بذلك نفس أو مال فلا
 ضمان

(فصل في أحكام البغاة)
 وهم فرقة مسلمون

عليها ولو سبى المشركون طائفة من البغاة لم يأهل العدل استنقاذهم ان قدروا عليه ولو أعانهم كفار معصومون كالنميين عالمون بقهرهم قتالنا محتارون فيه انتقض عهدهم كما لو انفردوا بمقتلنا فان قال الذميون كلاما مكرهين أو ظننا جواز القتال اعانة لهم أو أنهم محققون واننا اعانة الحق وأمكن صدقهم لم ينتقض عهدهم لعذرهم وأما المعاهدون والمؤمنون فينتقض عهدهم ولا يقبل عذرهم الا في الاكراه بيينة (قوله مخالفون الامام) أي بأن خرجوا عن طاعته بعدم انقيادهم له أو منع حق توجه عليهم كراهة واعلم ان الامامة فرض كفاية كالتقضاء ولذلك قال صاحب الجوهرة وواجب نصب امام عدل * بالشرع فاعلم لا يحكم العقل وتعتقد الامامة بأحد أو مورثاته أو لهايعة أهل الحل والعقد أي حل الامور وعقد هاشم العلماء وجوه الناس المتيسر اجتماعهم فلا يعتبر فيها عدد بل لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته بحضوره شاهدين ولا تكفي بيعة العامة ويشترط انصاف المبايع بصفة الشهود من العدالة وغيرها فانها استخلاف الامام من عينه في حياته بشرط أن يكون أهلا للامامة حينئذ ليكون خليفة بعد موته ويصير بدلا عنه بعهد اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضي الله عنهما يجعله الامر شورى بين جماعة فيرضون بعد موته أو في حياته باذنه واحد منهم كما جعل عمر رضي الله عنه الامر شورى بين سنة علي وعثمان والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد ابن أبي وقاص وطلحة رضي الله عنهم أجمعين فاخترنا عثمان رضي الله عنه وقد نظم بعضهم أسماءهم بقوله

أصحاب شورى ستة فيها كلها * لكل شخص منهم وقد رعى

عثمان طلحة وابن عوف يافق * سعد بن وقاص زبير مع على

فانها استيلاء شخص مسلم ذي شوكة متغلب على الامامة ولو غير أهل لها كصبي وامرأة وفاسق وجاهل فتعتقد امامته ليقظم شمل المسلمين وتنفذ أحكامه للضرورة وأما الكافر فلا تعتقد امامته اذا تغلب عليه لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وبشرط الامام كسرط القاضي من كونه مسلما مكفرا حرا عدلا ذكرا مجتهدا ذاريا وسمع وبصيرا ونطق وأن يكون قرشيا خيرا القاصف الاثمة من قریش وأن يكون شجاعا ليغزو بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة أي جماعة المسلمين ويدخل في الشجاعة سلامته من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة النهوض (قوله العادل) ليس قيد على الراجح فان اعتبار العدل أحد وجهين والراجح خلافه وبعبارة المنهج مخالفوا امام قال في شرحه ولو جازوا مثله الشيخ الخطيب فجب طاعة الامام ولو جازوا فيما لا يخالف الشرع من أمر أو نهى بخلاف ما يخالف الشرع لانه لا طاعة لخلق في معصية الخالق كما في الحديث وفي شرح مسلم يحرم الخروج على الامام الجائر باجماع يعني من الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم فلا يرد على حكاية الاجماع خروج سيدنا الحسين رضي الله عنه على يزيد بن معاوية وخروج عمرو بن سعيد ابن العاص رضي الله عنه على عبد الملك بن مروان ونحوهما والحاصل أنه يجب طاعة الامام ولو كان عبدا حبشيا بأن تغلبوا عليها بالخبر اسمعوا وأطيعوا وان أتمر عليكم حبشي تجمتع الاطراف ولان المقصود اتحاد الكلمة ولا يحصل الا بوجود الطاعة (قوله ومفرد البغاة باغ)

مخالفون الامام العادل
ومفرد البغاة باغ

قول المحشي يجعله الامر لعل
الواو محذوفة والتقدير
ويجعله أي الامام فليجوز

فالبغاة جمع باغ كالقضلة جمع قاض وأصل بغاة بغية فقهرت الباء وانفتح ما قبلها قبلت ألفها
فصار بغاة (قوله من البني) أي مأخوذ من البني وقوله وهو الظلم أي مجاوزة الحد وليس البني
هنا وصفا مذموما لكونه بتأويل سائغ وإن كان باطلا ظنا بخلاف ما إذا كان بلا تأويل أو
بتأويل غير سائغ فإنه وصف مذموم ولذلك قال بعضهم

واحذر من البني الوخيم فلو بني * جبل على جبل لذلك الباني

(قوله ويقاتل) أي وجوبا وبعبارة المنهج ويجب قتالهم قال في شرحه لاجماع الصحابة عليه
وأما الخوارج فلا يقاتلون وهم قوم ~~ي~~كفرون مرتكب الكبيرة ويتركون الجماعات
لاعتقادهم كفر الأئمة بأقرارهم على الكبار فزعموا كفرهم بذلك فتركوا الصلاة خلفهم لذلك
نعم إن تضررت أربابهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر ومحل عدم قتالهم إن كانوا في قبضة ما لم يقاتلوا
والأقوال ولا يجب قتل القاتل منهم إلا أن قصدوا أخافة الطريق وقتلوا شخصا مكافئاً لهم
فيحكم قتل القاتل منهم لأنهم قطاع طريق حينئذ ولا نضمن ما أتلّفناه في حال القتال على البغاة
الضرورة الحرب كعكسه فهو هدر اقتداء بالسلف لأن الوقائع التي جرت بين الصحابة لم يطالب
بعضهم بعضاً بما أتلّفوه من نفس أو مال وزرعياً في الطاعة ولا ما أمورون بجرهم فلا نضمن
ما يتولد منها وهم انما أتلّفوا بتأويل بخلاف ما إذا كان في غير حال القتال أو فيه للضرورة
فإنه مضمون جري على الأصل في الاتلافات نعم إن قصد أهل العدل باتلاف مالهم أضعافهم
وهزيمتهم لم يضمنوا كما قاله الماوردي ولو وطئ أحد من الفريقين أمة واحداً من الفريق الآخر
بلا شبهة حدثان أكرههما الزمة المهر والود رقيقاً وبلزم الواحد من أهل العدل مصابرة اثنين
من أهل البني كما يجب على المسلم مصابرة اثنين من الكفار فلا يولي الأمر قتالاً أو متحيزاً
إلى فئة ومثل البغاة في عدم ضمان ما أتلّفوه علينا وعدم ضمان ما أتلّفناه عليهم لضرورة الحرب
ذو شوكة بلا تأويل فإنه لا يضمن ما أتلّفه علينا ولا نضمن ما أتلّفناه عليه لضرورة الحرب لأن
سقوط الضمان في البغاة لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود هنا ولا فرق بين أن يكون
مسلماً أو مرتدّاً على المعتمد خلافاً للشيخ الإسلام حيث قال بالضمان فيما يتلّفه طائفة ارتدت
ولهم شوكة وإن تابوا وأسلموا بخنايتهم على الإسلام وأما ما يتلّفه المتأول بلا شوكة فهو مضمون
لأنه كقطاع الطريق (قوله بفتح ما قبل آخره) أي مع ضم أوله لبنائه للمجهول وعلى هذا فقرأ
أهل البني بالرفع لأنه نائب الفاعل ويجوز قراءته بضم أوله وكسر ما قبل آخره بالبناء للفاعل
وفاعله ضمير عائذ على الإمام المعلوم من المقام بل هو أولى وليس هو من حذف الفاعل كما قيل
وعلى هذا فقرأ أهل البني بالنصب لأنه مفعول (قوله أهل البني) بالرفع على ما جرى عليه
الشارح أو بالنصب على ما قسمناه لك (قوله أي يقاتلهم الإمام) أي أو نائبه ولا يجوز أن
يستعان عليهم بكافر لأنه يحرم تسليطه على المسلمين بالضرورة بأن كثروا وأحاطوا بنا ولا بمن
يرى قتلهم مدبرين لعداوة أو اعتقاد كالخني والإمام لا يرى ذلك إبقاء عليهم هذا إن لم يفتح
للاستعانة فلما احتجنا للاستعانة به جاز أن كان فيه جرامة وحسن أقدام وتمكث من منعه لو اتبع
منهزما (قوله ثلاث شرائط) وتقدم في التعريف اشتراط أن يكونوا مسلمين وأما كونهم
مخالفين للإمام فقد ذكر المصنف ما يفيد به بقوله وإن يخرجوا عن قبضة الإمام فلا حاجة لهذه

من البني وهو الظلم
(ويقاتل) بفتح ما قبل آخره
(أهل البني) أي يقاتلهم
(الامام) ثلاث شرائط

شرطا زائدا وكذلك لاحاجة لعد أن يكون لهم مطاع شرطا زائدا لأن الشارح جعله داخلا في الشوكة التي صورها المنعة كما سبأني نعم يحتاج لزيادة اشتراط أن يكون التأويل فاسدا لا يقطع بنفساده كما صنع الشيخ الخطيب وقد يقال هذا معلوم من قول المصنف سأنف خصوصا على تفسير الشارح له بقوله أي محتمل فتدبر (قوله أحدها) أي أحد الثلاث شرائط (قوله أن يكونوا في منعة) بخصات وصور الشارح ذلك بقوله بأن يكون لهم شوكة فهو تصوير لقوله أن يكونوا في منعة وقوله بقوة أي بسبب قوة ولو بخص بحيث يمكن معهما مقاومة الامام وقوله وعدد أي كثرة وقوله ومطاع أي وبسبب مطاع فهو عطف على قوله بقوة وهذا يقتضي أنه داخل في الشوكة التي صورها الشارح المنعة فالمطاع ليس شرطا زائدا على الشوكة كما تقتضيه عبارة المتأخر بل هو شرط فيها كما صرح به الشيخ الخطيب (قوله وان لم يكن المطاع اماما منصوبا) فلا يشترط أن يكون فيهم امام منصوب لأن عليا رضي الله عنه قاتل أهل الجبل بالبصرة ولا امام لهم بل كانوا جماعة مع السيدة عائشة رضي الله عنها وكانت على جبل فظفر بها على وأكرمها وأمر برجوعها الى المدينة فلا جعل كونها راكبة على جبل في تلك الواقعة سميت وقعة الجبل وقاتل أهل صفين قبل نصب امامهم ومعنى المطاع المتبوع الذي قصد رافعاهم عن رأيه بحيث لا يخرجون عن طاعته وتجتمع كلمتهم به (قوله بحيث يحتاج الامام الخ) هذا تصوير للقوة وما بعدها التي تحصل بها الشوكة التي هي تصوير للمنعة وقوله العادل ليس بقيد كما تقدم وقوله في ردهم أي البغاة وقوله لطاعته متعلق بقوله الى كفة متعلق بقوله يحتاج وقوله من بذل مال وتحصيل رجال أي دفع مال وتهية جيش وهذا بيان للكفة (قوله فان كانوا أفرادا الخ) محترز لقوله أن يكونوا في منعة وقوله ليس ضبطهم أي يتيسر أخذهم بحيث لا يحتاج الى بذل مال ولا تحصيل رجال وقوله فليسوا بغاة أي لعدم حرمتهم فيرتب على أفعالهم مقتضاها حتى لو أنفقوا شيئا ضمنوه كقاطع الطريق (قوله والثاني) أي الشرط الثاني من الثلاث شرائط (قوله أن يخرجوا عن قبضة الامام) أي طاعته بانفرادهم بيلد أو قرينه أو موضع من الصحراء كما نقله في الروضة وأصلها عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه وقوله العادل ليس بقيد كما تقدم غير مرة (قوله اما بترك الانقياد) أي بترك الطاعة له فيما أمر به أو ينهى عنه في غير ما يخالف الشرع وقوله أو يمنع حق توجه عليهم أي منع أدائه وتمكين مستحقه منه وقوله سواء كان الحق مالبا أي كالأزكاة وقوله أو غيره أي غير مالي وقد مثله بقوله كذوق قصاص ويدخل في هذا الضابط كما قاله العراقي ما لو تقاتل فقتل من المؤمنين فأصلح الامام بينهم لانه كان من حقهم عدم المقاتلة والرفع اليه فترك ذلك افسات عليه ومنع لحق متوجه عليهم (قوله والثالث) أي الشرط الثالث من الثلاث شرائط (قوله أن يكون لهم الخ) أي بحيث تكون لهم شبهة يعتقدون بها جواز الخروج عن طاعة الامام لأن من خرج بغير شبهة كان معاندا للحق وقوله أي للبغاة تفسير للضمير في قوله لهم (قوله تأويل) أي بأن يتسكوا بشئ من الكتاب أو السنة لما أخذوا بظاهره ويستندوا اليه وقوله سأنف بمحملة في أوله ومجبهة في آخره وفسره الشارح بقوله أي محتمل والمراد أنه محتمل للصحة بحسب الظاهر وهو باطل ظنا وقوله كما عبر به بعض الأصحاب أي أصحاب الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله

أحدها) أن يكونوا في منعة
بأن يكون لهم شوكة بقوة
وعدد ومطاع فيهم وان لم
يكن المطاع اماما منصوبا
بحيث يحتاج الامام العادل
في ردهم لطاعته الى كفة
من بذل مال وتحصيل رجال
فان كانوا أفرادا يسهل
ضبطهم فليسوا بغاة (و)
الثاني) أن يخرجوا عن
قبضة الامام العادل اما
بترك الانقياد له أو بمنع حق
توجه عليهم سواء كان الحق
مالبا أو غيره كذوق قصاص
(و) الثالث) ان يكون لهم
أي للبغاة (تأويل سأنف)
أي محتمل كما عبر به بعض
الأصحاب

كطالبة أهل صفين) بكسر أوله وثانيه المشدود هو اسم اقليم أو بلد بالشام وكان أهلها مع معاوية وكان معه عثمانون ألفا وكان مع عليّ عشرون ألفا ونصره الله عليه وكان كل منهما مجتهدا فظهر له باجتهاده أن يقاتل الآخر وأن كان الحق مع عليّ رضي الله عنه كما يدل له قوله صلى الله عليه وسلم ويح عار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار وهذا من الأخبار بالمغيبات وقد وقع ذلك بصفين فقد دعا عمار بن ياسر رضي الله عنه أهل صفين إلى طاعة الامام التي هي سبب في الجنة وهم يدعوهم إلى عصيانه ومقاتلته وذلك سبب في النار وقتلوه فعلم من ذلك انهم الفئة الباغية وأن الحق مع عليّ كرم الله وجهه ولم يقدّر معاوية على انكار هذا الحديث لكونه من أنفس الأحاديث واحصاها كما قاله القرطبي قال انما قتله من أخرجه فقال عليّ اذن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي قتل جزءا لانه أخرجه وهذا من عليّ الزام مضاعف لاجواب عنه وجه لا اعتراض عليها قال الامام عبد القاهر الجرجاني أجمع فقهاء الجبل والعراف عليّ ان عليا مصيب في قتاله لاهل صفين كما أنه مصيب في قتاله لاهل الجبل وأن الذين قاتلوه بغاة ظالمون له لكن لا يجوز الطعن في معاوية كغير من سائر الصحابة فانهم كلهم عدول ولم يجري بينهم محامل ولذلك قال صاحب الجوهره

وأول التشاجر الذي ورد * ان خضت فيه واجتنب داء الحسد

والحاصل أن عليا رضي الله عنه قاتل أهل الجبل بالبصرة وهم طلبة والزبير وعائشة وكانت عليّ جمل فأخذها جماعة عليّ به فأمر بردها إلى المدينة وانكسرت تلك الواقعة وقعة الجبل ثم قاتل أهل صفين بالشام مع معاوية وروى أن رجلا قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وأيت اللبلة كأن الشمس والقمر ومع كل نجوم يقتتلان فقال له عمر مع أيهم ما كنت قال مع القمر قال كنت مع الآية المصعقة اذهب فلا تعمل لي عملا أبدا وكان عاملا له ففرقه وأحسه حابس بن سعد فقتل يوم صفين ثم قاتل أهل النهر وأن من الخوارج وهي قرية بقر ب بغداد (قوله بدم عثمان) أي بيده وهو القصاص وقوله حيث اعتقدوا أي لانهم اعتقدوا والضمير راجع لاهل صفين وقد وافقوا في هذا الاعتقاد أهل الجبل فانهم اعتقدوا أيضا ذلك وقوله أن عليا يعرف من قتل عثمان أي ولا يقتص منهم لمواطنه اياهم وهو يرى من ذلك فقد جاء عن عليّ رضي الله عنه أن بني أمية يزعمون أني قتلت عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا مالات ولقد نهيت فعصوني اه وانما أخر القصاص حتى يحقق شروط القصاص ثم يقتص منهم ومثل هذا التأويل تأويل مانع الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة الا لمن صلاته سكن لهم أي دعاؤه ورحمة لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم أخذ ابنا هريرة قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله فان كان التأويل قطعي البطلان) هذا مقابل لقوله سائغ فان معناه كما تقدم محتمل للصحة وان كان باطلا لظن ذلك كأويل المرتدين بعدموته صلى الله عليه وسلم بقولهم لانؤمن به الا في حياته لا بعد موته لان كل شريعة تقطع بموت نبيها فهذا التأويل باطل قطع لان شريعتي صلى الله عليه وسلم باقية إلى يوم القيامة ولكن برده على هذا المثال ان هؤلاء كفار والكلام في البقا فوهم مسلمون كما تقدم اللهم الا ان ينظر لكونهم مسلمين بحسب الاصل (قوله لم يعتبر) أي هذا التأويل الذي هو قطعي البطلان

كطالبة أهل صفين بدم عثمان حيث اعتقدوا أن عليا رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان فان كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر

وقوله بل صاحبه معاد أي قهرى عليه الاحكام قهر اعنه (قوله ولا يقاتل الامام البغاة حتى
يبعث اليهم رسولا) أي وجوب بافهم قتالهم قبل البعث وقوله أمينا أي عدلا عارفا بالعلوم
والحروب وقوله فطنا أي حاذقا ما هرا في المناظرة وكان على الشارح أن يقول ناصحا أي
عنده نصح لاهل العدل وقيل لاهل البغي وقيل لهما وكونه أمينا فطنا مندوب ان كان البعث
بمجرد السؤال فان كان للمناظرة وازالة الشبهة كان واجبا كما أقاده الرمي لكن قتر الشيخ
عطية ان كونه أمينا واجب مطلقا والتفصيل المذكور في كونه فطنا وأما كونه ناصحا فهو
واجب مطلقا ككونه أمينا وقد بعث على رضى الله عنه ابن عباس الى أهل النهروان فرجع
بعضهم وأبى بعضهم (قوله فان ذكرناه) أي للرسول الذي بعثه الامام وقوله مظلة بكسر
اللام وقحها وهو القياس كما قاله المرادى وهذا ان كان مصدرا ميميا بمعنى الظلم فان كان اسما
لما يظلم به فبالكسر فقط وقوله هي أي تلك المظلة وقوله السبب في امتناعهم عن طاعته أي في
خروجهم عن طاعته (قوله ازالها) أي الرسول الامين القطن براجعة الامام ويصح عود
الضمير على الامام وهذا في المظلة وأما في الشبهة فيزيلها الرسول الامين القطن بنفسه ويصح
أن يزيلها الامام بنفسه أيضا ان كان عارفا أو بتسبيه كأن يسأل العلماء ان لم يكن عارفا (قوله
وان لم يذكر واشيا) أي لا مظلة ولا شبهة وقوله وأصر وأبعد ازالة المظلة على البغي أي استمروا
على ذلك ولم يرجعوا الى الطاعة وفي بعض النسخ وان أصرروا الخ باسقاط قوله وان لم يذكر
شيا (قوله نصيحتهم) أي ندبا بأن يعظهم ترغيبا وترهيبا ويأمرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة
الدين واحدة (قوله ثم أعلمهم) أي وجوبه وقوله بالقتال عبارة المنهج ثم أعلمهم بالمناظرة ثم
بالقتال انتهت فقد حذف هنا مرتبة وقد أمر الله أولا بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم
ما أخر الله فان طلبوا من الامام الامهال اجتهد وفعل ما رآه صوابا فان ظهر له أن استحقاقهم
للتأمل في ازالة الشبهة أمهلهم ما يراه ولا يتقيد بحدته وان ظهر أن ذلك لا يتطاول مدد أو قوته لم
يعملهم وان بذلوا أموالهم وروهنوا ذرارهم (قوله ولا يقتل أسيرهم) أي ولا مدبرهم ولا من
ألقى سلاحه منهم وأعرض عن القتال لقوله تعالى حتى تقي إلى أمر الله والفتنة الرجوع عن
القتال بالهزيمة وروى ابن أبي شيبة أن عليا رضى الله عنه أمر مناديه يوم الجبل بأن ينادى أن لا
يتبع مدبر ولا يذفع على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو
آمن ولأن قتالهم انما شرع لامتناعهم من الطاعة وقد زال (قوله أي البغاة) تفسير للضمير
(قوله فان قتله شخص عادل) أي من أهل العدل وقوله لا قصاص عليه في الاصح أي على
القول الاصح وهو المعتدل لشبهة أبي حنيفة فانه يرى قتلهم مدبرين فيقتل القصاص للشبهة لكن
تلزمه الدية (قوله ولا يطلق أسيرهم) أي بل يحبس لانه امتنع من حق واجب عليه فيحبس به
كالدين فانه العلامة البرلسى تقلا عن الماوردي (قوله وان كان صبيًا وامرأة) أي وعبدًا
فلا يطلقون حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم كما في الرجل الحر ومحل ذلك في الصبي والمرأة
والعبدان كانوا مقاتلين والأطفاقوا بمجرد انقضاء الحرب (قوله حتى تنقضي الحرب) ويتفرق
جمعهم أي ولا يتوقع عودهم (قوله الآن يطبع أسيرهم مختارا بجماعته للامام) أي فيطلق
قبل ذلك (قوله ولا يغنم مالهم) أي لا يؤخذ غنيمة ولا يقطع زرعهم ولا أنهبهم ولا تعقر

بل صاحبه معاند ولا يقاتل
الامام البغاة حتى يبعث
اليهم رسولا أمينا فطنا
يسألهم ما يكرهونه فان
ذكروا له مظلة هي السبب في
امتناعهم عن طاعته أزالها
وان لم يذكر واشيا
بعد ازالة المظلة على البغي
نصحتهم ثم أعلمهم بالقتال
(ولا يقتل أسيرهم) أي
البغاة فان قتله شخص عادل
لا قصاص عليه في الاصح
ولا يطلق أسيرهم وان كان
صبيًا وامرأة حتى تنقضي
الحرب ويتفرق جمعهم الا
أن يطبع أسيرهم مختارا
بجماعته للامام ولا يغنم
مالهم

خيولهم الا ان قاتلوا عليها ويحرم استعمال سلاحهم وخبولهم وغيرهما مما أخذ من أموالهم
لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه نعم يجوز للضرورة كان
لم يجد ما يدفع به عنا السلاحهم أو ما تركه عند الهزيمة الاخيولهم (قوله ويرد سلاحهم
وخيولهم) أي وغيرهما مما أخذ من أموالهم فيرد عليهم جميع ما أخذ منهم وقوله اذا انقضى
الحرب أي بيننا وبينهم وقوله وأمنت غائلتهم أي ضرورهم وقوله بتفرقهم أي بسبب تفرقهم
وعدم توقع عودهم وقوله وأوردتهم للطاعة أي أوجعهم لطاعة الامام (قوله ولا يقاتلون
بعظيم كآر) أي يحرم قتالهم بذلك ولا يجوز حصارهم بمنع الطعام والشراب عنهم الا على رأى
الامام في أهل قلعة (قوله ومنصيق) هي آلة يرمى بها الجارية كرجصة الوالى المعروفة وقوله
الا للضرورة فيقاتلون بذلك أي بالعظيم كآر ومنصيق وقوله كأن قاتلوا به أي بالعظيم المذكور
وقوله أو أخطوا بنا أي لكثرتهم وهذا تمثيل للضرورة (قوله ولا يذنب) بلجمة من التدفيع
وهو الاسراع وتتم القتل كما أفاده الشارح فالمنى ولا يسرع ولا يتم القتل وقوله على
جرهم أي البغاة (قوله والتدفيق تميم القتل وتجييله) أي الاسراع به (فصل في أحكام
الردة) * أعاذنا الله وأحبنا وجميع المسلمين منا وهي محبطة للعمل ان اتصلت بالموت والابان
أسلم قبل موته فهي محبطة لثوابه فقط فيعود له العمل مجردا عن الثواب ويترتب على ذلك أنه
لا يجب عليه قضاؤه ولا يطالب به في الآخرة وتثبت الردة بينة ولا يجب تفصيل الشهادة بها
كما قاله الرافعي عن الامام انه الظاهر لان الردة تضرها لا يقدم الشاهد على الشهادة بها الا
على بصيرة خلافا لما شخ الاسلام في قوله بوجوب تفصيل الشهادة بها وان قال انه المنقول
ومعه جماعة منهم السبكي وقال الاسنوي انه المعروف عقلا ونقلا وما نقل عن الامام بحيث له
والمعتمد الاول ولو شهدت البينة بقول كافر أو فعله فادعى المشهود عليه اكرها صدق بيمينه ولو
بلاقرينة لانه لم يكذب البينة والحزم أن يجدد كلمة الاسلام بخلاف ما لو شهدت بردته وادعى
ما ذكر فلا يصدق بلاقرينة لتكذيبه الشهود لان المكروه لا يكون مرتدًا فان كان هذا القرينة
كأن سير كفار صدق بيمينه (قوله وهي) أي الردة وقوله أغش أنواع الكفر أي لما فيها من قطع
الاسلام والرجوع عنه فهي أغظ من غيرها من أنواع الكفر (قوله ومعناها لغة الرجوع
عن الشيء الى غيره) أي سواء كان رجوعا عن الاسلام الى غيره وهو الكفر أو عن شيء آخر الى
غيره فالمنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي كما هو الغالب (قوله وشرعا) أي ومعناها شرعا
فهو عطف على لغة (قوله قطع الاسلام) أي قطع من يصح طلاقه استمرار الاسلام فهو من
اضافة المصدر لفعله بعد حذف الفاعل مع تقدير مضاف ومن يصح طلاقه هو البالغ العاقل
المختار ولو سكران متعذبا بخرج الصبي والمجنون فلا تصح ردتها لعدم تكليفهما وخرج
أيضا المكروه فلا تصح ردتها لقوله تعالى الا من أكره وقلبه مضطرب بالامان وعلم من قولهم قطع
الاسلام أن المتقل من دين لا تحل له الا يسمى مرتدًا وان كان حكمه -كم المرتد فلا يقبل منه الا
الاسلام (قوله بنية كفر) أي ولو في المستقبل كأن نوى أن يكفر غدا أو في قابل فيكفر في
الحال ومثلية الكفر الرد فيه فيكفر به أيضا وقوله أو قول كافر أي كأن يقول الله ثالث
ثلاثة أو يقول أنا الله ما لم يسبق اليه لسانه أو يقوله كناية عن غيره أو يقوله الولى في غيبته والا

ويرد سلاحهم وخبولهم
اليهم اذا انقضى الحرب
وأمنت غائلتهم بتفرقهم
أوردتهم للطاعة ولا
يقاتلون بعظيم كآر ومنصيق
الا للضرورة فيقاتلون بذلك
كأن قاتلوا به أو أخطوا
بنا (ولا يذنب على جرهم)
والتدفيق تميم القتل
وتجييله
(فصل في أحكام الردة)
وهي أغش أنواع الكفر
ومعناها لغة الرجوع عن
الشيء الى غيره وشرعا قطع
الاسلام بنية كفر أو قول
كفر

فلا يكفر ولا يعز رخلا فالقول ابن عبد السلام انه يعز رلانه لا يؤخذ بذلك في حال غيبته كما هو
القرض وقوله أو فعل كفر أي ما لم يكن فعله خوفا من الكفار كأن يكون في بلادهم وأمره
بذلك وخاف على نفسه والا فلا يكفر لكونه مكرها حينئذ كما علم مما مر (قوله كسجود لصنم)
أي أو شمس أو قمر ومثل السجود الر كوع لغير الله فيكفر به ان قصد تعظيمه كتعظيم الله والا
حرم فقط (قوله سواء كان الخ) تعميم في قطع الاسلام بنية الكفر أو قوله أو فعله لكن لا يظهر
الاستهزاء في النية وانما يظهر في القول والفعل وقوله على جهة الاستهزاء أي على جهة هي
الاستهزاء قال تعالى قل يا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم
وقوله أو العناد أي كان يقول الله ثالث ثلاثة عناد المن يخاصمه مع اعتقاده أن الله واحد
فيكفر بذلك وقوله أو الاعتقاد أي ما لم يكن عن اجتهاد كاعتقاد المعتزلة عدم رؤية الباري
في الآخرة أو عدم عذاب القبر أو نعيمه (قوله كن اعتقد حدوث الصانع) أي كاعتقاد من
اعتقد حدوث الصانع فهو على تقدير مضاف لانه مثال للاعتقاد والصانع لم يرد من أسمائه
تعالى لكنهم كادوا أن يجمعوا عليه أخذ من قوله تعالى صنع الله الذي أتقن كل شيء (قوله
ومن ارتد عن الاسلام) أي رجع عن دين الاسلام وولد المرتدان ان اعتقد قبل الردة فهو مسلم
لانه ان اعتقد في حال الاسلام حكمه عليه بالاسلام تبعا ولا يؤثر فيه طرقة أو بيه أو أحدهما وكذا
ان اعتقد في الردة وكان في أصوله الذين ينسب اليهم مسلم فهو مسلم تبعا للمسلم من أصوله
المذكورين لان الاسلام يعاين ولا يعلى عليه وان كان أصوله مرتدين فهو مرتد تبعا لهم لكن
لا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان تاب فالأمر ظاهر والقتل ولو كان أحدا بويه مرتدا والاخر
كافر أصلي فكافر أصلي كما قاله البعوى واختلف فيمن مات من أولاد الكفار قبل بلوغه على
أقوال كثيرة أهمها أنهم يكونون في الجنة استقلالاً وقيل خدما لاهلها والاكترون على أنهم
في النار استقلالاً وقيل مع أصلهم وقيل على الاعراف وقيل بأنهم يحضنون وقيل بالوقف ومحل
الخلاف في أولاد كفار هذه الامة وأما أولاد غير هاتفي النار قول واحد لكن من غير تعذيب
هكذا قيل وقيل الخلاف في أولاد كفار هذه الامة وأما أولاد كفار هذه الامة ففي الجنة قولاً
واحداً واعلم أن ملك المرتد موقوف فان مات مرتداً حين زواله من حين الردة وان أسلم تبين بقاؤه
ويجعل ماله عند عدل وأتمه عند نحو محرم كأمرة ثقة احتياطاً ويتحقق منه على نفسه وعلى من
عليه نفقته كأولاده وزوجاته ويقضى منه دين لزمه قبل الردة وبديل ما تلفه فيها ويؤجر ماله
عقاراً كان أو غيره مميانه له عن الضياع ويؤدي مكاتبه التجوم للقاضي حفظاً لها ويعتق بذلك
ولا يقبضها المرتد لأن قبضه غير معتبر ونصرفه ان لم يحتمل الوقف بأن لم يقبل التعليق كالبيع
والرهن والهبة فباطل لعدم احتماله الوقف وان احتمل بأن قبل التعليق كعتق وتدبير ووصية
فوقوف ان أسلم تبين نقوده والاتبين بطلانه (قوله من رجل أو امرأة) بيان لمن وأشار بذلك
الى أنه لا فرق بين الرجل والمرأة حتى في القتل ان لم يقب كل منهما أخذاً بعموم خبر البخاري من
بذل دينه فاقبلوه فانه شامل للرجل والمرأة وأما حديث النهي عن قتل النساء الذي استند اليه
أبو حنيفة رضي الله عنه فهو محمول على الجريبات أو منسوخ (قوله كن أنكر وجود الله)
أي أو قدمه أو بقاءه وهكذا بقية الصفات المجمع عليها وكذا من استخف باسم الله أو أمره أو نهي

أو فعل كفر كسجود لصنم
سواء كان على جهة الاستهزاء
أو العناد أو الاعتقاد كن
اعتقد حدوث الصانع (ومن
ارتد عن الاسلام من رجل
أو امرأة كن أنكر وجود الله

أو وعد أو وعده أو وجد آية من القرآن مجمعا على ثبوتها بخلاف غير المجمع على ثبوتها كالسجدة
غير التي في سورة النمل أو زاد فيه آية ليست منه أو استخف بسنة كالموقيل له قلم أطفأرك فانه سنة
فقال لأفعله وإن كان سنة وقصد الاستخفاف بذلك بخلاف ما إذا قصد الامتناع من الفعل
فقط أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته أو قال لأدري ما لا يدين ما لا يدين احتقارا أو قال لمن
حوقل لأحول لا تغني من جوع أو قال الظالم بعد قول المظلوم هذا بتقدير الله أنا أفعل بغير تقديره
أو كفر مسلما من غير تأويل بكفر النعمة أو لم يلقن الاسلام طالبا منه أو أشار بالكفر على مسلم
أو كفر أراد الاسلام أو وجد مجمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة بلا عذر كصلاة أو ركعة
من الصلوات الخمس كما قال صاحب الجوهرة

ومن لمعلوم ضرورة وجد • من ديننا يقتل كفر اليس حد

بخلاف ما إذا كان لا يعلم الا الخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع
بنت الصلب وبخلاف المعدور يكن قرب عهده بالاسلام ومثل ذلك ما لو زاد شيئا واعتقد وجوبه
مما ليس واجب بالاجماع كصلاة سادسة أو ركعة زائدة في الصلوات الخمس وهذا باب لا ساحل له
نجانا الله وجميع المسلمين منه (قوله أو كذب رسولاً من رسل الله) أي أو نبيا من أنبياء الله
أو نبيه أو استخف به أو نفي رسالته رسول من الرسل أو نبوة نبي من الانبياء أو أنكر رسالة الرسل
بأن قال لم يرسلهم الله تعالى كما علم بالاولى أو قال ان كان ما قاله الانبياء حقا فنحن لان ذلك
يقتضي شك في كون ما قاله الانبياء حقا وهو كفر أو قال لا أدري النبي أنسى أو جنى نعوذ بالله
من ذلك كله (قوله أو حل محترما بالاجماع) أي كان قال الزنا حلالا أو نحو ذلك وليحذر بما يقع
من قول بعض الناس لبعض عند اللعب قتلك حلال أو نحو ذلك كتولهم حل قتلك فانهم
يقولون ذلك على سبيل التحذير ولكنه يقتضي الكفر والعياذ بالله تعالى (قوله كالزنا وشرب
الخمر) أي واللاواط والظلم (قوله أو حرم - حلالا بالاجماع) أي كان قال البيع حرام والنكاح
حرام أو نحو ذلك (قوله كالنكاح والبيع) أي والاكل والشرب وغيرهما (قوله استتيب)
أي طلبت منه التوبة وعرضت عليه - لأنه ربما كانت ردة عن شبهة فيسعى في ازالته وروى
الدارقطني عن جابر أن امرأته يقال لها أم رومان اودت فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن
يعرض عليها الاسلام فان تابت والا قتلت (قوله وجوبا) أي استتابة واجبة بخلاف تارك
الصلاة فان استتابة مندوبة والفرق أن جرعة المردة تقتضي تخليده في النار ولا كذلك جرعة
تارك الصلاة وقوله في الحال أي فلا يجهل لما فيه من بقاءه على الكفر نعم ان كان سكران سن
التأخير الى الصبح ولو ارتد لجن أمهل حتى يضيئ احتياطا فانه قد يفيق ويعود للاسلام فلو قتل
في جنونه هدر لانه مرتد لكن يعزرقاته لتفويته الاستتابة الواجبة (قوله في الاصح) أي على
القول الاصح وهو المعقد وقوله فيما أي في كون الاستتابة واجبة وكونها في الحال (قوله
ومقابل الاصح في الاولى) أي التي هي كون الاستتابة واجبة وقوله انه أي الحال والشأن
وقوله يسن الاستتابة ضعيف وقوله وفي الثانية أي التي هي كونها في الحال وقوله انه يجهل
ضعيف أيضا وقوله ثلاثا أي من الايام كما أشار اليه الشارح بقوله الى ثلاثة أيام أي الى انقضاء
ثلاثة أيام لا ترعن عمر في ذلك وأخذ به الامام مالك رضي الله عنه وعن علي أنه يستتاب شهرين

أو كذب رسولاً من رسل الله
أو حل محترماً بالاجماع
كالزنا وشرب الخمر
أو حرم - حلالا بالاجماع
كالنكاح والبيع (استتيب)
وجوبا في الحال في الاصح
فيهما ومقابل الاصح في
الاولى أنه يسن الاستتابة
وفي الثانية انه يجهل (ثلاثا)
أي الى ثلاثة أيام

وقال الزهري يدعى الى الاسلام ثلاث مرات فان أبى قتل وحمل بعضهم كلام المصنف على هذا
 فجعل المراد من قوله ثلاثا ثلاث مرات وعلى كل حال فهو ضعيف (قوله فان تاب) أى رجوع
 عن كفره وجواب الشرط محذوف تقديره صح اسلامه كما هو مذكور في بعض النسخ وقوله
 بعوده الى الاسلام أى توبة مصورة بعوده الى الاسلام قالوا للتصوير وقوله بأن يقرب بالشهادتين
 تصوير لعوده الى الاسلام (قوله على الترتيب) أى مع بقية الشروط المعبرة في صحة الاسلام
 وقد نظمها بعضهم في قوله

شروط الاسلام بلا اشتباه * عقل بلوغ عدم الاكراه

والنطق بالشهادتين والولا * والسادس الترتيب فاعلم واعملا

وقوله بأن يؤمن بالله أولاً ثم برسوله ثم بالترتيب (قوله فان عكس) مفهوم الترتيب وقوله لم
 يصح أى اسلامه وقوله كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء أى على سبيل
 الاستطراد ولعل المناسبة ان من شروط النية اسلام النಾಯ فجزء الكلام الى شروط الاسلام
 (قوله والا) مقابل لقوله فان تاب وقوله أى وان لم يتب المرتد أشار بذلك الى أن قوله
 والامر كبمن ان الشرطية ولا النافية وقوله قتل أى وجوب الخلع الجارى الماز وهو من بدل
 دينه فاقتلوه ويقتل كفر الاحد ا على الصواب وان وقع في عباراتهم هنا أنه يقتل حدوا وبنا
 على ذلك تعليل كونه يقتل في الحال بقولهم لان قتله حد فلا يؤخر كسائر الحدود فهو مخالف
 للصواب من أنه يقتل كفر الاحد كما صرحوا به في فصل قاطع الطريق (قوله أى قتله الامام)
 أى أو نائبه وقوله ان كان حرّاً تقييد لتعيين الامام لقتله وقوله بضرب عنقه أى بخو سيف وقوله
 لا باحراق ونحوه أى كتغريق لخبر اذا قتلتم فاحسنوا القتلة وعلم من ذلك ان القتل بالهينة
 حرام كالخنق والخوذة والسبع والتوسط والتكسير ونحو ذلك قالوا وأول من أحدث القتل
 بالهينة السلطان الظاهر يبرس في زمانه فالانتم عليه الى يوم القيامة ومنى تاب ترك ولو تكرّر
 منه ذلك ولو كان زنديقا وهو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام وقيل من لا يتصل ديناً أى من
 لا يجتار ديناً وذلك لآية قل للذين كفروا ان ينهوا يغفر لهم ما قد سلف وخبر فاذا قالوها عصموا
 منى دماءهم واموالهم الامحى الاسلام (قوله فان قتله غير الامام عزّر) أى لانه اقتات على
 الامام (قوله وان كان المرتد رقيقاً) مقابل لقوله ان كان حرّاً وقوله جازل للسيد قتله في الاصح
 أى على القول الاصح لانه ملكه فله فعل ما يعلق به من تأديب ونحوه (قوله ثم ذكر المصنف
 حكم الغسل الخ) دخول على كلام المصنف الآتى وقوله وغيره أى من الصلاة والدفن ولم يذكر
 حكم التكفين وهو عدم الوجوب لخروجه عن أهلية الوجوب بالردة لكنه يجوز كما في الغسل
 وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله ولم يغسل) أى لا يجب غسله لخروجه عن أهلية الوجوب بالردة
 لكنه يجوز كما تقدم في الجنائز وقوله ولم يصل عليه أى لا تجوز الصلاة عليه نصريحاً على الكافر
 بسائر أنواعه قال تعالى ولا تصل على احد منهم مات أبداً (قوله ولم يدفن في مقابر المسلمين) أى
 لا يجوز دفنه في مقابر المسلمين لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار ولا يجب دفنه
 أصلاً كالخبري فيجوز اغراء الكلاب على جيفة ثم ما نتم ان حصل تأذ للمأذنين رأتهم ما وجبت
 واراتهم كما تقدم في الجنائز وما اقتضاه كلام الدميرى من أنه يدفن بين مقابر الكفار والمسلمين

(فان تاب) بعوده الى
 الاسلام بان يقرب بالشهادتين
 على الترتيب بان يؤمن بالله أولاً
 ثم برسوله فان عكس لم يصح
 كما قاله النووي في شرح
 المذهب في الكلام على نية
 الوضوء (والا) أى وان لم
 يتب المرتد (قتل) أى قتله
 الامام ان كان حرّاً بضرب
 عنقه لا باحراق ونحوه فان
 قتله غير الامام عزّر وان كان
 المرتد رقيقاً جازل للسيد قتله
 في الاصح ثم ذكر المصنف
 حكم الغسل وغيره في قوله
 (ولم يغسل ولم يصل عليه ولم
 يدفن في مقابر المسلمين)

لما تقدم لمن حرمة الاسلام لأصل له لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو
كافراً أولئك حبسوا في الدنيا والآخرة أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون (قوله
وذكر غير المصنف الخ) دخول على فصل تارك الصلاة مع الإشارة الى اختلاف المصنفين
في موضع ذكره وقوله حكم تارك الصلاة أي دال حكمه لأن الحكم لا يترك وإنما يذكره
وقوله في ربيع العبادات أي للمناسبة للعبادات لتعلقه بهما من حيث الترتيب ثم أن غير المصنف
اختلفوا في موضعه من ربيع العبادات فذكره جماعة قبل الاذان لمناسبة ذكر حكم تركها الذي
هو التحريم بعد ذكر حكم فعلها الذي هو الوجوب وذكره المزني والجمهور قبل الجنائز قال
الرافعي ولعله ألبق وتبعهم النووي في المنهاج وكذلك شيخ الاسلام في المنهاج ليكون كالخاتمة
لكتاب الصلاة وذكره الغزالي بعد الجنائز لمناسبة ذكر الكفن والغسل والصلاة على الميت
والدفن في الجنائز لهذه الأمور في هذا الفصل فاق الضرب الاقول من تارك الصلاة كالمرتد
لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين بل يجوز غسله وتكفينه وتحريم
الصلاة عليه ويجوز دفنه في مقابر المشركين ويجوز اغراء الكلاب على جيفته والضرب الثاني
منه ان لم يتب بعد الاستنابة قتل حد الاكفر وحكمه حكم المسلمين في وجوب غسله وتكفينه
والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين كما سيأتي وقوله وأما المصنف الخ مقابل لقوله وذكر غير
المصنف الخ وقوله فذكره هنا أي عقب فصل المرتد لأن حكم الضرب الاقول من تارك الصلاة
حكم المرتد كما علمت ففيه مناسبة لذلك وبهذا انضم لك قول المحشي ولكل مناسبة تعلم بالتأمل
(قوله فقال) عطف على ذكره (فصل في حكم تارك الصلاة المقرضة أصالة على الاعيان بحدا
أو غيره) ولفظ فصل ساقط في بعض النسخ وخرج بالمقرضة التناقل فلا شيء على تاركها
وبقولنا أصالة المندورة ولو موقوفة فلو تركها لم يقتل لأنه الذي أوجبها على نفسه وبقولنا على
الاعيان فرض الكفاية أصالة الجنائز فلا يقتل بتركها والكلام في تارك الصلاة بلا عذر فإن
قال أصلها لم يقتل ولزمه قضاءها فوراً تقصيره فان قال لأصلها أو سكت وطولب بأدائها قبل
خروج الوقت ونوعده الامام أو نأبى به بالقتل على تركها وأصر على تركها حتى خرج وقتها
استوجب القتل فان لم تنوعده الامام أو نأبى به بالقتل على تركها لم يقتل ومن ترك الصلاة بعذر
كنوم ونسيان لزمه قضاؤها لكن لا فوراً بل نسيان له المبادرة بها قال الغزالي ولو زعم زاعم
أن بينه وبين الله حالة أسقطت عنه التكليف بحيث لا تجب عليه الصلاة ولا الصوم ونحوهما
وأحلت له شرب الخمر وأكل أموال الناس كما زعمه بعض من يدعى التصوف وهم الاباحيون
فلا شك في وجوب قتله على الامام أو نأبى به بل قال بعضهم قتل واحد منهم أفضل عند الله من قتل
مائة حربى في سبيل الله تعالى (قوله وتارك الصلاة) ومثله تارك الطهارة للصلاة لأن ترك
الطهارة بمنزلة ترك الصلاة ومثله الطهارة الاركان وسائر الشروط التي لا خلاف فيها وفيها
خلاف وإجماع خلاف القوى فلو ترك النية في الوضوء والغسل أو من الذكر أو لمس المرأة وصلى
متعمدا لم يقتل كما لو ترك فاقد الطهورين الصلاة لأن جواز صلاته يختلف فيه (قوله
المعهودة) أي وهي المقرضة أصالة على الاعيان كما مر وأشار بذلك الى أن في الصلاة العهد
للبنفس وقوله الصادقة بأحدى الخمس أي فيقتل ولو ترك صلاة واحدة ويقتل بترك الجمعة

وذكر غير المصنف حكم
تارك الصلاة في ربيع العبادات
وأما المصنف فذكره هنا فقال
(فصل)
(وتارك الصلاة) المعهودة
الصادقة بأحدى الخمس

وان قال أصلها ظهرا كافي زيادة الروضة عن الشافعي فيقتل بخروج وقتها أن لم ينب فان تاب
 بأن قال لا أثر كنهها بعد ذلك أبد لم يقتل ومحل قتله فحين تازمه الجمعة اجماعا بأن يكون من أهل
 الامصار دون من يسكنون من أهل القرى فان أبا حنيفة يقول لاجعة الاعلى أهل مصر جامع
 وقوله جامع صفة لمصر ومعناه أنه جامع للسوق والحكام الشرعي والشرطي (قوله على
 ضربين) أي على نوعين لأن سبب تركه اما الجحد لوجوبها واما الكسل (قوله أحدهما) أي
 أحد الضربين وقوله أن يتركها أي فلا يصلحها حتى يخرج وقتها أو لا يصلحها أصلا وانما ذكر
 المصنف الترك لأجل التقسيم والافلا حاجة لذكره لأن الجحد لوجوبها كاف في كفره حتى
 لو صلاها جاحدا لوجوبها بل ولول كفة منها كفر لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة ونقل
 الماوردي الاجماع على ذلك وهو جاري في جحد كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة كما علم مما
 تقدم في فصل الرد والعبادة بالله تعالى (قوله وهو مكلف) أي بخلاف غير المكلف كالصبي
 وقوله غير معتقد لوجوبها أي جحد بأن أنكره بعينه عليه أو أعنادا كافي القوت عن الدار
 بخلاف ما لو أنكره جهلا لقرب عهده بالاسلام أو لكونه ناشأ بعينه عن العلماء أو لكونه ممن
 يخفى عليه ذلك كمن بلغ مجنوناً ثم أفاق فلا يكون مرتداً بانكاره في هذه الحالة بل يعرف الوجوب
 فان عاد لانكاره بعد ذلك صار مرتداً (قوله حكمه) أي من وجوب استتابته وقتله أن لم ينب
 وجواز غسله وتكفينه وتحريم الصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين وجواز دفنه في مقابر
 المشركين وقوله أي التارك لها أي مع كونه غير معتقد لوجوبها وتفسير الشارح للضمير بالتارك
 لها مع التقييد بما قلناه هو المناسب لكلام المصنف حيث قال أحدهما أن يتركها غير معتقد
 لوجوبها وتقدم أنه ذكر الترك للتقسيم والافلا جحد كاف في اقتضاء الكفر وقد اعتبر المحدث ذلك
 فقال لو قال الجاحد لها أو غير المعتقد لوجوبها لكان أولى فتأمل (قوله حكم المرتد) أي حكم
 المرتد بغير ذلك فلا ينافي أنه مرتد لانه بمجرد ذلك كانه كذب الله ورسوله (قوله وسبق قريبا
 بيان حكمه) أي في قوله استتيب وجوباً فان تاب والقتل ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن
 في مقابر المسلمين فيجزي هذا كما هنامن غير فرق (قوله والثاني) أي من الضربين السابقين
 وقوله أن يتركها أي أو يترك شرطاً من شروطها أو يتركها أو كلها المجمع عليها بخلاف من ترك
 النية في الوضوء أو الغسل أو لمس المرأة أو لمس الذكر وصلى فلا يقتل كالمرتد فاقد الطهورين
 الصلاة فان جواز صلاته مختلف فيه كما مر وقوله كسلاً أي نساها ولا يتأهلها بان يعتد ذلك سهواً
 هينا (قوله حتى يخرج وقتها) أي جميع أوقاتها حتى وقت العذر فيماله وقت عذرها فلا يقتل بترك
 الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس
 وفي العصر بغروب الشمس وفي العشاء بطلوع الفجر لكن بشرط أن يطالب اذا ضاق وقتها
 بأدائها في الوقت ويتوعد بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فتقول الروضة يقتل بتركها اذا ضاق
 وقتها محمول على مقدمات القتل وهي المطالبة بأدائها والتوعد بالقتل على تركها بقرينة كلامها
 بعد كافي الخطيب (قوله حال كونه معتقد لوجوبها) أي عليه (قوله فيستتاب) أي ندباً كما
 صححه في التحقيق وقيل وجوباً كما هو قضية كلام الروضة وأصلها والمجموع والمعتقد الاول
 وتقدم الفرق بينه وبين المرتد ويكتفي على قول التذنب والوجوب استتابته في الحال لأن تأخيرها

(على ضربين أحدهما أن
 يتركها) وهو مكلف (غير
 معتقد لوجوبها حكمه)
 أي التارك لها (حكم المرتد)
 وسبق قريبا بيان حكمه
 (والثاني أن يتركها كسلاً)
 حتى يخرج وقتها حال كونه
 معتقد لوجوبها فيستتاب

رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقوله تعالى واقتلوهم حيث وجدتموهم وقوله تعالى وقاتلو المشركين كافة وهو آية السيف وقيل هي آية انفر واخفافا وثقالا وأخبار كخبر الصحيين أنه صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله وخبر مسلم لغدوة أروحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها واللام للقسم والغدوة المزة من الغدوة وهو الذهاب في أول النهار من طلوع الفجر إلى الزوال والروحة المزة من الرواح وهو الذهاب في آخر النهار من الزوال إلى غروب الشمس وتفصيله متلقى من سيره صلى الله عليه وسلم في غزاه وبعوثه فالأولى ما خرج فيها بنفسه الشريفة وكانت سبعا وعشرين وقيل تسعا وعشرين ولم يقاتل بنفسه إلا في ثمانية أحد وبدر والخندق والمريسيع وقريظة وخيبر وخيبر والطائف ولم يقتل بيده الكريمة إلا واحدا وهو أبي بن خلف في غزوة أحد والثانية عالم يخرج فيها بنفسه بل يعث من يقاتل مع بقيته في المدينة الشريفة وتسمى سرايا وكانت سبعا وأربعين (قوله وكان الأمر به) أي بالجهاد وصوابه أن يقول وكان الاتيان به كما قاله المحشي تبع للقلبي لأن مقتضى منعه أن الأمر هو المتصف بأنه فرض كفاية وليس كذلك بل الذي يتصف بذلك انما هو الفعل وعبرة الشيخ الحطيب وكان الجهاد الخ وهي أظهر وقوا في عهده أي حياته لأن العهد معناه العلم وكتوبه عن الحياة (قوله بعد الهجرة) أي بعد هجرته صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة وأما قبل الهجرة فكان ممنوعا منه أولا مطلقا لانه كان مأمورا بالصبر وتحمل الأذى ثم أبيع له قتال من قاتله بقوله تعالى فإن قاتلوكم فاقتلوهم ثم أبيع له الابتداء به في غير الأشهر الحرم بقوله تعالى فاذا انسلكوا الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم أبيع مطلقا بقوله تعالى وقاتلو المشركين كافة وقوله تعالى انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله (قوله فرض كفاية) فاذا فعله من فيه كفاية سقط الطلب عن الباقي كما سيصرح به المشرح فيما بعد (قوله وأما بعده) أي بعدموته صلى الله عليه وسلم وهذا مقابل لقوله في عهده صلى الله عليه وسلم وقوله فلذلك كفار حلال جواب أما في قوله وأما بعده (قوله أحدهما) أي أحد الحالين المذكورين وقوله أن يكونوا يبلادهم أي ان يكون الكفار في بلادهم (قوله فالجهاد فرض كفاية) أي لا فرض عين والالتعطل المعاش وقد قال تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى فذكر فضل المجاهدين على القاعدین ووعد كلا الحسنى وهي الجنة والعاصي لا يوجبها وقال تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة أي ومكث طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون على أن تنفر طائفة وتكث طائفة فدل على أن الجهاد فرض كفاية لا فرض عين (قوله في كل سنة) أي لعله صلى الله عليه وسلم له كل عام وكاحياء الكعبة فانه فرض كفاية في كل عام وأقل فرضه مرة فان احتج إلى زيادة زيد بقدر الحاجة ويقوم مقام ذلك أن يشهن الامام الثغور بالعدد والعدد مع احكام الحصون والخنادق

وكان الامر به في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعد
الهجرة فرض كفاية وأما
بعده فلا كفار حلال
أحدهما أن يكونوا يبلادهم
فالجهاد فرض كفاية على
المسلمين في كل سنة

وقتل يد الامر اذ ذلك (قوله فاذا فعله من فيه كفاية) أي وان لم يكن الفاعل من أهل فرضه كالصبيان والمجانين والنساء لانه أقوى نكاهة في الكفار وقوله سقط المخرج أي الاثم وقوله عن الباقي أي لحصول الكفاية بفعل من فيه كفاية (قوله والثاني) أي من الحالين السابقين وقوله ان يدخل الكفار بلدة من بلاد المسلمين أي مثلاً قتل البلد القرية وغيرها ومثل البلدة من بلاد المسلمين البلدة من بلاد أهل الذمة وقوله أو ينزلوا قرياً منها أي بأن يكونوا دون مسافة القصر منها كما قاله الشمس الرمي (قوله فالجهاد حينئذ) أي حين اذ دخلوا بلدة من بلاد المسلمين أو نزلوا قرياً منها وقوله فرض عين عليهم أي على أهل تلك البلدة وعلى من كان دون مسافة قصر منها وان كان في أهلها كفاية لانه كال حاضر معهم وعلى من كان بمسافة القصر ان احتاجوا اليهم بقدر الكفاية لانقاذهم من الهلكة فبصرف فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (قوله فيلزم أهل ذلك البلد) أي حتى الصبيان والنساء والعبيد والمدين ولو بلا اذن من الاولياء والازواج والسادة ورب الدين بخلاف الحال الاول فانه يحرم فيه الجهاد على الولد من غير اذن أصوله المسلمين ذكورا كانوا واناثا من جهة الاب أو من جهة الام حتى لو اذن بعضهم ولم يأذن الباقيون ولو واحداً امتنع ولا يعتبر اذنتهم في سفر تجارة أو غيرها حيث لا خطر فيه بخلاف ما فيه خطر كركوب بجر أو دخول بادية خطيرة ولا يحرم سفر لتعلم علم شرعي ولو فرض كفاية كطلب درجة الفتوى وان لم تأذن له أصوله وان أمكنه في البلد لكن ربح بسفره زيادة فراغ أو ارشاد شيء أو نحو ذلك كما يحصل لمن يجاور في الجامع الأزهر ويعتبر رشده في فرض الكفاية ويحرم سفر موسر لجهاد أو غيره بلا اذن رب دين حال ولو كافر ان لم ينب من يؤذيه عنه من ماله الحاضر فان أناب من يؤذيه عنه من ذلك فلا تحريم وخرج بالموسر المعسر وبالحال المؤجل وان قصر الاجل فلا تحريم لعدم توجه المطالبة به قبل حلوله فان أذن أصله أو رب الدين في الجهاد ثم رجع بعد خروجه وعلم برجوعه وجب عليه الرجوع ان لم يحضر الصف ولم يخرج بجعل من السلطان وأن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين بانصرافه والا فلا يجب الرجوع بل يحرم انصرافه ان حضر الصف لقوله تعالى اذ القيمت فته فائتوا ولقوله تعالى اذ القيمت الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الادبار ولان الانصراف حينئذ يشوش أمر القتال فان أمكنه عند الخوف أن يقيم في قرية أو بلد بالطريق الى أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه ذلك (قوله الدفع للكفار بما يمكن منهم) ولو بضرب بأجباراً ونحوها نعم من لم يمكنه التأهب وجوز أسرا وقتل ان أخذ وعلم أنه ان امتنع من الاستسلام قتل فله استسلام وقتال سواء كان رجلاً أو امرأة ان أمنت المرأة فاحشة ان أخذت فان علم أنه ان أخذ قتل أو لم يعلم أنه ان امتنع من الاستسلام قتل أو لم تأمن المرأة فاحشة ان أخذت فعين الجهاد ولو أسروا مسلماً وان لم يدخلوا دارنا رما السعي في خلاصه ان ربح بأن كانوا قريتين منا كما يلزمنا في دخولهم دارنا دفعهم عنها لان حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار فان لم يرج بأن تغلوا في بلادهم تركناه للضرورة (قوله وشرائط وجوب الجهاد) أي والكفار يلاذ بهم هذه الشروط تعتبر في الحال الاول دون الثاني لما علمت من أنهم اذا دخلوا بلادنا وجب الجهاد على الجميع (قوله سبع خصال) أي أحوال جمع خصلة بمعنى الحال (قوله أحدها) أي أحد الخصال السبع وكان مقتضى

فاذا فعله من فيه كفاية سقط
المخرج عن الباقيين والثاني
أن يدخل الكفار بلدة من
بلاد المسلمين أو ينزلوا قرياً
منها فالجهاد حينئذ فرض
عين عليهم فيلزم أهل ذلك
البلد الدفع للكفار
بما يمكن منهم (وشرائط
وجوب الجهاد سبع
خصال) أحدها (الاستسلام)
فلا جهاد على كافر (و) الثاني
(البلوغ) فلا جهاد على
صبي (و) الثالث (العقل)
فلا جهاد على مجنون (و)
الرابع (الحرية) فلا جهاد
على رقيق ولو أمره سيده
ولو مبغضاً ولا مدبراً
ولا مكاتب (و) الخامس
(الذكورية) فلا جهاد على
امرأة وخنى مشكل

مقتضى الظاهر أن يقول أحدها لأن الخصال مؤتلفة إلا أن يقال الشارح اعتبر كونها بمعنى
 الأشياء فلذلك قال أحدها ولم يقل أحدها وهكذا يقال في قوله والثاني إلى آخرها وهذا وضع
 من قول المحشي وأعاد الشارح الضمائر عليها مذكورة باعتبار كونها أشياء لأن الشارح
 لم يذكر الضمائر بل ليس في كلامه إلا الضمير الأول في قوله أحدها وهو مؤنث وإنما ذكر أسماء
 الأعداد كما ترى (قوله الاسلام) أي لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا فاتلوا الذين يلوونكم من
 الكفار فاطلب به المؤمنين دون غيرهم (قوله فلاجهاد على كافر) أي ولو ذنباً لأنه يسذل
 الجزية لنذب عنه لا ليدب عنا وعن بعضهم أن هذا مستثنى من تكليف الكفار بفروع
 الشريعة (قوله والثاني) أي من الخصال السبع وكان مقتضى الظاهر والثانية وقد عرفت
 الجواب عنه (قوله البلوغ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم رداً بن عمر يوم أحد وكان اذذاك
 ابن أربع عشرة سنة وأجاز يوم الخندق وكان اذذاك ابن خمس عشرة سنة (قوله فلاجهاد على
 صبي) أي بالمعنى الشامل للصبي أو يبق على ظاهره وتكون الصبي داخلة في المرأة فيما يأتي
 بأن تجعل شاملة لهما أو تكون مفهومة منها بطريق الأولوية (قوله والثالث العقل) أي
 ولو سكران (قوله فلاجهاد على مجنون) أي لعدم تكليفه كالصبي ولقوله تعالى ليس على
 الضعفاء الآية قيل هم الصبيان لضعف أبدانهم وقيل هم المجانين لضعف عقولهم (قوله
 والرابع الحرية) أي الكاملة بدليل ذكر البعض في المفهوم (قوله فلاجهاد على رقيق) أي
 سواء كان ذكراً أو أنثى لقوله تعالى وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ولا مال للرقيق
 ولا نفس له يملكها فلم يشمله الخطاب (قوله ولو أمره سيده) أي فلا يجب عليه بأمره لأنه ليس
 من الاستخدام المستحق للسيد فإن الملك لا يقتضى التعريض للهلاك نعم للسيد استصحاب غير
 المكاتب معه في الجهاد للخدمة (قوله ولو مبعوثاً) أي وإن قل الرقيق (قوله ولا مدبر ولا
 مكاتب) أي وإن تعلق بهم مباحق الحرية فلا نظر لذلك (قوله والخامس الذكورية) بالياء
 لمناسبة الحرية وفي بعض النسخ الذكورة بالياء وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب (قوله
 فلاجهاد على امرأة وخنى مشكك) أي لضعفهما غالباً ولقوله تعالى يا أيها النبي حرّض
 المؤمنين على القتال ولفظ المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء ولقوله صلى الله عليه وسلم
 لعائشة وقد سأله عن الجهاد لکن أفضل الجهاد حج مبرور وتسمية الحج جهاد الكونه مشتملاً
 على مجاهدة النفس بالتعب والمشقة وذكر الخنى في التفريع على المفهوم يدل على أن المراد
 الذكورية يقينا (قوله والسادس العفة) أي ليستطيع الجهاد ولو مرض بعد ما خرج فهو
 بالخيار بين أن ينصرف وأن يمضي ولو حضر الواقعة جازله الرجوع على الصحيح أن لم يمكنه القتال
 فإن أمكنه الرمي بالحجارة لزمه على الأصح في زوائد الروضة (قوله فلاجهاد على مريض) أي
 لقوله تعالى ولا على المريض حرج وقوله مريض يمنع عن قتال وركوب الأبعقة شديدة أي
 بحيث لا تتحمل عادة بخلاف المرض الذي لا يمنعه عن ذلك فلا عبرة بصداع خفيف ووجع
 ضرس وسعي خفيفة كما أشار إليه الشارح بقوله كحى مطبقة (قوله والسابع الطاقة على
 القتال) وفي بعض النسخ الطاقة للقتال أي القدرة عليه بالبدن والمال من نفقة وسلاح وكذا
 بالمرکوب إن كان سفره سفر قصر فإن كان دونه لم يشترط المركوب إن كان قادراً على المشي والا

(و) السادس (العفة) فلاجهاد
 على مريض مريض يمنعه عن
 قتال وركوب الأبعقة
 شديدة كحى مطبقة
 (و) السابع (الطاقة على
 القتال)

اشترط ولا بد أن يكون ذلك فاضلا عن مؤنة من تلزمه مؤنته ذهابا وإيابا كما في الحج ولو كان القتال على باب داره أو حوله سقط اعتبار المون كما ذكره القاضى أبو الطيب وغيره (قوله أى فلاجهاد على اقطع يذم مثلا) أى أو معظم أصابعها ولا على أشل يداً ومعظم أصابعها لأن مقصود الجهاد البطش والنكابة وهو مفقود فيه ما بخلاف فاقد أقل أصابع يداً وأشله وفاقد أصابع الرجلين أن أمكنه المشى بغير عرج بين فان لم يمكنه الا بعرج بين لم يجب عليه الجهاد لانه لا جهاد على الأعرج عرجا بينا ولو في رجل واحدة وكذلك الاعمى اقوله تعالى ليس على الاعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا يضرب عرج بسير لا يمنع المشى والعدو والهرب ولا ضعف بصران كان يدرك الشخص ويمكنه اتقاء السلاح (قوله ولا على من عدم أهبة القتال) أى ما يتأهب به ويستعد به للقتال وقدم مثله الشارح بقوله كسلاح الخ والضابط في ذلك أن تقول كل عذر منع وجوب الحج كفقده زاد أو راحلة منع وجوب الجهاد فلاجهاد على معذور بما يمنع وجوب الحج الا خوف طريق من كفاراً ولصوص مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لان مبناه على ارتكاب المخاوف فيحتمل فيه ما لا يحتمل في الحج (قوله ومركوب) أى في سفر قصر فان كان دونه لزمه ان كان قادراً على المشى والا فلا كما مر فلو هلاكت دابته أو فنيته ففقهه بعد ما خرج فهو بالخيار بين أن ينصرف وأن يضى فان حضر الواقعة جاز له الرجوع على الصحيح اذ لم يمكنه القتال كما مر فيما لو مرض بعد ما خرج (قوله ومن أسر من الكفار) أى بأن أسره الامام أو أمير الجيش أو جند المسلمين وقوله فعلى ضربين أى نوعين (قوله ضرب لا تخيير فيه للامام) أى أو نائبه وأخذ ذلك الشارح من قول المصنف في الضرب الثانى والامام مخير فيهم بين أربعة أشياء فانه يفيد بالمقابلة أن الضرب الاول لا تخيير فيه (قوله وفى بعض النسخ بدل يكون بصير) ومعنى يكون بصير كما في بعض النسخ وقوله رقيقا بنفس السبي يفتح السين المهملة وسكون الباء الموحدة وهو الاسر كما قاله النووي في تحريره وفسره الشارح بالاخذ والمراد به الاستيلاء والقهر كما يرق حربى لحربى بالقهر ومن صاور رقيقا بالاسر لا يختص به من أسره بل يكون كسائر أموال الغنيمة الخمس لاهله والباقي للغنائم لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال (قوله وهم) أى الضرب الذى يكون رقيقا بنفس السبي وانما أتى بضمير الجمع مع أن لفظ الضرب مفرد تنظر المعناه فانه جمع معنى واعتبار الخبر (قوله الصبيان والنساء) أى والعبيد كما يدل عليه تقييد الشارح في الضرب الثانى بالاحرار والمراد برق العبيد استمراره لا يتجدده ومثلهم المبعوضون بالنسبة لبعضهم الرقيق ويأتى في باقيهم الحر التخيير بين المن والفداء والاسترقاق لا القتل تغليباً لحقن الدم ولا يسرى الرق الى البعض الحر كما اعتقده الرملى خلافاً للقلوبى في قوله بسرائر الرق الى البعض الحر فيصير رقيقا عكس سريان الحرية والحاصل أن بعضهم الرقيق يستقر رقه وبعضهم الحر يأتى فيه التخيير بين ما عدا القتل من الثلاثة المذكورة ولا يجوز قتل النساء والصبيان للنهي عن قتلهم وكذا من في معناهم نظرا لحق الغائمين فان قتلهم الامام أو نائبه ضمن قيمتهم للغائمين كسائر أموال الغنيمة وان كان قتلهم لشتمهم وقوتهم (قوله أى صبيان الكفار ونساءهم) أى الكفار حتى زوجة الذى الحادثة بعد عقد الزمة له فترق بنفس السبي بخلاف زوجته الموجودة في عقد الزمة له فيتناولها العقد

أى فلاجهاد على اقطع
يذم مثلا ولا على من عدم
أهبة القتال كسلاح
ومركوب ونفقة (ومن
أسر من الكفار فعلى
ضربين ضرب لا تخيير فيه
للإمام بل (يكون) وفى
بعض النسخ بدل يكون
بصير (رقيقا بنفس السبي)
أى الاخذ (وهم الصبيان
والنساء) أى صبيان الكفار
ونساءهم

على جهة التبعية له وحتى زوجة من أسلم من الكفار فترق بنفس السبي على الصحيح كما سيذكره
 الشارح بقوله وأسلام الكافر لا يعصم زوجته عن استرقاقها بخلاف زوجة المسلم الأصلية فإذا
 كانت حرة لا تسبي ولا ترق بالسبي إذا سببت كما صححه في المنهاج وأصله وهو المعتمد لأن
 الإسلام الأصلية أقوى من الإسلام الطارئ خلافاً لما يقتضيه كلام الروضة والشرحين من أنها
 تسبي وترق بالسبي فالمعتمد في زوجة من أسلم أنها ترق بالسبي وزوجة المسلم الأصلية أنها لا ترق
 بالسبي وإذا سببت زوجة حرة وورقت بنفس السبي أو زوج حرة وورقت بنفس السبي بأن كان
 صغيراً أو مجنوناً وبالأسترقاق إن كان بالغاً عاقلاً وضرب عليه الرق أو سبياً معاً انفسخ النكاح
 لحدوث الرق المنزل منزلة الموت فإن كانا رقيقين لم ينفسخ النكاح سواء سبياً معاً أو أحدهما لانه
 لم يحدث رق وإنما انتقل الملك من شخص إلى آخر وذلك لا يقطع النكاح كالبيع والهبة (قوله
 ويلحق بما ذكر) أي من الصبيان والنساء وقوله الخناني والجهاني أي فيرقون بنفس السبي لأن
 الخناني ملحقون بالنساء والجهاني ملحقون بالصبيان (قوله وخرج بالكفار نساء المسلمين) أي
 فلا ترق بالأسر زوجة المسلم الأصلية بخلاف زوجة من أسلم على المعتمد فيهما وقوله لأن الأسر
 لا يتصور في المسلمين أي فيما يتعلق بالمسلمين كزوجاتهم وعقباتهم فلا تسبي زوجة المسلم ولا عتيقه
 حتى عتيق من أسلم لا يسبي بخلاف زوجته والفرق أن الولاء الزم من النكاح لأن الولاء لا يقبل
 الرفع والنكاح يقبله وأما عتيق الذي يسبي كزوجته الحادثة بعد عقد الذمة له بخلاف زوجته
 الموجودة حين عقد الذمة كما مر (قوله وضرب لا يرق بنفس السبي) أي وانما يرق بالاسترقاق
 الذي هو أحد الأشياء الأربعة الآتية إذا اختاره الإمام أو نائبه بأن رآه مصلحة كما سياتي
 (قوله وهم) أي الضرب الذي لا يرق بنفس السبي وإنما أي بضمير الجمع لما مر في الذي قبله
 وقوله الكفار الأصليون خرج به المرتدون فلا يبطأ بهم الإمام إلا بالإسلام كما سيذكره الشارح
 وقوله الرجال البالغون الأحرار العاقلون خرج بالرجال النساء والخناني وبالبالغين الصبيان
 وبالأحرار العبيد والمبعوضون بالنسبة لبعضهم الرقيق وأما بالنسبة لبعضهم الحر فقد اختلفوا لكن
 يمتنع فيهم القتل تغليبا لحقن الدم كما مر وبالعاقلين الجاهلين فهذه المفاهيم تقدمت في الضرب
 الأول ودخل في المنطوق عتيق الذي إذا كان حربياً فاذا التحق به الحرب وحارب يسبي
 ويسترق لأن الذي نفسه إذا التحق به الحرب وحارب يسبي ويسترق فعتيقه أولى لا عتيق
 المسلم فاذا التحق به الحرب وحارب لا يسبي ولا يسترق لأن الولاء بعد نبوته لا يرتفع مع كونه
 حراً للمسلم وكذلك عتيق من أسلم بخلاف زوجته كما مر (قوله والإمام) أي أو أمير الجيش كما
 في بعض النسخ وقد ذكره الشيخ الخطيب وقوله مخير فيهم أي بحسب المصلحة للإسلام والمسلمين
 بالاجتهاد لا بالتشهي كما يعلم من قول المصنف يفعل ما فيه المصلحة للمسلمين (قوله بين أربعة أشياء)
 لكن المبعوضون مخير فيهم الإمام بالنسبة لبعضهم الحرين ثلاثة أشياء لا ممتنع القتل فيهم كما مر
 (قوله أحدها) أي أحد الأربعة أشياء (قوله القتل) فيفعله إذا كان فيه اتخاذ شوكة
 الكفار وإعزاز المسلمين وإظهار قوتهم وقوله بضرب رقبة أي بهو سيف وقوله لا يتعربق
 وتغريق مثلاً أي ولا يغبر ذلك من أنواع القتل بالهبة (قوله والثاني) أي من الأربعة أشياء
 (قوله الاسترقاق) أي ضرب الرق ولو لوثي أو عربي أو بعض شخص على المصحح في الروضة

ويلحق بما ذكر الخناني
 والجهاني وخرج بالكفار
 نساء المسلمين لأن الأسر
 لا يتصور في المسلمين
 (وضرب لا يرق بنفس
 السبي وهم) الكفار
 الأصليون (الرجال
 البالغون) الأحرار العاقلون
 (والإمام مخير فيهم بين أربعة
 أشياء) أحدها (القتل)
 بضرب رقبة لا يتعربق
 وتغريق مثلاً (و) الثاني
 (الاسترقاق)

إذا رآه مصلحة ولا يسرى الرق إلى باقيه على الأصح فيكون مبعوضا كالوَأَعْتَقَ الشَّرِيكَ نَصِيْبَهُ
 من العبد ولم يوسر بقية باقيه فإنه لا يسرى العتق حينئذ ويكون مبعوضا (قوله وحكمهم
 بعد الاسترقاق) أي ضرب الرق عليهم كبقية أموال الغنمة أي فيكون الخمس لأهله والباقي
 للغنائم كما تقدم في الضرب الذي يرق بنفس السبي (قوله والثالث) أي من الأربعة أشياء
 (قوله المن عليهم) أي الانعام عليهم وقوله بخلية سيئتهم متعلق بالمتن ويفعل ذلك إذا كان
 فيه إظهار عز المسلمين (قوله والرابع) أي من الأربعة أشياء (قوله الفدية) وفي بعض
 النسخ الفداء وهو الذي شرح عليه الشيخ الخطيب (قوله أما بالمال) أي بأخذهم منهم سواء
 كان من مالهم أو من مالتهم أيديهم ويجوز أن يفديهم بأسلحتنا التي تحت أيديهم ولا يجوز
 رد أسلحتهم التي تحت أيدينا إليهم بمال يذلونه لنا كما لا يصح بيع السلاح لهم قال العلامة
 الرملي ما لم يظهر في ذلك مصلحة لنا ظهورا تاما لا رية فيه ولا جاز ويفرق بينه وبين منع
 بيع السلاح لهم ولو ظهر فيه تلك المصلحة بأن في بيعه لهم إغاثة لهم ابتداء فلم ينظر فيه لمصلحة
 وهذا أمر في الدوام بخلاف أن ينظر فيه للمصلحة وخرج بقولنا بمال يذلونه لنا أسرا فيجوز أن
 يرد سلاحهم إليهم بأسرا على الوجه من وجهين (قوله أو بالرجال) ومثلهم غيرهم ومثل
 تعبیر المصنف بالرجال أهل الذمة فقول الشارح أي الأسرى من المسلمين ليس قيد التخصيص
 بل جرى على الغالب كما استظهره شيخ الإسلام في شرح المنهج (قوله ومال فدائهم كبقية
 أموال الغنمة) أي فيضمس فأنس لأهله والباقي للغنائم كما مر في رقايمهم بعد الاسترقاق
 (قوله ويجوز أن يفادي الخ) تفصيل لقوله أو بالرجال وأشار بذلك إلى أن ألقى الرجل
 للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وقوله ومشارك واحد بمسلم أي واحد وقوله أو أكثر
 الاثنين والثلاثة وهكذا وقوله ومشارك المراهبة ما فوق الواحد فيصدق بالاثنتين والأكثر
 وقوله بمسلم أي أو أكثر ففيه الحذف من الثاني دلالة الأقل ولعله حذفه لكونه يعلم بالأولى
 (قوله يفعل الامام) أي أو أمير الجيش كما ذكره الشيخ الخطيب وقوله من ذلك أي
 المذكور من الأربعة المذكورة في الضرب الثاني ويسقط دين حربي على حربي آخر برق
 أحدهما سواء كان من عليه الدين أو رب الدين فإن كان لغير حربي أو على غير حربي كسلم أو ذبح
 لم يسقط برق أحدهما فإذا رقى من عليه الدين قضى من ماله أن غنم بعد رقه وإن زال ملكه عنه
 بالرق قياسا للرق على الموت فإن غنم قبل رقه أو معه لم يقض منه بل يبقى في ذمته إلى أن يعتق
 فطالب به كما لو لم يكن له مال ولو كان لحربي على مثله دين ثم عصم أحدهما بإيمان أو أمان مع
 الآخر أو دونه فإن كان دين معاوضة كبيع وقرض لم يسقط لالتزامه بعقد وإن كان دين
 ائلاف أو نحوه كغصب سقط لعدم التزامه بعقد يستدام كما في شرح المنهج (قوله ما فيه المصلحة
 للمسلمين) أي وللإسلام فالتحيز في ذلك بحسب المصلحة والاجتهاد لا بالتشهي كما مر (قوله فإن خفي
 عليه الاحتياط الخ) مقابل لمخدوف تقديره هذا إن ظهر له الاحتياط وقوله بحسبهم حتى يظهر له الاحتياط
 فيفعله أي لأنه أمر راجع إلى الاجتهاد لا إلى التشهي فيؤخر ظهور الصواب (قوله وخرج
 بقولنا سابقا الأصليون) أي في قوله وهم الكفار الأصليون وقوله الكفار غير الأصليين أي بأن
 طرأ كفرهم بعد إسلامهم وقوله كالمتردين الكاف هنا استقصائية إذ لم يبق للكفار غير الأصليين

وحكمهم بعد الاسترقاق
 كبقية أموال الغنمة (و)
 الثالث (المن) عليهم بخلية
 سيئتهم (و) الرابع (الفدية)
 أما (بالمال أو بالرجال) أي
 الأسرى من المسلمين ومال
 فدائهم كبقية أموال
 الغنمة ويجوز أن يفادي
 مشترك واحد بمسلم أو أكثر
 ومشاركون بمسلم (يفعل)
 الامام (من ذلك ما فيه
 المصلحة) للمسلمين فإن خفي
 عليه الاحتياط بحسبهم حتى
 يظهر له الاحتياط فيفعله وخرج
 بقولنا سابقا الأصليون
 الكفار غير الأصليين
 كالمتردين

مثال غير المرتدين وان كان حكم الزنادقة حكم المرتدين في أنه لا يقبل منهم الا الاسلام فان
امتنعوا قتلهم ولا يصح كون الكاف لادخال الزنادقة لانهم كفار أصليون وبهذا تعلم ما في قول
الحشي الكاف هنا استقصائية ولا دخل الزنادقة (قوله فيطالبهم الامام بالاسلام) أي عينا
بدليل قوله فان امتنعوا قتلهم أي فان امتنعوا من الاسلام قتلهم فلا يقبل منهم الا الاسلام
(قوله ومن أسلم من الكفار قبل الاسراخ) وأما من أسلم من الكفار بعد الاسر فيعصم دمه
من القتل فيجزم قتلهم خبر الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله الى أن
قال فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله لكن قوله وأموالهم
محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله الا بحقها فان من حقها أن ماله المقدور عليه بعد الاسر غنمة
فيمنع القتل فقط ويبقى الخيار في الباقي من خصال التخيير السابقة كما أن من عجز عن الاعتاق
في كفارة اليمين يبقى خياره في الباقي من خصاله هذا ان كان اسلامه قبل اختيار الامام فيه
خصلته غير القتل كلن والفداء فان كان اسلامه بعد اختيار الامام فيه خصلته غير القتل تعينت
كما في شرح المنهج (قوله أي أسرا الامام له) أي وأمر الجيش كما مر في نظيره (قوله أحرز) أي
عصم بالاسلام ومثله التزام الجزية بعقدها وقوله ماله أي من غنمه وقوله ودمه أي من سفكه خبر
الصحيحين السابق (قوله وصغار أولاده) أي أولاده الصغار فالإضافة من إضافة الصفة
للموصوف والمراد صغار أولاده الاحرار لانهم يتبعونه في الاسلام ومثلهم المجانين ولو طرأ
الجنون بعد البلوغ لما ذكر وخرج بالاحرار الارقاء فلا يعصمهم اسلام أبيهم من السبي بل أمرهم
تابع لامر ساداتهم لانهم من أموالهم ومثلهم أيضا الحمل فيعصمه اسلام أبيه لانه يتبعه في
الاسلام نعم ان سببت أمه قبل اسلام أبيه ثبت رقه بسبي الاتم مع الحكم بالاسلام تبعه لايه ولكن
لا يطل اسلامه رقه كالمفصل (قوله عن السبي) متعلق بأحرز بمعنى عصم كما مر (قوله
وحكم بالاسلام تبعه أي لانهم يتبعونه في الاسلام كما مر وسيعلم من قول المصنف أن يسلم أحد
أبويه (قوله بخلاف البالغين من أولاده) محترز قوله صغار أولاده والمراد البالغين العقلاء
لان المجانين كالصغار فيعصمهم كما مر وقوله فلا يعصمهم أي البالغين لانهم لا يتبعونه في الاسلام
(قوله واسلام الجذخ) خص الشارح الكلام السابق بالاب فلذلك احتاج الى ذكر
الجذخان جعل عام للاب والجذخ فلا حاجة لذكر الجذخا ويكون المراد صغار أولاده وان سفلوا
وقوله يعصم أيضا أي كما يعصم اسلام الاب وقوله الولد الصغير أي الذي هو ولد الولد فاسلام
الجذخ يعصم ولد ولده ولو كان الاب حيا (قوله واسلام الكافر لا يعصم زوجته عن
استرقاقها) أي على المعتمد كما في المنهاج لاستقلالها فان قيل اذا عقد الكافر الجزية عصم
زوجته الموجودة حين عقد الجزية عن استرقاقها فكان الاسلام أولى بذلك أوجب بأن
الزوجة تستقل بالاسلام فلا تجعل فيه تابعة لان ما يمكن استقلال الشخص به لا يجعل فيه تابعا
لغيره ولا تستقل ببذل الجزية فتجعل فيه تابعة لان ما لا يمكن استقلال الشخص به يجعل فيه
تابعا لغيره (قوله ولو كانت حاملا) أي في الاصح وقد تقدم أنه يعصم الحمل لتبعيته له
في الاسلام وان كان لا يعصم الزوجة في هذه الصورة (قوله فان استرقت) أي بنفس السبي
لا يضرب الرق لانها تزق بالاسر وقوله انقطع نكاحه في الحال أي في حال السبي سواء كان قبل

فيطالبهم الامام بالاسلام
فان امتنعوا قتلهم (ومن
أسلم من الكفار (قبل
الاسر) أي أسرا الامام له
(أحرز ماله ودمه وصغار
أولاده) عن السبي وحكم
بالاسلام تبعه بخلاف
البالغين من أولاده فلا
يعصمهم اسلام أبيهم
واسلام الجذخ يعصم أيضا
الولد الصغير واسلام
الكافر لا يعصم زوجته
عن استرقاقها ولو كانت
حاملًا فان استرقت انقطع
نكاحه في الحال

الدخول بها ثم بعده لامتناع امساك الامة الكافرة في نكاح المسلم كما يمنع استدام نكاحها
 (قوله ويجحكم الصبي) أى والصبي كما قاله ابن قاسم وفسر الشيخ الخطيب الصبي بالصغير
 الشامل للذكر والانثى والخنثى وهو الموافق لما نقله الاسنوى عن ابن حزم وأقره من أن الصبي
 يشمل الذكر والانثى أى والخنثى (قوله بالاسلام) أى ظاهر او باطنا في تبعية أحد أبويه
 وفي تبعية السباي وظاهر افقط في تبعية الدار ومن ثم لو وصف الكفر بعد البلوغ في التبعتين
 الاولين صار مرتدا فيستتاب فان تاب تركه والا قتل بخلاف التبعية الاخيرة فانه اذا وصف
 الكفر بعد بلوغه فيها تبين أنه كافر أصلي وليس مرتدا والفرق أن تبعية الدار ضعيفة بخلاف
 التبعتين الاولين (قوله عند وجود ثلاثة أسباب) وفي بعض النسخ عند وجود ثلاثة أشياء
 والمراد عند وجود واحد منها ولذلك قال الشيخ الخطيب عند وجود أحد ثلاثة أسباب
 واقتصاره بكفره على هذه الثلاثة يدل على أنه لا يحكم بالسلام الصبي المميز اذا نطق بالشهادتين
 وهو الصحيح المنصوص في القديم والجديد لأن نطقه بالشهادتين اما خبر واما انشاء فان كان
 خبرا فغير مقبول وان كان انشاء فهو كعقوده وهي باطلة وأما اسلام مسيدا فعلى كرم الله
 وجهه بناء على ما عليه الاكثر من أنه أسلم قبل بلوغه فأجاب عنه البيهقي بأن الاحكام انما
 صارت منوطة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو الصحيح لأن الاحكام انما تطبق بالبلوغ
 عام الخندق وقد كانت منوطة قبل ذلك بسن التمييز وقيل انه خصوصية لسيدنا على رضي الله
 عنه على أنه قيل انه كان بالغاجين أسلم كما نقله القاضي أبو الطيب عن الامام أحمد رضي الله عنه
 ويستحب أن يحال بين الصبي الذي وصف بالاسلام وبين أبويه الكافرين لثلاثة سنين فيستلطف
 بوالديه ليؤخذ منهما فان أيا فلا حيولة (قوله أحدها) أى أحد الثلاثة أسباب أو الثلاثة
 أشياء على اختلاف النسخ (قوله أن يسلم أحد أبويه) وفي معنى الابوين الاجداد والجدات
 وان لم يكونوا وارثين من جهة الاب أو من جهة الام فتقول المصنف أحد أبويه ليس قيد ابل
 المدار على اسلام أحد أصوله وان بعد وكان الاقرب حيا فان قيل اطلاق ذلك يقتضي الحكم
 على جميع الاطفال بالاسلام بالاسلام أيهم آدم عليه الصلاة والسلام أوجب بأن الكلام في جد
 ينسب اليه بحيث يعرف به ومثل الصبي المجل في اسلامه بالاسلام أحد أبويه أو أحد أصوله
 وصورة ذلك أن تحمل به أمه في حال كفر أبويه وسائر أصوله ثم يسلم أحد أبويه أو أحد أصوله قبل
 انفصاله أو بعده وقبل غيمزه أو بعده وقبل بلوغه وأما لو كان أحد أبويه أو أحد أصوله مسلما وقت
 علوقه فقد انعقد مسلما بالاجماع ولا يضرم ما يطرأ بعد ذلك من ردة أحد أبويه أو أحد أصوله
 قال ابن قاسم وقد وقع السؤال عن ذمي غاب وأسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده وادعى أنه
 أسلم قبل بلوغه وادعى ولده أنه بلغ قبل اسلامه وأجاب بأنه لا يعد تصديق الاب لأن الاصل بقاء
 الضبا الى الاسلام وأما أصل بقاء الكفر الى البلوغ فقد ضعف بوجود الاسلام (قوله فيحكم
 بالسلامه) أى الصبي وقوله تعالى هما أى لاحدهما فان الكلام في اسلام أحد أبويه ومعلوم
 أنهم ما لو أسلماهما تبعهما بالاولى لقوله تعالى والذين آمنوا واتبعناهم ذرياتهم بايمان ألحقنا
 بهم ذريتهم (قوله وأنهم بلغ مجنون الخ) كان الاولى اسقاط كلمة أما كما قاله الشيرازي
 وقوله أو بلغ عاقل ثم جن أى على الاصح في هذه وعبارة الشيخ الخطيب والمجنون المحكوم

(ويحكم الصبي بالاسلام عند
 وجود ثلاثة أسباب) أحدها
 (أن يسلم أحد أبويه) فيحكم
 بالسلامه تعالىهما وأما من
 بلغ مجنونا أو بلغ عاقل ثم
 جن

بكفره كالمصغر في تبعية أحد أصوله في الاسلام ان بلغ مجنونا وكذا ان بلغ عاقلا ثم جن في الاصح
 انتهت (قوله فكالصبي) أي فيحكم باسلامه تبعاً لأبيه أو أحد أصوله كما تقدم في الصبي
 (قوله والسبب الثاني مذ كور في قوله) انما احتاج لهذا التأويل لكون العطف بأوفي كلام
 المصنف وهكذا يقال فيما بعد وبهذا نعلم ما في قول المحشي لاجابة هذا التأويل في هذا وما
 بعده (قوله أو يسيه) أي الصبي ومثله المجنون وقوله مسلم أي ولو غير مكلف وشمل ما لو كان
 مسلماً بالتبعية بأنواعها في تبعه الصبي والمجنون ظاهراً وباطناً كما تقدم لأن له عليه ولاية وليس
 معه من هو أقرب إليه منه في تبعه كالأب قال الامام وكان السابى لما أبطل حرية قلبه قلباً
 كلياً فقطع النظر عما كان واقف له وجود تحت يده فأشبهه تولده تحت أبويه المسلمين (قوله حال
 كون الصبي الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف منفرداً حال من الصغير الذي هو
 المفعول العائد إلى الصبي وقوله منفرداً عن أبويه أي بحيث لا يكون معه أحدهما في جيش
 واحد وغنيمة واحدة كما يعلم مما ذكره الشارح (قوله فان سبى الصبي مع أحد أبويه) مقابل
 لقوله منفرداً عن أبويه وقوله فلا يتبع الصبي السابى له أي بل يتبع أحد أبويه لأن تبعية الأصل
 أقوى من تبعية السابى ولا يترتب من الأصل بعد ذلك لأن التبعية انما تثبت في ابتداء السبي
 (قوله ومعنى كونه مع أحد أبويه أن يكون في جيش واحد وغنيمة واحدة) أي وان اختلف
 سايقهما وقوله لأن مال كلهما يكون واحداً أي فليس ذلك مراداً كما قد يتوهم (قوله
 ولو سباه ذمى) أي منفرداً عن أبويه كما في الذي قبله ومثل الذي المؤتمن والمعاهد بخلاف الحرابي
 ولو سباه مسلم وذمى أو غيره من ذكر حكمه باسلامه تغليباً لحكم الاسلام كما ذكره القاضي وغيره
 وأقره في شرح الروض (قوله وحمله إلى دار الاسلام) قيد بذلك تبعاً للنفوى ليكون محلاً
 للخلاف بعده (قوله لم يحكم باسلامه في الاصح) أي على القول الاصح وهو المعتمد وقيل يحكم
 باسلامه لمصلحة دار الاسلام وردبأن الدار لم تؤثر فيه ولا في أولاده فكيف تؤثر في مسيه (قوله
 بل هو على دين السابى له) أي فان كان يهودياً فهو يهودي وان كان نصرانياً فهو نصراني وان
 خالف دين أبويه ومن هنا يتصور عدم التوافق بين الاولاد والابوين وبين الاولاد بعضهم مع
 بعض في الدين كما يقع في مواضع كثيرة نعم ان أسلم أحد أبويه بعد سبي الذي له وقبل بلوغه حكم
 باسلامه خلافاً للعلمي (قوله والسبب الثالث مذ كور في قوله) قد تقدم التنبيه على السبب
 الذي أحوجه لهذا التأويل (قوله أو يوجد أي الصبي لقيطاً في دار الاسلام) أي وان
 استطقه كافر بلاينة بنسبه لانه قد حكم باسلامه تعالى الدار فلا يغير بمجرد دعوى الاستطاق فان
 استطقه كافر ببيئة تبعه في النسب والكفر (قوله وان كان فيها أهل ذمة) أي لانها دار اسلام
 وان كان فيها أهل الذمة (قوله فانه يكون مسلماً) أي ظاهره تعالى الدار لا باطنها فلو حكم الكفر
 بعد بلوغه في هذه التبعية تبين أنه كافر أصلي لا مرتد كما تقدم (قوله وكذا لو وجد في دار كفار
 وفيها مسلم) يمكن كونه منه ولو أسيراً منتزحاً أو تاجراً ولا يكتفى اجتناباً بدار الكفر بخلافه
 بدار الحرمتها كما في شرح الخطيب فما في كلام المحشي من قوله أو يجتازا ليس على إطلاقه
 ولو نفاه المسلم قبل في نفي نسبه لاني نفي اسلامه وخرج بقوله وفيها مسلم ما لو وجد في دار كفار
 وليس فيها مسلم فهو كافر * (فصل في أحكام السلب وقسم الغنيمة) فهذا الفصل معقود لشئيين

فكالصبي والسبب
 الثاني مذ كور في قوله
 (أو يسيه مسلم) حال كون
 الصبي (منفرداً عن أبويه)
 فان سبى الصبي مع أحد
 أبويه فلا يتبع الصبي
 السابى له ومعنى كونه مع
 أحد أبويه أن يكون
 في جيش واحد وغنيمة
 واحدة لأن مال كلهما
 يكون واحداً ولو سباه ذمى
 وحمله إلى دار الاسلام لم
 يحكم باسلامه في الاصح
 بل هو على دين السابى له
 والسبب الثالث مذ كور
 في قوله (أو يوجد) أي
 الصبي (لقطاً في دار
 الاسلام) وان كان فيها
 أهل ذمة فانه يكون مسلماً
 وكذا لو وجد في دار كفار
 وفيها مسلم
 * (فصل في أحكام
 سلب وقسم الغنيمة)

والسلب بمعنى المسلوب لأن الشارح فسره فيما بعد بتياب القتل وما عطف عليها وكذلك فسره الشيخ الخطيب وأما المحشى ففسره بمعناه المصدرى حيث قال والسلب بفتح السين واللام لغة الأخذ قهراً أو شرعاً أخذ ما يتعلق بقتيل كافر من ملبوس ونحوه والاصل فيه خبر الشيخين من قتل قتيلاً فله سلبه وروى أبو داود أن أبا طه رضى الله عنه قتل يوم خيبر عشرين قتيلاً وأخذ سلبهم فلا يفتن السلب على المشهور بل يختص به القاتل حتى لو أعرض عنه لم يسقط حقه منه على الأصح لأنه متعين له كالارث وكذلك ذو القربى لا يصح اعراضه عن حقه من خمس الخمس لأن الله أثبت لذوى القربى حقههم بلا تعب وشهود وقعة فهو منحة أى عطية من الله لهم وأما بقية أهل الخمس فلا يتأتى اعراضهم لعدمهم بخلاف أحد الثمانين فيصح اعراضه عن حقه من الغنمة قبل ملكه ولو بعد افراره لأن المقصود الاعظم من الجهاد اعلاء كلمة الله تعالى والذب عن دين الاسلام والغنية تابعة فمن أعرض عنها فقد جرد قصد القرض الاعظم والغنية بمعنى المغنومة فهي فعيلة بمعنى مفعولة وهى لغة وشرعاً ما ذكره الشارح فيما سأتى والاصل فيها قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة الآية وقوله صلى الله عليه وسلم أحلت لي الغنائم ولم تحل لى قبلى فهى من خصوصيات هذه الامة وأما غنائم الامم السابقة فكانت تأتى نار من قبل السماء قهرقها (قوله ومن قتل قتيلاً) أى صير شخصاً من الحريين قتيلاً بهذا القتل فاندفع ما قد يقال اذا كان قتيلاً لا يتأتى قتله لأنه يلزم تحصيل الحاصل ولا حاجة لما اشهر من أنه من قبيل مجاز الاول والمعنى شخصاً يؤل أمره الى كونه قتيلاً وذلك لان التحقيق أن المفعول يتصف بالمفعولية حين تعلق الفعل به فالمضروب يتصف بالمضروبية حين تعلق الضرب به والمأكول يتصف بالمأكولية حين تعلق الاكل به والمقتول يتصف بالمقتولية حين تعلق القتل به وهكذا كائن على السبكي في روس الافراح والقتل ليس قتيلاً لان المدارعلى ازالة منعة الكافر أى قوته بقتل أو غيره كما سيذكره الشارح بقوله وكفاية شر الكافر أن يزبل متناعه كان بقا عينيه الخ وانما عبر المصنف بقوله ومن قتل قتيلاً موافقة للحديث الشريف وتبركابه (قوله أعطى سلبه) أى أعطاه الامام أو أمير الجيش لأنه صلى الله عليه وسلم قضى به للقاتل نعم لا سلب لمخذل ولا مرجف ولا خائن ونحوهم فهو لا مستثنون من اطلاق كلام المصنف (قوله بفتح اللام) أى والسين كما تقدم (قوله بشرط كون القاتل الخ) أى وبشرط كون المقتول غير منهى عن قتله فلو قتل امرأة أو صبياً لم يتأتى تلافى سلبه فان قاتلاً استحقه في الاصح (قوله مسلماً) خرج به نحو الذمى فلا يستحق السلب سواء حضر باذن الامام أم لا (قوله ذكرنا كان أو أنى) بالغاً كان أم لا عاقلاً كان أم لا فارساً كان أم لا (قوله حرّاً أو عبداً) أى لمسلم بخلاف ما اذا كان لكافر فإنه لا يستحق السلب لثلاث يلزم أن الكافر يستحق السلب فان الذى يستحقه في الحقيقة سيده ولذلك قال الأذرى وأطلقوا استحقاق العبد المسلم السلب ويجب تقييده بكونه لمسلم على المذهب (قوله شرطه الامام له أولاً) فلا يتوقف استحقاقه له على شرط الامام بل يستحقه وان لم بشرطه (قوله والسلب) أى بمعنى المسلوب كما مر (قوله ثياب القتيلى) أى من الحريين كما هو ظاهر وقوله التى عليه أى ولو بالقوة ليدخل ما لو زعمها وقائل عرياناً في البحر أو في البر على العمدة وقوله والخلف عطف على

(ومن قتل قتيلاً أعطى سلبه) بفتح اللام بشرط كون القاتل مسلماً ذكرنا كان أو أنى حرّاً أو عبداً شرطه الامام له أولاً والسلب ثياب القتيلى التى عليه والخلف

باب القتل وقوله والزان بالراء المهملة والنون (قوله وهو) أى الزان وقوله خف بلا قدم
بخلاف الخف السابق فانه يقدم وقوله يلبس الساق فقط أى دون القدم لانه لا قدم له كما علمت
(قوله وآلات الحرب) أى كدرع ورمح وسيف ولوتعددت من نوع كسيفين فأكثر ودرعين
فأكثر ورمحين فأكثر فقال بعضهم يأخذ الجميع وقال بعضهم لا يأخذ من كل نوع الا واحدا
وهو المعتمد لكنه يختار واحدا منها ولذلك قالوا لوتعددت الجنائب اختار واحدة منها لان
كل واحدة جنسية من ازال منعتة وهكذا كل ما تعددت من نوع واحد أى فيقتار واحدا منه
على القول بأنه لا يأخذ من كل نوع الا واحدا وهو المعتمد كما علمت (قوله والمركوب الذى قاتل
عليه) أى كالفرس والجل والحمار وقوله أو أمسكه بعنائه ليس قيد بل مثله ما لو أمسكه غلامه
مثلا (قوله والسرج واللبام ومقود الدابة) أى لان ذلك حلية المركوب وقوله والسوار
والطوق والمنطقة أى لان ذلك حلية القليل (قوله وهى) أى المنطقة وقوله التى يشتبها الوسط
وهى المسماة فى عرف الناس بالسبلة (قوله والخاتم) أى لانه من حليته فهو كالسوار والطوق
والمنطقة (قوله والنفقة التى معه) أى ولويه ميعونها وهو المسمى فى عرف الناس بالكبر (قوله
والجنسية التى تقاد معه) أى فى الاظهر لانه بسبيل من ركوبها وان لم يركبها بالفعل وأما الحقيبة
وهى وعاء يجمع فيه المتاع ويشد على حقول البعير والفرس فليست من السلب فلا يأخذها
ولا ما فيها من الامتعة ولونقود الانها ليست من ابا من القليل ولا حليته ولا حلية من ركوبه مالم
يجعلها وقاية لظهره (قوله وانما يستحق القاتل سلب الكافر) أى ولومدبراعن القتال
والحرب فائمة وشمل ذلك الصبي والمرأة ان قاتلا فان لم يقاتلا فلا يستحق سلبه مالم ينه عن قتلها
حينئذ كما تقدم وقوله اذا غر بنفسه أى ارتكب غررا أى أمر اخطرا كالدخول فى صف
الكفار والبروز اليهم بخلاف ما لو رماه من حصن أو من صف المسلمين لانه لم يرتكب غررا وقوله
حال الحرب أى بخلاف ما لو قتله بعد انهزام الكفار كما سيذكره الشارح وقوله فى قتله متعلق
بقوله غر بنفسه والقتل ليس بقيد بل المدار على ازالة منعتة كما تقدم (قوله بحيث يكفى) أى
حال كونه متلبسا بحيث يكفى المسلمين وقوله بركوب هذا الفرر أى بسبب ركوب هذا الفرر
وقوله شر ذلك الكافر أى الذى يأخذ سلبه ولا يخفى أن شر مفعول ليكنى (قوله فلو قتله وهو
الخ) تفريع على مفهوم قوله اذا غر بنفسه ومثله ما لو رماه من حصن أو وصف المسلمين كما تقدم
وقوله أو قتله بعد انهزام الكفار محترز قوله حال الحرب وقوله فلا سلب له أى لانه لم يغر بنفسه
والسلب لا يستحقه الا ان غر بنفسه (قوله وكفاية شر الكافر) أى المتقدمة فى قوله بحيث
يكفى بركوب هذا الفرر شر ذلك الكافر وقوله أن يزيل امتناعه أى عن المسلمين بأن يزيل
منعته أى قوته (قوله كان ينفقاً عينيه) بخلاف ما لو فقأ عينيه واخذة الا ان كان بعين واحدة
ففقأها ولذلك قالوا كان الاولى أن يقول كان يعميه ليشمل ما لو كان بعين واحدة ويمكن أن
يجاب بأن المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله أو يقطع يديه أو رجله) هكذا فى بعض
النسخ وعليه فأمانة خلو قبحوا الجمع فيصدق بقطع يديه فقط وبقطع رجله فقط وبقطع يديه
ورجله معا وفى بعض النسخ أو يقطع يديه ورجله ولعل الواو بمعنى أو فيصدق بما ذكره وبقي
من الصور ما لو قطع يدا ورجلا ولو قطع شخص يدا وآخر رجلا فان قطعاهما معا شتر كافى سلبه

والزان وهو خف بلا قدم
يلبس الساق فقط وآلات
الحرب والمركوب الذى
قاتل عليه أو أمسكه بعنائه
والسرج واللبام ومقود
الدابة والسوار والطوق
والمنطقة وهى التى يشتبها
الوسط والخاتم والنفقة
التي معه والجنسية التى
تقاد معه وانما يستحق
القاتل سلب الكافر اذا
غر بنفسه حال الحرب
فى قتله بحيث يكفى
بركوب هذا الفرر شر ذلك
الكافر فلو قتله وهو أسير
أو نائم أو قتله بعد انهزام
الكفار فلا سلب له وكفاية
شر الكافر أن يزيل امتناعه
كان ينفقاً عينيه أو يقطع
يديه أو رجله

كالوأسراممعاوان قطعاهما مرتبافا سلب للثاني لانه هو الذي أزال منعه (قوله والغنية لغة مأخوذة من الغنم وهو الرمح) أي لربح المسلمين مال الكفار وقوله وشرا عطف على لغة وقوله المال ومثله الاختصاص كغرم محترمة وكلب يتقع ولو كان في الغنية كلاب تنقع وأرادها بعض الغنائم أو بعض أهل الخمس ولم ينازعه أحد أعطيا فان نازعه أحد قسمت عددا ان أمكن والا أقرع بينهم فيها (قوله الحاصل للمسلمين) خرج بذلك الحاصل للكفار كما هل الذمة من أهل الحرب فليس غنية على النص بل يملكونه ولا ينزع منهم فلو غنم مسلم وذمتي فهل يخمس الجميع تغليباً للمسلم أو يخمس نصيب المسلم فقط وجهان أظهرهما الثاني كما رحمه بعض المتأخرين (قوله من كفار) أي مما هو لهم بخلاف ما أخذ من كفار مما أخذوه من مسلم أو ذمتي أو نحوه بغير حق يجب رده اليه ان عرف والا فهو مال ضائع أمره لبيت المال وقوله أهل حرب قيد لا بد منه وقد أخذ الشارح محترزه بقوله وخرج باهل الحرب الخ وجعل ذلك الشيخ الخطيب خارجاً بقيد آخر فانه قال من كفار أصليين حريين فجعل ما أخذ من المرتدين خارجاً بقوله أصليين وجعل ما أخذ من أهل الذمة كالجزية خارجاً بقوله حريين وصنع الشيخ الخطيب أظهر وصنع الشارح أخصر (قوله يقتال) أي ولو تنزلاً ليدخل ما أخذ من دارهم سرقة أو اختلاسا أو لقطعة لم يمكن كونها المسلم فان أمكن كونها المسلم بأن كان ثم مسلم وأمكن كونها له وجب تعريضها وبعد تعريضها تكون غنية وكذا ما صالحونا عليه أو أهدها لنا والحرب قائمة بخلاف ما أهدها لنا في غير حال الحرب فانه للمهدي اليه وخرج بقوله يقتال التي فانه المال الحاصل للمسلمين من الكفار يلاقتال كالجزية وعشر التجارة كما سيأتي (قوله وإيجاف) أي اسراع وقوله خيل أو ابل أي ونحوهما كبغال وحير وسفن ورجالة وانما اقتصر عليهما لكون القتال يكون عليهما غالبا وبهذا يجاب عن قول المحشي تبعا للقلوبى لو سكت عنهما لكان أولى وأظهر ليشمل نحو حير وبغال وسفن ورجالة (قوله وخرج باهل الحرب) أي في قوله من كفار أهل حرب وقوله المال وكذا الاختصاص كما تقدم نظيره وقوله الحاصل أي للمسلمين وقوله من المرتدين أي كثر كتبهم وكذلك الحاصل من الذميين كالجزية فانه في (قوله فانه) أي المال الحاصل من المرتدين وقوله في لا غنية أي لصدق حدة التي عليه دون حدة الغنية (قوله وتقسم الغنية) أي وجوبها والافضل قسمها بدار الحرب بل يجب ان طلبوها ولو بلسان الحال وقوله بعد ذلك ظرف لقوله تقسم وقوله أي بعد اخراج السلب منها تفسير لقوله بعد ذلك فاسم الاشارة عائدا على اخراج السلب من الغنية المفهوم من قوله ومن قتل قسلا أعطى سلبه وكذا بعد اخراج المومن اللازمة كاجرته حال وراع وغيرهما وقوله على خمسة أخماس أي متساوية ولا يفتي أن الجار والمجرور متعلق بقوله تقسم واعلم أن للغنائم التيسر في الغنية بدار الحرب وفي العود منها الى عمران غيرها بما يعتاد كله عموما من قوت وأدم وفاكهة وبما يعتاد علفه للدواب من تبن وفول وشعير ولو كانوا أغنيا وان لم يأذن الامام بقدر الحاجة لخبر أبي داود والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال أصبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير طعما فكان كل واحد منا يأخذ قدر كفايته وفي البخاري عن ابن عمر قال كان يصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه

والغنية لغة مأخوذة من
الغنم وهو الرمح وشرا
المال الحاصل للمسلمين
من كفار أهل حرب يقتال
وإيجاف خيل أو ابل
وخرج باهل الحرب المال
الحاصل من المرتدين فانه
في لا غنية (وتقسم الغنية
بعد ذلك) أي بعد اخراج
السلب منها (على خمسة
أخماس

ولهم ذبح حيوان لا كلة لا لاخذ جلده وجعله سقاء أو خفا أو غير ذلك ويجب رد جلده ان لم
يؤكل معه وليس لمن لحقهم بعد انقضاء القتال تبسط معهم لانه لاحق له في الغنمة فهو معهم
كغير الضيف مع الضيف وبعضهم اعتبر بعدية حيازة الغنمة أيضا وعليه فلن حضر بعد انقضاء
القتال وقبل حيازة الغنمة التبسط معهم وان كان لاحق له في الغنمة وقد يوجه بأنه يتساح
في التبسط ما لا يتساح في الغنمة وخرج بما يعتادا كلة عموما غيره كركوب وملبوس وما تندر
الحاجة اليه كدواء وسكر وقاية دفان احتاج أحدهم الى ما يتدفأ به من برد أو احتاج مريض الى
شيء من ذلك أعطيه بقيته أو يحسبه عليه من سهمه اه شرح المنهج ملخصا (قوله فيعطى
أربعة أنجاسها) أى فيعطى الامام أو أمير الجيش أربعة أنجاس الغنمة وأما الخمس الباقى
فيجعل خمسة أقسام ويعطى كل قسم لاهله كما سيأتى وقوله من عقار ومنقول بيان لما قبله لكن
المراد العقار والمملوك لهم لا الموات لانهم لا يملكونه فكيف يملك عنهم (قوله لمن شهد) متعلق
بيعطى وشهد من الشهود بمعنى الحضور فلذلك قال الشارح أى حضر وقوله الواقعة أى ولو في
الاشتاء نعم لا يعطى المرجف ونحوه من متر وكذلك الاجير المسلم المستأجر للجهاد فلا يعطى سهما
فى أحد وجهين قطع به البغوى واقتضى كلام الراعى ترجيحه لاعراضه عنه بالاجارة ولا أجره له
لبطلان اجارته لانه بحضوره الصف يتعين عليه الجهاد وأما الاجير الذمى فيستحق الاجرة
والمستأجر لغير الجهاد الذى وردت الاجارة على عينه مقدمة معينة كالاستأجر لسياسة الدواب
وحفظ الامتعة ونحو ذلك يسهم له اذا قاتل لشهوده الواقعة وقاتله بخلافه اذا لم يقاتل فليس له
الا الاجرة وأما من وردت الاجارة على ذمته أو على عينه لكن لم تقدر بمدة معينة كخطاطة ثوب
فيعطى ان حضر بنية القتال وان لم يقاتل كما فى شرح الخطيب (قوله من الغانين) ولومات
بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال لحقه لوارثه كسائر الحقوق بخلاف من مات
فى أثناء القتال فانه لاشئ له فلا يخلفه وارثه فى شئ على المنصوص مع أنه نص على أن من مات
فرسه فى أثناء القتال يستحق سهميهما والاصح تقرير النصين لان الفارس متبوع فاذا مات فأت
الاصل والفرس تابع فاذا مات وبقي المتبوع أخذ سهميه لانه يقتدر فى التابع ما لا يقتدر
فى المتبوع (قوله بنية القتال وان لم يقاتل) أى لحصول المقصود لان تهيأ للقتال وحضوره
هناك لتكثير سواد المسلمين وان لم يقاتل بالفعل على أن تلك الحالة باعثة على القتال غالبا ولا يترك
القتال فى الغالب الا لعدم الحاجة اليه (قوله وكذا من حضر لانبية القتال وقاتل) أى ككابر
ومحترف كالخطاط والنعال وهو من يخطط النعال وقال بعضهم البقال وهو من يبيع البقول
فيسهم لهم اذا قاتلوا للشهودهم الواقعة وقاتلهم وقوله فى الاظهر أى على القول الاظهر وهو
المعتقد (قوله ولا شئ لمن حضر بعد انقضاء القتال) أى ولو قبل حيازة المال وكذا من لم يحضر
أصلا أو حضر لانبية القتال ولم يقاتل نعم يستحق الجاسوس الذى بعثه الامام ليتجسس أخبار
العدو فاذا غنم الجيش شيئا قبل رجوعه شاركه فى الاصح وكذا الكمين من كمن يكمن كدخل
يدخل وهو من يحتق فى مكان ليحرس القوم من هجوم العدو فبهم له وان لم يحضر الواقعة لانه
فى حكمهم ذكره الماوردى وغيره ومثل ذلك ما لو دخل الامام أو نائبه دار الحرب بجيشه وبعث
سرية فى ناحية فغنمت شيئا أو غنم الجيش شيئا فبشتر كان جميعا لاستظهار كل بالآخر ولو بعث

فيعطى أربعة أنجاسها
من عقار ومنقول (لمن
شهد) أى حضر (الواقعة)
من الغانين بنية القتال
وان لم يقاتل مع الجيش
وكذا من حضر لانبية
القتال وقاتل فى الاظهر
ولا شئ لمن حضر بعد انقضاء
القتال

به من الكفار ان حضر باذن الامام أو نأسيه بلا استتجار ولا اكرامه فان حضر بغير اذن الامام أو نأسيه فلا شيء له بل يعززه الامام أو نأسيه ان رآه ولا أثر لاذن الاحاد وان حضر بالاستتجار فله الاجرة ولا شيء له سواه وان اكره على الخروج استحق أجرة مثله لاستهلاك عمله عليه كما قاله الماوردي وظاهر كلامه ولو بلغت سهم الراجل وهو كذلك على الاصح في باب السير بل ولو بلغت أسهم الفارس الثلاثة فيجوز ذلك كما قاله العلامة البرلسي واقره الشيخ القليوبي كما نقله المحشي عنه (قوله والرضخ) أي المفهوم من قوله رضخ له وهو بالخاء والصاد المجتمعين ويجوز اهما ل الثانية أيضا كما قاله المحشي وقوله لغة العطاء القليل أي ولو من غير الغنية وقوله وشراعتي دون سهم فهو عطاء قليل فلذلك كان المعنى الشرعي متناسبا للمعنى اللغوي وعلم من ذلك أنه لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس اختل فيه شرط من الشروط السابقة كأن كان صبيبا أو قبيحا لانه تبع للسهم فيكون نقص عن قدرها كالحكومة مع الديه (قوله يعطى للراجل) بل ولل فارس أيضا كما علمته من القولة السابقة (قوله ويجتهد الامام) أي أو أمير الجيش كما في عبارة الشيخ الخطيب وقوله في قدر الرضخ بحسب رأيه أي لانه لم يرد فيه تعديد فيرجع فيه الى رأيه لكن لا يبلغ به سهم راجل كما مر (قوله فيزيد المقاتل على غيره والاكثر قتالا على الأقل قتالا) أي والفارس على الراجل والمرأة التي تدوى الجرحى وتسقى العطشى على التي تحفظ الرحال فيقاوت فيه بحسب قدر نفع المرضخ له بخلاف سهم الغنية لا يقاوت فيه بل يسوى فيه بين المقاتل وغيره وبين الاكثر قتالا والاقل قتالا لانه منصوص عليه والرضخ يجتهد فيه (قوله ومحل الرضخ الانخاس الاربعة في الاظهر) أي على القول الاظهر وهو المعتد لانه نصيب من الغنية يستحقه بعض الغانمين بسبب حضور الواقعة الا أنه ناقص عن السهم كما علمت لما علمت (قوله والثاني محله أصل الغنية) أي والقول الثاني محل الرضخ أصل الغنية كالسلب والمؤن وهو مرجوح وعليه فيضج الرضخ قبل افران الخمس بخلافه على الأقل (قوله ويقسم الخمس الباقي بعد الانخاس الاربعة على خمسة أسهم) أي لقوله تعالى واعلموا أن ما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول الخ وذكر الله للتبرك كما هو المشهور (قوله سهم منه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان له في حياته) فكان ينفق منه على نفسه ويدخر منه لبعاله قوت سنة ولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم كما أشار اليه المصنف بقوله يصرف بعده للمصالح أي يصرف بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لمصالح المسلمين كما أشار اليه الشارح بقوله المتعلقة بالمسلمين بخلاف المصالح المتعلقة بالكافرين فلا يصرف شيء منه لكافر قال في الاحياء لو لم يدفع السلطان الى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد منهم أخذ شيء منه أم لا فيه أربعة مذاهب أحدها لا يجوز أخذ شيء منه أصلا لانه مستترك ولا يدرى من يريد الاخذ فقدر حصته منه فالأخذ منه غلول أي خيانة وفي نسخة فلول أي تعمق وثانيها يجوز أن يأخذ في كل يوم قدر وقته وثالثها يجوز أن يأخذ كفاية سنة ورابعها يجوز أن يأخذ قدر ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس وأقره عليه في المجموع وهو الظاهر كما قاله الشيخ الخطيب (قوله كالقضاة الحاكمين في البلاد) أي وكالعلماء بعلوم الشرع كتفسير وحديث وفقه والمؤذنين ومعلمي القرآن والارامل وغيرهم وعمارة المساجد والقناطر والحصون فيعطى القضاة والعلماء ولومع

والرضخ لغة العطاء القليل
وشراعتي دون سهم يعطى
للراجل ويجتهد الامام
في قدر الرضخ بحسب رأيه
فزيد المقاتل على غيره
والأكثر قتالا على الأقل
قتالا ومحل الرضخ الانخاس
الاربعة في الاظهر والثاني
محله أصل الغنية (ويقسم
الخمس) الباقي بعد الانخاس
الاربعة (على خمسة أسهم
سهم) منه (لرسول الله
صلى الله عليه وسلم) وهو
الذي كان له في حياته
(يصرف بعده للمصالح)
المتعلقة بالمسلمين كالقضاة
الحاكمين في البلاد

الغنى ثلاثين عطوا بالاستغال بالكسب عن تنفيذ الاحكام وعن العلوم الشرعية وقد راعى
موكول الى رأى الامام بحسب المصلحة وذلك يختلف بضيق المال وسعته ويعطى المعلىن
والمعلىن ما يكفيهم لتفرغوا لذلك ولا يشتغلوا عن التعليم والتعلم (قوله أمافضة العسكر)
مقابل لقوله كالفضة الحاكين في البلاد والمراد بقضة العسكر الذين يحكمون لاهل النى
في مغزاهم وكذا أعتهم وموذنوهم وعمالهم وقوله فيرزقون من الاخماس الاربعة أى لامن خمس
الخمس (قوله وكسدة الثغور) أى ملتها ونصنها بالعدد والعدد فعملوها بالرجال المقاتلة وآلات
القتال كما سيذكره الشارح والثغور جمع ثغر بالمثلثة والغين المنجعة وهو القم والمراد به طرف
بلاد المسلمين كما يؤخذ من كلام الشارح لانه يشبه القم (قوله وهى) أى الثغور وقوله المواضع
الخوفة أى مواضع الخوف وقوله من أطراف بلاد المسلمين بيان للمواضع الخوفة وقوله
الملاصقة لبلادنا أى التى هي غير الثغور من بلاد المسلمين وبعبارة الشيخ الخطيب التى تليها بلاد
المشركين فيضاف أهلها منهم وهى أظهر (قوله والمراد سدة الثغور بالرجال وآلات الحرب)
أى ملوها بالرجال المقاتلة وآلات القتال كالسيوف والدروع وغير ذلك (قوله ويقدم الهم
من المصالح فالاهم) أى وجوبها وأهمها كما في التنبيه سدة الثغور لان فيه حفظا للمسلمين (قوله
وسهم لذوى القربى) أى المسلمين منهم وكذلك يقال في اليتامى والمساكين وابن السبيل فكان
على المصنف أن يقيد بالاسلام في الجميع فلا يعطى الكفار من ذلك شيئا لانه مال أخذ من كفار
فلا يرجع اليهم (قوله أى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم) فذو القربى آل صلى الله عليه
وسلم (قوله وهم) أى ذوو القربى وقوله بنو هاشم وبنو المطلب أى ذريتهم الشاملون للذكور
والاناث فالمراد بالبنين ما يشمل البنات بدليل قول الشارح يشترك في ذلك الذكر والانثى والعبرة
في الاتساب بالنسب الى الآباء فلا يعطى أولاد البنات شيئا لانهم ليسوا من الآل ولذلك قيل
بنو بنو أبناءنا وبناتنا • نوهن أبناء الرجال الاجانب

أمافضة العسكر فيرزقون من
الاخماس الاربعة كما قاله
الماوردي وغيره وكسدة
الثغور وهى المواضع
الخوفة من أطراف بلاد
المسلمين الملاصقة لبلادنا
والمراد سدة الثغور بالرجال
وآلات الحرب ويقدم
الاهم من المصالح فالاهم
(وسهم لذوى القربى)
أى قربي رسول الله صلى
الله عليه وسلم (وهم بنو
هاشم وبنو المطلب) يشترك
في ذلك الذكر والانثى
والغنى والفقير ويفضل
الذكر فيعطى مثل حظ
الانثى (وسهم لليتامى)
المسلمين جمع يتيم وهو صغير
لأب له

ولذلك لم يعط صلى الله عليه وسلم الزبير وعثمان رضى الله عنهم اجمع أن أتهما هاشمية ومن بنى
المطلب امانا الشافعي رضى الله عنه فانه مطلبى والنبي صلى الله عليه وسلم هاشمى وأما بنو
عبد شمس وهو جد عثمان بن عفان رضى الله عنه وبنو نوفل فلا يعطون شيئا وان كانت الاربعة
أولاد عبد مناف لكن الثلاثة الاول وهم هاشم والمطلب وعبد شمس أشقاء والرابع وهو نوفل
أخوهم لا يهمل لاقصاره صلى الله عليه وسلم في القسم على بنى الاولين مع سؤال بنى الآخريين له
كما رواه البخارى ولان بنى الاولين لم يفارقوه جاهلية ولا اسلاما حتى انه لما بعث صلى الله عليه
وسلم نصره وذبوا عنه بخلاف بنى الآخريين فانهم كانوا يؤذونه (قوله يشترك في ذلك) أى
السهم المذكور وقوله الذكر والانثى أى والخنثى لكنه كالانثى وقيل يوقف الى الاتصاح
وقوله والغنى والفقير فلا يخص بالفقر (قوله ويفضل الذكر) أى على الانثى وقوله فيعطى
مثل حظ الانثى أى كالآل وحكى الامام اجماع العصابة عليه (قوله وسهم لليتامى) أى
للآية الكرعة وقوله المسلمين فلا يعطى أيتام الكفار من سهم اليتامى شيئا بل يعطون من مال
المصالح (قوله جمع يتيم) أى هو جمع يتيم فهو خبر بليتد المحذوف (قوله وهو) أى اليتيم صغير
أى لم يبرأ ليم بعد احتلام وقوله لأب له أى معروف شرعا فيندرج في تفسير اليتيم ولد الزنا

واللقيط والمنني بلعان أو حلق مع أنهم لا يسمون أيتاما معر فالأن ولد الزنا لأب له شرعا واللقيط قد يظهر أبوه والمنني بالعان أو الحلق قد يستلحقه نافية ولكن القياس أنهم يعطون من سهم البتامة فإذا ظهر اللقيط أب أو استلحق المنني نافية استرجع المدفوع لهما على المعتمد ومن لأأم له من الآدميين يقال له منقطع وفاقد هما الطيم وأما اليتيم في البهائم فهو ما لأأم له وفي الطيور ما لأب له ولأأم (قوله سواء كان الصغير ذكرا أو أنثى) أي أو خنثى وقوله له جذاً ولا فالمراد بالأب في قولهم لأب له الأب الحقيقي لأن الجذاً يقال له أب مجازاً لكن محل إعطائه فيما إذا كان له جذاً أن لم تجب نفقته على جذه لفقره أيضاً وأما لو وجبت نفقته على جذه لغناه فلا يعطى لانه مكنتي بهما فليس بفقير وقوله قتل أبوه في الجهاد أو لا فلا يختص بمن قتل أبوه في الجهاد (قوله ويشترط فقر اليتيم) أي أو مسكنة لأن لفظ اليتيم يشعر بذلك ولأن اغتنامه بماله أولى بالمنع من اغتنامه بهمال إليه لكن هذا شرط في إعطاء اليتيم لافي نسبه يتبناه وإذا اجتمع في الشخص يثم وفقر أو مسكنة أعطى باليتيم لا بالفقر أو المسكنة لأن اليتيم وصف لازم والفقر والمسكنة وصف زائل فيلاحظ في الإعطاء أنه يعطى باليتيم وإن كان لا يتدفقه من فقر أو مسكنة وقضية ذلك أنه إذا كان الغازي من ذوى القرابة يأخذ بالقرابة فقط دون الغز ولكن ذكر الرافي أنه يأخذ بهما واقتضى كلامه أنه لا خلاف فيه والفرق بين الغزو والمسكنة أن الأخذ بالغزو والحاجتنا والمسكنة لحاجة صاحبها فاعتقر في الأولى ما لم يعتقر في الثانية (قوله وسهم للمساكين) أي بالمعنى الشامل للفقراء ويجوز للإمام أن يجمع للمساكين بين سهم من الزكاة وسهم من الخمس وحقهم من الكفارة فيجتمع لهم ثلاثة أموال ويصدق مدعى المسكنة أو الفقير بلاينة ولا يمين وإن اتهم إلا أن ادعى عيالا أو تلف مال فلا بد من البينة ولا يصدق مدعى اليتيم أو القرابة إلا ببينة ويصدق ابن السبيل بلا يمين ومن فقد من الأصناف أعطى الباقيون نصيبه كما في الزكاة الأسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يعطى الباقيون بفقده صلى الله عليه وسلم بل هو للمصالح كما مر (قوله وسهم لابناء السبيل) أي بشرط الحاجة ولا يشترط عدم قدرتهم على الاقتراض (قوله وسبق بيانها قبيل كتاب الصيام) عبارة هنالك والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهم ما موقعاً من كفايته ولا يكفيه لكن المسكين بهذا المعنى مقابل للفقير وهو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجته مع أن المراد بالمساكين هنا المعنى الشامل للفقراء كما مر ثم قال وابن السبيل من نشئ سفر لمن بلد الزكاة أو يكون مجتازاً يبلد هالكن هذا المعنى يناسب الزكاة ويقال على قياسه هنا من نشئ سفر من بلد الغنمة أو يكون مجتازاً بها * (فصل في قسم النبي على مستحقه) أي كما قال المصنف ويقسم مال النبي على خمس فالترجمة موافقة للكلام المصنف فانه انما ذكر قسم النبي ولم يذكر النبي وانما ذكره الشارح فاندفع قول بعضهم لو قال في النبي وقسمه لكان أولى وأظهر ووجه اندفاعه أن الترجمة لما ذكره المصنف لا لما ذكره الشارح والاصل فيه قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله الآية (قوله والنبي لفته مأخوذ من فاء) بالمد يقال فاءني فياً وقوله إذا رجع أي يقال ذلك إذا رجع فعناه لفظة الرجوع (قوله ثم استعمل في المال الراجع) أي ثم نقل إلى المال الراجع فهو بمعنى اسم الفاعل وانما هي بذلك لأن الله خلق ما في الدنيا للمسلمين ليستعينوا به على طاعته فخفه أن يكون تحت أيديهم فما كان

سواء كان الصغير ذكراً
أو أنثى له جذاً ولا قتل أبوه
في الجهاد أو لا ويشترط
فقر اليتيم وسهم للمساكين
وسهم لاغتاء السبيل
وسبق بيانها قبيل كتاب
الصيام

* (فصل في قسم
النبي على مستحقه
والنبي لفته مأخوذ من
فاء إذا رجع ثم استعمل
في المال الراجع

تحت أيدي الكفار طريقه الرذالي المسلمين فاذا حصل لهم نقد يرجع اليهم وقوله من الكفار
 أي محمولهم بخلاف ما أخذوه من مسلم أو نحو ذمّي بغير حق ثم أخذنا منهم فليس فيأبل يجب
 رقه على مال كذا عرف والا فيصفظ الى أن يظهر مال الكفو وقوله الى المسلمين خرج به المال الراجع
 من أهل الحرب الى أهل الذمة فانه ملكهم ولا ينزع منهم (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة
 وقوله هو أي النبي وقوله مال أي أو اختصاص ككلب ينفع وخمر محترمة ولو أسقط اللاد بأن
 قال ما شمل الاختصاص وقوله حصل أي للمسلمين بخلاف ما حصل لأهل الذمة فليس فيأ كأمّر
 وقوله من كفار أي محمولهم بخلاف ما أخذوه من مسلم أو نحو ذمّي بغير حق فليس فيأ كأمّر
 أيضا وقوله بلا قتال بهذا فارق الغنيمة فانها المال الحاصل للمسلمين من الكفار بقتال كما تقدم
 في الفصل السابق (قوله ولا يجاف خيل) أي اسراع خيل وقوله ولا ابل أي ولا سير ابل
 ولا بد من زيادة ولا نحوهما كيقال وجبر وسفن ورجالة أي مشاة كما في شرح الخطيب واقتصر
 المحشى على قوله لو أسقطه لكان أولى كأمّر في الغنيمة والذي مرّ له في الغنيمة أنه لو سكت عنهما
 لكان أولى وأظهر ليشمل نحو جبر ويقال وسفن ورجالة أي ليشمل ذلك هناك اثباتا وناقصا
 وتقدم الجواب عنه بأنه اقتصر عليهم لأن القتال يكون عليهم غالبا (قوله كالجزية) أي التي
 تؤخذ منهم في مقابلة كفنان عن قتالهم واقراهم بدارنا كما سأتى وقوله وعشر التجارة أي الذي
 يشترط عليهم اذا دخلوا دارنا بتجارة وقد انقلب الحال الآن فصار لا يؤخذ منهم شيء ويؤخذ من
 المسلمين ويسمى بالمكس فهذا من فساد الزمان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومثل ذلك
 خارج ضرب عليهم باسم الجزية وما جلاوا أي تفرقوا عنه ولو تغير خوف كضرب أصحابهم وتركه
 مرتدات على رذته والعباد بالله تعالى وتركه ذمّي أو نحو موات بلا وارث وبقاها اذا تزلزل وارثا
 غير حائز بأن كان غير مستغرق (قوله ويقسم مال النبي) أي مال هو النبي فالإضافة للبيان
 ومثل المال ما لحق به من الاختصاص كما تقدم التنبيه عليه (قوله على خمس فرق) وفي بعض
 النسخ خمسة فرق فيقسم جميعه خمسة أخماس متساوية كالغنيمة لقوله تعالى ما آفاه الله على
 رسوله من أهل القرى فله وللرسول الآية أي الخمسة لله وللرسول الخ جملا للمطلق وهو آية
 التي على المقيد وهو آية الغنيمة بجامع أن كلاما راجع من المشرّكين الى المسلمين وان اختلف
 السبب بالقتال وعدمه فهذا غير فارق مؤثر كما جعلنا المطلق وهو آية الظهار فانها لم تقيد
 بالمؤنة حيث قال الله فيها فتصير رقيقة من قبل أن يغاس على المقيد وهو آية القتل فانها قيدت
 بالمؤنة حيث قال الله فيها فتصير رقيقة مؤنة ودية مسلمة الى أهله وقالت الآية الثلاثة
 لا بخمس بل بصرف جميعه للمصالح وأورد عليهم الفرق المذكورة في الآية وأجيب من جهتهم
 بأن الصرف اليهم من المصالح رضى الله عن الجميع (قوله بصرف خمسة) أي وجوبا وقوله
 يعني النبي تفسير للضمير بفعله عائدا الى المضاف اليه ولعله أتى بالعناية ليكون هذا خلافا لظاهر
 الذي هو عوده على المضاف وهو مال وان كانت الإضافة للبيان كما مرّ (قوله على من) لعلة
 ضمن بصرف معنى يقسم فلذلك عداه يعلى والافان ظاهر أن بصرف يتعدى بالى وقوله أي الخمسة
 الذين بصرف عليهم خمس الغنيمة فن وان كانت مفردة لفظا لكنها جامع معنى فلذلك جمع الضمير
 في عليهم (قوله وسبق قريّا بيان الخمسة) أي في الكلام على الغنيمة وعبارته هناك ويقسم

من الكفار الى المسلمين
 وشرعاهو مال حصل من
 كفار بلا قتال ولا يجاف
 خيل ولا ابل كالجزية
 وعشر التجارة (ويقسم
 مال النبي على خمس فرق
 بصرف خمسة) يعني النبي
 (على من) أي الخمسة
 الذين (بصرف عليهم خمس
 الغنيمة) وسبق قريّا بيان
 الخمسة

الخمس على خمسة أسهم سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعده للمصالح وسهم لذوى القربى
 وهم بنوها ثم بنوا المطلب وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لأبناء السبيل (قوله ويعطى
 أربعة أخماسها) أى الاموال المفهومة من مال النى فالفهم عائد على الاموال وليس عائدا على
 الغنمة كما قد يتوهم وقوله وفى بعض النسخ أخماسه أى النى وهذه النسخة أظهر لأنها لا يهاجم
 فيها كما لا يخفى (قوله للمقاتلة) أى لعمل الأولين بذلك وكانت له صلى الله عليه وسلم مع خمس
 الخمس بجملة ما كان له صلى الله عليه وسلم واحد وعشرون خسا بمعنى أنه كان يجوز له فى صدر
 الاسلام أن يأخذ ذلك لحصول النصرة ولم يقع منه أخذ ذلك بالفعل وإنما كان يأخذ خمس
 الخمس فقط وبعده صلى الله عليه وسلم يصرف لمصالحنا كما مر فى الغنمة وكان يعطى العشرين
 خسا للمقاتلة تبرعاً منه صلى الله عليه وسلم وصارت بعده لهم لأن بهم النصرة بعده وأما الأربعة
 الأخماس الباقية فللأربعة المذكورين فى الآية كما فى الغنمة (قوله وهم) أى المقاتلة وقوله
 الأجناد جمع جند أى أعوان الله ويقال لهم المرصدون لأنهم ارصدوا أنفسهم للذب عن دين
 الله تعالى وقوله الذين عينهم الامام للجهاد وأثبت أسماءهم فى ديوان المرتزقة أى دفترهم
 وخرج بهم المتطوعون بالجهاد فيعطون من الزكاة لامن النى عكس المرتزقة وسموا المرتزقة
 لأنهم طلبوا رزقهم من مال الله تعالى (قوله بعد اتصافهم) أى المقاتلة وهم الأجناد
 المذكورون وقوله بالاسلام والتكليف والحزبية والعصية أى فيشترط لاعطائهم أربعة شروط
 (قوله فيفترق الامام) أى أوثابه وقوله عليهم أى المقاتلة وقوله الأخماس الأربعة أى وأما الخمس
 الباقى فللفرق المذكورين فى الآية وقوله على قدر حاجاتهم يعلم منه أنه لا يجب التسوية بينهم
 فليس كالغنمة فى ذلك (قوله فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة نفقتهم وما
 يكفيهم) أى من أولاد وزوجات ورفيق لحاجة الغزاة وللخدمة ان اعتادها ومن لا رقيق له يعطى
 من الرقيق ما يحتاجه لذلك لاختو تجارة أوزينة وقوله وما يكفيهم أى ويبحث عما يكفيهم (قوله
 فيعطيه كفائهم) أى ليستقرغ للجهاد ويزاد ان زادت حاجته بزيادة ولأحد من زوجة
 وإذا مات أعطى الامام زوجته وأولاده حتى يستغنوا بزواج أو كسب أو نحو ذلك فان طلب
 المذكورات اسمها فى الديوان أثبت وأم الولد كالزوجة فتعطى الى أن تتزوج لأن الناس اذا علموا
 ضياع عيالهم بعدهم اشتغلوا بالكسب عن الجهاد فيتعطل الجهاد واستتبط السبكي من
 هذه المسئلة أن المدرس أو المعيد وهو الذى يعيد الدرس للطلبة تعطى زوجته وأولاده من
 مال الوقف الذى كان يأخذ منه ترغيباً فى العلم كالتربيع هنا فى الجهاد وهو ضعيف لانه مال
 مخصوص أخرجه الواقف لتحصيل مصلحة وهى قراءة العلم فى هذا المحل المخصوص فكيف
 يصرف مع انتفاء الشرط وأما ما نحن فيه فهو من الاموال العائنة وهى يتوسع فيها ما لا يتوسع
 فى الاموال الخاصة كالأوقاف ومقتضى هذا أنه يصرف لزوجة العالم وأولاده من مال المصالح
 بعدموته كفائهم كما كان يصرف للعالم فى حياته وهو كذلك ويعطى هنالما تلزمه نفقته ولو كافراً
 فى حياته لأن الاعطاء له بخلافه بعدموته فالأقرب أنه لا يعطى لكفره ولو أسلمت زوجته بعده
 أعطيت لانتفاء العلة (قوله من نفقة وكسوة) بيان لكفائهم وقوله وغير ذلك أى من سائر
 المؤن ويراعى حاله من المروءة وضدتها (قوله ويراعى) أى الامام أوثابه وقوله الزمان أى

(ويعطى أربعة أخماسها)
 وفى بعض النسخ أخماسه
 أى النى (للمقاتلة) وهم
 الأجناد الذين عينهم الامام
 للجهاد وأثبت أسماءهم
 فى ديوان المرتزقة بعد
 اتصافهم بالاسلام والتكليف
 والحزبية والعصية فيفترق
 الامام عليهم الأخماس
 الأربعة على قدر حاجاتهم
 فيبحث عن حال كل من
 المقاتلة وعن عياله اللازمة
 نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه
 كفائهم من نفقة وكسوة
 وغير ذلك ويراعى فى الحاجة
 الزمان

كل صنف والشتاء فان الحاجة تختلف بذلك وقوله والمكان أى كالحجاز ومصر ونحو ذلك فان
 الحاجة تختلف بذلك أيضا فإرعى عادة البلد في المطاعم والملابس وغير ذلك وقوله والرخص
 والغلاء أى لان الحاجة في الرخص أقل منها في الغلاء (قوله وأشار المصنف بقوله وفي
 مصالح المسلمين الى أنه يجوز الخ) من المعلوم أن هذا غير خمس الخمس الذي يصرف للمصالح
 لان هذا في الفاضل عن حاجات المرتزقة من الاربعة أخماس (قوله من اصلاح الحصون)
 أى كالقلاع وهى جمع حصن وقوله والنغور أى أطراف بلاد المسلمين ككثفر الاسكندرية
 ومياط وغير ذلك (قوله ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح) أى على القول الصحيح وهو المعتقد
 * (فصل في أحكام الجزية) أى المأخوذة من الكفار ولادئالهم ولعلمهم على الاسلام لاسيما
 اذا خالطوا أهلهم وعرفوا محاسنهم لالتقريرهم على الكفر فاندفع بذلك ما يقال في أخذ الجزية
 منهم تقريرهم على الكفر وهو رضاه والرضا بالكفر كفر وهى مغيبة بنزول سيدنا عيسى صلى
 الله عليه وسلم وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم فلا يقبل منهم بعده الا الاسلام لانه لا يبقى
 لهم شبهة بحال وهذا من شرعنا لانه ينزل ما كما بشرنا لانه يجتهد في استخراج الاحكام من القرآن
 والسنة والاجماع والظاهر أنه لا يعمل بهذه المذاهب في زمنه ويتعين اتباعه لان اجتهاد
 النبي لا يخطئ ولا يجتهد غيره يحتمل أن يخطئ والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فاتوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يجزؤون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من
 الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ومارواه البخارى من أنه صلى
 الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر وقال سقواهم سنة أهل الكتاب ومارواه أبو داود ومن
 أخذها من أهل نجران وفسر اعطاء الجزية في الآية بالتزامها بالعقد والصغار فيها بالتزام
 أحكامنا التى يعتقدونها كحرمة زنا وسرقة بخلاف التى لا يعتقدونها كحرمة شرب مسكر
 ونكاح مجوس محارم فانهم لا يلتزمونها لانه لا يلزمهم الانقياد الا لاحكام التى يعتقدونها
 وتفسيره بأن يجلس الاخذ ويقيم الكافر ويطأ رأسه ويحجى ظهره ويضع الجزية في
 الميزان ويقبض الاخذ لحية ويضرب لهزمته وهما مجمع اللحم بين الماضغ والاذن من
 الجانبين مردود بأنه لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها وكذلك الخلفاء الراشدون بعده
 فهى باطلة ودعوى استحبابها أو وجوبها أشد بطلانا وأركانها خمسة عاقد وشرط فيه كونه
 اماما يعقد بنفسه أو بنائبه كما سيذكره الشارح لانها من الامور الكلية فحتمت الى نظر
 واجتهاد ومعقوله وستأتى شروطه في كلام المصنف ومكان وشروطه قبوله لتقريرهم به بأن
 يكون غير الجبار كما سيأتى في الشرح ومال وشروطه كونه دينارا فأكثر كل سنة عند قوتنا
 ولذلك قال المصنف وأقل الجزية دينار في كل حول وأما عند ضعفنا فتجوز بأقل من دينار
 وصيغة وشرط فيها ما شرط فيها في البيع من اتصال القبول بالايجاب وعدم التعليق
 والتأقيت وذكر الجزية وقد رها كالتن في البيع (قوله وهى) أى الجزية أى هذا اللفظ بدليل
 قوله اسم وقوله لغة اسم لخراج مجعول على أهل الذمة أى سواء كان بعقد مخصوص أم لالان
 المعنى اللغوى أعم من المعنى الشرعى كما هو القاعدة الغالبة (قوله سميت) أى الجزية
 والمراد بها معناها وقوله بذلك أى بلفظ جزية وقوله لانها جرت عن القتل أى كفت عن قتلهم

المكان والرخص والغلاء
 وأشار المصنف بقوله (وفي
 مصالح المسلمين) الى أنه
 يجوز للامام أن يصرف
 الفاضل عن حاجات المرتزقة
 في مصالح المسلمين من
 اصلاح الحصون والنغور
 ومن شراء سلاح وخيل على
 الصحيح

(فصل في أحكام الجزية)
 وهى لغة اسم لخراج مجعول
 على أهل الذمة سميت بذلك
 لانها جرت عن القتل أى
 كفت عن قتلهم

فهي في مقابلة كفنائهم وعلى هذا فهي من الجزاء بمعنى المجازاة وقيل من الجزاء بمعنى القضاء
 كما في قوله تعالى واتقوا يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تقضي (قوله وشرعا) عطف
 على لغة وقوله مال يلتزمه الخ فتطلق على المال الملتزم وتطلق أيضا على العقد المقيد لذلك فلها
 إطلاقان شرعا وقوله كافر أي مخصوص وهو المتصف بالشروط الآتية وقوله بعقد مخصوص
 أي وهو المركب من الإيجاب والقبول (قوله ويشترط أن يعقدها الإمام أو نائبه) أي
 لا الأحاد فالشرطية منصبة على كون العاقد الإمام أو نائبه لا على العقد لكن لا يقتل المعقود
 له من الأحاد بل يبلغ ماله من أي ما يأمّن فيه على نفسه من ثمن نقاته لعدم صحة عقد الجزية له مع
 كونه استيفاء له أمانا في الجملة والمراد بنائبه نائبه الخاص بأن يأذن له في عقد الجزية لا العام
 كوزيره الذي يفوض إليه أموره فلا يصح أن يعقدها إلا أن صرح له بها (قوله لا على جهة
 التآقيت) أي ولا على جهة التعليق والإضافة للبيان أي جهة هي التآقيت وجهة هي التعليق
 وهذا إشارة إلى بعض شروط الصيغة السابقة وبستهن من منع التآقيت ما لو قال أقررتكم
 ما شئتم لأنه نصريح بمقتضى العقد فإن لهم نفيه متى شاءوا بخلاف الهدنة لا تصح بذلك لأنه
 يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل التأييد المتأني لمقتضاه لاحتمال أن
 يشأوا ذلك أبدا (قوله فيقول الخ) هو إشارة إلى الصيغة التي هي أحد الأركان لكنه انما ذكر
 الإيجاب ولم يذكر القبول فكان عليه أن يقول فيقولون قبلنا ورضينا وقوله بدار الإسلام أي
 مثلا فقل ذلك أن يقول أقررتكم بداركم وهذا إشارة للمكان الذي هو أحد الأركان وقوله غير
 الجازي وهو مكة والمدينة واليامة وطرقها وقرأها بكدة والطائف وخيبر والينبع فيمنعون
 من دخول حرم مكة مطلقا ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا تريبوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا
 والمراد جميع الحرم بدليل قوله تعالى بعد ذلك وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن
 شاء والجلب انما يجلب للبلد ويتبعها ما اتصل بها من الحرم والحكمة في ذلك أنهم أخرجوا
 النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا بالمنع من دخوله على كل حال حتى لو جاء رسول من
 عندهم برسالة لتأخره الإمام أو نائبه ليسمعها منه فلو دخله ولو باذن منع منه فلمرض أو
 مات فيه نقل منه ولو خيف موته في الأولى أو دفن في الثانية نعم إن تهري بعد دفنه تركه وليس
 حرم المدينة كحرم مكة في ذلك لاختصاصه بالنسك فيمنعون من دخول الجاز غير حرم مكة
 المصلحة لنا كرسالة وتجارة فيها كبر حاجة فإن لم يكن فيها كبر حاجة منعوا من الدخول إلا
 بشرط أخذ شيء منها كالعشر أو نصفه بحسب اجتهد الإمام ولا يأخذ منهم كل سنة الأمرة
 واحدة كالجزية ولا يقيمون في موضع من الجاز غير حرم مكة الاثلاثة أيام غير يوم الدخول
 والخروج فلو أقاموا في موضع ثلاثة أيام ثم انتقلوا إلى موضع آخر أقاموا فيه ثلاثة أيام
 وبينهما مسافة قصر وهكذا لم يمنعوا من دخوله أحد ومرض فيه فعن الجمهور أنه لا ينقل مطلقا
 وعليه اقتصر مختصر الروضة والذي في الروضة وأصلها أنه ينقل مطلقا والذي في المنهاج
 والحاوي وغيرهما أنه لا ينقل إن شق نقله والانتقل وتبعهم في المنهج قال في شرحه وهو فقه
 حسن فإن مات وشق نقله منه إلى غيره دفن فيه للضرورة وإن لم يشق نقله بأن سهل قبل تغييره
 نقل منه إلى غيره فإن دفن فيه تركه ومعلوم أن الحرابي كالمترد فلا يجب دفنه بل يجوز أغرا

وشرعا مال يلتزمه كافر بعقد
 مخصوص ويشترط أن
 يعقدها الإمام أو نائبه لا
 على جهة التآقيت فيقول
 أقررتكم بدار الإسلام غير
 الجاز

الكلاب على جيفته فان تأذى الناس برائحته وجبت مواراته لدفع الاذى عنهم (قوله أو
أذنت في أقامتكم بدار الاسلام) أي غير الحجاز أخذاً مما قبله وقوله على أن تبدلوا الجزية راجع
لكل من الشقيين السابقين وقوله وتقادوا لحكم الاسلام أي الذي يعتقدون تحريره كزنا
وسرقة ودون غيره كشرب مسكر ونكاح مجوسى تحارم كما مر وعلم من ذلك أن الجزية
والانقياد كالعوض عن التقرير فلذلك وجب ذكرهما في العقد كالتن في البيع (قوله ولو
قال الكافر للإمام ابتداء أقرني بدار الاسلام) أي فيقول له الامام أقررتك بها وعليه الاجابة
إذا طلبها الكافر وأمن غائلتهم ومكيدتهم فان خاف ذلك كأن يكون الطالب جاسوساً يخاف
شره لم يجبه ويستثنى الاسراء طلب عقد هافلا يجب تقريره بها وقوله كفى أي ولا يحتاج الى
قبول لان قوله أقرني بدار الاسلام قائم مقام القبول (قوله وشرايط وجوب الجزية) أي
وجوبها على من تعقله فلا تجب على من تعقله لاهذه الشروط كما يؤخذ من قول الشارح
فلاجزية على صبي وقوله فلاجزية على مجنون وهكذا وهذه الشروط معتبرة لصحة العقد أيضاً
كما يؤخذ من قول الشيخ الخطيب فلا يصح عقدها مع صبي ومجنون وهكذا فالاحاصل أن هذه
الخصال شروط لصحة العقد ولو جوب الجزية وإذا وجدت هذه الشروط في أحد وعقدت له
الجزية تناول العقد أمواله وعبيده وزوجاته وصغاراً ولاده ومجانينهم وان لم يشترط دخولهم
وكذا من له علة بنحو قرابة ومصاهرة من النساء والصبيان والمجانين والارقاء ان شرط
دخولهم ولو كلاً أو يلوغ أو أفاقه أو عتق عقدت لهم الجزية ان التزموها فلا يكتفى بعقد
متبوعهم فان لم يلتزموها بلغوا المأمن لانهم كانوا في أمان متبوعهم والمذهب وجوبها على زمن
وشخ هرم وأعي وراهب وأجير وفقير لانها كاجرة الدار فاذا انت السنة وهو معسر ففي ذمته
حتى يوسر (قوله خمس خصال) خبر شرائط لانه مبتدأ كما لا يخفى (قوله أحدها) أي
أحد الخصال الخمسة المذكورة (قوله البلوغ) أي لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذلنا وجهه
الى اليمن خذ من كل عالم ديناراً (قوله فلاجزية على صبي) أي فلاجزية واجبة على صبي
لعدم تكليفه ولا يصح عقدها معه ولا مع وليه (قوله والثاني العقل) كان الانسب بقوله
أحدها البلوغ أن يقول وثانها العقل (قوله فلاجزية على مجنون) أي وان كان بالغاً ولا يصح
عقدها معه ولا مع وليه ولو طرأ الجنون بعد عقدها في أثناء الحول لزمه القسط للماضى كالأومات
في أثناء الحول وقوله أطبق جنونه قيد في مفهومه تفصيل يعلم بمآبده (قوله فان تقطع
جنونه قليلاً) أي وعقدت له الجزية وقت أفاقته وقوله كساعة من شهر أي ويوم من سنة وقوله
لزمته الجزية أي تغلب الزمان الافاقه على زمن الجنون اليسير فلا عبرة بهذا الزمن اليسير فان كان
زمن الافاقه قليلاً كساعة من شهر ويوم من سنة فلاجزية عليه تغلب الزمان الجنون على زمن
الافاقه اليسير فلا أثر لير زمن الافاقه أيضاً كما يجنبه بعضهم (قوله أو تقطع جنونه كثيراً)
أي وكان زمن أفاقته كثيراً أيضاً كما أشار اليه بقوله كيوم يمين فيه ويوم يمين فيه بخلاف
مالو كان زمن الافاقه قليلاً جداً فانه لا أثر له كما مر (قوله فاذا بلغت سنة وجبت جزيتها) أي
ان عقدت له الجزية حال أفاقته في هذه الصورة كما في التي قبلها (قوله والثالث الحرية) أي
الكاملة كما يعلم من قول الشارح والمكاتب والمدبر والمبعض كالرقيق (قوله فلاجزية على

أو أذنت في أقامتكم بدار
الاسلام على أن تبدلوا
الجزية وتقادوا لحكم
الاسلام ولو قال الكافر
للامام ابتداء أقرني بدار
الاسلام كفى (وشرايط
وجوب الجزية خمس
خصال) أحدها (البلوغ)
فلاجزية على صبي (و)
الثاني (العقل) فلاجزية
على مجنون أطبق جنونه
فان تقطع جنونه قليلاً
كساعة من شهر لزمته
الجزية أو تقطع جنونه
كثيراً على ذلك كيوم
يمين فيه ويوم يمين فيه
لقتت أيام الافاقه فان
بلغت سنة وجبت جزيتها
(و) الثالث (الحرية) فلا
جزية

رقيق) أي اجماعا ولا تعقله وان عقدت له لم تجب عليه وان عتق بعد ذلك لكن تعقله بعد
 العتق ان التزمها والابلاغ المأمون كما يعلم مما مر (قوله ولا على سيده) أي عن رقيقه لان عقد
 الجزية لسيده يشمله تعا وقوله أيضا أي كالأجزية على الرقيق نفسه (قوله والمكاتب والمدبر
 والمبعض كالرقيق) أي فلا جزية عليهم ولا تنظر لما يملكه المكاتب لان ملكه ضعيف وكذلك
 لا تنظر لما يملكه المبعض ببعضه الحر على المذهب لان ناقص في نفسه (قوله والرابع الذكورية)
 أي يقينا التخرج المرأة والخنثى كما أشار إليه الشارح بالتفريع والآية السابقة وهي قوله
 تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر إلى قوله وهم صاغرون في الذكور خاصة
 وروى البيهقي عن عمر رضى الله عنه أنه كتب إلى أمراء الاجناد أن لا تأخذوا الجزية من
 النساء والصبيان (قوله فلا جزية على امرأة وخنثى) فلوطلبا عقد الجزية لهما أعلمهما الامام
 بأنه لا جزية عليهما فان رغبا في بذلها فهي هبة وانما لم تجب الجزية على الخنثى لاحتمال كونه
 أنثى (قوله فان باتت ذكوره) أخذت منه الجزية للسنيين الماضية) أي ان كانت عقدت له
 الجزية بطلبه أو كانت عقدت على الاوصاف عملا بما في نفس الامر مع العقد المذكور ولا يعتد
 بما أخذ منه قبل البيان لانه انما دفعه على سبيل الهبة فان لم تكن عقدت له الجزية ولم تعقد
 على الاوصاف لم تؤخذ منه للسنيين الماضية بل تعقله من الآن كالو دخل حربى دارنا وبقي
 مدة ثم اطلعنا عليه فلانا أخذ منه شيئا لما مضى لعدم عقد الجزية له وبهذا التفصيل يجمع بين
 التناقض في كلامهم فمن صحح الاخذ منه يحمل على ما اذا عقدت له ومن صحح عدم الاخذ منه
 يحمل على ما اذا لم تعقله (قوله كما يجتنبه النووي في زيادة الروضة وجرم به في شرح المذهب)
 هو المعتمد لكن بشرط عقد الجزية له كما علمت (قوله الذى تعقله الجزية) أي الذى هو أحد
 الاركان وهو المعقود له وقوله من أهل الكتاب أي لقوله تعالى من الذين أتوا الكتاب (قوله
 كاليهودى والنصرانى) أي سواء كان من العرب أو العجم وأما السامرة وهم طائفة من
 اليهود والصابئة وهم طائفة من النصارى فان لم تكفرهم اليهودى الاولى والنصارى فى الثانية
 بأن لم يخالفوهم فى أصل دينهم وهونهم وكتابهم عقدت لهم الجزية وان خالفوهم فى القروع
 والافلا تعقلهم ولو أشكل أمرهم عقدت لهم تغليب الحق الدماء (قوله أو بمن له شبهة كتاب)
 أي كالجوس فان لهم شبهة كتاب وقد أخذها صلى الله عليه وسلم منهم وقال سنوابعهم سنة أهل
 الكتاب (قوله وتعقد أيضا) أي كما تعقلن هو من أهل الكتاب أو بمن له شبهة كتاب وقوله
 لا ولا من تهود أو تنصر قبل النسخ أي ولو بعد التبديل وان لم يجتنبوا المبدل بخلاف أولاد
 من تهود أو تنصر بعد النسخ وقوله أو شككنا في وقته أي في وقت تهوده أو تنصره فلم يعرف
 أدخل في ذلك الدين قبل النسخ أو بعده فتعقله تغليب الحق الدم (قوله وكذا تعقلن أحد
 أبويه ونثنى والآخر كتابي) أي ولولا الاتم بأن تكون الاتم كناية والاب ونثنا كعكسه فتعقله
 الجزية تغليب الحق الدم سواء اختار دين الكتابي أم لم يجتنب شيئا بخلاف ما لو اختار دين غير
 الكتابي فلا تعقله الجزية (قوله ولزاعم التمسك بعصف ابراهيم) أي لان الله أنزل عليه صحفا
 ومثله موسى قبل التوراة ولذلك قال تعالى عصف ابراهيم وموسى ومثلهما عصف شيث ونسبى
 كتبنا كما نص عليه الشافعى فاندراج التمسك بها في قوله تعالى من الذين أتوا الكتاب وأما

على رقيق ولا على سيده أيضا
 والمكاتب والمدبر والمبعض
 كالرقيق (و) الرابع
 (الذكورية فلا جزية على
 امرأة وخنثى فان باتت
 ذكوره أخذت منه
 الجزية للسنيين الماضية
 كما يجتنبه النووي في زيادة
 الروضة وجرم به في شرح
 المذهب (و) الخامس (أن
 يكون) الذى تعقله الجزية
 (من أهل الكتاب)
 كاليهودى والنصرانى (أو
 بمن له شبهة كتاب وتعقد
 أيضا لا ولا من تهود أو
 تنصر قبل النسخ أو شككنا
 في وقته وكذا تعقلن أحد
 أبويه ونثنى والآخر كتابي
 ولزاعم التمسك بعصف
 ابراهيم المأثلة عليه

من ليس له كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والملائكة ومن في معناهم فلا يقررون
بالجزية (قوله أو يزور دأود) أي لانه من الكتب قال تعالى وانه لن يزر الاولين (قوله وأقل
ما يجب في الجزية) أي من المال الذي هو أحد الأركان وقوله على كل كافر أي سواء كان غنيا
أو فقيرا أو متوسطا يقطع النظر عن المما كسة الآية (قوله دينار) أي عند قوتنا وأما
عند ضعفنا فتجوز بأقل من دينار كما تقدم وعلى هذا يحمل ما نقله الدارمي عن المذهب كذا في
عبارة المحشي والذي في عبارة الشيخ الخطيب عن المذهب وضبطوه بضم الميم وسكون الذال
وكسر الهاء من أنه يجوز عقدها بأقل من دينار وهو ظاهر متجه كما قاله الأذري ولا تعقد بغير
الدينار وإن ساوى قيمته ويجوز بعد العقد أن يعتاض عنه ما قيمته دينار وعلى هذا يحمل ما رواه
الترمذي عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى الين أمره أن يأخذ من كل حامل ديناراً
أو عدله من المعافرو وهي ثياب تكون بالين تسمى الثياب المعافرية وأخذ البلقيني بظاهره فجوز
عقدها بما قيمته دينار والذي نص عليه الأصحاب كما هو ظاهر عبارة المصنف أنها لا تعقد الا
بالدينار وإنما امتنع عقد ما بما قيمته دينار مع جواز أخذ ما قيمته دينار اعتياضاً عنه لأن ما قيمته
دينار عند العقد قد تنقص قيمته عن دينار آخر المدة (قوله في كل حول) ظاهره أن الوجوب
يحصل بانقضاء الحول والمعتد أنه يحصل بالعقد ويستقر بانقضاء الحول فقد قال الفقهاء اختلف
قول الشافعي في أن الجزية تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الحول أو تجب بانقضائه وينبني على
ذلك ما إذا مات في أثناء الحول أو أسلم فيه فإن قلنا انها تجب بالعقد لم تسقط بل يجب التسطوان
قلنا انها تجب بانقضاء الحول سقطت والمعتد أنها لا تسقط كالأجرة وإذا مات أو أسلم بعد سنة
فاكثر فجزية كدين آدمي فتقدم على الوصايا والأرث ويستوي بينهما وبين دين آدمي وصورة
ذلك في الميت أن يخلف وارثاً مستغرفاً فإن لم يخلف وارثاً أصلاً فتركته في وسقطت الجزية
أو خلف وارثاً غير مستغرف فالباقي بعد نصيبه في فيجب قسط نصيبه من الجزية ويسقط قسط
الباقى (قوله ولا حد لأكثر الجزية) لكن لا تعقد لفسه بأكثر من دينار احتياطاً له (قوله
ويؤخذ الخ) أي اقتداء بهم مرضى الله عنه كما رواه البيهقي وخروجه من خلاف أبي حنيفة
فانه لا يجيزها الا كذلك ومتى عقدت الجزية بأكثر من دينار لم يجز النقص عنه ومتى عقدت
بدينار ولا تجوز الزيادة عليه فلو عقدت للكفار بأكثر من دينار ثم علوا بعد العقد جوازها
بدينار لم يضرهم ما التزموه لكن اشترى شيئاً بأكثر من ثمن مثله ثم علم الغبن فإن امتنعوا من بذل
الزيادة فمناقضون للعهد كما لو امتنعوا من أصل الجزية (قوله أي يسن للامام الخ) أي أن لم
يعلم أو يظن اجابتهم لم يطلب والاوجب ذلك فجعل كون المما كسة سنة عند عدم العلم أو الظن
باجابتهم لذلك والا كانت واجبة متى أمكنه أن يعقداً أكثر من الدينار لم يجز أن يعقد بدون
ذلك الاكثر المصلحة لانه متصرف للمسلمين فلا يتصرف لهم الا بالمصلحة (قوله أن يما كس)
أي يشاح عند العقد في قدر ما يعقده بأن يقول لا أعقد للمتوسط الا بدينارين ولا للموسر
الا بأربعة دنانير وعند الأخذ في الصفات بأن يقول أنت متوسط فأخذ منك دينارين أو
موسر فأخذ منك أربعة دنانير هذا ان عقد على الأوصاف فإن عقد على الأشخاص ما كس
عند العقد فقط بأن يقول أنت متوسط فلا أعقد لك الا بدينارين أو موسر فلا أعقد لك الا بأربعة

أو يزور دأود المدة عليه
(وأقل) ما يجب في (الجزية)
على كل كافر (دينار في
كل حول) ولا حد لأكثر
الجزية (ويؤخذ) أي يسن
للإمام أن يما كس

دنانير ولا بما كسبة حينئذ عند الاخذ لان من عقد عليه بشئ وجب عليه وان اقتقر بعد ذلك حتى اذا عجز عنه صار ديناً في ذمته ومن هذا تعلم أن محل قول الشارح والعبرة في التوسط واليسار بآخر الحول فيما اذا عقد على الاوصاف وأما اذا عقد على الأشخاص فالعبرة بحال العقد لا بآخر الحول (قوله من عقدت له الجزية) أي الكافر الذي عقدت له الجزية (قوله) وحينئذ أي وحين اذا ما كس الامام من عقدت له الجزية (قوله يؤخذ من المتوسط الحال ديناران ومن الموسر أربعة دنانير) ويجوز ان يادة عليها لانه لا حد لكثر الجزية كما تقدم والنقص عنها ان لم يرض الكافر المعقود له فيجبوز العقد له ديناراً أو دينارين مثلاً واختلف في ضابط المتوسط والموسر والفقير فقيل انه ~~ك~~النفقة بجامع أنه في مقابلة منفعة تعود اليه لا العاقلة اذ لا مواساة هنا حتى يكون كالعاقلة وقيل انه كالعاقلة (قوله استحباباً) أي ان لم يعلم أو يظن اجابته بذلك والا كان واجبا كما علم مما مر (قوله ان لم يكن كل منهما سفيهاً) أي لانها لا تعدل للسفيه الا بدينار وقوله فان كان سفيهاً لهما كس الامام ولي السفيه أي بل يعقد له دينار فقط احتياطاً له كما مر (قوله والعبرة في التوسط واليسار بآخر الحول) أي ان عقد على الاوصاف بأن قال عقدت لكم الجزية على ان المتوسط عليه ديناران والموسر عليه أربعة دنانير فاعتبر التوسط واليسار بآخر الحول حينئذ فان عقد على الأشخاص بأن قال للشخص منهم عقدت لك دينارين لانك متوسط وللشخص الآخر عقدت لك بأربعة دنانير لانك موسر فالاعتبار بالتوسط واليسار في حال العقد فكل من عقده بشئ وجب عليه وان اقتقر بعد ذلك حتى اذا عجز عنه صار ديناً في ذمته كما مر (قوله ويجوز الخ) محل الشارح الجواز على عدم الامتناع الصادق بالسنة فلذلك قال أي يسن وأبقاء الشيخ الخطيب على ظاهره حيث قال ويجوز كما هو قضية كلام الجمهور والراجح كافي المنهاج أنه يستحب انتهى (قوله لافي دار الاسلام) تبع في ذلك الاذرى في أحد قوله والراجح منهما أنه لا فرق بين دارهم ودار الاسلام فاجرى عليه الشارح ضعيف والمعمد أنه يشترط عليهم مطلقاً (قوله أن يشترط) أي بنفسه أو نائبه وقوله عليهم أي على الكفار المعقود لهم الجزية غير الفقير من متوسطاً وموسراً بخلاف الفقير فلا ضيافة عليه لانها تسكر فلا تيسر له وقوله الضيافة أي ثلاثة أيام فأقل وقوله لمن يتر بهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم أي لانه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أبله على ثلثمائة دينار وكانوا ثلثمائة رجل وعلى ضيافة من يتر بهم من المسلمين وروى الشيخان خبر الضيافة ثلاثة أيام وللضيف جل الطعام من غيراً كل لا المطالبة بعوضه ويشترط عليهم تزويد الضيف كفاية يوم وليلة ويذكر عدد الضيفان خلا ورجلا على كل واحد منهم لان ذلك أقطع للتزاع وأعلى الجوع وهم يتوزعون فيما بينهم أو يتحمل بعضهم عن بعض ويذكر منزلهم من كنيسة أو غيرها كفاضل مسكن وليكن المنزل بحيث يدفع الحز والبرد ويذكر جنس طعام وادم وقدرهما لكل منا ويذكر أيضا علف الدواب ولا يشترط ذكر قدره ولا جنسه ويحمل على ما اعتيد من تبين ونحوه نعم ان ذكر نحو الشهير كالقول ذكر قدره ولو كان لواحد دواب ولم يشترط عليهم عدد معين لم يلزمهم الا علف دابة واحدة فان شرط عليهم عدد معين عمل بمقتضاه من غير زيادة ولا نقص (قوله فضلاً) أي حال كون الضيافة بمعنى الشيء المضيف به فضلاً أي فاضلاً ولذلك قال الشارح

من عقدت له الجزية وحينئذ يؤخذ (من المتوسط) الحال (ديناران ومن الموسر أربعة دنانير استحباباً) ان لم يكن كل منهما سفيهاً فان كان سفيهاً لهما كس الامام ولي السفيه والعبرة في التوسط واليسار بآخر الحول (ويجوز) أي يسن للامام اذا صالح الكفار في بلدهم لافي دار الاسلام (ان يشترط عليهم الضيافة) لمن يتر بهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلاً) أي زائداً

أى زائدا وقوله عن مقدار أقل الجزية أى لأن الضيافة مبنية على الإباحة والجزية مبنية على التملك (قوله وهو) أى مقدار أقل الجزية وقوله دينار كل سنة أى لأنه لا يجوز عقدها بأقل من دينار عند قوتنا كما مر (قوله ان رضوا بهذه الزيادة) أى التى هى الضيافة فان لم يرضوا بهم لم يشرطها عليهم (قوله ويتضمن عقد الجزية) أى يستلزم عقدها ما ذكر فالمراد بالتضمن الاستلزام وقوله بعد صحتة أى فلا بد من كونه صحيحا بخلاف ما إذا كان فاسدا فلا يستلزم هذه الأحكام وقوله أربعة أشياء مفعول يتضمن (قوله أحدها) أى أحد الأشياء الأربعة (قوله أن يؤدوا الجزية) أى أن يعطوا الجزية وفى بعض النسخ أن يؤدوا الجزية عن يد وصغار وعلى ذلك شرح الشيخ الخطيب وفسر قوله عن يد بقوله أى ذلة وقوله وصغار بقوله أى احتقار ثم قال وأسنده على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقد ويضطر إلى احتماله قاله في الزوائد وهذه الزيادة مأخوذة من قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (قوله وتؤخذ منهم برفق كما قال الجمهور) أى كسائر الديون وهذا هو المعقد ويكتفى في الصغار المذكور في الآية بأجراء أحكام الإسلام عليهم كما فسره بذلك جمع من الأصحاب وتقدم ردة تفسيره بأن يجلس الآخذ ويقوم الكافر ويأطى رأسه ويحنى ظهره إلى آخره وقوله لا على وجه الإهانة أى وجه هو الإهانة (قوله والثاني) أى من الأشياء الأربعة (قوله أن تجرى عليهم أحكام الإسلام) أى التى يعتقدونها دون ما لا يعتقدونه كشرب الخمر ونكاح الجوس للمحارم فلا تعترض لهم في ذلك (قوله فيضمنون ما يتلقونه على المسلمين من نفس ومال) وكذلك نضمن ما تلقه عليهم من نفس ومال لعصمتهم (قوله وان فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا) أى والسرقة ونحوها بخلاف ما لا يعتقدون تحريمه كشرب الخمر ونكاح الجوس للمحارم كما مر (قوله والثالث) أى من الأشياء الأربعة (قوله أن لا يذكروا دين الإسلام الابخير) وفى بعض النسخ الابخير فان خالفوا ذلك بأن ذكروا دين الإسلام بشر كان سيئ أو سبوا الله أو نبياه أو القرآن عزروا واتقض عهدهم بذلك ان شرط انتقاضه والافلا كما في الشرح الصغير وهو المنقول عن النص خلافا لما صححه في أصل الروضة من عدم الانتقاض بذلك مطلقا لأنه لا يحل بمقصود العقد من ان ذكروا القرآن بما يتدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله فلا انتقاض بذلك مطلقا وكذلك قولهم الله ثالث ثلاثة لكنهم يمنعون من اظهار ذلك بينا فان أظهر وعزروا (قوله والرابع) أى من الأشياء الأربعة (قوله أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين) وفى بعض النسخ ضرر للمسلمين واللام فيه بمعنى على فان فعلوا ذلك كأن قاتلوهم بلا شبهة أو امتنعوا من أداء الجزية أو من اجراء أحكام الإسلام عليهم انتقض عهدهم بذلك وان لم يشترط انتقاضه ويمنعون من سقيهم مسلما خرا أو اطعامه خنزيرا ومن اظهار عيذ لهم وناقوس وهو ما تضرب به النصارى لاوقات الصلوات ومن اظهار خمر وخنزير ومقأ أظهر واخبرهم أريقت ويمنعون أيضا من احدثات كنيسة وبيعة وصومعة للزهبان وبيت ناول المجوس ومن إعادة ذلك وترميمه الا يبلد قهنا صلحا على أن الأرض لهم ويؤدون خراجها لانهم ملكتهم وعلى أن الأرض لما وشرط لهم الاحداث والابقاء لانهم كانوا استثنوا الاحداث والابقاء بالشرط المذكور ولو وجدنا كنيسة أو بيعة يبلد ولم نعلم احداثها به بعد فتحه أو الاسلام عليه ولا وجودهما

(عن مقدار) أقل (الجزية)
وهو دينار كل سنة ان
رضوا بهذه الزيادة (ويتضمن
عقد الجزية) بعد صحتة
أربعة أشياء أحدها
أن يؤدوا الجزية وتؤخذ
منهم برفق كما قال الجمهور
لا على وجه الإهانة (و)
الثاني (أن تجرى عليهم
أحكام الإسلام) فيضمنون
ما يتلقونه على المسلمين من
نفس ومال وان فعلوا ما
يعتقدون تحريمه كالزنا أقيم
عليهم الحد (و) الثالث
(أن لا يذكروا دين الإسلام
الابخير) (الرابع) (أن لا
يفعلوا ما فيه ضرر على
المسلمين)

عند ذلك لم يندمهما لاحتمال أنهما كانتا في برية أو قرية فاقصلت بهما عمارتنا ويمنعون أيضا من رفع بنايتهم ومساواته لبناء مسلم جار لهم وان رضى بذلك خيرا الاسلام يعلو ولا يعلى عليه ولئلا يطلعوا على عوراتنا ومحل ذلك ان كان بناء المسلم على الوجه المعتاد فان كان قصيرا عادة جازت مساواته والزيادة عليه لانه مقصر بذلك فان لم يكن لهم جار مسلم بأن انقردوا بمحلة منفصلة عن المسلمين لم يمنعوهم من رفع البناء ومحل المنع أيضا في الابتداء لافي الدوام فلو اشترى الكافر دار مسلم وكان بناؤها من رضى بحدوده ولم يكن يمنع الكافر من صعود الزائد على بناء المسلم الجوار له (قوله اي بأن آروا) بالمذوق في بعض النسخ بان يؤروا بصيغة المضارع لكن المحشى كتب على النسخة الاولى ومثل آروا منهم لمن يطلع على عوارت المسلمين ما ولدوا أهل الحرب على عورة لنا وما ولدوا مسلم الكافر وما لوزنى ذى بمسلة ولو بصورة تكاح أو قتل مسلما أو تذفه ويقام عليه موجب ما فعله من حداثته ونزير ومن انتقض عهده بقتال قتل ولا يبلغ المأمن لقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم ولانه لا وجه لتبليغه المأمن مع نصبه القتال أو بغير القتال ولم يسأل بتجديد العهد تخفيفه الامام بين القتل والارفاق والمن والقداء ولا يلزمه تبليغه المأمن لانه كافر لا أمان له فان أسلم قبل خيرة الامام تعين المن وامتنع القتل والارفاق والقداء ومن انتقض أمانه لم ينتقض أمان ذراريه ومن نقض الأمان واختار دار الحرب بلغها ليهكون خروجه من دارنا بأمان كدخوله (قوله ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم) أى عن أهل الذمة بان لا يتعرض لهم وقوله ونفسا وما لا و ~~كذا~~ أساسا ثم يقرن عليه كخبر وخنزير لم يظهر وهما والاصل في ذلك ما رواه أبوداود والأمن ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانا يجبه يوم القيامة (قوله وان كانوا في بلدنا أو في بلد مجاورنا) وكذا ان كانوا دار حرب بها مسلم أو بشرط الدفع عنها فيلزمنا الدفع عنهم في ذلك كله للزوم الدفع عن دارنا في الاولى ومنزلها ما ألحق بها من مجاورها في الثانية وتبع المسلم في الثالثة ولا التزام له في الرابعة بخلاف ما لو كانوا دار حرب لم تكن مجاورنا وليس بها مسلم ولم يشترط الدفع عنهم اذ لا يلزمنا الدفع عنها وقوله لم ننادف أهل الحرب عنهم وكذا دفع غيرهم من مسلم وغيره فلو قال لزمنا الدفع عنهم لكان أعم كما يؤخذ من المنهج وشرحه (قوله ويعرفون) المشهور قراءته بضم الياء وسكون العين وفتح الراء مخففة فهو فعل مضارع مبنى للمجهول من المعرفة خلافا لضبط المحشى له بفتح المثناة القصبة وسكون العين المهملة وكسر الراء المخففة وعليه فهو مبنى للفاعل وهو خني في المعنى وضبطه الشيخ الخطيب بضم حرف المضارعة مع فتح العين المهملة وتشديد الراء المفتوحة على البناء للمجهول من التعريف ولذلك قال أى نعرفهم ونأمرهم والضمير لأهل الذمة المكلفين في دار الاسلام فنأمرهم وجوباً بذلك على المعتمد كما سيذكره الشارح (قوله بلبس الغيار) أى وان لم يشترط عليهم في عقد الجزية وذلك لتمييزوا عن المسلمين ولأن عمر رضى الله عنه صالحهم على تغيير زيهم بمحض من العصابة كما رواه البيهقي وانما لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم يهود المدينة لانهم كانوا قليلين معروفين فلما كثروا في زمن العصابة رضى الله عنهم وخافوا من التباسهم بالمسلمين احتاجوا الى تمييزهم (قوله وهو) أى الغيار وقوله تغيير اللباس صريحه ان الغيار بالمعنى المصدرى الذى هو التغيير لكن الظاهر أن

اي بأن آروا من يطلع على عوارت المسلمين وينقلها الى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم نفسا وما لا وان كانوا في بلدنا أو في بلد مجاورنا لم ننادف أهل الحرب عنهم (يعرفون بلبس الغيار) أى بكسر الفين المجهمة وهو تغيير اللباس

المراد به في كلام المصنف ما يغير لونه لون ثوبه بدليل تسليط اللبس عليه (قوله بأن يخطئ الذي الخ) تصوير لتغيير اللباس ويكتفى عن الخياطة بالعمامة السوداء أو الطرطور كما عليه العمل الآن وبالقضاء منسديل ونحوه على الكنف كما قاله في الروضة كاصلها واستبعده ابن الرفعة ومن لبس منهم قلنسوة ميزها عن قلانسبا علامة فيها قال الأذري ويجب القطع بمنعهم من التشبه بلباس أهل العلم والقضاء ونحوهم قال الماوردي ويعتدون من التضم بالذهب والفضة لما فيه من التطاول والمباهاة (قوله على ثوبه) أي الظاهر وقوله شيئا مفعول لقوله يخطئ (قوله يخالف لون ثوبه) أي يخالف لونه لون ثوبه ويجعل المرأة خفها ذا لونين كاسود وأحمر وإذا تجرد الذي عن ثيابه في موضع فيه مسلم حكماء جعل وجوباً في عنقه خاتم حديد أو رصاص لامن ذهب وفضة ليقين من المسلم (قوله ويكفون ذلك) أي الشيء الذي يخالف لونه لون ثوبه وقوله على الكنف أي أو نحوه من المواضع التي لا يعتاد الخياطة عليه (قوله والاولى باليهودي الاصفر الخ) أي والحكمة في ذلك موافقة لأوانهم الغالبة عليهم وقوله وبالنصراني الأزرق أي أو الكهبة ويقال له الرمادي وبالجهمي الأسود والأحمر أي أو الأحمر فالواو بمعنى أو (قوله وقول المصنف) مبتدأ أخبره قوله عبره النوى أي فالمصنف له سلف في هذه العبارة وقوله أيضاً أي كما عبره المصنف وقوله لكنه أي النوى وهو استدراك على قوله عبره النوى الخ لأنه ربما يوهم أنه لم يعبر بغير هذه العبارة في كتبه وقوله أي الذي أي المكلف في دار الاسلام كما مر (قوله ولا يعرف من كلامه أن الأمر للوجوب أو الندب) أي لأن صيغة أمر تصلح للوجوب وللندب في كلامه نوع اجمال (قوله لكن مقتضى كلام الجمهور الأول) أي الذي هو الوجوب وهو المعتمد ولذلك قال في شرح المنهج ولزمننا أمرهم الخ (قوله وعطف المصنف على الغبار قوله وشدة الزنار) لكن الجمع بين الغبار وشدة الزنار أولى بمبالغة في الشبهة والتمييز وهو المنقول عن عمر رضي الله عنه فهو ليس بواجب ولذلك عبر في المنهج بأو وقال في شرحه وتعبيري بأو وأولى من تعبيري بالواو أي لا يهمله وجوب الجمع وليس كذلك وبالجمله لا يجب التمييز بكل الوجوه التي ذكرها بل يكفي بعضها ولا بأس بكون صناع المسلمين يصنعون لاهل الذمة الزنار والغبار لأن في ذلك صغار الهم بخلاف كونهم يصنعون لهم كنيسة أو صليباً ونحوهما كما نقله الشيخ الخطيب عن الحلبي (قوله وهو بزي مجمعة) أي مضمومة وقوله خيط غليظ قال الماوردي ويستوى فيه سائر الألوان وقوله يشد به الوسط وليس لهم ابداله بنحو منطقة ومنديل كما قاله في أصل الروضة (قوله فوق الثياب) هذا في حق الرجل أما المرأة فتشد تحت الأزار كما صرح به في التنبيه وحكاها الرافي عن التهذيب وغيره لكن مع ظهور بعضه ليحصل به فائدة (قوله ولا يكتفى بجعله) أي الزنار وقوله تحتها أي الثياب لكن قد عرفت أن هذا في حق الرجل دون المرأة (قوله ويعنعون) أي الذكور المكفون أما النساء والصبيان ونحوهم فلا يعنعون من ذلك ومحل المنع من ذلك إذا كانوا في بلادنا بخلاف ما إذا كانوا في بلادهم (قوله من ركوب الخيل) أي لقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فأمر أوليائهم بأعدادها لأعدادهم فلا يكتفون منها وقد قال صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة وهم بعيدون عن الخير قال ابن الصلاح وينبغي منعهم من خدمة المولوك والأمراء كما

بأن يخطئ الذي على ثوبه
شيئا يخالف لون ثوبه ويكون
ذلك على الكنف والاولى
باليهودي الاصفر
وبالنصراني الأزرق
وبالجهمي الأسود والأحمر
وقول المصنف يعرفون عبر
به النوى أيضاً في الروضة
تعالها لكنه في المنهاج
قال ويؤمر أي الذي
ولا يعرف من كلامه أن
الأمر للوجوب أو الندب
لكن مقتضى كلام الجمهور
الأول وعطف المصنف على
الغبار قوله (وشدة الزنار)
وهو بزي مجمعة خيط غليظ
يشد في الوسط فوق الثياب
ولا يكتفى بجعله تحتها (ويعنعون
من ركوب الخيل)

يمنعون من ركوب الخيل فيمنعون من كل ما فيه ولاية على المسلمين ويجوز للإمام أن يجعل عليهم عريافا مسلما يعرفه بن مات منهم أو أسلم أو بلغ وأما من يحضرهم ليؤدوا الجزية ويستكفوا إلى الإمام ممن يتعق عليهم مناه أو منهم فيجوز جعله عريفا لذلك ولو كافرا وانما اشترط اسلامه في الغرض الاول لأن الكافر لا يعتمد خبره والاولى للإمام أن يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقد له دينه وحليته ويتعرض لسنه أهو شيخ أم شاب ويصف أعضائه الظاهرة من وجهه وحليته وحاجبيه وعينيه وشفتيه وأنفه وآثار وجهه ان كان فيه آثار ولونه من سمرة أو شقرة أو غيرهما (قوله النفيسة وغيرها) فلا فرق فيها بين النفيسة وغيرها كما هو ظاهر كلام المصنف وهو المعتقد خلافا للجبوني حيث استثنى الرادين الخسيسة (قوله ولا يمنعون من ركوب الجبر ولو كانت نفيسة) أي والبغال ولو كانت نفيسة أيضا لأنها خسيسة في ذاتها وان كان أكثر أعيان الناس يركبونها لكن قال الشبرا المسمى بمنعون من ركوب البغال النفيسة لأنها صارت الآن مركوب العلماء والقضاة ونحوهم وهو الذي يميل إليه القلب ويركبون عرضا بأن يجعلوا أرجلهم في جانب ويظهرهم في جانب آخر سواء كانت المسافة طويلة أو قصيرة على المعتقد خلافا للرافعي حيث قال ويحسن أن يتوسط في فرق بين أن يركب إلى مسافة قريبة أو بعيدة وعليه فإذا احتاجوا إلى ركاب جعلوه خشبا لا حديدا ونحوه ويركبون بكاف لا سرج اتباعا للكتاب عمر رضي الله عنه ويمنعون من اللجم المزينة بالنقدين ومن حمل السلاح ويلبثون عند زحمة المسلمين إلى أضيق الطريق لكن يكونون بحيث لا يقعون في وهدة ولا يصدمهم جدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسدوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا القيم أحدكم في طريق فاضطروه إلى أضيقه أما عند عدم زحمة المسلمين كأن خلت الطريق فلا حرج ولا يمشون في الطريق الا فرادى متفرقين ويحرم توقيرهم وقصديرهم يجلس فيه مسلم وتحرم مودتهم لقوله تعالى لا تجدد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله وأما مخالطتهم في الظاهر فكرهية فالذي يحرم انما هو الميل القلبي اليهم فان قبل الميل القلبي لا اختيار للشخص فيه أجيب بأن هناك أسبابا تنشأ عنها المودة فاذا قطعها انقطعت المودة ولذلك قالوا ان الاساءة تقطع عروق المحبة (قوله ويمنعون من اسماعهم المسلمين قول الشرك كقولهم الله ثالث ثلاثة) وكذا قولهم في عزير المسيح فتقول اليهود عزير ابن الله وتقول النصارى المسيح ابن الله كما حكى الله تعالى عنهم في كتابه العزيز فقال عز من قائل وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ثم قال تعالى رد عليهم ذلك قولهم بأفواههم يضاهون قول الذين كفروا من قبل قائلهم الله أنى يؤفكون (قوله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا) أي تنزه الله عن أن يكون له شريك تنزها عظيما

النفيسة وغيرها ولا يمنعون
من ركوب الجبر ولو كانت
نفيسة ويمنعون من
اسماءهم المسلمين قول الشرك
كقولهم الله ثالث ثلاثة
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
(كتاب)
أحكام (الصيد والذبايح)
والضحايا والاطعمة

(كتاب أحكام الصيد والذبايح والضحايا والاطعمة)

أي هذا كتاب بيان الأحكام المتعلقة بهذه الأربعة ولما كان الصيد مصدرا في الأصل أفرد
المصنف وان أطلق على اسم المفعول كما سيذكره الشارح وهو المناسب لكلام المصنف لأن
المصيد هو الذي يقدر على ذكاته تارة ولا يقدر على ذكاته تارة أخرى ويصح إبقاء الصيد في
الترجمة على مصديته فيكون بمعنى الاصطلاح لكنه لا يتناسب لكلام المصنف إلا في بوجع الذبايح

والغضاب والاطعمة لاختلاف أنواعها كابل وبقر وغنم ولأن الذبائح يكون ذبحها بالسكين
وبالسهم وبالحوارح والذبائح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة فهي فعيلة بمعنى مفعولة والغضابا جمع
ضحية وستأق لغاتها والاطعمة جمع طعام وسيأق الكلام عليها والاصل في الصيد قوله تعالى
وإذا حلتهم فاصطادوا والاصطاد يقتضى حل الصيد وفي الذبائح قوله تعالى الاماذ كيم
فانه مستثنى من المحرمات السابقة في الآية واستثناءه من المحرمات يفيد حل المذكيات وأركان
الذبح بالمعنى الحاصل بالصدر وهو الانذباح أربعة ذابح وذبيح وذبح بالمعنى المصدرى وهو
الفعل وآلة ومعنى كونها أركاناً أنه لا بد لتحققه منها والا فليس بأجزاء كما قاله الشبرا المسمى
وذكر المصنف هذا الكتاب هنا تبعاً للمعنى وغيره وذكره في الروضة في آخر ربيع العبادات قال
ابن قاسم الغزى في شرحه على المنهاج وهو أنسب ولعل وجه الانسية أن طلب الحلال فرض
عين والعبادات فرض عين فناسب ضم فرض العين إلى فرض العين (قوله والصيد مصدر) أى
لصيد يقال صاد بصيد صيداً أو صيداً أو قوله أطلق هنا أى في الترجمة وهي قوله كتاب الصيد وقوله
على اسم المفعول أى لانه المناسب لكلام المصنف والافصح انقاؤه في الترجمة على مصدرية كما
مر وقوله وهو الصيد أى فالصيد بمعنى الصيد كما في قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (قوله
وما) لا يخفى أن ما اسم موصول بمعنى الذى هو صفة لموصوف محذوف مع صفتين آخرين كما
أشار إليه الشارح بقوله والحيوان البرى المأكول الذى وهذا أحد الأركان الأربعة وهو الذبيح
وخرج بالبرى البحرى وسيد كره الشارح وبالمأكول غيره فلا يحل ذبحه ولو لا راحته من الحياة
عند تضرره من طول الحياة وقوله قدر بضم أوله أى وكسر ثانيه على البناء للمفعول وقوله على
ذكانه بالذال المجهمة متعلق بقدر والمراد أنه قدر على ذكانه حال أصابته ولو باعياه عند عدوه
حال صيده لأن العبرة بالقدر وعدمها حال الإصابة لا وقت الرى فلورماه وهو غير مقدور عليه
وأصابه وهو مقدور عليه فذكانه في حلقه وليته ولورماه وهو مقدور عليه وأصابه وهو غير
مقدور عليه فذكانه عقره حيث قدر عليه في أى موضع كان العقر (قوله أى ذبحه) تفسير
لذكانه فالذكة بمعنى الذبح الذى هو أحد الأركان الأربعة وهو بالمعنى الشامل لقطع الحلقوم
والمرى في المقذور عليه والعقر في أى موضع كان في غير المقذور عليه وشرط فيه قصد العين
أو الجنس ولو ظنه حجراً أو حيواناً لا يؤكل فبان أنه حيوان مأكول أو رعى سرباً بكسر أوله أى
قطيع غلباء فأصاب واحدة منه أو قصد واحدة منه فأصاب غيرها فيحل المذبوح في جميع ذلك
لصحة قصده ولا عبرة بظنه المذكور وكذا لو قصد أى واحدة منه بخلاف ما لو وقعت منه السكين
فذبحت حيواناً واحتك بها فاندبح أو أجال بسيفه فأصاب مذبوح حيواناً أو استرسلت الجارحة
بنفسها فقتلت صيداً وان أفراها صاحبها بعد استرسالها وزاد عدوها وأرسل سهمها للصيد بل
إلى غرض أو اختبار القوة فقتل صيداً وأرسل سهمه في ظلة راجباً صيداً فأصابه وقتله فلا يحل
المذبوح في جميع ذلك لعدم القصد المعتبر كما لو أرسل الجارحة وغابت عنه مع الصيد وأجرحته
ولم يته بالجرح إلى حركة مذبوح وغاب ثم وجدته ميتاً فيها فيجزم على المعتقد في الثانية وإن
اختار النوى في تصحيحه الحل فيها حتى قال في الروضة أنه أصح دليلاً وقال في المجموع أنه
الصحيح أو الصواب وهو ضعيف (قوله فذكانه) أى ذبحه كما علت وقوله تكون في حلقه وليته

والصيد مصدر أطلق هنا على
اسم المفعول وهو الصيد
(وما) أى والحيوان البرى
المأكول الذى (قدر)
بضم أوله على ذكانه أى
ذبحه (فذكانه) تكون (في
حلقه) وهو أعلى العنق
(وليته) أى بلام مفتوحة
وموحدة مشددة أسفل
العنق

أى أوليته فالواو بمعنى أو ويكنى الذبح في غيرهما والاول مندوب فيما قصر عنقه كبقر وغنم
وخيل للاتباع كما رواه الشيخان والثاني مندوب فيما طال عنقه كابل لأنه أسهل لطاوع وروحها
ويجوز عكسه بلا كراهة لأنه لم يرد فيه نهى نعم هو خلاف الاولى ويسن كون نحو البقر مضجعا
لجنب أسير لأنه أسهل على الذابح في أخذه السكين باليمين وأما كراهة الرأس بالسار مشدودا
قوائمه غير رجله اليمنى فترك بلا شد لتستريح به يركبها ونحو الابل فأثمة معقولة الركة اليسرى
ويسن للذابح أن يحذ شفرته بخبر مسلم أن الله كتب الاحسان على كل شئ فإذا قتلتم فأحسنوا
القتله وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة وليحذ أحدكم شفرته وهو يفتح الشين السكين العظيم والمراد
بها مطلق السكين وتجمع على شفار مثل كلبة وكلاب وعلى شفرات مثل مجددة ومجدات وأن
يكون بحيث لا تراه الذبيحة وأن لا يذبح واحدة والاخرى تنظر وأن يوجه ذبيحته للقبلة وأن
يتوجه هو أيضا لها لا يقال ان فيه توجهها للقبلة بنجاسة لأنها تقول المغلب في الذبح التعبد لأنه
يتقرب الى الله تعالى في الجملة ولهذا سن فيه ذكر اسم الله وبهذا فارق قضاء الحاجة من بول
أو غائط فإنه لا يتوجه فيه الى القبلة وأن يقول عند ذبحها باسم الله ولا يقل باسم الله واسم محمد
فانه يحرم مع حل الذبيحة عند الاطلاق لا يهلمه التشريك فان قصد التشريك كفر وحرم
الذبيحة وان أراد ذبح باسم الله وأتبرك باسم محمد كره وحلت الذبيحة فلا تحرم الذبيحة الا ان
قصد التشريك وأن يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك ولا تقل الذبيحة باسم
غيره تعالى كالذي يذبح باسم المسيح أو موسى أو محمد أو السيد البدوي أو نحو ذلك لأنه مما أهل
به لغير الله بل ان ذبح لذلك تعظيما له وعبادة كفر والذابح كالو مسجد لغير الله تعالى فان قصد أنه
يذبح باسم الله ويتصدق به على حب السيد البدوي مثلام يضرب كما يقع من الزائر له
فانهم يقصدون الذبح لله ويتصدقون به على حب السيد البدوي دون تعظيمه وعبادته (قوله
والذكاة بذال معجزة لغة التطيب) احترز بقوله بذال معجزة عن الزكاة بالزاي وقد تقدم معناها لغة
وشرا (قوله لمافيا) أى في الذكاة الشرعية وقوله من تطيب أى كل المذبح أى بسبب خروج
دمه منه بالذبح وهو بيان لما غرض بذلك بيان المناسبة بين المعنى اللعوى والمعنى الشرعى وهو
عله لتحذوف والتقدير سميت الذكاة الشرعية بذلك لمافيا من تطيب أى كل المذبح وكان
الانساب تأخيره عن المعنى الشرعى (قوله وشرا) عطف على لغة وقوله ابطال الحرارة الغريزية
أى المغروزة في الحيوان وقوله على وجه مخصوص أى بحيث يكون بقطع الحلقوم والمرى في
المقدور عليه بهتق غير المقدور عليه فى أى موضع كان العقر كما سأتى والكلام فى الذكاة
استقلالاً فلا يرد حل الجنين الموجود فى بطن أمه من غير قطع حلقومه ومريته ومن غير عقره
لأن ذكائه بذكاة أمه تعالى كما سيجد كره المصنف بقوله وذكاة الجنين بذكاة أمه (قوله أما
الحيوان المأكول البصرى) محترز البرى والمراد بالبصرى ما لا يعيش الا فى البحر وان لم يكن
على صورة السمك المشهور كقرس الماء وكنبه وخنزيره وقوله فيحل على الصحيح هو المعتقد وقوله
بلاذبح أى لأن عيشه عيش مذبح وبكره ذبيحة الاسمكة كبيرة بطول بقاؤه فليس ذبحها
ويسن أن يكون من ذيلها ويحل أكله وبلعه حيا وميتا ولو يقتل بحجوى ومثله الجراد لقوله
تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ولقوله صلى الله عليه وسلم أحل لنا ميتتان ودمان السمك

والذكاة بذال معجزة لغة
التطيب لمافيا من تطيب
أكل اللحم المذبح وشرا
ابطال الحرارة الغريزية
على وجه مخصوص أما
الحيوان المأكول البصرى
فيحل على الصحيح بلاذبح

ولجراد والكبد والطحال (قوله وما) لا يخفى أن ما اسم موصول بمعنى الذي وهو صفة لموصوف
محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله أي والحيوان الذي وقوله لم يقدر بضم أوله أي وقع ثلثه
على البناء للجهول وقوله على ذكره متعلق بقوله يقدر وتناول اطلاق المصنف ما لو تزدى بعير في
بئر ولم يقدر على ذكره فصل بعقره ولو في غير مذبحه ان لم يمكن أصابته في المذبح لكن بالسهم
كل ربح لا بأس بالجارحة كالكلب كما صحه في المنهاج والفرق أن الحديد يستباح به الذبح
مع القدرة فمع العجز أولى بخلاف الجارحة فلا يستباح بها الامع العجز ولو تزدى بعير فوق بصير
فغرز في محافي الاعلى حتى وصل الى الاسفل حل كل منهما وان لم يعلم بالاسفل مالم يكن
موته بنقل الاعلى والام يجل وكذا لو شك هل مات بالرمح أو بنقل الاعلى فلا يصح كفا في
قتل البغوى ومحل في صورة الشك كما في شرح الروح اذا شك كاهل صادقته الطعنة حيا
أو ميتا أما اذا علمنا أن الطعنة أصابته حيا وشك كاهل مات بها أو بنقل الاعلى فانه يجل (قوله
كشاة انسية توحشت أو بعير ذب شاردا) أي وكالضبع والغزال والنعام وانما مثل الشارح
بالانسى التي توحش لانه يعلم منه التوحش أصالة بالاولى لان الذي طرأ توحشه ملحق بالتوحش
أصالة فنبه الشارح على الفرع ليعلم الاصل بطريق الاولى (قوله فذ كانه عقره) استفيد منه
أن الذكوة معناها العقر في غير المقدور عليه كما أن معناها قطع الخلقوم والمرى في المقدور عليه
وانما عبر عنها بالعقر في غير المقدور عليه ليضد أنه لا يشترط فيها حينئذ قطع الخلقوم والمرى بل
يكفى جرحه في أى مكان كان ولو في غير الخلق واللبة وقوله عقر امرضا للروح بشرط لا يتمسه
ليخرج العقر غير المزهق للروح كالخشبة اللطيفة (قوله حيث قدر عليه) متعلق بعقره والمراد
حيث قدر على أصابته في أى جزء من أجزائه فلا ينافى أنه غير مقدور عليه كما هو الفرض ففرق
بين القدرة على أصابته في أى جزء من أجزائه والقدرة عليه نفسه (قوله أى في أى موضع كان
العقر) أى وان لم يكن في الخلق واللبة كما مر (قوله ويكال الذكوة الخ) أى ان كمال الذكوة يحصل
بمجموع هذه الامور الاربعة فلا ينافى أن الاولين وهما قطع الخلقوم والمرى واجبان كما أشار
اليه المصنف بقوله والمجزئ منها شيان قطع الخلقوم والمرى فهو شرط لحل المذبح سواء كان
من تحت الجوزة المعروفة أو من فوقها لكن بشرط أن يبقى منها تدوير متصلة بأصل العنق فالولم
تبق التدوير المذكورة لم يحصل المذبح لأن ذلك لا يسمى ذبحا بل مزعا (قوله وفي بعض
النسخ) أى هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ فهو عطف على مقدور (قوله ويستحب
في الذكوة الخ) فيه تغليب المستحب وهو الامر ان الاخبار ان على الواجب وهو الامر ان الاتقان
فهو كقولهم تنذب الطهارة في نحو الوضوء ثلاثا لمع أن الاولى واجبة لكن في قولهم المذكور
تغليب الاكثر وهو الاخبار ان على الاقل وهو الاولى وفيما نحن فيه تغليب أحد المتساويين على
الاخر فهو ترجيح بلا مرجح (قوله اربعة أشياء) أى مجموعها لاجتماعها اذ ليس كل واحد
مستحب لان قطع الخلقوم والمرى واجب كما علمت ولا يخفى أن هذه الاشياء الاربعة انما تكون
في ذكوة المقصد وورعه لان ذكوة غير المقدور عليه عقره في أى موضع كان العقر كما مر (قوله
أحدها) أى أحد الاشياء الاربعة (قوله قطع الخلقوم) أى قطع كل الخلقوم وهكذا يقال
في قوله والثاني قطع المرى فالمراد قطع كل المرى فلا بد من قطع كل الخلقوم وكل المرى كما

(وما) أى والحيوان الذي
(لم يقدر) بضم أوله على
ذ كانه
توحشت أو بعير ذب شاردا
(فذ كانه عقره) بفتح العين
عقر امرضا للروح (حيث
قدور عليه) أى في أى موضع
كان العقر (ويكال الذكوة)
وفي بعض النسخ ويستحب
في الذكوة (أربعة أشياء)
أحدها (قطع الخلقوم) بضم
الخاء المهملة

في عبارة الشيخ الخطيب وقد أشار إليه الشارح بقوله ومتى بقي شيء من الحلقوم والمرى لم يحل
 المذبوح (قوله وهو) أي الحلقوم وقوله مجرى النفس أي محل جريان النفس بفتح الفاء وقوله
 دخولا وخروجا أي في حال دخوله وخروجه (قوله والثاني) كان الانسب وثانيها وقوله قطع
 المرى أي كل المرى كما مر (قوله وهمز آخره) أي مع المذ وقوله ويجوز تسهيله أي بقلب
 الهمزة ياء (قوله وهو) أي المرى وقوله مجرى الطعام والشراب أي محل جريانها (قوله
 والمرى تحت الحلقوم) أي فالمرى وراء الحلقوم (قوله ويكون قطع ماذكر) أي من الحلقوم
 والمرى وقوله دفعة واحدة لاني دفعتين أي إذا لم توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية
 أما إذا وجدت الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية فيحل المذبوح حينئذ ومثل الدفعة الثانية
 غيرها كاللثة فالشرط وجود الحياة المستقرة في ابتداء الوضع آخر مرة ومحل ذلك عند طول
 الفصل والافلورفع السكين وأعادها فوراً أو ألقاها لكونها كالة وأخذ غيرها فوراً أو سقطت
 منه وأخذ غيرها حالاً أو قلبها وقطع بهما بقي حل المذبوح وإن لم توجد الحياة المستقرة عند
 المرة الأخيرة لأن جميع المرات عند عدم طول الفصل كالمرة الواحدة ولا تشتط الحياة المستقرة
 الأنبا إذا تقدم سبب يحال عليه الهلاك ككل نبات مضر وجرح السبع للشاة وانهدام البناء
 على الهمزة وجرح الهرة للعمامة وعلامتها انقيار الدم أو الحركة العنيفة فيكفي أحدهما على
 المعتمد وأما إذا لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا تشتط الحياة المستقرة بل تكفي الحياة المستقرة
 وعلامتها وجود النفس فقط فإذا انتهى الحيوان إلى حركة مذبوح بمرض أو جوع ثم ذبح حل
 وإن لم ينفجر الدم ولم يترك الحركة العنيفة خلافاً لمن يغلط فيه واعلم أنه يوجد في عباراتهم حياة
 مستقرة وحياة مستمرة وحركة مذبوح ويقال عيش مذبوح والفرق بينها أن الحياة المستقرة
 يكون معها البصار باختبار ونطق باختبار وحركة اختيارية والحياة المستقرة هي التي تستقر إلى
 خروج الروح من الجسد وحركة المذبوح هي التي لا يبقى معها البصار باختبار ولا نطق باختبار
 ولا حركة اختيارية بل يكون معها البصار ونطق وحركة اضطرابية وبعضهم فرق بينها بأن الحياة
 المستقرة هي التي لو ترك الحيوان لجاز أن يبقى يوماً أو يومين والحياة المستقرة هي التي تستقر إلى
 انقضاء الاجل وحركة المذبوح هي التي لو ترك لمات في الحال والاول هو المشهور (قوله فانه
 يحرم المذبوح حينئذ) أي حين إذا كان قطع ماذكر في دفعتين إن لم توجد الحياة المستقرة عند
 الدفعة الثانية مع طول الفصل كما علت (قوله ومتى بقي شيء من الحلقوم والمرى) أي والمرى
 فالوا ومعنى أو ولو عبر بها لكان أولى وقوله لم يحل المذبوح أي لانه يشترط قطع كل الحلقوم
 وكل المرى كما تقدم ولا يشترط قطع الجلدة التي على الحلقوم والمرى فلو أدخل سكيناً باذن
 الحيوان كالنعلب وقطع الحلقوم والمرى وبه حياة مستقرة حل المذبوح وإن حرم هذا الفعل
 لمساقيه من التعذيب (قوله والثالث والرابع) أي من الأشياء الأربعة وهما المستحبان وأما
 الاول والثاني فواجبان كما علم مما مر (قوله قطع الودجين) أي قطع كل منهما ليصح
 عقد قطع كل منهما واحد مستقلاً بحيث يكون قطع أحدهما ثالثاً وقطع الآخر رابعاً (قوله
 تنبيه وديج) أي وهما تنبيه وديج وهو المعنى بالوريد من الأديم قال تعالى ونحن أقرب إليه من
 حبل الوريد (قوله وهما) أي الودجان وقوله عرفان في صفحتي العنق أي وهما الوريدان من

وهو مجزئ النفس دخولا
 وخروجاً (و) الثاني قطع
 (المرى) بفتح ميم وهمز
 آخره ويجوز تسهيله وهو
 مجزئ الطعام والشراب
 من الحلق إلى المعدة
 والمرى تحت الحلقوم
 ويكون قطع ماذكر دفعة
 واحدة لاني دفعتين فانه
 يحرم المذبوح حينئذ ومتى
 بقي شيء من الحلقوم والمرى
 لم يحل المذبوح (و) الثالث
 والرابع قطع (الودجين)
 بواو و الـمضوحين تنبيه
 وديج بفتح الدال وكسرهما
 وهما عرفان في صفحتي
 العنق

الآدمي وقوله محيطان بالخلقوم أي من الحائنين وقبل بالمرى (قوله والجري منها) أي من
 الأشياء الأربعة وقوله أي الذي يكنى في الذكاة أشار بذلك إلى أن الجري من الأجزاء جمع في
 الكفاية وقوله شيئا أي وهما الأولان بخلاف الشئين الآخرين فلا توقف الذكاة عليهما
 لكونهما مستحقين (قوله قطع الخلقوم والمرى) أي قطع كل الخلقوم وكل المرى ولا بد أن
 يكون التدفيع بقطع الخلقوم والمرى فقط فلا يخرج شخص أمعاء المذبوح مع قطع الخلقوم
 والمرى لم يحل وكذا الوضع سكينه أمامه وسكينته خلفه وتلاقيهما في قطع حلقه فإنه لا يحل
 أيضا لأن التدفيع لم يتعمد بقطع الخلقوم والمرى وبذلك علم أنه لو قطع الخلقوم والمرى
 بسكين مسموم بسم مذق لم يحل المذبوح (قوله فقط) أي دون قطع الودجين لأنه مستحب كما
 مر مرارا كثيرة (قوله ولا يسن قطع ما وراء الودجين) لكن لو قطع الرأس كله كني وإن حرم
 للتعذيب والمعتقد عند الرمل والشبراملسى الكراحة (قوله ويجوز) أي لمن تحمل ذكاته
 لا غيره وقوله أي يحل أشار للشارح به إلى أن الجواز بمعنى الحل وقوله الاصطباد أي لقوله تعالى
 أحل لكم الطيبات وما علمت من الجوارح أي وصيد ما علمت من الجوارح (قوله أي أكل
 المصاد) انما يفسر الشارح الاصطباد بذلك لأنه المقصود أخذهما بعده وإن كان الاصطباد بمعنى
 الفعل الذي هو إرسال الجارحة على الصيد وأخذه والاستيلاء عليه حلالا أيضا (قوله بكل
 جارحة) أي ولو قتله بنقله عليه أو صدمته له بجدار أو نحوه فلا يشترط الجرح وتعريضهم
 بالجرح في بعض المواضع لكونه الغالب ويشترط أن لا يدرك فيه حياة مستقرة بأن يدركه ميتا
 أو فيه حركة مذبوح فإن أدرك فيه حياة مستقرة فلا بد من ذبحه (قوله معلنة) بالجرصة
 لجارحة كما هو ظاهر (قوله من السباع) وفي بعض النسخ من سباع البهائم وهو الذي شرح
 عليه الشيخ الخطيب (قوله كالفهد) تمثيل للجارحة من السباع وقوله والنمر يفتح النون وكسر
 الميم هذا هو المشهور ويجوز أن يكون الميم مع فتح النون وكسر هاء سمي بذلك لتفرقه واختلاف
 لون جسده ويقال تنمر فلان إذا تنكر وتغير لونه لا يوجد غالبا الا غضبان مجعيا بنفسه وإذا شبع
 نام ثلاثة أيام وفيه رائحة طيبة وهو معروف أخبث من الأسد (قوله ومن جوارح الطير)
 عطف على قوله من السباع فالجارحة أمان من السباع وأمان الطير (قوله كصقر) بالصاد
 أو بالسين أو بالزاي وقوله وباز عطف على صقر (قوله في أي موضع كان جرح الخ) أي لأنه غير
 مقدور عليه والتعبير بالجرح جرى على الغالب كما تقدم التنبية عليه (قوله والجارحة مستتقة
 من الجرح وهو الكسب) أي لأنها تكسب أو لأنها تجرح الصيد غالبا بنظرها أو نابها ومن
 الجرح بمعنى الكسب قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار أي كسبتم (قوله وشرائط تعليمها)
 مبتدأ أخبره أربعة وكان الأولى أن يعبر بالتعلم أي كونها معلنة بدل التعليم ويجب أن أراد
 بالتعليم التعلم لأنه قد يطلق التفعيل ويراد التفعّل (قوله أي الجوارح) تفسير للضمير في تعليمها
 وظاهره أن جميع هذه الشروط معتبر في كل من جارحة السباع والطير وهو ما نص عليه
 الشافعي كما نقله البلقيني كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الأصحاب لكن المعتقد ظاهر كلام
 المنهاج من أن هذه الشروط خاصة بجارحة السباع وأما جارحة الطير فلا يشترط فيها إلا الاسترسال
 بإرساله ابتداء وذلك الأكل من الصيد وتكرار ذلك منها دون الانزجار بجزءه لأنها إذا أرسلت

محيطان بالخلقوم (والجري
 منها) أي الذي يكنى
 في الذكاة (شيئا) قطع
 الخلقوم والمرى فقط
 ولا يسن قطع ما وراء الودجين
 (ويجوز) أي يحل
 (الاصطباد) أي أكل المصاد
 (بكل جارحة معلنة من
 السباع) كالفهد والنمر
 والكلب (ومن جوارح
 الطير) كصقر وباز في أي
 موضع كان جرح السباع
 والطير والجارحة مستتقة من
 الجرح وهو الكسب
 (وشرائط تعليمها) أي
 الجوارح

بكلبك غير المعلم فأدرى كنت ذكاته أى فذ كينه فكل متفق عليه (قوله ثم ذكر المصنف
 آله الذبح) أى التى هى أحد الأركان الأربعة وكان الأولى أن يقدمها على الاصطباد وقوله
 فى قوله متعلق بذكر (قوله وتجاوز الذكاة بكل ما الخ) أى خبر العيصين ما أنهر الدم وذكر اسم
 الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فدى
 الحبشة وقوله صلى الله عليه وسلم فكلوا أى فكلوا منه وقوله ليس السن والظفر أى ليس
 المنهر السن والظفر وقوله وسأحدثكم عن ذلك أى عن ذلك وقوله أما السن فعظم أى
 وقد نهيتكم عن الذبح بالعظام قبل تعبد أومال إليه ابن عبد السلام وقيل ثلاث نجس بالدم
 وقد نهيتكم عن تحميم الكونها طعام أخوانكم من الجن وقوله وأما الظفر فدى الحبشة
 أى وهم قوم كفار وقد نهيتكم عن التشبه بهم (قوله أى بكل محدّد) أى لانه اسراع فى ازهاق
 الروح وخرج به المثقل كمنطق الرصاص والطين وسهم بلا نصل ولومع محدّد فيحرم المقتول به
 لأن المقتول بالنقل موقوفة فانها ما قبل بمنقل كخشبته ويجزىها مما لا حذله وانما حرم
 المقتول به مع المحدّد كسهم وبندفه تغليب المحرم ومثل ذلك ما لو أصابه السهم ثم وقع على طرف
 جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة ثم مات فلا يحل لانه انما مات بالسقوط منه ومثل ذلك أيضا
 ما لو مات بأحولة كشبكة منصوبة لانه المنخقة المذكورة فى قوله تعالى والمنخقة ويجوز
 الرمي بندق الطين مطلقا ولا يجوز الرمي بندق الرصاص الا بشرطين حدق الراعى وتحمل
 الرمي بأن لا يموت منه غالبا كالاوز بخلاف ما يموت منه غالبا كالعصافير والحاصل أن الرمي
 بالبندق لا يحل إلا أن تدرك فيه الحياة المستقرة ويذكرى وإن الرمي جائز على التفصيل المذكور
 فالكلام فى مقامين خلافا لما أبجل الكلام وقال إن الرمي بالبندق حرام (قوله يجوز) أى
 بجذته كحديد ونحاس أى ورصاص وخشب وقصب وقضة وذهب وغيرها (قوله الا بالسن
 والظفر) أى فلا تجوز الذكاة بكل منها متصلا أو منفصلا من آدمى وغيره لعدم قوله صلى الله
 عليه وسلم فى الحديث السابق ليس السن والظفر نعم ما قتلت به الجارية بناتها وظفرها حلال
 كما علم مما مر (قوله وباقي العظام) أى لا لحاقها بالسن والظفر المذكورين فى الحديث المتقدم
 وفى بعض النسخ والعظام والعطف فيه على ما قبله من عطف العام على الخاص والنهى عن الذبح
 بالعظام قبل تعبدى وبه قال ابن الصلاح ومال إليه ابن عبد السلام وقال النووي فى شرح
 مسلم بأنه معقول المعنى لانه نهى عن الذبح بها لثلاث نجس بالدم وقد نهينا عن تحميمها
 فى الاستبراء لانها طعام أخواتنا من الجن وقد تقدم التنبيه على ذلك فى حل الحديث السابق
 (قوله فلا تجوز الذكاة بها) أى بالسن والظفر وباقي العظام وهذا نصريح بما زاد الاستثناء
 (قوله ثم ذكر المصنف من تصح منه الذكاة) أى الذى هو أول الأركان كان فى العدة السابق
 فكان المناسب تقديمه فقول الحشى هذا هو الركن الرابع أى فى التفصيل لافى الاجمال (قوله
 فى قوله) متعلق بقوله ذكر (قوله وتحل ذكاة) أى ذبح بمعنى الذكاة الذبح سواء كان بقطع
 الحلقوم والمرى فى المقدور عليه أو بالعقر فى أى مكان فى غير المقدور عليه كما تقدم فالمراد به
 ما يشمل الاصطباد وعلى هذا فلا حاجة لزيادة الشيخ الخطيب قوله وصيد بعد قول المصنف ذكاة
 لأن زيادته ذلك مبنية على أن الذكاة بمعنى الذبح الذى يقطع الحلقوم والمرى فقط وهو خلاف

ثم ذكر المصنف آله الذبح
 فى قوله (وتجاوز الذكاة بكل
 ما) أى بكل محدّد (يجرح)
 كحديد ونحاس (الا بالسن
 والظفر) وباقي العظام
 فلا تجوز الذكاة بها ثم
 ذكر المصنف من تصح منه
 الذكاة فى قوله (وتحل
 ذكاة

المأخوذ مما مر (قوله كل مسلم) أي ومسلمة (فرع) قال في المجموع قال أصحابنا أولى الناس
 بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة العاقله المسلمة ثم الصبي المسلم المميز ثم الكفاي ثم المجنون
 والسكران وفي معناهما الصبي غير المميز كما قال الشهاب الرملي لكن لا بد أن يكون له نوع تمييز
 كما صرح به الرحاني (قوله بالغ أو مميز يطبق المذبح) أي لأن قصده صحيح بدليل صحة العبادة
 منه فإنه روح تحت الأدلة كالبالغ وكذا غير المميز كالمجنون والسكران لا تميز في كلام الشارح
 بعد فيحل ذبيحتهم ولو في غير المقدور عليه على الرابع بل قال في المجنون أنه المذهب لأن لهم قصدا
 واردة في الجملة لكن مع السكر أهله لأنهم قد يخطئون المذبح وقبل لا يصح اصطبا دهم لعدم
 القصد وليس بشئ لمأملت من أن لهم قصدا واردة في الجملة (قوله وذكاة كل كفاي) أي
 وكفاية لكن بشرط حل منا كحنا لاهل ملته ما كما هو المشهور وإن كان ظاهر كلام المصنف
 حل ذبيحة الكفاي مطلقا وهو طريقة لبعضهم لكن المعتمد أنه لا تحل ذبيحته إلا بشرط حل
 منا كحنا لاهل ملته وإن لم تحل منا كحنا له لمانع كافي الامة الكفاية فإنه لا يحل نكاحها وتحل
 ذبيحتها لأن الرق مانع من نكاحها وليس مانعا من ذبيحتها ونظير ذلك ذبيحة أزواج النبي صلى
 الله عليه وسلم فإنها تحل مع أنه لا يحل لنا نكاحهن بعده صلى الله عليه وسلم (قوله يهودي
 أنصرائي) نعم في الكفاي قال تعالى وطعام الذين آمنوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس
 إنما حلت ذبائح اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا بالتوراة والإنجيل رواد الحاكم
 وصححه (قوله ويجل ذبح مجنون وسكران) ومثلهما الصبي غير المميز كما مر والمراد بالذبح
 ما يشمل الاصطبا لأن معناه قطع الحلقوم والمرى في المقدور عليه والعقر في أي مكان في غير
 المقدور عليه كما تقدم فيحل اصطبا دهم على الرابع وقبل لا يصح واپس بشئ كما سبق وقوله
 في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد (قوله ويكره ذكاة أعشى) أي لأنه قد يخطئ المذبح
 فتحل ذكاة الأعشى لكن في المقدور عليه فقط بخلاف غير المقدور عليه من صبي وغيره كغيره
 فلا يحل إرسال الأعشى آلة الذبح إليه إذ ليس له في ذلك قصد صحيح لأنه لا يرى الصيد وقوه
 فكيف يقصده بإرسال سهم وجارحة إليه فالمراد بالذكاة في الأعشى ذبح المقدور عليه فقط
 لا ما يشمل ذبح غير المقدور عليه بإرسال سهم أو جارحة لعدم حل ذلك منه (قوله ولا تحل ذبيحة
 مجوسى) أي في الأصلين أو في أحدهما وقوله ولا وثى أي ولا مرتد وقوله ولا نحوهما
 من لا كتاب له أي كعابد الشمس والقمر ولو شارل من تحل ذبيحته كسليم وكفاي من لا تحل ذبيحته
 كجوسى ووثى حرم المذبح تغليبا للتحريم كأن أمر مسلم ومجوسى مذبحة على مذبح شاة
 أو قتل صيد أسهم أو جارحة فلو أرسل أسهمين أو جارحتين فإن سبق سهم المسلم أو جارحته سهم
 المجوسى أو جارحته فقتله سهم المسلم أو جارحته أو أنها إلى حركة مذبوح حل كما لو ذبح مسلم شاة
 فقد هاجم مجوسى نصفين فلو انعكس ذلك أو جرحاه معا أو جهلت المعينة والترتيب أو جرحاه مرتبا
 مع سبق آلة المسلم لكن لم تقتله ولم تنه إلى حركة مذبوح ومات بهما جميعا حرم في الجميع تغليبا
 للتحريم كما علم مما مر (قوله وذكاة الجنين) أي ولو نعتد وكذا جنين في جوف جنين ولا تحل
 العلقة والمضغة ولو تخططت بناء على عدم وجوب الغرة فيها وعدم ثبوت الاستيلاد بها فيها
 إذا كانت من آدمى (قوله حاصلة بذكاة أمته) أي سواء كانت ذكاتها بنحها أو أرسل أسهم

كل مسلم بالغ أو مميز يطبق
 الذبح (و) ذكاة كل
 (كفاي) يهودى أنصرائي
 ويجل ذبح مجنون وسكران
 في الاظهر ويكره ذكاة أعشى
 ولا تحل ذبيحة مجوسى
 ولا وثى ولا نحوهما من
 لا كتاب له (وذكاة الجنين)
 حاصلة (بذكاة أمته)

أوجارحه اليها الحديث ذكاة الجنين ذكاة أمته أي ذكاة أمته التي أحلتها أحلتها بعمالها ولا به جزء
من أجزائها وذكاتها أكلت جميع أجزائها حتى لو كان للمذكاة عضو أشل حل كسائر أجزائها
ولانه لو لم يحل بذكاة أمته لحرم ذبحهما مع ظهور الحل كما لا تقتل الحامل قودا (قوله فلا يحتاج
لتذكيته) أي لأن تذكية أمته كفت (قوله هذا) أي حصول ذكاة الجنين بذكاة أمته وقوله
إذا وجد وفي بعض النسخ ان وجد وقوله ميتا أي بذبح أمته بأن سكن عقب ذبحها بلا مهلة
ولم يوجد سبب يحال عليه موته فلو اضطرب في بطن أمته بعد ذبحها زمانا طويلا ثم سكن لم يحل
كما قاله الشيخ أبو محمد الجويني في القروق وأقره الشيطان ولو ضربت أمته على بطنها فسكن
ثم ذبحت فوجد ميتا لم يحل لأحالة موته على ضرب أمته ولو شل هل مات بذكاة أمته أولا فالظاهر
عدم حله والذي في حاشية المنهج عن الشوري حله قال لان سبب في حله والاصل عدم المانع
ولومات في بطنها قبل ذبحها كان ميتة لأحالة لان ذكاة أمته لم تؤثر فيه والحديث يشير اليه
(قوله وفيه حياة غير مستقرة) أي بأن كان عيشه عيش مذبوح (قوله اللهم الآن يوجد حيا
الخ) لعله عبر بذلك استبعاد الكونه يوجد حيا بعد ذبح أمته حياة مستقرة وقوله بعد خروجه
من بطن أمته أي تمام خروجه فلما خرج رأسه وفيه حياة مستقرة ثم ذبحت أمته فمات قبل تمام
خروجه حل لأن خروج بعضه كعدم خروجه في الفترة ونحوها فلا يجب ذبحه وان صار بخروج
رأسه مقدورا عليه (قوله وما قطع من حيوان حي) أشار الشارح الى أن قول المصنف حي
صفة لموصوف محذوف وقوله فهو ميت أي لخبر ما قطع من حي فهو ميت رواه الحاكم وصححه
والمراد أنه كتبته طهارة ونجاسة فاقطع من السمك والجراد والادى والخن طاهر وما قطع
من نحو الحمار والشاة نجس (قوله الا الشعر) ومثله الصوف والوبر والريش وان كان ملقى
على المزابل ونحوها نظر الاصل والغالب أنه من مذكى قال تعالى ومن أوصافها وأوبارها
وأشعارها أنا ومانعا الى حين (قوله أي المقطوع من حيوان ما كول) أي كل عزم ما لم يكن
على قطعة لحم تقصد وعلى عضوين من حيوان ما كول والافه ونجس بعمال ذلك وخروج
بالما كول غيره كالخمار والرة ونحوه نجس لكن يعنى عن قليل بل وعن كثيره في حق من ابتلى به
كالفاسدين (قوله وفي بعض النسخ) عطف على مقدّر تقديره هكذا في بعض النسخ وقوله
الا الشعر ومثلها الاصواف والاوبار كما علم مما تقدم وقوله المنتقع بها في المفارش والملابس
وغريها أي من سائر الانتفاعات (تمة) * لو أخبر فاسق أو كاذب فذبحته بأنه ذبح هذه الشاة
مثلا حل أكلها ولو جهل الذابح هل هو ممن يحل ذبحته كسالم أو ممن لا تحل ذبحته كجوسي
لم يحل أكل الحيوان المذبوح للشك في وجود الذبح المبيع والاصل عدمه نعم ان كان المسلمون
أكثر كما في بلاد الاسلام فينبغي أن يحل والله أعلم * (فصل في أحكام الاطعمة) أي كالحل
في قوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال والحرمه في قوله وكل حيوان استخبثته العرب
فهو حرام الى آخر ما سأتى والاطعمة جمع طعام بمعنى مطعوم كشراب بمعنى مشروب والاصل
فيها قوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى الى محترما على طاعم يطعمه الآية وقوله تعالى ويحل لهم
الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وعرفه أحكامها من مهمات الدين لأن في تناول الحرام الوعيد
الشديد فنقد ورد في الخبر أي لحلم نبت من حرام فالنارأولى به فلأكره على أكل محرم وجب

فلا يحتاج لتذكيته هذا
ان وجد ميتا وفيه حياة
غير مستقرة اللهم الآن
يوجد حيا بجياة مستقرة
بعد خروجه من بطن أمته
(فيذكى) حينئذ وما قطع
(من) حيوان (حي) فهو ميت
الا الشعر أي المقطوع
من حيوان ما كول وفي
بعض النسخ الا الشعر
المنتقع بها في المفارش
والملابس وغيرها
(فصل في أحكام الاطعمة)

عليه أن يتقايأه إذا قدر عليه ومثل ذلك ما لو أكره على شرب خمر ولو عظم الحرام جازاً استعمال ما يحتاج اليه فمقتصر على قدر الحاجة ولا يقتصر على قدر الضرورة ويسن ترك التبسط في الطعام المباح لأنه ليس من أخلاق السلف الصالح إلا أن دعت إليه حاجة كقوى ضيف وتوسعة على عيال بقصد تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء وطهرهم بمأشيتهم ولا بقصد التفاخر والتكاثر وفي إعطاء النفس شهواتها المباحة مذهب الأول منعها منها وقهرها لئلا تظني والثاني إعطاؤها تحميلاً على نشاطها وبغائر وحاتتها والثالث وهو الأشبه بالتوسط بين الأمرين لأن في إعطائها الكل سلاطة لها عليه وفي منعها بالكلية بلادة ويسن الحلوم من الأطعمة وتسبب كثرة الأيدي على الطعام ويسن أن يحمد الله تعالى عقب الأكل والشرب لما روى أبو داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذي أطعم وسق وسوغه وجعل له مخرجاً (قوله الحلال منها) أي ما يحل أكله منها وقوله وغيرها أي وغير الحلال منها وهو ما يحرم أكله منها وكان الأولى أن يقول وغيره كما في بعض النسخ لأن الضمير عائد على الحلال كما هو ظاهر الآن يقال أنه باعتبار المعنى (قوله وكل حيوان استطابته العرب) أي عدوه طبيباً والظاهر كما قاله الزركشي الاستغناء بالخبر عدلين منهم وإن كان كلام المصنف يؤهم اعتبار جمع منهم بل ربما يؤهم اعتبار جميعهم وليس مما إذا روجه اعتبار العرب دون غيرهم أنهم بذلك أولى لأنهم أولى الناس أذهم المخاطبون بالقرآن أولاً عند نزوله ولأن الدين عربي أي نزل بلسان العرب ويرجع في كل زمان إلى العرب الموجودين فيه فيما لم يسبق فيه كلام لمن قبلهم ممن كان في عهده صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم فإن ما سبق فيه ذلك قد عرف حاله واستقر أمره فإن اختلفوا في استطابته أتبع الأكثران استواء فريش لأنهم قطب العرب أي أصلهم ومرجعهم فإن اختلفت فريش ولا ترجيح أو شكوا في استطابته أولم نجددهم ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب الحيوان به شبهها طبعاً ثم طعماً ثم صورة ثم هذا الترتيب وإن لم تفده عبارة الشيخ الخطيب فإن استوى الشبهان أولم يوجد ما يشبهه فحلال لا ية قل لا أجد فيما أوحى إلى محرم ما على طاعم يطعمه وإن جهل اسم حيوان رجع إلى العرب في تسميتهم له فإن سموه باسم حيوان حلال فهو حلال وإن سموه باسم حيوان حرام فهو حرام لأنهم أهل اللسان فإن لم يكن له اسم عندهم اعتبر بأقرب الحيوان به شبهها كما مر (قوله فهو حلال) أي لأن الله تعالى أناط الحل بالطيبات والحريم بالخبائث قال تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قوله إلا ما الخ) هذا استثناء من منطوق القاعدة التي ذكرها بقوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال ومن جملة ما دخل تحت المستثنى من ذلك ما ذكره بقوله ويحرم من السباع ما له ناب قوى يعدو به وانما ذكره مستقلاً لكونه قاعدة أخرى وكذلك قوله ويحرم من الطيور ما له مخلب قوى يبحر به وما ورد النص بتعريمه البغل للنهي عن أكله في خبر أبي داود ولتولده بين ما كول وغيره والمتولد بين ما كول وغيره حرام كالتولدين بكتب وشاة ومن هذا التعليل يعلم أن الكلام في البغل المتولد بين فرس وجمار أهلي فإن تولد بين فرس وجمار وحشي أو بين فرس وبقر حل بلا خلاف ومما ورد النص بتعريمه أينسا الجمار الأهلي للنهي عنه في خبر الحميصين وكنية الذكراً بوزياد وكنية الأنثى أم محمود ويحرم كل ما ندبه إلى

الحلال منها وغيرها (وكل
حيوان استطابته العرب)
الذين هم أهل ثروة وخصب
وطباع سليمة ورفاهية (فهو
حلال إلا ما)

قتله كحكمة وعقرب وغراب أبقع وحداة وفارة وكلب عقور ورغوث وذبور بضم الزاي وبق
وانما ندب قتلها لا يذنبها وأما الكلب غير العقور فان كان فيه منفعة حرم قتله انما قاتوان كان
لا منفعة فيه حرم قتله على المعتمد خلافاً للشيخ الاسلام ومن تبعه في قوله بأنه يكره قتله ويكره
قتل ما لا ينفع ولا يضرك كالتنافس والجعلان وهودوية معروفة تسمى الزعقوق وما فيه منفعة
ومضرة لا يندب قتله لنفعه ولا يكره لضرره وتحرم الرخة وهي طائر أبيض والبغاة وهي
كالحدأة طائر أبيض بطي الطيران والبيغا وحدين مع تشديد الثانية وبالقصير وهو الطائر
المعروف بالذرة والطاوس وهو طائر في طبعه العفة وحب الزهو بنفسه والخيلاء والاعجاب
بريشه وهو مع حسنه يشام به ويحرم أيضاً ما نهى عن قتله كخطاف ويسمى عصقوا والجنة
لانه زهد ما في أيدي الناس من الاقوات وغل وذباب ولا تحل الحشرات وهي صغار ذواب
الارض كتنفسا ودود (قوله أي حيوان) هو بالرفع في كلام الشارح لكن مقتضى
القواعد النحوية أن يكون منصوباً لانه مستثنى من كلام تام موجب كما في قولك قام القوم
الازيد او يمكن أن يوجه بأنه جرى على طريقة ربيعة فانهم يسمون المنسوب بصورة المرفوع
والجرور وبأن قول المصنف فهو حلال في قوة أن يقال فهو لا يحرم فهو متضمن للنفي ويكون
الاستثناء من الضمير المستر على أن هنالك لغة تجوز الرفع في المستثنى من كلام تام موجب
وان كانت غير ما اشتهر عند النحاة (قوله ورد الشرع) أي شرعنا لأن شرع من قبلنا ليس شرعاً
لنا وان ورد في شرعنا ما يوافق خلافه لشيخ الاسلام وقوله بتحريمه أي كالبغل والجلاد وغيرهما
عما قد مناه لك وقوله فلا يرجع فيه أي فيما ورد الشرع بتحريمه وقوله لاستطابتهم له أي لو فرض
أنهم استطابوه لأن محل الرجوع لاستطابتهم فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع وهو
معلوم من الاستثناء فلذلك قال المحشي لا حاجة اليه لكن الشارح ذكره للإيضاح (قوله
وكل حيوان استخبطته العرب الخ) هذا مفهوم القاعدة صرح به ايضاً حافظ ذكر المصنف هذه
القاعدة منطوقاً بقوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال ومفهوم ما بقوله وكل حيوان
استخبطته العرب فهو حرام (قوله أي عدوه خيئاً) فالسين والتاء في ذلك للعدو كما في قوله
استطابته ولذلك فسرناه بقولنا أي عدوه طيباً (قوله فهو حرام) أي لأن الله تعالى أنما
التحريم بالخيئيات كما تقدم (قوله الاما الخ) أي الاحيوان الخ وهو استثناء من مفهوم القاعدة
المتقدمة فقد استثنى من المفهوم كما استثنى من المنطوق وقوله ورد الشرع أي شرعنا لأن شرع
من قبلنا ليس شرعنا كما مر وقوله باباحته أي بجعله فما ورد الشرع بجعله الانعام وهي الابل والبقر
والغنم لقوله تعالى أحلت لكم بهيمة الانعام والخيول والبعير عن جابر بن سمرة رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجر واذن في لحوم الخيل وفيه ما عن أسماء نضرنا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسافاً كلناه ونحن بالمدينة وأما ما خبر النسي عن لحوم الخيل فهو
منعك كما قاله الامام أحمد وغيره أو منسوخ كما قاله أبو داود وبقرو حش وجاره لانهم حرام من
الطيبات وقال صلى الله عليه وسلم في الثاني كوا من لجه وأكل منه وقيس به الاقل وطبي ونظية
بالاجماع وضيع لانه صلى الله عليه وسلم قال يحل أكله ولأن نابه ضعيف لا يعدو به ومن يجيب
أمره أنه يبيض ويكون منه ذكر أو سنة أو نهي ويقال لذلك ضربان على وزن عمران ولا تنو

أي حيوان (ورد الشرع
بتحريمه) فلا يرجع فيه
لا استطابتهم له (وكل
حيوان استخبطته العرب)
أي عدوه خيئاً فهو حرام
الاما ورد الشرع باباحته

ضبع وهو من أحق الحيوان لانه يتناوم حتى يصاد وضب لانه أكل على مائدته صلى الله عليه وسلم ولم يأكل منه فقبل له أحرام هو قال لا ولكن له ليس بأرض قوى فأجد نفسي تعافه لذلك منه ذكران وللانثى فرجان وأرنب لانه يبعث بوركها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقبله وأكل منه رواء البخاري وثعلب لانه من الطيبات ولا يتقوى بنابه وكنيته أبو الحصين ويربوع لأن العرب تستطيبه ونابه ضعيف وفلك يفتح الفاء والنون لأن العرب تستطيبه ويؤخذ من جلده القروى لخصته ولينه وسهور يفتح السين وتشديد الميم وسحاب لأن العرب تستطيبهما وهما نوعان من ثعالب الترك والفتقد بالذال المجهة والوبر باسكان الموحدة وهو أصغر من الهرعينة كحلاء لاذنبه والدليل بنت عرس والحوصل وهو طائر أبيض أكبر من الكركى ذو حوصلة عظيمة ويتخذ منه فرو ويحل كركى وبط وأوز ودجاج وحمام وهو كل ما عب أى شرب الماء وهدر أى صوت وما على شكل عصفور كعندليب وصعوبة وهى صفار العصفور وأما الغراب فأنواع منها الزاغ وهو أسود صغير وقد يكون محمراً المنقار والرجلين وهو حلال على الأصح لانه مستطاب يشبه الفواخت بأكل الزرع ولذلك يقال لغراب الزرع ومنها الابقع والعققع ويقال له القعقع صوته العقعقة تشبه العصب بصوته وهو ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الخناج والغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلى لانه لا يسكن الا الجبال وهذه الثلاثة حرام وأما الغداف الصغير فقد اختلف فيه والمعتمد أنه يحل وقد صرح بحمله البغوى والجرجاني والرويانى وعلاه بانه يأكل الزرع واعتمده الاسنوى والبلقيسى وصحح فى أصل الروضة تحريره وجرى عليه ابن المقرئ لا امر يقتل الغراب فى خبر مسلم ويحجب من طرف الاولين بأن الامر يقتله محمول على الابقع ونحوه وأما الزرافة فهل تحل أو لا فيها تردد والأصح أنها تحرم كما فى المجموع وفى العباب أنها تحل وبه قال البغوى وصوبه الاذرى والزركشى وهى حيوان طويل اليدين قصير الرجلين عكس البربوع وهى متولدة من سبع حيوانات كما قيل ويؤيده أن الزرافة لغة الجماعة ولها رأس كالابل وجلد كالفهد وذناب كالنمى وقرون وقوائم وظلال كالبقر فى الثلاثة لكن لا ركب لها فى يديها وقيل غير ذلك (قوله فلا يصح كون حراماً) أى ولا يرجع لاستخباتهم له لو فرض أنهم استخبتوه فحل الرجوع لاستطابتهم واستخباتهم فيما انص فيه من كتاب أسنة أواجاع بتحريم ولا تحليل ولم يرد أمر يقتله ولا بعده (قوله ويحرم من السباع) قال الشيخ القليوبى ولو قال من الحيوان أو من غير الطيور لكان أولى وأنسب ووجه الشيخ الشنوائى بأن كلام المصنف يقتضى أن السباع فيها ماله ناب وفيها ماله ناب له وليس كذلك وقوله ماله ناب قوى يعد به أى كل ماله ناب قوى بسطوبه وخروج بذلك ماله ناب ضعيف لا يعد به كالضبع فانه يحل أكله كما مر فلا حاجة لاستثنائه كما صنع المحشى وقوله على الحيوان أى على غيره من الحيوانات (قوله كاسد) ويسمى أسامة وذكر ابن خالويه أن له خمسمائة اسم وزاد عليه على بن جعفر مائة وثلاثين اسماً فتكون الجملة ستاً وثلاثين اسماً وقوله ونغر يفتح النون وكسر الميم وهو حيوان معروف أخبث من الاسد اذا شبع نام ثلاثة أيام ورائحة فحطية ومعدا خسل بالكاف الذنب بالهمز وعنده وهو حيوان معروف موصوف بالانفراد والوحدة ومن طبعه أنه لا يعود الى فريسة شبع منها وينام باحدى عينيه حتى تكفى

فلا يكون حراماً (ويحرم من السباع ماله ناب) أى سن (قوى يعد به) على الحيوان كاسد ونغر

من النوم ثم يقضمها وينام بالآخرى ليحرص باليقظانه ويستريح بالنائمة والدب بضم الدال
 المهملة والقليل وكنيته أبو العباس واسم الفيل المذكور في القرآن محمود وهو صاحب حقد
 وعداوة وغبط ولسانه مقلوب ولولا ذلك لتكلم وفيه من القهيم ما يقبل به التأديب والتعليم
 ويعمر كثيرا وأهل الهند تعظمه لما اشتمل عليه من الخصال المحمودة ويخاف من الهزة خوفا
 شديدا والفرد وهو حيوان ذكي الفطنة سريع الفهم يشبه الانسان في غالب حالاته
 لانه يغتم ويضرب ويتناول بيده الشيء ويأنس بالناس والكلب والخنزير والقهد وابن آوى
 بالذ بعد الهزة وهو فوق الثعلب ودون الكلب طويل الخالب فيه شبهه من الذئب وشبهه من
 الثعلب مسمى بذلك لانه يأوى الى عواء أبنائه جنسه ولا يعوى الا ليلا اذا استوحش والهزة
 ولو وحشية (قوله ويجرم من الطيور ما له مخلب) أى كل ما له مخلب وقوله بكسر الميم وفتح اللام
 أى واسكان المجبة (قوله أى ظفر) عبارة الشيخ الخطيب وهو للطير كالظفر للانسان وهى
 أحسن من عبارة شارحنا لانها تفيد أنه فى الطير يسمى ظفرا وليس كذلك فاعل تفسيره بالظفر
 على سبيل التجوز لانه يشبه الظفر (قوله قوى يجرح به) أى المخلب (قوله كصقرو باز) أى
 وشاهين ونسر وعقاب وجميع جوارح الطير كما قاله فى الروضة (قوله ويجعل) أى يجب
 لانه جواز بعد منع فيصدق بالوجوب وانما وجب لان تاركه ساع فى هلاك نفسه وقد قال تعالى
 ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وقال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم وقوله للمضطر أى من أصابته
 الضرورة فهذا بيان لحكم ما يؤكل حال الاضطرار بعد بيان حكم ما يؤكل حال الاختيار
 (قوله وهو من خاف على نفسه الخ) أشار بتعبيره بالخوف الى أنه لا يشترط تحقق وقوع الضرر به
 لولم يأكل بل يكفى فى ذلك الظن كما فى الاكراه على كل ذلك ويعلم من ذلك أنه لا يشترط الاشراف
 على الهلاك بل لو انتهى الى هذه الحالة لم يحل له الاكل من الميتة لانه لا يفيد حينئذ كما صرح به
 فى أصل الروضة (قوله من عدم الاكل) أى من أجله وسببه (قوله فى النخصة) أى فى حال
 النخصة وهى فتح الممين وسكون الخاء المجبة وفتح الصاد المهملة الجماعة ومنهم من عبر عنها
 بالجوع الشديد (قوله موتا) مفعول لخاف وقوله أو مرضا مخوفا معطوف على ما قبله وكذا
 ما بعده (قوله أو انقطاع رفقته) أى انقطاعه عن رفقته أو ضعفه عن مشى أو ركوب والضابط
 فى ذلك كل ما يبيح التيمم (قوله ولم يجز ما يأكله حلالا) أى ولو لقمة فلا يجوز ان معه لقمة
 أن يأكل من الميتة حتى يأكلها واذا وجد الحلال بعد تناول الميتة لم يلزمه التقاى على العمدة
 فنقول الشيخ الخطيب يلزمه التقاى ضعيف بخلاف ما لو أكره على شرب خمر أو أكل محرم
 فانه يلزمه التقاى اذا قدر كإتصافه فى الامم ويجب تقديم الميتة على طعام غيره الذى لم يذله له
 ولو بعوض وعلى الصيد الذى حرم بأحرام أو حرم ولو لم يجز الميتة لئلا كل طعام غائب يبدله
 وحاضر غير مضطر اليه كذلك ويلزمه بذله لمعصوم بمن مثل مقبوض ان حضر والا ففى ذمته
 ولا تمن له ان لم يذكره فان امتنع من بذله له أخذ منه قهرا ولو قتله ولا ضمان عليه بقتله الا ان كان
 المضطر كافرا ومالك الطعام مسلما فيضنه حينئذ كما يحسنه ابن أبى الدم وخرج بالمعصوم غيره
 وهو مرق الدم فلا يجب بذله فان كان الحاضر مضطرا اليه لم يلزمه بذله لمضطر آخر بل هو
 أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك وإبقاء لمهجته نعم ان كان غير المالك نيا وجب

(ويجزم من الطيور ما له
 مخلب) بكسر الميم وفتح اللام
 أى ظفر (قوى يجرح به)
 كصقرو باز وشاهين (ويجعل
 للمضطر) وهو من خاف على
 نفسه الهلاك من عدم
 الاكل (فى النخصة) موتا
 أو مرضا مخوفا أو زيادة
 مرض أو انقطاع رفقته
 ولم يجز ما يأكله حلالا

على المال بذله ويسن له ان يار غيره ان كان ذلك الغير مسلماً معصوماً لقوله تعالى ويؤثرون
 على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهو من شيم الصالحين بخلاف الكافر واليهيمة ومراق الدم
 فيجب أن يقدم نفسه على هؤلاء (قوله أن يأكل) أي الآن كان عاصياً بسفره فليس له الاكل
 من الميتة حتى يتوب لأن الاكل من الميتة رخصة وهي لا تنطبق بالمعاصي ومثل العاصي بسفره
 مراق الدم القادر على عصمة نفسه كالمترد والحربي وتارك الصلاة بعداً هو الامام والقاتل
 في قطع الطريق فليس لهم الاكل من الميتة لقدرتهم على عصمة أنفسهم بالاسلام في المرتد
 والحربي والتوبة في غيرهما بخلاف الزاني المحسن والقاتل في غير قطع الطريق فلهما الاكل
 من الميتة لعدم قدرتهم على عصمة أنفسهم بالتوبة (قوله من الميتة المحترمة عليه) أي قبل
 الاضطرار وأقهرهم اطلاق المصنف الميتة المحترمة أنه يخبر بين أنواعها حتى بين ميتة المأكول
 وغيره كمنته شاة وجار فيخبر بينهم ما خلا فالبعضهم في قوله بوجوب تقديم ميتة المأكول على ميتة
 غيره من يجب تقديم ميتة الحيوان الطاهر في حياته كماروشاة على ميتة النجس في حياته كخنزير
 وكلب كما صح في المجموع وهو المعتمد وان خالفه الاسنوي ولو اضطر شخص لاكل الحيوان الذي
 لا يحل أكله كما لم يرد فيجب عليه ذبحه لانه يزيل العفونات أولاً لان ذبحه لا يصدق قال
 الشبراملسي وقع في ذلك تردد والاقرب عدم الوجوب والمضطر أكل ميتة الاسنوي اذا لم يجد
 ميتة غيره لان حرمة الحي اعظم من حرمة الميت الا ان كان الميت نياً فلا يجوز الاكل منه جرماً
 لشرفه على غيره بالنبوة وكذلك لا يجوز للمضطر الكافر الاكل من ميتة المسلم لشرفه عليه
 بالاسلام ولا يجوز طبخ ميتة الاسنوي ولا شهيها حيث جوزنا أكلها لما فيه من هتك حرمة الا اذا
 تعذرت اساعتها بدون ذلك وتخبر في ميتة غيره بين أكلها ميتة وغيرها وله قتل من له عليه قصاص
 وأكله ولو بغير اذن الامام وانما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأديماً معه وفي حال الضرورة
 لا يراعى فيها أدب وله قتل غيره معصوم وأكله كترتد وزان محسن وتارك صلاة بعداً هو الامام له بها
 وقاتل في قطع الطريق وحربي ولو صيباً وامراً ومجنوناً ونحوهم قبل أسرهم والافهم أرقاءه ولله
 معصومون ولو وجد بالغاً حراً وصيباً حراً ونحوه قتل البالغ وأكله وكف عن الصبي ونحوه
 مراعاة لحق الغائمين ولان الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي ولا يجوز قتل المعصوم كذبي
 ومعاهد وقطع جزء المعصوم كقتله فلا يجوز قطع جزء نفسه لا كله ان فقد ميتة وكان
 خوف قطعه أقل من خوف عدم الاكل وبالأولى ما لو اتقى الخوف بالكلية في القطع فان كان
 لاكل غيره من المضطر لم يجوز قطع الجزء الا ان كان ذلك الغير نياً فيجب القطع له وكذلك لا يجوز
 قطع الجزء ان وجد ميتة أو كان خوف القطع أكثر من خوف محذور الاكل وبالأولى ما اذا
 كان الخوف في القطع فقط فان استوى الخوف في القطع وعدم الاكل حرم هنا القطع
 بخلاف مسئلة السلعة فانه يجوز فيها القطع اذا استوى الضرر في القطع وعدمه والفرق ان
 في مسئلة السلعة قطع عضو لا يترتب على بقائه شين فوسهوا فيه دون ما هنا فان فيه قطع
 عضواً صلى لا يترتب على بقائه شين فضيقوا فيه (قوله ما) نكرة موصوفة كما
 أشار إليه الشارح بقوله أي شيئاً ويصح جعلها موصولة وتفسر حينئذ بالذي ولا يجوز للمضطر ان
 توقع حلالاً على قرب أي أكل غير ما يستد رقبه لاندفاع الضرورة به مع رقب وجود الحلال بعده

أن يأكل من الميتة المحترمة
 عليه (ما) أي شيئاً

ولقوله تعالى غير متجاف لاثم أى غير مائل لشبع فالمراد بالاثم الشبع كما قيل نعم ان خاف تلفاً أو
 مرضاً أو زيادة ان اقتصر على سد الرق جازت له الزيادة بل وجبت لتلايضه نفسه ويجوز له
 التزوّد من المحرم ولورجا الوصول الى الحلال (قوله يستبد به رقه) بالسين المهملة ان فسر الرق
 ببقية الروح كما صنع الشارح وبالشين المعجمة ان فسر الرق بالقوة فالجاءل انه ان فسر الرق
 ببقية الروح فالسد بالسين المهملة وان فسر الرق بالقوة فالسد بالشين المعجمة ولا يتعين ذلك بل
 يصح قراءته بالسين وبالشين على كل من المعنيين لان المراد انه يستد الحلال الحاصل في بقية الروح
 أو القوة على قراءته بالسين ويقوى بقية الروح أو القوة على قراءته بالشين لكن قال الاذرى
 وغيره الذى تحفظه انه بالمهملة وهو كذلك فى الكتب فالاولى الاقتصاد عليه وان صح المعنى على
 كل من الضبطين (قوله أى بقية روجه) تفسير للرق ونسره بعضهم بالقوة وهو أظهر لان الروح
 لا تجزأ بخلاف القوة فانها تجزأ كما هو ظاهر (قوله ولنا ميتان حلالان) أى فهمامستنيان
 من الميتة فيحلان لخبر أحلت لنا ميتتان السمك والجراد فيحل أكلاهما وبلعهما ويكره قطعهما
 حين وكذلك ذبحهما فيكره الاسمكة كبيرة يطول بقاؤها فيسب ذبحهما من ذيلها ويحل قليهما ولا
 يتنجس الدهن كلزيت بما فى جوفهما ان كانا صغيرين لان كانا كبيرين للعفو عنه فى الاقل دون
 الثانى (قوله وهما) أى الميتان الحلالان وقوله السمك أى ما لا يعيش الا فى البحر ويكون عيشه
 فى البر يعيش مذبح ولو على غير صورة السمك المشهور كأن يكون على صورة كلب او خنزير
 ويحرم ما يعيش فى البر والبحر كالضفدع والسرطان ويسمى عقرب الماء والحية والنسناس
 والتمساح والسحفاة بضم السين وفتح اللام نخب لجهما وللنهي عن قتل الضفدع وقوله والجراد
 مشتق من الجر وهو يرى ويجرى وبعضه أصفر وبعضه أبيض وبعضه أجرو وبعضه كبير الجثة
 وبعضه صغيرها وله يدان فى صدره وفأنتان فى وسطه ورجلان فى مؤخره وليس فى الحيوانات
 أكثر افساد منه قال الاصمعى أثبت البادية فرأيت رجلا يزرع برأفها تام على سوقه وجاد بسنبلة
 جاء اليه الجراد فجعل الرجل ينظر اليه ولا يعرف كيف يصنع ثم أنشأ يقول

مر الجراد على زرعى فقلت له * لانا كان ولا تشغل بانفساد

فقام منهم خطيب فوق سنبلة * انا على سفر لا بد من زاد

ولعابه سم على الاشجار لا يقع على شئ الا أفسده (فائدة) * روى القرطبي عن عمر رضى الله عنه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله خلق فى الارض ألف أمة ستمائة فى البحر وأربع مائة فى
 البر وقال مقاتل خلق الله تعالى ثمانين ألف عالم أربعين ألفا فى البحر وأربعين ألفا فى البر (قوله
 ولنا دمان حلالان) أى الحديث أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال
 ونفعه ابن ماجه بسند ضعيف عن ابن عمر رضى الله عنهما وصحح البيهقى وقفه على ابن عمر وقال
 حكمه حكم المرفوع ولذلك قال فى المجموع الصحيح أن ابن عمر هو القائل أحلت لنا وأنه يكون
 بهذه الصيغة مرفوعا (قوله الكبد) بكسر الموحدة على الافصح وقوله والطحال بكسر الطاء
 المهملة لا غير والناس يقولونه بالضم فهو لحن (قوله وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق
 الخ) غرض الشارح بذلك بيان حاصل كلام المصنف وقوله أن الحيوان على ثلاثة أقسام أى كائن
 على ثلاثة أقسام من كينونة المقسم على أقسامه (قوله أحدها) أى أحد الاقسام الثلاثة وقوله

(يستبد به رقه) أى بقية
 روجه (ولنا ميتان
 حلالان) وهما (السمك
 والجراد) لنا (دمان
 حلالان) وهما (الكبد
 والطحال) وقد عرف من
 كلام المصنف هنا وفيما سبق
 أن الحيوان على ثلاثة
 أقسام أحدها ما لا يؤكل
 فذبحته وميته سواء

ملا يؤكل أى كالحار وغيره مما تقدم وقوله فذبيحته وميته سواء أى فى التحريم لأن ذبحه لا يفيد شيأ (قوله والثانى) أى من الأقسام الثلاثة وقوله ما يؤكل أى كاللثة وغيرها مما تقدم وقوله فلا يحل إلا بالتذكية الشرعية أى بخلاف ما إذا لم يذك أصلاً وذكى ذكاة غير شرعية (قوله والثالث) أى من الأقسام الثلاثة وقوله ما قتل ميتته أى ولو بقتل مجوسى وقوله كالسك والجراد أى فحل ميتتهما كما مر والظاهر أن الكاف استقصائية كما يؤخذ من قوله ولناميتان حلالان وهما السك والجراد * (فصل فى أحكام الاضحية) * أى ككونها سنة مؤكدة كما سيأتى فى قوله والاضحية سنة مؤكدة وهى مشتقة من الضحوة سميت باسم مشتق مما اشتق منه اسم أول وقتها وهو الضحى والاصل فيها قوله تعالى فصل لربك وانحر أى صل صلاة العيد وانحر الاضحية بناء على أشهر الأقوال أن المراد بالصلاة صلاة العيد وبالضريح الاضحية وخبر الترمذى عن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقة الدم انها لتأتى يوم القيامة بقرورها وأظلافها وان الدم ليقع من الله بمكان قبل أن يقع من الارض فطيبوا بها نفساً أى فلتطيب بها نفوسكم أو فافعلوها عن طيب نفس وخبر مسلم عن أنس رضى الله عنه قال ضحى النبى صلى الله عليه وسلم بكبشين أحمرين ذبحهما يده الكريمة وسمى وكبر ووضع رجله المباركة على صفاحهما ومعنى أحمرين أيضان أو اللذان يياضهما أكثر من سوادهما لأن الأملح قيل الأبيض الخالص وقيل الذى يياضه أكثر من سواده وقيل غير ذلك وأول طلبها كان فى السنة الثانية من الهجرة (قوله بضم الهمزة فى الاشهر) وقد تكسر الهمزة فى غير الاشهر والياض فيها مخففة أو مشددة وجهها حينئذ أضافى بتشديد الياء وتخفيفها ويقال ضحية بفتح الضاد وكسرها وجمعها ضحايا كعمامة وعطاييا ويقال أيضاً أضحية بفتح الهمزة وكسرها وجمعها أضحي بالنون كأرطاة وأرطى فهذه ثمان لغات (قوله وهى) أى الاضحية وقوله اسم لما يذبح من النعم أى التى هى الأبل والبقر والغنم فشرط الاضحية أن تكون من النعم التى هى هذه الثلاثة لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً لذكر واسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحياوان فاخصت بالنعم كالزكاة فاتها عبادة تتعلق بالحياوان فاخصت بالنعم وعن ابن عباس أنه يكفى اراقة الدم ولو من دجاج أو أوز كما قاله الميدانى وكان شيخنا رحمه الله يأمر الفقير بتقليده ويقبض على الاضحية العقيقة ويقول لمن ولده مولود عبق بالديكة على مذهب ابن عباس وقوله يوم عيد النحر أى بعد طلوع شمسه ومضى قدور كعتين وخطبتين خفيفتين كما سيأتى وقوله وأيام التشرى أى بلباليها وان كان الذبح فيها مكروهاً وعبارة الشيخ الخطيب من يوم العيد الى آخر أيام التشرى فدخل فى عبارته اليمالى وقوله تقرّبوا الى الله تعالى أى على وجه التقرب الى الله تعالى وخرج بذلك ما يذبحه الشخص للإكل أو الجزاء للبيع والحاصل أن القبول ثلاثة الأول كونها من النعم الثانى كونها فى يوم العيد وأيام التشرى ولياليها الثالث كونها تقرّبوا الى الله تعالى (قوله والاضحية) أى بمعنى التضحية كما فى الروضة لا بمعنى العين المضى بها كما يؤهمه كلام المصنف لأنها لا يصح الاخبار عنها بأنها سنة وإنما يصح الاخبار بذلك عن التضحية التى هى فعيل الفاعل ولذلك قال فى المنهج التضحية سنة مؤكدة وفى بعض النسخ الاضحية بأسقاط الواو التى للاستئناف ويأتى فيها المصنف

والثانى ما يؤكل فلا يحل إلا
بالتذكية الشرعية
والثالث ما قتل ميتته
كالسك والجراد
(فصل فى أحكام الاضحية)

بضم الهمزة فى الاشهر وهى
اسم لما يذبح من النعم يوم عيد
التحرى وأيام التشرى تقرّبوا
الى الله تعالى (والاضحية)

كثيراً (قوله سنة مؤكدة) أي في حقنا وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فهي واجبة والمخاطب بها المسلم البالغ العاقل المستطيع وكذا البعض إذا ملك ما لا يبيعه الحز والمرا بالمتستطيع من يقدر عليها فاضلة عن حاجته وحاجة مومنه يوم العيد وأيام التشريق لأن ذلك وقتها وتطير ذلك زكاة القطر فانهم اشتروا فيها أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة مومنه يوم العيد وليتته لأن ذلك وقتها ويحقل أنه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في ليلة العيد ويومه فقط كما في صدقة التطوع لأنها نوع صدقة ولذلك كانت من المكاتب متوقفة على إذن سيده كسائر تبرعاته وهي أفضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لأرخص في تركها لمن قدر عليها وهو الله رضي الله عنه أنه يكره تركها للقادر عليها سواء كان من أهل البوادي أو من أهل الحضر أو السفر ولا فرق بين الحاج وغيره فقد ضحى صلى الله عليه وسلم في منى عن نسائه بالبقر رواء الشيخان ويسن لمن يريد التضحية أن لا يزال شعره وظفره في عشر ذي الحجة حتى يضحي ولو أضر التضحية إلى آخر أيام التشريق استمر كذلك حتى يضحي ومثل شعره وظفره جلدة لا تضر إذا أزالها ولا حاجة له فيها فذكره إزالة ذلك ولو في يوم الجمعة ونحوه لأنني عنها في خبر مسلم والمعنى فيه شمول المغفرة والعق من التائب لجميع ذلك ويسن للرجل أن يذبح الأضحية بنفسه إن أحسن الذبح لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى بنفسه كما رواه الشيخان ويسن للمرأة أن توكل في ذبحها كما في المجموع ومثلها الخنثى وكذلك من لم يحسن الذبح ويسن لمن وكل في ذبحها أن يشهدا لأنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله عنها قومي إلى أضحيته فاشهد بها فانه بأول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك رواء الحاكم ومصحح أسناده قال عمران بن حصين هذا لك ولاهل بيتك فأهل ذلك أئتم أم للمسلمين عامة قال للمسلمين عامة (قوله على الكفاية) أي لغير المنفرد والافسنة عين كما أشار إليه الشارح في التفرع بقوله فاذا أتى بها واحد من أهل بيت الخ وقد قلتم شيخنا سنن الكفاية في قوله رحمه الله

سنة مؤكدة على الكفاية
فاذا أتى بها واحد من أهل
بيت كفى عن جميعهم ولا تجب
الأضحية إلا بالنذر

أذان وتثنية وفعل بعيت * إذا كان مندوباً ولا كل بسماً
وأضحية من أهل بيت تعددوا * ويد مسلام والاقامة فاعقلا
فذي سبعة إن جاءها البعض يكفي * ويسقط لوم عن سواء تكملا

(قوله فاذا أتى بها واحد من أهل بيت) أي بحيث يكونون في نفقة واحدة وقوله كفى عن جميعهم أي في سقوط الطلب فقط والافتوا بها خاص بالفاعل وفي كلام الرمي ما يقتضي حصول الثواب للجميع فراجع (قوله ولا تجب الأضحية إلا بالنذر) أي حقيقة أو حكماً فالأول كقوله الله على أن أضحي بهذه والثاني كقوله جعلت هذه أضحية فالجعل بمنزلة النذر بل متى قال هذه أضحية صارت واجبة وإن جهل ذلك فما يقع من العوام عند سؤالهم عما يريدون التضحية به من قولهم هذه أضحية تصير به واجبة ويحرم عليهم الأكل منها ولا يقبل قولهم أردنا التطوع بها خلافاً لبعضهم وقال الشبرايمسلي لا يسعد اغتفار ذلك للعوام وهو قريب لكن ضعفه مشايخنا فالجواب المختص من ذلك أن يقول المسؤول يريد أن يذبحها يوم العيد ثم لا تجب بقوله وقت ذبحها اللهم هذه أضحية فتقبل مني يا كريم وفحوز ذلك ولا يشترط في المعينة استدمال النذرية بخلاف التطوع بها والواجبة بالجعل أو بالتعيين مما في الذمة فيشترط لهانية عند الذبح أو عند التعيين لما يضحي به

كالتبنة في الزكاة وله تفويضها للمسلم معزوان لم يوكله في الذبح ولو وكل في الذبح كفت تبته عن بنية
الوكيل بل لو لم يعلم الوكيل أنه مضح لم يضر ومن نذر أضحية معينة كأن قال لله علي أن أضحي
بهنه وفي معناه جعلت هذه الأضحية أو نذر أضحية في ذمته كأن قال لله علي أضحية ثم عيّن الزمة
ذبحها في وقتها وفاء بمقتضى ما التزمه فلو خرج الوقت لزمه ذبحها قضاء كما نقله الروياني عن
الاصحاب فان تلفت الاولى بلا تقصير فلا شيء عليه لانها خرجت عن ملكه بالنذر وصارت وديعة
عنده أو تلفت بتقصير لزمه الاكثر من مثلها يوم النحر وقيمتها يوم التلف ليسترى بها كريمة أو مثلين
للتالفة فأكثر فان تألفها أجنبي لزمه دفع قيمتها للتأدير ليسترى بها مثلها فان لم يجده فدونها وان
تلفت الثانية ولو بلا تقصير بقي الاصل في ذمته لان ما التزمه ثبت في ذمته فهو في ضمانه الى حصول
الوفاء فيبطل التعيين تلف المعينة ويعود ما في الذمة كما كان (قوله ويجزئ فيها الجذع من
الضأن) أي خبر الامام أحمد ضحوا بالجذع من الضأن فانه جائز وقوله وهو ماله سنة أي ان لم يجذع
مقدم أسنانه قبلها ولا أجزأ على الراجح لكن بشرط أن يكون اجذاعه بعد ستة أشهر والحكمة
في تخصيص الاجزاء بهذا السن أنه زمن البلوغ لان الاول بمنزلة البلوغ بالسن والثاني بمنزلة
البلوغ بالاحتلام والحيوان يكمل عند بلوغه فلا تحمل أشباه ولا ينزود ذكره قبل ذلك وكلام
الشارح شامل للذكر والانثى والخنثى فيجزئ كل منها لكن الذكر أفضل ان لم يكن نزوانه والا
فالاثنى أفضل وبه يجمع بين الكلامين المتناقضين قال في التمهيد ليس في الحيوانات خنثى
الا في الآدمي والابل قال النووي وقد يكون في البقر جاني من أنثى به يوم عرفة سنة أربع
وسبعين وسقاة وقال عندى بقرة خنثى لاذكرها ولا فرج وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه
فضلاتها فهل تجزئ أضحية أو لا فقلت لا تخلو اما أن تكون ذكرا واما أن تكون أنثى وكلاهما
يجزئ في الأضحية وليس فيه ما ينقص اللحم (قوله وطعن في الثانية) هو لازم لما قبله وانما ذكره
الشارح لافادة أن المراد سنة تحديد وهكذا يقال فيما بعد (قوله والثنى من المعز الخ) أي خبر
مسلم لا تذبحوا الامسنة الا أن يعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن والمسننة هي النبية من
المعز والابل والبقر فافوقها وقضيتها أن جذعة الضأن لا تجزئ الا اذا عجز عن المسننة والجهور
على خلافه وجلا الخبر على النذب والمعنى يندب لكم أن لا تذبحوا الامسنة فان عجزتم فاذبحوا
جذعة من الضأن (قوله وهو ماله سنتان وطعن في الثالثة) فهو كالثنى من البقر الا في ولذلك
قال في المنهج وبلوغ بقرة معز سنتين (قوله والثنى من الابل ماله خمس سنين) ولذلك قال
في المنهج وابل خمس أي بلوغ ابل خمس (قوله والثنى من البقر ماله سنتان) فهو كشئ المعز كما
تقدم (قوله وتجزئ البدنة) وهي البعير من الابل ذكر أو أنثى أو خنثى فالتا فيها للوحدة
سميت بذلك لاتساع بدنها وقوله عن سبعة أي سبعة أشخاص أو سبعة بيوت وهي بمنزلة سبعة
أصاحب فيلزم كل واحد من السبعة التصديق بجزء من حصته كما سيأتي في قوله ويطعم الفقراء
والمساكين وفي معنى السبعة شخص طلب منه سبع أشياء لاسباب مختلفة كتمتع وقرآن وترك رمي
ومبيت ونحو ذلك ولو اشترك أكثر من سبعة في بدنة لم تجزئ عن واحد منهم ولو ضحى واحد بدنة
أو بقرة بدل شاة فالزائد على السبع تطوع بصرفه مصرف التطوع ان شاء والمتولين ابل وغنم
لا يجزئ عن أكثر من واحد ويعتبر في ذلك أعلى السنين (قوله اشتركو في التضحية بها) أي

(ويجزئ فيها الجذع من
الضأن) وهو ماله سنة
وطعن في الثانية (والثنى من
المعز وهو ماله سنتان) وطعن
في الثالثة والثنى من الابل
ماله خمس سنين وطعن في
السادسة والثنى من البقر
ماله سنتان وطعن في الثالثة
(وتجزئ البدنة عن سبعة)
اشتركو في التضحية بها

بالبدنة ومثلها الهدى والعقيقة وغيرهما فالتيقيد بالتضحية بخصوص المقام سواء اتفقوا في نوع
 القربة أم اختلفوا فيه كما اذا قصد بعضهم التضحية وبعضهم الهدى وبعضهم العقيقة وكذلك
 ما لو اراد بعضهم التضحية وبعضهم الاكل وبعضهم البيع ولو كان أحدهم ذميا لم يقدر فيما
 قصده غيره من أضحية ونحوها ولهم قسمة اللحم لانها قسمة افراز على الاصح كما في المجموع والجزار
 بيع حصته بعد ذلك (قوله وتجزئ البقرة عن سبعة كذلك) أي اشتركوا في التضحية بهامع أن
 ذلك ليس بقيد كما لم يماثر (قوله وتجزئ الشاة عن شخص واحد) أي لا عن أكثر منه فلو
 اشترك مع غيره في ما لم تكف نعم لو ضحى عنه وأشرك غيره معه في ثوابها لم يضرب وكذلك لو ضحى عنه
 وعن أهله فلا يضرب وعلى ذلك حمل خبر مسلم ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال اللهم
 تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد وظاهره شمول ذلك للفقراء والأغنياء لكن بعض الخطباء
 يقول لا تقبل من أيها الفقير فقد ضحى عنك البشير النذير فخص الفقير دون الغني إلا أنه ليس فيه
 صيغة حصر ولا يجوز أن يضحي عن غيره بغير إذنه الا اذا ضحى عن أهل بيته أو الولي من ماله عن
 موليه أو الامام من بيت المال عن المسلمين وأما ما ذكره ولوميتا فيجوز صورته في الميت أن يوصى بها
 قبل موته أو بشرطها في وقته كما يقع كثيرا ولا بد أن تكون الشاة معينة ليخرج ما لو اشترك اثنان
 في شاتين بينهما فانه لا يصح لأن الواحد لم يضع بشاة معينة بل بشاتعة في الشاتين لأن له نصفا من
 هذه ونصفا من هذه (قوله وهي) أي الشاة وقوله أفضل من مشاركته في بعير أي أو بقره لما في ذلك
 من الاتقاراد بآقة الدم (قوله وأفضل أنواع الاضحية) أي بالنسبة لكثرة اللحم فان لحم الابل
 أكثر غالبا من لحم البقر وهو أكثر غالبا من لحم الغنم وأما من حيث أطيبية اللحم فالضأن أفضل
 من المعز لطيب لحمه عن لحم المعز ثم الجواميس أفضل من العراب لطيب لحمها عن لحم العراب ومن
 حيث كثرة آراقة الدماء فسبع شياه أفضل من البدنة والبقرة لما فيها من كثرة آراقة الدماء مع
 طيب اللحم ومن حيث الألوان فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء ثم الحمراء ثم البلقاء
 ثم السوداء قيل للتعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لادم عفرأ
 أحب الى الله من دم سوداوين وأجمعوا على استحباب السمين في الاضحية فالسمينة ولوسوداء
 أفضل من هزيلة ولوبيضاء وما جمع صفتين أفضل مما فيه صفة فالبيضاء السمينة أفضل من
 البيضاء فقط أو السمينة فقط وناقش بعضهم في جعل الابل والبقر والغنم أنواعا بأنه تجوز لانها
 أجناس لا أنواع وأنت خبير بأن الجنس الحيوان وأما الابل والبقر والغنم فأنواع فلا غبار على
 عبارة الشارح وأما قول المحشي وأفضل الأنواع الجواميس على العراب والضأن على المعز ففيه
 أن هذه أصناف داخل تحت الأنواع لأنواع حقيقة لكنهم قد يطلقون الأنواع على مطلق
 الكلمات فيكون المراد بالأنواع المعنى اللغوي (قوله وأربع) أي بلاتاء وقوله وفي بعض التسخ
 وأربعة أي بالتاء ولو سكت المصنف عن العدد لكان أولى لأنه يزداد على ما ذكره العمياء فلا تجزئ
 كما يعلم بالاولى من العوراء والهجام وهي التي يصيبها الهيام فتهم في المرعى ولا ترعى والجنونة وهي
 التي تدور في الارض ولا ترعى وتسمى أيضا التولا بل هو أولى بهما والجر باهوان كان جربا يسيرا
 لانه يفسد اللحم والولد أي الدهن والحامل فلا تجزئ كما حكاه في المجموع وهو المعتمد خلافا لابن
 الرفعة حيث صحح في الكفاية الاجزاء وقرينة العهد بالولادة لردائهم لها ولعل المصنف ذكر

(و) تجزئ (البقرة عن سبعة)
 كذلك (و) تجزئ (الشاة
 عن) شخص (واحد) وهي
 أفضل من مشاركته في بعير
 وأفضل أنواع الاضحية ابل
 ثم بقرة ثم غنم (وأربع) وفي
 بعض النسخ وأربعة

العدد مراعاة اللفظ الحديث وهو ما رواه الترمذي وصححه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع لا تجزئ في الاضاحى العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والجففاء التي لا تنقي من التقي بكسر النون وسكون القاف وهو الخ فالمراد أنهم لا يخلفها من شدة هزالها والاضابط الجامع لجميع ما ذكر كل معيبة بما ينقص اللحم أو غيره مما يؤكل (قوله لا تجزئ في الضحايا) أى لأنه لا يجزئ أخصية إلا السليم من العيوب المذكورة ومحل عدم اجزاء المعيبة ما لم يلتزمها معيبة فان التزمها كذلك كان قال الله على أن أخصي بهذه وأجملت هذه أخصية وكانت عوراء أو عرجاء أو مريضة أو حاملاً أجزأت ووجب ذبحها وصرفها مصرف الاخصية (قوله أحدها) أى الأربع التي لا تجزئ في الضحايا (قوله العوراء) بالمد وهي ذاهبة ضوء إحدى العينين وهذا هو معناه الشائع ولكن المراد بها هنا ما على ناظرها يبايض يمنع الضوء أخذ من قول الشافعي رضي الله عنه أصل العور يبايض يغطي الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون كثير يمنع الضوء فيضرب وتارة يكون يسير لا يمنع الضوء فلا يضرب فذلك قيدها المصنف كما في حديث الترمذي السابق بالبين عورها فأن دفع بهذا ما قيل لأحاجة لتقييد العور بالبين لأنه ذهب البصر من إحدى العينين وهو يكون تارة بينا وتارة خبيرين وحاصل الدفع أن المراد بالعوراء ما على ناظرها يبايض يمنع الضوء ويعلم من عدم اجزائها بهذا المعنى عدم اجزائها بمعنى فاقدة إحدى العينين بالاولى ويعلم منه عدم اجزاء العمياء بالاولى أيضاً كما تقدم (قوله البين) سيأتى محترز في قول الشارح ولا يضرب سير هذه الامور وقوله أى الظاهر فهو من بان بمعنى ظهر وقوله وان بقيت الحدقة في الاصح أى على القول الاصح وهو المعتمد لان المدار على عدم الابصار بأحدى العينين فلا عبرة ببقاء الحدقة (قوله والثاني) أى من الاربعة التي لا تجزئ في الضحايا وقوله العرجاء بالمد وقوله البين عرجها أى بحيث تسبقها صوابها الى المري وتختلف هي عنهن وسيأتى محترز ذلك في قول الشارح ولا يضرب سير هذه الامور وضابط العرج اليسر أن تكون العرجاء لا تختلف عن المشابة بسبب عرجها فحينئذ لا يضرب كما في الروضة (قوله ولو كان حصول العرج لها الخ) غاية في عدم الاجزاء وقوله بسبب اضطرابها أى اختلاجهما وهي تحت السكين ومثل ذلك ما إذا حصل لها بسبب وقعها عند الذبح ونحو ذلك (قوله والثالث) أى من الاربعة التي لا تجزئ في الضحايا وقوله المريضة البين مرضها أى بأن يظهر بسببه هزالها وفساد لحمها وسيأتى محترز ذلك في قول الشارح ولا يضرب سير هذه الامور فقد أجل الشارح مغاهيم القبود الثلاثة في هذه العبارة (قوله ولا يضرب سير هذه الامور) أى الثلاثة كما علمت مما قلناه (قوله والرابع) أى رابع الاربعة التي لا تجزئ في الضحايا وقوله الجففاء بالمد وقوله التي ذهب مخها بضم الميم وانحاء المجمة وقوله أى ذهب دماغها أى دهن دماغها كما في بعض النسخ وعبر عن ذلك في الحديث المار بقوله التي لا تنقي وقوله من الهزال أى من أجله وبسببه وهو بضم الهاء ضد السمن كما قاله الجوهري (قوله ويجزئ الخصى) أى لأنه صلى الله عليه وسلم خشي ^بكبتين موجوأتين أى خصلتين من الوج وهو القطع يقال وجأ بجأ وجأ كوضع يضع وضعا وبهذا تعلم ما في قول المحشى من الوجاء بكسر الواو واتفق الاصحاب الا ابن المنذر على جواز خصاء المأ كول في صغره لطيب لجه في زمن معتدل بخلاف غير المأ كول فيحرم خصاؤه (قوله أى المقطوع

(لا تجزئ في الضحايا) أحدها
(العوراء البين) أى الظاهر
(عورها) وان بقيت الحدقة
في الاصح (و) الثاني
(العرجاء البين عرجها)
ولو كان حصول العرج لها
عند اجتماعها للثغمة بها
بسبب اضطرابها (و) الثالث
(المريضة البين مرضها)
ولا يضرب سير هذه الامور
(و) الرابع (الجففاء) وهي
(التي ذهب مخها) أى
ذهب دماغها (من الهزال)
لحاصل لها (ويجزئ الخصى)

الحصيتين) أى البيضتين ومثلهما المذكوران ما قطع من ذلك لا يقصد بالكل فلا يضر قطعه وأيضا
 جبر ما قطع زيادة لحمه ~~كثرة~~ وطيبا (قوله والمكسور القرن) أى وان دعى بالكسر لان القرن
 لا يتعلق به غرض وله هذا لا يضر فقد خلقه لكن ذات القرن أولى لخبر خبر الضحية الكبش
 الاقرن ولانها أحسن منظر ابل يكره غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب (قوله ان لم يؤثر
 في اللحم) فان أثر فيه ضرر لان العيب هنا كل ما نقص اللحم أو غيره مما يؤثر كل (قوله ويجزئ
 أيضا) أى كما يجزئ ما تقدم وقوله فاقدة القرون أى خلقه لان كل عضو خلا عن اللحم لا يضر فقد
 خلقه ولذلك تجزئ فاقدة الاسنان خلقه بخلاف فاقدها بعد وجودها والفرق أن فقدتها خلقه
 لا يؤثر في اللحم وفقدتها بعد وجودها يؤثر فيه ولا يضر ذهاب بعض الاسنان ان لم يؤثر
 في الاعتلاف فان أثر فيه ضرر ويدل لذلك قول البغوي ويجزئ مكسور سن أو سنين ذكره الاذرى
 وصوبه الزركشى (قوله وهى) أى فاقدة القرون وقوله المسماة بالجلاء بجمع ثم جاء مهملة بينهما
 لام ساكنة ويقال لها الجلاء ومنه ان الله تعالى يقتص من الشاة القرناء للشاة الجلاء (قوله ولا
 تجزئ المقطوعة كل الاذن ولا بعضها) أى وان كان يسير الذهاب جرمًا كقول وقال أبو حنيفة
 ان كان المقطوع دون الثلث أجزأ (قوله ولا المخلوقة بلاذن) أى أو بعضها فيما يظهر لانها
 فاقدة جرمًا كقول وقد وجدت بعضهم استظهر ذلك وان استقر المحشى الاجزاء قال لعدم
 تأثيره في اللحم مع وجود الاذن الاخرى لكن فيه انها فاقدة جرمًا كقول ويبحث بعضهم أن
 شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر ان خرجت بالشلل عن كونها مأكولة ولا يضر شق الاذن ولا
 خرقها ان لم يزل به ما شئ منها والاضر (قوله ولا المقطوعة الذنب) بخلاف المخلوقة بلاذن
 فانها تجزئ كالمخلوقة بلاضرع وألية والفرق بين هذه الثلاثة وبين الاذن أن الاذن عضو لازم
 لكل حيوان بخلاف هذه الثلاثة ولذلك أجزأ ذكر المعز مع أنه لا ضرع ولا ألية ومثلها الذنب
 قياسا عليها وقوله ولا بعضه أى بعض الذنب وكذلك بعض اللسان لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم
 نعم ما يقطع في الصغر من طرف الالية ويسمى قطعه بالطريف لا يضر لخبر ذلك بسننها ولا يضر
 قطع فلقه يسيرة من عضو كبير كفتح بخلاف الكبيرة فيمضى قطعها لانه يعد نقصا في اللحم (قوله
 ويدخل وقت الذبح للضحية الخ) خبر العيصين أول ما نبذ به في يومنا هذا انصلى ثم ترجع فتخبر
 من فعل ذلك فقد أصاب ستتنا ومن ذبح قبل فأنما هو لحم قدمه لاهله ليس من التسلق في شئ وخبر
 ابن حبان في كل أيام التشريق ذبح (قوله من وقت صلاة العيد) أى من وقت مضى قدر ركعتي
 العيد وخطبته بأخف ~~ممكن~~ بعد طلوع شمس يوم العيد والافضل تأخيرها الى مضى ذلك من
 ارتفاع الشمس كرجح خروجها من خلاف فن ذبح قبل ذلك لم يقع أضحية كما تقدم في الحديث
 (قوله أى عيد النحر) أشار بذلك الى أن أكل في العيد العهد والمعهود عيد النحر (قوله
 وعبارة الروضة وأصلها) غرضه من نقل عبارة الروضة وأصلها توضيح كلام المصنف لانه ربما
 يومه اعتبار صلاة العيد بالفعل وأيضاً لم يذكر الخطبتين (قوله يدخل وقت التضحية) أى ذبح
 الاضحية وقوله اذا طلعت الشمس يوم عيد النحر ومضى الخ لكن الافضل تأخيرها الى مضى ذلك
 من ارتفاع الشمس كرجح خروجها من خلاف كما مر (قوله خفيقتين) ظاهره أنه راجع للخطبتين
 دون الركعتين ويمكن رجوعه لكل منهما وعبارة المنهج ووقتها من مضى قدر ركعتين

أى المقطوع الحصيتين
 والمكسور القرن) ان لم
 يؤثر في اللحم ويجزئ أيضا
 فاقدة القرون وهى المسماة
 الجلاء (ولا تجزئ المقطوعة)
 كل الاذن ولا بعضها ولا
 المخلوقة بلاذن (و) لا
 (المقطوعة الذنب) ولا بعضه
 (و) يدخل وقت الذبح
 للضحية (من وقت صلاة
 العيد) أى عيد النحر وعبار
 الروضة وأصلها يدخل
 وقت التضحية اذا طلعت
 الشمس يوم النحر ومضى قدر
 ركعتين وخطبتين خفيقتين

وخطبتين خفيفات (قوله انتهى) أى كلام الروضة وأصلها (قوله ويستقر وقت الذبح) أشار الشارح بتقدير ذلك إلى أن قول المصنف إلى غروب الشمس متعلق بمحذوف تقديره ما ذكر (قوله إلى غروب الشمس) أى تمام غروبها حتى لو قطع الحلقوم والمرى قبل تمام الغروب صحّت أضحيتها بخلاف ما لو قطعها بعد ذلك فلا يقع أضحيتها ثم لو خرج وقت الأضحية المفذورة لزمه ذبحها قضاء كما مر (قوله وهى) أى أيام التشريق وقوله الثلاثة المتصلة بعاشر الحجة أى الذى هو يوم العيد فاذا ضم لايام التشريق كانت الجملة أربعة أيام (قوله ويستحب عند الذبح) أى عند إرادته والمراد عند الذبح مطلقاً أى أضحية كانت أو غيرها فهذه السنن تجرى فى الأضحية وغيرها إلا التكبير فإنه خاص بالأضحية كما نقل عن النص وصرح به الماوردى وغيره لكن سبأى أنه يستثنى التكبير فى العقيقة فلعل المراد بكونه مختصاً بالأضحية أنه لا يستثنى فى غيرها وما ألحق بها وهو العقيقة لأنها ملحقة بها فى غالب الأحكام ولا يخفى أن الدعاء بالقبول لا يجزى فى غيرها وما ألحق بها أيضاً (قوله خمسة أشياء) بل أكثر فانه قد تقدم الكلام على سنن زائدة متعلقة بالذبح فى كتاب الصيد والذبايح وقال الشيخ الخطيب بل تسعة ثم قال بعد الكلام على الخمسة التى فى كلام المصنف والسادس تحديد الشفرة فى غير مقابلتها والسابع أمرها والتعامل عليها ذهاباً وإياباً والثامن انضمامها على شقها الأيسر وشدّ قوائمها الثلاث غير الرجل اليمنى والتاسع عقل الأبل اهـ وبالجملة فالعدد لا يقتضى الحصر فى الخمسة لأنه لا مفهوم له (قوله أحدها) أى أحد الخمسة أشياء (قوله التسمية) فهى سنة عندنا ويكره تركها وعند غيرنا واجبة لظاهر قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأجاب عنه الشافعية بأن المراد مما لم يذكر اسم الله عليه بأن ذكر اسم غيره عليه بديل قوله وأنه لفسق فانه ما أهل لغبر الله به كما قال تعالى أوفسقا أهل لغبر الله به وبذل لذلك أيضاً سبب نزول الآية وهو أنهم كانوا يذبحون ذبائحهم باسم آلهتهم ثم يأكلونها فأنزلت الآية تنهيهم عن أن يأكلوا مما سموا عليه آلهتهم بخلاف ما لم يسم عليه أصلاً فيجوز لأن التسمية سنة عندنا كما عرفت (قوله فيقول الذابح الخ) تفريع على التسمية وقوله باسم الله أى إن اقتصر على الأقل كما يدل عليه قوله والاكل بسم الله الرحمن الرحيم فالأكل كالأكل (قوله فلولم يسم حل المذبح) أى مع الكراهة لأنه يكره ترك التسمية عمداً كما مر (قوله والثانى) أى من الأشياء الخمسة (قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويندب جمع السلام معها أيضاً ويكره تركها عمداً كالتسمية (قوله ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله) أى بأن يقول باسم الله واسم محمد بالجزم فيكره مع حل الذبيحة أن قصد التبرك ويحرم عليه أن أطلق مع حل الذبيحة كما فى التى قبلها وإن قصد التشريك كفر وحرمت الذبيحة هذا هو المعول عليه كما فى حواشى الخطيب وما قاله المحشى من أنه فى صورة الإطلاق يكره وفى صورة قصد التبرك لا يكره ولا تحرم الذبيحة فيها ما ضعف بقاء ما لو قال باسم الله واسم محمد بالرفع وحكمه أنه لا يحرم بل ولا يكره لأنه لا إيهام فيه كما قاله العلامة ابن قاسم (قوله والثالث) أى من الأشياء الخمسة (قوله استقبال القبلة بالذبيحة) أى بذبجها كما أفاده الشارح بقوله أى بوجه الذابح مذبجها أى لا وجهها وقوله ويتوجه هو أى الذابح وقوله أيضاً أى كإيوجه مذبجها (قوله والرابع) أى من

انتهى ويستقر وقت الذبح
(إلى غروب الشمس من
آخر أيام التشريق) وهى
الثلاثة المتصلة بعاشر الحجة
(ويستحب عند الذبح
خمس أشياء) أحدها
(التسمية) فيقول الذابح
باسم الله والاكمل بسم الله
الرحمن الرحيم فلولم يسم
حل المذبح (و) الثانى
(الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم) ويكره أن يجمع
بين اسم الله واسم رسوله
(و) الثالث (استقبال
القبلة) بالذبيحة أى بوجه
الذابح مذبجها للقبلة
ويتوجه هو أيضاً (و) الرابع

الاشياء الخمسة (قوله التكبير) أى ولو مرة بالنظر لاصل السنة وأما بالنظر لكمالها فثلاث
 فتقول الشارح أى قبل التسمية وبعد ثلاثا ثم اتمامها بالنظر لكمالها فتقول الله أكبر الله
 أكبر الله أكبر يزيد بعد الثالثة والله الحمد قبل التسمية وبعد هاتين أن أصل السنة
 يحصل بمرة قبلها ومرة بعدها بل لو اقتصر على مرة واحدة كنى كما يفعل الناس فانهم يقولون
 باسم الله الله أكبر (قوله والخامس) أى من الاشياء الخمسة (قوله الدعاء بالقبول) أى أن يدعو
 الله بأن يقبل منه (قوله فيقول الذابح اللهم) أى يا الله وقوله منك أى هذه الاضحية نعمة
 صادرة منك كما بينه الشارح بعد وقوله واليك أى وتقربت بها اليك كما بينه الشارح بعد
 أيضا وقوله فتقبل أى فتقبلها منى يا كريم (قوله ولا يأكل) أى لا يجوز له الاكل فان أكل
 شيئا غرمه وقوله المضى وكذا من تلمز نفقته وقوله من الاضحية المذكورة أى حقيقة كما
 لو قال الله على أن أضحي هذه فهذه معينة بالنذر ابتداء وكما لو قال الله على أضحية ثم عينا بعد
 ذلك فهذه معينة عما فى الذمة أو حكما كما لو قال هذه أضحية أو جعلت هذه أضحية فهذه واجبة
 بالجعل لكنها فى حكم المذكورة كما رافندفع اعتراض المحشى بقوله لو قال الواجبة لكان أولى
 وأعم والهدى المذكور ودم الجبران كالأضحية المذكورة فلا يجوز له الاكل من ذلك وكذلك
 العقبة المذكورة والطبخة المذكورة والمخلص من ذلك أن يضحي بأخرى أو يهدى أخرى أو
 يعق بأخرى أو يطبخ طبخة أخرى زائدة على الواجبة فيجوز له الاكل منها لانها زائدة على
 الواجبة وله مع الكراهة كما قاله الماوردى شرب اللبن الفاضل عن ولد الاضحية ولو واجبة
 وله سقيه غيره بلا عوض وله أكل ولدها بعد ذبحه وجوباً فى وقت الاضحية ان كان ولد الاضحية
 الواجبة على المعتمد لانه من فوائدها كاللبن خلا فالشيخ الاسلام فى قوله بأنه لا يجوز له أكله كما
 لا يجوز له الاكل من أمه ويمكن حمله على ما اذا ماتت أمه فيحرم عليه الاكل منه لقيامه مقامها
 حينئذ وليس فى ذلك تضحية بما مل فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولذا فصوره المسئلة أنه
 انفصل منها قبل التضحية به اعلى انه لو نذر التضحية به وكانت حاملاً وجعلها أضحية كذلك
 أو طرأ حملها بعد ذلك فيها لم يضرب فان جاء وقت الاضحية وهى حامل ذبحها أضحية وان جاء بعد
 انفصاله ذبحها وذبح ولدها وجوباً ويجوز له أكله بخلاف ما لو عين عما فى الذمة حاملاً فانه
 لا يصح وما لو عين حائلاً فحملت بعد ذلك ثم جاء وقت الاضحية فلا يذبحها وهى حامل وله جزؤها
 ووبرها وشعرها ان ضربها بقاؤه للضرورة والا فلا يجوز ان كانت واجبة لا تتفاد المسكين به
 عند الذبح ولا تتفاد الحيوان به فى دفع الاذى عنه قبل الذبح وله استعمالها فيما لا يضرب
 واعارتها كذلك لا اجارتها لانها يسع للمنافع وهو لا يجوز لشيئ منها كما سيذكره المصنف
 (قوله بل يجب عليه التصديق بجميع لحمها) أى وجلدها وقرنها فلو قال بجميعها لكان أولى
 لانه يجب التصديق بجميع أجزائها فليس له أن يتنفع بجلدها وقرنها بخلاف المتطوع بها فله
 أن يتنفع بجلدها كما أن يجعله فريسة وله اعارته كاله اعارتها (قوله فلو أخرها قلقت لزمه ضمانه)
 أى المذكور والاولى ضمانها كما فى بعض النسخ ولا يعذر فى التأخير لو عدت الفقراء أو امتنعوا
 من أخذ لحمها الكثرة اللحم فى أيام التضحية فيلزمه الذبح فى تلك الأيام ثم يدخره لكن اذا أشرف
 على التلف بالادخار فهل يبيعه ويحفظ غنمه أو يقدمه ويدخره قديداً والا قرب الاول هكذا

(التكبير) أى قبل التسمية
 أو بعدها ثلاثا كما قال
 الماوردى (و) الخامس
 (الدعاء بالقبول) فيقول
 الدعاء اللهم هذه منك
 واليك فتقبل أى هذه
 الاضحية نعمة منك على
 وتقربت بها اليك فتقبلها
 (ولا يأكل المضى شيئا من
 الاضحية المذكورة) بل يجب
 عليه التصديق بجميع
 لحمها فلو أخرها قلقت لزمه
 ضمانه

نقل عن الشبرا ملسى والاقرب عندى الشافى لسلامته من البيع المحتنع وان كان قد بوجه
 الاكل يجوز له للضرورة (قوله) وبأكل كل من الاضحية المتطوع بها) أى يسن له الاكل منها
 ويسن أن يكون من الكبد لانه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبد الاضحية أى الزائدة على
 الواجبة فلا يريد أنه سبق أنها كانت واجبة في حق فكيف يأكل منها وللقياس على هدى
 التطوع فانه يسن الاكل منه لقوله تعالى في البدن فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أى
 شديد الفقر وبعضهم قال بوجوب الاكل منها لظاهر الآية والراجح عدم الوجوب لقوله
 والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير وما جعل للانسان فلا يجب أكله عليه بل هو
 خير بين أكله وتركه (قوله ثلثا) المراد بذلك أن لا يأكل فوق الثلث فيصدق بما دون الثلث فلا
 ينافى ما سبكه من أن الفضل التصديق بجميعها الا لقمة أو لقما يتبرك المضى بأكلها وقوله
 على الجديد هو المعتمد فيسن أن لا يأكل فوق الثلث على الجديد (قوله) وأما الثلثان فقبيل
 يتصدق بهما) ضعيف فقوله ورجحه النووي مرجوح (قوله) وقيل يهدى ثلثا للمسلمين
 (الاغنياء) هذا هو المعتمد وقوله ويتصدق بثلث على الفقراء أى المسلمين أيضا وخرج بقيد المسلمين
 غيرهم فلا يجوز اعطائهم منها شيئا كما نص عليه في البويطى ووقع في المجموع جواز اطعام فقراء
 أهل الذمة من اضحية التطوع دون الواجبة ونجس منه لا ذرى فالحق أنه لا يجوز اطعام
 النقيمين من الاضحية مطلقا لا تصدقا ولا اهداء حتى لو أخذها فقراء المسلمين صدقة وأغنياءهم
 هدية حرم عليهم التصديق بشئ مما أخذوه أو اهداهم شئ منه لاهل الذمة وكذلك ينعهم لانها
 ضيافة الله للمسلمين كما قاله الشيخ الشبرا ملسى وهو المعتمد (قوله) ولم يرجح النووي في الروضة
 وأصلها شيئا من هذين الوجهين) أى وان رجع منهما الا فى نصيح التنبيه وتقدم أنه
 مرجوح (قوله ولا يبيع) أى ولا يصح البيع مع الحرمة فقول الشارح أى يحرم أى ولا
 يصح أيضا وان كان يؤهم أن المراد أنه يحرم مع الصصة كالبيع وقت نداء الجمعة وليس كذلك
 لكن المبيع صورة يقع الموقع ان كان المشتري من أهلها بأن كان فقيرا فيقع صدقة له ويسترد
 الثمن من البائع (قوله يبيع شئ من الاضحية) أى سواء كانت منذورة أو متطوعةا بها فلذلك
 قال الشارح ولو كانت الاضحية تطوعا فهو راجع لذلك أيضا وقوله أو جلدها أى أو يبيع
 جلدها فلا يصح غير الحياكم وصححه من باع جلد اضحية فلا اضحية له وانما نص عليه لانه قد
 يتوهم عدم دخوله في شئ من الاضحية والا فهو شامل له فهو من عطف الخاص على العام لكنه
 لا يكون با ولا أن يجعل بمعنى الواو (قوله) ويحرم أيضا جعله أجرة للجزار) أى لانه في معنى
 البيع فان أعطاه له لأعلى أنه أجرة بل صدقة لم يحرم وله اهداؤه وجعله سقاء أو خفا أو نحو ذلك
 بكعله فروة وله اعارته والتصدق به أفضل وهذا في اضحية التطوع وأما الواجبة فيجب التصديق
 بجلدها كما في المجموع والقرن مثل الجلد فيما ذكر (قوله) ولو كانت الاضحية تطوعا) أى
 سواء كانت واجبة أو تطوعا فهو غاية في عدم صحة بيع شئ منها حتى جلدها وحرمة جعله أجرة
 للجزار (قوله) ويطعم حقا) أى وجوبا وقوله من الاضحية المتطوع بها أى من لحمها لا من غيره
 كالجلد والكروش ويشترط في اللحم أن يكون نيا لا يتصرف فيه من يأخذ بما شاء من بيع وغيره
 كافي الكفارات فلا يكفي جعله طعاما مطبوخا ودعاء الفقراء اليه لياكلوه كما هو قول المصنف

(وبأكل كل من الاضحية
 المتطوع بها) ثلثا على الجديد
 وأما الثلثان فقبيل يتصدق
 بهما ووجه النووي في
 نصيح التنبيه وقيل يهدى
 ثلثا للمسلمين الاغنياء
 ويتصدق بثلث على الفقراء
 من لحمها ولم يرجح النووي
 في الروضة وأصلها شيئا من
 هذين الوجهين (ولا يبيع)
 أى يحرم على المضى بيع
 شئ من الاضحية) أى من
 لحمها أو شعرها أو جلدها
 ويحرم أيضا جعله أجرة
 للجزار ولو كانت الاضحية
 تطوعا (ويطعم) حقا من
 الاضحية المتطوع بها

ويطعم فالمراد به التصدق ولا يكتفى الا بهداه عن التصدق ولا يكتفى القدر والتساقط من اللحم كما
 اقتضاه كلام الماوردي بل لابد ان يصح كون غير تافه ولو جزأ يسيراً بحيث ينطق عليه الاسم
 كصفر رطل ولو تصدق به ولو واجب وأكل باقيها وولدها كله جاز ولا يكتفى كونه قديداً كما قاله
 البلقيني (قوله الفقراء والمساكين) أي جنسهم ولو واحد افكتفى الصرف لواحد من الفقراء
 والمساكين وان كانت عبارة المصنف توهم اشتراط الصرف لجمع منهم وليس كذلك لانه يجوز
 هنا الاقتصار على جزء يسير لا يمكن صرفه لاكثر من واحد كوقية وبهذا فارق سهم الصنف
 الواحد من الزكاة فانه لا يجوز صرفه لاقول من ثلاثة ولو أعطى المكاتب جاز كل حرقباً ساعلي
 الزكاة ونحوه ابن العماد بغير سيده فلو صرف اليه سيده شيئاً من أخيه لم يصح كالأول أعطاء شيئاً
 من زكاته كما هو ظاهر وقد علمت أنه يشترط كون الذي تعطيه شيئاً منها مسلماً فلا يجوز إعطاء
 شيء منها للكافر ولو من أخيه التطوع (قوله والافضل التصدق بجمعها) أي لانه أقرب
 للتقوى وأبعد من حظ النفس (قوله الاقمة وألقما) لعله أراد بالجمع ما فوق الواحد فيشمل
 لقمتين وبعبارة شرح الخطيب الاقمة وألقتين وألقما وهي ظاهرة (قوله تبرك المضي
 بأكلها) فيقصد بأكلها البركة وقوله فانه يسن له ذلك أي للاتباع والخروج من خلاف من
 أوجبه ويسن كون ما يأكله من كبد الاخيه لانه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبد
 أخيه كما مر (قوله واذا أكل البعض) وتصدق بالباقي حصل له ثواب التخيبة بالجميع) أي
 لانه ذبح الجميع أخيه فصدق عليه انه ضحي بالجميع وقوله والتصديق بالبعض أي وثواب
 التصديق بالبعض فقط لانه تصدق بالبعض ولم يصدق بالكل فان الفرض أنه أكل البعض
 وتصدق بالباقي فلا يحصل له الا ثواب التصديق بالبعض * (فصل في أحكام العقيقة) *
 كاستحبابها والآتي في قول المصنف والعقيقة مستحبة وهي مأخوذة من عقي يعق بضم العين
 وكسرها وعلى الأول اقتصر في المختار والاولى أن تسمى نسبكية أو ذبيحة بل يكره تسميتها
 عقيقة لانها قد تشعر بأن الولد يعق والديه والمعتمد أنه لا يكره لوروده في الاحاديث واحتمال
 كونه للتشريع فلا ينافي الكراهة خلاف المتبادر ولا عبرة بالشعار المتقدم لانه بعيد وهي لغة
 ما ذكره الشارح وشرعاً ما ذكره المصنف والاصل فيها اخبار كعب الغلام مرتين بعقيقته تذبح
 عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى رواء الترمذي وقال حسن صحيح ومعنى مرتين بعقيقته
 أنه لا ينفو عن مثله حتى يعق عنه على قول وقيل معناه أنه لا يشفع في والديه يوم القيامة كما ذهب
 اليه الامام أحمد وهو أجود ما قيل فيه كما قاله الخطابي ولعل المراد أنه لا يشفع في والديه
 يوم القيامة مع السابقين وانما تجب لخبر أبي داود من أحب أن ينسل عن ولده فليفعل (قوله
 وهي) أي العقيقة وقوله لغة اسم للشعر على رأس المولود أي اسم لشعر رأس المولود حين
 ولادته (قوله وشرعاً) عطف على قوله لغة وقوله ما سبكه المصنف أي بقوله وهي الذبيحة عن
 المولود يوم سابعه (قوله والعقيقة) أي ذبيحتها فهو على تقدير مضاف لان الذبيحة هو الذي
 يحكم عليه بالاستحباب لانفس العقيقة كما هو ظاهر (قوله على المولود) أي لاجله فعلى للتعليل
 كما في قوله تعالى ولتكبروا لله على ما هداكم (قوله مستحبة) بل هي سنة مؤكدة للاخبار
 الواردة فيها كالخبر السابق فتناً كدلمن تلزمه نفقة المولود بتقدير فقره وان لم يكن فقيراً بالفعل

(الفقراء والمساكين)
 والافضل التصديق بجمعها
 الاقمة وألقما تبرك
 المضي بأكلها فانه
 يسن له ذلك واذا أكل
 البعض وتصدق بالباقي
 حصل له ثواب التخيبة
 بالجميع والتصديق بالبعض
 (فصل في أحكام العقيقة)
 وهي لغة اسم للشعر على
 رأس المولود وشرعاً ما
 سبكه المصنف بقوله
 (والعقيقة) على المولود
 (مستحبة) وفسر المصنف
 العقيقة

بأن كان له مال ولا يفعلها من ماله لأنها تبرع وهو ممنوع من ماله وانما يفعلها الولي من مال نفسه
ولو الاتم في ولد الزنا لكن تخفيها خوف الهيبكة ويدخل وقتها بفصل جميع المولودين أي سر بها
حينئذ بأن كانت فاضلة عما يعتبر في القطرة على الوجه فان عجز عنها حين الولادة وأيسر بها قبل
تمام السابع استحب في حقها وكذا لو أيسر بها بعد السابع وقبل مضي أكثر النفاس فانها
تستحب له على الظاهر ومقتضى كلام الأنوار ترجيحه وإن كان في ذلك تردد للاصحاب وإن لم
يوسر بها إلا بعد مضي أكثر النفاس لم يوسر بها (قوله وفسر المصنف العقيقة) أي شرعا وقوله
بقوله متعلق بقوله فسر (قوله وهي) أي العقيقة شرعا كما علمت (قوله الذبيحة عن المولود)
سميت بذلك لأن مذبحها يقع أي يشق ويقطع ولأن الشعر الذي هو العقيقة لغة يخلق اذ ذلك
فهو من باب تسمية الشيء باسم مجاوره لانه يستحق حلق رأس المولود ولو أتى يوم السابع من
ولادته بعد ذبح العقيقة كما في الحجاج ويسن أن تصدق بزنة شعره ذهبا فان لم يرد به فبفضة
لانه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة عليها السلام فقال زني شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة
وأعطى القابلة رجل العقيقة رواء الحياكم وصححه وقيس بالفضة الذهب بالاول وبالذكر غيره
ويسن لطخ رأسه بالزعفران والخلوق بفتح الخاء وبالقاف في آخره بوزن صبور وهو نوع من
الطيب ولا يسن لطغه بدم العقيقة لانه من فعل الجاهلية لكن في الخبر الصحيح كما في المجموع أنه
صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقيقته فأهريقوا عليه دما وأميطوا عنه الأذى ولذلك قال
الحسن وقنادة يستحب لطخ رأسه بالدم ثم يغسل ولا يسن الحلق الا في النسك فالأفضل للذكر
الحلق وأما المرأة فالأفضل لها التقصير وفي حق الكافر إذا أسلم ولو امرأة وفي المولود بعد
العقيقة كما علمت ولا بأس بالحلق في غير ذلك متى أراد التطييف ولا يترك كملن أراد أن
يدهنه ويرجله فانه يسن دهنه ونسجه لكنه غبا أي وقتا بعد وقت خلع أبي داود بإسناد حسن
من كان له شعر فليكرمه ويكره للمرأة حلق رأسها بالضرورة ويكره القزع وهو حلق بعض
الشعر وابقاء بعضه ومنه الشوشة المعروفة وما يفعله المزين عند الختن وهو المسمى بالامراس
ويسن أن يحلق العانة ويقص الشارب وينتف الابط ويقلم الاظفار ويكحل وترا لكل عين
ثلاثة ويكره تنف الحية أو قل طلوها ايشار المرودة وتنف الشيب واستحجاله بالكبريت ونحوه
طلبا للشجوخة (قوله يوم سابعه) ظرف للذبيحة أي لذبحها ويسن ذبحها عند طلوع الشمس
وأن يقول الذابح عند ذبحها باسم الله والله أكبر اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقيقة فلان
وقوله أي يوم سابع ولادته أشار بذلك الى أن كلام المصنف على تقدير مضاف (قوله ويحسب
يوم الولادة من السبع) وفي بعض النسخ من السبعة وهذا بالنسبة للعقيقة بخلاف الختن فإن
يوم الولادة لا يحسب منها بالنسبة له والفرق بينهما أن النظر هنا للمبادرة الى فعل الخير والنظر
هناك لزيادة القوة ليحتمل الولد وقد تقدم أن الحلق يكون وقت العقيقة فيكون مع العقيقة
يوم السابع لأن فيه المبادرة الى فعل الخير فانه يسن التصديق بزنة الشعر ذهبا ففضة كما مر وإن
كان كلام الحمي يقتضي تأخير مع الختن (قوله ولومات المولود قبل السابع) غاية
في استحباب العقيقة عنه فلا تقوت بموته (قوله ولا تقوت بالتأخير بعده) أي بعد يوم السابع
وقوله فان تأخرت للبلوغ سقط حكمها في حق العاق عن المولود أي فلا يخاطب بها بعده

بقوله (وهي الذبيحة عن
المولود يوم سابعه) أي
يوم سابع ولادته ويحسب
يوم الولادة من السبع ولو
مات المولود قبل السابع
مات المولود بالتأخير بعده
فان تأخرت للبلوغ سقط
حكمها في حق العاق عن
المولود

لأنقطاع تعلقه بالمولود حيث لا استقلال له وهذا يقتضي أنما تطلب من العاق إلى البلوغ وهو محمول على ما إذا كان موسرا بهما قبل ذلك ولكن حصل التأخير فلا ينافي ما سبق من أنه إذا طرأ اليسار بعد أكثر التفاس فلا تطلب منه (قوله أما هو) أي المولود بعد بلوغه وقوله فخير في العن عن نفسه أي فهو مخير في ذلك فاما أن يعن عن نفسه أو يتركه على ما هو ظاهر عبارته لكن عبارة بعضهم فيحسن أن يعن عن نفسه تدارك لافادات وهذه أولى وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم عن عن نفسه بعد النبوة فباطل كما في المجموع (قوله ويذبح) بالبناء للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو من تلزمه نفقته كما قاله في الروضة بتقدير فقره كما تقدم وقوله شاتان أي متساويتان ويجزئ عنهما سبعان من بدنة أو من بقرة وهذا إن أراد ألا كل فلا ينافي أنه يتأدى أصل السنة عن الغلام بشاة أو بسبع بدنة أو بقرة لأنه صلى الله عليه وسلم عن عن الحسن والحسين كبشا كبشا وألحق به سبع بدنة أو بقرة (قوله ويذبح) بالبناء للمفعول كما مر في نظيره السابق وقوله شاة أي لأنها على النصف من الغلام تشبها بالدية ويدل لذلك خبر عائشة رضي الله عنها أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة (قوله قال بعضهم وأما الخنثى الخ) انما زاد ذلك الشارح تيمنا للكلام المصنف لأنه لا يقيده حكم الخنثى بحسب ظاهره وإن كان يمكن جعله شاملا له كما يقال عن الغلام ولو احتمالا (قوله فيصنع الحاقه بالغلام) أي فيعق عنه بشاتين احتياطا وهو المعتمد وقوله أو بالجارية أي فيعق عنه بشاة وهو مرجوح لكنه جرى عليه شيخ الإسلام في منهجه حيث قال وسنذكر شاتان وغيره شاة وبين الغير في شرحه بالاثني والخنثى واستند في ذلك إلى القياس على الدية فإن كلام من الاتي والخنثى على النصف من دية الرجل ووجه قياسه على الدية أن الغرض من العقبة استبقاء النفس فأشبهت الدية لأن كلامهم فداء للنفس لكن الراجح الأول للاحتياط كما مر (قوله فلوبات ذكوره الخ) مرتب على الثاني أعني قوله أو بالجارية وقوله أمر بالتدارك أي بأن يعن عنه بشاة أخرى بعد أن نعق عنه بشاة أولا (قوله وتعدد العقبة بتعدد الاولاد) أي فلان كني عنهم عقبة واحدة وهذا مبني على قول العلامة ابن حجر أنه لو أراد بالشاة الواحدة الاضحية والعقبة لم يكف ولكن الذي صرح به العلامة الرمي أنه يكفي وعليه فتكفي عقبة واحدة عن الاولاد بطريق الأولى فتندخل على المعتمد ويمكن حمل كلام الشارح على ألا كل فلا ينافي أنه يكفي عقبة واحدة (قوله ويطعم العاق من العقبة الفقراء والمساكين) وإذا أهدى للأغنياء منها شيئا ملكوه بخلافه في الاضحية لأن الاضحية ضيافة عامة من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقبة (قوله فيطبخها) أي كسائر الولائم ألا رجلها فتعطى نيئة للقبالة لخبر الحاسم المار والافضل كونها الرجل البني ولوتعددت الأشياء أعطيت الرجل كلها ان اتحدت القبالة فان تعددت أيضا وكان تعدد الأشياء مماثل لتعدد هق أعطيت كل قبالة رجلا فان كان عدد الأشياء أقل من عدد هق أعطيت لهق ثم يقسمها أو يسامح بعضهم بعضا كما لو اتحدت العقبة وتعددت القبالة فتعطى رجلها لهق ويقسمها أو يسامحن والحكمة في ذلك التفاؤل بأن المولود يعيش ويمشي على رجله وقوله بجوا أي كزبيب وعسل لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلواء والعسل وتفاوت لا بجلاوة أخلاق المولود وظاهر

أما هو فخير في العن عن نفسه (ويذبح عن الغلام شاتان ويذبح عن الجارية شاة) قال بعضهم وأما الخنثى فيصنع الحاقه بالغلام أو بالجارية فلوبات ذكوره أمر بالتدارك وتعدد العقبة بتعدد الاولاد (ويطعم العاق من العقبة) (الفقراء) والمساكين فيطبخها بجوا

كلامهم أنه يستطبخها وان كانت مندورة وهو كذلك كما قاله الشيخ الخطيب (قوله ويهدى
 منها للفقراء والمساكين) أي فيحمل ما يجده منها من لحمها ومرضها اليهم ولا يدعوهم اليه
 ولذلك قال ولا يتخذها دعوة فلا يجعلها كالوليمة ويدعو الناس اليها ولا بد أن يكون الفقراء
 والمساكين مسلمين كما في الاضحية (قوله ولا يكسر عظمها) أي يشدب أن لا يكسر عظمها بل
 يقطع كل عضو من مفصله نفاذاً لسلامة أعضائه المولود فان كسره لم يكره بل يكون خلاف
 الاولى (قوله واعلم الخ) علم من ذلك أن العقيقة كالاضحية في غالب الاحكام (قوله ان سن
 العقيقة) فتكون الجذعة من الضأن لها سنة وطعنت في الثانية أو أجدعت مقدم أسنانها
 بعد ستة أشهر والثني من المعز له سنتان وطعن في الثالثة وكذلك الثني من البقر وأما الثني
 من الابل فيكون له خمس سنين وطعن في السادسة (قوله وسلامتها من عيب ينقص لحمها)
 فلا تجزئ العوراء والعرجاء والمربضة مع الشدة في ذلك بخلاف اليسر فلا يضرب والعجفاء وهي
 الهزيلة والجرباء والمجنونة والحامل ونحوها (قوله والاكل منها) فلا يأكل من العقيقة
 المندورة ويأكل من العقيقة المتطوع بها (قوله والتصدق ببعضها) لكن لا يجب التصديق
 ببعض منها ينثا (قوله وامتناع بيعها) فلا يبيع منها شيئاً حتى جلد ها ولو كانت تطزعا (قوله
 وتعينها بالنذر) أي حقيقة أو حكماً فالاول كقوله لله على عقيقة عن وادي ثم يعينها بعد ذلك
 وكقوله لله على أن أعقب هذه الشاة عن وادي والثاني كقوله جعلت هذه عقيقة عن وادي
 فتعين في ذلك كله ولا يجوز الاكل منها حينئذ كما مر (قوله حكمه) أي المذكور من
 السن وما عطف عليه وقوله ما سبق في الاضحية قد ينشأ له قدبر (قوله ويسن أن يؤذن الخ)
 أي ولومن امرأة أو كافر وقوله أن يؤذن في أذن المولود اليمنى أي ويقم في اليسرى لخبر ابن
 السني من ولده مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضرم أمه الصبيان أي التابعة
 من الجن وهي المسماة عند الناس بالقرينة ولأنه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن سيدنا الحسين
 حين ولده فاطمة عليها السلام رواه الترمذي وقال حسن صحيح وليكون اعلامه بالتوحيد
 أول ما يقرع سمعه حين قدمه الى الدنيا كما يكون آخر ما يسمعه بالتلقين حين خروجه منها فإنه
 ورد لقنوا موتاكم لا اله الا الله (فائدة) نقل عن الشيخ الديري أنه يسن أن يقرأ في أذن المولود
 اليمنى سورة انا أنزلناه لان من فعل به ذلك لم يقدر الله عليه زمان طول عمره قال هكذا أخذناه عن
 مشايخنا (قوله وأن يحنك المولود بقر) أي سواء كان ذكراً أو أنثى لانه صلى الله عليه وسلم أتى
 بابن أبي طلحة حين ولد وعمره ثمانية أشهر فقرأه ثم فجرفاه ثم محجه فيه فجعل يتلفظ فقال صلى الله عليه وسلم
 حب الانصار والتمرو وسماء عبد الله رواه مسلم (قوله فيمضغ) ويشدب أن يكون من يمضغه من أهل
 الخير والصلاح وقوله فان لم يوجد تمر فربط والا فخلو أي لان الربط في معنى التمر والخلو مقيس
 عليه (قوله وان يسمى يوم سابع ولادته) أي لانه صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم
 سابعه ووضع الاذى عنه والعق كما رواه الترمذي وقوله ويجوز تسميته قبل السابع
 وبعده أي فلا بأس بذلك بل ذكر النووي في أذكاره أن السنة تسميته يوم السابع أي يوم الولادة
 واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة وحمل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد العق
 وأخبار يوم السابع على من أرادوه وهو جمع لطيف كما لا يخفى على كل من له فهم منيف

ويهدى منها للفقراء
 والمساكين ولا يتخذها
 دعوة ولا يكسر عظمها
 واعلم أن سن العقيقة
 وسلامتها من عيب ينقص
 لحمها والاكل منها وامتناع بيعها
 وتعينها بالنذر حكمه على
 ما سبق في الاضحية ويسن
 أن يؤذن في أذن المولود
 اليمنى حين يولد وأن يحنك
 المولود بقر فيمضغ ويدلك به
 حنكه داخل فيه لينزل منه
 شيء الى الجوف فان لم يوجد
 تمر فربط والا فخلو
 وأن يسمى يوم سابع
 ولادته ويجوز تسميته قبل
 السابع وبعده

ويسن أن يحسن اسمه لخبر أنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا
 أسماءكم وأفضل الأسماء عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما أضيف بالعبودية إلى اسم من أسماءه تعالى
 ثم محمد ثم أحمد لخبر مسلم أحب الأسماء إلى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن ولقوله صلى الله عليه
 وسلم خير الأسماء ما عبد ثم ما جدد وروى عن ابن عباس أنه قال إذا كان يوم القيامة نادى مناد
 ألبقهم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لقيه صلى الله عليه وسلم وعلم من ذلك أن محمداً
 أفضل من أحمد مطلقاً خلافاً لمن قال إن محمداً أفضل بالنسبة لأهل الأرض لشهرته عندهم
 وأحمد أفضل بالنسبة لأهل السماء لشهرته عندهم واختلف في ذلك أهل العصر وهو مشهور
 عندهم بسؤال الباشا فتسن التسمية باسم محمد محبة فيه صلى الله عليه وسلم ولا تتركه التسمية
 بأسماء الملائكة والأنبياء فقد روى أنه إذا كان يوم القيامة أخرج الله تعالى أهل التوحيد من
 النار وأول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي وتكره الأسماء القبيحة كحمار وكل ما يظير بغيه
 أو ألبانه كبركة وغنمية ونافع ويسار وحرب ومرة وشهاب وشيطان وتشتد الكراهة بنحو
 ست الناس أو ست العرب أو سيد الناس أو سيد العلماء وتحرم التسمية بعبد الكعبة أو عبد
 الحسن أو عبد علي وكذا كل ما أضيف بالعبودية لغیر اسمائه تعالى لآلهامه التشريك كما
 في شرح الرملی العبد النبي فتكره التسمية به على المعتمد خلافاً لما وقع في حاشية الرحاني من
 حرمة التسمية به وما في حاشية الجلال للقلبي من كراهة التسمية بعبد علي تضعف وتحرم
 التسمية بعبد العاطي وعبد العال لأن كلامهما لم يرد وأسماءه تعالى توقفية وتحرم أيضاً بأفضى
 القضاة وملاك الاملاك وحكام الحكام بخلاف التسمية بقاضي القضاة فانها تتركه وتحرم
 أيضاً برفیق الله وجار الله لآلهامه المحذور كما يحرم قول بعض العوام الحلة على الله ونحو ذلك
 كاشتد على الله لآلهامه المحذور ويحرم تلقيب الإنسان بما يكره وإن كان فيه كالأعمش
 لكن يجوز ذكره به للتعريف إذا لم يعرف الأب ولا بأس باللقاب الحسنة فلا ينهي عنها لأنها
 لم تزل في الجاهلية والاسلام قال الزنجشیری إلا ما أحدثه الناس في زماننا من التوسع حتى لقبوا
 المسافة باللقاب العلية ويسن أن يكنى أهل الفضل من الرجال والنساء ويحرم التكني بأبي
 القاسم ولو بعد موته صلى الله عليه وسلم ولولم ينس اسمه محمد ولا يكنى كافراً ولا فاسق ولا مبتدع
 لأن الكنية للكرامة وليسوا من أهلها وقد قال صلى الله عليه وسلم إذا مدح القاسق غضب
 الرب واهتز ذلك العرش الا تخوف قسنته من ذكرهم باسمهم أو لتعريف لهم كما في قوله تعالى تب
 يدا أبي لهب فان اسمه عبد العزى وكناه الله تعالى لتعريفه ويجب تغيير الاسم الحرام على
 الأقرب لأنه من إزالة المنكر وإن تردد الرحاني في وجوبه ونديه (قوله ولومات المولود قبل
 السابع) بل ولو كان سقطاً لكن محله إذا خفت فيه الروح لأنه إذا لم تنفخ فيه الروح يصير تراباً
 ولو لم تعرف ذكوره ولا أنثوته سمي باسم يطلق على الذكور والإناث نحو طلحة وهند

(كتاب أحكام السبق والري)

(كتاب أحكام السبق والري)

أي كهيئة المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهام كما سيذكره المصنف وهذا كتاب من
 مبكرات الإمام الشافعي رضي الله عنه التي لم يسبقه إليها غيره كما قاله المزني وغيره والمراد
 أنه أقبل من دقته وأدخله في كتب الفقه وليس المراد أن كتب الأئمة خلت عن مسأله

بل ذكرت فيها لكن مفرقة في مواضع والسبق يسكون الباء مصدر سبق بمعنى تقدم فعناء لغة
التقدم وشرعا المسابقة على الخيل ونحوها وأما السبق بفتح الباء فهو المال الموضوع بين أهل
السباق والرى مصدر رى الشيء بمعنى طرحه والمراد منه الرى بالسهم ونحوها ولذلك قال
الشارح أى بسهم ونحوها وتسمى المسابقة على الخيل ونحوها بالرهان ويسمى الرى بالسهم
ونحوها بالنضال وهذا على مقتضى كلام المصنف من تغاير السبق والرى فإن العطف يقتضى
المغايرة وهو ما اقتضاه كلام المنهاج لكن قال الأزهري الرهان فى الخيل والنضال فى الرى
والسباق فيهما ولذلك ترجم شيخ الاسلام فى منهجه بالمسابقة وجعلها شاملة للمسابقة على الخيل
ونحوها وبالسهم ونحوها ويمكن أن يجعل العطف فى كلام المصنف من عطف الخاص
على العام وكل منهما سنة للرجال المسلمين ولو بعوض بقصد الجهاد وللإجماع وقوله تعالى
وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرى
وقد سابق صلى الله عليه وسلم على الخيل المضهرة من الحفيا بفتح الحاء وسكون الفاء بالمذوال والقصر
وبعضهم يقدم الباء على الفاء فيقول الحينا وهى موضع عند المدينة الشريفة على أميال إلى
ثنية الوداع وعلى الخيل التى لم تضم من الثنية المذكورة إلى مسجد بنى زريق والمسافة فى الأولى
خمسة أميال أوسنة وفى الثانية ميل واحد وكانت العضباء وهى ناقة رسول الله صلى الله عليه
وسلم لتسبق فجاء أعرابى على قعوده فسبقها فشق ذلك على المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من هذه الدنيا الا وعده ويكره ترك الرى لمن علمه
كرهه شديدة وكان الامام الشافعى رضى الله عنه رامياً فكان يصيب فى تسعة من العشرة
ويخطئ فى العاشر قصد المخافة من العين وأما النساء فصرح الصميرى بمنع ذلك لهن وأقره
الشيخان ومراده كما قاله الزركشى أنه لا يجوز لهن بعوض فلا ينافى جواز لهن بلا عوض
فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة رضى الله عنها سأبت النبي صلى الله عليه وسلم على
الأقدام وظاهر تعبيرهم بأنه لا يجوز للنساء بعوض حرمة لهن به لكن عبارة القليوبي
وأما بعوض فيكره للنساء ونسبه المحشى حيث قال وأما بالبعوض فذكره للنساء قال وفيه
التفصيل الآتى للرجال فإن قصده غير الجهاد من المباحات أولاً بقصد شئ كان مباحاً
وان قصده محرمًا كقطع الطريق كان حراماً وقد يجب كما إذا تعين طريقاً للجهاد وقد يكره
كما إذا كان سبب القتال مكروه كقتال قريه الذى لم يسب الله ولا رسوله فتعزيره الاحكام الخمسة
(قوله أى بسهم) بيان لآلة الرى وقوله ونحوها أى نحو السهم كرماح ومسلات وأحجار
سواء رماها بيداً ومجنبت أو مقلع بخلاف أسالها المسماة بالعلاج والمرامة بما بأن رميها كل
منهما الى الآخر فهى حرام ان تغلب السلامة فان غلبت السلامة جازت وكذلك المرامة
بالجريد كما يفعلونه فى لعب البرجاس ومثلها التقاف وهو عند العامة بالذال المهملة وكثيراً
ما يقولونه باللام وكذا لعب البهلوان المشهور وسائر أنواع اللعب الخطيرة فتصرم ان لم تغلب
السلامة وتحل ان غلبت السلامة ويجوز التفرج عليها حينئذ ويحل اصطفاها الحية لمن غلب
على ظنه سلامته منها وقصد ترغيب الناس فى اعتماد معرفته كمن يؤخذ من كلام النووي
ولو تراهن رجلان على اختبار قوتهم بأقلال صخرة أو طلوع جبل أو كل كذا حرم ذلك عليها

أى بسهم ونحوها

فهو من باب كل أموال الناس بالباطل ذكره ابن كنج وأقره في الروضة ومن هذا النظم كما قاله
 الدميرى ما يفعله العوام من الرهان على حمل كذا من موضع كذا الى مكان كذا أو الجرى
 من طلوع الشمس الى غروبها فكل ذلك ضلالة وجهالة مع ما يستعمل عليه من ترك الصلوات
 وفعل المذكرات (قوله وتصح المسابقة) أى بعوض وغيره على تفصيل يأتي في العوض
 كما سيذكره المصنف وسيدخل عليه الشارح بقوله واعلم أن عوض المسابقة الخ وقوله على
 الدواب أى التى تنفع في القتال لا مطلق الدواب لأن شرط المعقود عليه كونه عدة قتال كما أشار
 اليه الشارح بقوله أى على ما هو الاصل في المسابقة وبينه بالانواع الخمسة فلا تجوز المسابقة على
 غيرها كبقرة وكلاب وطير ونحوها بعوض فصرم مع العوض وتجوز بعوض بخلاف نطاح
 الكباش ومهارشة الديكة فانها لا تجوز لبعوض ولا غيره لانها سافه ومن فعل قوم لوط فقول
 الشارح لبعوض ولا غيره راجع لقوله ولا على مناطحة الكباش ومهارشة الديكة كما قد يدل
 عليه اعادة العامل لالمسابقة على البقر لانها تحرم بالعوض وتحل لبعوض كما علت ومثلها
 في هذا التفصيل الصراع بكسر الصاد وقد تضم والشباك والغطس في الماء والسباحة وهى
 العوم في الماء وهو علم لا ينسى والمشى بالاقدام والوقوف على رجل والمسابقة بالسفن ولعب
 نحو الشطرنج وكرة مجنح وبندق العبد الذى يرى به في حفرة بأن يضعه على حرف الحفرة
 ويضربه باصبعه فينزل فيها ويشيل نحو الحجر فتحرم بالعوض وتجوز لبعوض بخلاف بندق
 الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه ولو بعوض لأن له نكايه في الحرب وأما مصارعة صلي
 الله عليه وسلم لركبانه على قطيع من الغنم كما رواه أبو داود وفككت ليريه قوته ليسلم بدليل
 أنه لما عه فأسلم ودخله غنمه فلم يكن العوض مقصودا فكأنه لم يذكر (قوله أى على ما هو
 الاصل في المسابقة عليها) أشار بذلك الى تقييد عموم الدواب في كلام المصنف وقوله من خيل
 الخ بيان لما هو الاصل وقد بينه بأنواع خمسة كما مر فلا تجوز المسابقة الا على هذه الخمسة لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا سبق الا فى خف أو حافر أو نصل أى لا عوض يؤخذ الا في المسابقة على ذى
 خف أو حافر أو ذى نصل وهذا على روايته بفتح الباء وأما على روايته بسكونه فالمعنى لامسابقة
 الا على ذى خف الخ والرواية الاولى هى المشهورة والحاصل أن المسابقة على هذه الخمسة تصح
 بعوض وبغير عوض (قوله وابل) وسبقها عند الغاية بالكند وهو جمع الكتفين بين العنق
 والظهر وبعضهم عبر بالكف ومثلها في ذلك النبل بخلاف الخيل والبغال والحمير فان سبقها
 عند الغاية بالعنق والحاصل أن سبق ذى الخف بالكند وسبق ذى الحافر بالعنق (قوله جزما)
 أى قطعاً فلا خلاف في هذين النوعين أعنى الخيل والابل بخلاف الانواع الثلاثة المذكورة
 بعد وهى الفيل والبغل والمارفان فيها خلافاً كما سيشرح اليه الشارح بقوله في الاظهر (قوله
 وفيل وبغل ومار) اعماذ كرها بلغة الافراد دون الجمع ليناسب ما قبله وهو قوله من خيل وابل
 فان كلام من الخيل والابل مفرد لفظاً وان كان اسم جنس أو اسم جمع فاندفع قول بعضهم لو ذكرها
 بصيغة الجمع لكان أول وأظهر (قوله في الاظهر) أى على القول الاظهر وهو المعتمد (قوله
 ولا تصح المسابقة الخ) بيان لفهوم التقييد بقوله على ما هو الاصل في المسابقة عليها المبين بالخمس
 المذكورة فكان الاولى التفريع بالقاء الا أن يقال الواو قد تأتي للتفريع (قوله على بقر)

(وتصح المسابقة على
 الدواب) أى على ما هو
 الاصل في المسابقة عليها من
 خيل وابل جزما وفيل وبغل
 ومار في الاظهر ولا تصح
 المسابقة على بقر

أى ولا على طير وكلاب ونحوها بعوض فحرم المسابقة عليها مع العوض وتجاوز بغير عوض
 كما علمت (قوله ولا على نطاح الكباش ومهارة الديكة) أى ولا يصح العقد على نطاح الكباش
 ومهارة الديكة وليس المعنى ولا تصح المسابقة على نطاح الكباش ومهارة الديكة
 وإن اقتضاه ظاهر منيع الشارح لأن ذلك لا يسمى مسابقة ولهذا قال المحشى وهذا خارج
 بالمسابقة وأما ما قبله فهو خارج بالنقيض لأنواع الخمسة كما مر (قوله لا بعوض ولا غيره)
 قد علمت أنه راجع لقوله ولا على مناطق الكباش ومهارة الديكة ولذلك أعاد العامل وليس
 راجعا لقوله ولا تصح المسابقة على بقر لانهم يحرم بالعوض ويحل بالاعوض وانما حرم العقد على
 مناطق الكباش ومهارة الديكة مطلقا لانها سغة ومن فعل قوم لوط الذين أهلكهم الله بذنوبهم
 (قوله ونصح المناضلة) أى يصح عقدها بعوض وبدونه وفي عوضها التفصيل الآتى وهى
 بالنون والصاد المجبهة المغالبة من ناضله بمعنى غالبه ولذلك قال الشيخ الخطيب أى المغالبة
 وأما قول الشارح أى المراماة فغير ظاهر لأن المراماة أن يرمى كل منهما الى الآخر وليست
 مرادة هنا لانهم يحرم ان لم تغلب السلامة كما مر وقد يقال مراد مهاونا أن يرمى كل منهما
 لا الى الآخر وان اشترت المراماة فى المعنى الاول (قوله بالسهم) أى سواء كانت عربية
 وهى النبل أم عجمية وهى الشاب ومثلها الرماح والمزاريق والمسلات والابرو والحجارة وكل نافع
 فى الحرب كالتردد بالسيوف والرمي بالبندق على قوس فإن المنقول فى الحاوى جوازه بل قضية
 كلامهم أنه لا خلاف فيه كما قاله الزونكى (قوله اذا كانت المسافة الخ) هذا شروع فى شروط
 صحة المسابقة والمناضلة فهو راجع لكل منهما كما يقتضيه كلام المصنف حيث ذكر ذلك بعد
 قوله ونصح المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم وان قصرها الشارح على المناضلة أخذنا
 بظاهر قول المصنف وصفة المناضلة معلومة وبعضهم خصه بالمسابقة وجعل قوله وصفة المناضلة
 معلومة جملة معترضة أخذنا بظاهر قوله ويخرج العوض أحد المتسابقين والوجه الوجيه
 أن كلامه راجع لكل منهما وكون بعض الشروط خاصا بأحدهما لا يقتضى تخصيص ما يصلح
 أن يكون لهما والحاصل أن الشروط عشرة كما ذكره الشيخ الخطيب اقتصر المصنف على كون
 المسافة معلومة وصفة المناضلة معلومة ويزاد على ذلك أن يكون العقد عليه عدة قتال كما مر
 التبيه عليه وتعيين الركوبين عينا فى المعين فى العقد كأن يقول اتسابقنا على هذين الفرسين
 وصفة فى الموصوف فى الذمة كأن يقول اتسابقنا على فرسين صفتهما كذا وكذا ويتعينان
 فى الاول فينفسخ العقد بموت أحدهما ولا يتعينان فى الثانى كما يجتمع الرافعى فلا يفسخ العقد
 بموت أحدهما كالأجير غير المعين وإمكان سبق كل منهما الآخر ولو كان أحدهما ضعيفا
 يقطع بظلمة أو فارقا يقطع بتقدمه لم يجز وإمكان قطع كل منهما المسافة بلا انقطاع ولا تعب
 فلو كانت المسافة كبيرة جدا بحيث لا يقطعانها لم يصح وتعيين الراكبين عينا فقط فلا يكتفى
 الوصف فيهما لأن الشخص لا يلزم فى الذمة فلو شرط كل منهما أن يركب دابته من شاء لم يجز
 وأن يركب الركوبين فلو شرطوا سالا لم يجز بآنا أنفسهم لم يصح لانهم ما قد لا يقصدان الغاية
 والعلم بالمال المشروط جنسا وقد را وصفه كسائر الاعراض فلا يصح العقد بمال مجهول
 كأن يقول اتسابقنا على شئ من المال أو على قوب غير موصوف فى الذمة واجتناب شرط مفسد

ولا على نطاح الكباش ولا
 على مهارة الديكة
 لا بعوض ولا غيره (و) نصح
 (المناضلة) أى المراماة
 (بالسهم اذا كانت
 المسافة)

فلو قال اصاحبه ان سبقتي فلك هذا الدينار بشرط أن تطعمه أصحابك لم يصح ولا يشترط تعيين
 السهمين أو القوسين في الرمي لأن العمدية على الرمي فان عين شئ منهما لفا وازا بدله بمثله
 من نوعه ولو شرط عدم ابداله فسد العقد (قوله أي مسافة ما بين موقف الرمي الخ) وكذا
 مسافة ما بين موقف الراكين والغاية التي ينتهيان اليها فشرط علم المسافة عام في الراكين
 والرامي في كلام الشارح قصور كما مر التنبيه عليه على أن اشتراط ذلك في الرامي محل
 ان ذكرت الغاية أما اذا لم تذكر فلا يشترط فلو تناضلا على أن العوض لا بعدهما ريبا صح
 العقد بخلاف ما لو تناضلا على أن العوض لمن سبق من غير ذكر مسافة فلا يصح للجهل بالمسافة
 مع أنه لا يظهر الا عند الغاية حتى لو سبق أحدهما دون الغاية فلا عبرة به (قوله والغرض الذي
 يرمى اليه) وهو بفتح الغين والراء ما ينصب ليرى اليه من خشب أو جرة أو قرطاس أو نحوها
 ويشترط بيان قدره طولاً وعرضاً وبيان ارتفاعه في نفسه وعن الارض ان لم يغلب عرف في ذلك
 والا فلا يشترط بل يحمل المطلق عليه ويشترط الترتيب في الرمي وبيان بادئ منهما بالرمي حذراً
 من اشتباه المصيب بالخطي أو ريباً معاً ويندب وقوف شاهدين عند الغرض ليشهدا على من
 أصاب أو أخطأ وليس لهما مدح المصيب ولا ذم الخطي لأن ذلك يحل بالنشاط وليس لأحد
 الرامي الاقتحار على صاحبه ولا التبجح عليه وليس لأحد المتسابقين الجلب على المرمي
 بالصياح ليزيد عدوه ولا الجنب بأن يأتي بجنيبة له ليتحول عن المرمي كجلب الجلب
 ولا جنب ولا يشترط بيان مبادرة ولا محاطة ولا بيان نوب بل يحمل المطلق على المبادرة وعلى
 أقل النوب وهو سهم سهم لغلبيتها وصورة المبادرة أن يقول تناضلنا على أن يرمى كل واحدنا
 عشرين فن باد رأى سبق باصابة خمسة منها فهو الناضل لكن لا يكون ناضلاً الا ان سبق باصابة
 العدد المشروط اصابته مع استوائهما في الرمي أو اليأس من استوائهما في الاصابة فمثال
 استوائهما في الرمي أن يرمى كل منهما عشرين أو عشرة فيصيب أحدهما في خمسة دون الآخر
 فالأول ناضل ولا يمكن الآخر من الرمي في صورة العشرة إذا أراد أن يرمى الباقي لأن الأول
 صار ناضلاً ومثال اليأس منه أن يصيب أحدهما في خمسة من عشرين ويصيب الآخر ثلاثة
 من تسعة عشر فالأول ناضل ولا يمكن الآخر من رمي الواحد الباقي لحصول اليأس من
 الاستواء في الاصابة لورى الباقي بخلاف ما لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين وأصاب
 الآخر أربعة من تسعة عشر فليس الأول ناضلاً لعدم اليأس من الاستواء في الاصابة فمثال
 العشرين لجواز أن يصيب الباقي فلا يكون أحدهما ناضلاً وكذا الا ناضل لو أصاب كل منهما
 خمسة من العشرين وصورة المحاطة أن يقول تناضلنا على أن يرمى كل واحدنا عشرين
 فن زادت اصابته على اصابة صاحبه بكذا كواحد فهو الناضل سميت محاطة لحطهما للقدر
 الذي اشتركا في اصابته وعدم اعتبارهما الا للزائد عليه فإذا رى كل منهما عشرين وأصاب
 أحدهما في ستة والآخر في خمسة فالأول ناضل لأنه زاد عليه بواحد فيما إذا شرطت الزيادة
 بواحد (قوله معلومة) أي بالاذرع أو بالاميال أو بالمعانة كأن يشاهد اها ابتداء وغاية
 هذا ان لم يغلب عرف فيها والاجل المطلق عليه ولا يشترط بيانها حينئذ (قوله وكانت صفة
 المناضلة معلومة) وكذا صفة السبق ويشترط كونها معلومة وهي في نحو الخيل بالعتق وفي نحو

أي مسافة ما بين موقف
 الرمي والغرض الذي يرمى
 اليه (معلومة) كانت
 صفة المناضلة معلومة

الابل بالكند أو الكنف كما مر (قوله أيضا) أي كما أنه يشترط أن تكون المسافة معلومة
 (قوله بأن يبين المتناضلان كيفية الرمي) تصوير لكون صفة المتناضلة معلومة والمراد من ذلك
 أن يبين الترتيب في الرمي ويبين البادئ بالرمي وأما بيان إصابة الغرض من القرع ونحوه
 فلا يشترط بل يستلزم ولذلك قال في المنهج ويستبين أن إصابة الغرض من قرع الخ وكذلك الشيخ
 الخطيب فإنه قال ويستبين أن إصابة الغرض من قرع الخ ثم قال في المنهج فإن أطلقنا
 كتي القرع ومثله في الخطيب لصدق الصفة به ولأنه المتعارف وكذلك المحشي صرح بأن ذكر
 ذلك مندوب ومن هذا كله تعلم ما في قول الشارح من قرع الخ من النظر ولعل ذلك نشأه من
 اشتباه صفة الرمي بصفة إصابة الغرض فإن بيان الأولى شرط وبيان الثانية سنة كما عرفت قد بر
 (قوله من قرع) بيان لكيفية الرمي على كلام الشارح والحق أن صفة الرمي الترتيب وبيان
 البادئ بالرمي وأما ما ذكره فهو بيان لصفة إصابة الغرض ومنها الخواص من جبال الصبي وهي
 أن يمس السهم الأرض قبل وصوله إلى الغرض ثم يثب إليه ومنها الخرم بأن يحرم طرف
 الغرض في حال مروءه (قوله وهو) أي القرع يسكون الرأ وقوله إصابة السهم الغرض أي
 مجرد الإصابة فيكون فيه ذلك فلا تنافيه زيادة شيء مما بعده كان يثقبه أو يثبت فيه (قوله أو من
 خسق) بفتح الخاء المعجمة وسكون السين المهملة (قوله وهو) أي الخسق وقوله أن يثقب
 السهم الغرض ويثبت فيه أي وان سقط بعد ذلك فإن لم يثبت فيه أصلا بأن ثقبه وسقط منه
 فهو الخرق بجمجمة فزاي (قوله أو من مرق) يسكون الرأ وقوله وهو أي المرق وقوله أن ينقذ
 السهم من الجانب الآخر من الغرض أي لانه مرق منه أي ينقذ من الجانب الآخر فهو
 مأخوذ من مرق إذا نقذ (قوله واعلم الخ) نوطنة لكلام المصنف ودخول عليه كما تقدم
 التنبيه عليه (قوله أن عوض المسابقة الخ) أي وعوض المتناضلة كذلك وانما خص عوض
 المسابقة بالذكر لأن كلام المصنف خاص به وهذا انما يحتاج إليه ان جرى على ظاهر كلامه
 السابق من تغاير المسابقة والمتناضلة فإن جرى على أن المسابقة تشمل المتناضلة فلا حاجة لزيادة
 ذلك (قوله هو المال الذي يخرج فيها) بالبناء للمجهول فيصدق بأن يخرج منه أحد المتسابقين
 وبأن يخرج منه المتسابقان معاً على ما يأتي ويجوز شرط العوض من غير المتسابقين من الامام
 أو الاجنبي كأن يقول الامام من سبق منكافله على كذا من مالي أو فله في بيت المال كذا
 ويكون ما يخرج منه من بيت المال من سهم المصالح وكأن يقول الاجنبي من سبق منكافله على
 كذا لانه بذل مال في طاعة وليس للمترم العوض ولو كان غير المتسابقين زيادة في العوض
 ولا ينقص عنه وكذلك العمل فليس له زيادة ولا تنقص فيه وليس له فسخ العقد لانه لازم في حقه
 كالأجارة وليس له ترك العمل قبل الشروع فيه ولا بعده ان كان مسبوقاً وسابقاً وأمكن
 أن يسبقه الآخر والافله تركه حينئذ لانه ترك حقه (قوله وقد يخرج منه أحد المتسابقين) أي
 أو أحد المتناضلين وصورة الاقل أن يقول أحد المتسابقين لا آخر تسابقت معك فان سبقته
 فلك على كذا وان سبقتك فلا شيء لك عليك وصورة الثاني أن يقول أحد المتناضلين لا آخر
 تناضلت معك على أن يرمي كل واحد من اثنين فان أصبت في خمسة منها فلك على كذا
 وان أصبت في خمسة منها فلا شيء لك عليك (قوله وقد يخرج منه أحد المتسابقين) أي المتسابقان وهكذا

أيضا بأن يبين المتناضلان
 كيفية الرمي من قرع وهو
 إصابة السهم الغرض
 ولا يثبت فيه أو من خسق
 وهو أن يثقب السهم الغرض
 ويثبت فيه أو من مرق
 وهو أن ينقذ السهم من
 الجانب الآخر من الغرض
 واعلم أن عوض المسابقة
 هو المال الذي يخرج فيها
 وقد يخرج منه أحد المتسابقين
 وقد يخرج منه معاً

المتناضلان وصورة الاول أن يقول المتسابقان تسابقنا فان سبقتني فلك على كذا وان سبقتك
 فلي عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ الا أن يدخل بينهما محلا كما سيذكره المصنف وصورة
 الثاني أن يقول المتناضلان تناضلنا على أن يرى كل واحد منهما عشرين فان أصبت في خمسة
 منها فلك على كذا وان أصبت في خمسة منها فلي عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ الا أن يدخل
 بينهما محلا كالصورة الاولى (قوله وذكر المصنف الاول) أي الذي هو اخراج أحد المتسابقين
 للعرض وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله ويخرج العرض أحد المتسابقين) أي أو أحد
 المتناضلين كما مر ولا يحتاج في هذه الحالة الى ادخال محل بينهما كما هو ظاهر والمدار على ذكر
 العرض في العقد وان لم يخرج به فالتعبير بالاخراج جرى على الغالب من أن ملزمه يخرج به
 ويضعه عند شخص آخر وجعل المحنى ان المراد به ذكر حال العقد ويعدده قول المصنف حتى
 اذا سبق استرده فان الاسترداد يكون بعد الاخراج لكنه فسر بقوله أي لم يلزمه شيء وهو بعيد
 فخاصته ان أعقد (قوله حتى انه الخ) - ان لما يترتب على هذه الحالة وهي ما لو أخرج العرض
 أحد المتسابقين وقول المحنى هو بيان لكيفية العقد غير ظاهري فقامت (قوله اذا سبق) أي أحد
 المتسابقين الذي أخرج العرض وقوله بفتح السين أي والباء على البناء للفاعل (قوله استرده)
 أي طلب رده ممن هو معه ولا يستحق أحدهما على الآخر شيئا وكذا الوجه أعاقب استرده أيضا
 وقوله أي العرض الذي أخرجه تفسير للضمير المنصوب الذي هو المفعول (قوله وان سبق)
 أي أحد المتسابقين الملتزم للعرض وقوله بضم أوله أي وكسر ثانيه على البناء للمفعول (قوله
 أخذه) أي استحق أخذه سواء أخذه بالفعل أو تركه وقوله أي العرض تفسير للضمير وقوله
 صاحبه أي صاحب أحد المتسابقين وهو الآخر غير الملتزم للعرض وقوله السابق له أي السابق
 لأحد المتسابقين الملتزم للعرض (قوله وذكر المصنف الثاني) أي الذي هو اخراج المتسابقين
 معا للعرض وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله وان أخرجه) فيه ضميران فالالف ضمير المثني
 وهو عائد على المتسابقين والهاء ضمير عائد على العرض فقول الشارح أي العرض المتسابقان
 تفسير للضميرين على غير الترتيب فالعرض تفسير للهاء والمتسابقان تفسير للالف فليس فيه جرى
 على اللغة الرديئة أصلا كما زعمه المحشي وكأنه توهم ان قوله المتسابقان فاعل فقال هو جرى
 على اللغة الرديئة ثم قال ولا يصح تخريجه على جعل الثاني مبتدأ فكان الصواب أن يقول
 وان أخرجه المتسابقان أو يسكت عن لفظ المتسابقين أو على تسليم ما زعمه يمكن تخريجه
 على جعل الالف فاعلا والمتسابقان بدل منه (قوله لم يجز) ظاهره أنه يحرم مع الصحة فذفع ذلك
 الشارح بقوله أي لم يصح اخراجهما للعرض لكن الاولى للشارح أن يقول أي لم يصح
 عقدهما حينئذ لان عدم الصحة الذي هو معنى الفساد حقه أن يسند للعقد ولعله واعي ظاهر
 كلام المصنف (قوله الا أن يدخل بينهما محلا) أي يشترط بينهما ما لا يكون كقولهما ودائته
 كفوا لدا بينهما بحيث تكون دائته مساوية لكل واحدة منهما وسمى محلا لانه حلل العقد
 باخراجه عن صورة القمار المحترم وهو كل لعب تردين غنم وغرم كاللعب بالورق وغيره
 ولتسابق جمع ثلاثة فأكثر بشرط الثاني دون الاول صح جزمالا كل واحد يجتهد أن يكون
 أولا أو ثانيا ليفوز بالعرض وجرم في المنهاج فيها بالتساوي لان كل واحد لا يجتهد في السابق

وذكر المصنف الاول
 في قوله (ويخرج العرض
 أحد المتسابقين حتى انه
 اذا سبق) بفتح السين غيره
 (استرده) أي العرض الذي
 أخرجه (وان سبق) بضم
 أوله (أخذه) أي العرض
 (صاحبه) السابق له (له)
 وذكر المصنف الثاني في قوله
 (وان أخرجه) أي العرض
 المتسابقان (معالم يجز) أي
 لم يصح اخراجهما للعرض
 (الا أن يدخل) بينهما
 (محلا) بكسر اللام الاولى

لوثوقه بالعوض سبق أو سبق ويرده ما سبق من أن كل واحد يجتهد أن يكون أولاً وثانياً ليفوز بالعوض وان شرط الثاني أكثر من الأول لم يصح لأن ذلك يحمله على عدم الاجتهاد ليكون ثانياً فيفوز بالأكبر (قوله وفي بعض النسخ) أي هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ فهو عطف على مقدر والفرق بين النسخين أن الأولى الفعل فيها بضم الياء فاضمه أدخل الرابعي والثانية الفعل فيها بفتح الياء فاضمه دخل الثلاثي (قوله فان سبق) أي المحلل وقوله بفتح السين أي والباء على البناء للفاعل نظير ما سبق وقوله كلام المتسابقين مفعول لسبق فالمعنى أن المحلل سبقهما سواء جاء معاً أو مرتباً فهاتان صورتان (قوله أخذ العوض الذي أخرجه) أي لسبقه لهما في الصورتين المذكورتين ويمكن شمول كلام المصنف لما إذا سبق مع أحدهما وجاء الآخر وحده وفي هذه الصورة يأخذ مع الذي معه عوض المتأخر فقط ومال الأول لنفسه وعلى هذا فقد دخل تحت قول المصنف فان سبق الخ ثلاث صور (قوله وان سبق) أي المحلل وقوله بضم أوله أي وكسر ثانيه على البناء للمفعول نظير ما مر وذلك صادق بأن يسبقه كل منهما سواء جاء معاً أو مرتباً ويسبقه أحدهما سواء توسط بينهما أو جاء مع المتأخر فهذه أربع صور فقد شمل كلام المصنف سبع صور ثلاث دخلت تحت الأول وأربع دخلت تحت الثاني على حلها هذا بخلاف حل الشارح والحشي وبقيت صورة وهي ما لو جاءت الثلاثة معاً فلا شيء لأحدهما على أحد فتحصل أن الصور في هذا المقام ثمانية شمل كلام المصنف أولاً وثانياً سبع صور منها وبقيت الثامنة وقد علمتها (قوله لم يغرم لهما شيئاً) ثم إن سبقه وجاء معاً فلا شيء لأحدهما على الآخر أيضاً وإن جاء أمر بتأجيل الأول لنفسه وبأخذ عوض الآخر وإن سبق أحدهما وتوسط المحلل بينهما فإل الأول لنفسه وبأخذ عوض المتأخر ولا شيء للمحلل وإن جاء المحلل مع المتأخر فكذلك

(*) كتاب أحكام الإيمان والنذور (*)

أي هذا كتاب بيان أحكام الإيمان والنذور كعدم انعقاد اليمين إلا بالله أو باسم من أسمائه أو صفة من صفاته كما سيذكره المصنف بقوله لا ينعقد اليمين إلا بالله الخ وانما جامع الإيمان لتعقدها بتعدد المحلوف به أو المحلوف عليه وانما جامع النذور لاختلاف أنواعها لأن النذر إما أن يكون نذر تبرر وهو نوعان لأنه إما معلق على أمر محبوب ويسمى نذر مجازاة أو غير معلق على شيء ويسمى نذر تبرر فقط وإما أن يكون نذر بلجاج وهو ثلاثة أنواع لأنه إما أن يتعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر وانما جمعهما المصنف كغيره في كتاب واحد لأن بعض النذور وهو نذر اللجاج يشبه اليمين ولذلك يخبر فيه بين كفارة اليمين وبين ما التزم بخلاف نذر التبرر فإنه يلزم فيه ما التزم بالاتفاق ولذلك جلاوا خبره مسلم كفارة النذر كفارة يمين على نذر اللجاج وهذا أوضح من قول المحشي لا شترأ كهما في لزوم الكفارة لأن كلامه مجمل لكنه محمول على نذر اللجاج وانما قدمتهما على الاقضية والشهادات للاحتياج إلى اليمين فيهما غالباً والاصل في الإيمان قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان أي قصدتم الإيمان بدليل الآية الأخرى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وأخبار

وفي بعض النسخ الآن
يدخل بينهما محل (فان
سبق) بفتح السين كلام من
المتسابقين (أخذ العوض)
الذي أخرجه (وان سبق)
بضم أوله (لم يغرم) لهما شيئاً
(كتاب) أحكام
(الإيمان والنذور) *

كقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غزوة قريباً ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواء أبو داود وخبر العيصين أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب وربما يحلف بقوله والذي نفسي بيده أي بقدرته يصرفها كيف يشاء واليمين والحلف والقسم والايلاء ألقاظ مترادفة وأركانها أربعة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وصيغة وشرط في الحالف التكليف والاختيار والنطق والقصد كما يعلم من قول الشارح وضابط الحالف كل مكلف الخ وفي المحلوف به أن يكون اسماً من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته كما سذكر المصنف وفي المحلوف عليه أن لا يكون واجباً بأن يكون محتملاً كقوله والله لا أدخل الدار أو مستحيلاً كقوله والله لا قتل الميت أو لا أصعدن السماء فإنه يمين وتلزم به الكفارة في الحال لا خلاه بتعظيم الاسم بخلاف الواجب كقوله والله لا موتن أو لا أصعد السماء فليس يمين لأنه لا يتصور فيه الحنث فلا يحل بالتعظيم وحروف القسم المشهورة بامموحدة وتدخل على الظاهر وعلى المصغر فهي الأصل ثم الواو وتختص بالظهور ثم التاء القوقية وتختص بإفظ الجلالة وسمع شاذ ترتب الكعبة وتارحن فلولم يأت بحرف من حروف القسم بأن قال الله مثلاً بتثنية الهاء وتسكينها لا فعلت كذا فكتابة ان نوى به اليمين فهو يمين والافلا والالحن في ذلك وان قيل به لأن الرفع بالابتداء والتقدير الله أحلف به والنصب بنزع الخافض والجر يمحذف الجاز وأبقاء عمله والتسكين بإجراء الوصل يجري الوقف على أن اللحن لا يمنع الانعقاد حتى لو الحن مع الاتيان بحرف القسم كأن قال والله بالرفع لا فعلت كذا كان صريحاً ولو قال أقسمت أو أقسم بالله أو حلفت أو أحلف بالله فهو يمين إلا ان نوى اخباراً عن الماضي في صيغة المانئ أو عن المستقبل في صيغة المستقبل فلا يكون يميناً ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو سألك بالله أو قال بالله عليك لتفعلن كذا فإن أراد يمين نفسه كان يميناً وان أراد يمين المخاطب أو الشفاعة أو أطلق لم يكن يميناً ويحمل عند الإطلاق على الشفاعة وجعل صاحب الكافي من لغو اليمين ما اذا دخل على صاحبه فاراد أن يقوم له فقال والله لا أقم لي قال وهو مما تم به البلوى وهو ضعيف والمعتمد أنه يمين حيث أراد يمين نفسه والافلا ويمكن حل كلام الكافي على هذا وتكره اليمين الا في طاعة وفي دعوى عند حاكم مع الصدق وفي حاجة كتوكيد كلام كقوله صلى الله عليه وسلم فوالله لا يعل الله حتى تغلوا وتعظيم أمر كقوله صلى الله عليه وسلم والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً فان حلف على ارتكاب معصية كفعل حرام وترك واجب عصي بحلفه ولزمه حنث وكفارة أو على ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه بالحنث كفارة أو على فعل مندوب أو ترك مكروه حنثه أو على فعل مباح أو تركه كدخول دار أو كل طعام ولبس ثوب سن ترك حنثه لمافيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم ان تعلق به غرض ديني كان حلف أن لا يأكل طيباً ولا يلبس ناعماً فقيهه أقوال ثلاثة فقيل يمين مكروهة وقيل يمين طاعة اتباع السلف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أحوال الناس ومقاصدهم كقصدهم التفرغ للعبادة وهذا هو الاصول كما قاله الشيخان فعلم من ذلك أن اليمين في المباح منعقدة ويتعلق الحنث بفعله أو تركه وتلزم به الكفارة كما هو صريح المنهج وغيره فقول المحشي ولا يتعلق بالمباح حنث ولا علمه في فعله أو تركه ولا كفارة عليه سهو منه سببه أنه انتقل نظره من النذر إلى اليمين وكذلك قوله وأما قول المنهج وعليه كفارة حله

الرملي على ما اذا تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبراً أو إضافة إلى الله تعالى فهو في نذر المباح
 لا في الميكن كما لا يخفى (قوله والايمن بفتح الهمزة) احتراز بذلك عن الايمان بكسر الهمزة فهو
 التصديق بآجابه النبي صلى الله عليه وسلم معاً من الدين بالضرورة ومن الحكم ايمان المرء
 يعرف بأيمانه فإيمان من يكثر أيمانه أضعف من ايمان غيره وحكى عن الامام الشافعي رضي الله
 عنه أنه كان لا يحلف بأقبحه لا صادقا ولا كاذبا وكذلك الاسلام بكسر الهمزة ومعناه الانقياد لما
 جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الاسلام بفتح الهمزة فإن معناه الحجارة وكثيرا ما تغلط
 العوام فتقول اللهم اختم لنا بالايمن والاسلام بفتح الهمزة فيهما والصواب الكسر فيهما
 (قوله جمع بين) خبر المبتدأ الذي هو الايمان كما هو ظاهر (قوله وأصلها) أي اليمين وقوله لغة
 أي في اللغة وقوله البد اليمني وقيل أصل اليمين القوة ومنه قوله تعالى لاخذنا منها اليمين أي بالقوة
 وعليه فتسمية البد اليمني لوفور قوتها وتسمية الحلف عينا لانه يقوى على الحنث أو عدمه
 (قوله ثم أطلق) أي اليمين وقوله على الحلف أي لانهم كانوا في الجاهلية اذا تحالفوا أخذ كل
 واحد يمين صاحبه فيكون مجازا مرسل علاقته المجاورة والملازمة وقيل هو مجاز بالاستعارة
 بأن شبه الحلف باليد اليمني بجامع أن كلا يحفظ الشيء فاليد اليمني تحفظ الشيء على صاحبها
 والحلف يحفظ الشيء على الحالف واستعير اليمين من اليد اليمني للحلف على طريق الاستعارة
 المصروفة وهذا كله بالنظر للأصل والافتقار حقيقة عرفية (قوله وشرا) عطف على لغة
 وقوله تحقيق أي بصيغة والتحقيق يستلزم المحقق وهو الحالف وقوله ما يحتمل المخالفة هو
 المخالوف عليه فهو المحتمل ومثله الممتنع بخلاف الواجب كما مر وقوله بذ كراسم الله أو صفة من
 صفات ذاته هو المخالوف به فقد تمت الأركان الأربعة المتقدمة (قوله أوتأ كيدته) أي
 أوتأ كيد ما يحتمل المخالفة كقيام الليل في قوله والله لا قوم من الليل فالمقصود بذلك تأ كيدته
 وأنه لا بد منه (قوله بذ كراسم الله) أي بذ كراسم من أسمائه تعالى وقوله أو صفة من صفات
 ذاته أي الثبوتية وكذا السلبية كقدم الله وبقائه وعدم جسميته وعرضيته فعن القاضي حسين
 صحة اليمين بها لأنها قديمة منعقة به تعالى وأما صفاته الفعلية كخلقه ورزقه فلا تنعقد بها اليمين
 لأنها حادثه عند الاشاعة لأنها عندهم عبارة عن تعلقات القدرة التخييرية الحادثة خلافا للتخالف
 ولعل كلامه مبنى على مذهب الماتريدية من أنها قديمة لأنها عندهم عبارة عن صفة التكوين
 وهي صفة قديمة عندهم بخلاف الله بما يورث ويحي ويميت بها وهكذا فلذلك تسمى خلقا ورزقا
 وأحياء وامانة وهكذا (قوله والتذو يرجع نذر) وانما جمعها المصنف لاختلاف أنواعها
 كما مر وقوله وسيأتي معناه في الفصل بعده وعبارته فيما سأتى ومعناه لغة الوعد بخير أو شر وشرا
 التزام قرينة غير لازمة بأصل الشرع اه وسيأتي الكلام على ذلك مفصلا ان شاء الله تعالى
 (قوله لا ينعقد اليمين الخ) علم من ذلك عدم انعقاد اليمين بخلق النبي صلى الله عليه وسلم
 وجبريل والكعبة ونحو ذلك ولو مع قصد اليمين بل يكره الحلف به لحديث من كان حالفا فحلف
 بالله ويحتمل على من يكثر الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم فراراً من الكفارة في الحلف بالله لما
 فيه من التهاون بالنبي صلى الله عليه وسلم بل ان قصد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى وكذلك اذا
 حلف بغير الله معتقداً أنه يستحق أن يحلف به كما يحلف بالله وعلى هذا يحمل حديث من حلف

والايمن بفتح الهمزة
 جمع بين وأصلها لغة اليد
 اليمني ثم أطلق على الحلف
 وشرا تحقيق ما يحتمل
 المخالفة أوتأ كيدته بذكر
 اسم الله أو صفة من
 صفات ذاته والتذو يرجع
 نذر وسيأتي معناه في
 الفصل بعده (لا ينعقد اليمين

بغير الله فقد أشرك وأخذت الوهابة باطلاق الحديث بحكموا بأشراك من حلف بغير الله مطلقا وليس كذلك ولو شرك بين ما تنعقده اليمين وغيره كأن يقول والله والكعبة انعدت اليمين سواء قصد الحلف بكل أو بالجموع أو أطلق على المتعبد كما قاله ابن قاسم (قوله الابالله تعالى) يحتمل أن يكون المراد الأبدان الله كما يدل عليه قول الشارح أي بذاته كأن قال وذات الله لا فعلن كذا فهو يمين منعقدة خلا لما نقل عن الشيخ عطية من أنه ليس يميناً فإنه ضعيف والحق أنه يمين وهو الذي قيل اليه النفس وعليه فالعطف في قول المصنف أو باسم من أسمائه من عطف المغاير ويحتمل أن المراد الإلفظ الجلالة فقط وعليه فالعطف في كلام المصنف من عطف العام على الخاص ويمكن حل قول الشارح أي بذاته على ذلك بأن يراد ما يدل على ذاته من غير نظر إلى صفة من الصفات وهو لفظ الله فقط ويؤيد ذلك أو يعينه قوله كقول الحالف والله والافعل الاحتمال الأول كان الظاهر أن يقول كقول الحالف وذات الله وبهذا تعلم ما في قول المحشي لا يخفى أن الحلف ليس بالذات وإنما هو بالاسم الدال عليها فلو قال الشارح أي باسم من أسمائه ذاته لكان أولى بل صواباً وكان يستغنى عن العطف بعده اه وبعضهم فهم من كلام الشارح أنه حل قول المصنف الابالله على الاسم الجامد وقوله أو باسم من أسمائه على الاسم المشتق بدليل التفسير في الأول بقوله كقول الحالف بالله وفي الثاني بقوله كخالق الخلق لكن يخالفه أنهم عموماً في الثاني حيث قالوا سواء كانت مشتقة أو لا لأن المثال لا يخص فالأول أبقاؤه على عمومته والتأويل في الأول بأن يحمل على الذات أو لفظ الجلالة فقط كما علمت (قوله أو باسم من أسمائه) هو من عطف المغاير أو من عطف العام على الخاص على الاحتمالين السابقين وإن اقتصر المحشي على الثاني لكن النجاة صرحوا بأن عطف العام على الخاص كعكسه لا يكون بأو ويمكن جعل أو بمعنى الواو وشمل كلام المصنف الاسماء المختصة به تعالى والاسماء الغالبة عليه كقوله والرحيم والخالق والرازق ورب والاسماء المستعملة فيه وفي غيره سواء كالموجود والعالم والحي فالقسم الأول وهو الاسماء المختصة به لا يقبل فيه إرادة غيره تعالى لأنه لا يحتمل غيره إذا فرض أنه مختص به تعالى وأما إذا قال أردت به غير اليمين كأن قال بالله لأفعل كذا وقال أردت أن تبرك بالله أو أستعين بالله فإنه يقبل منه لأن التورية نافية ما لم تكن بحضرة القاضي المستحلف له والأفلا تنفعه التورية فقول المنهاج ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين سبق قلم الآن بوقول بأن المراد أنه لا يقبل قوله لم أرد به الله وإن كان تأويله بعيدا والقسم الثاني وهو الاسماء الغالبة عليه تعالى تنعقده اليمين ما لم يرد به غيره بأن أرادته تعالى أو أطلق لانصرافه عند الإطلاق اليه تعالى لكونه غالباً فيه فإن أراد به غيره لم ينعقد يميناً لأنه يطلق على غيره كرحيم القلب وخالق الأفق ورازق الجيش ورب الأبل فيقبل منها إرادة غيره تعالى كما يقبل إرادة غير اليمين والقسم الثالث وهو المستعمل فيه وفي غيره سواء تنعقده اليمين أن أرادته تعالى بخلاف ما إذا أراد به غيره أو أطلق لأنه لما أطلق عليه وعلى غيره سواء أشبه الكليات فلا يكون يميناً بالانبيسة والحاصل أن القسم الأول لا يقبل الصرف عنه تعالى وإن قبل إرادة غير اليمين والقسم الثاني يقبل الصرف عنه تعالى عند إرادة غيره فقط بخلاف ما إذا أرادته تعالى أو أطلق فينصرف اليه عند الإطلاق والقسم الثالث لا ينصرف اليه بالانبيسة وقول بعض الناس والاسم الأعظم يمين

الابالله تعالى أي بذاته
كقول الحالف والله أو
باسم من أسمائه

صريح بخلاف القسم الاعظم فانه كناية وأما قول كثير من العوام وحق الجنب الرفيع
فليس يمين وإن أراد أن جناب الانسان فناء داره وهو مستحيل في حقه تعالى والنية لا تؤثر
مع الاستحالة (قوله المختصة به) أى المقصورة عليه كأشار اليه بقوله التى لا تستعمل في غيره فهو
كالتفسير المختصة به واهل اقتصار الشارح على المختصة به دون الغالبة والمستعملة فيه وفي غيره
سواء مع ثبوت كلام المصنف للازواج الثلاثة كما مر لانها هى التى لا تقبل الصرف الى غيره
فلا يقبل فيها قوله أردت بما غير الله بخلاف غيرها كما تقدم (قوله كخالق الخلق) أى ورب
العالمين ومالك يوم الدين والذى أعبدته أو أسجد له أو نفسى يسيده أى بقدرته يصرفها كيف
يشاء والحق الذى لا يموت ودخل في المختصة لفظ الجلالة أيضاً فلا فرق بين المشتق وغيره ولا بين
أن يكون من الاسماء الحسنى أو لا ولا بين أن يكون من الاسماء المضافة أو لا (قوله أو صفة)
عطف على قوله بالله وقول المحنى عطف على قوله باسم لا يتنشى الاعلى القول المرحوح من أن
المعاطيف اذا تكررت بحرف غير مرتب يكون كل واحد معطوفاً على ما قبله والراجح أنه يكون
معطوفاً على الاول كما هو مشهور فى النحو ويذكرون ذلك عند قوله فى الجرومية وهى من والى
وعن وعلى الخ (قوله من صفات ذاته) أى الثبوتية وكذا السلبية بخلاف الفعلية على
التحقيق كما مر وقوله القائمة به أى بذاته تعالى فهى قائمة بذاته قيام الصفة بالموصوف (قوله
كعلمه وقدرته) أى وعظمته وعزته ومشيتته وكبريائه وكلامه وحقه ان لم يرد بالحق العبادات
وبالعلم والقدرة المعلوم والمقدور وبالكلام الالفاظ التى نقرؤها وبالبقية ظهوراً ثارها كقهر
الجبارة واهلاكهم والافليس يميناً وقوله وكأب الله والقرآن والمصحف يمين ما لم يرد بكأب الله
المكتوب من النقوش وبالقرآن المقروء من الالفاظ التى نقرؤها أو الخطبة وبالمصحف
الاوراق والجلد والافليس يميناً فلا يكون كل ذلك يميناً الا اذا اراد به الصفة القديمة وقوله أشهد
بالله أو لعمر الله أو على عهد الله ويميناً وذمته وأمانته وكفالاته لا يعلن كذا ان نوى به اليمين
فهو يمين والافلاقيكون كناية ولو قال ان فعل كذا فهو يهودى أو برى من الاسلام أو من
الله أو من رسوله فليس يميناً ثم ان قصد تبعية نفسه عن الفعل لم يكفر وكذا ان أطلق كما اقتضاء
كلام الاذكار ويأتى بالشهادتين ندباً ويستغفر الله تعالى وان قصد الرضا بذلك اذا فعل الشئ
الذى ذكره كفر فى الحال والعباد بالله تعالى (قوله وضابط الخالف) أى قاعدة الخالف
المأخوذ من الحلف ويعلم من هذا الضابط شروط الخالف لانه ركن (قوله كل مكلف) خرج
به الصبي والمجنون وفى معناه المغمى عليه والسكران غير المتعدى والساهى والنائم فلا تنعقد
اليمين من هؤلاء وقوله مختار خرج به المكروه وقوله ناطق خرج به الاخرس الا أن تكون اشارته
مفهومة والا كانت كالنطق فتعقد بها اليمين بخلاف غير المفهومة فلا تنعقد بها فتكون لاغية
وكذلك اشارة الناطق فهى لاغية ولو مفهومة وقوله قاصد لليمين خرج به غير القاصد لليمين
كما سياتى فى قوله ولا شئ فى لغو اليمين ومنه ما لو أراد الخالف على شئ فسبقه لسانه الى غيره (قوله
ومن حلف بصدقة ماله) ظاهر المتن أنه قال فى حلقه والله لا تصدق بى الى وليس ذلك مراد الله
يلزمه التصديق بماله فان حث بأن لم تصدق بى لم يلزمه الكفارة للعتق فى عينه ولا يقال انه
مخبر بين الصدقة والكفارة فلا يظهور فى هذه الصورة قول المصنف فهو مخبر بين الصدقة وكفارة

المختصة به التى لا تستعمل
فى غيره كخالق الخلق (أو صفة
من صفات ذاته) القائمة به
كعلمه وقدرته وضابط
الخالف كل مكلف مختار
ناطق قاصد لليمين (ومن
حلف بصدقة ماله)

اليمين وليس في هذه الصورة شبهة تذر من حيث التزام القرية وشبهة حلف من حيث الصيغة كما
 زعمه المحشي بل هي عين محض مع أنه في هذه الصورة ليس حالفاً بصدقة ماله بل حالف بالله على
 صدقة ماله الا ان تجعل الباء بمعنى على فلذلك كله حله الشيخ الخطيب على نذر اللجاج والغضب
 حيث قال كقوله لله على أن أتصدق بما لي ان فعلت كذا الا انه يسمى حلفاً من حيث المنع ونذراً
 من حيث الصيغة والظاهر أن هذا هو مراد الشارح غايه الامر أن فيه سقطاً فقوله كقوله لله
 على أن أتصدق بما لي أي ان فعلت كذا ويصرح بهذا قوله ويعبر عن هذا اليمين الخ وحينئذ
 يظهر قول المصنف فهو مخير بين الصدقة وـ كفارة اليمين لأن نذر اللجاج بخير الناظر فيه بين
 ما التزمه وكفارة اليمين لخبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تنكفي في نذر التبرر بالاتفاق
 فتعين حله على نذر اللجاج فلا يبقى كلام الشارح آتياً على ظاهره لم يصح لانه حينئذ يكون
 من نذر التبرر وهو لا تخير فيه بل يلزم فيه ما التزم عينا ومنع منه قوله ويعبر عن هذا اليمين الخ
 (قوله كقوله لله على أن أتصدق بما لي) أي ان فعلت كذا كما علمت وكذلك قوله ان فعلت
 كذا فله على أن أعق عبدي أو العتق يلزمني ما فعل كذا فيخير بين العتق الذي التزمه
 وكفارة اليمين (قوله ويعبر عن هذا اليمين) أي الذي هو الحلف بصدقة ماله كقوله لله على
 أن أتصدق بما لي ان فعلت كذا على ما تقدم وقوله تارة بمعنى اللجاج والغضب أي ويعبر عنه
 تارة أخرى بنذر اللجاج والغضب أي بدال معنى اللجاج والغضب لأن الذي يعبر به هو الدال
 لا المعنى أو المراد بهذا اللفظ ثم رأيت عبارة المنهج بين اللجاج والغضب وهي أحسن وقوله
 وتارة بنذر اللجاج والغضب وهو ما تعلق به حدث أو منع أو تحقيق خبر كقوله في الحديث
 ان لم أفعل كذا فله على كذا وفي المنع ان فعلت كذا فله على كذا وفي تحقيق الخبر ان لم يكن
 الامر كما قلت فله على كذا ومعنى اللجاج التماضي في الخصومة وعطف الغضب عليه من
 عطف السبب على المسبب وانما سمي النذر المذكور بذلك لانه ينشأ عن اللجاج والغضب غالباً
 (قوله فهو) أي من حلف بصدقة ماله كـ اختصر الشارح ففسره بقوله أي الحالف
 أو الناذر فالاول نظر الكون ذلك فيه شائبة حلف من حيث المنع والثاني نظر الكونه فيه
 شائبة نذر وقوله مخير بين الوفاء بحلف عليه أو التزمه بالنذر أي بان يفعله وقوله من الصدقة
 بماله بيان لما حلف عليه والتزمه بالنذر وقوله وكفارة يمين أي التي يانها قريسا ان شاء الله
 تعالى (قوله في الاظهر) أي على القول الاظهر وهو المعتقد وقوله وفي قول يلزمه كفارة يمين
 أي عينا وقوله وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه أي عينا وهذا القولان مرجوحان في ذلك
 ثلاثة أقوال والراجح منها التخير بين ما التزم وكفارة اليمين كـ ما ذكره المصنف (قوله ولا شيء
 في لغو اليمين) أي لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم وهذا اشارة الى شرط القصد
 كما مر في قول الشارح فاصد اليمين (قوله وفسر بمسابق لسانه الى لفظ اليمين من غير ان يقصدها)
 أي اليمين التي صدرت منه بأن لم يقصد اليمين أصلاً كما هو ظاهر تمثيله ويقصد عينا على شيء ويسبق
 لسانه الى غيره فهو من لغو اليمين كما مر ومثل ذلك في عدم الوقوع ما لو حلف أن زيداً جاء وأنه
 فعل كذا على غلبة ظنه ثم تبين خطأ ظنه فلا شيء عليه ما لم ينو أنه كذلك في الواقع (قوله كقوله في
 حال غضبه أو بعجلته) أي أو صله كلامه وقوله لي والله مرة ولا والله مرة في وقت آخر تبع في ذلك

كقوله لله على أن أتصدق
 بما لي ويعبر عن هذا اليمين
 تارة بمعنى اللجاج والغضب
 وتارة بنذر اللجاج والغضب
 (فهو) أي الحالف أو
 الناذر (مخير بين) الوفاء
 بما حلف عليه والتزمه
 بالنذر من (الصدقة) بماله
 (أو كفارة اليمين) في
 الاظهر وفي قول يلزمه
 كفارة يمين وفي قول يلزمه
 الوفاء بما التزمه (ولا شيء
 في لغو اليمين) وفسر بما
 سبق لسانه الى لفظ اليمين
 من غير أن يقصدها كقوله
 في حال غضبه أو بعجلته بل
 والله مرة ولا والله مرة
 في وقت آخر

قول الشارح بمسابق كذا
 في نسخة المحشي وفي بعض
 النسخ عن سبق لسانه وفيه
 تسمح وانما أتى بالظاهر
 في قوله الى لفظ اليمين ولم
 يقل اليها لئلا يدركها
 المتأمل كنبه نصر

ابن الصلاح حيث جعل تفسير لغو اليمين بقوله بلى واقه ولا واقه على البذل لا على الجمع فلو قال
 لا والله وبلى والله في وقت واحد كانت الاولى لغوا والثانية منعقدة لانها استندت الى الاولى
 فصارت مقصودة كذا قال الماوردي والمعتمد أنه لغو ولو جمع بينهما لان الغرض هدم القصد
 لليمين بكل منهما (قوله ومن حلف أن لا يفعل شيئاً الخ) هنا جملة في كلام المصنف شرح عليها
 الشيخ الخطيب ولم يشرح عليها الشارح وهي ومن حلف أن لا يفعل شيئاً ففعل غيره لم يحنث
 وذلك كأن قال والله لا أبيع أو لا أشتري فوهبه في الاولى أو وهب له في الثانية فلا حنث في ذلك
 لانه لم يفعل المحلوف عليه فان فعل الشيء الذي حلف عليه عالماً عامداً احتار حنث بخلاف
 ما لو كان جاهلاً أو ناسياً أو مكرهاً فلا يحنث حيث نذر ومن الفعل جاهلاً أن يدخل داراً لا يعرف
 أنها المحلوف عليها أو يسلم على فرد في ظلمة ولا يعرف أنه زيد وهو حلف أنه لا يسلم عليه ومطلق
 الحلف على العقود كالبيع والشراء ينزل على الصحيح منها فلا يحنث بالفاسد منها حتى لو قال
 والله لا أبيع الخمر أو أم الولد ثم أتى بصورة البيع فيه لم يحنث ما لم يقصد التلفظ بلفظ البيع
 في كل منهما والاحتث لم يخالف الشافعي رضي الله عنه هذه القاعدة الا في مسئلة واحدة
 كما قال ابن الرفعة وهي ما اذا أذن لعبد في النكاح فنكح كما فاسداً فإنه أوجب فيه المهر كما
 أوجب في الصحيح وكذلك الحلف على العبادات كالصلاة والصوم ينزل على الصحيح منها فلا
 يحنث بالفاسد منهما الا الحج فإنه يحنث بالفاسد منه ولو حلف لا يصلي لم يحنث بصلاة الجنازة
 لأنها لا تسمى صلاة في العرف ولو حلف لا يفارق غريمه حتى يوفيه حقه فهرب منه لم يحنث
 ولو تمكن من اتباعه بل ولو أذن له في الهرب لانه لم يفارقه هو ولو حلف بالله لا يأكل الحشيشة
 فبلعها من غير مضغ حنث لانه يسمى أكلها عرفاً والايان مبنية على العرف بخلاف ما لو حلف
 بالطلاق أنه لا يأكل الحشيشة فبلعها من غير مضغ فإنه لا يحنث لانه لا يسمى أكل لغة والطلاق
 مبني على اللغة ولو حلف لا يلبس خاتماً قلبه في غير انحصار لم يحنث ولو حلف لا يعتق عبده
 فكاتبه وعتق بالاداء لم يحنث كما نقله الشيخان عن ابن القطان وأقرأه وهو المعتمد وان حوِّب
 في المهمات الحنث ولو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسر برية وبراه برية جديدة وكتب به لم يحنث
 ولو حلف لا يبيع مال زيد فباعه يباع صحيحاً بان باعه باذنه أو بظفره أو باذن حاكم بغير أو امتناع
 من وفاء دين أو باذن وليه لصغراً أو جنوناً أو سفه حنث بخلاف ما لو باعه يباع فاسداً كما علم بحسن
 ولو حلف لا يتعدى أو لا يتعشى أو لا يتسهر فلا يحنث في الاول الا بالكله قبل الزوال لان وقت
 الغد امن طلوع الفجر الى الزوال وقدره فوق نصف الشبع ولا يحنث في الثاني الا بالكله
 بعد الزوال لان وقت العشاء من الزوال الى نصف الليل وقدره فوق نصف الشبع كما في الغداء
 ولا يحنث في الثالث الا بالكله بعد نصف الليل لان وقت السحور من نصف الليل الى طلوع الفجر
 ولو حلف لبنتين على الله أحسن النشاء أو أعظمه أو أجله فليقل لأحصى شئاً عليك أنت كما
 أثبت على نفسك أو ليحمدن الله بجماع الحمد أو بأجل التمام فليقل الحمد الله جدياً أو في نعمه
 وبكافئ مزيده ولو حلف ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة عليه فليصل
 بالصلاة الابراهيمية التي في التشهد واستشكل ذلك بعدم اشتغالها على السلام وأجيب بأنه ان
 التزم الصلاة دون السلام وهما فروع كثيرة وفي هذا القدر كفاية (قوله أي كبيع عبده

(ومن حلف أن لا يفعل
 شيئاً أي كبيع عبده)

أى أو جازته أو تزويج موليته أو طلاق امرأته أو عتق عبده أو ضرب غلامه (قوله فأمر غيره بفعله) أى بان وكله فى فعله وقوله ففعله أى ففعله غيره الذى أمره بفعله ولومع حضوره (قوله لم يحنث ذلك الحالف بفعله غيره) أى لانه حلف على فعله ولم يفعل وانما فعله غيره ومن ذلك ما لو حلف الأمير لا يضرب زيد فأمر الجلال فضربه أو حلف لا يبنى بيته فأمر البناء فبناه أو حلف لا يخلق رأسه فأمر حلاقا فخلق ففعله غيره فلا يحنث فى ذلك كما كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد لعدم فعله وقيل يحنث بذلك للعرف وجرم به الرافعى فى باب محرمات الاحرام وصححه الاسنوى وهو ضعيف (قوله الآن يريد الحالف أنه لا يفعله هو ولا غيره) أى بأن يستعمل اللفظ فى حقيقته ومجازه وقوله فيحنث بفعله مأموره أى كما يحنث بفعله نفسه بالاولى فيحنث بكل منهم ما عملا بارادته ولو حلف لا يبيع ولا يوكل فى البيع وكان وكل قبل ذلك فيه فباع الوكيل بعد عينه بالوكالة السابقة لم يحنث كما فى فتاوى القاضى حسن لانه بعد البيع لم يبيع ولم يوكل وكالة جديدة وانما باعه الوكيل بالوكالة القديمة بخلاف ما لو حلف على زوجته انها لا تخرج الا باذنه وكان أذن لها قبل الحلف فخرجت بعده فانه يحنث على المعتمد لان المراد انها لا تخرج الا باذنه اذا ناجد اذ خلافا للباقين حيث فاس هذه المسئلة على التى قبلها وقال بأنه لا يحنث فهو ضعيف وان قال الشيخ الخطيب وهو ظاهر فانه ليس بظاهر (قوله أما لو حلف أن لا ينكح الخ) مقابل لمقدركا أنه قال وهذا فى غير النكاح أما لو حلف أن لا ينكح الخ ومثل النكاح الرجعة فلو حلف أن لا يراجعها فوكل غيره فى رجعتها فراجعها فاحت على المعتمد وقوله فوكل فى النكاح خرج بذلك ما لو حلف أنه لا ينكح ثم جرت ففعله وليه فانه لا يحنث لعدم ادنه فيه وهو ظاهر وكذا لو حلفت المرأة أن لا تتزوج فعقد عليها ولم يجبره فلا يحنث لعدم ادنها بخلاف ما لو تزوجها غير مجبرة بان أذنت له فى التزويج فزوجها فاحت كما لو حلف الرجل انه لا يتزوج فاذن لمن يزوجه فزوجه فانه يحنث كما ذكره الشارح (قوله فانه يحنث بفعله وكله) أى بعقد وكيله لان الوكيل فى النكاح سفير يحض أى رسول خالص ولهذا تجب تسمية الموكل فى النكاح وهذا هو المعتمد وصحح فى التنبيه عدم الحنث وأقره النووى عليه فى تصحيحه وصححه البليغى ناقلا عن الاكرين وأطال فى ذلك لكنه ضعيف ويجرى هذا الخلاف فيما لو حلف لا يراجع فوكل فى الرجعة والمعتمد الحنث كما مر (قوله ومن حلف على فعل أمرين) أى على ثنى فعل أمرين كأن قال والله لا أفعل هذين الأمرين وقوله كقوله والله لا ألبس هذين الثوبين وكذا لو قال والله لا ألبس هذا الثوب فتزع منه خطا من طوله بقدر الأصبع فلا يحنث بلبسه بخلاف ما لو حلف لا يركب هذا الجارية فقطعت أذنه أو برجله أو حلف لا يركب هذه السفينة فتزع منها لوح فانه يحنث بركوب الجارية وركوب السفينة والفرقان البس يشار بجميع البدن غالبا بخلاف الركوب ونحوه (قوله ففعله) أى الحالف وقوله أى لبس نظرى هذا التفسير لمخصوص مثاله ويقاس عليه غيره وقوله أحدهما أى أحد الأمرين المخوف عليهما وقوله لم يحنث أى لانه لم يفعل المخوف عليه الذى هو فعل الأمرين (قوله فان لبسهما معا أو مرتبا) مفهوم قوله ففعله أحدهما وقوله حنث أى لانه فعل المخوف عليه الذى هو فعل الأمرين (قوله فان قال لا ألبس هذا ولا هذا) مقابل لقوله ومن حلف على فعل أمرين لانه

(فأمر غيره بفعله) ففعله بان
باع عبد الحالف (لم يحنث)
ذلك الحالف بفعله غيره
الآن يريد الحالف أنه
لا يفعله هو ولا غيره فيحنث
بفعله مأموره أما لو حلف
أن لا ينكح فوكل فى
النكاح فانه يحنث بفعله
وكيله فى النكاح (ومن
حلف على فعل أمرين)
كقوله والله لا ألبس هذين
الثوبين (ففعله) أى لبس
(أحدهما لم يحنث) فان
لبسهما معا أو مرتبا حنث
فان قال لا ألبس هذا ولا
هذا حنث بأحدهما

في هذه الصورة حلف على كل من الامرين ولذلك قال حنث بأحدهما وقوله ولا ينحل عيینه
 أى لانعقادها على كل منهما وقوله بل اذا فعل الاخراج اضراب اتعالي لانه لم يطل ما قبله
 وقوله حنث أيضا أى كما حنث بالاول فيلزمه كفارتان (قوله وكفارة اليمين الى آخره) هذا
 شروع في صفة كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بأنها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء فعنى
 كونها مخيرة ابتداء انه يخير المكفر فيها بين الاعتاق والاطعام والكسوة في ابتدائها كما قال
 المصنف هو مخير فيها بين ثلاثة أشياء ومعنى كونها مرتبة انتهاء أنه لا ينتقل الى الخصلة الرابعة التي
 هي الصوم الا اذا عجز عن الخصال الثلاثة كما قال المصنف فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام والراجح
 في سبب وجوبها عند الجمهور اليمين والحنث. وما وله في غير صوم تقديمها على أحد سببها فله
 تقديمها على الحنث لانها عبادة مالية تعلق بسبب وهي يجوز تقديمها على أحد سببها كالزكاة
 وليس له ذلك في الصوم لانه عبادة بدنية وهي لا تقدم على وقت وجوبها بلا حاجة بخلاف
 ما اذا كان بحاجة كما في الجمع بين الصلاتين تقديمها وكالكفارة بغير الصوم المندور المالى كأن
 قال ان شئني الله مريض فقلته على ان أعنت عبدا أو ان شئني الله مريض فقلته على ان أعنت عبدا
 يوم الجمعة الذي يعقب الشفاء فيجوز تقديمه قبل الشفاء في الاولى وقبل يوم الجمعة الذي يعقب
 الشفاء في الثانية (قوله هو) ضمير منفصل كما أشار اليه الشارح بقوله أى الحالف فهو
 مبتدأ ثان خبره مخبر والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول الذي هو كفارة ويصح
 أن يكون ضمير فصل لا محل له من الاعراب وعليه فمخير فيها خبر كفارة على حد قوله تعالى ان
 هذا هو القصص الحق وقوله تعالى ان نحن نزلنا الذكر على ما جرى عليه الجلال فانه جرى على
 ان نحن ضمير فصل أو وكيد وأما تجوز المحشى كون الضمير للشان فقيه نظر لان ضمير الشان
 لا يفسر الا بجملة بعده بجميع جزأها كما في قوله تعالى قل هو الله أحد على القول بأن الضمير
 فيه للشان فلا يجوز توسطه بين جزأها كما هنا (قوله اذا حنث) لعله احتراز عما اذا برأه
 لا كفارة عليه أصلا ولا فيجوز تقديمها في غير الصوم على الحنث ويخير أيضا (قوله مخير
 بين ثلاثة أشياء) والعق عندنا أفضل من الاطعام ولو في زمن الغلاء والتخير بين الثلاثة
 في المكفر الحر الرشيد فان كان رقيقا لم يكفر بغير الصوم لانه لا يملك أو يملك ملكا ضعيفا
 فلو كفر عنه سيده بغير الصوم لم يجز وكذا بالصوم أيضا ويجزى بعدموته بالاطعام والكسوة
 لانه لا رق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه بهما باذنه كما أن للمكاتب أن يكفر بهما باذن
 سيده وان كان سفيها أو مفلسا فليس له التكفير الا بالصوم والكافر يخير بين الثلاثة ولا ينتقل
 عنها الى الصوم الا اذا عجز عنها وحينئذ يستقر الصوم في ذمته ولا يصوم بالفعل الا اذا أسلم
 فلو أيسر بعد ذلك لم يلزمه الرجوع الى غير الصوم من الخصال الثلاث (قوله أحدها) أى أحد
 الاشياء الثلاثة (قوله عتق رقبة) أى اعتاقها كما مر في الظاهر ولا يجزى اعتاق نصف رقبة
 واطعام خمسة أو وكسوتهم وكذلك لا يجزى اطعام خمسة وكسوة خمسة (قوله يحل بعمل
 أو كسب) لعل أو بمعنى الواو كما تدل عليه عبارة الشيخ الخطيب حيث قال يحل بعمل وكسب
 وحينئذ فيستقيم قول المحشى هو عطف تفسير أو عطف عام على خاص (قوله وثانها) أى
 الاشياء الثلاثة وقوله مذكور في قوله انما احتاج لذلك لكون المصنف عطف بأو (قوله اطعمهم

ولا ينحل عيینه بل اذا فعل
 الاخر حنث أيضا (وكفارة
 اليمين هو أى الحالف اذا
 حنث (مخير فيها بين ثلاثة
 أشياء) أحدها (عتق رقبة
 مؤمنة) سليمة من عيب
 يحل بعمل أو كسب وثانها
 مذكور في قوله (أو اطعمهم

عشرة مساكين) أى عليهم وانما عبر بالاطعام اقتداء بما لا يشريفة فلا يكتفى ما لو غداهم
أو عشاهم ولو ملكهم جملة الامداد كفى كما لو ملكهم عشرة أبواب جملة بخلاف ما لو ملكهم
ثوباً كبيراً يكتفى العشرة وان اقتسموه بعد ذلك نعم لو قطعه عشرة قطع وأعطاهم كفى بشرط
أن تسمى كل قطعة منها كسوة (قوله كل مسكين مدا) أى كل مسكين يعطى مداً فلا يكتفى
دون مداً لواحد منهم ولو أعطى العشرة أمداً لا أحد عشر مسكيناً لم يكف لأن كل واحد أخذ
دون مداً (قوله أى رطلاً وثلاثاً) أى بالعراقى لأن المترطل وثلاث بالعراقى وهو نصف تدح
بالكيل المصرى (قوله من حب) ليس بقيد بل الضابط أن يكون من جنس الفطرة بأن يكون
من غالب قوت البلد من الاقوات المفصلة هناك وقوله من غالب قوت بلد المكفر أى ان كفر
عن نفسه فان كفر عنه غيره فالعبرة بغالب قوت بلد المكفر عنه (قوله ولا يجوز غير الحب من
عمر وأقط) أى ان لم يقناؤه والا كفى نعم لواقناؤه غير المجزئ في الفطرة كاللحم لم يجزئ وبالجملة
فالعبرة بما في الفطرة (قوله وثالثها) أى الاشياء الثلاثة وقوله مذ كور في قوله انما احتياج
لذلك لكون المصنف عطف بأوكامر في نظيره (قوله او كسوتهم) أى العشرة مساكين
وقوله أى يدفع المكفر لكل من المساكين أى العشرة وقد عرفت أنه يجوز أن يدفع للعشرة
مساكين عشرة أبواب جملة ثم يقسموها بينهم بخلاف ما لو دفع لهم ثوباً كبيراً وان اقتسموه بعد
ذلك الا ان قطعه عشرة قطع بالشرط المتقدم (قوله ثوباً) أى لكل مسكين ثوباً ثوباً الثاني
توكيد لئلا يتوهم أنه ثوب واحد للكل ولا فرق في الثوب بين أن يكون من قطن أو كان أو حرير
ولول للرجل أو شعر أو صوف ويجزئ فروة ولبداعتيد في البلد لبسهما (قوله أى شيئاً يسمى
كسوة) أشار بهذا التفسير الى أنه لا يشترط ما يسمى ثوباً عرفاً فالمصنف أطلق الخاص وأراد
العام (قوله كقبض أو عمامة الخ) أى أوفوطة أو منديل وهو ما يحمل في اليد كالنشفة التي
تشتري من مولد سیدی أحد البدوى فلما اشتري منه عشرة مناشف وقرتها على عشرة مساكين
بقصد كفارة اليمين كفى وقوله أو خمار أى رداء كالحرام والنال ومنه الطيلسان (قوله ولا يكتفى
خف) أى لانه لا يسمى كسوة عرفاً وكذلك قوله ولا تقازان وهما ما يعمل للبدن ويحشى بقطن
كما مر في الحج ولا يكتفى أيضاً مكعب ولا نعل ولا منطقة وهى ما يشد به الوسط ولا قلنسوة وهى
ما يغطي بها الرأس ومنها العرقية وهى الطاقية المعروفة ومثلها المزوجة المعروفة أيضاً وفي شرح
المنهج أن العرقية تكنى فانه مثل ما يسمى كسوة مما يعتاد لبسه بها حيث قال بعد قول المتن
أو مسمى كسوة مما يعتاد لبسه كعرقية ومنديل ورذبان القلنسوة لا تكنى كما مر وهى شاملة لها
ويمكن جعلها في كلامه على العزاقة التي تجعل تحت البرذعة أو السرج وهذا الجمل وان كان
بعيداً أو لم يبق منه على ظاهره الخالف لكلام الاصحاب ومما يعيد هذا الجمل المذكور كون
العزاقة المذكورة لا تسمى كسوة لاداميين بل للدواب وقد قال تعالى أو كسوتهم ولم يقل
أو كسوة دوابهم ولا يكتفى أيضاً درع من حديد وهو المسمى بالزردية بخلاف الدرع من صوف وهو
قبض لا كتم فانه يكتفى ولا يكتفى خاتم ولا سكة ولا يجزئ الثبان وهو سر وال قصير بقدر شبر
لا يبلغ الركبة بل يغطي السواطين كما يلبسه الملاحون أى مسير والسفينة (قوله ولا يشترط

عشرة مساكين كل مسكين
مداً) أى رطلاً وثلاثاً من حب
من غالب قوت بلد المكفر
ولا يجوز غير الحب من عمر
وأقط وثالثها مذ كور في
في قوله (أو كسوتهم) أى
يدفع المكفر لكل من
المساكين (ثوباً) أى
شيئاً يسمى كسوة مما يعتاد
لبسه كقبض أو عمامة
أو خمار أو كساء ولا يكتفى
خف ولا تقازان ولا يشترط

في القميص كونه صالحا المدفوع اليه) أي لأن الشرط وقوع اسم الكسوة عليه في الجملة وقوله
 فيجزئ أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة أي كعكسه وهذا تنزيه على ما قبله من كونه
 لا يشترط صلاحية الثوب المدفوع اليه (قوله ولا يشترط أيضا كون المدفوع جديدا)
 لكن يندب أن يكون جديدا إذا كان أو مقصورا لقوله تعالى لن تتأوا البر حتى تنفقوا مما
 تحبون نعم لا يكفي الجديد الملهل النسيج إذا كان لا يدوم الا بقدر دوام لبس الثوب البالي لقلة
 النفع به (قوله فيجوز دفعه ملبوسا) أي ولو مغسولا أو متجصا وعليه أن يعلمهم بنجاسته
 بخلاف لمجس العين فلا يجوز وهذا تنزيه على ما قبله من عدم اشتراط كون المدفوع جديدا
 وقوله لم تذهب قوته قد خرج به ما ذهب قوته وهو الثوب البالي فلا يجوز لضعف النفع به
 (قوله فان لم يجد المكفر شيئا من الثلاثة السابقة) أي زائد على ما يكفي العمر الغالب له ولمونه
 ولو ملك نصافا أكثر لانه قد عاك نصافا أكثر ولا يكفي العمر الغالب له ولمونه فيكفر بالصوم كما
 أن له أن يأخذ من سهم المساكين أو الفقراء من الزكاة والكفارات لانه فقير في الأخذ فكذا
 في الاعطاء وأما من كان عنده ما يكفي العمر الغالب له ولمونه فقط ولا يجد فاضلا عن ذلك فله
 أن يكفرهنا بالصوم وليس له الأخذ من الزكاة كما يعلم مما مر ومثل من لم يجد في التكفير بالصوم
 السفيه والفلس والرقيق فيكفرون بالصوم كما مر نعم البعض الغني بما ملكه يبعه الحر يكفر
 بالاطعام أو الكسوة لا بالاعتاق لانه يستعقب الولاء والارث وليس هو من أهلها الا اذا قال له
 مالك بعضه اذا اعتقت عن كفارتك فنصبي منك حر قبل اعتاقلك عن الكفارة أو معه فيصح
 تكفيره بالاعتاق في الاولى قطعا وفي الثانية على الاصح ولا تصوم الامة التي تحل لسيدها الا بآذنه
 قد عا بالاستماعة بها وكذا غيرها من العبد والامة التي لا تحل له وكان الصوم يضربه في الخدمة
 وقد حنت بلاذن من السيد فانه لا يصوم الا بآذنه وان أذن له في الحلف فقد عا الحق الخدمة فان
 لم يضربه الصوم في الخدمة لم يحتج لأذنه فيه وليس لسيده منعه منه مطلقا ولا نظر لكون الكفارة
 على التراخي وان كان حنت باذن من السيد صام بلاذن وان لم يأذن له في الحلف فالعبرة فيما اذا
 أذن له في أحدهما بالحنث لا بالالحلف كما هو الاصح في الروضة كالشرحين ووقع في المنهاج ترجيح
 اعتبار الحلف نظرا لكون الأذن في الحلف أذنا فيما يترتب عليه من الحنث والتزام الكفارة
 ورد بأن الحلف مانع من الحنث فكيف يكون الأذن فيه أذنا في الحنث المستلزم للكفارة فالحق
 أن العبرة بالحنث لا بالحلف (قوله فصيام الخ) ومحل ذلك في العاجز بغير غيبة ماله أما العاجز
 بها فكفر العاجز في أنه لا يكفر بالصوم لانه واجد فينتظر حضور ماله ثم يكفر به بخلاف فاقد الماه
 مع غيبة ماله فانه يتيم حرمة الصلاة بسبب ضيق وقتها وبخلاف المتمتع المعسر بمكة الموسر ببلده
 فانه يصوم لأن مكان الدم محقق بمكة فاعتبر يساره واعساره بها ومكان الكفارة لا يتحقق ببلد
 فاعتبر يساره واعساره مطلقا حتى لو كان له رقيق غائب يعلم حياته فله اعتاقه في الحال (قوله
 أي فيلزمه صيام ثلاثة أيام) أي بنية الكفارة (قوله ولا يجب متابعتها في الاظهر) أي على
 القول الاظهر وهو المعتمد لاطلاق الآية فان قيل قد قرأ ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعات
 والقراءة الشاذة كخبر الواحد في وجوب العمل بها ولذلك أوجبنا قطع يد السابق العيني
 في السرقة الاولى بقراءة والسارق والسارقة فاقطعوا أي ما نهما مع كونها قراءة مشادة أوجب بان

في القميص كونه صالحا
 المدفوع اليه فيجزئ
 أن يدفع للرجل ثوب صغير
 أو ثوب امرأة ولا يشترط
 أيضا كون المدفوع جديدا
 فيجوز دفعه ملبوسا لم تذهب
 قوته (فان لم يجد) المكفر
 شيئا من الثلاثة السابقة
 (فصيام) أي فيلزمه صيام
 (ثلاثة أيام) ولا يجب متابعتها
 في الاظهر

قراءة متتابعات نسخت تلاوة وحكا فلا يستدل بها بخلاف آية السجدة فانها نسخت تلاوة لا حكا
 فيستدل بها * (فصل في أحكام النذور) * أي في بيان أحكام النذور كزومه في الجحازة
 على بياح وطاعة وعدم انعقاده في معصية وعدم لزومه في سباح فعلا أو تركا كما سيذكره المصنف
 وذكرها عقب الإيمان لأن كلا منهما عقد يعقده المرء على نفسه تأكيدها لما التزمه أي أراد
 التزاه فلا يقال إن الالتزام لم يحصل إلا بهما وهذه العبارة تقتضي أنه حاصل قبلهما ولأن بعض
 أنواع النذر فيه كفارة بمن كما سبق والأصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وأخبار
 كخبر البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وفي قوله ومن نذر
 أن يعصى الله منشا كلمة لقوله من نذر أن يطيع الله لأن تسمية التزام الطاعة نذرا حقيقة دون
 التزام المعصية وفي كونه قربة أو مكرها خلاف والراجح أنه قربة في نذر التبرؤ لانه مناجاة لله
 تعالى ولذلك لا يصح من الكافر مكره في نذر الجحاز لورود النهي عنه في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تنذروا فإن النذر لا يرد قضاء وانما يستخرج به من مال البخل ولذلك صح من الكافر وأركانه
 ثلاثة فاذر ومنذور وصيغة وشرط في الناذر اسلام في نذر التبرؤ فلا يصح من الكافر لانه
 مناجاة لله فاشبه العبادة دون نذر الجحاز كما مر واختيار فلا يصح من المكروه ونفوذ قصر في
 نذره بكسر الهمزة والفتح وهو لا يصح عن لا ينفذ قصر فيه لا يذره كصبي ومجنون مطلقا بخلاف
 السكران فيصح منه وكسجور عليه بشفه في القرب المالية أو بظن في القرب المالية العينية
 بخلاف القرب البدنية فهم ما وبخلاف القرب المالية التي في الذمة في اشياء وفي المنذور كونه
 قربة لم تعين بأصل الشرع فلا كانت كعتق وعبادة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة
 أو فرض كفاية كصلاة جنازة وجماعة في القرائض وكذا في النوافل التي تسن فيها الجماعة
 خلافا لمن قيدها بالقرائض أخذ من تقييد الرخصة وأصلها بذلك وانما قيد بذلك للخلاف فيه
 لا لكونه قيدا فلا ينافي صحة نذر الجماعة في النوافل المذكورة لكونه سنة ومثل ذلك خصلة
 معينة من خصال الواجب الخير بخلاف المهمة فيصح نذرها وفي الصيغة كونها لفظا يشعر
 بالالتزام وفي معناه ما مر في الضمان كقوله على كذا أو على كذا فلا تصح بالنسبة كسائر العقود
 ولا بما لا يشعر بالالتزام كالفعل كذا (قوله جمع نذر) قد علمت فيما تقدم نكتة جمعه فلا تغفل
 (قوله وهو) أي النذر وقوله بذال مجمعة أي ما كنهه كما صرح بذلك غيره كالشيخ الخطيب
 ويدل عليه قوله وحكي قصها والعوام يقولونه بدال مهمل (قوله ومعناه لغة الوعد بخير
 أو شر) فالأول كقولك أكرمك غدا والثاني كقولك أضربك غدا وظاهره أن الوعد يستعمل
 في الخير والشر ولعله عند التقييد فلا ينافي أنه عند الإطلاق يكون الوعد في الخير والابتعاد
 في الشر كما قال الشاعر

واني وإن أوعده أو وعدته * خلف أيعادى ومخير موعدى

وفيه لف ونشر مرتب فقوله لخلف أيعادى راجع لقوله أو وعدته وذلك في الشر وقوله ومخير
 موعدى أي وعدى راجع لقوله أو وعدته وذلك في الخير لخلف الأيعاد في الشر مما يتقبح به لانه
 ينشأ عن الحلم والعفو كلفاز الوعد في الخير لانه ينشأ عن الكرم والسماحة (قوله وشرعا)
 عطف على لغة وقوله التزام قربة أي بصيغة والالتزام يستلزم الالتزام وهو الناذر والقربة هي

(فصل في أحكام النذور)
 جمع نذر وهو بذال مجمعة
 ساكنة وحكي قصها ومعناه
 لغة الوعد بخير أو شر وشرعا
 التزام قربة

النذور فهذه هي الاركان الثلاثة المتقدمة وقوله غير لازمة أي عينا فدخل فرض الكفاية
لانه غير لازم عينا وان كان لازما على سبيل الكفاية فاندفع بذلك اعتراض المحشي بقوله لو قال
لم تتعين كما حال غيره لكان أولى وأحسن لأن غير اللازم لا يشمل فرض الكفاية مع انه يصح نذره
وسيصرح بذلك الشارح ثم قال اللهم الا أن يقال المراد غير لازمة عينا وقد حملنا كلام
الشارح على ذلك نعم لو عبر بقوله لم تتعين كما حال غيره لكان أوضح وقوله بأصل الشرع أي بأصل
هو الشرع وخرج بالقربة المذكورة غيرها من الواجب العيني كصلاة الظهر والمعصية
كشرب الخمر والمكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضررا أو فوت حق والمباح كقيام وقعود فعلا
أو تركا فلا يصح نذره ذلك كله خلافا للشارح في المكروه كما سيأتي أما الواجب العيني فلا يلزم
عينا بل إتمام الشرع فلامعنى لالتزامه بالنذر وأما المعصية فلغير مسلم لانه في معصية الله ولا فيها
لأجل كراهة ابن آدم وأما المكروه والمباح فلا ينهما لا يتقرب بهما وقد قال صلى الله عليه وسلم لانه لا نذر
الا فيما استثنى به وجه الله ولا يلزمه في ذلك كفارة لعدم انعقاد نذره وأما خبر لانه في معصية
وكفارته كفارة يمين فضعيف بانفاق الحفاظ كما جاب به النووي وغيره بحمله على نذر المباح
كقوله ان قتلت فلانا فقلته على كذا فاصدا به منع نفسه من القتل ومحل عدم لزومها بذلك
اذ لم ينوبه اليمين والالتزامه الكفارة بالحنث كما اقتضاه كلام الرافي آخر (قوله والنذر
ضربان) أي نوعان اجمالا والافهوخسة تفصيلا لان نذر المباح ثلاثة أنواع لانه اما أن يتعلق
به حث أو منع أو تحقيق خبر ونذر التبرر نوعان نذر الجحازة وهو المعلق على شيء مرغوب فيه
وضر الجحازة وهو غير المعلق على شيء كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله أحدهما) أي أحد
المضرين وقوله نذر المباح ويسمى نذر المباح والغضب وبين المباح والغضب لانه ينشأ عن
المباح والغضب غالباً ويسمى أيضاً نذر الغلق وبين الغلق وبين الغين المجعة واللام لان النذر
كما أنه أطلق المباح على نفسه (قوله بفتح أوله) أي الذي هو اللام وقوله وهو أي المباح
وقوله القمادي في الخصومة أي التطويل فيها (قوله والمراد بهذا النذر) أي الذي هو نذر
المباح وقوله أن يخرج مخرج اليمين أي أن يرد ورود اليمين في قصد المتع أو الحث أو تحقيق
الخبر وصورة الشارح المنع بقوله بأن يقصد الناذر منع نفسه من شيء كقوله ان قلت فلانا فقلته
على كذا ونفسي ليست بقصد منع غيره كذلك كقوله ان فعل فلان كذا فقلته على كذا ولعل
إقتصار الشارح عليه لانه الغالب وصورة الحث لنفسه أن يقول ان لم أدخل الدار فقلته على كذا
ولغيره أن يقول ان لم يفعل فلان كذا فقلته على كذا وصورة تحقيق الخبر ان لم يكن الامر كما قلت
أو كما حال فلان فقلته على كذا وعلم من ذلك أن الناذر لابد أن يكون له قصد معتبر بأن يكون
مكلفاً مختاراً غير مجبور عليه فيما يندره قال المحشي ولا بد أن يكون مسلماً أيضاً لكن قد عرفت
أن ذلك في نذر التبرر دون نذر المباح الذي الكلام فيه الا أن (قوله ولا يقصد القربة)
أي لان قصد القربة لا يكون في نذر المباح وإنما يكون في نذر التبرر (قوله وفيه) أي
في نذر المباح وقوله كفارة يمين أو ما التزمه بالنذر أي على الراجح من التصرين كفارة اليمين
وما التزمه وقيل يلزم فيه كفارة اليمين وقيل يلزم فيه ما التزم وأما نذر التبرر فيلزم فيه ما التزم
عينا لكن على التراخي ان لم يقيده بوقت معين ولو قال ان فعلت كذا فعلى كفارة يمين أو كقوله

غير لازمة بأصل الشرع
والنذر ضربان أحدهما
نذر المباح بفتح أوله وهو
القمادي في الخصومة
والمراد بهذا النذر أن
يخرج مخرج اليمين بأن
يقصد الناذر منع نفسه من
شيء ولا يقصد القربة وفيه
كفارة يمين أو ما التزمه بالنذر

نذر لزمته الكفارة عند وجود الصفة ولو قال فعلى تمين فلفوا أو فعلى تذر صرح وتخير بين قربه وكفاية تمين وإن اقتضى نص البويطى أنه لا يصح ولا يلزمه شيء ولو قال في نذر التبر أن شئى الله مريض فعلى تذر أو قال ابتداء الله على تذر لزمه قرب من القرب والتعيين اليه كما ذكره البلقينى (قوله والثانى) كان المناسب لقوله أحدهما أن يقول وثانيهما وقوله نذر المجازاة كان الصواب أن يقول نذر التبر لأن الذى يقابل نذر اللجاج هو نذر التبر وهو الذى ينقسم الى النوعين اللذين ذكرهما الشارح بعد وأما نذر المجازاة فهو أحد النوعين المذكورين وهو المعلق على شئ مرغوب فيه لأن المجازاة بمعنى المكافأة ولا تظهر إلا فى المعلق على المرغوب فيه بخلاف غير المعلق فإنه لا مجازاة فيه على شئ اللهم إلا أن يقال أنه لا يخلو عن المجازاة على نعمة الله فى الواقع وإن لم يعلقه عليها الناذر فإذا قال الله على صلاة مثلاً فهو نذر غير معلق ولكنه مجازاة على نعمة فى الواقع وهو بعيد وبالجمله فنذر التبر هو الذى يقابل نذر اللجاج وهو الذى ينقسم الى النوعين المذكورين والتبر تفعل من التبرمى بذلك لأن الناذر يطلب به البر والتقرب الى الله تعالى (قوله وهو) أى نذر المجازاة على كلام للشارح ونذر التبر على الصواب المتقدم وقوله نوعان أى قسمان وإذا ضم هذان النوعان للأنواع الثلاثة السابقة فى نذر اللجاج كانت الجمله خمسة كما مر (قوله أحدهما) أى أحد النوعين المذكورين وقوله أن لا يعلقه الناذر على شئ أى ذوات لا يعلقه الناذر على شئ فهو على تقدير مضاف لأن هذا النوع ليس هو عدم التعليق بل هو غير المعلق ويسمى نذر تبر فقط (قوله كقوله ابتداء) أى كقول الناذر فى ابتداء الكلام من غير أن يسبق منه تعليق على شئ وكقول من شئى من مرضه لله على كذا لما أنعم الله على من شفى من مرضى كما فى شرح المنهج فهو من غير المعلق وإن كان معللاً بما أنعم الله عليه من الشفاء وهذا يظهر فيه معنى المجازاة وإن لم يكن معلقاً على شئ فى الاصطلاح وبه يتضح الجواب السابق عن الشارح وقوله لله على صوم أو عتق أى أو صدقة أو نحو ذلك (قوله والثانى) كان المناسب لقوله أحدهما أن يقول وثانيهما كما مر فى نظيره وقوله أن يعلقه أى ذوات لا يعلقه فهو على تقدير مضاف لأن هذا النوع ليس هو التعليق بل هو المعلق وقوله على شئ أى مرغوب فيه ومحجوب للنفس بخلاف المعلق عليه فى نذر اللجاج فإنه مرغوب عنه ومبغوض للنفس (قوله وأشار له) أى للثانى وهو المعلق وهذا يظهر أن المصنف اقتصر على النوع الثانى من نوعى التبر وقوله بقوله متعلق بقوله أشار (قوله والنذر يلزم) أى يجب الوفاء به عند وجود المعلق عليه على التراخي لا على الفور وقوله فى المجازاة أى المكافأة وهو متعلق يلزم وقول المصنف على مباح متعلق بالمجازاة والمعنى أن النذر معلق على المباح فالكلام فى تعليق النذر على المباح لا فى نذر المباح لأن نذر المباح لا يلزم كما سيأتى فى قوله ولا يلزم النذر على ترك مباح أو فعله ولذلك قال المحشى وأما نذر المباح نفسه فسيأتى فى كلامه فكان الصواب للشارح حذف نذر من قوله على نذره مباح وإبقاء المتن على ظاهره لأن الكلام الآن فى تعليق النذر على المباح لا فى نذر المباح كما علمت وقد صنع الشيخ الخطيب مثل صنيع الشارح فقد نذر فى كلام المصنف ورتب على ذلك الاعتراض على المصنف بقوله وهذا من المصنف لعله سهو

والثانى نذر المجازاة وهو نوعان أحدهما أن لا يعلقه الناذر على شئ كقوله ابتداء لله على صوم أو عتق والثانى أن يعلقه على شئ وأشار له المصنف بقوله (والنذر يلزم فى المجازاة على) نذر (مباح)

أو سبق قلم إذا التذرع على فعل مباح أو تركه لا ينعقد باتفاق الأصحاب فضلا عن لزومه وأنت
 خبير بأن اعتراضه مبنى على ما قدره وفهمه من أن الكلام في نذر المباح وليس كذلك بل
 الكلام في تعليل النذر على المباح فقد اشتبه عليه المعلق عليه بالمندور وكذلك الشارح
 فظهر لك مما قرأه أن كلام المصنف ليس بسمو ولا سبق قلم ومن المعلوم أن المباح هو الذي
 لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب فهو الذي استوى فعله وتركه وكلام الشيخ الخطيب صريح
 في أن المراد هنا ذلك ولذلك مثله بقوله "كل وشرب وقعود وقيام وغير ذلك" لا بد
 من التقييد بالرغوب فيه كما مر وعلى هذا فعطف الطاعة في قوله وطاعة على المباح من عطف
 المغاير وفسره بعضهم بما ليس بمعصية وربما يقتضيه قول الشارح الآتي ثم صرح المصنف
 بمفهوم قوله سابقا على مباح في قوله ولا نذر في معصية ويصرح به قول المحشي المراد بالمباح
 هنا ما قابل الحرام وعلى هذا فعطف الطاعة عليه من عطف الخاص على العام وإن كان
 قول المحشي بعد تفسيره المباح بما قابل الحرام المقيّد بكونه طاعة يقتضي أنه من عطف
 التفسير ولا يظهر في مثال المصنف وهو كقوله إن شئني الله مريض الخ لأن المعلق عليه وهو
 الشفاء ليس بطاعة فإن قلت لا يظهر كونه مباحا أيضا قلت أشاروا للعباب عن ذلك بأن
 المراد بالمباح ما ليس بمعصية سواء كان فعلا للناذر أو لا فالأول كان يقول إن أكلت لحمي بمعنى
 إن يسره الله لي فقلته على كذا والثاني كمال المصنف ولا يخفى أن تفسير المباح بما ليس
 بمعصية يشمل المكروه فيفيد أن النذر المعلق عليه ينعقد كأن يقول إن التفت في الصلاة
 بمعنى إن يسره الله لي فقلته على كذا وهو بعيد والذي يظهر فيه عدم الانعقاد فتأمل في هذا
 المقام فقد زلت فيه الأقدام (قوله وطاعة) أي كقوله إن صليت الظهر أو إن صمت رمضان
 أو إن تصدقت فقلته على كذا فهذا مثال للتعليل على الطاعة الشاملة للواجب العيني وغيره
 فإن الكلام في الطاعة المعلق عليها المندور ولا في الطاعة المندورة كما اشتبه على المحشي وغيره
 فبنى على ذلك قوله المراد بالطاعة هنا المندوب كتنسيق الجنائز وقراءة سورة معينة
 ولو في صلاة وطول قراءة في ذلك اه وهذا انما هو في الطاعة المندورة كما قرأناه سابقا بما هو
 أوضح من ذلك أخذنا من شرح المنهج وغيره قتيبه ولا تكن من الخافين (قوله كقوله الخ)
 قد عرفت أنه مثال للتعليل على المباح بالمعنى السابق على ما سبق ولم ينسج المصنف للتعليل
 على الطاعة وقد مثلنا له قريبا وقوله أي الناذر تفسير للضمير والمراد الناذر بجزالة وهو
 المعلق على شيء مرغوب فيه لأن الكلام في ذلك (قوله إن شئني الله مريض) أي أو إن قدم
 غائب أو نجت من الغرق أو نحو ذلك وقوله وفي بعض النسخ مرضى أي بدل مريض وهو
 معطوف على محذوف تقديره هكذا في بعض النسخ وقوله وكفيت شر عدوى أشار بذلك إلى
 أنه لا فرق في المعلق عليه بين أن يكون حصول نعمة أو اندفاع نعمة ومثل هذا أو نجت من
 الغرق كما ذكرناه فيما سبق (قوله فقلته على أن أصلي أو أصوم أو أتصدق) أي أو أعتق
 أو نحو ذلك ولو شك بعد التذرع هل نذر صلاة أو صوما أو صدقة أو عتقا قال البغوي في فتاويه
 يحتمل أن يقال عليه الاتيان بجميعها كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال يجتهد بخلاف
 الصلاة لا ما يتقن أن الجميع لم يجب عليه وانما وجب عليه شيء واحد واشتبه فيجهد كالاولى

وطاعة كقوله (أي الناذر
 ان شئني الله مريض)
 وفي بعض النسخ مرضى
 أو كفيت شر عدوى (قلته
 على أن أصلي أو أصوم
 أو أتصدق)

والمقبلة ١٥ والاحتمال الثاني هو الاجم كما قاله الشيخ الخطيب (قوله ويلزمه الخ) أي عند الإطلاق بأن لم يقيد بشد معلوم من الصلاة أو الصوم أو الصدقة والأوجب ما قدره
 لكن ان نذر صوم سنة معينة لم يدخل عيد وتشرى في رمضان وأيام حيض ونفاس لأن
 رمضان لا يقبل صوم غير وما عداه لا يقبل الصوم أصلاً فلا يدخل في نذره ولا قضاء عليه لذلك
 لأنه مستثنى شرعاً خلافاً للرافعي فيما وقع فيه الحيض والنفاس وان نذر صوم سنة غير معينة
 فان شرط تابعها في نذر لمزومه والافلا ولا يقطع التتابع ما لا يدخل في نذر السنة المعينة من
 عيد وتشرى في رمضان وأيام حيض ونفاس لكن يقضى ما غير من حيض ونفاس متصلاً
 بآخر السنة وأما من الحيض والنفاس فلا يقضيه خلافاً لابن الرفعة حيث قال يلزم قضاؤه
 كما في رمضان وفرضه في الحيض ومثله النفاس أو نذر صوم الاثنين أو الاثنين لزمه ولا يقضى
 ما وقع فيها ما لا يدخل في نذر صوم السنة المعينة وكذلك ما وقع منها في شهرين صامهما عن
 كفارة لزمته قبل النذر بخلاف ما إذا لزمته بعد النذر أو نذر صوم يوم معين تعين فلا يصوم عنه
 قبله ويقع الصوم عنه بعده قضاء قال العبادي ولو نذر قبل الزوال صوم هذا اليوم لزمه وأجزأه
 صومه وان لم يبت النية بخلاف ما لو نذر صوم بعض يوم فانه لا ينعقد لانه غير معهود شرعاً وكذا
 لو نذر بعض ركعة ولو نذر ان تمام ذلك من صوم أو غيره لزمه لانه عبادة فصح التزامه بالنذر ولو نذر
 صوم يوم قدوم زيد انعقد نذره ثم ان علم قدومه غداً وبيت النية وصامه عنه أجزأه وان قدم
 ليلاً أو يوم عيد أو شفعه مما لا يدخل في نذر صوم السنة المعينة سقط الصوم عنه لعدم قبوله
 وان قدم نهاراً هو فيه صائم قلاً أو واجباً غير رمضان أو فطر لزمه قضاؤه ولو قال ان قدم زيد
 فقله على أن أصوم أمس يومه لم يصح نذره على المذهب ومن نقل عن المجوع أنه قال صح نذره
 على المذهب فقد سها (قوله أي الناذر) تفسير للضمير وقوله من ذلك أي المذكور من
 الصلاة أو الصوم أو الصدقة كما أشار إليه الشارح بقوله ان عمن نذر من صلاة أو صوم
 أو صدقة ولا تنقل لاجابة للتأويل بالمذكور لأن العطف بأولها للتشوييع والتحقق فيها أنها
 كالواو بخلاف أو التي للشك أو الابهام فانها لاحد الشيئين أو الاشياء كما هو مقرر في علم النحو
 (قوله ما يقع عليه الاسم) أي ما ينطلق عليه اسم الصلاة أو الصوم أو الصدقة جلا على أقل
 واجب الشرع وهو في الصلاة ركعتان وفي الصوم يوم وكان مقتضى ذلك أنه يجب في الصدقة
 خمسة دراهم ونصف دينار لانه أقل واجب الشرع في نصاب الدراهم وهو ما تادروهم ونصاب
 الذهب وهو عشرون مثقالاً لكنهم أوجبوا فيها أقل مقول لانه قد يجب في الزكاة في صورة الشركة
 كما إذا اشترك ألف مثقال في نصاب فاذا وزع الواجب على كل من الألف لم يخص الواحد منهم
 الأقل مقول (قوله من الصلاة) أي هل كون ما يقع عليه من الصلاة وقوله وأقلها أي
 الصلاة يعني في واجب الشرع فلا رد أن أقل الصلاة في النفل ركعة لأن النذر يحصل على
 أقل واجب الشرع كما علمت (قوله ركعتان) أي بالقيام مع القدرة بناء على أنه بسلك
 به مسلك واجب الشرع وهو ما صححه الشيخان هنا ووقع لهما فيه اختلاف ترجيح ولو نذر
 صلاة قاعداً جاز فعلها قائماً لا يتأ بالافضل ولو نذر الصلاة قائماً لم يجز فعلها قاعداً مع القدرة
 لانه دون ما لزمه (قوله أو الصوم وأقله يوم) أي واحد كمل لانه لا يتجزأ ولا يلزمه زيادة

ويلزمه (أي الناذر) من
 ذلك (أي عمن نذر من صلاة
 أو صوم أو صدقة) ما يقع
 عليه الاسم من الصلاة
 وأقلها ركعتان

عليه نعم لو نذر صوم أيام لزمه ثلاثة أيام لأنها أقل الجمع (قوله أو الصدقة وهي أقل شيء مما
يقول) قال المحشي صوابه أقل مما يقول لأن أقل شيء مما يقول يصدق بما لا يقول إذا كان من
جنس ما يقول ويمكن الجواب عن الشارح بأن يجعل مما يقول بما لا يقل شيء فيفيد حيث نذر أنه
أقل مما يقول (قوله وكذا الوذر التصديق بمال عظيم) أي فيجب أقل مما يقول ولا ينافيه وصفه
بالعظيم لعله على عظم اسم غاصبه كما قالوه فيما لو أقر بمال عظيم فإنه يقل تفسيره بأقل مما يقول
ووصفه بالعظيم من حيث اسم غاصبه بقي ما لو نذر العتق فيجزئه رقبة ولو ناقصة ككافرة لوقوع
الاسم عليها ولو نذر عتق رقبة كفارة أو معيبة ولم يهتبه في نذر أجره رقبة كاملة لا يانه بالافضل
فان عينها كانت قال الله على عتق هذا العبد الكافر والمعيبة تعينت (قوله ثم صرح المصنف
بفهوم قوله سابقا على مباح في قوله الخ) هذا يقتضي أن صورة الذر في المعصية أن يعلق
النذر على المعصية ويصرح بتثليل المصنف حيث قال ان قلت فلانا لله على كذا فلا
ينعقد ولو كان المنذور نفسه طاعة لأن المعلق على المعصية معصية والكلام في نذر التبرر اكونه
معلقا على مرغوب فيه فان قصد منع نفسه من ذلك كان نذرا بلحاظ ومثل النذر المعلق على المعصية
نذر المعصية كان قال الله على قتل فلان فلا ينعقد أيضا بالاولى لسبب البخاري المأثر من نذر
أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ولحديث مسلم المأثر أيضا لا نذر في معصية
الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم والحاصل أن قول المصنف ولا نذر في معصية شامل للصورتين
أعني تعليق النذر على المعصية وهذه الصورة هي التي مثل لها المصنف بقوله ~~كقوله~~ ان
قلت فلا نا لله على كذا ونحو نذر المعصية كان قال الله على أن أشرب الخمر وهذه الصورة
هي المتبادرة من قول الشارح أي لا ينعقد نذرها لأن الظاهر منه نذر نفس المعصية وان أمكن
حمله على ما يشمل النذر المعلق على المعصية يجعل الاضافة في نذرها لادنى ملابسة وربما
يقتضيه اقتضاه على مثال المصنف مع كونه من قبيل المعلق على المعصية ولا فرق في المعصية
بين أن تكون فعلا كشر الخمر والقتل والزنا ونحو ذلك أو تركا كترك الصلوات الخمس ونحو
ذلك وشملت المعصية ما لو كانت لعارض كما لو نذر أن يصلي في الارض المغسوبة فلا ينعقد كما
جرم به المحاملي ورجحه الماوردي وكذا البغوي في فتاويه وهو الظاهر الجاري على القواعد
ويؤيده أنه لا ينعقد نذر الصلاة في الاوقات المكرهة على الصحيح خلافا لمن قال بأنه يصح
النذر للصلاة في الارض المغسوبة ويصلي في موضع آخر ويمكن حمله على ما لو نذر الصلاة في هذه
الارض وكانت مغسوبة فإنه يصح النذر ويصلي في موضع آخر وأورد في التوشيح اعتناق العبد
المرهون فان الراعي حكى عن التهمة أن نذره منعقدان فقد ناعتقه في الحال بان كان موسرا
أو عند أداء المال أو الإبراء بأن كان معسرا وذكر في الرهن أن عتق المرهون من المعسر
لا يجوز فان تم الكلامان كان نذرا منعقدا في معصية فيكون مستثنى وهذا ضعيف والمعتمد عدم
انعقاد نذر المعسر لأن عتقه معصية ولا ينفذ بعد أداء المال أو الإبراء بل يلقون أصله بخلاف
الموسر (قوله كقوله ان قلت فلانا) أي ان يسر لي قتل فلان لكون نفسه رغبة في ذلك حتى
يكون نذره برقا فلا ينعقد حينئذ بخلاف ما اذا قصد منع نفسه من ذلك فإنه ينعقد ويكون نذر
بلحاظ كاسر (قوله بغير حق) أي ظلم بخلاف ما لو كان بحق كان استحق قتله وقد افق ان قلت

أو الصوم وأقله يوم أو
الصدقة وهي أقل شيء مما
يقول وكذا الوذر التصديق
بمال عظيم كما قال القاضي
أبو الطيب ثم صرح المصنف
بفهوم قوله سابقا على
مباح في قوله (ولا نذر
في معصية) أي لا ينعقد
نذرها (كقوله ان قلت
فلانا) بغير حق

أوان كنت زيدا أو ان لم يكن الامر كما قلت فعلى أن آكل لحماً وأشرب لبناً ونحو ذلك أو قال
استأذنت الله على أن آكل الفطير مثلاً لزمته الكفارة عند مخالفة نظر الكونه في معنى اليمين في
الأقول ولهت حرمة اسم الله تعالى في الثاني (قوله وما أشبهه) وفي بعض النسخ وما أشبه ذلك
أي وما أشبه قوله المذكور وقوله من المباح أي حال كونه كاشفاً من المباح وقوله كقوله لا ألبس
كذا تمثيل لما أشبه ذلك من المباح (قوله والثاني) أي الذي هو فعل المباح وقوله ونحو آكل
كذا أي نحو قوله آكل كذا بعد الهمزة لمناسبة ما بعده في أن لا نعمل مضارع (قوله وإذا خالف
الحج) وإذا لم يخالف فلا شيء عليه قطعاً وقوله النذر المباح أي المنذور المباح سواء كان فعلاً أو تركاً
فالمخالفة في الترك بأن يفعل ما نذر تركه وفي الفعل بأن يترك ما نذر فعله (قوله لزمه كفارة يمين
على الراجح) ليس براجح بل مرجوح إلا أن حمل على ما إذا اشتمل على حث أو منع أو تحقيق
خبراً أو إضافة إلى الله تعالى لانه حينئذ تنزيم الكفارة كما تقدم (قوله لكن قضية الروضة
وأصلها عدم الزوم) أي عدم لزوم الكفارة وهذا هو المعتمد لكن محله إذا لم يشتمل على حث
ولا منع ولا تحقيق خبر ولا إضافة إلى الله تعالى كما مر (خاتمة) في مسائل مهمة تتعلق بالنذر ولو نذر
أداء شيء إلى الحرم لزمه حمله إليه إن سهل والاحتمال عنه ولو نذر تصدقاً بشيء على أهل بلد معين
لزمه صرفه إلى مساكينه المسلمين ولو نذر زيناً وشعاً لاسراج مسجد أو غيره صح النذر إن كان
هناك من ينتفع به من فصل أو نائم أو نحوهما والالم يصح لانه اضاعة مال وهذا التفصيل يجري
فيما لو وقف ما يشتري من غلته ما يسرج به ذلك والاوجه انعقاد النذر فيما لو قال البائع للمشتري
ان خرج المبيع مستحقاً فله على أن أهب لك ألفاً خلافاً لابن المقرئ حيث جعله لغوا ولو نذرت
المرأة زوجها ما وجب لها عليه من حقوق الزوجية صح النذر ويبرأ الزوج منها وان لم تكن
عالمية بالقدر وكذا لو قال نذرت لزيد ثمة بستانى مدة حياته فانه يصح كما أفتى به البلقيني قياساً
على صحة وقف ما لم يره كما اختاره النووي ولو نذر أن يصلي في أفضل الاوقات أو في أحبها إلى
الله تعالى فقياس ما قالوه في الطلاق أنه يصلي في ليلة القدر ولو نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشركه
فيها غيره فقياس يتولى الامامة العظمى وقيل يصلي داخل البيت وحده وقيل يطوف بالبيت
وحده وما ورد على هذا القيل من أن البيت لا يخلوا من طائف من ملك أو غيره مردود بأن العبرة
بالظاهر لنا ولو نذر آتيا الحرم أو شيء منه كالبيت الحرام لزمه نكاح وان كان في الحرم لأن ذلك
هو المقصود شرعاً بالامالة من آتيا الحرم فصار محجواً في عرف الشرع عليه ولو نذر المشي
إليه لزمه مشي من مسكنه مع نكاح ولو نذر أن يحج أو يعتمر ما شيئاً وعكسه لزمه المشي مع الحج
أو العمرة من حيث أحرم لانه التزم المشي من النسك وأولم من الاحرام فان صرح بأنه من
مسكنه وجب منه ويمتد وجوب المشي عليه حتى يفرغ من نسكه بفرأغه من التحليل والقياس
كما قاله الشيخان أنه إذا كان يتردد في خلال النسك لغرض تجارة أو غيرهما فله الركوب
ولم يذكروه ولو نذر الحج أو العمرة فبالزوم الركوب قياساً على المشي بل هو أفضل منه
عند النووي ولو نذر الحج حافياً لزمه الحج بدين الحفاء وهناك فروع كثيرة لا يحفلها المقام
وفي هذا القدر كفاية لاولي الافهام

وما أشبهه من المباح كقوله
لا ألبس كذا والثاني نحو
أكل كذا وأشرب كذا
واللبس كذا وإذا خالف
النذر المباح لزمه كفارة
يمين على الراجح عند
البعوى وتبعه المحرر
والنهيح لكون قضية
الروضة وأصلها عدم
الزوم

(كتاب أحكام الاقضية
والشهادات)

• (كتاب أحكام الاقضية والشهادات) •

أى هذا كتاب بيان أحكام الاقضية والشهادات وانما جامع المصنف كلا منهما لاختلافهما باختلاف أنواع متعلقهما والاصل في القضاء قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأن احكم أى أقض بينهم عما أنزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط أى بالعدل وأخبار كخبر الصحابي اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أبرأى على اجتجاهه في طلب الحق وإن أصاب فله أجران أجر على اجتجاهه وأجر على أصابته وفي رواية صحيحها الحاكم فله عشرة أجور وأجمع المسلمون كما في شرح مسلم على أن هذا في حاكم عالم عادل أهل للحكم بخلاف من ليس بأهل له فلا أجر له وإن أصاب بل هو آثم ولا ينفذ حكمه وإن وافق الحق لأن أصابته وموافقته الحق اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعى فهو عاص في جميع أحكامه وكلها مردودة وقدر روى الاربعة والمراد بهم أصحاب الاربعة ماعد البخارى ومسلم ومثلهم الحاكم والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاء ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان في النار فأما الذى في الجنة فرجل عرف الحق وقتنى به واللذان في النار رجل عرف الحق وجاؤى الحكم ورجل قضى للناس على جهل وما جاء في القضاء من التحذير منه كقوله صلى الله عليه وسلم من جعل قاضيا ذبح بغيره ~~سكين~~ فمعمول على عظم الخطر فيه ولذلك رغب العلماء عنه فقد قال مكحول لو خيرت بين القضاء والقتل لاخترت القتل وامتنع منه الشافعى وأبو حنيفة رضى الله عنهما (قوله والاقضية جمع قضاء بالمذ) كقضاء وأقضية (قوله وهو) أى القضاء وقوله احكام الشئ بكسر الهمزة أى اتقائه وقوله وامضاه أى تنفيذه (قوله وشرا) عطف على لغة وقوله فصل الخصومة وفي بعض النسخ فصل الحكومة وقوله بين خصمين أى فأكثر وقوله بحكم الله تعالى متعلق بفصل بخلاف ما اذا فصلها بغير حكم الله تعالى فليس بقضاء حقيقة (قوله والشهادات جمع شهادة) فعد عرفت حكمة جمع كل منهما فتنبيه وقوله مصدر شهد أى وهى مصدر شهد يقال شهد يشهد شهادة وقوله من الشهود أى مأخوذة من الشهود وقوله بمعنى الحضور أى بمعنى هو الحضور فالإضافة للبيان (قوله والقضاء فرض كفاية) أى فى حق الصالح له فى الناحية التى هى مسافة العدو فىجب أن يكون بين كل قاضيين مسافة عدوى وأما ما بين كل مقضيين فمسافة قصر وهذا ان تعدد الصالح له كما أشار إليه بقوله فان تعين على شخص لزمه طلبه وأما تولية الامام له ففرض عين عليه فيولى الصالح له ليقوم به كأن يقول له ولينك القضاء أو قلدتك أو الزمتك فان ولى غير الصالح له لم تصح توليته ويأثم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ حكمه وإن أصاب فيه إلا للضرورة بأن ولى سلطان ذو شوكة مسلما فاسقا ومقلدا فينفذ قضاؤه للضرورة لثلاث تعطيل مصالح الناس ومحل اشتراط كونه ذا شوكة اذا وجد المجتهد والا فلا يشترط أن يكون ذا شوكة وخروج بالمسلم الكافر اذا ولاه ذو الشوكة فلا ينفذ قضاؤه وأما المرأة والصبي فصرح ابن عبد السلام بنفوذ منهما ويجوز أن يحكم انسان فأكثر فى غير عقوبة لله تعالى أهلا للقضاء مطلقا أو غير أهل له مع عدم القاضى أو مع طلب مال له وقع ولا ينفذ حكم المحكم عليهما الا برضاهما قبل الحكم بأن يقولا له حكمنا لك لتحكم بيننا ورضينا بحكمك هذا ان لم يكن أحدهما قاضيا والا فلا يشترط رضاهما وتثبت تولية القاضى بشاهدين يخرجان معه الى محل ولايته يخرجان أهله أو باستقاضة ويسن أن يكتب له موليه كتابا بالتولية وبما يحتاج اليه لانه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر و

والاقضية جمع قضاء بالمذ
وهو لغة احكام الشئ
وامضاه وشرا فصل
الخصومة بين خصمين
بمحكم الله تعالى
والشهادات جمع شهادة
مصدر شهد من الشهود
بمعنى الحضور والقضاء
فرض كفاية

ابن حزم لما بعثه الى اليمن كتابا بالتولية وأن يدخل وعليه عمامة سوداء يوم اثنين فخميس فسبت
وأن يبحث عن حال علماء المحل وعدو له قبل دخوله أن تيسر والاخين يدخل ومحل ذلك أن لم
يكن عارفا بهم ويجوز نصب أكثر من قاض يجعل أن لم يشترط عليهم اجتماعهم على الحكم والا فلا
يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل أن محل عدم الجواز في غير
المسائل المتفق عليها وهو ظاهر ويندب للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف اعانة له فإن
أطلق الاذن في الاستخلاف استخلف مطلقا وان خصه بشئ لم يتعدده وان لم يأذن له في
الاستخلاف ولم ينهه عنه استخلف فيما عجز عنه لحاجته اليه دون ما قدر عليه وانها عنه
لم يستخلف أصلا ويقتصر على ما يمكنه ولو زالت أهلية القاضي يجعون ونحوه كأنهم انعزل ولو
عادت أهليته لم تعد ولايته فيحتاج الى تولية جديدة وله عزل نفسه كالأول ولا يلزم له عزل نفسه
وبأفضل منه وبمصلحة كتسكين فتنة فإن لم يكن شئ من ذلك حرم عزله لكن يتفاد وجدهم
صالح والا فلا ولا ينزل قبل بلوغ عزله فإن علق عزله على قرأته كتابا انعزل بقرائه عليه كما
ينعزل بقرائه بنفسه وينزل بانعزاله نائبه لا قيم يقيم ووقف ولا من استخلفه بقول الامام
استخلف عني ولا ينزل قاض ووال بانعزال الامام (قوله فان تعين على شخص) مقابل
لحذف تقديره هذا ان لم تعين على شخص بأن تعدد الصالح له في الناحية كما مر التنبيه عليه
وقوله لزمه طلبه أي ان لم يولاه الامام ابتداء ويلزمه طلبه ولو علم عدم الاجابة على الراجح ولزمه
قبوله ان ولأه ابتداء للحاجة اليه فيهما ويلزمه طلبه وقبوله ولو يذلل مال أو خاف من نفسه
الميل وانما يلزمه الطلب والقبول في ناحيته فلا يلزمه في غيرها لان فيه تعديا بترك الوطن
بالكلية بخلاف سائر الفروض كالجهاد وتعلم العلم (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح أيضا وقوله أن
يلي القضاء أي الذي هو الحكم بين الناس (قوله الامن استكمل فيه) أي من اجتمعت فيه
والسين والتاء زائدتان فالعنى كملت بمعنى اجتمعت كما علت وقوله خمسة عشر لعل ذلك باعتبار
كون المعدود مذكرا معني لان الخصلة بمعنى الشرط والا فالمناسب النسخة التي ذكرها الشارح
بقوله وفي بعض النسخ خمس عشرة لان المعدود مؤنث وقوله خصلة أي حالة (قوله أحدها) أي
أحد الخصال الخمس عشرة واعلم بقل الاولى والثانية والثالثة وهكذا كما قال الشيخ الخطيب
نظر للتدكير معنى ولذلك قال والثاني والثالث وهكذا والا فالمعدود مؤنث مكان المناسب
له أن يقول الاولى والثانية والثالثة وهكذا كما صنع الشيخ الخطيب (قوله الاسلام) خبر
المبتدأ الذي قدره الشارح وهو في كلام المصنف بدل من خمسة عشر (قوله فلا تصح ولاية
الكافر) تفريع على مفهوم الشرط الذي هو الاسلام (قوله ولو كانت على كافر) غاية
في عدم صحة ولاية الكافر لانه ليس من أهل هذه الولاية ولو على مثله (قوله قال الماوردي)
وما جرت به الخ) غرضه بذلك الجواب عما يرد على قوله فلا تصح ولاية الكافر ولو على كافر وقوله
من نصب رجل لولاية الولاية وقوله من أهل الولاية أي ليحكم بينهم وقوله فتقليد رياسة
فصير بذلك رئيسا عليهم وقوله وزعامة أي سادة فصير بذلك زعماء لهم أي سدا لهم في الاختار
تفسير زعيم القوم بسيدهم وقوله لا تقليد حكم وقضاء فلا يصير بذلك كما عليهم وفاضيا بينهم
وعطف القضاء على الحكم عطف مرادف لما علت من أن القضاء هو الحكم بين الناس (قوله

فان تعين على شخص لزمه
طلبه (ولا يجوز أن يلي
القضاء الامن استكملت
فيه خمسة عشر) وفي بعض
النسخ خمس عشرة (خصلته)
أحدها (الاسلام) فلا تصح
ولاية الكافر ولو كانت على
كافر قال الماوردي وما
جرت به عادة الولاية من
نصب رجل من أهل الولاية
فتقليد رياسة وزعامة
لا تقليد حكمهم وقضاء

ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزامة) أي لانه ليس له مرتبة الالتزام لما علمت من أنه لم يصرف ذلك
 حاكما ولا قاضيا وقوله بل بالتزامهم أي بل يلزمهم الحكم بالتزامهم له (قوله والثاني والثالث)
 أي من الخصال الخمسة عشر وقوله البلوغ والعقل فلا بد أن يكون مكفلا لنقص غير المكلف
 وقوله فلا ولاية لصبي ومجنون تفريع على مفهوم الشرطين على الف والنشر المرتب وقوله
 أطبق جنونه أولا أي أول ما يطبق جنونه بأن تقطع (قوله والرابع الحرية) أي الكاملة أخذا
 من قوله في التفريع على المفهوم فلا تصح ولا بد تقييد كله أو بعضه أي لنقصه (قوله والخامس
 الذكورة) وفي بعض النسخ الذكورية مناسبة الحرية والمراد الذكورة بقينا بدليل ذكر الخنثى
 في التفريع على المفهوم (قوله فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى) أي مشكل أما الخنثى الواضح
 بالذكورة فتصح ولايته كما قاله في البحر (قوله ولولو الخنثى حال الجهل) أي بجمله بخلاف
 ما لو لو حال العلم بجمله بأن اتضح بالذكورة كما علمت وقوله لم يتقد حكمه أي نظر الظاهر من
 حاله وهذا صريح في أن الحكم لا يعتبر فيه ما في نفس الامر ثم بعد ينوته ذكر تصح نوابه ويتقد
 حكمه كما تقدم عن البحر وقوله في المذهب هو المعتمد ويؤخذ منه أن مقابله أنه يتقد حكمه نظرا
 لما في نفس الامر (قوله والسادس العدالة) هي لغة التوسط وشرعا ملكة في النفس تمنع من
 اقتراف الكبائر والزنا والمباحة وهذا هو الذي أراد به بقوله وسيأتي بيانها في فصل الشهادات
 (قوله فلا ولاية لفاسق) تفريع على مفهوم العدالة والفاسق هو الذي ارتكب كبيرة أو أصرت
 على صغيرة ولم تغلب طاعته على معاصيه في الشق الثاني وقوله بشئ لا شبهة له فيه متعلق بفاسق
 ومقتضاه أنه تصح تولية الفاسق بما له فيه شبهة كأن شرب المثلث وهو الخمر الذي يغلي بالمارحى
 يذهب ثلثه فاذا شربه صار فاسقا بما له فيه شبهة لأن أبا حنيفة يجوز شربه فانتهى الخلاف شبهة
 وهذا أحد وجهين والرابع أنه لا يصح تولية الفاسق ولو بما له فيه شبهة وبعبارة الشيخ الخطيب فلا
 تصح ولاية فاسق ولو بما له فيه شبهة على الصحيح كما قاله ابن النقيب في مختصر الكفاية وإن اقتضى
 كلام الدميري خلافا انتهت وكلام الشارح يوافق كلام الدميري وقد علمت ضعفه (قوله
 والسابع معرفة أحكام) أي معرفة أنواع محال الأحكام فهو على تقدير مضافين لأن المراد
 أن يعرف تلك الأنواع التي هي محال النظر والاجتهاد ليتمكن من استنباط الأحكام منها ويقدر
 على الترجيح فيها عند تعارض الأدلة كما أشار إليه الشارح بقوله على طريق الاجتهاد وليس
 المراد معرفة الأحكام بالفعل كما هو ظاهر كلام المصنف بل المراد معرفة أنواع محالها من الأدلة
 كالعام وهو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر والخاص وهو ضد العام والمطلق وهو مادل
 على الماهية بلا قيد والمقيد وهو مادل على الماهية بقيد والمجمل وهو الذي لم تنضح دلالة والمميز
 وهو ضد المجمل والنص وهو مادل دلالة قطعية وناظر وهو مادل دلالة ظاهرة على شئ واحتمل
 غيره إلى غير ذلك من أنواع أدلة الكتاب والسنة ومن أنواع السنة المتواترة وهو ما رواه جمع عن
 جمع يؤمن نواطوهم على الكذب والاحاد وهو ما رواه واحد عن واحد والمتصل والمنقطع
 وهو الذي لم يتصل أسنده كما قال في البيهقونية

وكل ما يتصل بمحال * أسنده منقطع الاوصال

والمرفوع وهو الذي أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم كما قال في البيهقونية * وما أضيف للنبي

ولا يلزم أهل الذمة الحكم
 بالزامة بل بالتزامهم (و) الثاني
 والثالث (البلوغ والعقل)
 فلا ولاية لصبي ومجنون
 أطبق جنونه أولا (و) الرابع
 أطبق جنونه أولا (و) الرابع
 (الحرية) فلا تصح ولاية
 وقية ككله أو بعضه
 (و) الخامس (الذكورة) فلا
 تصح ولاية امرأة ولا خنثى
 ولو لو الخنثى حال الجهل
 فحكم ثم إن ذكرنا لم يتقد
 حكمه في المذهب
 (و) السادس (العدالة) وسيأتي
 بيانها في فصل الشهادات
 فلا ولاية لفاسق بشئ لا شبهة
 له فيه (و) السابع (معرفة
 أحكام

المرفوع * والمرسل وهو الذي سقط منه الصحابي كما قال فيها * ومرسل منه الصحابي سقط
 الى غير ذلك وكيفية الترجيح عند التعارض أن يقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق
 والمبين على المجمل والنص على الظاهر والنسخ على المتسوخ والمتواتر على الاتحاد ولا بد أن
 يعرف حال الرواة وقوة وضعفها في حديث لم يجمع على قبوله ومحل اشتراط هذا وما بعده من
 الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر في المجتهد المطلق وهو الذي يقدر على استنباط
 الاحكام من الكتاب والسنة فيفتي بها في جميع الابواب وفي بعض الابواب لانه يتأتى تبعض
 الاجتهاد بأن يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه لم ياتعلق بالباب الذي يجتهد فيه قال
 ابن دقيق العيد ولا يحلوا العصر عن مجتهد الا اذا ادعى الزمان وقربت الساعة خلافا لمن قال
 بعدم وجود المجتهد لانقطاع الاجتهاد كالفراشي فانه قال ان العصر خلا عن المجتهد المستقل وقد
 كان الشيخ أبو علي والاستاذ أبو اسحق والقاضي حسين وغيرهم يقولون لسنامقلدين للشافعي
 رضي الله عنه بل وافق رأينا ربه فكيف يمكن القضاء على أعصاره ولا يخلو هاجن المجتهد وأما
 المقلد لامام خاص فلا يشترط فيه لامعرفة قواعد امامه وهي في حقه كنصوص الشرع في حق
 المجتهد فيراعى فيها ما يراعيه المجتهد في نصوص الشرع وليس له أن يعدل عن نص امامه كما لا
 يسوغ للمجتهد أن يعدل عن نص الشرع فلا يحكم القاضي الاجتهاده ان كان مجتهدا أو
 اجتهاد مقلده ان كان مقلدا ولا يجوز أن بشرط عليه الحكم بغير اجتهاده أو اجتهاد مقلده لانه
 لا يفتقده (قوله الكتاب) أي القرآن العزيز وقوله والسنة أي الاحاديث الشريفة وهي كل
 ما نسب للنبي صلى الله عليه وسلم من الاقوال والافعال والهمم والتقارير كأن فعل بعض
 الصحابة أو قال شيئا بحضرة صلى الله عليه وسلم وأقره (قوله على طريق الاجتهاد) أي على
 طريق هو الاجتهاد المطلق وهو استنباط الاحكام من الكتاب والسنة كما علم مما تقدم (قوله
 ولا يشترط - فظه الخ) أي بل يكفي أن يعرف مظان الاحكام في أبوابها وراجعها وقت
 الحاجة اليها وقوله لا يات الاحكام أي الآيات التي تتعلق بها الاحكام وهي كما قال البند نهي
 والماوردي وغيرهما خمسمائة آية وعن الماوردي أن احاديث الاحكام كذلك وبالمجمل فلا
 يشترط أن يكون حافظا للقرآن ولا بعضه ولا حافظا للاحاديث ولا بعضها لكن يشترط أن يكون له
 أصل صحيح من كتب الاحاديث كصحیح البخاري ومسلم وسنن أبي داود (قوله عن ظهر قلب)
 أي عن قلب شبيه بالطهر في القوة فهو من اضافة المشبهة به للمشبهة كما في بلين الماء أي الماء
 الشبيه بالبلين في الصفاء وهو الفضة الخالصة أو أن لفظ ظهر مقحم أي زائد (قوله وخرج
 بالاحكام القصص والمواظ) أي فلا يشترط معرفتها والقصص جمع قصة وهي حكاية حال
 الامم الماضية كحال بني اسرائيل وما وقع بينهم والمواظ جمع موعظة وهي ما يترتب عليها التعاطف
 وانزجار (قوله والثامن معرفة الاجماع) أي معرفة الجمع عليه من الصحابة فمن بعدهم لثلاث
 يقع في حكم أجمعوا على خلافه فالمراد بالاجماع الجمع عليه (قوله وهو) أي الاجماع لكن
 بالمعنى المصدرى ان كان المراد به اسم المفعول وقوله اتفاق أهل الحل والعقد أي حل الامور
 وعقد ها والمراد بهم العلماء دون العوام فانهم لا اعتبار بهم لاسيما في هذا المقام وقوله من أمة
 محمد صلى الله عليه وسلم ظاهره بل صريحه ان اتفاق أهل الحل والعقد من أمة غير سيدنا محمد

الكتاب والسنة) على
 طريق الاجتهاد ولا يشترط
 حفظه لا يات الاحكام
 ولا احاديثها المتعلقة
 بها عن ظهر قلب وخرج
 بالاحكام القصص والمواظ
 (و) الثامن (معرفة
 الاجماع) وهو اتفاق أهل
 الحل والعقد من أمة محمد
 صلى الله عليه وسلم على أمر
 من الامور

صلى الله عليه وسلم لا يسمى اجماعاً ويحتمل أن يكون التخصيص لكون اجماع هذه الامة هو الذي
 يتعلق بها بخلاف اجماع غيرها وقوله على أمر من الامور متعلق باتفاق ولا بد لهم من مستند
 من الكتاب أو السنة (قوله ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع) أي لكل مسألة
 من المسائل المجمع عليها وغرضه بذلك دفع ما يؤولهم أنه يشترط معرفته لجميع المسائل المجمع عليها
 وقوله بل يكفيه الخ اضراب انتقالي عما قبله لا باطل لأنه لم يطل ما قبله وقوله في المسئلة التي
 يفق بها أي ان كان يتكلم فيها على سبيل الفتوى وقوله أو يحكم فيها أي ان كان يتكلم فيها على
 سبيل الحكم والالزام وقوله ان قوله لا يخالف الاجماع فيها أي لكونه يعلم أن قوله فيها موافق
 لقول بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن هذه المسئلة حدثت ووقعت في عصره فقط وعلى
 قياس هذا معرفة الناسخ والمنسوخ كما نقله الشيخان عن الغزالي وأقرأه (قوله والتاسع
 معرفة الاختلاف الواقع بين العلماء) أي معرفة المسائل المختلف فيها بين العلماء ولا يشترط
 معرفته لكل فرد من أفراد المسائل المختلف فيها كما هو ظاهر بل يكفيه معرفة ان قوله في المسئلة
 التي يقضى فيها لا يخالف أقوال العلماء فيها من الصحابة فمن بعدهم كما مر في معرفة الاجماع
 (قوله والعاشر معرفة طرق الاجتهاد) أي بأن يعرف ما تقدم من أنواع أدلة الكتاب والسنة
 كالعام والخاص والمطلق والمقيد والجمل والمبين إلى آخره ويعرف ماسياً في من طرف من لسان
 العرب وتفسير كتاب الله تعالى مع معرفة القياس بأنواعه الثلاثة الأولى والمساوى والادون
 فالأول كقياس الضرب على التأنيف في التحريم الثابت بقوله تعالى ولا تقل لهما أف والثاني
 كقياس أحراق مال اليتيم على أنه في التحريم بجامع الاتفاق في كل والثالث كقياس
 التفاح على البر في الربا بجامع الطعم والاتساق في كل ولا بد أن يعرف الأدلة المختلف فيها
 كالاستصحاب والاختصاص بأقل ما قبل كما في دية الكفاي فان أقل ما قبل فيها ان دية ثلث دية المسلم
 ويشترط أيضاً معرفة أصول الاعتقاد كاحكام في الروضة وأصلها عن الاصحاب (قوله أي
 كيفية الاستدلال من أدلة الاحكام) أي من كون الامر للوجوب والنهي للتحريم وكون
 الخاص مقدماً على العام والمقيد على المطلق والمبين على الجمل والنص على الظاهر إلى آخر
 ما تقدم (قوله والحادي عشر معرفة طرف من لسان العرب) أي لأن به يعرف الامر والنهي
 والخبر والاستفهام والوعود والوعيد والامام والافعال والحروف إلى غير ذلك مما لا بد منه
 في فهم الاحكام من الكتاب والسنة (قوله من لغة) هي الالفاظ المفردة المنسوبة إلى العرب
 وقوله وصرف هو علم يعرف به أحوال الكلمات صحة واعتلا لا وتصاريفها من أمر ومضارع
 ومصدر إلى غير ذلك كنصر نصراً وهكذا وقوله ونحو هو علم يعرف به أحوال أو آخر
 الكلمات عند التركيب اعراباً وبناءً ولا يشترط أن يكون متبحراً في هذه العلوم حتى يكون في
 اللغة كالتحليل وفي النحو كسيو به بل يكفي معرفته لجمل من كل علم منها ودأمر سهل في هذا
 الزمان كما قاله ابن الصباغ فان العلوم قد دثت وبجعت (قوله ومعرفة تفسير الخ) أي ومعرفة
 طرف من تفسير كتاب الله تعالى لينتقل به إلى معرفة الاحكام المأخوذة منه وهذا وما قبله من
 جملة طرق الاجتهاد كما تقدم التنبيه عليه وجعل الشارح معرفة طرف من لسان العرب ومعرفة
 تفسير كتاب الله تعالى شيئاً واحداً وهو الحادي عشر بعد ان جعل معرفة الاجماع واحداً وهو

ولا يشترط معرفته لكل
 فرد من أفراد الاجماع
 بل يكفيه في المسئلة التي يفق
 بها أو يحكم فيها ان قوله
 لا يخالف الاجماع فيها
 (و) التاسع (معرفة
 الاختلاف) الواقع بين
 العلماء (و) العاشر (معرفة
 طرق الاجتهاد) أي
 كيفية الاستدلال من أدلة
 الاحكام (و) الحادي عشر
 (معرفة طرف من لسان
 العرب) من لغة وصرف
 ونحو (ومعرفة تفسير كتاب
 الله تعالى

الثامن ومعرفة الاختلاف واحد وهو التاسع وجعل الشيخ الخطيب معرفة الاجماع
والاختلاف واحدا وهو الثامن ومعرفة طرق الاجتهاد التاسع ومعرفة طرف من لسان العرب
العاشر ومعرفة طرف من نفسه بركاب الله تعالى الحادى عشر (قوله والثاني عشر أن
يكون سمعا) أى لان الاصم لا يفرق بين اقرار وانكار وانشاء واخبار (قوله ولو يصباح في
أذنيه) غاية في كونه سمعا فلا يضر الا الصمم الشديد بحيث لا يسمع أصلا (قوله فلا يصح
تولية أصم) أى لا يسمع أصلا كما علمت (قوله والثالث عشر أن يكون بصيرا) أى ولو باحدى
عينيه كما أشار إليه الشارح بقوله ويجوز كونه أعور وكذا من يصرنه ارا فقط دون من يصير
لها فقط قاله الاذرى وخالفه الرملى ومن تبعه فيمن يصير ليا فقط فقال يكفي كونه يصير ليا
فقط كما يكفي كونه يصرنه ارا فقط (قائلة) البصر قوة في العين تدرك به المحسوسات كما أن
البصيرة قوة في القلب تدرك بها المعقولات فالبصيرة للقلب بعزلة البصر للعين (قوله فلا يصح
تولية أعمى) أى خلافا للامام مالك رضى الله عنه حيث قال بصحة تولية الأعمى أخذ من
استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم لابن أم مكتوم على المدينة وهو أعمى وأجيب عن ذلك بأنه
صلى الله عليه وسلم استخلفه في امامة الصلاة دون الحكم وبأن تولية له تولية زعامة ورياسة
لا تولية قضاء وحكم وكلاعى من يرى الاشباح ولا يعرف الصور وان قربت اليه لانه لا يعرف
الطالب من المطلوب ويستثنى ما لو سمع القاضي البينة ثم عصى فانه يقضى في تلك الواقعة على
الاصح وما لو نزل أهل قلعة على حكم أعمى فيجوز ان يولد ذلك كما في قصة سعد بن معاذ فان اليهود
قالوا ان تنزل الاعلى حكم سعد فرضى النبي صلى الله عليه وسلم وولاه عليهم فحكم فيهم بأن تقتل
مقاتلتهم وان تسبي ذرارهم فقال صلى الله عليه وسلم حكمت فيهم بحكم الملك وكما قال وكان
أعمى كما هو مذكور في محله (قوله ويجوز كونه أعور) أى لانه يصير باحدى عينيه فيحصل
المقصود من معرفة المدعى والمدعى عليه وقوله كما قال الرويانى هو المعتمد (قوله والرابع
عشر أن يكون كاتباً) أى لانه يحتاج الى أن يكتب لغيره ولأن فيه أمنا من تحريف القارى
عليه (قوله وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كاتباً وجه مرجوح) أى وان
اختاره الاذرى والزر كشي وقوله والاصح خلافه أى خلاف اشتراط كونه كاتباً فالراجح أنه
لا يشترط لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأ ولا يكتب وحيث كان اشتراط كونه كاتباً ضعيفا
فلاولى ابداله بكونه ناظفا فلا يصح تولية الاخرس على الصحيح لانه كالجمل لكونه لا ينطق وكما
لا يشترط كونه كاتباً على الاصح لا يشترط كونه حاسبا كما صوبه في المطلب لان الجهل بالحساب
لا يوجب خلافا في غير المسائل الحسابية والاحاطة بجميع الاحكام لا تشترط وقد كان صلى الله
عليه وسلم أميا لا يكتب ولا يحسب كما في الحديث الصحيح (قوله والخامس عشر أن يكون
مستيقظا) وفي بعض النسخ متيقظا وقد أشار الشارح بالتفريع الذي ذكره الى أن المراد
بالتيقظ غير الغفل بأن لا يكون محتمل النظر أو الفكر لمرض أو كبر أو غيره وعلى هذا لا يكون
كلام المصنف في هذا الشرط ضعيفا لانه لا بد من كونه غير محتمل النظر أو الفكر ليكون فيه
كفاية للقيام بأمر القضاء فان محتمل النظر أو الفكر ليس فيه كفاية لذلك وأشار الشيخ الخطيب
الى أن المراد به قوى القطنة والحدق والضبط فانه قال بحيث لا يؤتى من غفلة ولا يجتذع من غرة

(و) الثاني عشر (أن يكون
سمعا) ولو يصباح في أذنيه
فلا يصح تولية أصم
(و) الثالث عشر (أن يكون
بصيرا) فلا يصح تولية أعمى
ويجوز كونه أعرجا قال
الرويانى (و) الرابع عشر
(أن يكون كاتباً) وما ذكره
المصنف من اشتراط كون
القاضي كاتباً وجه مرجوح
والاصح خلافه (و) الخامس
عشر (أن يكون مستيقظا)

أى لا يصاب في الحكم من أجل غفلته ولا يخذع من الحق من أجل غزته ثم قال كما اقتضاء كلام
 ابن القاص وصرح به الماوردي والروائي واختاره الأذري في التوسط واستند فيه إلى قول
 الشيخين ويشترط في المفتي التيقظ وقوة الضبط قال أى الأذري والقاضي أولى بأشترط ذلك
 والاضاعت الحقوق اه ثم قال الخطيب ولكن المجزوم به كافي الروضة وغيرها استحباب ذلك
 لا اشتراطه فالحاصل أنه ان فسر كونه مشيقا بكونه غير محتمل النظر كان شرطا صحيحا وان فسر
 بكونه قوى القطنة والخذق والضبط كان مستحبا لا شرطا والشارح حل كلام المصنف على
 الاول والشيخ الخطيب حله على الثاني وأبدله بأن يكون فيه الكفاية للقيام بأمر القضاء وفزع
 على ذلك قوله فلا يولى محتمل تبارك بكذا ومريض أو نحو ذلك وهذا يرجع لما قاله الشارح ثم قال
 وفسر بعضهم الكفاية بالاتقة بالقضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون
 ضعيف النفس جباناً فان كثيراً من الناس عالم دين ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام
 والسلطة فطمع في جانبه بسبب ذلك اه (قوله فلا يصح تولية مغفل) أى محتمل النظر
 أو الفكرة أخذ من قوله بأن اختل نظره أو فكره وقوله أكل مرض أو كبر أو غيره أى كبلادة وهذا
 بيان لأسباب الغفلة (قوله ولما فرغ المصنف من شروط القاضي الخ) دخول على كلام
 المصنف وانما قدم الشروط اهتماماً به وقوله شرع في آدابه جواب لما لا آداب جمع أدب
 وهو الأمر المطلوب مستحبا كان أو واجبا فالاول ذكره بقوله ويستحب أن يجلس الخ والثاني
 ذكره بقوله ويسوى بين الخصمين الخ وقوله فقال عطف على شرع (قوله ويستحب أن يجلس)
 أى للقضاء ويستحب أن يأتي الجلس راكبا ويسلم على الناس عينا وشمالا وأن يجلس على
 مرتفع كدكة أو كرسي ليسهل عليه النظر إلى الناس ويسهل عليهم المطالبة بين يديه وأن يتميز
 عن غيره بفرش كرتبة ووسادة وطيلسان وعمامة معروفة كالعرف المشهور والآن وان كان
 زاهدا متواضعا ليعرفه الناس وليكون أهيب للخصوم وأرفع به وأن يستقبل القبله في جلوسه
 لأنها أشرف الجهات وأن يدعو عقب جلوسه بالتوفيق والسداد والاولى أن يقول كما قال النبي
 صلى الله عليه وسلم فيما روته أم سلمة اللهم انى أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم
 أو أظلم أو أجهل أو يجهل على وهو حديث صحيح رواه أبو داود كما قاله في الاذكار وكان الشعبي
 يقوله اذا خرج الى مجلس القضاء ويريد فيه أو اعتدى أو يعتدى على اللهم أعني بالعلم وزيني بالحلم
 وأزمني التقوى حتى لا أنطق إلا بالحق ولا أقضى إلا بالعدل وان يشاور الفقهاء الامناء عند
 اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر
 قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن المشاورة ولكن أراد الله أن تكون
 سنة للحكام ويدخل في الفقهاء المذكورين الاعشى والعبد والمرأة حيث كانوا كذلك لأن المراد
 بهم كما قاله جمع من اصحاب الذين يقبل قولهم في الاقناء ويخرج الجاهل والقاسق ويخرج بقولنا
 عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلي فلا
 حاجة للمشاورة فيه وأن ينظر أولا في حال أهل الحبس لانه عذاب عليهم فمن أقر منهم بحق فعل به
 مقتضاه بأن يقيم عليه الحد ويطلقه ان أقر عوجب حداً ويعززه ان أقر بما يوجب التعزير فان
 رأى إطلاقه فعل أو يأمره بأداء المال ان أقر بما كان أذاه أمر بالنداء عليه لاحتمال خصم آخر

فلا يصح تولية مغفل بأن
 اختل نظره أو فكره أما المرض
 أو كبر أو غيره ولما فرغ
 المصنف من شروط القاضي
 شرع في آدابه فقال
 (ويستحب أن يجلس)

فان لم يحضر أحد أطلقه وان لم يؤده أدام حبسه ما لم يثبت اعساره ومن ادعى منهم أنه مظلوم
بالحبس طلب من خصمه حجة ان كان حاضرا فان لم يقدمها صدق المحبوس بعينه وان كان خصمه
غائبا كتب اليه ليحضر عاجلا هو أو وكيله فان لم يحضر حالف المحبوس وأطلقه لكن يحسن أن
يأخذ منه كفيلاً ثم بعد فراغه من النظر في حال المحبوسين ينظر في حال الاوصياء من ادعى منهم
وصاية أو بتماعنده بيينة ثم يبحث عن حاله وتصرفه فيها من وجده عدلاً قوياً أقره ومن وجده فاسقاً
أو شاكاً في عدالة نزاع المال منه ووضعه عند عدل ومن وجده عدلاً لضعيفاً قوياً بيمين يضمنه اليه ثم
ينظر في أمناء القاضى المنصوبين على المهاجر ثم في الوقف العام والمال الضال والقطعة ثم يتخذ
كتاباً للحاجة اليه فان القاضى قد لا يحسن الكتابة على ما مر وان أحسنها فلا يتقرب لها غالباً
ويشترط في الكاتب أن يكون عدلاً لا يلائحون فيما يكتبه حرا ذكر أعاروا في كتابة محاضر وسجلات
وكتب حكمية ليعلم كيفية ما يكتبه فالمحاضر جمع محضر وهو ما يكتب فيه حضر فلان وادعى
على فلان الى آخر ما يقع بين الخصمين من غير حكم والسجلات جمع سجل وهو ما يسجل فيه
الحكم بعد الدعوى ويحفظ في بيت القاضى والكتب الحكمية هي المروفة الآن بالحلج وهي
ما يكتب فيه ذلك ويكتب القاضى عليه خطه ثم يعطى للخصم وينسب أن يكون فقيهاً لا يوثق
من قبل الجهل عفيفاً عن الطمع لا يستمال بسببه وافر العقل لا يلائح في الامور جديداً الخط
لا يقع الاشتباه في الخطوط حاسباً فصيحاً ويتخذ مترجمين يترجمان له كلام من لا يعرف لغته
من خصم أو شاهد وان كان ثقیل السمع اتخذ مسمعين بشرط أن يكون كل من المترجمين والمسمعين
من أهل الشهادة لا ق الترجمة والاسماع شهادة فلا بد من الاتيان بلفظه ايقول كل منهما أو شهد
أنه يقول كذا لكن لا يضرهما العمى لأن المقصود من الترجمة والاسماع تفسير اللفظ ونقله
وهو لا يحتاج الى المعاني بخلاف الشهادة ولا بد من العدد في ترجمة كلام الخصم أو الشاهد
للقاضى واسماعه لأن كلامهما شهادة كما علمت بخلاف ترجمة كلام القاضى للخصم أو الشاهد
واسماع ما يقوله القاضى للخصم أو كلام أحد الخصمين للآخر فلا يشترط فيه العدد بل يكفي
واحد لانه اخبار محض ويتخذ من كيين بشرطهما الاتية في كلام الشارح ويتخذ من جناً واسعاً
للتعزيز واداء الحق وأجرته على المسجون لشغلته وأجرة السجنان على صاحب الحق ودرة
بكسر الدال المهمة وفتح الراء المشددة للتأديب بها وأول من اتخذها عمر رضي الله عنه وكانت
من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت أهيب من سيف الجراح وما ضرب بها أحد على
ذنوب وعاد اليه بل يتوب منه (قوله وفي بعض النسخ أن ينزل) وهو أولى لأن الكلام في نزوله
واقامته لا في خصوص جلوسه وقوله أى القاضى تفسير للضمير الفاعل على كل من التسميتين
(قوله في وسط البلد) بفتح السين على الاشهر اذا كان في متصل الاجزاء كما في قولك جلست
في وسط الدار وبسكونها على الانفتح اذا كان في متفرق الاجزاء كما في قولك جلست في وسط
القوم وانما استحب أن ينزل في وسط البلد ليتساوى أهله في القرب اليه فيتساوى كل منهم مع
تظهيره من جميع الجهات والافن كان بطرف البلد ليس مساوياً لمن كان بجواره (قوله اذا
اتسعت خطته) أى خطه الملبدان كانت كبيرة وقوله فان كانت البلد صغيرة أى بأن لم تتسع
خطتها وقوله نزل حيث شاء أى لسهولة الهوى اليه حينئذ فلا يضر التفاوت في القرب اليه

وفي بعض النسخ أن ينزل
أى القاضى (في وسط البلد)
اذا اتسعت خطته فان
كانت البلد صغيرة نزل
حيث شاء

(قوله ان لم يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاة) أى والانزل فيه كما فى مصر ونحوها وما ل
العبادى فى شرحه الى أولوية الوسط مطلقا حيث يسر نظرا لتساوى أهل البلد فى القرب اليه
كما عللوا به فيما سبق (قوله ويكون جلوس القاضى) أى للقضاء وقوله فى موضع فسيح أى واسع
لا يأتى أذى الحاضرون بضيقه لو كان ضيقا وقوله بارز من برز اذا ظهر فذلك قال الشارح أى
ظاهرا وقوله للناس متعلق ببارز وقوله بحيث يراه الخ تصوير لكونه بارزا للناس والمقصود من
ذلك أن يعرفه كل من يريد (قوله ويكون مجلسه مصونا من أذى حر وبرد) أى محفوظا من
ذلك بحيث يكون لا تقابا لئلا يكون فى الصيف فى مهب الريح وفى الشتاء فى كل فصل فى مكان
تصوير لكونه مصونا من أذى حر وبرد على ألف والنشر المرتب فيجلس فى كل فصل فى مكان
يناسبه (قوله ولا يجابله) أى عن الناس وقوله وفى بعض النسخ ولا حاجب دونه أى يحجب
عن الخصوم الذين يأتونه وخرج به النقيب وهو من وظيفة ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل
الناس فلا بأس بالتخذه بل صرح القاضى أبو الطيب وغيره باستحبابه (قوله فلو اتخذ حاجبا
أوبوابا كره) أى فى وقت الحكم ولا زجة فيكره حينئذ لقوله صلى الله عليه وسلم من ولى من أمور
الناس شيئا فاحتجب بحجبه الله يوم القيامة رواه أبو داود والحاكم بإسناد صحيح فان كان فى وقت
خلواته أو كان ثم زجة لم يكره وعلم من كلام الشارح أن البواب وهو من يقعد بالباب ويدخل
على القاضى للاستئذان كالحاجب فيما ذكر (قوله ولا يقعد القاضى للقضاء فى المسجد) أى
صيانة له عن ارتفاع الاصوات واللفظ الواقعين بمجلس القضاء عادة (قوله فان قضى فيه كره)
أى ان اتخذ لذلك بلا عذرا خذ من كلام الشارح بعد واقامة الحدود فيه أشد كراهة كما نص
عليه وقوله فان اتفق الخ محترز الانخاذ المقدرى كلامه وقوله لصلاة وغيرها أى كاعتكاف
وقوله خصومة أى أو أكثر وعبارة الشيخ الخطيب قضية أو ضايا وقوله لم يكره فصلها فيه أى فلا
بأس بفصلها حينئذ وعلى ذلك يحمل ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه من القضاء
فى المسجد وقوله وكذا لو احتاج الى المسجد الخ أى فلا يكره حينئذ وهذا محترز عدم العذر الذى
قد رنه سابقا فان جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالخاصة
والمشاعة ونحوهما ولا يدخلونه جميعا بل يقعدون خارجه وينصب من يدخل عليه خصمين
خصمين وقوله من مطرو ونحوه أى حر وبرد وريح وهذا بيان للعد (قوله ويسوى القاضى
وجوبا) أى على الصحيح وقوله بين الخصمين أى وان اختلفا فى القضية وغيرها ولا يرفع الموكل
على الخصم مع وكيله لأن الدعوى متعلقة به أيضا بدليل أنه اذا وجبت عين وجب تحليفه حكاة
ابن الرفعة عن الديبلى بالبدال المهمة نسبة لديل قرية بالشأم وان وقع فى كلام الشيخ الخطيب
عن الزبيلى بالزاي واسمه على بن محمد أو أكثر نقل ابن الرفعة عنه وقد رأى شام من يוכל فرارا من
التسوية بينه وبين خصمه لجهله بهذا الحكم وهو مما تم به البلوى ولا حول ولا قوة الا بالله
العالى العظيم (قوله فى ثلاثة أشياء) بل أكثر لان ذلك يجزى فى سائر وجوه الاكرام كالدخل
عليه فلا يدخل عليه أحدهما دون الآخر والقيام لهما فلا يقوم لأحدهما دون الآخر ان علم
انهما فى خصومة فان لم يعلم الا بعد قيامه لأحدهما فاما أن يعتذر لالاخر واما أن يقوم له
كقيامه للاول وهو أولى واختار ابن أبى المم كراهة القيام لهما جميعا فيما اذا كان أحدهما

ان لم يكن هناك
موضع معتاد تنزله القضاة
ويكون جلوس القاضى
(فى موضع) فسيح (بارز)
أى ظاهر (لناس) بحيث
يراه المستوطن والقريب
والقوى والضعيف
ويكون مجلسه مصونا من
أذى حر وبرد بأن يكون
فى الصيف فى مهب الريح
وفى الشتاء فى مكان
(ولا يجابله) وفى بعض
النسخ ولا حاجب دونه
فلو اتخذ حاجبا أو بوابا
كره (ولا يقعد) القاضى
(للقضاء فى المسجد) فان
قضى فيه كره فان اتفق
وقت حضوره فى المسجد
لمصلاة وغيرها خصومة لم
يكره فصلها فيه وكذا لو
احتاج الى المسجد لعذر
من مطرو ونحوه (ويسوى)
القاضى وجوبا (بين الخصمين
فى ثلاثة أشياء)

ممن يقام له دون الآخر لانه ربما يتوهم أن القيام للاول دون الثاني ورد السلام عليهما معا
 فان سلمنا فالامر ظاهر وان سلم أحدهما فلا بأس أن يقول للآخر سلم لا رد عليكما أو يصبر حتى
 يسلم فيجيبهما جميعا وقد وقف فيه كما قاله الشيخان اذا طال الفصل وكانهم احتفلوا بحافظة على
 التسوية وطلاقة الوجه لهما فلا ينشأ أحدهما دون الآخر وبالجملة فلا يخص أحدهما
 دون الآخر بشئ من أنواع الاكرام (قوله أحدهما) أي أحد الثلاثة أشياء وقوله التسوية
 في المجلس كان الاولى بل الصواب حذف التسوية لأن المراد عند المواضع التي يستوي القاضي
 وجوابا بين الخصمين فيها وهكذا يقال فيما بعده ويعلم من وجوب التسوية في المجلس وجوب التسوية
 في أصل الجلوس فلا يجلس أحدهما ويقيم الآخر (قوله فيجلس القاضي الخصمين بين يديه)
 أي أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره والجلوس بين يديه أولى ولذلك اقتصر عليه الشارح
 وقوله اذا استويا شرفا أي في الاسلام أخذنا مما بعده وان اختلفنا في الفضيلة كما مر (قوله
 أما المسلم الخ) مقابل لقوله اذا استويا شرفا وقوله فيرفع على الذمى في المجلس أي وكذا في غيره
 من أنواع الاكرام كما بحثه الشيخان وعبارة المنهج وشرحه وله رفع مسلم على كافر في المجلس
 وغيره من أنواع الاكرام وظاهره جواز ذلك وبه صرح سليم الرازي وغيره في الرفع في المجلس
 وعبارة الشيخ الخطيب والصحيح جواز رفع مسلم على ذمى في المجلس انتهت لكن قال الزركشي
 مع نقل ذلك عن سليم والظاهر وجوبه وبه صرح صاحب التمييز وهو قياس القاعدة وهي
 ان ما جاز بعد امتناع وجب كقطع اليد في السرقة لكن هذه القاعدة أغلبية بدليل سهود
 السهو والتلاوة في الصلاة ولذلك يقولون ما جاز بعد امتناع صدق بالوجوب ومع ذلك فالمعتد
 بالوجوب كما هو ظاهر ما رواه البيهقي عن الشعبي قال خرج على رضى الله عنه الى السوق ذا
 هو بنصراني وفي عبارة شرح المنهج يهودى يبيع درعا فعرفها على فقال هذه درعى يبنى
 وبينت قاضى المسلمين فأتيا الى القاضي شريح وكان من عمال على فلما رآه قام من مجلسه
 وأجلسه وفي عبارة شرح المنهج أنه أجلسه بجنبه فقال له على لو كان خصمى مسلما لجلست
 معه بين يديك ولكن سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لاتساووهم في المجالس فقال شريح
 بعددوى على للدرع ما تقول يا نصراني أو يا يهودى فقال الدرع درعى فقال شريح لعلى هل
 من بينة يا أمير المؤمنين فقال على صدق شريح أي فيما تضمنه الاستفهام الصادر منه من الخبر
 بأن البينة على المدعى فقال النصراني أو اليهودى أشهد أن هذه أحكام الانبياء ثم أسلم فاعطاه
 على الدرع وحمله على فرس جيد قال الشعبي فقد رأيته يقاتل عليه المشركين ويجرى ذلك
 في سائر وجوه الاكرام كما تقدم لأن الاسلام يعاولو ولا يعلى عليه ولو كان أحدهما ذميا والآخر
 مرتدا فالصحيح أنه يرفع الذمى على المرتد (قوله والثاني التسوية في اللفظ) أي في استماعه
 منهما وقد عرفت أن الاولى بل الصواب حذف التسوية وقوله أي الكلام أي الواقع منهما
 وقوله فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر أي لئلا ينكسر قلب الآخر (قوله والثالث
 في اللفظ) بفتح اللام وبالطاء المثالة وهو مصدر لحظ يلحظ كقطع بقطع وقوله النظر أي باللحاظ
 وهو مؤخر العين عما يلي الاذن كما في الصحاح ويحتمل وهو الظاهر أن الشارح أشار الى أن المراد به
 هنا مطلق النظر ولذلك قال نفرا على وجوب التسوية فيه فلا ينظر لاحدهما دون الآخر أي

أحدها التسوية (في المجلس)
 فيجلس القاضي الخصمين بين
 يديه اذا استويا شرفا أما المسلم
 فيرفع على الذمى في المجلس
 (و) الثاني التسوية في
 (اللفظ) أي الكلام فلا
 يسمع كلام أحدهما دون
 الآخر (و) الثالث في
 (اللفظ) أي النظر فلا ينظر
 لاحدهما دون الآخر

لثلاثا ينكسر قلب الآخر كما ترى الذي قبله (قوله ولا يجوز زالح) فيحرم ذلك لخبر هدايا العمال
 غلول رواء البيهقي في هذا اللفظ وفي رواية سحت أي حرام ولا نها تدعو إلى الميل إلى صاحبها
 وحيث حرمت لم يملكها ويردها على مالكها فان تهذبان لم يعرفه أو مات ولا وارث له وضعها
 في بيت المال ويستغنى من ذلك هدية أبعاضه كما قاله الأذري لأنه لا ينفذ حكمه لهم (قوله
 للقاضي) خرج بالقاضي المفتي والواعظ ومعلم العلم والقرآن فلا يحرم عليهم قبول الهدية
 إذ ليس لهم رتبة الإلزام لكن ينبغي لهم كما قاله بعضهم التنزه عن ذلك وللحامي أن يشفع لأحد
 الخصمين عند الآخر وأن يدفع عنه ما عليه وأن يعود المريض ويشهد الجنائز ويزور القاديين
 من السفرو ولو كان لهم خصوصية لأن ذلك قربة ويندب له حضور وليمة غير الخصمين إن عم المولى
 النداء لها ولم يقطعه كثرة الولا ثم عن الحكم والترك الجميع وليس له حضور وليمة الخصمين أو
 أحدهما ولا يضيف أحد الخصمين دون الآخر خلوف الميل ويندب أن لا يبيع ولا يشتري وهكذا
 سائر المعاملات بنفسه إلا أن يقدم من يوكله ولا يوكيل له معروف للأيحابي فيه ما فيميل قلبه إلى من
 يحاييه إذا وقع بينه وبين غيره حكومة ولثلاثا يستغل قلبه في الأولى عما هو يصدده من الحكم
 بين الناس (قوله أن يقبل الهدية) أي وإن قلت ودخلها الهمة والضيافة والعمارة إن كانت
 لمنفعة تقابل بأجرة كسكنى دار وركوب دابة بخلاف التي لا تقابل بأجرة كقطع بسكين وغرلة
 بغربال ونحو ذلك وكذلك الصدقة والزكاة إن لم يتعين الدفع اليه كما يجنبه بعضهم ويحرم عليه قبول
 الرشوة وهي ما يذل للقاضي ليحكم بغير الحق أو ليتنع من الحكم بالحق ناجرا عن الله الراشي
 والمرتنى في الحكم وأما لو دفع له شيئا ليحكم به بالحق فليس من الرشوة المحترمة لكن الجواز
 من جهة الدفع لا من جهة الأخذ لأنه لا يجوز أخذ شيء على الحكم سواء أعطى شيئا من بيت
 المال أم لا فأيأخذونه من المحصول حرام (قوله من أهل عمله) أي من أهل محل عمله بأن كان
 من أهل محل ولايته وأهداها إليه في محل ولايته وكذا لو أهدى له من هو من غير محل ولايته
 في محل ولايته بأن دخل بها في محل ولايته وكذا لو أرسلها مع رسول ولم يدخل بها فيحرم قبولها
 على الصحيح وإن ذكر الماوردي فيها وجهين فاعل تقييد المصنف بقوله من أهل عمله للاحتراز
 عما إذا أرسلها إليه من هو من غير محل ولايته ولم يدخل بها لأنها لا تحرم على أحد الوجهين لكنه
 خلاف الصحيح كما علمت فالشرط في التحريم كون الأهداء في محل ولايته وإن لم يكن المهدي من
 أهل محل عمله وهذا كله في حق من لا خصومة له لاحتالية ولا متوقعة ولم يكن له عادة بالأهداء قبل
 ولاية القضاء أو له عادة وزاد عليها قدرا أو صفة فيحرم قبولها في صورتين لأن سببها العمل ظاهرا
 وهل يحرم في صورة الزيادة قبول الجميع أو الزيادة فقط وينبغي أن يقال كما في الذخائر لم تتميز
 الزيادة بجنس أو قدر حرم قبول الجميع إن كان للزيادة وقع كأن كانت عادة أن يهدي إليه قطننا
 فأهدى إليه حريرا فإن لم يكن لها وقع فلا عبرة بها وإن تميزت بجنس أو قدر حرم قبول الزيادة
 فقط ولا يحرم قبول الأصل كما لو كانت عادته الأهداء قبل ولاية القضاء ولم يزد على ما كان يهديه
 فإنه يجوز قبولها والأولى له إذا قبلها أن يشيب عليها ويردها لأن ذلك أبعد عن التهمة (قوله
 فان كانت الهدية في غير عمله) أي في غير محل عمله بأن كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية
 وقوله من غير أهله أي من غير أهل محل عمله وهذا ليس بقيد بل متى كانت الهدية في غير محل عمله

(ولا يجوز) للقاضي (أن)
 يقبل الهدية من أهل عمله
 فان كانت الهدية في غير
 عمله من غير أهله

لم يحرم قبولها ممن لا خصومة له ولو من أهل محل عمله وقوله لم يحرم في الأصح أي لم يحرم قبولها على القول الأصح وهو المعتمد (قوله وإن أهدى إليه من هو في محل ولايته) أي ولو كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية بأن أرسلها إليه من هو في محل ولايته وقوله وله خصومة أي حالبة أو متوقعة بأن علم أنه سيخاسم وقوله ولاعادة له بالهدية قبلها ليس يقيد بل متى كان له خصومة حالبة أو متوقعة حرم قبول هديته ولو كان له عادة بالهدية قبلها كما في شرح المنهج وقوله حرم قبولها أي لأنها تدعو إلى الميل إليه والحاصل أن من له خصومة في الحال أو تتوقع له خصومة يحرم قبول هديته ولو كان القاضي في غير محل ولايته وإن اعتادها قبل ولايته وأما غير من له خصومة فإن كان القاضي في محل ولايته ولم يكن للمهدي عادة بالهدية أو له عادة وزاد عليها قدر أو وصفة حرم قبول هديته وإن كان القاضي في غير محل ولايته أو فيه وكان للمهدي عادة بالهدية ولم يزد عليها لم يحرم قبول هديته هذا لتحقيق المقام فافهمه وعليك السلام (قوله ويحتجب القاضي القضاء) أي ندباً أخذاً من قوله أي يكره له ذلك وتتقى الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة (قوله أي يكره له) أي للقاضي وقوله ذلك أي للقضاء (قوله في عشرة مواضع) أي بحسب ما ذكره المصنف والأفهي أكثر من عشرة كما أشار إليه الشارح بقوله والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضي الخ وقوله وفي بعض النسخ أحوال أي بدل مواضع والمراد بالمواضع الأحوال فتساوت النسختان (قوله عند الغضب) أي غير الشديد الذي يخرج عن حالة الاستقامة فانه الذي يكره عنده القضاء وأما الشديد الذي يخرج عن حالة الاستقامة فيجزم عليه القضاء عنده كما ذكره الشارح بعد تفلاعن بعضهم والغضب ثوران دم القلب عند ارادة الانتقام وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون الغضب لله تعالى وأن يكون لغیره وهو كذلك على المعتمد لأن الله تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك فقوله في شرح المنهج نعم إن كان غضبه لله في الكراهة وجهان قال البلقيني المعتمد عدهما ضعيف بل المعتمد ثبوت الكراهة كما علمت لما علمت (قوله وفي بعض النسخ في الغضب) أي في حال الغضب وهو المراد بقوله عند الغضب (قوله قال بعضهم وإذا أخرجهم الغضب الخ) غرضه بذلك تقييد الكراهة عند الغضب بما لا يخرج عن حالة الغضب عن حالة الاستقامة والأحرع كما تقدم التنبية عليه (قوله عن حالة الاستقامة) أي عن حالة هي الاستقامة التي هي الاعتدال فالإضافة في ذلك للبيان (قوله حرم عليه القضاء حينئذ) أي حين إذا أخرجه الغضب عن حالة الاستقامة ومع ذلك فالظاهر أنه ينفذ حكمه حينئذ لا سيما إذا اضطر إليه في الحال كما يرشد إلى ذلك قول العلامة ابن قاسم ومثله الشيخ الخطيب وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة وقد تقدم (قوله والجوع) أي وعند الجوع على النسخة الأولى وفي الجوع على النسخة الثانية وهكذا يقال فيما بعد وأهمل المصنف ذلك مع فزاده الشارح وقيد كلا من الجوع والشبع بقوله المقرطين احترازاً من غير المقرطين فلا كراهة فيه (قوله والعطش) أي المقرط ولذلك قال الشيخ الخطيب بعد قول المصنف والجوع والعطش المقرطين (قوله وشدة الشهوة) أي للتكاح ويعبر عن شدة الشهوة بالتوقان إلى التكاح (قوله والحزن) أي في مصيبة أو غيرها وقوله والفرح هو السرور والانبساط والنشاط وقيل هو لذة

لم يحرم في الأصح وإن أهدى إليه من هو في محل ولايته وله خصومة ولاعادة له بالهدية قبلها حرم قبولها عليه (ويحتجب القاضي القضاء) أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال (عند الغضب) وفي بعض النسخ في الغضب قال بعضهم وإذا أخرجهم الغضب عن حالة الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والجوع) والشبع المقرطين (والعطش) وشدة الشهوة والحزن والفرح المقرط

القلب نبيل ما يشتهيه وقوله المقرط ظاهرة أنه راجع للفرح وحده والوجه أنه راجع له ولما قبله بأن يقال المقرط كل منهما ويدل لذلك أنه وجد في بعض النسخ المقرطين (قوله وعند المرض) أطلقه وقيد الشارح بقوله أي المؤلم وقد قيد بذلك في الروضة (قوله ومدافعة الاخبين) أي اجتماعاً وانفراداً فشمع مدافعة أحدهما المفهوم من الكراهة عندها الكراهة عند مدافعتها بالاولى (قوله أي البول والغائط) أي وكذا الريح وقد أهمل المصنف ولو قال عند مدافعة الحدث لشم ذلك مع كونه أولى وأخسر (قوله وعند النعاس) أي غلبته كما قيد بذلك في الروضة (قوله وعند شدة الحر والبرد) أي وشدة البرد (قوله والضابط) أي القاعدة وقوله الجامع أي الشامل وقوله لهذه العشرة أي التي ذكرها المصنف وقوله وغيرها أي مما أهمله المصنف ومنه الخوف الشديد ونحو الملل بمعنى السآمة وقوله أنه يكره الخ أي متعلق ذلك وهو كل حال يسوء خلقه لانه شامل لهذه العشرة وغيرها في هذه العبارة مساححة وعبارة الشيخ الخطيب وضابط المواضع التي يكره للقاضي القضاء فيها كل حال يغير فيه خلقه وكما علقه انتهت (قوله في كل حال يسوء خلقه) أي يجعله يثاقله فيستغفر خلقه وينقص عقله كما تقدم في عبارة الشيخ الخطيب (قوله وإذا حكم في حال مما تقدم) أي بأن خالف رضى فيها رقله نفذ حكمه أي كما جزم به في أصل الروضة لقصة الزبير المشهورة وهي أنه تخاكم مع خصمه في الماء عند النبي صلى الله عليه وسلم فحكمه للزبير بأنه يسئ أقول لكن يتسامح في بعض حقه فقال الخصم أن كان ابن عمك أي حكمت له لأن كان ابن عمك فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا زبير احبس الماء حتى يبلغ الكعبين أو كما قال فأمره بعد ذلك أن يستقصي حقه وقوله مع الكراهة وإنما نفذ حكمه مع الكراهة لانها الامر خارج (قوله ولا يسأل) أي لا يجوز له ذلك كما أشار إليه الشارح بقوله وجوباً وقوله أي إذا جلس الخصمان بين يدي القاضي أي مثلاً وكان الاعتم من ذلك أن يقول أي إذا حضر الخصمان عند القاضي كما عبر به في المنهج (قوله لا يسأل المدعى عليه الا بعد كمال الدعوى) وفي بعض النسخ الابدع تمام الدعوى وفي ابتداء حضورهما بسكت عنهما حتى يتكامل أو يقول ليتكلم المدعى منك الما فيه من ازالة هيبة القدوم قال الشيخان أو يقول للمدعى اذا عرفه تكلم وفيه كلام مذكور في شرح الروض (قوله أي بعد فراغ المدعى من الدعوى العجيبة) أي بأن استكملت الشروط الستة المجموعة في قول بعضهم لكل دعوى شروط ستة جمعت * تفصيلها مع الزام وتعيين أن لا يناقضا دعوى تغايرها * تكليف كل رثي الحرب للدين

وقد تقدم الكلام عليها في باب القسامة (قوله وحينئذ) أي حين اذ فراغ المدعى من الدعوى العجيبة وقوله يقول القاضي للمدعى عليه أي ولو بلا طلب المدعى لأن المقصود فصل الخصومة وبذلك تفصل وقوله اخرج من دعواه أي ان وصل منها ما بالاقرار وبالانكار كما يعلم مما بعد (قوله فان أقر بما ادعى عليه) أي حقيقة أو حكماً كأن طلب من المدعى عليه اليمين فتسكن وردّها على المدعى فخلف اليمين المردودة فانها في حكم الاقرار وقوله لزمه ما أقربه أي ولا يحتاج الى حكم القاضي باللزام بعد الاقرار بخلاف البينة فيحتاج الى حكم القاضي بعدها ولو سأل المدعى القاضي أن يشهد باقرار المدعى عليه أو يمين الرذ أو بما قامت به البينة أو أن يحكم بما

وعند المرض) أي المؤلم (ومدافعة الاخبين) أي البول والغائط (وعند النعاس) وعند شدة الحر والبرد والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضي القضاء في كل حال يسوء خلقه وإذا حكم في حال مما تقدم نفذ حكمه مع الكراهة (ولا يسأل) وجوباً أي إذا جلس الخصمان بين يدي القاضي لا يسأل (المدعى عليه الا بعد كمال) أي بعد فراغ المدعى من (الدعوى) العجيبة وحينئذ يقول القاضي للمدعى عليه اخرج من دعواه فان أقر بما ادعى عليه لزمه ما أقربه

ثبت عنده ويشهد عليه لزمه اجابته لذلك لان المدعى عليه قد ينكر بعد ذلك فلا يتمكن القاضي من الحكم عليه وقد لا يقبل قوله حكمت بكذا لانه ربما نسي أو عزل ولوحق المدعى عليه المين الواجبة وسأل القاضي ذلك لزمه اجابته أيضا ليكون ذلك حجة له فلا يطالبه المدعى مرة أخرى (قوله ولا يفيد بعد ذلك رجوعه) أى لانه لا يقبل الانكار بعد الاقرار وذلك بقولون لا عذر لمن أقر (قوله وان أنكر ما ادعى به عليه فللقاضى أن يقول الخ) أى فيجوز للقاضى أن يقول الخ ويجوز أن يسكت بل الاولى السكوت ان علم أن المدعى يعلم ذلك وان شك في علمه بذلك فالقول أولى وان علم جهله وجب اعلامه (قوله ألا ينفى أو شاهد مع عينك) فان قال لى ينفى أو شاهد مع المين ولكن أريد حلفه مكن لانه قد يقر عند عرض الحلف عليه فيستغنى المدعى عن إقامة البينة فان لم يقتر بل حلف أقامها وأظهر كذبه فله في طلب حلفه غرض وان قال لا حجة لى واقتصر على ذلك أوزاد عليه لاحضرة ولا غابة أو قال كل حجة اقيمها فهى كاذبة أو زور ثم أقامها ولو بعد حلف المدعى عليه قبلت لانه ربما لا يعرف أن له حجة أو نسي ثم عرف (قوله ان كان الحق مما ثبت بشاهد ومين) ولا يحلف المدعى عليه ولا يحلف المدعى عليه (قوله ولا يحلفه) أى ولا يجوز للقاضى أن يحلف المدعى عليه وقوله وفى بعض النسخ ولا يستحلفه أى لا يطلب منه الحلف فالسكين والتماء للطلب وقوله لا بعد سؤال المدعى من القاضي أن يحلف المدعى عليه أى لا بعد طلب المدعى من القاضي تحليف المدعى عليه فلو حلفه قبل طلب المدعى لم يعتد به وكذا لو حلف المدعى عليه بعد طلب المدعى وقبل تحليف القاضي كما صرح به القاضي حسين وعلم من كلام المصنف بالاولى أنه لا يجوز للقاضى الحكم على المدعى عليه قبل طلب المدعى منه الحكم عليه وهو كذلك على الاصح في الروضة (قوله ولا يلحق القاضي خصما حجة) أى ولا يجوز للقاضى أن يلحق خصما من الخصمين حجة يستظهر بها على خصمه لاضراره بالخصم الآخر وكما خصم الشاهد فلا يلحقه الشهادة كما جزم به في الروضة وأما تعريفه كيفية أداء الشهادة فيجوز كما صححه القاضي أبو المكارم الرويانى وأقره عليه في الروضة خلافاً للشرف الغزى في ادعائه المنع منه فاعله انتقل نظره من منع التلقين الى منع التعريف لكيفية أداء الشهادة (قوله أى لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا) أى في حال الدعوى وأما التفهيم الا ترى فقبل الشروع في الدعوى هذا هو الفرق بينهما ويندب لهما الى صلح يبرجى ويؤخر له الحكم يوما أو يومين برضاها (قوله أما استفسار الخصم) أى طلب تفسيره لدعواه غير المفصلة وقوله فإثر أى فهو جازل لعدم اضراره بالخصم الآخر (قوله كأن يدعى شخص قتلا على شخص) أى اجمالا فهذه دعوى غير مفصلة فيسأل القاضي استفسارها عنها ولذلك قال الشارح فيقول القاضي للمدعى قتله عمداً أو خطأ أى أو شبه عمداً والكلام على تقدير الهمزة كما هو ظاهر (قوله ولا ينفى كلاماً) أى ولا يعلم الخصم كلاماً يعرف به كيفية الدعوى وكيفية الجواب من اقرار أو انكار فتقول الشارح أى لا يعلم كيف يدعى فيه قصور (قوله وهذه المسئلة) يعنى قول المصنف ولا يفهمه كلاماً وهذا أولى من قول المحشى وهى تعريف المدعى كيف يدعى وقوله ساقطة فى بعض نسخ المتن أى استغناء عنها بما قبلها وعلى هذه النسخة يراد بالتلقين ما يشعل التفهيم وقد علمت الفرق بينهما على النسخة الاولى (قوله ولا يتعنت بالشهادة) أى

ولا يفيد بعد ذلك رجوعه
وان أنكر ما ادعى به عليه
فللقاضى أن يقول للمدعى
ألا ينفى أو شاهد مع عينك
ان كان الحق مما ثبت
بشاهد ومين (ولا يحلفه)
وفى بعض النسخ ولا يستحلفه
أى لا يحلف القاضي المدعى
عليه (لا بعد سؤال
المدعى) من القاضي أن
يحلف المدعى عليه (ولا
يلحق القاضي خصما حجة)
أى لا يقول لكل من
الخصمين قل كذا وكذا أما
استفسار الخصم فإثر كأن
يدعى شخص قتلا على شخص
فيقول القاضي للمدعى قتله
عمداً أو خطأ (ولا يفهمه
كلاماً) أى لا يعلم كيف يدعى
وهذه المسئلة ساقطة فى
بعض نسخ المتن (ولا يتعنت
بالشهادة)

لا يوقعهم في العنت والمشقة فالبا زائدة كما يدل عليه قوله وفي بعض النسخ ولا يتعنت شاهدا
فالمنعني أنه لا يشق عليهم كان يقول لهم لم شهدتم وما هذه الشهادة فربما يؤذى ذلك إلى تركهم
الشهادة فيتضرر المشهود له (قوله كأن يقول القاضي له الخ) ليس ما ذكره من التعنت وإنما
منه أن يقول له لم شهدت وما هذه الشهادة كما تزعمه أيضا أن يستقصي منه أمورا تشق عليه
ولا يجوز له أن يصرخ على الشاهد أو يزجره (قوله ولا يقبل) أي القاضي على قراءة الفصل
بالباء مع كونه مبنيا للفاعل كما شرح عليه الشيخ الخطيب وعليه فالشهادة بالنسب على المنعولية
وفي بعض النسخ ولا تقبل بالنسب على أنه مبنى للمفعول والشهادة بالرفع نائب فاعل وقوله الايمن
جعل الشارح من نكرة موصوفة فلذلك قال أي شخص ويصح جعلها اسما موصولا تقتصر
بالذي وقوله ثبتت عدالة أي عندنا كما هو عند هذا الحاكم أو غيره وسباني. بان شروط
العدالة في فصل شروط الشاهد ويسمى من ثبتت عدالته عند الحاكم عدلا باطنا وأما من لم تثبت
عدالته عند الحاكم فمن ظاهره العدالة فيسمى عدلا ظاهرا ومحل توقف قبول الشهادة على ثبوت
العدالة عند الحاكم إذا لم يعرف القاضي عدالة الشاهد ولا فسقه كما أشار إليه الشارح بقوله فإن
عرف القاضي الخ ويحرم على القاضي اتخاذ شهود معينين بحيث لا يقبل غيرهم لما فيه من التضييق
على الناس (قوله فإن عرف القاضي عدالة الشاهد الخ) مقابل لما تقدم ذكرناه قال هذا إذا لم
يعرف القاضي عدالة الشاهد ولا فسقه كما ذكرناه سابقا وقوله عمل بشهادته أي قبلها ولا يحتاج
إلى تعديل وإن طلبه الخصم وهذا من قبيل القضاء بعلم الحاكم فيتعبد بكونه مجتهدا انعم لا يعمل
بشهادته إن كان أصله أوفره على الأرجح عند البلقين من وجهين في الروضة كما صلبها بلا
ترجيح بناء على تصحيح الروضة أنه لا تقبل تزكيته لهما (قوله وأعرف فسقه رذشهادته) أي
ولا يحتاج إلى بحث عنه كمن استفاض فسقه بين الناس فإنه لا يحتاج للبحث عنه كما قاله في العدة
(قوله فإن لم يعرف عدالته ولا فسقه طالب منه التزكية) أي وجوبه سواء طعن الخصم فيه
أو سكت لأن الحكم بشهادة يتوقف على عدالته وهي لا تثبت عند عدم علم القاضي بالبيننة
وإذا ثبتت عدالة الشاهد بالبيننة ثم هدد في واقعة أخرى فإن قصر الزمان لم ينجح إلى تعديله ثانيا
بل يحكم بشهادته من غير تعديل وإن طال الزمان فوجهان أحدهما أنه يطلب تعديله ثانيا لأن
طول الزمان يغير الأحوال ويجتهد الحاكم في طول الزمان وقصره ومحل الخلاف في طول الزمان
إذا لم يكن من المراتب للشهادة عند القاضي والأفلا يجب طلب التعديل قطعا قاله الشيخ عز الدين
في قواعده وهو حسن (قوله ولا يكتفي في التزكية قول المدعى عليه إن الذي شهد على عدل)
أي لأن الاستزكاء حق لله تعالى فلا يكتفي فيه بقوله وان دفع بذلك ما قد يقال للبحث عن الشاهد
لحق المدعى عليه وقد اعترف بعدالته (قوله بل لا بد من احضار من يشهد عند القاضي
بعدالته) ظاهره بل صريحه أن المزمع يكلف الحضور عند القاضي وليس كذلك بل يتخذ القاضي
مركبين كما تقدم ويكتب لكل منهما ما يميز الشاهد والمشهود له والمشهود عليه من الأسماء
والكنى والحرف ويكتب أيضا المشهود به من دين أو عين أو غيره ما كسحاك فقد يغلب على
الظن صدق الشاهد في شيء دون شيء ويثبت سراكل واحدا منهما بما كتبه ولا يعلم أحدهما
بالآخر ليسأل عن حال الشاهد من العارفين بحاله من الأصحاب أو الجيران أو المعاملين له ولذلك

وفي بعض النسخ ولا يتعنت
شاهد الكائن يقول
القاضي له كيف تحملت
ولعلك ما شهدت (ولا
يقبل الشهادة الايمن) أي
شخص (ثبتت عدالته)
فإن عرف القاضي عدالة
الشاهد عمل بشهادته
أعرف فسقه رذشهادته
فإن لم يعرف عدالته
ولا فسقه طلب منه التزكية
ولا يكتفي في التزكية قول
المدعى عليه إن الذي شهد
على عدل بل لا بد من
احضار من يشهد عند
القاضي بعدالته

بشمان صاحب مسئلة فيسأل كل منهما عن حال الشاهد من ذكر في قبول شهادته في نفسه وهل
بينه وبين المشهود له أو عاينه ما يمنع شهادته ثم يأتي كل منهما الى القاضي ويخبره بما علمه من حال
الشاهد بلفظ شهادة فيقول أشهد على شهادة المزكين أن الشاهد عدل لكن فيه أن هذه شهادة
فرع على شهادة اصل وهي لا تقبل مع حضور الاصل واعتذار ابن الصباغ عن ذلك بأنها انما قبالت
مع ذلك الحاجة لان المزكين لا يكلفون الحضور عند القاضي فهذا ايراد ما اقتضاه كلام الشارح
الآن يرض فيما اذا لم يتخذ القاضي من كمين من أصحاب المسائل (قوله فيقول أشهد أنه
عدل) أي وان لم يقل لي وعلى لان زيادة لي وعلى تأكيد والمدار انما هو على اثبات العدالة التي
اقتضاها قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم (قوله ويعتبر في المزكى شروط الشاهد) أي لان
التزكية شهادة بالعدالة فلا بد فيها من شروط الشهادة وقوله من العدالة الخ بيان لشروط
الشاهد وقوله وغير ذلك أي كاتقاء التهمة فلا تقبل تزكية الاصل للفرع وعكسه (قوله
ويشترط مع هذا) أي المذكور من شروط الشاهد وقوله معرفته أي المزكى وقوله بأسباب
الجرح والتعديل ويجب ذكر سبب الجرح كالزنا والسرقة و = ان فقيها الاختلاف فيه
بجلاف سبب التعديل فلا يجب ذكره لان الاصل العدالة فلا يقبل الجرح الا مفسرا كأن
يقول أشهد أنه فاسق لانه زنى أو سرق أو نحو ذلك ويعتمد في ذلك معاينة كأن رآه نفي أو يسرق
أو سماعه كأن سمعه يقذف غيره أو استفاضة أو وثا أو شهادة من عدلين لحصول العلم
أو الظن بذلك ولا يجعل بذكر الزنا قاذفا وان انقرد لانه مسؤول فهو في حقه فرض كفاية أو عين
بجلاف شهود الزنا اذا نقصوا عن الاربعة فانهم يجعلون قذفة لان المطلوب منهم الستة فهم
مقصرون بذكر الزنا مع نقصهم عن نصاب شهادته وهذا كله في المزكى من الجيران ونحوهم وأما
المزكى من أصحاب المسائل فيعتمد في ذلك قول المزكين والجرح غير المفسر وان لم يقبل يفيد
التوقف عن قبول الشهادة الى أن يبحث القاضي عن ذلك كما ذكره في الرواية ولا فرق بينها
وبين الشهادة في ذلك كما هو ظاهر وتقدم بينة الجرح على بينة التعديل لان مع الاولى زيادة علم
مالم تقل بينة التعديل انه تاب من سبب الجرح والاقدمت لان معها حينئذ زيادة علم على بينة
الجرح (قوله وخبرة باطن من يعتله) أي معرفة ذلك ليكون على بصيرة فيما يشهد به من عدالته
وهذا انما هو شرط في المزكى من الجيران ونحوهم وأما المزكى من أصحاب المسائل فلا يشترط فيه
ذلك لانه انما يعتمد قول المزكين كما مر (قوله بصحة) أي بسبب محبة وطول معاشرة خصوصا
في السفر الذي يسفر عن أخلاق الرجال وقوله أو جوار بكسر الجيم أفصح من ضمها لان الجوار
يعرف به صباح الشخص من مناته وقوله أو معاملة أي في الصفراء والبيضاء التي هي الدراهم
والدنانير لان المعاملة تبين حال الرجل من الصعوبة والسهولة ولذلك ورد الدين المعاملة (قوله
ولا يقبل القاضي شهادة عدو الخ) أي الحديث لا تقبل شهادة ذي غم على أخيه رواه أبو داود
وابن ماجه بإسناد حسن والقمر = كسر الغين المهجة القل والحقد والفتح ما يغمر من الماء
وبالضم الرجل الجاهل ففرق بين الثلاثة وروى الحاكم على شرط مسلم خبر لا تجوز شهادة ذي
الظنة ولا ذي الحنة والظنة بكسر الظاء المشالة وتشديد الفون التهمة والحنة بكسر الحاء المهمل
وتخفيف النون مع الفتحة العداوة وقد تكون من الجائين فترد شهادة = كل على الآخر

فيقول أشهد أنه عدل ويعتبر
في المزكى شروط الشاهد
من العدالة وعدم العداوة
وغير ذلك ويشترط مع هذا
معرفة بأسباب الجرح
والتعديل وخبرة باطن من
يعتله بصحة أو جوار أو
معاملة (ولا يقبل) القاضي
(شهادة عدو)

كما هو الغالب وقد تكون من أحدهما فيختص برق شهادته على الآخر والمراد العداوة
الدينية الظاهرة ولو بما يدل عليه من الخاصة ونحوها كما قاله البلقيني ناقلا عن نص المختصر
بخلاف الباطنية التي لم يدل عليها قرينة لأنه لا يطلع عليها الاعلام الغيوب وقال صلى الله عليه
وسلم كما في معجم الطبراني سيما في قوم في آخر الزمان اخوان العالين أعداء السريرة
وبخلاف العداوة الدينية فانها لا توجب رد الشهادة فتقبل شهادة المسلم على الكافر دون
العكس وتقبل شهادة السني على المبتدع وأما شهادة المبتدع فان كان لا يكفر ببدعته كالذي
ينكر صفات الله وخلقه أفعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة قبلت لاعتقاده أنه مصيب
في ذلك لما قام عنده من الشبهة نعم لا تقبل شهادة خطابي لمثله اعتمادا على قوله لاعتقاده أنه
لا يكذب فان ذكر فيها ما ينفي احتمال اعتقاده على قوله **كأن** قال رأيت أقرضه أو سمعته يقول
قبلت وكذلك شهادته لمخالفه لزوال المانع وان كان يكفر ببدعته كالذي ينكر علم الله تعالى
بالجزئيات وحدوث العالم والحشر للأجساد لم تقبل شهادته لكفره بذلك لانكاره ما علم بحج
الرسول به ضرورة ولذلك قال بعضهم

ثلاثة كفر الفلاسفة العدا * اذا تكروها وهي حق مثبتة

علم بجزئي حدوث عوالم * حشر لأجساد وكانت ميتة

(قوله على عدوه) بخلاف شهادته له فانها تقبل اذ لا تهمة * والفضل ما شهدت به الأعداء *
(قوله والمراد بعدد الشخص من يفضيه) أي بحيث يفرح لحزنه ويحزن لفرحه وضده الحبيب
والصديق من صدق في موته بأن يهيمه ما أهمل قال ابن القاسم المالكي وكان تلميذا لأمام
مالك فكان يسافر من مصر لاخذ العلم عنه وينفق الدنانير الكثيرة على طلب العلم وقليل ذلك أي
في زمانه ونادر في زماننا بل معدوم (قوله ولا يقبل القاضي شهادة والد الخ) أي للتممة ولو قال
المصنف شهادة الشخص لبعضه لكان أخصر مما ذكره وقوله ولده أي لمولوده كما في النسخة
الثانية لأن الولد يعني المولود فلا تقبل شهادته ولده بالرد وسواء كان في حجر أم لا وان كان يؤاخذ
بأقراره برشده في حجره وقوله ولا شهادة ولد والده أي ولا يقبل القاضي شهادة ولد والده للتممة
فحصل أنه لا تقبل شهادة الأصل لفرعه ولا شهادة الفرع لأصله نعم لو ادعى السلطان على شخص
بمال بيت المال وشهد له به أصله أفرعه قبلت شهادته كما قاله الماوردي لأن الحق لعموم المسلمين
واذا شهد لأصله أفرعه مع أجنبي كان شهيدا برقيق أو بيت مشترك بينهما قبلت للأجنبي دون
أصله أفرعه على الأصح من قولنا تفريق الصفقة ولا تقبل شهادة الشخص لأحد أصليه أو
فرعيه على الآخر كما حرم به الغزالي ويؤيده أنه يمنع حكمه بين أبيه وابنه وان خالف ابن عبد
السلام في ذلك مع الإبان أن الوازع أي الميل الطبيعي قد تعارض فضعفت التهمة وظهر الصدق
(قوله أما الشهادة عليه ما قبل) أي لا تتفاء التهمة الا ان كان بينه وبين كل منهما عداوة فلا
تقبل لالهما ولا عليه ما وعلم من كلام المصنف أن ما عدا الأصل والفرع من حواشي النسب تقبل
شهادة بعضهم لبعض وشهادة بعضهم على بعض فتقبل شهادة الاخ لأخيه وعليه ومثل ذلك
شهادة أحد الزوجين للآخر وعليه فهم لو شهدا لزوجته بأن فلانا قد فها لم تقبل شهادته في أحد
وجهين رحمه اللقيني ولو شهد عليها بالزنا لم تقبل شهادته لأنه يدعي خيانته فافراشه وتقبل شهادة

على عدوه والمراد بعدد
الشخص من يفضيه (ولا)
يقبل القاضي شهادة والد
وان علا (ولده) وفي بعض
النسخ لمولوده أي وان سفل
(ولا) شهادة (ولد والده)
وان علا أما الشهادة
عليه ما تقبل

الصديق لصديقه وعليه وقد تقدم تعريفه قريبا (قوله ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ) أي لا يعمل به القاضي المكتوب اليه بمجرد من غير شهادة الشاهدين لأن الاعتماد انما هو على شهادتهما لا على الكتاب لانه سنة حق لوضع أو انمى ما فيه أو خالفاه فالعبرة بهما لا بالكتاب (قوله في الاحكام) أي في جنس الاحكام الصادق بحكم منها ومثله سماع البينة لكن الانهاء بالحكم ولو بغير كتاب يمضى مطلقا عن التقييد بفوق مسافة العدوى والانهاء بسماع البينة يقبل فيما فوق مسافة العدوى لا فيما دونه والفرق أنه في انهاء الحكم قدم الامر فلم يبق الا الاستيفاء فلذلك قبل مطلقا وفي انهاء سماع البينة لم يتم الامر مع سهولة احضارها في القرب دون البعد فلذلك قبل في الفوق لا في مسافة العدوى وهي ما يرجع منها المبكر في يومه المعتدل كمن مصر الى قلوب سميت بذلك لان القاضي يعدى من طلب احضار خصمه منها أي يعينه على احضاره وعلم من قولنا مع سهولة احضارها في القرب أنه لو عسر احضارها فيه لم رض ونحوه قبل انهاء سماعها كاذ كره في المطلب (قوله الا بعد شهادة شاهدين) أي عدلى شهادة وقوله يشهدان على القاضي الكتاب أي الذي كتب الكتاب وقوله بما فيه أي من الحكم على الغائب وقوله عند المكتوب اليه أي عند القاضي المكتوب اليه بعد احضار الخصم عنده ويستحقه بنحو شمع بعد قراءة عليهم ما يحضره ويقول أشهد كما أنى كتبت الى فلان بما سمعتهما ويضعان خطهما فيه ولا يكتفى أن يقول أشهد كما أن هذا خطي وأن ما فيه حكي ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها للتدكر عند الحاجة ولو حكم بحضورهما ولم يشهد هما على الحكم فلمها الشهادة به لان الحكم بحضورهما بمنزلة اشهادهما كما في شرح الروض والحاصل أن الحكم بحضورهما لا يحتاج الى قوله وأشهد كما به بخلاف قراءة الكتاب عليهما فلا بد فيهما من قوله وأشهد كما بما فيه (قوله وأشار المصنف بذلك) أي بقوله ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ (قوله الى أنه) أي الحال والشأن وقوله اذا ادعى شخص على غائب أي عن البلد فانه تسمع الدعوى على الغائب عن البلد وكذا على الغائب عن المجلس مع كونه في البلدان توأرى أو تعز زكن المناسب هنا الاقل (قوله بمال) أي ولم يقبل هو مقتر به بأن قال هو جاحدا وأطلق فان قال هو مقتر لم تسمع حجة لتصريحه بالمنافى لسماعها اذا فائدة لها مع الاقرار زم لو كان للغائب مال حاضر وأقام الحجة على دينه لا يكتب القاضي به الى قاضى بلد الغائب بل ليوفيه دينه من المال الحاضر فانها تسمع وان قال هو مقتر كما في الروضة وأصلها عن فتاوى الفقهاء وكذا لو قال هو مقتر لكنه ممنوع أو قال وله بينة باقرايه أو قر فلان كذا اولى به بينة والقاضى نصب مسخر بفتح الحاء المشددة ينكر عن الغائب لتقام الحجة على انكار منكره ويجب تخليف المدعى بين الاستظهار بعد اقامة حجة وبعد تعديلهما كما في الروضة كما صلها فيصالح أن الحق ثابت عليه يلزمه أدائه احتياطا للغائب لانه ربما ادعى ما يبريه منه لو حضر كالوادى على صبي أو مجنون أو ميت فانه يجب مع الحجة بين الاستظهار ان كان للغائب نائب حاضر والسبب أو المجنون نائب خاص والميت وارث خاص اعتبر في وجوب البين سؤاله ولو ادعى قيم لموليه شيأ على قيم مولى آخر وأقام به بينة فقتضى كلام الشيخين أنه ينتظر كمال المدعى له ليصل ثم يحكم له وفيه أنه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق فالوجه كما قال الهبكي أنه لا ينتظر بل يحكم له وسبقه اليه ابن عبد السلام وهو المعتمد (قوله ويثبت المال

(ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ) لا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ (قوله يشهدان على القاضي الكتاب) يشهدان على القاضي الكتاب (قوله بما فيه) أي الذي كتب الكتاب (قوله وأشار المصنف بذلك الى أنه اذا ادعى شخص على غائب بمال ويثبت المال)

عليه) أي بأن أقام المدعي الحجة عليه وحلف بين الاستظهار كما يشير إليه بقوله وأقام عليه
 شاهدين وهو ما قلنا وفلان وقد عدلنا عندي وحلفت المدعي وكان الأولى أن يقول وحكم به
 الحاكم ليصح قوله فإن كان له مال حاضر قضاء القاضي منه لانه لا يقضيه منه الا بعد الحكم لا بمجرد
 التمثول فانه ليس حكا (قوله فان كان له مال حاضر) أي في محل عمل القاضي وقوله قضاء القاضي
 منه أي بآية عن الغائب فان القاضي ينوب عنه لغيبته (قوله وان لم يكن له مال حاضر) أي
 في محل عمل القاضي وقوله وسأل المدعي انهاء الحال الى قاضي بلد الغائب أي بالحكم أو بسمع
 البينة وقوله أجابه لذلك أي للانتهاء المذكور ولو شافه القاضي وهو في محل عمله قاضي بلد الغائب
 بحكمه بأن حضر قاضي بلد الغائب الى بلد الحاكم وشافه بذلك أمضاه ونفذه اذ رجع الى محل
 ولايته بخلاف ما لو شافه القاضي وهو في غير محل عمله قاضي بلد الغائب فلا يقضيه كما قاله الامام
 والغزالي ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو في طرف محل ولايته لقاضي بلد الغائب وهو في طرف
 محل ولايته حكمت بكذا القلان على فلان الذي يبلدك أمضاه ونفذه أيضا لانه أبلغ من الشهادة
 والكتاب وهو حينئذ قضاة بعلمه (قوله وفسر الاحصاب) أي أصحاب الشافعي رضى الله عنه
 (قوله انها الحال) أي من قاضي بلد الحاضر الى قاضي بلد الغائب (قوله بأن يشهد قاضي بلد
 الحاضر عدلين بما ثبت عنده) أي غير العدلين الشاهدين بالحق لانه لا يحكم الا بعد شهادة
 العدلين الشاهدين بالحق ثم يشهد على حكمه عدلين آخرين وقوله من الحكم على الغائب بيان لما
 ثبت عنده وسن مع الاشارة كآب به يذكرفيه ماجرى عنده وما يميز الخصمين ذا الحق والغائب الذي
 عليه الحق فان أنكر الغائب بعد احضاره أن المال المذكور فيه عليه شهد عليه الشاهدان عند
 قاضي بلده بحكم القاضي الكاتب فان قال ليس المكتوب اسمي صدق بيئته لانه أخبر بنفسه
 والاصل براءة ذمته هذا ان لم يعرف به فان عرف به لم يصدق فان قال لست الخصم حكم قاضي
 بلده عليه ان ثبت أن المكتوب اسمه باقرار أو بيعة ولا يلتفت الى انكاره أنه اسمه حينئذ اذا
 لم يكن هنالك من يشاركه فيه وهو معاصر له مدعي يمكن معاملة له بأن لم يكن ثم من يشاركه فيه
 أصلا أو كان ولم يعاصر المدعي ولم يمكن معاملة له لأن الظاهر أنه المحكوم عليه حينئذ فان كان
 هنالك من يشاركه فيه ومعاصر المدعي وأمكنت معاملة له بعث المكتوب اليه للكتاب أنه يطلب
 من الشهود زيادة تمييز المشهود عليه ويكتبها وينهيها ثانيا فان لم يجد زيادة تمييز وقف الامر حتى
 ينكشف الحال فعلم من ذلك أنه يعتبر مع المعاصرة امكان المعاملة كما صرح به الجرجاني
 والبندنجي وغيرهما (قوله وصفة الكتاب) أي كيفيته والكتاب بمعنى المكتوب (قوله بسم الله
 الرحمن الرحيم) ابتداء بالسلمة تبركا وليات بالجدلة عملابرواية السلمة لانها أصح من رواية
 الجدلة أو عملابرواية ذكر الله فانها مطلقة والمطلقة يرجع اليها عند ارض الروايتين المقيدتين
 بقيدتين مختلفين (قوله حضر) فعل ماض وفاعله فلان وجمله عافاني الله وبالله معترضة بين
 الفعل والفاعل قصد بها الدعاء بالمعافاة من بلايا الدنيا والآخرة (قوله فلان) أي كزيد لانه كناية
 عن العلم وقوله وأدعى على فلان أي كعمر وقوله بالشئ الثلاثي أي من المال بدليل قوله
 وحكمت له بالمال وان كان لا يتقيد القضاء على الغائب بالمال بل يتقيد بغيره عقوبة الله تعالى ولو
 في قود أو حطب فذف أماعقوبة الله تعالى من حد أو تعزير فلا يقضى فيها على الغائب لان حقه

عليه فان كان له مال حاضر
 قضاء القاضي منه وان
 لم يكن له مال حاضر وسأل
 المدعي انهاء الحال الى
 قاضي بلد الغائب أجابه لذلك
 وفسر الاحصاب انها الحال
 بأن يشهد قاضي بلد الحاضر
 عدلين بما ثبت عنده من
 الحكم على الغائب وصفة
 الكتاب بسم الله الرحمن
 الرحيم حضر عندنا عافاني
 الله وبالله فلان وأدعى
 على فلان الغائب المقيم في
 بلدك بالشئ الثلاثي

تعالى مبني على المسامحة وحق الادعى مبني على المشاحة فيقضى فيه على الغائب (قوله) وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان) لا حاجة لذلك لأنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود وهذا إذا كانت الحجة شاهدين كما هو القرض فإن كانت شاهداً ومعيماً وميسراً مردودة وجب بيانها لأنه قد لا يكون ما ذكر حجة عند القاضي المنهني البه نعم لا بد من تسمية الشاهدين في الانها بسماع الحجة إن لم يعدلها والافلا تزل تسميتهما كما في المنهج وشرحه (قوله وحلفت المدعى) أي عيّن الاستظهار فيحلف بعد إقامة الحجة وتعديلها أن الحق عليه يلزمه إذاؤه احتياطاً للغائب كما مر (قوله وحكمت له بالمال) أي فاستوفه أنت وهذا في انهاء الحكم كما هو القرض وأما في انهاء سماع الحجة فالذي يحكم هو قاضي بلد الغائب ثم يستوفي الحق (قوله) وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا) أي ليؤدبا الشهادة بمقابله عند القاضي الآخر (قوله) ويشترط في شهود الكتاب والحكم) أي لا في شهود الحق لأنه يعتبر تعديلهم عند القاضي الكاتب وقوله ظهور عد التهم عند القاضي المكتوب اليه فيطلب وجوباً تركيهم عنده فلا بد من تعديلهم عنده (قوله) ولا تثبت عد التهم عنده) أي عند القاضي المكتوب اليه وقوله تعديل القاضي الكاتب إياهم أي لأنه تعديل قبل اداء الشهادة ولأنه كتعديل المدعى شهوده ولأن الكتاب انما ثبت بقولهم فلو ثبت به عد التهم لثبت بقولهم والشاهد لا يركى نفسه * (فصل في أحكام القسمة) * أي هذا فصل في بيان الأحكام المتعلقة بالقسمة كالشروط التي يقتضي القاسم اليها والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولهم قولاً معروفاً فكان يجب اعطاء المذكورين شيئاً من التركة في صدر الاسلام ثم نسخ الوجوب وبقي النذوب وأخبار كغيره المحجج كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين أربابها والحاجة داعية اليها يتمكن كل واحد من الشريكين أو الشرع من التصرف في نصيبه استقلالاً ويتخلص من سوء المشاركة واختلاف الأيدي وأركانها ثلاثة قاسم ومقسوم ومقسوم له ويشترط للقسمة الواقعة بالتراضي من قسمة افرازاً وتعديل أو رد رضاهما بعد خروج القرعة ان حكموا القرعة أن يقولوا رضينا بهذه القسمة أو بما أخرجته القرعة بخلاف القسمة الواقعة بالاجبار وهو لا يكون الا في قسمة الافراز والتعديل دون الرد فلا يدخلها الاجبار كما سأل في فلا يعتبر فيها الرضا لا قبل القرعة ولا بعدهما فإن لم يحكموا القرعة كأن اتفقوا على أن يأخذ أحدهم هذا القسم والآخر ذلك القسم وهكذا بتراضهم كما يقع كثيراً فلا حاجة الى رضا آخر ولو ثبت بحجة حيف أو غلط في قسمة تراض وهي بالاجزاء أو قسمة اجبار نقضت القسمة بنوعها كما لو قامت بحجة بجهور القاضي أو كذب الشهود ولأن الأولى افراز ولا افراز مع التفاوت وإن لم يثبت ذلك وبين المدعى قدر ما ادعاه فلا تحليف شريكه كتنظيره لا تحليف القاسم الذي نصبه الحاكم كما لا يحلف الحاكم فإن لم تكن بالاجزاء بأن كانت بالتعديل أو الرد لم تنقض لانها بيع ولا أثر للحيف والغلط فيه كما لا أثر للغبن فيه لرضا صاحب الحق بتركه ولو استحق بعض المقسوم معيناً وليس سواء بأن اختص أحدهما به أو أصاب منه أكثر بطلت القسمة وعادت الاشاعة لاحتياج أحدهما الى الرجوع على الآخر والابان استحق بعضه شائعاً ومعيناً سواء بطلت فيه فقط دون الباقي تفريقاً للصفقة (قوله وهي) أي القسمة لغتها وقوله الاسم من قسم الشيء قسمها

وأقام عليه شاهدين وهما
فلان وفلان وقد عدل عندي

وحلفت المدعى وحكمت
له بالمال وأشهدت بالكتاب

فلانا وفلانا ويشترط في
شهود الكتاب والحكم

ظهور عد التهم عند القاضي
المكتوب اليه ولا تثبت

عد التهم عنده بتعديل
القاضي الكاتب إياهم

(فصل في أحكام القسمة)

وهي بكسر القاف الاسم

من قسم الشيء قسماً بفتح

القاف

أى الاسم المأخوذ من قسم الشيئ مقسما فنعناه لغة التفريق والقسام الذى يقسم الاشياء بين الناس قال الشاعر وهو ليلى

فارض بما قسم المليك فانما * قسم المعيشة ينقسمها

وقال الآخر ياتفس لا تطلي ما لا سبيل له * قد قسم الرزق بين الناس قسام

ألم تر السوق قد صفت فواكهم * للتين قوم وللجميز أقوام

(قوله وشرا) عطف على لغة وهو مقدر فى كلامه كما تقدمت الإشارة اليه (قوله تميز بعض الانصبا من بعض) عبارة شرح المنهج تميز الحصص بعضها من بعض فالانصبا بمعنى الحصص وهي جمع نصب وهو بمعنى الحصص وقوله بالطريق الاتى أى الذى هو تجزئة الانصبا بالكيل أو غيره مما سأتى ثم الاقراغ بين الانصبا لتعين كل نصيب لواحد من الشركاء كما سأتى فى كلامه (قوله ويقتصر القاسم) أى المهود كما أشار اليه الشارح بقوله المنصوب من جهة القاضى ومثله يحكم الشرى بكن أو الشرى كما فلو حكموا اختصاصا فى القسمة اشترط فيه الشروط الاتية فى المنصوب من جهة القاضى بخلاف منصوب الشركاء الاتى فى قوله فان تراضى الشرى كان الخ (قوله المنصوب من جهة القاضى) أى أو من جهة الامام ويجعل الامام رزق منصوبه ان لم يتبرع بالقسم فمن بيت المال ان كان فيه سعة والا فاجرة على الشركاء لان العمل لهم فان سعى كل منهم قدرا لزمه ولو فوق أجرة المثل سواء عقدوا معا أو هر تبانوا سوا أجرة مطلقه فالأجرة موزعة على قدر الحصص المأخوذة لانهم من مؤن الملك كالنفقة لا الحصص الاصلية فى قسمة التعديل مثلا لو كانت الارض مشتركة بينهم نصفين لكن عدل ثلثها بثلثها فاذى يأخذ الثلث عليه ثلث الأجرة والذى يأخذ الثلثين عليه ثلثاها لان العمل فى الكثير أكثر منه فى القليل هذا اذا كانت الاجارة صحيحة والا فالموزع أجرة المثل على قدر الحصص مطلقا (قوله الى سبع) أى بحذف التاء وقوله وفى بعض النسخ الى سبعة أى بالهاء ووجه الاولى أن المعدود مونث لآت الشرائط جمع شريطة ووجه الثانية أن المعدود مذكّر معنى لكون الشرائط بمعنى الشروط ويزاد على السبع شرائط أخر فانه يشترط فيه السمع والبصر والنطق والضبط ولوعبر المصنف بقوله ويعتبر فى القاسم أهلية الشهادات لكان أولى وأخصر ويشترط فيه أيضا علمه بالقسمة والعلم بها يستلزم العلم بالحساب والمساحة لانهما آلتاها وكونه عفيفا عن الطمع حتى لا يرتشى ولا يخون كما اقتضاه كلام الامم وهل يشترط فيه معرفته بالتقويم فيه وجهان أو جههما أنه لا يشترط فان لم يعرفه سأل عدلين عنه لكنه يستحب ككما جزم به البند نبى وأبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم وروى البلقينى وقال المعتمد اعتبارها فى التعديل والرد (قوله الاسلام) فلا يصح أن يكون كافرا وقوله والبلوغ فلا يصح أن يكون صبيا وقوله والعقل فلا يصح أن يكون مجنونا وقوله والحرية فلا يصح أن يكون رقيقا وقوله والذكورة فلا يصح أن يكون غير ذكّر وقوله والعدالة فلا يصح أن يكون فاسقا وقوله والحساب أى وعلم الحساب ويدخل فيه علم المساحة لانها نوع منه كما قاله الشبرا مى وجمع بينهما الشيخ الخطيب حيث قال وعلم المساحة وعلم الحساب وعليه فيراد بعلم الحساب العلم المتعلق بالاعداد بعلم المساحة معرفة الاسطحة والمنحطوط واجلها صل أن علم الحساب يطلق على ما يعتم المساحة وهذا هو المناسب لكلام المصنف وعلى

وشرا تميز بعض الانصبا
من بعض بالطريق الاتى
(ويقتصر القاسم) المنصوب
من جهة القاضى (الى سبع)
وفى بعض النسخ الى سبعة
(شرائط الاسلام والبلوغ
والعقل والحرية والذكورة
والعدالة والحساب)

ما يقابل علم المساحة وهذا هو المناسب لمن جمع بينهما (قوله من انصف بضد ذلك) أي المذكور من الشروط فضاء الاسلام الكفر وضد البلوغ الصبا وضد العقل الجنون وهكذا وقوله لم يكن قاسما أي لأن القسم ولاية والمتصف بضد ذلك ليس من أهل الولايات (قوله وأما إذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي) أي بل كان منصوبا من جهة الشرع كاه وهذا مقابل لقوله المنسوب من جهة القاضي كما هو ظاهر وقوله فقد أشار إليه المصنف بقوله جواب أما (قوله فان تراضيا) هذه النسخة تنحج الى ارتكاب شذوذاً كانت جارية على لغة كلوني البراغيت كما ذكره ابن مالك بقوله

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

أوتأويل بأن تجعل الالف اسمالانه ضمير التنبيه والشرى كان بدل منه ولذلك قال الشرع لم يسل على قوله وفي بعض النسخ فان تراضى وهذه النسخة أحسن لاحتياج الاولى الى شذوذ وتأويل والالف على النسخة الثانية بدل من ياء الفعل فان تراضيا أصله تراضى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الف لعلامة التنبيه كالنسخة الاولى وكان شيخ المحشى نوههم ذلك حيث قال كما نقله المحشى عنه في حصة كل من النسختين مع التصريح بلفظ الشرى كان نظرا لظاهر من حيث العربية اه والنظر الذي أشار إليه قد قررناه في النسخة الاولى فقط وأما النسخة الثانية فلا غبار عليها (قوله الشرى كان) أي أو الشرى كان وانما اقتصر على الشرى كان لانهما أقل ما توقف عليه الشركة حتى يحتاج الى القسمة وقوله بمن يقسم بينهما أي بشخص يقسم بينهما فهذا القاسم هو المنسوب من جهة الشرى كان وقوله المال المشترك مفعول قوله يقسم وهذا هو المقسوم وكل من الشرى كان مقسوم له (قوله لم يقتصر في هذا القاسم) كان الاولى حذف في بأن يقول لم يقتصر هذا القاسم وعلى كلامه يقرأ بالبناء للمجهول وعلى كلامنا يقرأ بالبناء للمعلوم وقوله الى ذلك أي المذكور من الشروط وقوله أي الشروط السابقة أي مجموعها اذا لا بد من التكليف مطلقا والعدالة ان كان في الشرى كان معجور عليه وأراد القسمة له ولية وهذا اذا لم يحكموه في القسمة لأن محكمهم كنصوب القاضي فيشترط فيه الشروط المذكورة فيه كما مر (قوله واعلم) هذه الكلمة يؤتى بها للاعتناء بما بعدها والمخاطب بها كل من يتأتى منه العلم بمن يقف على هذا الكتاب وقوله أن القسمة أي من حيث هي وقوله على ثلاثة أنواع أي كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة المقسم على أقسامه ولو حذف لفظ على كان أولى وأخصر ووجه الحصر في الثلاثة أنواع انه ان تساوت الانصاب صورة وقيمة فهو الاول والا فان عدلت بالقيمة ولم يتحج لردشي آخر فالثاني وان احتج الى ردشي آخر فالثالث (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أنواع وقوله القسمة بالاجزاء أي بالنظر للاجزاء المتساوية وهي افرز حق كل من الشرى كان لا يبيع ولذلك دخلها الاجبار فيصير الممتنع منها عليها اذا لضرر عليه فيها وقيل هي يبيع لما كان يملكه من نصيب صاحبه بما كان يملكه صاحبه من نصيبه هو وافرزا لما كان يملكه من نصيبه قبل القسمة وبه عزم في الروضة تعا لتصح أصلا وانما دخلها الاجبار مع أن فيها يباع على هذا القول للعاجلة كما يبيع الحاكم مال المدين جبرا عليه للعاجلة لكن المشهور الاول (قوله ونسعى قسمة المتشابهات) أي لأن الاجزاء فيها متشابهة قيمة وصورة ونسعى أيضا قسمة الافراز لكونها أفرزت لكل من الشرى كان نصيبه مر

فمن انصف بضد ذلك لم يكن قاسما وأما إذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فقد أشار إليه المصنف بقوله (فان تراضيا) وفي بعض النسخ فان تراضى (الشرى كان) أي يقسم بينهما (المال المشترك) لم يقتصر في هذا القاسم (الى ذلك) أي الشروط السابقة واعلم أن القسمة على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالاجزاء ونسعى قسمة المتشابهات

قول المحشى تساوت الانصاب كذا ضبطه ولعل الاولى الانصاب كسب من غير

(قوله كقسمة الثلثات) أى أو المتقومات المتساوية فى القيمة والصورة كما أشار إليه بالكاف
لأن هذا النوع لا يختص بالثلثات بل يجرى فى المتقومات المذكورة فإن ضابطه أن تكون
القسمة فيما استوت أجزاؤه صورة وقية مثليا كان أو متقوماً ولذلك مثل له فى المنهج بقوله كمثل
ودار متفقة الأبنية وأرض مشبهة الأجزاء (قوله من حبوب) بيان للثلثات وقوله وغيرها
أى كدراهم وأدهان (قوله فجزأ الانصاء الخ) بيان لكيفية القسمة بالأجزاء المذكورة
وقوله كيلا فى مكيل أى كالحبوب وقوله ووزنا فى موزون أى كالدرهم والادهان وقوله وذرعاً
فى مذروع أى وعداً فى معدود فقيه حذف الواو مع ما عطفت فالمذروع كالارض والقماش
والمعدود كاللبن المضروب (قوله ثم بعد ذلك) أى المذكور من تجزئة الانصاء كما ذكر وقوله
يقرع بين الانصاء لتعيين كل نصيب منها لواحد من الشركاء أى فى هذا النوع وغيره من بقية
الأنواع فيجوز أن يتفقا على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر أو يأخذ أحدهما
الخسيس والآخر النفيس مع التعديل بالقيمة أو رد قسط الزائد من القيمة من غير اقراع (قوله
وكيفية الاقراع) أى المفهوم من قوله ثم بعد ذلك يقرع وقوله أن تؤخذ ثلاث رفاع أى أو أكثر
بعدد الانصاء ان استوت كأن كانت أثلاثاً ثلثاً زيد وثلاثاً لعمرو وثلاثاً لبعكر فان اختلفت
كنصف وثلث وسدس جرى ما يقسم على أقلها وهو السدس فيكون ستة أجزاء ثم بعد ذلك فاما
أن يكتب الاسماء فى ثلاث رفاع بعدد أسماء الشركاء أو ست بأن يكتب اسم من له النصف
فى ثلاث واسم من له الثلث فى اثنين واسم من له السدس فى واحدة ثم يخرج على الأجزاء وأما
أن يكتب الأجزاء فى ست رفاع ويخرج على الاسماء ويحتجب فى الصورتين تقريرى حصه واحد
إذا كان المقسوم عقاراً كالدير ونحوها بخلاف المنقول لأن سر التفریق انما هو فى العقار
دون المنقول ومعنى اجتناب التفریق فى كتابة الاسماء أن لا يبدأ بالأخراج على الجزء الثانى أو
الخامس بل يبدأ بالجزء الاول فان خرج له اسم صاحب النصف أخذه والذين بعده وان خرج له
اسم صاحب الثلث أخذه والذي يليه وان خرج له اسم صاحب السدس أخذه وحده ثم يتم
الأخراج فى الجميع ومعنى اجتناب التفریق فى كتابة الأجزاء أن لا يبدأ بصاحب السدس لانه
إذا بدأ به حينئذ يفر بما خرج له الجزء الثانى أو الخامس فيسترق ملك من له النصف أو الثلث
فيبدأ بمن له النصف مثلاً فان خرج على اسمه الجزء الاول أو الثانى أعطيهما مع الثالث ويثنى بمن
له الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه مع الخامس ويتبعين السادس لمن له السدس وقد
خص فى شرح المنهج وتبعه الخطيب اجتناب التفریق بما إذا كتبت الأجزاء دون ما إذا
كتبت الاسماء ثم قال فالأولى كتابة الاسماء فى ثلاث رفاع أو ست والأخراج على الأجزاء لانه
لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكره بناء على الغالب والمعتاد من البداءة بالجزء الاول والا فهو
مباحوث فيه لانه يحتاج الى اجتناب التفریق فى كل من الصورتين كما وضحه لك فادع بتوفيق الله
لى ولك (قوله ويكتب فى كل رقعة منها اسم شريك الخ) والخيرة فى كتاب الاسماء والأجزاء
وتعيين من يبدأ به من الشركاء والأجزاء منوط بنظر القاسم (قوله أو جزء) أى أو يكتب فى كل
رقعة جزء فهو بالرفع كما هو الظاهر ويؤيده قوله فيما بعده ويخرج من لم يحضر الكتابة والأدراج
رقعة على اسم زيد مثلاً ان كتبت فى الرفاع أجزاء الشركاء ويحتجب قراءة بالجزء عطفاً على شريك

لقسمة الثلثات من حبوب
وغیرھا فجزأ الانصاء كيلا
فى مكيل ووزنا فى موزون
وذرعاً فى مذروع ثم بعد ذلك
يقرع بين الانصاء لتعيين
كل نصيب منها لواحد
من الشركاء وكيفية
الاقراع أن تؤخذ ثلاث
رفاع متساوية ويكتب فى
كل رقعة منها اسم شريك
من الشركاء أو جزء من
الأجزاء

فيكون الاسم مسلطا عليه والمعنى على هذا أو يكتب في كل رقعة اسم جزء وقوله يميز من غيره أي
 بهذا وغيره وهو مفعلة بجزء (قوله وتدرج تلك الرقاع في بئادق متساوية) أي وزنا وصورة ندبا
 وقوله من طين مشلا أي أو شمع أو طين أو قوهر ما وقوله بعد تخفيفه أي الطين وهو ظرف لقوله
 تدرج (قوله ثم توضع) أي تلك البئادق وقوله في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج أي ليكون
 أبعد عن الاتهام في هذا المقام (قوله ثم يخرج من لم يحضرهما) أي الكتابة والادراج وقوله
 رقعة مفعول يخرج وقوله على الجزء الأول أي كأن يقول خذ هذه الرقعة للجزء الأول وقوله
 ان كتبت أسماء الشركاء أي كما هو الشق الأول من كيفية الاقتراع وقوله كزيد الخ تمثيل لأسماء
 الشركاء وقوله فيعطى أي الجزء الأول وقوله من خرج اسمه في تلك الرقعة أي كزيد (قوله ثم
 يخرج رقعة أخرى) أي غير الأولى وقوله على الجزء الذي يلي الأول أي كأن يقول خذ هذه
 الرقعة للجزء الثاني وقوله فيعطى أي الجزء الذي يلي الأول وقوله من خرج اسمه في الرقعة
 الثانية أي كخالد (قوله ويتعين الجزء الباقي للثالث) أي من غير حاجة إلى اخراج الرقعة
 الثالثة وقوله ان كانت الشركاء ثلاثة فان كانوا أكثر من ثلاثة كاربعة أخرجت الرقعة الثالثة
 وتعين الجزء الباقي للرابع وهكذا (قوله أو يخرج) معطوف على قوله ثم يخرج وقوله من لم
 يحضر الكتابة والادراج انما أظهرهما ولم يذكر بأن يقول من لم يحضرهما كما قال سابقا الطول
 العهد وقوله رقعة مفعول يخرج كما مر في نظيره وقوله على اسم زيد أي كأن يقول خذ هذه
 الرقعة لزيد وقوله مشلا أي أو اسم خالد أو بكر وقوله ان كتبت في الرقاع أجزاء الشركاء أي
 كما هو الشق الثاني من كيفية الاقتراع (قوله ثم على اسم خالد) أي ثم يخرج رقعة أخرى على
 اسم خالد (قوله ويتعين الجزء الباقي للثالث) أي من غير حاجة إلى اخراج الرقعة الثالثة ان
 كانت الشركاء ثلاثة وانما لم يقيد بذلك هنا لأنه لم يعمم (قوله النوع الثاني) أي من الثلاثة
 أنواع وقوله القسمة بالتعديل للسهام أي يجعلها متعادلة بالنظر للقسمة فقوله بالقيمة متعلق
 بالتعديل وأما قوله وهي الانصاء فهو تفسير للسهام وهذا النوع يسع كالأول والثالث
 لأن كلا منهما باع ما كان له من نصيب الآخر بما كان لا يخرج من نصيبه وانما دخله الاجبار
 للحاجة كما يسع الحاكم مال المدين جبر عليه للحاجة فيجبر عليها المنع الحاكم للتساوي في القيمة
 بالتساوي في الأجزاء نعم ان أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لم يجبر على قسمة التعديل
 كما يجبه الشيطان وحرم به جمع منهم الماوردي والرواني بل يجبر على قسمة الأفران في كل
 من الجيد وحده والردى وحده ويجبر على قسمة التعديل في منقولات نوع لم يختلف مقتومة
 ان زالت الشركة باسهمه كثلاثة أعيد زنجية متساوية القيمة كأن كان كل واحد منها يساوي
 مائة ويبحث في هذا المثال بأنه ليس مما نحن فيه بل من أمثلة قسمة الأفران لأن الأجزاء متساوية
 قيمة وصورة إلا أن يفرض فيما إذا كانت مختلفة الصورة فالأولى أن يمثل ثلاثة أعيد زنجية
 بين اثنين قيمة أحدهم كقيمة الآخر كأن كان أحدهم يساوي مائة والآخر ان يساويان
 مائة وانما أجبر عليهما في ذلك لقله اختلاف الأغراض حينئذ بخلاف منقولات أنواع كثلاثة
 عبيد تركي وهندي وزنجي وثياب ابريسم وكان وقطن ومنقولات نوع اختلاف كضاتتين
 شامية وعصرية ومنقولات نوع لم يختلف ولم تزل الشركة كعبدين قيمة ثلثي أحدهما تعدل لقيمة

ميز من غيره منها وتدرج تلك
 الرقاع في بئادق متساوية
 من طين مثلا بعد تخفيفه
 ثم توضع في حجر من لم يحضر
 الكتابة والادراج ثم يخرج
 من لم يحضرهما رقعة على
 الجزء الأول من تلك
 الأجزاء ان كتبت أسماء
 الشركاء في الرقاع كزيد
 وبكر وخالد فيعطى من
 خرج اسمه في تلك الرقعة
 ثم يخرج رقعة أخرى على
 الجزء الذي يلي الجزء
 الأول فيعطى من خرج
 اسمه في الرقعة الثانية
 ويتعين الجزء الباقي للثالث
 ان كانت الشركاء ثلاثة
 أو يخرج من لم يحضر
 الكتابة والادراج رقعة
 على اسم زيد مثلا ان كتبت
 في الرقاع أجزاء الشركاء
 ثم على اسم خالد ويتعين
 الجزء الباقي للثالث
 النوع الثاني القسمة
 بالتعديل للسهام وهي

الانصاء بالقيمة

ثلاثة مع الآخر كأن كان العبد الأول يساوي مائة وخمسين والعبد الثاني يساوي خمسين فقيمة
 ثلثي الأول مائة وقيمة ثلثه مع الآخر مائة فلا يجبر في ذلك كله لشدة اختلاف الأغراض
 حينئذ ولعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة ويجبر على قسمة التمديل أيضا في عقود كالكين
 صفار متلاصقة مما لا يحتمل كل منها القسمة أعيانا إن زالت الشركة بهما الحاجة بخلاف نحو
 الدكاكين البكار والصفار غير المتلاصقة فلا يجبر فيهما وإن تلاصقت البكار واستوت قيمتهما
 لشدة اختلاف الأغراض باختلاف الحال والابنية (قوله **كأرض تختلف الخ**) تمثيل
 للمقسوم قسمة تعدل بالقيمة ونزوله بقوة إثبات أو قرب ماء أي أو باختلاف ما فيها كبستان
 بعضه فخل وبعضه غيب (قوله **وتكون الأرض**) أي المختلفة القيمة بسبب ما ذكر وقوله
 بينهما أي بين الشريكين وقوله ويساوي ثلث الأرض أي قيمته وقوله ثلثها أي قيمتها كأن
 كان الثلث يساوي مائة لجودته والثلثان يساويان مائة لخساستهما (قوله **فيجعل الثلث سهمها**
 والثلثان سهمها) أي ويقرع كما مر (قوله **ويكفي في هذا النوع** والذي قبله قاسم واحد) أما
 في النوع الأول فسلم أنه يكفي فيه قاسم واحد وأما في النوع الثاني الذي هو هذا النوع فغير
 مسلم لأن فيه تقويما ويشترط في كل ما فيه تقويم التعدد كما صرح به كلام المصنف حيث قال
 وإن كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه على أقل من اثنين ولا وجه لقصر الشارح له على النوع
 الثالث وقد اعتمد الشمس الرمي في شرحه اشتراط قاسمين في كل ما فيه تقويم فلا يكتفي بقاسم
 واحد إلا في النوع الأول فيكتفي فيه بقاسم واحد لأن قسمته قلزم بنفس قوله فأشبهه الحاكم
 (قوله **النوع الثالث**) أي من الثلاثة أنواع وقوله **القسمة بالرد** أي الملتبسة بالرد مال أجنبي
 وهي بيع كالنوع الثاني لكن لا يجبر فيها لأن فيها غلب على المال لشركة فيه فكان كغير المشتركة
 (قوله **بأن يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة** بئر أو شجر مثلا) أي أو بناء كبيت وليس
 في الجانب الآخر ما يباينه (قوله **لا يمكن قسمته**) فإن أمكنت قسمته فلا حاجة للرد (قوله
 فبرء من يأخذه الخ) فلذلك سميت القسمة بالرد وقوله **قسمة البئر أو الشجر** أي نصفها
 كما سيوضحه بالتفريع (قوله **فلو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر**) أي أو البناء وقوله وله
 النصف من الأرض أي والحال أنه النصف من الأرض وقوله **رد** لاخذ بقية الهمة وقوله
 ما فيه ذلك أي الجانب الذي فيه البئر أو الشجر وقوله **خمس مائة** أي لأنهم انصف الألف (قوله
 ولا يفتي هذا النوع) أي الذي هو قسمة الرد وقد عرفت أن النوع الثاني الذي هو قسمة
 التمديل كذلك خلافا للشارح وكلام المصنف شامل للنوعين فلا وجه لقصره على النوع
 الثالث كما مر (قوله **كما قال**) أي المصنف وقوله وإن كان في القسمة تقويم أي كما في قسمة
 التمديل والرد وإن قصره الشارح على قسمة الرد فقط والتقويم مصدر رقوم يقال قوم السلعة
 أي قدر قيمتها وقوله لم يقتصر فيه أي في التقويم وهذا أولى من قول الشارح أي في المال لأنه
 يحوج إلى تفدير مضاف بأن يقال أي في تقويم المال وقال المحشي ولو جعله واجعا للقسم
 المعلوم من القسمة لكان أولى وأقرب إلى المقصود وما قلناه هو الأولى والأقرب إلى المقصود
 من اشتراط التعدد في التقويم نفسه وأما القسم بعده فيكتفي فيه واحد كما في شرح العبادي
 وقوله على أقل من اثنين أي لا اشتراط تعدد المقوم لأن التقويم شهادة بالقيمة لكن لا يحتاج

كأرض تختلف قيمة
 أجزاء بقوة إثبات أو قرب
 ماء وتكون الأرض بينهما
 نصفين ويساوي ثلث
 الأرض مثلا لجودته
 ثلثها فيجعل الثلث سهمها
 والثلثان سهمها ويكفي
 في هذا النوع والذي قبله
 قاسم واحد النوع الثالث
 القسمة بالرد بأن يكون
 في أحد جانبي الأرض
 المشتركة بئر أو شجر مثلا
 لا يمكن قسمته فبرء من
 يأخذه بالقسمة التي
 أخرجتها القرعة قسط قيمة
 البئر أو الشجر في المثال
 المذكور ولو كانت قيمة
 كل من البئر أو الشجر ألفا
 وله النصف من الأرض
 رد الأخذ ما فيه ذلك
 خمس مائة ولا يفتي هذا
 النوع من قاسمين كما قال
 (وإن كان في القسمة تقويم
 لم يقتصر فيه) أي في المال
 المقسوم (على أقل من
 اثنين)

القاسم الى افظ الشهادة وان وجب تعدده لانها تستند الى عمل محسوس فان لم يكن في القسمة تقويم كما في النوع الاول كفي قاسم واحد لانه لا يحتاج الى تقويم بل يحتاج الى خرص والخارص يجتهد ويعمل باجتهاده فكان كالخاكم (قوله وهذا) أي عدم الاقتصار على أقل من اثنين فيما اذا كان في القسمة تقويم وقوله ان لم يكن القاسم كما في التقويم أي بأن نصبه القاضي أو الامام قاسما ولم يجعله كما في التقويم فالكلام في منسوب القاضي أو الامام اما منسوب الشر كما في كفي كونه واحدا قطعاً كما قاله الشمس الرمي فان جعله القاضي أو الامام كما في التقويم كفي واحد وقوله بمعرفة أي بعلمه في التقويم فان لم يكن عارفاً بالتقويم حكمه يقول عدلين فالخامس أنه يحكم بعلمه في التقويم أو يقول عدلين فيه وان أفهم كلام المناج أنه لا يحكم بعلمه فيه (قوله فهو) أي حكمه في التقويم وقوله كقضائه بعلمه أي بشرطه وهو أن يكون مجتهداً وقوله والاصح جواز أي جواز قضائه بعلمه فيكون حكمه في التقويم بعلمه كذلك (قوله واذا دعأ أحد الشريكين شريكه) أي طلبه وقوله الى قسمة ما لا ضرر فيه أي قسمة افرار أو قسمة تعديل دون قسمة الرذلانم انما تكون بالرضا ولا يدخلها الاجبار أصلاً فلا يصح فيها قول المصنف لزم الشريك الاخراجاً به فلذلك فرض الشيخ الخطيب كلام المصنف في النوع الاول والنوع الثاني والمراد لا ضرر فيه على طالب القسمة ولو كان فيه ضرر على المطلوب للقسمة فلو كان لاحد الشريكين عشر دار لا يصلح للسكنى والباقي للاسترخاء ولو بضم ما يملكه بجواره ولو باحياء موات يجنبه أجبر صاحب العشر على القسمة بطلب الآخر وان تضر صاحب العشر لا تضره انما جاء من قوله نصيبه لا عكسه فلا يجبر الآخر بطلب صاحب العشر لانه متعنت في طلبه فلا اعتبار به فان كان العشر يصلح للسكنى ولو بضم ما يملكه بجواره ولو باحياء موات يجنبه أجبر الآخر بطلب صاحب العشر لهدم التعنت حينئذ واستعقرب الشرا لمسي تعين العشر الذي بجواره ملكه بالقرعة ثلاثين ثم يقرى ملكه فيتضرر (قوله لزم الشريك الآخر) أي المطلوب الى القسمة وقوله اجابته أي الشريك الطالب للقسمة (قوله أما الذي في قسمته ضرر الخ) مقابل لقوله ما لا ضرر فيه وقوله كحمام صغير لا يمكن جعله جامين مثال للذي في قسمته ضرر لكونه يطل نفعه المقصود منه مع امكان الانتفاع منه بوجه آخر ومثل الحمام المذكور طاحونة صغيرة لا يمكن جعلها طاحونتين ففي قسمته ضرر لكونها يطل نفعها المقصود منها مع امكان الانتفاع منها بوجه آخر فكل منهما يطل نفعه المقصود منه بالقسمة وكذلك ما ينقص نفعه المقصود منه بالقسمة كسيف يكسر وقوله فلا يجاب طالب قسمته في الاصح أي على القول الاصح وهو المعقد فلا يجيبهم الحاكم للقسمة ذلك لما فيها من الضرر ولكن لا يمنعهم منها الا ان الحق لهم كما لو هدموا جداراً واقتسموا انقضه وأما ما يطل نفعه بالكلية كجوهر وثوب نفيس فلا يجيبهم لقسمته لما فيها من الضرر ويمنعهم منها لانه سفة لما فيه من ابطال نفعه بالكلية ولوترافع الشراكاء الى القاضي في قسمة ملك لهم ولا يئنه لهم به لم يجيبهم وان لم يكن لهم منازع وقبل يجيبهم وعليه الامام وغيره * (فصل في الحكم بالينة) * هكذا في بعض النسخ وفي بعضها الاخر فصل في أحكام الدعوى والبيانات وفي بعض النسخ تقديم هذا الفصل على الذي قبله والاحكام جمع حكم وأنسب معانيه هنا أنه الزام انسان لا يخرج حق

وهذا ان لم يكن القاسم
كما في التقويم بمعرفة
فان حكم في التقويم
بمعرفة فهو كقضائه بعلمه
والاصح جواز به
(واذا دعأ أحد الشريكين
شريكه الى قسمة ما لا ضرر
فيه لزم الشريك الآخر
اجابته الى القسمة أما الذي
في قسمته ضرر كحمام صغير
لا يمكن جعله جامين اذا طلب
أحد الشريكين قسمة
وامتنع الاخر فلا يجاب
طالب قسمته في الاصح
* (فصل) * في الحكم بالينة

ما أخذ من حكمة الجاهل سميت بذلك لأنها الدابة عن الميل والدعوى لغة الطلب والتقى ومنه
 قوله تعالى ولهم ما يدعون أي لاهل الجنة ما يطلبون ويختون وشرعاخبار بحق له على غيره
 عند حاكم أو يحكم فان لم تكن عند حاكم ولا يحكم فلا تسمى دعوى والبيانات جمع بينة وهم
 الشهود هو بذلك لأن الحق بينهم أي يظهر والاصل في ذلك قوله تعالى وإذا دعوا الى الله
 ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون وخبر مسلم ليعطى الناس بدعواهم لا دعى ناس
 دماه رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه وروى البيهقي ولكن البينة على المدعى
 واليمين على من أنكر ولما كان جانب المدعى ضعيفا لمخالفة قوله الظاهر جعل في جانبه البينة
 ولما كان جانب المدعى عليه قويا لموافقة قوله الظاهر جعل في جانبه اليمين واعلم أنه يتعلق
 بهذا الفصل خمسة أشياء الدعوى والبينة وجواب المدعى عليه من اقرار أو انكار واليمين
 والنكول وكلها مأخوذة من كلام المصنف (قوله وإذا كان مع المدعى بينة) أي رجلان
 أو رجل وامرأتان وكذلك شاهد ويمين أن كان القاضي يرى ذلك وقوله سمعها الحاكم وحكم له
 بها أي أن طلب منه الحكم بها وعلم من ذلك أن صاحب الحق لا يستقل باستيفائه بل لا بد من
 الرفع الى الحاكم ولو محكما وذلك في غير عين ودين ومنفعة كقود وحدث فذف ولعان وإيلاء
 ونكاح ورجعة نعم لو استقل مستحق القود باستيفائه وقع الموضع وإن حرم عليه وعز ولا قسيانه
 على الامام وأما العين والدين والمنفعة ففيها تفصيل وهو أن العين إن خشي من أخذها من هي
 عنده ضرر فلا بد فيها من الرفع الى الحاكم بحز زاعن الضرر والأقله أخذها استقلا للضرورة
 والدين إن كان على غير ممنوع من أدائه طال به فلا يأخذ شيئا من غير مطالبة ولو أخذ لم يملكه
 ويلزمه رده فان تلف ضمنه وإن كان على ممنوع من أدائه ولو مقر به جاز له أخذ جنس حقه بصفته
 بطريق الظفر وملكه بمجرد الأخذ فلا يحتاج الى صيغة تملك فان تذر عليه الجنس المذكور
 بأن وجد غير جنس حقه أو جنس حقه بغير صفته أخذه مقدما للنقد على غيره ويبيعه مستقلا
 كما يستقل بالأخذ لما في الرفع الى الحاكم من المؤنة والمشقة وتضييع الزمان حيث لا حاجة له
 والأفلا يبيع إلا باذن الحاكم ولا يبيعه إلا بئد البلد فان كان جنس حقه تملكه وإن كان غير
 جنس حقه اشتري به جنس حقه ثم تملكه ولا يأخذ فوق حقه إن أمكن الاقتصا عليه فان لم
 يمكن أخذ فوق حقه ولا تضمن الزيادة لعذره وباع منه بقدر حقه إن أمكن تجزئه والاباع الكل
 وأخذ من ثمنه قدر حقه وذا الباقي بصورة هبة ونحوها وله اخذ مال غريم غريمه إن لم يظفر
 بمال غريمه وكان غريم الغريم ممنعا أيضا وله فعل ما لا يصل للمال الابيه ككسر باب ونقب جدار
 وقطع فوب ولا يضمن ما فوقه بذلك ومحمل ذلك إذا كان ما يفعل به ذلك ملكا للمدين ولم يتعلق به
 حق لازم كرهن واجارة وما ذكر في دين آدمي أمادين الله تعالى كزكاة امتنع المالك من أدائها
 فليس للمستحق الأخذ من ماله إذا ظفر به لتوقفه على النية والمنفعة إن كانت واردة على عين
 فهي كالعين فله استيفاءؤها منها بنفسه إن لم يفتش من ذلك ضررا والأفلا بد من الرفع الى الحاكم
 وإن كانت واردة على ذمته فهي كالدين فان كانت على غير ممنوع طال به جاز له أخذ شيئا من ماله
 بغير مطالبة وإن كانت على غير ممنوع وقد روى في تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه (قوله
 إن عرف عدلتها) أي أو كانت معتلة وقوله والأي وإن لم يعرف عدلتها ولم تكن معتلة

(وإذا كان مع المدعى
 بينة سمعها الحاكم وحكم له
 بها) إن عرف عدلتها

وقوله طلب تركيتها أى وجوباً وان لم يطعن الخصم فيها لأن التزكية حق لله تعالى كما مر
 (قوله وان لم يكن له بينة) أى نقبل شهادتها بأن لم يكن له بينة أصلاً وله بينة لا تقبل شهادتها
 لكونه معجروحة فهي كالعدم (قوله فالقول قول المدعى عليه بيمينه) أى قصد بقيمينه الألفى
 اللعان والقسامة إذا اقترن بدعوى الدم لوث فاليمين في جانب المدعى فيهما ولا يعجل المدعى عليه
 حين عرض اليمين عليه الا برضا المدعى لانه مقهور بطلب الاقرار أو اليمين وان استعمل في ابتداء
 الجواب لعذر بعد الدعوى عليه أمهل الى آخر مجلس القاضي ان شاء القاضي على المعتمد كما جرى
 عليه ابن المقرى وقيل ان شاء المدعى وهو ضعيف لأن مشيئة المدعى لا تقيد بالمجلس بل له امهاله
 أبدأ بل له الانصراف وترك الخصومة بالكلية واذا استعمل بعد اقامة البينة عليه لياقى بدافع
 من أداء أو ابراء أمهل ثلاثة من الايام لانها مدة قريصة لا يعظم فيها الضرر وقد يحتاج لمنهاتها
 في اقامة البينة للبحث عن الشهود وبين المدعى عليه تقطع الخصومة ولا تسقط الحق فتسمع بينة
 المدعى بعده ولا يعزى الحالف لاحتمال نسيانه خلافا لما يفعله جهلة القضاة (قوله والمراد
 بالمدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر) أى لأن الظاهر براءة ذمة
 المدعى عليه مما ادعاه المدعى فقول المدعى يخالف الظاهر وقول المدعى عليه يوافق الظاهر
 فلو أسلم الزوج والزوجة قبل الدخول ثم قال الزوج أسلنا معا فالنكاح باق وقالت الزوجة أسلنا
 مر تباً فانفسخ النكاح فهو مدع وهى مدعى عليها وقضية هذا أن القول قول الزوجة والمعتمد
 ان القول قول الزوج لان الاصل بقاء النكاح هذا وقيل المدعى من لو سكت لترك والمدعى عليه
 من لو سكت لم يترك وعلى هذا فالزوج في المسئلة السابقة مدعى عليه لانه لو سكت عن دعوى
 المعبية لم يترك بل يطالب بالواجب عليه والزوجة مدع لانها لو سكت لترك فلا تطالب بشئ
 فتصدق الزوج على هذا ظاهر (قوله فان نكل الخ) ويسن للقاضي أن يبين له حكم النكول
 بأن يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعى وأخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله نفذ
 حكمه لتقصيره بترك البحث عن النكول وله بعد نكوله العود الى الحلف مالم يحكم بنكوله
 حقيقة أو تنزيلاً ولا فليس له العود اليه الا برضا المدعى (قوله أى امتنع المدعى عليه الخ)
 فالنكول معناه الامتناع من اليمين المطلوبة من المدعى عليه وسبأى تصويره (قوله ردت على
 المدعى) أى لانه صلى الله عليه وسلم ردها على صاحب الحق كما رواه الحاكم وصححه وفعل ذلك
 عمر بمحض من العصابة رضى الله تعالى عنهم من غير مخالفة كما رواه الشافعى رضى الله تعالى
 عنه (قوله فيحلف حينئذ) أى فيحلف بين الردين اذ نكل المدعى عليه عن اليمين ورددت على
 المدعى فان لم يحلف بين الردين ولا عذله سقط حقه من اليمين والمطالبة لا عراضه عن اليمين لامن
 الدعوى فتسمع حجته اذا أقامها بعد ذلك فان كان له عذر كاقامة حجة وسؤال فقيه ومراجعة
 حساب أمهل ثلاثة أيام لانها مدة مقتقرة شرعاً ولا يراد عليها التسلط طول مدافعتها وبفارق
 جواز تأخير الحجة أبداً بانها قد لا تساعد ولا تحضر معه واليمين موكولة اليه وبين الرد كالاقرار
 لا كالبينه على الصحيح ويترب على الخلاف أن الحق ثبت بمجرد اليمين من غير افتقار الى حكم
 ولا يسمع بعدها حجة بمسقط كاداء أو ابراء بناء على أنها كالاقرار فيهما فان قلنا انها كالبينه احتج
 الى حكم ومعت بعدها الحجة بالمسقط (قوله ويستحق المدعى به) أى باليمين لا بالنكول ومن

والا طلب تركيتها (وان
 لم يكن له) أى المدعى (بينه)
 فالقول قول المدعى عليه
 بيمينه (والمراد بالمدعى من
 يخالف قوله الظاهر
 والمدعى عليه من يوافق
 قوله الظاهر) (فان نكل)
 أى امتنع المدعى عليه (عن
 اليمين) المطلوبة منه (ردت
 على المدعى فيحلف) حينئذ
 (ويستحق المدعى به)

طوبى بجزية قاضي مسقطا كاسلامه في أثناء الحول فان وافقت دعواه الظاهر كأن كان غائبا
 فحضر وادعى ذلك وحلف قبل منه فلا يؤخذ منه الا القسط وان لم توافق الظاهر بأن كان عندنا
 ظاهرا ثم ادعى ذلك أو وافقه ونكل عن اليمين طوبى به بارليس ذلك قضاء بالنكول بل لانها
 وجبت ولم يأت بدافع أو طوبى بركة قاضي مسقطا لم يطالب بها ولا يجب تحليفه لأن أيمان
 الزكاة مستحبة ولو ادعى ولي صبي أو مجنون حقه على شخص فأنكر ولا يمينه ونكل عن اليمين
 لم يحلف الولي على أصل الحق وان ادعى ثبوته بمباشرة بل ينتظر كمال المدعى ثم يحلف لأن
 الشخص لا يستحق شيئا يمين غيره فان حلف الولي على جريان العقد بينه وبين المدعى عليه مع
 وثبت الحق تعا ولا يحلف مدعى صبا ولو محتملا بل يهل حتى يبلغ ثم يدعى عليه ويحلف بعد ذلك
 الاول الكافر المسي الذي أنبت عانه وقال تعجلت الابن فيحلف لسقوط القتل وانما لم
 يحلف فيما عدا المستثنى لأن حلفه ثبت صبا وصبا يبطل حلقه في تحليفه ابطال تحليفه
 ولا يحلف قاض على تركه ظلم في حكمه ولا شاهد على أنه لم يكذب في شهادته لا ارتفاع منصفه ما
 عن ذلك (قوله والنكول أن يقول الخ) أي والنكول حقيقة أن يقول الخ وأما نكوله حكما
 فان يسكت عن جواب الدعوى لادعته أو غباوة أو نحوهما كبلادة ان حكم القاضي بنكوله
 فان سكت لدعته أو غباوة أو نحوهما ما شرح له القاضي الحال ثم حكم بنكوله وقول القاضي
 للمدعى احلف منزل منزلة الحكم بنكول المدعى عليه كما في الروضة كما صلها فهو ليس حكما
 بالنكول حقيقة لكنه فازل منزلة الحكم بالنكول وقول المهني وكذا الوفا القاضي لخصمه
 احلف فهو بمنزلة النكول صوابه أن يقول فهو بمنزلة الحكم بالنكول كما في عبارة الشيخ
 الخطيب فالخامس أن عندهم نكولا حقيقة ونكولا حكما بالنكول حقيقة وحكما
 بالنكول تنزيلا كما علم مما قررناه (قوله أو يقول له القاضي احلف الخ) أي أو يقول له القاضي
 قل والله فيقول والرحمن ويسن تقليد اليمين على كل من المدعى والمدعى عليه فيما ليس بمال
 ولا يقصد منه المال كطلاق ونكاح وفي مال يبلغ نصاب زكاة أو ما قيمته ذلك وفيما إذا رأى
 الحاكم جريمة الخالف على اليمين بالزمان والمكان كما مر في اللعان وبزيادة أسماء وصفات كان
 يقول والله الذي لا اله الا هو عالم العيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية هذا
 ان كان الخالف مسلما فان كان يهوديا حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاء
 من الفرق أنصرانيا حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله
 الذي خلقه وصوره ومن التقليد أن يوضع المصحف في حجره ويطلع له سورة براءة ويقال له ضع
 يدك على ذلك وبقرا قوله تعالى ان الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم عننا قلوبا الاية ولا يجوز
 للقاضي أن يحلف أحدا بطلاق أو عتق أو نذر متى بلغ الامام أن القاضي يستخلف الناس بذلك
 عزله كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال ابن عبد البر لا أعلم أحدا من أهل العلم يرى
 الاستخلاف بذلك والمعتبر في اليمين نية القاضي أو الحكم لانية الخالف فلو روى لم تنفعه التورية
 ولا تدفع عنه اثم اليمين الفاجرة لأن اليمين انما شرعت ليهاب الخصم الاقدام عليها خوفا من الله
 تعالى فلو نفعته التورية لبطلت هذه الفائدة لكن بشرط أربعة أن يكون ذلك عند القاضي
 أو الحكم فلو حلف عند المدعى فقط نفعته التورية وأن يطلب منه القاضي أو الحكم احلف

والنكول أن يقول المدعى
 عليه بعد عرض القاضي
 عليه اليمين أنا ما كل
 عنها ويقول له القاضي
 احلف فيقول لا احلف

فلوحلف قبل طلبه منه نفعته التورية وأن لا يكون التحليف بالطلاق والعنق فإن كان بهما
نفعته التورية وأن لا يكون الحالف محققا ولا نفعته التورية كأن يدعى عليه شخص أنه أخذ
من ماله كذا بغير اذنه وماله رده وهو انما أخذه في دين له عليه فأجاب بنى الاستحقاق فقال
المدعى للقاضي حلفه أنه ما أخذ من مالى شيئا بغير اذنى وكان القاضي يرى اجابته لذلك حلف
المدعى عليه أنه ما أخذ شيئا من ماله بغير اذنه ونوى بغير استحقاق فانه لا يأتى بذلك وكذا لو كان
معسرا أو أراد المدعى الاخذ منه حالا فأنكر وحلف أنه لا يلزمه شيء ولا يستحق على شيئا وأراد
الآن لكونه معسرا فتنفعه التورية حينئذ (قوله وإذا ادعى) أى ادعى كل منهما وانما عبر
هنا بالمدعى لأن كلاهما ادعى أن الشيء له ولم يقتصر أحدهما على الإنكار بخلافه فيما سبق
فان الذى ادعى أحدهما واقتصر الآخر على الإنكار (قوله أى اثنان) تفسير لضمير التنبيه
وهو الالف وفسره الشيخ الخطيب بقوله أى الخصمان (قوله شيئا) أى عينا وقوله في يد
أحدهما أى ولاية لواحد منهما فان كان لكل منهما ينة رجحت ينة صاحب اليد ويسمى
الداخل على ينة الآخر ويسمى الخارج بشرط أن يقيم الداخل ينة بعد ينة الخارج ولو قبل
تعديلها لأن الأصل في جانب الداخل اليمين ما لم يقيم الخارج ينة فلا يعدل عنها مادامت كافية
فلو أقامها قبلها لم تسمع فيه جدها بعد وهاو ترجح ينة الداخل ولو كانت شاهدا وعية او كانت ينة
الخارج شاهدين وان تأخر تاريخها أو لم تين بسبب الملك من شراء أو غيره ترجيحها اليه يده نعم
لو قال الخارج هو ملكى اشتريته منك ولم تدفعه لى أو غصبته منى أو اكرتته أو استعترته فقال
الداخل بل هو ملكى وأقاما ينتين بما قالاه رجحت ينة الخارج لزيادة علمها بما ذكر ولو أزيلت
يد الداخل ينة أقامها الخارج ثم أقام الداخل ينته وأسندت ملكه الى ما قبل ازالة يده
رجحت ينته وان لم يعتذر بغيرها مشلا على المعتمد خلافا للبلقينى وتبعه شيخ الاسلام في شرح
منهجه فينقض القضاء السابق لان يده انما أزيلت لعدم الحجة وقد ظهرت بخلاف ما إذا لم تسند
ملكه الى ذلك فلا ترجح لانه الآن مدع خارج وعلم مما تقر من أن ينة الداخل ترجح اذا
أزيلت يده ينة وأسندت ينته ملكه الى ما قبل ازالة يده أن دعواه تسمع ولو بغير ذكر انتقال
بخلاف ما لو أزيلت يده باقرار حقيقة أو حكاه وهو اليمين المردودة فلا تسمع دعواه ثانيا بغير ذكر
انتقال لانه مؤاخذ باقراره فان ذكر الانتقال كأن قال بعدما أقر به اشتريته منك سمعت نعم
لو قال وهبته له وملكته لم يكن اقرارا بلزوم الهبة لجواز اعتقاد لزومها بالعقد ذكره في الروضة
كاملها (قوله فالتقول قول صاحب اليد يمينه) أى لأن اليد من الاسباب المرجحة وقوله ان
الذى في يده أى أن الشيء الذى في يده ملك له (قوله وان كان في يدهما) أى وان كان الشيء الذى
تدعيه في يدهما كأن كان فراشا جلسا عليه أو جارا ركاه أو دارا سكنا فيها وقوله أو لم يكن
في يد واحد منهما أى ولم يكن بيد ثالث بل كان متاعا ملقى في طريق مثلا وليس المذهب ان عنده
فان كان في يد ثالث فالتقول قوله فيحلف لكل منهما عينا أنه ليس له وان أقر به لاحدهما عمل
بمقتضى اقراره وان أقام كل منهما ينة بما ادعاه وهو يد الثالث سقطتا لتناقض موجبيهما
ويرجع لقوله حينئذ فيحلف لكل منهما عينا كما مر (قوله فالحالها) أى حلف كل منهما على نفي
كونه للاثم أن يقول واقعه ان هذا الشيء ليس لك وقوله وجعل المدعى به ينة ما أي فيقسم

(وإذا ادعى أى اثنان
شيئا في يد أحدهما فالتقول
قول صاحب اليد يمينه)
ان الذى في يده (وان كان
في يدهما) أو لم يكن في يد
واحد منهما (فالحالها وجعل
المدعى به ينة)

بينهم ما نصفين لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك كما صححه الحاكم على شرط الشيخين ولاستوائهما في البس في الاولى وعدمها في الثانية ولو اقاما بينتين ربح تاريخ سابق كان شهدت بينة لواحد بملكه من سنة الى الآن وبينة أخرى لا تخرجه ملكه من أكثر منها كسنتين ففرج بينة الاكثر لان الاخرى لا تمارضها فيه فنبت الملك بها لمن شهد له وله أجرة وزيادة حادثة من يوم ملكه بالشهادة لانها ناعما ملكه ويستثنى من الأجرة ما لو كان المبيع بيد البائع قبل القبض فلا أجرة عليه للمشتري على الاصح وان صحح البليقي خلافه ودفعه الصدق ويرجح هنا بشاهدين وبشاهد وامرأتين لاحدهما على شاهد ويمين للآخر لان ذلك حجة بالاجماع وأبعد عن تهمة الخالف بالكذب في عيینه نعم ان كان مع الشاهد واليمين يدرج بهما على من ذكر كما علم مما مر ولا ترجح بزيادة شهود لاحدهما ولا برجلين على رجل وامرأتين لكمال الحجة في الطرفين ولا بينة مؤرخة على بينة مطلقة لان المؤرخة وان اقتضت الملك من زمن التاريخ فالمطلقة لا تنفيه نعم لو شهدت بينة بالحق وبينة بالابراء رجحت بينة الابراء لانه انما يكون بعد الوجوب فمعها زيادة علم وحيث لا ترجح فيما اذا اقاما بينتين قسم المدعى به بينهما نصفين اذ ليس أحدهما أولى به من الآخر (قوله ومن حلف على فعل نفسه) ومثله فعل مملوكه من عبد أو بهيمة فلو قال شخص جنى عبداً على وأنكر فالاصح أنه يحلف السيد على البت والقطع لان فعل عبده كفعله لانه ماله ولذلك سمعت الدعوى عليه ولو قال جنت بهيئتكم على زعمي مثلاً فعليك ضمانه وأنكر مالكها حلف على البت والقطع لانه لازمة لها وانما ضمن جنايتها بتقصيره في حفظها فهو بفعله لابقعها (قوله اثباتاً ونفياً) أي ولو مطلقاً كأن يقول والله بعت أو وهبت في الاثبات أو والله ما بعت ولا وهبت في النفي (قوله حلف على البت) مأخوذ من قولهم بعت الحب ل اذا قطعه فمعناه القطع فقوله والقطع من عطف التفسير كما سيذكره الشارح وانما حلف في ذلك على البت والقطع لان الانسان يعلم حال نفسه وحال مملوكه منسوب اليه فهو كحاله (قوله والبت بموحدة ففتنة فوقية معناه القطع) أي لانه مأخوذ من قولهم بعت الحب ل اذا قطعه كما علمت وقوله وحيث أتي حين اذا كان البت معناه القطع وقوله فعطف المصنف القطع على البت من عطف التفسير وانما أتي به للايضاح (قوله ومن حلف على فعل غيره) أي وليس ذلك الغير مملوكه من عبداً أو بهيمة لان فعل مملوكه كفعله كما علمت وظاهر كلام المصنف حصر اليمين في كونه على فعله وفعل غيره وليس كذلك فقد تكون على تحقيق شيء ليس مستقداً الى فعله ولا الى فعل غيره مثل أن يقول لزوجته ان كان هذا الطائر غراباً فانت طالق فطار ولم يعلم أنه غراب فادعت الزوجة أنه غراب وأنكر الزوج ذلك فيحلف على البت كأن يقول والله انه ليس بغراب كما قاله الامام والضابط كما قاله الشيخان تبعاً للبند نبي وغيره أن يقال كل عين فهي على البت والقطع الاعلى ان في فعل الغير المطلق فيحلف فيه على نفي العلم كما سياتي (قوله فقيه تفصيل) أي مأخوذ من كلام المصنف (قوله فان كان) أي فعل غيره وقوله اثباتاً أي محصوراً ومطلقاً وقوله حلف على البت والقطع أي كأن يقول والله أقضيتك مورثي كذا أو أودعتك كذا ويجوز له البت والقطع في الحلف لاعتماده على خطئه أو خطأ مورثه فيظن ذلك ظناً مؤكداً

ومن حلف على فعل نفسه
اثباتاً ونفياً (حلف على
البت والقطع) والبت
بوحدة ففتنة فوقية معناه
القطع وحيث أتي حين اذا
المصنف القطع على البت
من عطف التفسير (ومن
حلف على فعل غيره) فقيه
تفصيل (فان كان اثباتاً
حلف على البت والقطع

(قوله وان كان نفيًا مطلقا) أي غير مقيد بزمان مخصوص ولا مكان مخصوص وقوله حلف على نفي العلم أي نفي علمه بأن غيره فعل كذا كما أشار إليه الشارح بقوله وهو أنه لا يعلم أن غيره فعل كذا أمثال ذلك أن يدعى دين المورثة على شخص فيقول ذلك الشخص ابرأني مورثك منه فينكر البراءة ويحلف على نفي العلم بأن مورثه ابرأه منه وانما اكتفى بالحلف على نفي العلم لتعسر الوقوف عليه ولو حلف على البت والقطع جاز كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره لانه قد يعلم ذلك وأما لو حلفه القاضي في ذلك على البت والقطع فقد ظلمه لكن يعتد به (قوله أما النفي المصور) أي المقيد بزمان مخصوص أو مكان مخصوص والقرض أنه في فعل غيره وقوله فيحلف فيه الشخص على البت أي والقطع لتيسر الوقوف عليه (خاتمة) لانسمع دعوى بدين مؤجل وان كان به بينة اذ لا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا سمعت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه قاله الماوردي (فصل في شروط الشاهد) أي وشروط العدالة وانما لم يذكرها الشارح في الترجمة لانها شروط في العدالة التي هي شرط في الشاهد وشرط الشرط شرط والشاهد مأخوذ من الشهادة وهي اخبار بحق لغيره على غيره بلفظ مخصوص وفي عبارة اخبار عن شيء بلفظ خاص ودخل في الشيء هلال رمضان والمراد باللفظ مخصوص أو الخاص لفظ أشهد بعينه فلو أبدله بغيره كاعلم أو أتيقن لم يكف وهذا هو المعنى اللغوي فهو الحضور لانها من الشهود بمعنى الحضور وقيل ان المعنى المذكور لغوي وشرعي والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تسكنوا الشهادة وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله وأخبار كثير العيصين ليس لك الا شاهدك أو عينه أي ليس لك يامدعي في اثبات الحق على خصمك الا شاهدك وليس لك في فصل الخصومة ينك ويذنه عند عدم البينة الا عينه وكثير البيهقي والحاكم وصحح اسناده أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أو دع أي أرى الشمس فاكلام على معنى الاستفهام التقريري وقوله على مثلها فاشهد أو دع أي ان كنت تعلم الشيء الذي تريد الشهادة به مثل الشمس فاشهد به وان كنت لانعله مثلها فاترك الشهادة به وأتركها خسة شاهد ومشهود له ومشهود به ومشهود عليه وصيغة وقد ذكر المصنف شروط الركن الاول الذي هو الشاهد (قوله ولا تقبل الشهادة الا من الخ) أي لا يقبلها القاضي الا من الخ وقوله أي شخص أشار بذلك الى أن من نكرة موصوفة ويصح جعلها موصولة بمعنى الذي أي الشخص الذي (قوله اجتمع فيه) أي عند الاداء وان لم تجتمع فيه عند التحمل فيجوز أن يحملها وهو غير كامل ثم يؤذيها وهو كامل الا فيما توقف صحته على الشهود كالنكاح فيعتبر فيه أن يكون كاملا عند التحمل كالاداء فلو شهد حال التقصان وردت شهادته لنقصانه ثم أعادها بعد الكمال قبلت ان كان نقصانه بغير ظاهر أو رفق أو صبا أو نحو ذلك فان كان بكفر خفي أو عداوة أو فسق أو حرم مروة لم تقبل للثمة وهذا التفصيل في الشهادة المعادة وأما غير المعادة فتقبل من الجميع لكن بشرط التوبة في الفاسق ومرتكب خاتم المروءة مع الاستبراء بسنة لان مضيا على السلامة مع اشتغالها على الفصول الاربعة التي تهيج النفوس لماتشبهه يشعر بحسن السريرة ومحله في الفاسق اذا أظهر فسقه فلو كان يحتميه وأقربه ليقام عليه الحد

وان كان نفيًا مطلقا حلفت
على نفي العلم وهو أنه لا يعلم أن
غيره فعل كذا أما النفي
المصور فيحلف فيه الشخص
على البت
(فصل في شروط الشاهد)*
(ولا تقبل الشهادة الا من)
أي شخص (اجتمع فيه)

قبلت شهادته عقب قوله فهذه مستثناة كافي شرح المنهج (قوله خمس خصال) أي بحسب ما ذكره المصنف والافتقار زيد عليها خمسة أخرى فتكون الجملية عشرة والسادس كونه ناطقا فلا تقبل شهادة الآخر من وان فهمت اشارته والسابع كونه يقطنا كما قاله صاحب التنبيه وغيره فلا تقبل شهادة مغفل لا يضبط الامور والثامن كونه غير منهم فلا تقبل شهادة المتهم لقوله تعالى ذلكم أقم عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا والريسة حاصلة في المتهم والتاسع كونه رشيدا فلا تقبل شهادة محجور وعليه بسفه والعاشر أن يكون له مروءة وجعلها المصنف شرطا للعدالة وليس كذلك بل هي شرط لقبول الشهادة لا للعدالة فان مرتكب خاتم المروءة لا يخرج عن العدالة بارتكابه ذلك ولم تقبل شهادته لفقد مروءته ومن لا مروءة له لا حياله ومن لا حياله قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم اذ لم تسخ فاصنع ما شئت وزاد بعضهم عدم المواظبة على ترك السنن الرواتب وترك التسيب في الصلوات وخصه الاذرى بالحاضر دون المسافر (قوله أحدها) أي أحد الخمس خصال وقوله الاسلام خبر المبتدا وهو أحدها بالنسبة لكلام الشارح وأما بالنسبة لكلام المصنف فهو يدل (قوله ولو بالتبعية) أي سواء كان بالاستقلال أو بالتبعية لاحدا أو به مثلا (قوله فلا تقبل شهادة كافر) أي لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والكافر ليس بعدل وليس منابله هو أنسقى الفساق ولأنه يكذب على الله تعالى فلا يؤمن أن يكذب على خلقه (قوله على مسلم أو كافر) أي خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه في قوله بقبول شهادة الكافر على الكافر وخلافا للامام احمد رضي الله عنه في الوصية في السفر خاصة فاذا أوصى برذال ودبعة الى صاحبها وأشهد على ذلك اثنين من الكفار قبلت شهادتهم على المسلم والكافر أخذ بظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم وغير الامام أحمد يجعله على أن المراد اثنان ذوا عدل من قبيلتكم أو آخران من غير قبيلتكم (قوله والثاني) أي من الخمس خصال وقوله البلوغ خبر المبتدا وهو الثاني بالنسبة لكلام الشارح وأما بالنسبة لكلام المصنف فهو معطوف على الاسلام وقد عرفت أنه بدل والمعطوف على البديل بدل (قوله فلا تقبل شهادة صبي) أي لقوله تعالى من رجالكم والصبي ليس من رجالنا فلا تقبل شهادته ولولم له وأعليه خلافا للامام مالك رضي الله عنه حيث قبل شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات ما لم يتقرقوا وقوله ولو مراعاة في الصبي (قوله والثالث) أي من الخمس خصال وقوله العقل خبر المبتدا وهو الثالث نظير ما تقدم (قوله فلا تقبل شهادة مجنون) أي بالاجماع (قوله والرابع) أي من الخمس خصال وقوله الحرية خبر المبتدا وهو الرابع نظير ما قبله وقوله ولو بالدارأي كالقبط فان حرته بالدار (قوله فلا تقبل شهادة رقيق) أي خلافا للامام أحمد رضي الله عنه في قوله بقبول شهادة الرقيق واختاره ابن المنذر وغيره من أئمتنا والجمهور على عدم قبول شهادته لان أداء الشهادة فيه معنى الولاية وهو ليس من أهلها (قوله قنا كان أو مدبرا أو مكاتبا) أي أو مبعضا فالمراد بالرقيق ما يشمل رقيق البعض ولذلك قال في شرح المنهج فلا تقبل من به رقيق وهو ظاهر في شمول البعض (قوله والخامس) أي من الخمس خصال وقوله العدالة فلا تقبل شهادة فاسق لقوله

خمس خصال (أحدها)
(الاسلام) ولو بالتبعية فلا
تقبل شهادة كافر على مسلم
أو كافر (و) الثاني (البلوغ)
فلا تقبل شهادة صبي ولو
مراعاة (و) الثالث
(العقل) فلا تقبل شهادة
مجنون (و) الرابع (الحرية)
ولو بالدار ولا تقبل شهادة
رقيق قنا كان أو مدبرا أو
مكاتبا (و) الخامس
(العدالة)

تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقرئ فتبينوا ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه وهو صادق
 في شهادته فهل يحل له أن يشهد أولا فيه خلاف واعتقد الرمي منه الحل وغيره الحرمه وتجب
 عليه التوبة من ذلك كما هو منصوص عليه (قوله وهى) أى العدالة وقوله لغة التوسط أى
 لانها مأخوذة من الاعتدال ومعناه التوسط (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله ملكة أى
 صفة راسخة في النفس سميت بذلك لانها ملكة محلها وقوله تمنعها من اقتراف الكبائر أى من
 ارتكابها فحق ارتكاب ككبيرة فسق وأما الصغيرة فان أصرت عليها فسق أيضا كما يقتضيه
 قوله في شروط العدالة غير مصر على القليل من الصفات إلا أن تغلب طاعته على معاصيه فلا
 يكون فاسقا فالخالف أنه بارتكاب كبيرة تنقضي العدالة مطلقا وبالاصرار على الصغيرة تنقضي
 العدالة إلا أن تغلب طاعته على معاصيه فلا تنقضي العدالة (قوله والردائل المباحة) أى
 وتمنعها عن اقتراف الردائل المباحة كتقبيل زوجته أو أمته بحضرة الناس ومذلل الرجل عند
 الناس الذين يحتشمهم ويستحي منهم ومن ذلك كثرة الحكايات المضحكة بين الناس
 بحيث يصير ذلك عادة بخلاف ما إذا لم يكثر منها وكان ذلك طبعه لا تصنع كما وقع لبعض الصحابة
 رضى الله عنه ومقتضى ذكر ذلك في تعريف العدالة أن المنع من اقتراف الردائل المباحة
 دخل في تحقق العدالة بحيث لو اتقى ذلك اتقت العدالة وهو يؤيد منيع المصنف الآتى
 حيث جعل كونه محافظا على ضرورة مثله من شروط العدالة وقد علمت أنه ليس من شروط العدالة
 بل من شروط قبول الشهادة فن ارتكب شيئا من ذلك لا تنقضي عنه العدالة غاية الامر أنه فاقد
 المروءة كما مر فالأولى بل الصواب حذف ذلك من تعريف العدالة وذكر عدم الاصرار على
 الصغير بدل ذلك فان الاصرار على الصغير ينقض العدالة إلا أن تغلب طاعته على معاصيه
 كما علمت (قوله وللعدالة) أى التى هي الشرط الخامس وانما أظهر مع أن المقام للاضمار فكان
 مقتضى الظاهر أن يقول ولها لأنه لو أضررتهم أن الضمير راجع للشهادة لانها المحدث عنها
 وقوله خمس شرائط متبادر مؤخر وللعدالة خبر مقدم والمعنى ولتحقق العدالة خمس شرائط والمراد
 بالشرائط الشروط فساوت هذه النسخة النسخة التى حكاهما الشارح بقوله وفي بعض النسخ
 خمس شروط (قوله أحدها) أى أحدها الخمس شرائط والخمس شروط على النسختين السابقتين
 (قوله أن يكون العدل) الأولى أن يقول الشخص لانه قد تقر بأن الحكم على الموصوف
 بصفة يستدعى ثبوتها قبل الحكم مع أن العدالة لا تثبت ولا تحقق إلا بهذه الشروط وهكذا
 يقال فيما يأتي أفاده الشراعى (قوله مجتنباً للكبائر) أى متباعد عنها وتاركاً لها وهو من
 قبيل عموم السلب كما أشار إليه الشارح بقوله أى لكل فرد منها فالمعنى أنه تارك لكل فرد منها
 ففقد أنه متى ارتكب كبيرة اتقت العدالة (قوله فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة) أى لا تقبل
 العدالة حيث يفعل الكبيرة فيصير بذلك فاسقا بخلاف ما لو عزم على فعل الكبيرة غدا فإنه
 لا يصير بذلك فاسقا لان العزم على الكبيرة صغيرة وأما لو عزم على الكفر غدا فقد كفر حالا كما
 في البحر وفسر جماعة الكبيرة بأنها ما لحق صاحبها وعيد شديد نص كتاب أوسنة وهذا هو الراجح
 وقال الامام هى كل جريمة تؤذن بقله أكرات مرتكبها بالدين أى بقله بمبالاة مرتكبها بالدين
 وأما القول بأنها هى المعصية الموجبة للعدو ففيه قصور وان ذكر فى أصل الروضة أنهم هم إلى

وهى لغة التوسط وشرعا
 ملكة فى النفس تمنعها
 من اقتراف الكبائر
 والردائل المباحة (وللعدالة
 خمس شرائط) وفى بعض
 النسخ خمس شروط أحدها
 (أن يكون) العدل مجتنباً
 للكبائر أى لكل فرد منها فلا
 تقبل شهادة صاحب كبيرة

ترجع هذا أميل لانهم عدوا الري وأكل مال اليتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبائر ولا حجة فيها وهذا ضبطها بالحد وأما بالعدة فيشير إليه الشارح بقوله وعد الكبائر منذ كور في المطولات (قوله كالزنا وقتل النفس بغير حق) أي وترك الصلاة ومنع الزكاة إلى غير ذلك مما سيأتي (قوله والثاني) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة (قوله أن يكون غيره صر على القليل من الصغائر) أي على شيء منها ومنها النظر المحرم وكشف العورة ولوفي الخلو لغیر حاجة وهجر المسلم فوق ثلاثة أيام لغیر عذر ديني والتجترى المشي واستعمال نجاسة في بدن أو فوب لغیر حاجة وادخال صبي أو مجنون مسجدا مع خشية تعجيسه منه واللعب بالترد وهو الطاولة المعروفة لغیر أبي داود من لعب بالترد فقد عصى الله ورسوله واللعب بالطاب وكذا بالشرنج ان شرط فيه مال من الجانين أو أحدهما والاكره ومثله السجدة والمنقلة وسماح آلات الملاهي المحرمة كطنبور ومزمار عراقى وهو ما يضرب به مع الاوتار ويراع وهو الشبابة خلافا للرافعى حيث صحح حل البراع ومال اليه البلقيني وغيره وقد قال بعضهم فأجزم على التحريم أى جزم * والرأى أن لا تتبع ابن حزم فقد أبيحت عنده الاوتار * والعود والطنبور والمزمار

وتصوير الحيوان والتفرج على ما لا يجوز منه وستر الجدران بالحبر والتفرج عليه ومنه الزينة التي جرت العادة بفعلها وعذفي شرح الخطيب من الصغائر النجاسة وشق الجيب وتبعه المحدثي وعدها ابن حجر من الكبائر والقلب اليه أميل (قوله فلا تقبل شهادة المصر عليها) أي على الصغائر أي على شيء منها من نوع أو أنواع الا ان غلبت طاعانته على معاصيه كما قاله الجمهور والا فتقبل شهادته حينئذ وان اقتضى كلام المصنف بالمفهوم انتفاء العدالة بالاصرار على الصغائر مطلقا واقتضى اطلاق الشارح عدم قبول شهادة المصر عليها مطلقا (قوله وعد الكبائر مذ كور في المطولات) ولا بأس بعد شيء منها فنهى ترك الصلاة وتقديمها أو تأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة والزنا وقتل النفس التي حرم الله قتلها الا بالحق والواط وشهادة الزور ونسب ان القرآن بعد البلوغ والياس من رحمة الله والامن من مكروه وعقوق الوالدين وأكل الربا وأكل مال اليتيم والانطاف في رمضان بغير عذر وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو عند الفاعل وان لم يكن منكرا عند الناهي بشرط أن يأمن على نفسه وماله وأن لا يخاف الوقوع في مفسدة أعظم من المفسدة المنهية عنها وضرب المسلم والذي ونحوه بغير حق والنجمة وهي السعي بين الناس بالافساد بنقل الكلام أو الفعل ولو بالاشارة أو الكتابة وأما الغيبة فان كانت في حق أهل العلم وحملته القرآن فهي من الكبائر كما جرى عليه ابن المقرئ والافهمي من الصغائر وبعض المذاهب يجعلها من الكبائر مطلقا قال تعالى ولا يقب بعضكم بعضا أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهوه وبالجملة فالكبائر كثيرة وأما قول ابن عباس هي إلى السبعين أقرب وقول سعيد بن جبير انها إلى السبع مائة أقرب فباعتبار أصناف أنواعها فلا يشافي أن أفرادها كثيرة جدا (قوله والثالث) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة كما مر (قوله أن يكون العدل) قد علمت ما فيه وقوله سليم السرية أي بأن لا يكون مبتدعا يكفر أو يفسق يدعنه كما يؤخذ من كلام الشارح وقد قالوا من سلت مسريره

كالزنا وقتل النفس بغير حق
والثاني أن يكون (غير مصر)
على القليل من الصغائر فلا
تقبل شهادة المصر عليها
وعد الكبائر منذ كور في
المطولات والثالث أن
يكون العدل (سليم
السرية)

حسنت سيرته (قوله أي العقيدة) تفسير للسريرة سميت بذلك لان الشخص يسر هافي قلبه
(قوله فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق يبدعته) أي لا تقبل شهادة حينئذ (قوله
فالأول) أي الذي يكفر يبدعته وقوله يكن أنكر البعث أي للاجساد ودخل بالكاف من أنكر
العلم بالجزئيات ومن أنكر حدوث العالم كما تقدم (قوله والثاني) أي الذي يفسق يبدعته
وقوله كساب العمارة أي يفسق بذلك لانه يجب علينا تأويل ما وقع بينهم كما قال في الجوهرة
وأول التشاخر الذي ورد * ان خضت فيه واجتنب داء الحد

(قوله أما الذي لا يكفر ولا يفسق يبدعته) مقابل لقوله يكفر أو يفسق يبدعته وذلك كن
أنكر صفات الله وخلق أفعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة وقوله فتقبل شهادته أي
لا عقاده أنه مصيب في ذلك للشبهة التي قامت عنده (قوله ويستثنى من هذه) أي من هذه
الفرقة وهي التي لا تكفر ولا تفسق يبدعته ولكن الانسب لكلامه أن يقول ويستثنى من
هذا أي الذي لا يكفر ولا يفسق يبدعته إلا أنه لاحظ المعنى والامر في ذلك سهل وقوله الخطائية
نسبة لخطاب ويستثنى أيضا الداعية وهو الذي يدعو الناس الى بدعته فلا تقبل شهادته كما
لا تقبل روايته بل أولى كإرجح فيها النووي وابن الصلاح وغيرهما وقال بعضهم والعصم أنها
تقبل شهادته وروايته (قوله فلا تقبل شهادتهم) أي لمثلهم ان لم يبينوا السبب كما يدل عليه
قوله فان قالوا رأينا يقرضه كذا قبلت شهادتهم وكذا الوشهود والمخالفينم فتقبل شهادتهم
لا تقبل المانع (قوله وهم) أي الخطائية وقوله فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه
يقول لي على فلان كذا أي فيعتدون في شهادتهم قول صاحبهم لا عقادهم أنه لا يكذب (قوله
فان قالوا الخ) مقابل لمخدوف أشرنا اليه فيما تقدم والتقدير هذا ان لم يبينوا السبب وقوله رأينا
يقرضه كذا أي أو سمعناه يقرله بكذا والمدا على ما ينسني احتمال اعتمادهم على قول المشهود له
وقوله قبلت شهادتهم أي لا تقبل اعتمادهم على قول صاحبهم حينئذ وكذا الوشهود
للمخالفينم كما مر (قوله والرابع) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة كما سبق في نظيره
وقوله أن يكون العدل قد تقدم مافيه وقوله مأمون الغضب أي مأمونا عند الغضب كما في
النسخة النائية التي حكاهما الشارح بقوله وفي بعض النسخ مأمونا عند الغضب أي بحيث
لا توقعه نفسه الامارة بالسوء عند غضبه في قول زورا وأصرار على غيبة أو كذب أو نحو ذلك
(قوله فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه) أي بأن تجعله نفسه عند غضبه على الوقوع
فيما ذكر (قوله والخامس) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة لكن قد علمت أن
هذا ليس شرطا للعدالة وانما هو شرط لقبول الشهادة ومن شروط قبول الشهادة أيضا أن
لا يبادر بشهادته قبل أن يسأل فيها لانه حينئذ متهم الا في شهادة الحسبة فتقبل شهادته فيها في
حقوق الله المحضة كأن يشهد أنه تارك للصلاة أو الزكاة أو الصوم وفيما له فيه حق مؤكد
كطلاق وعق ونسب وعقوع قصاص وبقاء عدة وانقضائها وتحريم مصاهرة وكفر وإسلام
وبلوغ وكفارة وتعديل ووصية ووقف ان عمت جهتهم ما ولو بالآخر كالقراءة وحده ودا لله تعالى
واحسان وصورتها في الزنا أن يقولوا للقاضي نشهد على فلان بأنه زنى فأحضره لنشهد عليه
فان قالوا ابتداء فلان زنى فهم قدفة فيحدون حة القذف وانما تقبل عند الحاجة اليها فلو شهد

أي العقيدة فلا تقبل شهادة
مبتدع يكفر أو يفسق
يبدعته فالأول كمن أنكر
البعث والثاني كساب
العمارة أما الذي لا يكفر ولا
يفسق يبدعته فتقبل شهادته
ويستثنى من هذه الخطائية
فلا تقبل شهادتهم وهم
فرقة يجوزون الشهادة
لصاحبهم اذا سمعوه يقول
لي على فلان كذا فان قالوا
رأينا يقرضه كذا قبلت
شهادتهم والرابع أن يكون
العدل (مأمون الغضب)
وفي بعض النسخ مأمونا عند
الغضب فلا تقبل شهادة من
لا يؤمن عند غضبه وانما من

اشنان بأن فلانا أعتق عبده لم تقبل حتى يقولوا وهو يسترقه وكذلك لو شهد بأن فلانا طلق زوجته فلا تقبل حتى يقولوا وهو يحتل بها أو يستمتع بها أو يعاشرها أو نحو ذلك وأما حقوق الأدميين كقود وحذقذف وبيع فلا تقبل فيها شهادة الحسبة وتقبل دعوى الحسبة فيما تقبل فيه شهادة الحسبة إلا في حدود الله تعالى (قوله أن يكون العدل) قد علمت ما فيه وقوله بمحافظا على مروءة مثله أي من أبناء عصره ممن يراعى مناهج الشرع وآدابه وهي تختلف باختلاف الأشخاص والازمنة والامكنة بخلاف العدالة فانها لا تختلف بذلك بل يستوى فيها الشرايف والمنهج والمروءة توقي الادناس عرفا وقوله ممن أبناء عصره في زمانه ومكانه أي ممن يراعى مناهج الشرع وآدابه كما مر (قوله فلا تقبل شهادة من لا مروءة له) أي لا لاتقاء عد الله كما علمت بل لأن من لا مروءة له لا حياء له ومن لا حياء له قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم اذم تسخ فاصنع ما شئت كما تقدم (قوله كن عشي في السوق مكشوف الرأس) أي وكمن ياكل أو يشرب في السوق ولم يغلبه جوع أو عطش ومن يلبس من الفقهاء قباء أو قلنسوة في مكان لا يعتاد ذلك فيه ومن يتعاطى الحرفة الدينية بالمباحة كجماعة وكنس زبل وبيع وهو لا يليق به ذلك والكلام فيمن يختارها لنفسه مع حصول الكفاية بغيره فلا يراد أنهن من فروض الكفايات فكيف تكون مما يحرم المروءة وخرج بالمباحة المحرمة كالنهييم والكهانة وتصوير الحيوان فليست من حارم المروءة فقط ومن يقبل زوجته أو أمته بمحضرة من يستحيامن وأما تقبيل ابن عم رضى الله عنه أمته التي وقعت في سهمه فأجاب عنه الزركشي بأنه كان تقبيل استحسان لا غاظة الكفار وأجاب بعضهم بأن المرة الواحدة لا تضر على ما اقتضاه نص الشافعي رضى الله عنه والمشي في مثاله ليس قيدا ولذلك عبر في المنهج بكشف الرأس وقال في شرحه وتعبيري بكشف الرأس أعم من تعبيره بالمشي مكشوف الرأس وكذلك السوق ليس بقيد بل المدار على مكان لا يعتاد فيه ذلك (قوله أو البدن) أي أو باقى البدن كالظهر والبطان والجنب وقوله غير العورة هو قيد لكون ذلك حارم المروءة فقط (قوله ولا يليق به ذلك) أي بان كان غير سوقى أما السوق فليس ذلك حارم المروءة وكذلك المحرم بالنسك فيكشف رأسه وجوبا ولا تنضم مروءة بذلك ومثل ما ذكر ليس فقيه قباء أو قلنسوة في مكان اعتيد ذلك فيه كما في مصرنا هذه (قوله أما كشف العورة فحرام) أي من المصغائر كما مر (فصل في أنواع الحقوق) أي باعتبار ما يقبل فيها من الشهود وجعلها المصنف ستة لانه جعل حقوق الأدميين ثلاثة وحقوق الله تعالى ثلاثة فالجمله ستة لكن الضرب الثانى من حقوق الله نظير الضرب الاول من حقوق الأدميين في أن كلا لا يقبل فيه الا شاهدان ذكر ان حتى ان الشارع جعله منه تسعما حيث قال ومن هذا الضرب أيضا عقوبة الله تعالى كتحشرب على ما سأتى في كلامه وللفصل ساقط من بعض كما يعلم مما سأتى وذكر في هذا الفصل أيضا ما يقتضى عدم قبول الشهادة كالعمى فيما عدا المواضع المستثنيات وبجز النفع ودفع الضرر كما سأتى في كلامه وللفصل ساقط من بعض النسخ (قوله والحقوق ضربان) أي جنس الحقوق التحقق في نوعين منها ضربان فصيح الاخبار (قوله أحدهما) أي أحد الضربين وقوله حتى الله تعالى انما قلتم في الاجمال لشرقه بالاضافة

أن يكون العدل (محافظا على مروءة مثله) والمروءة تخلق الانسان بخلق أمثاله من أبناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن عشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة ولا يليق به ذلك أما كشف العورة فحرام (فصل) (والحقوق ضربان) أحدهما (حق الله تعالى)

الى الله تعالى ويدأبجى الآدميين فى التفصيل اهتمامه لانه الاغلب وقوعا ولا حق الآدميين
مبنى على المشاحة وحق الله مبنى على المسامحة (قوله وسبأى الكلام عليه) أى سبأى
الكلام على حق الله بعد الكلام على حق الآدمى وقد علمت حكمه ذلك (قوله والثانى) أى
من الضربين وقوله حق الآدمى أى جنس الآدمى المتحقق فى متعدد فذلك جمع فيما بعد
(قوله فأما حقوق الآدميين الخ) فبسه مع ما قبله لف ونشر غير مرتب فانه تكلم على حق
الآدميين الذى هو الضرب الثانى ثم تكلم على حق الله الذى هو الضرب الاول وقوله فتلاثة
أى فهى ثلاثة بلا تنوين لاضافته لا ضرب وقوله وفى بعض النسخ فهى على ثلاثة أى فهى كاتبة
على ثلاثة أضرى من كينونة المقسم على أقسامه والنسخة الاولى أقصر مسافة من الثانية
(قوله ضرب) أى أحدها والاول ضرب فهو خبر لمبتدأ محذوف كما قدره الشيخ الخطيب
ويصح جعله بدلا من ثلاثة ولا تقدير وقوله لا يقبل فيه الا شهادان ذكر ان أى رجلان
ولا مدخل للثالث فيه لانه تعالى نص على الرجلين فى الطلاق والرجعة والوصاية وروى مالك
عن الزهرى مضت السنة أى تقررت وثبت بأنه لا تجوز شهادة النساء فى الحدود ولا فى النكاح
والطلاق وقيس بالمد كوراث غيرها مما يشاركها فى المعنى الآتى من كونه لا يقصد منه المال
ويطلع عليه الرجال غالباً (قوله فلا يكتفى رجل وامرأتان) أى ولا رجل ويمرأتان لأن كل
مالا يثبت من الحقوق برجل وامرأتين لا يثبت برجل ويمرأتين لأن أقوى من
الرجل واليمين وما لا يثبت بالأقوى لا يثبت بالضعف وكل ما يثبت منها برجل وامرأتين يثبت
برجل ويمرأتين لا يعيوب النساء ونحوها كالألادة والحيض والرضاع فانها لا تثبت بالشاهد واليمين
لانها أمور خطيرة بخلاف المال وما يقصد منه المال (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أى
الذى لا يقبل فيه الا شهادان ذكر ان وقوله بقوله متعلق بفسر (قوله وهو) أى هذا الضرب
وقوله لا يقصد منه المال أى حق لا يقصد منه المال أصلاً وهذا قيد أول وقوله ويطلع عليه
الرجال أى يظهر عليه الرجال وهو معطوف على التثنية أى لا يقصد منه المال لأعلى التثنية أعنى
يقصد منه المال ولذلك وجد فى بعض النسخ وما يطلع عليه الرجال وقوله غالباً أى فى غالب
الاحوال وقد لا يطلع عليه الرجال نادراً فقد يتفق أن الرجل يطلق زوجته من غير حضور رجال
بل بحضور النساء ومع ذلك فلا عبرة بهن (قوله كطلاق ونكاح) أى ورجعة وشهادة على
شهادة بأن يشهد اثنتان على شهادة كل من الشاهدين بنحو قرض لغيبتهما مثلاً وكفالة وموت
ووكالة ووصاية وشركة وقراض وما ذكر فى الطلاق ظاهر ان ادعته الزوجة ولو بعوض
فان ادعاء الزوج بعوض كان من الضرب الثانى فيقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان
أو شاهد ويمرأتان لأن المقصود منه المال ومثله دعوى المرأة النكاح لاثبات المهر أو شرطه
ودعوى كل من الرجل والمرأة لاثبات الارث فيثبت بذلك وان لم يثبت بالرجل والمرأتين أو
الشاهد واليمين فى غير هذه الصورة ومحل فى الوكالة والوصاية والشركة والقراض اذا أريد
اثبات عقودها والولاية فيها فان أريد اثبات الجعل فى الوكالة والوصاية واثبات حصته
من المال فى الشركة وحصته من الربح فيها وفى القراض قبل فيها رجلاً أو رجلاً
وامرأتان أو شاهد ويمرأتان لأن المقصود منها المال حينئذ (قوله ومن هذا الضرب) أى

وسبأى الكلام عليه
(و) الثانى (حق الآدمى)
فأما حقوق الآدميين
فتلاثة وفى بعض النسخ
فهى على ثلاثة (أضرب)
ضرب لا يقبل فيه الا
شاهدان ذكر ان (فلا يكتفى
برجل وامرأتان وفسر
المصنف هذا الضرب بقوله
(وهو ما لا يقصد منه المال
ويطلع عليه الرجال) غالباً
كطلاق ونكاح ومن هذا
الضرب

الذي لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران وقوله أيضا أي كما منه ما تقدم من الطلاق والنكاح وغيرهما بما ذكرناه آنفا وقوله عقوبة الله تعالى أي موجب عقوبة الله تعالى فهو على تقدير مضاف وفي جعله من هذا الضرب نظر لأن فرض الكلام في حقوق الأديمين لكنه نظير لهذا الضرب في كونه لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران فتسمح الشارح بجعل عقوبة الله من هذا الضرب لكونها نظير له فيما ذكر وأما قوله أو عقوبة لا دعي فسلم لأنهم من حقوق الأديمين فهي من هذا الضرب بلا شبهة (قوله وضرب آخر) أي غير الأول وهو الثاني وقوله يقبل فيه أي في هذا الضرب الآخر وقوله أحد أمور ثلاثة أخذ من كلام المصنف حيث عطف بأو (قوله اما شاهدان الخ) تفصيل لقوله أحد أمور ثلاثة وذلك لعدم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي في الاموال وقيس بالاموال كل ما المقصود منه المال (قوله أي رجلان) تفسير لقوله شاهدان وهو معلوم أنه لا ترتيب بين الرجلين بل القاضي يقدم أيهما شاء وقوله أو رجل وامرأتان أي لقيامهما مقام رجل آخر مع وروده فلا يرد ما يقال مقتضى قيامهما مقام رجل أنه يكتفي بامرأتين وعين وليس كذلك كما سيذكره الشارح لعدم وروده ولا يشترط تقديم شهادة الرجل على شهادة المرأة تين لقيامهما مقام الرجل قطعا وقوله أو شاهد واحد أي رجل واحد وقوله وعين المدعي أي لقوة جانبه بالشاهد فيحلف معه تكمينا للجنة (قوله وإنما يكون عينه بعد شهادة شاهده وبعد تعديله) أي لأنه انما يحلف من قوى جانبه وجانب المدعي لا يقوى الا حينئذ وفارق عدم اشتراط كون شهادة المرأتين بعد شهادة الرجل بقيامهما مقام الرجل قطعا كما علمت (قوله ويجب أن يذكر في حلفه أن شاهده صادق) أي لأن الشهادة واليمين مختلفان جنسا فوجب الربط بينهما بذلك ليصيرا كالنوع الواحد ولا بد أن يذكر استحقاقه لما ادعاه فيقول والله أن شاهدي اصادق فيما شهد لي به وإنى مستحق له ولو قدم ذكر الاستحقاق على ذكر صدق الشاهدة فلا بأس كما قاله الامام (قوله فان لم يحلف المدعي) أي بعد شهادة شاهده كما هو القرض وقوله وطلب بين خصمه أي الذي هو المدعي عليه وقوله فله ذلك أي فلم تدعي عدم الحلف وتحلف خصمه لأنه قد يتورع عن اليمين وقوله فان نكل خصمه أي عن اليمين التي طلبها منه المدعي وقوله فله أن يحلف بين الردي الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد لأنها غير التي ترصدها لأن تلك لقوة جانبه بالشاهد وهذه لقوة جانبه بنكول الخصم ولأن تلك لا يقضى بها الا في الاموال وهذه يقضى بها في جميع الحقوق فلزم يحلف المدعي بين الردي سقط حقه من اليمين (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان أو شاهد وعين وقوله بأنه متعلق بقصر وقوله ما كان القصد منه المال فقط أي دون غيره لعله اقتصر على ذلك لأنه يفهم منه بالاولى ما اذا كان الحق نفس المال وفسره غيره بالمال وما قصد منه المال سواء كان المال عينا أو ديناً ومنفعة وسواء كان ما قصد منه المال عقداً مالياً كبيع ومنه الحوالة لأنها بيع دين بدين يجوز للعاجزة أو فسحة كما قاله أو حقا يتعلق به كخبأ وأجل ومن هذا الوقف كما قاله ابن سريج وهو الاقوى معنى كما في الروضة وجمعه الامام والبلغوى وغيرهما وجمعه الرافعي أيضاً في التشرح الصغير كما أفاده في المهمات

أيضا عقوبة الله تعالى كد
شرب أو عقوبة لا دعي
مكتفٍ وقصاص
(وضرب آخر) (يقبل فيه)
أحد أمور ثلاثة اما
(شاهدان) أي رجلان
(أو رجل وامرأتان أو
شاهد واحد وعين المدعي)
وانما يكون عينه بعد
شهادة شاهده وبعد تعديله
ويجب أن يذكر في حلفه أن
شاهده صادق فيما شهد به
فان لم يحلف المدعي وطلب
بين خصمه فله ذلك فان نكل
خصمه فله أن يحلف بين الردي
في الاظهر وفسر المصنف
هذا الضرب بأنه (ما كان
القصد منه المال) فقط

قوله وفسر الخ سقط من
الشارح في حله لكلام
المصنف الضمير المتبادر
الموجود في التور فان فيها
وهو ما كان الخ فانه نصر
الهوري

(قوله وضرب آخر) أي غير الثاني وهو الثالث وقوله يقبل فيه أي في هذا الضرب الآخر وقوله أحد أمرين أخذه من عطف المصنف بأو كما تقدم نظيره ومعلوم أنه يقبل فيه رجلان أيضا لأن كل ما ثبت بحجة ضعيفة ثبت بالأقوى منها بالاولى بل النسخة التي شرح عليها الشيخ الخطيب فيها ذكر الشاهدين ونصها وضرب يقبل فيه شاهدان أو رجل واحد أو أربع نسوة (قوله أما رجل واحد أو أربع نسوة) أي أو رجلان بالاولى كما علمت وقوله أو أربع نسوة أي منفردات لما روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السينة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من عيوب النساء وقيس بما ذكره مما يشاركه في المعنى الذي أشار إليه في الحديث من عدم اطلاع غيرهن عليه وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات قبلت شهادة الرجلين والرجل والمرأتين بالاولى ولا يقبل الرجل واليمين في ذلك كما مر وعلم أن ما قبلت فيه شهادة النساء على فعله لا تقبل شهادتهن على الاقرباء لانه مما يطلع عليه الرجال غالب السماع كسائر الاقارب كما ذكره الدميري (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه رجل واحد أو أربع نسوة وقوله بقوله متعلق بفسر (قوله وهو) أي هذا الضرب وقوله ما لا يطلع عليه الرجال غالب أي ما لا يظهر عليه الرجال في غالب الاحوال وقوله بل نادرا أي بل يطلع عليه الرجال نادرا (قوله كراهة وحيض الخ) أي وكبارة وعيب امرأة تحت ثوبها كرتق وقرن وبرج على فرج حرة كانت أو أمة وخرج بقولنا تحت ثوبها ما في وجه الحرة وكفيها فانه لا يثبت الا برجلين وما في وجه الامة وما يحد وعند المهنة فانه يثبت برجلين أو رجل واحد أو اثنتين أو شاهد ويمين لأن المقصود منه المال في الامة واطلاق الماوردي تنقل الاجماع على أن عيوب النساء في الوجه والكفين لا يقبل فيه الا الرجال ولم ينص بين الحرة والامة وبه مخرج القاضي حسين فيهما ظاهر بالنسبة للحرة وأما في الامة فالمراد أنه لا تقبل فيها النساء المخلص فلا ينافي أنه يقبل فيها الرجل والمرأتان والشاهد واليمين لما مر لا يقال كون ذلك مما يطلع عليه الرجال غالبا انما يظهر على القول بحل النظر الى ذلك لا على المعتمد من تحريمه لانا نقول الوجه والكفان يطلع عليهما الرجال غالبا وان قلنا بتحريم النظر لهما لانه حائز لحارهما وزوجهما بل ولا جنبى لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة (قوله ورضاع) أي من الثدي كما قيده الفقهاء وغيره بذلك فان كان من اناه حلب فيه لم تقبل شهادة النساء به لأن ذلك يطلع عليه الرجال غالبا لكن تقبل شهادتهن بأن ذلك اللبن من هذه المرأة لأن الرجال لا يطلعون عليه غالبا (قوله وعلم أنه لا يثبت شئ من الحقوق بامرأتين ويمين) أي كما يعلم من كلام المصنف لعدم ورود ذلك وانما قام المرأتان مقام الرجل في الرجل والمرأتين لو روده كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله وأما حقوق الله تعالى) أي غير المالية أخذ من الضروب الثلاثة فان الضرب الاول الزنا ونحوه والضرب الثاني ماسوى الزنا من الحدود والضرب الثالث هلال رمضان على ماسايق وقوله فلا يقبل فيها النساء أي ولا الخنثى لأن الخنثى كالانثى في هذا وفي جميع ما مر وقوله بل الرجال فقط أي دون النساء ومثلهن الخنثى كما علمت (قوله وهي على ثلاثة أضرب) أي كاتسة على ثلاثة أضرب كما أن حقوق الا تدين على ثلاثة أضرب فتكون الجلة ستة كما مر (قوله ضرب) أي أبعدها أو الاقل ضرب فهو خبر لمبتدأ محذوف كما قدره الشيخ الخطيب ويجوز كونه بدلا عما قبله

(وضرب آخر) يقبل
فيه) أحد أمرين اما
(رجل واحد أو أربع نسوة) وفسر المصنف
هذا الضرب بقوله (وهو
ما لا يطلع عليه الرجال) غالبا
بل نادرا كولد وحيض
ورضاع وعلم أنه لا يثبت
شئ من الحقوق بامرأتين
ويمين (وأما حقوق الله
تعالى فلا يقبل فيها النساء)
بل الرجال فقط (وهي) أي
حقوق الله تعالى (على ثلاثة
أضرب ضرب

ولا تقدير كما مر في نظيره (قوله لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال) أي بالنظر لا يجاب الحد فقط فلا يثنى أنه إذا شهد اثنان بجرح الشاهد وفسراه بالزنا ثبت فسقه وليس سابقا ذنبا فيه وانما وجبت الأربعة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأو بأربعة شهداء ولما في صحيح مسلم عن سعد بن عباد رضي الله عنه أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى آتي بأربعة شهداء قال نعم ولأنه لا يقوم ولا يتحقق الا من اثنين فصارت الشهادة عليه كالشهادة على فعلين ولأنه من أغلظ الفواحش فغلظت الشهادة فيه ليسكون أستر (قوله وهو) أي هذا الضرب الذي لا يقبل فيه أقل من أربعة وقوله الزنا ومثله اللواط واثنان البهية على المذهب المنصوص وان كان اثنان البهية موجبا للتعزير فقط لأن نقصان العقوبة لا يمنع من اعتبار العدد في الشهود كما في زنا الإله ووطء الميتة لاوجب الحد على الأصح وهو كاتيان البهية في أنه لا يثبت إلا بأربعة على المعتمد بخلاف وطء الشبهة فإنه ان قصد بالدعوى به المال فإنه يوجب المهر ثبت بما يثبت به المال وان شهد به حصة ثبت برجلين كقدمات الزمان تقبيل ومعانقة فلا يحتاج إلى أربعة كما في شرح المنهج والخطيب وبهذا تعلم ما في قول المحشي ومثل الزنا فبإد كروطء الشبهة الا اذا قصد منه المال كما مر (قوله ويكون نظرهم له لأجل الشهادة) أي أو يقع نظرهم له في حين من الزمان من غير قصد ولذلك قال الشيخ الخطيب وانما تقبل شهادتهم بالزنا اذا قالوا حانت منا التفاتة فراءيناه يرفى أو تعدنا النظر له لأقامة الشهادة وينبغي أنهم اذا أطلقوا الشهادة يستفسروا ان تيسر والا فلا تقبل شهادتهم ولا بد أن يقولوا رأيناه أدخل حشفته أو قدرها من فاقدتها في فرجها على وجه الزنا وان لم يقولوا كلهم ودفي المكحلة أو كالا صبع في الخاتم نعم يندب ذلك (قوله فلو تعدوا النظر لغيرها) أي لغير الشهادة وقوله فسقوا وردت شهادتهم أي اذا تكررت ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم والالم فسقوا ولم ترد شهادتهم لأن ذلك صغيرة (قوله أما اقرار شخص بالزنا الخ) مقابل لقوله وهو الزنا لأن الاقرار بالزنا غير الزنا وقوله فيكفي في الشهادة عليه رجلا ن في أي على القول الاظهر وهو المعتمد ومثل الاقرار بالزنا في ذلك الاقرار بما ألحق به مما ذكر فيكفي في الشهادة عليه رجلا ن كغيره من الاقابر (قوله وضرب آخر) أي غير الأول وهو الثاني وقوله من حقوق الله تعالى أي حال كونه من حقوق الله تعالى وقوله يقبل فيه اثنان أي فقط وقوله أي رجلا ن فلا يقبل فيه رجل واحد وان كان لأربع نسوة (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه اثنان من حقوق الله تعالى وقوله متعلق بفسر وقوله وهو ماسوي الزنا من الحدود أي ماسوي الزنا وما ألحق به من موجبات الحدود (قوله كحذ شرب) أي شرب الخمر ومثله القتل للمرتد وقاطع الطريق اذا قتل شخصا مكانا له والقطع للسارق وقاطع الطريق اذا أخذ المال (قوله وضرب آخر) أي غير الثاني وهو الثالث وقوله من حقوق الله تعالى أي حال كونه من حقوق الله تعالى وقوله يقبل فيه رجل واحد أي بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجماعة الوتر احتسابا لذلك لا بالنسبة لحلول أجل أو وقوع طلاق أو عتق معلق بذلك الا ان تعلقت بالشاهد وتأخر التعليق عن نبوته كان قال بعد نبوته بالواحد ان كان ثبت رمضان فان طالق أو فأن حر (قوله وهو) أي الضرب الذي يقبل فيه واحد وقوله هلال شهر

لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال (وهو الزنا) ويكون نظرهم له لأجل الشهادة فلو تعدوا النظر لغيرها فسقوا وردت شهادتهم أما اقرار شخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلا ن في الاظهر (وضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه اثنان) أي رجلا ن وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ماسوي الزنا من الحدود) كحذ شرب (وضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان) فقط دون غيره من الشهور

مع العسمى وقوله ثم عني بعد ذلك أي بعد تحمل الشهادة (قوله شهد بما تحمله) أي كان يقول
 أشهد أن فلان بن فلان أقر فلان بكذا وقوله ان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والتسبب
 أي بخلاف مجهولهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط ثم لوعني ويدهما في يده فامسكهما
 حتى شهد بينهما مع غير المشهود له من المشهود عليه قبلت شهادته وكذا لو كانت يد المشهود عليه
 في يده وكان المشهود له معروف بالاسم والتسبب كما يجنبه الزركشي في الأولى وصرح به في أصل
 الروضة في الثانية وهذا من قبيل المضبوط الآتي (قوله وما شهد به على المضبوط) أي الذي
 ضبطه بوضع يده عليه والتعلق به من حين الإقرار أي أنه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند
 القاضي (قوله وصورته) أي صورة المضبوط وقوله أن يقر شخص في أذن أعني يعنى وأطلاق
 أي أو مال وبصوره أي الزبائن يضع الاعني يده على ذكر رجل داخل نرج امرأة فيمسكهما
 ويتعلق بهما حتى يشهد عليهما عند القاضي بما عرفه منهما (قوله لشخص يعرف اسمه ونسبه)
 أي بخلاف ما إذا كان مجهولهما أو أحدهما أخذ من التمسيد بذلك وقوله ويد ذلك الاعني
 على رأس ذلك المقر أي والحال أن يد ذلك الاعني على رأس ذلك المقر فالجمله حالية وقوله فيتعلق
 الاعني به أي بذلك المقر وقوله ويضبطه حتى يشهد عليه أي من حين الإقرار إلى أن يشهد عليه
 فتقبل شهادته عليه على الصحيح لحصول العلم بأنه المشهود عليه (قوله ولا تقبل شهادة الخ) أي
 لأنه يشترط في الشاهد عدم التهمة وهي جرت فرفع أو دفع ضرر واحتج لذلك بقوله تعالى وأدنى
 أن لا ترابوا ولا شك في حصول الرية هنا وبقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة خصم
 ولا ظنين والظنين المتهم وليس من ذلك ما لو شهد اثنان لاثنين بوصية من تركه فشهد الهمما بوصية
 منها فيقبل كل من الشهادتين وإن احتملت المواطأة لأن الأصل عدمها مع أن كل شهادة
 منفصلة عن الأخرى (قوله جاز) بتشديد الراء المهملة أي يحصل من الجز وهو التحصيل وقوله
 لنفسه أي ولو حكما فيشمل الجار لعده المأذون له في التجارة ومكاتبه كما أشار إليه الشارح
 بقوله وحينئذ ترد شهادة السيد الخ ويشمل أيضا الجار له بضمه فلا فرق بين الجار لنفسه والجار
 لمن لا تقبل شهادته وتوقعه فاعفول الجار (قوله ولا دافع) أي ولا شهادة دافع وقوله عنها
 أي عن نفسه وقوله ضرر مفعول لدافع كشهادة عاقله بفسق شهود قتل يحمونه من خطا وشبه
 حمد فلا تقبل لانهم يدفعون عن أنفسهم ضرر وتحمل الدية وكذلك شهادة غر ما مفلس بفسق
 شهود دين آخر ظهر وعليه فلا تقبل لانهم يدفعون عن أنفسهم ضررا المزاحمة ومن هذا القبيل
 شهادة الضامن براءة مضمونه فلا تقبل لأنه يدفع عن نفسه ضرر المطالبة والغرم (قوله
 وحينئذ) أي وحين إذا كان لا تقبل شهادة جاز الخ وقوله ترد شهادة السيد الخ وكذلك ترد شهادة
 الشخص لغريم له مات وإن لم تستغرق تركته الديون أو جرح عليه بفسق للتهمة لأنه إذا أثبت
 لغريمه شيئا فقد أثبت لنفسه المطالبة به بخلاف ما إذا الميت ولم يجرح عليه بفسق ولو جرح عليه
 بسفه لتعلق الحق حينئذ بذمته لا بعين ماله ومثل ذلك شهادته لمورثه بجراحة قبل اندماله للتهمة
 لانها سبب عادة في الموت الناقل للحق اليه بطريق الارث فانه اذا مات كان الارث له بخلاف
 ما لو شهد لمورثه المريض أو الجريح بحال أو شهد له بجراحة بعد اندماله وترد شهادته أيضا
 بما هو ولي أو وكيل أو وصي أو قهر فيه ولو بدون جعل فيها للتهمة لأنه يثبت لنفسه سلطنة وولاية

ثم عني بعد ذلك شهد بما تحمله
 ان كان المشهود له وعليه
 معروف في الاسم والتسبب
 (و) ما شهد به (على
 المضبوط) وصورته أن يقر
 شخص في أذن أعني يعنى
 أو إطلاق لشخص يعرف
 اسمه ونسبه ويد ذلك الاعني
 على رأس ذلك المقر فيتعلق
 الاعني به ويضبطه حتى
 يشهد عليه بما سمعه منه
 عند قاض (ولا تقبل شهادة)
 شخص (جار لنفسه) فاعفول
 لا دافع عنها ضررا وحينئذ
 ترد شهادة السيد

(قوله لعبد المأذون له في التجارة) انما قيد بذلك لانه هو المتوهم والافلا تقبل شهادة السيد لعبد مطلقا وبعبارة المنهج فتدشهادته لرقيقه ولو مكاتباً (قوله ومكاتبه) أي وترد شهادة السيد لمكاتبه لأن له به علقه ألا ترى أنه لو عجز نفسه صار الملك فيه وفي ماله لسيدده نعم لو شهد بشراء شخص لمشتريه ولم يكاتبه فيه شفعة قبلت شهادته لبعده التهمة فان مكاتبه قد لا يأخذ بالشفعة وصورة ذلك ان يشتري زيد من شريك المكاتب شفصاً من الادار المشتركة بينهما فاذا ادعى زيد على شريك المكاتب بشراء الشخص وأنكره فأقام سيد المكاتب ليشهده بالشراء قبلت شهادته كما علمت (تتمة) لو قال رجل لمن يده أمة وولدها يسترقهما هذه مستولدي علق به هذا الولد مني في ماله وشهده بذلك رجل وامرأتان أو شاهد مع عين ثبت الاستيلاد لان حكم المستولدة حكم المال فسلم اليه وتغنى بموته عملاً باقراره لانسب الولد وحزنيه فلا يثبتان بذلك ويبقى الولد يدين هو يده على سيد الملك ولو قال لمن يده غلام يسترقه كان لي وأعنته وشهده بذلك رجل وامرأتان أو شاهد مع عين اتزعه منه وصار حراً باقراره وان تضمن استحقاق الولاء لانه تابع ولوا دعت الورثة مالا لورثتهم وأقاموا شاهداً عليه وحلف معه بعضهم على الجميع لا على حصته فقط انفرد الحالف بنصيبه فلا يشاركه فيه غيره لانه لو شاركه فيه غيره للزم استحقاق الشخص بيمين غيره وبطل حق حاضر كلهم بالبلد شعر بالحال وشرع في الخصومة ونكّل عن اليمين بخلاف الغائب والحاضر غير الكامل من صبي أو مجنون والحاضر الذي لم يشعر بالحال أو لم يشرع في الخصومة فان كلام من هؤلاء يحلف بعد زوال عذره وبأخذ نصيبه بلا إعادة شهادة لان الشهادة ثبتت في حق الجميع ومحل ذلك اذا لم يتغير حال الشاهد فان تغير حاله فوجهان في الروضة كأصلها والاقوى كما قاله الاذرعى منع الحلف

لعبد المأذون له في التجارة
ومكاتبه
(كتاب أحكام العتق)

(كتاب أحكام العتق)

أي الاعتراف فهو اسم مصدر لا عتق وان كان مصدر العتق الآن عتق لازم غالباً يقال عتق العبد وقد يكون متعدياً كما في قول بعضهم

يارب أعضاء السجود عتقتها * من فضلك الوافي وأنت الوافي

والعتق يسرى في الغني اذا الغني * فامتن على الغاني بعتق الباقي

وقد ختم المصنف كتابه بالعتق كما فعل غيره رجاء ان الله يعتمقه وقاربه وحاضره من النار وقد قام الاجماع على أن العتق من القربات سواء التحيز والمعلق وأما تعلقه فليس قرينة ان قصده به بحث أو منع أو تحقيق خبر والافهو قرينة والعتق باللفظ أقوى منه بالفعل لان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاد ولجوا زموت المستولدة قبل موت سيدها والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى في غير موضع فتعبر برقبة وقوله تعالى فك رقبة وقوله تعالى للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه فان المراد والله أعلم للذي أنعم الله عليه بالاسلام وأنعمت عليه بالعتق كما قاله المفسرون وأخبار خير النحويين من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار حتى القرج والقرج وانما غلب على الله عليه وسلم بالفرج لانه قد يختلف من المعتق والعتيق فرعايتهم خروجه عند الاختلاف أو لفتحه ذنبه وهو الزنا في سنن أبي داود

شهر رمضان وفي بعض النسخ هلال رمضان باسقاط لفظ شهر وكل جائز ~~الكون~~ قد عرفت
 أنه بالنسبة للصوم وتوابعه احتياطاً للعبادة فقط دون غيره من الشهور ومثله شيخ الاسلام
 في المنهج ولكنهم ضعفوه والارجح أن مثل هلال رمضان هلال غيره بالنسبة للعبادة المطلوبة فيه
 فتقبل شهادة الواحد بهلال شوال للأحرام بالحج وصوم ستة أيام من شوال وبهلال ذي الحجة
 للوقوف والصوم في عشره ما عدا يوم العيد وبهلال رجب للصوم فيه وبهلال شعبان لذلك
 حتى لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد بهلاله وجب الصوم على الارجح من وجهين حكاهما
 ابن الرفعة فيه عن البحر ورجح ابن المقرئ في كتاب الصوم الوجوب (قوله وفي المبسوطات
 مواضع يقبل فيها شهادة الواحد) أي فاقصر المصنف على موضع واحد لكون كتابه من
 المختصرات لا من المبسوطات فهو ليس بقيد (قوله منها شهادة اللوث) أي فانه يكتفي فيها واحد
 وقوله ومنها أنه يكتفي في الخرص بعدل واحد ومنها أنه يكتفي بشهادة العدل باسلام الميت
 في الصلاة عليه وتوابعها على الارجح من وجهين بناء على القولين في هلال رمضان وان أفتى
 القاضي حسين بالمنع لافي الارث فلا يكتفي فيه بذلك ومنها أنه يكتفي به في اسماع كلام القاضي
 أو ترجمته للغصم كما مر ومنها صوم مذكورة في شرح المنهاج وغيره (قوله ولا تقبل شهادة الاعمى)
 أي لانه يشترط في الشهادة على الفعل كالزنا وشرب الخمر والغصب والاتلاف ونحو ذلك الابصار
 لذلك الفعل مع فاعله ولو من أصم لا بصاره لما ذكر ويجوز النظر لفرج الزانين لتحمل الشهادة
 كما مرّت الاشارة اليه لانهم ما هم تكا حرمه أنفسهم ما وفي الشهادة على القول كالعقد والفسخ
 والطلاق والاقرار السمع والابصار لقائله حال تلفظه به فلا يقبل في ذلك أصم لا يسمع شيئاً
 ولا أعمى لجواز اشتباه الاصوات فقد يحكى الانسان صوت غيره فيستببه صوته به حتى لا يجوز له
 أن يشهد على زوجته اعتماداً على صوتها كغيرها خلافاً لما بحثه الأذرى من قبول شهادته عليها
 اعتماداً على ذلك وانما يجوز زواله وطاها اعتماداً على صوتها للضرورة ولأن الوطأ يجوز بالظن
 بخلاف الشهادة فلا تجوز الا بالعلم واليقين كما يفيد قوله صلى الله عليه وسلم على مثلها فاشهد
 ولو نطق شخص من وراء حجاب وهو يتحققه لم يكف وما حكاه الروائي عن الأصحاب من أنه
 لو جلس ياب بيت فيه اثنان فقط فسمع تعاقدهما بالبيع ونحوه ~~كفي~~ من غير رؤية زيفه
 البند نجي بانه لا يعرف الموجب من القابل ولا تجوز الشهادة على متقبه اعتماداً على صوتها
 فان عرفها بعينها أو باسمها ونسبها جازت الشهادة عليها بذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها
 وفي العلم باسمها ونسبها عند غيبتها ولا يكتفي معرفتها باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين
 أنها فلانة بنت فلان على ما عليه الأكثر والعمل بخلافه فيعمل القضاة الآن بالشهادة عليها
 باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين (قوله الا في خمسة) أي بالتأني وقوله وفي بعض النسخ خمس
 أي بلاتاء والموافق القاعدة المشهورة اثبات التاء كما في النسخة الاولى لأن المعدوم مذكروه هو
 المواضع ولعل ما في النسخة الثانية مبنى على تأويلها بالمسائل مثلاً وعلى كل من الشخصين
 فهو غير منون لضافته الى مواضع ولا اشارة الى ذلك قدم الشارح قوله وفي بعض النسخ عن
 قول المصنف مواضع فاندفع قول المحشى ولو قدم لفظ مواضع على الذي قبله لكان أولى وفي
 بعض النسخ الا في ستة مواضع وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب وهو ظاهر على ما في بعض

وفي المبسوطات مواضع
 يقبل فيها شهادة الواحد
 فقط منها شهادة اللوث
 ومنها أنه يكتفي في الخرص
 بعدل واحد (ولا تقبل
 شهادة الاعمى الا في خمسة)
 وفي بعض النسخ خمس
 (هو اضع)

النسخ من اثباته وما شهد به قبل العمى وعدها خمسة بالنظر لما في بعض النسخ من اسقاط ذلك كما سنبه عليه الشارح بقوله وقوله وما شهد به قبل العمى ساقط في بعض النسخ ولا يخفى أن جعلها خمسة أو ستة بحسب ما ذكره المصنف والافهني تزيد على ذلك فنها العتق والولاية والوقف بالنظر لاصلة الشروط الا ان ذكرنا مع الشهادة به والنكاح وان لم يثبت الصداق بذلك فيرجع لمهر المثل والقضاء والجرح والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع (قوله والمراد بهذه الخمسة) أي المذكورة في كلام المصنف لكن فيه أن الترجمة وما بعدها لا يشترط أن يكون المشهود به فيما مما يثبت بالاستقاضة بخلاف الثلاثة الاولى وما زادها أنفا وقوله ما يثبت بالاستقاضة أي الشيوع والتسامع من جمع كثير يؤمن بواطوهم على الكذب لكثرتهم ولونساء وأرفاء وفسقة فلا يشترط ذكرهم ولا حترتهم ولا عداوتهم كما لا يشترط ذلك في عدد التواتر وانما ثبتت هذه الامور بالاستقاضة لانها أمور مؤبدة فاذا طالت مدتها عسر اقامة البيئة على ابتدائها فاستلحاجة الى ثبوتها بالاستقاضة ولا يكفي الشاهد بالاستقاضة أن يقول سمعت الناس يقولون كذا لانه يحدث ريبه في شهادته لانه يشهر بعد جمعه بالشهادة مع أنه لا بد من الجزم بها كأن يقول أشهد بعت فلان أو أن فلان ابن فلان أو أن هذا الشيء ملك فلان أو أن فلانا عتيق فلان ولا يقول أشهد أن فلانا مات أو أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا اشترى هذا الشيء أو أن فلانا عتيق فلانا لما تقدم من أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار وبالقول الابصار والسمع (قوله مثل الموت) أي وذلك مثل الموت لأن اسبابه كثيرة ومنها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاع عليها فاقتضت الحاجة أن يعتمد فيه على الاستقاضة (قوله والنسب) أي وان لم يعرف عين المنسوب اليه وقوله لذكر أو أتى متعلق بالنسب وقوله من أب أو قبيلة متعلق بما قبله فيقول في صورة الأب أشهد أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت فلان وفي صورة القبيلة أشهد أن هذا من قبيلة كذا وانما ككتفي في ذلك بالاستقاضة لانه لا مدخل للرؤية فيه فان غاية ما يمكن أن يشاهد الولادة على الفراش وذلك لا يفسد القطع بل الظاهر فقط على أنه قد يحتاج الى اثبات النسب الى الاجداد المتوفين والقبائل القديمة فدعت الحاجة الى ثبوته بالاستقاضة قال ابن المنذر وهذا مما لا علم فيه خلافا (قوله وكذا الامة) أي فهى مثل الاب وانما فصلها بكذا ليرجع لها الخلاف فقط وقوله ثبت النسب فيها أي اللقوى لأن النسب الشرعى الى الاباء قال تعالى ادعوهم لآبائهم وقوله على الاصح اى على القول الاصح وهو المعتمد (قوله ومثل الملك المطلق) أي غير المقيد بسبب وانما المقيد بسبب فان كان مما يثبت سببه بالاستقاضة كالارث فكذلك وان كان مما لا يثبت سببه بها كالبيع فلا كما قاله ابن قاسم (قوله والترجمة) أي التفسير لكلام الخصم فيصح جعله مترجما لأن المقصود من الترجمة ابلاغ كلام الخصم وهو لا يحتاج الى معانية كما مر التنبيه على ذلك (قوله وقوله) مبتدأ خبره ساقط وما بينهما مقول القول وقد عرفت أن سقوطه يناسب النسخة التي فيها عاذا المواضع خمسة وثبوتها يناسب النسخة التي فيها عاذا المواضع ستة (قوله ومعناه) أي معنى قوله وما شهد به قبل العمى وقوله ان العمى لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر وكناح وافرار بخلاف ما لا يحتاج للبصر مما يثبت بالاستقاضة فانه يصح تحمل الشهادة فيه

والمراد بهذه الخمسة ما يثبت بالاستقاضة مثل (الموت والنسب) لذكر أو أتى من أب أو قبيلة وكذا الامة يثبت النسب فيها بالاستقاضة على الاصح (و) مثل (الملك المطلق) والترجمة وقوله (وما شهد به قبل العمى) ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه أن العمى لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروض العمى له

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداء من النار والمراد بالرقبة
 في ذلك كله الذوات وانما عبر بها مجازا لأن الرق كالغفل في الرقبة فإن السيد يجسسه به كما تجبس
 الدابة بالحبل في رقبتها فإذا أعتقه فقد أطلقه من ذلك الغفل الذي كان في رقبة وقد أعتق
 صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة وأعتقت عائشة رضي الله عنها
 تسعا وستين وعاشت كذلك وأعتق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ألف عتق وأعتق
 عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ثلاثين ألفا وأعتق ذوالكرام الجعفي رضي الله عنه في يوم
 واحد ثمانية آلاف وأعتق حكيم بن حزام رضي الله عنه مائة مطوقين بالفضة واعلم أن العتق
 بالقول من الشرائع القديمة بدليل عتق أبي لهب لثوينة لما بشرته بولادة المصطفى صلى الله عليه
 وسلم وأما العتق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الأمة وعليه يحمل ما نقله المحشي
 عن الجلال السيوطي من الإطلاق حيث قال وهو من خصائص هذه الأمة كما قاله الجلال
 السيوطي (قوله وهو) أي العتق وقوله لغة أي في لغة العرب وقوله مأخوذ من قولهم أي
 العرب وقوله عتق الفرخ إذا طار واستقل أي فيكون معناه لغة الطيران والاستقلال فكانت
 العبد إذا فلك من الرق طار واستقل لأنه تخلص من الرق واستقل بنفسه وقيل هو مأخوذ من
 قولهم عتق القرس إذا سبق فكان العبد إذا فلك من الرق سبق غيره من الأرقاء (قوله وشرعا)
 عطف على لغة (قوله أزاله ملك) عبارة المنهج إزالة الرق وهي أولى لأن التعريف عليها
 لا ينتقض بالوقف بخلافه على عبارة الشارح فإنه ينتقض بالوقف فإذا وقف العبد صدق عليه
 أنه أزال الملك عن آدمي لا إلى مالك تقربا إلى الله تعالى بناء على الأصح من أن الملك فيه ليس
 للواقف ولا للموقوف عليه وأما على القول بأن الملك فيه للواقف والموقوف عليه فلا انتقاض
 لأنه لا إزالة على القول بأن الملك فيه للواقف وفيه إزالة إلى مالك على القول بأن الملك فيه
 للموقوف عليه وبعضهم دفع الانتقاض بأن الوقف فيه إزالة إلى مالك وهو الله سبحانه وتعالى
 بناء على الأصح من أن الملك فيه لله تعالى ولذا ضمن بالقيمة كما قاله الشيخ سلطان (قوله
 عن آدمي) خرج به عبر آدمي كالطير والبهيمة فلا يصح عتقهما كما سجد كره الشارح وقوله
 لا إلى مالك قد عرفت أنه خرج به الوقف على ما مر وقوله تقربا إلى الله تعالى قيد لبيان الواقع
 ويؤخذ منه أنه قرينة وهو كذلك بل هو من القرب العظيمة ولذلك تشوف الشارع إليه ما يمكن
 وإن لم يظهر فيه وجه القرينة (قوله وخرج با آدمي الطير) أي كالحمام وقوله والبهيمة أي كالإبل
 والبقرة والغنم وقوله فلا يصح عتقهما أي لأنه كتسويب السواحب وهو حرام نعم لو أرسل
 مأكولا بقصد إباحته لمن يأخذه لم يحرم ولن يأخذه كله فقط وليس له إطعام غيره منه على
 المعتمد كالصبي فإنه لا يجوز له إطعام غيره لأنه إنما أبيع له كله دون غيره (قوله ويصح العتق)
 أي مطلقا سواء كان مخبرا أو معلقا بصفة معلومة أو مجعولة وموقتا ويلغو التوقيت ويصح
 التوكيل في التجيز لا في التعليق ويصح العتق بعوض ولو بلفظ البيع فلو قال أعتقتك بألف
 أو بعنتك بألف فقبل حال العتق ولزمه الألف وكأنه في الثانية أعتقه بالألف فهو عقد عتاقه
 والولاء لسيد له لموم خبر العيصين إنما الولاء لمن أعتق (قوله من كل مالك) أي بخلافه
 من غير مالك بغير نيابة فلا يصح وأما بالنسبة فيصيح كالأول وكه في العتق وكما لو أعتق الولي عن موليه

وهو لغة مأخوذ من قولهم
 عتق القرس إذا طار
 واستقل وشرعا أزاله ملك
 عن آدمي لا إلى مالك تقربا
 إلى الله تعالى وخرج با آدمي
 الطير والبهيمة فلا يصح
 عتقهما (ويصح العتق
 من كل مالك)

قول شيخنا كتسويب الخ
 صوابه كتسويب اه

عن كفارة لزمته بسبب قتل وقوله جائز الامر أى التصرف فالمراد بالامر الامر المخصوص
وهو التصرف فرجعت هذه النسخة للنسخة المشهورة التي ذكرها الشارح بقوله وفي بعض
النسخ جائز التصرف في ملكه والمراد بكونه جائز التصرف في ملكه أن يكون تصرفه نافذا
في ملكه بأن يكون بالغاً عاقلار شيداً ولا بد أن يكون مختاراً أهلاً للولاية فلا يصح من المكره
الاجبى كالأشترى العبد بشرط العتق ثم امتنع من الاعتراف فإذا أكرهه الحاكم عليه حينئذ
صح لانه أكرهه بحق ولا من مبعض ومكاتب لكونهم ليسوا من أهل الولاية فالجواب أن المصنف
أشار إلى شروط المعتق وهو أحد الأركان الثلاثة وسيد ذكر الصيغة بقوله ويقع العتق بصريح
العتق والكتابة مع النية وهي الركن الثاني وشروطها لفظ يشعر بالعتق وفي معناه مأمراً
في الضمان ولم يذكر العتق صريحاً وهو معلوم من كلامه ضمنياً وهو الركن الثالث ويشترط فيه
أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه بأن لم يتعلق به حق أصلاً وتعلق به حق جائز كالمعسر
أو تعلق به حق لازم هو عتق كالمستولمة أو تعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كالموثر بخلاف
ما تعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كالمرهون على تفصيل مريبانه فإنه يتفقد من الموصى ولا يتفقد
من المعسر (قوله فلا يصح عتق غير جائز التصرف) تفريع على مفهوم الشرط الثاني وهو
قوله جائز الامر أو التصرف على اختلاف النسخة المتقدمة وقوله كسبي ومجنون وسفيه
أى ومفلس وترك التفريع على مفهوم الشرط الأول وهو قوله مالك فكان مقتضى الظاهر
أن يذكره كأن يقول فلا يصح من غير مالك وكأنه انكسر على ظهوره ومن ذلك تعلم أنه لا يصح
العتق من الواقف للموقوف لانه غير مالك له ولانه يطل به حق بقية البطون (قوله وقوله)
مبتدأ خبره كذا في بعض النسخ كما هو ظاهر (قوله ويقع) أى العتق كما في النسخة الأخرى
ومعنى يقع يحصل ويتفقد وقوله بصريح العتق أى الاعتراف فالمراد من العتق الثاني الاعتراف
ومن العتق الأول الاثر لان الذى يحصل بالاعتراف العتق بمعنى الاثر (قوله كذا في بعض
النسخ) أى بلفظ ويقع بصريح العتق وقوله وفي بعضها أى بعض النسخ وقوله ويقع العتق
بصريح العتق أى باظهار العتق لا باضماره كما في النسخة الأولى وقد عرفت أن المراد من العتق
الأول الاثر ومن العتق الثاني الاعتراف فليس من قبيل الاظهار في مقام الاضمار كما قد يتوهم
(قوله واعلم أن صريحه) أى صريح العتق المتفق عليه فلا ينافى أن صريحه أيضاً فك الرقبة
لكنه مختلف فيه كما أشار إليه بقوله ومن صريحه فى الأصح فك الرقبة وقوله الاعتراف والتحرير
ظاهراً أن المصاد صريحة وليس كذلك بل هي كتابات فلا بد من تقدير مضاف أى مشتق
الاعتراف والتحرير وكذلك بقدر في قوله الآتى ومن صريحه فى الأصح فك الرقبة أى مشتقة
ولذلك قال فى المنهج صريح وهو مشتق تحريراً وعتاق وفك رقبة وكان عليه أن يحذف قوله
وما تصرف منهما أو يقول أى ما تصرف منهما ويمكن جعل العطف للتفسير ويؤيد ما مراد
مما قبله وانما كانت الثلاثة صريحة لورودها فى القرآن والسنة قال تعالى فحرر رقبة وقال
تعالى فك رقبة وأما الاعتراف فلم يرد فى القرآن لكنه ورد فى السنة (قوله كانت عتيقاً ومحرراً)
أى وكانت معتقاً وأعتقتك وحررتك وكذلك أعتقتك الله وأالله أعتقتك كما هو مقتضى كلام
الشيخين ولا يحتاج إلى قبول كما هو ظاهر ولا يضر خطأ بتذكيراً وتأييداً بقوله لانه أنت حر

جائز الامر) وفي بعض
النسخ جائز التصرف في
ملكه فلا يصح عتق غير جائز
التصرف كسبي ومجنون
وسفيه وقوله (ويقع بصريح
العتق) كذا في بعض النسخ
وفي بعضها ويقع العتق
بصريح العتق واعلم أن
صريحه الاعتراف والتحرير
وما تصرف منهما كانت
عتيقاً ومحرراً

أوعتق ولعبده أنت حرّة أو عتيقة صريح على أنه لا خطأ لجواز التذكير في الامة باعتبار
 الشخص والتأنيث في العبد باعتبار الذات أو النسبة ولو قال لامته يا حرّة وكان اسمها حرّة
 فان كان اسمها قديماً بأن كانت تسمى قبل ارفاقها حرّة ثم سميت بغيره عتقت ان لم يقصد النداء
 لها باسمها القديم بأن قصد العتق أو أطلق بخلاف ما إذا قصد النداء باسمها القديم فانها لا تعتق
 وان كان اسمها في الحال حرّة لم تعتق الا ان قصد العتق ولو قال لامرأة زاجته تأخري يا حرّة
 فاذا هي أمته لم تعتق وان نزل عن الامام الشافعي أنه قال لامرأة زاجته في الطريق تأخري
 يا حرّة فبانت أمته فلم يتلكها بعد ذلك ولعله تورّع منه رضي الله عنه ولو قال لعبده افرغ
 من عملك وأنت حرّ وقال مرادى وأنت حرّ من العمل لم يقبل ظاهراً ويدين ولو قال لعبده أنت
 حرّ مثل هذا العبد وأشار الى عبد آخر له عتق المخاطب دون العبد المشار اليه كما يحسنه النووي
 لأن وصفه بالعبد يمنع عتقه وأما لو قال أنت حرّ مثل هذا ولم يقل العبد عتقاً جعلاً كما صوّبه
 النووي خلافاً للاسنوي في قوله انما يعتق الاول فقط ولو قال السيد لرجل أنت تعلم أن عبدى
 حرّ عتق العبد باقراره وان لم يكن المخاطب عالماً بحريته لان قال أنت تظن أو ترى أن عبدى
 حرّ فلا يعتق والفرق بين الاولى والثانية أنه في الاولى لو لم يكن حرّاً لم يكن المخاطب عالماً بحريته
 وقد اعترف بعلمه وهو يستلزم حرّيته ولا كذلك الظن ونحوه وقال الادريجي ينبغي استفساره
 في الظن ونحوه فان قال أردت به العلم عتق والام يعتق ولو أقر بحريته رقيقه خوفاً من أخذ
 المكس عنه وقصد الاخبار كذبا لم يعتق باطناً ويحكم بعتقه ظاهراً على المعتمد كما في شرح الرملي
 خلافاً للاسنوي في قوله لا يعتق لظاهره ولا باطناً (قوله ولا فرق في هذا) أى وقوعه بصريح
 العتق وقوله بين هازل وغيره أى غير الهازل لأن هزلهما جحد كما رواه الترمذى وغيره (قوله
 ومن صريحه في الاصح) أى على القول الاصح وهو المعتمد وقوله فك الرقبة أى مستنقه كما علمته
 مما مرّ كأن قال أنت مفكوك الرقبة أو فكك الرقبة أو فككت رقبتك (قوله ولا يحتاج
 الصريح الى نية) أى نية الايقاع لانه لا يفهم منه غير العتق عند الاطلاق فهو قوى في نفسه فلم
 يحتاج لتقويته بالنية بل لا عبرة بنية غيره وأما قصد اللفظ لمعناه فلا بد منه ليخرج ما لو تلفظ الأعمى
 بالعتق ولم يعرف معناه وما لو سبق اليه لسانه أو حكاة عن غيره (قوله ويقع العتق) أى يحصل
 وينفذ وقوله أيضاً أى كما يقع بصريح العتق وقوله بغير الصريح أى الذى هو الكتابة مع النية
 وغرضه بذلك الدخول على كلام المصنف كما لا يخفى وقوله كما قال أى المصنف (قوله والكتابة)
 أى ويقع بالكتابة بالنون فهو عطف على صريح العتق ومن الكتابة بالنون الكتابة بالناء
 الفوقية وهى كل لفظ احتمل العتق وغيره (قوله مع النية) أى مع نية العتق لاحتمالها
 غير العتق وان اختلفت بها قرينة فلا تكن عن النية ويكنى قرنها بجزء من الصيغة المركبة
 من المبند والخبر مثلاً كما في الطلاق بالكتابة (قوله كقول السيد لعبده لأمك لى عليك
 لاسلطان لى عليك) أى لاني أعنتك ولا يحتمل غير العتق فانه يحتمل أن يكون مراده لاني بعنتك
 مثلاً ولذلك شرط نية العتق كما علمت (قوله ونحو ذلك) أى كقول له لا سبيل لى عليك
 لا خدم لى عليك أنت سائبة أنت مولاى وكذلك قوله لى أسيدى فهو كناية على الظاهر من
 وجهين وهو الذي رجه الامام وجرى عليه ابن المقرئ خلافاً للقاضى والغزالي في قولهما انه

ولا فرق في هذا بين هازل
 وغيره ومن صريحه في
 الاصح فك الرقبة ولا يحتاج
 الصريح الى نية ويقع العتق
 أيضاً بغير الصريح كما قال
 (والكتابة مع النية) كقول
 السيد لعبده لأمك لى عليك
 لاسلطان لى عليك ونحو ذلك

لغولانه من السود بمعنى السيادة وتبديل المنزل ومثل ذلك قوله أنت سدي وكذلك ما لو قال
أزنت ملكي أو حكمي عنك وصرايح الطلاق وكذا ياته وصرايح الطهار وكذا ياته كتابات هنالك
فيما هو صالح فيه بخلاف قوله لعبد اعتمد أو استبرئ رجلك وقوله لامته أنا منك طالق فلا يقع
به العتق وإن نواه (قوله وإذا أعتق بعض عبد) أي جزأ معينا منه كيد أو شائعا ربع كأن
قال أعتقت يدك أو ربك وقوله من لا أي أو أمة وقوله جائز التصرف أي مطلق التصرف
بخلاف غير جائز التصرف فلا يعتق عليه شيء منه حتى ما أعتقه (قوله عتق عليه جميعه) أي
سراية لما روى النسائي أن رجلا أعتق شقصا من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاز
عتقه وقال ليس لله شريك ومحل ذلك إذا كان المعتق المالك أو شريكه باذنه بخلاف الوكيل
الاجنبي فإن أعتق جزأ شائعا معينا كنصف عتق والافلا يعتق منه شيء ولو قال لمقطوع عيني
أعتقت عيني أو عيني حر لم يعتق لعدم السراية (قوله موسرا كان السيد أو لا) أي أو لم يكن
موسرا لأن الفرض أن جميع العبد له بخلاف ما إذا كان له شرك فيه فقط فانه يشترط فيه أن
يكون موسرا كما سذكر المصنف بقوله وإذا أعتق شركا له في عبد وهو موسر سرى العتق إلى
باقيه (قوله معينا كان البعض) أي كيد وقوله أو لا أي أو لم يكن معينا أي كربه كما تقدم
(قوله وإذا أعتق) أي بالهمزة وقوله وفي بعض النسخ عتق أي بلا همزة ومقتضاه أن عتق
يستعمل متعديا هو كذلك وإن كان الأشهر أن عتق لازم ومثل الاعتاق الاستيلاء فلا يستولد
أحد الشر بكن الأمة المشتركة بينهما وهو موسر سرى الاستيلاء إلى نصيب شريكه أو إلى
ما أيسر به منه كالاتفاق بل أول لأن فعل وهو أقوى من القول ولهذا يتقد استيلاء المجنون
والمجور عليه دون اعتاقهما ولهذا أيضا كان إيلاد المريض من رأس المال واعتاقه من
الثالث وعليه لشريكه قيمة نصيبه وحصة من مهر المثل ومن أُرش البكارة إن كانت بكر أو هذا
إن تأخر الانزال عن تغيب الحشفة ما هو الغالب والافلا يلزمه حصته من المهر لانه
لم يغيب حشفته حينئذ إلا في ملكه ولا يجب عليه قيمة حصة الشريك من الولدان العلوق به
حصل في ملك المستولد وصارت أمه حلالا ثم ولد ولا يسرى التبديل لانه كتعليق العتق بصفة
وهو لا يسرى (قوله شركا) بكسر الشين المجعولة وسكون الراء المهملة وهو مأخوذ من الشركة
وفسر الشارح بالنصيب حيث قال أي نصيبا لانه المتبادر ولأن الإنسان لا يتصرف في ملك
غيره إلا باذنه وصورة ذلك أن يقول أعتقت نصيب منك أو نصيب منك حرأ وأعتقت نصيبك
مثلا وبعد أن فسر الشارح الشرك في كلام المصنف بالنصيب لكونه الظاهر زاد قوله أو أعتق
جميعه وصورة ذلك أن يقول أعتقتك أو أنت حر ولو فسر الشرك في كلام المصنف بالمشرك
لم يحتاج لما زاده عليه ولا ينبغي أن الاعتاق انما ينصب على حصته في هذه الصورة دون حصة
شريكه ويسرى إليها الاعتاق كما في الصورة الأولى (قوله له) أي للمعتق وقوله في عبد متعلق
بقوله شركا وقوله مثلا أي أو أمة (قوله أو أعتق جميعه) أي جميع العبد وقد علمت ما فيه
(قوله وهو موسر بياقيه) أي والحال أنه موسر بقيمة باقيه ولو كان عليه دين بقدره فلا يمنع
الدين السراية كما لا يمنع الاعتاق وهذا هو الظاهر عند الأكثرين كما قاله في الروضة وخرج
بقوله وهو موسر ما لو أعتق نصيبه وهو موسر فعتق نصيبه فقط ولا يسرى إلى الباقي بل هو

(وإذا أعتق) جائز التصرف
(بعض عبد) مثلا (عتق
عليه جميعه) موسرا كان
السيد أو لا معينا كان
البعض أو لا (وإذا أعتق)
وفي بعض النسخ عتق
(شركا) أي نصيبا (له في عبد)
مثلا وأعتق جميعه (وهو
موسر) بياقيه

ملك للشريك والاعتبار باليسار والاعسار وقت الاعتاق كما سيذكره الشارح فلو أعتق
وهو معسر ثم أيسر فلا سراية ولا تقويم كما قاله في الروضة واعلم أن شروط السراية أربعة الأقل
أن يتسبب في اعتاقه باختياره ولو بنائبه كشرائه جزء أصله أو فرعه فانه يسرى الى الباقي
لانه تسبب فيه باختياره وان عتق عليه قهرا في هذا المثال بخلاف ما لو ورث جزء أصله أو فرعه
فانه يعتق عليه ذلك الجزء ولا يسرى الى الباقي لأن سبيله سبيل ضمان المثلقات وعند اتقاء
الاختيار لا يصنع منه حتى يهدأ اقلافا وكذا لو وهب لرقيق جزء بعض سيده فقبل فانه يعتق على
السيد ذلك الجزء فقط ولا يسرى الى الباقي لانه دخل في ملكه قهرا كالارث وقال في المنهاج بانه
يسرى الى الباقي لأن الهبة هبة لسيد وهو الأول الذي اعتمده الباقي وقال ما في المنهاج وجه
غريب ضعيف لا يلتفت اليه وذكر هذا الشرط فيما اذا أعتق شركا له في عبد وباقيه لغيره هو
الصواب كما في الخطيب وغيره وذكر المحشي له فيما اذا أعتق بعض عبد وباقيه خلاف
الصواب فلعله انتقل نظره من هذه المسئلة الى تلك وقد علم مما تقرر أن المراد بالاختيار ما قابل
القهر كمال وورث جزء أصله أو فرعه فالاحتراز به عن ذلك فانه لا سراية فيه كما علمت وليس المراد
بالاختيار ما قابل الاكراه فانه لا يصح الاحتراز به عنه هنا لأن الكلام فيما يعتق فيه الشقص
والاكراه لا يعتق فيه أصلا * الثاني أن يكون موسرا وقت الاعتاق بقيمة الباقي أو بعضه كما
ذكره المصنف بقوله وهو موسر بخلاف ما لو كان معسرا بذلك وقت الاعتاق فانه يعتق نصيبه
فقط ولا يسرى الى الباقي كما مر * الثالث أن يكون المحل قابلا للنقل من شخص الى آخر فلا
سراية في نصيب حكم بالاستيلاء فيه بأن استولد الامة أحد الشريكين وهو معسر فيحكم
بالاستيلاء في نصيبه فقط فاذا أعتق الآخر نصيبه عتق ولا يسرى الى نصيب الشريك المستولد
في الاصح لأن السراية تتضمن النقل وهو غير ممكن هنا وكذلك الحصاة الموقوفة أو المنذور
اعتاقها بأن وقف أحد الشريكين حصته أو نذرا عتاقها فاذا أعتق الآخر نصيبه عتق فقط ولا
يسرى الى الحصاة الموقوفة أو المنذور اعتاقها * الرابع أن يعتق نصيبه كما أشار اليه المصنف
بقوله واذا أعتق شركا له في عبد أو يعتق جميعه كما زاده الشارح بقوله أو أعتق جميعه فاعتق في
ذلك نصيبه أو لا ثم يسرى العتق الى نصيب شريكه وكذا لو أعتق نصف العبد المشترك وأطلق
فانه يحمل على نصفه فاعتق أو لا لأن الانسان انما يعتق ما يملكه كما جزم به صاحب الانوار ثم
يسرى الى نصف شريكه وخرج بذلك ما لو أعتق نصيب شريكه فانه يلفو لانه لا ملك ولا تبعية
(قوله سري العتق الى باقيه) أي سري العتق من نصيبه الى نصيب شريكه كتر نصيبه أو قل
سواء كان شريكه مسلما أم لا فمجبورا عليه أم لا والاصل في ذلك خبر الصبيحين من أعتق شركا له
في عبد وكان له مال يبلغ عن العبد أي قيمة باقى العبد قوم عليه العبد قيمة عدل فأعطى شركاه
حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق عليه منه ما عتق ويستثنى من السراية ما لو كان نصيب
الشريك مستولدا أو موقوفا أو منذورا اعتاقه فلا سراية في ذلك كما علم من الشروط السابقة
ولو كان الرقيق مشتركا بين ثلاثة فاعتق اثنان منهم نصيبهما معا وأحدهما موسرا والآخر معسرا
سرى العتق الى نصيب الذي لم يعتق على الموسر دون المعسر كما قاله الشيخان ولو أعتق
نصيبه من رقيق مشترك في مرض موته فان خرج جميع الرقيق من ثلث ماله عتق نصيبه وسرى

(سرى العتق الى باقيه)

الى باقيه وان لم يخرج من الثالث الانصبيه عتق فقط ولا سرايه لان المريض معسر الا في ثلث
 ماله (قوله أى العبد) أى مثلاً كما ذكره فيما قبله وله تركه للعلم به من سابقه (قوله أو سري
 الى ما أسير به من نصيب شريكه) أى وان قل فاذا أسير بعض نصيب شريكه سري الى ما أسير
 به منه فقط ويبقى الباقي على ملك شريكه والضابط أن الاعتاق يسري الى ما أسير به من نصيب
 شريكه كالأوبعضا (قوله على الصحيح) أى على القول الصحيح وهو المعتمد (قوله وتقع
 السرايه في الحال) أى في حال تلفظه بالعتق فيسري العتق الى الباقي بمجرد التلفظ به من غير
 توقف على أداء القيمة وأما قوله في الحديث السابق فأعطى شركاه حصصهم فعنه أنه أعطاهم
 بالقوة لأن قيمة حصصهم ثابتة في ذمته (قوله على الاظهر) أى على القول الاظهر وهو
 المعتمد (قوله وفي قول بأداء القيمة) أى وفي قول ضعيف تقع السرايه بأداء القيمة ولعله
 أخذ بظاهر الحديث السابق وقد علمت تأويله (قوله وليس المراد بالموسرها) أى في سرايه
 العتق وقوله هو الغنى أى الذى يملك ما يكفيه العمر الغالب كفى الزكاة (قوله بل من له من
 المال الخ) اضرب انتقاله عن قوله وليس المراد بالموسرها الخ وقوله وقت الاعتاق أى لأن
 العبوة باليسار وقت الاعتاق فلو أعسر فيه لم يسر عليه وان أسير بعده كما مر وقوله ما نبي بقيمة
 نصيب شريكه أى أو بقيمة بعض نصيب شريكه كما ذكره الشارح فيما سبق بقوله أو سري الى
 ما أسير به من نصيب شريكه على الصحيح (قوله فاضلا) أى حال كون ذلك فاضلا فهو حال
 مما نبي بقيمة نصيب شريكه وقوله عن قوته وقوت من تلزمه نفقته الخ أى لا عن دينه فلا يمنع
 دينه ولو مستغفر السرايه كما لا يمنع الزكاة والضابط في ذلك أن يكون فاضلا عن جميع
 ما يترك للمنفلس ويصرف في ذلك كل ما يصرف في الديون وقوله في يومه وليته متعلق بقوته
 وقوت من تلزمه نفقته وقوله وعن دست ثوب أى جماعة ثوب وهي المسعاة في عرف الناس
 بالبدلة وقوله يليق به أى بالعتق وكذلك من تلزمه كسونه وقوله وعن سكنى يومه أى وليته
 والمراد أجرة ما يسكنه يومه وليته على ما سبق في الفلاس (قوله وكان عليه الخ) أى فيقوم عليه
 نصيب شريكه لأجل السرايه ويستثنى من التقويم صورتان لا تقويم فيهما ولو كان المعتق
 موسرا الأولى ما لو وهب الأصل لفرعه شقصا من رقيق وقبضه القرع ثم أعتق الأصل ما نبي
 في ملكه فانه يسري الى الباقي مع اليسار ولا قيمة عليه على الأرجح لأن ذلك منزل منزلة رجوعه
 في هبته لفرعه فان له أن يرجع فيما وهبه لفرعه ولو بعد القبض • الثانية ما لو باع شقصا من
 رقيق ثم هجر على المشتري بالفلس قبل أداء الثمن فأعتق البايع نصيبه فانه يسري الى الباقي
 مع اليسار ولا قيمة عليه لأن عتقه صادف ما كان له أن يرجع فيه فقتل ذلك منزلة الرجوع (قوله
 أى المعتق) تفسير للضمير في قوله وكان عليه (قوله قيمة نصيب شريكه) أى أو قيمة ما أسير به منه
 كما علم مما مر ولا شريك مطالبه المعتق بدفع ذلك واجباره عليه فان لم يطالبه الشريك فلا عيب
 مطالبته فان لم يطالبه أيضا مطالبه القاضي فلو مات أخذت من تركته ولو اختلفا في قدر القيمة
 فان كان العبد حاضرا وقرب العهد ورجع أهل التقويم وان غاب أو مات أو طال العهد صدق
 المعتق في الاظهر لانه غارم (قوله يوم اعتاقه) أى وقته لانه وقت الاتفاق وهو ظرف لقيمة
 نصيب شريكه (قوله ومن ملك) أى سواء كان الملك قهريا كالارث أو اختياريا كالشراء

أى العبد أو سري الى ما
 أسير به من نصيب شريكه
 على الصحيح وتقع السرايه
 في الحال على الاظهر وفي
 قول بأداء القيمة وليس
 المراد بالموسرها هو الغنى
 بل من له من المال وقت
 الاعتاق ما نبي بقيمة نصيب
 شريكه فاضلا عن قوته
 وقوت من تلزمه نفقته في
 يومه وليته وعن دست ثوب
 يليق به وعن سكنى يومه
 (وكان عليه) أى المعتق
 (قيمة نصيب شريكه) يوم
 اعتاقه (ومن ملك

والهبة والوصية ولا يصح شراء الولي لصبي أو مجنون أو عتق عليه لانه انما يتصرف
 بالمصلحة ولا مصلحة له في ذلك لانه يعتق عليه وفيه تضييع مال عليه وأما الوهب لمن ذكر من
 يعتق عليه أو وصى له به فان لم تزلمه نفقته فعلى الولي قبوله ويعتق على المولى لا تتقاء الضرر عنه
 حينئذ وحصول السكال لاصله أو فرعه وان لزمته نفقته فليس للولي قبوله لحصول الضرر للمولى
 ولو ملك أصله أو فرعه في مرض موته بلا عوض كأن ورثه أو وهب له عتق عليه من رأس المال
 لان الشارح أخرجه عن ملكه فكان له لم يدخل وهذا هو المعتمد كما اصححه في الروضة
 كالشرحين خلافا لما في المنهاج من تعميم أنه يعتق من الثلث لكونه دخل في ملكه ثم خرج
 فكان متبرعا به وان ملكه بعوض عتق من الثلث جزا لانه قوت على الورثة ما بذله من الثمن
 ومع ذلك لا يرث لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على وارث فيستوقف على اجازة الورثة وهو منهم
 واجازته متوقفة على ارثه وهو متوقف على عتقه فأدى الامر الى أن الارث متوقف على
 الاجازة وهي متوقفة على الارث فياء الدور فيبطل ارثه لان الدور باطل وما أدى الى الباطل
 فهو باطل هذا ان لم يكن هناك محاباة والا فقد رها يعتق من رأس المال كالمملك مجانا
 والباقي من الثلث ومحل ذلك ان لم يكن على المريض دين مستغرق عند موته والا فلا يعتق كله
 فيما اذا ملكه بعوض ولا الباقي منه فيما اذا ملكه بمحاباة بل يساع ذلك في الدين لان عتقه
 يعتبر من الثلث والدين مانع منه (قوله واحد امن والديه أو مولوديه) بكسر الهمزة فيهما
 فكانه قال من أصوله أو فروعه بقيد أن يكونوا من النسب فيخرج ما للملك واحد امن أصوله
 أو فروعه من الرضاع فانه لا يعتق عليه وخرج بالاصول والفروع من عداها من سائر
 الاقارب كالاخوة والاعمام فانهم لا يعتقون بالملك لانه لم يردهم نص وأما خبر من ملك دارحم
 فقد عتق عليه فضعف بل قال النسائي أنه منكر ولا فرق في الاصول والفروع بين المذكور
 والاناث علوا أو سفلا أو اتحاد الدين أو اختلاف لانه حكم متعلق بالقرابة فاستوى فيه من ذكر
 (قوله عتق عليه) أي عتق ذلك الواحد على من ملكه بشرط أن يكون حرا كاملا فيخرج
 المكاتب والمبعض فلو ملك كل منهما واحد امن أصوله أو فروعه فلا يعتق عليه لتضعفه الولاء
 وهما ليسا من أهله وانما عتقت أم ولد البعض بموته لانه أهل للولاء حينئذ لا تقطع الرق عنه
 بالموت لانه لا رق بعد الموت والاصل في ذلك بالنسبة للاصول قوله تعالى واخفض لهما جناح
 الذل من الرحمة ولا يتأق خفض الجناح مع الاسترقاق وقوله صلى الله عليه وسلم كما في صحيح
 مسلم لن يجزى ولد والده الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه أي فيعتقه الشراء فهو بالرفع كما
 قاله ابن حجر وليس المراد أن الولد يعتقه بانشاءه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل
 رواية فيعتق عليه وبالنسبة للفروع قوله تعالى وما ينبغي للرجل أن يقض ولدا ان كل من
 في السموات والارض الا أتى الرحمن عبدا وقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد
 مكرمون فدل ذلك على نفي اجتماع العبودية والولدية (قوله بعد ملكه) أي عقبه (قوله
 سواء كان المالك من أهل التبوع أو لا) أي فلا يشترط أن يكون أهل تبوع خلافا لقول المنهاج
 اذا ملك أهل تبوع الخ فتقيده بأهل التبوع غير متبرك به عليه في المنهاج (قوله كصبي
 ومجنون) أي وسقيه وتقدم أن الولي لا يشتري لهم من يعتق عليهم وفي قبول هبته لهم تفضيل

واحد امن والديه أو من
 مولوديه عتق عليه) بعد
 ملكه سواء كان المالك من
 أهل التبوع أو لا كصبي
 ومجنون .

قد علمته * (فصل في أحكام الولاء) * أي هذا فصل في بيان أحكام الولاء من كونه من حقوق العتق وكون حكمه كحكم التعصيب عند عدم جواز بيعه وهبته والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ادعوهم لا ياتهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم وقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضاء الله أحق بشرطه وأوثق انما الولاء لمن أعنت أي لا لغيره كالخليف ومن أسلم على يده وحديث من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس بمجاها وعمامة اختلافوا في صحته كما قاله البخاري وكالمقط فلا يرث القبط وحديث تحوز المرأة ثلاث موارث عتيقها ولقبطها وولدها الذي لا عنت عليه ضعفه الامام الشافعي وغيره (قوله وهو) أي الولاء وقوله مشتق من الموالاة أي فعنه لغة الموالاة وهي المعاونة والمقاربة لأن العتيق يعاون المعتق ويقرب منه (قوله وشرا) عطف على لغة وقوله عصوبة أي كعصوبة النسب وقوله سبها أي سب تلك العصوبة وقوله زوال الملك عن رقيق معتق أي زوال ملك السيد عن رقيقه الذي أعتقه فعتق في كلامه بفتح التاء القوقبة بمعنى العتيق وعبارة الشيخ الخطيب زوال الملك عن الرقيق بالحرية وهي أحسن وعبر بالزوال دون الازالة ليشمل ما لو كان بغير فعل فاعل (قوله والولاء بالمتة) أي مع فتح الواو احترازاً من الولاء بكسرها وقوله من حقوق العتق أي من فوائد العتق ونعمانه اللازمة له التي لا تنتفي بنفيها فلو أعتقه على أن لا ولأه له عليه لفا الشرط وثبت له الولاء عليه وكذا لو أعتقه على أن الولاء لغيره ولا فرق في العتق بين أن يكون مخزاً أو معلقاً بصفة أو بتدبير أو باستيلاء أو بكتابة مع أداء النجوم أو بشراء الرقيق نفسه فانه عقد عتاقة ولا يمكن أن يكون الولاء له على نفسه فتعين ثبوته لسيد أو بشراء قريبه الذي يعتق عليه أو وارثه أو هبته أو وصية به وبثل العتق ما لو كان بجائزاً لغيره كإعانة البائع الضماني والهبة الضمنية فاذا قال لغيره أعتق عبدك عني بيد شارفاً جابه أو قال له أعتق عبدك عني مجاناً فاجابه عتق عنه فيهما وكان ولاؤه وأما إذا أعتق عبده عن غيره بغير أنه لم يثبت الولاء له وانما يثبت للمالك خلافا لما وقع في أصل الرخصة من أنه يثبت له لالمالك ويستثنى من ثبوت الولاء بالعتق ما لو اشترى من أقر بجزئته فانه يعتق عليه ولا يثبت له الولاء عليه بل ولاؤه موقوف حتى تقوم بينه بجزئته لانه يزعم أن الملك لم يثبت له وانما عتق مؤاخذه له بقوله وما لو أعتق كافر عبداً كافراً ثم ألحق العتيق بدار الحرب وحارب واسترق ثم أعتقه السيد الثاني فلا ولأه لمعتقه الا قبل الولاء لمعتقه الثاني وما لو أعتق الامام عبداً من عبيد بيت المال فانه لا يثبت له الولاء بخصوصه بل يثبت الولاء عليه للمسلمين ولا فرق في كون الولاء من حقوق العتق بين ان يتنق المعتق والعتيق في الدين أو يختلفا فيه فيثبت الولاء للمسلم على الكافر وبالعكس وان لم يتوارثا كما يثبت النسب والنكاح بينهما وان لم يتوارثا (قوله وحكمه الخ) الاولى أن يكون الضمير عائداً على الولاء لا على الارث بالولاء كما يقتضيه حل الشارح لأن الارث لم يتقدم له ذكر لكنه معهود ذهنا وربما يفهم من قوله حكم التعصيب ولأن حكم الولاء يشمل الارث وغيره كولاية التزويج وتحمل الدية والتقدم في صلاة الجنازة وعمل الميت ودفنه لكن الشارح جعله عائداً على الارث لانه المقصود الاصلى وماعده تابع له (قوله أي حكم الارث بالولاء) وفي بعض النسخ أي حكم الارث به وقد علمت أن الاولى أن يكون الضمير

(فصل في أحكام الولاء)
وهو لغة مشتق من الموالاة
وشرا عصبية سبها زوال
الملك عن رقيق معتق
(والولاء بالمتة من حقوق
العتق وحكمه) أي حكم
الارث بالولاء

عائد على الولاء لاعلى الارث وقد أشرنا الى الجواب عن الشارح بأن الارث وان لم يتقدم له ذكر
 لكنه معهود ذهننا وبأنه المقصود الاصل وغيره بالتبعية له (قوله حكم التعصيب) أى حكم
 التعصيب بالنسب فلا ينافى أنه تعصيب أيضا ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لجهة
 كل جهة النسب بضم اللام وفهما أى اختلاط وقرابة كاختلاط وقرابة النسب (قوله عند
 عدمه) أى عدم التعصيب بالنسب لان عصوبته متراخية عن عصوبة النسب لقوة النسب عن
 الولاء كما يرشد اليه التشبيه في الحديث لان المشبه دون المشبه به ولذلك لا ترث النساء بالولاء
 الا المعلقة (قوله وسبق معنى التعصيب في الفرائض) قد تقدم أن المراد بالعصبة من ليس له
 سهم مقدّر حال التعصيب (قوله وينقل الولاء) أى غرته وفوائده لان المذهب أن ولاد العصبه
 ثابت لهم في حياة المعتق والمتأخر انما هو غرته وفوائده وعلم من ذلك أن الولاء لا يورث وانما
 يورث به لانه لو ورث لاشترك فيه الرجال والنساء كسائر الحقوق وقوله عن المعتق أى بعدمونه
 وقوله الى الذكور من عصبته أى دون سائر ورثته لانه لا يورث كما مر (قوله المتعصبين
 بأنفسهم) أى كابن المعتق وأبيه وأخيه وهكذا وهذه صفة لازمة كما قاله الشبرايملى لان
 الذكور من عصبته لا يكونون الا كذلك (قوله لا كبت معتقه وأخته) أى لان البنت مع
 الابن والاخت مع الاخ عصبه بالغير والاخت مع البنت عصبه مع الغير ومع ذلك لا ترث هنالاه
 لا يرث هنامن آثارب المعتق الا العصبه بالنفس فلو اشترت البنت أباها فعتق عليها ثم أعتق
 عبدا ثم مات الاب ثم مات عتيقه بلا عاصب من النسب للاب وعتيقه فحال العتيق للبنت
 لا تكونها بنت المعتق بل لانها معتقه المعتق فان كان هنالك عاصب من النسب للاب أو عتيقه
 فلا شئ لها لان معتق المعتق متأخر عن العاصب وقد غلط في هذه المسئلة أربع مائة فاض فقالوا
 ان الميراث للبنت لانهم وأوها عصبه لولائها عليه وقيل ان غلطهم فيما اذا اشترت اخت وأخ
 أباها فعتق الاب عليها ثم أعتق عبدا ثم مات ثم ماتوا ولا وارث لهم من النسب فقالوا ميراثهم
 بين الاخ والاخت لانهم ما معتقهم وهذا غلط بل ميراثهم للاخ فقط وأشار السبكي الى
 ذلك بقوله اذا ما اشترت بنت مع ابن أباها * وصار له بعد العتاق موالى
 وأعتقهم ثم المنية عجلت * عليه وما توابعده بليالى
 وقد خلفوا مالا فاحكم ما لهم * هل الابن يحويه وليس يالى
 أم الاخت تبقى مع أخيها شريكة * وهذا من المذكور رجل سؤالى
 وأجاب بقوله

للابن جميع المال اذ هو عاصب * وليس لفرض البنت ارث موالى
 واعتاقها تدلى به بعد عاصب * لذا جبت فانهم حديث سؤالى
 وقد غلطت فيها طوائف أربع * مشين قضاة ما وعوه ييال

ولو أعتق أجنبي أختين لا يورث الاب فاشترى أباها فعتق عليهما لم يكن لاحداهما ولاد على
 الاخرى بالسراية لان على كل منهما ولاد المباشرة لمن أعتقهما وهو أقوى من ولاد السراية
 فاذا مات احدهما عن الاخرى ومن أعتقهما كان لهما نصف الميراث بالاخته والباقي لمن
 أعتقهما بالولاء ولو لم يمتعتق عتيق أبا معتقه فله كل منهما بالولاء على الآخر أما ولاد المعتق

(حكم التعصيب عند
 علمه) وسبق معنى
 التعصيب في الفرائض
 (وينقل الولاء عن المعتق
 الى الذكور من عصبته)
 المتعصبين بأنفسهم لا
 كبت معتقه وأخته

فالمباشرة وأما ولأه العتيق فبالسراية (قوله وترتيب العصابات في الولاء) أي في غره وفوائده كالارث وولاية التزويج لا في نفس الولاء لانه ثبت لهم جميعا من غير ترتيب وقوله كترتهم في الارث أي فيقدم ابن المعتق ثم ابنه وان سفل ثم أبو المعتق وهكذا فلولمات المعتق عن ابنيه ثم مات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق عن ابن المعتق وابن ابنه قدم ابن المعتق دون ابن ابنه لان المعتق لولمات يوم موت عتيقه كان الميراث لابنه ولا شيء لابن ابنه وهذا معنى ما ورد عن عمر وعثمان رضي الله عنهما أن الولاء للكبير يضم الكاف وفتح الباء أي للكبير في الدرجة لا في السن فلولمات الابن الآخر وخلف تسعة بنين ثم مات العتيق عن ابن ابن المعتق المفرد مع التسعة بنين الذين هم بنو ابن المعتق الآخر فخيراته للعشرة بالسوية لانه لولمات المعتق يوم موت العتيق ورثوه كذلك لانهم مستوون في القرب اليه ولو أعتق كافر مسلما ثم مات المعتق عن ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه ورثه ابن معتقه المسلم دون ابن معتقه الكافر فان أسلم الآخر قبل موت العتيق خيراته لهما وان مات في حياة معتقه خيراته لبيت المال كذا قال الشيخ الخطيب وتبعه المحشي وضعفه والمعتد أنه لا ابن المسلم لان المعتق كالعديم لقيام المانع به ثم رأيت المحشي قال بعد ما تقدم عنه الا أن يكون له ابن مسلم فيكون ميراثه له فيعلم منه أن محل كون الميراث لبيت المال اذ لم يكن للمعتق ابن مسلم لكنه خلاف الفرض ولو نتج عبد عتيقة فانت بأولاد فولأوهم لمواالي الأم بطريق السراية لهم من الأم لانهم انما كانوا أحرار باعتق أمهم فمواالي الأم قد أنعموا عليهم بالحرية فاذا عتق الاب انجز الولاء من مواالي الأم الى مواالي الاب أي انقطع من وقت عتق الاب عن مواالي الأم وثبت لمواالي الاب لان الولاء فرع النسب والنسب الى الآباء دون الاتهامات وانما ثبت الولاء لمواالي الأم أولا لضرورة رق الاب وقد زالت بعته فلما زالت عاد الى موضعه فلما انقرض مواالي الاب فلم يبق منهم أحد لم يرجع الى مواالي الأم بل يكون الميراث لبيت المال ولو عتق الجدة والاب رقيقا انجز الولاء من مواالي الأم الى مواالي الجدة لانه كالاب فاذا عتق الاب بعد الجدة انجز الولاء من والى الجدة الى مواالي الاب لان الجدة انما تجزئه لكون الاب رقيقا فاذا عتق كان أولى بالجدة لانه أقوى من الجدة فان مات الاب رقيقا بقي الانجز الى مواالي الجدة ولو لمات ولد من أولاد العتيقة أباه جز ولأه اخوته من مواالي أمهم اليه ولا يجوز ولا نفسه لانه يمكن أن يكون له على نفسه الولاء فيبقى في موضعه فلو فرض موت الاخوة عن مواالي الأم خاصة ورثوهم من حيث ان أهم الولاء على هذا الولد الذي له الولاء على اخوته بسبب عتق أبيهم كما قاله العلامة البرلسي (قوله لكن الاظهر في باب الولاء الخ) استدراك على قوله كترتهم في الارث لانه يقتضي أن الاخ يشارك الجدة في الولاء كالارث بالنسب وأن ابن الاخ مؤخر عن الجدة كما في الارث بالنسب وليس كذلك فيهما على الاظهر وهو المعقد وقوله ان أخا المعتق وابن أخيه يقدمان على جد المعتق أي نظرا لكونهما يرثان بالبنوة فان أخا المعتق ابن أبي المعتق وأما الجدة فانه يرث بالابوة لانه أبو أبي المعتق والبنوة مقدمة على الابوة فاذا مات العتيق عن أخى المعتق وابن أخيه وجده كان الميراث لآخي المعتق أو ابن أخيه دون جدته وقوله بخلاف الارث أي حال كون ذلك متلبسا بخلاف الارث وقوله فان الاخ والجدة شريكان أي في الارث بالنسب نظر الاشتراكهما في الأدلة الى الميت بالاب

(وترتيب العصابات في الولاء)
كترتهم في الارث) لكن
الاظهر في باب الولاء أن أخا
المعتق وابن أخيه يقدمان
على جد المعتق بخلاف
الارث أي بالنسب فان
الاخ والجدة شريكان

وكان القياس يقتضي تقديم الاخ كما في الولاة نظرا لكونه ابن أبي الميت والجد أبو ابيه
والبنوة أقوى من الابوة لكن ترك ذلك لاجماع الصحابة على عدم تقديمه عليه فشرط بينهما
وفي كلامه حذف تقديره وابن الاخ مؤخر عن الجد في الارث كما هو مؤخر عن الاخ (قوله
ولا ترث امرأة بالولاة الامن شخص باشرت عتقه) بخلاف ما اذا لم تباشر عتقه كأن كانت بنت
المعتق أو أخته فلا ترث لأن الولاة لا يثبت الا لعصبة المعتق المتعصين بأنفسهم كما مر ولذلك قال
في الرجعية وليس في النساء طرأ عصبه * الا التي منعت بعنق الرقبه
وقوله أو من أولاده وعتقانه فترث المعتقة من أولاد عتقها ذكورا كانوا أو إناثا ومن عتقانه
فلا ترث المرأة الامن عتقها وعن انتمى اليه بنسب أو ولاء (قوله ولا يجوز) المراد بعدم الجواز
عدم العصبة كما أشار اليه الشارح بقوله أي لا يصح فليس المراد أنه يحرم مع العصبة كالبيع وقت
نداء الجمعة وقوله بيع الولاة ولا هبته أي لأن الولاة كالنسب فكذا لا يصح بيع النسب ولا هبته
لا يصح بيع الولاة ولا هبته ولأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاة وهبته متفق عليه (قوله
وحينئذ) أي حينئذ كان لا يجوز بيع والولاة ولا هبته وقوله لا ينتقل الولاة عن مستحقه أي
الذي هو المعتق وعصبته المتعصبون بأنفسهم فثبت لهم في حياة المعتق على المذهب والمتأخر
انما هو انهم به فلا يرثون مع وجود المعتق وان كان الولاة ثابتا للجميع كما تقدم * (فصل في
أحكام التدبير) * أي هذا فصل في بيان أحكام التدبير من كون المدبر يعتق بعد وفاة سيده من
ثلث ماله وجواز بيعه في حياته الى آخر ما ذكره المصنف وسعى تدبيرا أخذ من الدبر لانه تعليق
عتق بالموت الذي هو دبر الحياة ولأن السيد دبر نفسه في الدنيا باستقدام الرقيق وفي الآخرة
بعتقه والاصل فيه قبل الاجماع خبر العصبة أن رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي
صلى الله عليه وسلم في دين كان عليه فتقريره صلى الله عليه وسلم له حيث لم ينكر عليه يدل على
جوازه ولا يشافي ذلك بيعه لأن ذلك يدل على جواز الرجوع عنه بالبيع ولو هو وامر الرجل
أبو مذكورا الانصاري واسم الغلام يعقوب وقيل بالعكس وكان معروفا في الجاهلية وأقره
الشرع وأركان ثلاثة مدبر وهو المالك ومدبر وهو الرقيق وصيغة وكلماته علم من كلام المصنف
وشرط في الاول عدم صبا وجنون واختيار فلا يصح من صبي ومجنون ومكره كسائر عقودهم
ويصح من سفیه ومفلس وبعض وسكران لانه مكاتب حكما وكافر ولو حريا وأما المراتبة فتدبيره
موقوف فان أسلم بانت محنته وان مات من تدابره بطلانه وللرقي تجل مدبره الكافر الا صلى
الى دار الحرب بخلاف المسلم والمرتب لبقاء حلقة الاسلام فيه ولو دبر كافر مسلما أمر بزوال ملكه
عنه فان لم يفعل بيع عليه قهرا وبالبيع بطل التدبير وان لم ينقض قبله خلافا لما يوهمه كلام
المنهاج وأما لو دبر كافر كافر فأسلم فلا يباع عليه وهو باق على تدبيره لتوقع الحرية والولاة مع طروق
الاسلام لكن ينزع منه ويجعل عند عدل دفعه للذل عنه وشرط في الثاني كونه غير أم ولد
فلا يصح تدبير أم الولد لانها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير فانها تعتق من رأس المال
والمدبر يعتق من الثلث ويصح تدبير المكاتب وعكسه فيصير فيه ما مدبر مكاتباً ويعتق بالاسبق
من موت السيد واداء النجوم ويصح أيضا تدبير المعتق عتقه بصيغة وعكسه كما يصح تعليق عتق
المكاتب بصيغة وعكسه ويمتنع في ذلك بالاسبق من الوصفين وشرط في الثالث وهو الصيغة لفظ

ولا ترث امرأة بالولاة
من شخص باشرت عتقه
أو من أولاده وعتقانه
(ولا يجوز) أي لا يصح
(بيع الولاة ولا هبته)
وحينئذ لا ينتقل الولاة عن
مستحقه
(فصل) * في أحكام التدبير

يشعر به وفي معناه ما مر في الضمان من الكتابة وإشارة الآخر من المفهمة وهو اما صريح وهو
 ما لا يحتمل غير التدبير كقوله اذا مات فانت حر كما سيذكره المصنف وكقوله دبرتك وانت مدبر
 وان لم يقل بعدم موق وقوله انت حر أو حررتك أو اعتقتك بعدم موق في الثلاثة واما كناية وهي
 ما يحتمل التدبير وغيره كخليت سيالك أو حبستك بعدم موق فيها (قوله وهو) أي التدبير
 وقوله لغة النظر في عواقب الامور أي فيما يعقبها ويترب عليها اهل هو خير في فعله أو شر قتر كه
 ومنه حديث التدبير نصف المعيشة (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عتق الخ صوابه تعليق
 عتق بالموت الذي هو دبر الحياة كما في عبارة الشيخ الخطيب وغيره ويمكن تقدير مضاف وتجعل
 عن في قوله عن دبر الحياة بمعنى البقاء فكانه قال فعلق عتق بدبر الحياة الذي هو الموت وحده
 أو مع صفة قبله لانه ولا بعده فصورة الاول أن يقول اذا مات فانت حر كما قال المصنف ويصح
 تقييده بشرط كأن يقول ان مات في هذا الشهر والمرض فانت حر فان مات فيه عتق والا فلا
 وصورة الثاني أن يقول ان دخلت الدار فانت حر بعدم موق فيصير التدبير معلقا على دخول
 الدار فلا يصير مدبرا حتى يدخل الدار فيشترط دخوله قبل موت سيده حتى يعتق بموته فان مات
 السيد قبل الدخول فلا تدبير ولا عتق ومثل ذلك ما لو قال ان شئت فانت حر بعدم موق لكن
 يشترط في هذه المشيئة قبل موت السيد فورا فان أتى بصيغة تدل على التراخي فهو موق شئت
 لم يشترط الفور وصورة الثالث أن يقول ان دخلت الدار مع موق فانت حر فليس بتدبير بل
 تعليق عتق بصفة ومثل ذلك ما لو قال شريكان لعبد هما اذا امتنا فانت حر فاذا ماتا معا عتق
 بموتهما وعتقه من العتق المعلق بصفة لان عتق التدبير لان كلامهم ما لم يعلق عتقه بموته فقط
 بل بموته وموت غيره واذا ماتا معا صار نصيب المتقدم موتا مستحق العتق بموت الآخر لانه
 معلق به فليس لو اربته بعه وله كسبه حتى يموت الآخر وصار نصيب المتأخر موتا مدبرا بعد
 موت المتقدم لان عتقه حينئذ معلق على موت السيد فقط وصورة الرابع أن يقول ان مات ثم
 دخلت الدار فانت حر فاعتق بدخوله الدار بعد موت سيده ولو متراخيا وللوارث كسبه قبل
 الدخول وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع لانه مستحق للعتق وكذا لو قال اذا مات
 ومضى شهر مثلا بعد موق فانت حر فاعتق بمضى الشهر مثلا بعد موت السيد وللوارث كسبه
 في الشهر وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع لانه مستحق للعتق وهو ليس بتدبير
 في صورتين بل تعليق عتق بصفة لانه ليس معلقا بالموت فقط أو مع شيء قبله (قوله وذكره
 المصنف) أي ذكر المعنى الشرعي وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله ومن الخ) تقدم أن أركانه
 الثلاثة تؤخذ من كلام المصنف ومن يحتمل أن تكون شرطية وأن تكون موصولة وعلى كل هي
 واقعة على السيد كما أشار إليه الشارح بقوله والسيد اذا قال الخ ولم له قد واذا الإشارة الى أن
 من شرطية (قوله قال لعبد مثلا) أي أو أمته وقوله اذا مات انا انما ذكر الضمير المنفصل
 لافادة أن الضمير المتصل للمتكلم لا للخطاب وقوله فانت حر أي أو يد حررة فيكون جميعه
 مدبرا لانه من قبيل التعبير باسم الجزم عن الكل بخلاف جرته الشائع كمنه فان المدبر ما ذكره
 فقط ولا يسرى (قوله فهو الخ) جواب من ان كانت شرطية وخبرها ان كانت موصولة وقوله
 أي السيد تفسير للضمير وقوله مدبر أي معلق عتقه بالموت (قوله يعتق بعد وفاته) أي وحكمه

وهو لغة النظر في عواقب
 الامور وشرعا عتق عن دبر
 الحياة وذكره المصنف بقوله
 (ومن) أي والسيد اذا
 (قال لعبد) مثلا اذا
 (مت) أنا (فانت حر فهو)
 أي العبد (مدبر يعتق بعد
 وفاته)

أنه يعتق بعد وفاته وقوله أي السيد تفسير الضمير في وفاته فهو مستأنف بيان لحكمه (قوله من ثلثه) أي محسوباً من ثلثه وأن وقع التدبير في العدة وقوله أي ثلث ماله إشارة إلى تقدير مضاف في كلام المصنف وقوله أن خرج كله من الثلث قبل أن يكونه يعتق كله وقوله والأي وان لم يخرج كله من الثلث بل خرج بعضه وقوله عتق منه بقدر ما خرج أي عتق منه بعضه بقدر ما خرج من الثلث كالنصف فالولم يكن له مال غيره عتق ثلثه فقط وقوله أن لم تجز الورثة أي ما زاد على الثلث فإن أجازوا عتق كله ومحل ذلك أن لم يكن عليه دين مستغرق للتركة والأفلا يعتق منه شيء والخيلة في عتق الجميع وان لم يخرج من الثلث بل وان لم يكن هناك مال سواء أن يقول في حال صحته أن مرضت فهذا الرقيق حر قبل مرض مولى يوم وان مت فجأة فهو حر قبل مولى يوم فإذا مات بعد التعليقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لأحد عليه ~~لكن~~ هذا ليس من التدبير كما هو ظاهر (قوله وما ذكره المصنف) أي بقوله إذا مت فأنت حر وقوله من صريح التدبير أي فلا يحتاج إلى النية وقوله ومنه أي من صريح التدبير وقوله أعنتك بعدم مولى أي وأنت حر بعد مولى أو حررتك بعدم مولى أو أنت مدبر أو دبرتك وان لم يقل بعدم مولى كما مر (قوله ويصح التدبير بالكناية أيضاً) أي كما يصح بالصريح وقوله مع النية أي مع نية التدبير لأن الكناية تحتمل التدبير وغيره فحتاج إلى النية لتصرف إلى التدبير وقوله كخلبت سبيلك بعدم مولى أي أو حبستك بعدم مولى مع النية فيهما (قوله ويجوز له الخ) ويجوز له أيضاً أن يطأ مدبرته لبقاء ملكه ولا يطل به تدبيرها ثم إن حبات منه صارت مستولدة وبطل تدبيرها بالاستيلاء دلالة أقوى من التدبير والأقوى يرفع الأضعف كما يرفع ملك الأمين المسكاح (قوله السيد) أي الجائر التصرف حتى يصح بيعه بخلاف غير جائز التصرف كالسفيه فانه لا يصح بيعه وان صح تدبيره (قوله أن يبيعه) أي لانه صلى الله عليه وسلم باع المدبر كما مر في الحديث السابق ولعل المصنف اقتصر على البيع لانه هو الواردة في الحديث ويقاس غيره من التصرفات المنزلة للملك عليه كما أشار إليه الشارح بقوله وله أيضاً التصرف فيه بكل ما يزيل الملك الخ فإشارته إلى أن البيع ليس بقيد (قوله أي المدبر) تفسير للضمير المفعول وقوله في حال حياته أي حياة السيد (قوله ويطل تدبيره) أي ويطل بيعه تدبيره فيكون رجوعاً عن التدبير وليس له الرجوع عنه باللفظ كقوله فحسته ونقضته كسائر التعليقات فلا يطل التدبير بذلك ولا يطل أيضاً بانه ليس انكاره رجوعاً عنه كما أن انكار الرذة ليس اسلاماً وانكار الطلاق ليس رجعة ولا يطل التدبير أيضاً بردة السيد ولا بردة المدبر صيانة لحق المدبر عن الضياع فيه عتق بموت السيد وان كانا من تدين (قوله وله أيضاً) أي كما أن له أن يبيعه وقوله التصرف فيه بكل ما يزيل الملك أي فالبيع ليس بقيد وان اقتصر عليه المصنف وهذا من ذكر العام بعد الخاص لأن التصرف المذكور يشمل البيع وغيره (قوله كهبة بعد قبضها) أي الهبة بمعنى العين الموهوبة بخلافها قبل قبضها لانها لا تزيل الملك حينئذ (قوله أوجعله صداقاً) أي في النكاح (قوله والتدبير تعليق عتق بصفة) أي مخصوصة وهي موت السيد فقط أو مع شيء قبله كما علم عامراً وقوله في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد ولهذا الاحتياج إلى اعتاق بعد الموت ولو قلنا انه وصية للمعدبعتقه لاحتياج إلى اعتاق بعد الموت (قوله وفي قول)

أي السيد (من ثلثه) أي
ثلث ماله أن خرج كله من
الثلث والاعتق منه بقدر
ما خرج ان لم تجز الورثة
وما ذكره المصنف هو من
صريح التدبير ومنه
أعنتك بعدم مولى ويصح
التدبير بالكناية أيضاً
مع النية كخلبت سبيلك
بعدم مولى (ويجوز له) أي
السيد (أن يبيعه) أي
المدبر (في حال حياته
ويطل تدبيره) وله أيضاً
التصرف فيه بكل ما يزيل
الملك كهبة بعد قبضها
أوجعله صداقاً والتدبير
تعليق عتق بصفة في الاظهر
وفي قول

أى مرجوح فهو مقابل الاظهر وقوله وصية للعبد بعقته أى فكأنه قال وصيت لك بعقته
بعد موتى وعليه فيحتاج الى اعتناق بعد الموت كما علمت (قوله فعلى الاظهر) أى الذى
هو القول بأن التدبير يتعلق بعق بصفة وما ذكره من أنه لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير
يجرى أيضا على مقابل الاظهر من أنه وصية فانظر لم خص ذلك بالبناء على الاظهر وقوله لم يعد
التدبير أى لأن الزائل اما هنا كالذى لم يعد وقوله على المذهب هو المعقد (قوله وحكم
المدير فى حال حياة السيد) أى حياة سيده كما فى النسخة التى نبه عليها الشارح بعد وقوله حكم
العبد القن أى حكم العبد القن بكسر القاف وتشديد النون وهو من لم يتعلق به شئ من
مقتضات العتق فهو كما فى كلام النووي تغيير المكاتب والمدير والمعلق عتقه بصفة وأم الولد
ويستثنى من ذلك الرهن فإنه يصح رهن العبد القن ولا يصح رهن المدير على المذهب الذى قطع به
الجمهور كما قاله فى الروضة فى باب (قوله وحينئذ) أى وحينئذ كان حكم المدير فى حياة السيد
حكم العبد القن وقوله تكون أ كساب المدير للسيد أى التى اكتسبها فى حياته بخلاف التى
اكتسبها بعد موته فلو قال المدير اكتسبته بعد موت سيدي وقال الوارث قبله صدق المدير
ببيئته لأنه ذوالبدف يرج بيده وكذلك تقدم بينة المدير على بينة الوارث اذا اقاما يثبتن على ما قاله
لاعتضاد بينة بيده بخلاف ما لو ادعت المدير أنها ولدت ولدها بعد موت السيد فيكون حزا
وادعى الوارث أنها ولده قسله فيكون وقيفا فان القول قول الوارث بينة لأنها تزعم حرته
والحر لا يدخل تحت اليد والقرض أنها حملت به بعد التدبير حتى يظهر الاختلاف المذكور لهما
لو كانت حامل به حين التدبير كان مديرا تباعا لهما وان انفصل لى موت السيد الا ان بطل قبل
انفصاله تدبيرها بغير موتها كسبها فيبطل تدبيره أيضا بخلاف ما لو بطل بعد انفصاله تدبيرها
أوقبله بموتها فإنه لا يبطل تدبيره ان عاش فى الثانية فإنه قد يعيش ويصح تدبير الحمل وحده كما يصح
اعتاقه ولا تتبعه أمته لأن الاصل لا يتبع الفرع ولا يتبع مديرا ولده وانما يتبع أمته فى الرق
والحرية (قوله وان قتل المدير فللسيد القيمة) أى وبطل التدبير ولا يلزمه أن يشتري بقيته
عبد ايدبره بله بخلاف ما لو أثلف العبد الموقوف فإنه يشتري بقيته عديم مثله ويوقف بده وهذا
فى الجناية عليه وأما الجناية منه فان قتل فيما أربيع لارثها بطل التدبير بخلاف ما لو قدها
السيد فإنه يبقى التدبير بحاله (قوله أقطع المدير) أى كأن قطعت يده وقوله فللسيد الارش
أى ارض القطع كنصف القيمة فى المثال المذكور وقوله ويبقى التدبير بحاله أى لبقاء أهل الذى
هو المدير بخلاف مسألة القتل السابقة فلا يبقى التدبير فيها زال أهل كما هو ظاهر (قوله
وفى بعض النسخ وحكم المدير فى حياة سيده) أى بالاضافة الى الضمير وأما النسخة الاولى فهى
بأل وهى قائمة مقام الضمير فرجعت النسخة الاولى الى النسخة الثانية كما مرّت الاشارة اليه
• (فصل فى أحكام الكتابة) • أى هذا فصل فى بيان أحكام الكتابة كاستصحابها اذا سألها العبد
وكان أميناً مكتسبا ولزمها من جهة السيد وجوازها من جهة المكاتب الى آخر ما ذكره
المصنف والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يتبعون الكتاب مما ملكتم إيمانكم
فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا أى أمانة وكسبا كما فسره الشافعى رضى الله عنه بذلك وخبر
المكاتب عبد مائى عليه درهم رواء أبو داود وغيره وصح الحاكم اسناده وقال فى الروضة انه

وصية للعبد بعقته فعلى
الاظهر لو باعه السيد
ثم ملكه لم يعد التدبير على
المذهب (وحكم المدير
فى حال حياة السيد حكم
العبد القن) وحينئذ
تكون أ كساب المدير
للسيد وان قتل المدير
فللسيد القيمة أقطع المدير
فلا سيد الارش ويبقى
التدبير بحاله وفى بعض
النسخ وحكم المدير فى حياة
سيده حكم العبد القن
• (فصل) • فى أحكام الكتابة

حسن والحاجة داعية اليها لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق مجانا والعبد لا ينشر للكسب
 شهره اذا علق عتقه بالتعصيل والاداء ولفظها اسلامي لم يعرف في الجاهلية وسُميت كتابة
 للعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافقه وأركانها أربعة مكاتب بكسر التاء القوقية وهو
 السيد ومكاتب بقصها وهو الرقيق وعوض وصيغة وشرط في السيد كونه مختاراً أهل تبرع
 وولاء لانها تبرع وآية للولاء فلا تصح من مكره وصبي ومجنون ومجبور وسفه أو فلس ولا من
 مكاتب وان أذن له سيده ولا من مبعوض لانهم ليسوا أهلاً للولاء وكتابة مريض في مرض موته
 محسوبة من الثالث فان خرج المكاتب من الثالث كان خلف مائتين وقيمة المكاتب مائة صحت
 في كله وان لم يخرج من الثالث الابعاض كان خلف مائة وقيمة المكاتب مائة صحت في بعضه وهو
 في المثال المذكور ثلثاه فان لم يحلف غيره صحت في ثلثه ونصح من كافر أصلي وسكران لا من
 مرتد لان ملكه موقوف والعقد لا توقف على الجسد وشرط في الرقيق اختيار وعدم صبا
 وجنون وان لا يتعلق به حق لازم بخلاف المكره والعبي والجنون كسائر عقودهم ومن تعلق به
 حق لازم لانه امام عرض للبيع ~~صكا~~ المرهون والكتابة تمنع منه أو مستحق المنفعة كالموهر
 فلا يتفرغ لا ككتاب ما يوفى به النجوم وشرط في العوض أن يكون مالا معلوما ولو منفعة
 في الذمة مؤجلاً الى أجل معلوم منجماً بنجمين فأكثر كما يؤخذ من كلام المصنف فانه تعرض
 لشروط هذا الركن دون غيره من الاركان وان ذكر الرقيق أيضاً في قوله ان سألها العبد لكن
 في شروط كون الكتابة مستحقة لا في شروط الاركان وشرط في الصيغة أن تكون لفظاً يشهر
 بالكتابة وفي معناه ما مر في الضمان من الكتابة وإشارة الاخرس المفهمة وهي ايجاب كقوله
 كاتبتك أو أنت مكاتب على دينارين تدفعهما الى في شهرين مع قوله فان أديتهما الى فانت حر
 لفظاً وأنية وقبول كقوله قبلت ذلك (قوله بكسر الكاف في الاشهر) أي على الاشهر وقوله
 وقبيل بقصها أي الكاف وهو مقابل الاشهر وقوله كالعنقة أي في الفتح لان العنقة بفتح
 العين وهي بمعنى العنق (قوله وهي) أي الكتابة وقوله لغة مأخوذة من الكتب وهو بمعنى
 الضم والجمع أي فيكون معناها لغة الضم والجمع وعبارة الشيخ الخطيب لغة الضم والجمع وهي
 أولى لان الاخذ يتعلق باللفظ واللغة تتعلق بالمعنى فكان الاحسن أن يقول وهي مأخوذة من
 الكتب ومعناها لغة الضم والجمع وقد تقدم أن عطف الجمع على الضم من عطف الاعتم على
 الاخص لان الضم جمع مع تلاصق وقبيل من عطف المرادف بناء على عدم اشتراط التلاصق
 في الضم (قوله لان فيها ضم نجم الى نجم) أي هيبت بذلك لان فيها ضم نجم الى نجم فهو عليه
 لحدوف ويصح جعله لانه لكونها مأخوذة من الكتب الذي هو بمعنى الضم والجمع والقرض
 من ذلك بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي الآتي ولو أخرجه عنه لكان أظهر
 (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله عتق أي عقد عتق فهو على تقدير مضاف لانها اسم للعقد
 المقضي العتق ولا بد من التقييد بلفظها كما في عبارة الشيخ الخطيب ومثله شرح المنهج ونصها
 وشرعاً عقيد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر (قوله على مال) أي على أدائه وقوله
 منجم بوقتين معلومين أي موقت بوقتين معلومين كأن يقول كاتبتك على دينارين تأتني بهما
 في شهرين فان أديتهما الى فانت حر وقوله فأكثر أي فأكثر من نجمين كالثلاثة كان يقول

بكسر الكاف في الاشهر
 وقبيل بقصها كالعنقة
 وهي لغة مأخوذة من
 الكتب وهو بمعنى الضم
 والجمع لان فيها ضم نجم الى
 نجم وشرعاً عتق معلى
 على مال منجم بوقتين
 معلومين فأكثر

كاتبك على ثلاثة ذنانير تأقي بها في ثلاثة أشهر (قوله والكتابة مستحبة) أي إيجابها من السيد
مستحب جلالا لمر في قوله تعالى فكاتبوهم على الذنب دون الوجوب قياسا على التدبير وشراء
القريب الذي يعتق عليه ونحو ذلك فلا تجب وإن سألهما الرقيق لئلا يتعطل أثر الملك وتحكم
المالك على المالك وأجرى الأمر في الإتياء على ظاهره من الوجوب لانه واسطة وأحوال
الشرع لا تمنع وجوبها كذا (قوله إذا سألهما الخ) هذه الشروط الثلاثة وهي السؤال
والامانة والاكتساب فيقول الاستعجاب فان فقدوا أحدها كانت مباحة إذا بقوى رجاء العتق
بها حينئذ وقال بعضهم السؤال ليس قيد للاستعجاب وانما هو قيد للتأكد ولا تكرر بهال
لانها قد تزدى الى العتق نعم لو كاتبه مع الهجر عن الكسب وكان يكتب النجوم بطريق الفسق
كالسرقة ونحوها كرهت كما قاله الأذرى بل إن تحقق ذلك حرمت كما هو قياس حرمة الصدقة
والقرض إذا علم أن المصدق عليه أو المقرض يصرف الصدقة أو ما اقترضه في محرم (قوله
العبد والامة) أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف أو مع ما عطف فاعبد ليس بقيد بل
مثال وكان يكتفى الشارح أن يقول العبد مثلا كما قاله في نظيره (قوله وكان كل منهما) أي
العبد والامة وإن كان كلام المصنف مفروضا في العبد وقوله مأمونا أي فيما يكسبه بحيث
لا يضيعه في معصية فالمدار على كونه لا يضيع المال وإن لم يكن عدلا في دينه لترك صلاة ونحوها
وانما اعتبرت الامانة في ذلك لئلا يضيع ما يحصله فلا يعتق (قوله أي أمينا) لعله فسر مأمونا
بأميننا لانه أشهر منه والافأمين بمعنى مأمون لانه فعيل بمعنى مفعول كما هو ظاهر (قوله
مكتسبا) أي ليوثق تفصيل النجوم بخلاف ما لو كان غير مكتسب فانه لا يوثق بتفصيلها حينئذ
وقوله أي قويا على كسب ما يوفي به الخ أي لا أي كسب كان وإن كان كلام المصنف قد يوهمه
فأشار الشارح إلى أنه ليس مراد بل المراد أن يكون قادرا على كسب ما يوفي به ما التزمه من
النجوم ومعلوم أن ذلك يكون زائدا على مؤته فقوله ما يوفي به ما التزمه من النجوم أي مع مؤته
(قوله ولا نصح) أي الكتابة وقوله لا ينال أي في ذمة المكاتب نقدا كان أو عرضا وموصوفين
بصفات السلم فلا نصح على عيين من الاعيان لانه لا يملك الاعيان حتى يورد العقد عليها فقول
المحشى عينا أو دينا فيه نظر الآن يريد بالعين العرض وبالدين التقدير وعبارة الشيخ الخطيب نقدا
كان أو عرضا كما قلنا وبالجمله فشرطها الدنية لما علمت من أنها لا نصح على عين ومثل العين
منفعة العين نعم المنفعة المتعلقة بعين المكاتب نصح الكتابة عليها مع ضمنية نحو كاتبك على أن
تخدمني شهرا من الآن أو تخطي لي ثوبا بنفسك ويد شار تأقي به بعد انقضاء الشهر أو نصفه
فيشترط للصحة أن تصل المنفعة المتعلقة بالعين كالخدمة والخطابة بالعقد وأن تكون مع ضمنية
ولو في أثناء الشهر فلا يشترط أن تكون بعد انقضائه فلو أجل المنفعة المتعلقة بالعين لم نصح لأن
الاعيان لا تقبل التأجيل فكذلك منفعتهما وكذلك إن لم تكن مع ضمنية حتى لو اقتصر على
خدمة شهرين وصرح بأن كل شهر نجم لم يصح لانهم ما نجم واحد ولا ضمنية ولو فرقا بينهما كرجب
ورمضان كان أولى بالفساد لانه يشترط في المنفعة المتعلقة بالعين أن تصل بالعقد كما علمت وأما
المنفعة المتعلقة بالنعمة فلا يشترط فيها الاتصال بالعقد ولأن تكون مع ضمنية فلو كاتبه على
بناء دارين في ذمته وجعل لكل واحدة منهما موقعا معلوما صح (قوله معلوم) أي جسا ونوعا

(والكتابة مستحبة إذا سألها
العبد) والامة (وكان) كل
منهما (مأمونا) أي أمينا
(مكتسبا) أي قويا على
كسب ما يوفي به ما التزمه
من النجوم ولا نصح (الا
بمال معلوم)

وقد راوصفة لانه عوض في الذمة فاشترط فيه العلم بذلك كدين السلم (قوله كقول السيد
لعبد كاتبتك على دينارين مثلا) أي أو أكثر كأربعة دنانير ولو كاتب أرقاء كثلثة على عوض
كالف نجمين فأكثر صرح لتمام المال فصار كالوإيع عبيدا بمن واحد ويوزع العوض
المذكور عليهم باعتبار قيمتهم وقت الكتابة مثلا إذا كانت قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين
والثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه ويكون
ما يخص كل واحد منهم نجما بنجمين فنأدى منهم حصته عتق ولا يتوقف عتقه على أداء الباقي
ومن عجز نفسه منهم رق (قوله ويكون المال المعلوم مؤجلا إلى أجل معلوم) أي ليحصله
ويؤديه فلا تصح بال الحال ولو كان المكاتب مبعضا بقدر عليه في الحال لأن الكتابة عقد خالف
القياس في وضعه لخروجهما عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد ورقبته ولا نبيع ماله
بماله والمنقول عن الصحابة فن بعدهم قولوا فعلا انما هو التأجيل فاقتصر فيها على المأثور عن
السلف إذ لو جاز عقدها على حال لم ينفعوا على تركه مع اختلاف الأغراض خصوصاً وفيه تعجيل
العتق وعلم من قولنا ولو كان المكاتب مبعضا أن كتابة المبعوض صحيحة فيمارق منه سواء قال
كاتب مارق منك أم قال كاتبتك لأنها تصيده الاستقلال باستغراقها مارق منه وتلغوف باقية
في الثانية بخلاف كتابة بعض رقيق فليست صحيحة ولو كان باقية لغيره وأذن له في الكتابة لأن
الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا كسباب النجوم ثم لو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا
بعضه ولم تجز الورثة باقية صحت كتابة البعض لانه دوام ويعتقر في الدوام ما لا يعتقر في الابتداء
مع كونه أوصى بكتابة كله بخلاف ما لو كاتب في مرض موته بعضه وإن كان ذلك البعض هو
الذي يخرج من الثلث أو أوصى بكتابة بعضه فانها لا تصح على العقد فيه ما خلا فالماجرى عليه
في شرح المنهج وتبعه الشيخ الخطيب من الصحة فيهما ولو كاتب الشريك كان عبدهما معا بنفسهما
أو نأتهما صح ذلك إن اتفقت النجوم بنفسا وصفة وأجلا وعددا ولا يشترط اتفاقها قدر الانها
تكون على نسبة ملكيم ما صرح بذلك أو أطلق ولو عجز الرقيق فحجزه أحدهما وفسخ الكتابة
لم يجز إلا تخريبه نصيبه على الكتابة لانه يلزم كتابة بعض رقيق وهي غير صحيحة ولا يقال يعتقر
في الدوام ما لا يعتقر في الابتداء لأن ذلك غير مطرد فقد يلحقون الدوام بالابتداء كما هنا ولو أبرأه
أحدهما من نصيبه من النجوم أو عتق نصيبه من الرقيق عتق نصيبه منه وعتق عليه نصيب
شريكه وعليه قيمته إن أيسر وقد عاد الرق للمكاتب بأن عجز فحجزه الآخر حينئذ يكون الولاء
كله وقول المحشي إن أيسر والاعاد المكاتب للرق فيه خلل وأهل الا وقعت زائدة من التساخ
أو طغى بها القلم والصواب كما في شرح المنهج والخطيب وغيرهما إن أيسر وعاد الرق للمكاتب
كما قلنا فإن أعسر أو لم يعد الرق للمكاتب وأدى نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من
الكتابة وكان الولاء لهما وخرج بالبراء والاعتاق ما لو قبض أحدهما نصيبه من النجوم فلا
يعتق نصيبه من الرقيق وإن رضى الآخر بتدعيه اذ ليس له تخصيص أحدهما بالقبض (قوله
أقله نجمان) أي ولا حدلا أكثر فلا تصح على أقل من نجمين لأنها لو جازت بأقل من نجمين لقلعه
الصحابة فن بعدهم لانهم كانوا يادرون إلى القربات والطاعات ما لم يكن وإنما كان أقله نجمين
لانها مستغنى عن الكتب وهو بمعنى الضم والجمع كما مر وأقل ما يحصل به نجمان والمراد بالنجم

كقول السيد لعبد
كاتبتك على دينارين مثلا
(ويكون) المال المعلوم
(مؤجلا إلى أجل معلوم)
أقله نجمان

هنا الوقت وانما سمي بالنجم لان العرب كانت لاتعرف الحساب وكانوا يننون امورهم على طلوع
 النجم يقول احدهم اذا طلع النجم اذيت حقلك ونحو ذلك فسميت الاوقات بنجوم لذلك ثم سمي
 المؤدى في الوقت فجمعا ايضا وقضية كلامهم صحة الكتابة بنجمين قصيرين كساعتين وهو كذلك
 لا يمكن القدرة عليه كالمسلم الى معسر في مال كثير الى اجل قصير كساعة فانه صحيح (قوله
 كقول السيد الى آخره) تمثيل للتجيين وقوله في المثال المذكور اى في قوله قبل ذلك كقول
 السيد لعبد كاتبتك على دينارين وقوله تدفع الى الدينارين اى في تجيين معلومين كشهرين
 وقوله في كل نجم دينار اى لانه لا يتم بيان عدد النجوم وقسط كل نجم منها وقوله فاذا اذيت
 ذلك اى المذكور من الدينارين وقوله فانت حر اى عند اداء ذلك وتقدم ان ذلك اعنى فاذا
 اذيت ذلك فانت حر لا يتم لفظا اؤنية ولو اختلف السيد والمكاتب في قدر النجوم
 او الاجل ولا يئنه او لكل بينة تعالفا ثم ان لم يتفقا على شئ ففضها الحاكم او هما أو أحدهما كما في
 البيع ولو اذى الرقيق كتابة وانكر السيد او وارثه حلف المنكر لان الاصل عدم ما يدعيه
 الرقيق ولو قال السيد كاتبتك وانما يجنون أو محجور على صدق ان عهده ذلك ولو مات السيد
 والمكاتب بمن يمتق على الوارث عتق عليه فان كان ثم زرجية انفسحت كما لو اشترى أحد
 الزوجين الاخر وانقضى زمن خيار البائع (قوله وهى الخ) الضمير عائدة على الكتابة الصحيحة
 كما اشار اليه الشارح حيث قال اى الكتابة الصحيحة واعلم ان الكتابة المذكورة لاتنسخ
 بالجنون ولا بالانغماء ولا بالجنون سواء كان ذلك من السيد والمكاتب لان اللازم من أحد الطرفين
 لا ينسخ بشئ من ذلك كارهن ويقوم على السيد مقامه في قبضه ويقوم الحاكم مقام المكاتب
 في اداءه ان وجد له مالا ولم يأخذ السيد استقلالاً وبنت الكتابة وحل النجم وحلف السيد على
 استحقاقه ورأى ان له مصلحة في الحرية فان استقل السيد بالقبض عتق لحصول القبض
 المستحق وان رأى الحاكم انه يضيع اذا افاق لم يؤذنه كما قاله الغزالي قال الشيخان وهذا
 حسن وان لم يجده مالا يمكن التسليم من التجهيز والفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه
 موته فان افاق او ارتفع الحجر ونظر له مال كان حمله قبل الفسخ دفعه الى السيد ونقض
 تجهيزه وفسخه وحكم بعنته (قوله من جهة السيد) اى من جانبه وقوله لازمة اى لانها
 عقدت لحظ المكاتب لالحظه فكان فيها كارهن (قوله فليس له) اى للسيد وقوله فضها
 اى الكتابة وكذلك الضمير في قوله بعد لزومها واصل المراد بقوله بعد لزومها بعد تمام عقدها لانها
 تلزم بمجرد العقد (قوله الا ان يجهز المكاتب الخ) استثناء من قوله فليس له فضها وقوله عن
 اداء النجم متعلق بقوله يجهز وقوله أو بعضه اى بعض النجم غير الواجب في الايتاء فان يجهز عن
 بعضه الواجب في الايتاء فليس للسيد الفسخ ولا يحصل التقاض فيه لان السيد ان يدفع له غيره
 وللمكاتب رفعه لما كره فيه رأيه ويفصل الامر بينهما وقوله عند الحل اى وقت الحل
 وهو بكسر الحاء المهملة ولو استعمل سيده لجهزه عند الحل سن امهاله مساعدة في تحصيل
 النجوم ليحصل العتق او لبيع عرض وجب امهاله لبيعه أو لأحضار ماله من دون مسافة
 القصر وجب امهاله ايضا لانه كالحاضر بخلاف ماله لو كان فوق ذلك فلا يجب امهاله لطول
 المدة وله أن لا يزيد في مدة الامهال على ثلاثة أيام ولو كان لكساد سلعتك انما المدة المقتضية

كقول السيد في المثال
 المذكور لعبد تدفع الى
 الدينارين في كل نجم دينار
 فاذا اذيت ذلك فانت حر
 (وهى) اى الكتابة الصحيحة
 (من جهة السيد لازمة)
 فليس له فضها بعد لزومها
 الا ان يجهز المكاتب عن
 اداء النجم أو بعضه عند الحل

شرعا فليس له الفسخ فيها وله الفسخ فيما زاد عليها ولو جعل المكاتب التجوم أو بعضها قبل المثل
فان امتنع السيد من القبول لغرض كونه حفظه وخوف عليه كأن يحمله في زمن نهب لم يجبر
على قبوله وان امتنع لا لغرض أجبر على القبول أو الإبراء لأن للمكاتب غرضا صحيحا في تجميع
العقود أو تقريه ولا ضرر على السيد فان أبي قبض عنه القاضي وعققت المكاتب بقبضه
ان أدى الكل ولو أنى المكاتب سيده بمال فقال السيد هذا حرام فان كان له مئة على ذلك
سمعت وان لم يكن له مئة حلف المكاتب أنه ليس بحرام ويقال للسيد حينئذ خذ وأبرئه
فان أبي قبضه القاضي عنه وعققت المكاتب ان أدى الكل فان نكل عن الحلف حلف السيد
أنه حرام لغرض امتناعه منه (قوله كقوله) أي المكاتب وقوله عجزت عن ذلك أي
أداء النجم أو بعضه وقوله فالسيد حينئذ أي حين اذ جهز المكاتب عن أداء النجم أو بعضه
عند المثل وقوله فسخها أي الكتابة بغير العوض عليه (قوله وفي معنى التجوم مع القدرة
المكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها) أي على النجوم وامتناعه من أداء النجوم مع القدرة
عليها جائز له لانها جائزة من جهته كما سيأتي ولو غاب المكاتب عند المثل فالسيد فسخ
الكتابة بنفسه ويجازيكم متى شاء ولو كانت غيبته دون مسافة القصر على الاشبه في المطلب وهو
المعتمد وقيد هاهنا في السكافية بمسافة القصر قال الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر وتبعه المحشي وهو
ضعيف ولو حضر ماله مع غيبته فليس للحاكم الاداء منه بل يمكن السيد من الفسخ لانه لو حضر
ربما عجز نفسه أو امتنع من الاداء (قوله والكتابة من جهة العبد المكاتب) أي من جانيه
وقوله جائزة أي لانها عقدت لحظ نفسه لالحظ السيد كالرهن بالنسبة الى المرتين (قوله فله)
أي للمكاتب وقوله بعد عقد الكتابة أي بعد تمامه بالقبول وقيد بذلك لانه هو المتوهم وقوله
تجيز نفسه أي كأن يقول عجزت نفسي وقوله بالطريق السابق أي وهو أن يعجز عن أداء النجم أو
بعضه عند المثل وهو ليس بقيد لانه أن يعجز نفسه ولو مع القدرة على أداء النجوم وبعبارة الشيخ
الخطيب وله تجيز نفسه ولو مع القدرة على الكسب وتحصيل العوض (قوله وله أيضا) أي كما
أن له تجيز نفسه وقوله فسخها أي الكتابة وقوله متى شاء أي في أي وقت شاء وقوله وان كان معه
ما يوفي به نجوم الكتابة أي سواء كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة أم لا لجوازها من جهته ولو مع
القدرة على النجوم (قوله وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ) أي في أي وقت ففعل
هذا مراد الشارح لانه هو الذي يفهم من قوله متى شاء (قوله أما الكتابة الفاسدة الخ) مقابل
لقوله أي الكتابة الصحيحة والكتابة الفاسدة هي ما اختلفت صحتها بفساد شرط كشرط أن يبيعه
كذا أو كتابة بعض رقيق أو فساد عوض مقصود كغمر أو فساد أجل كنجيم واحد والكتابة
الباطلة هي ما اختلفت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون أحد العاقلين صبييا أو مجنوناً
أو مكرهاً أو عقدت بغير مقصود كدم فهذا هو الفرق بين الفاسدة والباطلة والقاسد والباطل
عندنا بمعنى الا في مواضع يسيرة منها الحج والعارية والخلع والكتابة * واعلم أن الكتابة الباطلة
ملغاة الا في تعليق معتبر بأن يقع بمن يصح تعليقه كأن يقول كاتبك على زق قدم أو على مئة فان
أعطيتي ذلك فأنف حرق لا تلتفي فيه وأن الكتابة الفاسدة كالصحيفة في استقلال المكاتب بكسبه
وفي أخذ أراضٍ جنباً عليه وفي أنه يعتق بالاداء لسيدته وأنه يتبعه إذا اعتق كسبه وكل من الصحيفة

كقوله عجزت عن ذلك
فالسيد حينئذ فسخها وفي
معنى التجوم مع القدرة
من أداء النجوم مع القدرة
عليها (و) الكتابة (من جهة
العبد) المكاتب جائزة
فله بعد عقد الكتابة تجيز
نفسه بالطريق السابق وله
أيضا (فسخها متى شاء) وان
كان معه ما يوفي به نجوم
الكتابة وأفهم قول المصنف
متى شاء أن له اختيار الفسخ
أما الكتابة الفاسدة

والفاسدة عقدا معاوضة لكن المقلب في الاولى معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق ولذلك كانت كالتعليق في أنه لا يمتنع بغير أداء المكاتب كإبرائه وأداء غيره عنه وفي أنها تبطل بموت سيده قبل الأداء وفي أنه تصح الوصية به وفي أنه لا يصرف له سهم المكاتبين من الزكاة وفي أنه يصح اعتناقه عن الكفارة وتعليقه للغير كيبيعه له وفي منعه من السفر وفي جواز وطء الأمة المكاتبية ككتابة فاسدة وتخالف الكتابة الفاسدة كلاما من الكتاب الصحة والتعليق في أن السيد فسحها بالقول كأن يقول فسحها وفي أنها تبطل باغواء السيد ونحوه وبسجور السفه عليه وفي أن المكاتب يرجع على السيد بما أدى ان بقي ويبدله ان تلف وكان له قيمة والسيد يرجع على المكاتب بقيته وقت العتق لفساد المعاوضة ثم ان اتحد واجب السيد والمكاتب كأن كانت قيمة المكاتب ذائبا لكونها قد بالدمع كونه كاتبة على ذائبة تقاصا أي سقط واجب كل في مقابلة واجب الآخر ولو بلارضامتهما أو أحدهما كسائر الديون المتصلة ثم ان لم يكن هنالك فاضل لأحدهما كأن كاتبة على عشرة ذائبا وكانت قيمته كذلك فالامر ظاهر والاربع صاحب الفضل به فاذا كاتبة على دينارين وكانت قيمته عشرة وقع التقاص في دينارين ورجع السيد عليه بمائة وعكسه بعكسه هذا ان كانا قد ين كما مثلنا فان كانا متقامين فلا تقاص أو مثلين فقيمهما تفصيل حاصله جريان التقاص فيهما في الكتابة دون غيرها وصورة ذلك في الكتابة أن يكتبه على بر مثلا وتكون المعاملة في بلد الكتابة بالبر مثلا فيكون نقد البلد هو البر فتكون قيمة المكاتبين فيه يحصل التقاص حينئذ (قوله فخرية من جهة المكاتب والسيد) فلكل فسحها متى شاء فان فسحها أحدهما أشهد بفسحها احتياطا وتحترزا من التجاحد لشرطها فلو قال السيد بعد قبضه المال كنت فسخت الكتابة فانكر المكاتب فعلى السيد البينة فن لم يكن معه بينة صدق المكاتب بيمينه لأن الأصل عدم الفسخ (قوله والمكاتب) بفتح المثناة الفوقية وليس للسيد التصرف في شيء من مال المكاتب ولا اعتناقه عبده ولا تزويج أمته وقوله التصرف أي الذي لا تبرع فيه ولا خطر أي خوف كما أشار إليه الشارح بقوله يبيع وشراء ويجار ونحوها بخلاف ما فيه تبرع كصدقة وهدية وهبة فليس له التصرف بذلك بغير إذن سيده كما أشار إليه الشارح بقوله لاهية ونحوها وكذلك ما فيه خطر كقرض وبيع نسبته وان استوثق برهن أو كفيل فليس له ذلك إلا بإذن سيده وليس له شراء من يعتق عليه إلا بإذن سيده أيضا وإذا اشتراه بإذنه تبعه رقا وعتقا وله شراء من يعتق على سيده والمالك فيه للمكاتب ثم ان عجز نفسه عتق على سيده لدخوله في ملكه وله أيضا شراء جزء من يعتق على سيده ثم ان عجز نفسه عتق ذلك الجزء على سيده ولا يسرى إلى الباقي وان اختار سيده الفسخ لأنه دخل في ملكه قهرا وشرط السراية الاختيار كما مر ولا يصح اعتناقه ولا كتابته ولو بإذن سيده لتضمنه ما الولاء وليس هو من أهله وله شراء أمة للتجارة وليس له وطء أمته ولو بإذن السيد لأنها رعا جلبت فانت بالطلاق فان خالف ووطئ فلا حد عليه لأنها ملكه والولد منه نسيب وتبعه رقا وعتقا ولا تصير الأمة به أم ولد لان عقاده رقيقا يملكو كآلها وله أن يتزوج بإذن سيده (قوله يبيع وشراء ويجار) قد عرفت أن غرض الشارح بذلك تقييد التصرف في كلام المصنف بما لا تبرع فيه ولا خطر وقوله وهو ذلك أي المذكور من البيع والشراء والاجارة (قوله لاهية ونحوها) أي كهدية ومندقة نعم

فخرية من جهة المكاتب
والسيد (والمكاتب التصرف
فيما في يده من المال) يبيع
وشراء ويجار ونحو ذلك
لا يهية ونحوها

ما تصدق به عليه من فحولهم وخبر عما العادة فيه أكله وعدم بيعه له اهداؤه لغيره على النص
 في الاتم (قوله وفي بعض نسخ المتن ويملك المكاتب التصرف فيما فيه تنمية المال) أي زيادته
 كالبيع والشراء لا يما فيه نفسه واستهلاكه كالهبة والصدقة وفحوصهما (قوله والمراد أي
 من كلام المصنف وقوله أن المكاتب يملك بعقد الكتابة منافعه وأكسابه أي فله التصرف فيها
 بما لا تبرع فيه ولا خطر كما أشار إليه بقوله إلا أنه محجور عليه لأجل السيد في استهلاكهما بغير
 حق أي اهلاكهما بغير عوض كان تبرع بهما فلا يجوز له ذلك من غير إذن السيد (قوله ويجب
 على السيد الخ) أي لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الاتية بذلك لأن القصد
 منه الاعانة على العتق ولو تعدد السيد واتحد المكاتب وجب الخط على كل سيد واستثنى من
 وجوب الاتية مالوكاته في مرض موته والثالث لا يحتمل أكثر من قيمته ومالوكاته على منفعة
 ومالو أبراهم من العجوم أو بواعه من نفسه أو أعتقه ولو بعوض فلا يجب شيء في ذلك (قوله بعد
 حصة كتابة عبده) خرج بذلك الكتابة الفاسدة فلا حظ فيها لأن المقلب فيها التعليق بالصفة وهي
 لا توجد إلا أن أتى ما كاتبه عليه فلو حظ عنه منه شيأ لم توجد الصفة فلا يعتق (قوله أن يضع)
 ويقوم مقام الوضع الدفع كما سيذكره الشارح بل هو ظاهر الآية حيث عبر فيه بالاتية ومعناه
 الاعطاء وأثر المصنف كغيره الوضع لأنه أولى من الدفع كما سيذكره الشارح أيضا (قوله من
 مال الكتابة) أي بعض مال الكتابة الذي هو العجوم وهو حال مقدم من ما يستعين به (قوله ما)
 نكرة موصوفة كما أشار إليه الشارح بقوله أي شيأ وأشار بتذكيره إلى أن الواجب وضع شيء
 ولو أقل مقول ولو كان مال الكتابة أقل مقول كعتق بزوج حظ بعضه كجة (قوله يستعين
 به على أداء عجوم الكتابة) أي لأجل تحصيل العتق فعلم أن وجوب ذلك قبيل العتق (قوله
 ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزأ معلوما) أي لحصول الاعانة بذلك على العتق فقد حصلت
 الفائدة المقصودة من الخط بالدفع المذكور وإن كانت محققة في الخط موهومة في الدفع كما
 سيذكره الشارح وقوله من مال الكتابة أي من جنس مال الكتابة وإن كان من غير مالها بل
 وإن كان من غير جنسه جاز (قوله ولكن الخط أولى من الدفع) استدراك على قوله ويقوم مقام
 الخط أن يدفع له السيد الخ وكون كل من الخط والدفع في النعم الأخير أولى منه فيما قبله لأنه
 أقرب إلى العتق وكونه ربعاً أولى من غيره فإن لم تسمع به نفسه فكونه سبعاً أولى من غيره روى خط
 الربع النسائي وغيره وخط السبع مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما (قوله لأن القصد بالخط
 الخ) أنه لا ولوية الخط من الدفع وقوله محققة في الخط أي لأنه إذا حظ عنه شيأ من مال الكتابة
 سقط عنه فحصلت الاعانة بذلك على العتق قطعاً وقوله موهومة في الدفع أي لأنه قد يصرف
 المدفوع في جهة أخرى (قوله ولا يعتق المكاتب إلا بأداء جميع المال) أي فتي بتي عليه شيء
 منه ولو درهما لا يعتق منه شيء لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب قن ما بقي عليه درهم ولهذا
 لو قتله غير سيده وجب له القودان كافأه وألا فالقيمة فانه باق على ملكه ولو قتله سيده فليس عليه
 سوى الكفارة مع الأثم أن تعدد ولو قطع طرفه ضمنه لبقاء الكتابة المقضية لكونه كالأجنبي
 بخلافه في القتل فإن الكتابة قد زالت لزوال محلها ومات رقيقاً بذلك يلغز فيقال لناسي يضمن
 بعضه ولا يضمن كله ولو جنى المكاتب على سيده قسلاً أو قطعاً لزمه قوداً أو أرش ويكون الأرض

وفي بعض نسخ المتن ويملك
 المكاتب التصرف
 فيما فيه تنمية المال والمراد
 أن المكاتب يملك بعقد
 الكتابة منافعه وأكسابه
 إلا أنه محجور عليه لأجل
 السيد في استهلاكهما بغير
 حق ويجب على السيد
 بعد حصة كتابة عبده
 (أن يضع) أي يحيط عنه
 من مال الكتابة ما أي شيأ
 يستعين به على أداء عجوم
 الكتابة ويقوم مقام الخط
 أن يدفع له السيد جزأ معلوما
 من مال الكتابة ولكن الخط
 أولى من الدفع لأن القصد
 بالخط الاعانة على العتق
 وهي محققة في الخط
 موهومة في الدفع (ولا
 يعتق المكاتب إلا بأداء
 جميع المال

معلمه ومحاسبه سبه لانه معه كالاجنبي كما مر فان لم يكن معه ما يفي بذلك فللوارث أو للسيد
 فجهيزه دفع الضرر عنه ولو جنى على أجنبي قسلا أو قطع عارمه قودا أو الاقل من قيمته والارض
 والفرق بين جنائيه على سيده حيث وجب فيها الارش بالغاما بلغ وجنايته على الاجنبي حيث
 وجب فيها الاقل من قيمته والارض أن واجب جنائيه على السيد لا تعلق له برقبته بخلاف
 واجب جنائيه على الاجنبي وفي اطلاق الارش على دية النفس تغليب فان لم يكن معه مال يفي
 بالواجب عجزه السيد أو الحاكم يطلب المستحق ثم ان لم ترد قيمته على الارش يبيع كله وان زادت
 قيمته على الارش يبيع منه بقدره وبقيت الكتابة فيما بقي لما في ذلك من الجمع بين الحقوق فاذا
 أدت حصته من النجوم عتق وللسيد فداؤه بأقل الامر من قيمته والارض ويبقى على كتابته
 وعلى المستحق قبول الفداء ولو اعتقه أو أبرأه من النجوم بعد الجنابة عتق ولزمه الفداء لانه
 فوت متعلق حق المجني عليه بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم بعد الجنابة فلا يلزمه الفداء لانه
 لم يفوت متعلق حق المجني عليه ولا يصح بيع رقبة المكاتب كتابة صحيحة لاستحقاقه
 العتق كالمستولدة هذا ان لم يرص المكاتب بالبيع فان رضى به جاز لان رضاه فسخ للكتابة كما
 جزم به القاضي حين في تعليقه فان الحق له وقدرضى باطلاه وهبته كبيعه ولو قال رجل مثلا
 للسيد أعتق مكاتبك على ألف مثلا ففعل عتق ولزمه ما التزم كالو قال أعتق مستولدة على كذا
 لان المقصود بذلك فكه من الرق كفلك الاسير بخلاف ما لو قال أعتقه عني على كذا فانه لا يلزمه
 ما التزم ولكن يعتق عن المعتق في الاصح ولا يستحق المال ويحرم على السيد التمتع بمكاتبته
 لاختلال ملكه فيها ويجب عليه بوطئه مهرها فدفعة لها ولا واحد عليه لانها ملكه والولد حر
 نسيب وصارت به مستولدة مكاتبه فتعتق بالاسبق من أداء النجوم أو موت السيد وولد المكاتبه
 الرقيق الحادث بعد الكتابة يتبعها رفا وعتقا وهو مملوك للسيد فلو قتل فقيمه له وموته من
 كسبه وأرث جنائيه عليه ومهره ان كان أنثى وما فضل وقف فان عتق فله والافلسيد كافي
 الاثم في جميع ذلك وللسيد مكاتبته استقلالاً كما جزم به الماوردي لان الحاصل له كتابة تبعية
 لاستقلالية وقضية تقييد المصنف بالاداء قصر الحكم عليه وليس مراد ابل مثله الا برأ من
 النجوم وحوالة العبد سيدها على أجنبي ولا يصح عكسه ولا يصح بيع النجوم فلو باعها السيد
 وأدى المكاتب النجوم الى المشتري لم يعتق ويطلب السيد المكاتب بها والمكاتب المشتري بما
 أخذه فان أداها المكاتب بعد ذلك للسيد عتق لا يقال يبيع السيد لها يتضمن الاذن للمشتري
 في قبضها ومقتضى ذلك أن يعتق المكاتب بقبض المشتري لها لانه كالوكيل لانا نقول الاذن
 الذي تضمنه البيع انما كان في مقابلة سلامة العوض ولم يسلم له العوض فساد البيع فلم يبق
 الاذن ولو سلم بقاؤه فالفرق بينه وبين الوكيل أن المشتري يقبض لنفسه والوكيل يقبض للسيد
 نعم لو أذن السيد للمشتري في قبضها بعد البيع مع العلم بفساد البيع عتق بقبضه لانه قبضها
 للسيد حينئذ ولو أداها السيد وخرج ما أداه مستحقا بان أن لا عتق ولو كان السيد قال عند
 أدائها أنت حر لانه بناء على ظاهر الحال من صحة الاداء وقد بان عدمها وكذا لو خرج ما أداه
 معيبا ورده السيد بالعب فانه يتبين أن لا عتق (قوله أي مال الكتابة) فال في كلام المصنف
 نافية عن المضاف اليه أو للعهد والمعهود هو مال الكتابة (قوله بعد القدر والموضوع عنه من

أي مال الكتابة بعد القدر
 الموضوع منه من

جهة السيد) أي غير القدر الذي وضعه عنه السيد فالمراد بجميع مال الكتابة ما عدا هذا القدر وهذا فيما إذا وضع عنه السيد شيئا من مال الكتابة فلو لم يضع عنه السيد شيئا وبقي عليه القدر الواجب حطه عنه لم يعتق لأن هذا القدر لم يقطع عنه ولا يحصل التقاص كما قاله في الروضة لأن للسيد أن يؤتبه من غيره وليس للسيد تجيزه لعجزه عن هذا القدر لأن له عليه مثله فيرفعه المكاتب للما لم يرى فيه رأيه ويفصل الأمر بينهما (فصل) أي هذا فصل فهو خبر لمبتدا محذوف ويصح أن يكون التقدير فصل هذا محله فيكون مبتداً أخبر محذوف وهذا أولى من الأول لأن المبتداً مقصود لذاته والخبر انما أتى به لأجل المبتداً فهو أولى بالحذف ولك أن تجعل الخبر على الاحتمال الثاني الجاز والمجرور بعده أو متعلقه وجعله منصوباً بفعل محذوف تقديره أقرأ مثلاً بخلاف الأولى وإن كان جائزاً لما يلزم عليه من حذف الجملة بتمامها وأما جعله مجروراً بحرف جر محذوف والتقدير انظر في فصل فلا يجوز لما فيه من حذف الجاز وإبقاء عمله خلافاً لما اشتهر من تجويزه وانما جاز جعله مبتداً على الاحتمال الثاني لأنه معرفة بالعلية فإن أسماء التراجم بالكسر كإسماء الكتب من قبيل علم الجنس بخلاف أسماء العلوم فإنها من قبيل علم الشخص كما قاله الجمهور وهو المشهور ولكن لم يرض بعض المحققين التفرقة بين أسماء الكتب وأسماء العلوم لأنها تحكم والحق أنهم من قبيل علم الشخص إذا لم تعتبر تعدد الشيء بتعدد محله أو من قبيل علم الجنس إذا اعتبر فاعتمد الشيء بتعدد محله والراجح الأول لأن تعدد الشيء بتعدد محله تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية فعنى علم الفقه مثلاً القواعد المخصوصة المستحضرة في ذهن زيد وعمر وهكذا ومعنى أسماء الكتب وأسماء التراجم الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة على المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة التي أبدعها السيد الجرجاني في معجم المصنوع هل هو الالفاظ فقط أو المعاني فقط أو النقوش فقط أو الالفاظ والمعاني أو الالفاظ والنقوش أو المعاني والنقوش أو الثلاثة وانما كان الأول هو المختار لأن المعاني غير مستقلة بل تتوقف على الالفاظ أفادة واستفادة والنقوش لا تيسر لكل أحد في كل زمن فلا يصلح أن يكون كل منهما مدلولاً ولا جزم مدلول لكن تعتبر الالفاظ بقيد دلالتها على المعاني كما علمته مما سبق لا مجردة عن ذلك لأنها حينئذ لا تنفرد (قوله في أحكام أتمهات الاولاد) أي كنبوت الاستيلاء وحرمة البيع والرهن والهبة وجواز التصرف فيها بالاستخدام والوطء والابارة والاعارة وعقوباتهم رأس المال بموت السيد والطرفية في ذلك من طرفية الدال في المدلول باعتبار الالفاظ ~~لأنه~~ يستحضر المعاني أولاً ثم يأتي بالالفاظ على طبقها كما يستحضر الشخص الطرف ثم يأتي بالمنظروف على طبقه وتصح طرفية المعاني في الالفاظ فتكون من طرفية المدلول في الدال باعتبار السامع لأنه يسمع الالفاظ ويفهم منها المعاني فالالفاظ قوالب للمعاني بهذا الاعتبار وانما عاب بالاحكام بصيغة الجمع لتعدد الاحكام كما علم مما مثلناه ولو عبر بحكم بالافراد لا وهم مجتزأ للنطق به أنه حكم واحد وإن كان ذلك يدفع بأنه مفرد مضاف فيعم وعبر بصيغة الجمع في أتمهات الاولاد ليكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة ولو أحاداً فيشعر ذلك بالاكفاء بولد واحد من كل أم ولا يشترط تعدد الولد وأتمهات بضم الهمزة وكسر هاء مع فتح الميم وكسر هاء جمع أم وأصلها أمهة بدليل جمعها على ذلك لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها وقيل جمع أمهة أصل أم ويقال في جمعها

جهة السيد

فصل في أحكام

أتمهات الاولاد

أيضا مات واختلف فقال بعضهم يقال أمهات للناس وأمات للبهائم وقال آخرون يقال فيهما
أمهات وأمات لكن أمهات أكثر في الناس وأمات أكثر في البهائم ويمكن رد الأول الى هذا بأن
يقال مراد القائل به أمهات للناس أكثر وأمات للبهائم أكثر وأنشد الزمخشري للمأمون
وانما أمهات الناس أوعية * مستودعات وللآباء أبناء

والاصل في ذلك خبر أيما أمة ولدت من سيدتها فهي حرة عن دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم
وصححه إسناده وخبر أمهات الاولاد لا يعن ولا يوهن ولا يورثن يستمتع بهاسيدها مادام حيا فإذا
مات فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي وصححا وقفه على عمر وخالف ابن القطان فصح رفعه
الى النبي صلى الله عليه وسلم وحسنه وقال رواه كلهم ثقات وخبر العيصين قلنا يا رسول الله
انانا في السببا ونحب أئمانهم فما ترى في العزل قال صلى الله عليه وسلم ما عليكم أن لا تفعلوا
ما من نسمة كاتمة الى يوم القيامة الا وهي كاتمة فلولا ان الاستيلاء يمنع من البيع لاستحقاقها
العتق لم يكن لعزلهم تحبة الاثمان فائدة وخبر العيصين ايضا ان من أشرط الساعة أن تلد الامة
ربتها وفي رواية ربه أي سيدها فقام الولد مقام أبيه وأبوه حرة فكذلك هو ولما كان كالحزب منها
استحققت العتق بولادته وهذا هو المراد من قوله صلى الله عليه وسلم في مارية القبطية لما ولدت
سيدنا ابراهيم أعنتها ولدها فالمعنى أثبت لها استحقاق العتق لأنه أعنتها بالفعل ولذلك قالت
عائشة رضي الله عنها ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا أمة
وكانت مارية من جله ما خلقه صلى الله عليه وسلم ولم يثبت أنه أعنتها في حياته ولا علق عتقها
بوفاته وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال نبيها وقد خالط لحومنا لحومها ودمها وندامها
وعن عثمان رضي الله عنه نحوه واشترع عن علي **كترم** الله وجهه أنه خطب يوما على منبر
الكوفة فقال في اثنا خطبته اجتمع رأيي ورأي عمر أن أمهات الاولاد لا يعن وأننا لا نأري
يعن فقال له عبيدة السلماني رضي الله عنه رأيك مع رأي عمر وفي رواية مع الجماعة أحب
اليناسن رأيك وحديثك فأطرق رأسه ثم قال اقضوا فيه ما أنتم قاضون فأي أكره أن أخالف
الجماعة فجموع هذه الاحاديث عضد بعضها بعضا فلو **حكم** حاكم بعصية يهاتها فحكمه
لخالفتها الاجماع وما كان في ذلك من الخلاف بين القرن الاول فقد انقطع وانفقد الاجماع على
منع يعنها وأما خبر أبي داود عن جابر كذا يبيع سرارينا أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم
حتى لا يرى بذلك بأسا فأجيب بأنه منسوخ على فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
مع كونه قبل النبي أو أنه منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالا واجتهادا فيقدم عليه
ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم قولنا ونصا وهو نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الاولاد
كما مر فانه وإن كان نصا لفظا لكنه نهى معنى وبالجملة فيحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك
ويكون قبل النبي فيكون منسوخا ويحتمل أنه لم يشعر بذلك ولكن نسب اليه جابر باجتهاده حيث
غلب على ظنه أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلاع عليه وأقره وتطير ذلك ما ورد في الخبر أن ابن عمر
رضي الله عنه قال كنا نغادر أربعين سنة لا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا رافع بن خديج رضي الله عنه
أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبارة فقدر كناها (قوله وإذا أصاب الخ) الواو والاستئناف كما اشتهر
والمراد الاستئناف التصوي لا البيان لأن الاستئناف التصوي أن تكون الجملة مستأنفة لا تعلق

(وإذا أصاب)

لها بكلام قبلها أو بحيث لم يسبقها كلام والاستئناف البياني أن يكون الكلام واقعا في جواب
سؤال مقدر نشأ من الكلام السابق وما هنا ليس كذلك وقال بعضهم الاظهر أنها زائدة لأن أو
الاستئناف هي الداخلة على مضارع مرفوع حقه النصب أو الجزم نحو لانا كل السمك وتشرب
اللين والواو الزائدة هي التي يكون دخولها في الكلام كخروجها بالنسبة إلى أصل المعنى المقصود
ومن ثم قال في المنهاج إذا أحبل الخ بغير واو وعبر المصنف بأدون أن لأن إذا المتيقن والمظنون
الغالب وجوده كما هنا بخلاف أن فأنه للمشكوك والموهوم والنادر ألا ترى قوله تعالى إذا قمتم إلى
الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلى أن قال جل من قاتل وإن كنتم جنبا فاطهروا فإن القيام إلى
الصلاة والوضوء مما يتكرر كثيرا فغيره باذا والجنابة وطهرها من النادر فغيرها بان ولا يرد قوله
تعالى ولئن متهم أو قتلتم لآل الله تحشرون حيث عبر فيه بأن مع أن الموضع لاذا لأن التعبير فيه بأن
لكثرة اللغو عن الموت حتى صار كأنه مشكوك فيه على أن الموت في الجهاد ليس محققا وإنما المحقق
مطلق الموت وهو ليس مرادنا للمعنى والله أعلم أن ما تخافونه من الموت أو القتل في الجهاد ليس
محققا حتى تتقاعدوا عن الجهاد بسبب خوفكم منه وعلى فرضه فتحشرون إلى الله فيجازيكم
عليه وانما عبر باذا في نحو قوله وإذا من الناس ضمير مع أن الموضع لأن مبالغة في تخويفهم
وأخبارهم بأنه لا بد من أن يسهم شيء من الضر وإن قل كما يفهم من التعبير بالمس وتنكير الضر
فلا ينافي أن الموضع لأن كما يدل عليه قوله وإن نصيبهم سيئة فإن أصابة السيئة لهم من النادر
وانما عبر المصنف بأصاب لتكون الغالب أصابة السيد لامتته وإن كان المدار على جعلها منه
بأصابة أو غيرها فلذلك استدرك الشارح على المصنف بقوله ولم يصحها ولكن استدخل الخ
ولو عبر بجعلت لكان أولى وأعم ووجه الأولوية أنه لا يشترط قصد ووجه الاعية أنه يشمل
ما استدرك به الشارح على المصنف ولذلك عبر في المنهج وغيره بجعلت (قوله أي وطني) أي
أدخل حقيقته وهذا تفسير مراد لأن الأصابة أعظم من الوطء فأنه تكون بدون دخول جميع
الحشفة والوطء لا يكون الا بدخول جميعها وأيضا يقال أصاب السحاب الموضع بمعنى أمطره
وأصاب زيد ما لا يعني وجده ويقال أصاب بمعنى أتى بالصواب إلى غير ذلك (قوله السيد) أي
البالغ فلا يتفادى بلاد الصبي وإن لحقه الولد عند إمكان كونه منه لأن النسب يكفي فيه الامكان
احتياطاً له ومع ذلك لا يحكم بيلوغه لأن الأصل عدمه وبذلك يلغز فيقال لنا بغير بالغ
ولا يشترط كونه عاقلاً فينفذ أيلاد الجنون وكذلك السفيه فينفذ أيلاده على المعتمد بخلاف
المفلس فلا ينفذ أيلاده على المعتمد لأنه كالراهن المعسر خلافاً لمن قال بأنه ينفذ أيلاده لأنه
كالمرئض ولا بد أن يكون السيد حراً كله أو بعضه فينفذ أيلاد المبعوض في أمته التي ملكها
بعضه الحر لا يقال أنه لا يصح اعتاقه لأنه ليس أهلاً للولاء لا نقول لارق بعد الموت فموتة الذي
يحصل به عتق أم ولده يتقن كونه ليس أهلاً للولاء ومن ثم صح تدبيره وخروج بقولنا في أمته ما لو
أحبل المبعوض أمته فرعه فإنه لا يتفادى أيلاده لها لأن الأصل المبعوض لا يثبت له شبهة الاعفاف
في مال فرعه لما فيه من الرق بخلافه في أمته فإنه من أهل الملك التام فيما ملكه ببعضه الحر وخروج
بالحر كله أو بعضه الرقيق المأذون له في التجارة فلا ينفذ أيلاده لامة التجارة وكذلك المكاتب
لا ينفذ أيلاده لأمته وإن عتق قبل موته فنقول الشيخ الخطيب ثم مات رقيقاً قبل الهجر أو بعده

أي وطني (السيد)

ليس يقيد نعم ان وطنها مع العتق أو بعده وأمكن كون الولاد من هذا الوطء بأن ولادته لستة أشهر
 فأكثر منه ثبت الاستيلاء لظهور العلق مع الحرية أو بعدها ولا تقرر الى احتمال العلق قبلها
 تغليباً للجانب الحرية (قوله مسلماً كان أو كافراً) أي أصلياً لأن المرتد لا يلاذه موقوف كملكه فان
 مات مسلماً تبين نفوذه وان مات مرتداً تبين عدم نفوذه فالأمر الى أن الشرط أن لا يموت
 على رذته ولذلك قال المحقق أو كافراً أصلياً أو مرتداً لم يمت على رذته وكان على الشارح
 أن يعم أيضاً بقوله مكرهاً ومختاراً جاهلاً أو عالماً كما يعلم من شرح الخطيب (قوله أمته)
 أي التي فيها ملك وان قل وإن كان ظاهراً الاضافة يقتضي أن جميعها ملكه فيشمل حينئذ
 ما لو استولد الأمة المشتركة فينفذ استيلاذه في نصيبه ويسرى الى نصيب شريكه ان أسير
 بقيته والا فلا يسرى ويثبت في حصته خاصة فاذا وطئ شريكه الآخر بعد ذلك ثبت الاستيلاء
 في حصته فقط ولا يسرى الى حصته شريكه الاقل ولو كان موصراً لأن السراية تضمن النقل
 وحصته الشريك الاقل بعد ثبوت استيلاذه لا تقبل النقل والمراد الملك ولو تقديره أفضل ما لو
 استولد الأصل أمة فروعها فانه يقدر انتقال ملكها اليه قبيل العلق اذا لم تكن مستولدة للفرع
 ودخل في قول المصنف أمته ما لو اشترى أمة بشرط العتق واستولدها فانه ينفذ استيلاذه وتعتق
 بموته وان كان ذلك لا يجزيه عن الشرط لانه ليس باعتاق فيصدق عليه أنه لم يوف بالشرط وان
 عتقت بموته بخلاف ما لو مات المشتري للأمة بشرط العتق قبله واستولدها واره فلا ينفذ
 استيلاذه والفرق أن استيلاء نفس المشتري غير مانع من الوفاء بالشرط لتمكنه من عتقها قبل
 موته واستيلاء الوارث مانع منه لعدم تمكنه من عتقها وكذلك لو اشترى الابن أمة بشرط العتق
 واستولدها أبوه فلا ينفذ استيلاذه على المعتمد لأن الوفاء بالشرط مع استيلاء المشتري ممكن
 ولا يمكن مع استيلاء أبيه ومثل ذلك ما لو وصى بعتق جارية ثم مات وخرجت من الثلث فاذا
 استولدها الوارث لا ينفذ استيلاذه لافضائه الى ابطال الوصية ولا سبيل الى ابطالها بعده موت
 مورثه تنفيذ الغرضه ولو نذر التصديق بثن جارية أو بهما ففسها لم ينفذ استيلاذه لهما ويلزمه بيعها
 والتصديق بثنها في الاولى ويلزمه التصديق بها في الثانية ودخل أيضاً في قول المصنف أمته ما لو
 استولد الأمة المكاتبه أو لفرعه والمديرة كذلك ويطل تدبيرها وكذلك المعلق عتقها بصفة
 والمرهونة واستولدها وهو موسر أو معسر ولم تبع في الدين أو بيعت فيه ثم عادت له فان بيعت فيه
 ولم تعد له لم ينفذ استيلاذه ومثل ذلك يقال في الجانية جناية توجب ما لا متعلقا برقبته أو جلدية
 التركة التي تعلق بها دين واستولدها الوارث فيجوز فيه ما تفصيل المرهونة فيقال ان كان موسراً
 نفذ الاستيلاء وكذلك ان كان معسراً ولم تبع في الدين أو بيعت فيه وعادت اليه فان بيعت فيه
 ولم تعد اليه لم ينفذ ولو كانت المستولدة كافرة وليست مسلمة وسيت بطل استيلاذه لانها صارت
 قنسة بنفس السبي ولا يعود بيعها ملكها لاننا بطلناه بالكلية فان كانت مسلمة لم تسترق ومثل
 المستولدة الكافرة في بطلان استيلاذه اذا استرقت مستولدة الحرية اذا استرق ولو قهرت
 مستولدة الحرية سيدها عتقت في الحال لانها ملكت نفسها وملكه أيضاً لقهره فان دأوا الحرب
 دارت كل فكل من غلب على شيء منها ملكه (قوله ولو كانت حائضاً) أي أو نفساً وأشار بذلك الى
 أنه لا فرق بين أن يكون الوطء مع لائ أو معاً معارض بخلاف المحرم لانه كل الوطء في البر فانه

مسلماً كان أو كافراً (أمته)
 ولو كانت حائضاً

لا يثبت به الاستيلاء وكذلك النسب ومثله بالاولى استدخال المني المحترم فيه فلا يثبت به الاستيلاء
 خلافا للقلوبى (قوله أو محرمله) أى بنسب أو رضاع أو مصاهرة كاخته بنسب أو رضاع
 وزوجة أبيه أو ابنه وقوله أو مزوجة أى وهى ملكة أو ملكة فرعه ومثلها المكاتبه فينفذ استيلاءها
 كما تقدم التنبيه عليه (قوله أو لم يصبا) أى أو لم يطأها وأشار بذلك الى أن قول المصنف أصاب
 ليس بقيد وقد تقدم أنه لو عبر بجعلت لكان أولى وأعم ويمكن جعل قول المصنف أصاب كناية عن
 لازمه غالباً وهو الحبل فيكون من قبيل الكناية المقررة في فن البان كما قاله الشبرايملى (قوله
 ولكن استدخلت) أى أمته لا أمة فرعه فاستدخالها ذكر أصله أو منبه المحترم ليس كوطئه
 اذا شبهة في فعلها هى بخلاف وطئه فأمته قيد لا بد منه هنا (قوله أو ماء المحترم) أى الذى
 خرج منه على وجه غير محترم ولا بد أن تستدخله في حال حياته بخلاف ما لو استدخلته بعد موته
 لانها انتقلت الموت الى ملك الوارث ويثبت به حينئذ النسب والارث وهذا متفق عليه اذا
 انفصل في حياته واستدخلته بعد موته وأما اذا انفصل بعد موته ففيه خلاف فقيل يثبت به
 النسب والارث أيضاً وقيل لا يثبت به النسب والارث لانه انفصل عن جنة منفكة عن الحل
 والحرمة والمراد المحترم ولو في الواقع فدخل ما خرج لوطاً حليته وهو يظنها أجنبية وخرج غير
 المحترم وهو ما خرج على وجه محترم كالزنا والاستمراء والوطا فلا يثبت به الاستيلاء بخلاف
 ما لو تلذذ بمقعة الدبر فقط فأمنى فان منبه يكون محترماً لانه خرج على وجه صحيح ولو اختلط المحترم
 بغيره ثبت الاستيلاء لانه وجد مقتض وغير مقتض فيغلب الاول على الثانى (قوله فوضعت حيا
 أو ميتاً) أى فوضعت كاه في حياة السيد فتعق بموته حينئذ فان لم تضعه الا بعد موته تبين عقبتها
 بموته ويترتب عليه اكسابها فتكون لها من حين الموت فان انفصل بعرضه ولم ينقل باقية لم تعق
 الاتمام انفصاله ولا تصير مستولدة الا بعد انفصاله كاه على العقد (قوله أو ما يجب فيه غزاة)
 أى ولو أحد أو أمين وان لم ينقل نائهما لوجود الولادة بأولهما بخلاف انفصال بعض الولد
 كما مر (قوله وهو ما الخ) في صنيعه تغيير اعراب المتن المحلى لان ما في محل نصب بوضعت
 في كلام المصنف وفي محل رفع في كلام الشارح ولذلك قال أى لحم بالرفع مراعاة لصنيعه
 ولوراعى صنيع المصنف لقال أى لحا بالنصب (قوله تبين) أى ظهر وقوله فيه أى في ذلك اللحم
 كالضغة التى تظهر فيها صورة الآدمى ولو في جرحه منه كوجه ويد ولو ظفراً كما يدل عليه تنكير شئ
 في قول المصنف شئ من خلق آدمى ولذلك قال المحشى ولو كان التصوير في بعضها كفى فيما يظهر
 قاله العلامة الطيلاوى ومثله العلامة البرلى بخلاف التى لم يظهر فيها ذلك ولو قال أهل
 الخبرة انها لو بقيت لتصورت وان انقضت بها العدة لان المدار هنا على ما يسمى ولداً ولو وجد
 وفي العدة على براءة الرحم وقد وجدت ولو كان لشخص أمتان فوطئ احدها ما حملت منه
 ثم وضعت علقه فأخذتها الاخرى ووضعتها في فرجها فتخلقت ووضعت ولداً لم نصر الاول أم
 ولد وهل تصير الثانية أم ولداً لا وقع في ذلك تردد واستقرب الشبرايملى أنها لا تصير مستولدة
 لان الولد لم ينم عندها من قبلها ومنه وبالحقه الولد في الحالة المذكورة (قوله من خلق آدمى) أى
 من صورة خلق آدمى وقوله وفي بعض النسخ من خلق الآدميين أى من صورة خلق جنس
 الآدميين فبأول النسخة الثانية النسخة الاولى (قوله لكل أحد) أى من أهل الخبرة وغيرهم

أو محرمله أو مزوجة
 أو لم يصبا ولكن استدخلت
 ذكره أو ماء المحترم
 (فوضعت) حياً أو ميتاً أو
 ما يجب فيه غزاة وهو (ما)
 أى لحم (تبين فيه شئ من
 خلق آدمى) وفي بعض النسخ
 من خلق الآدميين لكل
 أحد

بأن لم تخف على أحد وقوله وأهل الخبرة أى فقط بأن خفيت على غير أهل الخبرة وظهرت لهم فقط وقوله من النساء أى لاربع منهن واقتصاره عليهن للغالب والاختلاف رجلان أو رجل وامرأتان من أهل الخبرة ولو اختلف أهل الخبرة فقال بعضهم فيها ضرورة وقال بعضهم ليس فيها صورة قتم المنيث على الثاني لأن معه زيادة علم (قوله ويثبت بوضعها ما ذكر) أى من الحي أو الميت أو ما تجب فيه غرة كونها مستولدة لسيدها أشار الشارح بذلك إلى أن المترتب أولاً على الوطء وما ألحق به كونها مستولدة لسيدها وما ذكره المصنف من الأحكام مترتب عليه ولذلك جعل بعضهم جواب الشرط صارت أم ولد للسيد وبعضهم جعل جواب الشرط عقت بعمته وكل صحيح لكن الأولى جعله صارت مستولدة للسيد لأنه المترتب أولاً وما عداه مترتب عليه كما علت (قوله وحينئذ) أى حين اذ صارت مستولدة لسيدها فصيرونها مستولدة لسيدها يترتب عليها ما ذكره المصنف لكن يلزم على صنيع الشارح خلو الشرط عن الجواب لأنه أخرج قول المصنف حرم الخ عن كونه جواباً فكان لا يظهر أن يقول ولذلك قال حرم الخ (قوله حرم عليه بيعها) أى ولو بشرط العتق أو ضمنياً أو لمن تعتق عليه كأمهاتها أو فروعها أو من أقر بجريتها (قوله مع بطلانه) أى لا مع حتمته ودفع ذلك توهم أن المراد أنه يحرم مع حتمته كالبيع وقت نداء الجمعة وتقدم أنه لو حكم ببعثها حاكم نقض حكمه لمخالفة الإجماع ولو قال المصنف لم يصح التصرف فيها بما يزيل الملك لكان أولى وأخصر لكن لا يشمل ذلك الرهن الآن يقال أنه يزيل به حكمه لأنه يؤول إلى كونها تابع في الدين غالباً وقوله أيضاً أى كالحرم (قوله الامن نفسها) أى الإيعاء لنفسها فى معنى اللام وقوله فلا يحرم ولا يطل أى بل يحل ويصح لأنه عقد عتاقة ومحل ذلك أن كان السيد حرّاً كما ملأ فان كان مبعوضاً لم يصح لأنه ليس من أهل الولاء في الحال ولو باعها جزأ منها صح وسرى إلى باقيا لانها عقد عتاقة كما علت والسراية على السيد ويكون الولاء كما لو أعتق بعض رقيقه لكن لا يلزمها قية ما سرى إليه العتق وكبيعها من نفسها هبتها لها وقرضها لنفسها ويجب عليها في صورة القرض رد مثلها الصورى وهو جارية مثلها فالبيع لها ليس بقيد نعم لا يصح وقفها (قوله وحرم عليه أيضاً) أى كالحرم عليه بيعها وقوله رهنها وهبتها أى مع بطلانها أيضاً ولعل الشارح لم ينبه على ذلك هنا تكالاً على علمه بما قبله بالمقايضة (قوله والوصية بها) أى ولو لنفسها وهل تصح كآبتها ولا قولان أحدهما لا تصح لأنها عقد على رقبته كالبيع والهبة لغيرها والثاني نعم لأنه لا منافاة بين الكتابة والاستيلاء وتعتق بالاسبق منهما (قوله وجاز له) أى للسيد وهو عطف على حرم وقوله بالاستخدام أى طلب الخدمة بجميع أنواعها لانها كالعتقة في جميع الأحكام إلا ما استثنى (قوله والوطء) أى وطئها بخلاف وطء أمها وبناتها ومحل جواز وطئها إذا لم يكن هناك مانع والموانع كثيرة نسأل الله تعالى أن يكفيننا شر الموانع منها كونها محرماً بنسب أو رضاع أو مصاهرة ومنها كونها من زوجة ومنها كونه مبعوضاً فأن وطءه حرام لأنه تمتع بجملته مع أن بعضه مملوك لسيدته ومنها كونها مملوكة وسيدتها كافراً ومنها كونها مكاتباً (قوله وبالاجارة) أى وجاز له التصرف فيها بالاجارة بأن يؤجرها لغيرها بخلاف ما لو أجزاها لنفسها لأن الاجارة ليست عقد عتاقة كالبيع وإذا مات السيد قبل فراغ الاجارة بطلت لانها خرجت عن ملك السيد وملك منفعة نفسها مع ضعف الاجارة بالتأخير عن الاستيلاء فلو

أولاهل الخبرة من النساء
ويثبت بوضعها ما ذكر
كونها مستولدة لسيدها
وحينئذ (حرم عليه بيعها)
مع بطلانه أيضاً الامن
نفسها فلا يحرم ولا يطل
(و) حرم عليه أيضاً (رهنها
وهبتها) والوصية بها (وجاز
له التصرف فيها بالاستخدام
والوطء) وبالاجارة

آجرها ثم استولدها ثم مات لم تنفسح الاجارة كآلو آجر عبده ثم أعتقه فانه لا تنفسح الاجارة لان
اعتاقه ينزل على ما يملكه دون ما أخرجته عن ملكه بالاجارة فيعتق مسلوب المنفعة مدة الاجارة
(قوله والاعارة) أي بأن يعيرها لغيرها وهل له أن يعيرها لنفسها ولا قال الشيخ الخطيب
بالاقل يجوز استعارة نفسه من مستأجره وخالف العلامة الرملي فقال ليس له أن يعيرها لنفسها
لان الرقيق لا يملك وان ملكه مسيده بخلاف الحر فانه يملك ولا يشكل عليه وقف العبد على نفسه
لانه خرج عن ملك السيد وصار الملك فيه لله تعالى فأشبه الحر (قوله وله أيضا) أي كماله ما تقدم
وقوله أرش جناية عليها أي كأن قطعت يدها فيجب على الجاني نصف قيمتها السيدها وقوله وعلى
أولادها التابعين لها أي وهم الحادثون من زوج أو زنا بعد الاستيلاد كما سيأتي في قوله
وولدها من غيرهنزلتها (قوله وقيمتها اذا قتلت) فاذا قتلها شخص وجبت عليه قيمتها وتكون
لسيدها وقوله وقيمتهم اذا قتلوا فاذا قتلهم شخص وجب عليه قيمتهم وتكون للسيد لقاء الملك
عليها وعلى أولادها (قوله وتزويجها بغير اذنها) فيزوجها جبراً بالملك ولو كان مبعوضاً وقوله الا ان
كان السيد كافراً وهي مسلمة فلا يزوجهما أي بل يزوجهما الحاكم لانه لا ولاية للكافر على المسلمة
(قوله واذا مات السيد) أي قبلها بخلاف ما اذا ماتت قبله فاذا مات معها أو وشك في السابق
والمعية فانظر كيف يكون الحكم هكذا قال العلامة البرلسي وقديقال كما قاله ابن قاسم الحكم
العتق في الاولى بناء على أن العلة تقارن المعلول وعدم العتق في الثانية للشك في سبب الحرية
لاحتمال موتها قبله والاصل درام الرق (قوله ولو يقتلها) أي بقصد الاستحجال ويكون هذا
مستثنى من قاعدة من استحل بشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه فهي قاعدة أغلبية فان قتل فيه
فالامر ظاهر وان وجبت الدية فهي في ذمتها (قوله عتقت) أي بخلاف لما مر من الأدلة حيث
قال فيها فهي حرة عن دبر منه أي بموته فعن معنى الباء والدبر بمعنى الموت أو آخر حياته لان دبر
الشيء آخره (قوله من رأس ماله) أي وان أحبلها في مرض موته لان الاستيلاد حصل
بالاستمتاع فأشبه اتفاق المال في اللذات والشهوات المباحة ولهذا تحسب من رأس المال
ولو أوصى بها من الثلث وتلغو وصيته بخلاف ما لو أوصى بحجة الاسلام من الثلث فانهم تحسب
من الثلثان وسعها الثلث والاكملت من رأس المال وبخلاف التدبير فان المدبر يعتق بموته
من الثلث لانه تبرع والاستيلاد استمتاع (قوله وكذا عتق أولادها) أي التابعين لها وهم
الحادثون بعد الاستيلاد فان عتقهم من رأس المال لانهم مستحقون للعتق تبعاً لها (قوله
قبل دفع الديون) أي ولولله تعالى كالـ كفارة وقبل مؤن التجهيز أيضاً وقوله والوصايا أي
ولو لجهة عامة كالفقراء (قوله وولدها الخ) وولد المكاتبه الحادث بعد الكتابة يتبعها رفاً وعتقاً
ولا شيء عليه وولد المعلق عتقها بصفة لا يتبعها الا ان كانت حاملاً به عند التعليق وعند وجود
الصفة أو عند التعليق فقط أو وجود الصفة فقط فان لم يكن موجوداً عند التعليق ولا عند
وجود الصفة بأن حدث بعد التعليق وانفصل قبل وجود الصفة لم يتبعها في العتق (قوله أي
المستولدة) تفسير للضمير المضاف اليه وقد عرفت حكم ولد غيرها (قوله من غيره) أي بخلاف
ما اذا كان من سيدها فانه حر كما هو ظاهر (قوله أي غير السيد) تفسير للضمير المضاف اليه مع
اعادة المضاف لانه المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد (قوله بأن ولدت الخ) تصوير أولادها

والاعارة وله أيضاً أرش
جناية عليها وعلى أولادها
التابعين لها وقيمتها اذا قتلت
وقيمتهم اذا قتلوا وتزويجها
بغير اذنها الا ان كان السيد
كافراً وهي مسلمة فلا يزوجهما
(واذا مات السيد) ولو يقتلها
له (عتقت من رأس ماله)
وكذا عتق أولادها (قبل)
دفع (الديون) التي على
السيد (والوصايا) التي
أوصى بها (ولدها) أي
المستولدة (من غيره) أي
غير السيد بأن ولدت

من غيره وقوله بعد استيلادها أي بخلاف ما لو ولدته قبل استيلادها من زوج أوزنا فإنه لا يتبعها في العتق بموت السيد ولا يمنع عليه التصرف فيه بل يتصرف فيه بما شاء من سائر التصرفات لحدوثه قبل استحقاق الحرية للام ولو اختلفت مع الوارث بأن ادعت أن الولد حدث بعد الاستيلاء وقال الوارث بل قبله صدق الوارث لا يقال ترجح هي يدها لا فاقول هي تدعى حرية والحر لا يدخل تحت السيد بخلاف ما لو اختلفا في المال الذي في يدها بأن ادعت أنها اكتسبته بعدموت السيد وقال الوارث بل قبله فإنه تصدق لأن اليد لها (قوله بمنزلة) أي في جميع ما ترسريان الاستيلاء إليه فإن الفرض أنه حدث بعد الاستيلاء فلم يسر له وطء بنت مستولده لأنها بنت موطوءة والتعليق بذلك جرى على الغالب والأفاستدخالها من يده الذي ثبت به الاستيلاء كذلك كما علم على مر فان وطئ تلك البنت وجبت منه فهل تصير مستولدة كما لو كاتب ولد المكاتب فإنه يصير مكاتباً ينبغي أن تصير مستولدة فإن قبل ما فائدة ذلك مع أنها تعتق بموت السيد من غير ذلك أجيب بأن فائدته الإيمان والتعاليق وسكت المصنف عن أولاد أولاد المستولدة وحكمهم أنهم إن كانوا من أولادها الإناث فهم كأولادها فيتبعونها في العتق بموت السيد وإن كانوا من أولادها الذكور فلا يتبعونها بل يتبعون أمهاتهم لأن الولد يتبع أمه رفاً وحرية (قوله وحينئذ) أي وحينئذ كان ولدها من غيره الحاصل بعد الاستيلاء بمنزلة وقوله فالولد الذي ولدته أي من زوج أوزنا وقوله للسيد أي مملوك السيد وقوله يعتق بموته أي لسريان الاستيلاء إليه كما علمت وينتفع عليه التصرف فيه بما يمنع عليه فيها ويجوز له استخداؤه وإعارته وإجباره على النكاح إن كان أمي لأن كان ذكرًا أو يعتق بموت السيد وإن كانت أمه قد ماتت في حياة السيد كما قاله في الروضة لأنه حتى استحقه في حياة أمه فلا يسقط بموتها ولو اعتق السيد مستولده قبل موته لم يعتق ولدها تبعاً لها فإذا مات السيد بعد ذلك عتق بموته (قوله ومن أصاب) أي أولم يصحبها بل استدخلت ذكره أو منبه المحترم في صورة النكاح فالأصايب ليست بقصد فيه بل المدا على حبها ولو بالاستدخال المذكور بخلافه في الزنا فالولد استدخلت الأمة ذكر حرثاً ثم فعلقت منه فالولد حرثيب لأنه ليس برثان من جهته وتجب قيمة الولد عليه للسيد ويرجع بها عليها بعد العتق قاله البغوي في فتاويه ومشله المجنون فيما يظهر ولو متعدياً (قوله أي وطئ) تفسير مراد كما تقدم وقوله أمة غيره مقابل لقوله فيما تقدم أمته (قوله بنكاح) أي بسبب نكاح لم يفتر بجهتها فيه أخذ من قول الشارح ما لو غر الخ فهو مقابل لهذا المقدر (فرع) لو نكح حرثاً أمة أجنبية ثم ملكها ابنه أو عسداً جارية ابنه ثم عتق لم ينسخ النكاح وإن كان لا يجوز للاب نكاح أمة ابنه لأنه دوام ويعتقر في الدوام ما لا يعتقر في الابتداء ولا تصير مستولدة بأحبالها بعد ملك ابنه لها في الأولى وبعد عتقه في الثانية كما قاله الشيخان لأن النكاح حاصل محقق فيكون واطناً بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما إذا لم يكن نكاح فإنه يكون واطناً بشبهة الملك ولو ملك المكاتب زوجة سيده الأمة انفسخ نكاحه لأنه ملك لسيد (قوله أوزنا) أي منه وإن كان هناك شبهة منها بخلاف العكس كما سيأتي (قوله وأحبها) أي الواطئ وأخذ ذلك من قول المصنف فالولد الخ لأنه إذا لم يحبلها فلا ولد هناك (قوله فالولد منها مملوك لسيدها) أي بالاجاع بها الأمة لأن الولد يتبع أمه في الرق والحرية وظاهر أنه لا نسب لأن ولد الزنا

بعد استيلادها ولد من زوج
أوزنا (بمنزلة) وحينئذ
فالولد الذي ولدته للسيد
يعتق بموته (ومن أصاب)
أي وطئ (أمة غيره بنكاح)
أوزنا رأ حبها (فالولد منها
مملوك لسيدها)

وأقره في الروضة فلو حذف المصنف لفظ المطلقة لكان أولى لأنه قد يوههم قصر الحكم عليه وليس مراداً (قوله بعد ذلك) أي بعد وطئها بالنكاح واحبالها فيه وهو ظرف لقوله ملك (قوله) لم تصر أم ولده بالوطء في النكاح السابق) أي لم تصر هذه الأمة أم ولد للواطئ الذي ملكها بعد ذلك بما ولدته من الوطء في النكاح السابق لكونه رقيقاً لأنها علفت به في ملك غيره فلم ينقذ الولد حرراً والاستيلاء بما ثبت بعلازمة الولد كما قاله في الروضة وخالف أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه فقال أنها تصر أم ولده بما ولدته في النكاح السابق نظر الكونين وأولدت منه وقدم ملكها بعد ذلك (قوله وصارت) أي الأمة التي ملكها لا بقيد كونها المطلقة بل بقيد كونها موطوءة بشبهة منه وقوله أم ولده أي للواطئ بشبهة بعد ملكها وقوله بالوطء بالاشبهة أي بما ولدته من الوطء بالاشبهة لأنها علفت منه بجزء العلق بالحر من الحر سبب الحرية بالموت بشرط الملك وقد حصل الملك وإن كان بعد الوطء والولادة وهذا القول مرجوح كما يعلم من كلام الشارح بعد (قوله على أحد القولين) وهو مرجوح كما علمت ومحل الخلاف فيما إذا كان الواطئ بالاشبهة حراً فإن كان عبداً ووطئ أمة الغير بشبهة ثم عتق ثم ملكها فلا تصير أم ولد بخلاف لأنه لم يتصل من حر (قوله والقول الثاني) أي من القولين وقوله لا تصير أم ولد أي بما ولدته من الوطء بالاشبهة لأنها علفت به في غير ملكه فأشبه ما علفت به في النكاح (قوله وهو الرابع في المذهب) أي في مذهب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه (خاتمة) نسأل الله حسناتها ولو شهد اثنان باستيلاء أمة وحكم به الحاكم ثم رجعا عن شهادتهما بغير ما شأ قبل موت السيد لأنهما لم يفوتا السلطنة البيع مع بقاء الملك ولا قيمة لها بانقضاءها فان مات السيد غراماً قيمتها لتقويتها على الورثة حينئذ وإن رجعا بعد موت السيد غراماً قيمتها في الحال ولو شهدا بتعليق عتق بصفة ثم رجعا قبل وجود الصفة لم يغرما في الحال بل بعد وجود الصفة وإن رجعا بعد وجود الصفة غراماً في الحال فقد علمت أن لكل من المستثنين حالتين وإن أوههم كلام المغنى خلافة تبعاً للشيخ الخطيب ولو عجز السيد عن نفقة أم الولد أجبر على تحليتها بالكسب وتتفق على نفسها من كسبها وعلى إيجارها وينفق عليها من أجرها فإن عجزت عن الكسب وتعذرت إيجارها فنفتها في بيت المال فإن تعذرت فعلى أغنياء المسلمين ولا يجبر على عتقها ولا على تزويجها كما لا يرفع ملك اليمين بالعجز عن الاستمتاع (قوله والله أعلم) أي من كل ذي علم قال تعالى وفوق كل ذي علم عليم أي حتى ينتهي الأمر إلى الله سبحانه وتعالى فهو أعلم من كل عليم وكان المصنف قصد بذلك التبري من دعوى العلوية ولا نظر للاشعار بأنه أي بذلك للإعلام بختم الكتاب أو بختم الدرس إذا قاله المدرس عقب الدرس لأن فيه غاية التقويض المطلوب في باب العلم من صحيح البخاري في قصة موسى مع الخضر عليهما الصلاة والسلام وعلى نبيأ أفضل الصلاة وأتم التسليم ما يقتضي طلب ذلك حيث سئل موسى عن أعلم الناس فقال أنا فغضب الله عليه إذ لم يرد العلم إليه أي كأن يقول الله أعلم وفي القرآن العظيم الله أعلم حيث يجعل رسالته ويستن لمن سئل عما لا يعلم أن يقول الله ورسوله أعلم وأما ما في البخاري من أن عمر رضي الله عنه سأل الصحابة رضي الله عنهم عن معنى سورة النصر فقالوا الله أعلم فغضب وقال قولوا نعلم أولنا نعلم فيتعين جملة على من جعل قوله الله أعلم وسيلة إلى عدم أخباره عيسى عليه السلام وهو يعلم

بعد ذلك لم تصر أم ولده
بالوطء في النكاح السابق
(وصارت أم ولد) له (بالوطء)
بالشبهة على أحد القولين
والقول الثاني لا تصير أم
ولد وهو الرابع في المذهب
(والله أعلم)

وبالجملة فلا ينبغي أن يقصدها الاعلام بختم الكتاب أو ختم الدرس مثلا (قوله بالصواب) أي بما يوافق الحق في الواقع من القول والفعل وهو ضد الخطأ وهل الحق في الواقع واحد أو متعدد خلاف والحق أنه واحد فن وافقه من الأئمة رضي الله عنهم فهو المصيب وله اجران أجر على اجتهاده وأجر على اصابته ومن لم يوافق نفسه فهو محطى وله أجر على اجتهاده وهو معذور في خطئه وهذا في الفروع وأما في الاصول فالخطى آثم كالمعتزلة وكل من خالف أهل السنة والجماعة (قوله وقد ختم) أي عم وقد للتحقيق فانها أفادت تحقيق مضمون الجملة بعدها وهو ختم المصنف كتابه بالعتق رجا لعتق الله له من النار وليكون سببا في دخول الجنة دار البرار فالتحقيق منصب على ما ذكره من العلقين لا على ختم الكتاب بالعتق فقط لأن ذلك محقق جزما وقد عرف أن المراد من الختم هنا التقييم وهو في الاصل الطبع بالآلة المعروفة فيكون استعماله في التقييم مجازا بالاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها أن يقال شبه التقييم بمعنى الختم بجامع المنع في كل من الزيادة على ما في الكتاب فانه اذا طبع على الكتاب منع طبعه من الزيادة على ما فيه وكذلك اذا ختم الكتاب منع تميمه من الزيادة على ما فيه واستعير الختم من الطبع للتقييم واشتق منه ختم بمعنى عم كذا قال بعضهم في ختمه على هذا الكتاب والظاهر أن الختم بمعنى التقييم حقيقة كما يؤخذ من القاموس فانه قال ختمه يختمه ختما وختما ما طبعه الى أن قال والشيء أي وختم الشيء ختما بلغ آخره انتهى الأنا يقال صاحب القاموس لا يفرق بين الحقيقة والمجاز لكن الظاهر أنه حقيقة كما علمت ويؤيده اشتهاؤه في هذا المعنى وهو من علامات الحقيقة (قوله المصنف) أي صاحب المتن كما هو عادة الفقهاء من اطلاق المصنف على صاحب المتن واطلاق المؤلف على صاحب الشرح وان صلح كل لكل فان المصنف مأخوذ من التصنيف وهو ضم صنف الى صنف سواء كان على وجه الالفه أم لا والمؤلف مأخوذ من التأليف وهو ضم صنف الى صنف على وجه الالفه فالتأليف أخص من التصنيف (قوله رحمه الله) أي أحسن اليه أو أراد الاحسان له لأن الرحمة في الاصل رقة في القلب تقتضي التفضل والاحسان أو ارادة ذلك وهذا المعنى مستحيل في حقه تعالى باعتبار مبدئه جائز عليه باعتبار رغبته فهي في حقه تعالى بمعنى الاحسان ان جعلت صفة فعل أو ارادة الاحسان ان جعلت صفة ذات وعلى ذلك فهي مجاز مرسل تبني من اطلاق السبب وارادة المسبب وهذا بحسب الاصل والافقد صار حقيقة شرعية لاشتهارها شرعا في ذلك بل منع بعضهم كونها مجازا في حقه تعالى بحسب الاصل بأنه لا يلزم من كونها في حقنا من الاعراض النفسانية لكونها رقة في القلب أن تكون كل رحمة كذلك حتى يلزم أن تكون الرحمة في حقه تعالى مجازا وما المانع من أن يكون لها معنى حقيقي آخر يليق به سبحانه وتعالى كالعلم فانه في حقنا من الاعراض البشرية لكونه ادراك الشيء على ما هو عليه في الواقع لدليل ولم يقل أحد بأن العلم في حقه تعالى مجاز ورتب أن الرحمة متى أطلقت لا يفهم منها الا الرقة في القلب فهذا يدل على أنها ليس لها الا هذا المعنى فتعين أن تكون في حقه تعالى مجازا والعلم كما فسروه في حقنا بالمعنى المتقدم فسروه في حقه تعالى بأنه صفة تميز بها المعلومات على ما هي عليه فلم يوجب ذلك أن يكون العلم في حقه تعالى مجازا ومثله القدرة والارادة وهكذا فالحق ما قاله الجمهور وهو المشهور ثم بعد ذلك نقول والجملة خبرية لفظا وإنشائية

بالصواب (وقد ختم المصنف
رحمه الله

معنى فكانه قال اللهم ارحمه وأنى بالماضى للمبالغة في تحقيق الرحمة فتكون مجازا بالاستعارة باعتبار زمن الفعل فيكون قد شبهت الرحمة المستقبلية بالرحمة الماضية واستعيرت الرحمة الماضية للرحمة المستقبلية واشتق منه رحم بمعنى ارحم لا يقال فيه اتحاد المشبه والمشبه به فان كلامهما الرحمة لا نقول حصلت المغايرة بينهما بالقياس في كل منهما فان الاقل الرحمة المستقبلية والثاني الرحمة الماضية على حد ما قالوه في قوله تعالى أنى أمر الله فانه بمعنى يأتى وقوله ونادى أصحاب الجنة فانه بمعنى ينادى وبعضهم يجعل الخبر المنقول للانشاء من قبيل المجاز المرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد فانه نقل من الاثبات على وجه الاخبار الى مطلق الاثبات ثم استعمل في الاثبات على وجه الانشاء الكونه فردا من أفراد مطلق الاثبات فيكون مجازا مرسلًا بمرتبة أو يقال ثم نقل من مطلق الاثبات الى الاثبات على وجه الانشاء فيكون مجازا مرسلًا بمرتبتين ثم الدعاء والثناء من الشارح للمصنف من مكارم الاخلاق لان فيه اعترا فاه بالفضل وأيضاً فيه مكافأة على تأليفه لهذا الكتاب فانه معروف صنعه المصنف وقد قال صلى الله عليه وسلم من أسدى اليكم معروفًا فكافئوه فان لم تكافئوه فادعوا له (قوله تعالى) أى تنزهه وارتفع عما يليق به وهى جملة اعتراضية قصد بها التنزيه وينبغى الاثبات بهانى كل ما يدل عليه سبحانه وتعالى (قوله كتابه) أى الكتاب المنسوب اليه لكونه ألفه وهو هذا المتن الذى هو عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة فهو بمعنى اسم المفعول وان كان فى الاصل مصدر الكتب يقال كتب يكتب كتاباً وكتاباً وكتابة ومعناه لغة الضم والجمع ومنه الكتيبة بمعنى الجماعة من الجيش سميت بذلك لانضمامها واجتماع بعضها ببعض (قوله بالعتق) أى بكتاب العتق الذى تكلم فيه على ما يتعلق به من الاحكام وغيره فهو على تقدير مضاف هذا هو المراد. وليس المراد أنه أعتق عبداً فى آخر كتابه كما هو ظاهر قوله ختم كتابه بالعتق وانما آخر هذا الفصل لان العتق فيه يعقب الموت الذى هو خاتمة أمر العبد فى الدنيا ويترب على عمل عمله فى حياته والعتق فيه قهوى مشوب بقضاء أوطار وهو قرينة فى حق من قصده حصول ولد وما يترب عليه من العتق وغيره من القربات وقد قام الاجماع على أن العتق سواء كان متجزاً أو معلقاً من القربات والاصح أن العتق باللفظ أقوى منه بالفعل لانه باللفظ يتفقد قطعاً بخلاف الاستيلاد لجواز أن تموت المستولدة أولاً ولان العتق بالقول مجمع عليه بخلاف الاستيلاد (قوله رجاؤه) أى للرجاء فهو منصوب على أنه مفعول لاجله وعامله ختم والرجاء بالمتعلق القلب بمغروب فيه مع الاخذ فى الاسباب فان لم يكن معه أخذ فى الاسباب فطمع وهو مذموم وضده اليأس وأما الرجاء بالقصر فهو الناحية فتقول اللهم حقق رجاءنا بالمتى ولا تقصر رجاءنا بالقصر كما يقع فى أدعية الجهلة (قوله لعتق الله له) أى لتخليص الله للمصنف من النار فليس المراد بالعتق حقيقة التى هى ازالة الملك عن الادنى لا الى مالك تقرباً الى الله تعالى فيكون فى الكلام استعارة تصريحية أصلية وتقريرها أن تقول شبه تخليص الله له من النار بمعنى العتق بجماع ازالة الضرر وحصول النفع فى كل واستعير العتق من معناه الاصلى لتخليص الله له من النار وكذلك نرجوه لنا وجميع المسلمين (قوله من النار) أى من نار جهنم والنار حرم لطيف نورى علوى وهى فى الاصل اسم لبعيدة القعر كما فى القاموس والمراد يهادى والعذاب بجميع طبقاتها السبع التى أعلاها جهنم وتحتها النجى ثم الحطمة ثم

تعالى كتابه بالعتق رجاؤه
الله من النار

السهر ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية وباب كل من داخل الاخرى (قوله وليكون الخ) أى وختم كتابه بالعتق ليكون هذا الكتاب الخ فهو علة ثانية فلتعلم فان قيل جعل الشارح ختم المصنف كتابه بالعتق لأجل ذلك جلاله على أدنى درجات الاخلاص الثلاث الاولى أن تعبد الله طلبا للثواب وهربا من العقاب أو طمعا في الجنة وخوفا من النار الثانية أن تعبد الله لتشرف بعبادته والنسبة اليه الثالثة أن تعبد الله لكونه الهك وأنت عبده وهذه أعلاها ولذلك قالت رابعة رضى الله عنها

كلهم يعبدونك من خوف نار * ويرون النجاة حظا جزيلا

أو بأن يسكنوا الجنان فيخطوا * بقصور ويشرىوا سلسيلا

ليس لي في الجنان والنار حظ * أنا لا استقي بهي بيلا

فالائق بمقام المصنف أن يجعل عبادته من الدرجة العليا أجيب بأن الشارح فعل ذلك مجازاة لكلام المصنف حيث قال في الخطبة طالباً من الله الثواب وأن كان هذا من تواضع المصنف رضى الله عنه حيث جعل نفسه من أهل الدرجة الدنيا (قوله سبياً) بالنصب والسبب في الاصل الجدل قال تعالى فلم يدب سببها الى السماء ثم أطلق على كل شئ يتوصل به الى امر من الامور فيكون مجازاً بالاستعارة ان جعلت العلاقة المشابهة في التوصل في كل أو مجازاً مرسلان جعلت علاقته الاطلاق والتقييد (قوله في دخول الخ) أى دخولا خاصا وهو الدخول مع التلذذ بالذات المرضية والتنعم بالدرجات العلية وذلك مسبب عن العمل فلا ينافى أن أصل الدخول بفضل الله كما ورد في الحديث ادخلوا الجنة بفضلى واقسموها بأعمالكم ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لن يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا الا أن يتغمده الله برحمته ومن هذا يعلم أن معنى قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ادخلوا الجنة بفضل واقسموها بما كنتم تعملون وبعضهم قال المنق في الحديث السببية الموجبة للاستحقاق فلا ينافى أن العمل سبب ظاهري عاды وهو المراد في الآية الشريفة والله أعلم (قوله الجنة) أى دار الثواب وهى في اللغة البستان مأخوذة من جنه اذا ستره لانها تستردا دخلها الشدة التفافها وظلالها واصطلاح دار الثواب بجميع أنواعها وهل هى واحدة أو أربع أو سبع فذهب ابن عباس الى أنها سبع واستدل لذلك بحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنان سبع دار الجلال ودار السلام وجنة عدن وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة الفردوس وجنة النعيم والجهنم على أنها أربع واستدلوا لذلك بقوله تعالى ولن خاف مقام ربه جنتان ثم قال ومن دونهما جنتان فذلك أربع وذهب به ضمهم الى أنها واحدة والاسماء كلها صادقة عليها ان يصدق عليها جنة عدن أى اقامة ودار السلام لسلامتهم فيها من كل خوف وحزن ودار الخلود لخلودهم فيها الى غير ذلك ولم يصح نص صريح في تعيين محل الجنة والنار ولا كثرون على أن الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش والنار تحت الارضين السبع والاسلم في هذا المقام التقويض الى الملك العلام وورد عن ابن عباس أن الجنة مخلوقة قبل النار كما أن الرحمة مخلوقة قبل الغضب والمراد بدخول المصنف جنة مخصوصة وهى ما أعده الله لآكل جنة بناء على أنها متعددة فتكون من العام الذى أريد به الخصوص وهو العام الذى عومه ليس مراد الاتنا ولا ولا حكما كما في قوله تعالى الذين قال لهم الناس فان عوم الناس ليس مراد الاتنا ولا ولا حكما بل المراد به شخص

وليكون سبباً في دخول الجنة

واحد وهو نعيم بن مسعود الانجبى لقيامه مقام كثير في تبسيطه وتخليصه للمؤمنين لامن قبيل
العام المخصوص وهو العام الذى عومه مراد تناولا لاحكاما كافي قوله تعالى ان الانسان لئى
خسران عومه مراد فى تناول الجميع افراد الانسان ليصح الاستثناء بعده فان الاستثناء
معبا والعموم وليس مراد فى الحكم بل الحكم منصب على ما عد المستثنى بقرينة استثنائه بعد
حكم المستثنى منه والاحصل التناقض لاقتضاء العموم فى المستثنى منه أن جميع افراد الانسان
فى خسران حق المستثنى واقتضاء الاستثناء أن بعض الافراد وهو المستثنى ليس فى خسران واذا تحقق
أن الجنة هنا من قبيل العام الذى أراده المخصوص كانت مجازا لأن العام المستعمل فى خاص
من حيث خصوصه مجاز بخلاف ما اذا استعمل فيه من حيث انه فرد من افراد العام لتحقق العام
فيه فانه يكون حقيقة ونص ابن السبكي فى جمع الجوامع على أن العام المخصوص حقيقة لعمومه
جميع الافراد تناولا غاية الامر أنه مخصص حكما فتناوله مع التخصيص كتناوله بلا تخصيص
(قوله دار البرار) بدل من الجنة والدار محل الاقامة لأن من أقام بها يدور اليها والابرار جمع
برأ وبار من البر وهو الاحسان يقال بره يبره بفتح الباء وضمانه وبرو بار وذكرك بعضهم أن جمع
البار بررة بجمع البرأ برار وكثيرا ما يخص بالاولياء والعباد والرهاد وقيل المراد بهم المؤمنون
الصادقون فى ايمانهم فهو أبرار لانهم يروا الآباء والامتهات والابناء والبنات كما أن لوالدك
عليك حقا كذلك لولدك عليك حقا فالبر بالآباء والامتهات الاحسان اليهم والانه الجانب لهم
والبر بالابناء والبنات أن لا يفعل بهم ما يكره سببا فى العقوق وفى نسخة دار القرار أى دار
استقرار المؤمنين وثباتهم فيها يقال قري قرا ا إذا ثبت ودام وهذه النسخة أولى لا قاداتها
دوامهم واستقرارهم فيها (قوله وهذا) أى الجملة الاخيرة لأن اسم الاشارة يرجع لا قرب مذكور
أو ما تقدم من الكلام على العنق وما يتعلق به من الاحكام وغيرها الذى ختم المصنف به الكتاب
وأما ما بدأ به المحشى بقوله أى ما تقدم من شرح ألفاظ الكتاب فهو بعيد عن الصواب لانه اذا
كان جميع ما تقدم من ألفاظ الكتاب آخر الشرح فى قوله الآن يجب أن الاسترخ لا يستلزم
الاول كما تقول لنخص افعلا كذا آخر ما عليك مع أنه لم يسبق منه فعل شئ قبل هذا ومع هذا
الجواب فهو بعيد فالقرب الاول ثم الثانى والمشار اليه الالفاظ المستحضرة فى الذهن وهى
معقولة لا محسوسة مع أن اسم الاشارة موضوع لان يشار به الى محسوس بحاسة البصر فيكون
استعماله فى ذلك مجازا بالاستعارة التصريحية وهل هى أصلية أو تبعية خلاف عندهم فتقريرها
على القول بأنها أصلية أن تقول شبه المعقول بالمحسوس بجماع شدة الحضور فى كل واستعير لفظ
هذا من المحسوس للمعقول على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية ولا نظر لكونه فى قوة
المشتق أو متضمن للمشتق لانه لا يلزم من كون الشئ فى قوة الشئ أن يعطى حكمه حتى تكون
تبعية وتقريرها على القول بأنها تبعية أن تقول شبه مطلق معقول بمطلق محسوس فسرى
التشبيه من الكلمات الى الجزئيات واستعير لفظ هذا من محسوس جزئى لمعقول جزئى وهو
الذى قصد المبالغة فى استحضاره وتعيينه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية بالاستعارة
فى الحرف بلا فرق كما يؤخذ من كلام العلامة المولوى فى تعريف الرسالة الفارسية (قوله
آخر) جملة الهزلة وكسر الخاء وأصلها آخرهم مرتين قلبت الثانية ألقا على هذا قول ابن مالك

دار البرار وهذا آخر

وقد ابدل ثاني الهمز بمن • كلمة ان يسكن كاثروا من

قال العلماء والآخر ما قبل الاقل ومراهم أن ذلك غالب لا لازم فلا ينافي ما تقدم (قوله شرح الكتاب) أي الشرح الموضوع على الكتاب الذي هو المتن والشرح في اللغة الكشف والبيان ومنه قول شخص لا تشرح لي ما في ضميرك واصطلاحاً الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وضعت على وجه مخصوص كما يذكر في قولهم فهذا شرح في الخطب (قوله غاية الاختصار) أي المسمى بغاية الاختصار فهو نعت بهذا التأويل وبالنظر لظاهره يعرب بدلاً ومعنى الغاية آخر مراتب الشيء ومعنى الاختصار تقليل الالفاظ وتسميته بذلك على سبيل المباعدة والافهناك ما هو أخصر منه وتقدم أن هذا أحد اسمين لهذا الكتاب فانه تارة يسمى بالتقريب وتارة بغاية الاختصار وذلك سمي الشارح شرحاً باسمين موافقين لاسم الكتاب أحدهما فتح القريب المحيى في شرح الفاظ التقريب والثاني القول المختار في شرح غاية الاختصار وقد اشتهر المتن عند الطلبة بأبي شجاع وهي في الحقيقة كنية المصنف (قوله بلا اطناب) أي حال كونه بلا اطناب فهو حال من شرح وان كان مضافاً إليه ليكون المضاف جزءاً من المضاف إليه والاطناب أداء المعنى المقصود بكثرة من عبارة المتعارف والايجاز أداءه بأقل منها والمساواة أداءه بلفظ مساوٍ لها وقيدوا الزائد في الاطناب بان يكون لقائده ليجزج التطويل وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لقائده مع كون الزائد غير متعين كما في قوله

والتي قولها كذبا ومينا • فإن الكذب والمين واحد فاحد هما زائداً من غير تعيين والحشو وهو زيادة متعينة لا لقائده كما في قوله • وأعلم علم اليوم والامس قبله • فإن قبله يعني عنه الامس ولا يعني هو عن الامس فهو زيادة لا لقائده (قوله فالحذر بنا) أي التناوب بالحسب لخالقنا وربيها لما كان تمام التأليف من النعم حمد الله عليه كما حمده على ابتدائه فكأنه قال الحمد لله الذي أقدرني على اتعلمه كما أقدرني على ابتدائه وأثر التعبير بالجملة الاسمية لافادتها الدوام المناسب للمقام ولا ينافي ذلك قول الشيخ عبد القاهر ان الجملة الاسمية لا تدل الا على مجرد الثبوت فاذا قلت زيد منطلق لم يفسد ذلك سوى ثبوت الانطلاق لزيد لان مراده أنها لا تدل على أكثر من ذلك بالنظر لاصل الوضع فلا ينافي أنها تدل على الدوام والاستقرار بالقرائن التي منها العدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية بأن كان المسند اليه مصدراً كما هنا فاصل الحمد لله حدث حمد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم رفع وأدخلت عليه أل لتدل على الجنس أو الاستغراق والعهد وفي التعبير بالرب إشارة الى أن هذا الشرح من جملة تربية الله للموقف فصبه خروج من حوله وقوته الى حول الله وقوته والرب في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء شيئاً فشيئاً الى أن يبلغ الحال الذي أراد المرء وصفه بمبالغة كالعدل وقيل صفة مشبهة من ربه يربه بعد نقله الى فعل بالضم كما هو المشهور ورواه رب أدغمت الباء في الباء وقيل انه اسم فاعل وأصله رب حذفت اتمه لكثرة الاستعمال وأدغمت الباء في الباء وله معان ظلمها بعضهم بقوله

قريب محيط مالك ومدير • مررب مكثير الخير والمول للنعم

وخالفنا المعبود جابر كسرنا • ومصلطنا والصاحب الثابت القدم

وجامعنا والسيد احفظ فهدمه • معان أنت للرب فادع لمن تظم

شرح الكتاب غاية الاختصار
بلا اطناب فالحذر بنا

رحمه الله تعالى (قوله النعم الوهاب) صفتان لربنا وهما اسمان من أسماؤه تعالى وفي اختيار
لهذين الاسمين اشارة الى أن هذا التأليف مما أنعم الله به عليه ووهبه اياه ومعنى الاول الذي يبدأ
بالتوال قبل السؤال ومعنى الثاني كثير الهبة لعباده فهو صيغة مبالغة فهو به مائل على
الكثرة زيادة على ما يدل عليه اسم الفاعل مما ذكره ابن مالك في قوله

فعال او مفعال او فعول • في كثرة عن فاعل بديل

وفي فعل قل ذاو فعل • وهذه المسالفة جائزة في حقه تعالى كما في وهاب فان هبته تعالى دائمة
مستمرة في الدين والدنيا والاخرة باطنية وظاهرة متوالية ومتراصة على الابد ليس لها انقطاع
ولا تضاد وأما المبالغة البانية وهي أن تنسب للشيء زيادة على ما يستحقه فمستحيلة في حقه تعالى
اد لا يتأتى أن تنسب اليه زيادة على ما يستحقه (قوله وقد ألفت) أي هذا الشرح وهذا التمهيد
ونوطة للاعتذار الالهي وتقدم الكلام قريبا على التأليف والتصنيف وقوله عاجلا أي سريعا
وقوله في مدة يسيرة أي زمن يسير وأيام قليلة وهذا مستفاد من قوله عاجلا فهو وتأكيده (قوله
والمرجو الخ) أي والمؤمل من اطلع في هذا الشرح على حقوة اصلاحها قال موصولة مبتدأ
أونائب فاعل المرجو ضمير مستتر فيه وأن يصلحها في تأويل مصدر خبر (قوله من اطلع) أي من
نظر وتأمل بقلبه وليس المراد النظر بالعين وقوله فيه أي في هذا الشرح ولا يعني أن فيه متعلق
باطلع والظاهر أن من اطلع متعلق بالمرجو خلافا لمن قال لا يصح أنه متعلق به وجعله متعلقا
بمحذوف حال من ضمير المرجو والتقدير والذي يرجي هو حال كونه كاسما من اطلع معللا لعدم
صحته ملاذكر بأن من لا ابتداء الغاية فيقتضي أن مبدأ الرجا من اطلع مع أن مبدأ الرجا المؤلف
لانه صادر منه وورث بأن كون الرجا صادرا من المؤلف لا يتأتى أن مبدأ من اطلع لان معنى كونه
مبدأه أن أول أجزائه يحصل عنده وان لم يكن قائما به ألا ترى الى قولك سرت من البصرة فان
البصرة مبدأ السير بمعنى أن أول أجزائه حصل عندها مع أن السير قائم بغيرها وكذلك قولك
أستغفر الله من ذنب فان الذنب مبدأ الاستغفار بمعنى أنه حصل عنده مع أن الاستغفار قائم
بالمستغفر وكذلك قول الفقهاء نفذت الوصايا من الثلث (قوله على حقوة) أي زلة قال في المختار
الحقوة الزلة يقال حقها بغير حقوة والجار والمجرور متعلق باطلع وقوله صغيرة أو كبيرة صفة لهقوة
ولعل الصغر باعتبار فساد اللفظ والكبر باعتبار فساد الحكم (قوله أن يصلحها) أي الهقوة
وليس المراد باصلاحها بغيرها بأن يصلحها ويكتب بدلها لان ذلك لا يجوز فانه لو فتح باب ذلك
لا أدى الى عدم الوثوق بشي من كتب المؤلفين لاحتمال أنه من اصلاح من اطلع على كتبهم ففاعل
ذلك ضال مضل والمراد به أن يقول او يكتب هذا سبق قلم أو سموا ونحوه من النسخا ولعله
كذا من غير تشنيع ولا تقر يع (قوله ان لم يمكن الجواب عنها) أي تلك الهقوة وقوله على وجه
حسن أي مرضي وهو راجع لكل من قوله أن يصلحها وقوله يمكن الجواب عنها فقد تنازع
فيه المفسران قبله وظاهر كلامه أنه مع امكان الجواب عنها تسمى حقوة وهو كذلك ظاهرا وأشار
الشارح بذلك الى أنه متى ما أمكن الجواب ولو يحمل الكلام على وجه بعيد تعين الجواب به عنه
ولا ينبغي له العنادي في الاعتراض لان ذلك يكون ناشئا عن شيء في النفس غالبا بل ان ظهر له الوجه
المذكور بتسديد وجهه عليه من أول الامر ولا يبادر الى الاعتراض فان الاعتراض مع امكان

النعم الوهاب وقد ألفت
عاجلا في مدة يسيرة
والمرجو من اطلع فيه على
حقوة صغيرة أو كبيرة أن
يصلحها ان لم يمكن الجواب
عنها على وجه حسن

الجواب في غاية السقوط قال بعضهم لا ينبغي لشخص اعتراض الابهمة شروط الاقل كون
ما اعترضه لا وجه له في التأويل وقد أشار إليه الشارح بقوله ان لم يكن الجواب الخ الثاني أن
يكون قاصدا للصواب فقط الثالث كونه يعلم أن ما اعترض به مأخوذ من كلام امام معروف
الرابع كونه مستحضر لذلك الخامس كون المعترض أعلى أو مساويا للمعترض عليه فان قصد
شرط منها فهو آثم مع رد اعتراضه عليه ورد الشبراملى هذا الاخير بانه لا مانع من أن يظهر الله
الحق على يد المفضل مع كونه لم يظهره على يد الفاضل وهو ظاهر (قوله ليكون) أى من اطلع
على الهفوة وأصلها بما تقدم ان لم يكن الجواب عنها على وجه حسن ولا يخفى أن قوله ليكون
الخ عليه لقوله أن يصلحها وقوله ممن يدفع السيئة بالتي هي أحسن أى ممن يزيل الخصلة التي تسيء
الشخص بسبب الاذى بالخلصة التي هي أحسن من الضوء والصفح وعدم المواخذة والتشنيع
والاعراض عن الاذى فانه ليس كل هفوة تعتذبا ولا كل عثرة توجب عتابا ويترب على كونه
ممن يدفع السيئة بالتي هي أحسن أن يكون له حظ عظيم في الدنيا والآخرة (قوله وأن يقول)
أى والمرجو أن يقول وقوله ممن اطلع أى من نظروا مثل من الطلبة وأهل العلم وقوله على
القوائد أى المذكورة في هذا الشرح والمراد القوائد مع الهفوات التي فيه أيضا أخذ من
الكلام الآتي والقوائد جمع فائدة وهي لغة ما يكون به الشيء أحسن حاله بغيره وقيل ما
استغنى عنه من علم أو مال أو غيره مما لجاء فاقصا من اقتصر على العلم والمال لشره فما قيل
مأخوذة من القصد بمعنى استحداث المال والخير وقيل مأخوذة من فادته اذا أصبت فوائده
واصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرته وتيجته ونخرج بالحبيبة المذكورة
الغرض وهو المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها مقصودة للفاعل من الفعل والهالة الغائبة
وهي المصلحة المذكورة من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل والغاية وهي المصلحة المذكورة
من حيث انها في طرف الفعل فهذه الاربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار (قوله من جاء
بالخيرات) يحتمل أن من شرطية وجاء بالخيرات فعل الشرط وجواب الشرط محذوف تقديره يثب
عليها والجملة الشرطية بتمامها مقول القول وتكون جملة أن الحسنات يذهبن السيئات مستقلة
قصد بها الاستدلال على الجملة الشرطية وجوابها ويحتمل أن من موصولة وتكون بدلا من
التي قبلها الموصولة أيضا وتكون جملة أن الحسنات يذهبن السيئات مقول القول وعلى الاحتمال
الاول يكون المراد بالخيرات القوائد المتقدمة وعلى الاحتمال الثاني يكون المراد بها ما يشاب
الشخص عليه من الاعمال الصالحة ومن جملة السرا على الزلات في مقابلة الحسنات وعلى كل من
الاحتمالين فالحسنات والسيئات تشمل حسنات المؤلف وسيئاته (قوله أن الحسنات يذهبن
السيئات) هذا مقتبس من قوله تعالى وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات
يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين أى أقم الصلاة في طرفي النهار الغداة والعشي والمراد
بالصلاة في ذلك الصبح والظهر والعصر والزلف جمع زلفة وهي الطاقة من الليل والمراد بالصلاة
في ذلك المغرب والعشاء والحسنات جمع حسنة وهي الاعمال الصالحة كالصلاوات الخمس
والسيئات جمع سيئة وهي الذنوب الصغار ذلك ذكرى للذاكرين عظة للمتقين نزلت هذه الآية
في رجل خيل أجنبية وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال أجليت معنا فقال نعم فقرأ عليه الآية

ليكون ممن يدفع السيئة بالتي
هي أحسن وان يقول من
اطلع فيه على القوائد من
جاء بالخيرات ان الحسنات
يذهبن السيئات

فقال ألى هذا خاصة فقال الجميع أمتى كلهم رواء الشيطان (قوله جعلنا الله الخ) جله دعائية
ثم انه يحتمل أن الشارح قصد نفسه فقط مع تعظيمها اظهارا لتعظيم الله له حيث أنه علم فيكون
من باب التصدي بالنعمة قال تعالى وأما نعمة ربك فحدث ويحتمل أنه قصد نفسه وغيره وهو
أولى لأجل التعميم المطلوب في الدعاء لحديث اذا دعوتهم فعمموا (قوله بحسن النية) أى بسبب
النية الحسنة فالبناء للسببية والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمراد بالنية الحسنة قصد
الخالص من الرياء والسفعة وحب الشهرة وانجدة بأن يقصد النفع بتأليفه لوجه الله ويؤمل أن
يقتفع به شرفا وغربا وقد كان كذلك ولا يخفى أن حسن النية يكون سببا في جملته مع النبيين ومن
بعدهم ولا شك أن هذا أمر زائد على دخول الجنة يقال بالعمل فلا وجه للبحث في كون البناء
للسببية بأن دخول الجنة ليس مسببا عن الاعمال التي من جملتها ما هنا وقد مر تحقيق ذلك (قوله
في تأليفه) أى الشرح والجار والمجرور متعلق بالنية والمعنى بالقصد الخالص من الرياء ونحوه
في تأليفه بأن يقصده نفع العباد ورضا الرب سبحانه وتعالى (قوله مع النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا) هذا مقتبس من قوله تعالى ومن يطع الله والرسول
وأولئك مع الذين أنعم الله عليهم الآية وسبب نزولها أن بعض الصحابة قال للنبي صلى الله عليه وسلم
كيف نراك في الجنة وأنت في الدرجات العلى ونحن أسفل منك فنزلت والمراد بكونهم مع من
ذكر أنهم يترددون اليهم لزيارتهم والحضور معهم للتأنس بهم وغير ذلك مع أن مقر كل منهم
الدرجات التي أعدها الله له وليس المراد أنهم يكونون معهم في درجة واحدة لأنه يقتضى استواء
الفاضل والمفضول في الدرجة وليس كذلك بل يكون كل في درجته لكن تمكن من رؤية غيره
والتردد اليه ويرزق الله كلام من أهل الجنة الرضا بما أعده الله له ويذهب عنه اعتقاد أنه مفضول
لتتقنى عنه الحسرة في الجنة كما قاله ابن عطية ولا يخفى أن النبيين جمع نبي بالهمز وتركه من التبا
وهو الخبر لأنه مخبر عن الله ولو بأنه نبي ليحترم وألانه مخبر عن الله بالاحكام التي يوحى الله اليه
بواسطة ملك أو نحوه أو من النبوة وهي الرفعة على المساحة لأن النبوة قسروها بالمكان المرتفع
فعل المراد بقولهم وهي الرفعة وهي المكان ذو الرفعة لأنه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من
اتبه فعلى كل منهما يصح أن يكون بمعنى اسم الفاعل ويعنى اسم المفعول وأن الصديقين جمع
صديق يكسر الصاد وتشديد الدال وهو المبالغ في الصدق كما في بكر الصديق رضى الله عنه وأن
الشهداء القتلى في سبيل الله ومن جرى مجراهم من سائر الشهداء وأن الصالحين جمع صالح وهو
القائم بحقوق الله وحقوق العباد بحسب الامكان والمراد بالصالحين غير من ذكر لأن الاصناف
الثلاثة السابقة صالحون أيضا فيصنف الصنف الرابع بغيرهم من بقية الصالحين وقد سلك في ذكر
الاربعة طريق التدرج فان منزلة كل صنف أدنى من منزلة الصنف الذي قبله وقوله تعالى
وحسن أولئك رفيقا في معنى التجب كما قاله البضاوى ورفيقا منصوب على التمييز والحال ولم يجمع
مع أن المعنى وحسن أولئك الاصناف الاربعة المذكورة رفقاء لأن رفيقا فعيل يستوى فيه
الواحد والجمع على حد والملائكة بعد ذلك ظهيرا ولأن المعنى وحسن كل واحد من أولئك رفيقا
ومعنى الرفيق صاحب رفيقا لأنه يرتفق به في صحبتته (قوله في دار الجنان) أى في داره
الجنان فالاضافة للبيان والجار والمجرور متعلق بجعلنا ومعنى الدار مشهور وقد تفسر جمع

جعلنا الله بحسن النية في
تأليفه مع النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين
وحسن أولئك رفيقا في دار
الجنان

الجنان لتعتقد هاتين ذاتهما باعتباراً وصافها وان كانت جنّة واحدة وقد علمت ما في ذلك من
 الخلاف وجعلها بعضهم ثلاثة أقسام جنّة الاعمال وهي التي ينالها الناس بأعمالهم وبنّة
 الميراث وهي التي يرثها المؤمنون من الكفار وبنّة الفضل وهي التي يدخلها الاطفال وفهومهم
 كمن لم يبلغهم دعوة الرسل (قوله ونسأل الله) أي نطلب منه فالسؤال بمعنى الطلب وفي النون
 ما سبق في قوله جعلنا الله (قوله الكريم المنان) صفتان لله وهما اسمان من أسماءه تعالى والأول
 بفتح الكاف على المشهور ويحوز كسرهما ومعناه المنعم بكل مطلوب محبوب مأخوذ من الكريم
 وهو اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي لا لغرض ولا لعلّه والثاني بفتح الميم وتشديد النون
 ومعناه الذي يشترّف عباده بالامتنان عليهم بحاله عليهم من النعم مأخوذ من المن وهو تعداد
 النعم وهو من الله حسن ليدكر عباده نعمه عليهم فيطيعوه ومن غيره مذموم الامن نبي أو والد
 أو شيخ وفي ذكر هذين الوصفين في مقام السؤال مناسبة ظاهرة (قوله الموت) هو عدم الحياة هما
 من شأنه أن يكون حياً فهو عدى على الراجح وقيل عرض بضاد الحياة فهو وجودى ويدلّ له
 قوله تعالى خلق الموت والحياة لانه لا يخلق الا الوجودى لكن ردّ ذلك بأن خلق بمعنى قدر
 والعدم يقدر فلم تدل الآية على كونه وجودياً (قوله على الاسلام والايمان) أي حال كونه
 كما تنال على الاسلام والايمان فالجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الموت وعلى هنا للمصاحبة
 وان كانت في الاصل للاستعلاء فيكون فيها استعارة تصريحية تبعية بأن شبه مطلق مصاحبة
 بطلق استعلاء بجامع التمكن في كل فسرى التشبيه من الكلمات للجزئيات واستعبرت على من
 استعلاء خاص لمصاحبة خاصة وليس حال امن الضعيف نساء لان الحال قيد في عاملها فيصير
 المعنى نساءه في حال كونها كائنين على الاسلام والايمان الموت فلا يفيد حيث قد كون الموت على
 الاسلام والايمان مع أنه المراد والاسلام لغة مطلق الاقياد وشرعاً الاقياد لما جاء به النبي صلى
 الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة وأقل ذلك النطق بالشهادتين والايمان لغة مطلق
 التصديق وشرعاً التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة تفصيلاً
 في التفصيلي كوجوب الصلاة والزكاة والحج الى غير ذلك واجمالاً في الاجمالي ككثير الرسل
 المشهورين وغير الملائكة المشهورين فالتفصيلي يجب الايمان به تفصيلاً والاجمالي يجب
 الايمان به اجمالاً ومعنى كونه علم من الدين بالضرورة أنه علم من أدلة الدين واشتهر بين العامة
 والخاصة حتى صار يشبه الضروري فالمراد بقولهم بالضرورة يشبه الضرورة فهو على تقدير
 مضاف والايتاني كونه معنوماً من أدلة الدين فعلم من ذلك تغاير مدلولي الاسلام والايمان وان
 تلازما وجوداً باعتبار الاسلام المجبي والايمان الكامل فلا يوجد مسلم الا وهو مؤمن وبالعكس
 اذا ينبغي الاسلام الامع الايمان ولا يكون الايمان كاملاً الامع الاسلام فان قطع النظر عن ذلك
 لم يتلازم ما فقد يكون الشخص متقاد بظاهره وهو غير مصدق بقلبه كما في المنافقين ولذلك قال الله
 تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم وقد
 يكون الشخص مصدقاً بقلبه وهو غير متقاد بظاهره والراجح أن النطق بالشهادتين شرط لاجراء
 الاحكام الدينية بقيل شرط لصحة الايمان وقيل شرط كما قال في الجوهرية والنطق فيه الخلاف
 بالتصديق ففعل شرط كالعقل وقيل بل شرط فقول الحش في القول بالشرعية وهو الراجح

ونسأل الله الكريم المنان
 الموت على الاسلام والايمان

خلاف الرابع (قوله مجاهد فيه) أي حال كوننا متوسلين بمجاهد فيه لقوله صلى الله عليه وسلم فوسلوا
بجأه فان جأه عند الله عظيم والجأه بمعنى المنزلة والقدر وقد عرفت أن المراد التوسل بمجاهده
صلى الله عليه وسلم فالجأه ليست للاستعانة الحقيقية لأنها لا تكون إلا بالحقبة الحقيقية والجأه آلة
مجازية فلا يخفى ذلك عن مجازاتها بالاستعانة التصريحية التبعية وتقريرها أن يقال شبه مطلق
الاستعانة بالآلة المجازية بمطلق الاستعانة بالآلة الحقيقية فسرى التشبيه من الكلمات للجزئيات
فاستعرت الباء من استعانة جزئية بالآلة الحقيقية لاستعانة جزئية بالآلة المجازية وأما المجاز المرسل
الذي بمجرته أن لوحظ أن الباء نقلت من الاستعانة المقيدة بكونها بالآلة الحقيقية إلى الاستعانة
المطلقة واستعملت في الاستعانة المقيدة بكونها بالآلة المجازية من حيث أنها فرد من أفراد المطلقة
أو بمجرته أن لوحظ أنها نقلت بعد النقل الأول من الاستعانة المطلقة إلى الاستعانة المقيدة
بكونها بالآلة المجازية والعلاقة في ذلك دائرة بين الإطلاق والتقييد والرابع اعتبار المنقول عنه
وقيل يعتبر المنقول اليه وقيل العبرة بما وصح أن يكون في الكلام استعانة بالكتابة بأن يشبه
جأه صلى الله عليه وسلم بالآلة التي يستعان بها تشبيها مضمر في النفس ويطوى لفظ التشبيه
ويرمز اليه بشئ من لوازمه وهو الباء فتكون تخيلا للمكنية (قوله سيد المرسلين) أي أشرف
المرسلين وإذا كان سيد المرسلين كان سيد غيرهم بالطريق الأولى ولذلك قال صلى الله عليه وسلم أنا
سيد ولد آدم ولا فخر أي ولا فخر أعظم من ذلك أو لا أقول ذلك فخرا بل تحذيرا بالنعمة والسيد من
ساد في قومه ومن كثر سواده أي جيشه والحليم الذي لا يستغزوه غضب ولا شك في اجتماع هذه
المعان فيه صلى الله عليه وسلم وأصل سيد سيدوا اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالساكون
قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله وخاتم النبيين) أي آخرهم ويلزم من ختمه للنبيين
ختمه للمرسلين لأنه يلزم من ختم الأعم ختم الأخص ولا عكس وهذه الصفة موجودة في بعض
القسم (قوله وحبيب رب العالمين) أي محبوب رب العالمين فيكون فيجيب بمعنى اسم المفعول
أو محبوب رب العالمين فيكون بمعنى اسم الفاعل ولا مانع من إرادتهما معا بناء على جواز استعمال
المشترك في معنيتين ومعنى محبة الله لعبده اصطفاؤه واجتنابه واهتمامه بالأسرار الإلهية
والتجليات الربانية لأن الميل الذي يكون بين المحب والمحبوب مستحيل عليه تعالى ومعنى محبة
العبد لله امتثاله لأمره واجتنابه لنهيته ولذلك قال بعضهم

نعصى الله وأنت تظهر حبه * هذا العمري في القياس شنيع

لو كان حبك صادقا لاطعته * إن المحب لمن يحب مطيع

والعالمين جمع عالم لأنه يطلق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف كأن يقال عالم الانس وعالم
الجن وعالم الملائكة وهكذا فظهر جمعه بهذا الاعتبار لا باعتبار إطلاقه على ما سوى الله تعالى
لأنه يلزم عليه أن الجمع أخص من مفردة وقد استند ابن مالك لذلك وجعله اسم جمع لاجتماعه واللا
لزم كون الجمع أخص من مفردة وأنت خبير بأن ذلك يطل كونه اسم جمع أيضا فالحق أنه جمع
بالاعتبار الأول غاية الأمر أنه لم يستوف الشروط لانه ليس طائلا لصفة وقال بعضهم أنه في معنى
الصفة لانه علامة على وجود خالقه وعلى هذا يكون مستوفيا للشروط وانما جمع الواو والنون
واليا والنون تظليلا للامتياز على غيرهم لأن غيرهم تبع لهم وانما أظهر هنا مع أنه أظهر في قوله

بجاءه فيه سيد المرسلين وخاتم
النبيين وحبيب رب العالمين

بجاء نبيه توصلا للثناء عليه تعالى بأنه رب العالمين (قوله محمد) هذا الاسم الكريم أشهر أسمائه
 صلى الله عليه وسلم بين العالمين وأذناه ما عاهد جميع المسلمين وأشرفها إلى الصلاة والتسليم على
 هذا النبي العظيم ويسن التسجعة بحجة فيه صلى الله عليه وسلم ومما جده عبد المطلب به مع أنه
 ليس من أسماء آتاه ولا قومه رجا أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق الله رجاؤه كما سبق في علمه
 (قوله ابن عبد الله) معنى عبد الله في الأصل الخاضع الذليل سمي به والده صلى الله عليه وسلم
 ويلقب بالذبيح وقصته مشهورة (قوله ابن عبد المطلب) انما قيل له عبد المطلب لأن أباهما
 حضرته الوفاة قال لأخيه المطلب أدرك عبدك يثرب وقيل لأنه لما أتى به أرففه خلقه وهو
 داخل لمكة وكان بهيمة غير مستحسنة لكون ثيابه غير جميلة فقبل له من هذا فقال عبدى حياء
 من ان يقول ابن أخى فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه واسمه شعبة الحمد لأنه ولد وفي رأسه
 شعبة ظاهرة وقيل اسمه قتيبة ويلقب بالذبيح لكثرة جوده وكرمه وكان من حكماء قريش وكان
 يأمر أولاده بترك الظلم والبغى ويحثهم على مكارم الاخلاق وينهاهم عن الامور الذميمة (قوله
 ابن هاشم) انما سمي هاشما لأنه كان يهشم العظم باللحم ويجعله على الثريد ويضعه للناس في زمن
 الجاعة وكانت مائدة لا ترفع لأهل السراويل الضراء ولذلك كان يضرب بكرمه المثل وأصل
 الشارح اقتصر على هاشم ولم يكمل نسبه الشريف إلى عدنان لاجل السجع وفحش تذكره على
 التمام تبركا بسيد الانام اعلم أن سيدنا محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف
 ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة
 ابن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان إلى هنا انتهى النسب الذي انعقد الاجماع
 عليه وأما ما بعده إلى آدم فليس فيه طريق صحيح وهذا نسبه من جهة أبيه وأما من جهة أمه
 فسيدنا محمد ابن آمن بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب فتجتمع أمته صلى الله عليه وسلم
 معه في جده كلاب وعبد مناف الذي في نسبه من جهة أمه غير عبد مناف الذي في نسبه من جهة
 أبيه (قوله السيد) قد تقدم الكلام على السيد قريبا (قوله الكامل) أي بتكميل الله في ذاته
 وصفاته فهو كامل خلقا وخلقا وهو ضد الناقص ونعتقد أن غيره من الانبياء كامل أيضا وهو
 أكمل (قوله القاطع) أي لا أبواب الايمان والهداية والعلم والتوفيق لا قوم طريق أو الحاكم
 بين أمته فيكون من الفتح بمعنى الحكم ومنه قوله تعالى ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير
 الفاتحين وعلى الاول فهناك استعارة بالكناية وتخييل وترشيح وتقريرها أن تقول شبه الايمان
 والهداية والتوفيق والعلم بيت مغلق له أبواب يجامع أن كلا لا يصل اليه الا بالفتح وطوى لفظ
 المشبهة ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو الابواب فهي تخييل والقاطع ترشيح وقوله الختام أي
 للنبيين بعثنا وان كان أولهم خلقا قال ابن عطاء الله السكندري ما زال فلك النبوة دائرا إلى أن عاد
 الامر كما بدا وختم بمن له كمال الاصطفا فهو القاطع الخاتم نور الانوار وسر الاسرار والمليح في
 هذه الدار وفي تلك الدار على مخلوقات منارا وأتمهم فخارا (قوله والحمد لله) أي الثناء
 بالجميل مستحق لله (قوله الهادي) أي الدال لأن الهداية معناها الدلالة إلى طريق شأنها أنها
 توصل وان لم يصل بالفعل خلافا للمعتزلة في قواهم بأنها الدلالة الموصلة بالفعل لأنه بخلافه قوله
 تعالى وما آمنوا فهديتهم فاستحبوا العمى على الهدى فان أجابوا عن الآية بأن المراد من

محمد بن عبد الله بن عبد
 المطلب بن هاشم السيد
 الكامل الصالح الخاتم
 والحمد لله الهادي

الهداية فيها الدلالة غير الموصلة بحجازا رتبة بأن الأصل الحقيقة ولا يدعى الأول الذي هو قول
 أهل السنة قوله تعالى انك لا تهدي من أحببت لان المراد منها كما قاله بعض المفسرين انك
 لا تخلق الا هتدا في قلب من أحببت فان قلت انه صلى الله عليه وسلم لا يخلق الا هتدا في قلب أحد
 فلم يبد في الآية من أحب أحب بأن تخصيص من أحب ليس للتقييد بل نظرا لسبب القول
 فانها نزلت في شأن همه أي طالب فانه أحب هدايته فلم يهتد وليس المراد انك لا تدل من أحببت
 لانه صلى الله عليه وسلم دل لكنه لم يهتد على أن المتنى في الآية الهداية بمعنى الدلالة الموصلة
 بالفعل التي هي أحد فريدها لان أهل السنة جعلوا الهاديين الدلالة الموصلة بالفعل وغير الموصلة
 بالفعل والمراد من هذه الآية الفرد الأول كما أن المراد من الآية الأولى الفرد الثاني (قوله الى
 سواء السبيل) أي السبيل المستوي فهو من اضافة الصفة للموصوف بعد تأويل سواء
 بالمستوى والمراد بالسبيل المستوي الطريق المستقيم الذي لا اعوجاج فيه ثم يحتمل بعد ذلك أن
 يراد به الطريق الحسي وهو معلوم أو المعنوي وهو المدين الحق أو ما شملهما وفي بعض النسخ الى
 سبيل الرشاد أي طريقه والرشاد ضد الضلال وهذه النسخة هي التي كتب عليها المحشي لكنها
 لاتناسب السجعة التي بعدها بل تناسب النسخة الأولى فيكون كل من السجعتين على اللام
 (قوله وحسبنا الله) أي كافينا الله فحسب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو خبر مقدم والله
 مبتدأ مؤخر وقيل ان حسب اسم فعل بمعنى يكتفي والله فاعل فالمعنى على الأول بحسب التقدير
 الأصلي الله كافينا وعلى الثاني يكفيننا الله قال تعالى أليس الله بكاف عبده وهو استفهام تقرير
 ومعناه هل الخاطب على الاقرار بما يعرف وان لم يكن والباللهزمة أي أقر يا مخاطب بما تعرف
 وهو أن الله كاف عبده كما في قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك أي أقر يا محمد بما تعرف وهو اننا شرعنا
 لك صدرك وقال تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه أي كفيه فالحاصل أن من اكتفى بالله
 كفاه * وأعطاه سؤله ومنه * وكشف همه * وأزال غمه * كيف لا ومن التجأ الى ملك من الملوك
 * حفظه وسلك به أحسن السلوك * فالأولى بذلك من يحتسب رب العالمين ويكتفى به عن الخلائق
 أجمعين (قوله ونعم الوكيل) أي ونعم الموكل اليه الامر فوكيل فعيل بمعنى مفعول لان عباده
 وكلوا أموره اليه * واعتقدوا في حوائجهم عليه * وقيل معناه القائم على خلقه بما يصلحهم فوكيل
 أموره عباده الى نفسه وقام بها فرزهم وقضى حوائجهم ومضهم كل خير * ودفع عنهم كل ضرر *
 فوكيل على هذا فاعيل بمعنى فاعل والأول هو المشهور والخصوص بالمدح محذوف تقديره الله
 لانه لا بد في هذا التركيب من فاعل ومخصوص وهو مبتدأ أخبره الجمله قبله وعلى هذا فالكلام
 جله واحدة وقيل مبتدأ أخبره محذوف والتقدير الله الممدوح وأخبر مبتدأ محذوف والتقدير
 الممدوح الله وعلى هذين فالكلام جملتان الأولى لانشاء المدح والثانية مستأنفة استئنافا بيانيا
 لكونها واقع في جواب سؤال مقدر تقديره من الممدوح فان قيل في كلامه عطف الاتصاف على
 الاخبار لان جله حسبنا الله للاخبار وجله نعم الوكيل للانشاء وفي جواره خلاف والاكترون
 على المنع ولذلك قال بعضهم

الى سواء السبيل وحسبنا
 الله ونعم الوكيل

وعطفك الانشاء على الاخبار * وعكسه فيه خلاف جاري

فان الصلاح وابن مالك أبوا * جواره فيه وبالجل لقدوا *

وجوزته فرقة قليلة * وسيبويه وارتضى دليله

أجيب عن ذلك بأجوبة منها أن جملة حسبنا الله تجعل لانشاء الاحتساب قاله طيف حيثئذ من عطف الانشاء على الانشاء ومنها أن جملة نعم الوكيل خبر مبتدأ محذوف والتقدير وهو نعم الوكيل من غير احتياج لتقدير قول لأن الجملة الطلبية تقع خبراً على الصحيح فلا حاجة لأن يقال التقدير وهو مقول فيه نعم الوكيل بخلاف النعت فإن الجملة الطلبية لا تقع نعتاً لا بتقدير القول كما قال ابن مالك في باب النعت

وامنع هنا يقع ذات الطلب * وإن أنت فالقول أضمر نصب

فأنت تراه قيد بقوله هنا أي في النعت احترازاً عن الخبر نعم الحال كالنعت وعلى هذا فالعطف من عطف الاخبار على الاخبار ومنها أن الواو للاستئناف أو للاعتراض بناء على جواز الاعتراض آخر الكلام وإن كان مذهب الجمهور منع الاعتراض آخر أو بعضهم جوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب كما في قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل بناء على أن الواو من الحكاية لا من المحكي فالواقع من الصواب حسبنا الله نعم الوكيل لحكاية الله عنهم بقوله وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل أي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ونقل عن البيانين جواز العطف المذكور فيما لا محل له من الاعراب إذا كان بينهما كمال الاتصال كما هنا فإن الثانية مرتبطة بالاولى فإن الثانية كالدليل لاثبات محمول الاولى لموضوعها لأن المقصود بالثانية مدح موضوعها وبيان أنه حقيق بنبوت محمولها (قوله وصلى الله الخ) هكذا في بعض النسخ وعليه فاختيار التعبير بالفعل الماضى للإشارة الى تحقق الوقوع وعلى هذه النسخة كتب المحشى وفي بعض النسخ والصلاة الخ وعلى هذا كتب من تكلم في ختمه على هذا الكتاب وقد اشتهر أن الصلاة من الله الرحمة مطلقاً والمقرونة بالتعظيم ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم ولو جبر أو شبر التضرع والدعاء وهذا مذهب الجمهور وعليه فهي من المشترك اللفظي وهو ما تقدم فيه اللفظ وتعد فيه المعنى والوضع فلما كان الاشتراك في اللفظ فقط سمي لفظياً وأشار ابن هشام في مغنيه الى أن معناها العطف وهو يختلف باختلاف العاطف فهو من الله الرحمة الخ وعليه فهي من المشترك اشتراكاً معنواً وهو ما تقدم فيه اللفظ والمعنى والوضع وهناك أفراد اشتهرت في ذلك المعنى ولما كان المعنى هو المقصود بالذات نظر له وسمى معنوياً وجملة الصلاة خبرية لفظاً انشائية معنى فهي مجاز لانها نقلت من الخبر الى الانشاء ولا يصح أن تكون خبرية لفظاً ومعنى لأن المطلوب من الشخص انشاء الصلاة لا الاخبار بها خلافاً للشيخ يس في قوله بعبارة ذلك ويجعل المقصود من الصلاة الاعتناء بهذا النبي الكريم * واظهار ماله علينا من التعظيم * وأما جملة الحمد فيصمغ فيها أن تكون خبرية لفظاً ومعنى لأن الاخبار بالحمد حمد لكن المشهور أنها خبرية لفظاً انشائية معنى وقد صرح أبو اسحق الشاطبي بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست مردوة لانها من العمل الذي لا يدخله رياء قال السنوسي وهو مشكل لأنه لو قطع بقبولها لقطع للمصلي بحسن الخاتمة ونحن نرجو من الله حسنها وأجاب بأن محل القطع بقبولها إذا ختمه بالاثمان فيثبت بجد حسنهما مقبولة بالريب والحق أنها كغيرها من الاعمال فيدخلها الرياء ويجعلها ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وجعل بعضهم للصلاة جهتين جهة تتعلق بالمصلي

والصلاة.

وهي الثواب الذي يحصل عليها باعتبار هذه الجهة يدخلها الرياء وجهة تتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم وهي المطلوب الذي يحصل له بها باعتبار هذه الجهة لا يدخلها الرياء ومن هنا يعلم أنه صلى الله عليه وسلم يتنفع بالصلاة عليه لأن الكمال يقبل زيادة الكمال لكن لا ينبغي التصريح بذلك إلا في مقام التعليم خلافاً لمن قال بأنه لا يتنفع بها لأنه صلى الله عليه وسلم قد أفرغت عليه الكالات ورد بأنه ما من كمال إلا وعند الله أعلى منه ولذلك قال بعضهم

وصحوا بأنه يتنفع * بذى الصلاة شأنه مرتفع

لكنه لا ينبغي التصريح * لنا بهذا القول وهذا صحيح

(قوله والسلام) اسم مصدر بمعنى التسليم وهو التحية أو التعظيم أو السلامة من الآفات ولم يرتض بعضهم تفسيره بالأمان لأنه يشعر بمظنة الخوف وهو صلى الله عليه وسلم لا يخاف بل وأتباعه لا خوف عليهم وأما قوله أنه لا خوفكم من الله فهو إخبار عن مقام عبوديته في ذاته وأجلاله لمولاه وليس المراد بالسلام هنا اسمه تعالى لأنه لا يظهر المعنى عليه وإن كان السلام اسماً من أسمائه تعالى وجعله بعضهم مراداً هنا وقال المعنى السلام الذي هو الله عليك بالحفظ والنصر فهو حافظك وحارسك (واعلم) أن إثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم ومضى العمل على استحبابه ومن العلماء من يختم بها أيضاً كالشارح فإنه ابتداءً بكاتبه بالصلاة والسلام وختمه بهما وكذلك صنع في الحمد ليكون كتابه مكتفياً بين حمدين وصلاتين فيكون أجدر بالقبول لأن الله أكرم من أن يقبل الحمدين والصلاتين ويرد ما بينهما وأرجى لدوام النفع به وبسبب ذلك أطبق الناس على الاتفاقة به في كل الأعصار والأصاغر (قوله على سيدنا محمد) متعلق بمحذوف يقدر مني ليكون خبراً عن الصلاة والسلام والتقدير كأنهن على سيدنا محمد ويحتمل أن يقدر مفرداً ويجعل خبراً عن أحدهما وخبراً الآخر محذوف تقدير أن الله وملائكته يصلون فإن التقدير أن الله يصلي وملائكته يصلون وفي على استعارة نصر بحجة تبعية وتقريرها أن تقول شبه مطلق ارتباط صلاة بمصلي عليه بمطلق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه فسرى التشبيه من الكلمات الجزئيات واستعبرت على من ارتباط مستعمل بمستعمل عليه خاص لارتباط صلاة بمصلي عليه خاص وقوله أشرف الأنام أي أفضل الخلق كما قال صاحب الجوهرية وأفضل الخلق على الإطلاق * نبينا في عن الشقاق

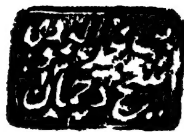
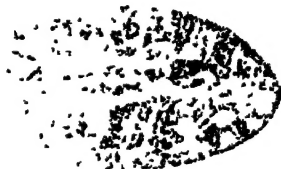
(قوله وعلى آله) أي أتباعه ولوعصاة لأن المعاصي أحوج إلى الدعاء من غيره وقد تقرر أن المناسب لمقام الدعاء التعظيم فالأولى تفسيره لعل بمطلق الاتباع وأما في مقام المدح فالمناسب تفسيرهم بالاتقياء وأما في مقام الزكاة فيفسرون بني هاشم وبني المطلب عندنا معاشر الشافعية وعند السادة المالكية يفسرون بني هاشم فقط وقوله وصحبه هو اسم جمع لاجع على الرابع ومفردة صاحب والمراد به صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم تعريفه وأما خص العصب بعد الآل لمزيد شرفهم (قوله وسلم تسليماً) هكذا في بعض النسخ وإنما كذا السلام ولم يؤكد الصلاة كما في الآية الشريفة لأنه لا ينبغي أن يكذبها بقول الله وملائكته لها في الآية كما قال الله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وقوله كثيراً بقوله تسليماً وقوله دائماً أي مستمراً وقوله أبداً أي كيداً (قوله إلى يوم الدين)

والسلام على سيدنا محمد
أشرف الأنام وعلى آله
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
دائماً إلى يوم الدين

أى واجعل ذلك مستمرا الى يوم الدين أى يوم الجزاء وهو يوم القيامة لأن الناس يجزون فيه على أعمالهم فالمراد بالدين هنا الجزاء والقصد بذلك التأيد لا التأكيد لأن العرب تأتى بتقدير ذلك ويريدون الاستدامة على الشئ والبقاء عليه دائما وأبدا (قوله ورضى الله عن أصحاب رسول الله) أى باعد عنهم السخط بواسطة الرضا فعنى الرضا عدم السخط وقيل معناه القرب أو المحبة والأصحاب جمع صحب أو صاحب وقوله أجمعين تأكيد (قوله والحمد لله رب العالمين) أى بذلك فى آخر كتابه اقتداء بأهل الجنة فإنهم يأتون بذلك فى آخر دعائهم كما أخبر بذلك المولى سبحانه وتعالى بقوله وهو أصدق القائلين وآخرو دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وفى بعض النسخ آمين وهو اسم فعل بمعنى استجب يا الله اللهم استجب دعاءنا واختم بالصالحات أعمالنا وهذا آخر ما يسرته الله تعالى من الحاشية المباركة التابعة بعد صلاة الظهر يوم الاربعاء المبارك من شهر رجب ادى الآخرة الذى هو من شهر رنة ألف ومائتين وعشرون وخمسين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وأرجو من الله أن يجعلها فى خير القبول فإنه كريم جواد يعطى كل أمول والمرجو من اطلع عليها أن يدعو لى بالخير والمباعدة عن كل شر وضير وأن يقبل العثرات ويعفو عن السيئات فإن الانسان محل للنسيان خصوصا فى هذا الزمان مع شغل الازدهان ونسأله حسن الختام بحمد سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وقد حصلت فى هذه الكتابة بركة بسبب أنى كتبت بعض عبارات فى الحرم المكى تجاه الكعبة المشرفة زادها الله تشريفا وتكريما ومهابة وتعظيما وكذلك كتبت بعض عبارات فى الحرم المدنى بحسب منبر رسول الله صلى الله وسلم عليه ورزقنا العود اليه وأقول عنده ولديه مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم وأقول أيضا مددكم يا أهل البيت رضى الله عنكم مددكم يا أهل البيت رضى الله عنكم مددكم يا أهل البيت رضى الله عنكم وأجمعين وصلى الله على سيدنا محمد الذى هدانا لسبيل الرشاد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم الى يوم التناد وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين وقد وافق تمام هذه الكتابة مولد سيدى أحمد البدوى رضى الله عنه وقد قرأتها فى الساعة فىنبغى قراءتها لكما ختمها انسان بالقراءة والله المسهل غفر الله لنا ولوالدينا وللمسلمين آمين واخواننا وسائر المسلمين آمين

ورضى الله عن أصحاب
رسول الله أجمعين والحمد لله
رب العالمين

تم طبع هذه الحاشية البهية الطبعة الثالثة الزكية مسفرة عن فتح القريب المحيبي
 في شرح ألفاظ التقريب بدار الطباعة العامرة بيولا قمصر القاهرة التي أنقذت الكتب
 من أسرار التحريف وأطلقتها عن قيد التعصيف لازالت معدنا لللطائف ومنبع النشر العلوم
 والمعارف في ظل صاحب السعادة وحنيف المجد والسيادة من جبلت على حبه القلوب
 فحذت أكف الدعاء لعلام القيوب أن يديم له النصر والتعزيز خديو مصر العزيز بن
 العزيز بن العزيز سعادة أقدينا المهروس بعناية ربه العلي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي
 أدام الله دولته وأيد كلمته مطوطة دار الطباعة المذكورة بتظرناظرها المشعر عن ساعد الجدد
 والاجتهاد في تدبير نضالها من لا تزال عليه أخلاقه باللفظ تثنى حضرة حسين بك
 حسنى لازال موقفا للغيرات مسديا لأنواع المبرات ثم أن تصحيح طبعها وتحسين
 تمثيلها ووضعها بعرفة الفقير الى مولاه محمد الصباغ أسبغ الله عليه نعمه أم
 اسباغ وقد وافق كمال طبعها وأقل محرم الحرام افتتاح عام
 خمسة وعثمانين بعد المائتين والالف من هجرته
 عليه الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه
 الكرام ونسأله سبحانه وتعالى
 بجاههم حسن الختام
 آمين
 تم



استقبلت ملكي أنا يا الشيخ عثمان بن محمد بن محمد بن هذا
 الحسن بن محمد بن حرقوت الحاشية يا جهور بن الملك سيد علي
 بن لعدو بن محمد بن هذا أنا بن خنوت شهر بن
 الجملد ٢ ١٢٨٩

